

جان ماري سشايفر

أوزوالد ديكر

القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان

(طبعة منقحة)

ترجمة

د. منذر عياشي



أوزوالد ديكر
جان ماري سشايفر

القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان

(طبعة منقحة)

ترجمة
د. منذر عياشي

المركز الثقافي العربي



الإهداء

إلى جامعة البحرين ...

إلى الأخ الدكتور محمد بن جاسم الفتم

الرئيس السابق لجامعة البحرين

والذي لولاه ما كان يمكن لهذا

العمل أن يرى النور ...

أقدمه بتواضع،

محبة، واعتزازاً بالفضل

منذر

الفهرس

صفحة	لائحة	
		الإضافة
11		لائحة المترجم/ د. منذر عياشي
13		مدخل (أ.د. - ج.م.س.)
19		المعارف
21		القواعد العامة (أ.د.)
26		اللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر (أ.د.)
36		السريية (أ.د.)
43		اللسانيات الربية (المنظوماتية) (أ.د.)
49		الوظيفية (أ.د.)
57		التوزيعية (أ.د.)
66		اللسان وعلم النفس الآلي (أ.د.)
74		اللسانيات الترددية (أ.د.)
82		الدراسات الأدبية (فليب روسان- ج.م.س.)
100		ملحق: اللسانيات القديمة والقرسطرية
		(أ.د. - ترفيثان تودوروف)

109	المباحين
111	مكونات الوصف اللساني (أ.د.)
127	اللسانيات الجغرافية (أ.د.)
134	اللسانيات الاجتماعية (ميشيل دي فورتيل)
139	علم النفس اللساني (دومينيك باساتو)
147	تحليل المحادثة (ميشيل دي فورتيل)
153	البلاغة (فيلپ روسان)
166	الأصنوية (ج.م.س.)
176	الشعرية (ج.م.س.)
193	السياقات - علم العلامات (ج.م.س.)
206	السرديات (مارسيل أبريكس)
218	فلسفة اللغة (أ.د.)
227	المتصورات المعترضة
229	العلامة (ج.م.س.)
240	التركيب والاستبدال (أ.د.)
248	الفئات اللسانية (أ.د.)
264	اللغة والكلام (أ.د.)
272	الكتابة (ج.م.س.)
282	المعيار (أ.د.)
291	الاعتباطية (أ.د.)
302	الآنية والتعاقبية (أ.د.)
314	التنوير (دومينيك باساتو)
325	المرجع (أ.د.)
336	التخيل (ج.م.س.)

347	المتصورات الخاصة
349	وحدات غير دالة (جورج يولاكيا)
368	المعروض اللسانية (جورج يولاكيا)
386	وحدات دالة (أ.د.)
395	أجزاء الخطاب (أ.د.)
404	الوظائف التحوية (أ.د.)
419	ضوابط ومبادئ توليدية (أ.د.)
431	البنى القوية والبنى العميقة (أ.د.)
447	معالجة اللسان: الإدراك الحسي، الفهم، الإنتاج (دومينيك ياساترو)
456	اكتساب اللسان (دومينيك ياساترو)
467	علم أمراض اللسان (دومينيك ياساترو)
477	التركيب الدلالي (أ.د.)
491	تكرار الصدارة (أ.د.)
503	العلاقات الدلالية بين الجمل (أ.د.)
518	الصورة (فيليب روسان)
533	النص (ج.م.س.)
544	الأدب الشفاهي (ج.م.س.)
559	الأجناس الأدبية (ج.م.س.)
569	الحافظ، والموضوع، والوظيفة (ج.م.س.)
582	الأسلوب (ج.م.س.)
593	النظم (ج.م.س.)
605	الزمن في اللغة (أ.د.)
619	الصراع في اللغة (أ.د.)
630	الزمن، والصراع، والصوت في القصة (ج.م.س.)
646	التلفظ (أ.د.)
657	التعبير المنطقي (ج.م.س.)

668	الشخصية (ج.م.س.)
677	مقام الخطاب (أ.د.)
688	اللسان والقلم (أ.د.)
699	فهرس المصطلحات
738	فهرس المؤلفين

داضاءة فاتحة المترجم

مفتر عياشي

ليس سهلاً على المرء أن يخوض غمار تجربة، بل مغامرة قوية من هذا النوع. فلقد واجهت في ترجمة هذا الكتاب تحدياً كبيراً لم أهد له مثيلاً في أي من الأعمال التي ألفت أو ترجمت. وظل هذا التحدي يرافقتني من أول صفحة إلى آخر صفحة، وكذلك إلى الآن. وإني لأعترف: إن هذا الكتاب كاد يردني قتيلاً. ولأنا لا أقول هنا مجازاً، ولا أخترع لعبة أدبية لكي أصنع منها قناً سرورياً. فالأمر واقعي، ولما لم امت، فقد ترك في آثاراً بالغة. إن الكتاب الذي قُمت بترجمته هو «القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللغة».

"Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage".

وهو من تأليف «أوزوالد ديكور» و«جان ماري سشايير». وأنه ليقع في أكثر من 817/ صفحة من صفحات طبعة "points".

وأما أنواع التحدي التي واجهتها، فهي:

1- التحدي المصطلحي. وهو ضرب من التحدي، أزعج أنه أعجز مجامع اللغة. فالمصطلحات في هذا الكتاب تعد بالآلاف. وهذه تحتاج إلى ما يقابلها في العربية. وإذا كان بعضها موجوداً، وهو قليل وغير مستقر في صيغته وخطه للمعنى، فإن معظمها غير موجود. بل إن كثيراً منها غير موجود أيضاً ليس على صعيد اللغة واللفظ، ولكن على صعيد التفكير اللغوي العربي المعاصر نفسه. ولقد كان الأمر في مثل هذه الحالات يتردى لي وكأنه أكبر من كوارث العالم. بيد أنني واجهت، ولا أزعج أنني نجحت في المواجهة، ولكنني أعلم أنني لم أعزّب في صناعه المصطلح، ولم أكسر قوانين صنعه في العربية. ونتيجة لهذا، فقد جاء في كثير من المرات سهلاً على اللسان مطوعاً، وغير عصي على الإدراك. ولا أنفي أن هناك استثناءات أنهكتني وأعبت حيتي.

2- التحدي المعرفي . وأتقصد بهذا أن هناك طريقة جذيلة احتوتها هذه الموسوعة لإنتاج المعرفة غير موهودة بالنسبة إلى السواد الأعظم من الباحثين العرب . وقد كان عليّ أن أنشئها لكي أُميد إنتاجها . وهذا أمر لا يؤتا الإنسان إلا بشق النفس ، وبالمكابدة ، وبرياضة العقل والروح . ثم هناك ، وفي الإطار نفسه ما ألمحت إليه منذ قليل ، وهو أن ثمة أموراً تتعلق بالمعرفة اللسانية واللغوية عموماً ، تقدمها هذه الموسوعة ، ولكنها تقع في إطار الدرجة صفر من الفكر اللغوي العربي المعاصر ، أو هي بالنسبة إليه في حكم معدوم . وكان عليّ أن أجد اسماً لما لا اسم له ، وأن أنقل تجربة معرفية غير مفكر فيها لكي يصار إلى التفكير فيها ، من غير أن أجعلها ترتدي ثوب الغربة والغرابة ، والمجمة والخموش .

3- والنوع الثالث من التحديات ، هو التحدي التواصل . فقد كنت أطلع إلى أن أكون في أسلوبي اللغوي ، أثناء الترجمة ، محلفاً على الدوام في أفق القارئ العادي . وكان هدفي من هذا هو التواصل معه ، والذهاب به في مراتع المعرفة بسهولة ويسر ، من غير مضاعفة تدخله في المستحيل أو توقعه في أزمات استحصاء الفهم واتهام الإدراك . ولكن هذا لا يعني ، بالطبع ، إني بسطت تعقيدات المعرفة العلمية . ومع ذلك ، فإني أظل أقول ، لقد كان رجائي ، في هذا العمل الضخم ، أن أكون تواصلياً .

يبقى ، وأنا أتكلم عن هذا العمل الموسوعي ، أنه يجب أن أذكر بالمعالم الرئيسة التي يتكون منها وهي : هناك مدخل ، ثم هناك أربعة أقسام هي : المدارس ، والميادين ، والمتصورات المعترضة ، والمتصورات الخاصة . وهو يضم بالإضافة إلى ذلك فهرسين : الأول ، ويعني بالمصطلحات الرئيسة (وقد جعلته في العربية أوسع مما هو في الأصل) والثاني ، ويعني بأسماء الأعلام .

ولقد أعلم أن هذا التقديم مبشر ، ولا يقول كثيراً عن الموسوعة . ولكني أعلم أن الموسوعة ستتكلّم عن نفسها بتفصيل أكبر حين ستكون بين يدي القارئ . وحينئذ ، أرجو منه النقد والتصويب ، بقية إغناء الموسوعة وإثرائها .

وأما أعطر الكلمات وأزكأها فأوجهها شكراً خالصاً إلى جامعة البحرين العتيقة ، إذ لولاها لما رأت هذه الموسوعة النور . وكذلك لن أنسى أن أبث زملائي الشكر ، أولئك الذين أخذوا بيدي ، وأعانوني ، وبثروا فيّ الصبر ، منذ اليوم الأول لبدا العمل ، ومن هؤلاء : الدكتور علوي الهاشمي ، والدكتور عبدالكريم حسن ، والدكتور عبدالقادر فديوح ، والأستاذ فرائد روميرو .

وأخيراً أحب كلمة امتنان صادقة لتلك التي رافقتني منذ الصفحة الأولى رقياً وطباعة ، الأتة سيرة أحمد ، والله ولي التوفيق .

مدخل

يخلف هذا العملُ «القاموس الموسوعي لعلوم اللسان» الذي وضعه كل من أوزوالد ديكر و تريفيتان تودروف، والذي ظهر في عام 1972.

لقد تطورت علوم اللسان كثيراً منذ عشرين سنة إلى درجة أننا، في التفاصيل، لم نجد شيئاً كبيراً هنا من كتاب 1972، حتى وإن كان التنظيم العام وعنوان عدد كبير من المداخل قد ظل على حاله. فلقد أدخلنا، من جهة، ومن منظور المعلومة، عدداً كبيراً من المتصورات، والنظريات، والمراجع الجديدة، ولقد ذهبنا، في الوقت نفسه، إلى حذف أخرى لم تعد آتية كما يبدو. وثمة عدد من المواقف، من جهة أخرى، كانت تبدو، منذ عشرين سنة، بوصفها بدعية، لم تعد تبدو بوصفها مراحل تاريخية. وهكذا، فإن اللسانيات لم تعد تشكل بالنسبة إلى أحد دور العلم الإرشادي الذي كنا نعتقد أن يقدّمونا أن نعطي له في الماضي: إذا كانت الدراسات الأدبية تنابع اتعاطفها نحو اللسانيات، فذلك لكي نجد فيها أداة للتحليل، وليس نموذجاً. ولقد كان، في السبعينات على كمال حال، مقبولاً على وجه العموم أن العلوم الإنسانية- وخصوصاً علوم اللسان- بإمكانها أن تكون مبنية على غرار علوم الطبيعة. وقد كان هذا التماثل- إذا افترضنا أنه لا يقضي إلى اختلالات غير مقبولة- لا يبدو بشكل أكثر وضوحاً بوصفه برنامجاً مثيراً، ولكن بالأحرى بوصفه مثلاً يستطيع على أكثر تقدير أن يأخذ في البحث دوراً متظماً.

وبعد هذا، فإن عملنا يشتمل، مثل العمل السابق، بداية من عنوانه، على خصوصيتين نشيران إلى تعددية العلوم وفردية اللسان.

وإننا سنتابع في إعطاء كلمة لسان المعنى الضيق- والعادي- «اللغة الطبيعية»: ليس ذلك المعنى، المنتشر بقوة في أيامنا، «النسق العلامات». ولن يكون إذن مجال هنا، باستثناء المقارنات، لا للغات الوثائقية، ولا لمختلف الفنون التي ينظر إليها بوصفها ألسنة، ولا للعلم بوصفه لغة مصنوعة جيداً أو سيئاً، ولا للسان الحيواني، والإيماني، إلى آخره.

والسبب الرئيس لهذا التصيق هو التالي : إتنا إذ نغادر أرض الكلام ، فإتنا ستكون مضطرين أن نعالج موضوعاً من الصعب تثبيت حدوده . وإتة ليعامر بسبب لا تحدده تفسه أن يلتقي حدود كل العلوم الإنسانية والاجتماعية - وإلا يكن ذلك فكل العلوم عموماً . وإذا كان كل شيء يعد علامة في السلوك الإنساني ، فإن حضور «اللسان» بالمعنى الواسع ، لم يقم بتحديد موضوع للمعرفة بين المعارف الأخرى . ولعل مثل هذا التوسع لكلمة «اللسان» مستلزم تأكيد هوية رؤية بين مختلف أنساق العلامات . أما نحن ، فقد رفضنا أن نرفع هذه الفرضية إلى رتبة البديهية .

وإذا كانت كلمة اللسان إذن مأخوذة هنا بالمعنى الضيق ، فإن تعددية العلوم تسجل ، على العكس من ذلك ، رغبة بالانفتاح هي آتية أكثر من أي وقت مضى . ونحن لم نشأ في أي وقت من الأوقات ، أن نفصل دراسة اللغة عن دراسة إنتاجها- ويجب أن يفهم من هذا في الوقت نفسه عمل اللسان (ومن هنا يأتي المكان المعطى للتعبير ، وللأعمال اللسانية ، ولللسان في المقام) والمتواليات الاستدلالية التي تنتج عنه ، فهو لم تعد تسموس تنظيمه مباشرة آلية اللغة وحدها (ومن هنا يأتي إدماج ميدان الأدب) . ولذا ، فإن كل محاولة لفصل دراسة اللغة عن دراسة الخطاب تنضج ، أجلاً أم عاجلاً ، ضارة لكل منهما . وإتنا إذ نقارب بينهما ، فإتنا لا نفعل على كل حال سوى عقد الصلة مع تقاليد طويلة ، إنها تقاليد فقه اللغة ، التي لا تحفظ بوصف اللغة من غير وصف للأعمال . ولذا ، فإتنا سنجد إذن مثلاً هنا ، بالإضافة إلى اللسانيات بالمعنى الضيق ، الشعرية ، والبلاغة ، والأسلوبية ، وعلم النفس والاجتماع اللسانيين ، بل سنجد بعض الأبحاث السيميائية وبعض أبحاث فلسفة اللسان . وإتنا لنوقع هنا على المبدأ الذي عبر عنه رومان جاكسون من قبل :

Linguista sum: Linguistici nihil a me alienum puto.

وإتة على الرغم من أننا لن نتدخل بوصفنا رواداً لمدرسة ، إلا أننا ذهبناء أكثر مما هو مستحتمل في هذا النوع من الأعمال ، إلى اتخاذ موقف شخصي ، وحتى إلى تقديم ، هنا أو هناك ، أبحاثاً أصيلة . جد ناقصة ومؤقتة كما نعلمها . ولقد فعلنا هذا عندما بدأ لنا ذلك ضرورياً لإعطاء رؤية متماسكة من مجمل القضايا- وهذا ما يستلزم دائماً اختيار وجهة نظر . ولقد اخترنا لدعوة قضايا اللسان ، أن نتصورها من خلال منظور دلالي بشكل أساسي . وتعد قضايا المعنى ، ومستوياتها ، وطرق تجليها ، وعلاقاتها مع الفعل في مركز العمل كله . ولقد استدعى هذا الأمر عدداً من النتائج :

1- لقد أمطينا ، كما فعلنا ذلك في صمل 1972 ، مكاناً واسماً للنظرية التوليدية لتشومسكي- حتى ولو لم يعد لها حالياً الوضع المهيمن الذي كان لها منذ عشرين سنة . فلقد ساهمت ، من جهة ، منذ أصلها في رلع العذر الذي كانت القضايا الدلالية موضوعاً له

في اللسانيات «العلمية» خلال زمن طويل. ويمكننا، من جهة أخرى، أن نقول إن تطورها، وتحولاتها أيضاً، لترتبط بلفاتها مع الدلالة، والتي كانت بالنسبة إليها تحدياً دائماً. وأخيراً، ينفي الخلاف الذي يضمها في تمارس مع اللسانيات الإدراكية إلى ما يمكن أن يكون ربما القضية الأساسية للدلالة. فهل من الممكن تكوين علم لساني للمعنى يكون مستقلاً ولا يسمي إلى الاعتماد على المعرفة السابقة للفكر؟

2- وكذلك، فقد طرحت غالباً هنا قضية تاريخ علوم اللسان. وإن المناقشات التي تحتلها لتندور، هي أيضاً، وفي التحليل الأخير، حول العلاقات بين اللغة والمعنى: إن المناقشة بين سوسير واللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي تجوهرت حول مسائل تقنية محددة، قد استخدمت، هي أيضاً وفي نهاية المطاف، متصورين مختلفين لعمل إحداث المعنى.

3- وسنعرض، بخصوص القضايا المتنوعة- المرجع، والصوغ مثلاً- وجهة نظر بعض المنطقيين. وإن المنطقيين، بكل تأكيد، لا يهتمون برصف اللغة، ولكنهم ينفذون بضوابط تملن باستعمالها. وإته ليدون لنا، مع ذلك، أن الأبحاث المنطقية تستطيع أن تكون موحية بقوة بالنسبة إلى المنطقي. والسبب لأن العقبات التي يعاودها المنطقي لكي يعبر عن قوائين الاستدلال، تبين، عن طريق التفاهد، خصوصية اللغات الطبيعية.

4- لقد رفضنا أن نقنع في قاموسنا مدخلاً خاصاً لمادة «التداولية»⁽¹⁾. وفضلنا أن نعرض، بالنسبة إلى معظم القضايا التي نعالجها (الأدبية أو اللسانية)، الأبحاث التداولية التي هي الموضوع. وقد كان ذلك كذلك، بالنسبة إلينا، لأن المعنى كما يعبر عن نفسه في اللغات الطبيعية، ويصوره تكوينية، يعد موقفاً إزاء الآخر، وطريقة في التصرف معه، وفي التأثير فيه، وفي بنائه. ومن غير ريب، فإن هذا يكون هنا سمة جوهرية تميز المعنى اللساني من المعنى، التمثيلي المحض، والذي النسبه المنطقيون.

5- نحاذي القضايا «الأدبية» فحصى الفئات اللسانية، على الرغم من التفاوت في مستوى الدقة الذي تم الوصول إليه هنا وهناك. ولقد تبيننا هذا التوجه لأننا نعتقد بالغائدة التي نستطيع أن يستخلصها كل علم من دراساتها المفترقة. وإن واحداً من الأسباب الرئيسة التي نستطيع أن نجعلها تفضل هذا الوصف اللساني على ذلك الآخر والذي هو ممكن أيضاً، هو أن الأول يساهم على نحو أفضل من الثاني في فهم استعمال اللغة في الكلام. وكذلك، فإن التحليل اللساني يحرم نفسه من تبرير جوهري، إذا كان يرفض أن يمنح نفسه

(1) نطبع، من أجل عرض أكثر تفصيلاً لقضايا التداولية، أن نحيل إلى: Jacques Moeschler et Anne Reboul, Paris, Éditions du Seuil, 1994.

لخدمة التحليل الأدبي. أما ما يخص الدراسة الأدبية التي تزعم أنها تصنع أزمة للطبيعة الكلامية للأعمال، فإنها تفقد كل شرعية وتختزل إلى وضع مختلف قراءات النص نفسه جنباً إلى جنب.

6- ولقد كان، في مقابل هذا، من غير الممكن أن نقيم جزءاً أكثر ضخماً لقضايا التعبير الصوتي وللقراءة التاريخية للغات. ولقد حاولنا مع ذلك أن نقدم، بخصوص هذه الموضوعات، المفاهيم التي أصبحت الثروة المشتركة والمرجع المستمر للساكنين، والتي هي ضرورية لهم الأعمال الحالية حول اللسان.

يوجد بعض التهور في تقديم رؤية جامعة لعلوم اللسان في بعض المنشآت من الصفحات. وإن هذا ليكون بسبب وجوها نفسية- يجب على كل مفهوم أن ينهم إزاء عدد آخر من المفاهيم- والسديية- إننا لا نجد مبدأ ولا مصطلحية ثابتين. ولكي نواجه هذه المعيات، فقد تصرفنا بالطريقة التالية:

إن علمنا، مثله مثل عمل عام 1972، منظم وليس تبعاً لقائمة من الكلمات، ولكن تبعاً لقطع تصوري للميادين المدروسة. ولقد يعني هذا إذن أننا نقدم خمسين مادة كل واحدة منها، إذ تكون مخصصة لموضوع محدد، فهي تشكل كلاً، ويمكن أن تكون موضوعاً لقراءة تالية. وفي داخل هذه المواد، ثمة عدد معين من المصطلحات (حوالي ألف ومئة مصطلح)⁽²⁾ المحددة: هناك فهرس موضوع في نهاية العمل، وإته يعطي قائمة أبجدية بهذه المصطلحات.

نتابع المواد تبعاً لنظام تحليلي وليس تبعاً لنظام أبجدي. ولقد كان القسم الأول هو «المدارس»، وقد تتبع الاتجاهات الرئيسة التي يكوّن تسلسلها تاريخ اللسانيات الحديث (القواعد العامة، اللسانيات التاريخية، المنظوماتية، إلى آخره). ولقد وضعنا، من جهة أخرى، مدخلاً مخصصاً لمختلف اتجاهات الدراسات الأدبية. ولنقص في المكان، فقد اكتفينا بإعطاء بعض المعلومات الموجزة، في الملحق، حول المتصورات القديمة والقرسطوية.

ولقد كان القسم الثاني هو «الميادين». وإته ليصف مجموع المذاهب التي يشكل اللسان موضوعها: الأقسام المختلفة للسانيات، الشعرية، الأسلوبية، علم النفس اللساني، علم الاجتماع اللساني، فلسفة اللسان...

وأما القسم الأخيران فمخصصان لوصف المتصورات الرئيسة المستعملة. ومع

(2) لقد تجاوز عدد المصطلحات في العربية هذه العدد بكثير نظراً لحاجة القارئ العربي إليها (مترجم).

ذلك، فإن التمييز بين الميادين والمتصورات هو أكثر ظهوراً مما هو واقعي: بالقول، فإن ما يسمح بتحديد ميدان ما وبإعطائه هوية، هو أننا قررنا أن نرى في عصر معين عدداً من المتصورات المتقاربة. ولذا، كان الميدان مجموعة من المتصورات، العلاقات بينهما مقبولة، بينما متصورات القسم الثالث والرابع، فإنها نقيم فيما بينها علاقات إشكالية على الدوام.

إننا نقدم في القسم الثالث «المتصورات المعترضة»، وإننا لنقصد بهذا تلك التي هي معدة لكي تطبق في ميادين مختلفة. ويذهب النظام الذي تظهر فيه من الأكثر عمومية إلى الأكثر خصوصية، من غير أن يستطع تأنيها أن يكون مبرراً في التفاصيل.

وأما القسم الأخير، فمخصص «للمتصورات الخاصة»، والتي يتم تطبيقها في داخل ميدان محدد. هنا أيضاً، فإن نظام التقديم غير مبرر مادة فمادة، ومع ذلك، فقد حاولنا الانطلاق من متصورات تشير إلى الأشياء الأكثر بساطة وذلك لكي نصل إلى تلك التي تشير إلى الأشياء الأكثر تعقيداً.

وإنه لمن المستحيل بالنسبة إلينا، وقد رأينا ذلك، أن نبرر نظام المواد تبريراً كاملاً في القسمين الآخرين. وإذا كنا نفضل هذا على القسرية المطلقة لنظام الأبجدية، فذلك لأنه يسمح بالتقدم في داخل كتابنا ويجب عليه بهذا أن يسهل القراءة المتابعة. وهكذا هو مبني، فإن العمل يبدو لنا قابلاً لقراءة مضاعفة: إنه يمكن أن يستعمل بوصفه قاموساً أو بوصفه موسوعة. وإن هذا ليكون في كل ميدان من الميادين التي تذهب من اللسانيات إلى الدراسات الأدبية.

وتستهدف اللغة التي كتبت بها المواد أن تكون أقل ما يمكن تقنية. فاللسانيات- وكذلك أيضاً، المذاهب المقدمة هنا أيضاً- لا تمتلك مدونة مصطلحية موحدة. فإذا كنا نستعمل لساناً تقنياً، فيجب علينا إذن، إما أن نخلط المدونات المصطلحية المختلفة، وإما أن نختار مدونة من بينها، وهذا يعادل تفضيل النظرية التي تكونها بشكل مسبق. ولقد فضلنا أن نستعمل اللسان الأقل تخصصاً، وبمساعدة هذا اللسان المشترك، فقد أعطينا تعريف المصطلحات التقنية. ومثال ذلك، فنحن نزع أننا اقترحنا بالنسبة إلى المصطلحات: معنى، لغة، لسان، تعريفات محدّدة ومحدّدة، لقد استعملنا هذه المصطلحات، في سجري هذا العمل، تبعاً للقبول الأكثر رخاوة الذي تتمتع به في اللسان العادي. ومع ذلك، فمنذ كان ضرورياً بالنسبة إلينا أن نستعمل تعبيراً تقنياً، أو أن نستعمل تعبيراً بمعنى تقني، فقد كنا نحيل إلى المكان الذي نجد فيه تعريفه.

ولا تتطلع الفهرسة- الممطرة في داخل المواد، وفي نهاية كل تطوير- إلى الشمولية، ولكنها تتطلع فقط أن تدل على نصوص تبدو لنا مميزة.

ولقد طلبنا، بالنسبة إلى بعض المواد، العون من متعاونين آخرين، مثل ماريل أبريوكس، دومينيك باساتو، جورج بولاكيا، ميشيل دي فوريل، فليب روسان. وإنا لنصر على تقديم الشكر لهم هنا. وإنا، من جهة أخرى، جد معتنون لتزيفيان تودوروف لسماحه لنا كي نحتفظ ببعض المقاطع التي كانت قد كتبت لقاموس 1972. ويمكن التحقق من مؤلفي المواد في نهاية كل موجز.

أوزوالد ديكر
جان ماري شافير

المدارس

LES ÉCOLES

القواعد العامة

GRAMMAIRES GÉNÉRALES

كان كلود لانسيلو أستاذ «المدارس الصغرى» في «بور رويال» قد وضع عدداً من الكتب في القواعد (الإغريقية، واللاتينية، والإسبانية). ثم كتب في عام 1660 / بالتعاون مع أنطوان أرنولد، كتاباً سماه «القواعد العامة والقياسية». وقد شاع هذا الكتاب، بعد ذلك، باسم «قواعد بور رويال». وقد هدف كتاب «القواعد العامة» أن يملن عن جملة من المبادئ، تخضع لها كل اللغات. وإنه ليُفسر انطلاقاً منها استخدامات اللغات الخاصة. ولقد احتذى حذو «بور رويال» عدد كبير من القواعديين في القرن الثامن عشر، ومن الفرنسيين خاصة. وكان هؤلاء يرون أن تعليم اللغات، إذا لم يتأسس على قواعد عامة، فإنه سيكون مجرد تمرين آلي. وإذ ذلك لن تنهض به غير الذاكرة والمادة. ولقد كانت هذه المبادئ العالمية، بالنسبة إلى بعضهم كما بالنسبة إلى بوزيه، لا تمثل فقط سلسلة من القيود يجب على اللغات أن تخضع لها، ولكنها مبادئ وثيقة الارتباط بعضها ببعض، وذلك لكي تشكل لساناً تكون له اللغات إنجازات خاصة: «إن كل شعوب الأرض، وعلى الرغم من تنوع اللهجات الفرعية، يتكلمون حتماً لساناً نفسه، من غير شذوذ ولا استثناء». (ويرتبط هذا التمييز بين اللغات واللسان، من غير شك، بواقعة تاريخية. فقد شرع القواعديون الأوروبيون، منذ القرن السادس عشر، بوصف عدد كبير من اللغات المختلفة تماماً، وذلك مثل اللغات الهندية في أمريكا الجنوبية. وكان الميثرون يحرون لها القواعد. بينما كانت المدارس اللسانية السابقة، على العكس من هذا، تركز دائماً على لغة واحدة).

فإذا كان لكل اللغات أساس مشترك، فذلك لأنها تهدف جميعاً إلى السماح للبشر أن يفهموا المعنى الدال على أنفسهم، وأن يعرض بعضهم أفكار بعض. ولما كان هذا هكذا، فقد كان لا تسيلو وأرنولد يقبلان ضمناً، وقد أكد علانية بعض القواعديين اللاحقين (مثل بوزيه) أن كل جملة إنما هي مقدة لإيصال فكرة، ويجب عليها لإتجاز هذا أن تكون

«صورة»، أو ضرباً من «المحاكاة». وعند ما كنا يقولان إن وظيفة اللغة هي تمثيل الأفكار، فقد كان إذن أن تؤخذ هذه الكلمة بمعناها الأكثر قوة. ولذا، لم يكن المقصود فقط أن يقال إن الكلام إشارة، ولكنه مرآة، وإنه ليسرّج قياساً داخلياً مع المضمون الذي ينقله. فكيف تسى الآن لكلمات «لا تشبه شيئاً مما يدور في خلفنا» أن تكون قادرة مع ذلك على محاكاة «مختلف حركات روحنا»؟

لم يكن المقصود بالنسبة إلى مؤلفي القواعد العامة أن يبحثا في مادية الكلمة عن ما يحاكي الشيء أو الفكرة (وإن كان الاعتقاد بقيمة أصوات اللسان موجوداً في كل عصور التفكير اللساني، كما كان موجوداً في القرن السابع عشر نفسه في بعض نصوص ليبنتز). ولقد كان تنظيم الكلمات في العبارة وحده، هو الذي يمتلك القدرة التمثيلية بالنسبة إليهم. ولكن كيف كان ممكناً أن يستطيع جمع من الكلمات المنفصلة أن يمثل تفكيراً سمته الأولى أن «لا يكون منفصلاً» (استعمل بوزيه هذا المصطلح)؟ ألا تعارض التجزئة التي تفرضها الطبيعة المادية للتمثّل مع الوحدة الجوهرية للتمثّل؟ وترى القواعد العامة للإجابة على هذا السؤال (وهو عين السؤال الذي وجهه تفكير هوبلدت في القرن التاسع عشر نحو عبارة العلاقة) أن كل فكرة إن هي إلا تجلٍ للتفكير، وللمقل. ومادام الحال كذلك، فإن الفلاسفة يعرفون تحليل التفكير بشكل يحترم وحدته في اللحظة التي يقوم فيها بتفكيكه. وهذا ما قام به ديكارت مثلاً. فقد كان يرى أن التفكير يشمل على موهبتين، التمييز بينهما لم يكن في النموذج الجوهري. والسبب لأنهما تحدّدان الواحدة وجاهاً للأخرى: فالإدراك يتصور أفكاراً تكون مثل صور الأشياء، بينما الإرادة، فقد كانت تتخذ القرارات بخصوص هذه الأفكار (إنها تؤكد، وتنفي، وتعتقد، وتشك، وتخاف، إلى أخرى). وإذا كانت أفكارنا المختلفة، تمتلك أيضاً هذه البنية المرتبطة بالتفكير عموماً، فإن تمثيلاتها بوساطة الجمل تستطيع احترام وحدتها. وإنه ليجب من أجل هذا أن يعكس نظام الكلمات في الجملة الأنماط والعلاقات بين أنماط تم اكتشافها في تحليل الفكر، وهو تحليل يسمى في بعض الأحيان «المنطق». وفي أحيان أخرى «ميتافيزيقا القواعد». ألا وإنه لهذا، قد كان فن تحليل الفكر هو الأساس الأول لفن الكلام، أو يقول آخر إن منطقاً سليماً هو أساس فن القواعد (بوزيه).

وبالنسبة نفسها، فإننا نفهم أنه ربما توجد قواعد عامة. وإنها لتكون عامة، من جهة، لأن مستواها الأكثر عمقاً إنما هو تحليل للفكر، والذي هو عالمي. وهي عامة، من جهة أخرى، وذلك على مستوى ثانٍ. ويجب، بهذا المعنى، أن توجد مبادئ، عالمية أيضاً، ويجب على كل اللغات أن تتقيد بها عندما تسمى. ويعد هذا من مهماتها المشتركة. لجعل بنية الفكر حساسة من خلال قيود التواصل المكتوب والشفهي. وإنا لنفهم أيضاً أن

معرفة هذه المبادئ، يمكن الحصول عليها بشكل «قياسي»، واستنباطي، وذلك انطلاقاً من النظر في عمليات العقل وفي ضرورة التواصل (وإن هذا ليكون حتى ولو كانت ملاحظة اللغات الواقعية تستطيع هنا أن تفقد الاستنباط). وإننا نرى أخيراً أن هذه القواعد العامة والقياسية، تسمح، بدورها، أن تعطي للاستخدامات الملاحظة في اللهجات الفرعية الحق في ذلك. وأن الأمر يعني، حينئذ، «تطبيق الأنظمة الفسرية والمألوفة» للغات الخاصة «على المبادئ الثابتة والعامة للكلام المنطوق أو المكتوب».

بعض الأمثلة

تناسب الأنماط المرتبطة للكلمات مع المكونات الأساسية للتفكير. وإذا كان هذا هكذا، فنفترض أننا، كما يفعل بور- رويال، نبني الفلسفة الديكارتية، والتي ترى أن «التمييز الكبير لما يحدث لفلان هو أن نقول إننا نستطيع أن نربي فيه موضوع فكريا، وشكل فكريا وهيته (الإدراك والإرادة)». ويجب أن نقبل، حينئذ، بأن «أكبر تمييز عام للكلمات هو أن بعضها يعني موضوعات الفكر، وأن بعضها الآخر يعني شكل أو هيئة أفكارنا». فالأسماء والصفات، تعد تمثيلات من الدرجة الأولى، بينما الأفعال، فمن الدرجة الثانية. وكذلك الحال، فإن الفعل العقلي الأساسي يوصفه حكماً، بقرير الإرادة فيه أن ينسب خاصية من الخواص إلى شيء من الأشياء (الأول والثاني يتصورهما الإدراك)، فإن كلمات النموذج الأول تنقسم إلى نمطين رئيسين، وذلك تبعاً لإشارتهما للأشياء (الأسماء) أو الخواص (الصفات). وأما ما يتعلق بالفعل الإداري للتخصيص، فإن فعل الكينونة «كان» يدل عليه. وأما الأفعال الأخرى، فإنها تمثل خليطاً، كما يرى بور - رويال، للفعل «كان» وللصفة: «الكلب يركض» - «الكلب يكون راكضاً». وثمة أنماط أخرى. وبما إنها مؤسسة جميعاً، هي أيضاً، على تحليل الفكر، فإن شروط التواصل، بالإضافة إلى هذا، تحددها. وهكذا، فإنه مادام من غير الممكن الحصول على اسم خاص بكل شيء من الأشياء، فإن هذا يرغم على اللجوء إلى أسماء مشتركة، يحدد توسعها، فيما بعد، المواد أو أسماء الإشارة. وإننا لنعلن كذلك، من بعض القواعد المحروضة بوصفها قواعد عالمية، وذلك بالتركيب بين المبادئ المنطقية وقبوض التواصل. ومثال ذلك فإن التطابق بين الاسم والصفة التي تحده، وهو تطابق مفيد بالنسبة إلى وفروض التواصل (نحو يسمح بمعرفة الاسم الذي تتعلق الصفة به)، يجب أن يكون. في اللغات التي تلجأ إليه، توافقاً (هوية العدد، والجنس، والحالة)، لأن الصفات والأسماء، وتبعاً لطبيعتهما المنطقية يميلان معاً إلى الشيء الوحيد نفسه. ويوجد أيضاً نظام للكلمات (كذلك الذي يضع الاسم قبل الصفة والمبتدأ قبل الخبر)، وهو نظام عالمي، والسبب لأنه لكي نفهم تعيين خاصة من الخواص إلى شيء من الأشياء،

فيجب أولاً أن نقدم الشيء لأنفسنا. وسيكون ممكناً، فيما بعد فقط، أن نؤكد شيئاً يتعلق بهذا الشيء.

وتجعلنا هذه القاعدة الأخيرة - بما إن الأمثلة المضادة تسارع إلى الظهور (لم تعد اللاتينية والألمانية تنفيضان بهذا «النظام الطبيعي») - نفهم أن نظرية للمصور إنما هو أمر ضروري لكل القواعد العامة. وثمة صورة بلاغية (انظر صورة) تم تصميمها في ذلك العصر بوصفها طريقة للكلام المصطنع والمبهم، استبدلت إرادياً، لأسباب تتعلق بالبيان والتعبير، بطريقة للكلام الطبيعي، والذي يجب أن يقوم وذلك لكي يصبح معنى الجملة مفهوماً. وثمناً للقواعد العامة، فإننا نجد مثل هذه الصور، ليس في الأدب فقط، ولكن في اللغة نفسها. فوجودها إنما يعود إلى أن اللغة، إذ تكون موجهة أصلاً لتمثيل الفكر المحض، فإنها تجد نفسها بالفعل موضوعة في خلعمة الانفصالات. فهذه تفرض اختصارات (إننا نمنى بذلك العناصر المنطقية الضرورية، ولكن المحايدة عاطفياً)، كما تفرض في أحيان كثيرة قلباً للنظام الطبيعي (إننا نضع في الرأس، ليس الفاعل المنطقي، ولكن الكلمة المهمة). وفي كل هذه الحالات، فإن الكلمات المضسرة والنظام الطبيعي كانا يمثلين في عقل المتكلم، ويجب على المستمع أن يعيد إنشاءهما (إن الرومانيين الذين كانوا يسمعون Venit Petrus أرغموا، لكي يفهموا، على إعادة بناء التعبير نفسه Petrus Venit). ولهذا، فقد سميت اللغة اللاتينية أو اللغة الألمانية لغات مميزة لأماكن الكلمات: إنهما تثيران، بدايةً، النظام المعترف به. ومن هنا، يمكن القول: إن وجود الصور لا يخالف المبادئ العامة، ولكنه يمزجها بالأخرى. وإنها لا تحل بديلاً عن القواعد، ولكنها تقوم عليها.

■ بعض النصوص الجوهرية:

- Quelques textes essentiels: A. Arnauld, C. Lancelot, Grammaire générale et raisonnée, Paris, 1660, fac-similé publié à Paris, 1969, avec une préface de M. Foucault ; N. Beauzée, Grammaire générale, Paris, 1767. Fac-similé, avec une introduction de D.E. Bartlett, aux Editions Friedrich Fromann, Stuttgart, 1974 ; C. Chesneau du Marsais, Logique et principes de grammaire, Paris, 1769. - Nombreux renseignements dans G. Sahlén, César Chesneau du Marsais et son rôle dans l'évolution de la grammaire générale, Paris, 1928 ; G. Hernois, Les Théories du langage en France de 1660 à 1821, Paris, 1929 ; R. Donzé, La Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal, Berne, 1967 ; J.-C. Chevalier, Histoire de la syntaxe, Genève, 1968 ; P. Jubard, Philosophies of Language in Eighteenth-Century France, La Haye, 1970 ; D.E. Bartlett, Beauzée's "Grammaire Générale", La Haye, 1975 ; M. Dominicy, La Naissance de la grammaire moderne, Bruxelles, 1984. - Sur les rapports entre la grammaire de Port-Royal et divers problèmes généraux de linguistique, de logique et de

philosophie: N. Chomsky, Cartesian Linguistics, New York, 1966 (trad. fr. La Linguistique cartésienne, Paris, 1969); J.-C. Pariente, L'Analyse du langage à Port Royal, Paris, 1985.

ما هي الأهمية التاريخية للقواعد؟ إنها تسجل أولاً، وإن كان ذلك في النية، نهاية الأفضلية، في العصور السابقة، للقواعد اللاتينية. فقد كان الناس يميلون إلى جعلها المثل المحذرى للقواعد جميعاً. فالقواعد العامة ليست لاتينية أكثر مما هي فرنسية أو ألمانية، ولكنها تعلموا على كل اللغات. ولذا، فإننا نقدر أن نصبح في القرن الثامن عشر مكاناً مشتركاً (وهذا شيء تكرر قوله في كثير من المواد اللسانية في الموسوعة) بدان فيه القواعديون القديس لا يعرفون أن يروا لغة، لا من خلال لغة أخرى (أو كما سيقول و. سيبيرسن في القرن العشرين: إنهم يتكلمون وعينهم حواء على لغة أخرى). وتتجنب القواعد العامة، من جهة أخرى، المعضلة التي بدت مستعصية إلى ذلك الوقت. وهي معضلة القواعد الفلسفية المحففة، والقواعد التجريبية البحتة. فلقد كرست كثير من الدراسات نفسها في القرون الوسطى لدراسة فعل المعنى من خلال فكو هام. ثم إن القواعد كانت من جهة أخرى، كما يراها فوجيلاس، مصنفة للاستخدامات، أو كانت بالأحرى تسيلاً للاستخدام السليم، وذلك لأن جودة الاستخدام تقاس على جودة المستخدم. وقد كانت القواعد العامة تسمى إلى إعطاء تفسير للاستخدامات الخاصة، وذلك انطلاقاً من القواعد العامة المستنبطة. فإذا كان بإمكان هذه القواعد أن تدعي هذه القدرة التفسيرية، فإنها، وإن كانت تقوم في أساسها على تحليل الفكر، إلا أنها لا تكتفي بتكراره. ذلك لأنها تعبر عن شغائيتها الممكنة من خلال الشروط المادية للتواصل الإنساني.

اللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر

LINGUISTIQUE HISTORIQUE AU XIX^e SIÈCLE

1 - مولد اللسانيات التاريخية

وإن كان من السهل على المرء أن يلاحظ (ولن يكون هذا أكثر من مقارنة للنصوص) أن اللغات تتغير مع الزمن، فإنه فقط في نهاية القرن الثامن عشر (وهذا يعني إذن أن الأمر طرح في وقت أسبق بقليل على طرح قضية تطور الأجناس الحية) قد أصبح هذا التغير موضوعاً لعلم خاص. ويدعو أن هناك فكرتين ترتبطان بهذا الموقف.

أ) إن تغير اللغات ليس تبعاً فقط لإرادة البشر الواعية (وذلك كان يكون جهداً تبذله مجموعة من الناس بغية أن يفهمها الأجانب، أو أن يكون قراراً يتخذه القواعديون الذين «يطهرون» اللغة، أو أن يكون خلقاً لكلمات جديدة لتدلالة على أفكار جديدة)، ولكنه تبع أيضاً لضرورة داخلية. فاللغة لا تتغير فقط، ولكنها تغير ذاتها كذلك (لقد تحدث «ترغو» في مادة «الاشتقاق» من الموسوعة عن «المبدأ الداخلي» للتغير). ثم أصبحت هذه الأطروحة واضحة عند ما بدأ اللسانيون بتمييز علاقيتين محكمتين بين كلمة «a» في عصر «A» ، وبين كلمة «b» المساوقة لها في عصر «B» اللاحق. فإذا صيغت الكلمة «b» وفق النموذج «a»، وقمنا ببعثها في حالة ماخضية من حالات اللغة، فسنقول ثمة استعارة. وهكذا، فإن كلمة «hôpital - مستشفى» قد صُنعت في عصر معين، محاكاة للكلمة اللاتينية «hospitale» (لقد صُنعت كلمة «hospital»، على وجه الدقة، منذ زمن قديم جداً. ثم أصبحت بعد ذلك «hôpital»). ونقول، على العكس من هذا، يوجد إرث عندما يكون العبر من «a» إلى «b» هيوذاً غير واع، وكذلك عند ما يكون الفارق بينهما، إذا كان ثمة فرق يرتبط بتغير تدريجي يبدأ من «a» (إن كلمة «bôtel - فندق» هي الناتج لسلسلة

من التغيرات المتتابعة التي كادتها كلمة (hospitale). فالقول إن الكلمة تستطيع أن تأتي وروثة من كلمة أخرى، فإن هذا ليعني القبول بوجود أسباب طبيعية للتغير اللساني. ويتج عن هذا أن النسب بين اللغتين "A" و "B" لا يستلزم تشابههما. ذلك لأن "B" تستطيع أن تكون مختلفة جذرياً عن "A"، وأن تأتي مع ذلك من "A". ولقد كان الأمر من قبل، يقوم على العكس من هذا. فالبحت عن الأنساب اللسانية كان يشكل كلاً واحداً مع البحث عن التشابهات. ولقد كانت الاختلافات تستخدم لمحاورة فرضية النسب. وأما الاعتقاد بالتغير الطبيعي، فسيقود، على الممكن من ذلك، إلى البحث في داخل الاختلافات نفسها عن برهان وجود القرابة.

(ب) إن التغير اللساني تغير مضطرد، ويحترم التنظيم الداخلي للغات. فكيف نبرهن على وجود نسب بين لغتين، إذا كنا لا نعتمد بالتشابه معياراً؟ ويقول آخر، على أي شيء يمكن للمرء أن يستند لكي يقرر أن الاختلافات بينهما هي نتاج للتغير وليس للاستبدال؟ (ملاحظة: هنا يكمن الوجه اللساني لفرضية عامة جداً. وهي قضية تواجهها كل دراسة للتغير. ولقد وجدت الفيزياء والكيمياء حلاً لها في ذلك العصر نفسه. فلقد أعطى المعمار للتغير، إذ إن ثمة شيئاً يحافظ على نفسه من خلاله). إن الحل الذي تم الاتجار إليه في نهاية القرن الثامن عشر، والذي سيكسب قبوله الجلي للسانيات التاريخية بوصفها علماً، ليقضي أن لا ينظر إلى الاختلاف بوصفه تغيراً إلا إذا أظهر ضرباً من الاضطراب في داخل اللغة. وكما إن الاعتقاد بمحافظة المادة قد أحدث نقلة من الفيزياء إلى الكيمياء، فإن مبدأ اضطراب التغير اللساني قد وسم ولادة اللسانيات انطلاقاً مما كان يسمى حينئذ «الاشتقاق»، فالاشتقاق، حق عندما يقدم نفسه بوصفة تاريخية (وهذا لم يكن كذلك في كل الحالات)، ويقوم بتفسير كلمة بالعلو على أخرى جاءت منها في حالة سابقة، فإنه يدرس كل كلمة بشكل مستقل، وأنه يجعل منها قضية قائمة بذاتها. ولقد تعلم أن هذا الإجراء، يجعل العثر على التمايز أمراً صعباً جداً. والسبب في ذلك، لأنه من المألوف أن تتعاون نظم اشتقاقية مختلفة على الكلمة نفسها. وإن هذا يبدو ممكناً. وإذا كان هذا هكذا، فكيف يمكن الاختيار في مثل هذه الحالة؟ إن اللسانيات التاريخية، على العكس من هذا، لا تفسر الكلمة "b" بالكلمة "a" السابقة عليها إلا إذا كان الانتقال من "a" إلى "b" يمثل الحالة الخاصة لقاعدة عامة تصلح لكلمات أخرى، وتجعلنا نفهم أيضاً أن "a-1" قد أصبحت "b-1"، وأن "a-2" قد أصبحت "b-2"، إلى آخره. ويستلزم هذا الاضطراب أن يعود الاختلاف بين "a" و "b" إلى هذا المكون أو ذلك من مكوناتهما. وأن يكون هذا المكون، في كل الكلمات الأخرى التي يظهر فيها، متأثراً بالتغير نفسه. وإذنا نستطيع أن نستخلص من هذا نتيجتين:

1-b) يمكننا أن نطلب من تفسير الكلمة أن يستند إلى تحليل قاعدي لهذه الكلمة، وأن يفسر تفسيراً مستقلاً مختلف الوحدات الدالة (الوحدات البنيوية المختلفة) التي تتألف منها. ولهذا، فإن ترغو يرفض، مثلاً، أن تشرح الكلمة اللاتينية "briannica" (بريطاني) بواسطة العبرية "baratanac" (بلد القصدير)، والحجة في ذلك أن الكلمة اللاتينية مكونة من وحدتين (brian، والنهاية ica): يجب إذن شرحهما منفصلين، في حين أن الاشتقاق المزعوم يشرح الكلمة في كليتها. ولكي يمتلك التغير اللساني هذا الاضطراب، والذي يمثل ضمانته الوحيدة والممكنة، يبدو من الضروري إذن أن يتفهد بالتنظيم القاعدي للغة، فلا يختص بالكلمة إلا من خلال بينها الداخلية (إننا نرى كيف أن دراسة ترغو المكمرة للبحث عن معايير للاشتقاق، مدعوة لتجاوز الاشتقاق).

2-b) يمكننا أن نذهب أيضاً إلى أبعد مما ذهبنا إليه في تحليل الكلمة بحثاً عن الاضطراب، ليس فقط على مستوى المكونات القاعدية، ولكن أيضاً على مستوى المكونات الصوتية. ولقد حظيت اللسانيات التاريخية بأجمل نجاحاتها في القرن التاسع عشر من اضطلاعها بهذه المهمة. فقد وصلت إلى بناء قوانين صوتية. وهكذا، فإن الإقصاء بقانون صوتي يتعلق بلفتين "A" و "B" (أو بحالات تتعلق بلغة واحدة)، فهذا يعني الكشف أن كل كلمة من كلمات اللغة "A"، إذ تحتوي، في وضع محدد على صوت بدئي معين وليكن "X"، سيتناسب مع كلمة من اللغة "B"، وسيخضع فيها للصوت "IX". وعلى مثل هذا، كان المبور من اللاتينية إلى الفرنسية. فالكلمات اللاتينية التي تحتوي على الصوت "C" المتبوع بالصوت "a" قد شهدت تغير الـ "c" إلى "ch": champ، comus، casa (chez)، calvus (chauve)

ملاحظة:

- أ) يمكن للصوت "IX" أن يساوي صفراً، كما يمكن للتغير أن يكون حذفاً.
- ب) قد يكون من الصعب تحديد المصطلح «يتناسب» المستخدم في الأعلى. فالكلمة في اللغة "B" لم يعد لها عموماً ذلك المعنى الذي كان لها في اللغة "A"، ذلك لأن المعنى يتطور هو أيضاً. وإنها تختلف مادياً بشيء آخر غير استبدال "IX" بـ "X". ذلك لأن ثمة قرائن صوتية أخرى تربط بين اللفتين "A" و "B".
- ج) لا تتعلق القوانين الصوتية إلا بالتغيرات المرتبطة بالإرث، وليس بما هو مستعار: لقد كانت الاستمارة calvitie - صلعاً نسخاً مباشراً عن اللغة اللاتينية "Calvities".

■ ثمة مثل مضحك عن التاريخ ما قبل اللساني للغات:

«الخطاب التاريخي عن أصل اللغة الفرنسية» منشورات:

Le Mercure de France. Juin-Juillet 1957.

2 - القواعد المقارنة

على الرغم من الحسد الذي كان قائماً عند ترغو وأديلينغ، فإن تاريخ ولادة اللسانيات التاريخية يُعطى عادة إلى كتاب الألماني «ف. بوب» حول «نقش التصريف في اللغة السانسكريتية المقارن مع نقش التصريف للغات: الإغريقية، واللاتينية، والفارسية، والجرمانية» (Francfort-sur-le-Main, 1816). ولكي ندل على الأبحاث الموازية التي أنجزت، خاصة في ألمانيا، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فسنستخدم غالباً التعبير «القواعد للمقارنة» أو «المقارنة». ولقد نرى أن أعمال «بوب» تشكل جزءاً منها، وكذلك أعمال الأخوين «A.W» و «ف. فون شليجيل»، و «ج. ل. م. غريم»، و «أ. شليسير»، وكذلك أعمال «راتوا. ل. راسك»، والتي تمتد غالباً واتدة، ولكنها قليلة الحضور. ويمثل الجامع بين كل هذه الأعمال في السات التالية:

1- لقد كانت المكتشفات في الباحث لهذه الأعمال في نهاية القرن التاسع عشر. وكذلك أيضاً القياس القائم بين السانسكريتية، وهي اللغة المقفلة لتلهد القديمة، ومظم اللغات الأوربية القديمة والحديثة. ولقد كرس هذه الأعمال نفسها لدراسة مجموعة اللغات المسماة اللغات الهندو-أوربية، أو الهندو-جرمانية.

2- تنطلق هذه الأعمال من الفكرة التي تقول إن الذي يوجد بين هذه اللغات ليس التشابه فقط، ولكن القراءة أيضاً. ولقد يعني هذا أنها تقدم هذه اللغات إذن بوصفها تحولات طبيعية (عن طريق الإزث) للغة واحدة هي اللغة الأم، تتمثل في «الهندو-أوربية». ونلاحظ أن هذه اللغة لم تكن معروفة مباشرة، ولكن الباحثين قاموا بإعادة بنائها (لقد اعتقد شليسير أن في مقدوره أن يكتب حكايات الهندو أوربية).

ملاحظة: لم يكن المقانونون الأوائل لينكرو الفكرة القائلة إن اللغة السانسكريتية هي اللغة الأم.

3- إن منهجهم هو منهج المقارنة. وبهذا المعنى، فإنهم يحاولون أن يقيموا تواصلاً بين اللغات. ومن هنا، فإنهم يقارنوها (مهما كان ابتعاد بعضها عن بعض في الزمان). ولذا، فإنهم يبحثون عن أي عنصر "X" في لغة ما، يحتل مكان العنصر "IX" في لغة أخرى. بيد أنهم يهتمون بإنشاء تفاصيل التطور التي تذهب من اللغة الأم إلى اللغات الحديثة، مرحلة بعد مرحلة. وإن جل ما يفعلونه، إنفاذاً للمقارنة، يتحصي في تفصي المخطط الكبرى لهذا التطور. فنقارن أولاً الفرنسية واللاتينية، والألمانية والجرمانية، ثم

نقارن اللاتينية والجرمانية. ومن هنا، فقد نشأت الفكرة التي نقول إن اللغة الأم تنقسم إلى بعض اللغات الكبرى (الإيطالية، الجرمانية، السلافية، إلى آخره). ثم انقسمت كل واحدة فيما بعد، فأتاحت بذلك ولادة عائلة (مع انقسامات فرعية أيضاً بالنسبة إلى معظم عناصر هذه العائلات).

4- إن المقارنة بين لغتين، هي، قبل كل شيء، مقارنة بين عناصرهما القاعدية. ولقد قدم ترغو، من قبل، فسملة ضرورية للاشتقاق، تتمثل في أن لا يحاول شرح الكلمات شرحاً إجمالياً، ولكن في أن يشرح عناصرها المكونة. ونسأل الآن: أي عناصر من عناصرها يعد أكثر أهمية؟ هل هو ذلك الذي يشير إلى مفاهيم (مثل «حب» في «سحب» أو «جماعة» في «تجمع» من الفوغاء) وتسمى هذه العناصر غالباً «الجزور» أو «العناصر الممجيبة»، أو هي عناصر قاعدية تكون الأجزاء الأولى منها محاطة، ويفترض أن تشير إلى علاقات أو إلى وجهة نظر يكون المفهوم بموجبها موضوع عناية؟ لقد بدأ النقاش حول هذه النقطة منذ القرن الثامن عشر. وكانت الفكرة التي توجّهه أنه يجب أن يحذف من المقارنة كل ما يمكن أن يكون مستعاراً من لغة إلى أخرى (أي كل ما لا يستطيع أن يبرهن إذن على تطور طبيعي). وإذا كان هذا هكذا، فإن العناصر القاعدية لا تمثل أي نوع من أنواع المخاطرة. ذلك لأنها تشكل في كل لغة من اللغات أنساقاً متماثلة (نسق الأزمنة، والحالات الإعرابية، والأشخاص). ونظراً للتضامن المتبادل والقائم بين العناصر، فإننا لا نستطيع أن نستعيد عنصراً قاعدياً معزولاً، ولكن نستطيع أن نستعيد نسقاً كاملاً فقط. بيد أن الانقلاب الذي ينتج عن هذا، يجعل الأشياء قليلة الاحتمالات. وإنه لمن أجل هذا، فقد عدت مقارنة اللغات جوهرية، في بداية القرن التاسع عشر، مقارنة بين عناصرها القاعدية (ومن هنا، فقد نشأ المصطلح «القواعد المقارنة»).

3 - أطروحة لقراض اللغات:

لقد كان مشروع اللسانيات التاريخية مرتبطاً بفكرة البقاء المضاعف إبان التنوير، أي المحافظة على التنظيم القاعدي: يجب أن يكون في مقدورنا إخضاع كلمات الحالة "A" والحالة اللاحقة "B" إلى عين التفكيك المشتمل على الجذر وعلى العناصر القاعدية (وإلا يكن ذلك، فيجب على المقارنة أن تأخذ الكلمات مأخذاً إجمالياً. ولقد نعلم أن هذا المنهج منهج لا يقين فيه). وهناك أيضاً فكرة المحافظة على بقاء التنظيم الصوتي. وإن هذا ليكون لكي تستطيع القوانين الصوتية أن تضع نسقاً للأصوات البدئية بين "A" و "B"، وأن تظهر كيف ينتزع الشكل الصوتي لمكونات الكلمات. ولكن الوقائع جعلت هذا الاستمرار المضاعف عصباً. فلقد اعتقد المقارنون أنهم اكتشفوا أن القوانين الصوتية للغة الخاضعة لها

تهدم النظام القاعدي تدريجياً، وأن هذا ليكون بضرب من الحت. وهكذا، فإنه يكون بمقدورها أن تحدث ارتباكاً في الحالة "B" باستخدام عناصر قاعدية مميزة في "A"، بل إنها تستطيع أن تزيل بعض العناصر (إن سبب زوال الحالات اللاتينية للإعراب في الفرنسية يعود إلى التطور الصوتي الذي أدى إلى سقوط الجزء الأخير من الكلمات اللاتينية، وهو جزء تظهر فيه علامات الحالة الإعرابية). وأخيراً، فإن الفصل في الكلمة بين الجذر والمناصر القاعدية (لقد فُتن هذا الفصل بوضوحه في اللغة السانسكريتية علماء المقارنة الأوائل) ليخفف غالباً من وقائع التنيرات الصوتية.

ولقد نشأ عن هذا تساؤم لدى معظم علماء المقارنة (باستثناء هابولدت): لا يجد مؤرخ اللغات غير أن يقص أثر انقراض اللغات - وهذا أمر قد حدث من قبل في لغات العالم القديم. ولقد كان بوب يشككي دائماً لأنه يشغل في حقل من الخراب. ولكن لهذا التساؤل منهلاته: إنه يسمع بمقارنه كلمة حديثة بكلمة قديمة تبدو بينهما مختلفة جداً في الظاهر، مع الإصرار أنه يجب على المقارنة أن تحترم الأنظمة القاعدية. ولقد يكفي - ويو لا يحرم نفسه من هذا - بأن نفترض للكلمتين بنية متساوية في العمق. كما يكفي بشكل عام أن نلظر إلى الحالة القديمة بوصفها الحقيقة القاعدية للحالة الجديدة: اليس حقاً مشروفاً بالنسبة إلى عالم الأثرينات الذي يضع مخططاً لحقل الخراب، أن يحاول أن يجد فيه أثر المدينة القديمة؟ وأما على العكس من هذا، فإن ما لا يستطيع عالم المقارنة أن يقوم به من غير أن يتخلى عن مبادئه المنهجية الأساسية، فهو الاعتقاد بأن اللغات تخلق أنظمة قاعدية جديدة أثناء تحولها.

فكيف نفسر هذا الانقراض للغات أثناء مجرى التاريخ؟ إن معظم علماء المقارنة - ومن جملتهم بوب وشليشر - ينسبون إلى موقف الإنسان التاريخي من اللغة، وهو موقف يتم عن المستخدم لها: إنه يستخدم اللغة بوصفها وسيطاً وأداة للتواصل. ولذا يجب أن يكون استعمالها سهلاً واقتصادياً قدر الإمكان. ولو تأملنا لوجدنا أن الحافظ وراه القرائين الصوتية، هو هذا الميل إلى الجهد الأقل. وهو جهد بضعي بوضوح النظام القاعدي رغبة في التواصل الرخيص.

وإذا وجدت فترة إيجابية في تاريخ اللغات، فيجب البحث عنها إذن في التاريخ السابق على تاريخ البشرية. هذا، لأن اللغة لم تكن حيثت لعاءة، ولكنها كانت غاية. فالذهن الإنساني كان يشكلها بوصفها عملاً فنياً، وكان يريد أن يمثل فيها نفسه بالذات. ولقد كان تاريخ اللغات، في ذلك العصر الذي انقضى إلى الأبد، هو تاريخ الخلق. ولكننا بالاستنباط فقط، نستطيع أن نتصور المراحل التي مر بها. ولذا، فإنه بالنسبة إلى شليشر مثلاً، كان يجب على اللغات أن تأخذ على التوالي ثلاثة أشكال رئيسة. وهذا ما يكشف عنه تصنيف

حديث للغات المعاصرة، وهو تصنيف يستند إلى البنى الداخلية لهذه اللغات («نموذجها»). فلقد كانت هذه اللغات، باوئ ذي بدء، لغات عازلة (-تمثل الكلمات وحداث غير قابلة للتحليل، فلا نستطيع أن نميز فيها جذراً وعناصر قاعدية. وكنا تقدم اللغة الصينية لأغصنا بمثل هذا التصور في القرن التاسع عشر). ثم أصبحت بعض هذه اللغات لغات لاصقة (تحتوي على كلمات مع جذر وعلامات قاعدية، ولكن من غير وجود قواعد مجددة تتعلق بصياغة الكلمة. وما بقي حياً في الوقت الحاضر من هذه الحالة، يتمثل في اللغات الهندية الأمريكية). ولقد تطورت أخيراً، من بين اللغات اللاصقة، لغات إعرابية. وتجد في هذه اللغات أن قواعد الصرف، وهي قواعد محددة، تتحكم في النظام الداخلي للكلمة. ويشمل هذا النوع جوهرياً في اللغات الهندو-أوربية. وإتنا لنرى أن الفكر يشتمل فعلاً في هذه الحالة الأخيرة فقط. فلقد كانت وحدة الجذر والمسماة القاعدية في الكلمة، المتلاحمة بواسطة الصرف، تمثل وحدة المعطى التجريبي والصيغ الموجودة مسبقاً في فعل التفكير. وللأسف، فإن هذا النجاح التام، الذي نسب إلى اللغة الأم الهندو-أوربية، قد صار متاراً لذلك منذ الكلاسيكية القديمة. فالإنسان عندما تشغل بصناعة التاريخ، فإنه لم يعد ينظر إلى اللغة إلا بوصفها أداة من أدوات الحياة الاجتماعية. ولقد نرى أن اللغة، منذ أن وضعت في خدمة التواصل، فإنها لم تتوقف عن هدم نظامها الخاص.

■ بعض الدراسات الكبرى في القواعد المقارنة:

- F. Bopp, Grammaire comparée des langues indoeuropéennes, trad. fr., Paris, 1845; J.L.C. Grimm, Deutsche Grammatik, Göttingen, 1822-1837; A. Schleicher, Compendium der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen, Weimar, 1866. - Sur le déclin des langues, voir par exemple: F. Bopp, Vocalismus, Berlin, 1836; A. Schleicher, Zur vergleichenden Sprachgeschichte, Bonn, 1848. - Ce déclin est mis en question par W. von Humboldt, par exemple dans De l'origine des formes grammaticales et de leur influence sur le développement des idées, trad. fr., Paris, 1859, rééditée à Bordeaux, 1969 (texte commenté dans O. Ducrot, Logique, structure, énonciation, chap. 3, Paris, 1989). - Un exemple de recherche moderne en grammaire comparée: E. Benvenist, Hittite et indoeuropéen, Paris, 1962.

4 - القواعديون الجدد

حاول نفر من اللسانيين، الألمان خاصة، أن يُدخل إلى اللسانيات التاريخية المبادئ الوضعية التي انتشرت في العلم وفي الفلسفة المعاصرين. ولقد سموا أنفسهم «القواعديين الجدد»، أملاً في تجديد القواعد المقارنة. وكانت أطروحاتهم الرئيسة هي التالية:

1- يجب أن تكون اللسانيات التاريخية لسانيات تفسيرية، إذ ليس المقصود هو التحقق من وجود تغيرات ووصفها، ولكن المقصود هو الوقوف على علل (وهذا اهتمام لم يشغل به بوب).

2- يجب أن يكون هذا التفسير في نموذج وضحياً، وموافقاً لنماذج علوم الطبيعة. وعلينا أن نحذر من تلك الشروح الفلسفية الواسمة التي كان شليسر (وهو من قراء هينل) يلغز بها.

3- لإنجاز هذا البحث في العلل إنجازاً جيداً، يجب أن تعطى الأفضلية للدراسة التخمينات التي تعتمد على مساحة زمنية محددة، فبدلاً من مقارنة حالات لنوعية جد متباعدة، فإن الانتقال من حالة إلى أخرى تبعها سيكون هو موضوعنا.

4- النموذج الأول من نماذج «لعلة نظقي» في نظامه. وإن «القوانين الصوتية» قوانين مسوغة بالفعل بتفسير فيزيولوجي. وإن أفعال هذه القوانين، تعتمد أنماطاً آلية محفزة (عمياء). فمتدماً يحدث تغير في داخل حالة من الحالات، فإنه لا يمكن لأي كلمة أن تكون في معزل عنه، مهما كان وضعها الدلالي أو القاعدي الخاص. وأما الاستثناءات (التي اكتفى شليسر بتسجيلها)، فتمد بالنسبة إلى القواعدين الجدد، علامة على قانون من الطبيعة ذاتها، ولكنه لا يزال غير معروف بعد.

5- والنموذج الثاني من نماذج العلل، نموذج نفساني. وإنه ليشمل في الميل إلى القياس المؤسس على قوانين اشتراك الأفكار. فالتكلمون يميلون إلى:

أ) تجميع الكلمات والجمل في أبواب لتشابه عناصرها صوتاً ومعنى في الوقت نفسه.

ب) وإلى إحداث كلمات أو جمل جديدة، تمتلك قابلية إغناء هذه الأبواب. ومن هنا، فقد استحدثت الفعل «solutionner - حل» والفعل «actionner - شغل» قياساً على نموذج الفعل «fonctoinner - وكّف»، أو استحدثت «rappeler del - تذكر» قياساً على نموذج «se souvenir del - تذكر».

6- لا يجب على تاريخ اللغات أن يكون تفسيرياً فقط، ولكن لا يوجد تفسير لساني آخر سوى التفسير التاريخي. وهكذا، فإن الكلام من معنى أساسي تنغمسه المفاهيم المتعددة للكلمة، لن يكون تفسيراً إلا إذا كان هذا المعنى هو المعنى الأول في التعاقب التاريخي. وكذلك، فإنه لا يحق لنا الكلام عن الاشتقاق إلا إذا كنا نستطيع أن نبرهن أن كلمة ما تأتي من كلمة أخرى. ومثال ذلك كلمة «maisonnete - بيت صغير» التي جاءت من كلمة «maison - بيت». وإن هذا يتطلب أن تكون الكلمة المصدر «Maison» سابقة في وجودها على الكلمة المشتقة «maisonnete».

- Le maître dont se réclament la plupart des néo-grammairiens est G. Curtius (Grundzüge der griechischen Etymologie, Leipzig, 1858-1868). - Le principal théoricien est H. Paul (Prinzipien der Sprach-geschichte, Halle, 1880). - La recherche systématique des lois phonétiques apparaît particulièrement dans K. Brugmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen, Strasbourg, 1886-1900. - Un recueil de textes, traduits en anglais, de comparatistes et de néo-grammairiens: W.P. Lehmann, A Reader in Nineteenth-century Historical Indo-European Linguistics, Bloomington, 1967. - Pour situer les néo-grammairiens dans l'histoire de la linguistique: K.R. Jankowsky, The Neogrammarians: A Reevaluation of their Place in the Development of Linguistic Science, La Haye, 1972; W.P. Lehmann et Y. Malkiel (ed.), Perspectives on Historical Linguistics, Amsterdam, Philadelphia, 1982.

5 - علم الدلالة التاريخي

لقد اهتمت اللسانيات التاريخية، في أصلها خاصة، بالجانب الصوتي للغات. فهنا يظهر اضطراب التغير بالصورة الأكثر بدعية. ولكن مشروعها كان يتطلب في الواقع البحث عن القوانين في تطور معنى الكلمات. وبالفعل، فالقول إن صوتاً قد تحول في كل الكلمات لحظة الانتقال من الحالة "A" إلى الحالة "B"، فإن هذا يفترض أن نستطيع أن نتبين كلمة من "A" وكلمة من "B" على الرغم من التحول الصوتي. وتأخذ مثلاً الكلمة اللاتينية «casa» - بيت، وحرف الجر الفرنسي «chez» - عند، في «». ولكن كيف نتبين إذا كان معنى الكلمات قد تغير هو أيضاً، وتلك هي العادة؟ ولكي تكون الصوتيات التاريخية دقيقة، فإنها تستلزم إذن علم دلالة تاريخي، يكتشف القوانين في تحول المعنى. وسيتجلى حينئذ الانتقال من "A" إلى "B" بواسطة اضطراب مضاعف للتغير يتعلق بمعنى الكلمات وبوجهها الصوتي في الوقت نفسه.

وإننا لنجد أيضاً عند ميشيل بريال، في نهاية القرن التاسع عشر، هذا البحث عن المبادئ العامة التي تحكم تغير معنى الكلمات. فالفكرة الموجهة عند بريال هي أن البحث عن هذه المبادئ لا يكون في اللغة، ولكن في ذكاء مستخدمي اللغة وإرادتهم (وهي إرادة غير واعية ولا مقصودة، ولكنها «غامضة»). وهكذا، فهو يحارب الفكرة التي تقول: يوجد في الكلمات نفسها «ميل منحن» هو الذي أملى الانتقال، مثلاً، من المعنى «البيل» الذي كانت تملكه، في القرن السابع عشر، الكلمات «amant» - عاشق و «maitresse» - خبيثة، إذ تشير إلى شريك علاقة الحب، بالمعنى «المنحط» الذي كان الفرنسي يعطيهما في القرن التاسع عشر. حيث كانت هذه الكلمات مخصصة للعلاقات غير الشرعية. ويعود هنا التغير بالنتيجة إلى بريال إلى الميل النفسي نحو «التورية» التي طبقت كلمات «نبيلة» على

واقع لا يتحققها وأثرت فيما بعد بالكلمات المستمدة لكي تدل عليه. وبصورة عامة، فإن كل الميول التي تحكم تطور الكلمات (تخصيص الكلمات، لجوء إلى الاستعارة...)، هي ميول يجب أن تحمل، كما يرى بريال، على طبيعة العقل الفردي أو الجماعي.

ولقد قاد هذا الأمر بريال لكي يمتدح على نظرية المعرفة المهيمنة عند اللسانيين في القرن التاسع عشر. وهي نظرية كانت تدمج اللسانيات بعلوم الطبيعة، وتبحث فيها عن نموذج القوانين نفسه. ولقد كان بريال، على العكس من هذا، يلح على فكرة أن اللسانيات بما إنها علم، فهي تنتمي إلى مجموعة العلوم الإنسانية والتاريخية، وتسمى إلى تحديد نمط من أنماط السببية متميز تماماً من هذا الذي يحكم «الطبيعة». ولقد توصل بطريقة غير مباشرة إلى إثارة الشك في الوجه «الطبيعي» والمعترف به في ذلك العصر «للقوانين العنوية». وقد اقترح أن تصبح هي أيضاً جزءاً من علم النفس. وأنه لسبب هذا، فقد ذهب إلى إعادة تأويل «الاستثناءات» التي نكتشفها عنها، والتي كان المقارنون والقواعديون الجدد يسهلون فقط عما إذا كان يجب معالجتها بوصفها حوادث لا معنى لها، أو اختزالها بتبديل القوانين المقبولة سابقاً وإتمامها. وبالنسبة إلى بريال، فإن الاستثناءات تظهر بأنها لم نكتشف السببية الحقيقية التي تنظم ميدان اللسانيات. فهذه الاستثناءات تفسرها الميول العامة للعقل الإنساني. وهي ميول تعمل في حالات الاضطراب، ولكنها تأخذ في هذه الحالات المظاهر الخداعة لضرورة آلية.

- L'ouvrage principal de M. Bréal, *Essai de sémantique: science des significations* (Paris, 1890), a été réédité en fac-similé aux Éditions Slatkine, Genève, 1976. - Il est commenté notamment par B. Nerlich, *Change in Language: Whitney Bréal and Wegener*, Londres, New York, 1990. - A l'époque de Bréal se développait en Allemagne une linguistique également psychologique, mais appuyée sur une "psychologie des peuples": W. Wundt, *Völkerpsychologie*, I: *Die Sprache*, Leipzig, 1900. - Pour un rapprochement entre cette histoire psychologique de la langue et la moderne "linguistique cognitive" [328 s.]: D. Geeraerts, "Cognitive restrictions on the structure of semantic change", in J. Fisiak (ed.), *Historical Semantics, Historical Word-Formation*, Berlin, La Haye, 1985.

السوسيرية

SAUSSURIANISME

بعد أن كتب، في سن الواحد والعشرين، بحثاً حول نسق الصوت في الهندو-أوربية (باريس 1878)، وهو يعد بالنسبة إلى القواعديين الجدد من بين الأعمال الناجحة، فإن اللساني السويسري فيرديناند دي سوسير، قد نغلى تماماً عن البحوث في اللسانيات التاريخية. وكان ذلك، لأنه وجد أن أساسها غير أكيد. وقد دعا هذا الأمر إلى التفكير بأن هذه البحوث، يجب أن تعلق إلى أن تتم إعادة صياغة اللسانيات كلها. وبما إنه، هو بالذات، قد أقدم على إعادة الصياغة، فقد عرض نتائج أعماله في ثلاث دراسات، كان قد فرّسها في جنيف بين 1906 و 1911.

- Un recueil des Publications scientifiques de Saussure (à l'exclusion du Cours) a été publié aux éditions Slatkine, Genève. 1970. - Pour une comparaison entre les notes manuscrites de Saussure, celles prises par les étudiants, et le Cours publié, voir R. Godel, Les Sources manuscrites du "Cours de linguistique générale" de F. de Saussure, Genève, Paris, 1957. - Une édition critique du Cours a été réalisée par T. de Mauro, Paris, 1972.

كان الأساس العملي الذي تستند المقارنة إليه هو الاعتقاد بأن اللغات تصاب بفساد تدريجي تحت هيمنة القوانين الصوتية، والتي ترتبط هي ذاتها بالنشاط التراسلي. وإن هذه الأطروحة التي تأذن بقرأة قواعد الماضي في سطور الحاضر، لتسمح فعلاً بمطابقة عناصر قاعدية قديمة مع عناصر قاعدية لاحقة بغية مقارنتها، حتى وإن كان لهذه العناصر مقام قاعدي مختلف جداً. ولكن هذه الأطروحة بالذات هي الأطروحة التي يشك سوسير فيها.

ويمكن النظر إلى الأمر، بادئ ذي بدء، من خلال مبدأ عام. فالفكرة التي تقول إن اللغة مبنية لتمثيل الفكرة هي فكرة واهية بالنسبة إلى سوسير (سواء كان هذا التمثيل مصححاً على طريقة المقارنتين بوصفه وظيفة أساسية، أم على طريقة بور رويال بوصفه الأداة

الضرورية للتواصل). وإن هذا يفترض وجود بنية للفكر مستقلة عن شكلها اللساني، كما يفترض أننا نمرقها. بيد أن هذا يتعارض مع أطروحة سوسير الأساسية حول القسرية اللسانية، والتي تتميز من قسرية كل علامة معزولة. وإن هذا ليمود إلى أن الفكر إذا نظر إليه قبل اللغة، فإنه يمد «كتلة لا شكل لها»، لا يل يمد «سديمًا» (دروس، فصل 4، 4). وأنه ليتأقلم مع كل التحليلات الممكنة من غير أن يفضل تحليلًا على آخر، ومن غير أن يفرض المناهضة بهذه التلوينة أو تلك من تلوينات المعنى كوجهين لمفهوم واحد، أو من غير أن يفصل هذه التلوينة أو تلك بوصفهما تلوينتين تصدران عن مفهومين مختلفين (ويوجد، على العكس من هذا، بالنسبة إلى القواعد العامة، تحليل منطقي أو فلسفي للفكر. وإنه يفرض نفسه بقوة، وليس على اللغة إلا أن تحاكيه بطريقتها. ولقد كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المقارنين، فوحدة الجذر وعناصر الكلمة القاعدية تمثل وحدة الفعل العقلي وتخضع التجربة إلى أشكال العقل المسبقة). وإذا كانت كل لغة، بالنسبة إلى سوسير، تمثل في كل لحظة من لحظات وجودها، شكلًا معينًا من أشكال التنظيم، فإن هذا بالتأكيد ليس أثرًا للوظيفة التثيلية السابقة في وجودها على استخدامها التواصلية.

يمكن لهذا البرهان الهام جداً أن يتحز إذا قمنا بفحص تفصيلي لدور النشاط اللساني في تطور اللغات. إذ ليس صحيحاً، كما يرى سوسير، أن وظيفة اللغة - أي استخدام المتكلمين لها من أجل حاجات التواصل - هي السبب في إفساد النظام، وأنها تقضي إلى كارثة قاعدية يأسف بوب لها. فوسير إذ يصر، كما يصر القواعديون الجدد، أن استخدام المتكلمين للشرطة (code) - أي استخدامهم للكلام تبعاً لمصطلحات كتابه «دروس» - يمد سبباً من الأسباب الجوهرية في تغيرها، إلا أنه يرفض أن يرى هذا التغير بوصفه هدماً. وهكذا، فليس للقوانين الصوتية أثر فوضوي كما ينسب المقارنون لها. وهذا ما يكشف عنه سوسير في تاريخ الجمع في اللغة الألمانية. فلقد كان، في حالة قديمة، موسوماً باضطراب بالعلامة المضافة "i" : "Gast" = ضيف، "Gast" = ضيوف، "Handi" - أيدي، ثم جاءت تغيرات صوتية مختلفة، فحولت "Gasti" إلى "Gäste" و "Handi" إلى "Hände". وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفرنسية القديمة، حيث كانت الـ "S" تسم الجمع بشكل مضطرب أكثر مما هي عليه الحال اليوم (كان عندنا حيوان - حيوانات، animals - animal). ربما إن قطعة صوتية قد حدثت بشكل عام، فقد غيرت، ما بين العاصت والصامت، الصوت "L" وجعلته "u" (ولقد أحدثت أيضاً haut مكان اللاتينية altum)، وصارت كلمة علامة الجمع، إلا أنها لم تلامس الواقع القاعدي نفسه. فثنائية المفرد والجمع قد تغيرت مكاناً فقط، وإنها لتتحقق على نحو جيد تحت وجهها الجديد : (Gast - Gäste, animal - animaux). كما تتحقق تحت وجهها القديم. وهكذا، فإن تنظيمًا

قاعدياً ما، كان قد أنهى النظر الصوتي لإنجاز صوتي معين، يستطيع أن يماود الظهور في تطور آخر (من أجل الحصول على تفاصيل أكثر، انظر مادتي «أني» و «تاتني» فيما سيأتي). وأما ما يتعلق بالخلق القياسي، والذي يعد واحداً من الآثار الأكثر وضوحاً للكلام، فإنه لا يؤدي إلا إلى توسيع نمط من الأنماط وإغاثته، مفترضاً أن له وجوداً سبقاً. وهكذا، فإن خلق الفعل «solutionner - حل» انطلاقاً من «solution - حل»، ليزيد زوجاً إضافياً في السلسلة التي يوجد فيها مسبقاً «addition - جمع» «additionner - جمع»، «fonction - وظيفة» «fonctionner - وظف»، إلى آخره. ومن هنا، فإن سوسير يرى أن القياس يدعم التصنيفات اللسانية أكثر مما يهدمها. ولما كان ذلك كذلك، فإنه لم يذهب إلى حد التصور أن التغير يعد خلقاً لأنظمة جديدة، بيد أن هذه الفكرة لن تكون متناقضة مع روح ما جاء في كتابه «دروس».

لا تشمل وظيفة اللسان إذن، كما يرى سوسير، في كونها عاملاً فوضوياً يهدد السمة التنظيمية للسان. ويظهر سوسير، بشكل إيجابي الآن، أن على اللسان، في كل لحظة من لحظات حياته، أن يقدم نفسه بوصفة نظاماً. ويسمى سوسير هذا النظام الملازم لكل لغة «النسق» (ولقد كان خلفاءه يتكلمون غالباً عن «البنية»). وإن التلويحات الخاصة التي يدعيها أتباع سوسير على هذه المصطلحات (والتي تضاف إلى الفكرة العامة للنظام والاضطراد)، لتمثل في أن العناصر اللسانية لا توجد بشكل سبق على العلاقات التي تقيمها في داخل التنظيم الكلي للغة. وكذلك، فإن العلاقات لاتضاف إليها ولكن تكونها، والسبب أنه ليس للمصطلحات وأقماً لسانياً إلا إزاء علاقاتها المتبادلة. وهكذا، فإن النسق أو البنية يمثلان تنظيمًا لا تمتلك العناصر فيه أي سمة خاصة بمعزل عن علاقاتها المتبادلة في داخل الكل. وهذه هي الفكرة التي عبر عنها سوسير بقوله: تمثل الوحدة اللسانية قيمة. فنحن إذ نستحضر شيئاً من الأشياء، أو قطعة من النقود مثلاً، أو قيمة من القيم، فإننا نطرح في الوقت نفسه:

- (أ) أنه بالإمكان إقامة تبادل مقابل شيء مختلف (بضاعة).
- (ب) وأن بعض العلاقات قد نشأت بينه وبين أشياء من الطبيعة ذاتها (سعر التبادل بين قطعة النقود وقطع النقود الأخرى التابعة للدونة نفسها أو للدول الأجنبية).
- (ج) وأن قدرتها التبادلية مشروطة بعلاقاتها (تخفيض سعر النقود يغير في قدرتها الشرائية).

وكذلك هو الحال بالنسبة إلى العنصر اللساني. فهذا العنصر، بالنسبة إلى سوسير، هو الإشارة، أي (على الأقل في مقاربة أولى سيعمل سوسير على تصنيفها فيما بعد)

اشترك صورة سمعية (الذال) ومتصور (المذكول)، وهكذا، فإنه يستجيب للشرط (1): تمثل قدرته التبادلية في إمكانية التدليل عن طريق داله على واقع غير لاسي (إنه واقع يبلغه توسط المذكول، ولكنه أيضاً غريب عن المذكول قدر غرابته عن الذال. مرجع سابق، ص 360). وكذلك، فإن الإشارة تلبي (ب) أيضاً، وذلك لأن التنظيم العام للغة يفهم علاقات ثابتة بينها وبين الإشارات الأخرى. وثاني أخيراً إلى (ج): إن قدرته على التدليل مشروطة تماماً بهذه العلاقات. فإذا كانت كلمة حيوانات تشير إلى جمع من الأشياء، فذلك لأنها تنتمي إلى الزوج «حيوان»-«حيوانات» والذي يساوق مع كل الأزواج «صديق»-«أصدقاء»، إلى آخره. وهو الأمر الذي يظهر تمايز المفرد من الجمع.

1/ ملاحظة: يمنع هذا المفهوم للمقيمة، على طريقة المقارنين، تحديد عناصر الحالة «ب» إزاء تنظيم الحالة «آ» السابقة. ولن يكون حيتن لـ «ب» أي تنظيم خاص، كما إن عناصرها لن تلبي شرط (b)، ولا شرط (c) فيما بعد. ثم إن هذه العناصر، وإن كانت تمتلك القدرة على التعين، وهو ما يتطلبه (a)، فإنه لن يكون لها ذلك بوصفها قيمة.

2/ ملاحظة: وإتنا لنرى لماذا لا ينظر سوسير إلى التمييز، المعطى مؤقتاً عن المذكول بوصفه متصوراً، فإذا كان المذكول هو هذا الذي يستطيع الذال بواسطته أن يدل، فيجب عليه، بفضل «c»، أن يكون متطابقاً مع العلاقات التي تدمج العلامة في نظام المجموع للغة، وليس في واقع نفسي خاص.

3/ ملاحظة: إن مصطلحات سوسير في كتاب «الدروس» غير مستقرة. ففي بعض الأحيان يتطابق المذكول مع قيمة العلامة، وفي أحيان أخرى يقدم الذال والمذكول بوصفهما قيمة. وهذه إمكانية قام ميلسليف باستثمارها أيضاً.

يشكل عملي وتبعاً لسوسير، فإن النشاط الفعلي الذي يسمح للساني بتحديد عناصر اللغة (العلامات) ليتطلب أن نظهر في الوقت نفسه النسق الذي يضمن قيمها. وإن هذا ليكون لأن تحديد العلامات، على الرغم من المظاهر، بعد عملية معقدة وغير مباشرة. وتتطلب هذه العملية أكثر من الإحساس اللساني المباشر (الدروس، القسم الثاني، فصل 2، فقرة 3): لا تمثل العلاقات بالنسبة إلى اللساني معطيات. وإن الوقوف عليها لا يزال بشكل عبق، وذلك لأنها لا تملك ظهوراً مادياً مباشراً بوضوح. وإن هذا ليكون مثلاً عندما لا يمثل دال العلامة عنصراً مادياً يمكن عزله، ولكن عندما يمثل تماثلاً، أي عندما يكون مكوناً من إمكانية معينة للاختيار بين شكلين للكلمة نفسها. وهكذا، فإن المفهوم القاعدي للجمع في الفرنسية لا يتطلب مع (S). وكذلك، فإنه مكون من إمكائيتين للاختيار في «داخل الزوج cheval» - حصان، chevaux - أحصنة، أو للاختيار بين تلفظين للكلمة «os - عظم». وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدال المتعلق بالمفهوم القاعدي للماضي. فهو بالإنكليزية لا

يتطابق مع النهاية (ed) المرتبة في الأفعال «النظامية»، ولكنه مكون أيضاً من الاختيار الممكن لـ «I bound - ربطت» إزاء «I bind - أربط»: ففي الحالة الأخيرة، حيث يقوم الاختيار بين مصوتين في داخل الكلمة، فإننا نتكلم غالباً عن إبدال الصوائت (في الألفية Ablavi). هنا لا يكون للدال أي شيء إيجابي، فالفارق البسيط هو بين bind و bound، وبين cheval و chevaux. وبالنسبة إلى سوسير في مثل هذه الحالات، فإن الأمر الذي يضع وضماً عاماً في موضع البداهة هو أن علامة «الماضي» لا نتحدد إلا إزاء علامة «المفرد». وإن هذا ليكون على نحو لا نستطيع فيه أن نتعرف على علامة ما إلا من خلال تصنيفها في الوقت نفسه بين منافساتها.

إن هذا الأمر لينطبق على عملية أخرى تتعلق بتحديد الوحدات، أي بتقطيع السلسلة. وهي عملية تقضي باكتشاف الوحدات الدنيا، وبالبحث، مثلاً، إذا كانت الأفعال «défaire - فك»، «déchirer - مزق»، «délayer - أذاب» يجب أن تكون مفككة أو منظورة إليها بوصفها علامات أصلية. وإننا لنشعر، في مثل هذه الحالة البسيطة جداً أن الحل الجيد هو تحليل الفعل «dé-faire» وحده. بيد أن تبرير هذا الحل لا يمكن أن يكون حديساً في نظامه، ذلك لأن الأفعال الثلاثة تملك المنصر الصوتي نفسه والمتمثل في ((dé)). وأنه ليكون على الدوام مصحوباً بفكرة التقويض. وهذا ما يمكن أن يوجي بالتعرف فيها على العلامة ((dé)). ولما كان ذلك كذلك، فإننا مضطرون إذن إلى الاستعانة بوظائف أكثر تعقيداً. فنحن سنلاحظ مثلاً أن السابقة «dé» في الفعل «déchirer» لا يمكن حذفها (إن فعل chier لا وجود له، بينما يوجد فعل faire) كما لا يمكن تبديلها بسابقة مختلفة (إن فعل rechir لا وجود له، بينما يوجد فعل re-faire: إن هذا يعني أن الفعل déchirer لا ينتمي إذن إلى سلسلة من نموذج «faire, défaire, re-faire». ولكي يكون عدم تفكيك délayer، مبرراً، في حين أنه يوجد زوج «rélayer, délayer» < défaire يجب إتاحة المجال لتصنيف أكثر تعقيداً كي يتدخل، وملاحظة أن الزوج «re-faire, défaire» يشكل جزءاً من مجموع من الأزواج «relier, délier» < «déplacer, replacer»...، التي تتضمن اختلاف المعنى نفسه بين الكلمتين، ولكن هذا الأمر ليس هو بالنسبة إلى «rélayer, délayer» وإننا نتعرف في هذا الفعل على ترسيمة توليفية عامة في الفرنسية، أو يتطلب، وهذا لا يختلف في شيء، أن نضمه في تصنيف يضم مجموع الأفعال الفرنسية: إن معرفة العلامات التي تكونه، ليس شيئاً آخر سوى وصفه في هذا التصنيف.

وال مهمة الضرورية الأخيرة بالنسبة إلى تحديد الوحدات، في التطابق، أي التعرف على المنصر نفسه من خلال استعمالاته المتعددة (في سياقات وفي مواقف مختلفة). فلنأخذ

نقبل أن الوحدة «تبنى» هي نفسها موجودة في «تبنى ثؤبئة» وفي «تبنى طفلاً؟» وكذلك، عند ما يكرر خطيب قوله «أيها السادة، أيها السادة»، مستعملاً ألواناً مختلفة سواء كان ذلك في التلفظ أم كان ذلك في المعنى، فلماذا نقول إنه استعمل الكلمة ذاتها مرتين؟ (دروس)، الجزء الثاني، الفصل الثالث). وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا لاحظنا أن مختلف ألوان المعنى التي تأخذها «أيها السادة» (أو «تبنى») هي ألوان غالباً ما تكون متباعدة عن بعضها أقل من تباعد بعض المعاني في «أصدقائي» (أو في «قبل»). وإذا كان هذا هكذا، فلماذا نقرر أن نجمع هذا اللون أو ذلك من ألوان المعنى ونزوعهما إلى العلامة نفسها؟ وهنا أيضاً يكون الجواب السوسيري هو أن النطاق يعيل إلى مجموعة اللغة. فإذا وجب أن يكون ثبوت دلالي معين ممزواً إلى العلامة «تبنى»، حتى وإن كان بعيداً عن المعنى الاعتيادي لهذه الكلمة، فإن هذا يكون فقط عندما لا تكون أي علامة من العلامات الموجودة («قبل»، «أخذ»...) غير متلازمة مع هذا اللون. فهذا القبول لا ينتمي إلى «تبنى» إلا لأنه لا ينتمي إلى أي علامة أخرى. وكذلك، فإن سوسير يعلن بأن «السمة الأكثر دقة للعلامات هي أن تكون ما لا تكونه السمات الأخرى». وثمة شكل ضعيف - ومن الصعوبة البالغة الدفاع عنه - لهذا المبدأ يشتمل على تحديد أن الوحدة هي ليست ما تكونه كل الوحدات الأخرى، ولكنها لا شيء آخر غير ما لا تكونه الوحدات الأخرى. ويقول آخر، فإن الوحدة لا تتعدد إلا «باختلافاتها» (ومن هنا تأتي سميتها «الخلائية»). فهي لا تتأسس على شيء إلا على تطابقها مع ما تبقى» (دروس، الجزء الثاني، الفصل الثالث، فقرة 3). وإتنا لتعطي حينئذ مبدأ التعارض، والذي يجب تبعاً له أن لا نمزو إلى العلامة إلا العناصر (الصوتية أو الدلالية) التي يتميز بها على الأقل من العلامات الأخرى (العلامة مصنوعة فقط مما يجعلها تعارض مع علامة أخرى).

ليست هذه الخلاصة هي تماماً هي تلك التي تنتج عن معاناة عمليات الترميم والتحديد. فلقد ظهرت الوحدة منذ قليل بوصفها «سلبية» محضة و «تألفية»، ومكونة فقط من مكانها في شبكة العلاقات التي تنظم اللغة. بينما تبدو الآن مالكة لواقع إيجابي. وأنه لواقع مختزل بالتأكيد إلى هذا الذي تتميز به من الوحدات الأخرى، ولكنها لا تحتفظ فيه بكثافة خاصة. وإن هذا الانقباض ليتحكم في المناقشات القائمة بين أتباع سوسير وبين اللسانيين الرومانيين والبولنديين. ومع ذلك، فإن ما يبقى مشتركاً بين كل أتباع سوسير هو فكرة أن الوحدة اللسانية، بوجهيها الصوتي والدلالي، تحيل دائماً إلى كل الوحدات الأخرى: إنه لا يمكن التعرف على العلامة ولا نفسها من غير الدخول في اللعبة الإجمالية للغة.

- Sur l'attitude de Saussure vis-à-vis de la linguistique historique: ici même, p.337s. - Sur le contraste entre la conception purement relationnelle et la conception oppositive du signe: R.S. Wells, "De Saussure's system of linguistics", *Word*, 3, 1947. - Pour une présentation générale du système de Saussure, voir E. Benveniste, "Saussure après un demi-siècle", in *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap.3, l'introduction et le commentaire de la traduction italienne du Cours (*Corso di linguistica generale*) par T. De Mauro, Bari, 1968 F. Gadet, *Saussure, une science de la langue*, Paris, 1987, ainsi que le recueil *présence de Saussure*, Actes du Colloque de Genève, 1990. - Sur les continuateurs suisses de Saussure: R. Godel, *A Geneva School Reader in linguistics*, Bloomington, 1969.

اللسانيات الرياضية (المنظوماتية)

GLOSSEMATIQUE

إن نظرية اللسانيات الرياضية نظرية قام بإثباتها اللساني الدانمركي «ل. هيلمسليف». وإنما تقدم نفسها بوصفها توضحاً للحدس المميز عند سوسير. ولقد جعلها هذا الإخلاص الأساسي تنحلي، من جهة، عن بعض أطروحات سوسير لأنها سطحية، كما جعلها، من جهة أخرى، تنحلي عن التأويل الوظيفي، وأيضاً عن وظيفية الأصوات الثاقبتين في مذهب سوسير - والذي سبى مذهباً تحريفياً.

سأخذ هيلمسليف من «الدروس» أمرين أكيدتين قبل كل شيء:

1. اللغة ليست جوهرًا، ولكنها شكل.
2. تختلف كل لغة عن لغة أخرى ليس على مستوى التعبير فقط، ولكن على مستوى المضمون أيضاً.

ولقد توحدت هاتان الأطروحتان، بالنسبة إلى سوسير، في نظرية العلاقة. فإذا كان يجب على اللغة أن تتميز، في الوقت نفسه، على مستوى التعبير (أي بواسطة الأصوات التي تختارها لكي تنقل المعنى)، وعلى مستوى المضمون (أي عن طرق الهيئة التي تمثل المعنى)، فإنما ذلك يكون لأنها مجموعة من العلامات، والذوات التي لها وجهان، وتبتلك هيئة مزدوجة: صوتية ودلالية. فإذا كانت العلامات في لغة ما تختلف، فيما يتعلق بالصوت، عن اللغات الأخرى، فإن هذا يبرر وصف كل واحدة على مستوى التعبير، وذلك كما كان الأمر معمولاً به منذ زمن طويل. ولكن علامات اللغة هي علامات أصلية أيضاً. وإن سوسير قبل على هذا، من منظور المعنى، والسبب لأنه نادراً ما توجد معادلات دلالية مطابقة في لغة أخرى. فالألمانية "schätzen" تترجم عادة بـ "estimer" - احترام، وإن هذه الكلمة لتحتوي بالفعل على تلوينات غريبة عن اللغة الفرنسية. ولقد يعني هذا إذن أن اللغة ليست قائمة من الألفاظ، ولعبة من الملصقات التي تستعمل

للإشارة إلى أشياء أو إلى مفاهيم مسبقة الوجود. وإن هذا ليجعلنا نقول إنه يجب وصف اللغة أيضاً على مستوى المضمون.

هنا نجد أن التفكير حول العلامة هو الذي قاد سوسير كي يعلن أن اللغة إن هي إلا شكل قبل كل شيء، وليست جوهراً. فعلى أي شيء يشمل الاختلاف مثلاً بين لفتين من منظور دلالي؟ من المؤكد أن هذا لن يكون في مجموع المعاني التي تسمح بإيصالها، ذلك لأننا نصل إلى ترجمتها. إذ لا شيء يمنع في الفرنسية أن ندل على هذه التلوينة التي توجد في "schätzen" وليس في "estimer". فالذي يقيم الاختلاف هو أن هذه التلوينة أو تلك، والتي تدبر عن نفسها في لغة ما باستخدام العلامة ذاتها، بحسب أن تكون في لغة أخرى معبراً عنها عن طريق علامات مختلفة. وهكذا يدخل، في الواقع الجوهري للمعنى المنقول، انقسام أصلي. وإنه ليكون ناتجاً مباشرة عن نسق العلامات. وهذا مظهر يسميه سوسير أحياناً شكل اللغة (مورس). الجزء الثاني. الفصل السادس). وإذا كان ذلك كذلك فإتينا نرى أن الأولوية الممنطة لهذا الشكل إنما تصدر من مبدأ التمازج. وبهذا فإن القول إن العلامة تتميز فقط بما يميزها من العلامات الأخرى، وإتينا لتكون بهذا مختلفة، فإن هذا يعني أن نقول أيضاً إن حدود معناها تشكل الحدث الأول، وهو حدث غير متوقع، ويستحيل استخلاصه من معرفة العالم أو من الفكر. وإن هذا ليجب إذن النظر إلى «شكل» اللغة بوصفه موضوعاً لعلم مستقل وغير قابل للاختزال.

(ملاحظة: إن الذي تم بيانه هنا بخصوص الوجه الدلالي للعلامة لينطبق أيضاً، تبعاً لسوسير، على وجهها الصوتي: إن الذي يحمل المعنى في العلامة هو الذي يميزها من العلامات الأخرى. وإن هذا ليكون إلى درجة أن علامات لغة ما تُسقط أيضاً في ميدان الصوت مظهراً أصلياً، بمد جزءاً من شكل هذه اللغة. وإن هذا ليدفع بسوسير أحياناً كي يصف العلامة بوصفها مشتركة لقيمتين).

فإذا كان هيلمسليف يستحسن المقصد الذي يقود التمازج عند سوسير. فمن المؤكد أن الوحدات اللسانية تدخل انقساماً أصلياً في عالم الصوت والمعنى. ولكن لكي نستطيع أن تصنع هذا، يجب أن تكون شيئاً آخر غير هذا الانقسام، وشيئاً آخر غير هذه المناطق من المعنى ومن الجهورية التي نجد نفسها تتولاهما. ولكي نستطيع أن نسقط نفسها في الواقع، يجب أن توجد مستقلة عن هذا الواقع. ولكن كيف سيعمل اللساني على تعديلها إذا كان سيخضع الطرف من تحققها عقلاً وحساً؟ إنه، بالتأكيد، لن يلجأ إلى مبدأ التمازج (فهذا لجوء نسبي المتصور رقم 1 لسوسير)، والسبب لأن هذا المبدأ يقضي في نهاية المطاف إلى تمييز الوحدة بشكل إيجابي. وإنه ليشترط فقط أن نعيدنا إلى هذا الذي تختلف به عن الوحدات الأخرى.

بمكمن الحل عند هيلميليف في تطوير متصور آخر من متصورات سوسير (المتصور رقم 2) تطويراً يذهب إلى الحدود القصوى. وثبماً لهذا المتصور، فإن الوحدة السلبية المحضة والتماثلية لا تستطيع أن تتحدد بذاتها - الشيء المهم الوحيد هو أن تكون مختلفة عن الوحدات الأخرى- ولكن فقط بالملاقات التي تربطها بوحدات اللغة الأخرى. وإن هذا ليكون كما لو أننا لا نطلب من رموز النسق الشكلي إلا أن تكون متميزة من بعضها بعضاً، ومرتبطة فيما بينها بقوانين واضحة بأدائها الوظيفي (إننا نفرض الطرف إذن عن معناها وعن تجليها المدرك حساً في الوقت نفسه). فإذا كانت اللغة شكلاً وليست جوهرًا، فإنها لن تكون كذلك لأنها تُدخل انقساماً أصلياً، ولكن لأن وحدتها يجب أن تتحدد بالقواعد والتي تبعاً لها نستطيع أن نؤلف فيما بينها، وأن نتحدد كذلك بالتمثيل الذي تسمح به. ومن هنا نشأت فكرة تقول إن اللغة تستطيع أن تبقى جوهرية مطابقة لذاتها، وذلك عندما نغير المعاني التي تعبر عنها والأدوات المادية التي تستخدمها في الوقت ذاته (مثل ذلك، عندما نحول اللغة المحكية إلى لغة مكتوبة، وإشارة، ومرسومة، وإلى نسق من العلامات بواسطة الأعلام، إلى آخره).

إن هذه الأطروحة، وإن كانت تستند إلى فقرات معينة عند سوسير (دروس. الجزء الثاني. الفصل الرابع. فقرة رقم 4)، إلا أن هيلميليف يظن أنه الأول الذي أوضحها، وأنشأها. وتقود هذه الأطروحة إلى تمييز ثلاثة مستويات، هنا حيث سوسير لا يرى سوى مستويين. فالجوهر لدى سوسير، أي الواقع الدلالي أو الصوتي الذي يُنظر إليه مستقلاً عن أي استعمال لساني، هو ما يسميه هيلميليف «مادة» (في الإنكليزية: purport). وأما الترجمة الفرنسية لكتابه prolégomènes - مقدمات - فتتحدث بجرأة عن «المعنى». و«الشكل» الذي يظهر في المتصور رقم 1 عند سوسير - المفهوم بوصفه انقساماً ومظهراً - فإن هيلميليف يسميه «جوهرًا»، بينما يحتفظ بالمصطلح «شكل» لشبكة العلاقات التي تحدد الوحدات (وهذا يساوي «الشكل» تبعاً للمتصور رقم 2 عند سوسير). ولكي ترتبط المستويات الثلاثة، فإن المسائيات الرياضية تستعمل مفهوم «الظهور»: الجوهر هو ظهور الشكل في المادة.

إن إعادة التأويل هذه لمبدأ سوسير «اللغة شكل وليست جوهرًا»، تقضي بهيلميليف في الوقت نفسه إلى إعادة تأويل التأكيد بأن اللغات تتميز في وقت واحد على مستوى التعبير وعلى مستوى المضمون. وأن هذا التأكيد ليعني، بالنسبة إلى سوسير، أن الطريقة التي تتوزع بها علامات اللغة فيما بينها الواقع الصوتي والواقع الدلالي، تُدخل إلى هذين الواقعين انقساماً أصلياً. بيد أن هيلميليف يريد بالقبض أن يذهب إلى أبعد من هذه الانقسامات المنظورة إليها بوصفها أحداثاً للجوهر. وذلك لكي لا يتم النظر إلا إلى

العلاقات التاليفية بين الوحدات، أي، بالنسبة إليه، الشكل الأصلي. ولو أنه فعل ما فعله سويسر فنظر إلى العلامة بوصفها الوحدة اللسانية القصوى، لما كان في إمكانه حينئذ أن يميز بين التعبير والمضمون: إن العلاقات التاليفية التي تربط العلامات، تترتب أيضاً بين معانيها وبين تحققاتها الصوتية. ولكي يصار إلى انفاد التمييز بين التعبير والمضمون، فقد وجب إذن على هيلميسليف أن يتخلى عن الأنفلية المعطاة للعلامة. ولقد كانت هذه المهمة سهلة له. فعلماء الأصوات كانوا قد وضعوا موضع البهامة = بفصل التواصل - وحدات لسانية أكثر صغراً من العلامة، هي الصوتات (إن العلامة «veux» - «عجل» إذا ما حُللت من منظور التعبير، فإنها تحتوي على صوتين، هما / v / و / o /). وإذا أخذنا المنهج نفسه وطبقناه على المضمون، فسيصح أن نميز في هذه العلامة على الأقل ثلاثة عناصر دلالية (إذ يقال أحياناً) / bovin - بقر /، / مذكر /، / صغير / . وإنه لمن الواضح أن الوحدات الدلالية والصوتية التي تمت معانيها على هذا النحو، نستطيع أن تميز شكلياً: إن قوانين التاليف المتعلقة بأصوات لغة ما وتلك التي تتخلف بالوحدات الدلالية الصغرى (المُعَبَّات) لن تتوافق، وهذا ما يعبر عنه هيلميسليف بقوله إن المستويين غير متطابقين. ملاحظة: (لا يمتنع غياب هذا التطابق وجود تشاكل بينهما، أي أن نجد في الجانبيين نموذج العلاقات التاليفية نفسه).

إن المادة، والجوهر، والشكل ينشطرون تبعاً لما تكونه القضية تعبيراً أو مضموناً. وهذا يعطي في النهاية ستة مستويات لسانية أساسية. ونلاحظ على وجه الخصوص أن هيلميسليف يتكلم عن شكل للمضمون. وهكذا، فإن شكلانيته، على عكس شكلانية المنهج التوزيعي، لا تشتمل على رفض الاهتمام بالمعنى، ولكنها تشتمل على إرادة وصف شكلي لوقائع المعنى.

■ لقد كان التعارض بين الشكل والجوهر مركزاً لعدد من المناقشات اللسانية التي امتدت إلى عام 1960. ونجد من بين النصوص الأكثر أهمية ما يلي:

- C.E. Bazell, linguistic Form, Istanbul, 1953. - Sur les rapports entre glossématique et phonologie: O. Ducrot, Logique, structure, énonciation, Paris, 1989, chap. 5. - On trouve chez A. Culioli une tentative pour construire une "sémantique formelle", sur des bases tout à fait différentes de celles de Hjelmslev, et à partir de la notion d' "énonciation": cf. Pour une linguistique de l'énonciation: opérations et représentations, Paris, 1990.

ملاحظة: إذا كان هيلميسليف يستعمل منهج علم وظائف الأصوات التواصلية لمحاربة أولوية العلامة، إلا أنه يخضعها مع ذلك إلى النقد نفسه الذي يوجهه إلى مبدأ التعارض الناتج عنه. والسبب، بالنسبة إليه، لأن الاتصال يستخدم فقط لوسم العناصر

اللسانية الدنيا للعلامة. ولكن الاتصال لا يسمح بالقول ما هي هذه العناصر: إن عالم وظائف الأصوات يستطيع أن يحدد كل صوت بما يميزه من الأصوات الأخرى، غير أن هيليسليف لا يحدد العناصر إلا بعلاقاتها التاليفية (انظر إلى تمييزه بين الترسيم والتمثيل). ولكي يسجل هيليسليف هذا الاختلاف مع علم وظائف الأصوات، فقد ابتدع منظومة اصطلاحية خاصة. فالعنصر اللساني الذي يجلبه الاتصال، ولكنه يتحدد شكلاً، يذهب هيليسليف إلى تسميته «glossème - تَعْلُمُهُ» (أي أصغر شكل لغوي - متر). وأما معالم التعبير (التي تنطبق على التوالي على السمات النطقية والصوتية) فتسمى «prosodèmes - منطوقات فرق مقطعية» و «cénèmes - مشترك دلالي». (يبقى أن المصطلح «Taxèmes - سمة نحوية»، المستعمل بشكل فريدي فقط، يقدم تطابقاً شكلياً للسمة التمييزية أو الملائمة).

وبما إن اللسانيات الرياضية تعطي دوراً رئيساً للشكل، المصنف من كل واقع دلالي أو صوتي، فإنها ترتب الوظيفة في المستوى الثاني ضرورة. وكذلك بالنسبة إلى دور اللغة في الاتصال (لأن هذا الدور مرتبط بالجواهر). ولكن هذا التجريد يسمح في الآن ذاته للغات الطبيعية الكثيرة أن تتقارب مع السمة الأخرى تختلف عنها وظيفياً ومادياً اختلافاً كبيراً. فإذا كانت دراسة اللغات الطبيعية تُسَمِّية بشكل كاف من التجريد، فإنها ستفضي إذن، كما يريد سوسر، فلك، إلى دراسة عامة للألغة (سيمبولوجي - علم العلامات). وهكذا، فإن هيليسليف يقترح نموذجاً جامعاً للألغة. وهو نموذج مؤسس على الخصوصيات الشكلية للألغة فقط. فإذا حددنا لساناً من الألغة بوجود مستويين، فإننا سنكتلم عن اللغة المطابقة عندما يكون للمستويين التنظيم الشكلي نفسه، ولا يختلفان إلا بالجواهر (وستمثل هذه الحالة في اللغات الطبيعية، إذا كانت وحداتها الأساسية هي العلامات. وإن هذا لينطبق على الأساق الشكلية للرباعيين، وذلك في الصورة التي يعطونها هيليسليف عنهم. فإن العناصر والعلاقات، بالنسبة إلى هؤلاء، تتطابق في التقابل النظري مع تأويلاتها الدلالية). ومن بين اللغات غير المتطابقة، سنتحدث عن اللغة التبعينية عند ما لا يكون أي واحد من المستويين هو نفسه لغة (مثل: اللغات الطبيعية في استخدامها الاعتيادي). ولكن عندما يكون مستوى المضمون هو ذاته لغة، فإننا سنجد أنفسنا إزاء لغة واصفة (مثل «اللغة الفنية» المستعملة لوصف اللغات الطبيعية). وأخيراً، إذا كان مستوى التعبير هو الذي يشكل اللسان، فالقصد هو لغة تضيئية. فبالنسبة إلى هيليسليف، يوجد تضيئين فعلاً عندما يكون العنصر الدلالي هو الناتج نفسه لاستعمال هذه اللغة أو تلك. فعندما يستعمل سنندال كلمة إيطالية، فإن الدال ليس هو فقط الكلمة المستعملة، ولكنه يمثل في أن المؤلف، لكي يعبر عن فكرة معينة، فقد قرر أن يلجأ إلى اللغة الإيطالية. ويتشمل مدلول هذا الجهر بكرة

مينة عن الشفء، وعن الحرية. وهي فكرة مرتبطة باللغة الإيطالية في عالم ستندال. ولقد وسعنا المفهوم ليشمل حالات يكون الدال فيها، ليس لساناً فقط، ولكن إشارة إلى خطاب قائم من قبل، أو حتى إلى خطاب نحن بصدد إنشائه. وفي هذه الحالة، فإن اللغات الطبيعية تقدم، في استعمالها الأدبي وغير الأدبي، مثلاً ثابتاً عن اللسان التضميني: غالباً ما يكون دالاً هو حدث الاختيار وليس الكلمة المختارة. وهكذا، فإن جهد التجريد الذي يفرضه هيلمسليف، قد كان له كراي ممالك توسع كبير في الحقل اللساني استفاد منه علم العلامات الحديث.

■ لقد كان رولان بارت هو أول من أظهر الاستعمال الممكن للتضمين عند هيلمسليف في النقد الأدبي: «الناصر السيولوجية» المنشور بعد كتابة «الدرجة صفر من الكتابة» / 1965/. ولقد درس J. Rey - Debove بترتيب، تحت مسمى «التضمين الذاتي للدلالة»، آثار المعنى المرتبطة بما تشير إليه الكلمة لاستعمالها الخاص: «اللغة الواصفة». باريس، 1978/، فصل 6/.

يبقى هذا الجهد التجريدي، من جهة أخرى، نموذجاً بالنسبة إلى كل اللسانيين الذين يطرحون أسئلة لا تختزل للنظام اللساني. فهم يقبلون إذن «أولوية» اللغة بالمعنى الذي يتكلم فيه ميرولو يونتي عن أولوية الإدراك الحسي، أي رفض الوصف انطلاقاً من معرفة مسبقة بالواقع المدرك (ظاهراتية الإدراك الحسي. باريس، 1945). وكذلك، فإننا إذا كنا نرفض أن نصف اللغة انطلاقاً من معرفة مسبقة بالفكر المُتَلَبَّ، فإنه لن يعود بإمكاننا أن ننظر إليها بوصفها تجزئياً خاصاً للفكر. وإذا كان هذا هكذا، فيجب أن نتخلى عن الوصف «الجوهري»، والوقوف على علامات «فمن لسانية» بين كلمات محددة هي نفسها بالعلامات التي تربط بينها فقط. وأما إرادة تحليدها بشكل آخر، فتكون بأن نسد إليها واقعاً غير لنوي. ولكن سيكون من الصعب، في الوقت ذاته، أن نفهم أن اللغة تستخدم في الكلام عن العالم. وهذه وظيفة تبدو أنها تفترض ضرباً من «الرسو» في الواقع. وهكذا، فإن اللسانيات الرياضية تؤدي، في الوقت نفسه، بالنسبة إلى اللسانيين دور الحدود.

- Principaux ouvrages de Hjelmslev: *Prolegomènes à une théorie du langage* (Copenhagen, 1943), trad. Fr., Paris, 1968; *Le Langage* (Copenhagen, 1963), trad. fr., Paris, 1966; *Essais linguistiques* (recueil d'articles écrits en français). Copenhagen, 1959. - Commentaires importants: A. Martinet, "Au sujet des fondements de la théorie linguistique de L. Hjelmslev", *Bulletin de la Société de linguistique*, 1946, p. 19-42, publié en livre aux Editions Paulet, Paris, 1968; B. Sierstema, *A Study of Glossematics*, La Haye, 1953; P.L. Garvin *Compte rendu de la traduction anglaise des Prolegomènes, Language*, 1954, p. 69-96. Cf. aussi le n°6 de *Language*, juin 1967.

الوظيفية

FONCTIONALISME

لا تؤدي فكرة الوظيفة دوراً إيجابياً في لسانيات سوسير. وإنما لتدخل فقط في سلب مضاعف:

1. ليس من وظيفة اللغة أن تمثل فكرة مسئلة عنها.
2. ليست وظيفة اللغة في الاتصال سبباً لانعدام التنظيم، وذلك على عكس ما يقوله المفانونون.

وانطلاقاً من هذا السلب الثاني، فإن بعض خلفاء سوسير يؤكدون، بشكل إيجابي هذه المرة، بأن دراسة اللغة هي، قبل كل شيء، البحث عن الوظائف التي تؤديها في التواصل: العناصر، والأصناف، والآليات التي تتدخل فيها. وإن هذه الوظائف لتكون بالنسبة إليهم، قائمة في أصل التنظيم والبنية الداخلة للغات.

ملاحظة: (يقود الاهتمام بالوظيفة إلى فكرة مفادها أن دراسة حالة من حالات اللغة، بشكل مستقل عن أي نظر تاريخي، يمكنها من امتلاك قيمة تفسيرية، وليس وصفية فقط).

ولقد ظهر هذا الاتجاه خاصة في منهج استقصاء الظواهر الصوتية. وهو منهج حدده، أولاً، فن. س. تروبتسكوي (1890 - 1938) باسم «علم وظائف الأصوات». ولقد طوره أيضاً فر. جاكسون و«أ. مرتينه»، وحلقة براغ التي تأسست في عام 1928. فما هي الوظيفة الجبرمية، في الاتصال، للأصوات الابتدائية التي يشكل تأليتها السلسلة الكلامية؟ إن الأصوات بذاتها ليست حاملة للمعنى (الصوت /a/ في كلمة /bas/ ليس له معنى إذا أخذ معزولاً)، وإن كانت في مناسبة ما تستطيع أن تصبح كذلك. فوظائف الأصوات تتمثل إذن، قبل كل شيء، في سماحها بتمييز الوحدات التي، هي، توفر المعنى: إن الصوت /a/ في كلمة /bas/ يسمح بتمييز هذه الكلمة من /beau، boue، إلى أخرى/، وإتنا لا نختاره إلا لكي نجعل هذه التمايزات ممكنة. ولقد ترى أن

لهذه الملاحظة الابتدائية نتائج نستجيبها. فهي تزود اللساني بمبدأاً لتجريد: إن السمات المادية التي تظهر لحظة التلفظ بـ /a/ ليس لها جميعاً بالفعل هذه القيمة التمييزية (= إن اختيارها لا يتم دائماً بقصد التواصل). فأن نلفظ الصوت /a/ طويلاً أو قصيراً، ومن أمام تجويف الفم أو من خلفه (= السبق أو اللاحق)، وهذا موجود في الفرنسية المعاصرة، فإن هذا لا يغير من هوية الكلمة التي يظهر فيها الصوت/a/ (لقد كان الأمر غير ذلك في الماضي، حيث كنا نميز بسهولة عن طريق النطق بين /a/ كلمة /bas/ و/bâ/). ومن جهة أخرى، فإن ما يجاور الصوت /b/ يفرض على /a/ سمات معينة (كتلك التي نجد ما في الصوت /u/ للكلمة /bu/)، وبما إن هذه إجبارية، في الفرنسية على الأقل، فإنها لا تجيب على أي قصد تواصل. ولقد يعني هذا أن المذهب الوظيفي يقضي إذن إلى عزل الأصوات التي لها قيمة تمييزية من بين السمات الصوتية الماثلة مادياً في نطق ما، أي إلى عزل الأصوات المختارة التي تسمح بإيصال معلومة. فهذه الأصوات هي وحدها التي يُنظر إليها بوصفها ملائمة من منظور علم وظائف الأصوات.

وبما إن علماء وظائف الأصوات كانوا مصممين فإنهم وضعوا بدقة منهجاً سموه التواصل. فإذا كان المراد هو دراسة الـ/a/ الفرنسية، فإننا نطلق من نطق خاص لكلمة من الكلمات التي يتداخل فيها هذا الصوت (مثلاً نطق الكلمة /bas/). ثم نقوم في كل الاتجاومات الصوتية الممكنة بتنوع الصوت الذي تم النطق به في هذه الكلمة. ويمكن القول إن بعض التغيرات لا يؤدي إلى الخلط مع كلمات أخرى: إننا نقول والحال كذلك، إن الأصوات المتبادلة في النطق البدني لا تتبادل معها (entre eux, par suite, ni). وتتبادل معها، على العكس من هذا، تلك الأصوات التي يستيع دخولها تمييز العلامات /beau/, /bu/, إلى أخرى. ونكرر بعد ذلك العملية نفسها على كل العلامات الأخرى التي تجنوي على /a/ (car, table, إلى أخرى). وستلاحظ - وهذا ما لم يكن متوقعاً ويكون مبرراً تجريبياً للمنهج - وجود مجموع كامل للنطق بهذه الوحدة الصوتية التي، في الفرنسية، لا تتبادل مع أي علامة. وسمي هذا المجموع الصوت الفرنسي /a/، ويقال عن عناصره تنويعات /a/. وأما السمات التي تميزها، فينظر إليها بوصفها غير ملائمة: إن ما يسمى «السياقية» أو «المتكررة» من بينها، هي تلك التي يفرضها السياق (تلك التي يفرضها الجوار مع /b/ مثلاً). بينما تسمى الأخرى «تنويعات حرة» (مثال ذلك نطق /a/ نطقاً طويلاً فقط). وأما التي ينظر إليها بوصفها ملائمة، فهي تلك السمات الصوتية الموجودة في كل تنويعات /a/، والتي تميز أي نطق لـ/a/ مهما كان إذن من نطق لـ/a/, /u/, /p/ إلى أخرى.

وانطلاقاً من مبدأ أنه يجب على عناصر اللسان أن تكون مدروسة تبعاً لوظائفها في

الاتصال، فإن علماء وظائف الأصوات قد جاؤوا لتطبيق مبدأ سوسير التمازجي، والذي تبعاً له فإن أي وحدة لسانية مهما كانت لا تتكون إلا بما يميزها من وحدة لسانية أخرى، ونلاحظ بخصوص هذا الإجراء:

أ) أنه يختلف عن إجراء البولوني فيج. ن. بردوان دي كورتيني (1845 - 1929)، والذي ينظر إليه غالباً بوصفه رائد علم وظائف الأصوات. فلقد درس هذا الأصوات البدائية للسان من نقطة النظر إلى وظيفتها بغية التوصل. وخلص إلى أنه يجب على التمره أن يهتم قبل كل شيء بالطريقة التي تتولد فيها (بدلاً من النظر إلى واقعها المادي). وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا التجريد ليس مساوياً لتجريد علم وظائف الأصوات: لقد استطعنا أيضاً أن نبين أن السمات المدركة تتميز، بالانحراف والعيوب، من سماتها المادية الماثرة.

ب) أن الوحدات التي يدرسها علماء وظائف الأصوات هي بالقياس وحدات مميزة (= تستخدم في تمييز الوحدات الحاملة للمعنى من بعضها. والكلمات مثال على ذلك): إنه لمن الطبيعي إذن أن يكون الوجه الوظيفي، في هذه الوحدات، هو الذي به تختلف عن بعضها بعضاً. فالسرور من السبدا الوظيفي إلى السبدا التمازجي لا يكون بديعاً إذا درسنا الوحدات الحاملة للمعنى ذاتها، (العلامات)، وخاصة إذا درسنا وحدات دلالية على وجه الدقة.

ج) وكذلك، فإن الوحدات الصوتية المحففة للسان، تستطيع أن تكون لها وظائف أخرى غير الوظيفة التمييزية. وهذه هي حالة السمات المتكررة التي تسمح بالتطبيق الصحيح للرسالة عندما يكون النقل سيئاً (في مصطلحات نظرية المعلومات، فإن السمات تتيح المجال لمقاومة الضوضاء). وهذه هي أيضاً حالة عدد من ظواهر العروض. ولقد يعني هذا إذن أنه لا مفر من أن يكون لبعض السمات الصوتية غير الملائمة وظيفة ضرورية في الاتصال.

- Sur la méthode phonologique, voir Unités non significatives. - Sur les fondements théoriques: K. Bühler, "Phonetik und Phonologie", Travaux du Cercle linguistique de Prague, 4, 1931, p. 22-53; L. Prieto, "La découverte du phonème", La Pensée, n° 148, déc. 1969, p. 35-53.

لقد حاول "G. Gougenheim" أن يطبق على الوصف القاعدي مناهج الاتجاه الوظيفي لعلم وظائف الأصوات. وتمثلت فكرته الأساسية في أنه لتحديد عنصر من العناصر القاعدية (الشخص، الزمن، الصيغة، الرابط، حرف الجر، إلى آخره)، يجب أن نقارنه مع عنصر آخر. من العناصر القاعدية للغة. والسبب لأن المتكلم يختاره بالمقارنة معهم، وأن هذا الاختيار وحده يمتلح بدور في الاتصال. ولقد سمي "Gougenheim" «التمازج»

كل زوج من المتاعص القاعدية، وميز، تباً ل لغة علم وظائف الأصوات الثلاثية، ثلاثة نماذج من التعارض. ففي بعض الحالات يكون اختيار واحد من عشرين مفروضاً (الصيغة الإخبارية مفروضة بعد «أعلم أن»، وصيغة الاقتضاء مفروضة بعد «أريد أن»: توجد إذن تبعية قاعدية. ويكون المتعصران في حالات أخرى ممكنين، ولكن اختيارهما لا يستدعي اختلافاً في المعنى. فنحن نقول، في الفرنسية المتكلّمة حالياً، بـ «إذّا تأتي وأن أكون هنا - si tu viens et que je sois là» أو «إذّا تأتي وأنا هنا - si tu viens et que je suis là»: إن هذا هو المتعصر الأسلوبى مقارنة بالمتعصر الحر لعلما وظائف الأصوات. وأخيراً، يمكن للاختيار أن يستدعي اختلافاً في المعنى:

«je cherche un livre qui a été écrit au XVI siècle» - أبحث عن كتاب كان قد

كتب في القرن السادس عشر».

«je cherche un livre qui ait été écrit au XVI siècle» - أبحث عن كتاب كتب

في القرن السادس عشر»

يوجد إذن تعارض في المعنى. وتبعاً لـ "Gougenheim"، فإن هذه التعارضات الأخيرة وحدها هي التي تسمح بتحديد معنى الوحدات النحوية الصغرى المدروسة (وذلك كما إن السمات الملائمة وحدها تحدد الأصوات).

إننا نرى بدءاً من هذه الأمثلة الصعوبة التي توجد في عد المتصورات التي أنشأها علماء وظائف الأصوات من أجل الوحدات التمييزية على الوحدات الدالة. فنحن نقبل بسهولة أن نميز جزئياً سمات الصوت /a/ في /bax/ التي تتعلق بمجاورة الصوت /b/، والأصوات التي تعد ملائمة من منظور وظائف الأصوات. ولكن هل نستطيع أن نقيم التفرع نفسه بين تبعية هذا الاقتضاء بعد التعبير «أريد أن» والاختيار الحر لهذا الاقتضاء في «أبحث عن كتاب كتب في القرن السادس عشر»؟ ويبدو في القواعد أن التبعية والاختيار الحر يملكان الأساس نفسه. ولكي نختار وصفاً ممكناً للاقتضاء «الحر» من بين إمكانات وصية أخرى، فإننا نستطيع أن نطلب منه أن يتلاءم مع الاستمالات التي يكون الاقتضاء فيها مفروضاً (وقد هذا مثلاً أن نمزوا للاقتضاء عموماً بياناً للشك). ولقد نرى في بعض الأحيان أن حالات «التبعية» نفسها هي الحالات الأكثر بياناً. ومن هذا مثلاً، أن بنفينا است إذ درس الصوت «الوسطي» في اليونانية القديمة، فقد استخلص أحكامه الأساسية من الأمثال التي كان فيها هذا الصوت ضرورياً (= التي ليس لها صيغة المبني للمعلوم ولا صيغة المبني للمجهول). وقد كان هذا على نحو صار فيه الهم الوظيفي هنا لا يفضي بمثل هذه المباشرة إلى مبدأ التعارض وإلى القيمة الخلائية.

ولأن لهذا السبب أيضاً، فإن عالماً في وظائف الأصوات مثل أندريه مارتين، عندما

شرع في بناء نحو وظيفي، فقد أدخل فيه مبادئ للتحليل ليس لها ما يقابلها في علم وظائف الأصوات. فلقد رأى، مثلاً، أن لكل عبارة، تستخدم من أجل وظيفة إيصالية، تجربة (سواء كان ذلك في تحليلها أم في وضع ترسيمها لها). فهذه العبارة تتكون بعد ذلك من مستند (دال على العلمية التي يعدها المتكلم مركزية في هذه التجربة) مصحوب على وجه الاحتمال بسلسلة من التكميلات الإستنادية (من بينها المستند إليه). وذلك لأن لكل نموذج من النماذج وظيفة حمل نموذج خاص من المعلومات بتعلق بالمعملية. ولما كان الأمر كذلك، فإن هذه الوظائف لا يمكنها عموماً أن تنشأ بواسطة التبادل. ومثلنا على ذلك، هو أن معظم التعبيرات التي يمكنها أن تضطلع بدور ظرف الزمان لا تستطيع أن تضطلع بدور ظرف المكان: لا معنى إذن أن تتبادل فيما إذا كانت هاتان الوظيفتان تبادلاً أولاً (وكذلك الأمر بالنسبة إلى وظيفة المستند إليه ووظيفة المستند للذين، في الفرنسية على الأقل، نادراً ما يحتلان الوحدة النبرية العنصري نفسها). وهكذا، فإن الاتجاه الوظيفي لا يسمح أبداً، في القواعد، بالمرور ثانية على مسألة سوسر التي تقول: «في اللغة، لا يوجد إلا الاختلاف». وتتميز هذه الخلاصة إذا نظرنا إلى المساهمة القاعدية الشهيرة «لحلقه براغ للسانية». فالمفهوم «المنظور الوظيفي للمجمل»، يشار إليه بصورة عامة بالحرف الأول من الكلمة "FSP"، مأخوذاً من التعبير الإنكليزي: "Functional sentential perspective". وانطلاقاً من الفكرة القائلة إن الوظيفة الأولى للمبارة هي أن تحمل إلى المرسل إليه خبراً ما كان يملكه، فإننا سنميز مكونات العبارة بمساهماتهم في هذه المهمة. وهكذا، فإننا سنميز (انظر: ماتيسوس) المكونات التي تكفي لاستدعاء معرفة مسبقة الوجود (مرتبطة مثلاً بسياق الاتصال). كما سنميز المكونات التي تحمل، بخصوص هذا المعطى، معارف «جديدة»، وتوزعاً يسوس، جزئياً على الأقل، نظام الكلمات (إننا لنحمل أن تبدأ بالكلمات التي تحين «المعروف من قبل»). ولقد عمم فيبراس، فيما بعد، هذه الفكرة بانياً مفهوماً متدرجاً للفعالية الاتصالية (المشار إليها غالباً بالحروف الأولى للكلمات الإنكليزية communicative "CD"): يمتلك مقطع من العبارة معلومات جديدة أكثر من (CD) التي يسبها، لا سيما أن كمية (CD) يمكن أن تحددها عوامل أخرى غير نظام الكلمات.

وكذلك أيضاً، فإن كثيراً من اللسانيين وقفوا معارضين، باسم الوظيفية، للقواعد التوليدية. وهكذا، فإن الأمريكي "Kuno" ذهب يبحث عن وصف لإمكانات الإحالة للضائر، ليس انطلاقاً من قواعد التاليف الشكلية، ولكن انطلاقاً من مفهوم وجهة النظر، والتي ترتبط هي نفسها بفكرة الوظيفة المعلوماتية: تستخدم العبارة لتقديم حدث للمرسل إليه. وإنها لا تستطيع ذلك إلا بوصف الحدث كما يراه هذا الشاهد أو ذلك. وتبعاً لـ «كينو»، فإن زاوية الرؤية المختارة تحدد الطريقة التي تستخدم فيها الضائرات لتعيين

المشاركين في الحدث. وإن هذا ليكون بفضل الالتزامات العامة المرتبطة بطبيعة الرؤية الإنسانية. ولقد أظهر سوسير، ضد المقارنين، أن الوظيفة الإصالية للسان لا تخدم البنى الداخلية للغة. وهي تستخدم الآن لربط اللغة بشروطها الخارجية للاستعمال.

- Sur la grammaire fonctionnelle de Martinet, voir p. 457 s. et *Studies in Functional Syntax. Etudes de syntaxe fonctionnelle*, Munich, 1975. - Nous nous référons au livre de G. Gougenheim, *Système grammatical de la langue française*, Paris, 1938, commenté dans G. Barnicaud et al., "Le problème de la négation dans diverses grammaires françaises", *Langages*, 7, septembre 1967. - L'étude de E. Benveniste sur le moyen se trouve dans les *Problèmes de linguistique générale*, chap. 14. - Sur les recherches non proprement phonologiques de l'école de Prague "J. Vachek (ed.), *A Prague School Reader in Linguistics*, Bloomington, 1964, et, du même auteur, *Dictionnaire de linguistique de l'école de Prague*, Anvers, Utrecht, 1966. - Sur la FSP et le CD: *Papers on FSP*, La Haye, Paris, 1974 (articles de Danes et de Firbas); ces notions sont discutées dans J.-C. Anscombre et G. Zaccaria (eds.), *fonctionalisme et pragmatique*, Milan, 1990. - Principal ouvrage de S. Kuno: *Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy*, Chicago, Londres, 1987.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الدلالة. فبعض اللسانيين حاول أن يدخل إليها مناهج علم وظائف الأصوات كما هو تقريباً. وهكذا، فإن بريو يظن أن الاستبدال يمكن أن يطبق على المعنى كما يطبق على الوجه الصوتي للسان (توجد هذه الفكرة من قبل هند هيلمبولت). فلنضع اسم (الرسالة) للمعلومات الكلية المبلّغة، وذلك عندما تستعمل العبارة في ظروف محددة. وهكذا، فإن عبارة «أعده إلى» تستخدم، في بعض الظروف، لتبليغ الرسالة «هذا أمر لإعادة قلم لمتكلم». ويجب على اللساني حينئذ أن يسأل نفسه: ما هي الوظيفة التي تم أدائها في تبليغ هذه الرسالة عن طريق العبارة نفسها (بشكل مستقل عن الظروف التي توجد فيها). وهنا يلجأ بريو إلى الاتصال. ولكن هوعاً عن القيام بتنوع التجلي الصوتي، كما في وظائف الأصوات، يجب تنويع الرسالة، وتسجيل المتغيرات التي تتطلب تغييراً مادياً في العبارة. وهكذا، فإن تبديل فكرة «الدفتري» أو «الكتاب» بفكرة «القلم» لا تتطلب مثل هذا التغيير. ويسمى «القلم» حينئذ عنصراً لسانياً غير ملائم للرسالة. وعلى العكس من ذلك، فإن فكرة الشيء الوحيد المطلوب لتعد ملائمة، وذلك لأن تمويهها بفكرة الجمع ستتطلب استبدال علامة المفرد بعلامة الجمع. وتبعاً لبريو، فإن السمات الملائمة وحدها هي التي ترتبط بالعبارة نفسها. وهذا يقضي إلى الفكرة التي تقول إن الوظيفة الدلالية للعبارة تكشف عن نفسها - ليس مباشرة عن طريق الرسائل التي يمكن

أن تؤديها - ولكن عن طريق الاختلاف بين هذه الرسائل ورسائل الممارسات الأخرى. وسنلاحظ أن تطبيق الاستبدال، سيدفع برييتو إلى تمثيل كل عبارة كمجموعة من السمات الملائمة بشكل تكون فيه كل واحدة مستقلة عن الأخرى (وبهذا تشبه السمات الملائمة للأصوات). وإذا كان هذا هكذا، فإنه لمن الواضح أن وظيفة العيارة تتعلق بالطريقة التي ترتبط بها عناصرها الدلالية فيما بينها. ولكن كان يجب على برييتو أن يلجأ إلى مفاهيم لم تعد متأسسة على الاستبدال لكي يحاول تحديد هذا التنظيم الدلالي. وهكذا، فإنه إلى جانب السمات الملائمة، يتحدث عن سمات متضادة تعبر عن «وجهة النظر»، والتي تكون السمة الملائمة بموجبها مُتَصَوِّرة: في مضمون العبارة «أعده إليّ» سي طرح وحدة (شيتاً مفرداً) يمثل التعبير المحدد فيها بفوسين سمة متضادة، وتدل على أن سمة «المفرد» تعود إلى موضوع الفعل. وإذا كان الأمر كذلك، فإتينا لا نرى أي استبدال يقوم بإظهار هذا التصور. وهنا أيضاً، فإن الوظيفية و مبدأ التعارض لا يلتقيان إلا للحظة قصيرة.

■ لقد نُقِدت أفكار «ل. برييتو» بطريقة مبسطة في كتاب «رسائل وعلامات»، باريس 1966. وطورت إلى نظرية عامة للإيديولوجيا في كتاب «العلامة والممارسة»، باريس 1975. ولقد أُلح هذا الكتاب الأخير على الفكرة التي تقول إن اختيار تصنيف ما (من بين عدد من التصنيفات الممكنة)، إنما يعني تقديم السمات التي تم الوقوف عليها بوصفها سمات ملائمة - من غير أن تكون غاية الممارسة التي من أجلها كانت ملائمة موضحة عموماً. فهذه العلاقة التضمنية للعلامة تكون الإيديولوجيا المرتبطة بالتصنيف. وإن هذا لا يصلح فقط بالنسبة إلى تصنيف البشر تبعاً لألوانهم، ولكنه يصلح أيضاً بالنسبة إلى تصنيف العالم الملازم للمعجم اللفظي للغة. وسنلاحظ التوسع المعطى هنا لكلمة «ملاءمة»، المأخوذة من علم وظائف الأصوات. ولعمرة مجموع أبحاث برييتو، انظر:

Saggi di semantica. Parme, 2 Bol. 1989 eT 1991.

ويظهر اختراق الوظيفية ومبدأ التعارض بشكل أكثر وضوحاً أيضاً في «اللسانيات الوظيفية» كما يعرفها تلميذ من تلاميذ صوسير، هو: "H. Frei". ففري يريد أن يصف اللغة أقل من وصفها لوظيفة اللغة، أي للطريقة التي تستخدم فيها بالفعل. في عصر ما، وإنه ليدرس، من أجل هذا السبب، ليس فقط اللغة التي يقال إنها «سليمة»، ولكن «كل ما ينفجر في مقابل اللغة التقليدية، والأخطاء، والتجديد، واللسان الشفهي، والعامية، والحالات الشاذة أو الشرعية، والحية القاعدية» إلى آخره. وإنه ليهتم بهذه الانزياحات لأنها تكشف عن ما ينتظره المتكلم من اللغة، وما لا يجده فيها: لقد أصبحنا إذن معلماً لحاجات تتحكم بممارسة الكلام. وتتمثل أهم الحاجات اللسانية إلى:

أ - المماثلة: وهي تفضي إلى توحيد نِسَق العلامات (وهذا ما يعطي الخلق التباسي

مجالاً، فهو يتنوع اللفظ المستحدث) والعناصر التي تنابع في الخطاب (ومن هنا نشأ، مثلاً، ظاهرة التوافق القاعدي).

ب - التمايز: إننا نميل، فسمائاً للوضوح، إلى التمييز صوتياً بين العلامات التي لها معاني مختلفة، وإلى التمييز دلاليّاً بين العلامات التي لها واقع صوتي مختلف. وإلى إدخال فصل في السلسلة الكلامية.

ج - الإيجاز: إنه سبب الحذف، والإضمار، وخلق الكلمات المركبة (التي تتجنب حروف الجر).

د - الثبات: وهو يفضي إلى إعطاء، قدر الإمكان، للعلامة نفسها الشكل نفسه، مهما كانت وظيفة القاعدية.

هـ - التحيّرة: يتطلع المتكلم إلى رسم خطابه بشخصيته، على الرغم من موضوعية الشفرة (code). ولقد ينشأ عن هذا خلق مستمر للصور، كما ينشأ الحروف دائم للعلامات والمعارف. فالمتكلم يعطي بوساطتها انطباعاً بأنه يستعيد امتلاك اللغة المشتركة.

وتبعاً لما يرى فري، فإن كل هذه الوظائف، المتنافسة غالباً، تشرح، ليس الأخطاء فقط، ولكن تشرح أيضاً عدداً من وجوه «الاستعمال السليم» (المتكون من أخطاء الأمل).

وإنها لتقود السانبات بعيداً عن الإطار الذي اقترحه سوسير. وهي تفعل ذلك أيضاً أكثر مما تفعله قواعد مارتينييه أو دلالات بريشو. وكذلك، فإنها تضع السمة النسيقية للغة في

المستوى الثاني، وهو المستوى الذي رأى سوسير أنه جوهري. ومما لا شك فيه، فإن الانطلاق هو ما يصعب عمله، وخاصة عندما نبدأ بإحصاء وظائف اللغة بين تلك التي

تُمارس بمناسبة فعل الاتصال، وبين تلك التي ترتبط به ضرورة. وما لا شك فيه، فإن اللسانيين ليتطلعون، إذ يستخدمون مفهوم الوظيفة لدراسة اللغة، إلى تغطية موضوعهم

بوجهة نظر تفرضها طبيعة هذا المفهوم. وهكذا، فإن السمات الوظيفية للغة تستطيع أن تنسب إلى اللغة نفسها، وأن تشارك بوصف «جوهري». وفي الواقع، فإن تعددية الوظائف

الممكنة للغة، رغم الوظيفي دائماً أن يفضل بعضها، من غير أن يكون هذا الاختيار مبرراً انطلاقاً من الموضوع. فإذا افترضنا وجود معنى لدراسة اللغة قبلاتها، كما يتساءل سوسير،

فليس البحث في هذه الوظائف هو الذي يقود إليه.

■ إن الكتاب الرئيس لـ «هـ فري» هو «قواعد الأخطاء». وهو منشورات "Bellegarde"، 1929. وتجدد يستلهم فكرة، كان قد صاغها تلميذ مباشر آخر من تلاميذ

سوسير، هو شارل بالي، في كتاب: «اللغة والحياة»، باريس، 1926.

التوزيعية

DISTRIBUTIONALISME

تمثل سنوات / 1920 / المصير الذي بدأ فيه حمل سوسير بالانتشار في أوروبا إلى حد ما. وفي هذه السنوات ظهر بلومفيلد (وهو مختص في الأصل، في اللغات الهندو-أوروبية)، واقترح بشكل مستقل نظرية عامة للغة. وهي نظرية طورها تلاميذه وأعطوها شكلاً نفسياً تحت مسمى «التوزيعية». وقد هيمنت هذه النظرية على اللسانيات الأمريكية إلى عام / 1950 /. ومادام الأمر كذلك، فإن المرء ليجد أن هذه النظرية قدمت عدداً من النماثات - إلى جانب اختلافات جلية - مع السوسيرية، وخاصة مع التأويل الشكلاني، واللسانيات الرياضية المنظمات لهذا الأخير.

1 - اللاذهنية

تنطلق لسانيات بلومفيلد من علم النفس السلوكي. وهو اتجاه كانت له الغلبة / 1920 / في الولايات المتحدة. ففعل الكلام ليس سوى سلوك لنموذج خاص (وتمياً لحكاية بلومفيلد المبتدعة، فإن اللغة تمثل إمكانية، بالنسبة إلى جيل التي رأت نقاعة. فعوضاً عن قطعها، سألت جاك أن يفعل ذلك). وعلى هذا، فإن المدرسة السلوكية ترى أن السلوك الإنساني كله قابل للتفسير (= متوقع)، وذلك انطلاقاً من الأوضاع التي يظهر فيها، وبشكل مستقل عن أي حامل «داخلي». ولقد استجج بلومفيلد من هذا أن الكلام، هو أيضاً، يجب أن نفسره أوضاع ظهوره الخارجية. ولقد سمي هذه الحالة «الحالة الآلية»، وجعلها مضادة «للذهنية»، والتي كان يراها غير قابلة للممارسة، لأن الكلام، كما يرى، يجب أن يفسر برصفه أثراً لأفكار (المقاصد، المعتقدات، المشاعر) الذات المتكلمة. ولما كان ذلك كذلك، فإن بلومفيلد يطلب، قبل أن نفسر الكلام تفسيراً آلياً - وهو أمر لن يتحقق فوراً - أن نكتفي آلياً برصفه (= ومن هنا، فقد نشأ مذهب وصفي يتعارض مع المذهب التاريخي

للقواعديين الجدد، كما يتعارض مع المذهب الوظيفي). ولكي لا تلوي هذا الوصف الأحكام المسبقة التي تجعل التفسير اللاحق مستحيلاً، فإنه يطلب أن ينجز خارج أي نظر ذهني، وأن يتجنب الإشارة إلى معنى الكلام المنطوق.

- Outre de nombreuses études de détail, Bloomfield a écrit trois ouvrages théoriques essentiels: Introduction to the Study of Language, Londres, 1914, sous l'influence encore de la psychologie classique; Language, New York, 1933, où il présente ses thèses les plus originales (trad. fr., Pairs, 1970); Linguistic Aspects of Science, Chicago, 1939, où il apporte une contribution linguistique au néopositivisme.

2 - التحليل التوزيحي

إن دراسة اللغة تعني إذن وقبل كل شيء، جمع مجموع، منوع قدر الإمكان، من العبارات التي قالها فعلاً مستعملو هذه اللغة في عصر معين (إن هذا المجموع = المدونة). ثم نحاول، من غير أن نتساءل عن معنى العبارات، أن نظهر اضطرابات في المدونة - وذلك لكي نعطي للوصف سمة منسقة ومنظمة، وأيضاً لكي نتجنب أن يكون مجرداً فقط. وبما إن التجرد إلى الوظيفة والمعنى مستبعد، فإن المفهوم الوحيد الذي يُستخدم قاعدةً لهذا البحث عن الاضطراب، إنما يتثل في السياق الخطي أو المحيط. ولذا، فإن تعيين المحيط للوحدة "a1" في العبارة "E"، يعني تعيين بقية الوحدات a2, a1, ... a1-i التي تتبعها في "E"، وتعيين البقية a1+1, a2+2, ... an التي تتبعها. وانطلاقاً من هنا، فإننا نحدد مفهوم الاتساع.

لنكن "b" مقطعاً (وحدة أو سلسلة من الوحدات) للعبارة "E". ولنكن "C" مقطعاً لعبارة أخرى هي "E" من عبارات المدونة. وسنقول إن "b" هي اتساع لـ "C"، إذا لم تكن "C": 1 - أكثر تعقيداً من "b" (وهذا المعنى، فإن "C" لا تتضمن وحدات أكثر من الوحدة "b"). 2 - إن الاستبدال من "C" إلى "b" في "E" ينتج عبارة هي "E" من المدونة. ("b" و "C" تمثلان إذن محيطاً مشتركاً). وبوساطة توسع المألوف لدى الرياضيين، فإننا سنقبل أن تكون العبارة بذاتها مقطعاً، وإذا كان ذلك، فإن هذا سيسمح بالنظر إليها بوصفها توسعاً لكل عبارة أخرى ليست أكثر تعقيداً منها. ونستخدم المحيط أيضاً في تحديد توزيع الوحدة: حيث نلتقيها في المدونة، فإن هذا يكون مجموع المحيطات (إن الدور الأساسي لهذا المفهوم، قد ناد اللسانيين الذين يوالون بولومفيلد، وخاصة ويلز وهاريس في بداية أعمالهما، إلى أن يسموا أنفسهم التوزيحيين).

ولقد استخلصت التوزيحية من المفاهيم السابقة منهجاً لتكثيف عبارات المدونة. وإن

هذا المنهج هو منهج التحليل إلى «المكونات المباشرة – constituents immédiats» (والاختصار نقول CI – م م). ويمزق هذا التحليل إلى الجملة بناءً تراتبياً، وهو بهذا المعنى يفكك العبارة أولاً إلى مقاطع تسمى مكوناتها المباشرة CI – م م. ثم إنه يفرع كل واحد من هذه الـ «م م» إلى مقاطع تحتية تمثل مجموع الـ «م م» لهذا الـ «م م»، وهكذا دواليك إلى أن يصل إلى الوحدات الدنيا. ولكي نقطع المقطع "b" من غير أن نستند إلى معناه، وبشكل لا يكون قسرياً، فإننا نقارنه بالمقطع "C" الذي يعد "b" توسعاً له. فالأمر الذي يفرض تحليله هو أن "C" تنقسم إلى وحدتين دنيا فقط، هما: "b" و "c". وحيث نقطع "b" إلى مقطعين، هما: "b'" و "b". وإتھما لمختاران، على التوالي، لكي يكونا توسعات لـ "C" و "C'". فنحلل العبارة "E": رئيس الجمهورية افتتح الجلسة:

I – نلاحظ أن المدونة تحتوي أيضاً على عبارة «جورج يثرثر». وهي عبارة مكونة من وحدتين، وتحليلها يعد بديهاً. وإتأ سنبحث حيث ن أي المقاطع في "E" تعد توسعات لـ «جورج» و«يثرثر». وسنرى أنها تتحلل على التوالي في «رئيس الجمهورية» و«افتتح الجلسة». والسبب، لأننا نجد في المدونة أيضاً: «جورج افتتح الجلسة» و«رئيس الجمهورية يثرثر». ومن هنا ينشأ أول تقطيع إلى اثنين من الـ «م م»: «رئيس الجمهورية / افتتح الجلسة – Le président de la République a ouvert l'assemblée»

II – تفكك بعد ذلك الـ «م م» الأول، مقارنين إياه مثلاً بالمقطع «جاري – mon voisin» والذي يعد تحليله بديهاً. وإتأ لنرى أن الـ «تعريف "le" تعد توسعاً لـ "mon"، وأن "voisin" تعد توسعاً لـ "président de la République" ومن هنا، فإننا نستنتج تفكيكاً جديداً: "le/président de la République"

III – إن مقارنة المقطع «رئيس الجمهورية» مع «رئيس أوفرنياي» تأتي بمقطع جديد: «رئيس / الجمهورية»، إلى آخره.

ويمكن للتحليل النهائي أن يمثل في الترسمة التالية، حيث تمثل كل «خانة» م م، ويمكن لها نفسها أن تتضمن خانات أخرى:

(ملاحظة: سنوزع على الخانات المكونات المباشرة للعبارة كما تظهر في الترجمة إلى العربية. مترجم).



والمهمة الثانية بالنسبة إلى التوزيعي، المشغول بتنظيم المدونة، تكمن في الوصول إلى تصنيف للمكونات المباشرة (م م). وإته لمن أجل هذا، نحاول أن نجعل في طبقة واحدة كل «م م» ذات التوزيع المتطابق. ولكن هذا العمل يعد معقداً، لأنه من النادر أن نجد في المدونة مقطعين لهما التوزيع نفسه تماماً. ولذا يجب أن نقرر أي ضرب من الفوارق التوزيعية يمكن إهماله، وأي ضرب يمكن الاحتفاظ به. ومادام الحال كذلك، فإن هذه المعايير في المسائل التقليدية هي معايير وظيفية أو دلالية. ولأنها هكذا، فهي غير صالحة للاستعمال بالنسبة إلى التوزيعي. والسبب لأنها تؤسس هذا القرار، نقرى مهماً أن نجد بعد الفعل «فتح» كلمات مثل «الجلسة»، «الباب» أو «الطريق»، وليس كلمات مثل «سهل» أو «جميل». وإته لمن الأهمية الأقل، إذ نجد كلمة «باب»، أن لا نجد كلمات مثل «الكرسي»، «المصا»، «الأخنية». ذلك لأن التوزيعي يعمل من خلال المراحل. وأما بالنسبة إلى السلسلة الأولى من الطبقات، الواسعة جداً، فإننا نشترط فقط أن نستطيع ربطها بقواعد يكون نموذجها مثل «إننا نجد، بالنسبة إلى كل عنصر من عناصر الطبقة "A"، على الأقل عنصراً من عناصر الطبقة "B"». فتجاورهما يكون (م م) في المدونة - وبالتبادل (مع الشرط الذي يقضي بأن تكون الد (م م) التي تم الحصول عليها مالكة لخواص توزيعية متماثلة). ويقول آخر، فإننا نكون طبقات على مثال اضطرابها المتبادل (وليس بالضرورة في تأليف عناصرهما). وهكذا، فإن الكلمتين «المصا» و «الجلسة» تستطيمان الانتماء إلى الطبقة "A" نفسها، بينما تنتمي الكلمتان «كسر» و«فتح» إلى الطبقة "B" نفسها. وستقسم في مرحلة ثانية، وتبدأ للمبدأ نفسه، الطبقات الرئيسة التي تم الحصول عليها. إننا ستقسم "A" و "B" على التوالي إلى "A1" و "A2"، وإلى "B1" و "B2"، وإن هذا ليكون بشكل يستطيع فيه كل عنصر من عناصر "A1" أن يكون مشتركاً مع عنصر من عناصر "B1" على الأقل، وبالتبادل وبالطريقة نفسها يكون الأمر بالنسبة إلى "A2" و "B2". ثم سنبدأ بعد ذلك مع: "A1"، "A2"، و "B1" و "B2"، وهكذا دواليك.

(ملاحظة: إن الإجراء الفعلي أكثر تمقيداً من هذا، وخصوصاً أننا نميز العليتين "A" و"B" بعد أن نكون قد ميزنا الخواص التوزيعية لـ (م م) التي تم الحصول عليها بجمع عناصرها).

يظن بعض التوزيعيين أنه إذا أوضحنا بدقة هذا الإجراء، فإننا قد نصل إلى جعله كلاً، فنحدد بهذا إجراء اكتشافياً ينتج كلاً وصفاً قاعدياً انطلاقاً من المدونة. وإن المسألة التي يقوم عليها هذا المنهج هي أنه عندما نتابع، مرحلة بعد أخرى، إجراء التقسيم، فإننا نصل إلى طبقات متجانسة أكثر فأكثر من منظور توزيعي. ويقول آخر، فإن عناصر الطبقات التي تم الحصول عليها في مرحلة ما، لتشابه، أكثر فأكثر فيما بينها توزيعياً، من العناصر التي تم الحصول عليها في مرحلة سابقة، بحيث يفقد الإجراء الكلي مع مقاربة تتحسن بلا توقف، إلى تحديد للطبقات التوزيعية الدقيقة. وبالنسبة إلى هاريس، فإن قبول هذه المسألة يعني أن تنسب إلى اللغة بنية توزيعية. وما يدحض وجود هذه البنية، سيكون إذن أن تلاحظ أنه انطلاقاً من مرحلة معينة، لا يستطيع أي تقسيم جديد أن يحسن المقاربة، ولكن التحسين يشترط إلغاء التقسيم الذي تم صنفاً في مرحلة سابقة. وإن هذا يعني إذن أنه يشترط جمع العناصر التي كانت سابقاً مفرقة.

- Sur les principes et la méthode du distributionalisme: Z.S. Harris, "Distributional structure", Word, 1954, p. 146-162, et Methods in Structural Linguistics, Chicago, 1951 (réédité sous le titre Structural Linguistics). - Sur l'analyse en CI: R.S. Wells, "Immediate constituents". Language, 1947; cf. aussi le chapitre 10 de l'Introduction à la linguistique de H.A. Gleason, trad. Fr., Paris, 1969. - Les textes les plus importants de l'école se trouvent dans M. Joos (ed.), Readings in Linguistics, I ("The development of descriptive linguistics in America", 1952-1956), Chicago, 1957, rééd. 1966.

يتلقى مشروع المدرسة التوزيعية (وصف عناصر اللغة عن طريق إمكاناتها التأليفية)، بدءاً من عام 1968، شكلاً آخر من أشكال التحقق، وذلك بفضل مفهوم التحويل الذي أقامه هاريس. وقد طُبِّقَ غُروسُ نسبياً على الفرنسية مع تعديلات عديدة. وإنه لطالما ظهر عصباً على المحاضرة أن تكشف مباشرة عن وجود عنصر من العناصر في كل جمل اللغة، فقد وجب أن نحدد، بداية، مجموعة من الجمل الأولية، وكذلك جملها المعقدة التي اشتقتها التحويلات (استبدال ضمير باسم، والانتقال من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، وتضمن جملة في جملة أخرى عن طريق النجبة...). وأن نحدد أنماط التحويل المقبولة بما إنها تشكل عدداً صغيراً ومحدداً شكلياً عن طريق البنية النحوية لجعل الانطلاق والوصول. فنحن لكي نصف كلمة، ندرس أولاً سلوكها في هذه الجمل البسيطة. فنحن نحدد الأنماط

تبهما لحاجتها أو لعدم حاجتها إلى مفعول به («عبر» بالتعارض مع «كلم»)، وتبهما لأن يكون هذا المفعول قادراً أو غير قادر على الدخول بواسطة حرف الجر («فكر» بالتعارض مع «عرف»)، إلى آخره. ويضاف إلى هذه المعايير التي يعد بعضها تقليداً، ولكن جماعة هاريس يحددونها بدقة عظمى، معايير أخرى مرتبطة بإمكانات تحويل الجمل، حيث تدخل الكلمة المدروسة. وهكذا، فإن مفاعيل الفعلين «كلم» و«فكر» لا تتحول من الاسم إلى الضمير بالطريقة نفسها: «لوك يفكر برينا» تصبح «لوك يفكر بها»، بينما «لوك يتكلم مع رينا» تصبح «لوك يكلمها». ولقد أظهر كروس، إذ ولّف عدداً محدوداً من المعايير من هذا النمط، بأنه لا يوجد فعلاً في الفرنسية لهما نفس السلوك التوزيحي، وأننا نستطيع في الوقت نفسه أن نجعلهما في طبقات لها تماثلات دالة في السلوك.

- Z.S. Harris a introduit les transformations dans le distributionalisme à partir de *Mathematical Structures of Language*, New York, 1968 (trad. fr., Paris, 1971). Cf. aussi son recueil *Papers in Structural and Transformational Linguistics*, Dordrecht, 1970, et le n°99 de *Langages*, sept. 1990, qui présente également les développements ultérieurs de sa théorie. -Le méthode de M. Gross est présentée, avec application aux constructions complétives, dans *Méthodes en syntaxe*, Paris, 1975, et dans les trois volumes de sa *Grammaire transformationnelle du français*, publiés à Paris, respectivement en 1968 (*Le Verbe*), en 1977 (*Le Nom*) et en 1990 (*L'Adverbe*).

3 - التوزيحية والسوسيرية

تثير التوزيحية، من منظور لسانيات سوسير، بعض العقبات. وتعلق العقبة التي يشار إليها في معظم الأحيان بتحديد الوحدات. فالمناصر، بالنسبة إلى سوسير، ليست معطاة على الإطلاق. وإن اكتشافها ليشكل شيئاً واحداً مع اكتشاف النسق، وإدام الحال كذلك، فإن الدراسة التوزيحية تبدو متطلبية، بالضرورة، لمعرفة مسبقة بالعناصر. فلكي يصار إلى توزيع وحدة من الوحدات، يجب أن تكون هذه الوحدة قد حددت مسبقاً (يجب أن تكون قد حددت في السلسلة الكلامية، كما يجب امتلاك القدرة على مطابقتها من خلال ورودها المتنوع)، وكذلك يجب مسبقاً أيضاً تحديد الوحدات التي تكون محيطاتها. وما لاشك فيه، أن جزءاً من هذا الاعتراض سيفقد إذا كان بحث الطبقات التوزيحية مسبوقة بتحليل من نمط (م م). ذلك لأن هذا التحليل الذي يستند إلى معايير توزيحية أولية (دراسة بعض المحيطات الخاصة)، يسمح بتحديد المقاطع التي صنعت منها فيما بعد دراسة توزيحية أكثر تفصيلاً. ويبقى مع ذلك:

I - أن التحليل الذي يقوم على (م م) يصل بصحوبة إلى تحديد وحدات أقل من الكلمة. وإذا أردنا بواسطة التعديل أن نؤلف مع مشكلة تقطيع الكلمة، فتم احتمال أن يفرض تقطيعات يرفضها السوسيري من أجل سمتها الدلالية الممتنع عليها. وهكذا، فإذا قبلنا التقطيع المعتاد للفعل «*dé-Faire* - فك»، فإن التحليل (م م) يبدو أنه يفرض التقطيع على الفعل «*re-layer* - أناب، بدل»: توجد عبارات يستطيع الفعل «*relayer*» فيها أن يعوض بالفعل «*défaire*» ويمكننا حينئذ أن نقول إن «*re*» توسع «*dé*» (لأن الفعل «*délayer* - أذاب» موجود)، وإن الفعل «*layers* - نقش» توسع للفعل «*Faire* - فعل» (لأن الفعل «*refaire* - فعل ثانية» موجود). وبهذا نصل إلى الأفعال «*re-roncer*» و«*re-caler*».

II - وأن التحليل إلى (م م) يترك عدداً من ورود الوحدة نفسها إزاء مشكلة المطابقة بلا سند. ولكي تزال هذه الفجوة، صبر إلى إنشاء مناهج من النمط التوزيعي يسمح بمطابقة:

1. ترميزات الوحدة الصوتية نفسها (الصوت /a/ في «*bas*» وفي «*ja*»).
 2. مختلف تجليات المتصر الدال نغم (المتصر «*in*» في الكلمة «*indistinct*» - غامض، مبهم، والمتصر «*i*» في الكلمة «*immobile*» - جامد، ثابت).
- ولكن هذه المناهج، غير المرونة، لا تستطيع إلا أن تبرز قرارات تم اتخاذها تبعاً لمعايير أخرى. وإنما لتطبيق، من جهة أخرى، تطبيقاً سيئاً، على حالة يبدو فيها المنجز الصوتي متنبأً إلى وحدات مختلفة لأسباب دلالية (وإنها ستقول إذا كان يوجد أو لا يرجد المتصر «*re*» في الفعل «*rejetter* - رد، استبعد»، وفي الفعل «*refaire* - فعل ثانية؟»).
- وتوجد هذه المشكلة على مستوى الكلمة. وإن كروسي، باستخدام هذا المعيار ليميز بين الفعل «*vole*» في الجملة «*l'avion vole* - الطائرة تطير»، والفعل نفسه في الجملة «*pierre vole une pomme* - بيير يسرق تفاحة»، لاسيما وأن الفعل الثاني وحده يقبل المنفعل به. ولكن لا شيء يمنع، إذا كنا لا نعرف سبباً أن للتواردين معانٍ مختلفة، من أن نرى فيهما فعلاً واحداً. وهو يستعمل، كما هو الأمر بالكوف، مرة مع المنفعل به، ومرة من غيره: تثبت المعايير التوزيعية تمييزاً ثم من قبل، وذلك لأسباب تتعلق بالمعنى، ولكنها لا تستطيع أن تفرقه.

■ حول قضية التقطيع من منظور توزيعي، انظر:

- Z.S. Harris, "From phoneme to morpheme", *Language*, 1955, p. 190-220; une critique saussurienne de Harris : H. Frei, "Critères de délimitation". *Word*, 1954, p. 136-145.

إذا كانت التوزيعية تعطي إجابة مينة فيما يتعلق بمشكلة تحديد الوحدات، وهي مشكلة جوهرية بالنسبة إلى سوسير، إلا أن ثمة تماثلات تبقى مع ذلك قائمة بين التوزيعية وبعض وجوه اللسانيات السوسيرية، وخاصة اللسانيات الرياضية (المنطوقية). ببالنسبة إلى هيلميسليف، كما هو الأمر بالنسبة إلى التوزيعية، فإن ما يميز اللغة هو مجموع الاضطرابات التألفية، وهو أيضاً السماح بوجود ترابطات معينة ومنع أخرى: إننا نستطيع أن نجد شيئاً دقيقاً بين العلاقات التألفية للسانيات الرياضية وتلك التي تنسوس التحليل في (م) أو تكون العلاقات التوزيعية. يد أنه يفى قارقان مع ذلك:

I - تتعلق شكلانية هيلميسليف بمستوى التعبير ومستوى المضمون في الوقت نفسه. بينما الشكلانية التوزيعية، فهي على العكس من ذلك، إنها لا تتعلق إلا بالمستوى الأول (إنها إذن شكلانية، ليس فقط بالمعنى الذي يوجد عند الرياضيين، ولكن أيضاً بهذا المعنى المعادي الذي يتعلق بالوجه المعكوك البسيط للغة).

II - إن شكلانية هيلميسليف، على عكس التأليف التوزيعي - لأنها يجب أن تنطبق أيضاً على ميدان الدلالة - ليست تعلقاً خطياً. فهي لا تتعلق بالطريقة التي تتجاور فيها الوحدات في المكان والزمان، ولكنها تتعلق بالإمكانية المحففة التي تملكها هذه الوحدات للوجود المشترك داخل وحدات من مستوى أعلى.

وإنه لأمر دال أن يكون للمعارض، بين أتباع سوسير، واللسانيات الرياضية، والوظيفية، ارتباط بالمفردة الأمريكية حيث النظرية القالبية لـ «بيك» تتعارض مع النظرية التوزيعية البسيطة. فتبعاً لبيك يوجد، عندما نريد أن نصف حدثاً إنسانياً، موقفان ممكنان: الأول غير تمييزي. وهو يقضي بالامتناع عن أي فرضية حول وظيفة الحوادث المروية. ذلك لأنه يميزها فقط بمساعدة المعايير المكانية - الزمانية. وأما المنظور التمييزي، فهو على العكس من ذلك، لأنه يقضي بتأويل الحوادث تأويلاً يتصل بوظائفها الخاصة في العالم الثقافي الخاص الذي تشكل جزءاً منه، وتبعاً لبيك، فإن التوزيعية هي المثل لوجهة النظر غير التمييزية والخارجية عن اللغة. وبهذا الخصوص، فإنها لا تستطيع أن تمنح الوصف سوى نقطة انطلاق. ولكي يكون الاختيار ممكناً بين العديد من القواعد والتصنيفات، المقبولة أيضاً، من وجهة نظر توزيعية، فيجب أن نضيف إليها دراسة تمييزية تميز، بالإضافة إلى ذلك، الوحدات عن طريق وظائفها التي يعطيها المتكلم لها. ألا وإن دراسة مفصلة، ستجد في تعارض بيك وهاريس معظم المحجج المستخدمة في الجدول القائم في علم وظائف الأصوات واللسانيات الرياضية.

■ K.L. Pike a donné une vue d'ensemble de son projet dans *Language in Relation to an Unified Theory of Human Behavior*, 2e éd. revue, La Haye, 1967. II a

rédigé une bibliographie commentée de la tagmémique dans T.A. Sebeok (ed), *Current Trends in Linguistics*, 3, la Haye, 1966, p. 365-394. On trouve une présentation et une application au français de la linguistique de Pike dans E. Roulet, *Syntaxe de la proposition nucléaire en français parlé*, Bruxelles, 1969, et une étude générale dans V.G. Waterhouse, *The History and Development of Tagmemics*, la Haye, 1975.

اللسان وعلم النفس الآلي

PSYCHOMÉCANIQUE DU LANGAGE

يسمى علم النفس الآلي أيضاً علم النفس الشقي. وهو نظرية لسانية أنشأها غروستاف غيوم بين عامي 1919 و 1960. ففي عصر كان فيه المرء مرغماً تقريباً أن يقيس نفسه بسوسير، نجد أن غيوم قد طور أبحاثه من غير أن يحيل، إيجاباً أو سلباً، إلى التيار المهيمن. ربما إنه كان يكتب بأسلوب غير بسيط، فقد ظل، إلى حد ما، طوال حياته بعيداً عن المجتمع الجامعي. ولقد جاء الثأر من طلابه. فلقد كانوا موزعين في جامعات الكيبك، وفرنسا، وبلجيكا، وقدموا أنكاره بشكل أكثر سهولة (من غير أن يمتطوا لأنفسهم الحق بمناقضتها)، كما إنهم طبقوها على ميادين مختلفة لم يكن «السيد غيوم» قد قاربها.

- Ouvrages de G. Guillaume: Le Problème de l'article, Paris, 1919; Temps et verbe, Paris, 1929; Architectonique du temps dans les langues classiques, Copenhague, 1945; Langage et science du langage, Paris, Québec, 1961, recueil d'articles, dont certains, presque exotériques, réunis, introduits et commentés par Roch Valin. Les cours donnés par Guillaume à l'Ecole pratique des hautes études à partir de 1983 sont, depuis 1971, publiés progressivement par Valin, dans une série de volumes parus et à paraître à Québec sous le titre Leçons de linguistique.

1 - مدلول التأثير مدلول القدرة

عند ما أراد تلميذ غيوم دروش فالان أن يقدم أفكاره، فقد لاحظ أنه أدخل، في دراسة لحالات اللغة (أي في الآنية) طريقة في التفكير كان يطبقها القواعديون المقارنون على تاريخ اللغات. فهذه الدراسة تنطلق من وجود تشابهات صوتية بين بعض الكلمات التي تمثل الفكرة نفسها في لغات مختلفة. وتأخذ على ذلك مثلاً بين الفرنسية «nuit - ليل» والإيطالية «notte»، والإسبانية «noche»، والبرتغالية «noite». ولشرح هذا، فإن القواعد المقارنة، استبعدت أن يكون الأمر «محاكاة متناغمة اخترعتها هذه اللغات بشكل مستقل

الواحدة عن الأخرى، وطرحَت مسلّمة مفادها وجود «لغة-أم»، وأن هذه اللغة ربما كانت تمتلك كلمة (وهي في هذه الحالة nocte)، تعد الكلمات الأخرى إنجازاً مختلفاً لها. وهي كلمات تنتجها قواعد للاشتقاق، خاصة بكل لغة من اللغات المتعلقة بهذا الشأن، والتي يكشف تأثيرها أيضاً عن الشبه بين كلمات أخرى (coito, ovho, oilo, huit). والنقطة الجوهرية التي تستدعي الانتباه، وذلك لفهم التماثل الذي أقامه روش فالان، هي أن الكلمة «الأصل» (nocte, octo) لا تنتمي بالضرورة إلى لغة موجودة سابقاً، ولكنها تكون مبدأ للمعمولة، حتى لو كان لدينا ميل، في المثل المختار، إلى نسبة إلى «اللاتينية متدنية»، ربما تم التكلم بها في الأوساط الشعبية للمصر الما بعد كلاسيكي. وهي لغة، لنقص في الوثائق المكتوبة، تظل على كل حال لغة المفراضية تماماً (إن هذه السمة «المعادة للتكوين» للغة-الأم لا تزال بدعية عندما يكون التركيز على الهندوأوروبية. وهي لغة تعادل في تخيلها فترات الفيزياء الحديثة). وهذا ما تسجله القواعد المقارنة بوضع نجمة (☆) أمام الكلمة الأصل، وتُسمى أنها غير مثبتة وغير قابلة للإثبات. ويجب أيضاً قبل القيام بتطوير المماثلة، أن نذكر بأن الكلمة الأصل لا تنتمي إلى أي حالة من حالات اللغة المقارنة، ولكن هذه الحالات، منطقياً موجودة سابقاً. فبعض المقارنين، بضرب من عدم الوفاء لحيادهم الخاصة، قاموا بمطابقة الهندو - أوروبية، وهي لغة أعيد بناؤها لاحتياجات الضمير، مع السانسكريتية، وهي اللغة التي تمت مراقبتها.

وإن أصالة غيرم، كما يرى لافان، تكمن في تطبيقه المنهج المقارن نفسه، ليس على حالات مختلفة للغة، ولكن في داخل كل حالة. ولقد كان الحدث الأولي حينئذ هو أن تنحصر اللغة نفسه يأخذ، في الخطاب، عدداً من القيم الدلالية المختلفة. فننظر إلى مختلف استخدامات L'imparfait - المضارع في اللغات الرومانية: ففي السنة الماضية، كان يمارس الرناضية في كل الأيام. وعندما فُعبت لأراه، كان يمشي على اليدين. خطوة إضافية ويقع...». ولقد كانت المسلمة الأولى لغيرم هي أن هذه القيم الخاصة (وسم الفعل المعناد، التزامن، الاحتمال غير المنجز ...) قد نتجت انطلاقاً من مدلول أساسي واحد، مجرد جداً، ويظهر بشكل مختلف تبعاً لمحيطه. ويسمى غيرم هذه القيمة العامة للوحدة النسبية «مدلول القدرة»، ويرى مثلاً التأثيرات المعنى «القيم الفعلية التي تأخذها الوحدة في الخطاب. وهكذا يفضي التماثل مع القواعد المقارنة إلى اقتراب مدلول القدرة من الكلمة الأصل للغة الأم المعاد بناؤها، بينما يفضي بتأثيرات المعنى إلى الاقتراب من الكلمات المراقبة فعلياً في اللغات الموجودة. ولقد يعني هذا أن مدلول القدرة يمثل «كائن العقل». وهو كائن من غير الممكن التأكد منه مباشرة في التجربة، لأنه كائن افتراضي فقط، الغاية من أنه يجعل الملاحظ مقبولاً. فإذا ما طابقت مع واحد من تأثيرات المعنى، وتقرنا

أنه تمثيلي على نحو خاص، وطبيعي، أو، نقول الآن إنه النموذج الأصل، فإن هذا سيكون تكراراً لخطأ المقارنين عندما يريد بعضهم، إعجاباً بالسكربتية، أن يرى فيها اللغة الأم. أما بالنسبة إلى من كان على مقعب غيوم، فإن وصف اللغة يشتمل على تحديد «مدلولات القدرة» من خلال وحداتها. ولذا، فإن مشكلته الرئيسة تكمن: كما هو يلقي، في تبرير هذا الاختيار: إنه لا يستطيع أن يكون مبرراً إلا بقدرته التفسيرية. ولكن كيف نعرف له بهذه القدرة إذا كان، تحديداً، متغايير الخواص كلياً مع تأثيرات المعنى التي يحب عليه أن يفسرها. إن غيوم يجب على هذا السؤال حين يقدم متصوراً مبتكراً للعلاقات بين اللغة والفكر.

■ يستخدم عرضنا مدخلاً إلى غيوم، كان قد كتبه «ر. فالان»:

La Méthode comparative en linguistique historique et en psychomécanique du langage. Québec. 1964.

2 - اللغة والفكر

يأخذ غيوم على عاتقه، بكل تأكيد، الفكرة الضمنية للقواعد العامة وللسانيتات التاريخية، والتي، تبعاً لها، تكون اللغة، طبيعياً، تمثيلاً للفكر. وأنه ليستعمل في بعض الأحيان عبارة «الرسم المخلص» في تعبيره عن هذا الأمر. وهي عبارة كانت شائعة في القرنين السابع والثامن عشر. ولكن أصله تكمن في الطريقة التي كان يتصور بها الموضوع المسأل وطريقته في التمثيل. ويوجد في منطق نظريته تأكيد مفاده أن كل فكر إنما ينجز نفسه في الزمن. إذ ليس فقط التأليف بين الأفكار في مقولات، ولكن متصور الأفكار نفسه يعد عملية عقلية تتطلب ضرباً من القسمة في الزمن، مهما كان قليلاً. ولقد يعني هذا أننا إذن على العكس من الأطروحة الديكارتية، والتي تكون الأفكار بموجبيها خالدة، وواقعة خارج الزمن، ويدركها الذهن من خلال رؤية آنية: يتموضع، على العكس من هذا، علم النفس الألي في إطار فلسفه كان يمثلها في ذلك العصر في فرنسا «د. برغسون» و «ل. برانسونوفيك». فهذان، من خلال منظورات مختلفة على كل حال، قد اعتمدا الحركة بوصفها أساسية للفكر. وبالنسبة إلى غيوم، فالتفكير في المفهوم يعني بناءه. وأنه يعطي اسم «الزمن المحدث» ذلك للزمن الضروري لهذا العمل. فإذا كانت الكلمات، المنظور إليها في مدلولاتها للقدرة، تمثل الفكر، فإما يكون ذلك على مقدار تتطابقها نسقاً، وحيث يمثل كل نسق الزمن المحدث المعنى بالتفكير في المفهوم. وهذا التطور نفسه يأخذ دائماً، وتبعاً لغيوم، شكل حركة مزدوجة. فهي تذهب أولاً بكاملها للوقوف على الميدان الذي

يغطي المفهوم، أي من الامتداد الأقصى إلى الامتداد الأدنى («مسار نحو الضيق»)، ثم تذهب من الامتداد الأدنى إلى الامتداد الأقصى («مسار نحو الواسع»). وبهذا تكون لدينا الترسية العامة:



تمثل كل كلمة في النسق إما إحدى هاتين الحركتين إجمالاً، وإما جزءاً من إحداها. ولكن من المهم للمرء أن يرى أنه لا تنفص أبداً نقطة ثابتة. وإن الاستعمال الخاص لكلمة في خطاب، هو الذي يستطيع أن يسجل نقطة بوصفها ضرباً من «القطع» الأقصى، ينفذه الخطاب في داخل حركة الفكر التي يقدمها اللساني إجمالاً. وتكوّن هذه المقاطع الاستدلالية «تأثيرات المعنى» المرتبطة باستخدام الكلمات. فإذا كنا نستطيع أن نرى أن مدلول القدرة المرتبط بالكلمات يفسره، فإن ذلك يكون لأنها تحتفظ بذاتها، على الرغم من سماتها الدقيقة، بالاتجاه، ويتوجه الحركة العامة التي تمد الكلمة إطاراً لها. ولكن في الوقت نفسه، وبسبب سماتها الدقيقة هذه المرة، فإنها تسمح للخطاب بتبليغ المعلومات المحددة. وبعد هذا وظيفتها الأساسية، وهي وظيفة تتميز من وظيفة التمثيل اللغوي، ولكنها تصبح ممكنة بوساطته. وثمة مثالان بسيطان (أو مبسطان بالأحرى) سيظهرانه.

3 - نسق أداة التخصيص في الغرنسية

بعد المفهوم الذي يقدمه هذا النسق توسعاً ممكناً للمتصور. ويكون الأقصى في هذا الميدان عاماً، بينما يكون الأدنى فردياً. وإن الحركتين اللتين يجب تمييزهما في الزمن المحدث، واللتين تبينان المفهوم، تمثلان إذن الخصوصية والتعميم. أما الأول، فيمثل التكرار "us". وأما الثاني، فيمثل آل التعريف "me"، وذلك تبعاً لترسيمة:



إن الذي تمثلته السمة الأفقية العليا، هو ذلك القطع الذي يعزوه في الخطاب، إلى أداة التخصيص هذه، أو تلك، القيمة العامة: فيعرف الجندي الفرنسي (أو جندي فرنسي) أن يقاوم النعيب، و المقصود، في حالة التنكير، هو القطع (أو أيضا «اتجاه النظر»، و «الحجزة») المسمى «المبكر»، لأنه يتوضع في بداية الحركة التي تمثلها أداة التخصيص، بينما المقصود، في حالة التعريف، هو القطع «التأخر». وعلى العكس من هذا، فإن السمة السفلى تمثل القطع الذي يسمح لأداتي التخصيص أن تحيلا، في الخطاب، الوحدة والأخرى، إلى موضوع مفرد:

الجندي الذي أحرقه

قال لي...

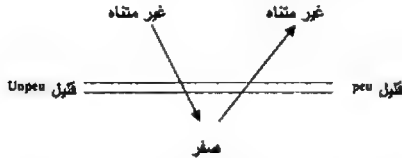
أو

جندي أحرقه

ولكن هذه المرة، فإنه من أجل التنكير كان الاتجاه متأخراً، بينما هو مبكر في الحركة الأخرى. والنقطة المهمة، لأنها تبرز الوظيفة التفسيرية المنسوبة إلى مدلول القدرة، هي أن الأدوات، إذا أخذنا باتجاه يسمح لهما أن تمثل في الخطاب حالة الشيء نفسه، فإنهما تنتجان مع ذلك تأثيرات مختلفة للمعنى. وهي تأثيرات تمثل أثر الحركة التي تظهران فيها. ولقد بين غيوم هنا إذ حلل التأثيرات العامة للتعريف وللتنكير. فمباشرة التنكير: «جندي فرنسي يقاوم النعيب» يمكن أن يقولها أي جندي يرفض الشكوى، ويطبق على ذاته صورة التفضيلة الوطنية، وذلك من خلال حركة تخصيصية للمفخر. وإن توجيه الزمن المحدد الكائن في مدلول القدرة، والمحدد في اللغة، ليشتمر هكذا في تأثير المعنى الآتي الذي يتجه الخطاب.

4 - "un peu" و "peu" (قليل)

تسمح الترسمة نفسها لاتباع غيوم، ومنهم أو. مارتان مثلاً، أن يعالجوا قضية أصبحت أساسية في الدلالات المعاصرة. هذه القضية هي قضية المحددات الكمية "peu" و "un peu" (قليل) والتي نجد معادلاً لها في اللغات الرومانسية الحديثة لأوروبا الغربية، وكذلك في الإنكليزية، وفي الألمانية). وتكمن القضية في أن استبدال أحدهما بالآخرى في عبارة ما، سيكشف أنهما تدلان على الكمية نفسها (على مقدار ما أكلنا، أكلنا «قليلًا» - peu أو «قليلًا» - un peu)، وتساهمان بالطريقة نفسها في المعلومة التي تحملها العبارة، ولكن وظيفتهما متعارضتان في الخطاب: يعطي الطيب نصائح مختلفة بطبيعتها تبعاً لما يوصي به مريضه في أن يأكل «قليلًا» - peu أو «قليلًا» - un peu. ويقضى الحل عند غيوم بافتراض أن النسق القاعدي الذي تشكل هاتين الكلمتان جزءاً منه (والذي نجد فيه كلمات أخرى مثل: كثيراً، هاتلاً، لاشيء تقريباً، إلى آخره) يمثل الزمن المحذوث الذي يطور الفكر فيه مفهوم الكمية. ويمثل الأتمنى ما لا يتناهي في هذا التطوير المفاهيمي، بينما يمثل الأدنى الدرجة صفر. وإن هذا ليسمع يتوقع حركتين: الواحدة سلبية، تذهب بنفسها نحو الصفر، والثانية إيجابية وتذهب بنفسها نحو ما لا يتناهي. فالكلمة «peu - قليل» تمثل جزءاً من الحركة الأولى، بينما تمثل «un peu - قليل» جزءاً من الثانية. والمقصود في الحالتين هو منطقة قريبة من الصفر:



الفارق الرئيس بين هذه الحالة والحالة السابقة هي أن كلمات اللغة وعناصرها، في المثل الثاني، كانت تمثل من قبل قطعاً أنقى (ولكن يتضمن كثافة) في داخل حركة الفكر. وهذا نموذج ثانٍ للقطع، خطي، يصنع الخطاب هذه المرة. وهو يظهر عندما تُستخدم الكلمات، فيسمح بهذا أن يشار إلى كميات مختلفة بواسطة الكلمة «peu - قليل»، وذلك تبعاً للسياق، ولكنه يسمح بذلك دائماً في إطار التوجه السلبي المرتبط بموقع هذه الكلمة في النسق. وإن الأمر ليكون كذلك، في الفرع الإيجابي، بالنسبة إلى كلمة «un peu».

4 - ملاحظات

1- تجد، في بناء جملة ما، أن عدداً من الأنساق اللسانية المختلفة مستخدمة. ومنها مثلاً ذلك النسق الذي يسجل التعارض فيه بين الفعل والاسم، وذلك الذي ينظم أزمنة الفعل المختلفة، ثم ذلك الذي يتعارض فيه مفرد الأسماء وجمعها، إلى آخره. وتفصي تعددية النسق هذه باتباع غيوم إلى طرح نموذجين في القضايا لا يمكن تطويرهما هنا. إذ كيف تنمفصل هذه الأنساق بعضها مع بعض في داخل اللغة التي ننظر إليها في كليتها بوصفها نسق الأنساق. وكيف تتألف، في عبارة ما أتيت لحظة إنتاج الخطاب، مختلف المقاطع التي تم إنجازها، إزاء كل كلمة في الأنساق المختلفة التي تم تشغيلها. (لقد أفضى هذا السؤال الأخير باتباع غيوم إلى تصور المتصور «العرض». فالوحدة اللسانية تمد عرضاً على وحدة لسانية أخرى، في الجملة، إذا كان يجب أن يحمل مضمون الأولى على مضمون الثانية، والعكس من هذا ليس صحيحاً: تعد الصفة عرضاً على الاسم الموصوف، كما يعد الاسم الموصوف عرضاً على نفسه بالذات - بمعنى أنه يصف الشيء الذي يدل عليه فقط، وليس الشيء المشار إليه بكلمة أخرى).

2- إن جزءاً كبيراً من أبحاث غيوم كان مكرساً لداسة الأفعال الكلامية. فالترسيمات المعقدة جداً، والتي توصل إليها تختلف قليلاً عن الترسيمية النموذجية («ف») التي قدمت. ويحكم أحد الأسباب في أن الفكر الإنساني، تبعاً لغيوم، لا يبنى مفهوم الزمن كما هو يبنى، مثلاً، مفهوم الكمية. فالذهن يمتلك التجربة فقط (وإن هذا ليكون في داخل الزمن المحدث الذي يعينه في بناء المفاهيم الأخرى). وكل ما يستطيع الفهم أن يفعله لكي يفكر في الزمن، هو بناء صورة على غرار صورة المكان، وأن يفكر فيه كما لو أنه سطر (وهذا موضوع من أهم موضوعات برغسون). وبهذا تعد الأنساق الزمنية التي بنتها اللغات «تشكلات مجازية».

3- وكما هي الحال بالنسبة إلى «القواعد العامة»، فإن المذهب الغيومي يجعل من وظيفة اللغات أن تصف الفكر، ولكنه لا يستنتج من هذا أنه يجب وصف اللغات الخاصة انطلاقاً من التفكير في الفكر الإنساني العام. وهذه طريقة لفكر خاص تمثل كل لغة من اللغات، ودرجة خاصة لبناء بعض المفاهيم، من غير أن تكون ثمة ضرورة لافتراض أن هذه المفاهيم مشتركة بين كل اللغات. ليس المقصود إذن «الانطلاق من الفكر» لهمم اللغات، ولكن المقصود هو وصف الإمكانيات المختلفة «للألية» العقلية، وذلك انطلاقاً من اللغات (التي تعد مثلاً لها). وبهذا المعنى، فإن غيوم يستطيع أن ينضم إلى الشعار السويسري حول «استقلالية» اللسانيات. وهو شعار يلتقي مع مشروع القواعد العامة.

4- إن علم اللسان، كما يمارسه غيوم، علم يتأسس منهجياً على التعارض بين الملاحظة والتفسير. فنحن نلاحظ وقائع الخطاب (تأثيرات المعنى)، ونفسرها انطلاقاً من مدلول القدرة التي افترضنا وجودها في اللفظة. ولقد كانت قضية المنهج هذه قضية يعاود غيوم الاشتغال عليها باستمرار (في كتاب غيوم «اللسان وعلم اللسان» نجد أن النصين اللذين يفتح بهما هذا الكتاب ويفلقه، يحملان العنوان نفسه «ملاحظة وتفسير»). فالنقطة التي يحمل عليها فكرة أكثر، هي عدم إمكانية النظر إلى الملاحظة (مكان النظر) بوصفها مستقلة بدقة عن التفسير (مكان الإدراك): إننا نرى واقعة من خلال الطريقة التي نتصور بها تفسيرها المحتمل (وهذا موضوع تناوله عدد من اللسانيين، ومن هؤلاء أوزوالد هيكرو في مقدمة كتابه «قل ولا تقل» المطبوع في باريس / 1991/، وفي الفصل / 11/ من الطبعة الثالثة). ولكن، حتى عندما استسلمنا إلى هذا الوضع القاسي، فقد كان بمقدورنا أن نصيب على أنباع غيوم أنهم لا يتساؤلون دائماً إذا كان «تفسيرهم» هو «تفيري» فعلاً، كما أنهم لا يتساؤلون إذا ما كانوا يعطون المترسيمات، التي تزين عروضهم، قيمة سحرية إلى علما. فالرسم لا يعني بالضرورة تفسيراً. وهكذا، فلنهم عندما يرسمون سطرًا أنفيًا يقطع فرعي الفعل، وتكون نقطتي التقاطع اللتين تم الحصول عليهما على مسافة متساوية من قمة الفعل، فإن أنباع غيوم يتركون انطباعاً بأنهم شرحوا التشابهات بين تأثيرات المعنى التي تمثلها هذه النقاط، وذلك بعزوها إلى اتجاه واحد ووحيد. ومادام الأمر كذلك، فإن تساوي الأبعاد بين نقاط التقاطع وقمة الفعل إنما هو نتيجة بسيطة، وهندسية ضرورية، للشكل الذي رسم فيه هذا الأخير (مع توجيه العناية لكي يصنع الفرعان الزاوية نفسها مع الخط الأنفي). وإنه ليس من البدهي أن تشرح خواص التمثيل البياني خواص الشيء المُمَثَّل. فإذا كان الرسم يستطيع أن يجعل «المنظور» أو «المقصود» مرئيين، إلا أنه لا يستطيع أن يقيم علاقة بين المنظور والمتصور.

- Quelques exemples de recherches inspirées, directement ou indirectement, par la psychomécanique : A. Jacob, Temps et langage, Paris, 1967 (interprétation philosophique du guillemisme); G. Moignet, Systématique de la langue française, Paris, 1981; R. Mantin, Pour une logique du sens, Paris, 1983; J. Picoche, structures sémantiques du lexique français, Paris, 1986; A. Joly, Essais de systématique énonciative, Lille, 1987. - Une confrontation avec la grammaire générative a été tentée dans A. Joly (ed.): Grammaire générative transformationnelle et psychomécanique du langage, Lille, Paris, 1973.

اللسانيات التوليدية

LINGUISTIQUE GÉNÉRATIVE

1 - اللسانيات التوليدية والتوزيعية

لقد دفع «ز.س. هاريس» المذهب التوزيعي إلى نتائجها القصوى. وكان الأمريكي نعوم تشومسكي تلميذاً له. فبعد أن اهتم هو نفسه بتشكيل المفاهيم التوزيعية الأساسية (بالمعنى المنطقي - الرياضي لهذا المصطلح)، اقترح متصوراً جديداً للسانيات سماه «التوليدي». وهو متصور يناقض الدوغماتيات التوزيعية. ولقد هيمن ما بين / 1960 / و / 1983 / على البحث الأمريكي، وعلى جزء كبير من البحث الأوروبي.

تعني تشومسكي أن يحتفظ من المذهب التوزيعي بسمة الوضوح. فالتوزيعية كانت مذهباً واضحاً، بمعنى أن الوصف اللغوي الذي انتهت إليه لا يستعمل وصفاً أولياً («غير محدد») أي مفهوماً يستلزم فهمه معرفة مسبقة إما باللغة الموصوفة، وإما باللسان عموماً: إن مفهوم المحيط متصور أساساً للمذهب التوزيعي (إن هذه الوحدة هي تلك العبارة محاطة بهذه الوحدات وتلك)، وهو مفهوم يفهمه أي شخص (والافتراض عبي) ليس له أي تجربة كلامية شخصية. ويمكن هنا، بالنسبة إلى تشومسكي، تفوق التوزيعية على القواعد التقليدية، وكذلك أيضاً على اللسانيات الوظيفية التي تلجأ إلى مفاهيم مثل التماثل («هذه الكلمة تحمل على هذه الكلمة») أو التعارض «موضوع - خبر» (تمثل هذه المسلسلة من الكلمات الموضوع الذي نتحدث عنه، وتمثل تلك الأخرى ما نريد أن نبلغه) الذي يعد فهمه جزءاً أساسياً من ملكة اللسان، ونبقى نحن غير قادرين على استعماله لوصف هذه الملكة من غير الدخول في حلقة مفرغة.

ولكن تشومسكي يعيب على التوزيعية أنها تدفع سمتها الواضحة ثمناً لتخلّيات يستحيل قبولها. فهي أولاً تقوم بتحديد مبالغ فيه للميدان التجريبي الذي يتخذه موضوعاً لها. والسبب في ذلك لأن اللغة شيء آخر غير المدونة.

I - بينما تعد المدونة مجموعة متناهية من العبارات، فإن أي لغة من اللغات تضع في محبتها عدداً متناو من العبارات: وإنه إذ لا يوجد حد لعدد المقولات التي نستطيع إدخالها في الجملة الفرنسية، فإننا نستطيع، انطلاقاً من أي عبارة فرنسية، أن نصنع أخرى تماثلها في انتظام البناء (وذلك كأن نضيف مثلاً جملة موصولة). وإزاء هذا، فإن التوزيعية محكوم عليها بتجاهل هذه القدرة على إدخال غير المتناهي في كل لغة (ويطلق تشومسكي مسمى النشاط الخلاق على هذه الإمكانية التي تمنحها اللغة لمستخدميها بنية بناء عبارات جديدة بدلاً من الاختيار فقط من داخل مخزون الجمل المسبقة الوجود).

II - وأكثر من هذا، فإن اللغة ليست فقط مجموعة من العبارات (محدودة أو غير محدودة)، ولكنها معرفة تتعلق بهذه العبارات. فنحن لن نقول عن شخص إنه لا يعرف اللغة إذا كان لا يعرف أن يميز العبارات الغامضة من العبارات ذات التأويل الواحد، وإذا كان لا يحس أن هذه العبارات وتلك لها بنية نحوية متشابهة، وتلك الأخرى لها بنية نحوية مختلفة جداً، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإن التوزيعيين يقصون عدداً من حقولهم الوصفي معرفة المتكلمين بلغتهم الخاصة، وإنهم ليكتفون بوصف الطريقة التي تتألف الوحدات فيها في العبارات (انظر «الكفاءة» عند تشومسكي).

وحتى لو قبلنا بهذا الاختزال للعقل الموصوف (فنحن لا نزهم أنه بإمكاننا وصف كل شيء)، فإنه يوجد ثخل ثانٍ، يعيبه تشومسكي على التوزيعية، إنه بالتحديد الاكتفاء بالوصف المدول عن التفسير. ألا وإن خلفاء بلومفيلد سيكونون أوفياء لمتصور تجريبي يكون العلم تيماً له واصفاً للظواهر، وواصفاً قليلاً من النظام في فوضاها الظاهرة: إن المهمة الأساسية للباحثين ستكون حينئذ هي التصنيف وعلم قوانين التصنيف. ويمكن هاهنا بالفعل، الموضوع الوحيد للتوزيعيين، والذين تعد القواعد بالنسبة إليهم تصنيفاً للمقاطع فقط (أصوات، وحدات بنوية صغرى، كلمات، مجموعة من الكلمات) والتي تظهر في عبارات المدونة. ومادام مبدأ هذا التصنيف يتمثل في جمع من العناصر لها توزيع متطابق (أو متقارب)، فإننا نستطيع أن نعدّه، تيماً لتعبير هاريس، «وصفاً متماثلاً» للمدونة: ما إن يحوز المرء على هذا التصنيف، حتى يجب أن يكون من ممكنه، بالفعل، أن يبيد بناء كل عبارات المدونة. وبالنسبة إلى تشومسكي، فإن الأمر على العكس من هذا. إذ إنه، وهو يطور نفسه، يذهب إلى تحديد هدف أكثر طموحاً من الوصف ومن التصنيف. وإن الأمر ليوجب أن يكون كذلك بالنسبة إلى اللسانيات. فهي تستطيع أن تزعم أنها تقدم فرضيات ذات قيمة تفسيرية. ذلك لأنه لا يكفي القول، وإن بشكل متماثل، ما هي العبارات الممكنة وغير الممكنة، وما هي العبارات الملتبسة، والعبارات المتصاهرة نوحاً، إلى آخره، ولكن يجب على كل هذه الملاحظات التفصيلية، الموضوعية لهذه اللغة

الخاصة أو تلك، أن يكون في مقدورها أن ترتبط بالطبيعة العامة للملكة الإنسانية للغة (وحول هذه النقطة، فإن تشومسكي يأخذ على عاتقه طموح القواعد العامة). ولكي تقوم المصالحة بين الوضوح والتفسير، فقد ذهب تشومسكي إلى اقتراح تعريف جديد لما يمكن أن يعد القواعد، ولما يمكن أن يكون النظرية اللسانية.

2 - هيكلة القواعد التوليدية

على أي شيء يركز، تيمناً لتشومسكي، الوصف النحوي (أو القواعد التوليدية) للغة من اللغات الخاصة؟ إنها تركز على مجموعة من القواعد، والتعليمات التي ينتج تطبيقها الآتي عبارات مقبولة (= قاعدية) لهذه اللغة ولا ينتج شيئاً سواها. وتضمن السمة الآلية والتلقائية للقواعد وضوحها: لكي يصار إلى فهم القواعد، والتي هي ضرب من النسق الشكلي (بالمعنى الرياضي)، فإذ المرء لا يحتاج إلى شيء آخر سوى أن يعرف تشغيل الاستعمال، الأولي تماماً، الذي حدده القواعد (وشكل جوهري: إبدال رمز برمز آخر، الحذف، الإضافة). وإن هذا ليكون لأنها لا تفترض عند مستعملها وجود أي معرفة لسانية، ولأنه يمكن النظر إلى القواعد على أنها وصف كلي للغة.

ثمة شرطان يجب استيفاءهما لكي تكون القواعد، المتفق عليها بهذا المعنى، ملائمة:

I - أن تولّد القواعد فعلياً كل عبارات اللغة، ولا شيء غيرها، بلا استثناء. وعندما يستوفى هذا المطلب، فتتكون لدينا الدرجة الأولى من الملائمة. وهي درجة من درجات الملاحظة. ويرى تشومسكي أن هذا الضرب من الملائمة غريب ضعيف لأن عدداً من الأنظمة القاعدية المختلفة، بالنسبة إلى اللغة نفسها، تستطيع أن تصل إليه. ثم إن هذه الملائمة لتمد ضعيفة خاصة وأن عدداً من العبارات لا تتمد مقبولة أو غير مقبولة بوضوح، وإته يجب علينا إذن، على هذا المستوى، أن نقبل، على حد سواء، انقواعد التي تولّد هذه العبارات وتلك التي تفحصها.

II - وأن نستطيع أن تمثل، في هذه القواعد، المعرفة الحديثة التي يملكها المتكلمون فيما يخص عبارات لغتهم. وبقول آخر، يجب على هذه المعرفة أن يكون من ممكنها أن تترجم بمصطلحات الآليات التوليدية. وهكذا يجب إن يمتلك التباس عبارة من العبارات علامة خاصة في الإجراء الذي يوجه ثم توليده (يشترط تشومسكي مثلاً أن يكون باستطاعة العبارات الملتبسة أن تولّد عدداً من الأشكال المختلفة يتناسب مع مألها من معاني مختلفة). أو أيضاً، إذا كنا نحس بأن هناك عبارتين تتقاربان نحواً، فإن هذا يجب أن يقرأ بمقارنة الأشكال التي تولّدت فيها فقط (يطلب تشومسكي مثلاً أن يظل الإجراء الذي يؤدّها

متطابقاً خلال بعض الوقت). وإن القواعد التي تستجيب لهذا الشرط، سيقال عنها إنها ملائمة وصفاً (وكذلك، فإننا نتكلم عن الملائمة القوية).

ملاحظة:

1 - إن المطالبة بهذه الملائمة القوية، سيكون، بالنسبة إلى تشومسكي، التخلي عن الطموح التوزيعي في إقامة إجراءات آلية من استنباط القواعد. وهي إجراءات تصنع القواعد انطلاقاً من المدونة. وإنه لمن الواضح أن نموذج المعطيات المتحكم بالملائمة القوية- والذي يتملق بمهندس المتكلمين - لن تكشف الآلة مباشرة: لا يمكن للقواعد إذن أن تنكشف إلا بالعمل الفعلي للقواعد. وإن هذا لا يمنع القواعد، إذ يصر إلى اكتشافها، أن تشمل على إجراء كأي إنتاج الجمل.

ب - إن تشومسكي، وإن كانت القواعد التوليدية آلة (مجردة) متجة للجمل، إلا أنه لا يدعي أن المتكلم عندما ينتج الجملة في الحال، أنه يفعل ذلك تبعاً للإجراء الذي يولد الجملة في القواعد التوليدية: ليست القواعد التوليدية نموذجاً للإنتاج في الخطاب اليومي (والذي يعجل، من غير شك، على إدخال عوامل أخرى). إذ المقصود فقط، وتشومسكي يلح على هذه النقطة، هو تقديم تمييز رياضي للكفاءة التي يملكها المستملون للغة من اللغات (وليس تقديم نموذج نفسي لنشاطهم).

يشترط تشومسكي إذن أن تكون القواعد نفسها هي التي تنتج الجمل، وتمثل الظواهر، مثل ظاهرة الالتباس. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشترط أيضاً أن يكون هذا التمثيل «طبيعياً» بما فيه الكفاية (كذلك الذي يعطي الجملة المناسبة عدداً من الفروع بمقدار مالها من المعاني. ومع ذلك، فإنه يدعو إلى التأويل النفسي الذي يماثل بين الإجراءات التوليدية المحددة في القواعد، والآليات الدوغمائية المرتبطة بإرسال الجمل. وبالفعل، إذا كنا نتغلب على هذا التأويل، فلماذا لا نختار طرق التمثيل الأكثر تجديداً؟

3 - فكرة النظرية اللسانية

إن الملائمة القوية التي حددناها لا تزال تترك، بالنسبة إلى اللغة نفسها، إمكاناتاً لعدد من الأنظمة القاعدية. وإن هذا يعني إذن أنها تترك قضية الاختيار مفتوحة. ويجب على النظرية اللسانية أن تساعد في حل هذه القضية. وبالفعل، فإنه بإمكاننا أن نصف القواعد تبعاً لنموذج الآلية الذي تستخدمه لتوليد الجمل، أو، بشكل أكثر دقة، تبعاً لصيغة التقييدات التي تتصفنها. ويطلق تشومسكي مسمى النظرية اللسانية على كل واحد من النماذج الرئيسة للقواعد الممكنة. وبهذا، تكون النظرية إذن ضريباً من الغالب يستخدم في

صناعة القواعد. فإذا كانت لدينا أسباب لاختيار نظرية بدلاً من أخرى، فإن الأمر يجري بسهولة، لأننا نستطيع بشكل مسبق أن نقوم بانتقاء دقيق بين القواعد الممكنة بالنسبة إلى لغة معينة، وذلك لأن هذه غالباً ما تكون لها أشكال مختلفة جداً. فإلى أي طلب ونس، يجب على نظرية الملاءمة أن تستجيب؟

1- يجب أن يكون من الممكن، بالنسبة إلى كل لغة، أن نبني، بالتطابق مع هذه النظرية، قواعد تكون ملائمة لملاحظة ووضوحاً في الوقت نفسه. وإن هذا يعني إذن أن على النظرية أن تكون عامة. ولكن هذا الشرط لا يزال غير كافٍ: إذ من الممكن للنظرية العامة أن تسمح بوجود عدد من القواعد المختلفة بالنسبة إلى لغة معينة. ويمكننا أن نضيف أيضاً طلباً آخر:

2- يجب أن يكون في إمكاننا أن نرفق بالنظرية إجراء أكياً يسمح، بالنسبة إلى كل لغة من اللغات بتقسيم مختلف القواعد المتطابقة مع النظرية. وإن هذا يعني إذن المساعدة في الاختيار بينها (كالجموع مثلاً إلى معيار في البساطة الشكلية، على أن يكون محدداً بدقة). ولكن يجب أيضاً أن لا يكون هذا التمييز مجرداً. ومن هنا يأتي المعيار التالي:

3- لتكن الـ «ق1» والـ «ق2»، هما نموذجان قاعديان للغة الـ «ل»، متطابقين مع النظرية الـ «ن»، وتملك إحدهما كما تملك الأخرى ملاءمة للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فيجب على الإجراء التقييمي المشترك مع «ن» أن يفضل، انطلاقاً من فحص بسيط لـ «ق1» و «ق2»، أي بشكل مستقل عن كل نظر يتعلق بالملاءمة الوصفية إذن، تلك التي تكون الأكثر ملاءمة من منظور وصفي. وإن هذا لينطبق على كل القواعد ذات النموذج «ن»، وكل اللغات. ويجب على النظرية إذن أن تكون قادرة على «كشف» القواعد التي تعيد تمثيل حدس المتكلم أفضل تمثيل. ولنفترض وجود نظرية «ن» تلي هذا المعيار الثالث (قلة قليلة من اللغات تلقت وصفاً توليدياً تاماً، وذلك لكي يكون التحقيق ممكناً حالياً: يستخدم المعيار استخداماً وصفيّاً على المدى الطويل. وإنه ليقود إنشاء النظرية للمسانية). فإذا كان هذا الافتراض ممكناً، فإننا سننسب حيث إلى «ن» الملاءمة التي تسمى «التفسيرية».

ولتبرر هذا التمسك (وهذا مالا يفعله تشومسكي بشكل واضح)، فإننا نستطيع أن نبائر على النحو التالي: إننا نبين، في مرحلة أولى، أن النظرية «ن» تستجيب للمعايير الثلاثة السابقة، وتمثل الملكة الإنسانية للسان، وهي ملكة فطرية وعامة. ونلاحظ، في مرحلة ثانية، أن «ن» تسمح باستنباط بعض سمات اللغات الخاصة. وهي سمات تجد تفسيرها بفضل هذا الأمر. وإنما لتظهر من الآن فصاعداً بوصفها سمات ضرورية للطبيعة الإنسانية.

ونريد أن نركز أكثر على النقطة الأولى. وتيمناً لتشومسكي، فإن الطفل الذي يتعلم لفته الأم إنما يبني قواعد توليدية: إنه ينتدع مجموعة من القواعد التي تولد جملاً قاعدية في

هذه اللغة، ولها فقط. ويقول آخر، فإنه يتمم العمل نفسه الذي يقوم به اللساني إذ يدرس لغة من اللغات. وتكون الجمل نقطة انطلاقه لإجراء هذا. وهي جمل يسمحها منطقاً، ويقدمها الكبار له بوصفها مقبولة. كما تتكون أيضاً من بعض الجمل غير الصحيحة التي يتجنبها، ولقد يعني هذا أن «معطياته» تنجح إلى حين النظام الذي يمنع نفسه لملاحظة اللساني (يجب النظر إلى «الملاحظة» بالمعنى الذي تم تحديده في الأعلى، وذلك بالتعارض مع «الوصف»، وباعتماد الأحاسيس أو الحدس حول البنية التحوية للعبارة). إن هذا ليكون لأن الطفل واللساني، كل واحد منهما يمتلك موهبة لا يمتلكها الآخر. فنشومسكي يرى أن الطفل تسوقه، في بنائه المفرد للقواعد معرفة فطرية بالصيغة العامة التي يجب إعطاؤها لضوابط هذه القواعد، وهذا يعني أنه يستعمل «نظرية لسانية» خاصة (بالمعنى الذي أعطي سابقاً لهذا المصطلح). وأما اللساني الذي يعمل على مستوى التفكير الواضح، فيجب عليه أن يختار نظرية من بين الممكنات العديدة. ولكن لللساني أيضاً ميزة: بما إنه يتكلم اللسان الذي يدرسه، فإنه يمتلك معطى أكثر غنى من معطى الطفل. وأنه معطى يشتمل على مختلف الأحاسيس القاعدية التي تمثل موضوع الوصف، بالإضافة إلى القبول وعدمه اللذين تقدمهما الملاحظة (وهذه جملة من المعلومات التي يكتسبها الطفل وريداً وريداً فقط، وأولاً بأول مع بنائه لقواعده). وستتجزئ الترسيمية الموقفتين: -

الطفل	اللساني	معطى
القبول وعدم القبول	القبول وعدم القبول	
حس قاعدي	نظرية	
قواعد	قواعد	متزوج
نظرية	حدس قاعدي	

يمثل الحدس القاعدي، بالنسبة إلى الطفل، إنتاجاً تفريحيّاً للقواعد التوليدية التي بناها. فهو، لكي يرث مجموع الجمل التي لا حظ قبولها، يستعمل قواعد معينة. وإن هذه القواعد لتزوده، بعد فترة، بمعلومات عن اللبس، وعن المجاورة التحوية، إلى آخره. ونجد اللساني على العكس من هذا، فهذه الأمور الأخيرة، تمثل نقطة انطلاقه. ولنفترض الآن أن أحد اللسانيين يحدد نظرية تنفسي، بالنسبة إلى كل لغة من اللغات، إلى انتقاء القواعد انطلاقاً من معطى الملاحظة البسيط. وأن هذه القواعد، علاوة على ذلك، تكشف عن الحدس القاعدي (وهذا يعني أنها ملائمة وصغياً إذن): ربما سيكون لهذه النظرية حيثز

تلك السلطة التي تعمل تلقائياً عند الطفل . وهكذا، ستكون تمثيلاً جيداً لهذه الملكية العامة، والتي يبرسطنها بيني الطفل (الفرنسي، والياباني، والهندي . . .) قواعد لغته الخاصة .
ولتبرير السمة «التفسيرية» المعروفة في مثل هذه النظرية، يبقى على المرء أن يشير إلى نقطة ثانية: لن تتمكن النظرية من تزويد لغة ما بالقواعد، إلا إذا كانت هذه تمتلك بعض الخصائص (إن النظرية التي لا تتضمن رموزاً تكرارية، هي نظرية غير قادرة على توليد لغة يكون عدد جملها القاعدية غير متناو). فإذا كان ممكناً، كما جئنا على قول ذلك في المرحلة الأولى، بناء نظرية لسانية تمثل وجهاً للطبيعة الإنسانية، وإذا كانت، بالإضافة إلى هذا، مختلف اللغات تمتلك الخواص الاستثنائية لهذه النظرية، فإن هذه الخواص تستطيع حينئذ أن تعد «تفسيرية»: إنها تظهر بوصفها نتائج ضرورية لملكة اللسان، والتي تمد هي نفسها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة الإنسانية.

ملاحظة:

أ - يجب بعض خصوم تشومسكي عليه أنه يلجأ إلى مفهوم «البساطة» لكي يرجع عدداً من القواعد الممكنة إنطلاقاً من النظرية نفسها. وإنهم يقولون، من جهة، إنه لا شيء يرغم على التفكير بأن تكون اللغة صينية تبعاً لقواعد «بسيطة». فإذا وجد مفكر مثل «مالبرانش» في القرن السابع عشر، وكان يرى أن قوانين الطبيعة هي الأكثر بساطة في الممكن، فقد كان ذلك انطلاقاً من تفكير لاهوتي فلسفي (إن القوانين بسيطة لأنها من صنع الله، وأن الكمال الإلهي يشتمل على بساطة طرفه). وإنهم ليلاحظون، من جهة أخرى، أنه توجد أشكال متعددة لتصور بساطة القواعد (إنها عدد صغير من الرموز الأولية، وعدد صغير من القواعد، وبساطة جوهرية تكتنف كل قاعدة)، وذلك إلى حد يعد فيه معيار البساطة قليل الاشتغال. بيد أن هذا التقيد يقوم، في الواقع، على تفسير معكوس. فعندما يحدد أحد أتباع تشومسكي معيار «البساطة» لكي يقيم القواعد، فإنه لا يقصد بهذا أن مفهوم الحدس للبساطة هو الذي سيكون مفضلاً بقرار يضعه في الأولوية. ذلك لأن المقصود هو مفهوم شكلي يعد جزءاً من النظرية اللسانية، لأنه كان قد بني بطريقة تجعل هذه النظرية «ملائمة».

ب - وبمحمل بناء هذا المعيار (لا يزال في الوقت الراهن برنامجاً) أهمية حيوية بالنسبة إلى المسائات التشومسكية. فهو وحده يستطيع أن يبرر المشروع - الطموح جداً، والذي لا يستند إلى أي بدئية - لوصف الظواهر مثل الالتباس، والمجاورة النسبية، إلى آخره، وذلك بمصطلحات الإجراء التوليدي.

ج - لم تستعمل كلمة التحويل في هذا الفصل، وإن كان من المعتاد أن يترادف التعبيران «قواعد توليدية» و«قواعد تحويلية». ذلك لأن المذهب التحويلي ليس سوى نظرية

من النظريات التقليدية الممكنة (النظرية التي دعمها تشومسكي بداية، ثم تخلى عنها بالتدريج لكثرة ما قام بتعديلها). وإتينا نستطيع، من جهة أخرى أن نتكلم عن «التحويل» خارج الإطار التوليدي، بل إتينا نستطيع ذلك في إطار منظور توزيعي موسع.

د- وللحصول على تعريف شكلاني لمفهوم التحويل، انظر فيما بعد إلى التنظيم الجماعي للقواعد التوليدية التحويلية.

- La littérature sur la linguistique générative est considérable. Ouvrages de Noam Chomsky marquant les principales étapes de l'histoire de la théorie: *Syntactic Structures*, La Haye, 1957 (trad. fr., Paris, 1969); *Current Issues in Linguistic Theory*, La Haye, 1964 (le chap. 2 est consacré aux différents types d'adéquation présentés ici); *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge (Mass.), 1965 (trad. fr., Paris, 1971); *Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding*, Cambridge (Mass.), 1982 (trad. fr. La Nouvelle Syntaxe, Paris, 1987, avec une "Introduction" et un "Post-script" de A. Rouveret). - La théorie a été introduite en France principalement par N. Ruwet : *Introduction à la grammaire générative*, Paris, 1967, et le n°14 de *Langages* (juin 1969) qu'il a dirigé. - Applications, notamment à l'étude du français: N. Ruwet, *Théorie syntaxique et syntaxe du français*, Paris, 1972; R.S. Kayne, *Syntaxe du français*, Paris, 1977; J.-C. Milner, *De la syntaxe à l'interprétation*, Paris, 1978; N. Ruwet, *Grammaire des insultes et autres études*, Paris, 1982; voir aussi le recueil de J. Guéron, H. Obenbauer et J.Y. Pollock, *Grammatical Representations*, Dordrecht, 1986. - Présentations critiques: B. Grunig, "Les théories transformationnelles", *La Linguistique*, 1965, n°2, et 1966, n°1; O. Ducrot, "Logique et langage", *Langages*, 2, juin 1966, P: 21-28; C. Hagège, *La Grammaire générative: réflexions critiques*, Paris, 1976; A. Berrendonck, *Cours critique de grammaire générative*, Fribourg. Lyon, 1983. - N. Ruwet, dont le livre de 1982 s'éloigne déjà de l'orthodoxie, en expose certaines difficultés générales dans "A propos de la grammaire générative: quelques considérations intempestives", *Historie, épistémologie, langage*, vol. 13, n°1, 1991.

الدراسات الأدبية

ÉTUDES LITTÉRAIRES

يبدو أن التفكير بالأدب لا ينبغي أن يفصل عن الممارسة الأدبية نفسها. وإن هذا ليكون، على الأقل، عندما تمر هذه الممارسة عبر الكتابة: إضافة إلى الغرب، فإن كل الحضارات الكتابية الكبرى، سواء حضارة الهند، أم الصين، أم اليابان، أم المساحة الثقافية الواسعة للإسلام، قد عرفت تفكيراً محلياً للوقائع الأدبية. ولكنه صحيح أيضاً، أنه منذ القرن التاسع عشر، وبالموازاة مع التوسع السياسي والاقتصادي للحضارة الغربية، فإن طريقة التفكير التي تطورت في الغرب، قد مالت إلى اقتلاع الطرق الأصلية. ولذا، فمن المهم أن نشير إلى أنه إذا لم يكن من حق الحضارة الغربية أن تحتكر التفكير في اللغة، فإن المتصورات الوصفية والمنهجية لتفانيها النقدية لا تستطيع أن تكون أيضاً الممثل الوحيد لطريقة التفكير الأدبي الصحيح.

ليس هذا هو المكان لرسم تاريخ الفكر حول الأدب في الغرب الذي، منذ أرسطو، لم يتوقف عن مصاحبة التطور الأدبي تحت أشكال متعددة، بما في ذلك (على عكس ما هو شائع) طوال فترة العصور الوسطى (انظر: Kopsch 1980 et Haug 1985). وسنقف عند حدود التفكير بمقتضى الوقائع العامة. فهذه تستطيع أن تساعد بصورة أفضل على فهم الوضع الحالي.

1 - نمطية الاستبدال الكلاسيكي

منذ العصور القديمة، إجمالاً، وإلى نهاية القرن الثامن عشر، فإن التفكير حول الأدب، على الرغم من التركيز المختلف باختلاف العصور، قد مورس بالنسبة إلى الجوهري منه تبعاً لثلاثة أقطاب:

1- الشعرية، أي دراسة الوقائع الأدبية من زاوية الفن الكلاسي. فلفظ كان التفكير

الشعري المنطقي، منذ أن دشنه أرسطو، حاضراً في كل المصور. وقد ظل حضوره قائماً على الرغم من أنه، بوصفه طريقة لمقاربة خاصة، سيفقد استقلاله الذي منحه إياه مؤلف الشعري، لاتباعه البلاغة. وكان يجب انتظار عصر النهضة وإعادة اكتشاف نص أرسطو لكي نراه يجد ثانية بداية لاستقلاله.

2- البلاغة، أي تحليل الخطابات، وبصورة أكثر دقة تحليل مجموع الأدوات المستخدمة لضمان نواصلها الفعال. وقد كانت البلاغة، بداية، تقنية مرتبطة بالحياة العامة (المقصود أن يتعلم المرء طرقاً لسانية يستخدمها لكي يبلغ الهدف المنشود). مع ذلك، فقد كانت تمتلك منذ البداية مكوناً تحليلياً. والسبب لأن تعلم فن الخطابة يمر عبر دراسة النماذج الاستدلالية الموجودة. ولأسباب تاريخية (ومنها على وجه الخصوص انحطاط الحياة الديمقراطية القديمة) فإن النصوص الأدبية، بالمعنى الحصري للكلمة (القصة والشعر)، قد انتهت إلى احتلال مكانة مهمة أكثر فأكثر على مستوى الأمثلة الاستدلالية المتحدث عنها. ولقد احتل الخطاب الأدبي، في الوقت نفسه، مكاناً أكثر مركزية بين الأجناس الاستدلالية المحللة. وتتابع هذا التطور في التاريخ المسيحي ليهتدي إلى بلاغة، ولكن ليعمل أيضاً إلى فقر شرس للبلاغة التي سترى نفسها أخففة في الاختزال شيئاً فشيئاً إلى الفصاحة.

3- تفسير النصوص القديمة، أي نظرية التأويل. وإن كانت هذه النظرية مقتصرة في الأصل على النصوص المقدسة، إلا أنها أيضاً، منذ العصر الإسكندري، كانت تنصدي لقضية فلسفة إنشاء النصوص الأدبية الدنيوية. ومن جهة أخرى، فقد تصادف أن تكون للنصوص المقدسة في التقاليد اليهودية والمسيحية قرابات بنوية كثيرة مع النصوص الدنيوية (السردية، والشعرية): ثمة قضايا معينة، أكثر خصوصية، تصدى لها التأويل المقدس. وإنها لتتدخل أيضاً في فهم النصوص الأدبية، بالمعنى الضيق للكلمة. وهناك، كذلك، مسألة الرمزية والمجاز. وأخيراً، فقد أخذ النقد الفقه لثغوي، انطلاقاً من عصر النهضة، يحل أكثر فأكثر محل التفسير المقدس، وإن كان هذا التفسير يقف بنشه عند حدود مؤلفات المصور القديمة.

لقد ميز هـ. أبرامز، في دراسة كلاسيكية للتقاليد النقدية النرويجية (1953)، ليس ثلاثة توجهات نقدية، ولكن أربعة. وكان ذلك تبعاً لتركيز النقد على الفنان المبدع، أو على العمل المبدع، أو على الواقع الذي يبدل عليه أو يدل عليه الجمهور الذي يتوجه العمل إليه. فأبرامز ميز: «النظريات التعبيرية» التي تحدد العمل بوصفه تعبيراً للذات الفنية، و«النظريات الموضوعية» التي تتطابق مع بينة النصية الماثلة فيه، و«النظريات المحاكاة» التي تتحدد العمل بالملاقة مع الواقع الذي يمثل، و«النظرية الذاتية» التي تحلله بخصوص تأثيره على المتلقي. وأما الشعري، كما هو معلوم، فتعد جزءاً من النظريات الموضوعية،

في حين أن البلاغة تعد جزءاً من النظريات الرومانسية. وإن الأمر ليكون هكذا على الأقل، عندما تقبل الحدود الكلاسيكية لهذين النظامين، على الرغم من أن هذه الحدود تظهر أنها حدود إشكالية، وذلك بسبب عدم الفصل بين المراحل التحوية والذاتية في التحليل الاستدلالي. وأما ما يخص نظريات المحاكاة، فإنها تنتمي إلى قطب التفسير، وذلك في الإطار الذي نستطيع أن نرى فيه نموذجاً خاصاً للتحليل الدلالي (أي أن نرى فيه تحليلاً مرجحاً). وأما النظريات التعبيرية، فإنها لن تتطور بصورة منطقية إلا انطلاقاً من الرومانسية.

2 - نمطية الاستبدال الرومانسي

إن حفل الدراسات الأدبية، كما هو حاضر الآن، قد تحدد معظمه في القرن التاسع عشر، أو، بصورة خاصة، فقد حددته الرومانسية (تودوروف 1977). وثمة نقاط عديدة تستحق أن يشار إليها. والسبب لأنها تسمح أن نفهم، بصورة أفضل، الجغرافية الحالية للنقد الأدبي، وذلك في علاقات واختلافاته مع النقد الكلاسيكي:

1- لقد كانت النظريات التي يسميها أبرامز «التعبيرية» غالبة عن التقاليد الكلاسيكية. بيد أنها، على العكس من ذلك، اضطلمت بدور أخذ يزداد أهمية أكثر فأكثر انطلاقاً من الرومانسية. وقد بلغ ذلك في أيامنا درجة صارت تعد معها الفكرة القائلة إن العمل الأدبي يعبر عن ذاتية الكاتب، جزءاً من الidees التي نادراً ما نضعها موضع سؤال. وإن هذه الفكرة لتفترض وجود متصور خاص لا يتعلق بالعمل الأدبي فقط، ولكن يتعلق أيضاً بالاستبطان الذاتي الذي يبدو هو أيضاً غير منفك عن التطور الحديث للحضارة الغربية.

2- وبالنسبة مع هذا المتصور التعبيري للعمل الأدبي، فإن الرومانسية تدافع عن أطروحة تشكل الذات طبيعتها الذاتية. وهي أطروحة بعد انسجامها مع الأطروحة الأولى غير بدهي. وقد كان ذلك كذلك، لأن العمل يجد غايته في ذاته، وإنه ليصبح مرجعي الذات، وهذا يعني أنه لا يعبر عن شيء غير ذاته. وعلى كل حال، فإن هذا المتصور من غير شك، يقوم في أصل تطور الشعرية (بكل أشكالها) في القرن العشرين. ولقد جعلها هذا تأخذ زماً طويلاً قبل أن تنفك عن الاختلاط المحاصل بين أطروحة (قابلية للنفاذ) الذاتية الذاتية للعمل الأدبي والمبدأ المنهجي لاستغلال دواية العمل الأدبي بوصفه تمثيلاً للفن الكلامي.

3- إذا كانت الممارسة التفسيرية تعود إلى العصور القديمة، فقد كان يجب انتظار الرومانسية لكي نراها مطبقة بشكل منطقي على نصوص الأدب القرسطري والمعاصر. وإن هذا الانتقال للتفسير من النصوص المقدسة والأعمال القديمة إلى النصوص الدنيوية وما بعد القديمة، قد توافق أحياناً مع ضرب من التقديس غير المباشر للنصوص الأدبية. ومن جهة أخرى، فقد اتخذ التعبير المستوحى من الرومانسية وجهتين مختلفتين جداً:

أ - «التفسير القصدي»: إنه تفسير مرتبط أيضاً باسم شليير مآخر. وهذا التفسير قد أتاح المجال لولادة فقه اللغة المآصر، أي أتاح المجال في الواقع لولادة فن تأويلي يكون في خدمة «فهم» النصوص. ويتحدد الفهم بوصفه إعادة بناء للمعنى القصدي، أي المتزاد، للنصوص. ولقد نحدد فقه اللغة بشكل مقيد أحياناً، فنجعله تقانة في خدمة النقد النصي التاريخي. وإنه ليحتوي في الواقع، كما أشار إلى ذلك أوفست بويغ، على جزئين: النظرية التفسيرية، أي نظرية إعادة بناء المعنى النصي (وذلك من خلال التأويل القاعدي، والفردية، والنوعي). وأما الجزء الثاني، فهو النقد التفسيري والذي يكون موضوعه الجوهري إنشاء النصوص وإعادة إنشائها. وإن النقد ليفترض حقيقاً، كما هو بدهي، شرعية النظرية التأويلية والتي تمد تطبيقاً.

ينتسب نقد الروايات الحالي إلى فقه اللغة، والسبب لأنه مؤسس على مقارنات للأحوال النصية. ومع ذلك، فحينما نجد أن فقه اللغة يهدف إلى إعادة بناء النص الأصلي انطلاقاً من الحالات النصية غير المتجانسة افتراضاً (وهذا عائد إلى وجود نساخ مختلفين)، فإن نقد الروايات، يدرس، على العكس من ذلك، الانتقالات بين مختلف الحالات النصية التي تحيل جميعها إلى الأصل المتزاد نفسه، من غير أن يحاول اختزالها إلى حالة شرعية. والمقصود في الواقع هو إنشاء إجراءات خلاقة كما تظهر في مختلف الحالات النصية المظهرة لتحولات متزادة: بعد إذن نقد الروايات جزءاً من الشعرية.

ب - «التفسير المضاد للقصدي»: وهو التفسير الذي نطن أنه لم يتطور إلا في القرن العشرين، احتفاءً بالفيلسوف «هايدغر» وتبليغه «هــجـ. غادامير». وفي الواقع، فلقد وجد هذا التفسير منذ القرن التاسع عشر (مثلاً في الجماليات عند هيجل). وتقوم نواته المنهجية في أطروحة اختزال المعاني القصصية التي يستخلصها الفهم النصي من الدلالات التحتية، والتي هي غير مقيدة بالنية القصصية «الفوقية». وينبغي التفسير المضاد للقصصية إلى قراءة في أعراض الأعمال. وإنه ليتوافق بهذا مع تغيرات معينة في النظرية التعبيرية للأعمال الأدبية.

ج - وبالتناقض مع هذا، وعلى عكس ما كنا نعتقد غالباً، فإن أطروحة استقلال الأعمال الأدبية لم تدفع بالرومانسيين إلى تطوير تاريخ مستقل للأدب. فهؤلاء، على وجه الخصوص، قد طفقوا عليه تفسيراً مضاداً للقصصية. وهو تفسير مؤسس على الفكرة التي تقول: تصدر الأعمال عن واقع محبوب، وبهذا فإن فهم الأدب يعني النفاذ إلى هذا المضمون المستتر. ولقد وجد هذا الإجراء من قبل عند «فريدريخ شليجر»، والذي كان تطور الأجناس في الأدب الإغريقي بالنسبة إليه، يجب أن يفسره التطور السياسي للمجتمع في عصره، والذي تمد الأجناس علامات عليه. وسيكون هذا الإجراء نسبياً عند هيجل. فلقد

ساهم مساهمة واسعة بأشكال متعددة في تشكيل قدر التاريخ الأدبي، بما في ذلك القرن العشرين.

5- لقد ترافق نمط الاستبدال التاريخي مع اندثار ما تبقى من البلاغة الكلاسيكية، المتهمه بتفتيت الوحدة المعنوية للعمل. ويستبقى نظرية الصور حية وحدا (وهي تختزل غالباً إلى نظرية الاستعارة)، وسيماه أخذها في إطار الأسلوبية الشعرية. وقد كان يجب انتظار النصف الثاني من القرن العشرين لكي نشهد إعادة تنشيط لإشكالية البلاغة العامة فتكون متصورة بجدلية من جذب بالتضامن مع البعد الروائي للأدب.

■ تاريخ النقد الأدبي :

I - التاريخ العام :

G. Saintsbury, History of Criticism and Literary Taste in Europe, 3 vol., Londres, 1900-1904; W.K. Wimsatt, C. Brooks, Literary Criticism. A Short History, New York, 1957.

b) PAR PERIODES- L'Antiquité: J.W.H. Atkins, Literary Criticism in Antiquity, 2 vol., Cambridge, 1934; G.M.A. Grube, The Greek and Roman Critics, Londres, 1965; D.A. Russell et M. Winterbottom (eds.), Ancient Literary Criticism, Oxford, 1972; G.A. Kennedy, Classical Criticism, Cambridge, 1989; M. Fuhrmann, Die Dichtungstheorie der Antike; Darmstadt, 1992. - Le Moyen Age: E. Faral, Les Arts poétiques des XIIe et XIIIe siècles, Paris, 1923; E. de Bruyne, L'Esthétique du Moyen Age, 3 vol. (1947), Genève, 1975; E.R. Curtius, La Littérature européenne et le Moyen Age latin, Paris, 1956; P. Klopsch, Einführung in die Dichtungslehren des lateinischen Mittelalters, Darmstadt, 1980. - La Renaissance et l'Age classique: J.E. Spingarn, A History of Literary Criticism in the Renaissance, New York, 1899; M. Fumaroli, L'Age de l'éloquence, Genève, 1980. - Le Romantisme: M.H. Abrams, The Mirror and the Lamp. Romantic Theory and the Critical Tradition, New York, 1953. - Les Temps modernes: R. Wellek, A History of Modern Criticism 1750 - 1950, 6 tomes, New Haven, 1955-1986.

ج- التاريخ والفول :

C) PAR PAYS- L' Inde: S.K. De, History of Sanscrit Poetics, 2 vol., Calcutta, 1960; M.C. Porcher, "Théories sanscrites du langage indirect", Poétique, n°23, 1975; Id., "Systématique de la comparaison dans la poétique sanscrite", Poétique, n°38. 1979.- La Chine: J.J.Y. Liu, Chinese Theories of Literature,

Chicago, 1975. -Le monde islamique: J.E. Bencheikh, Poétique arabe, Paris, 1989. - Italie: B. Weinberg, A History of Literary Criticism in the Italian Renaissance, 2 vol., Chicago, 1961. -Allemagne: S. von Lempicki, Geschichte der deutschen Literaturwissenschaft, Göttingen, 1920; B. Markward, Geschichte der deutschen Poetik, 3 vol., Berlin, 1936-1958; P.U. Hohendahl (ed.), Geschichte der deutschen Literaturkritik (1730-1980). Stuttgart, 1985. -Angleterre et Etats-Unis: J.W.H. Atkins, English literary Criticism, 2 vol., Londers, 1947-1951; A. P. Franck, Einführung in die britische und amerikanische Literaturkritik und -theorie, Darmstadt, 1983. -Espagne: M. Menendez y Pelayo, Historia de las ideas setéticas en España, 5 vol., Madrid, 1883-1889. - France: F. Brunetière, L'Evolution de la critique depuis la Renaissance jusqu'à nos jours, Paris, 1890; R. Fayolle, La Critique littéraire, Paris, 1978.

د - مناقشات نقدية تاريخية

M.H. Abrams, The Mirror and the Lamp, Londers, 1953; G. Genette, Figures III, "La rhétorique restreinte", Paris, 1972. T. Todorov, Théories du symbole, Paris, 1977.

3 - الجغرافيا الحالية للدراسات الأدبية:

يبدو من النظرة الأولى، أن طيف نماذج النقد الأدبي واسع جداً، بل سديمي، وإنه ليكون كذلك فيما يخص المناهج المستعملة والأهداف المتلاحقة في الآن ذاته. وإنما نستطيع، من غير شك، أن نعيد هذا التنوع إلى أربعة توجهات، وهي كالتالي:

أ - «النقد التوثيقي» للأعمال. وهو نقد مدمج في مهمة النقل المدرسي للميراث (أو بمعنى الميراث المضاد) الأدبي.

ب - «التحليل التاريخي والمؤسستي» للأدب بوصفه مجموعة من الممارسات الاجتماعية.

ج - «المذاهب التأويلية» المتنية عموماً إلى هذا التفسير أو ذاك من التفسيرات الحالية المضادة للقصيدة.

د - «نظريات القراءة»، وبصورة عامة نظريات التلقي الأدبي.

هـ - «التحليل الشكلي» بكل صيغه (السردية، الموضغانية، الأسلوبية، التحليل البلاغي، النقد الوريثي، الدرس العروضي، الوقائع النصية، دراسة الأجناس، إلى آخره)، سواء كان ذلك باتجاه الآنية أم كان ذلك باتجاه الزمانية المتعاقبة، ونلاحظ أن التحليل الشكلي ينتمي إلى مشروع «الشعرية» بالمعنى الأرسطي للكلمة.

لأن تكون التقويمات العديدة لنقد الأعمال الأدبية موضع اهتمام هنا. والسبب لأن مشارعها كانت إقناعية وليست إدراكية، سواء تعلق الأمر بتقويم القانون الأدبي المقبول أم يهدم هذا القانون باسم مختلف القوانين المضادة. وأما ما يتعلق بتوجهات النقد الأدبي الحالي، والتي تنتمي إلى منظور شمولي وصفي، فإنها لا تمتلك جميعاً الملاءمة نفسها من وجهة نظر دراسة الأدب بوصفه «واقعة كلامية». وهي وجهة نظر تحدد حقن الاستقصاء لهذا القاموس الحالي. وما نستطيع أن ندرجه، كما هو بدعي، في إطار التحليل الشكلي، هو المذاهب المختلفة (بالمعنى الواسع للكلمة) للإجراءات الأخلاقية - أي في إطار الشعرية إذن - التي تهتم بصورة مباشرة بدراسة الأعمال الأدبية بوصفها استعمالاً خلاقاً للسان. وبما إن هذه الإجراءات تقع في قلب المداخل المتعددة لهذا القاموس، فإننا لا نستطيع أن نتناولها في هذا التحليل الإجمالي. ولذا، فسنقف بشكل موجز على التوجهات الثلاثة الكبرى للدراسات الأدبية الحالية: التحليل التاريخي والمؤسسي، نظريات القراءة والتلقي، المذاهب التأويلية.

4 - التحليل التاريخي والمؤسسي

لقد قرع التاريخ الأدبي نفسه، في فرنسا في منتصف القرن، ضد التقاليد البلاغية والثقافة للأدب الجميلة، وذلك بفضل التعديلات العميقة لنسق التعليم المالي والثانوي للجمهورية. ولقد ترقف الأدب عن أن يعد جزءاً جوهرياً من خطاب عن معايير الخطاب أو عن حكم الذائقة، ليكون موضوعاً لتحليل إيجابي وتاريخي. وهكذا، فإن التاريخ الأدبي لم يعد جزءاً من تاريخ الحضارة، بالنسبة إلى لانتون. وبينما كان القارب مع التاريخ مسطراً حينئذ، فقد كان علم الاجتماع لا يستوجب انطباق وضع النص الأدبي على وضع النص البرائقي (يمثل الأدب الماضي والحاضر في الوقت نفسه) ولا التخلي عن علم للفرديات. يعد تعيين العمل الأدبي مضاعفاً. وإنه ليحدد:

١ - «بسمه الجوهريّة»، فهو «يتكون من كل الأعمال التي لا يستطيع معناها وتأثيرها أن يعد جزءاً كاملاً منه إلا بالتحليل الجمالي للشكل» (لانتون: «منهج تاريخ الأدب» 1910). ويقي تاريخ الأدب، في الواقع، منتجاً بشكل أساسي نحو تبوير الأعمال المكرسة، والتي سيسمح النقد النصوسي بشيئها إذ يسط على الأدب الحديث تقنيات فقه اللغة الكلاسيكي الألماني، التي أدخلت إلى فرنسا فطيقها على الفرنسية القديمة وج. باري». ولقد كرس تاريخ الأدب نفسه لإنشاء طبقات نقدية، وتحرير الفهارس، ودراسة «الأصول» و«المؤثرات».

II - كما يتحدد «إزاء الجمهور». فتاريخ الأدب يسمى إلى إنشاء تاريخ أولئك الذين

يقرأون، إضافة إلى أولئك الأفراد الذين يكتبون. ويهتم تاريخ الأدب برنامجياً بالتاريخ الاجتماعي للقراءة والثقافة. وفي الواقع، فإن مؤرخي الأدب سيتخلون سريعاً عن هذا الباب من برنامجهم (انظر «د. فيفر»، «من لانسون إلى مورين: التحلي»، 1941، و «المعرفة من أجل التاريخ»، 1953). وأما تاريخ «الشروط الاجتماعية لإنتاج الأعمال الأدبية» (لانسون)، وتاريخ المؤسسة الأدبية والقراءة، فيعود الفضل في وجوده في فرنسا إلى المؤرخين وعلماء الاجتماع. ومن بين الدراسات الحديثة التي تنتمي إلى هذا التوجه، نستطيع أن نذكر الأعمال المخصصة لتكوّن الصورة المؤسساتية للكتاب (فيلا 1985)، وللحقن الأدبي الحديث (شارل 1979، بورديو 1992)، والأبحاث التاريخية عن ممارسات القراءة (شارتييه 1985، لونغ 1987) أو أيضاً عن تاريخ النشر (شارتييه ومارتان، ونشرا في 1982-1986). وبما إن اللغة والممارسات الاستدلالية (بما في ذلك الممارسات الأدبية) تمثل واقعاً اجتماعياً- تاريخياً، فإن أي تحليل أدبي لن يعرف أن يصنع طريقاً مسدوداً عن هذه العوامل المؤسساتية والتاريخية.

2- لقد أُنشئ المذهب التاريخي الجديد في الولايات المتحدة- وذلك عقب الدراسات النسوية، وتأثير أنثروبولوجيا الثقافة (س. غريت) وأعمال «م. فوكو» - تجديداً آخر لتاريخ الأدب. فهو يعالج الأدب والنصوص الأدبية بالتساوي مع التشكيلات الاستدلالية الأخرى، والتي يكون من الملائم إعادة وضعها داخل مجموعات ثقافية أكثر اتساعاً مما كانت تعد جزئاً منه في الأصل. فالمقاربة الأنثروبولوجية تسمح بمعالجة واحدة من نقاط الضعف الحولية للتاريخ الأدبي: إنها الافتراض الذي يجعلها تعالج الأدب بوصفه معطى، وصنفاً مطابقاً لنفسه خلال التاريخ وليس بوصفه حادثاً عارضاً أو متصوراً معيارياً. فلو كانت الدراسات النسوية (وحدثاً، الدراسات الأفريقية - الأمريكية) تسائل تاريخ الأدب بوصفه بناء عن سلطة النص الأدبي، وعن القسمة بين النصوص القانونية وغير القانونية، وتسائله حتى عن القسمة بين أجناس التخيل والوثيقة (س. شوالتر- 1977). وعلى غرار أعمال فوكو عن الممارسات الاستدلالية وترتيبات السلطات في العصر الكلاسيكي، فإن أعمال المذهب التاريخي الجديد كانت تصب، بالأسبقية، على ظهور الأدب وابتدائه (على عصر النهضة، وعلى العصر الإبلانيني، وعلى العصر الكلاسيكي)، وكذلك على تاريخية متصوره (س. غلابيللات -1988، هدي. غوتريشت -1992، ت.ج. ريس- 1992).

إذا كان قد حدث في العقود الأخيرة تقدم هائل في المعرفة التاريخية للأدب، فإننا نستطيع أن نلاحظ مع ذلك أنه تقدم يخص التاريخ الاجتماعي والمؤسسي على نحو خاص. ففي فرنسا، يبدو التاريخ الأدبي دائماً ثابتاً نسبياً، لأنه تاريخ مصمم بوصفه تاريخاً للممارسات الخلاقة وللأعمال (انظر موازن - 1987). وإن أسباب ذلك متعددة من غير

شك. فبعضها منهجية: لا يزال تاريخ الأدب يفضل قطع تسلسل الأحداث والدورات الزمنية - وهذا وجهان جوهريان للمنهجية التاريخية (فين - 1971) - كما لا يزال يفضل أن لا يستخلص كل الفائلة المرجوة من أدوات التحليل الكمي المتاحة حالياً، مثل المقياس الكنتي (فابان - 1990) أو علم المفردات الإحصائي (برينه - 1990). ومن جهة أخرى، فإنه لم ينجح قط في أن يختص بموضوع خاص، مكتفياً بالذهاب والإياب بين التاريخ المؤسساتي للأدب، والتسلسل التاريخي للأعمال، والسيرة الفنية للمؤلفين، وتاريخ الأشكال، وتقد الأعمال (انظر كوماتيون - 1983). وأخيراً، فإنه يفترض غالباً وبشكل غير نقدي أن «الأدب» ممط تاريخي المقصود تحليله، بينما يمثل مفهرم الأدب نفسه حادثاً عارضاً علمياً، ومؤسماً على قانون تقيدي أسسه (على الأقل في جزء منه) المذهب الذي يزعم أنه يحمله.

ثمة عتية أساسية تمود في وجودها إلى الطبيعة الإشكالية للعلاقة بين تاريخ الأدب والتاريخ. ففي فلسفة التاريخ ذات الميراث الهيغلي الذي يمين على تاريخ الأدب، فإن النصوص الأدبية، والواقعية، والفن العظيم يمثلون وسيطاً على مستوى إدراكي. وإتهم ليمحون ببلوغ المعرفة الكلية لوضع تاريخي (ج. لوكاتش، ف. جيمسون 1981). ومع غياب هذا المنصور للتاريخ بوصفه صيرورة موضوعية ومستمرة، وتسمح أيضاً بتفسير تاريخ الأدب، فإن تاريخ الأدب لم يعد قادراً على القول إلى أي كلية تاريخية أو إلى أي تاريخ جمعي فريد (و. كوزيليك- 1990) بتمي. وحتى إذا تواصل التطبيق التاريخي للأعمال في إطار مختلف التواريخ القومية والتواريخ الثقافية (الانسون: الأدب الفرنسي وجه من وجوه الحياة القومية)، فإن ممارسته تتأسس على وعي ميت بالتاريخ. وحتى لو كان متصور التاريخ الواصف للأدب مرتبطاً هو نفسه بثل هذا المنصور، فإنه بوصفه ظاهرة حاضرة في كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يستمر بذاته. (هي. غامبريخت - 1985. انظر أيضاً م. بياردسلي- 1973. وتطرح القضية نفسها في تاريخ الفن، وذلك كما بينه ه. بليتاتن- 1989).

يقترح هي. غامبريخت، إزاء هذه الشروط، فصل المنظور التاريخي والتقييم الجمالي المختلطين في تاريخ الأدب التقليدي، وذلك بغية الوصول إلى تاريخ ذاتي للأدب. والغرضية هي أن النصوص الأدبية تمثل موضوعية أوضاع التواصل الخاصة، كما تمثل موضوعاً منفصلاً بالنسبة إلى إعادة بناء «المفليات». وبما إن علاقة النصوص بمحيطها تحددها الأوضاع التاريخية، فإن مثل هذا التاريخ سيكون ضمن إعادة بناء العلاقات بين أوضاع التواصل الأدبي والبرمي الخاص بكل مرحلة من المراحل. بيد أن تحديد الحدود بين المراحل لا يتطليح أن يتأسس فقط على معايير 2 ضمن «أدبية» حيث إن نصوص

(المتناسبة مع متصورنا عن الوضع الأدبي للتواصل) الأدب لم تكن بالضرورة وسائط في السياقات الماغية للتفاعل.

- R. Wellek et A. Warren, "L'histoire littéraire", in *La Théorie littéraire* (1962, 3e éd.), Paris, 1971; R. Barthes, "Histoire ou littérature", in *Sur Racine*, (1963), Paris, 1979; P. Veyne, *Comment on écrit l'histoire*, Paris, 1971; G. Genette, "Poétique et histoire", in *Figures III*, Paris, 1972, p. 13-20; J. -M. Goulemot, "Histoire littéraire", in J. Le Goff et al., *La Nouvelle Histoire*, Paris, 1978, p. 308-313; J. Lough *L'Ecrivain et son public* (1978), Paris, 1987; M. Riffaterre, "Pour une approche formelle de l'histoire littéraire", in *La Production du texte*, Paris, 1979, p. 98-109; C. Charles, *La Crise littéraire à l'époque du naturalisme*, Paris, 1979; A. Compagnon, *La Troisième République des lettres. De Flaubert à Proust*, Paris, 1983; R. Chartier et H.-J. Martin (eds.), *Histoire de l'édition française (1982-1986)*, Paris, rééd. 1989; A. Viala, *Naissance de l'écrivain*, Paris, 1985; C. Moisan, *Qu'est-ce que l'histoire littéraire ?*, Paris, 1987; R. Chartier et C. Joubaud, "Pratiques historiques des textes", in C. Reichler (ed.), *L'Interprétation des textes*, Paris, 1989; B. Cerquiglini, *Eloge de la variante*, Paris, 1989; H. Béhar et R. Fayolle (eds.), *L'Histoire littéraire aujourd'hui*, Paris, 1990; A. Vaillant, "L'un et le multiple. Eléments de bibliométrie littéraire", in H. Béhar et R. Fayolle (eds.), *L'Histoire littéraire aujourd'hui*, Paris, 1990; E. Brunet, "Apport des technologies modernes à l'histoire littéraire", in *ibid.*; P. Bourdieu, *Les Règles de l'art. Genèse et structure du champ littéraire*, Paris, 1992; M. Werner et M. Espagne, *Philologiques I-III*, Paris, 1990-1994.
- S. Greenblatt, *Renaissance Self-Fashioning. From More to Shakespeare*, Chicago, 1980; S. Greenblatt, "Towards a poetics of culture", in H.A. Veeber (ed.), *The New Historicism*, New York, 1989; A. Liu, "The power of formalism: the New Historicism", *English Literary History*, 56, 1989, p. 721-772; T.J. Reiss, *The Meaning of literature*, Ithaca et Londres, 1992; H.U. Gumbrecht, *Making Sense in Life and Literature*, Minneapolis, 1992.
- M.C. Beardsley, "The concept of literature", in F. Brady, J. Palmer et M. Price (eds.), *Literary Theory and Structure. Essays in Honor of W.K. Wimsatt*, New Haven et Londres, 1973, p. 23-39; F. Jameson, *The Political Unconscious, Narrative as a Socially Symbolic Act*, Ithaca, 1981; H.U. Gumbrecht, "History of literature. Fragment of a vanished totality ?", *New Literary History*, 1985, p. 467-479; H. Belting *L'histoire de l'art est-elle finie?*, Nîmes, 1989; R. Koselleck, *Le Futur passé. Contribution à la sémantique des temps historiques*, Paris, 1990.
- E. Showalter, *A Literature of their Own: Women Writers from Brontë to Lessing*, 1977, Princeton.

5 - نظريات التلقي والقراءة

تمد أعمال «جماليات التلقي» لمدرسة كونستانس، وكذلك أعمال «نقد استجابة القارئ»، وأعمال «التاريخية الجديدة» (س. غرينبلات، آ. ليو، ت. ج. رايس...) ناتجةً لنقد تاريخ الأدب التقليدي والتحليل الشكلاني في الوقت ذاته.

1- يعد «ه. ر. ياكوس» المؤسس لجماليات التلقي. وأما الممثلون الآخرون المهمون، فهم: ف. أبزر، ك. هـ. ستريل، ر. وادنينغ. ولقد قام ياكوس (1978) بنقد تاريخ الأدب ذي التوجه الماركسي، ونقد التحليل البنيوي، معترضاً بذلك على نظرية الانعكاس، والتي بمساعدتها كان يزعم الاتجاه الأول أنه يفسر تطور تاريخ الأدب، ولكنه نقد أيضاً «(نشر)» النص الذي استحدث الاتجاه الثاني، كما يرى. وأما النموذج البديل الذي يقترحه، فهو مستوى من التفسير عند غادامير: إن نقل نير العمل بوصفه نتيجة لفعل فني نحو تلقي العمل، إنما يكون في الصور المخفزة تاريخياً لهذا التلقي، وهذا يعني إذن نقله ضمن التقاليد (وإن كانت صراحية) التي يزعم أنه يكتشف فيها مكان موضوع التاريخ الأدبي. وسنلاحظ مع ذلك أن الأطروحة التي تجعل موقع هوية العمل ليس ضمن الهوية النحوية للنص، ولكن ضمن إجمال البناء القرآني المتغير تاريخياً، لامتراض إطلاقات مع الشكلانية. وهكذا، فإن نظرية التأويل التي يقترحها «م. ريفاتير» إذ تقبل مسلة الأساس نفسها (أي تقبل أن معنى العمل ليس هو المعنى المنزاد، ولكنه المعنى الذي يبنيه القارئ)، فإنها لاتتميز من إجراء ياكوس إلا بالأفضلية النامة التي توليها للمستوى الشكلي للقراءة (ويفاتير - 1979).

لقد جذبت جماليات التلقي تاريخ الأدب بشكل عميق. وقد كان هذا خاصة في تصديها صباهة لمسألة التأويل التاريخي للمنصوص (خاصة بفضل إدخال مفهوم «أفق التوقع»). ومع ذلك، فقد تلاقت مع عدد معين من الحدود. وكان هذا خاصة على مستوى صياغتها في التحليل: إن هذه المناهج إذ تعد جزءاً، على وجه الإجمال، من التفسير النصي، فإنها تبدو أحياناً سيئة التأقلم مع موضوع التحليل الذي تمنحه جماليات التلقي لنفسها، أي الاستقبال التاريخي للأعمال. ولذا، فنحن لا نرى كيف يمكن للدراسة التلقي التاريخي للأعمال أن تقوم من غير تحليل تجريبي (تاريخي) للممارسات الفعلية للقراءة، بشرط أن نستطيع إعادة بنائها (وهذا تحليل عتاً نبحت عنه في أعمال ياكوس. ولذا يجب، طلباً له، أن تعود إلى أعمال المؤرخين، مثل أعمال شارتييه). وأما الإمكانية الأخرى، فربما تكمن في تجاوز جماليات التلقي بواسطة مشروع أنثروبولوجي جريء. وذلك كما يحاول القيام به أبرز في أعماله الحديثة.

2 - يستطيع نقد استجابة القارئ أن يجد ملأً ظاهرياً لا تشغاله، وذلك في
ل:
I. A. Richards : Pratical Criticism: A study of literary Judgement, 1929.
أو في أعمال:

L. Rosenblatt: Literature as Exploration, 1937,

وهي أعمال تنطلق بالمعلاقة الخاصة لكل قارئ مع النصوص الأدبية. ويتعارض هنا
خاصة مع اتجاه «النقد الجديد» في النظر إلى النص الأدبي بوصفه معطى موضوعياً،
يتعارض معه في التمييز بين «ما هو» شعر و«تأثيراته» على القارئ (انظر: ويمسات
دسلي في: "The affective fallacy" The Verbal Icon, 1954) وإنه لينوافق مع
راض الظاهراتي بعدم إمكان فصل الموضوع عن الذات. ويغطي مصطلح «نقد استجابة
ي» عدداً من المقاربات (الظاهراتية، التصالحية، البنوية، تفكيكية، بلاغية ...) النقطة
تركة بينها جميعاً هي التركيز على إجراء القراءة. ولقد تصور بعضهم وجود قرأه فردين
هولاند، د. بليخ، بينما افترض آخرون وجود مجتمع من القراء توجد هم
ايجابيات مشتركة (س. فيش، ج. كلر). وكل هذه الافتراضات تجعل بدلاً عن تحليل
بذاته، تفاعل القارئ والنص والنشاط الإدراكي للقارئ. وهكذا، فإن مقصد النقد
ج من مكانته نحو زمانية القراءة بوصفها صيرورة تحريرية واستمادية، وتحبباً تقديمياً
ب العمل المتعارض مع حيز النص أو القصيدة، والشكل الثابت للصفحة المطبوعة.

وتتشعب تنويعات «نقد استجابة القارئ» بين تلك التي ترى أن أجوبة القراء وعن في
مها بوظيفة المواضعات النصية (ج. كلر)، وذلك لأن المعنى معطى من معطيات النص
، يراقب الأجوبة القرآنية وينظمها، وبين تلك التي تركز على الاختلافات بين القراء
جموعات التأويل. وهكذا، فإن نشاط القارئ يوصف كأداة في نظر فهم
الأدبي، الذي يبقى الموضوع النهائي للمقصد النقدي، كما يوصف كأداة أخرى يكونه
«ل» النص - يكون الموزون النص بصفة أثناء القراءة (س. فيش - 1980). ولقد يعني
أن العلاقة بين الموضوع النصي والنشاط التأويلي معكوسة في إطار هذه الشروط:
أ يكون النص كبنوة توبلية مستقلة، فإنه يصبح نتيجة من نتائج النشاط التأويلي الذي
ع. أن يكون بعد القراءة، ولكنه بشكل النص بوصفه أداة للقراءة.

مهما كانت التحفظات التي نستطيع أن نغذيها إزاء الغالبية والنسبة التي يصرح بها نقد
حالة القارئ، فيجب، مع ذلك، أن نمتدح له بنموذج التواصل الأدبي الذي يقترحه
ي. يفترض إمكان الوصول إلى قصد مُراد. انظر (س. مايو - 1982). فهذا، حيث
ب النقد الجديد من العمل معادلاً للحرفي وبفك الإحالة إلى القارئ، فإن نقد استجابة

القارئ الذي يفك متصور العمل في الإحالة إلى القارئ، لا يزال يقدم الفائدة بتصور هذا العمل تبعاً لثنية السؤال والجواب.

ويمكن القول بعد هذا إنه ليس تاريخ الأدب ولا تحليل الأعمال، قابليْن للاختزال إلى تاريخ للتلقي أو تاريخ للقراءات. فالتلقي يفترض سبقاً وجود العمل، أي يفترض (على الأقل) وجود بنية نحوية - دلالية قابلة للاستقبال. وإذا كان هذا هكذا، فإن تحليل العمل لا يستطيع أن يتغن على تحليل التلقي. فتاريخ القراء ليس تاريخاً لإبداع النصوص، ولكنه تاريخ امتلاك القراء لها.

- Esthétique de la réception: H.R. Jauss. *Literaturgeschichte als Provokation*, Francfort, 1970 (traduit dans Jauss, 1978); W. Iser, *Der implizite Leser. Kommunikationsformen des Romans von Bunyan bis Beckett*, Munich, 1972; R. Warning (ed.), *Rezeptionsästhetik*, Munich, 1975; H.R. Jauss, *Ästhetische Erfahrung und literarische Hermeneutik*, Munich, 1977; H.R. Jauss, *Pour une esthétique de la réception*, Paris, 1978; K.H. Stierle, "The reading of fictional texts", in S. Suleiman et I. Crosman (eds.), *The Reader in the Text: Essays on Audience and Interpretation*, Princeton, 1980; W. Iser, *L'Acte de lecture. Théorie de l'effet esthétique*, Bruxelles, 1987.
- Reader-Response Criticism: N. Holland, *The Dynamics of Literary Response*, New York 1968; S. Fish, *Self Consuming Artifacts, the Experience of Seventeenth Century Literature*, Berkeley, 1972; D. Bleich, *Subjective Criticism*, Baltimore, 1978; S. Fish, *Is There a Text in this Class? The Authority of Interpretive Communities*, Cambridge (Mass.), 1980; S.R. Suleiman et I. Crosman (eds.), *The Reader in the Text: Essays on Audience and Interpretation*, Princeton, 1980; J.P. Tompkins (ed.), *Reader-Response Criticism*, Baltimore, 1980; S. Mailloux, *Interpretive Conventions, The Reader in the Study of American Fiction*, Ithaca, 1982.

6 - المذاهب التأويلية

1- تنفوي معظم مذاهب التأويل الممارسة حالياً في إطار مضاد للنقصية. ولمضادة النقصية هذه أصول متعددة، ولكن ينبوعها الحديث جداً هو بنوية سنوات الستينات. ويمكننا أن نميز هذه أشكال مضادة للنقصية:

أ - يقضي الشكل الأقل جذرية باعترال النقصية «السطحية» إلى تمثيلات تحتية غير واضحة. وهي وإن كانت مشهورة بكونها عصبية على المرسل، إلا أنها غير نقدية بالمعنى الهوسرلي للكلمة (أي بالمعنى الذي تكون فيه هي نفسها كيتونات علامائية). وهكذا، فإن الدوال التي تعمل على مستوى نقدية السطح، تحيل في الواقع ليس إلى ارتباطاتها المفترضة (مدلولاتها السهلة البلوغ)، ولكن إلى بنية ثانية غير مقصّدة، وغير واضحة، أي

تعمل بلا قصدية السطح، وتكون مناحة فقط بمساعدة أدوات التحليل المفضلة. ويمد التأويل القائم على التحليل النصي جزءاً من هذا الاتجاه، كما يمد جزءاً منه عدد من نماذج التأويل الإيديولوجي (وخاصة كل تلك النماذج التي تحيل البنى الاستدلالية إلى إرادة السلطة أو إلى استراتيجيات الطبقة).

ب - يمكن للنزعة الاختزالية أن تذهب إلى أبعد من هذا من خلال رغبتنا في اختزال القصدية بما هي كائنة إلى «تمبير» بسيط للعوامل السببية غير القصدية: يمثل كل مذهب تأويلي مثل هذا الاختزال انطلاقاً من «نظرية الاتمكاس»، مع العلم أن النقاد الذين يتيبنونه يتأرجحون عموماً بين اختزال سببي واختزال قصدي «غير واضح»، وإن كان الاختزالان مختلفين جداً: أن يكون الاختزال «في خدمة» هذه «الطبقة» أو تلك (علاقة قصدية غير واعية)، لا يساوي الشيء نفسه إذ «يكون منتجاً» عن طريق هذه الحالة الاجتماعية أو تلك (علاقة سببية). ولذا فإن التوليفات الماركسية، تعد في معظم الأحيان جزءاً من توليف سعيد إلى حد ما يقوم بين هذين الاختزالين.

ج - وأخيراً، فإن الشكل الثالث المضاد للقصدية، هو ذلك الشكل الذي يستوجب إنكار العلامة كما هي في مفهوم القصدية. ونجد من بين الذين صاغوا هذا الشكل جاك ديريدا في نقده لـ «ج. ل. أوستان» عن نظرية الأعمال الكلامية. فهو يضع مايسمي «التيفر» في موضع التعارض مع «السلطة القضائية للغة» المتعلقة بحقل كامل يبقى فيه القصد هو المركز المنظم. وهكذا فإن اتصال العلامات «ليس وساطة لنقل المعنى، وتبادل المقاصد، وإرادات القول» : «... إن الكتابة لتقرأ، وإنها لا تعطي في المقام الأخير مجالاً لتفكيك تفسيري، أو لتفكيك يحل طلاس المعنى أو الحقيقة» (ديريدا- 1972. ص 392). فالواقعي الوحيد هو دورة المرور غير المتناهية للإشارات، وعلاقة التأويل التي لا تكف عن الانطلاق أبداً، والمعنى المرجحاً دوماً. ويقول آخر، فإن المضاد القصدي يتوافق هنا مع أطروحة السمة غير المحدودة للمعنى. وإن هاتين الأطروحتين لتعدان منطقاً أطروحتين مستقلتين. وبهذا، فإن الاختزال السببي يحافظ على أطروحة المعنى المحدود. وإذا عدنا إلى أطروحة ديريدا، فنجد أنه أعيد تناولها في الولايات المتحدة، حيث أتاحت المجال لوجود مدرسة نقدية مؤثرة. وقد كان بول دي مان المثل الأكثر أهمية لهذه المدرسة («مجازات القراءة» - 1979. الترجمة الفرنسية - 1989). ولقد وجدت التفكيكية، من جهة أخرى بسبب تركيزها على السمة غير المنتهية للعلاقة التأويلية، أصداء مؤيدة في بعض النظريات العلائقية الشاملة، والمستوحاة من بورس (الذي ركز من قبل على سمة الطاقة غير المتناهية للإجراء التأويلي). أو وجدت ذلك أيضاً عند حاملي لواء «نقد إستجابة القارئ». وأخيراً، فقد استطاعت، بسبب نيتها، أن تجذب بعض أنصار المذهب الدراثمي (روثي - 1985).

تمثل القصدية المضادة والجزرية موقف رفض ذاتي: إذا لم يكن معنى النص هو ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه، حينئذ لا يكون معنى العبارة الذي تؤكد الأطلوحة المقصودة (أي إن معنى النص ليس ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه) أيضاً ذلك المعنى الذي أعطاه إياه مؤلفه، ولكنه يكون ذلك المعنى الذي يعطيه، بغض النظر عن هو، هذا القارئ أو ذاك. ولكي ينجوا كثير من المضادين للقصدية عن هذا الموقف غير المستقيم، فق حذروا أطلوحة عدم الملاءمة للقصدية أو لنموض المعنى في بعض النصوص، وفي بعض الأعمال الأدبية. ولقد يعني هذا إذن أنهم وضعوا سلسلة تتعلق بـ «الخصوصية الأنطولوجية» (هيرش 1967) للنص الأدبي إزاء الرسائل الكلامية الأخرى.

وتجد هذا المتصور أيضاً في النص المشهور لريسمات وبير يذلي «وهم المؤسسة»: إن الشعر، كما يرى المؤلفان، يختلف عن الرسائل العادية. فالثانية لا تكون ناجحة إلا إذا استدلتنا على القصد بشكل سليم، بينما القصد بالنسبة إلى الأولى فهو أمر لا يحتد به (وايسمات و بيارسلي - 1954). وإذا عدنا إلى ريفاتير، فسنجد يدافع عن فصل من النموذج نفسه، ذلك لأن ما يميز عملاً أدبياً (نُصْب) من نص عادي (وثيقة) هو أن العمل قادر على فرض بنته على القارئ (ريفاتير - 1979). ونتج ظاهرة متطابقة في بعض كفايات النظر إلى النصوص الأدبية المشتقة من نظرية الأعمال الكلامية لكل من «ج. ل. أوستان» و «ج. ر. سينر». فهما يسميان لتحديد مواضع تنطبق فقط على الخطاب الأدبي (غالطين بالمناصفة نفسها بين نص أدبي و نص متخيل). فالنص الأدبي يوصف أنه نص يتسم إلى سياق غير إخباري وغير قياسي إلى حد عميق في نظر الطبقات التي تصنفها أعمال اللغة. وإته ليستعمل على «خطاب ليس له قوة الكلام التحقيقي. فالعمل الأدبي خطاب، تخلوا جملة من قوة الكلام التحقيقي المرتبط بها عادة. وإن هذا ليكون لأن قوة كلامه التحقيقي قوة محاكاة. فالخطاب الأدبي يحاكي (أو يحيل) عمداً مجموعة من الأعمال الكلامية لا يصبح لها وجود آخر» (ر. أيمان 1971). وإلى هذا الخلل في سباقية الخطاب الأدبي يمكن أن يجرى فيما بعد النموض الدلالي للنص والتعددية. ولقد تمت الإشارة غالباً إلى أن محاولة التمييز بين الأدب والخطاب المعادي بالاستناد إلى هذه القاعدة (أعمال كلامية حقيقية، محاكاة لأعمال الكلام) كانت طريقة للمحافظ على التعريفات الأساسية للأدب (ل. م. برات - 1977، م. فيش - 1980).

يهمل المفسرون المضادون للقصدية أن يميزوا معنى الأعمال، أي بنيتها التي أبدعها المؤلف، كما يهملون تمنعني الأعمال، أي إدخال هذا المعنى في علاقة مع الاشتغالات، والمصالح، وكيفيات الرؤية، إلى آخره، وإنهم يهملون القارئ (هيرش 1967). وهكذا، فإن تنوع المتكلمين يفسر تنوع التلقي الذي نكتسب الأعمال. وإن هذا ليكون خاصة من خلال

استعمالاتهم الجمالية. وإنه لمن الحق أن نقول إن التمييز بين المعنى والشعني أمر ليس من السهل رسمه بلا ريب، ولكنه يشير على الأقل إلى أن الاختيار ليس بين تعيين المعنى وغرضه بمقدار ما هو بين مختلف مستويات بناء هذا المعنى.

2- إن النجاح الحالي لاستراتيجيات التأويل المؤسس على التفسير المضاد للقصدية لن يستطيع أن يخفي أن قضية القصدية هي كعب أشيل للدراسات الأدبية. وفي الواقع، فإن كل دراسة للأدب تمر بضرورة بالممارسة التأويلية، والسبب لأن موادها هي مجموعة من الخطابات: إن هذا ليكون بالنسبة إلى الدرس التاريخي والاجتماعي كما هو بالنسبة إلى التحليل الشكلي. وبهذا المعنى، فإن التحليل التفسيري يمثل قاعدة كل دراسة أدبية مهما كانت (مولينو-1985). وكذلك يجب التمييز بين الفهم والتأويل (ميرش-1976). وكذلك ما يتعلق بالتالي، بين «تأويل السطح» و«تأويل عميق» (دانتو-1993). ويمثل الفهم الفعل الأولي- و«الأغرس» عموماً- إعادة بناء المعنى القصدي للنص. إذ من غير نشاط للفهم، لا توجد علاقة علامانية. والمعنى القصدي للنص ليس، كما هو بديهي، ذلك المعنى الذي أراد المؤلف أن يعطيه إياه، ولكنه المعنى الذي أعطاه إياه بالفعل. فالمقصود (انظر سيرل-1984) بـ«القصدية في قلب الفعل» هي ما أقرته القواعد اللسانية والذراتية وليس «القصدية» المسبقة والتي يمكن لملاحظتها مع القصدية المجردة نصاً أن تكون أكثر تنوعاً. ولذا، فقد كان تأويل السطح شرحاً لهذا المعنى بمساعدة إعادة الصياغة. وأما التأويل العميق، فقد كان دائماً تأويلاً ثانياً لهذا المعنى بمساعدة إعادة الصياغة. وأما التأويل العميق، فقد كان دائماً تأويلاً ثالثاً يصنع عمقاً فوق تطابق المعنى القصدي الذي يعيد بناءه نشاط الفهم ويوغمه تأويل السطح. وإن هذا ليكون أيضاً بالنسبة إلى استراتيجيات التأويل المضادة للقصدية والتي تفترض، في الممارسة، صيقاً ودائماً وجود فهم «مشترك» للنص. وإن هذا يستوجب أيضاً من صلاحية التفسير النصي، مهما كانت، أن تقيس نفسها بالنسبة إلى قدرتها على صنع عمق فوق آليات الفهم المشترك، تماماً كما تدرسها اللسانيات، وعلم النفس اللساني، إلى آخره.

لاستطيع إعادة بناء المعنى النصي أن تكون نشاطاً مثولياً بحتاً. ففهم النصوص يفترض صيقاً بدوره معارف تاريخية واجتماعية، كما يفترض أيضاً معارف في علم الشعر، وهذه وحدها هي القادرة على جعل البنية الدلالية للعمل بنية فردية. ويوجد في هذا التفاعل الدائم بين التحليل النصوي المثولي، «المعرفة الخلفية» الشيء الأساسي لما نسميه عادة «الإطار التفسيري»: يعد فهم النصوص مستحيلاً من غير تعبئة معرفية خلفية، تاريخية وشاملة، على حين أن المعرفة التي لدينا عن الخلفية وعن الضوابط الشاملة هي نفسها مستخلصة من النصوص (ستشمولر-1972). فمفند ديلشي وتحن ترى في الإطار التفسيري

(والمعضلة الآتية لا تشكل إلا وجهاً من وجوهها) أن السمة التمييزية لميدان الإنسانية تقارن بميدان المعلوم الطبيعية، وهذا تمييز يمكن أن نصوره بوصفه تعارضاً بين الفهم والشرح. ويجب مع ذلك أن نذكر بأنه يجب تجنب الإطار التأويلي، بالنسبة إلى التفسير الكلاسيكي للقرن التاسع عشر، وذلك بنية فسان صلاحية نتائج إعادة بناء المعنى النصي. وهكذا، فإن عالم فقه اللغة آ. بويغ، مع اعترافه بضرورة الذهاب والإياب باستمرار بين التحليل المنطقي للنص والخلفية الإدراكية، كان يلح على تفضية أن الإطار يمكن تجنبه شريطة أن لا يكون أي عنصر ممثل من العمل، بنية إنشاء مفهوم «الخلفية»، مطبقاً على العمل نفسه بنية التحقق من عناصر أخرى (تصلح القاعدة نفسها للمعنى المضاد عندما يُستخدم عنصر من عناصر الخلفية المكوّن مسبقاً للتحقق من عنصر غير معروف من عناصر العمل) - وما يجب أن يكون متفقاً عليه أن العنصر، موضوع التساؤل، يستطيع، كما هو بديهي، أن يكون مستخدماً بوصفه أداة لتحليل عمل آخر. ويكوّن هذا التحليل، بالتحليل، الإمكانية الوحيدة لتأكيد إحكامه المتحمل. ومع ذلك، يصرف بويغ أيضاً بوجود أوضاع يكون من المستحيل فيها تجنب الدوران. ولذا، فهو يرى فيها حداً غير ملائم للنشاط التفسيري.

الحد الثاني حد أساسي أكثر من الأول: إن أي إعادة بناء لمعنى النص لا يمكنها أن تكون إلا ذات سمة احتمالية. والسبب لأننا لن نمتلك أبداً متقدماً للحالات القصيدة المعبر عنها بالسلسلة الدالة (هو سرل - 1901، هيرش - 1967). وإن هذه السمة ليست خاصة بالنصوص الأدبية، بل إنها ليست خاصة بالنصوص التي ثبتتها الكتابة (أي الباقية بعد سياقاتها الأصلية): إنها سمة عامة حتماً وتصلح أيضاً بالنسبة إلى تبادل الكلام الغارق في اليومية. وإن وجودها ليعود، في الواقع، إلى أن قصد العبارات اللسانية هو «قصد مشتق» (سيرل - 1985): لا يكون المعنى «معطى» في العبارة على الإطلاق، ولكن يجب أن يمدد التلقي بنائه انطلاقاً من العلامة المادية التي تكون السلسلة الكلامية.

توحى هذه التأملات بأنه لا يوجد «معنى أدبي» يختلف عن الإجراءات «العادية» للمعنى. والنتيجة الطبيعية هي أنه يجب على دراسة النصوص الأدبية أن تخضع لنفس المبادئ التي تقود تحليل المعنى الكلامي، حتى وإن كانت الخصوصية الفرائعية أو الشكلانية لمعظم نماذج النصوص الأدبية (النصوص التخييلية من جهة، والشعر من جهة أخرى) تستوجب أن نولي هذا التحليل انعطافاً خاصاً.

- E. Husserl, *Recherches logiques*, II (1901), Paris, 1969; W.K. Wimsatt Jr. et M.C. Beardsley, "L'illusion de l'intention" (1954), in D. Lories (ed.), *Philosophie analytique et esthétique*, Paris, 1988; A. Boeckh, *Enzyklopädie und Methodenlehre der philologischen Wissenschaften*, Darmstadt, 1966; E.D. Hirsch Jr., *Validity in Interpretation*, New Haven, 1967; J. Derrida, *Marges*,

"Signature événement contexte", Paris, 1972; W. Stegmüller, "Der sogenannte Zirkel des Verstehens", in K. Hübner et A. Menne (eds.), *Natur und Geschichte*, Hambourg, 1973; M. Riffaterre, *La Production du texte*, Paris, 1979; J. Culler, *On Deconstruction. Theory and Criticism after Structuralism*, Ithaca, 1982; R. Rotry "Texts and lumps", *New Literary History*, vol. 17, Number 1, Autum 1985; J. Molino, " Pour une histoire de l'interprétation: les étapes de l'herméneutique", *Philosophiques*, vol. 12, n° 1 et 2, 1985; J. Searle, *L'Intentionnalité*, Paris, 1985; A. Danto, *L'Assujettissement philosophique de l'art*, Paris, 1993; M. Charles, *Introduction à l'étude des textes*, Paris, 1995.

اللسانيات القديمة والقرسطوية

LINGUISTIQUE ANCIENNE ET MÉDIEVALE

لم نتعرض فيما سبق إلا إلى المدارس الحديثة. ولم يكن هذا لأن اللسانيات «الجديدة» تبدأ مع «بور-رويال» في نظرنا. فنحن نظن، على العكس من ذلك، أن عمل اللسانيين، في كل عصر، يقوم على إدماج المكتشفات القديمة في نسق تصوري جديد. بيد أن كل ما في الأمر فقط، هو أنه ليس المكان الذي في حوزتنا، ولا المعارف التاريخية الحالية، يسمحان لنا أن نقدم العديد من المدارس المتزاخمة التي تصارعت منذ الزمن القديم وإلى القرون الوسطى، وذلك على غرار ما فعلنا بالنسبة إلى العصر الحديث. ومن جهة أخرى، فقد كان من الميث أن نضع في المستوى نفسه مثلاً «اللسانيات» العربية التي تشتمل على قرون من همجولات وتلك المدرسة الحديثة الخاصة. ولذا، فقد فضلنا أن نقدم الأبحاث الأكثر قدماً في معرض القضايا المعروضة في الأقسام التالية، واكتفينا، هنا، بالتوجهات العامة و بالمعلومات المرجعية.

يفضل التفكير في اللغة كل تاريخ الإنسانية. وهذا التفكير لا يمتن غالباً عن اللسانيات الحديثة إلا بشكل غير مباشر. وبهذا المعنى، فهو لا يدعي أنه يؤسس نفسه على دراسة نسبية تستند إلى المعطيات التجريبية: إن ما نقدمه هو، بالأحرى، تأملات تتعلق بأصل هذه الكلمة أو تلك من الكلمات الممزولة، وبصفتها، وقوتها، أو هي تأملات تتعلق بالذات عموماً. وأما موضوع أصل اللغات، فهو موضوع للمناقشة في اللحظة التي تظهر فيها الأنماط الأولى للفواحد. ولقد ظل هذا الموضوع قائماً على امتداد التاريخ الغربي، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر (وللدلالة على ذلك أن «جمعية اللسانيات في باريس»، ارتأت أن تتحد لحظة إنشائها في عام 1869، أنه من المستحسن عدم الخوض في أي كلام حول هذا الموضوع). ولكن الدراسة التجريبية للغات هي أيضاً موضوع للنصوص القديمة جداً. وبمعزل عن النصوص، فإنها بالضرورة على الأقل قديمة قدم الإنسان التاريخي، إذا كان هذا الإنسان، بالتحديد، يكتب تاريخه. وكذلك إذا كان تكون الكتابة يتطلب تحليلاً

أولياً للسان (ربما يفسر الإحساس بالعلاقة بين معرفة اللغات والكتابة أن الكلمة الإغريقية *grammatiké* «علم التواعد» مشتقة من *gramma* «الحرف»).

- A. Borst, *Der Turmbau von Babel*, Stuttgart, 1957-1963, retrace l'histoire des théories sur l'origine et la diversité des langues. Cf. aussi M. Olsender, *Les Langues du paradis*, Paris, 1988. - Pour un panorama de la linguistique avant Saussure: premières sections de R.H. Robins, *A Short History of Linguistics*, Londres, 1967. et B. Malmberg, *Histoire de la linguistique: de Sumer à Saussure*, Paris, 1991. - Etudes plus détaillées: H. Parret (ed.), *History of Linguistic Thought and Contemporary Linguistics*, Berlin, New York, 1975, S. Auroux (ed.), *Histoire des idées linguistiques*, Bruxelles, 1989.

إن النص اللساني الأول الذي يقوم في حوزتنا هو نص باتيني في القواعد السانسكريتية (حوالي القرن الرابع قبل تاريخنا). وربما يكون هذا الكتاب هو العمل العلمي الأول في تاريخنا. وهو لا يزال إلى اليوم يمثل سلطة في ميدانه. فهو إذ كان مشغولاً بتثبيت النطق الصحيح للأصول الأولى -وهو تصحيح ضروري لفعالياتهم- كانت اللغة السانسكريتية حينئذ لغة غير متكلم بها بالشكل الذي كانت عليه في عصر النص المقدم. ولقد تضمنت دراسة باتيني وصفاً صوتياً دقيقاً لهذا النطق، وموسساً على تحليل تطقي لم يعط الغرب له أمثلة قبل القرن التاسع عشر. ولقد كان في الوقت نفسه متصرفاً، لكي يميز خطوط المرض النطقية المتقولة وغير المتقولة، إلى استخدام معيار للملاءمة يجعلنا نفكر بمعمار علماء الأصوات (ولكنه يتعلق قبل كل شيء بالتواصل مع الآلهة). وإن هذه الفكرة للمتغير الصوتي للوحدة التي تبقى متطابقة في مستوى أكثر عمقاً، فهي فكرة مطبقة، من جهة أخرى، في علم التحليل الصرفي. فهي تسمح بقبول أن يتحقق العنصر القاعدي نفسه بأشكال مختلفة، وذلك تبعاً للعناصر التي تتصل معها في داخل الكلمة أو الجملة. وهذه الظاهرة هي ظاهرة (الصهر) والتغير التعاملي. ولقد استطاع باتيني بفضل هذا المفهوم أن يقيم مدونة للجذور، وأن يعلل عن قوانين محددة تتعلق بتوليقاتها الممكنة، أي فيما بينها وبين الحركات القاعدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن هذه القوانين أن تسهل تشكيل الكلمات إلى وحدات أولية أكثر صغراً. وإذا كان فلاسفة القرن الثامن والتاسع عشر قد أعجبوا كثيراً بوضوح التنظيم الداخلي للكلمة السانسكريتية. فإن ذلك من غير ريب لأنهم عرفوه دفعة واحدة من خلال تحليل باتيني. ولقد ساهمت عبقرياً في هذا الأمر الخواص القائنة في وصفه. وأما الصهر الذي يبدو أنه يورث مكونات الكلمة، فقد اكتشف أولاً مع السانسكريتية، وهي واحدة من أقدم اللغات القديمة: إن تسلسل تاريخ المعرفة قد أثر في الموضوع المعروف.

لا تتوقف اللسانيات السانسكريتية عند حدود الصوتيات وعلم الصرف. ولقد

استدعى الإيجاز في صياغات باتيني عدداً من التعليقات بالضرورة (كان التعليق الأكثر شهرة هو تعليق باتانجالي في القرن الثاني قبل تاريخنا. وهو نفسه كان موضوع تعليق قام به بهارتاهاري في القرن الخامس من تاريخنا). ولقد كان هؤلاء القواعديون، في الوقت نفسه، فلاسفة. ولذا، فقد أنشأوا متصورات جوهرية لكي يجعلوا ممارسة اللسانيين نظرية. وكان الأمر يعني، بالنسبة إليهم، تحديد طبيعة المواضيع التي تصفها القواعد، وكانت الخطوة الأولى تتطلب أن يرى الناظر بوضوح أن معظم الكلمات الداخلة في عبارة تعد ضابطة من ضوابط القواعد (جمع «حصان» هو «أحصنة») ولها في هذه العبارة وضماً خاصاً. وثمة عدد من النصوص المكرسة للتعليق على تأكيد باتيني. ولقد نجد في «ضابطة قاعدية» أن الكلمات التي لا تمثل مصطلحات تقنية (مثل الكلمات حصان - أحصنة، وليس المصطلح جمعاً) تشير إلى أشكالها «الخاصة». وهكذا، فإن الخطوة الأولى تستوجب تحديد لسان اللسانيين بوصفه اللسان التقني حيث تكون كلمات اللغة مذكورة فقط. وأما الخطوة الثانية، فهي لتحديد ما يشتمل عليه هذا «الشكل الخاص» والذي تتكلم القواعد عنه. وهنا يدخل التمييز بين الكينونة اللسانية المجردة، والتي تمثل الموضوع الذي تصفه القواعد، وبين التحقيق الفردي لهذه الكينونة في الخطاب الذي يمثل الظاهرة المعانية. ولقد نرى أن هذا التمييز عام جداً، فهو يحل عن التعارض الحديث بين «النمط» و«التكرار». وأنه ليرافق بمناقشة لمعرفة ما إذا كانت الكينونة اللسانية المجردة تشير إلى طبقة من طبقات التحقق الفردي، أو تشير إلى كينونة فريدة تتلفظ بالجملة، والكلمة، والصوت في الوقت نفسه (وإننا لنفكر، بالنسبة إلى الحالة الأخيرة بالتعارض الذي يقيمه فقهاء اللغة بين الصوت المفرد والعديد من الأصوات المادية التي يمكنها أن تحققه). وعند ما فكر بهارتاهاري بالكلمة، فقد ميز فيها ثلاثة مستويات للتجريد. والسبب، لأنه يوجد في هذه الحالة نمطان من أنماط التحقيق الفردي. الأول وينطابق مع النطق الواقعي (الذي يختلف مثلاً بين أن تتكلم بسرعة أو ببطء). والآخر، يمثل البنية الصوتية للكلمة، وإنه ليكون متطابقاً بفض النظر عن النطق (إذا كانت الكلمة تحتوي على صائت قصير، فإن البنية تبقى قصيرة. وعندما تكون الكلمة منطوقة ببطء، والصائت طويل فإنها تبقى في نطاق النطق السريع). وإن الكلمة، بما هي كينونة لسانية مجردة، فإنها تكون وحدة غير قابلة للانقسام، وحيث لا يوجد فيها أي تابع: إن هذه الوحدة هي التي تحمل المعنى. ويجب علينا أن نعرفها لكي نفهم الجملة، إذ إنها تمثل موضوع الوصف اللساني للكلمة (نجد هذا التقسيم الثلاثي في اللسانيات الحديثة: إن الوحدة اللغوية الصغرى، بالنسبة إلى أ. مارتنين، مثلاً، هي الوحدة الدالة. وعندما تكون الكلمة منطوقة ببطء، والصائت طويل فإنها تبقى في نطاق النطق السريع). وإذا كانت تتجلى في سلسلة من الصوائت، فإنها تبقى شيئاً آخر غير هذه

السلسلة. وكذلك، فإن الصوائت نفسها، إذا كانت تتجلى في الأصوات المادية، فإنها شيء آخر غير هذه الأصوات.

- L. Renou a édité, traduit en français et commenté *La Grammaire de Pāṇini*. Paris, 1966: on trouve une interprétation de Pāṇini en termes de linguistique moderne dans D. Joshi, P. Kiparski, *Pāṇini as a Variationist*, Cambridge (Mass.), 1980. - Sur Patañjali, voir T. Yagi, *Le Mahābhāṣya ad Pāṇini*, Paris, 1984. - Ouvrages plus généraux: P.C. Chakravarti, *The Linguistic Speculations of the Hindus*, Calcutta, 1933; W.S. Allen, *Phonetics in Ancient India*, Londres, 1953; D.S. Ruegg, *Contribution à l'histoire de la philosophie linguistique indienne*, Paris, 1959; K.K. Raja, *Indian Theories of Meaning*, Madras, 1963; *A Reader of the Sanskrit Grammarians*, textes anciens et modernes sur la linguistique hindoue, rassemblés par J.F. Staal, Cambridge (Mass.), Londres, 1972; J. Bronkhorst, *Tradition and Argument in Classical Indian Linguistics*, Dordrecht, 1986; *Panels of the Vllth World Sanskrit Conference*, sous la direction de J. Bronkhorst et A. Tand, Leyde, 1990.

لقد كانت دراسة اللسان، في اليونان، غير منفصلة عن فلسفة اللغة (عند السابقين لسقراط مثل أفلاطون، وأرسطو، والرواقيين) أو غير منفصلة عن التعليل على النصوص الأدبية (مدرسة الإسكندرية). وبعيداً عن المناقشات العامة، التي كانت حاضرة بلا توقف، حول علاقة اللسان بالفكر، ثمة اتجاهان كبيران تطورت فيهما أبحاث تجريبية مباشرة، هما: الاشتقاق والصرف. ففي الاشتقاق، قامت المجادلة الشهيرة حول الأصل الطبيعي أو التواضعي للكلمات. ولكن، إذا كنا في هذه المجادلة نجعل غالباً من اشتقاق الكلمات الفردية مثلاً وحجة، فإننا لانبهر هذه الاشتقاقات بدراسة تاريخية: إننا نؤسها فقط على أساس أنها تسمح بفهم الكلمات المفروسة فهماً أفضل، وأنها توضح المعنى «الحقيقي» (etymos تعني «حقيقي»). وهكذا، فإن اسم الله ديونيسوس في كراتيل أفلاطون يقترب، بصورة لا نعلم إلى أي درجة هي صورة هولية، من تعبير يوناني يشابه صوتياً مع هذا الاسم بشكل جد غامض، ويعني «الذي يعطي الخمر». ولكن الجزء الأكثر تطوراً في الدراسات اللسانية هو نظرية أقسام الخطاب، أي كلمات اللغة تبعاً لدورها في الجملة. وإن هذه النظرية التي دشنها أفلاطون وأرسطو، وتابعتها الرواقيون، سيقدّمها بترتيب مؤلف الدراسة القاعدية الإغريقية الأولى «دونيدي تراس» (القرن الثاني قبل تاريخنا). وأنه ليحيز ثمانية أقسام رئيسة للخطاب (الاسم، الفعل...)، وأنه ليضيف أنماطاً قديمة (نوع، عدد، حالة...). وهذا مايسمح بتصور تحليل داخلي للكلمة. وهو أمر لم يطوره الإغريقون تفصيلاً كما هو الحال عند الهنود. وأما قضاياء النحو التي سبق لدونيديس أن لاسمها، فتكون فيما بعد موضوع دراسات تفصيلية، لا سيما في عمل أبوليونيوس ديسكول (القرن

الثاني الميلادي)، ونتاجه البيزنطيين.

يماد القواعديون الرومان أخذ الأعمال الإغريقية، ونتاجهونها. فـ «فارون» (القرن الثاني الميلادي)، وهو مؤلف الكتاب الضخم في وصف اللغة اللاتينية، يشهد على الهيمنة الخصبة لكل المدارس القاعدية اللاتينية. وسيضع دونات ويريبيان (القرن الخامس) القواعد اللاتينية للأجيال القادمة محددين بذلك جزءاً كبيراً من كتبنا الوجيزة المدوسية. وبالتوازي مع هذا، كانت تتطور (منذ المصور القديمة جداً) نظرية بلاغية مستثمر هيمنتها أيضاً حتى القرن التاسع عشر.

- L. Lersch, Die Sprachphilosophie der Alten, Bonn, 1838-1841; E. Egger, Apollonius Dyscole, Essai sur l'histoire des théories grammaticales dans l'Antiquité, Paris 1854; H. Steinthal, Geschichte der Sprachwissenschaft bei den Griechen und Römern, Berlin, 2e éd., 1890; L. Hjelmslev, La Catégorie des cas, Copenhagen, 1953, Munich, 1972 (les premières pages discutent la notion de cas chez les Alexandrins et les Byzantins); M. Pholenz, "Die Begründung der abendländischen Sprachlehre durch die Stoa", texte de 1939 repris dans Kleine Schriften, 1. Hildersheim, 1965. P. 39-86; R.H. Robins, Ancient and Medieval Grammatical Theory in Europe, London 1951; J. Collart, varron grammairien latin, Paris, 1954. L. Romeo, G.E. Tiberio, "The history of linguistics and Rome's scholarship", Language Sciences, 1971, p. 23-44; M. Baratin, La Naissance de la syntaxe à Rome, Paris, 1989.

لقد بدأت الأبحاث حول اللسان في وقت مبكر جداً في العالم الإسلامي (الكتاب) لسيويه. وهو كتاب قواعد تامة للغة العربية. ويمود إلى القرن الثامن الميلادي. ثم تابعت من غير توقف حتى القرن الخامس عشر، مع فترة حية على نحو خاص حوالي القرن الثاني عشر ميلادي. وإن كانت هذه الأبحاث قد تطورت إلى نظرية عامة للسان، إلا أن موضوعها الأساسي كان اللغة العربية، لغة الشعر الجاهلي، وخاصة لغة القرآن، وهي اللغة الكاملة مسبقاً، لأنها اللغة التي خاطب الله بها البشر. ولقد كان المفصود الحفاظ عليها نقيّة والفطرة على تدريسها للشعوب التي اعتنقت للإسلام. ولم تكن اللغات غير العربية، واللهجات ذات الأصل العربي مدفوعة إلا استثناء.

تكنن السمة المدهشة لهذه الأبحاث في الدور المركزي الذي تعزوه للنشاط النطقي (ربما يمدد السبب في الإلحاح على هذا النشاط لأن القرآن، وهو موضوع رفيع للفنكبر اللساني العربي، يمثل نصاً تستحيل قراءته إذا تنوسيت ظروف نطقه أو أهميته: إنه يجب، في كل قراءة، أن يكون معلوماً بأنه كلام يخاطب الله به البشر). وحتى عندما يتعلق الأمر بالتنظيم الداخلي للجملة، فإنها لا توصف بوصفها تأليفاً بين عناصر مشتركة تبعاً لضوابط

مشتركة (وبهذا المعنى، فإن القواعديين العرب يعملون بشكل متعارض مع عمل القواعديين الهنود والتوزيعيين الحديثين. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يعملون عن الوظيفية وعن نظرية الأفعال اللسانية). ويبدو هذا الميل مع وصف الجملة: يهدف كتاب سبوية إلى توضيح، ليس البنية، ولكن مجموع العمليات التي تسمح للمتكلم ببناء عبارة متطابقة مع ما يريد أن يقول. وهذا ما يفسره من جهة أخرى، أن المناقشات حول اللسان كانت موضوع بحث، ليس في القواعد فقط، بالمعنى الضيق، ولكن أيضاً في الدراسات الفقهاء (بحث يكون السؤال عن سلطة فعل الكلام)، وفي البلاغة (التي هي في جزء منها مقدّرة لإنشاء «الوجهات التي تسمح للتعبير العربي أن يكون ملائمة لشروط الطرف التواصلية»). وإن الميل نفسه يفسر لماذا يتعارض اللسانيون العرب غالباً مع المنطقيين. فهؤلاء ينظرون إلى المعنى بوصفه تمثيلاً للواقع، وخاصاً للحكم تبعاً لمعيار الصواب والخطأ، وإنهم يريدون اعتزال القواعديين لكي يكونوا «أناس انتمبيه». ثم إنهم ليرومون أن يسحبوا منهم ميدان الدلالة، في حين أن القواعديين إذ يحددون المعنى بوصفه نشاطاً تواصلياً، فإنهم يعملون دراسته لا تفرق عن القواعد، تماماً كما تصورونها.

لقد دفع المكان المركزي المعطى للنطق اللسانيين العرب لكي يلحوا على وقائع مهمة، ثم نسبت بعد ذلك زمناً طويلاً لبعاد اكتشافها منذ فترة قصيرة. كما نجد عندهم نظرية كاملة لأفعال اللسان، والتي استطعن أن يبين أنها قد تطورت عبر مراحل موازية لتلك التي عرفتها النظرية الحديثة: فلقد ميزوا، أولاً، التأكيد الذي يتطلب أن يحكم عليه تبعاً لملاءمته مع الواقع. كما ميزوا النظام الذي يهدف إلى تحويل الواقع. ثم ميزوا التقرير (مثل: «أنت طالق» مكررة ثلاث مرات، أو «بعتك هذا الشيء» التي تقال في عقد صفقة)، الذي ينتج بنفسه حالة الأشياء التي يصفها. ثم جمعوا الآخرين غير القابلين للصواب والخطأ، وعارضوهما مع الأول (وهذا ما نفكر به في الفصل الذي وضعه أوستين بين التقريري والأدائي). وأخيراً، فإن بعضهم يرى في العبارة التأكيدية نفسها، بالإضافة إلى الحكم المؤكّده، فعلاً للمتكلم الذي يؤكد، وهو فعل يقترّبون به حينئذ من النظام ومن التقرير. وبهذا المعنى، فإننا لن نستطيع أيضاً أن نطبق عليه مفاهيم الصحة والخطأ.

■ ثمة عدد قليل من الأعمال اللسانية العربية التي ترجمت إلى اللغات الغربية.

وسنجد معلومات في مختلف كتب تاريخ اللسانيات مثل:

Bohas et J.-P. Guillaume, *Etude des théories des grammairiens arabes*, Damas, 1984, et dans le n°56 de la série *Studies in the History of the Language Sciences*, consacré à l'histoire de la grammaire arabe (Amsterdam, 1990). Cf. notamment, dans ce volume, l'article de P. Larcher, "Éléments pragmatiques dans la théorie grammaticale arabe postclassique", p. 195-212. Voir aussi, de ce

dernier: "Dérivation délocutive grammaire arabe, grammaire arabicante, et grammaire de l'arabe", Arabica, t. 30, fasc. 3, p. 246-266, 1983 (Larcher a été un des premiers à voir l'analogie, maintenant évidente, entre la théorie arabe et la philosophie du langage anglaise).

إن خصوصية أبحاث اللساني القرسطوي الغربي (الذي يبدو أنه لم يكن يعلم، والذي لم يكن يبالي بعمل العرب في هذا الميدان على كل حال) خصوصية مظلمة، وقد كان ذلك لأنه يقدم نفسه في معظم الأحيان بوصفه تمليقاً للقواعدين اللاتينيين، وخاصة بريسيان. ولكن هذه الإحالة الإذاتمة إلى السلطة (والتي كانت في القرون الوسطى، تعد جزءاً من البلاغة والعلمية) لم تكن مطلقاً لتستعج القواعدين - ولا المنطقيين أو الفلاسفة - من أن يطوروا فكراً أصيلاً.

ولقد بدأت هذه الأصالة بالظهور بشكل واضح انطلاقاً من القرن العاشر. وثمة موضوعان دالان على نحو خاص بالنسبة إلى القواعد الجديدة. فهناك، أولاً، الإراءة لبناء نظرية عامة للسان، مستقلة عن هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، لا سيما اللاتينية، بينما كان بريسيان قد اتخذ لنفسه هدفاً نجلى في وصف اللغة اليونانية. وهناك، ثانياً، التقارب الذي تم العمل به بين القواعد والمنطق، الذي هو نظام أعيد اكتشافه في العصر ذاته، والذي يحيل أكثر فأكثر إلى تقديم نفسه بوصفه الأداة الكونية لكل فكر. ومن بين القواعدين الأكثر شهرة، بين القرن العاشر والقرن الثاني عشر، نستطيع أن نذكر جبرير دوريليك، والفديس أسيلم، وأيلارد، وبيرو ليبي.

وأما المرحلة الثانية، والباخرة، من مراحل اللسانيات، القرسطوية، فبدأت مع القرن الثالث. وهي مرحلة هيمنت عليها المدرسة المسماة «modiste» - صائغة التهمات. ولقد كان الموديسيتيون يؤمنون بالاستقلال المطلق للقواعد عن المنطق، مع أن الهدف الذي حددوه لأنفسهم، هم أيضاً، هو بناء نظرية عامة للسان (عندما أراد قواعديو بور-روبال، بعد أربعة قرون، أن يلحقوا جزئياً دراسة اللغات بالمنطق، فقد عادوا في الواقع إلى وجهة نظر كان الموديسيتيون قد أودوا تجاوزها). ولقد تجلى استقلال المقاربة اللسانية جوهرياً من خلال متصور، كان قد دخل في هذا العصر، هو «طريقة إحداث المعنى». فالعنصر القاعدي (جزء من الخطاب مثلاً) لا يجب عليه أن يكون محدداً بوساطة مدلوله، ولكن بالطريقة التي صار فيها هذا المدلول هدفاً، وكذلك بوساطة نمط العلاقة القائمة بين الكلمات والأشياء. وبهذا، فإن النظرية القاعدية هي إذن وقبل كل شيء مدونة مفصلة، وتصنيف لهذه الطرق الممكنة الوصول إلى الأشياء (وهكذا، فإن الفارق بين الصفة والاسم يكون بصورة أقل في موضوعاتهم مما هو في وجهة النظر التي يقدم هذا الشيء تبعاً لها).

ويجب الإشارة إلى أن من بين أهم المودستيون كان سيجر دي كورتري، وجان أوريفابار،
وتوماس ديريفوت.

- Un très petit nombre de textes grammaticaux du Moyen Age ont été publiés. Parmi eux se trouvent les traités de Siger de Courtrai (édité par Wallerand, Louvain, 1913), de Thomas d'Erfurt (dans les oeuvres de Duns Scot, Paris, 1890), de Jean le Dace (édité par A. Otto, Copenhague, 1955). Quelques études importantes : C. Thurot, *Notices et extraits pour servir à l'histoire des doctrines grammaticales du Moyen Age*, Paris, 1868; M. Heidegger, *Die Kategorien und Bedeutungslehre des Duns Scotus*, Tübingen, 1916, trad. fr., 1970 (il s'agit en fait de Thomas d'Erfurt); H. Ross, *Die Modi significandi des Martinus de Dacia*, Münster-Copenhague, 1952; J. Pinborg, *Die Entwicklung der Sprachtheorie im Mittelalter*, Münster-Copenhague, 1967; G.I. Bursill-Hall, "Speculative Grammar of the Middle Ages", in *Approach to Semiotics*, dirigé par T.A. Sebeok, La Haye, 1971; I. Rosier, *La Grammaire spéculative des modistes*, Lille, 1983. Renseignements dans J.-C. Chevalier, *Histoire de la syntaxe*, Genève, 1968. 1re partie, chap. I, et dans R.H. Robins, K. Koerner et H.J. Niederehe (eds.), *Studies in Medieval Linguistic Thought*, Amsterdam, 1980.

الميادين

LES DOMAINES

مكونات الوصف اللساني

COMPOSANTS DE LA DESCRIPTION LINGUISTIQUE

ماهي المهام التي يجب أن نتجزأ عندما نريد أن نصف لغة في لحظة معينة من لحظات تاريخها؟ توزع التقاليد الغربية العمل على ثلاثة أبواب كبيرة. وإنها إذ تذهب مما هو خارجي أكثر إلى مايس المعنى بشكل أكثر قرباً، فإنها تميز:

1- أدوات التعبير المادية (النطق، الكتابة).

2- القواعد التي تشكل إلى شعبتين:

2-1- علم الصرف، وهو يعالج الكلمات بشكل مستقل عن علاقاتها في الجملة. فمن جهة أولى، يصار إلى توزيعها على طبقات مختلفة اسمها «أجزاء الخطاب» (اسم، فعل، إلى آخره...). ومن جهة أخرى، يشار إلى المتغيرات التي يمكن للكلمة نفسها أن تخضع لها، لحظة توجيه الضوابط لتصرف الأفعال، والإعراب (الحالات الإعرابية)، وللنفي تبعاً للجنس (التذكير، التأنيث)، والمعد (الجمع، المفرد).

2-2- النحو، وهو يعالج توليف الكلمات في الجملة. والسؤال هنا يتعلق بنظام الكلمات وعمل الظواهر نسباً وجرّاً في الوقت نفسه (أي تتعلق بالطريقة التي تفرض فيها بعض الكلمات متغيرات على بعضها الآخر- وهذه ظاهرة مرئية على نحو خاص في اللغات الهندو-أوروبية. فالفعل يأخذ فيها عموماً المدد الذي يكون عليه فاعله. ونجد، بالإضافة إلى ذلك في اللغات الرومانية، المدد والجنس اللاسم الذي تغيره. كما نجد في اللاتينية وفي الألمانية أن الفعل وحروف الجر يحددون حالة الكلمات التي تتعلق بهم). وأخيراً، فإن النحو، ومنذ القرن الثامن عشر خاصة، يعالج الوظائف الرئيسة التي يمكن للكلمات أن تضطلع بها في الجملة.

3- القاموس أو المعجم، وهو يدل على المعنى أو المعاني التي تمتلكها الكلمة. وبهذا، فهو يبدو مكوناً الجزء الدلالي الرفيع للوصف (ويعطي القاموس أيضاً، ولكن

الأسباب تتعلق بالتسهيل فقط ، معلومات عن المتشكلات الصرفية الخاصة بكل كلمة من الكلمات).

ولقد أفضى تطور اللسانيات في القرن العشرين إلى إنشاء نقد متنوع لهذا التوزيع (وهو نقد غير متجانس في بعض الأحيان):

١ - إن هذا التوزيع مؤسس على مفهوم الكلمة . وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الكلمة لا تعد دائماً الوحدة الدلالية الأساسية . وإن الامتياز المعطى للكلمات في الترميز التقليدية غير مقبول على وجه خاص من وجهة نظر اللسانيات الرياضية المنظوماتية ، وذلك لسببين : أولاً ، لأن الوحدات الجوهرية للغة إما أن تكون وحدات مضمونية (Plérèmes) ، وإما أن تكون وحدات تعبيرية (cénèmes) وبما إن كل وحدة مضمونية تتحدد بعلاقاتها مع الوحدات المضمونية الأخرى . فإن كل وحدة تعبيرية تتحدد هي أيضاً بعلاقاتها مع الوحدات التعبيرية الأخرى . وأما الكلمات ، فهي على العكس ، إنها لا تتحدد إلا بالحداد العناصر المنتمية إلى مخططات مختلفة . وإن هذا الاشتراك بين دال ومدلول لا يتجسّد إذن إلا وحدات خارجية لا تعد جزءاً من اللغة نفسها ، ولكن من شروط استخدامها . ولا شيء يضمن مثلاً أن مدلول الكلمات يكون وحدات أولية للمضمون ، ولا حتى وحدات معقدة : ربما لا يلتقي الوصف الأصلي للمضمون اللساني المدلولات المعجمية في أي لحظة من اللحظات . والسبب الثاني ، هو أنه يجب على الكلمة أن تتحدد نفسها بطريقة «جوهريّة» : إنها مكونة من متصور ومن سلسلة صوتية . ومادام الحال كذلك ، فإن الوصف اللساني هو وصف «شكليّ» بداية ، وإنه لا يميز الوحدات إلا بتوليفاتها الممكنة في اللغة . ويتطوّر هذه المبادئ ، يجب على الوصف أن ينقسم إلى فرقتين . وإذا ذاك ، سيندأ بتمييز مكونين رئيسين ، الواحد منها يكون مستقلاً عن الآخر ، ويكونان مكوسين تعاقبياً للمضمون وللتصوير . ثم سينقسم كل واحد منهما إلى قسمين : هناك دراسة للعلاقات الشكلية الموجودة بين الوحدات ، وهناك دراسة ، ملحقّة بالسابقة ، للعلاقات الجوهرية لهذه الوحدات . ومنستطيع في الملحق فقط أن نضيف وصفاً ، نفعياً محضاً ، للعلاقات بين المخططين ، أي هذا الذي يصنع تقليدياً موضوع القاموس والصرف .

■ انظر خاصة :

L. Hjelmslev: "La stratification du Langage", Word, 1954, P. 163-188.

إن الأهمية التي أعطيت تقليدياً لمتصور الكلمة ، هي التي أدت إلى اختزال الوصف الدلالي إلى تأسيس قاموسي ، ينسب المعنى إلى كل وحدة دالة منظوراً إليها الواحدة تلو

الأخرى. بيد أن التوجيه الذي سجل عليه سوسير أقل اعتراض، هو أن الدراسة الأكثر خصوبة هي تلك الدراسة التي تعنى بالعلاقات بين العناصر. وإن هذه الدراسة لتقوم على ضربين:

- العلاقات الاستدلالية:

لاتأخذ الدلائل الحالية الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى (مورفيم) موضوعاً لها، لأنها تستعيف من ذلك بأنماط الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى المتعلقة بالميدان نفسه (الحقل الدلالي).

- العلاقات التركيبية:

ثمة قضية تبدو اليوم جوهرية، وهي كيف تحدد ناكف معاني عناصر الجملة لكي تكون المعنى الكلي، والذي لا يتجسج بالتأكد من عملية بسيطة للجميع.

- Sur la conception moderne de la morphologie, voir le n°78 de *Langages*, juin 1985. - Sur l'étude théorique du mot (ou lexicologie): le recueil de A. Rey, *La Lexicologie, Lectures*, Paris, 1970, et, dans le domaine français J. Picoche, *Précis de Lexicologie française*, Paris, 1977. - Sur la technique de construction de dictionnaires (ou lexicographie): J. et C. Dubois, *Introduction à la lexicographie*, Paris, 1971.

II - تضع القسمة الثلاثية الكلاسيكية في مستوى واحد القيود التي تفرضها على المتكلم والاختيارات التي تقترحها عليه. وهكذا، فإن العوامل - التي تشكل خضوعاً محضاً (نحن مضطرون في الفرنسية أن نوافق بين الفعل والقاعل) - توجد معاً في النحو إلى جانب مدونة الوظائف - التي تمثل، على المكس من ذلك، جدولاً من الإمكانيات. ولقد كان هذا الوجود المشترك يعد صدمة في عصر كان يبدو فيه الموضوع الأول للغة موضوعاً «يمثل» الفكر. فبور-رويان، مثلاً، وسمبولدت فيما بعد، قد أعطيا مكاناً بارزاً لظواهر العامل. ذلك لأنهما كانا يريان فعل هذه الكلمة على كلمة أخرى مثال الصورة الحساسة لعلاقة المتصورات في الذهن. ولكن إذا كانت الوظيفة الأولى للسان هي «التواصل»، فإنه لمن الصعب أن نعطي المكان نفسه لألية العامل، والتي، لأنها إجبارية، فإنها لا تستطيع أن تستخدم بهدف إعطاء معلومات للمستمع، ولتسقى الاختيارات الذي يسمع، على المكس منها، للمتكلم أن يجعل مقاصده معروفة.

وهكذا، فإن مدرسة أندريه مارتينيه الوطنية لم تمد تعير التقسيم الكلاسيكي اهتماماً. ذلك لأنها تركز على مفهوم الاختيار الذي يتحكم بنظرية التفاعل المضاعف. ولذا، فقد كرر وصف اللغة من منظورها يعني وصف مجموع الاختيارات التي يستطيع أن يتجزها

متكلم اللغة من جهة، والتي يستطيع أن يعرفها من يفهمها. وثمة نموذجان لهذه الاختيارات:

1- هناك اختيارات تتعلق بالتمفصل الأول. ولهذه الاختيارات قيم دالة، أي تتعلق بالوحدات المزودة بالمعنى. ومثال ذلك العبارة التالية: «Jean a Commencé après toi» - بدأ جان بعدك. فالاختيار هو «Toi» أنت، لك بدلاً من «moi» أنا، ي، أو من «lui» هو، هي، «la guerre» الحرب، إلى آخره، والقول إن هذه الاختيارات تكون التتمفصل، فإن هذا يعني صنع فرضية مضاعفة. وإن هذا ليكون، إذا قلنا، من جهة أولى، بوجود اختيارات دنيا (اختيار الوحدات الدالة الأولية مثل «Toi» بوصفها من الوحدات اللغوية الصغرى). كما إن هذا ليكون إذا قلنا إن الاختيارات الأكثر سعة (مثل «بعدك») إنما تتيح الفهم انطلاقاً من اختيار الوحدات اللغوية الصغرى (وبهذا، قلنا نضع فرضية قوية جداً مفادها أن الفارق في المعنى بين عبارة «بدأ بعدك» وعبارة «بدأ بعد الحرب» إنما يعود إلى الفارق القائم بين الضمير «ك» وكلمة «الحرب»، ويبقى علينا أن نشرح أن لدينا جملتين مفسرتين، هما: «بعد أن تكون قد بدأت» و «بعد أن تكون الحرب قد انتهت».

2- إن اختيارات التتمفصل الثاني هي اختيارات للوحدات المائتزة فقط معنلة في «الأصوات». ولقد نعلم أن المهمة الوحيدة للأصوات إنما تكمن بتمييز الوحدات اللغوية الصغرى: إن اختيار «T» في الضمير «Toi» لا يعد جزءاً مباشراً من إرادة المعنى، بل جزءاً غير مباشر فقط، وذلك بما إنه أصبح ضرورة عن طريق اختيار الوحدة اللغوية الصغرى «Toi»، والذي يميزها من الضمير «moi» مثلاً. (عندما يتكلم مارتيني عن اختيار الأصوات، فإنه يتخذ إذن وجهة نظر المستمع: إن المستمع إذ لا يملك مقاصد المتكلم إلا من خلال الظهور المتابع للأصوات، فذلك لأن لديه انطباعاً أن المتكلم اختارها. وأما من وجهة نظر المتكلم، فإن الاختيار المصحب للوحدات اللغوية الصغرى هو الذي يفرس الأصوات). وهنا أيضاً، يقدم مارتيني فرضية تقول بوجود التتمفصل، أي أن لدينا اختياريين في الحد الأدنى (بما إن الأصوات هي موضوعنا) وأن تابيعهما يكشف عن اختيار المقاطع العليا مثل أجزاء الكلمة البسيطة.

سيكون للوصف اللساني إذن مكونان أصحيان. فمن جهة، هناك علم الأصوات الذي يدرس التتمفصل الثاني، ويضع قائمة بالأصوات، ويحدد سماتها الملائمة، والطبقات تباً لهذه السمات، وسيعين الضوابط التي تحكم توليفاتها. وهناك النحو من جهة أخرى، وهو مكرس للتتمفصل الأول. ولذا، فهو يضع قائمة بالوحدات اللغوية الصغرى، ويعين لكل وحدة الوظائف التي يمكن أن تقوم بها في العبارة، كما يوزع الطبقات على فئات من الوحدات اللغوية الصغرى التي تتطابق وظائفها. ووضاف إلى هذين المكونين اللذين يحفان

إمكانات الاختيار، دراستين لا غنى عنهما عملياً، ولكنهما هامشتان نظرياً. وهاتان دراستان تعينان الشروط التي تفرضها اللغة لكي تظهر هذه الاختيارات. أما الأولى، فهي الدراسة الصوتية. وإتينا لتحديد السمات غير الملازمة التي ترافق السمات الملازمة للأصوات. وأما الثانية، فهي الدراسة الصرفية. وإتينا لتحديد كيف تحقق الوحدات اللغوية الصغرى نفسها صوتياً تبعاً للسياقات التي تظهر فيها. وإتينا سنجد هنا جزءاً من علم الصرف التقليدي (إن إعطاء تصريف للفعل «aller» - ذهب» يعني أن نقول إن الوحدة اللغوية «aller» نفسها تتحقق على هيئة «i» عندما تكون مصحوبة بالوحدة اللغوية «مستقبل»، وتتحقق على هيئة «all» عندما تكون مصحوبة بالوحدة اللغوية «المضارع»، إلى آخره)، كما سنجد أيضاً أن جزءاً من النحو التقليدي مكرس لظواهر تتعلق بالعامل. فالقول إن «أداة» التعريف في الفرنسية تتوافق عدداً مع الاسم، وكذلك هو حال الفعل مع فاعله، فهذا يعني أن الوحدة اللغوية الوحيدة «الجمع» المرجودة في عبارة «les chevaux boivent» - «الأحصنة تشرب»، إنما تتحقق بتتابع ثلاث علامات منفصلة (لدينا es في les، ولدينا aux في chevaux، ولدينا vent في boivent).

■ انظر كتاب

A. Martinet: La linguistique synchronique. Paris. 1965. Chap. 1.

يعطي مفهوم الـ sphota لبهارتراهاري للكلمة المتميزة من تحقيقاتها الوظيفية صوتاً وكذلك المتميزة من تحقيقاتها الصوتية، وغمماً يشبه وضع الوحدة اللغوية الصغرى عند مارتينييه - والتي يجب أن نفهم بأنها لا تنفصل في أصوات، ولكن تظهر ببساطة «لأصوات».

ج - إن الفصل بين الاختيار والخضوع اللسانيين، يقضي بمارتينييه إلى الاعتراض على التقاليد القاعدية. وإن هذا الفصل ليظهر أيضاً، ولكن بشكل مختلف، في بعض «متصورات»، وفي التطور الداخلي للمدرسة التوليدية (على الرغم من أن هذه المدرسة تفضل أن تؤسس مواقفها على براهين «تجريبية»).

١ - لقد ظل متصور «المكون الصوتي» قائماً خلال كل تاريخ النظرية. وبالنسبة إلى تشوسكي، فإن قواعد اللغة تمثل وصفها الكلي. وهي تتضمن ثلاثة مكونات رئيسية: النحو (الذي هو الجزء المولد من القواعد، «القواعد التوليدية» بالمعنى الحقيقي)، وهو مكلف بتوليد، تبعاً لأليات شكلية محددة، كل سلاسل الوحدات البنوية الصغرى المتطورة إليها بوصفها وحدات قاعدية، وهو يولدها ولا يولدها سواها. وتجد، في السلاسل التي ولدها «نحو»، أن الوحدات البنوية الصغرى تتراصف الواحدة إلى جانب الوحدات الأخرى

(تتكون أداة التعريف المدغمة "a" مثلثة بوصفها "ة" مثل "أل التعريف"). وبالإضافة إلى هذا، هناك بعض ظواهر التوافق لم تغط قدرًا من العناية (فجسلة «chevaux boivent» - الأحصنة تشرب» تتكون مثلثة بوصفها سلسلة «أداة التعريف» «جمع» ، «حصان جمع» ، شرب «مضارع» «جمع» ، وهي منظمة تبعاً لبنية محددة). وأخيراً، فإن تمثيل الوحدات البنائية على المستوى النحوي، هو تمثيل تواضعي محض، ولا يشكل في شيء تمثيلاً صوتياً. فهذه السلاسل، ما إن يولدها النحو، حتى يجب أن يطلجها، بالنظر إلى بنيتها، مكونان آخران، لم يعد لهما سطلة توليفية، بل سطلة تأويلية فقط: المكون الدلالي، وهو يترجم السلاسل إلى لغة دلالية واصفة، وذلك بشكل يعطي تمثيلاً لمعنى الجملة. وهناك مكون وظائف الأصوات الذي يترجمها إلى لغة صوتية واصفة، فتكشف بهذا عن نقطها. وهكذا، فإن مكون وظائف الأصوات يجمع عند تشومسكي مجموعاً من الخضوعات للتعبير. كان مارتينييه قد وزع دراستها بين الصوتيات وعلم وظائف الأصوات والصرف. ولهذا السبب، نسمي هذا الجمع أحياناً «علم الأصوات الصرفي». ومن جهة أخرى، فإنه لا يمثل أي اختيار من اختيارات المتكلم - يستثنى من هذا بعض التلوينات «الأسلوبية» والتي ينظر إليها بوصفها هامشية (الاختيار بين «je peux» - أستطيع» و«je puis» - أستطيع» أو بين النطق في عبارة «il est ici» - إنه هناك» ونفس العبارة «il est là». فإذا نظرنا إلى قواعد اللغة بوصفها اصطلاحاً جزئياً لإنتاج العبارات (وهذا تأويل رفضه تشومسكي، ولكنه عاد للظهور باستمرار في أعمال التوليفيين)، فيمكننا أن نقول إذن إن هذا المكون يصنع إجراء كلياً تماماً، يحون المتكلم من خلاله مجموعة من الاختيارات التي عملت في مستوى سابق إلى سلسلة من الأصوات.

الملاحظة الأولى:

يطلق ترويسكوي اسم «علم الأصوات الصرفي» على جزء من الوصف اللساني المكلف بدراسة كيفية استخدام الأصوات من أجل التعبير عن المفاهيم أو عن الفئات القاعدية. وسيدوس علم الصوت الصرفي مثلاً ظاهرة التماق، أي المتغيرات التي يمكن لهذا التعبير أن يستدعيها، لا سيما في اللغات الهندو-أوروبية، في داخل الجذر نفسه: لكي نصنع من الاسم الألماني Tag - يوم» الصفة Taglich - يومي»، فإننا نغير إلى "ة" المتطرفة مثل الفرنسية "é"، الحرف "a" من جذر الكلمة "Tag".

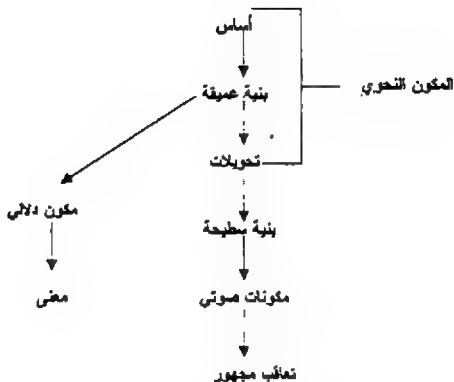
الملاحظة الثانية:

إن ما يبرر بالنسبة إلى تشومسكي رفض البنية الصوتية المحضة (بالمعنى التقليدي

• وظائف الأصوات) هي حجج الاقتصاد : لكي نبني التمثيل الصوتي لجملته انطلاقاً من بينها بوصفها سلسلة مبنية من الوحدات البنيوية، فيكون العبور بواسطة تمثيل صوتي تنظم بالمسامات الملائمة فقط تعقيداً من غير فائدة. وبسبب ظواهر المفصل خاصة فيرات الصوتية التي تحدث في داخل كلمة تقع على حدود وحدتين بنيويتين، فيكون الممكن صياغة قوانين أكثر بساطة وأكثر عمومية عندما نستبدل مباشرة سلسلة الأصوات بـ تكون الكلمة مادياً انطلاقاً من تنظيمها في وحدة بنيوية، وذلك بدلاً من بناء سلسلة صوات التي تجليها أولاً، ثم انطلاقاً من الأصوات المادية بعد ذلك فقط.

- Le rapprochement phonologie-morphologie est proposé par exemple par Sapir, *Le Langage*, trad. fr., Paris, 1967, chap. 4. - Sur la conception chomskian de la phonologie: N. Chomsky, *Current Issues in Linguistic Theory*, La Haye 1964, chap. 4, et M. Halle, "Phonology in generative grammar", *Word*, 19 trad. fr. dans *Langages*, 8 décembre 1967. - Sa forme moderne est présentée dans le recueil de F. Dell, D. Hirst et J.-R. Vergnaud, *Forme sonore du langage*, Paris, 1984. - A. Martinet critique l'idée de morphonologie dans "morphonologie", *La Linguistique*, 1, 1965, p. 15-30.

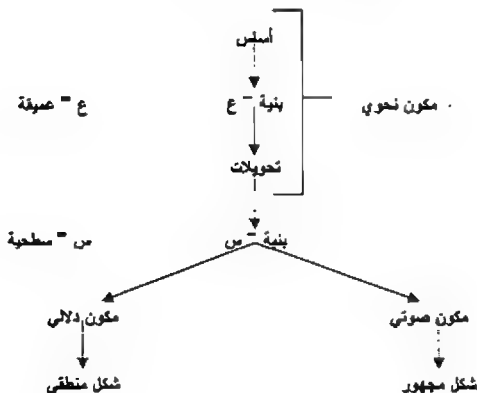
2- ربما كان هم الفصل بين الموضوع والاختيار يحكم أيضاً بعض إعادات التنظيم عرفها المكون النحوي أثناء تطور النظرية التوليدية. فلقد كان هذا المكون من النسخة إلى المسألة في كتاب «البني النحوية» منقسماً إلى مكونين الواحد منها يعمل بعد الآخر توليد الجمل، ويشتغل كل واحد منهما مع نموذج خاص من الضوابط. أما المكون إل، وهو المكون الأساس، فإنه يستخدم «ضوابط إعادة الكتابة». وأما المكون الثاني، فين توليد الجمل على البنى التي ولدها المكون الأول. ونجد من بين هذه التحويلات أن هناك «الإجباري»، ليس له أثر دلالي، وأن بعضها الآخر «الاختياري»، مثل النفي أو استفهام، له أثر دلالي بطبيعة الحال. ولكن هذين النموذجين من نماذج التحويل لا لأن مكونين فرعيين متميزين: إن تدخلاتهما تمازجة فيما بينها. ولقد اخضع هذا الوضع النسخة الثانية المسماة «معاوية» من النظرية المطورة على نحو خاص في كتاب جوه النحوية» (1965). فهنا نجد تحويلات اختيارية أكثر. فالنفي، والاستفهام، وبشكل كل البنى النحوية ذات الوظيفة الدلالية هي بنى ولدها ضوابط إعادة الكتابة الأساس. وحيث البنى التي تولدها ضوابط إعادة كتابة «البنى العميقة» للمعارف. وإن على كون الدلالي أن يؤرل هذه البنى مباشرة. وأما فيما يخص المكون التحويلي الفرعي، فيحصل عليها مزيجاً من الوحدات البنيوية مثلاً، من غير أن يحدد هذا أي أثر دلالي. ون هذا لكي ينتج «بنى سطحية»، يستوحيها المكون الصوتي فيما بعد في تمايزات ورة. ومن هنا، فقد نشأت التسمية العامة المعروفة :



(لدينا ثلاثة مكونات: المكون النحوي، والمكون الصوتي، والمكون الدلالي. ولدينا مكونان فرعيان للمكون النحوي، وهما «أساس» و «تحويلات». ثم لدينا «البنية العميقة» و «البنية السطحية» و «التعاقب المجهور» و «المعنى». وهذه كلها تعد تمثيلات مختلفة للعبارة التي تتجه القواعد. وأما الأسهم الممتدة، فتدل على المدخل الموجود في مكون القواعد. وأما الأسهم المقطعة، فتدل على المخرج).

تظهر هذه الترسمة بوضوح الفصل بين ما هو مختار ويتجلى في المعنى، وما هو غير مختار، أو مختار فقط من باب التنوع الأسلوبى، ويؤثر فقط على الشكل المجهور. وسيكون هذا الفصل مستمراً، ولكن تحت شكل معدل، وذلك في النسخة الثالثة من النظرية والمسماة النظرية «المعيارية الممتدة». ولقد وضعت هذه النظرية بدءاً من عام 1970/. وإذا عدنا نبحث عن أصل هذه التعديلات، فنسجد أن بعض الظواهر التي لا يمكن معالجتها إلا بواسطة التحويلات، تمتلك بالأحرى تأثيراً دلالياً أكيداً. وتمثل هذه الحالة بعض التغيرات في نظام الكلمات. ونضرب على هذا مثلاً: «لم يأت أي واحد من زملائي» و «أي واحد من زملائي لم يأت». ولقد أفضت وقائع هذا النموذج، وهي جد

كثيرة، إلى إعادة تنظيم القواعد، سامحة بذلك بوجود تجمع جديد للظواهر التي تتناسب مع اختيارات ذات قيمة دلالية، وكذلك لتصلها إما عن ماهر خضوع، وإما عن ماهر اختيار دلالي محض. وأنه لمن أجل هذا، تم إدخال مستوى إضافي للتشكيل: إنه البنية السطحية بنية - س، وهو ناتج عن التحويلات. والترسيمة هي كالتالي:



إن المكون الدلالي هو الذي يؤزل «البنية - س» (المساة المنطقية) بشكل نحصل فيه على المعنى «الشكل المنطقي». ولكن «البنية - س» تصلح، من جهة أخرى، مدخلاً إلى المكون الصوتي الموسع (والذي ينجز في داخله، بالإضافة إلى الإكساء المجهور بالمعنى الدقيق للكلمة، متغيرات أسلوبية و محو خالي من التأثير الدلالي، مثل محو ضمير الشخص الأول والذي يمد فاعلاً محتملاً لصيغة المصدر «المجيء» في عبارة «وعدت بالمجيء». ويذكر الحرف «س» في المصطلح «البنية - س» أن لهذا المستوى، من منظور شكلي، نقطة مشتركة مع «البنية السطحية» القديمة - إنه ناتج عن التحويلات - ولكن، لأسباب وظيفية، فإن الإعلان عنه بوصفه «سطحياً» غير ممكن. وقد كان ذلك كذلك لأن

له تأثيراً دلاليًا. والأمر هو هكذا بالنسبة إلى المصطلح «البنية - ع» الذي يعين المستوى التمثيلي، وهو ما ينتجه الأساس. فالمصطلح «ع» يذكر بالقياس الشكلي لهذا المستوى مع التعبير القديم «البنية لمعية». إن كل واحد من التعبيرين قد أنتجه ضوابط إعادة الكتابة الخاصة بالأساس. ولكن هذا المستوى، وظيفيًا، لم يعد يصلح أن يوسم بوصفه «عميقاً» لأنه لم يعد وحده الذي يقضي المكون الدلالي. فنحن نرى بأن تنظيم القواعد يسمى إلى أن يستند إلى محدد شكلي من محددات آلياته، كما يسمى إلى عكس نماذج العمل إما الضرورية (أو القليلة التلام إذا كانت اختيارية مثل التنوعات الأسلوبية)، وأما المعقدة دلياً، والمتعلقة بالإجراءات اللغوية المعقدة (ثمة فارق وحيد، من وجهة النظر هذه، مع النظرية الميمارية: ماكان معللاً دلياً، قد أصبح الآن ملقى على عاتق مجموع مكوني النمو الفرعي، بينما كان يعد في الماضي جزءاً من المكون الأول فقط).

ملاحظة:

إن النسخة الرابعة للنظرية التوليدية (المسماة «نظرية العامل والربط» والمطورة منذ عام 1980/) تحافظ على الترسمة السابقة، وتعدل خاصة - ولكن بشكل جذري- البنية الداخلية للمكونات.

د - إن الفصل بين النمو والدلالة هو فصل مؤسس في اللسانيات الغربية (إذ كل واحد بشكل موضوعاً للتعليم وللكتب الجيزة). ولكن هذا الفصل يثير مناقشات عديدة. إننا سلاحظ، بصورة عامة، أن الفصل يقرب اللغات الطبيعية من الألسنة الشكلية التي يبنها المنطقيون. فمتدا بين المنطقي لساناً، فإنه يميز فعلاً وبدقة شكلين من أشكال تفهيم القضايا. فمن جهة (وهذه وجهة نظر النمو)، يمكن للمرء أن يسأل نفسه إذا كانت هذه القضايا تستنبط من البديهيات ومن الضوابط المحددة للسان. ومن جهة أخرى (وهذه من وجهة نظر الدلالة)، يمكن للمرء أن يقيم تماثلاً لكل قضية مع موضوعات نظرية، تسمى النموذج الذي يمكن تحديده من غير إحالة للسان. وتقيم القضايا حيثما بالنظر إلى خواص الموضوعات التي تماثلها في النموذج. ولذا، فإن نظرية النماذج «نظرية مكرسة لدراسة العلاقات بين هذين التقييمين، الداخلي والخارجي، ولكن هذه الأبحاث تفترض دائماً أن اللسان ونماذجه يستطيعون أن يتميزوا بشكل مستقل. ويتطلب نقل هذا المنهج إلى اللسانيات أن يكون ميدان الدلالة الذي تتكلم جمل اللغة عنه محدداً من غير إحالة إلى هذه الجمل، أو أيضاً أن تكون قادرين على ضبط وتمثيل المعنى الذي تفقه جملة ما من غير أن نجعل البنية النحوية للجمل تتدخل في هذا التمثيل. ولقد توصل أتباع تشومسكي إلى هذا إذ ميزوا المعنى بمصطلحات المتصورات المستعمارة من المنطق (ومن هنا، فقد نشأ التعبير

«شكل منطقي» المستخدم بنية تعيين المعنى). ويمكننا أن نتصور أيضاً أننا نستخدم متصورات نفسية. ولكن في الحالتين، فإن فصل النحو والدلالة يترافق مع تصور غير لساني للمعنى - وهذا ما سيقفه السوميري مثلاً.

وحتى لو تم القبول بالأمر على كل حال، فإن بعض «المنشقين» مع بقائهم في الإطار العام جداً لنظرية تشومسكي، قد ذهبوا إلى مطابقة المكون الدلالي مع جزء من المكون النحوي. وقد اتخذ تفكيرهم من «النظرية المياريّة» نقطة انطلاق. وראء، تبعاً لهذه النظرية، أن «البنية العميقة» الناتجة عن الأساس تتضمن كل المعلومات المفيدة لممثل المكون الدلالي، ولاشيء سواها. وبما إن هذا الأخير مصمم بوصفه «تأويلاً محضاً»، فإننا لا نرى ما يدعو إلى تمييز الشكل المنطقي والبنية العميقة، أو أيضاً الأساس والمكون الدلالي. ونصل حينئذ إلى فكرة علم الدلالة التوليدي. وهي فكرة دعمها «ج. ر. روس» و «ج. لاكوف» حوالي عام 1970/. فالمكون التوليدي يولد كل البنى الدلالية الممكنة، وذلك تبعاً لإجراء مماثل لإجراء النحو العميق في التشرسكية التقليدية. وستطبق على هذه البنى التحويلات والقوانين الصرفية الصوتية، وذلك على نحو من الآلية التي ستعطيها ثوباً صوتياً. ويمكن في إطار هذا المنظور أن نتصور بسهولة أن يكون المكون الأول عالمياً (إنه يمثل مجموع المعاني التي يمكن أن ينيها)، وأن تتميز اللغات عن طريق الثاني فقط. ويبقى مع ذلك أن نقول إن الدلالات التوليدية، وإن تم التخلي عنها سريعاً، إلا أنها تبرز سلسلة من الأفكار لا يستطيع اللساني أن يغفل منها، مهما كانت النظرية التي يجعل موقعه فيها. وإذا كان وصف اللغة يسمى إلى تمثيل الشكل الذي يبنى به المتكلم عباراته، وإذا كان الاختيار الأول، من جهة أخرى، هو الاختيار الذي قام به المتكلم بنية إصصال معنى، فإننا لنترى كيف يمكن للمكون القاعدي الأول أن لا يكون دلاليّاً.

- U. Weinreich a été un précurseur de la sémantique générative, en même temps qu'il proposait de rapprocher les transformations du composant phonologique. "Explorations in semantic theory", in T.A. Sebeok (ed.), Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966. - Une forme extrême est présentée par J.D. McCawley, "The role of semantics in a grammar", in E. Bach et R. Harms (eds.), Universals in Linguistic Theory, Londers, New York, 1968. - Un exposé d'ensemble de la doctrine : M. Galmiche, La Sémantique générative, Paris, 1975. - L'orthodoxie chomskiste est défendue par J.J. Katz, "Interpretative semantics, vs generative semantics", Foundations of Language, mai 1970, p. 220-259. - La sémantique générative a reçu le coup de grâce, à l'intérieur de l'école générativiste, quand la "théorie standard étendue" a redonné un effet sémantique aux transformations. Pour une vue d'ensemble de ces problèmes, cf. Le n°40, 1984, de Communications, "Grammaire générative et sémantique".

بما إن الدلالة تتضمن دراسة مفردات اللغة، فإنها تعطي الحق لتضييق تعاضدها مع النحو. وبالفعل، فإنه كلما أصبحت دراسة الكلمات دقيقة، لاحظنا أكثر أن كل كلمة تطرح قيوداً على محيطها. وهكذا، فإن «م. غروس» إذ درس الأفعال الفرنسية، فقد رأى بعدها أن لكل فعل تقريباً خصوصيات ماضيه المكان الذي يبقى لنحو ينشئ ترسيمات لتنظيم يسوس جمل اللغة. وعلى كل حال، سيكون واجباً على هذه الترسيمات أن تكون ذات عمومية كبرى. فنحن عندما نهبط في التفاصيل، فإن التنظيم يبدو محكوماً بالمفردات اللغوية. وإن «غروس» نفسه إذ يلح على أهمية المفردات، فإنه لا يتطلع إلى ترقية الدلالة المحددة بوصفها دراسة للمعنى. ولكن إذا قبلنا، بالإضافة إلى ذلك، بأن الفئات المستخدمة لإنشاء الخواص التوزيعية للمفردات (الأفعال الدالة على الحالة، السيرورة، الأسماء الدالة على أشياء حية، غير حية، بشر، قادرين، ثقيل، مجردات، واتبعين...) يجب أن تحدد بحدود المعنى، وهذا ضيق، فإن هذا يمثل ليس مكان النحو بالنسبة إلى المصمم فقط، ولكن عين المكان المعطى لوصف لساني مستقل عن بواطن المعنى. وستضرب مثلاً. نلاحظ أننا نستطيع أن نقول: «بقيت متأخراً، فالمتخزن لا يفلق إلا متأخراً»، «إن الوقت متأخر، ولا يزال جان هنا». وتستصح هذه العبارات «غريبة» على الأقل، إذا وضنا كلمة «مبكر» مكان «متأخر». ويبدو أن المفصود هنا هو الاضطراب، وليس ظاهرة عرضية، في بناء الجمل الفرنسية. ولكن لكي ينضج ذلك يجب:

1. المرور بتحليل لفظي للكلمتين «متأخر» و «مبكر».
2. إجراء مثل هذا التحليل في حدود المعنى، والبحث في معنى هاتين الكلمتين عن ما يسمح أو يمنع في السياقات التي تشكلها «بقي»، «لم ... إلا»، «بالأحرى»، «أيضاً»... وإذا كنا بالفعل لا نكتفي بإنشاء قائمة بهذه السياقات، فيجب أن نبحث لها عن نقاط مشتركة، تتناسب مع المعنى «متأخر» وليس مع المعنى «مبكر». وهكذا سنتحول دراسة الاضطرابات النحوية، عن طريق المفردات، إلى دراسة دلالية.
- 3- ثمة مناقشات عديدة تتعلق حالياً بضرورة إدخال مكون تداولي (تواصلي) إلى الوصف اللساني. بيد أن هذه المناقشات قد أظلمت لكثرة المعاني التي أعطيت لهذا المصطلح. ولكي نبسط الأمور، فإننا نستطيع أن نميز معنيين أساسين:
- 1- ندروس التداولية (رقم 1) (انظر «مقام الخطاب» في هذا القاموس) كل ما يعود، في معنى العبارة، إلى المقام الذي استخدمت فيه العبارة، وليس فقط إلى البنية اللسانية للجمل المستخدمة. ولقد ركز معظم الباحثين، منذ عام 1960/ على الامتداد الواسع لهذا الميدان. ولقد أظهروا كم كان المعنى شتيل التحديد في إطار المادة اللسانية المستخدمة. وتمت معرفة المقام ضرورية مثلاً لإقامة المرجع الذي يشار إليه بما يلي:

- بالفصحى (المتعين بـ "نحن" في "نحن سنذهب").
 - بفعل اللغة المنجز (إذا أقول: "أسأتي". فهل يعطي المتكلم معلومة، أو يقطع وعداً، أو إن المقصود ضرب من التهديد؟).
 - بمبادئ الكميات (إذا أقول: "فوحده، بيير سيأتي"، فما هو مجموع الأشخاص الذين لن يأتوا من الذين نتحدث عنهم؟).
 - بالنتائج المستهدفة (أي نتيجة محتملة نسمع بمعارضة قضيتين متصلان بـ "لكن" في "سأرى بيير ولكن جان سيكون هنا"؟).
 نستطيع أن نفكر بأن هذه التداولية (رقم 1) غريبة قطعاً عن اللسانيات، ذلك لأنها تتعلق بما يضاف على جمل اللغة من الخارج. ولكننا نجد أن اللجوء إلى المقام من أجل التأويل غالباً ما يكون منصوفاً عليه وتحدده المادة اللسانية نفسها. وهكذا، فإن الفصحى "نحن" يبدو أنه يحتوي، في معناه الجوهري، على تعليمات تتعلق بالبحث عن المرجع: المقصود به أشخاص يتسمون إلى مجموعة يحلن المتكلم أنه يعد جزءاً منها. وإن الأمر نفسه ليكون بالنسبة إلى الرابط "لكن". فهو يطلب إلى المخاطب، من أجل فهم العبارة، أن يتصور اقتراحاً ثالثاً، بما إلى طريقة التفكير المنسوبة إلى المتكلم يجب الحفاظ عليها مستمرة نظراً لما يأتي بعد "لكن" (في المثل الذي سقناه آنفاً، ثمة احتمال، مثلاً، لوجود معاداة مع بيير - وإن حضور جان سيجعلها مستحيلة). وتظهر مثل هذه التحليلات ضرورة لإدخال مؤشرات تداولية (رقم 1) على الوصف اللساني. فهي تحدد، بما إن الأمر يتعلق بالجملة، نموذج التحقق الذي يجب أن يتبع في داخل مقام الخطاب، وذلك عند ما يكون علينا أن نؤول آياً من تواتراته.

بقي أن نعرف إذا كان يجب على هذه المؤشرات أن تكون مولدة لمكون تداولي مضاف على كفاية مكون دلالي مستقل، أو إذا كانت لا تشكل الوصف الدلالي نفسه. فعندما نمزوا إلى الجمل مثلاً "صيغة منطقية"، كما يفعل التوليديون، فإننا نؤثر الحل الأول: إننا نقبل بوجود مستوى أساسي للمعنى الذي، هو بذاته، لا يشكل مرجعاً للمقام، ولكنه يستطيع أن يغتنى به فقط. ويفسخ هذا الاختيار المجال أمام بساطة عظمى للمكون الدلالي، الذي ينتج تمثيلات قريبة جداً من تمثيلات الشكلانيين في الأساق المنطقية. وإننا، في المقابل، نحمل المكون التداولي أن يوضح، وإن على سبيل مؤثرات المعنى، كل ما ما يمتدح من هذا (انظر ب. دي كورنيلييه). وإننا لنؤثر، على العكس من هذا، الاختيار الثاني إذا كنا نرى معنى الجمل بوصفه مؤشراً بسيطاً لاستراتيجية تهدف إلى استغلال مقام الخطاب. وتستلزم هذه الفكرة، بما إن المقامات الممكنة غير متناهية، أن يشمل معنى الجملة على نموذج لهذه المقامات، يسمح بإدخالها إلى عدد محدد من

الفئات. وإنما نستطيع إزاء هذه الفئات العامة أن نحدد التحقيق الذي يجب القيام به لتأويل هذا التواتر الخاص أو ذاك من تواترات الجملة.

2- تتعلق التداولية (رقم 2) (انظر «اللغة والفعل» من هذا الكتاب) ليس بأثر المقام على الكلام، ولكن بأثر الكلام على المقام. فمعظم عباراتنا تعطي، في وقت واحد، سموات عن العالم، وتقيم، أو تزعم أنها تقيم، بين المشاركين في الخطاب نموذجاً خاصاً من العلاقات، يختلف باختلاف فعل اللغة المنجز (تباً أن يكون الاستفهام هو المقصود أو أن يكون الأمر هو المقصود)، ويختلف أيضاً تباً لمستوى الخطاب المختار (أي تباً أن يكون الكلام محترماً أو مألوفاً). ومن جهة أخرى، فإنها تفرض صورة معينة للمتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها (يستطيع المتكلم في حالة التأكيد أن يقدم نفسه وكأن بينه وبين ما يقول بعداً، وهذا أمر غير متلائم مع التمجيد، حيث يبدو المتكلم متخرباً تماماً في كلامه الخاص). وإنما لفرض على المتلقي أيضاً صورة عن ذاته، تنمزمز له، في اللحظة التي نتوجه بها إليه، هذا الموقف أوداك. فعبارة نفي مثل: «بيير ليس هنا» تقدم المتلقي وكأنه معتقد أو يفكر أن يتوقع وجود بيير. وهناك عبارة تشتمل على مضامين مفترضة مسبقاً (بمعنى أن عبارة «بيير توقف عن التدخين» تفترض مسبقاً أن بيير يدخن)، وإنما لتفعل هذا كما لو أن المتلقي كان يعلم ذلك من قبل (أي كما لو كان يعلم أن بيير كان في الماضي يدخن)، وثمة عبارة تشتمل على سلسلة برهانية (الجو حار، ويجب أن تخرج إذن)، وإنما لتفعل هذا كما لو أن المتلقي يقبل مبدأ عاماً ينصح بالخروج عندما يكون الجو حاراً. ولذا، فإن التداولية (رقم 2) تتعلق بهذا التحويل عن طريق الخطاب نفسه، وذلك من المحيط الذي تم إنتاجه فيه (وحتى إذا كان هذا التحويل ليس سوى زعم، فإن له دائماً أثراً واقعياً على الخطاب اللاحق).

وكما كان الأمر بالنسبة إلى التداولية (رقم 1)، فإننا نتحدث لكي نعرف:

I - إذا كان يجب على هذه الوقائع أن تدخل في وصف اللغة.

II - وعامي علاقات هذه الوقائع مع الدلالة.

أما ما يتعلق بالنقطة الأولى، ومن بعد الأمثلة التي جئنا على إعطائها، فإنه لمن الصعب أن ننكر أن يكون الفعل، أو الفعل المزعوم للكلام، جزءاً على الأقل، محدداً بالكلمات وبينية الجملة المنطوقة. وبالإضافة إلى هذا، فإنه لمن الواضح أن طرقه تختلف من لغة إلى لغة. فالأفعال ليست هي نفسها في كل مكان، وإن الصورة التي يشار بها إليها تتغير أيضاً تغييراً واسعاً. وإن الأمر ليكون هو نفسه بالنسبة إلى الطريقة التي يقيم فيها المتكلم بعداً يفصله عن المتلقي. فالفارق بين «tu - أنت» و «vous - أنتم» غير موجود

في الإنكليزية والعربية، وإنه ليس مساوياً بالضبط لـ "du" وـ "sie" الألمانية. وهناك لغات، مثل اليابانية والكورية، تمتلك أدوات أكثر دقة لوضع المتكلمين في مواقع يكون فيها بعضهم إزاء بعض (فهنا لا تستعمل الكلمة نفسها من أجل الكلام عن كتاب كتيبه وعن كتاب كتيبه المخاطب أو ثلث من الوضع الاجتماعي العالي). وأما المسألة الثانية، فقد تمت مناقشتها أكثر. فبعضهم، مثل التريديين، يعتقد أن في مقدوره تحديد مستوى دلالي مستقل عن التداولية (رقم 2) كلها، يقدم تمثيلات عن الواقع فقط، وتكون أهلاً لأن تمد حقيقة أو غير حقيقة. وهذا مايعبر عنه التعبير «الشكل المنطقي». ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا إذا كان تمثيل الأشياء لا يمر عبر إنشاء علاقات ذاتية بينة في الخطاب، كما نسأل أنفسنا إذا كانت اللغة لا تعطي شوباً من الإدراك المنطقي للعالم. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا سنستكمل حينئذ من مكون دلالي تداولي، أو أيضاً عن تداولية مدمجة في الدلالة.

- الملاحظة الأولى:

إذا قبلنا بأن الهمجية التي تمارسها العبارة، هي همجية مزعومة قبل كل شيء، وأن البناء المتخيل لهر نوع من المحيط المثالي، وإذا قبلنا، من جهة أخرى، أن المقام المحدد للمضى إنسا هو في جزء كبير منه إسقاط للمباراة نفسها، فإننا سنقتاد إلى إنشاء علاقات وثيقة بين التداوليتين. فكلاهما يتعلق ببناء العالم عن طريق الكلام.

- الملاحظة الثانية:

إننا لم نطرح في هذه الخلاصة من القضايا التداولية سوى علاقات العبارة مع المقام الذي تظهر فيه، وليس علاقاتها مع النص الذي تشكل جزءاً منه: ينظر أحياناً إلى «الساكنات النص» بوصفها جزءاً من التداولية. ونحن سنقدمها في الفصل «نص» من هذا القاموس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إجراءات تعلم اللغة وإنتاج الكلام، اللذين تكون دراستهما مجعلة أحياناً في التداولية، فإننا سنعالجهما في «علم النفس اللساني» وفي «علم الاجتماع اللساني».

- Sur les problèmes particuliers traités par la pragmatique, voir notamment les sections "Référence", "Enonciation", "Situation de discours", "Langage et action". - Sur les aspects philosophiques et logiques de la pragmatique: F. Latraverse, La Pragmatique: histoire et critique, Bruxelles, 1987. Sur ses aspects linguistiques: O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972 (le chap. 4 développe l'idée que la signification, hors situation, est faite d'instructions pour l'interprétation en situation); B.N. Grunig, "Pièges et illusions de la pragmatique linguistique". Modèles linguistiques, 1979, p. 7-38; C. Kerbrat

Orechioni, L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, Paris, 1980; A. Berrendonner, Eléments de pragmatique linguistique, Paris, 1982; S.C. Levinson, *Pragmatics*, Cambridge, 1983; B. de Cornulier, *Effets de sens*, Paris, 1985; P. Spall, E. Hajicova et J. Pasevova, *The Meaning of the Sentence in its Semantic and Pragmatic Aspects*, Dordrecht, 1986; S. Golopentia, *Les Voies de la pragmatique*, Saratoga, 1988 - Une théorie générale des rapports entre phrase et situation est présentée dans D. Sperber et D. Wilson, *La Pertinence: communication et cognition*, Paris, 1989, voir p. 773 s. - On trouvera une bibliographie complète dans J. Nuyts et J. Verschueren, *A Comprehensive Bibliography of Pragmatics*, Amsterdam, Philadelphie, 1987. Signalons enfin que le *Journal of Pragmatics*, fondé en 1977 (Amsterdam), traite sans exclusive de tous les problèmes liés au langage et qualifiés, en quelque sens que ce soit, de pragmatiques.

اللسانيات الجغرافية

GÉOLINGUISTIQUE

أن يتكلم المرء عن اللغة الفرنسية، وعن اللغة الألمانية، إلى آخره، فإن هذا يعني إنشاء تجريد وتعميم هائلين (وغالباً ما يكونان غير واهين).

والسبب في ذلك، لأنه يوجد، في الواقع، عدد من اللهجات يتساوى مع عدد من المجتمعات المشتملة للغة، بل يتساوى، إذا كنا دقيقين، مع عدد الأفراد المستعملين لها (ولا يستثنى من ذلك، من منظور لساني، إمكانية وجود عدد من الأفراد في كل إنسان). ولقد نستطيع أن نطلق اسم «اللسانيات الجغرافية» على ذلك التميز الذي يظهر في اللهجات ذات العلاقة مع محليتها الاجتماعية والمكانية في الوقت نفسه (إن الحدود غالباً ما تكون متباعدة مع «اللسانيات التخيرية» التي تدرس متغيرات اللهجة نفسها تبعاً للوضع الاجتماعي حتمياً).

لقد أصبح تحديد المصطلحات المستخدمة في مثل هذه الدراسة صعباً، وذلك لأن معظمها، إذ ينتمي إلى لغة اللسانيين ذات الادعاء العلمي، إلا أنه يعمل أيضاً في اللغة اليومية، سواء كان ذلك في وصف اللهجة، أم كان ذلك في تقييم طرفها. وغالباً ما يكون لا استخداماتها رهان أيديولوجي أو سياسي يجعل المرء ينسى ما تدل عليه.

1 - اللغة القومية أو الرسمية:

إنها لغة تعترف بها الدولة بوصفها لغة التواصل الداخلي (مع إمكانية وجود عدد سها، كما هو الحال في بلجيكا وسويسرا). وهذه اللغة التي تنشأ متأخرة على وجه عموم، ويعود سبب وجودها إلى تفوق لهجة محلية، إنما يفرضها التنظيم الإداري والحياة الحضرية (وهي التي يتم تعليمها، وهي التي تفسح المجال، غالباً، أمام الكتابة، بسبب نقص خراج الضابط للإملاء وللكتابة). وليس نادراً أن تستعمل السلطة اللغة بوصفها أداة

سياسية (إن الصراع ضد «اللهجة» المحلية يعد جزءاً من السياسة المركزية، والقومية، بكل أشكالهما. وإته ليرافق في معظم الأحيان مع محاولات لتنقية اللغة من الحدود الأجنبية: يمكن العودة إلى الجهود التي بذلها النازيون لإقصاء الكلمات المستعارة من اللغة الألمانية. وهناك أيضاً، على صعيد أقل تسلطاً، ولكن ليس أقل انشغالاً، المحاولات الحالية في فرنسا للوقوف ضد غزو الكلمات الإنكليزية).

2 - العامة

العامة أو اللهجة المحلية (مع ظلال تحقرية أحياناً). وإننا لنعني بهذا لهجة إنجليزية (مثل اللهجة الألمانية، والبيكارية، وأشكال اللهجات العربية في شمال أفريقيا ...) في داخل أمة حيث تهيمن رسيماً (أي في نظر الإدارة، والمدرسة، إلى آخره) لهجة أخرى. ومن هنا يأخذ المفهوم سمة سياسية كبرى. ولهذا، فإن المطالبة باستعمال العامة استعمالاً رسيماً، تحمل في الوقت نفسه إرادة التخلي عن موقعها بوصفها لغة عامة.

ملاحظة

I - تتكون كل عامة في ذاتها من عدد من اللهجات المحلية. وهي غالباً ما تكون مختلفة، وإلى درجة قد يصعب معها بالنسبة إلى مستعملي إحداها أن يفهموا أولئك الذين يستعملون لهجة أخرى. ويعود هذا التغير الواسع إلى أن التعايش مع اللغة القومية، والمستعملة دائماً عند الحاجة، يجعل الميابة أقل ضرورة.

II - عندما تصنف اللهجة بالعامة، فإننا نتصورها في الوقت نفسه نسبة لـ «الغة رسيمة»: إنها عامة «لهذه» اللغة أو تلك. وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللهجة الألمانية. إنها، في الظاهر، نسبة للغة الألمانية، وكذلك البيكارية، إنها نسبة للغة الفرنسية. وعلى العكس من ذلك، فإن البروتونية، والبربرية (التي ليست علاقتها بالعربية سوى علاقة غير مباشرة)، ويضاف إلى ذلك الباسكية (التي لا نستطيع أن ندخلها مع أي عائلة لسانية على نحو أكيد)، تسمى هذه العاميات غالباً لغات (ولكن ليس للتعارض هنا بين اللغة وبين العامة أي معنى موضوعي، على الرغم من أنه يسجل اختلافاً بسيطاً في وجهة النظر، بل في التقييم).

III - إن القراءة الموجودة بين اللهجات الإقليمية و «اللغة الرسمية» لا تعني أبداً أن الأولى مشتقة من الثانية، وأنه يوجد بين الثانية وبين الأولى نسب. فاللغات الرسمية كانت في معظم الأحيان لهجة محلية، ثم توسعت باستبداد لتشمل مجموع الأمة (الألمانية الحديثة مثلاً، كانت لهجة جرمانية خاصة، ثم تم فرضها على ألمانيا كاملة - وما سهل هذا التوسع

هو أن مارتن لوتر قد استعملها في ترجمة التوراة).

IV - إننا نفهم، والحال كذلك، مصلحة اللهجات الإقليمية في دراسة أصل «اللغات الرسمية». ذلك لأن هذا الأصل غالباً ما يكون مشتركاً بينها. ولقد ألح القواعديون الجدد خاصة على فائدة دراسة العامية، ورواها أنها ضرورية من أجل إعادة التطور اللساني من خلال التفاصيل (بينما جعل المقارنون تناسياً بين حالات لقوية متباعدة جداً في الزمن). ولقد أفضت هذه الدراسة المسماة «علم العاميات» إلى إنشاء «أطلس لساني». ولقد بدأ هذا العمل في فرنسا «ج. جيرون». وعلينا، لكي نقيم أطلساً لمنطقة ما، أن نحدد استثناءاً، يشتمل عادة على ثلاثة نماذج رئيسة من الأسئلة: «كيف يمبر هذا المفهوم عن نفسه؟»، «كيف تنطق هذه الكلمة؟»، «كيف تترجم هذه الجملة؟». ثم نقوم بإرسال محققين إلى عدد من نواحي المنطقة (يبرز اختيار النواحي مشكلات صعبة)، ويجتهد هؤلاء، سائلين وملاحظين، لكي يجيبوا على كل الأسئلة بالنسبة إلى كل ناحية من النواحي المختارة. وسنلاحظ أن هذه الدراسة للعامية، والتي أوصى بها القواعديون الجدد، قد دفعت بجيوليرون نحو الشك ببعض أطروحاتهم، لا سيما فيما يتعلق بالسمة العمياء للغويين الصرية.

- Exemples d'études dialectologiques françaises: J. Gillieron et M. Roques, Etudes de géographie linguistique, Paris, 1912; J. Pohl, Les Variations régionales du français: études belges, Bruxelles, 1979. - Sur les rapports avec l'histoire des langues: Historical Dialectology: Regional and Social (actes de la Conférence Internationale de dialectologie historique de 1986). Berlin, New York. Amsterdam, 1988. - Sur la dialectologie en général: E. Sapir, La Notion de dialecte, article de 1931, traduit dans La Linguistique, Paris, 1968, p. 65-72; S. Popp, La Dialectologie, Louvain, 1950; U. Weinreich, "Is a structural dialectology possible?", Word, 10, 1954, p. 388-400; dans la mouvance chomskiste: Y. Roberge et M.T. Vianet, La variation dialectale en grammaire universelle, Sherbrooke, 1986. - Dans le cadre de la linguistique de Gustave Guillaume: Gabriel Guillaume, Langages et langue: de la dialectologie à la systématique. Angers, 1987.

3 - الرطانة

إننا نقصد بها المتغيرات التي تحملها مجموعة اجتماعية - مبنية إلى اللغة القرصية (وخاصة إلى المصمم وإلى النطق). وينظر إلى الرطانة، على عكس العامية، بوصفها انزياحاً إراديّاً، وذلك انطلاقاً من لهجة جماعة أكثر اتساعاً. وليس من الممكن دائماً، في هذا الانزياح، أن نميز ما يتصل بالطبيعة الخاصة للأشياء المقولة من إرادة شيعي أن لا يكون

المرء مفهومًا، ومن رغبة الجماعة في تأكيد أصالتها. فهناك رطانة خاصة تتعلق باللسانين، ويكتاب العدل، ويمسلي الجبال، وبالتأتين، إلى آخره. ولذا، فإن اللهجة الاصطلاحية لغة اجتماعية، يمكن أن تعد ضرباً خاصاً من ضروب الرطانة: إنها لهجة فئة اجتماعية تقدم نفسها بوصفها علامة لوضع اجتماعي - ليس خاصاً فقط - ولكن لوضع هامشي (وتعبير هيلمسليف، فإن اللجوء إلى لهجة فئة اجتماعية حيث لا يكون ثمة رهان، فإن ذلك يفضي إلى دلالة حافة «غير اجتماعية».

ملاحظة:

إننا نعبر هنا بلاشعور، من المعنى الذي أعطي لكلمة اللهجة فئة اجتماعية، إلى الاستخدام المصنوع غالباً من المصطلح بغية التذليل على لهجة طبقة لها وضع اجتماعي متدني (وذلك من غير أن يشعر أولئك الذين يتكلمونها أنهم اختاروها بنية تأثير خاص).

- Sur l'argot en général: P. Guiraud, L'Argot, Paris, 1966. - Sur l'ancien argot français: C. Nisard, De quelques parisianismes et autres locutions non encore ou plus ou moins imparfaitement expliquées des XVIIe, XVIIIe, XIXe siècles, Paris, 1876, reproduit en facsimilé, Paris, 1980; L. Sainéan, Les Sources de l'argot ancien, Paris, 1915, reproduit en fac-similé, Genève, 1973. - Sur l'argot, au dernier sens signalé plus haut: W. Labov, Language in the Inner City: Studies in the Black English, Philadelphie, 1972, trad. Le Parler ordinaire: la langue dans les ghettos noirs des Etats-Unis, Paris, 1987.

4 - اللهجة الفردية

يشير هذا المصطلح إلى الطريقة الخاصة التي يتكلم بها فرد من الأفراد. وهي ينظر إليها بما لها من نزعة لا تنحزل إلى هيمنة المجموعات التي تنتمي إليها. ويأبى بعض اللسانيين أن تعد دراسة اللهجات الفردية جزءاً من المناهج المعتادة عند اللساني. بل إنهم ليرفضون أن تعد اللهجة الفردية لساناً. وبالفعل، فإننا إذا كنا ننظر إلى اللسان بوصفه أداة للتواصل، وبوصفه نظاماً، فإنه لمن البعث أن نتحدث عن لسان فردي. وإننا لنقول بتعبير علم وظائف الأصوات: تعد خواص كل لهجة فردية متغيرات حرة - ومجردة، بكل وضوح، من أي ملامة. وبالإضافة إلى هذا، فإن لهذه الخواص وظيفة، وهي حامية جداً بالنسبة إلى هؤلاء اللسانيين، تسمح لكل فرد بإبراز فرادته إزاء الآخرين. وعلى العكس من هذا، فإننا عندما نرى في اللغة محاولة لتقليد الفكر، فإننا لا نستطيع أن نتسعد أن خلق اللهجة الفردية بمد جزءاً من الموقف الإنساني نفسه الذي هو كائن من أصل كل لغة (تعد الأخطاء المرغوبة التي يعتقد بها كل كاتب، ضرورة يفرضها الوفاء للموضوع). ومن جهة

أخرى، فإن مفهوم المتغير الملازم الذي أنشأه بعض علماء اللسانيات الاجتماعية، يسمح بإعطائه شكل أكثر تحديداً لفكرة اللهجة الفردية.

- Les linguistes ont peu étudié la notion d'idiolecte (voir cependant C.F. Hockett. A Course in Modern Linguistics, New York, 1958, chap. 38). Plus de renseignements chez les romanciers (Proust) et les critiques littéraires.

5 - اختلاط اللغات

يفضي وجود علاقات مفتردة بين مجموعتين تتكلمان لشتين مختلفتين، إلى لغة مختلطة، تسمح بتواصل مباشر، من غير لجوء إلى الترجمة. وعندما لا تصبح اللغة الناتجة هي نفسها اللغة الأم للأمة، لأنها تبقى محدودة في إطار التواصل مع الأجانب، فإننا نسميها غالباً لغة مزيجية (وليس هذا من غير طيف مبتذل). ويستعمل هذا المصطلح خصوصاً لأن اللغة:

1- تستخدم من أجل علاقات عرضية فقط، ولغايات محدودة (ومثال ذلك لغة الفراكا التي ظل البحارة والتجار يستعملونها في محيط حوض المتوسط حتى القرن التاسع عشر).

2- وعندما لا يكون للغة بنية قاعدية محددة تسمح خصوصاً بتجاوز الكلمات.

ويجب أن نميز اللغات الهجينة من الحالات السابقة. فالهجينة تمثل اللغة الأم (أولغة أم) بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتكلمونها (تستطيع الكلمة pidgin أن تدل على اللغات الهجينة وعلى بعض اللغات المزيجية التي تطورت واستقرت). فاللغات الهجينة الموجودة حالياً ناتجة عن التماس بين شعوب مُستعمِرة (الانكليز، الإسبان، الفرنسيون، البرتغاليون) والعبيد الذين اقتيدوا إلى المستعمرات (مثل اللغات الهجينة للأيتي، والجزر الفرنسية في المحيط الهندي). وإن المفردات لتتكون في معظم الحالات مشتقة من مفردات المستعمرين. وتوجد مناقشة حامية لقياس أهمية اللغة الأصلية للعبيد فيما يتعلق بالبنى القاعدية والدلالية. وثمة أسباب عديدة تفسر التطور الحالي الكبير للأبحاث المتعلقة باللغات الهجينة. فهناك، أولاً، الرهان السياسي: يستطيع الاتجاه الاستغلالي أن يجد حجة في أهمية العمق اللساني الآتي من لغة العبيد (بشكل عام، فإن الفكرة، وهي جد غامضة، التي تقول إن لغة ما «تأتي» من لغة أخرى، هي فكرة ترتبط بالمواقف السياسية). ومن جهة أخرى، فإن آثار لغة المستعمرين في اللغة الهجينة الحالية، يمكن أن تستخدم في إعادة بناء لهجة هؤلاء إبان العصر الاستعماري. ونفرب مثلاً على ذلك بالفرنسية الشامية في القرن الثامن عشر. وهي لهجة غير معروفة على كل حال. وأخيراً، فإن دراسة اللغات الهجينة،

تستطيع أن تقدم فرضيات عن السيرة التي أدت إلى تشكيل مختلف اللغات الحديثة، والنتيجة هي أيضاً عن التماس بين شعوب غالبية وشعوب مغلوقة: إن تهجين اللاتينية هو الذي أنتج الأشكال الأولى للغة الإسبانية، والفرنسية، إلى غيره.

ملاحظة:

لقد لاحظنا أنه حتى عند ما لا يوجد بناء للغة مختلطة، فإن التقارب الجغرافي لعدد من المجتمعات اللسانية يستدعي غالباً إلى لهجاتهم المتبادلة بعض السمات المشتركة تسمى «النسب». وإنها لتسمح بجمع هذه اللهجات في مشتركات لسانية. وتستطيع هذه السمات أن تمتلك معلماً بنويماً، أي يقتضي تغييراً جماعياً للغات المعنية (وهكذا، فقد يكون المقصود هو جملة تغيرات النطق الصوتي، وليس فقط المادة الصوتية للغة). وتعد هذه السمات قابلة للملاحظة من جهة أخرى، وذلك حتى عندما تكون اللغات التي تتكلمها الجماعات غير متصلة قرابة إلا بشكل بعيد.

- C'est à partir de la fin du XIX^e siècle que les linguistes se sont intéressés aux créoles: cf. H. Schuchardt, *Kreolische Studien*, Vienne, 1890. - Sur les problèmes généraux posés par ces langues: L. Hjelmslev, "Les relations de parenté des langues créoles", *Revue des études indo-européennes*, 1938, p. 271-286.; A. Valdman, *Le créole: structure, statut et origine*, Paris, 1978; J. Holm, *Pidgins and Creoles*, Cambridge (Mass.), 1989; R. Chaudenson, "Les langues créoles", *La Recherche*, n°248, 1992. - Sur les associations linguistiques, voir les appendices III et IV, dus respectivement à N.S. Troubetzkoy et à R. Jakobson, de la traduction française des *Principes de phonologie* de N.S. Troubetzkoy, Paris, 1957.

6 - التعددية اللغوية

بعد الفرد متعدد اللغات (ثنائي اللغة أو ثلاثيها) إذا كان يمتلك عدداً من اللغات التي تعلم كل واحدة منها بوصفها لغة أماً (وبهذا المعنى، فإن من يتكلم عدداً من اللغات لا يعد بالضرورة متعدد اللغات، ولكن الفارق ليس واضحاً دائماً في الواقع بين التعلم «الطبيعي» للغة والتعلم «المدرسي» الذي يقوم الطفل به). ولقد تسادنا دائماً عن أثر التعددية اللغوية على الحالة النفسية العقلية أو الشعورية للفرد (بعضهم يتكلم عن إعاقة تعود بسببها إلى التعددية اللغوية، ويتكلم بعضهم الآخر، على العكس من هذا، عن ميزة لصالح تطور العقل). وتعد القضية النظرية الأكثر أهمية بالنسبة إلى اللبثاني هي أن يعرف، في هذا الإطار، إذا ما كان وضع التعددية اللغوية يؤثر على المعرفة الخاصة بكل لغة من اللغات المعنية. وإنه لأمر مهم، لأن هذا التأثير، عندما يوجد، فإنه لا يكون ظاهراً على الدوام

(يستطيع متعدد اللغات أن يتكلم اللغتين بشكل تام)، ولكنه يستطيع أن يتحرك في مستوى مجرد نسبياً مثل: النسق الصوتي (في مقابل التيمات الصوتية)، والصواب القاعدية المطبقة (من غير تأثير مرئي على الجمل المنتجة)، وفئات التفكير (إذا كان صحيحاً أن كل لغة تشمل على فئة خاصة بالمعنى).

- On trouvera des renseignements sur le multilinguisme dans l'ouvrage, classique, de U. Weinreich, *Languages in Contact*, New York, 1953. Voir aussi le Colloque sur le multilinguisme (Brazzaville, 1962), Londres, 1964, le n°61 (mars 1981) de *Langages*, "Bilinguisme et diglossie", et l'ouvrage de J.F. Hamers et M.H.A. Blanc, *Bilingualité et bilinguisme*, Bruxelles, 1983 (une version révisée a été traduite en anglais, *Bilinguality and Bilingualism*, Cambridge, Mass., 1989). Un grand nombre d'études de cas, publiées notamment en Angleterre et aux Etats-Unis, sont citées dans la bibliographie de ce livre.

اللسانيات الاجتماعية

SOCIOLINGUISTIQUE

لقد ظهرت اللسانيات الاجتماعية بوصفها اتجاهًا في السنوات الستين في الولايات المتحدة. وقد وقف من ورائها دافعاً لها ومحركاً كل من وليم لايفز، وجون غامبرز، ودبل مميس. واستفاد هذا الاتجاه من دعم بعض تيارات علم الاجتماع (مثل التفاعلية - L'interactionnisme عند إيرفين غوفمان، وعلم السلالات المنهجية - L'ethnométhodologie).

١ - اللسانيات الاجتماعية المتغيرة، (La sociolinguistique Variationniste)

يعد ويليام لايفز هو المؤسس لهذا الاتجاه. ويُعرف هذا الاتجاه بوصفه منهجاً يحد بالتغير اللغوي. وإذا كان هو كذلك، فإنه يتعارض مع مقاربة تشومسكي الذي يجعل هدفه وصف كفاءة «المتكلم - السامع» المثالي في إطار جماعة متجانسة، وذلك بالاعتماد على الأحكام القاعدية. وبما إن اللسانيات الاجتماعية تهتم باللغة كما تتكلم بها جماعة لسانية، فإنها لا تستطيع أن تجعل تجانس البنى القاعدية مسلمة تصادق عليها. ومن هنا، فإنها تهتم بكل ما يثير في اللغة وتدرس البناء الاجتماعي لهذا التغير.

لقد وصفت اللسانيات الاجتماعية التغيرية كل أشكال التغيرات التي تم الثبت منها. والتي لم تكن متحددة من أصل فردي على وجه الدقة. وبينت أنه يوجد تغير من أصل اجتماعي يتجلى في تنفيذ اجتماعي لتغير من المتغيرات اللسانية. وكشفت كذلك أنه يوجد متغير أسلوبوي يظهر لحظة حدوث تغيرات في مدونات الخطاب (بدءاً بالخطاب الشكلي وانتهاء بالخطاب المألوف) يقوم بها المتكلم نفسه. ولقد دلت اللسانيات الاجتماعية أيضاً أنه يوجد تغير محايث عند المتكلم الواحد، وهو يبدو في أسلوب ما.

ولقد نعلم أن هذا التغير المحايث لا يمكن اختزاله ولا رده إلى التغير الاجتماعي والأسلوبي، غير أنه يستتج من التباين الداخلي للنسق.

يشكل التغير الاجتماعي - اللساني الوحدة التحليلية للسانيات الاجتماعية. وإنه ليكون عنصراً لسانياً يتغير بالمصاحبة مع متغيرات غير لسانية، مثل الطبقة الاجتماعية، والجنس، ومدونة الخطاب. ولكي نتحقق من هوية متغير من المتغيرات، قرأنا ندوس مجموع المتغيرات الذي يكون عدداً كبيراً من الأشكال الممكنة لقول «الشيء نفسه». وإذا ذلك، نحمل على إبراز القيود غير اللسانية التي تسوس سلوك كل متغير. ولكي يكون لنا ذلك، فإننا نجري دراسة للعوامل اللسانية التي تؤثر في اختيار هذه المتغيرات. ومن هنا، فإن تحليل اللسانيات الاجتماعية لا يختزل إذن إلى دراسة العوامل غير اللسانية. والسبب لأن اللغة نسق متغير جوهرياً. ولذا فإن المتغير اللساني لا يُدرس لذاته، ولكنه يُدرس من أجل المساهمة التي يستطيع أن يحملها لدراسة بنى اللغة، ولدراسة المتغيرات اللسانية.

لقد اقترح لايوف شكلاً للقواعد المتغيرة. وكان ذلك لكي يهتد إلى وصف البناء الاجتماعي للتيابن اللساني من جهة، ولإدخال وقائع التغير إلى القواعد من جهة أخرى. فإذا كانت القواعد في النحو التوليدي تصنيفية تبويبية، فإن القواعد المتغيرة، على العكس من ذلك، قواعد تقوم على التحديد الكمي. ولذا، فهي تسمح بتحديد السياقات البنوية، سواء كانت لسانية أم غير لسانية، والتي تساعد أو لا تساعد متغيراً من المتغيرات على الظهور. وهكذا، فإن المتغير اللساني يندمج بشكلانية قواعد النحو. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نرى أن شكل القواعد المتغيرة الذي اقترحه لايوف، وطوره دافيد سانكوف، ليسمح مجالاً لتلمس المرء فيه نوعاً واحداً لكل الجماعة اللسانية، ويسجل في الوقت نفسه، من خلاله، إجراءات التمايز الاجتماعي والأسلوبي التي تغطي هذه المجموعة. ولقد كان مفهوم القواعد المتغيرة موضوعاً لعدد من المناقشات والمجادلات. فقد قاد الشك به، لا سيما في أعمال بيير أنكروفه، إلى البحث عن النماذج اللسانية التي تستطيع أن تكشف عن العلاقة بين البنية والمتغير من غير أن تفترض مع ذلك وجود مقاربة احتمالية لقواعد النحو.

يستند تحليل اللسانيات الاجتماعية إلى معطيات أكيدة تم جمعها بشكل منهجي. ولما كان هذا هكذا، فقد لجأت المقاربة التغيرية إلى الاستقصاء المراقب اجتماعياً، بدءاً من اختيار الموقع وبناء المينات، وانتهاء بالدراسة الكمية والكيفية للمعطيات. ولعله من أجل ذلك نجد أن الاستقصاء الذي يقوم على المحادثة، يُستكمل في معظم الأحيان بدراسة اتنوغرافية للجماعة اللسانية. وقد سمح علم اجتماع ظروف الاستقصاء، وكذلك التحليل الخاص بشروط الملاحظة، بتجاوز ما سماه لايوف «تناقض الملاحظة»: كيف يمكن أن

يجمع المتقصي معطيات طبيعية، بينما شرط مثل هذا الجمع يقتضي أن يدور التبادل اللساني من غير حضوره؟ ولقد طُرحت هذه القضية بشكل خاص عندما أرادت اللسانيات الاجتماعية أن تدرس اللغة المحلية، أي اللغة التي تتكلمها مجموعة من الأزواج في تفاعلها اليومي (مثل اللغة المحلية للأسود الأمريكي المحكية في هارليم). وفي الواقع، فإن هذه اللغة لتبيل نحو التفكك بمجرد أن نخضع للملاحظة. وقد كان يجب، من أجل حل هذه المعضلة، تمديد تقنيات الاستقصاء وتسهيل جمع التفاعل العادي.

جددت المقاربة التغيرية دراسة التغير اللساني. وطورت مناهج الاستقصاء وأدوات التحليل التي تسمح بمعالجة الحوافز الاجتماعية للتغيرات اللسانية الجارية. ألا وإنه بفضل الملاحظة المباشرة للتغيرات اللسانية، قد أمكن البحث عن إشارات التغيرات اللسانية، وذلك قبل أن تظهر في وعي المتكلمين. ويمكننا أن نميز ثلاث مراحل للتباين اللساني تتناسب مع ثلاث مراحل للتغير اللساني: هناك مؤشرات غير واعية تماماً ولكنها تكون إشارات مبشرة بضرورة التغير. وهناك الواسمات (marqueurs) التي هي واعية. وأخيراً، هناك الغوالب المسكوكة التي هي علامات اجتماعية. ولقد سمحت الدراسات التي قامت بها اللسانيات الاجتماعية للتغيرات اللسانية بعزل المجموعات الاجتماعية المسؤولة عن انتشار التجديد اللساني، كما سمحت بوصف اتجاه التغير اللساني.

- W. Labov, Sociolinguistique, Paris, 1976. Le Parler ordinaire, 2 vol., Paris, 1979; W. Labov (ed.), Locating Language in Time and Space, New York, 1980; P. Thibault, La français parlé: études sociolinguistiques, Edmonton, 1979; D. Sankoff (ed.), Linguistic Variation: Models and Methods, New York, 1978; P. Encrevé, La Liaison avec et sans enchainement, Paris, 1988; L. Milroy, Language and Social Networks, Oxford, 1980; Langue française, n°34, "Linguistique et sociolinguistique", 1977; Actes de la recherche en sciences sociales, n°46, "L'usage de la parole", 1983.

2 - إثنوغرافيا الاتصال

تعد إثنوغرافيا الاتصال ميداناً من ميادين البحث التي جاءت نتيجةاً للتقاليد الأنثروبولوجية، والتي ابتدأت نقطة الانطلاق فيها من الدراسة المقارنة لقضايا الكلام الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات وبكل ثقافة من الثقافات. وإن موضوع الدراسة فيها، هو ما سماه هيبس «الكفاءة الاتصالية». وهذه تنمي مجموع القواعد الاجتماعية التي تسمح باستخدام القواعد استخداماً ملائماً.

لقد أظهرت إثنوغرافيا الاتصال تنوع الأداء اللغوي، وتنوع الوظائف الاجتماعية للكلام. كما كشفت أيضاً عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي تسوسها. ثم إنها انطلعت

بوصف المدونة اللسانية لأعضاء الجماعة، وبوصف مميزات الظروف التي يمكن للاتصال أن يتم فيها ويكثر.

- R. Bauman et J. Sherzer (eds.), *Explorations in the Ethnography of Speaking*, Cambridge University Press, 1974; D. Hymes, *Foundations in Sociolinguistics*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1974; *Vers la compétence de communication*, Paris, 1982; C. Bachmann, J. Lindenfeld et J. Simonin, *Langage et communications sociales*, Paris, 1981; S. Heath, *Ways with Words. Language, Life and work in Communities and Classrooms*, Cambridge University Press, 1983; E. Goody (ed.), *Questions and Politeness; Strategies in Social Interaction*, Cambridge University Press, 1978.

3 - اللسانيات الاجتماعية التفاعلية أو التأويلية

تشمل هذه الدراسة امتداداً لإثنوغرافيا الاتصال. ولقد اهتمت هذه الدراسة بإدماج الأبعاد التداولية النغمية والتفاعلية في تحليل الوقائع المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية. ذلك لأنها ترى أن التغير اللساني في التبادل الحوارية، لا يشكل فقط معلماً للسلوك الاجتماعي، ولكنه يعد أيضاً مصدراً اتصالياً موضوعاً لدى المشاركين ليتصرفوا به. وأنه يساهم في تأويل ما ينتج إبان التبادل الحوارية. ولقد وضعت أعمال جون غامبيرز الوظائف اللسانية للتغير اللساني موضع البداهة. وأظهرت هذه الأعمال أن التغيرات الاجتماعية اللسانية لا تنجلي معزولة في الخطاب، كما أظهرت أن بروز تغير ما إنما يكون مقيداً بفرز سابق لتغيرات أخرى. ولقد يعني هذا أن هذه المجموع من التغيرات الاجتماعية اللسانية ترتبط باقتفاء المقاصد الاتصالية الخاصة، وتعمل على نحو خاص بوصفها إشارات مُفهرسة تقود تأويل العبارات وتوجيهه.

وتهتم اللسانيات الاجتماعية التفاعلية أيضاً بوصف المعنى التداولي للتغيرات. وإنها لتحلل، من أجل ذلك، الطريقة التي تساهم فيها بتأويل العبارات في التبادل الذي يتم أثناء المحادثة. وإذا عدنا إلى الدراسات التي أنجزت بهذا الخصوص، فسنجد أنها قد انصبحت غصوناً على المعالم السياقية. فهذه إن هي إلا عبارة عن أشكال لسانية متعددة تنتمي إلى المدونة اللسانية للمتكلمين.

تتدخل المعالم السياقية في وصف الافتراضات السياقية. وإنها تساهم في تعيين الطريقة التي يجب على العبارات أن تؤول فيها. ولذا، يتناسب الاستنتاج في المحادثة مع الاجراء التأويلي المحدود. فالتكلم يمتن بوساطة القصد الذي تنقله العبارة عن محدثه. إنه ليبدل بوساطة الجواب الذي يلي به على التأويل الذي أعطاه للعبارة.

وتدرس اللسانيات الاجتماعية التفاعلية الإجراءات التي تصحب العبارات بوساطتها

واسية في السياقات. ذلك لأن السياقات تجعل التأويل ممكناً. وهي إذ تدرس ذلك، إنما تريد لنفسها أن تكون نظرية سياقية للممارسات: فهي تصف كيف تتكون السياقات الاجتماعية تفاعلياً بواسطة المشاركين. كما تصف كيف أن هؤلاء يساهمون في ذلك عن طريق نشاطات اجتماعية لغوية وغير لغوية. وإنها لتصف أيضاً كيف أن هذه المساهمات تصبح بدورها قابلة للتأويل عن طريق هذه السياقات نفسها. وهكذا نجد أن هذا المنظور يرى أن السياق الاجتماعي ليس معطى، ولكنه يصبح جاهزاً بوصفه نتيجة لأفعال مجتمعة يقوم بها ممثلون متفاعلون.

إن الإجراءات السياقية التي تقع في قلب أبحاث اللسانيات الاجتماعية، إنما هي إجراءات سياقات نطقية (الإيقاع، سرعة النطق، التنغيم، إلى آخره) خاصة وأنها تصب في الوجود السياقية لقوالب الكلام وللملاءمة الموضوعية. وإذا كان ثمة إجراءات سياقات غير كلامية مثل (السياقات الإيمائية)، فهناك إجراءات سياقات لفظية مثل (السياقات اللفظية، والمقطعية، والتابعية). وإن هذه لتظهر خاصة في علاقاتها بالأجناس الاستطردية. ولقد أظهر التحليل المنفصل للتفاعلات في سياقات رسمية وبيروقراطية أن مثل هذه الإجراءات تضطلع بدور هام بالنسبة إلى سوء الفهم الإصالي، كما أظهر أن الفوارق الثقافية تضطرد غالباً مع اختلافات في استعمال المعالم السياقية.

- Sur la sociologie interactionnelle voir: J. Gumperz. et D. Hymes (eds.), *Directions in Sociolinguistics*, New York, 1972; J. Gumperz, *Discourse Strategies*, Cambridge University Press, 1982; *Language and Social Identity*, Cambridge University Press, 1982; P. Auer et A. Di Luzio, *The Contextualisation of Language*, Amsterdam, 1992; C. Goodwin, *Conversational Organisation*, New York, 1981; I. Joseph et al., *Le Parler faris d'Erving Goffman*, Paris, 1989; A. Duranti et C. Goodwin (eds.), *Rethinking Context*, Cambridge University Press, 1991.

علم النفس اللساني

PSYCHOLINGUISTIQUE

إن دراسة السبورات النفسية التي ينشئ بها الفاعلون الإنسانيون نسق لغاتهم ويستخدمونه، لتشكل ميدان بحث حديث نسبياً. وإن شهادة ميلاد علم النفس اللساني - هكذا سماه أوسفورد وسيويك في عام 1954 - لتمثل حلقة دراسة لجامعة كونييل التي جمعت في مطبخ الخصميئات علماء نفسيتين ولسانيين واغنيين في تحديد حقل بحثي مشترك. ولقد عرف العلم الناتج عن ذلك اللقاء، وطور تقانات للاستقصاء أصيلة. فأصبح بهذا واحداً من العلوم الإدراكية الأكثر حياة وغي.

إن العمليات المساهمة في الفهم أو في إنتاج الرسائل الكلامية، المكونة للنشاط اللساني، ليست مهلة البلوغ مباشرة على وجه العموم، ولا تطلها الملاحظة البسيطة ولا الاستبطان. ولكي يقوم علم النفس اللساني بتحليلها، فقد امتلك طريقتين رئيسيتين للمقاربة: الدراسة التجريبية لمعالجة اللسان عند البالغين. وهي دراسة تسمح بتحيز المتغيرات ونقلها، واستخلاص بعض قوانين السلوك اللساني منها. ثم هناك المقاربة الخاصة بالتطور العقلي المركزة على اكتساب اللغة عند الطفل. وهي مقاربة تسمح باكتشاف بعض نظم الاكتساب واستخلاص مستويات من التعميد. ويضاف إلى هاتين المقاربتين الرئيسيتين مقاربة اللسانيات العصبية. وهي تتعلق بوجوه اللسان المرضية، وأنها لتقدم عناصر تتعلق بتنظيمها الدماغية ويعملها.

1 - الميول العامة لعلم النفس اللساني

من السلوكية إلى المنظورات الحالية

لكي يصبح علم النفس اللساني نظاماً علمياً، كان يجب ليس عنى اللسانيات فقط ان نتخلص من التأملات النفسية، ولكن كان يجب على علم النفس أيضاً أن يقيم متصورات

وصفة وتفسيرية للسلوك المتلائم مع نشاط بالغ التعقيد مثل النشاط اللساني.

لقد أسس واتسون السلوكية في عام 1924. وهو إذ أنشأ على النفس التجريبي بوصفه دراسة للسلوك الملاحظ، فقد أبدع بعض الشروط الضرورية لهذا الإنشاء (ويرتبط هذا العلم باسم سكينر أيضاً)، ولكنه حد تطوره بشكل غريب أيضاً. فلفد اغترل اللساني في ظل هذا المنظور لكي لا يكون سوى مجموعة من الردود الكلامية المشتركة في أوضاع نموذجية، وذلك تبعاً للترسيمة «مثير - استجابة» المميزة للفكر الشرطي. فلذا كانت الترسيمة الشرطية تستلح أن تفسر بعض المعاداة الكلامية، إلا أنها لا تستلح أن تكشف عن خصوصية النشاط اللساني الذي من خواصه أن يكون إنتاجياً، وبنائياً ومينياً. وإنه على الرغم من أن النظريات الوسيطة قد حاولت أن تتجاوز النموذج «مثير - استجابة» بإدخال مفهوم «المثيرات الوسيطة»، فإنه، على الخصوص، تحت مظلة «نظرية المعلومات»، وهي حصيله أعمال شانون، مستطور النظام الجديد الذي حدده كل من أوسفود وسبيوك. وسينظر إلى اللسان بوصفه سلوكاً تواصلياً، كما سينظر إلى علم النفس اللساني بوصفه دراسة لسيرواات بناء الرسالات الكلامية وفكها. ولقد تمثل أحد الشواغل الرئيسة لأعمال هذا العصر في تقييم تأثيراات البنية المحتملة للشعره اللسانية على أداء الفاعلين في مهماات مختلفة للتعق، والتذكور، والترق، إلى آخره.

سينظهر نواقص هذه المقاربه في وقت سريع جداً. وكما أشار تشومسكي - والذي ظهر كتابه «البني النحويه» في عام 1957 - فإنه لمن الواضح أن سيرواات البناء وفك البناء يجب أن تعمل على رسالات جديدة على الدوام، وأن نماذج «الآليات المنتهيه» لا تتلائم مع السه الإنتاجية للسلوك اللساني. وهكذا صارت المرحلة الثانية لعلم النفس اللساني تحت هيمنة نموذج تشومسكي للقواعد التوليدية. وهو نموذج سيكون على مدى السيناات الأساس الكامل للتحليل النفسي، المشدود إلى جعل الواقع النفسي للتحويل ولدور البنية العميقة في معالجة اللسان بدهية من البدهيات. وقد كان الحساب الختامي لهذه الأعمال سلبياً جداً. والسبب لأن الواقع النفسي للتحويل لم يستلح أن يقوم، وكذلك الحال بالنسبه إلى البنية النحويه العميقة، ولكن علماء النفس قد وجدوا في هذا، على الأقل، الفكرة التي تقول إننا نستلح أن نسو إلى بناء نماذج تعمل الذهن الإنساني من غير الوقوع في الرهم النغالي أو في الاستيطان.

وتجد بدءاً من السبعينات أن علم النفس اللساني، والذي يسمى أحياناً «الجيل الثالث»، سينحرك ضد النموذج التوليدي، وسيجعل نفسه هدفاً يتجلى في بناء نموذج أو عدة نماذج تتعلق بعلم النفس اللساني لدى المتكلم بلفته. وإنه ليركز بحثه أكثر وبدقه على السيرواات النغية الكامنه تحت استخدام المعرفه اللسانية. وهكذا يجد علم النفس اللساني

نفسه متدمجاً ائتماجاً وثيقاً في دراسة السيروورات الإدراكية. ويقوم بتحليل معالجة اللسان بالارتباط مع أنساق معرفية أخرى مثل: الإدراك الحسي، والذاكرة، والاستدلال. وبعد أن كان علم النفس اللساني قد أعطى أفضلية ثامة لفحص المعالجة النحوية، من جهة، نجده قد أخذ على عاتقه دراسة المستويات الأولية للمعالجة- ودرس من ذلك مثلاً الآليات القائمة على إدراك الكلام وعلى مطابقة الكلمات- ولقد اندمج، من جهة أخرى، أكثر فأكثر بحقله في استقصاء الوجوه الدلالية والذرائعية للغة. وذهب يسعى لبيان ليس معالجة الجمل فقط، ولكن أيضاً لبيان وحدات أكثر سمة مثل التنظيمات الاستدلالية. ولقد قرّضت المقاربة بمصطلحات معالجة المعلومات نفسها بالترح. وقد كان ذلك من خلال تعددية المواضيع، كما كان ذلك أيضاً من خلال تنوع النماذج التي تشهد عليها مثلاً المناقشة المفتوحة دائماً بين أنصار تغير طبقة الصوت وأنصار النماذج التفاعلية مثل المذهب الترابطي. وتوجه علم اللسان اليوم إلى تعقيد طبيعة عمل العمليات وطريقاتها في معالجة مختلف المكونات اللسانية: الصوتية، والمفظة، والنحوية، والدلالية أو الذرائعية. فهل تناسب مع هذه المستويات المختلفة للتحليل وحدات معالجة متميزة، ومنجزون مستفلون أو لا، ومترابون أو لا؟ وهل وحدات المعالجة تعمل تنابعياً (بالسلسل)، أو هي تعمل بشكل تفاعلي (بالنساوق)، وهل كل مكون يعطي نتائج أولاً بأول لكل المكونات الأخرى، مباشرة أو عن طريق منجز مركزي؟ وضمن أي معيار تكون سيروورات اللفة مستقلة أو، على العكس، خاضعة للمراقبة؟ وهل هي أشكال خاصة للسيروورات الإدراكية العامة، أو هي توظف آليات خاصة تمد جزءاً من الجهاز المتخصص؟ هذه هي الأسئلة الرئيسة التي، من بين أسئلة أخرى، تطرح نفسها حالياً على البحث في علم النفس اللساني (انظر معالجة اللسان من هذا الكتاب).

ولقد تطور عدد من الثقافات التجريبية للإجابة على هذه الأسئلة. وقد تعالج ذلك جوهرياً في دراسة سيروورات الفهم. فدراسة إدراك الكلام تستعمل مناهج تستهدف تحديد شروط تطابق المثبرات الكلامية، وتلعب على تقليبات مراقبة لعبة السمات المادية للمثبرات، مثل التفتيح، وتصفية التواتر، إلى أخرى. وتكشف أكثر المناهج كلاسيكية، في دراسة المستويات العليا للمعالجة، وإنتاج المعالجة القائمة في الذاكرة لزمان قصير أو، كما هو في الغالب، لزمان طويل: إننا نضطلع بمهمات للتذكر، أو للمعرفة، أو لإكمال الجمل، أو لإتمام النصوص، ولتفسير الجمل، وللحكم اللساني الواصف المنصب على مفهوم القبول النحوي، والدلالي أو السياتي للعبارة، إلى أخرى. ولقد تطورت منذ وقت حديث جدّه إلى جانب هذه المناهج، تقانات للتحليل في الزمن الواقعي. وهي تستند إلى قياسات تماقية جد دقيقة. وإنها لتفصح المجال لأجراءات المعالجة في اللحظة التي تنجز فيها

تسمها، وتقدم إشارات على التعقيد النسبي لهذه المعالجة، مثل مهمات «القرار اللغوي» (إننا نقيس الزمن الذي يضعه المتكلم لتحديد ما إذا كان المثير يمثل كلمة أو لا يمثل)، ومثل "shadowing" (التلقي المباشر للرسالة)، ومثل «كاشف الأخطاء» (وهو قياس زمني ضروري لالتقاط الخطأ النحوي)، إلى آخره. ويمكن، أخيراً، أن يضاف إلى هذا قياسات تتعلق بوظائف الأعضاء مثل التثبيث البصري، أو قياسات التخطيط الكهربائي للدماغ بوصفها إمكانات مستعدة.

- Une introduction très complète à la psycholinguistique de l'adulte: J. Caron, Précis de psycholinguistique, Paris, 2e éd., 1992; voir aussi à J.-P. Bronckart, Théories du langage, Bruxelles, 1979, et J.-A. Rondal et J.-P. Thibaut (eds.), Problèmes de psycholinguistique, Bruxelles, 1987. - Sur le behaviorisme, les textes représentatifs sont: J.B. Watson, Behaviorism, New York, 1924, et B.F. Skinner, Verbal Behavior, New York, 1957. - Sur la première étape de la psycholinguistique: C.E. Osgood et T.A. Sebeok (eds.), Psycholinguistics: A Survey of Theory and Research Problems, Bloomington, 1954, et un état de la question dans F. Brosson, "Langage et communication", in P. Fraissé et J. Piaget (eds.), Traité de psychologie expérimentale, Paris, 1965. - Sur la psycholinguistique chomskiste: J. Mehler et G. Noizet (eds.), Textes pour une psycholinguistique, La Haye, 1974. Sur les recherches actuelles, voir les bibliographies des pages 496, 504, 506.

2 - مقارنة التطور الذهني في علم النفس اللساني

يعان علم النفس اللساني للتطور الذهني، والمنصب على قضية اكتساب اللغة، الإعداد الأحذ في التقدم لهذه القضية عند الطفل، وذلك إذ يحلل كيف تتحول النشاطات المعقولة وقد راتها مع تقدم العمر وكيف تندمج في انتصاء المجموع للتطور. وبالفعل، إذا كان الكائن الإنساني يستطيع قبل أي اكتساب أن يتحقق من الأشياء في المكان وأن يعرف ما يشاكلها، فإنه، على العكس من ذلك، لا يأتي إلى العالم مع نسق لساني كامل. ولذا، يجب عليه أن يكتسب بالتدرج نسق محيطه خلال مرحلة الطفولة الصغيرة والطفولة. وإن البحث في علم النفس اللساني للتطور الذهني، انطلاقاً من هذه الملاحظة البسيطة، نسب إلى نفسه قصدين: لقد سعى، من جهة، إلى تحديد تعاقب المراحل وتمفصلها. وهي المراحل التي يمر الفاعل الإنساني عبرها لكي يكون نسق اللساني فيتحقق بذلك من بعض أنظمة الاكتساب، ويستخلص من جهة أخرى السيرورات التي تضم ظروفي هذا التطور وتفسره. ولقد وجد علم النفس اللساني في هذا المشروع دعائم، ليس فقط اللسانيات النظرية التي تساعده على تحديد مختلف مكونات القدرة اللسانية، ولكن وجد أيضاً دعائم في علم الأعصاب الوظيفي الذي يحدد الأسس البيولوجية للسان ومراسل الضخ العصبي.

كما وجد دعائم أخرى في الذكاء الاصطناعي الذي يستطيع، عن طريق المثبرات التي يتجزأها، أن يقدم بعض التناضج الجزئية للاكتساب.

لقد استخدم منهجين رئيسين في الأبحاث الخاصة بتطور اللسان. فمنذ زمن طويل، كان مجموع الإنتاج في وضع طبيعي يشكل مصدراً لمعطيات لا يمرض. وهي معطيات غنية ومستخلصة من كل صناعة تجريبية. وإذا كانت هذه الدراسة مكلفة وصعبة المراس، بيد أنها في السنوات الأخيرة قد حفت أرباحاً في الدقة وفي النقية، وذلك مع انطلاق التفاتات السمع البصرية والمعلوماتية، وكذلك مع خلق شبكات عالمية تضمن معيارية التفتين وتسمح بتبادل المعطيات. والمصدر الثاني للمعلومات هو التجربة. وإنها لتسمح باختيار أثر المتغيرات المحددة بدقة. وإن الجدول المنوع لمهمات الفهم والإنتاج المستخدمة في الأبحاث عن البالغين، قد ساهم أيضاً في علم النفس اللساني لتطور الذهني، وجرت أقلته مع إمكانات الطفل (المحاكاة، اختيار الصور المشتركة مع الجمل، قصص الأنلام، إلى آخره). ولقد بدأت تجارب المعالجة في الزمن الواقعي تظهر الآن أيضاً، وإن كانت ولأسباب يديها، لا تزال في اللحظة الرائعة أقل استعمالاً بكثير من استعمالها في الأبحاث عن البالغين.

ولقد أحييت مناقشات عديدة، في العقود الأخيرة، دراسة اكتساب اللغة، ومن بينها نستطيع أن نذكر ثلاث قضايا أساسية: قضية الفطرة والاكتساب، وقضية خصوصية أو عدم خصوصية اللسان، وأخيراً قضية عالمية السيوررات اللسانية أو قضية متغيرات السيوررات اللسانية. وإن قضية الفطرة والاكتساب، فهي القضية الأكثر قدماً بلا ريب. ولقد جذبتها إسهامات البيولوجيات خاصة. ولن يكون ثمة معنى في أن يسأل المرء نفسه بشكل متفرع ثنائياً عما إذا كانت القدرة اللسانية فطرية أو مكتسبة. فإن يلد الإنسان وهو يحمل معه استعدادات لفهم لغة طبيعية والتحدث بها، لم يعد أمراً موضع نقاش، كما لم يعد كذلك أن يعد المحيط اللساني والاجتماعي ضرورياً لكي يصبح هذا الاستعداد آتياً. فالقضية تكمن إذن في تحديد الجزء الخاص للقيود الجينية والقيود المتعلقة بالتجربة في الاكتساب، وكذلك في تحديد طريقة التفاعل بين الجسم ومحيطه. وترتبط بقضية فطرة اللسان تاريخياً قضية خصوصيته. وهي قضية تغطي في الواقع مفهومين متميزين. فنحن نستطيع بالفعل أن نسأل إذا كان اكتساب اللغة يعد ظاهرة خاصة بالمتنوع الإنساني، أو إذا كان في مقدورنا أن نضم هذا الاكتساب على أنواع حيوانية أخرى. ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا أيضاً - وإن هذا المفهوم الثاني هو الذي يشكل موضوع النقاش الحالي بين أنصار تغيير طبقة الصوت وبين أنصار التفاعل - إذا كان التطور اللساني يركز على القدرات الخاصة المتعلقة به، أو إذا كان يتعلق مع ذلك بتطور قدرات أخرى أو بقدرات إدراكية عامة. وأخيراً، فلقد أضيف

إلى قضيتي الفطرية والخصوصية، قضية ثالثة تتمثل في قضية العالمية، وبالفعل، فإن تحديد مراحل وسيرورات كونه في اكتساب اللسان ليمد من غير شك هدفاً أساسياً من أهداف علم النفس اللساني للتطور الذهني. ولكن هذا البحث في المتغيرات كان قد أعيد تجديده عن طريق المصلحة المتصاعدة تدريجياً في المقعد الأخير إزاء دراسة المتغيرات الما بين لغوية والمال بين فردية. فما هو ثقل البنى اللغوية الخاصة في سيرورات الاكتساب التي يتعلمها الطفل؟ وماهي طبيعة المتغيرات في مجرى تطور اللغة؟

إن الطريقة التي تمت بها مقارنة هذه القضايا الجوهرية، في تضيير الطبقات الصوتية والمعالجات، لتحديد مختلف المقاربات النظرية، حيث توجد الاتجاهات الكبرى لعلوم النفس اللساني. ولقد كانت المقاربات النسقية الأولى لاكتساب اللسان مقاربات سلوكية. وكانت تستند إلى الفكرة التي تقول إن الطفل يتعلم اللغة جوهرياً تقليداً وتقوية. وهذا منظور يكون العامل الرئيس فيه للاكتساب هو التعلم والفهم اللساني الذي ينظر إليه بوصفه سلوكاً بين سلوكات أخرى، ومن غير خصوصية معينة. ولقد تطورت مقاربات لسانية، بكل تأكيد، وفطرية للاكتساب. وكان ذلك بمنزلة رد فعل على هذا النموذج من التفسير واحتفاء بالنموذج التوليدي لشومسكي. فاللسان يماثل النحو المتطور إليه بوصفه مجموعة من الضوابط المحدودة، والطفل سيختلصها أو يكتشفها بشكل مستقل عن أي احتمال للغة. ولقد وسعت السنوات الستين بانفجار في البحوث. وكان الهدف تمييز قواعد لغة الطفولة. وكانت هذه الأبحاث في عمومها أبحاثاً تتعلق بالفطرة. وهي تفسر اكتساب النسق اللساني، والذي يحول تعقيد دون تعلمه بوساطة وجود آليات فطرية. فالطفل سيكون ممدداً جينياً «بجهاز لاكتساب اللسان». وهو الذي سيمتعه فرصة النفاذ إلى اللغات القاعدية وإلى البنى النحوية الأساسية. وتبقى الفطرة سة أساسية من سمات الاتجاهات العالية في البحث المتعلقة باكتساب النحو والمسماة «الفطرية الجديدة»، مثل نظريات «الاكتسابية» أو «نطاق المحيط». وسيتم إنجاز اكتساب اللسان انطلاقاً من مجموعة من المبادئ العالمية ومن النطاق الصوتي اللذين يخصصان متغيرات هذه المبادئ من خلال اللغات. وهكذا، فإن المبادئ والنطاق الصوتي يشكلان معاً جزءاً من الإعداد الجيني للطفل.

ومع ذلك، فإن السبعينات والثمانينات قد شهدت على نحو خاص تطور الأبحاث التي تولي مكانها إلى وجوه أخرى غير النحو. وتميد إدخال البعد الوظيفي في اكتساب اللسان. ولقد اهتمت، على نحو خاص، بالوجوه الدلالية للسان عند الطفل. وانعشت كذلك بالمساقيات- اللسانية، والإدراكية، والاجتماعية- التي ينشئ اللسان فيها وتكون. وتسمى هذه المقاربات مقاربات «وظيفية» أو «تفاعلية». وهي ترى أن التطور اللغوي تحدده عوامل عديدة ومستقلة، وهي تستطيع بهذا أن تكون اتفاقاً بين المواقف المتطرفة للمدرسة

السلوكية وبين التوجه الفطري. ولقد كانت أولى صيغ المقاربة التفاعلية هي تلك التي تركز، مستندة إلى نظرية بياجيه، على العلاقات خاصة بين التطور اللغوي والتطور الإدراكي عموماً. ولقد انتشرت هذه المقاربة في أوروبا خصوصاً. وإنها لتتقاسم مع المقاربة اللسانية المعكزة التي تقول إن التطور إنما يقوده قبل كل شيء البناء الداخلي وأن اللسان إن هو إلا نسق رمزي تحكمه الضوابط. ولكنها ترى أن النسق شكل من أشكال التعبير الإدراكي وأن الاكتساب محكوم بتطور القدرات الإدراكية عموماً. وتبقى المناقشة حول اللسان والاكتساب في عام 1975، والتي واجه فيها بياجيه تشومسكي مشهورة. فبينما كان تشومسكي يسوق الحجج لصالح خصوصية البنى اللسانية وفطريتها، فقد كان بياجيه يدافع عن نظرية بنائية مفادها أن بني اللسان عند الطفل ليست فطرية وغير مكتسبة، ولكنها ناتجة عن التفاعل بين مستوى معين من التفاعل الإدراكي وصحيط لساني واجتماعي معين.

لقد ركز الذين يدرسون «التفاعل الاجتماعي» خصوصاً على دور المحيط والمدخل اللساني، كما ركزوا على أهمية السياق الذي يعد فيه اللسان للتمثل. وإنهم إذ فعلوا ذلك، فقد حددوا صيغة ثنائية للمقاربة التفاعلية. وكانت هذه مستوحاة جزئياً من عمل فينوتسكي. ولقد أعطيت في هذا المنظور أهمية خاصة لدراسة التطور اللغوي وللوظائف الإيهامية، ولدراسة تفاعلات الطفل مع المحيط ومع الأشكال الخاصة للسان والموجهة للطفل. ونجد من بين التطورات الحديثة للمقاربات التفاعلية، أن نظرية اكتساب اللسان الأكثر شهرة والأكثر إبداعاً تتمثل من غير ريب في «نموذج المنافسة» الذي اقترحه باتيس وماك وايبي. وهي نظرية ترى أن «صيح اللغة الطبيعية صيح يتم خلقها، وحكمها، وتقييمها، واكتسابها، واستعمالها بالعلاقة مع الوظائف التواصلية». وهكذا، فإن هذا النموذج يتأسس على قواعد وظيفية تقيم تناسباً بين الوظائف والمعاني، والصيح اللسانية. وإنه يُحس أن يفسر معالجة البالغ للسان، واكتساب الطفل له في الوقت نفسه، واضعاً في حسابه المتغيرات التي تساهم بها السميزات الخاصة لمختلف اللغات الطبيعية.

- Introductions à l'étude développementale du langage: P. Oléron, L'Enfant et l'acquisition du langage, Paris, 1979; M. -L. Moreau et M. Richelle, L'Acquisition du langage, Bruxelles, 1981; J. Berko-Gleason (ed), The Development of Language, Colombus, 1985; D. Ingram, First Language Acquisition. Method, Description and Explanation, Cambridge, 1989. - Sur le débat entre Piaget et Chomsky: M. Piatelli-Palmarini (ed.), Théories du langage, théories de l'apprentissage, Paris, 1969. - Sur les courants actuels de l'approche linguistique de l'acquisition du langage, voir: S. Pioker, Language, Learnability and Language, Development, Harvard, 1984; T. Roeper et E. Williams (eds.), Parameter Setting. Dordrecht, 1987; J. Weissenborn, H. Goodluck et T. Roeper

(eds.), *Theoretical Issues in Language Acquisition: Continuity and Change in Development*, Hillsdale (NJ), 1992. - Les approches interactionnistes sont très diversifiées. Parmi les textes représentatifs, on peut mentionner, outre ceux de J. Piaget (*Le langage et la pensée chez l'enfant*, Neuchâtel, 1923, et *La Formation du symbole chez l'enfant*, Neuchâtel, 1945): H. Sinclair-de Zwart, *Acquisition du langage et développement de la pensée*, Paris, 1967; E. Bates, *Language and Context: Studies in the Acquisition of Pragmatics*, New York, 1976; A. Karmiloff-Smith, *A Functional Approach to Child Language*, Londres, 1979; J. Bruner, *Le Développement de l'enfant: savoir faire, savoir dire*, Paris, 1983, ainsi que des ouvrages collectifs tels que E. Ochs et B.B. Schieffelin (eds.), *Developmental Pragmatics*, New York, 1979, et M. Hichmann (ed.), *Social and Functional Approachs to Language and Thought*, New York, 1987. - On peut se référer aussi, en français, à: J. Beaudichon, *La Communication social chez l'enfant*, Paris, 1982; J. Rondal, *L'interaction adulte-enfant et la construction du langage*, Bruxelles, 1983; J. Bernicot, *Les Actes de langage chez l'enfant*, Paris, 1992. E. Bates et B. MacWhinney ont présenté leur approche fonctionnaliste notamment dans Ochs Set Schieffelin, 1979, référence supra.

تحليل المحادثة

ANALYSE DE CONVERSATION

أخذ تحليل المحادثة يتطور منذ خمس عشرة سنة. وسار في امتداد تيار من تيارات علوم الاجتماعية، هو تيار علم السلاسل المنهجي. ولقد نعلم أن هارولد غارفانكل هو مؤسس هذا التيار. فقد كان يرى أنه يجب دراسة التفاعل بوصفه إجراءً معقدًا للوصول لأفعال، ودراسة أيضاً من حيث هو إنجاز عملي. فمتدا تقوّم بين الأفعال علاقة حضور مشترك، فإن المشاركين بالتفاعل يجعلون معنى أفعالهم محسوساً ومتبادلاً. وهم يفهمهم نابجري كذلك يفعلون. ولقد دلى علم السلاسل المنهجي أن هذه المشاركة المتبادلة لعمنى تتعلّق بتمكّن المنهج، والقواعد التي تسمح للمشاركين بمعرفة السمات المكونة لتفاعل الذي انخرطوا فيه.

إن موضوع تحليل المحادثة هو الخطاب من خلال التفاعل، أي الخطاب من حيث هو إنتاج مشترك بين اثنين من المشاركين أو أكثر. وإذا ذهبنا بحثاً عن مؤسس هذا التيار، فنجد أنه هارفي ساكس. واشترك معه أيضاً في هذا إيمانويل شيفلون وجايل جيفرسون. أما هارفي نفسه، فقد وقب من وراء الأبحاث التي قامت حول النظام التالي للمحادثة.

ينطلق تحليل المحادثة من قاعدة مفادها أن التفاعل اللغوي يجري بشكل منظم. وإذا كان هو كذلك، فلأنه يمتلك بنية مقدّمة ومنظمة تنظيمياً تنابعياً، وتستند إلى نسق الغوالب الكلامية. ويستطيع المشاركون في التفاعل أن يستخدموا هذه البنية مصدراً أساسياً من أجل تنظيم تفاعلاتهم وإنجازها.

- Les textes fondateurs de ce courant sont: H. Sacks, *Lectures on Conversation* (1964-72), 2 vol., G. Jefferson (ed.), Oxford, 1992; H. Garfinkel, *Studies in Ethnomethodology*, Englewood Cliffs (NJ), 1967; H. Garfinkel et H. Sacks, "On formal structures of practical actions", in J.C. McKinney et E.A. Tiryakian (eds.), *Theoretical Sociology*, New York, p.338-366, 1970; G. Psathas (ed.).

ونلاحظ أن تحليل المحادثة قد وسم الحقل التقليدي للاستثمار اللساني. وكان ذلك بتطوير دراسات مفصلة على مختلف مستويات تنظيم المحادثة: فهناك تنظيم الأزواج المتجاورة أو سلاسل الأفعال، وهناك تنظيم قوالب الكلام، وهناك التنظيم الإجمالي للمحادثة، وأخيراً هناك التنظيم الموضوعاتي. وتتميز هذه الدراسات بوصف دقيق لأشكال التنظيم الخاص بالمحادثات، وذلك انطلاقاً من التدوين المفصل للتفاعلات الأصلية.

لقد أظهرت دراسات كثيرة نغني بالمحادثات التي تم التثبت منها، أن تأويل المبارات داخل المحادثة يتعلق في معظم الأحيان بموقعها في قلب السلسلة المتتابعة للأفعال. ولقد تبين بشكل خاص أن تأويل فعل كان الكلام قد أُنجز، إنما يتفق بشكل واسع، بموقعه في داخل سلسلة الحديث. فإذا أخذنا عبارة مثل «صباح الخير»، فسنجد أنها تمت تحية عندما تفتتح المحادثة. ولكنها قد تمت استجابة لتحية إذا كانت معجزة بوصفها ردّاً على التحية الأولى «صباح الخير». ولقد يعني هذا أن العبارة لا تتلقى تأويلاً واحداً، فذلك يتوقف على الموقع التسلسلي الذي تحتله. وإن هذا يعني أيضاً أن العبارة لا تمتلك العلامات النصيفية التسلسلية نفسها. فهي في الحالة الأولى، تطرح فعلاً. وإن المخاطب يُدعى إلى تحقيقه (رد السلام)، بينما هي، في الحالة الثانية، تغلق سلسلة السلام.

لقد بيّن تحليل المحادثة الأهمية الفائقة في تفاعل الأزواج المتجاورة، وذلك كما هي الحال في السؤال والجواب، وفي تبادل التحيات، وفي العرض والقبول أو في العرض والرفض. ومن هنا، فإن أفعال اللسان تفرس من حيث انمجامها بأزواج من المبارات، وذلك خلافاً لنظرية أفعال الكلام في التداولية. فالزوج المتجاور يعد سلسلة تتكون من عبارتين متجاورتين، يقوم بإنجازهما متكلمان مختلفان. وتكون هذه السلسلة منتظمة: يتطلب الفعل الأول الذي ينشئ إلى نموذج تصنيفي ما فعلاً ثانياً ينتمي إلى النموذج التصنيفي الأول. ويمكن لجواب هذا الأخير أن يخضع للمتحص، وذلك لكي يصار إلى تحديد ما إذا كان الفعل المنتظر قد أُنجز جيداً، أو إذا كان على العكس من ذلك قد تم تجنبه.

وتتعلق اختيار الزوج المتجاوري أيضاً بصحيط المحادثة. فعبارة من نموذج «ماذا فعل هذا المساء؟»، يمكن أن تؤول كمقدمة لدعوة أو لطلب في سياق سلسلة كلامية ما، كما يمكنها أن تؤول بوصفها التماساً إخبارياً في سياق آخر. وإن تكون النتائج التسلسلية لهذه العبارة متطابقة، لأن ذلك يتوقف على التأويل الذي تم القيام به. فإذا سمح الموقوع

تسلي تأويل السؤال كمقدمة لدعوة، فإن المتلقي يستطيع أن يجيب «لا شيء»، هذا إذا كان يرغب أن يستجيب لإيجابياً على الدعوة. وإنه، على العكس من ذلك، إذا كان لا يريد، أو لا يستطيع أن يقبل هذه الدعوة، فإنه سيجيب معطياً معلومات عن نشاطاته في حماء. وبهذا، فإن العبارة «ماذا تفعل هذا المساء؟» لا تكون قد استخدمت فقط في إنجاز فعل ما، ولكنها تشكل مقدمة لسلسلة هي العنصر الأول من زوج تجاوري موجه لأداء مهمة التمهيد لزوج تجاوري آخر (الدعوة وقبولها أو رفضها). ولكن في الحالة التي يؤدي فيها موقع السلسلة إلى تأويل عبارة «ماذا تفعل هذا المساء؟» كالتماس للأخبار، فإن نهذا الأمر نتائجه على المستوى التسلسلي. ذلك لأن المتكلم مدعو لتقديم تطوير موضوعاتي عن نشاطاته في المساء. ولذا فهو عندما يجيب «لا شيء»، فإنه يشير بهذا إلى أنه لا يرغب في الحديث عن هذا الموضوع ولا يريد أن يتخذ المبادرة.

- On se reportera à: J.M. Atkinson et J. Heritage (eds.), *Structures of Social Action*, Cambridge University Press, 1984; E. Schegloff, "Preliminaries to preliminaries: 'Can I ask you a question?'. *Sociological Inquiry*, 50 (3/4), p. 104-152, 1980; M. de Fornel, "Remarques sur l'organisation thématique et les séquences d'actions dans la conversation", *Laxique*, 5, PUL, p. 15-36.

ونرى مما تقدم أن الأبحاث التي اهتمت بتحليل المحادثة قد انصبّت على مجموع لأفعال التي يمكن أن تُنجز في المحادثة (مثل سلاسل المديح، والاثام، والولوم، إلى آخره). ولقد كشفت هذه الأبحاث عن وجود تنظيم تفضيلي للإجابات. فبحسب نموذج تفعل المنجز في قالب الكلام السابق، تكون بعض الإجابات مفضلة على أخرى. ولتأخذ مثلاً على ذلك المزدوجة المكونة من «سؤال - جواب». فقد بين فحص معطيات المحادثة أن الإجابة التي هي من نوع «نعم» أكثر وروداً من الإجابات بـ «لا». وقد لوحظ هذا الأمر حتى في حالات الاختلاف (حيث تأخذ الإجابة جيت الشكل «نعم»، ولكن «لا»). فإذا صيغ سؤال بشكل يتلقى فيه تفضيلاً إجابة من نموذج «نعم» أو من نموذج «لا»، فإن الإجابة على القالب التالي ستميل إلى الاحتفاظ بهذا التوجه التفضيلي، وستوجه هي ذاتها نحو اختيار النموذج نفسه. وهكذا، فإن الإجابة عندما تتوافق مع التفضيل، فإنها تتفق مباشرة منذ بداية القالب الكلامي عموماً، بينما هي إذا لم تتوافق مع التفضيل، فإنها إما أن تتراح إلى نهاية القالب الكلامي، وإما أن تأتي مع قوالب كلامية لا حقة. وإننا لنرى أن هذا التنظيم التفضيلي لا يخلو من تأثير على العنصر الأول للزوج المتجاور. وهذا أمر يظهر جلياً مع الاتهامات أو النقد. فهذه تأخذ غالباً الشكل المخفف، وطريقة يصر فيها إلى نتياب الرفض الممكن للمخاطب، وتضييق مكثبات الاستبعاد.

- Sur les actions conversationnelles, voir: A. Pomerantz, "Compliment

responses", in J.N. Schenkein (ed.), *Studies in the Organization of Conversational Interaction*, New York, 1978; S. Levinson, *pragmatics*, Cambridge University Press, 1983; M. de Fornel, "Sémantique du prototype et analyse de conversation", *Cahiers de linguistique française*, 11, Université de Genève, p. 159-178, 1990. - Ainsi que divers articles recueillis dans: *Lexique*, 5, "Lexique et faits sociaux", 1986; G. Button et J.R. Lee (eds.), *Talk and Social Organisation*, Clevedon, Multilingual Matters, P. 54-69, 1987; B. Conein, M. de Fornel et L. Quéiré (eds.), *Les Formes de la conversation*, 2 vol, Paris, 1991.

ولقد انصبّت أيضاً الأبحاث المتعلقة بالمحادثة على سمة أساسية من سماتها. فقد لوحظ أنها تتقدم عندما يتبنى المشاركون المتحدون قوالب متتابعة. ولذا، فقد اقترحت هذه التحليلات مبادئ للتتابع التسلسلي تملق بالقوالب الكلامية. وقد كشفت أن تحول القالب يتم في المحادثة إنجازاً، وذلك بواسطة قليل من التشابك بين القوالب الكلامية، وغياب الصمت الطويل. وهذا يعني أن المتكلمين لا يتفهمون بقوالبهم الكلامية غيب عشوائية، ولكنهم يخفون في ذلك إلى قواعد محددة. ومن هنا، فإن إجراءات تعيين القالب تسمح لمن يمتلك قالب الكلام المستخدم أن يختار ليس فقط المتكلم التالي، ولكن تسمح له أيضاً باختيار الفعل الذي يجب على المتكلم أن ينجزه. وهكذا نرى أن تنظيم الأزواج المتجاورة وإن كان يشكل مستوى من التنظيم الخاص، إلا أنه يملق إذن بنسق تنظيم قوالب الكلام. وإذا كان ذلك كذلك، فعلمنا أن نلاحظ أن هذا النسق يعمل بشكل موضوعي: إنه يسمح بسياسة العلاقة بين قالب الكلام الآتي وقالب الكلام التالي.

واهتمت بعض الدراسات بالأوضاع الشكلية أو المؤسساتية مثل: المناقشات، والمؤتمرات الصحفية، والحوارات، والتي يمكن فيها لقواعد تخصيص قوالب الكلام أن تعدل، فتوسعها مواضع دورة الكلام المبني الصنع.

- Voir en particulier les trois volumes suivants: J.M. Atkinson et P. Drew, *Order in Court: The Organisation of Verbal Interaction in Judicial Settings*, London, Macmillan, 1979; D. Boden et D.H. Zimmerman (eds.), *Talk and Social Structure*, Cambridge, Polity Press, 1991; P. Drew et J. Heritage (eds.), *Talk at Work*, Cambridge University Press, 1992.

وإننا نجد أن الدراسات التي تمت إنجازاً في السنوات الأخيرة في إطار تحليل المحادثة، قد اهتمت أيضاً بوصف السلاسل المرتبطة بالتنظيم الإجمالي للمحادثة وتحليلها. فالسلاسل التي تملق بافتتاح المحادثة وإنهائها، قد شكلت بهذا الخصوص أرضاً لدراسة أساسية، وأتاحت المجال لاكتشاف السمات البنيوية الأكثر أهمية. وماكان ذلك ليكون إلا لأن إمكانية افتتاح المحادثة وإنهائها تستخدم وجود الأزواج المتجاورة بشكل معقد (التحيات، تبادل السؤال عن الحال: «كيف حالك؟»، النهايات، إلى آخره).

- E. Schegloff et H. Sacks, "Opening up closings", *Semiotica*, 8 (4), p. 289-327-1973; E. Schegloff, "Identification and recognition in telephone openings", in G Psathas (ed.), *Everyday Language: Studies, in Ethnomethodology*, New York, 1979, p. 23-78; "The routine as achievement", *Human Studies*, 9, 1986, p. 111-15; M.H. Goodwin, *He-Said-She-Said*, Indiana University Press, 1990; C Goodwin, *Conversation Organization: Interaction between Speakers and Hearers*, New York, 1981.

وثمة تيار آخر مهم في تحليل المحادثة. فهو يدرس التنظيم الاجتماعي للسلوك العربي والإيماني، وذلك في التفاعل وفي الآثار التي يتركها على علاقة الالتزام المتبادل بين متشاركين. ولقد تبين خاصة أن بعض وجوه السلوك العربي الإيماني للمتكلم يساهم في تنظيم طرق مشاركة المتخاطبين في النشاط الجاري. وإن بعض الإيماءات ليستطيع أن يساهم أيضاً في هذا، وذلك عندما يتم إنجازاً في محيط تسلسلي ما. كما يستطيع بعضها الآخر أن يساهم في تطوير إيقاع تفاعلي راسخ ومتسق مع الحركات الجسدية اتساقاً تبادلياً بين المتخاطبين. وهكذا نجد أن الإيماءات تساهم في إطار تفاعلي مشترك.

- Voir en particulier: C. Heath, *Body Movement and Speech in Medical Interaction*, Cambridge University Press, 1986; C. Goodwin, *Conversational Organization: Interaction between Speakers and Hearers*, New York, 1981. M de Fornel, "Gestes, processus de contextualisation et interaction verbale". *Cahiers de linguistique française*, 12, p. 31-51, 1991.

وهناك تقاليد يهيمن عليها تحليل الخطاب، قامت أيضاً بدراسة المحادثات. ولقد اقترحت أن تتوسع التقاليد اللسانية لتشمل الخطاب. ويكون ذلك بوصف بنية المحادثة بواسطة البنى الشجرية للمكونات التي التمسناها من أجل تنظيم الجملة. وإن هذه مقاربات لتري أن المحادثة لا تتميز بالتنظيم التسلسلي بعقدار ماتييز بحضور البنية ثنائية، وبالقيود التي تحدد بناء المكونات وانفلاتها.

وهكذا، فقد اقترحت مدرسة جنيف، بمبادرة من إيدي روليه، نموذجاً لثنائية خطاب المحادثة. وأنه لنموذج مكون من تمثيلات شجرية تقيم تكاملاً بين أنساق مختلفة يتداخل بعضها مع بعض. ويمكننا على هذا الأساس أن نقول إن المحادثة البسيطة توصف كونها تبادلاً يتكون من مداخلتين أو ثلاث، كل واحدة منها تتكون من فعل رئيس (الفعل لوجه)، ويكون مسبوقاً أو متبوعاً بأفعال تابعة واختيارية. وترتبط هذه الأفعال بوظائف تفاعلية. وأما المحادثات الأكثر تعقيداً، فتتألف بواسطة هذه القواعد ووفق مبدأ التكرار.

وكذلك، فإن خطاب المحادثة قد عولج أيضاً بواسطة قواعد تسلسل أفعال الكلام. وإن مثل هذا النموذج الذي اقترحه على وجه الخصوص كل من وليام لايف وديفيد

فاتشيل : ليفضل دراسة القيود التي يمارسها فعل من الأفعال على الفعل الذي يليه، ويبحث عن اكتشاف الأفعال التي تضع اليد على مسيرة المحادثة.

- W. Labov et D. Fanshel, *Therapeutic Discourse*, New York, 1997; E. Roulet et al., *L'Articulation du discours en français contemporain*, Berne, 1985; C. Kerbrat-Orecchioni, *Les Interactions verbales*, t. 1, 2 et 3, Paris, 1990; J. Moeschler, *Argumentation et conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, Paris, 1985; J. Moeschler, *Modélisation du dialogue*, Paris, 1989; P. Bange (ed.), *L'Analyse des interactions verbales. La dame de Caluire: une consultation*, Berne, 1987; J. Cosnier et C. Kerbrat-Orecchioni (eds.), *Décrire la conversation*, Lyon, 1987; J. Cosnier, C. Kerbrat-Orecchioni et N. Gelas (eds.), *Echanges sur la conversation*, Paris, 1988.

البلاغة

RHÉTORIQUE

لقد وجدت البلاغة تقليدياً بين فن بناء الخطابات ونظرية تتعلق بهذه الخطابات نفسها. وإذا كانت قد كتبت عن أن تكون موضوعاً للتعليم بوصفها جسداً للمتصورات (كان ذلك في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر)، إلا أنها تبقى مثقلة لنظرية الأدب، أو بشكل أكثر انتشاراً، فإنها تبقى مثقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية، وذلك عن طريق النسق الواسع الذي ينته، أو عن طريق عدد من اقتراحاتها. وهذا ما تظهره المصلحة التي تحملها لها نظريات المحاجة، واللسانيات النطقية والفرائسية.

وتشير بدهية النصوص إلى حضورها المبكرة عند اليونان - فالإلياذة تشتمل على نوع من الخطابات المبنية التي تم نطقها لحظة اجتماعات المحاربين أو لحظة المناقشات بين البشر والآلهة - ولكن الوعي البلاغي لم يكن موضوعاً للتفتين الأول إلا في بداية العصر الكلاسيكي، مع موجة القضايا المطالبة بالامتلاكات الثابتة لسقوط الطغاة الذين كانوا يحكمون في الممدن اليونانية مثل سيسيل، وأريجانث، وسيراكوز. وكان كوراس السيراكوزي وتيزياس، ثم السفطانيون مثل غورجياس وإنزوكرات هم الأوائل الذين كتبوا توجيهات لتأليف المرافعات. وهي تستخدم لإرشاد الفرقاء المتخاصمين. فلنحتفظ من التقاليد بما يلي:

1- إنشاء مخطط نموذجي للخطاب (استهلال، عرض، شهادات، مؤشرات، احتمالات، برامجن، رفض... خلاصة. انظر أفلاطون «فيدرا»)، تبته الدراسات اللاحقة.

2- وهناك الأصل «القانوني» - السياسي «الفن» (وهو بعد حاضري في تجديد الفائدة التي تستفيد منها البلاغة منذ أربعمئة سنة) وهو يشتمل على بعد تنافسي ويستخدم في حل الصراعات والخسومات. ولقد فرضت البلاغة نفسها في الأنظمة العملية للأخلاق واللباس (مع الفعل، يصح الكلام نشاطاً سياسياً). فالاختيارات والمناقشات فيها لا يمكن تلخيصها،

وإنها لتجمل اللجوء إلى المحاجة ضرورية. ولقد كانت بدايات البلاغة واستقرارها في اليونان غير منفصلة عن ظهور النظام الديمقراطي (وسيقول نيتشه إن المقصود منها هو فن جمهوري يمتد على سماع آراء ووجهات نظر غريبة جداً): إنها تمالغ خطابات يتمثل إظهارها في المرافعات الديمقراطية لأثينا (مجلس النواب، المحكمة، أو المظاهرات العظمى للجامعة اليونانية). ولقد احتلت موقفاً مختاراً في منهج السيرة ومنهج تربية المواطن ورجل الدولة.

3- وهناك توجهها النوعي والذاتي. فالكلام محدود في حدود النهاية وفي البناء المقنع الذي ترتضيه. وتحدد الأوضاع المؤسسية للكلام أجناس الخطاب. وذلك لأن الكلام لا ينضبط مع القانون، والحق، إلى آخره بشكل تجريدي، ولكنه يتوافق مع الزمان، والمكان، والظروف (وهو مع الثاني يكون دقيقاً، خاصة وأن الثقافة تحيل إلى "Kairos" - الكلمات الدقيقة في اللحظة الملائمة. انظر: آ. توردياس 1986).

إذا حللنا الأدوات التي يتواصل بها البشر جهاراً، فإن البلاغة تشكل الشاهد الغربي الأول على فكر يتمثل بالخطاب. فهي، على أراضي المعرفة، والأخلاق، واللسان، تدخل في صراع مع الإجابة التي تثيرها، ومع الفلسفة التي تشكك فيها، وذلك للأسباب التالية:

1- إنها تدبر عن الرأي وليس عن الكائن. وإنها لتجد ينبوعها في نظرية المعرفة التي تتأسس على المحتمل، والمقبول ظاهراً، والممكن، وليس على الحقيقي وعلى اليقين المنطقي. إنها وهم: الحجة الأكثر ضعفاً يمكن أن تصبح الأكثر قوة. وإن الخطاب ليجعل الصغير يبدو كبيراً، إلى آخره.

2- إنها الفن الذي يجعل السبب الذي ندافع عنه متصراً، فالبلاغي يدافع بلا مبالاة عن السامع وعن الداعية. وإن هذا الحيادية القيمة غير مقبولة (ب. كاشان، 1990).

3- ليس الأمر تقنية ولكنه ديمقراطية. فالبلاغة، من خلال الانفعال تسمى إلى إنتاج الانتماء مع رأي معين. وإنها لتولد الفناعة التي تتعلق بالاعتقاد، وليس الفناعة الخاصة بالمعرفة. والخطيب لا يتعلم واقعاً ماثو حق، ولكن ما يبدو كذلك في نظر العدد الكبير الذي يجب عليه أن يحكم (فيدر، 160). وإنه ليستطيع أن يرفع بالمدح وأن يخفض بالنقد، إلى آخره.

هذا هو منذ جورجياس وفيدر، إطار الإجراء الذي استدعيه الأفلاطونية والفلسفة بانتظام للبلاغة: تشكل البلاغة الفناعة الأدبية للإنفاع، وذلك من أجل الأفضل والأسوء (W.V. Quine, Quiddités).

إن التمييز، بمد أفلاطون، بين الرأي (doxa) والمعرفة، ليسمع مع ذلك بوجود النسق الأوسطي:

- 1- تمثل البلاغة المعادل في حقل الإقناع لما يمثلها الديباليكتيك في حقل الإثبات - بول ريكور- (1975). ففي حين تكون المعارف الحقيقية هي نقطة انطلاق الإثبات، فإن الآراء غير المثبتة، ولكن التي يقبلها الجميع، تمثل المقدمات المنطقية للمحاجة. وموضوع المداولة (أو الفعل) ليس موضوعاً من موضوعات العلم وإنه لا يستطيع أن يفسح المجال إلا للآراء. فالبلاغة قوة وثقافة، وإنها تتميز من الفلسفة، والأخلاق، كما تتميز من السفسطة (ب. كاسان -1995). وكما الأخلاق والسياسة، فإنها تخضع للنظم العملية. وهي تهتم بالعناصر المادية للممارسة البرهانية (المضمون البرهاني، ظواهر مرتبطة بسياق النطق وبطبيعة الجمهور). وإنها لتنتشر أبعاد العقل الأول (logos) على فلك القيم، والمعتقدات، والمظاهر، والمحتمل.
- 2- إن البرهان الأنطوني على عدم اهتمام البلاغة بحقيقة البراهين ليمد حقيقة مرفوضة. فإن تعلم المرء أن يراجع على عكس أطروحاته، فإن هذا يخدم ذلك الذي يريد أن يعرف ما هي الوقائع وكيف تطرح الأسئلة. وحينئذ يستطيع أرسطو أن يعرف البلاغة بكونها فناً شكلياً (يقضي به: «استخلاص درجة من الإقناع تشتمل عليها كل ذات من الدوات»)، يفتح الطريق بذلك لمسار تصنيفية.

1 - النسق البلاغي

- تتفرع بلاغته نظرية في المحاجة (محووها الرئيس)، ونظرية في صياغة العبارة، ونظرية في تأليف الخطاب (ريكور-1975).
- وتتميز هذه البلاغة بين ثلاثة أجناس خطابية، وكل خطاب منها يتخذ نفسه موضوعاً، وغاية، ومعياراً، وزمناً، وحجة خاصة:
- «الجنس التداولي». وهو يحيل إلى الأعمال الحكومية. وغايته نصح أعضاء المجلس السياسي. وأما معياره، فهو المقيّد للمدينة. وأما زمنه، فهو المستقبل. وأما حجته البالغة، فهي المثل.
 - «الجنس القانوني». وغايته الانتهام أو الدفاع أمام المحكمة. وأما معياره فهو الحق، وأما زمنه، فهو الماضي. وأما حجته البالغة، فهي القياس بمقدمة واحدة.
 - «الجنس الإرشادي». وهو للتمدح أو الذم. وأما معياره فالجميل، وأما زمنه، فهو الحاضر، وأما حجته البالغة، فهي الإسهاب.

وتتأرجح هذا الجنس الأخير بين الوظيفي والتزييني. ولقد جعله أفلاطون وأرسطو موصولاً بالأخلاق (فالتمدح إجابة على الفضيلة. والذم إجابة على الرذيلة). وهو شكل

مدني وتأسيس كلامي في الوقت نفسه. والراث إذ يقيم مديحاً للمدينة، فإنه يفعل ذلك بالنسبة إلى المتوفى (ن. لورر-1981). وبشكل عام، فإن الإرشادي بوظيفة اجتماعية ومدينة: إنه يدعم المعايير والأخلاق العامة. ولقد ازدهر في العصر الهليني، ثم في روما، مع فصاحة الفخامة.

وسيقى هذه النموذجية بعد فراءة أوضاع التواصل في اليونان في القرن الخامس. وإنها تنتج من التآليف بين عناصر متعددة للوضع الاستدلالي: أوضاع النظر، مقام المتكلم، نماذج المستمعين - فهؤلاء يجتمعون من أجل المنفعة، ولتثقي الآراء، وللحكم على الأسباب-، ومعتقدات الحضور...

جنس الخطاب	نموذج السامع	الزمن	الوسيلة	الغايات
قانوني	قاض	ماضي	الالتهام / النفاق	عادل / ظالم
تداولي	مجلس نيابي	مستقبل	إقناع / رذع	مفيد / مضر
إرشادي	مشاهد	حاضر	مدح / ذم	جميل / قبيح

ومن بين الوسائل التي يسلكها الخطيب لكي يفتح، فإن أرسطو يفصل الشاهد عن المحجة، ويميز بين الثقافة العالية (الشهادات، الاعترافات، نصوص القانون، القسم...) والثقافة التي تأسس بوساطة الخطاب: الحجج المختارة والمقدمة بشكل مقنع، شخصية الخطيب، الترتيبات (الشغف، الانفعالات) التي يضع الخطيب فيها السامع. وتمتد الشخصية بذاتها ضرباً من البرهان. ولذا، فإن الخطيب الجيد يبنى قابلية للتصديق إذ يبرهن بطريقة معينة. وهذه هي العناصر الثلاثة التي سنجدها لاحقاً في التعريفات: علم، أثر، أصعب. فالخطيب يفتح بالحجج، ويجذب الإعجاب بالأخلاق، ويؤثر بالانفعال.

2 - أجزاء البلاغة الخمسة

لقد قسم أرسطو البلاغة إلى: الإبداع، والترتيب، والتعبير، والفعل. ولقد أضافت

التقاليد الرومانية الذاكرة إلى هذه الأجزاء الأربعة (البلاغة لهيرينيوس). دراسة ليسرون
ومؤسسة الخطابة» لكاتيليان. وقد كتبت جميعها ما بين /100/ قبل المسيح و /95/
بعده).

1 - الإبداع. ويجب أن يسمح بالإجابة عن السؤال ماذا نقول. ويجب العثور على
أفكار، وعلى أشياء (حقيقية أو محتملة) لجعل القضية مقبولة ومقبولة. وتتضمن هذا الجزء
من النظرية «أركان القضية»، التي تعد قطعة رئيسة من الإبداع البلاغي.
ويتعلق الموقف الذي يتبناه الخطيب في الخطاب بالنطاق المسبق بين ركن القضية
والسؤال الذي يطرح: هل القضية المطلوب الحكم عليها موجودة (حس)؟ ما هي
(تحدد)؟ ما هي طبيعتها (تنت)؟

ويكون النموذج في حوزة الخطيب لحظة الإبداع. وهو أمر أساسي لاكتشاف الحجة
في مادة ما وفي مجموعة من الأمكنة. وهذه من اليدعيات العامة جداً والتي تعمل بوصفها
مخازن للصحيح. وإننا لنميز بين الأمكنة العامة والمفيدة لكل الناس، وبين الأمكنة
المخصصة لبعض الناس. ولذا، فإن الأمكنة، إذ تكون مستقرة على أساس مشترك من
العقلانية، فإنها تمثل نماذج للموافقة القضية بين الموصل والمتلقي. وبما إن الأمكنة
تتعمل من حيث المبدأ في كل الظروف، فإنها تشكل شيئاً فشيئاً مصفاً من الموضوعات
المكرسة (كوديتوس-1956/ ص. بلانتم-1994).

تمثل البراهين ثقافة عالية وتقنية. وأما الثانية، فتتجمع البراهين الذاتية أو الأخلاقية،
والبراهين الموضوعية التي تتصل بالمعاجة. وتمثل الشكل الأكثر عمومية للمعاجة البلاغية
في النموذج الاستباطي: تأسس مقدمات القياس المفسر والجدل الشكلي على المحتمل.
والمثل التاريخي أو المبتدع (حكاية، حكمة) الأكثر استعمالاً من بين جميع الاستقراء،
سينظر إليه، فيما بعد، بوصفه أداة أسلوبية، ومن أجل قيمة نموذجية (انظر: البلاغة والتاريخ
-1980).

2 - الترتيب هو فن التأليف. وإنه ليستهدف البنى التركيبية للخطاب، فيوزع فيه
الأجزاء الكبرى، وذلك تبعاً لترسيمة لا يمكن تلخيصها:

أ - إن من أهداف الاستهلال مصالححة المستمعين الذين يجتهد الخطيب لجعلهم
متبهين، ومستعدين للاستفسار، ويطيقين.

ب - ثم يأتي السرد بعد ذلك، وعرض الوقائع، الواقعية أو المصطنعة لذاتها. وإن من
خواصه الإيجاز، والوضوح، والاحتمال. وإنه ليسمح بكسب الاعتقاد ويتجريم الخصم.

وإنه لمن المعقول إذا كان التاريخ المروي يمتلك سمات الحياة الواقعية (فعل ملائم للطبع، حوافز متماكة ..). ويستطيع سرد الأفعال أن يأخذ شكل القصة الأسطورية، والتاريخ، والصفة الخيالية.

ج - التأكيد. وإنه ليمثل لحظة البرهان والرفض: الحجج مقدمة، وإنا لنرفض حجج الخصم.

د - وينفلق الخطاب مع «خاتمة الكلام» الذي يتضمن «الخلاصة» و«القيمة»، والنداء الأخير للمشقة والتعاطف.

3 - صياغة العبارة. وهي تمثل فصلاً متطوراً جداً. وستكون مدونتها الاصطلاحية مستمارة من الشعرية والقواعد، وكذلك من الموسيقى والهندسة. وتعد صياغة العبارة فناً أسلوبياً: التصحيح القاعدي، اختيار الكلمات، تأثيرات الإيقاع، التماثل الصوتي، الصور، الاستعارات. ويجب على الأسلوب أن يكون واضحاً، ويلاحظ الصواب، وملائماً (للمغات، وللأخلاق، ولجنس الخطاب). كما يجب أن يكون لامعاً. فميدانه هو ميدان الزينة: لقد أخذت الفرائص، بعد «البلاغة في هيرنيوس» و «كانديليان» تميز بين الاستعارات، وصور الكلمات، وصور الفكر. وأخيراً، يمكننا أن نعد ثلاثة أجناس للخطاب، موزعة تدريجياً، وذلك تبعاً لنيل المادة أو السبب: الوضع، والوسط، والرفع.

4 - يجب على الخطاب المجهز أن يكون محفوظاً. ويعد هذا الأمر موضوعاً لفن «الذاكرة» (يوجد التطوير الأول في «البلاغة» في هيرنيوس). وتنقي مبادئ الفطنة أن نطبع في الذاكرة سلسلة من الأماكن (بيت، غرفة، قبة ..) والصور (أشكال، إشارات مميزة أو رموز). وعود النسق إلى خلق أمكنة ذهنية. ويجب على الخطيب أن يضع فيها رموزاً لهذا الذي يريد أن يتذكره. ويتبع نظام الأمكنة نظام الخطاب. والصور تذكر بالأمياء. وإن الخطيب، في لحظة إعطاء خطابه، يسحب من أمكنة الذاكرة الصور التي وضعها فيها (ف. باتيس - 1975).

5 - وأخيراً، يجب على هذا أن يكون مقولاً. «فالفعل» يستلزم ضبط الصوت والحركات على مقدار قيمة الأشياء والكلمات. وهذه هي فصاحة الجسد. وهي نقطة انطلاق لدراسات فن الممثل والإنشاء. وهذا الجزء الأخير من الفن يجمع إرشادات تتعلق باستعمال الصوت (تغيير طبقة الصوت تبعاً لكل هوى)، والمحاكاة، والدقن كلاماً (حجم، تنغم، إيقاع)، كما يجمع كمّاً من الملاحظات الدقيقة المقتنة على مقدار فن الحركة والإيماءات (كانديليان، I.O.XI.3).

● Traité: Aristote, Rhétorique, 3 vol., Paris: B. Cassin, L'Effet sophistique (textes

de Gorgias, Antiphon, Aelius, Aristide, etc.), Paris, 1995; Cicéron, De l'Orateur, 3 vol., Paris; Crevier, Rhétorique française, éd. 1757; C.C. Dumarsais, Des tropes, Paris, éd. F. Douay, 1988; P. Fontanier, Les Figures du discours, Paris, éd. G. Genette, 1968; B. Lamy, La Rhétorique ou l'art de parler, Susesx Reprints, Brighton, 1969; Pseudo-Longin, Du sublime, 1 vol., Paris; Quintilien, Institution oratoire, 7 vol., Paris; Les Sophistes, in Les Ecoles Préocratiques, Paris, éd. J.-P. Dumont, 1991; Tacite, Dialogue des orateurs, Paris.

لقد اختلط قدو البلاغة في جزء كبير منه، وذلك بمد العصر القديم والكلاسيكي، مع قدر النظام، والتأليف، والتعليم. بينما ظلت المفردات وجسد المنظورات الناتجة عن التفكير الوصفي والمعماري التي جئنا على التذكير بها، ثابتة إلى حد الإدهاش، وذلك خلال فترة استثنائية طويلة. ولقد عرف النسق البلاغي عدة تحولات كبرى. وإن مسؤولية ذلك لنعم جوهرياً:

أولاً: على المتغيرات الاجتماعية والتاريخية لصناعة عدد من أجناس الخطاب.

ثانياً: على عودة المضادات البلاغية (المسجية، والفلسفية...).

ثالثاً: على إعادة التنظيم الدوري للحقل، سواء كان داخلياً (العلاقات مع الفنون الثلاثة الأخرى - الجدل، والقواعد - ومع الشعرية في عصر النهضة) أم كان خارجياً (مع اختزال البلاغة إلى صياغة الممارسة بعد حركة الإصلاح لراموس والصراع بين المحاجة والتعبير).

وتجد أن الخطباء، منذ القرن الأول بعد المسيح، لم يعودوا يصنفون بكل الأوضاع المؤسساتية للخطاب المعنن سلفاً. فسقوط فن الخطابة المحزوز إلى سقوط الجمهورية الرومانية وإلى ضياع الحرية السياسية (تأسست، «حزب الخطباء»)، قد أنقضى إلى قطعة في التوازن: لقد انتهت فصاحة السياسة والحقوقية لصالح فصاحة الفخامة. وستند المناقشة ثانية حول العلاقات بين البلاغة، والكلام العمومي، والحرية السياسية عندما يكشف الإنسانون كرامة الميدان وشؤون الدولة في عصر النهضة، أي في القرن الثامن عشر في فرنسا. مع ستاروبانسكي - 1986، ف. فورير و. هالتي - 1989)، وفي إنكلترا، وفي أمريكا الشمالية. وسيكون ذلك في كل مرة تنوع فيها إلى ميدان جديد من ميادين الحياة المدنية.

لقد وصلت البلاغة، منذ كانتيليان، إلى مرتبة الأنظمة الرائدة في التربية الرومانية. ومنسج مد ذلك معيار العلم التربوي للثقافة الكلاسيكية العالية في الغرب. فبعد أن أصبحت من العلوية السياسية، نجدها تنطبق دائماً مع النشاطات التربوية (ه. ي. مارو - 1948) ومع السفسطائية حيث تمارس الثقافة ومروية الخطابة بمجانية نسبية لغايات تتعلق بالكمال

وبالبراعة. ففصاحة المدونة تفود إلى التركيز على الممارسات التحضيرية، وإلى الفخامة (المجادلات، الصانح).

إن الأزمة للقديمة المتأخرة (ثيرتوليان، سان أوغستان «عن العقيدة المسيحية»، إيزيدور دي سيقي)، ثم القرون الوسطى التي هيمنت خلالها النزعة المضادة للبلاغة (واختيارها للموعظة الإنجيلية المتواضعة)، قد استقبلتها في إطار من القنن الحرة، كما هي الحال بالنسبة إلى الثاني منها إلى جانب القواعد والجدل. ولكن الفن تجزأ إلى أجناس متخصصة: فنون الشعر، فنون المزاج، فنون التفاهير. وقد ركزت بدءاً من القرن الحادي عشر، دراسات الأسلوب التراسلي على تقنين أجزاء الرسالة، مثل الفاتحة، والاختلافات الاجتماعية للمتلقين. ولما فن «التفاهير»، فقد انبثق انطلاقاً من القرن الثالث عشر: لقد أعطت بلاغة المنبر مولداً للموعظة. وكان الموضوع يؤخذ من ينبوع الكتابة التي تزود الميادين بالخلق (البراهين، والاستشهادات، والأمثلة) (ج.ج. مورلي - 1974، م. زانك - 1982). وانطلاقاً من دونات، فإن القواعد يسط ميدانه على دراسة الصور والاستعارات (باربارا يسموس، القرون الرابع).

ولقد اضطلعت البلاغة، على العكس من ذلك، بدور بارز في النزعة الإنسانية الوليدة. وأعيد اكتشاف النصوص (1416 بالنسبة إلى «التأسيس الخطابي» و 1421 بالنسبة إلى كامل «الخطابة». و 1508 بالنسبة إلى الطبعة الأولى من «البلاغة»). وهي بلاغة قد اجتمعت أجزاءها مجدداً لتخلع الجدل والقواعد في قلب الثلث، وتنفرض نفسها في علم أصول التدريس والتربية. وقد دخلت إلى كل ميادين الحياة العامة والمنفية. وقد عدت حينئذ مثل أطروحة توليفية عليها للفنون والمعلوم. ولقد استطاع تطور مفهوم «التكليف» المخصص بالرسم والتصوير (أكبريوني «عن الرسم والتصوير» - 1435) أن يرتبط مثلاً بالفترة الخطابية لبلاغة ذات النزعة الإنسانية (إن التراتب بين اللوحة، والجسد والمعضو، والمخطط، يعادل التراتب البلاغي بين الفترة، والقضية، والجملة، والكلمة) (م. باكسندال - 1971).

لقد وضع عصر النهضة نفسه في مدرسة البلاغة. وهي مدرسة ذات نموذج سيبيرزني، تميز الاعتبارات لفئات الموضوع، والطبيعة، والكنيسة، وتتنسب متصوراً لسان يتمحور على القوة التعبيرية والجمالية. ولقد ساهمت البلاغة، في فرنسا، في القرنين الخامس والسادس عشر في تثبيت معايير كياسة اللغة وفي تطوير الأجناس المقدسة (وذلك بعد مجادلة حول البلاغة المسيحية) والدنيوية للفصاحة المهنية (القانونية، والبرلمانية، والرسومية، والأكاديمية) والأدبية (م. غومارولي - 1980 و 1990). وبما إنها كانت قاعدة لكل خطاب، فقد كانت بالأحرى قاعدة لكل أدب: الإجراءات البلاغية والبنية الاستدلالية

للأعمال (وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى البنية البلاغية القانونية للتراجميديا) الجمالية (برالو، «الفن الشعري» (آ. كيببيدي فارغا- 1970). ولقد جعلها الإصلاح المضاد مادة أولى للتعليم، ووضعها في أعلى السيرة الذاتية في مدارس الجيزويت. ولقد توجت في فرنسا التربية الأدبية (الفواحد، صف الإنسانية، البلاغة). واستمر ذلك إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما أُخليت الأرض إلى تعليم أكثر ثقافة (صوتي، وزني، فقه لغوي، فرنسية قديمة ...) (ف. دي داتني - 1978، دواي - 1992).

لقد أمكن لتاريخ البلاغة أن يوصف وكأنه أدبية الفن (ف. فلورسكي)، أي بتمهيش لمكونه الفلسفي والبرهاني لصالح عناصره الأدبية والأسلوبية، ويتقلص تدريجي لحمولته (ج. جينيت، «البلاغة المعقدة»، 1972). وكان أرسطو قد ركز على الابتكار والترتيب، ولكن منذ العصر المعاصر سيبيروني، صنع المنظورون انزياحاً نحو الإشكالية الأدبية. وبهذا، صارت البلاغة «فن ابتكار الاختيار والتعبير المزين بشكل ملائم»، والذي يمكن استخدامه في «الإنشاء» (I.o. XIV, 21). وتحت عنوان يقوي الفكرة القرسطوية، أخذت القواعد تعلم الكلام الصحيح، كما أخذت البلاغة تعلم الكلام الأنثي، والمنطق الكلام الحق. ولقد انتزع إصلاح راموس (الجدلية - 1555) نظرية المحاجة (وارتبط الابتكار والترتيب بالمنطق) ولم يترك لها إلا صياغة العبارة والفعل (أونج - 1958). وفي فجر العصر الحديث، كانت القطعية قد ابتدأت بين التعبير والمحاجة، وبين الفلسفة التي هيمنت التجريبية عليها (لوك، «دراسة فلسفية» تتعلق بالفهم الإنساني¹، لكتاب الثالث) والمغلانية التي تقصي المحتمل والممكن (ديكارت، «خطاب المنهج»). وأصبحت البلاغة غريبة على البرهان (ب. فرانس - 1972، آ.ي. بنجامان ورك - 1987) حيث حدد لها حقلها التفرع، والممثل الهندسي الوليد. وقام بذلك على أرض الأدب المتصور الباركي للصفات الفطرية والاستيلاء الشعري (و. باريلي - 1983).

وهكذا، فإن البلاغة عندما انقطعت عن مكوناتها الفلسفية مفضلة صياغة التعبير، فإنها لم تعد فناً للخطاب، بل فناً للأسلوب. وإنها اكتفت جوهرها بدراسة الأشكال اللسانية المزيّنة، وبالصور، وبالفعل الخطابي. ومع نهاية الآداب الجميلة والانتقال من الأدب الكلاسيكي إلى الأدب الرومانسي، فإنها، وهي التي تنبثق عن ضوابط الخطاب ومعايره، تماثلت مع النزعة الاصطناعية ومع الانحطاط، وصارت مقصية عن الفنون الجميلة: لقد أصبحت الفصاحة تمثل الأطروحة المضادة للشعر في قلب الفنون اللسانية (كانت، «نقد ملكة الحكم» فقرة 153، 2). وهكذا صار الأدب الحديث مضاداً للبلاغة، وغير مبال بالإنشاء، ومعاد للأمكنة العامة (م. بوجور - 1986). ولقد توزع موضوع دراستها بين مادة التحليل الأدبي، والأسلوبي، والشعري، والجمالي، وتاريخ الأدب.

■ تاريخ البلاغة :

1- التعليم والبلاغة :

R. Barilli, *La retorica*, Milan, 1983; F.P. Bowman, *Le Discours sur l'éloquence sacrée à l'époque romantique. Rhétorique, apoloétique, herméneutique* (1777-1851), Genève, 1980; E.R. Curtius, *La Littérature européenne et le Moyen Âge latin*, Paris, 1956; F. de Dainville, *L'Éducation des jésuites, XVIe-XVIIIe siècles*, Paris, 1978; F. Douay-Soublin, "La rhétorique en Europe à travers son enseignement", *Histoire des idées linguistiques*, sous la dir. de S. Aurox, t. 2, Bruxelles, 1992, p. 467-507; J. Fontaine, *Isidore de Séville*, Paris, 1959; V. Florescu, *La Rhétorique et la néo-rhétorique*, Paris, 1982; P. France, *Rhetoric and Truth in France, Descartes to Diderot*, Oxford, 1972; M. Fumaroli, *L'Âge de l'éloquence*, Genève, 1980; Id., *Héros et orateurs*, 1990; G. Kennedy, *The Art of Persuasion in Greece*, Princeton, 1963; Id., *The Art of Rhetoric in the Roman World*, Princeton, 1972; H. Lausberg, *Handbuch der literarischen Rhetorik*, Munich, 1960; L. Marin, *La Critique du discours*, Paris, 1975; H.I. Marrou, *Histoire de l'éducation dans l'Antiquité*, Paris, 1948; J.J. Murphy, *Rhetoric in Middle Ages*, Berkeley, 1974; W. Ong, *Ramus, Method and the Decay of Dialogue*, Cambridge, 1958; M. Patillon, *Éléments de rhétorique classique*, Paris, 1990; *Rhétorique et histoire, l'exemplum* (coll.), Rome, 1980; M. Zink, *La Prédication en langue romane avant 1300*, Paris, 1982.

2- البلاغة والفنون :

M. Baxandall, *Les Humanistes à la découverte de la composition en peinture, 1350-1450* (1971), Paris, 1989; J. Lichtenstein, *La Couleur éloquente*, Paris, 1989; B. Vickers, "Figures of rhetoric/Figures of music?", *Rhetorica*, 2, 1984, p. 1-44; F. Yates, *L'Art de la mémoire*, Paris, 1975.

Rhétorique et discours politique: M. Angenot, *La Parole pamphlétaire, Typologie des discours modernes*, Paris, 1982; F. Furet et R. Halévi, *Orateurs de la révolution française, I: Les Constituants*, Paris, 1989; R. Laufer et C. Paradeise, *Le Prince bureaucrate : Machiavel au pays du marketing*, Paris, 1982; N. Loraux, *L'Invention d'Athènes. Histoire de l'oraison funèbre dans la Grèce classique*, Paris, 1981; D. Maingueneau, *Sémantique de la polémique*, Lausanne, 1983; J. Starobinski, "La chaire, la tribune, le barreau", *Lieux de mémoire*, sous la dir. de P. Nora, t. II. *La Nation*, Paris, 1986, p. 425-485; *Idéologie et propagande en France*, M. Yardéni (dir.), Paris, 1987.

لقد سبق اعتماد النظام المدرس بقليل إحياء البلاغة بكل ما تحمله (انظر عمل الراحل ريشار- 1936)، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى إعادة تعريف العلاقات بين المحاجة

والتعبير في الفلسفة، وفي الدراسات الأدبية وفي اللسانيات منذ عهد قريب وخاصة في نسختها التداولية والنطقية (عند ج. ل. أوستان، وج. ر. سيرل، وب. غريس، وأوزوالد ديكر).[■]

وبالعودة إلى أرسطو وإلى التقاليد المنسية منذ الديكارتية، فإن «البلاغة الجديدة» لشام بيرلمان تنطلع إلى إعادة إدخال السلطة القضائية للعقل في ميدان التقدير، والآراء، والمعتقدات (س. بيرلمان - 1958). ويمكن تعريفها بأنها نظرية عامة للمحاجة بكل أشكالها (الشرعية، والسياسية، والأخلاقية، والجمالية، والفلسفية). ولتكن بلاغة تطبق على كل نموذج من نماذج الجلسات التي تُدخل، إلى جانب قعالية الخطاب، نوعية الحضور بوصفها عنصراً يحدد قيمة المحاجة. وعلى مقدار ملاستها لقضايا العقل العملي ولنظرية الفعل، وتعلقها بمسائل مفاوضة البعد بين الدوات، والإقناع، والانتماء، فإنها ستكتفي موضوعات مألوفة لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية. ويثير عمل «س. تولمان» حول ساحة المحاجة للبرهان مسائل أخرى ذات نظام إيبستيمولوجي. (س. تولمان - 1958).

تقوم المحادثات حول العلاقات بين اللغة والفكر والفائدة بالنسبة إلى الخطاب (القصص، الآراء، المواصفات العامة، التلقي...). وهذه العلاقات هي الأصل في الانتباه الذي جعل البلاغة موضوعاً للفلسفة كما جعلها موضوعاً للسانيات. وإن تحول اللسانيات والنظر إلى اللغة العادية في الفلسفة الأنكلو-ساكسونية، وكذلك نقد الحقيقي والحفريات المجازية للمتنصرون في الفلسفة المابعد هيدهغوية، قد كانت كلها إشارات دالة على هذا التطور الذي يشهد عليه هذا الفيض من الأدبيات المجازية والتخبر في المكانة الذي عرفته الصورة بهذه المناسبة مثل الاستعارة (المرفمة إلى مرتبة الأداة اللغوية ذات القيمة الإدراكية، وذلك بعد أن كان ينظر إليها خلال زمن طويل بوصفها زينة مضافة من غير قيمة إخبارية). (م. بلاك - 1954). ونجد في الحقل اللساني، أن النظريات التداولية (ب. غريس - 1989) واللسانيات النطقية (أوزوالد ديكر) قد اشتغلت أيضاً بالمبعد الحجاجي للكلام المادي وبالقيمة الحجاجية للمتطوقات. وإنا نجد أن بعض المقترحات التي تقدمها البلاغة (من أجناس الخطاب) يمكن إعادة تأهيلها في إطار نظرية أفعال اللغة.

- A.E. Benjamin, G.N. Cantor et J.R.R. Christie (eds.), *The Figural and the Literal, Problems in the History of Science and Philosophy*, Manchester University Press, 1987; M. Black, "Metaphor", *Models and Metaphors*, Ithaca, 1962; B. Cassin (ed.), *Le Plaisir de parler*, Paris, 1986; P. Grice, *Studies in the Way of Words*, Harvard University Press, 1989; F. Nietzsche, *textes sur la*

rhétorique et le langage, Poétique, S. Paris, 1971; M. Meyer (ed.), De la métaphysique à la rhétorique, Bruxelles, 1986; M. Meyer et A. Lempereur (ed.), Figures et conflits rhétoriques, Bruxelles, 1990; M. Meyer, Questions de rhétorique, Paris, 1993; M. Pera and W.R. Shea, Persuading Science, Canton, 1991; C. Perelman, L'Empire rhétorique, Paris, 1977; C. Perelman, Rhétoriques, Bruxelles, 1989; C. Perelman et L. Olbrechts-Tyteca, Traité de l'argumentation, La nouvelle rhétorique, Bruxelles, 1958; C. Plantin, Essais sur l'argumentation, Paris, 1990; C. Plantin (ed.), Lieux communs; topoï, stéréotypes, clichés, Paris, 1994; P. Ricoeur, La Métaphore vive, Paris, 1975; S. Sacks (ed.), On Metaphor, Chicago, 1979; S. Toulmin, Les Usages de l'argumentation (1958), Paris, 1993.

في فرنسا، وبعد «ج. بولهان» و «ب. فاليري»، فإن البنية الأدبية قد رأت في البلاغة الأطروحة المضادة للأدب، ثم رأت فيها، بعد ذلك، ماحجلاً ممكناً بوصفها علماً للكلام وللخطابات (ت. ثودورف)، أو مخططاً عاماً للسان المشترك بين كل الخطابات (ر. بارت - 1966). ولذا فئات التاريخ الأدبي (العمل، والمؤلف، والأصول، والمؤثرات ...)، فإنها تمثل فائدة في التذكير بأن الأدب لمة أولاً، وبأن التصوير هو خاصة من خواص الأدب (ج. جينيت. صور، 1، 1966. وانظر أيضاً مجموعة «U»، «البلاغة العامة» - 1970). ومن جهة أخرى، فإن علم قوانين التصنيف للبلاغة القديمة كان قد اختزل إلى نهاية نظرية للعمليات وإلى النص الأدبي المعصم انطلاقاً من تقاطعات استعارية ونسق كتابي (ر. جاكسون - 1963). وتصح مقارنة هذه التحليلات من أعمال الأنكلو - ساكسون، الذين نظروا إلى "master Tropes" (استعارة، كناية، مجاز مرسل، سخرية) بوصفها مبادئ لبناء الخطابات، والقصص، ووصف العالم (ك. بيرك - 1945). وأظهر، في وقت قريب، علم السرد، والمقاربات الاستدلالية، والمحاولات التي تكشف عن الأدب بمصطلحات اللسانيات التداولية، وتجديد نظرية الجنس، البعد البلاغي للقصص وللنصوص الأدبية (وقد ذكر بهذا بوث منذ عام 1961). وثمة وصف آخر قد أصبح ممكناً على وجه الخصوص غير ذلك الذي يصدر ألياً عن التقسيم القاسي بين الشعرية والبلاغة، وبين الكلام الأدبي والإقناع. وتمثل النصوص واقعيات مفتوحة وإشكالية (م. ميز - 1993)، وهي تجيب على سؤال يدخل في استمرارية وفي أوضاع تواصلية. ومن هنا، فإن البعد الحجائي لا يكون غائباً عنها حتى وإن ظلت غير نموذجية بشكل عميق في نظر العناصر المكونة للأوضاع البلاغية ولكل خطاب (انظر: المفهوم البلاغي عند بول دي مان - 1979، الترجمة الفرنسية - 1989. أ. هالسال - 1988). وتصح البلاغة تعريفاً للأدب في نهايات نص أقل استقلالاً أو انفلاقاً من السياق في ذاته (لا يوجد خطاب يكتفي بنفسه اكتشافاً ذاتياً) (ج. بيسير - 1988).

- * R. Barthes, "Rhétorique de l'image", L'Obvie et l'obtus, Paris, 1984; "L'ancienne rhétorique, aide-mémoire", L'Aventure sémiologique, 1985; "L'analyse rhétorique", Le Bruissement de la langue, Paris, 1984; M. Beaujour, "Rhétorique et littérature", De la métaphysique à la rhétorique, M. Meyer (ed.), Bruxelles, 1986; J. Bessière, "Rhétoricité et littérature", Langue française, 79, Paris, 1988; W. Booth, The Rhetoric of Fiction, 1961. Chicago. Id., A Rhetoric of Irony, 1974. Chicago; K. Burke, A Grammar of Motives, 1945, Berkeley; Id., A Rhetoric of Motives, 1950, Berkeley; P. de Man, Allégories de la lecture (1979), Paris, 1989; S. Fish, "Rhetoric", Doing what Comes Naturally, 1989 Oxford G. Genette, Figures I, II, III, Paris, 1966, 1969, 1971; A. W. Halsall, L'Art de convaincre, le vécit pragmatique, Toronto, 1988; A. Kibedi Varga, Rhétorique et littérature, Paris, 1970; J. Paulhan Les Fleurs de Tarbes, 1941, Paris; Rhétorique et discours critiques (coll.), PENS, Paris, 1989; I.A. Richard, The Philosophy of Rhetoric, Oxford, 1936; T. Todorov, Théories du symbole, Paris, 1977; Groupe u, Rhétorique générale, Paris, (1970). Rhétorique de la poésie (1977).- Revues: RHLF, 2, 1980; Langue française, 79, 1988. Bibliographie: "Pour une bibliographie de la rhétorique: 1971-1989", M. White et A.W. Halsall, Texte, 1989, n°8/9, Toronto.

الأسلوبية

STYLISTIQUE

تعد الأسلوبية الوريث المباشر للبلاغة: لقد كان من أولى توارثات المصطلح عند نوقاليس التطابق مع الأسلوبية. فلقد عبر المصطلح خلال القرن التاسع عشر من اللغة الألمانية إلى اللغات الأوروبية الأخرى، وخاصة إلى الإنكليزية والفرنسية: إن ولادة هذا العلم في نهاية القرن التاسع عشر لتعد علامة على الاستغناء عن البلاغة، حتى وإن كانت الأسلوبية متأخذ منها بعض الوجوه، خاصة فيما يتعلق بتحليل الصور والاستعارات. ومع ذلك، فيجب أن لا نستخلص بأن مفهوم الأسلوب قد كان هائباً عن التحليل البلاغي. فالتمييز بين الأسلوب البسيط، والأسلوب الموزون (أو الردي)، وبين الأسلوب العظيم (أو الرائي) لمعد جزءاً من الفئات التقليدية للبلاغة (فيما يتعلق بالمناقشة حول العلاقات بين البلاغة الكلاسيكية وإشكالية الأسلوب، انظر «لو-غيرن»، «مسألة الأساليب في الدراسات البلاغية»، منشورات مولنيه وكاهنيه، 1994. ص 175-185).

- Vues d'ensemble: A. Juilland, "Compte rendu de C. Bruneau, Histoire de la langue française", *Language*, 30, 1954; G. Antoine, "La stylistique française, sa définition, ses buts, ses méthodes", *Revue de l'enseignement supérieur*, janvier 1959; H. Mitterand, "La stylistique". *Le français dans le monde*, juillet-août 1966; S. Chantman et S. Levin (eds.), *Essays in the language of Literature*, Boston, 1967; P. Guiraud, *La Stylistique*, Paris, 1970; D.C. Freeman, *Linguistics and Literary Style*, New York et Londres, 1970; G.W. Turner, *Stylistics*, Harmondsworth, 1973; R. Fowler, *Style and Structure in Literature: Essays in the New Stylistics*, Oxford, 1975; J. Mazaleyrat et G. Molinié, *Vocabulaire de la stylistique*, Paris, 1989; C. Fromilhage et A. Sancier, *Introduction à l'analyse stylistique*, Paris, 1991; J. Gardes-Tamize, *La Stylistique*, Paris, 1992; Le Guern, "La question des styles dans les traités de rhétorique", in G. Molinié et P. Cahné (eds.), *Qu'est-ce que le style?*, Paris, 1994.

1 - أسلوبية اللغة والأسلوبية الأدبية

لقد تطورت الأسلوبية، منذ ولادتها، في اتجاهين. وكان ينظر إليها غالباً بوصفها متنافسين:

(I) أسلوبية اللغة. وهي تعني تحليل مجموع السمات المتغيرة والمدونة التي تجمع هذه السمات (والتي تتعارض مع السمات الإجبارية للسرعة) الخاصة بلغة ما. وهكذا، فإننا نتكلم عن الأسلوبية الفرنسية، والإنكليزية، والألمانية، إلى آخره. وانطلاقاً من التمييز بين الوجه الذاتي (الفردية) والوجه الموضوعي (الجماعي)، فقد اقترح وليام وكرناجيل منذ عام 1873، الاحتفاظ بمصطلح «الأسلوبية» لدراسة الظواهر التي تنتمي إلى النموذج الثاني. وهي ظواهر يمكن أن تخضع، كما ظن ذلك، إلى قوانين عامة (واكرناجيل، 1873، ص314، 317). وإننا نرى أن كتاب «دراسة الأسلوب الفرنسي» لشارل بالي (1909)، ينحرف في الاتجاه نفسه. فبالى يريد أن يصنع أسلوبية «الكلام» عموماً، وليس أسلوبية الأعمال الأدبية. فهو إذ انطلق من فكرة أن اللسان يمرر عن الفكر وعن المشاعر، فقد رأى أن مصطلح «المشاعر» يشكل الموضوع الخاص للأسلوبية. وقد كان ذلك لأن بالى يميز بين نموذجين من العلاقات يسميهما «المؤثرات الطبيعية» و«المؤثرات الاستدعائية». فالأولى تخبرنا عن المشاعر التي يكابدها المتكلم، بينما نخبرنا الثانية عن وسطه اللساني. وهذه المؤثرات إنما حظيت بها الاختيارات الحسيفة من بين السمات المتغيرة للغة، وبشكل جوهري في معجم المفردات، ثم بلوحة أقل في النحو. ويمثل النموذجان عدداً معيناً من الصيغ المتطابقة فيما يتعلق بالتعبير عن الفكر، ولكنهما يفترقان بالحمولة الوجدانية. ولقد قام، في وقت متأخر عن هذا وفي إطار الذهنية نفسها، أسلوبيون مثل (ماروزو وكروسبه) بوصف منظم لكل الأصوات، ولكل أجزاء الخطاب، وللأبنية النحوية، وللألفاظ، متعلقين في كل مرة بما هو خارجي عن المضمون المفهومي (تودوروف 1972).

(II) الأسلوبية الأدبية. وهي تعني تحليل مصادر الأسلوبية المفترض أنها خاصة بالممارسة الأدبية. فالأسلوبية الأدبية، على عكس أسلوبية الفنون التي تهتم بالأساليب الجماعية قدر اهتمامها بالفردية، تفضل في كل الأوقات الأعمال - أو المؤلفين بدرجة أقل - فيفرادتها. وبفضل هذا الانحياز، نجد أن أسلوبية اللغة تفضل مفهوم الاختيار الأسلوبية، في حين أن الأسلوبية الأدبية قد كانت ولا تزال تمثل أسلوبية الانزياح، وذلك لأن الأسلوب الأدبي مصمم بوصفه فريدة تتعارض مع المعايير الجماعية. ولقد كانت الأسلوبية الأدبية، في صيغتها الأولى، أسلوبية للتحليل النفسي أيضاً، والسبب لأن القيمة التعبيرية للأسلوب كانت قد حملت عموماً على نفس الكاتب. وهكذا، بالنسبة إلى كارل

فوسلير، فإن «الأسلوب هو الاستخدام اللساني الفردي بالتعارض مع الاستخدام الجماعي». ويجب على الأسلوبية أن تكشف «المظهر الروحي للفرد» (فوسلير 1904، ص 16، 40). ولقد مثل هذا السبل النفسي في فرنسا موريس غراسون، كما مثله خصوصاً هاتري مورييه الذي رأى في كتابه «علم نفس الأساليب» (1959) أنه «يجب حل الأثر المثار على الرمز في كل تجلٍ من تجلياته» وأنه يوجد «قانون للمطابقة بين روح الكاتب وأسلوبه». وأما ليو سبيتزر الذي كان تلميذاً لكارل فوسلير، فيعد عموماً الممثل الأكثر بروزاً لهذه الأسلوبية الأدبية التعبيرية والنفسية. وإن هذا التأويل يصلح بالفعل لهذه الأعمال الأولى، حيث كان سبيتزر يسمي إلى الكشف عن العلاقة المتبادلة بين خصوصيات الأعمال الأسلوبية ونفس مؤلفيها. ثم عدل فيما نشره لاحقاً توجه أعماله: فهو إذ سلم بأن بدعية التعبير الذاتية ليس لها قيمة إلا في داخل إطار تاريخي محدد (كان الأدب الغربي عموماً في ذلك العصر أدباً يعبر عن «الفردية»)، وبالتالي لا يمكن استخدامها إذن تعريفاً للأسلوب بوصفه كذا، فقد تخلى عن البحث السببي ليركز أكثر على تحليل «نسق الإجراءات» الأسلوبية الملازمة للنصوص. وقد طور بهذا «منهجاً بنوياً» يسمي لتحديد وحدة الأعمال من غير حودة إلى شخص المؤلف (سبيتزر 1958). وعلى العكس من ذلك، فإنه لم يتخل قط عن متصور الأسلوب بوصفه اتزياًحاً. وهذا ما يظهر من منهجه الاستقصائي الذي ظل هو نفسه منذ بداية مهنته إلى نهايتها: لقد كان المقصود على الدوام البحث عن وقائع لسانية نائنة إما بسبب تكرارها الكبير جداً، وإما، على العكس، بسبب ندرتها، أو أيضاً بسبب بروزها، إلى أخرى. وإته لصحيح أيضاً أن سبيتزر، على العكس من كثير من الأسلوبيين الآخرين، كان لا ينظر إلى الانزياح إزاء اللغة غير الأدبية بمقدار نظرته إليه إزاء السياق الملازم للعمل. وبهذا، فقد يشر متصوره خصوصاً بالأسلوبية البنوية التي مارسها وبقاير.

- W. Wackernagel, Poetik, Rhetorik und Stilistik, Halle, 1873; C. Bally, Traité de stylistique française (1909), Paris-Genève, 1952; K. Vossler, Gesammelte Aufsätze zur Sprachphilosophie, Munich, 1923; J. Marouzeau, Précis de stylistique française, Paris, 1946; M. Cressot, Le Style et ses techniques, Paris, 1947; H. Morier, la Psychologie des styles, Genève, 1959; L. Spitzer, Etudes de style, Paris, 1970.

إن التعارض، كما نقله النقليدان المشار إليهما آنفاً، بين أسلوبية اللغة وأسلوبية الأدب لا يمكن النظر إليه بوصفه نهائياً. فهو يغطي على عدد من التمايزات التي تحيل إلى قضايا مختلفة ويشوش عليها:

(أ) الأسلوبية الجماعية والأسلوبية الفردية.

على مقدار زعم الأسلوبية الأدبية أنها تنفد بنفسها عند حدود الأعمال في تميزها الفردي؛ فإنها تعد جزءاً من الأسلوبية الفردية: إن الفائدة القصوى المحمولة على العمل الفردي ليست ناتجة إذن لبعض الخواص التي لا تختزل بالنسبة إلى موضوع الأسلوبية الأدبية. ذلك لأنها تنتج عن اختيار منهجي، شرعي تماماً من غير شك، ولكنه لا يزعم أنه يحدد حقل الأسلوبية الأدبية بوصفها هكذا. وعندما نؤكد أن خصوصية الأسلوب الأدبي تكمن في الانزياح الفردي، فإن هذا يعني ببساطة أننا نفضل العمل في التحليل الأسلوبي، ونفضل في داخل هذا العمل الوقائع الكلامية المختلفة من وجهة نظر فردية، وذلك بدلاً عن مجموعات الأعمال، أو نفضل في داخل العمل الفردي السمات التي لها قيمة اختلافية جماعية، ومثال ذلك النوع المتعلق بفترة تاريخية، إلى آخره. وكما هو معلوم، فإننا في الأسلوبية غير الأدبية نستطيع أيضاً أن نركز على الانزياحات الفردية - التعبيرات الاصطلاحية - في عبارات الفرد. وهكذا، فإن الفكرة التي تقول إن الانزياح في فردته هو الذي يحدد الأسلوب الأدبي لم يعد لها معنى، لأن كل نشاط مقالي للأسلوب الأدبي هو نشاط لا يفتقر عن التكرار وعن الانزياح (راستيه 1994): تحدد هذه الازدواجية طبيعة الرسالة اللسانية نفسها، ولن تستخدم بوصفها سمة مميزة للأسلوب الأدبي، حتى لو كان من المبعث أن نذكر أن بعض الكتاب يصنعون بمعرفة فنّ الانزياح الأسلوبي في مقابل اللغة الصالحة أو في مقابل اللغة الاصطلاحية للأدب والمهينة في اللحظة التي يكتبون فيها.

(ب) الأسلوبية النظرية والتقد الأسلوبي.

تقدم أسلوبية اللغة في الإطار الأكثر سمة لإنشاء أسلوبية نظرية مصممة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات (بالي). وعلى العكس من ذلك، فإن الأسلوبية الأدبية إذ تدعي أنها تقتصر على إبراز الخواص التي لا تختزل لأسلوب أدبي فريد، فإن أفقها لن يكون نظرياً، بل يكون نقدياً: إنها ستحرص على إنجاز الرسالة الفردية بالآخرى وليس على إنجاز الصفوات الأسلوبية الكامنة في الشريعة. وإذا ته الاتفاق على هذا، فإن الإجراءين ليسا من غير صلة. وهكذا، فإننا عندما ندرس الخواص الأسلوبية للغة ما، أو عندما ندرس النسق الفرعي لهذه اللغة، فيجب على دراستنا أن نشتد إلى نصوص أو إلى خطابات واقعية نبرزها: هذا يعني أن نمرّ إذن عبر تحليل الرسائل الفردية، وعبر النقد الأسلوبي (تودوروف 1927). وعندما يدرس بالي أسلوبية اللغة الفرنسية، فإنه يستند إلى نصوص وإلى عبارات شفوية، يمكن مقاربتها أيضاً من منظور تحليلي للسمات الخاصة بهذا النص أو ذلك الخطاب الشفوي في فردته. وعلى العكس، فإننا عندما نظهر تفاعل بعض الفئات من

أجل إبداع الفريدة الأسلوبية لنص ما - أي عندما نقوم إذن بالنقد الأسلوبي - فإننا نشعر هذه الفئات من اللسانيات، ومن البلاغة، ومن علم الإشارة، إلى آخره. وهذا يعني أننا نفترض مسبقاً، وبشكل ضمني، وجود نموذج نظري عام يحيل إلى نسق اللغة، وإلى الشرح. وهكذا، فإن مولفينا (1986) في تقديمه لأدوات تحليل الأسلوب الأدبي ومستوياته، لجأ إلى الفئات اللسانية (لا سيما المعجمية والنحوية) والإشارة (مثل ذلك تحليل العامل)، والبلاغة (الصور والاستعارات)، والشعرية (وخاصة نظرية الأجناس والفئات السردية). وإتنا نرى جيداً أن أدوات الاستقصاء هذه، تناسب ليس فقط نقد الأعمال في فريداتها ولكن تناسب أيضاً التحليل العام للمدونات الأسلوبية - سواء كانت أدبية أم لم تكن - للغة. وحتى أيضاً، عندما نرهم أننا نخترل الأسلوبية إلى دواة فريدة الأعمال الفردية (وهذا ما فعله جاني 1992)، فإننا سنجد أنفسنا مضطرين أن نقبل أنه عندما نعتقد أننا نسمي أشكال فريداتها، فإننا نبرز، على العكس، بهذه التسمية نفسها ما هو نموذجي في هذا الكلام» (ص 117)، أي أننا نفترض على الدوام بشكل مسبق وضمني نموذجاً نظرياً للوقائع الملزمة لسنرى التحليل الأسلوبي المتعلق بالبنية اللسانية.

ج) الأسلوبية العامة والأسلوبية الأدبية

التحيز الثالث الذي يحيل التعارض إلى تشويشه بين أسلوبية اللغة وأسلوبية الأدب، يتمثل في التمييز بين الأسلوبية العامة والأسلوبية الخاصة بسجلات معينة أو بنماذج استدلالية وظيفية. فإذا قبلنا بأنه في كل عبارة لسانية يلاحظ وجود عدد معين من الوقائع التي لا نستطيع أن نفهمها عن طريق آلية اللغة، ولكن فقط عن طريق آلية الخطاب من خلال خصوصيته الوظيفية، فإننا نطرح في الوقت نفسه أهمية التحليل العام للخطابات (التي تعد جزءاً من الذرائعية اللسانية). ولهذا العلم انقسامات «عامودية»، مثل الشعرية التي تعنى بنموذج واحد من نماذج الخطاب، هو النموذج الأدبي. كما إن لها انقسامات «إنفية»، مثل الأسلوبية والتي لا يتكون موضوعها من كل القضايا التي تصل بنموذج من نماذج الخطاب، ولكن بنموذج من القضايا المتعلقة بكل الخطابات (تودورف 1972). وأخيراً، فإن لهذا العلم انقسامات فرعية «متقاطعة» تلد من اللقاء بين الانقسام الفردي العامودي والانقسام الفرعي الأنفي. وهكذا، فإن الأسلوبية الأدبية تلد من تقاطع الشعرية والأسلوبية العامة، هذا إذا كنا نريد أن نقبل بأن الموضوع الخاص لأسلوبية الأدب يكمن في دراسة الخواص الاستدلالية الملزمة من وجهة نظر الوظيفة الجمالية، أو الوظيفة الشعرية بالمعنى الذي يعطيه لها جاكسون. وهكذا، فإن الأسلوبية العامة تغطي تقريباً ميدان البيان القديم باستثناء القضايا التي يطرحها الوجه الموضوعاتي للخطابات أو لتنظيماتها الفوق جمالية (تودورف

- (1972). وأما ما يتعلق بالأسلوبية الأدبية، فإن خصوصيتها تكمن في كونها تحلل الملامة الجمالية للوقائع الأسلوبية بدلاً من وظائفها الوجدانية، الإثباتية أو الأخرى.
- T. Todorov, "Les études du style", *Poétique*, 1, 1970, p. 224-232; T. Todorov, "The place of style in the structure of the text", in S. Chatman (ed.), *Literary Style*, Oxford, 1971, p. 29-39; T. Todorov, "Stylistique et rhétorique", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; G. Molinié, *Éléments de stylistique française*, Paris 1986; L. Jenny, "L'objet singulier de la stylistique", *Littérature*, n°89, février 1993, p. 113-124; F. Rastier, "Le problème du style pour la sémantique du texte", in G. Molinié et P. Cahné (eds.), *Qu'est-ce que le style?*, Paris, 1994.

2 - أسلوبية الانزياح وأسلوبية التغير

لا يعتبر معظم الأسلوبيين الأدبيين بما يعد وقائع أسلوبية ملائمة إلا بالسمات اللسانية الموسومة، أي إلا بتلك التي تتزاح من المعيار أو تلك التي تتزاح عن الحالة الحيادية المفترضة مسبقاً. ومن المقروض على هذا التعريف للأسلوب الأدبي أن يفسر متصوره. وهذا شرط مسبق لوظيفته الجمالية. ومع ذلك، فإن تحليل مفهوم الانزياح عن قرب يكشف أنه مفهوم إشكالي. فالأول، هناك صعوبة، بل استحالة في تحديد قاعدة حيادية، غير موسومة. وتعود هذه الاستحالة إلى عدة أسباب. والسبب الأول هو أنه من أجل تحديد مثل هذه القاعدة الحيادية، يجب حيافة وصف شامل للغة على مستوى الأنفاظ، وعلى مستوى النحو، وعلى مستوى الدلالة، إلى آخره. بينما الأمر، فإنه إلى يومنا هذا لم يتحقق أي وصف تام للغة من اللغات. وربما تكون فكرة الوصف الشامل فكرة خرافية، نظراً إلى السمة المفتوحة دائماً للبنى اللغوية (ليش وشورت 1981، ص 44). وإن واحدة من القضايا الأكثر حدة التي يواجهها الأسلوبيين الإحصائي (انظر دوليز وبيالي 1969) إنما تقوم في الصعوبة العملية لإنشاء وصف تام للغة نستطيع انطلاقاً منه أن نشكل نموذجاً احتمالياً ممكن الاشتغال: إن هذا لا يستلزم بكل تأكيد عدم الملامة للكلمة الإحصائية في الأسلوبية، ولكنه يعني أنه يجب على نتائج أن تعالج بحذر كبير (ليش وشورت، ص 66-68). ثم بعد ذلك، كيف يمكن تحديد قاعدة حيادية؟ إن اللغة المحلية (إذا كان في مقدورنا أن نحدد سجلاً خاصاً يكون هو سجل اللسان المحلي) لا تستطيع أن تملأ هذه الوظيفة: إنما بالإضافة إلى هذا الصنيع، سنقارن (إذا وضعنا بين فوسين ميدان الأدب الشفوي) مالا يقارن، أي سنقارن الشفوي مع المكتوب، وسنلاحظ أن عبارات "لمحادثة اليومية، الجميدة عن أن تكون حيادية، هي عبارات موسومة بقوة على الدوام (التنظيم، البناء، السجلات اللفظية، إلى آخره). فيما يتعلق بسياقاتها المقامية وإزاء وظائفها

في الوقت نفسه (انظر بهذا الخصوص و.د. ستامبل، «الأسلوبية والتفاعل الكلامي»، منشورات مولينيه وكاهنيه، 1994، ص 313-330). وإن اختيار العبارة المكتوبة الإخبارية البحتة بوصفها درجة حيادية، ليس أمراً بدهياً. والسبب لأن ندرة العبارات الإخبارية البحتة، حتى في اللغة المكتوبة، هي بمثابة تشكل معها في الواقع وقائع موسومة بارزة: إن العناية المركزة على بناء خطاب «محرر» من كل دلالة حافة (مثل الدلالة الوجدانية) ينتج دلالة حافة من الدوجة الثانية تحض عليها «الوحدات الأسلوبية» الخاصة (مولينيه 1986). وفي الواقع، فإتينا لا نعرف أن نبني أسلوبية أدبية بالاستناد إلى مفهوم الانزياح بين معيار خدري وواقعة استدلالية موسومة، والسبب لأن أي واقعة استدلالية تستطيع أن تكون موسومة، وهذا يعني إذن أنها تستطيع أن تعمل بوصفها شعاعاً أسلوبياً موجهاً: إذا كانت القطيعة تدخل رسماً، فإن النسخة، بعيداً عن أي حد معين، تفعل الشيء نفسه (مولينيه 1986، ص 62).

ومن هنا، فقد نشأت محاولة لتعريف الوسم ليس إزاء معيار خارج عن النص المسلم به، ولكن إزاء السياق الملازم للعمل: إن هذا المنصور الذي يبقى مرتبطاً باسم ريفاتير (1969)، كان قد صاغه ميكاروفسكي منذ الثلاثينيات، وذلك بمساعدة مفهوم «الوضع في حيز البداية» (ميكاروفسكي 1964)، وهو الذي قاد الدراسات المتأخرة لسيتر. ولقد نجى هذا المفهوم من صعوبة وجوب تحديد معيار خارجي من المفروض أن يعمل بوصفه قاعدة حيادية، ولكنه يلتقي مشكلات أخرى. ولقد كان مضطراً بالفعل أن يميز، في داخل النص نفسه، بين العناصر الموسومة وبين أس غير موسوم. بيد أنه لأمر مشكوك فيه أن يوجد مثل هذا الأس الحيادي. ومن جهة أخرى، فإنه لن يتنجو من حدين آخرين ملازمين لأي أسلوبية من أسلوبيات الانزياح. فمن جهة أولى، فإنه، بسبب التعريف الذي يقترحه للمواقعة الأسلوبية، لا يفصل عن «الجمالية المصطنعة» (ميشونيك. 197، ص 21). وإنه ليكون بهذا سيء التصريح لكي يحلل أساليب تفاعلية. ولقد لاحظ ويليل في (1960: 417-418) أن أسلوبية الانزياح لا تستطيع أن تصل إلا إلى أنواع من القواعد المضادة، بينما «العناصر اللسانية الأكثر اشتراكاً والأكثر معيارية تمثل مكونات البنية الأدبية». ومن جهة أخرى، فإن نظرية الانزياح- ونظرية الانزياح الداخلي أكثر من نظرية الانزياح الخارجي- لتفترض مسبقاً «متصوراً تقطيعياً» على الدوام، وأزيراً (ويليك) للأسلوب، والذي يكون النص بموجبه وحدة مؤلفة من وحدات لسانية «حيادية» ومن وحدات لها «أسلوب». ولقد نرى أن هذا المنصور الذي للأسلوب هو واحد من أكثر الإشكاليات الأسلوبية.

يفضّل مفهوم الاختيار والمتميز الأسلوبيان بدور مهم في الأسلوبية العامة. ومن

هنا، فقد استعملنا أيضاً للدراسة مختلف مستويات السجلات الاستدلالية الموجودة في اللغة. وإتينا لبيدوان مبشرين أكثر من مفهوم الانزياح. وليس هذا إلا لأنهما يعالجان الاختلافات الأسلوبية بوصفها أبداً ملازمة للنشاط الاستدلالي وليس بوصفها عناصر مضادة إلى أساس حيادي. فغالباً ماتحاول نظريات الاختيار الأسلوبية أن تفسر المتغير بإحاطته إلى متصور الترادف (وهكذا كان أولمان 1957، ص 6، وكذلك كان إ.د. هيرش 1975، ص 559-579). وتنبأ لهذه النظرية، فإن تمبيرين من التعابير يمكن أن يمثل متغيرين أسلوبيين إذا كانا يحيلان إلى المعنى نفسه. ولذا، فقد كان وجود الترادف ممتزجاً عليه في معظم الأحيان (هوغ 1969)، ولا توجد من غير ريب ترادفات دقيقة. ويمكننا مع ذلك أن ندافع عن مفهوم أكثر عمقاً للترادف. فلقد كان ليش (1974) يرى أن الترادف لا يستلزم تعادلاً إجمالياً للمعنى، بل يختزل إلى معادل تصوري للمعنى. وأما ما يتعلق بالمتغيرات الأسلوبية، فإنها ستكون واحدة من عناصر المعنى المشترك، الذي لا يفصل عن المعنى الشام للعبارة. وعلى كل حال، فإن مفهوم الاختيار الأسلوبية، وإذن فكرة المتغير الأسلوبية، ليشدخلان بشكل جوهري في تشمينتا للسمات الأسلوبية لعمل من الأعمال وبشكل أوسع لعبارة من العبارات. وليس الاختيار المطروح اختياراً واجباً بالضرورة، وأنه لا يقضى بالاختيار بين عبارة حيادية وعبارة موسومة، ولكنه يقضى بالاختيار بين عبارات موسومة بالاختلاف دائماً. فالمتغير اللساني يوجد في قلب النسق اللساني نفسه (مولينو 1994).

- S. Ullmann, *Style in the french Novel*, Oxford, 1957; R. Wellek, "Closing statement", in T.A. Sebeok (ed.), *Style in Language*, Cambridge (Mass.), 1960; J. Mukarovskiy, "Standard language and poetic language", in P.L. Garvin (ed.), *A Prague School Reader on Aesthetics, Literary Structure and Style*, Washington, 1964, p. 17-30; L. Dolezel, "A framework for the statistical analysis of style", in L. Dolezel et R.W. Bailey (eds.), *Statistics and Style*, New York, 1969, 10-25; G. Hough, *Style and Stylistics*, Londres, 1969; M. Riffaterre, *Essais de stylistique structurale*, Paris, 1971; H. Meschonnic, *Pour la poétique*, Paris, 1970; G.N. Leech, *Semantics*, Harmondsworth, 1974; E.D. Hirsch Jr., "Stylistics and synonymy", *Critical Inquiry*, vol. 1, mars 1975, p. 559-579; G.N. Leech et M.H. Short, *Style in Fiction*, Londres, 1981; G. Molinié *Éléments de Stylistique française*, Paris, 1986; J. Molino, "Pour une théorie sémiotique du style", in G. Molinié et P. Cahné (eds.), *Qu'est-ce que le style?*, Paris, 1994. P. 213-261; W.D Stempel, "Stylistique et interaction verbale", *ibid.*, p. 313-330.

3 - الأسلوبية بوصفها تحليلاً لوقائع التمثيل الكلامي

تختزل أسلوبية الانزياح الوقائع الأسلوبية نص ما إلى مجموعة من السمات المتقطعة والمستخلصة من تتابع كلامي غير موسوم. وعلى العكس من هذه الأسلوبية، فإن منظور الاختيار الأسلوبي ليرى في الواقعة الأسلوبية سمة متباعدة للأفعال الكلامية. فكل اختيار أسلوبي هو اختيار دال، وهو في النتيجة ملائم أسلوبياً، على الأقل بوصفه موجوداً بالقوة (هالدي 1970). وينتج عن هذا، على عكس الحكم المصبق الشائع، بأنه لا يمكن أن توجد نصوص بأسلوب ونصوص من غير أسلوب. ذلك لأن كل نص يمتلك بعبارة أسلوبياً (لبش وشورت 1981، ص 18، جينيت 1991، ص 135). والفقضية الملائمة التي يجب أن تواجهها الأسلوبية ليست هي قضية التمييز بين أسلوب ولا أسلوب، ولكنها قضية التمييز بين مختلف الأساليب ومختلف الوظائف الأسلوبية.

ومع ذلك، إذا عدل التمييز بين المعنى التصوري والمعنى المشترك، فإنه سيكون رابحاً. وإن سميها الفنون التي اقترحها غودمان (1968) تبدو أنها تشير إلى طريق واحد. فلقد ميز غودمان محورين رئيسين في العمل المرجعي للعلامات اللسانية: محور الدلالة (الفاتية، أي محور العلاقة بين العلامة وما تحيل إليه، وسحور التمثيل، أي محور الحمولات العلاماتية للخواص التي تملكها العلامة. وهاتان العلاقتان مستقلتان كل واحدة عن الأخرى. فإذا كانت الصفة «موجزة» تعني الإيجاز في الوقت الذي تمثل فيه، فإن الصفة «طويلة»، على العكس من ذلك، تعني الطول، ولكنها تمثل الإيجاز. ويمكن للتمثيل أن يكون حرفياً («موجزة» تمثل الإيجاز حرفياً) أو أن يكون استعارياً («ليل» يمثل الوضوح استعارياً): إننا نتكلم في هذه الحالة الأخيرة عن التوسع. وعلى هذا، فإن الظواهر الأسلوبية تبدو جزءاً من هذا العمل التمثيلي للخطاب، أي إنها تصبح ملائمة سيميائياً بوصفها عناصر تمثيلية، سواء كانت حرفية أم تمثيلية (غودمان 1978، ص 23-40): إن مثل هذا النص يمثل بنية جمالية اقترانية، ولكن هذه البنية تستطيع في الوقت نفسه أن تقوم بالتمثيل استعارياً، أي أن تمر إذن عن الانفصال الذهني. وإن المستويين لبعدان ملائمتين من وجهة نظر التحليل الأسلوبي، وذلك كما هو معلوم لأن التمثيل الحرفي يستخدم دعماً في معظم الأحيان للتمثيلات التعبيرية.

ولقد قام جينيت بتطوير مقترحات غودمان (1991). واقترح إعادة صياغة لمفهوم الأسلوب. وجعلها تنأس على تمييز أكثر دقة لمختلف مستويات العلامة اللسانية حيث يستطيع التمثيل الأسلوبي أن يتدخل. وإنه ليلامس، من جهة أخرى، مسألة الوضع التواصلية لعلاقة التمثيل، وهذا يعني إذن لعلاقة الوقائع الأسلوبية. وإن جينيت إذ يقبل

بوجود السمات الأسلوبية القصصية، فإنه يرى أن واقعة الأسلوب الأدبي، بالنسبة إلى الجوهري منها، تعد جزءاً من غاية المتلقي. ويقول آخر، فإن الأسلوبية الأدبية تعد جزءاً من جماليات العناية وليس القصد. وإن هذا لا يعني أن الوقائع الأسلوبية لا توجد إلا في وعي ذلك الذي يقرأ النص: المقصود هو الخواص الاستدلالية التي يمثلها النص، وكذلك كل نص لا يملك الخواص نفسها، وذلك لأن كل نص لا يملك الخواص نفسها. وسيكون الأمر الأكثر بساطة من غير ريب هو التمييز بين وجهين من وجوه الأسلوب: الوجه القصدي الذي يحيل إلى التمثيل الأسلوبي الجلي والذي يعد جزءاً من البناء القصدي (وهذا لا يعني أنه مبرمج بوعي) للنص. ووجه العناية الذي يحيل إلى التمثيل الأسلوبي الذي يكتسبه النص على امتداد إعادة تحيينه التاريخية. وفي الواقع، فإن التمثيل والتعبيرية الأسلوبيين يخضعان إلى اتحافات بسبب عدم اللقاء بين العالم اللساني للكاتب وعالم الأجيال المتعاقبة لقرائه. وإن الوهم «الذري» مرتبط من غير شك بهذا المتغير للتعبير الأسلوبي ذي الصلة بالعناية، والذي يستلزم التقدير الأسلوبي بفضله دائماً فزاً لبعض السمات الممثلة - أي تلك التي تعد دالة في نظر الوعي اللساني للنقد (هيرش) - بين مجموع الخواص التي يمتلكها نص من النصوص والتي تحدد «طريقته في العمل» (جيرو). ولذا، فإن السؤال عن أي إجراء نستحسن أن تنبأه الأسلوبية القصصية أو أسلوبية العناية، لا يقبل جواباً ملبساً. وإنه ليلمح بالمشروع الإدراكي الذي يجد التحليل الأسلوبي فيه مكانه. فإذا أردنا أن نفهم العمل الأسلوبي الحالي لمرحبة من مسرحيات راسين، أي إدراكها الأسلوبي بالنسبة إلى متكلم حالي، فإنه ليس من المفائدة في شيء أن نعيد بناء الأذن الأسلوبي الذي يمكن أن يكون أفق الجمهور في العصر الكلاسيكي. وعلى العكس من هذا، إذا كنا نريد أن نفهم ما كان يمكن أن تكون العلامة الأسلوبية للغة راسين، أي إذن ما هو الأسلوب الجلي لنصومه، فيكون من العبث أن ننطلق من أسلوبه كما يمكن أن يعمل في السياق الأدبي واللساني لأماننا هذه.

- M.A.K. Halliday, "Linguistic function and literary style: an inquiry into William Golding's *The Inheritors*", in S. Chatman (ed.), *Literary Style: A Symposium*, Oxford, 1971, p. 330-365; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968) Paris, 1991; N. Goodman, "The status of style", in *Ways of Worldmaking*, Indianapolis, 1978, p.23-40; G. Genette, "Style et signification", in *Fiction et diction*, Paris, 1991, p. 95-131; G. Molinié et P. Cahen (eds.), *Qu'est-ce que le style ?*, Paris, 1994.

الشعرية

POÉTIQUE

سنذكر من الشعرية هنا، وبالتوافق مع استعمال المصطلح عند أرسطو، دراسة الفن الأدبي بوصفه خلقاً كلامياً. وسيجد مشروع، مثل هذه الدراسة، نفسه دورياً موضوعاً للصفحة مجدداً، سواء كان ذلك باسم الفردية التي لا ترصف للعمل الأدبي، أم كان ذلك باسم التعقيد التاريخي والاجتماعي للأعمال الأدبية، وسيخلط الاعتراض الأول للفردية وعدم إنتاجية العلاقة الجمالية للأعمال مع وضعها المعلي: إن أي كتاب، بما إنه خطاب مفكراً عقلاً، ينضوي في حقل من الممارسات الكلامية المؤسسة، ويمكن لاختلافه الفردي فقط أن يوجد فوق حقه. ومن جهة أخرى، فإن كل إجراء خلقي، ما إن يتم إبداعاً، حتر يعد إجراء هائلاً للنص في حيز القوة (جينيت)، أي إنه يكون قابلاً للأخذ ثانية، وإن كان تحت شكل محول، في كتب أخرى. وأما الاعتراض الثاني، فإنه لم يعد جدياً أكثر: إن النص الأدبي، بغض النظر عن معناه بوصفه وثيقة (تاريخية، اجتماعية، نفسية، أو أي شيء آخر)، هو أيضاً خطاب مؤلف. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لمن البديهي أن بالإمكان دواسته بما هو كذلك، أي بما هو ادعاء للفن الأدبي.

إننا لنقدم في بعض الأحيان أن الدراسة التي تنصب على الأدب لا يمكن أن تكون وصفية محضة، وذلك على عكس ما نأويه بالنسبة إلى ميادين معرفية أخرى. فميدان الأدب، إذ يتحدد بوصفه حقلاً من القيم، فإن دراسته ستكون على الدوام وصفية وتقريبية بشكل لا انفصال فيه. بيد أن المحجة غير ملائمة: إذا كانت الشعرية تدرس الفن الأدبي، فإن هذا لا يكون بوصفه عملاً قيمياً، ولكن بوصفه عملاً تقنياً، وبوصفه مجموعة من الإجراءات (جاكسون). وكما نميز بين الوصف اللساني والقواعد المعيارية، يجب أن نميز بين الدراسة الوصفية (والتفسيرية عند الاقتضاء) للأعمال الأدبية وبين النقد التحقيقي (المؤسس نهائياً على التحسين الجمالي) للمؤلفات.

إن الشعرية، على عكس ما تم دعمه في عصر «البنوية»، لا تستطيع أن تزعم بأنها خيرية الأدب: يوجد عدد من نظريات الأدب بمقدار ما يوجد من طرق للنفاذ نحو الأدب، وهذا يعني أنه يوجد عدد غير نهائي. وإن كل مقارنة من هذه المقاربات (التاريخية، والاجتماعية، والفنية) لتقطع في الحقل الأدبي موضوعاً خاصاً للدراسة، وذلك على نحو يكون فيه علاقاته مع المقاربات الأخرى (أو يجب أن تكون) ليس تنافسية وحصرية، ولكن تفاعلية وتكاملية - وهذه تعددية منهجية كان قد دافع عنها من قبل الأرسطيون الجدد حماسة شيكاغو. وهنا، ثمة سبب لتفضيل مصطلح «الشعرية» على مصطلح «نظرية الأدب». فالشعرية ليست أكثر ولا أقل نظرية من المقاربات الإدراكية الأخرى للأدب. وتقد يعني هذا أن خصوصية الشعرية لا تكمن إذن في وضعها «النظري»، ولا في ميدانها لمرجمي (الأدب) الذي تتقاسمه مع مقاربات أخرى كثيرة، ولكن في وجه هذا الميدان نشي. نزيله لكي تصنع منه موضوعها: الفن الأدبي، وربما بصورة أوسع، الخلق الكلامي. وبهذا المعنى، فإن الشعرية تعد جزءاً من علوم اللسان بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، وإن كانت الإجراءات الأدبية لا تختزل جميعها إلى أعمال لسانية بالمعنى القاعية للمصطلح. وهكذا، فإن إخراج الحكمة (ريكور) بعد إجراء تحويلاً سيميائياً، وإتنا لنجده أيضاً في لبسنا - إلا أن تجسيدها في عمل أدبي إنما يكون في النهاية كلامي النظام.

I - التاريخ

نقد ولدت الشعرية في الغرب، بوصفها نظاماً، مع شعرية أرسطو الذي يقترح معالجة الفن الشعري في ذاته، وفي أنواعه، المنظور إلى كل نوع منها في نهايته الخاصة، يشكل يجب فيه التأليف بين التواريخ إذا كنا نريد أن ينجح الشعر، بالإضافة إلى العدد وإلى طبيعة الأجزاء التي تكونه، وبالإضافة أيضاً إلى كل القضايا الأخرى التي تمتد جزءاً من لبحث نفسه (12-47 8). ولقد تصور أرسطو بوضوح إذن بناء نظرية عامة «الفن الشعري»، حتى وإن كان النص كما وصلنا (إننا نقبل عموماً بأن جزءاً إضافياً هو ضائع اليوم، وأنه كان مخصصاً للكوميديا) يطورها فيما يتعلق بجنسين فقط: التراجيديا والحملة. ولكننا نلاحظ أيضاً أنه يمتد إلى مهمة مضاعفة: وصفية، وتقييمية (وذلك إذ يحاول تحديد مقومات التراجيديا الناجحة).

نيس هذا هو المكان لإنشاء تاريخ للفكر الشعري منذ أرسطو وإلى القرن العشرين. يد أننا سنسجل أمرين فقط: إن التفكير الشعري المنطقي، من جهة، لم يك قط غائباً عن الخطاب النقدي حول الأدب، وهذا ليس للإدهاش. فنحن لا نرى كيف نستطيع أن نظرف شكل عاقل على الأعمال الأدبية إذ نصنع طريقاً مبدوداً مع أن المقصود هو الخلق

الكلامي الذي يستخدم تقانات لسانية خاصة. ومع ذلك، فإن الشعرية، حتى القرن العشرين، تافراً ما استجد الدقة التي كانت لها في النص التدشيني لأرسطو. ومن جهة أخرى، فقد أضاعت الشعرية، منذ العصور اليونانية القديمة استقلالها الذي كانت تتمتع به في الموسوعة الأرسطية. فقد وجدت نفسها تتعلمها البلاغة التي تهتم بالخصوصية الجمالية المحتملة للخطاب الأدبي بدرجة أقل من اهتمامها بالفئة الأكثر عمومية للأثر الكلامي كما هو. وإن هذا التفاعل بين الشعرية والبلاغة، الذي سيدوم حتى القرن العشرين، ليس مجاناً على كل حال. وإته ليدو من الصعب أن نرسم خطاً حدودياً دقيقاً بين النظامين، ليس فقط لأن البلاغة تلتصق الأعمال مثل الصور التي تطفح بدور هام في الفن الأدبي، ولكن أيضاً لأن الخلق اللساني (وهذا ما يسميه الشكلانيون «الوظيفة الشعرية») يميل على مستويات مختلفة خارج الأدب في ميدان للممارسات الاستدلالية التي يقال إنها «جديدة».

تعود الشعرية الحالية إلى تجديد نمطية الاستبدال الذي أنجزته الرومانسية. وإن هذه الشعرية ليستطيع أن تقوم على عمق قرن من الأعمال الخصية، وتنغوي بكل تأكيد تحت منظورات متعددة، ولكنها ساهمت جميعاً على طريقتها في فكر العمل الأدبي بوصفه عملاً من أعمال الخلق الكلامي. ونقص في الشمولية، يجب على الأقل أن نعد بعض المراحل الجوهرية:

1- الشكلانية الروسية اتجه معروف جيداً في فرنسا، وذلك بفضل الأهمية التي كانت لها في تطوير البنيوية أثناء السنين. ولقد كانت الشكلانية تمثل العنصر النواة لتطورات الشعرية في القرن العشرين من غير ريب. وإنه ليعود إليها أنها ألحت خصوصاً على إمكانية دراسة الأعمال الأدبية وفائدتها بوصفها «سلسلة» خاصة، لا تخترل إلى مختلف القوى السببية الخارجية على الأدب والتي تمارس عليها: يجب على «نظرية الأدب» أن تحاول استخراج أدبية المؤلفات، أي الإجراءات التي تعد بها جزءاً من الفن ومن العمل الجمالي للسان. وبهذا، فإن دراسة الأعمال العامة لم تعد تنحصر بكونها أدوات تاريخية فقط لمحاصرة خصوصية العمل الفردي، ولكنها صارت معترفاً بها بوصفها هدفاً إدراكياً مستقلاً: إن موضوع الشعرية ليس العمل الفردي، ولكنه مجموعة الإجراءات التي تحدد الأدبية: الأبنية السردية (والتي درسها خصوصاً إغنتاوم، وشكلوفسكي، وبروب)، والأعمال الأسلوبية (فيغورادوف)، والبنى الإيقاعية والمروضية (أعمال بريك وجاكسون)، وجدلية الأجناس (تيتاتوف)، والبنى الموضوعية (نوماشيفسكي)، إلى آخره.

2- حلقة ياغوتين - والتي شكل جزءاً منها د. ن. فولوشينوف و د. ب. ن. ميخيديف - وإن كانت نشطة في الوقت نفسه، إلا أنها لم تعرف إلا على أخرة جداً في الغرب. ولما كانت الشعرية التي طورها ياغوتين نقدية إزاء الشكلانية، والتحليل النفسي،

ر.نسانيات البنيوية (انظر توفوروف 1981، ص 20-23)، فإنها قد ركزت على الوجه الاستدلالي وعلى تناص الأعمال (جوليا كريستفا) وليس على البعد النفسي والغائي الذات للأعمال الأدبية. وهي إذ تفضل النشر ضد الشعر (وهذا مايقبب التراثية الضمنية شكلاية)، فإنها قد طورت نظرية مهمة للأجناس وخاصة نظرية للرواية تنصل في بعض وجوها بالمتصورات الرومانسية لإثبا. وتناسب مع هذه الشعرية نظرية للسان هي «نسانيات العبارة» والتي هي في الواقع نظرية للخطابات. وإذا تأملنا فسنجد أن المنصور لباختيني، في عدد من النقاط، يشتر بالتداولية الحالية (وعامة قوما يتعلق بالأهمية المعطاة حوارية ولتعددية النماذج الاستدلالية).

3- لقد عرفت الشكلاية الروسية تطورات وانعطافات ملحوظة في إطار الحلقة نسانية لإبرام، المؤسسة في عام 1926، والتي سيشكل جزءاً منها قدما الشكلايين الروس، مثل جاكسون أو بوغانيف. ولقد اقترح ممثلها الأكثر أهمية ج. ميكاروفسكي شعرة (واقترح بشكل أوسع جمالية) بتيوية وظيفية في الوقت نفسه: لقد رأى أن الأدب يتحدد بوصفه شكلاً من أشكال التواصل الكلامي الخاص. وهو شكل تهيمن عليه الوظيفة الجمالية. ولما كان ميروفسكي خاضعاً لسيطرة ظاهراتية هيرل، فقد أدخل إشكالية القصد في التحليل البنيوي. وقد كان يجب على الدراسة الأدبية، تبعاً له، أن تميز بين ثلاثة قطاب: مكون العمل - الذي يحيل إلى القصيدة المنزاة، وإلى «بادوته الدالية»-، وبينه لفعلية (يتحدد العمل بهويته النحوية)، وتلقيه من خلال تحقيقات متغيرة على الدوام، ولكن تفرد مع ذلك البنية المتحققة. وبإدخال بعد التحقق عبر التلقي، فإن ميكاروفسكي يشتر بجمالية التلقي عند «هر. ياوس» و «ف. آيزر». وهناك أعمال أخرى مهمة لحلقه براج، قام بها «أوتكار زيش» و «جيري فلترسكي». وهي أعمال صكرسة للأدب الدراسي والمرح. كما إن هناك أعمالاً قام بها «فيليكس فوديكاه» الذي يعد رائداً لجمالية التلقي.

4- لقد ولدت المدرسة المورفولوجية، التي تطورت في ألمانيا بين 1925 و 1955، من التأثير المتقاطع لمدرسة غوته المورفولوجية (المنتقلة من ميدان علم النبات إلى ميدان الأدب) ومن رفض -مستوحى من كروس وفوسلير- للتاريخية التي وسعت جزءاً كبيراً من الدراسات الأدبية في القرن العشرين. ولقد ارتبطت هذه المدرسة بعموماً بوصف أجناس الخطاب الأدبي وأشكاله، وذلك كما تشهد أعمال أندريه جول بخصوص «الأشكال بسيطة» (الخرافة، الإيماءة، الأسطورة، الأحجية، التعبير، الحالة، المآثر، سمات نحر)، والأعمال المتعلقة بعلم السرد البدائي لـ «و.الزبل» والمكرسة لسجلات الكلام (السرد الموضوعي، الأسلوب الحر غير المباشر)، وكذلك أعمال «ج. ميلر» حول الزمانية، أو أيضاً أعمال «إ. لايمر» حول تأليف القصة.

5- المدرسة الظاهراتية. لقد كان منظور حلقة براغ متأثرين بفلسفة هوسرل، من غير أن يضعوا أعمالهم، من أجل ذلك، في الإطار العام للظاهراتية. وتنضوي، على العكس من ذلك، أعمال الفيلسوف البولوني رومان إنخاردن مباشرة في إطار ظاهراتية هوسرل في مصطلحاتها. فلقد اهتم على وجه الخصوص بمسألة وضع العمل الأدبي الذي، كما يرى، يشتمل على ثلاث أسس تكوينية: التجلي المادي (المثال الفردي للعمل)، والأفعال الواعية (أفعال الكاتب مبدع العمل، وأفعال المتلقي)، والكيونات المثالية ذات الطبيعة القصدية (المعاني المنحققة في أفعال وعي الكاتب، والمعاد تحقيقها في القراءة) (إنخاردن 1931). وثمة وجه آخر لمتصوره، وإنه ليتصل بوساطته بحلقة براغ. ويرتكز هذا المنصور على التمييز الذي يدخله بين العمل بوصفه بنية لسانية تشتمل دائماً على أمكنة دلالية غير محددة، وبين تحقق هذه البنية في أفعال القراءة. ومن بين الأعمال الأخرى التي استلهمت إلى حد ما من الإجراء الظاهراتي، يجب أن نذكر خاصة بالعمل الجوهري لكاتب هامبورغر حول القصة الخيالية. وإن جماليات التلقي التي طورها في وقت متأخر «مدو. ياكس»، وكذلك نظرية القراءة لـ ف. آيزر، لشعدها جزءاً من التأويل وليس جزءاً من الشعرية بالمعنى الخاص للمصطلح.

6- النقد الجديد. وكما يظهر ذلك التركيز على القراءة النقدية المفصلة (القراءة المغلفة)، بل كما يظهره التسمين (مثلاً عند ف. ب. ليافيس)، فإن النقد الجديد ينضوي تحت البعد التأويلي والنقد وليس تحت علم الشعرية. وإنه على الرغم من ذلك، فقد قدم عدداً مميّناً من الفرضيات الشعرية، سواء كان ذلك في تنوعه الإنكليزي أم الأمريكي، مثل أطروحة «ي. آ. ويشاردز» التي تعارض بين الاستعمال المرجعي للسان وبين المظهر الشعري للمؤثرات، وكذلك مثل دراسات «ف. أمبرسون» المخصصة للدور الملتبس للسخرية في الشعر، وإيضاً مثل تحليل السرد إلى متخيل قصصي يدين بوجوده لـ «ب. ليبولك»، ثم مثل أعمال «بوك» أو أعمال «رانسون» حول التوتر الدلالي بوصفه مبدأاً للبناء الشعري. ويمكن للوجيز الكلاسيكي لكل من فويليك و«وارن»، «النظرية الأدبية» أن يمد محاولة لأطروحة تركيبية بين الإجراء التحليلي للبنوية (لقد انتمى ويليك إلى حلقة براغ) وبين الاهتمام بالتأويل النقدي الذي يتميز به النقد الجديد.

7- الأرستويون الجدد لشكاغو (خصوصاً «ر. س. كران»، و«ن. ماكليان»، و«إ. أولسون»، و«ب. ويتبيرغ»، و«ر. مكينون»). وهم يتعارضون مع النقد الجديد، ويهتمونه بإعطاء أهمية عظمى للشبب المادي للعمل الفني، أي للغة، على حساب السبب الشكلي، أي المضمون المحاكى. وإنه ليس من المدهش إذن أن يضعوا بالتعارض مع النقد المرتكز على الشعر، وهو تيع لنموذج النقد الجديد، تحليلاً يفضل القص المتخيل. فهم، لما كانوا

بمعنوت انتماء هم لأرسطو، فقد كانوا يرون أن الموضوع الجوهري للشعر يكمن في دراسة منه تقوم خصوصية النشاط الأدبي: الشعر المحاكى. ولقد كان من بين أهم الشرطين الذين نشرهما بالأرسطيين الجدد «واين بوث». ففي كتابه "The Rhetoric of Fiction" (1961)، يستطيع أن نجد الصياغات الكلاسيكية لكثير من فئات التحليل السردى، مثل نظرية وجهة نظر السردية أو أيضاً التمييز بين الراوي، والمؤلف الحقيقي، والمؤلف الفسيفسائي (أي صورة المؤلف كما يتم استخراجها من السرد).

«- وأما في فرنسا، فإن مشروع الشعرية الوصفية لا ينفصل عن اسم فاليري وعن عرسي الشعرية الذي دشنه في «الكوليج دي فرانس». وإنه على الرغم من أن مشروع فاليري قد ظل في وضع برنامجي، إلا أنه من غير اعتراض قد أعطى دفعا لا يستهان به للبنى الأدبية التي تطورت منذ الستينات. ومع ذلك، فإن الخصوصية الأكثر تميزاً للتحليل البنيوي ثفرنسي تكمن من غير شك في هيمنة اللسانيات والأنثروبولوجيا البنيوية (جاكوبسون، هيلمسلف، بنفينيست، ليفي ستروس). ويمكننا، على وجه الإجمال، أن نميز بين توجهين مختلفين في البنيوية الأدبية:

1 - ثمة اتجاه سيميائي. وقد مثله على وجه الخصوص سيميائيات غريماس، ولكن ندفاعها كان يوجد أيضاً في بعض الأعمال السيميولوجية لبارت (مثل «نظام الدُرَجِيَّة» (1967) و «لكريستيفا (سيميائيات). بحوث من أجل تحليل سيميائي. باريس، 1969). وتكمن خصوصية تيار غريماس في أنه يعالج الأعمال الأدبية بوصفها ميداناً محلياً لسيميائيات توليدية مؤسسة على دلالة عالمية. وقد كان المفهوم المركزي هو «العالم الدلالي». وهو محدد بوصفه كلية المعاني التي يمكن أن تنتجها أنساق القيم الموجودة معاً في ثقافة من ثقافات (ومحددة بشكل من أشكال اللسانيات العرقية) (آ.ج. غريماس، «السيميائيات البنيوية»، باريس، 1966). ولا يمكن لهذا العالم السيميائي أبداً أن يحاط به في كليته. ويعني هذا إذن أن التحليل السيميائي العملي هو دائماً تحليل العالم الصغير: تحدد هذه العوالم الصغيرة بوصفها أزواجاً متعارضة (مثل حياة/موت، ربح/خسارة، مؤنث/مذكر، إلى آخره) من المفترض أن تولد عوالم للخطاب تمثل فيه تجلي السطح. ويعد الخطاب الأدبي واحداً من عوالم الخطاب. وإن الهدف الجوهري لتحليل هذا الخطاب تقضي بإشياء مراحل (استراتيجيات بنيوية متناسبة) تفرد البنى السيميائية العميقة نحو التجليات الاستدلالية لسطح والمثثلة في المؤلفات. ولقد حاولت مدرسة غريماس في ميدان تحليل القصة أن تستخدم هذا البرنامج. وهي، إذ أنتجت أعمالاً على درجة عالية من الصاغة والتجريد، فقد أرادت أن تعطي أساساً علمياً لدراسة الأعمال الأدبية (ويشكل أوسع للأعمال السيميائية). ومع ذلك، فإن السمة الطاغية لجهازها الشكلي لا تستطيع أن تجعل الوجود الإشكالية

لبعض افتراضاتها المتعلقة مثلاً بوضع القيود التي من المفترض أن تقود خلق التصور السردية أمراً متنبأً. فهذه الافتراضات ترتبط أيضاً بانتقال مفاهيم القواعد التوليدية والتحويلية إلى مستوى التوليد النصي.

II - وهناك اتجاه أدبي على نحو خاص. وهو اتجاه تمثله أعمال بريمون، وجينيت، وتودوروف، ومعظم أعمال بارت، إلى آخره. وإن هؤلاء المؤلفين الذين هم عمدة «البنوية المعتدلة» (ياغيل 1988)، إذا كانوا يستلهمون من بعض المسملمات المنهجية للسانيات وللأنثروبولوجيا البنوية (المتعلقة مثلاً بضرورة دراسة التماثل بين الشكل والمعنى على أنساقهم المتبادلة وليس على مستوى تماثلات الفردة)، فإنهم لا يلجأون إلى الصياغة (هذا إذا استثنينا استعمال الرسومات واللوحات ذات الوظيفة التصنيفية). وإن هذه «البنوية المعتدلة»، ما عدا بعض الكتابات البرنامجية (مثل المجلدات الجماعية، وما هي البنوية؟ 1968، أو مثل بعض أعمال بارت)، ليست ملتزمة إلا قليلاً بمشروع علم عام للعلامات. ويمكننا أن نعدد ميادين الاستقصاء المفضلة لهذه البنوية: السردية الشكلية والموضوعية، الأبحاث البلاغية، دراسة الأجناس الأدبية، تحليل العلاقات بين القصة والوصف، الأعمال المروية، والدراسات الحديثة للورائيات. وفي الواقع، كما يظهر ذلك تعداد الميادين، فإن موضوعات دراسة هذه البنوية تنصل بالفضايا الكلاسيكية للدراسات الأدبية. وبغض النظر عن تفكيرنا باللجوء إلى اللسانيات بوصفها نموذجاً لنظرية المعرفة، فإن أعمال البنوية قد أظهرت أن استخدامها أداة للتحليل يفرض نفسه نظراً لوجود الدعامة الكلامية للعمل الأدبي.

ولقد امتدت هيمنة البنوية خارج فرنسا، وانفرست بشكل قوي إلى حد ما في عدد غير محدود من البلدان. وهكذا، فإنها في الولايات المتحدة قد هيمنت بشكل واسع على الدراسات في ميدان السرد (تشولز وكيلوغ، كوهن، إلى آخره)، بالإضافة إلى أساليب ريفاتير. ولكن التحليل التاريخي للبنوية العالمية مازال قيد الانتقار.

9- من الأعمال السيميائية (غير التي جاء بها غريمارس) والتي حملت إسهامات لدراسة الأعمال الأدبية، يجب أن نذكر بتحليلات د. إيكو واس. سيرج* وسيمولوجيين إيطاليين آخرين، وأعمال مدرسة تارتي، وأعمال النقد الاجتماعي (كلود ديشيت، وآل)، كما يجب أن نذكر بنظرية تعددية الأنساق لمدرسة تل أبيب (إيتامار إيفان زوهار وآل)، وكذلك «بالعلم التجريبي للأدب» الذي تطور في ألمانيا حول «س. ج. شيت». ونلاحظ أن علاقات هذه الأعمال بالاهتمامات الشعرية متنوعة جداً. وهكذا، فإن اهتمام إيكو قد كان منذ الأصل متركزاً بالأحرى على تحليل الأعمال بوصفها فعلاً تواصلياً. وهو اهتمام توكده أعماله الحديثة المخصصة لنظرية التأويل. وأما النقد الاجتماعي، فإنه يقترب من

الشعرية بما إنه يحلل الإنتاج النصي، ولكنه يتميز منها بأن اهتمامه يتعلق بالإنتاج الاجتماعي النصي، والمصمم بوصفه فهرسة (صراعية أو غير صراعية) للمجتمع بوساطة النص وفيه وليس العمل بوصفه عاملاً جمالياً. وأما نظرية تعددية الأنساق، فإنها تحدد الأدب جوهرياً من زاوية مؤسسية ووظيفية، محاولة بذلك دراسة الضمالية الداخلية للنسق الأدبي، ودراسة تفاعل علاقاته مع الأنساق السيميائية الأخرى في الوقت نفسه. وإن هذا التوجه ليعد أيضاً أكثر نطقاً في «المعلم التجريبي للأدب» والذي يعد جزءاً، في الجانب المهم منه، من سيميائيات علم اجتماع الأدب. ويبقى أن نقول إن أعمال مدرسة تارني، من غير شك، هي التي تبقى أكثر قرباً من مشروع الشعرية بالمعنى الضيق للمصطلح، وذلك على الرغم من أن أطرها النظرية مستعارة من نظرية المعلومات. وهكذا، فإن لوتمان (الذي يستوحي من شكلاية ومن أعمال باختين في الوقت نفسه) يقترح نظرية عامة لبنية النص الأدبي المصمم بوصفه كيتونه «لانية عابرة» (باختين).

ومع ذلك، حتى لو كان من الممكن نظرياً تمييز الشعرية -دراسة الخلق الأدبي- من لسيميائيات الأدبية -دراسة النسق الأدبي (المصمم بوصفه عملاً تواصلياً)-، فإن الحدود، في الممارسة، تعد مسامية جداً. وذلك لأن الخلق الأدبي يتموضع دائماً في إطار مؤسسي ولا يوجد إلا في عمق النسق الأدبي. وبهذا المعنى، فإن المقاربتين لا تستلعيان أن تكونا مفترقتين.

إن عرض تطور الشعرية بمصطلحات الحركات أو المدارس، وهو أمر مفيد في بعض المعالم، لا يمكن إلا أن يشوه الواقع التاريخي. فالأعمال التي تعد مضروباً، تمثل في ذلك -والمقصود هنا هو تحليلات جاكسون الشعرية، وأعمال باختين، وميكاروفسكي، وهامبروغر، أو بشكل معاصر أكثر العمل المتعدد الأشكال لباوت، وأعمال جينيت، وتودوروف أو أعمال بريسون، وذلك لكي لا نذكر إلا بعض الأمثلة -لا يمكن أن تختزل إلى بعض «المفادس» أو «الحركات» مهما كانت. ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من المساهمات الرئيسة الأخرى في دراسة الفن الأدبي - مثل أعمال [أ. أوربانغ، و.ن. فري، و.ي. وات، إلى آخره، ولكن أيضاً ويشكل عام أكثر، أعمال ليفولكلوربين، والمختصين بالأدب الشفوي، وبالأدب القديمة أو الخارج أوروبية - لا تفري تحت أي تيار معين، ولا تندعي تسمية خاصة.

■ الشكلاية الروسية :

Théorie de la littérature, Paris, 1965; L. Lemon et M. Reis, Russian Formalist Criticism, Lincoln, 1965; Texte der russischen Formalisten, t. 1, Munich, 1969; t. II, 1972 (édition bilingue); V. Propp, Morphologie du conte, Paris, 1970; J. Tynianov,

Il problema del linguaggio poetico, Milan, 1968; V. Chklovski, Sur la théorie de la prose, Lausanne, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973.

حلقة باخطين:

M. Bakhtine, La Poétique de Dostoevski, Paris, 1970; Id., L'Œuvre de François Rabelais et la culture populaire au Moyen Âge et sous la Renaissance, Paris, 1970; Id., Esthétique et théorie du roman, Paris, 1978; T. Todorov, Mikhaïl Bakhtine: le principe dialogique, suivi de: Ecrits du Cercle de Bakhtine, Paris, 1981.

حلقة براغ:

J. Mukarovsky, "L'art comme fait sémiologique" (1936) et "La dénomination poétique et la fonction esthétique de la langue" (1936), Poétique, 3, 1970; J. Mukarovsky, Studien zur strukturalistischen Ästhetik und Poetik, Munich, 1974; The Word and Verbal Art: Selected Essays, New Haven, 1978; L. Matejka et I.R. Titunik (eds.), Semiotics of Art: Prague School, Contributions, Cambridge (Mass.), 1976; J. Mukarovsky, Structure, Sign and Function: Selected Essays, New Haven, 1978; O. Zich, Estetika dramatického umění (1931), Würzburg, 1977; J. Veltrulsky, Drama as Literature (1942), Lisse, 1977; P. Steiner (ed.) The Prague School: Selected Writings, 1929-1946, Austin, 1982.

المدرسة المورفولوجية:

O. Walzel, Das Wortkunstwerk. Mittel seiner Erforschung, Leipzig, 1926; A. Jolles, Formes simples (1930), Paris, 1972; G. Möller, Morphologische Poetik, Darmstadt, 1965; H. Oppel, Morphologische Literaturwissenschaft, Mayence, 1947; E. Lämmert, Bauformen des Erzählens, Stuttgart, 1955; W. Kayser, Das sprechliche Kunstwerk, Berne, 1948.

المدرسة الظاهرية والتأويلية:

R. Ingarden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der Ontologie, Logik und literaturwissenschaft (1931), Tübingen, 1972; K. Hamburger, Logique des genres littéraires (1957), Paris, 1989; W. Iser, Der implizite Leser, Munich, 1972; L'Acte de lecture: théorie de l'effet esthétique (1976), Bruxelles, 1985; H.R. Jauss, Pour une esthétique de la réception, Paris, 1978.

النقد الجديد:

P. Lubbock, The Craft of Fiction, Londres, 1921; I.A. Richards, Philosophy of Rhetoric, New York, 1936; W. Empson, Seven Types of Ambiguity, Londres, 1930; W. Empson, Some Versions of Pastoral, Londres, 1935; J.C. Ransom, The New Criticism, Norfolk, 1941; C. Brooks, The Well Wrought Urn, New York, 1947; F.P. Leavis, The Great Tradition, Londres, 1948; W. Empson, The Structure of

Complex Words, Londres, 1951; R.B. West (ed.), Essays in Modern Literary Criticism, New York, 1952; W.K. Wimsatt, The Verbal Icon, Lexington, 1954; R. Wellek et A. Warren, La Théorie littéraire, Paris, 1971.-Bibliographie et vue d'ensemble; K. Cohen, "Le New Criticism aux Etats-Unis", Poétique, 10, 1972, p.217-243.

الأرسطون الجند لشيكافو:

S. Crane (ed.), Critics and Criticism: Ancient and Modern, Chicago, 1952; E. Olson, The Theory of Comedy, Bloomington, 1968; W. Booth, The Rhetoric of Fiction (1961), 2e éd., Chicago, 1983; W. Booth, Critical Understanding: The Powers and Limits of Pluralism, Chicago, 1979.

منوعات:

I. Watt, The Rise of the Novel, Londres, 1957; E. Auerbach, Mimesis La représentation de la réalité dans la littérature occidentale, Paris, 1968; N. Frye Anatomie de la critique, Paris, 1969; N. Frye, Le Grand Code. La Bible et la littérature, Paris, 1984.

إنه لمن المستحيل إعطاء ببلوغرافيا منتخبة للأبحاث المتجزة في الشعرية وفي سيميائيات الأدب منذ السنين. فالتحليلات التي تطورت منذ هذا التاريخ، لا تزال تشكل حرةً أصيلاً من المناقشات الحالية. وإن القارئ مرجو أن يعود إلى مذاخل أخرى تتعلق ببدان الأدب. ويمكن النظر أيضاً، بالنسبة إلى الأعمال المتجهة نحو السيميائيات، إلى نسخل المناسب.

دراسة تاريخية للبنوية:

UNE ETUDE HISTORIQUE DU STRUCTURALISME: F. Dosse, Histoire du structuralisme, 1: Le Champ du signe, 1945-1966, 2: Le Chant du cygne, 1967 à nos jours, Paris, 1991, 1992. Deux discussions critiques: T. Pavel, Le Mirage linguistique, Essai sur la modernisation intellectuelle, Paris, 1988; J. Bessière, Dire le littéraire. Points de vue théoriques, Bruxelles, 1990.

2 - القضايا الحالية

لقد ترجم انحسار البنوية في نهاية السبعينات في مرحلة أولى برؤية أقل للأعمال في بيان الشعرية. فلقد تركز الانتباه أكثر على مختلف الانجاهات التأويلية المابعد بنوية، بمعنى التاريخ الاجتماعي للأدب. وربما كان هذا الانزياح في التركيز أمراً لا يمكن تفاديه. مهما كان الثمين الذي نحمله عن مختلف الحركات المابعد بنوية، فإن صعود قضايا

التأويل والمجتمع إلى المستوى الأول، قد سمحت للشعرية أن تعيد تموضعها بشكل أقل التباساً في جوقة الأنظمة الأدبية المتنوعة، وأن تؤكد خصوصيتها عبر ذلك بصورة أفضل. وتستمر الشعرية الحالية في كونها ترساة واسعة، وإنما لم تنقطع عن كونها كذلك منذ بداية القرن العشرين (انظر مثلاً أنجيون، بيسير، وآل، 1989). وبدلاً من أن تعطي موجزاً بالضرورة، فإننا سنكتفي هنا بالنظر في ثلاث قضايا لم نتوقف عن نيل الأهمية. وإنما نشهد على امتطاف بارز في طريقة ملامسة قضايا الفن الأدبي. ولقد لاحظ تودوروف (1968) إذ تكلم عن خصوصية الاتجاه «البنوي»: «إننا نستطيع تقريباً أن نميز مختلف مراحل تاريخ الشعرية، وذلك تبعاً لانتباه المختصين حين ينصب على سبيل التفضيل على هذا الوجه أو ذلك من وجوه العمل (الكلامي، النحوي، الدلالي). ولقد كان الوجه النحوي (...) من أكثر الوجوه إهمالاً، وقد استمر ذلك إلى أن جاء الامتحان الدقيق الذي أخضعت له الشكلانية الروسية في العشرينات من هذا القرن. ومنذ ذلك صار في مركز انتباه الباحثين وخصوصاً أولئك الذين سجلناهم في الاتجاه البنوي». وشهد التطور الحديث للشعرية بالوقوف أكثر فأكثر على وجه رابع من وجوهها: إنه البعد التداولي. وإننا نستطيع أن نجتمع تحت هذا المصطلح مجموع القضايا التي نبشق منذ اللحظة التي تكون قد حدثت معها إلى الدعية التي تقول إن الأعمال الأدبية تمثل أفعالاً استدلالية، ويجب على بعدها الكلامي أن يستبدل في الإطار الأكثر سعة لأوضاعها التواصلية.

1- العمل الأدبي

إن الأدب بما إنه نشاط فني كلامي يقدم على تقاطع سلسلتين من الأعمال: الأعمال الاستدلالية والأعمال الفنية. وتقع على الشعرية إذن، في المستوى العام، مهمة مزدوجة: يجب عليها أن تحاول استفراخ خصوصية العمل الأدبي في داخل الممارسات الاستدلالية. وثانياً، يجب عليها أن تستفخرج خصوصية الفن الكلامي إزاء الأنشطة الفنية الأخرى. وهكذا، فإنها مدعوة كما يبدو إلى تطوير نفسها على الأقل تبعاً لاتجاهين: دراسة الخصوصية (المحتملة) للأدب في حفل الممارسات الكلامية. ثانياً، دراسة الخصوصية السيميائية للفن الكلامي مقارنة مع الفنون الأخرى. ولذا، ثمة عدد من الأسئلة التي تطرح في إطار هذا المنظور العام جداً، وإننا لا نستطيع في هذه اللحظة إلا أن نوجز لها الإطار.

أ) لقد سعت الشعرية خلال زمن طويل إلى استخلاص خصوصية الأدب انطلاقاً من التأليف بين السمات النحوية والدلالية. وإنه ليكفي أن نذكر هنا بالمحاولات المتكررة والهادفة إلى إنشاء لغة خاصة، هي «اللغة الشعرية». فلقد صاغ الرومانيون أطروحة من هذا القبيل. وقد ذهبوا إلى حد القول إن اللغة الشعرية تستخدم نفسها نموذجاً من العلامات

الخاصة- إن الرمز بما إنه علامة محفزة لتعارف مع العلامات القسرية للغة النافلة. ولقد كان هذا المشروع منذوراً للفشل، وذلك لأن كل التحليل غير المتوقع يبين بسهولة أن الكاتب، مثل أي واحد، يستخدم اللغة العامة. وثمة فكرة واحدة أكثر، كان جاكسون قد دافع عنها، والتي بموجبها يزود الأدب اللغة بوظيفة خاصة، هي الوظيفة الشعرية. وقد كان لهذه الأطروحة الفضل خصوصاً في إعادة تحليل النصوص الأدبية إلى المستوى الذي هو لها، أي إلى مستوى الأفعال الاستدلالية وليس إلى مستوى النسق اللغوي المستقل. وهذا لا يمنع أن الوظيفة الشعرية كما حددها جاكسون (تركيز الرسالة على شكلها الخاص) تميز الشعر خصوصاً بالمعنى الضيق للمصطلح ولا تستطيع أن تزعم بأنها تكشف عن وظيفة الفعلة الأدبية المتخيلة. ويدعو في الواقع أنه يجب علينا أن نميز نموذجين على الأقل من نماذج الأدبية (جينيت، 1991): ميدان الأدبية التكوينية الذي يجمع القصص المتخيل (وتحدده خصوصيات منطقية أو ذرائعية) والنطق المبين (الشعر، وهو محدد شكلاً). وهما حقلان من حقول النشاط الكلامي ذي الهدف الجمالي المتأسس. وأما ميدان الأدبية الشرطية، فيشتمل على الأعمال التي تنتمي إلى أجناس من غير هدف جمالي متأسس (مثل ذلك السيرة الغاتية، البوميات الخاصة، الخطابات التاريخية، إلى آخره)، ولكن ما أن نسمح موضوعاً للقصد الجمالي حتى تدخل في الحقل الأدبي. وهكذا يبدو أن «الأدب»، سواء من جانب القصص المتخيل أم من جانب الأدبية الشرطية، لا يمكن أن يتحدد نحواً، ولكن فقط إذا أخذنا تداولية النصوص بالحسبان. وفي المكان الثاني، فإن التمرير الذي تعطيه الشعرية، والذي يعدد موضوعه بالنصوص ذات الهدف الجمالي، يجب أن يكون متوعاً. وفي الواقع، القصد الجمالي المتعلق في المقام الأخير بالمتلقي، لا يمكن أن يستخدم في تحديد طبقة ثابتة من النصوص التي يتجهها المنتج. فنحن عندما نضيف إلى هذا أن عدداً لا بأس به من الإجراءات الخلاقية تستخدم على حد سواء في النصوص «الأدبية» وفي النصوص المعروفة بأنها «غير أدبية» - ومثل ذلك توجد إجراءات سرديّة كثيرة في نصوص القصص المتخيل وفي القصص الاختيارية - فإنه يبدو أن ملاءمة الفئات التحليلية للشعرية لا يمكن أن يحددها ميدان الآداب المتأسسة. ولكن قضية مؤسسة الآداب والانتماءات الخاصة التي نطرحها في النشاط الكلامي، تصبح بطرق غير مباشر هي نفسها علامة من وجهة نظر «شعرية» (وذلك كما وأما من قبل الشكلانيون الروس).

ب) إن خصوصية الفن الكلامي بالنسبة إلى الفنون الأخرى تطرح قضية الوضع الأنطولوجي للعمل الأدبي بما إنه عمل كلامي. ومما ساهم في توضيح هذه القضية التمييز الذي أقامه «ن. غرودمان» (1968) بين فنون النسخ، أي بين فنون من غير ترسيمة ترقيمية (كالرسم مثلاً) وفنون البدائل الإملائية، أي فنون ذات ترميز نحوي (الآداب، ولكن

الموسيقى أيضاً). ولقد أخذ جيئت هذا الأمر ثانية وطوره. ولكن ميدان الفن الكلامي نفسه ليس ميداناً موحداً من وجهة نظر الوضع الأنطولوجي للأعمال. فمن البدائل الصرفية بما إته يتحدد بالهوية النحوية للعمل عبر مجارية المختلفة (أي عبر أمثلة العمل)، فإن «الأدب» الشفوي، الموسوم تحديداً بغياب الهوية النحوية الدقيقة من أداء إلى أداء آخر، لينجو من هذا التحديد النحوي لهوية العمل الأدبي، ويدعو بالضرورة إلى اللجوء إلى معايير للهوية الدلالية. ويحد هذا التمييز الأنطولوجي لوجهي الفن الكلامي في الواقع علامة اختلاف للموضع السيميائي (إعادة الإنتاج النصي تقابلها إعادة تنشيط الذاكرة) والتداولي (أهمية مختلفة تمنح للهوية النحوية في تحديد العمل الفردي)، ويمكن إنجاز تحليل يمت إليه بالفقرى يتعلق بالنص المسرحي.

ويتبين إذن أن الحقل الأدبي أكثر تعقيداً وتمتدداً مما يفترضه الاستخدام غير الإنشائي في الظاهر للمصطلح «أدب»، سواء تعلق الأمر بوصفه السيميائي أم تعلق بخصوصيته إزاء الممارسات الكلامية الأخرى. ومن المهمات الحالية للشعرية، ثمة مهمة تكمن في تصنيف العلاقات بين الخلق الكلامي والوظيفة الجمالية. وذلك بما إن هذه الأخيرة تقوم تارة استخدام الإجراءات الخلاقة بقصد، وتنتج تارة أخرى عن التنشيط الجمالي المهتم بالأعمال الصورية التي لا تتناسب معها الوظيفة الجمالية القصصية.

2- الخلق والقصيدة

تعد نظريات التأثير النصي الأكثر هيمنة حالياً نظريات مضادة للقصيدة. ومهما كان الموقف الذي نتيحه إزاء هذه الأنظمة، فيجب كما هو بدهي الحفاظ على التمييز بين التأويل والفهم. فالشعرية ليست نظاماً تأويلياً، ولكنها مع ذلك فهم للنصوص. ولقد يعني هذا إذن أن القضية التي تتعلق بمعرفة ما إذا كنا نستطيع أن نتغذ إلى فهم النص بوصفه فعلاً استدلالياً وذلك من غير نظر إلى وضعه القصدي-أي من غير نظر إلى المعنى الذي يستهدفه المؤلف- فإن هذا ليس الشعرية مباشرة. ويكفي أن نذكر هنا الإشكالية التي شنت حول التحليل البيوي لقصيدة بودلير «القطط» والذي قدمه كل من «ر. جاكسون» و«كلود ليفي ستروس». فلقد ظهرت مشكلتان. أما الأولى، والتي كان ريفاتير قد تصدى لها، فهي مشكلة الإدراك الحسي (عن طريق فائز غير لاساني) للعناصر التي وضعها المؤلفان في حيز البداية. وأما المشكلة الثانية، والمحجوبة في معظم الأحيان، فتتعلق بقضية معرفة إذا كان تحديد العناصر الملزمة شعرياً للعمل يمكن أن ينجز نفسه من غير تساهل عن معرفة ضمن أي معيار تستطيع هذه العناصر أن تتناسب مع بنية قصصية. ومادام معلوماً أن قصصية أفعال اللغة - بمعنى أن كل فعل من أفعال اللغة هو عمل يمثل «إرادة القول» للمتكلم الذي، إذا

ترد أن يكون مفهوماً، فإنه يشترط على المتلقي أن يعترف به بما هو — إذ تشكل اقتضاءها تناوئي الأساس، والذي في غيابه تلغي العناصر نفسها بوصفها كذلك، فإن الأطروحة التي ترى أن فهم النص الأدبي يستطيع أن يشكل سداً إزاء قصديته، لتتمتع في الواقع كل تطابق يتعلق بموضوع التحليل الشعري نفسه وإن كان مراقباً في ثناخه الذاتي. ويقول آخر، فإن قراءة النصوص التي يستخدمها الشعريون مادة للتحليل، لا يمكن أن تمثل سوى فهم غصدياتهم البدئية. والسبب لأن الإجراءات الأخلاق تعد أعمالاً زائدة — ومن المعلوم أنه يجب أن لا نخلط بين «القصيدة في النشاط» والمتجسد في النص مع «القصيدة المسيق» مؤلف. فالأول وحده هو الذي يهم الفهم النصي مباشرة. وهو وحده على كل حال مما يمكن الوصول إليه غالباً.

تسمح بعض التطورات الحديثة للشعرية بالتصدي لقضية القصيدة على المستوى لواقعي. فالأول هو إعادة تجديد للمثاقفة المنصبة على الأعمال ذات الأداء الشفهي. فتحليل نعم أداء بعد مهماً على وجه الخصوص من وجهة النظر هذه. وأما الثاني، فيقوم في دراسة ما قبل نصوص الأعمال (بيلمان نويل) — وثائق، مخططات، سيناريوهات، صرديات، مصنف المصودات، التبييض مع التصحيح، مخطوط نهائي... (انظر هامي 1976). وتعد هذه المدونة ضيقة بكل تأكيد فيما يتعلق بالميدان العام (لا تشكل نصوص لأدب سوى جزء صغير من الحقل النصي) وفيما يتعلق بالتوزيع التاريخي والثقافي (وخاصة نصوص الأدبية الغربية منذ القرن التاسع عشر) في الوقت نفسه. ولكن لا شيء يفرض أن غف بأنفسنا عند ما قبل النصوص بالمعنى الضيق. فتحليل التحولات التي يحملها المؤلف بين مختلف طبقات عمل من الأعمال — وهي تحويلات مكثفة غالباً، وخاصة في القرون الأولى للطباعة — يعد جزءاً أصيلاً من الإشكالية نفسها (انظر جياتيري 1994). وتشكل كل هذه الظواهر الأرضية التي تفضلها إجراءات الخلق النصي، والمصممة بوصفها إجراءات نصية. وذلك لأن العلاقات النصية الذاتية (انظر ديري - جينيت 1994)، أي التحويلات من حالة نصية إلى حالة أخرى — وخاصة التصويبات، سواء تعلق الأمر بتصويبات الكتابة أو تصويبات القراءة فيما بعد (انظر غريزون ولجبراف 1982) — تعد علامات ملموسة على قصد في حالة الفعل لدى الكاتب.

تعد دراسة ما قبل النصوص جزءاً من التكوين النصي (أو تعد نقداً تكوينياً). وإن هذه الدراسة إذ أصبحت واحدة من الدراسات الأدبية الأكثر نشاطاً حالياً، فإنها تعمل في تحاضرن: إنها تتدخل من جهة بوصفها مساعدة في العمل اللغوي لقوي لإثبات النصوص النصية النقدية للأعمال). وإنها لتقترح، من جهة أخرى، دراسة فعالية التكوين النصي منضرة إليها بذاتها، أي ليس فقط بالنظر إلى ما تستطيع أن تخبرنا به مما يتعلق بالإجراءات

الخلق لهذا الكاتب الخاص أو ذاك، ولكن أيضاً في المنظور الأكثر عمومية لاكتشاف محتمل للاضطرابات العابرة للفرديات والتي تستطيع أن تضيئنا حول التراث الأنتروبولوجية لإجراءات الخلق النصي. ومن هذا الجانب، إنها قادرة، انطلاقاً من مقدمة منطقية مختلفة جداً، أن تتصل ببعض الاهتمامات الحالية للسانيات النصية (م.ج.ل. إبيرالف 1992، ص ٢٤). غريزون 1994).

3- الشعرية والتاريخ

لقد اتهمت البنيوية بأنها لم تهتم بالبعد التاريخي للظواهر الأدبية. وكذلك، فإن الاهتمام المتجدد الذي نحمله حالياً للتاريخ الأدبي، إنما يفسر غالباً بوصفه تجاوزاً «الشكلانية» الشعرية. وإذا كان صحيحاً أن بعض البنيويين قد بغضوا أهمية البعد التاريخي في وصف الأعمال الأدبية، فإن هذا لم يكن بكل تأكيد تعيب ملازم للشعرية. فـرولان بارت قد دعا مرات عديدة إلى إعادة تجديد تاريخ الأدب. ولقد أكد جينيت منذ 1969 أن «الانتقال إلى التعاقبية في نقطة معينة من نقاط التحليل الشكلي يفرض نفسه، وأن رفض هذه التعاقبية، أو رفض تأويلها بمصطلحات غير تاريخية، يحمل حلاًزماً للنظرية نفسها» (جينيت 1972). وعلى كل حال، فإن الدراسات التي خصصها للنصورية الشاملة، أي لهذا الشكل الخاص من تداخل النصوص والذي يمد النص في داخله تحويلاً لنص آخر (معارضة، محاكاة ساخرة، ترجمة وانتقالات أخرى، إلى آخره) (جينيت 1982)، وكذلك الدراسات التي خصصها للنص الموازي، أي لمجموع الواسمات (عنوان، عنوان فرعي، تداخل العناوين، الإهداءات، المقدمات، الملاحظات، إلى آخره) ذات الوظيفة التداولية التي ترافق النص بالمعنى الدقيق (جينيت 1987) هي واسمات بنيوية وتاريخية. ويمكننا أن نذكر أيضاً أن الشكلانية الروسية، وهي الحركة التي تعد أصلاً للشعرية الحديثة، كانت قد حملت اهتماماً كبيراً للحقبة الأدبية، وللتطور الأدبي بشكل عام. وهكذا، فإن بروب ليس هو فقط مؤلف «مورفولوجيا الحكاية»، ولكنه كتب أيضاً «الجزور التاريخية للحكاية الغرائبية».

إذا نظرنا في عمق القضية، فسنجد أن ضرورة اعتماد البعد التاريخي إنما تصدر مباشرة عن أن العمل الأدبي هو عمل قصدي. فتبسيط الضوء على السمات الشكلية الملائمة من خلال منظور شعري يستلزم معرفة قبليّة بالوضع التاريخي للعمل، سواء تعلق الأمر بحالة اللغة، وبالسباق الأدبي، أم تعلق بالحالة العامة للعالم بشكل عام. ونفرض على ذلك مثلاً، فلنكني نعرف إذا كان هذا المنتصر أو ذاك من العناصر اللسانية للقصيدة موسوماً جمالياً، فيجب أن نعرف من بين أشياء أخرى- الحالة التاريخية للغة في لحظة خلق القصيدة. فإذا كان ثمة عناصر موسومة بالنسبة إلى القارئ اليوم، بسبب التطور

نلغوي، فربما لا تكون كذلك بالنسبة للكاتب وجماعته اللسانية (والمعكس صحيح أيضاً). وكذلك، فإن إشكالية الأجناس الأدبية تظهر أيضاً سمة لا تنفصل عن تداخل العلاقات التزامنية والتفريعات الثقافية. إذ المقصود ليس الجواهر الفوق تاريخية، ولا لتحديدات الاسمية فقط، وإنما المقصود هو مجموعة معقدة من علاقات النسب بين قصص، والقواعد الظاهرة، والمعايير الفنية المرتبة بنسب مختلفة ومتغيرة. ويتجلى تعاقبها التاريخي في ترسيمات عامة ومستقرة نسبياً، ويمكن لزمها العملي أن يكون من أكثر لأزمة تنوعاً بكل تأكيد، ولكن الإسقاط التاريخي عليها، وكذلك الميل إلى إعادة تنشيطها أمور تعد ملازمة لها. ويقول آخر، فإن أيما ترسيمة عامة، ما إن تتم إنشاء حتى تكون قابلة لإعادة التفسير إلى ما لا نهاية - وهذا ينطبق على كل ترسيمة ذهنية: إنها تعد، من الآن فصاعداً، جزءاً من الممكنات الأدبية التي يستطيع الكتاب المستقبليون استخدامها، بما في ذلك في سياقات تاريخية جد مختلفة ويتركبها مع ترسيمات أخرى. ولقد نعلم أن أيما ترسيمة لن يكون لها المعنى نفسه في سياقات مختلفة، ولكنها بهذا تكون عابرة للتاريخ وليس فوق التاريخ. فهي لا توجد إلا في التفسيرات التاريخية المتغيرة، من غير أن تحتل بينها. وذلك بسبب كونها ترسيمة شكلية وأن واقعها الأقمى هو واقع ذهني. ويرتبط الوجه منهم لهذا التغير العام بإعادة التوزيع بين الشكل والوظيفة اللذين قام بدراستهما سابقاً نيتانوف، وهذا يعني أن الشكل يغير من وظيفته على امتداد التاريخ (ومثال ذلك تمثيل لفظة الأسطورية)، وأن الوظيفة، على المعكس من ذلك، تغير من شكلها (ومثال ذلك شعر ثرنا الذي هجر نظام البيتين المتكاملين معنى لصالح نماذج أخرى من النظم).

وكذلك حتى على مستوى المصطلحات العامة جداً، فإننا لا نستطيع أن نتجو من جدول بين البنية والتاريخ. وهكذا، فقد أظهر هـ. ستيفانسون أن تحديد الشعر لا يمكن أن يتأسس على تعداد متناهٍ للسمات التمييزية الثابتة والمتصلة، ولكنه يتأسس فقط على معدل متوازن لسمات محددة كماً، ومجموعة تبعاً لتشابهات أسرية (ستيفانسون 1957)- وهذه سمة ناتجة من أن مفهوم الشعر قد يكون عبر صيرورة من التوسب التاريخي المعقد والذي يعد مفهومنا الحالي ناتجاً له. وإن السمات الأكثر أهمية من بين سمات التشابه لأسروي والمحددة للقديم العام المسمى «شعر»، لا تتنصل، كما يرى ستيفانسون في لاخطرات الإيقاعي، وفي الوزن العروضي (والذي يجب عدم خلطه مع البنية الإيقاعية، ومع الغائية، ومع النبر الموضوع على البنية الصوتية، ومع اللغة التصويرية، ومع الحقل الدلالي الذي يشتمل على عدد من الوحدات المنتمية للصغرى ذات النظام الاقزامي).

وكذلك أيضاً، فلكي يستطيع مفهوم التمثيل القصصي أن يحدد يتوسع ميداناً لخلق كلامي الخاص (كما هي الحال في الغرب منذ اليونان القديم)، يجب أولاً أن توجد فئة

المتخيل القصصي بما هي متعارفة مع الخطاب الاحتمالي . وهذا ليس هو الحال في كل الثقافات ولا في كل المصور التاريخية .

ولقد يعني هذا إذن أن التمايزات التحليلية الرئيسة للشعرية ، يمدأ عن أن تتعارض مع اعتماد المتغير التاريخي ، تسمح لنا تحديداً بقياس كل حجم الفكر بقليل من الدقة .

- E.D. Hirsch Jr., *Validity in Interpretation*, New Haven, 1967; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1990; J.R. Searle, *L'intentionnalité*, Paris, 1985; M. Angenot, J. Bessière, D. Fokkema et E. Kushner (eds.), *Théorie littéraire*, Paris, 1989; G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991; G. Genette, *L'Œuvre de l'art: immanence et transcendance*, Paris, 1994.

التكوين النصي :

- *Génétique textuelle*: J. Bellemin-Noël, *Le Texte et l'avanttexte*, Paris, 1972; L. Hay (ed.), *Essais de critique génétique*: Paris, 1979; A. Grésillon et J.-L. Lebrave, "Les manuscrits comme lieux de conflits discursifs", in *La Genèse du texte*, Paris, 1982; A. Grésillon et M. Werner (eds.), *Leçons d'écriture: ce que disent les manuscrits*, Paris, 1985; R. Debray-Genette, *Métamorphoses du récit*, Paris, 1988; P.-M. de Biasi, *Carnets de travail de Gustave Flaubert*, Paris, 1988; J.-L. Lebrave, "La critique génétique", *Genesis*, 1, 1992, p. 33-72; A. Grésillon, *Éléments de critique génétique*, 1994; M. Jeanneret, "Chantiers de la Renaissance. Les variations de l'imprimé au XVI^e siècle", *Genesis*, 6, 1994, 25-44; R. Debray-Genette, "Hapax et paradigmes. Aux frontières de la critique génétique", *Genesis*, 6, 1994, p. 79-92.

الشعرية والتاريخ :

- *Poétique et histoire*: J. Tynianov, "De l'évolution littéraire" (1929), in T. Todorov (ed.), *Théorie de la littérature*, Paris, 1965; C. Stevenson, "Qu'est-ce qu'un poème?" (1957), in G. Genette (ed.), *Esthétique et poétique*, Paris, 1992; R. Barthes, "Histoire ou littérature?" (1960), in *Sur Racine*, Paris, 1979; G. Genette, "Poétique et histoire" (1969), in *Figures III*, Paris, 1972; G. Genette, *Plaiimpstes*, Paris, 1982; C. Moisan, *Qu'est-ce que l'histoire littéraire?*, Paris, 1987; G. Genette, *Seuils*, Paris, 1987.

السيمياءيات علم العلامات

SÉMIOTIQUE

1 - لمحة تاريخية

السيمياءيات (أو السيميولوجيا) هي علم العلامات أو السرورات التأويلية. توجد إذن، كما ذكر بذلك أسيرتو أيكو (1988) روابط عميقة بين السيمياءيات والتأويل، وذلك لأن شيئاً ما لا يكون علامة إلا لأنه يؤول بوصفه علامة لشيء ما بواسطة مؤول ما (موريس 1938). ومع ذلك، فإن السيمياءيات المعاصرة، في الواقع، قد تطورت عموماً بشكل مستقل عن التأويل. فلقد أرادت جوهرية نفسها أن تكون نظرية وعلماً يصنف العلامات، وتحليلاً للشُّعْر (codes)، وقواعد، وأنساقاً، ومواضعات، إلى آخره، ولم تشأ أن تكون نظرية لتأويل. وليس سوى في وقت قريب قد انزاح النبر نحو قضايا التأويل، وبشكل عام أكثر نحو تداولية للعلامات (إيكو 1985). ومع ذلك، فعلى مقدار ما يكون هذا الانزياح في النبر مشتركاً بين معظم الأنظمة الماهمة بنبوية، وحيث كانت السيمياءيات المعاصرة كنسبة جنداً، وحساسة تجاه المؤثرات النظرية الخارجية، فإنه لمن الصعب حالياً تثمين النتائج على المدى الطويل. والسيمياءيات التي سنتخذها موضوعاً هنا هي نظرية العلامات بشكل أساسي.

ليس التفكير حول العلامات ولادة معاصرة، حتى وإن كانت قد اختلطت خلال زمن طويل مع التفكير حول اللسان، بسبب أهمية العلامات الكلامية في التواصل الإنساني. وهكذا، فإنه توجد نظرية سيميائية ضمنية في التأملات اللسانية التقليدية، في الصين كما في الهند، وفي اليونان أو في روما. وسيكون من العبث إذن أن نرغب في البحث عن الأصل التاريخي للسيمياءيات عند مؤلف بعينه، حتى وإن كنا تقليدياً نعزوا هذا الشرف إلى سانت أوغستين، وخاصة بالنسبة إلى تمييزه بين العلامات الطبيعية والعلامات التواضعية، وكذلك

تمييزه بين وظيفة للعلامات عند الحيوانات وعند البشر (De doctrina christiana). ولقد أولى الستسطينيون من قبل أهمية عظمى لهذه القضايا. وفي الواقع، يجب الصمود على الأثر إلى أفلاطون وأرسطو. ولقد سقى الفكر القديم فيما بعد القرون الوسطى، حيث صاغ الموديون خاصة أفكاراً حول اللسان، لها حمولة سيميائية. وفي عام 1632، نشر الفيلسوف الإسباني «ج. بوانسوت» (Jonnais a Sauto Toma) "Tractatus de signis" (وهو متضمن في الجزء الثاني من كتابه «فن المنطق»). ولقد اقترح فيه ما بعد من غير ريب النظرية الأولى للعلامات. وأقام فيه تمييزاً بين التمثيل والمعنى، وأرغم خصوصية علامة المعنى الكامن في كون العلامة لا تستطيع أن تكون بنفسها علامة على الإطلاق، بينما الشيء فيستطيع أن يمثل نفسه بنفسه. وهكذا، فقد خدت العلامة في غير ما حاجة، كما هي الحال عند سانت أوغستين، إلى أن تكون شيئاً مرثياً: إنها تعرف فقط بعلاقة «القائم مقام». وقد فتح هذا التعريف إمكانية لشعور سيميائية عامة تتضمن أيضاً الأفكار الذهنية (ديلي 1982). ولكن كان يجب انتظار لولا لكي نرى البثاق اسم «السيميائية» نفسه، محدداً بوصفه «معرفة بالعلامات» ومتضمناً في الوقت نفسه «للأفكار» الذهنية وعلامات التواصل المعابن إنساني (دراسة فلسفية تتعلق بالثقافة الإنسانية). ولقد كان هذا ترسماً لم يمس مع ذلك من غير أن يطرح بعض المشاكل، وذلك لأنه لا يعطينا من التمييز بين الحالات القصدية (الأفكار) والتجليات الحساسة لهذه الحالات (العلامات بالمعنى الأوغستي للمصطلح).

ولقد أصبحت السيميائيات علماً مستقلاً فعلاً، مع عمل الفيلسوف الأمريكي شارلز ساندرز بورس (1839-1914). فهي تمثل بالنسبة إليه إطاراً مرجعياً يتضمن أي دراسة أخرى: فإنه لم يكن بإمكانه على الإطلاق أن ادّرس أي شيء - الرياضيات، الأخلاق، الميتافيزيقا، الجاذبية، الديناميكا الحرارية، البحر، الكيمياء، التشريح المقارن، الفلك، علم النفس، الصوتيات، الاقتصاد، تاريخ العلوم، اليهودية (ضرب من لعب الورق)، الرجال والنساء النبذ، علم المقاييس والموازن- إلا بوصفه دراسة سيميائية. ومن هنا، فقد كانت كتابات بورس السيميائية متنوعة تنوع الموضوعات المذكورة، بيد أنه لم يخلف عملاً متماسكاً يبرز الخطوط الكبرى لنظريته. ولقد أثار هذا الأمر، خلال زمن طويل، جهلاً بنظرياته، ثم تبع ذلك في وقت قريب عدد لا يحصى من التفسيرات التي تعاول أن تجد الوحدة النظرية من خلال إعادة صياغاته المستمرة (انظر غرينلي 1973، ديليدال 1979).

تمد مساهمة بيرس وثنية على الأثر في نقطتين:

أ) لقد أبح أن العلاقة الدالة هي علاقة ثلاثية المصطلحات: «العلامة أو الممثل. وهي الطرف الأول الذي يقيم مع الطرف الثاني المسمى «موضوعه» علاقة ثلاثية فعلاً

تستطيع أن تحدد الطرف الثالث المسمى «مؤوله»، وذلك لكي يقطع هذا المؤول بالعلامة الثلاثية نفسها إزاء ما يسمى «الموضوع»، وهي علاقة مثل تلك التي تقوم بين العلامة والشيء». وبالمفهوم الواسع، فإن «المؤول» هو معنى العلامة. وأما بمفهوم أكثر ضيقاً، فإن المؤول هو العلاقة «الاسيدالية» بين علامة وعلامة أخرى: المؤول إذن هو على الدوام علامة أيضاً، وهذه العلامة سيكون لها مؤولها، إلى آخره. ويمكننا أن نبين هذه السيرة للتبدل بين العلامة والمؤول عن طريق العلاقات التي نقيمها كل كلمة مع الكلمات الأخرى التي تحدثها في القاموس: تعد ترادفاً أو جملة مقسرة كل الكلمات التي نستطيع أن نبعث لها مجدداً عن تعريف، والذي لن يكون مكوناً على الإطلاق إلا من الكلمات (تودورف 1972). «ليست العلامة علامة إلا إذا كانت تستطيع أن تترجم نفسها إلى علامة أخرى تكون من خلالها كاملة التطور». وإنا لنؤول متصور بورس هذا بورصه حجة لصالح «عمل علاماتي لا يتنامى»: إنه ليكون بيسان المصطلح الثاني، الشيء، الذي يقطع السيرة التأويلية (والتي كانت حقاً لا يتنامى) منذ اللحظة التي يصل فيها الفعل السيميائي إلى الهدف التدلوي.

ب) إنه يعترف بتنوع العلامات ويعدم اختزالها إلى طريقة عمل العلامة اللسانية، وإن بورس إذ يجعل مختلف المماير تتقاطع، فإنه ليصل بها إلى 66 نوع من العلامات. وحتى ولو كانت الهندسة العامة مقمعة جداً، ومتفيرة بلا توقف، فإن هذا التصنيف لم ينجع في فرض نفسه على الحلقة الضيقة لمفسري بورس. ولقد أصبحت بعض تمييزاته شائعة، ونجد من هذه مثلاً العلامة السندوج، والعلامة المترائرة، أو الأيقونة، والأثر، والرمز.

ولقد أعلن اللساني فرديناند دي سوسير في وقت متزامن تقريباً عن «السيميولوجيا»: «إن اللغة نسق من العلامات التي تعبر عن الأفكار. وإنا لنفان بهذا مع الكتابة، ومع أبجدية العسم-البكم، ومع الشعارات الرمزية، ومع صيغ اللباقة، ومع العلامات العسكرية، إلى آخره. وإنا لنعد فقط النسق الأهم من كل هذه الأنساق. وإنا لنستطيع إذن أن نتصور علماً يدرس حياة العلامات في قلب الحياة الاجتماعية. وإنه سيشكل جزءاً من علم النفس الاجتماعي، ولقد يعني هذا في النتيجة أنه سيشكل جزءاً من علم النفس العام. وستعطي لهذا العلم اسم السيميولوجيا (من اليونانية *semeion*، علامة). وإنا سيلمنا سم تتكون العلامات، وأي القوانين تنسوها. ولأنه مازال غير موجود، فيمكننا القول إنه سيوجد. ولكنه يمتلك الحق في الوجود. إذ إن مكانه محدد مسبقاً». وأما الإسهام المباشر لسوسير في السيميولوجيا غير اللسانية، فقد تحدد تقريباً بحدود هذه الجمل، ولكننا جمل اضطلعت بدور كبير، وخاصة في فرنسا، حيث كان من نتائجها (المفارقة) أن تطور السيميولوجيا قد احتذى مثال اللسانيات يشكل دقيق.

ويوجد مصدر ثالث للسيمبولوجيا الحديثة في ظاهراتية هيرل وعند إرنست كاسيرير. فهيرل قد طور في كتابه «البحوث المنطقية» نظرية عامة للقصدية، وهي مصممة بوصفها علاقة إحالة. ولقد أنشأ في إطارها نظرية للعلامات وللمعنى أيضاً. وأما كاسيرير في كتابه «فلسفة الأشكال الرمزية»، فقد طرح عدداً من البهائم:

أولاً: الدور الأتامي للسان: إنه لا يستخدم في تسمية واقع مسبق الوجود، ولكنه يستخدم في جملة متمفصلاً، وفي جملة منصوفاً. وما يميز هذا الدور الترميزي- المعنى الواسع المقصود به هنا هو: كل ما يمنع المعنى- الإنسان من الحيوانات- التي، كما يرى كاسيرير، لا تمتلك سوى أنساق للتقلي والتقليد- إذ إن ما يليق به هو الحيوان الرمزي.

ثانياً: ليس اللسان الكلامي هو الوحيد الذي يتمتع بهذا الامتياز. فهو يتقاسم مع سلسلة أخرى من الأنساق- الأسطورة، والدين، والفن، والمعلم، والتاريخ- التي تشكل مجموعة الفلك «الإنساني». وإن كل واحد من هذه «الأشكال الرمزية» يشكل «الطريقة» بدلاً من أن يقلدها (تودوروف 1972).

ويعد المنطق مصدراً رابعاً من مصادر السيميائيات الحديثة. فلقد استلطنا أن نقول إن جذور السيميائيات توجد في المنطق القديم والقروسطوي. وإن هذا ليكون، على العكس من حساب المنطق الحديث، حيث لا تقترح السيميائيات إنشاء لسان اصطناعي، ولكن تحليل الوظيفة المنطقية للغات الطبيعية (ديلي 1982). فيورس نفسه كان منطقياً. ولقد أدخل بشكل واضح سروروات الاستدلال المنطقي في تصنيفه للإرشادات. وهذا تصور أعاد تبنيه موريس وكثير من السيميائيين المعاصرين. وثمة نسب آخر يبدأ من فريجه (والذي يعد تمييزه بين Sinn و Bedeutung أمراً رئيساً بالنسبة إلى السيمبولوجيا)، ورسل، وخاصة كارناب (1928): لقد بنى هذا الأخير لساناً مثالياً صار مثلاً بالنسبة إلى السيميائيات. وإن الذي أدخله فيها هو المنطقي الأمريكي تشارلز موريس (1938). فقد طور (موريس 1948) نظرية عامة للعلامات من خلال منظور سلوكي يحدد العلامة بوصفها مثيراً إهدادياً بالنسبة إلى موضوع آخر لا يمثل مثيراً في اللحظة التي ينطلق فيها هذا السلوك. وإن التصنيف العام الذي اقترحه موريس لم يفرض نفسه قط، ولكن بعض تمييزاته قد أصبحت إرثاً عاماً للسيميائيات المعاصرة، كذلك التمييز بين «التميز» و«التأثير»، وخاصة التمييز بين الأبعاد «الدلالية»، و«التحوية»، و«التداولية» للعلامات.

لقد اقترح إيريك بويسانس في كتابه «الألسنة والخطاب» (1943) نموذجاً سيميائياً يستلهم الفئات عند سوسير. ومؤلف، مستنداً من جهة إلى اللسان الكلامي، ومن جهة أخرى إلى عدد من الأنساق السيمبولوجية الأخرى (علامات الطريق، إلى آخره)، فقد أقام عدداً من المفاهيم والتميزات (أصفر وحدة متبوية والفعل السيميائي، نظام الدلالة الذاتي

والخارجي، أنظمة الدلالة المباشرة والاستدلالية). وقد أعاد بريتر استخدام بعض منها فيما بعد (1966). وفي العصر نفسه، فإن كتابات كل الممثلين الرئيسيين لما نسميه «اللسانيات البنيوية» (سباير، ترويتسكيوي، جاكسون، هيلمسلف، بنفينيست) قد اعتمدت المنظور السيميائي وحاولت أن تحدد مكان اللسان في قلب الأنساق الأخرى للعلامات.

ولقد جذبت الفنون والأدب أيضاً انتباه السيميائيين الأوائل. ففي دراسة بعنوان «الفن بوصفه عملاً سيميولوجياً»، اقترح جان ميكاروفسكي، وهو واحد من أعضاء حلقة براغ اللسانية، أن تصبح دراسة الفنون جزءاً لا يتجزأ من السيميائيات، وقد حاول أن يحدد خصوصية العلامة الجمالية: إنها علامة «مستقلة» تكتسب أهمية بذاتها، وليس بوصفها وسيلة للمعنى فقط. ولكن إلى جانب هذه «الوظيفة الجمالية»، والمشاركة بين كل الفنون، ثمة أخرى تمثلها الفنون ذات «المحتوى» (الأدب، الرسم، النحت)، والذي هو محتوى اللسان الكلامي. وتتمثل هذه الوظيفة في «الوظيفة التواصلية». «وإن كل عمل فني هو علامة مستقلة. وللأعمال الفنية ذات الموضوع» (الأدب، الرسم، النحت)، «وظيفة سيميولوجية ثابتة هي الوظيفة التواصلية». ويجب التذكير أيضاً بأعمال الظاهراتي الروماني أنغادون في ميدان الأدب والموسيقى. وهي أعمال مكرمة للوضع الأوتولوجي للمؤلفات، والتي تعلم إزاء عدد من الوجوه عن تمييز غوفمان بين فنون نسخ المخطوط وفنون البديل الإملائية. ويمكننا أن نضيف الفيلسوفة سوزان لانجر التي تقترح، مستلهمة كاسيرير، سيميائية تمبيرية للموسيقى: «الموسيقى شكل من أشكال الدلالة... والتي، بفعل بنيتها الدرامية، تستطيع أن تعبر عن أشكال للتجربة الحية تكون اللغة إزاءها غير ملائمة على وجه خاص وتكون فحواها من المشاعر، والحياة، والحركة، والانفعال». والقضية التي تصدت لها لا نجبر، وهي قضية البعد الدلالي للموسيقى، والتي لا تزال إلى اليوم في قلب السيميائيات الموسيقية (نودروف 1972).

■ مصادر السيميائيات الحديثة :

C.S. Peirce, Collected Papers, Cambridge, 1932 s.; C.S. Peirce, Ecrits sur le signe. Paris, 1978; P. Weiss et A. W. Burks, "Peirce's sixty-six signs", The Journal of Philosophy, 1945, p. 383-388; A.W. Burks, "Icon, index, symbol". Philosophy and Phenomenological Research. 1949, p. 673-689; J. Dewey, "Peirce's theory of linguistic signs, thought and meaning", The Journal of Philosophy, 1946, 4, p. 85-95; D. Greenlee, Peirce's Concept of Sign, La Haye, 1973; G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, Introduction à la sémiotique de Charles S. Peirce, Paris, 1979; F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, 1916; R. Godel, Les Sources manuscrites du "Cours de linguistique générale", Genève, 1957; E. Cassirer, Phiden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der

Ontologie, Logik und Literaturwissenschaft (1931), Tübingen, 1972; E. Cassirer, An Essay on Man, New Haven, 1944; E. Cassirer, "Le langage et la construction du monde des objets", in Essais sur le langage, Paris, 1969; C. Ogden et I.A. Richards, The Meaning of Meaning, Londres, 1923; R. Carnap, Der logische Aufbau der Welt (1928), Francfort, Berlin, Vienne, 1979; R. Carnap, The logical Syntax of Language, Londres-New York, 1937; C.W. Morris, Foundations of the Theory of Signs, Chicago, 1939; C.W. Morris, Signs, Language, and Behavior, New York, 1946; E. Buyssens, Les Langues et le discours (1943), Bruxelles, 1973; J. Mukarovsky, "Sémiologie et littérature", Poétique, 1970, 3; S. Langer, Feeling and Form, Londres, 1953; R. Ingarden, Qu'est-ce qu'une œuvre musicale? (1933, 1962), Paris, 1989.

عروض عامة:

M. Bense, Semiotik: Allgemeine Theorie des Zeichens, Aix-la-Chapelle, 1967; G. Mounin, Introduction à la sémiologie, Paris, 1970; P. Guiraud, La Sémiologie, Paris, 1971; I. Todorov, "Sémiotique", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; U. Eco, Trattato di semiotica generale, Milan, 1975; R. Jakobson, Coup d'œil sur le développement de la sémiotique, Studies in Semiotics, 3, Bloomington, 1975; T.A. Sebeok (ed.), The Tell-Tale Sign: A Survey of Semiotics, Bloomington, 1975; J. Deely, Introducing Semiotics, Its History and Doctrine, Bloomington, 1982; D.S. Clark Jr. Sources of Semiotic. Readings with a Commentary from Antiquity to the Present, Carbondale et Edwardsville, 1990.

لقد عرفت الدراسات السيميولوجية، بعد الحرب العالمية الثانية، تطوراً كبيراً. وقد كان ذلك في ميادين مختلفة جداً، ومع مناهج متنوعة جداً، وفي أطر نظرية غير منسجمة دائماً بعضها مع بعضها الآخر. وإن السيميائيات، من جهة أخرى، إذ تحدد نفسها بوصفها «علماً عاماً للعلامات»، فإن سديمها ليجيل إلى ضم كل الأعمال في علوم إنسانية تعالج عن قرب أو عن بعد ظواهر تستخدم علاقة المعنى. وكذلك، فإنه لمن المستحيل إعطاء لمحة عن العديد من الأبحاث التي تطلب بالعلامة السيميولوجية أو التي يعدها السيميائيون جزءاً من تيار مشروعهم (بالنسبة إلى ذكر الأبحاث تباً للبدان كتابها، انظر مثلاً هيليو، منشورات 1979). وقد كان المقابل لهذا المجموع السيميائي، توسعاً غير مراقب للمصطلح. فقد وصلنا إلى استعالة تامة نستطيع أن نحصر معها موضوع هذا العلم ومناهجه. ويمكننا عمومًا أن نمود بالأعمال السيميائية إلى ثلاثة توجهات رئيسة:

1- ثمة نسب يتكون من لوك-بورس-موريس. وهو ينطلق من نظرية عامة للعلامات الطبيعية أو التراضعية، الإنسانية أو غير الإنسانية والتي تجمل مثلها الأعلى إنشاء نظرية عامة

لأعمال التواصل. ويبدو اللسان الإنساني، من خلال هذا المنظور، بوصفه تمديدية من الأناسق البيولوجية للمعنى وللتواصل: إنه يحتفظ بكل تأكيد بمكانة خاصة، إذ في إطاره تصاغ التحليلات المتعلقة بالأناسق السيميولوجية الأخرى، ولكن النظام الذي يدوسه (اللسانيات) لا يملك قيمة النموذج بالنسبة إلى هذه الأناسق الأخرى، سواء كانت إنسانية أم لم تكن. وإن هذا المتصور للسيميانيات قد تطور في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ولا سيما حول «ت. سيبيوك»، فأثبت فعالية رائدة يدين بها إلى ذهنة المكون من تداخل العلوم. وسنذكر من بين حقول دراسته حقل التواصل الإنساني غير الكلامي، أي الإيماء والمحاكاة (الحركي)، وكذلك طرق التفاعل الخاص (التقاربي)، وهو ميدان يجد فيه السيميائيون انشغالات علماء السلوك الإنساني (بيريدويستل 1992، هال 1968). وإن هذه الأعمال، بالإضافة إلى الأبحاث المتعلقة بالسلوك الرمزي عند الحيوانات - السيميانيات الحيوانية (انظر «ت. آ. سيبيوك» 1965، و «ت. آ. سيبيوك» و «ج. إميكير-سيبيوك» 1980) - قد جعلت كثيراً من الباحثين يخفون من تأكيدات اللسانيين وبعض الفلاسفة (مثل كاسبرير) والتي تتعلق بالفجوة المطلقة بين الكلام الإنساني والتواصل الحيواني، ولقد استند «و.ج. سميث» إلى السلوك الرمزي الذي يشترك فيه البشر مع الحيوانات (المحاكاة، الإيماء، العمل الرمزي للتفاعلات الخاصة) وحاول أن يبين وجود رابط عام للتواصل الحيواني والتطور الإنساني ورأى أن الأناسق الحيوانية السيميائية للإنسان تستمر لكي تحظى بهيمنة على تطور اللسان (سميث 1974).

2- وثمة نسب مؤسس على الإحيائية الآكية وعلى نظرية المعلومات. وأما في فرنسا، فيمثل هذا الاتجاه «أ. موليه» (1965)، ولكنه اتجاه قد تطور خصوصاً في الستينات والسبعينات في الاتحاد السوفيتي (وخاصة في حلقة تارنو). وإذا كانت الأبحاث الأمريكية أكثر أصالة في ميدان دراسة العلامات تحت -لسانية، فإن المساهمة الأكثر أهمية للسيميانيات السوفيتية تتموضع في ميدان دراسة العلامات الفوق -لسانية وفي تطور «سيميانيات الثقافة». ومن بين الأبحاث عن «الأناسق الثانوية»، أي عن الأناسق التضمينية (كما يعبئ هيلمسف) المؤسدة على اللسان ولكن غير المتطابقة معه، يمكننا أن نقف على أعمال لوتمان عن الأدب (إن البنية الأدبية للعمل الأدبي، وإن كانت لا تتجسد إلا كلاً، فإنها هي نفسها بنية فوق لسانية) وعن السينما (لوتمان 1970، 1977)، أو أعمال إيسانسكي عن الفنون (إيسانسكي 1976). ويجب مع ذلك أن نلاحظ أن مفهوم «النسق الثانوي» يبد إشكالياً عندما يطبق مثلاً على الفنون المرئية. فسيميانيات الثقافة، إذ تتحد بوصفها «دراسة التلازم الوظيفي لمختلف أناسق العلامة» (ف. ف. إينانوف وآل، 1973)، فإنها تفسح المجال أمام دراسات مقارنة مهمة. وهكذا، فقد اقترح لوتمان نموذجاً يعارض بين ثقافات:

موجبة نحو الأصول وثقافات موجبة نحو المستقبل، وثقافات موجبة نحو العلامة، وثقافات موجبة ضد العلامة، وثقافات موجبة نحو النص، وثقافات موجبة نحو الشرح، وثقافات موجبة نحو الأسطورة، وثقافات موجبة نحو العلم (انظر سيكان 1977).

٩- وهناك النسب اللساني. وهو نسب مهمين في فرنسا خاصة. وإنه ليتطابق إلى حد ما مع البنيوية. ويفضل بعضهم، لكي يسموا خصوصيته، أن يتكلموا عن السيميولوجيا (مصطلح اقترحه سوسير) بدلاً من السيميائيات، ولكن التمييز بينهما لم ينتج فعلاً في فرض نفسه. فهي لما كانت أيضاً مستوحاة من أعمال «ك. ليفي ستروس» عن أنساق القرابة، فإن البحث السيميولوجي الفرنسي قد توجّه خاصة نحو دراسة الأدب، وبصورة أقل نحو الأشكال الاجتماعية المفترض أن تعمل «على طريقة اللسان» (الأسطورة، الدُّرْجَة، إلى آخره). وإن ما يميز السيميولوجيا الفرنسية قبل كل شيء، هو أنها استوتحت بشكل وثيق من النموذج اللساني البنيوي (وبشكل جوهري من نظريات جاكسون وهيلسليف). ولقد ذهب رولان بارت إلى حد قلب العلامة التي اقترحها سوسير بين السيميولوجيا واللسانيات: لم تعد السيميولوجيا وجهاً من وجوه اللسانيات، وذلك لأن كل العلامات غير اللسانية (كما يرى بارت) هي علامات يحددها اللسان مسبقاً، ويطلبها مع الفكر بوصفها هكذا (ولمنا نستطيع أن نرى في هذا تأكيداً للمتنور اللغوي من اللاوعي الفرويدي الذي اقترحه لاكان). وإن كان كل مثلي البنيوية لا يقبلون هذا القلب، فإن معظمهم يمالج اللسان، ظاهراً أو باطناً، بوصفه استبدالاً للبنية السيميائية كما هي. وهكذا، فإن تحليل أنساق القرابة عند ليفي ستروس، بجعل من تحليل علم أصوات وطاقات اللسان الذي اقترحه ترويشكوي نموذجاً له. وإن بارت ليطلب من جهته التمييز السوسيري بين اللغة والكلام على تحليل الدُّرْجَة المصممة بوصفها نسقاً رمزياً (بارت 1967). أما فيما يتعلق بعلم الدلالة العام لفرمانس، فإذا كان المربع السيميائي الذي يزوده بنموذج تكويني يريد في نظامه أن يكون تبعاً للغة الواصفة، فإننا ستلاحظ أنه يتصل ببنية غير زمنية كان ليفي ستروس قد جعلها مسلمة - وهي نفسها تميز بشكل كبير للنموذج اللساني - كما يتصل بالمربع المتطقي لبلانشيه الذي يقيم علاقة بين أقطاب انتراضية. وهكذا، فإنه ليس من غير شك مصادفة إذا كانت معظم الأعمال الفرنسية - باستثناء الأبحاث الرافقة التي كرسها «ميتز» للسينما - التي نرى أنها تمتد جزءاً من السيميولوجيا، هي أعمال ذات تحليل شكلي للأدب. وإن هذا ليوضح السمة غير المحلبة للبعد السيميائي (أو السيميولوجي). وذلك - باستثناء أعمال جوليا كريستيفا وتلك الأعمال التي تستوحي من نظرية غريمانس (مثل غريمانس وآل، 1972، شاربول 1973، كوكيت 1973، راسيه 1973) - لأن هذه الأعمال، مثل أعمال بريسون، وجينيت، وتودوروف، إلى آخره، لم تتشأ في إطار نظرية سيميائية عامة.

أما أعمال أميرتو إيكو، فإنها لا تدخل في أي نسب من الأنساب المميزة في الأعلى. فلقد كانت مقارنته توفيقية في جوهرها. فهو إذ أولى أهمية لنظرية بورس التي مازالت تتعاظم على امتداد السنين، فقد دمج الأعمال البنيوية (وخاصة أعمال الشكلانيين الروس، وبارت، وغريغاس) وظل متنبها للتأمل الفلسفي المكثف لإشكالية العلامات. وكذلك، فإنه من بين السيميائيين الأوروبيين النادر الذين طوروا سيميائيات عامة تبحث عن الجوار الدائم مع المقترحات التي يقدمها الباحثون الآخرون. وإن متصوره كان مركزاً في اللحظة الأولى على دراسة الشَّرْع، كما يمكن لنا أن نتابع تطوره من خلال كتاباته الحديثة. وقد أعطى مكاناً من الأهمية التي يولها للخلفية العميقة للإدراك الذي يظل في تحول دائم. ومن هنا، فقد نشأ رفضه الاهتمام بالسرورات الدلالية القائمة على النموذج الثابت والنسائي المحض «للقاموس». فتأويل العلامات يشكل عمقاً «الموسوعة» متعددة الأبعاد وفعالة، وتغني من كل فعل تأويلي جديد (إيكو 1979، 1988). ولقد كرس إيكو، في ميدان ما يسميه «السيميائيات الخاصة» أعمالاً هامة للأدب: يقترح في كتابه «قراءة في الخرافة» زحزحة نبر التحليل للمواضعات السيميائية التي تسوس القصص نحو الدراسة التداولية السردية، أي نقلها من «السردية الكلاسيكية» بما هي مؤولة عن طريق قارئ متعاون. ولقد اهتم أيضاً بوسائل التواصل الجماهيري (إيكو 1972)، كما اهتم بفلسفة اللغة.

2 - السيميائية ودراسة الفنون غير الكلامية

لقد استطعنا أن نرى أن السيميائية قد اهتمت منذ وقت مبكر بالأدب والفنون. وهذا ليس مدهشاً، نظراً لأهمية الأساق الفنية الرمزية في حياة البشر. وكما هي الحال في كل مكان، فإن لمختلف الفنون أوضاعاً سيميائية لا تختزل إلى بعضها. ولقد تبين أن سيميائية الفنون تمتد أرضاً وائمة لامتحان قوة التحليل السيميائي ونقاط ضعفه. ولن نعرض هنا إلا لميدان الفنون غير الكلامية، وذلك لأننا كنا قد قدما الدراسات السيميائية التي تتصل بالأدب عند ما يكون ثمة مكان في مختلف المداخل المخصصة للأدب. ويجب أن نضيف أن التحليل السيميائي في ميدان الأدب، إذا وضعنا المفردات جانباً، فإنه لا يختلف بشكل أساسي عن المقاربات التحليلية الشكلية الأخرى، باستثناء ميدان التحليل المسرحي: من أجل هذا الشكل من أشكال الفن، حيث يتصرف العنصر الكلامي دائماً بالتفاعل مع الشرع غير الكلامية (الإيماء، المحاكاة، إلى آخره)، فإن السيميائيات تشكل نموذج التحليل الواحد أكثر (انظر مثلاً سيريري وآك، 1981).

ومما لا شك فيه، أن نتائج التحليل السيميائي في ميدان الفنون المرئية قد كانت أكثر ما تكون مبهتة للخيبة حتى أباننا هذه. ويبدو أن هذا الأمر يعود جوهرياً إلى أن معظم

أولئك الذين حاولوا فيه ولم ينجحوا في الشعر من فئات التحليل اللساني (مثل لانديكن، 1971)، وذلك على الرغم من الاستعانة باليدوية لاكتشاف الوحدات الاختلافية القصوى في ميدان العلامات الموسيقية (وقد أشار داميش إلى هذا، 1977): إن هذا النقل الآلي غالباً للفئات اللسانية قد كان غير مفهوم إلى درجة أن واحداً من مؤسسي سيميائيات الفنون المرفقة، وهو ميري شايريون قد ضرب المثل بمقاربة أكثر احتراماً لخصوصية سيميائية الرسم (شايريون، 1969). ومن بين الأعمال النادرة التي تنجوا من هذا المصير، يجب ذكر أعمال بارت التي كرسها للصورة الفوتوغرافية (بارت، 1982): إنه وإن كان يستعمل مفردات تعود إلى سوسير وهيلمسليف، مغامراً بذلك في التفضيل، إلا أنه قد اعترف منذ البداية أن الدلالة الذاتية الفوتوغرافية، لم تكن في شرعتها قائمة بالمعنى الذي تستطيع أن تكون فيه الرسالة الكلامية: إنه لمن الصحيح أن هذه البصيرة لم تعد تقوده عندما يتعلق الأمر بالصورة المقترنة، والتي يقبل من أجلها وجود «علامات مقطعة» تشكل الشرعة. وأما تحليل القصة السينمائية التصويرية الذي يدين بوجوده لميتز، فهو استثناء وجيه آخر: بينما كانت السينما تنافس مع الأدب على الأقل فئة مركزية مثل القصة، فقد ألح ميتز دائماً على أن شرع السينما التصويرية لا تختزل إلى بناء مصمم بالتوازي مع البناء اللساني (انظر ميتز 1971، 1977).

إن نظرية «أنساق النمذجة الثانوية» التي اقترحتها مدرسة نارتلي لبيان الوضع الرمزي للفنون غير الكلامية، لتواجه المشكلات صحتها. فالأطروحة التي تكون بموجبها اللغات الطبيعية نموذجاً أصلياً لكل الأنشطة الثقافية الأخرى، لم تعد معقولة. وهي، على كل حال، غير قادرة أن تكشف عن الخصوصية السيميائية للفنون غير الكلامية.

وأما في ميدان الموسيقى، فقد تبين أن المقاربة السيميائية أكثر إيجابية، وذلك كما يشهد على وجه الخصوص عمل «ج. ج. ناتيز» (1975) الذي يظهر عبر الأمثلة أن الفئات التحليلية المستعمارة من اللسانيات، والمنقولة بشكل صحيح، تستطيع أن تكون في الموسيقى عملية، وإن هذا ليكون على الأقل على مستوى التحليل النحوي. وليست هذه العلامة معاصرة: إنها تستند في الواقع إلى أن الموسيقى (الموسيقى المكتوبة على الأقل)، مثلها مثل اللغات، تمتلك «نرسمة» نحوية. ومع ذلك، فإن هذه القرابة بين هذين النموذجين من نماذج نمق العلامات لا تمتد إلى الميدان الدلالي. وفيما هذا المطابقة المرجعية بالعلاقة بين التوليف والتأويل، فإنه لا يمتد القول إن للدوال الموسيقية وظيفة ذاتية المعنى وذلك على طريقة العلامات الكلامية (انظر كاربيسكي 1990). وعلى وجه العموم، فإننا نقبل أن يكون النسق الموسيقي إما نسقاً نحوياً محضاً (ولكن في هذه الحالة، هل نستطيع أن نتكلم عن العلامات الموسيقية؟)، وإما أن تكون للعلامات الموسيقية وظيفة

تعبيرية. وتستطيع وظائفها في الحالة الثانية أن تكون مباشرة في إطار نظرية غودمان ذات التمثيل الاستعماري. بيد أن ما تميز، يأخذ ثانية، من جهة أخرى، التوليفة الثلاثية لمولايو (1975) - الذي ينضم إلى تمييز عملي كان قائماً في أعمال حلقة براغ - والذي يجب على التحليل السيميائي بموجبه أن ينتشر على ثلاثة مستويات: المستوى الشعري (والذي يمثل في القصيدة الخلافة، وفي الفئات الإنتاجية)، المستوى الحبادي للموضوع المخلوق، والمستوى «الجمالي» (والذي يمثل في استراتيجيات التلقي).

إذا وضعنا جانباً أنساق النمذجة الثانوية لمدسة تارتي، فإن معظم الأبحاث السيميائية في ميدان الفنون تنحصر في فنون خاصة. وإن الاستثناء الأكثر شهرة هو «السنّة الفن» الذي وضعه ن. غودمان. وإذا كان غودمان لا يستعمل المصطلح «سيميائية»، ولا مفردات السيميائيين، إلا أنه يقترح سيميائيات عامة للفنون. وبالإضافة إلى نظرية عن المرجع، وإلى تطويراتها بخصوص «الأعراض الجمالية»، فإننا نقف خصوصاً على تمييزه بين فن نسخ المخطوطات (مثل الرسم) وفن البديل الإملاني (مثل الأدب والموسيقى). وسنلاحظ أن الفنون الثانية، على عكس الأولى، تمتلك ترقياً نحوياً (يستند إلى ترسيمة مكونة من سمات منفصلة ومتخالفة بشكل محدد - مثل النسق الصرفي، والأبجدي، أو أيضاً مثل عناصر الكتابة الموسيقية). وإن هذا ليفسر لماذا يستطيع عمل البديل الإملاني (مثل النص الأدبي) أن يتكرر إنتاجه من غير أن يفقد هويته (التي تستند إلى الهوية النحوية فقط)، في حين أن عمل نسخ المخطوط، المنتج من خلال ترسيمة نحوية متصلة ومكثفة، لا يستطيع أبداً أن يكرر إنتاجه على وجه التطابق: إن إعادة إنتاج اللوحة لا يمثل إذن نسخة جديدة من العمل، وذلك على عكس إعادة إنتاج النص، ولكنه يمثل صورة أوتزيبياً. ويظهر تحليل غودمان، من بين أشياء أخرى، لماذا لا يستطيع الوضع السيميائي للفنون المثرية أن تكون مفهومة بشكل ملائم في إطار الاستبدال اللساني، حيث يفترض هذا الأخير وجود ترسيمة نحوية تخالف الترسيمات الأولى.

السيميائيات عبر العالم:

A Helbo (ed.), *Le Champ sémiotique*, Bruxelles, 1979.

السيميائيات السوفيتية:

Simpazium po strukturnomu izucheniju znakovykh sistem, Moscow, 1962; Trudy po znakovym sistemam (Semeiotike), Tartu: 2 (1965), 3 (1967), 4 (1969); I. Lotman. *La Structure du texte artistique*, Paris, 1973; V.V. Ivanov, V.N. Toporov, A.M. Pjatigorskij et I.M. Lotman, "Theses on the semiotic study of culture", in J. Van der Eng et M. Grygar (eds.), *Structure of Texts and Semiotics of Culture*, Paris/ La

Haye, 1973; B. Uspenskij, *The Semiotics of the Russian Icon*, Lisse, 1967; I. Lotman, *Esthétique et sémiotique du cinéma*, Paris, 1977; A. Shukman, *Literature and Semiotics: A Study of the Writings of Yuri A. Lotman*, Amsterdam, 1977.

السيمياتيات في الولايات المتحدة :

R. L. Birdwhistell, *Introduction to Kinesics*, Washington, 1952; T.A. Sebeok et al. (ed.), *Approaches to Semiotics*, La Haye, 1964; T.A. Sebeok, "Animal communication", *Science*, 147, 1965, p. 1006-1014; E.T. Hall, "Proxemics", *Current Anthropology*, 9, 1968, p. 83-108; W.J. Smith, "Zoosemiotics: ethology and the theory of signs", in T.A. Sebeok (ed.), *Current Trends in Linguistics*, vol. XII, Paris et La Haye, 1974; J. Umiker-Sebeok et T.A. Sebeok (eds.), *Speaking of Apes*, New York, 1980.

السيمياتيات في فرنسا :

R. Barthes, *Mythologies*, Paris, 1957; R. Barthes, *Le Degré zéro de l'écriture*, Paris, 1963, "Éléments de sémiologie"; R. Barthes, *Système de la mode*, Paris, 1967; T. Todorov, "De la sémiologie à la rhétorique" *Annales*, 1967, 6, p. 1322-1327; A.-J. Greimas (ed.), *Pratiques et langages gestuels (= Langages, 10)*, Paris, 1968; A.-J. Greimas, *Du sens*, Paris, 1970; L. Prieto, *Messages et signaux*, Paris, 1966; J. Kristeva, *Sémiotikè*, Paris, 1969; A.-J. Greimas et al., *Sémiotique poétique*, Paris, 1972; J.-C. Coquet, *Sémiotique littéraire, Contribution à l'analyse sémantique du discours*, Paris, 1973; C. Chabrol, *Sémiotique narrative et textuelle*, Paris, 1973; F. Rastier, *Essais de sémiotique narrative et textuelle*, Paris, 1973 - Pour une critique philosophique, cf. F. Wahl, "La philosophie entre l'avant et l'après du structuralisme", in O. Ducrot et al., *Qu'est-ce que le structuralisme?*, Paris, 1968.

السيمياتيات في إيطاليا :

C. Segre, *La struttura e il tempo*, Turin, 1974; A. Serpieri et al., "Toward a segmentation of the dramatic text", *Poetics Today*, 2 (3), 1981, p. 163-200; U. Eco, *L'Œuvre ouverte*, (1962), Paris, 1965; U. Eco, *La Structure absente* (1968), Paris, 1972; U. Eco, *Traité de sémiotique général* (1975), Bruxelles, 1979; U. Eco, *Lector in fabula*, Paris, 1988; U. Eco, *Le Signe*, Bruxelles, 1989.

سيمياتيات الفن :

La Sémiotique des arts: N. Goodman, *Langages de l'art* (1988), Paris, 1990; M. Schapiro, "Sur quelques problèmes de sémiotique de l'art visuel: champ et véhicule dans les signes iconiques" (1969), in *Style, artiste et société*, Paris, 1982; C. Metz, *Langage et cinéma*, Paris, 1971; R. Lindeken, *Éléments pour une sémiotique de la photographie*, Paris et Bruxelles, 1971; J. Molino, "Fait musical et sémiologie",

Musique en jeu, 17, 1975, p. 37-63; J.-J. Nattiez, *Fondements d'une sémiologie de la musique*, Paris, 1975; H. Damisch, "Huit thèses pour (ou contre?) une sémiologie de la peinture", *Macula*, 2, 1977 p. 17-23; C. Metz, *Essais sémiotiques*, Paris, 1977; R. Barthes, *L'obvie et l'obtus*, Paris, 1982; J. M. Schaeffer, *L'image précaire. Du dispositif photographique*, Paris, 1987; V. Karbusicky (ed.), *Sinn und Begeutung an der Musik*, Darmstadt, 1990.

السرديات

NARRATOLOGIE

السرديات: اقترح تودوروف هذا المصطلح في عام 1969، وذلك لتعريف العلم لم يوجد بعده إلا وهو «علم القصة».

ومع ذلك، فإن السرديات لم تولد من عدم، ولكن الأعمال التي تستوحي منها أو التي تجد نفسها فيها تتوزع بشكل غير متعادل في الزمان، وإن الدراسات السردية، التي تنفوي تحت تقاليد ثقافية متنوعة جداً، قد ظلت بعضها كتيمة عن بعض على الأكل إلى عصر قريب.

إننا نجد التعريفات الأولى بالنهج السردية (وواقع القصة)، وذلك بالتعارض مع النهج الدرامي (المحاكاة)، عند أفلاطون وأرسطو. ولكن أفلاطون يميز بين ثلاثة أنواع (المحاكاة، والواقع المحض للقصة، والنهج المختلط)، بينما يميز أرسطو بين نهجين فقط. فهو لما كان جاهلاً بالشكل السردية «المحض»، فإنه لا يستطيع أن يعرف من واقع القصة إلا الشكل المختلط، والذي تمثله الملحمة كما هي الحال عند أفلاطون. ويقع التعارض بينهما في تمييز نهج على حساب نهج آخر. فبينما أفلاطون لا يقبل إلا واقع القصة المحض (الذي تمثله قصيدة المدح، من غير أن يضع أي تعليق آخر)، فإن أرسطو يفضل التراجيديا، وإن كان أكثر بيانياً حول الموضوعين من أفلاطون، فهو يختزل الملحمة إلى الجزء المناسب (الفصول ما بعد 26). ومع ذلك، فهذا كل ما تملكه في نظرية القصة تقريباً إلى القرن التاسع عشر: إننا نجد بعض التجليات، الفسنية أو العلية، عند بعض الروائيين (تذهب من الإجراءات التلاعبية إلى قنذلات المؤلف). وهي تدل على وهي حقيقية بالقضايا السردية التي تسمح بالكلام عن «الرواية حول الرواية» (سيرفانتس بالطبع، ولكن كان قبل أشيل تانيس ولوسيان. ثم كان بعد ذلك ستيرن وديفرو من بين آخرين). ولكن

ربما لأن المقصود لم يكن قط الروايات «الجديدة» تماماً، فإن هذا التأمل حول القصة لم يتخذ المنظرون بالحسبان إلا في وقت متأخر، ولم يؤسس بالفعل تقليداً. ولقد أخذ نوح يتغير انطلاقاً من القرن التاسع عشر. فالألفاظ الجديدة الذي يشهد عليه كتاب فلوير «المراسلات» بخصوص النقاثة الروائية، كان له منافسون عند الروائيين أولاً. وقد كان جويس من بينهم. فسلسلة المقدمات التي جمعها في عام 1884 عندما أعاد طبع رواياته، ستكون نقطة الانطلاق لأعمال «ب. ليبوك» في عام 1921. فقد طبق هذا الأخير، تبعاً لإجراء استقرائي شمل عدداً معيناً من الروايات بين طرق مختلفة لتمثيل الأحداث أو «وجهات النظر» - («تمثيلية»، بل «درامية»: الكاتب غائب، بينما الأحداث، ق موضوعاً مباشرة تحت أنظار القارئ. «شاملة الرؤية»: الكاتب كلي العلم، وهو يلخص لقارته لأحداث التي يمر عليها). وإن التحليل ليستند إلى تمييز بين «أبان» و«دوي» (وسيقال فيما بعد التفرير والتصوير)، وهو تمييز يأتي من داخل طريقة السرد، ولكنه وارتد للتمييز بين تمحاكاة وواقع القصة المروية. وهو يتصاحب بتقويم قوي لواحد من تقانات (الصورة). وهو تقويم سيرد عليه فيما بعد التقويم المعاكس لفورستير ويوت (ضد صوت المؤلف). ثم أعاد أخذ هذه الأعمال وتابعتها كل من «ج. وايرن بياش» (1932) و«ن. فريدمان» (1955)، وكانت تصب على «وجهة النظر» بشكل أكثر تنسيقاً وأقل سرداً، ولكن من غير تمييز على تدوام بين الراوي والمؤلف، ومن غير فصل لما تتضمنه السرديات فيما بعد نحت فتني نظرية (أو «وجهة النظر» بالمعنى الضيق، أو التبيير) والصوت.

وستتطور الدراسات السردية في ألمانيا أيضاً بدءاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فلقد كان لها هي أيضاً خلال زمن طويل سمة معيارية، ممجدة أولاً محو «المؤلف» (تسبيهاً بن 1883) وذلك قبل رد الاعتبار كرد فعل لدور الراوي («ك. فريدمان» و«و. رنزل» بدءاً من 1910-1915، ثم «و. كايزر» 1955). وستتعلق هذه الدراسات بالأسئلة ضما التي تعلق بها التيار الأنكلوساكسوني (الفوارق بين طرق تمثيل الأحداث، دور الرؤى في داخل القصة). ولكنها كانت ليس من صنع الفنانين أو النقاد الذين يتطلعون إلى تنسيق أدوات التحليل وتقييم الأعمال الفردية، ولكن من صنع الشرعيين الذين، من خلال منظور مسني (متغير عبر السنين، ومتغير من منظر إلى آخر) يبحثون عن تحديد جوهر الفن «سردية»، مستخلصين مبادئه بشكل مستقل عن الملاحظة التجريبية للأعمال. وهكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى «ستنزل» (1964، ص 8) الذي كان يرى أن نماذج الرواية تعد أبنية نمن، وإذا كانت لم تحقق قط في الروايات الخاصة، إلا أنها تسمح بفهم الرواية بوصفها خطاباً أدبياً.

وأما في فرنسا، وخارج بعض الأعمال المعزولة والمتأخرة نسبياً (ج. بويون 1946،

ج. بلان 1954)، كان يجب انتظار نهاية الستينات لكي تتطور الدراسات النظرية حول القصة. فالمعد رقم "8" من مجلة Communications صدر في عام 1966، يحمل العنوان «التحليل البنوي للقصة». وقد كانت له قيمة البيان العام والمنهج، وخصوصاً المقال الاستهلالي الذي وضعه «ر. بارت» بالإضافة إلى مقال «ت. تودوروف». فلفظ استند كلامهما إلى الشكلايين الروس (كان القصد هو لبحث، خلف الأعمال الخاصة، عن قوانينها العامة: هنا توجد البنية المشتركة بين كل القصص) وأكدت السمة العلمية لإجراءاتهم: بما إن منهج الاستقراء للمعلوم التجريبي لا يطبق على اللاتهامية غير القياسية للقصص، فإن اللسانيات بمنهجها الاستنباطي، هي التي ستستخدم نموذجاً تأسيسياً للتحليل البنوي للقصص (بارت). وستصبح الأبواب الثلاثة من النهج التي لخصها بارت (الوظائف، الأعمال، السرد) بابين عند تودوروف (القصة بوصفها تاريخاً والقصة بوصفها خطاباً). ولقد ظهر، بخصوص موضوع الدراسة، اختلاف مهم: يستبدل تودوروف القصة الشفهية وحدها، أو الأدبية على وجه التحديد بكل أشكال القصة المتعددة التي ذكرها بارت (من الأسطورة إلى اللوحة المرسومة، ومن التراجيديا إلى المحادثة).

- Platon, République, III, §392-394 Aristote, Poétique, chap. 5, 24 et 26. G. Flaubert, Correspondance, Paris, 1973; H. James, The Art of the Novel. Critical Prefaces of Henry James, New York, 1934; The Art of Fiction and other Essays, New York, 1948 (trad. fr. La Création littéraire, Paris, 1980); P. Lubbock, The Craft of fiction, Londres, 1921; E.M. Forster, Aspects of the Novel, Londres, 1927 (trad. fr. Aspects du roman, Paris, 1993); W.C. Booth, The Rhetoric of Fiction, Chicago, 1961; W.C. Booth, Essays in Criticism, Chicago, 1961, "Distance and point of view" (trad. fr. In R. Barthes, W. Kayser, W.C. Booth et P. Hamon, Poétique du récit, Paris, 1977, p. 85-113); J.W. Beach, The Twentieth Century Novel: Studies in Technique, New York, 1932; N. Friedman, "Point of view in fiction: the development of a critical concept", PMLA, LXX, 1965. F. Spielhagen, Beiträge zur Theorie und Technik des Romans, Leipzig, 1883; K. Friedemann, Die Rolle des Erzählers in der Epik, Leipzig, 1910; O. Walzel, Das Wortkunstwerk: Mittel seiner Erforschung, Leipzig, 1926; W. Kayser, "Wer erzählt den Roman?", in Die Vortragsreise. Studien zur Literatur, Bern, 1958 (trad. fr. "Qui raconte le roman?", in R. Barthes, W. Kayser, W.C. Booth et P. Hamon, Poétique du récit, Paris, 1977); F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman, Vienne-Stuttgart, 1955; Typische Formen des Romans, Göttingen, 1964. J. Pouillon, Temps et roman, Paris, 1946; G. Blin, Stendhal et les problèmes du roman, Paris, 1954; R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits".

Communications 8, 1966, p. 1-27; T. Todorov, "Les catégories du récit littéraire", *ibid.*, p. 125-151; T. Todorov, "L'analyse du texte littéraire", = *Qu'est-ce que le structuralisme?*, 2: Poétique, Paris, 1968.
 Exposés historiques et bibliographies: F. Van Rossum-Guyon, "Point de vue ou perspective narrative", *Poétique*, 4, 1970, p. 476-497; J. Lintvelt, *Essai de typologie narrative*, Paris, 1981, p. 111-176; P. Pugliatti, *Lo sguardo del racconto, Teorie e prassi del punto di vista*, Bologna, 1983, p. 33-101.

ما هي الفكرة إذن؟ إذا كان حضور الحكاية يحظى بإجماع أنه حضور ضروري، وإذا كنا نوافق بسهولة على تعريف هذه الحكاية («أحداث مرفوعة في زمن متوالي» فورستر، «فعل أو حدث» غيور من حالة سابقة إلى حالة معينة لاحقة ونتيجة عنها» ج. جينيت 1983)، بالنسبة إلى بعضهم، ورأينا أن هذه الحكاية تكفي لتعريف القصة، أو السرد، فإنها ستكون حاضرة في مسرحيات المسرح كما في الرواية (ت. بافل: نحو السرد لتراجيديات كورني، باريس 1976)، وفي الأفلام، وفي الرسوم المتحركة كما في النصوص (تودوروف 1969). وبالنسبة إلى آخرين، فإن القصة «الحسية بدقة» لن تكون سوى نقل شفوي لهذه الحكاية ولن الخطاب السرد (جينيت 1972، ص 71-71). وفي حالة من الحالات، فإن علم السرد، حتى عندما يحدد نفسه بدراسة النصوص الأدبية، فإنه يقترح أن يدرس فيها «ليس الخطاب من خلال أديبه» ولكن «العالم الذي يستدعيه الخطاب» (تودوروف 1969، ص 10). فمعلقته بالدراسات الأدبية والشعرية هي علاقة اقتراب، أو تقاطع، وليست علاقة انتماء. ونتج، في حالة أخرى، أن علم السرد بعد فرعاً من الشعرية ويدرس النصوص. فهل يوجد والحال كذلك تنافس بين نظامين غير قابلين للتصالح، أو هل يمكن أن يكون تكامل بين فرعين من فروع نظام واحد يدرس وجهين مختلفين (المضمون والشكل) لنفس القصة «شفوية؟ إنها المناقشة، أو هو الجهل المتبادل، وذلك عندما يطالب كل طرف لصالحه الخاص بالمصطلح «علم السرد» (عن طريق العنوان: ميك بال، «علم السرد، مجاري القصة»، باريس، 1977. وأن هينولت، «علم السرد، السيميائيات العامة»، باريس، 1983). وعلى العكس من هذا، هناك تكامل في المقالات البرنامجية التي سبق أن ذكرها بارت وتودوروف، وفي المؤلفات التي تتضمن أطروحات توليفية لكل من «س. شاتمان»، و«ج. برانسي»، و«ن. رمون-كنان». ولكن الأطروحات التوليفية نفسها، تحمل أثر هذا الجهل المتبادل، وإنها لتميل، في عروضها، وفي بيان مقاصدها، إلى جعل أعمال التحليل لموضوعاتي متجاورة، أو إلى جعل السيميائيات وعلم السرد متجاورين (شكلانية أو صوفية) بالمعنى الضيق الذي يفى وحده منضبطاً.

■ الترميزات الأولى لعلم السرد :

I - القصة = الحكاية :

T. Todorov, Grammaire du "Décaméron", Paris, 1969; b) Récit =

II - القصة = الخطاب السردى :

G. Genette, Figures III, Paris, 1972, p. 65-282, "Discours du récit", repris et précisé dans Nouveau discours du récit, Paris, 1983.

مؤلفات تفرع أطروحة توليفية :

S. Chatman, Story and Discourse, Ithaca, 1978; G. Prince, Narratology, Paris-La Haye, 1982; "Narrative analysis and narratology", NLH, 13 (2), 1982; S. Rimmon-Kennan, Narrative Fiction: Contemporary Poetics, Londres New York, 1983. Présentation du débat: M. Mathieu-Colas, "Frontières de la narratologie", Poétique, 65, 1986, p. 91-110.

إن علم السرد، وإن كانت الشفوية هي موضوعه، إلا أنه يعطي لنفسه موضوعاً ليس النصوص في ذاتها، ولكن نموذجاً معيناً من العلاقات التي تنجلي فيه، والتي تحدد الطريقة السردية: لكي يعزل، فإنه يعيد سمات النص الأخرى. ولذا، يجب عليه إذن أن يكون غير مهال للتمييز بين نص أدبي ونص غير أدبي. ويبدو الأمر متناقضاً قليلاً مع الأهداف المحددة بقوة. فهو يدعو هو نفسه لكي يراه محدداً على الفور (جينيت 1972، ص 68)، وذلك بوصفه فرعاً من الشعرية مع انتقال (كان تودوروف قد لاحظته من قبل 1966) من الشفوي إلى الأدبي: فهل كان يجب تصور (بال 1977، ص 13) تمييز بين دعلم عام للسرد ودعلم للسرد الأدبي؟ وفي الواقع، فإن دراسة القصص الشفوية غير الأدبية، عندما توجد (ج. برانس)، فإنها تتخذ بشكل واسع جداً من دراسة القصص الأدبية، وإن هذا ليكون على وجه اللغة لأن المستوى الذي نضع فيه تحليلاتها يسمح بتجاهل تعريف افتراضي للأدب.

وإن الأدب ليحمل بدوره إلى اختزال نفسه إلى الوظيفي: إن ما يمكن أن يكون اختياراً مشروعاً، وإضحاً ومضطهماً به (س. ريمون-كنان)، إنما يكون في معظم الأحيان تحديداً للعمل. وهو تحديد مرتبط بهيمنة الرواية على الأدب الحديث. ويكفل تأكيد، فإن ملاحظة الطريقة السردية وحدها ربما تستلزم تخصيص السمة الوظيفية للقصصة أو لاستلزام، ولكن عندما يتصاحب تفصيل المدونة بتوسيع المهمات على كل من شعرية الرواية، وعلم السرد، فإنه يحدد حينئذ بواسطة طبقة النصوص التي يماينها وليس بواسطة نموذج الأسئلة التي

يفرحها عليها، وإنه ليفقد كل خصوصية (ب. هريشوفسكي).

إن إمكانية تحليل القصة بوصفها طريقة لتمثيل الحكايات» (ج. جينيت 1983، ص12) يفترض أن يكون التمييز مقبولاً. وهو أمر نجده متطابقاً تحت صياغات متفرقة قليلاً بين الأحداث المروية والخطاب الذي يرويها (حكاية/ موضوع عند الشكلايين الروس، وقصة/ خطاب عند شاتمان، وأحداث/ نص عند ريمون-كندان، وحكاية/ خطاب عند سيرج. وحكاية/ قصة/ سرد عند جينيت، حيث يكون السرد هو الفعل الحقيقي أو المتخيل الذي ينتج هذا الخطاب): ليس المقصود الادعاء بأن الأحداث التي هي موضوع القصة، وخصوصاً القصة المتخيلة، توجد بشكل مسبق على تحقيقاتها، ولكن المقصود هو التأكيد على إمكانية استخلاصها بواسطة تحليل النص السردية الذي يخبرنا مثلاً عن النظام، وأنه مختلف عن نظام التمثيل والذي من المفترض أن يتم إنتاجها فيه. فإذا صير إلى رفض هذا التمييز، والنظر إلى الأحداث بوصفها إنتاجاً محضاً للخطاب، فإن هذا يعني إذن التشكيك بخصوصية الخطاب السردية، وهدم (تفكيك) أساس علم السرد نفسه، سواء كان ذلك موضوعاً أم شكلياً على كل حال (كيلر غودفيش).

يمكننا أيضاً أن نرفض هذا التمييز، ولا سيما في شكله الثلاثي «حكاية/ قصة/ سرد»، وأن ننكر على القصة (على قصص معينة على الأقل) كل سمة استدلالية. فلقد تأسست منذ ب. ليبوك، تقاليد، أنكلور ساكسونية على وجه الخصوص (ولكننا نجد لها صدى في ألمانيا عند هايرغر)، تدعم وجود قصة من غير سرد. ويقول آخر وجود نص من غير متكلم (آ. بانفيلد: unspeakable sentences)، وإنها لتفكر بالعنور عليه في التمثيل من بعض القصص التي تنسم فعلاً بإدراك كبير لمميزات السرد. وتلاحظ أن القصة عند ما تفهم هكذا، فإنها لن تنتمي إلى نموذج التحليل عينة الذي تنتمي إليه مختلف الخطابات السردية. فكيف يمكن للمرء على كل حال أن يدرس «طريقة تمثيل» الأحداث المفروضة أن تروي بذاتها؟

- G. Genette, T. Todorov, M. Bal, G. Prince, S. Chatman et P. Lubbock, op. Cit., B. Hrushovski, "Theory of narrative and poetics of fiction", Poetics Today, 1 (3), Spring 1980 (éditorial, assez embarrassé, d'un numéro intitulé: Narratology I: Poetics of Fiction); J. Culler, "Story and discourse in the analysis of narrative", in The Pursuit of Signs? Semiotics, Literature, Deconstruction, Ithaca, 1981, p. 169-187; W. Godzich, préface à R. Chambers, Story and Situation, Minneapolis, 1984.
K. Hamburger, Die Logik der Dichtung, Stuttgart, 1957 (trad. fr. Logique des genres littéraires, Paris, 1986); A. Banfield, Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction, Boston-Londres, 1982 (trad. Fr

Discours sans paroles, Paris, 1995); S. -Y. Kuroda, "Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration", in J. Kristeva, J. -C. Milner et N. Ruwet (eds.), Langue, discours, société, Paris, 1975. Discussion de Banfield dans Genette, 1983, p. 64-73.

إن السّين السرديين لكل من «ج. جينيت» و«ف. ستانزول»، قد مارسا هيئة واسعة في مناطق جغرافية مختلفة. بيد أنهما قد تما إثناء في جهل متبادل، أو في تجاهل كل منهما للآخر. فهما يقدمان في كل مكان نقاط اتفاق أكثر مما يقدمان معارضات لانتقده، وذلك على الرغم من الاختلافات المنهجية والمصطلحية الظاهرة جداً (ومن هذا، نجد أن ستانزول لم يتكلم قط عن علم السرد). فموضوعهما متطابق، وإنه ليتمثل في الطريقة السردية. وهي طريقة تتعارض مع الطريقة الدرامية التي هي خطاب لراو، أي تمثيل للأحداث بوساطة. ولكن، هنا، حيث يجمع ستانزول منذ البداية مختلف تجليات تدخل الراوي في مصطلح واحد هو «الوساطة»، فإن جينيت يميز ثلاث فئات للقضية السردية. وهي تعد، بالنسبة إلى الأولى والثانية، الزمن والطريقة، جزءاً من العلاقات «الحكاية/ القصة». وأما بالنسبة إلى الفئة الثالثة، الصوت، فتعد جزءاً من العلاقات «السرد/ القصة» و«السرد/ الحكاية» في الوقت نفسه. وفي كل واحدة من الفئات الثلاث، التي تعد نظام المجموع، فإنه يجري تقريباً تحيلاً جديداً (بالنسبة إلى الزمن: النظام، الفترة أو السرعة، المعاودة)، ويحدد نماذج للممثل (الأنظمة الصيفية الثلاثة أو التفسير-صفر، الداخلي والخارجي)، مع ضوابطها والمخالفات الممكنة لهذه الضوابط، كما يميز مستويات السرد. ويترافق التحليل دائماً بعمل تصنيفي، ونسبي، يفضي إلى إنشاء علم دقيق للمصطلح (وغي بالتساير الجديدة)، من غير أن يدع نفسه تنسى الفجوة التي لا يمكن تجاوزها بين النظرية والواقع: يمكننا أن نشعر أوضاعاً سردية غير موجودة (بعد)، في الظواهر الموصوفة لا نلتقي دائماً في الحالة المحضة، ولا تحت شكل ثابت. فجينيت، بعد أن جعل عدداً كبيراً من الثوابت فردياً، بدأ غير مستعجل لدراة التوليفات في «الأوضاع السردية»: إن تبنيها جميعاً سيفضي إلى تكاثر هيش لا يمكن ضبطه، من غير أن نكون متأكدين بأننا طغنا بكل القصص. فاللوحات ذات المدخل الثاني ثم الثلاثي، والمتصورة في «الخطاب الجديد للقصة»، تظهر قبل كل شيء «المبدأ التوليقي نفسه، والذي يقوم فضله الأساسي في طرح مختلف الفئات في علاقة حرة ومن غير تقييد مسبق» (ص 98).

لقد كان مفهوم «الوضع السردى» في المركز نفسه من عمل ستانزول فبعد أن تحقق، بضرب من الحسنى الأولى، من ثلاثة أوضاع نموذجية، أخذ في تحليلها بوضعها ثلاثة مكونات للتوسط السردى (الشخص، المنظور، الطريقة) - فكل وضع منها يتميز بهيمنة

واحد من هذه المكونات، بينما الانتقال إلى المستوى الثاني، فيتميز بالمكونين الآخرين. وإن تحليل هذه المكونات، بحيث يتحدد كل واحد منها بتعارض ثنائي (هوية/ عدم الهوية، منظور داخلي/ خارجي، راوي/ هاكمس)، قد كان على الدوام موجهاً نحو إنشاء نمط نموذجي، تصوره حلقة منقسمة إلى ثلاثة محاور تتناسب مع ثلاثة مكونات. وتوضع على كل واحد من المحاور ستة أوضاع سردية نموذجية (الثلاثة الأولية، وثلاث التي تناسبها في القطب المواجه من المحور نفسه). وتوجد بين كل واحد منها كل الأوضاع البسيطة، وذلك تباعاً للضعف المتدرج للمكون المهيمن، بحيث يكون ذلك لمصالح مكون آخر. ويجب على كل وضع سردي أن يكون في مستطاعه العثور على مكانه في الحلقة، كما يجب على أي واحد من الأقطاب أن لا يبقى خالياً. وترغم استمرارية النمط النموذجي أن لا نفر من القصة إلا الخطية؛ إن الفصل المترابطة مدروسة من خلاص الشخص الأول، وذلك من غير انتباه خاص بالنسبة إلى تغير المستوى السردية. ومن جهة أخرى، فإن تبدلات زمنية الحكاية بوساطة (انتقال) زمني للقصة، وهي واحدة من العلامات الظاهرة على تدخل الراوي، لا تشكل موضوعاً لفحص نقدي. وإن هذا الاعتزال لسعات القصة ينافي قلباً الطموح الكليتي للمشروع، وذلك لأن التمييز «متطور/ طريقة» لا يبدو أنه يفرغ نفسه دائماً على ستانزول نفسه (اللهم إلا إذا كان هو الشرط). وأما الأدوات التي يقدمها جينيت، فهي متعددة وأكثر طواعية في الاستخدام في الوقت نفسه. والسبب لأن تقديمها لا يفترض اشتراكها الممكن، ولكن ستانزول، من غير أن يتجاهل بأي حال من الأحوال التمييز «طريقة/ صوت»، يجعلنا نبصر تماماً ثروة توليفها، وهذا أمر لم يتصوره جينيت إلا على أخرة، وسريعاً جداً. وكذلك في الميادين التي يتأمل فيها، فإننا نجد أن الفحص الذي يجريه ستانزول يعد أكثر تفصيلاً. فتحليلاته، المؤسسة على تنوع كبير من الأشئلة، تصحح الانطباع بالتبسيط الذي يمكن لتحليله أن يعطيه، وهو واضح أيضاً بصعوبة جعل الأعمال الفردية تتلاقى (المقاومة جداً) مع النظرية.

لقد شكلت مكتسبات علم السرد الصوفي، وأعمال جينيت خصوصاً موضوعاً لعدد من المناقشات، والمراجعات (حول التبشير على نحو خاص) والتطوير، والإكمال حول نقاط خاصة (تمثيل أفكار الشخصيات، متلقي الرواية، الوصف، إلى آخره)، والتي لا تؤدي إلى زعزعة أساسية - على الأقل من قبل أولئك الذين يقبلون مفترقات السرديات وتبريقها للقصة. وأما الدراسات النقدية للأعمال الفردية، أو للمدونات المكونة تباعاً لمعايير موضوعاتية أو تاريخية، فقد استبدعت في معظم الأحيان أدوات للرصف صحتها السرديات. وهي أدوات أكثر دقة بلا منازع من تلك التي كانت تملكها من قبل، ولكنها استعملتها غالباً

يشكل آلي جداً ومبشر لكي تمكن بدورها من تفتيتها وإغاثتها. ويمكن القول إن الاستعمال النقدي الأنفل للسرديات، قد قام به غالباً علماء السرديات أنفسهم.

- F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman, Vienne, 1955 (trad. angl. Narrative Situations in the Novel. Indiana University press, 1971); Typische Formen des Romans, Göttingen, 1964; G. Genette, Figures III, Paris, 1972, "Discours du récit"; G. Prince, "Introduction à l'étude du narrataire", Poétique, 14, 1973; D. Cohn, Transparent Minds: Narrative Modes for Presenting Consciousness in Fiction, Princeton, 1978 (trad. Fr. La Transparence intérieure, Paris,); F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens, Göttingen, 1979 (trad. angl. A Theory of Narrative, Cambridge, 1984); D. Cohn, "The encirclement of narrative", Poetics Today, 2 (2), 1981 (présentation de Theorie des Erzählens de Stanzel, et comparaison avec Genette); G. Genette, Nouveau Discours du récit, Paris, 1983 (bilan des commentaires suscités par Discours du récit, et bibliographie); D. Cohn, G. Genette, "Nouveaux Nouveaux Discours du récit", Poétique, 61, 1985, p. 101-109; R. Debray-Genette, "Narration et description", 3e Partie de Métamorphoses du récit, Paris, 1988.

حول التشير :

- M. Bal, Narratologie, Paris, 1977; P. Vitoux, "Le jeu de la focalisation", Poétique, 51, 1982; G. Cordesse, "Narration et focalisation", Poétique, 76, 1988, p. 487-498.
Sur les niveaux narratifs et les situations narrative: J. Lintvelt, Essai de typologie narrative, Paris, 1981.

حول قضايا الصوت في السيرة الذاتية :

- P. Lejeune, Le Pacte autobiographique, Paris, 1975, et surtout " L'autobiographie à la troisième personne", in Je est un autre, Paris, 1980 et " Le pacte autobiographique (bus)", in Moi aussi, Paris, 1986.

إن الدراسات النقدية التي تستدعي (قليلاً أو كثيراً) السرديات هي أكثر مما يمكن ذكره هنا. وإن أطروحة «د غودارد» «شعرية سيلين» بباريس، 1985، لفتت منظورات مهمة (العلاقة بين ظواهر الصوت والنقصان الأسلوبية).

إن القصة نعل (لغوي بالطبع) وعطاب، وليست نعلًا فقط. وإن هذا لمطروح بوضوح قوي عندما يميز ليس بين مستويين (الحكاية/ القصة)، ولكن بين ثلاثة (الحكاية/ القصة/ السرد). ومع ذلك - باستثناء قصص رواية الواقع الواصفة، وهو استثناء غير مجاني - فإن دراسة السرد تبقى دواء صريحة. فالقرار بعدم النظر إلا إلى المستويات السردية

سحة (مستجدين إذن المؤلف والقارئ الواقعيين بالنسبة إلى قصة المتخيل، بل مستعدين
عد - سحة إلى القصص غير المتخيل كل ما نستطيع أن نعرف عن المؤلف والقارئ من
عدد - أخرى غير النص) يحدد إمكانية الانتباه إلى ظروف إنتاج القصة وتلقيها، ويقتصر
حد - لفعل السردى على الآثار المسجلة في النص السردى. ويبدو هذا التضييق بدمياً
سحة إلى قصة المتخيل التي تطرح مابين إنتاجها الواقعي (بوساطة المؤلف) وتلفظها
سخرس (بوساطة الراوي) قطيعة، وقطعاً للمواصلة (مشقة) حساساً إلى حد ما، وذلك
حد - سراوي إذا كان مهوراً بوظائف المؤلف وامتيلازاته، ولكن لا يمكن تجاوزه
- يحوي.

ونس الأمر كذلك بالنسبة إلى القصص غير المتخيلة، الشفوية والمكتوبة، والتي
سح أو تنجز انتقالاً بين مرسلها ومتلقيها. وإتنا لنرى المصلحة، بالنسبة إلى دراستها
تدوية، أن نجعل لها مكاناً في هذا السياق الذي عزلناها عنه إرادياً. كما ترى أيضاً أن ثمة
سحرة في. إذابة دراسة القصة في دراسة سياقها، وإذابة الخطاب السردى في دراسة
حجبات عموماً (هذا على الأثر إذا أردنا أن نحفظ بخصوصية القصة. وهذا ليس
سصورة هو حال أولئك الذين، مثل «ب. هيرنشتاين سميت»، ينادون «بإعادة صياغة
سيت». وإتنا لنفهم إذن أن الإغراء كان قوياً، بالنسبة إلى سرديّة نذرت نفسها تحديداً
تصير ميلها التحوي أكثر من ميلها اللواتي، كما نفهم تفضيلها دراسة قصص المتخيل، أو
حيد المسافة «متخيل/ غير متخيل».

فهل هذا التمييز يعد مباشرة من دائرة اختصاص السرديات؟ وهل قصة المتخيل تعطي
عسها للقراءة بوصفها كذا عن طريق سماتها الداخلية، أو أن تلقىها يتعلق بالمعالم
خارجية، السياقية أو الموازية للنص؟ الأجوبة المقترحة متعددة، ولا يمنع بعضها بعضاً
سصورة. ولكن بينما تكون مؤشرات النصوص الموازية ملزمة وكافية من حيث المبدأ،
حد أن المعايير الأخرى ليست ضرورية ولا كافية. وإن هذا ليكون خاصة إذا كانت بعض
تغنيات السردية نستطيع أن تبدوا وكأنها معالم تخيلية. فإذا كان ذلك، فلا شيء يمنع
نقصص غير المتخيلة من محاكاتها - كما إنه لا شيء يمنع قصص المتخيل من تبني تقانات
سمنارة من القصص «الجذبة»: تعمل «المحاكاة الشكلية» في الاتجامين (غلواتسكي)، وإلا
يكن ذلك، ففي التناسب نفسه. وإن هذه المسألة التي تعد بلامناشئة مسألة أساسية بالنسبة
سلى السرديات، وخاصة إذا أردت لنفسها أن تكون تداولية، لتتجاوز إذن الحدود التي
سستها لنفسها خلال زمن طويل.

وإنه على الرغم من أن الدراسات السردية قد أخذت على عاتقها في النهاية سمة
سمتخيل التي تمتاز بها الغالبية العظمى لأمثلتها، إلا أنها تعاني دائماً من هذا التخصص

التي لا تتناسب بالأكيد كل القصص غير التخيلية) كانت قد أظهرت من قبل كل الفائدة التي يمكن للسردية أن تجدها في فحص مدونات جديدة، وفي توليف عدد من مستويات التحليل (الدلالة، النحو، الفرائية). وهكذا، فإنها تقترح، بالنسبة إلى الحكاية، استبدال الترسيم ذات المستويين (حكاية/ الخطاب) بترسيم ذات ثلاثة مستويات (مراجع / حكاية/ خطاب). تأخذ على عاتقها الضرورة المضاعفة بالنسبة إلى المؤرخ لكي يستند إلى توثيق يمكن التحقق منه (التحقق من الآثار التي يمكن للنص أن يحملها)، ولكي يعطي شكل «الحكاية» لهذه المعطيات (هـ: وايت: «ملء». ب. ويكور: «تحبيك»). وإنها لتسجل مرة إضافية الاستعانة (النظرية) بالنسبة إلى القصة غير التخيلية في أن تلجأ إلى بعض الثقات السردية. وأخيراً، فإنها تشير إلى وحدة المصدر التمييزي، وذلك بالتعارض مع ازدواج (أو التراكب) الرواي - المؤلف في التخيل. وإنها إذ تطرح ضرورة تفاعل هذه السمات المختلفة للقصة الحكائية، فإنها نجعلنا نحس بالنسبة إلى دراسة البنى بضرورة أن يصاحبها اتجاه لمسألة المضمون وللفضايا التداولية.

وأخيراً، يجب على السردية أن تفحص في يوم من الأيام السؤال المهم من غير وجه حق (وذلك عند ما لا تكون مفرغة بلاحد ولا شرط: شاتمان 1978، ص 28) والخاص بالفارق بين قصة مكتوبة والقصة الشفهية، والتي لا تختلط كما هو يدعي لا مع التمييز «أدي/ غير أدي»، ولا مع التمييز «تخيل/ غير تخيل».

- B. Herrnstein Smith, *On the Margins of Discourse*, Chicago, 1978; "Narrative versions, narrative theories", *Critical Inquiry*, 7 (1), p. 213-216 (repris dans *On Narrative*, W.J.T. Mitchell, ed., Chicago-Londres, 1981, p. 209-232); T. Yacobi, "Narrative structure and fictional mediation", *Poetics Today*, 8 (2), 1987, p. 355-372; L. Dolezel, "Truth and authenticity in narrative", *Poetics Today*, 1 (3), 1982, p. 7-25; M.L. Ryan, "The Pragmatics of Personal and impersonal fiction", *Poetics*, 10 (6), 1981, p. 517-539; "Fiction as a logical, ontological and illocutionary issue", *Style*, 18 (2), 1984, p. 121-139; J. Searle, "The logical status of Fictional discourse", *New Literary History*, 6 (2), 1974-1975, p. 319-337 (trad. fr. "Le statut logique du discours de la fiction", in *Sens et expression*, Paris, 1982); G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991; T. Pavel, *Fictional Worlds*, 1986 (trad. Fr. *Univers de la fiction*, Paris, 1986); M. Glowinski, "Of the first-person novel", *NLH*, 9 (1), 1977 (trad. fr. "Sur le roman à la première personne", *Poétique*, 72, 1987, p. 498-507); D. Cohn, "Fictional versus historical lives: borderline and borderline cases", *The Journal of Narrative Techniques*, 19 (1), 1989, p. 3-24; D. Cohn, "Signposts of fictionality: a narratological perspective", *Poetics Today*, 11 (4), 1990, p. 775-803; D. Cohn, "Freud case histories and the question of fictionality", in J. Smith (ed.), *Telling Facts, History and Narration in Psychoanalysis*, Baltimore-Londres, 1991; H. White, "The value of narrativity in the representation of reality", *Critical Inquiry*, 7 (1) (repris dans W.J.T. Mitchell, ed., *On Narrative*, Chicago-Londres, 1981, p. 1-24); P. Ricœur, *Temps et récit*, Paris, 1984.

فلسفة اللغة

PHILOSOPHIE DU LANGAGE

ثمة معنيان ممكنان على الأقل يضمهما التعبير «فلسفة اللغة». فقد يكون المقصود فلسفة خاصة باللغة، أي دراسة تنظر إلى اللغة من الخارج، بوصفها موضوعاً معروفاً مسبقاً، وتبحث عن علاقات مع موضوعات أخرى مفترضة، وذلك على الأقل في بداية الاستقصاء المتميزة منه. وستتأهل عن العلاقات بين الفكر واللغة (هل لأحدهما أفضلية على الآخر؟ وماهي تفاعلاتهما؟). وهكذا، فقد حاول تيار كامل في الفلسفة الفرنسية في بداية القرن العشرين أن يبين أن بلورة المعنى في كلمة جامدة إنما بعد واحداً من أسباب الوهم الجوهرية، ومن الاعتقاد بأشياء معطلة، ومجالات ثابتة.

■ يأتي الفكر الذي جمده الكلمات، كما يرى إل. برانشويكغ، من العلم الرياضي (L'Âge de L'intelligence. Paris, 1947) وهو يأتي، كما يرى ديد برغسون، من الحدس النفسي والبيولوجي (Les Données immédiates de la conscience, Paris, 1889. L'Evolution créatrice, Paris, 1907)

وسما بعد أيضاً «خارجياً»، تلك التأملات المعاصرة بوفرة في فلسفة القرن التاسع عشر الألمانية. فقد كانت تنظر إلى دور اللغة في التاريخ الإنساني: لقد اعتقد اللسانيون المقارنون أنهم شاهدوا انحطاطاً للغة على امتداد التاريخ. وتدعيماً لهذا الموقف، فقد حاول فلاسفة مثل هيجل، أو لسانيون هيجليون أن يفسروا هذا الأمر المزعوم مفترضين أن الإنسان التاريخي يميل إلى تبني موقف المستعمل إزاء اللغة. فاللسان يسبح له بالتأثير في الآخرين بشكل دائم، ويجعل ذكرى هذا الفعل مستمرة. وهذه إمكانية تؤسس للتاريخ. بيد أن الإنسان، في مرحلة ما قبل التاريخ الإنساني، قد استطاع أن يهتم باللسان لذاته. وهكذا، فقد قاده إلى كماله الجوهري.

■ يقدم شليخغر فلسفته اللغوية، ويربطها بفكر هيجل في كتابه: Zur vergleichenden Sprachgeschichte, Bonn, 1843

إن الإشارات التي تقدمها «الفلسفة البنوية» (التي تطورت خصوصاً في فرنسا عام 1960)، لتدع نفسها تنخرط في تصنيف اللغة عينا. وثبماً لميشيل فوكو مثلاً، فإن المعرفة في عصر من العصور، يجب أن تتميز، ليس بمجموع المعلومات التي تعطيها عن العالم، ولكن بالتنظيم الداخلي للمعرفة، وبالشكل المشترك الذي تلتقاه مهما كان الميدان الذي تطبق فيه. وهذا الشكل المسمى «وحدة معرفية»، يتغير، من عصر إلى عصر، عن طريق تحول متقطع - بينما أيديولوجيا التقدم، فتريد للمعرفة أن تنمو بشكل متتابع. ولكن كيف يمكن ضبط هذا التنظيم للمعرفة، والتميز من مادته؟ إن جواب فوكو عن هذا السؤال هو الذي يسمح بعنوانه فلسفته بوصفها «فلسفة اللغة». وتقضي حفریات المعرفة بالفعل أن تجعل الخطاب العلمي لكل عصر من العصور موضوعاً، فتميزه بما هو، وذلك بشكل مستقل عن المضامين التي يحملها. ولقد يعني هذا إذن أننا لن نسمى إلى تحديد معنى عباراته، (وهذا يعني تفسيرها)، ولكن يعني أننا سندرس العلاقات التي تقوم بينها، وأسياً لضوابط التي بفضلها يزعم كل واحد أنه يستمد أو يستدعي العبارات الأخرى. وإتينا إذ نعمل ذلك، فإننا ننقل إلى الخطاب هذه الاستقلالية التي يمزوها سوسير إلى اللغة عندما بنمتها «بالنسق». وعلى هذا الأساس، فإننا نحدد «نظام الخطاب» بشكل مستقل عن موضوعه المادي. وهكذا، فإن فوكو يستعمل متصوراً معيناً من اللسان، من غير أن يناقشه من الداخل. فهو يسمح له بمعالجة القضية الفلسفية التي تخصه، وهي قضية المعرفة.

■ يقدم كتاب «الكلمات والأشياء» (باريس 1966) مفهوم علم الأثریات (الأركيولوجيا) بخصوص تاريخ العلوم الإنسانية. ولقد تطور المفهوم بشكل عام في كتاب «حفریات المعرفة» (باريس 1969). وشكلت الصفحات 53-72 من كتاب «نظام الخطاب» (باريس 1971) موضوع علاقته مع دراسة الخطاب.

وثمة موقف آخر ممكن مع ذلك، بالنسبة إلى الفيلسوف الذي يهتم باللسان. وإن هذا ليكون بإخضاع اللسان إلى دراسة «داخلية»، وبأخذه، هو نفسه، بوصفه موضوعاً لاستقصاء. فلقد كانت الفلسفة منذ أصولها متقادة إلى هذا الضرب من الأبحاث، وذلك ما إننا كانت تقدم نفسها بوصفها فكراً. فإذا كانت المقاربة الفلسفية لقضية ما تقضي فعلاً توضيح المفاهيم التي استعملت لصياغة القضية، وهي مفاهيم تقدمها كلمات اللسان اليومي

عموماً، فإن الفيلسوف سيتهجه إلى تحليل معنى الكلمات. وهذا اتجاه لساني كما يمكن أن يسمى. وهكذا، فإن العبارة الديمقراطية «أعرف نفسك بنفسك»، تستلزم في المقام الأول أن نشرح مايقوم في أذهاننا عند ما نستخدم هذه الكلمة أو تلك. فبداية الحوار "lechab" لأفلاطون تظهر هذه الحركة. ولقد كان هناك متكلمان يختصمان لمعرفة ما إذا كانت المسابقة تجعل المرء شجاعاً. وأما مداخلة سقراط، ففي الوقت الذي أعطت فيه للقضية بعداً فلسفياً، فقد حولتها إلى قضية لغوية. فسقراط يسأل: «مامعنى كلمة شجاعة؟». وإتنا نستطيع من البحث عن معنى عام أن نستنبط كل الاستعمالات الخاصة للكلمة. غير أن الاستقصاء في حواريات أفلاطون ينتهي إلى الفشل دائماً، وإلى وأيين متعارفين، ولا يستخدم إلا في تهينة الأرضية لحجج مباشر، وحسبي للملهم (وهو حجج لا ينتج إلا في حواريات معينة، هي الحواريات «المكتملة»).

■ عن دور الاستقصاء اللساني لدى أفلاطون، انظر:

V. Goldschmidt, Les Dialogues de platon, Paris, 1947.

لقد كان التحليل اللساني حاضراً في كل فلسفة تريد لنفسها أن تكون فلسفة التفكير. ولقد مارسه بشكل منظم - إذ كان ينظر إليه غالباً بوصفه البحث الفلسفي الشرعي الوحيد - معظم الفلاسفة الإنكليز للنصف الأول من القرن العشرين. وقد سموا أنفسهم «فلاسفة اللغة»، وسموا بحثهم «الفلسفة التحليلية». وإتنا لنزاهم قد طوروا بعض أفكار المنطقيين الوضعيين الجدد أمثال فر. كارناب، مستلهمين في ذلك خاصة «ج. مور» و«ب. رسل»، ول. فيتجنشتين». وإنهم ليدعمون الرأي الذي يقول إن الجزء الأعظم مما كان قد كتب في الفلسفة إنما يأخذ عمقه الظاهر من الاستعمال غير المفكر في لسان العادي. ولقد يعني هذا إذن أن «القضايا الفلسفية» المزعومة، ستفقد رصانتها ما إن نخضع للتحليل المصطلحات التي طرحت من خلالها.

وستظهر اختلافات انطلاقاً من هذا الموقف العام تتعلق بقيمة اللسان، وذلك في داخل المدرسة. ويعود خطأ الفلاسفة بالنسبة إلى بعضهم إلى انعدام الوعي الخاص باللسان، والذي انتقل إلى البحوث الفلسفية من غير نقد. وإن هذا الخطأ ليكون لأن اللسان العادي لسان سيء المصنع، وأن الفلاسفة لم يلاحظوا ذلك فيه. وكما عثر الملك لويس كارول أن "nobody" (شخص، لا أحد) تشير إلى كائن خاص، وذلك لأن الكلمة nobody، في القواعد الإنجليزية، تمتلك الطبيعة نفسها والوظيفة نفسها التي يمتلكها كلمة somebody (شخص)، فكذا استنتج الفلاسفة على الدوام بأن التشابه القاعدي بين التعبيرين إنما جاء من تشابههما الدلالي. وهكذا، فقد اعتقدوا أن الطبيعة هي صفة لأشياء

نر للأنفال، متعلمين في ذلك أننا نقول «هذا كتاب طيب» كما نقول «هذا كتاب أحمر». أو أيضاً، لكي نأخذ مثالاً من أمثلة رسل، فلقد اعتدوا أنهم رأوا أن عبارة «ملك فرنسا أقرع» تفصح عن حكم وجودي («يوجد شخص هو ملك فرنسا، وهو أقرع»). ولقد خدعهم الشكل القاعدي لهذه العبارة. وهو شكل يجعل لها نسباً مع عبارات تتكون من اسمند ومسند إليه مثل «هذا أزرق». (وإننا نتجدد في الخط الذهني نفسه السفسطائي كبريزيب، وذلك في حراسته عن «الشهوة»، حيث كان يعيب على اللغة مثلاً أنها تشير بوساطة تعابير قاعدية صلبية = immortalité = خلوده - إلى نموت إيجابية بشكل أساسي، والمكس أيضاً كثير البرود (الفقر). وإن هؤلاء المؤلفين، إذ يهتمون اللغة بأنها أفسدت الفلسفة، فإنهم يتصرفون تحليلاً للسان بوصفه تحليلاً تقديماً أولاً، ويتجهون أحياناً إلى ضرورة إعادة بنائه بناء منطقياً. وسيكون للأسماء في هذا البناء مضامين تجريبية. وبهذا المعنى، فإنها تشير إما إلى عناصر التجربة أو إلى توليفات هذا العناصر (ومثال ذلك الموضوعات الفردية المصنعة بوصفها توليفات من الأحاسيس، وذلك إذا كنا نظن بأن التجربة معطاة لنا بوصفها متعددة من الأحاسيس)، أو تشير أيضاً إلى طبقات هذه العناصر أو التوليفات (مثل طبقات المواضيع). وأما ما يتعلق بالمبارات، فإنهم يقيمون علاقات بين هذه الأسماء المنطقية النموذج، وذلك على نحو نستطيع معه أن نقابل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع التجربة، والتي هي الحكم الوحيد لصلاحيتها. وبالتضاد مع هذا، فإن أسماء عبارات اللسان العادي والتي ليست قابلة - إذا لم يكن الأمر ممارسة فكرياً على الأقل - لكي تخضع لامتحان التجربة، فإنها تعد فاعرة من المعنى (وسيكون هذا هو الشرط المحزن لمعظم العبارات المضطربة).

❖ لقد رأيت هذه الاتجاهات النور في الكتاب الأول الكبير لـ «ل. فيتجانشتين» Tractatus logico-philosophicus، ترجمه إلى الفرنسية اب. كلوسوسكي، باريس 1961. ولقد تقاسمها الفلاسفة الذين يتبنون مباشرة إلى «الوضعية الجديدة» والمساء أيضاً «الوضعية المنطقية» لـ «ر. كارناب»: Y. Bar Hillel, "Analysis of "correct Mind", 1946, P. 328-340. وإن الأشكال المتعددة التي أخذتها النظرية تعد أكثر تنوعاً من الترسيم الممطاة ها. ولقد قدم هذه الأشكال وناقشها: "P. Jacob L'Empirisme logique, Paris, 1980

إن الاتجاه المهيمن، في المدرسة التحليلية، هو الاتجاه المعاكس مع ذلك. ولقد ظهر سابقاً، في القرن الثامن عشر، في بعض نصوص الفيلسوف الإيرلندي جورج بيركلي، والذي كان يرى أن أحد الأخطاء العظيمة للفلسفة له أصل ليس في اللسان نفسه، ولكن في

تمثيل للسان غير دقيق، وإن كان مألوفاً. ويقوم هذا الخطأ في كوننا نعتقد أننا قادرون على تلقي أفكار مجردة. ولقد يتر هذا الخطأ الفكرة التالية والتي يكون تيماً لها أن لكل كلمة معنى دقيقاً ومحددًا، وحاضراً خلف كل استعمالها، وهو يحيل إلى فكرة عامة ومستقلة عن تجاربنا الخاصة. وإن فهماً أفضل للسان سيمثل على التخلي عن هذا التمثيل للكلمة، وسياهم بهذا في شفاء الفلسفة.

ولكن تمتد أعمال فينجانشتين الأخيرة المرجع الأكثر وروداً عند الفلاسفة الإنجليز والأمريكان المعاصرين، والذين يلتقون به «فلاسفة اللسان العادي». وهم، كما كان بيركلي، لا يهتمون اللسان نفسه: إنهم ينتقدون الطريقة التي يستعمل بها الفلاسفة عادة. وهي طريقة لا تتطابق مع طبيعته المفهومة جيداً (بالنسبة إلى بيركلي، فإن التمثيل المشترك للسان هو المتهمم). ولذا، فإن المشاكل الفلسفية إنما تلد من الاستعمالات السيئة للكلمات العادية. ولقد قام بديلاً عن الوظيفة «التشريحية» التي تعطىها التجربة المنطقية لتحليل اللسان، متصراً أكثر «طبية».

ويمكننا أيضاً، في داخل هذا المتصور، أن نميز وجهتي نظر. أما الأولى، فهي فينجانشتية، وتيماً لها فإن المشاكل الفلسفية تنبثق عندما «يغيب اللسان». فهو ينادي «بيت» الطبيعي. الممثل في المعاداة اليومية، ليستخدع خارج المقصود (ومن هنا فقد نشأ ضرب من الكائناتية اللسانية: يأتي التناقض الفلسفي، بالنسبة إلى كانت، من تطبيق فئات الفكر خارج الشروط التي وحدها تعطىها معنى موضوعياً). فمعنى كلمة ما في الكلام اليومي يتكون من ضوابط تدل ضمن أي أوضاع نستطيع أن نستعمله، كما تدل على نوع الفعل الذي نقوم به عندما نستخدمه (ومن هنا، فقد جاء الشعار الذي يقول «المعنى هو الاستعمال» الذي، للأسف، نجعله أحياناً يقول شيئاً آخر، أي ليس للكلمات معنى في ذاتها، ولكن في السياق فقط). وهذه هي عين الفكرة المعبر عنها حين يقال إن معنى الكلمة يتركز فقط في لعب اللسان الذي يسمح به. فإذا كنا مثلاً نريد أن نعرف الفعل «فهم»، فليس لنا أن نسأل أنفسنا أي نوع من الأشياء هو الفهم، ولكن ضمن أي الشروط يستخدم الفعل استخداماً صحيحاً لكي يصف سلوك شخص ما، وكذلك نموذج الحجج، والنتائج أو الاعتراضات المرتبطة بهذا الاستخدام. ومن هنا ينتج أن الفلاسفة عندما يستخدمون اللسان لغايات تكوينية، ولتمييز جوهر الفكر أو الواقع، فإنهم يجذبونه خارج حقل التطبيق الذي هو حقله: إن معرفة جيدة باللسان لتجمل المشكلات التي يقال إنها «فلسفية» «تتبرخ».

- Le texte de Berkeley commenté ici se trouve dans le § 18 de l' "Introduction" des Principes of Human Knowledge, ouvrage de 1710, réédité par exemple en 1970 à Indianapolis. La "deuxième philosophie" de L. Wittgenstein est présentée

dans les investigations philosophiques, dont la traduction est annexée à celle du *Tractatus logico-philosophicus* par P. Klossowski, Paris, 1961. Dans Wittgenstein, la rime et la raison (Paris, 1972), J. Bouveresse en donne une présentation à la fois complète et accessible. Sur les implications linguistiques de ces idées: H. Ray, *Language, Saussure and Wittgenstein: How to Play Games with Words*, Londres, New York, 1988. Le livre de D. Nicolet, *Lire Wittgenstein. Etudes pour une reconstruction fictive* (Paris, 1989), constitue une réflexion volontairement dépourvue de prétention systématique, accompagnée d'une bibliographie très étendue.

هاجر فيتجنشتين من النمسا في عام 1929، وظل يدرس في كازيرج حتى مماته في عام 1951. ولكن فلاسفة أوكسفورد هم من أكثر الذين طوروا أفكاره بشكل منظم. وإنهم إذ فعلوا ذلك، فقد وصلوا معها إلى وجهة نظر مختلفة جداً عن وجهة نظره، وهي تتعلق بالتأثير الفلسفي لتحليل اللسان. فلقد كان معظمهم يظن بأن هذا التحليل يستطيع أن يحل المشكلات الفلسفية التقليدية - بينما فيتجنشتين فلم يكن يفكر إلا بجعلها تتواري، وإذا كان فيلسوفاً، فإن هذا بالمعنى القائم عند باسكال، والذي كان يقول (مقتطفات 467 من «الأفكار»): «السخرية من الفلسفة هي فلسفة بالفعل». (وعلى هذا الأساس، فإن علاقتهم بفيتجنشتين تجعلنا نفكر بهذا الذي يوجد بين المثالية الألمانية والنقد الكانتي). ونجد من هذا مثلاً فكرة أن معنى الوحدة اللسانية يكمن في «الألعاب» التي تسمح بها. وقد منحج هذه الفكرة أوستان، ثم سيريل الأمريكي، في نظرية «أفعال اللسان». وهي أفعال ملازمة لاستخدام عبارة وأفعال ستكون قابلة لتحديدات وتصنيفات دقيقة. وستسمح دراسة هذه الأمور، كما يرى سيريل، بحل بعض المسائل الفلسفية. وهكذا، فإن التحديد نفسه لفعل الوعد، سببت إمكانية الاستدلال بمعاينة العمل - وهي إمكانية ناقشها الفلاسفة في معظم الأحيان - مثل (وعد x بعمل y) في عبارة حقوقية مثل (يجب على x أن يفعل y). وكذلك، فقد فكر ريل بإيجاد حل لفقضية العلاقات بين الجسد والروح، وذلك بدراسة الكلمات «الذهنية» والتي تزول غالباً بوصفها وصفاً للذهن (ذكي، كريم، إلى آخره). وإن الضوابط التي تحكم هذا الاستخدام لهذه الكلمات، والذي يكون معناها، ليظهر بأنها تستعمل فقط في لعبة اللسان التي نقضي بالتنبؤ بالسلوك. ولقد يعني هذا إذن أنه لا يوجد شيء في اللسان المعادي يسمح بصياغة إطرورية الازدواجية بشكل متماسك. وكذلك، فإنه يمكن لفقضية واقع العالم الخارجي، كما يرى بيتنام، أن تحل نفسها انطلاقاً من تحليل لفعل المرجع، وهو مرجع منجز في العبارة الأكثر بساطة: ما كان لنا أن نتكلم كما نفعل الآن، لو أن العالم لم يكن موجوداً خارج دماغنا. وهكذا، فإن الفكرة المشتركة بين كل هذه الأبحاث هي أن اللسان المعادي يتضمن بذاته معرفة (عملية) يسمح شرحها بإظهار السمة

المتناقضة لبعض الأطروحات الفلسفية (إن صياغتها في اللسان العادي تناقض هذا اللسان نفسه)، ويظهر السمة الضرورية لبعضها الآخر لا حقاً.

■ الممثل الأكثر شهرة لمفردة أوكسفورد الأكثر تنوعاً هو:

- J.L. Austin (sa conception des actes de langage est présentée dans *How to Do Things with Words*, Oxford, 1962, trad. fr. *Quand dire, c'est faire*, Paris, 1970); sur ses options plus strictement philosophiques, voir *Philosophical Papers* (Oxford 1961). L'école domine dans la revue *Analysis*, publiée à Oxford à partir de 1933. Trois recueils importants: A. Flew (ed.), *Essays on Logic and Language*, Oxford (deux séries: 1951 et 1953), *La Philosophie analytique*, Paris, 1962, C.E. Caton (ed.), *Philosophy and Ordinary Language*, Urbana, 1963. - Les exemples donnés ci-dessus se trouvent dans G. Ryle (*The Concept of Mind*, Londres, 1949), J.R. Searle (*Speech Acts*, Cambridge, 1969, trad. fr. *Les Actes de langage*, Paris 1972, chap. 8), H. Putnam (*Reason, Truth and History*, trad. fr. *Raison, vérité et histoire*, Paris, 1984, chap. 1).

عن العلاقات بين فلسفة اللسان العادي والصيغ الفلسفية الأخرى:

- J.J. Katz, *Philosophy of Language*, New York, Londres, 1966, trad. fr. *La Philosophie du langage*, Paris 1971 (premiers chapitres), J. Bouveresse, *La Parole malheureuse*, Paris, 1971; F. Récanati, *La Transparence et l'énonciation*, Paris, 1979.

يُصر معظم فلاسفة المدرسة التحليلية على تمييز مقاربتهم، من أي دراسة لسانية بالمعنى الدقيق للكلمة. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم اللسانيين، وحتى عام 1960، لم يشعروا بأنهم معنيون بأبحاث علتها التي لا يبراه منها أنها تعلن عن نفسها بأنها أبحاث فلسفية. ويعود هذا الانفصال جوهرياً إلى مابين - يميلان إلى إضاعة أهميتهما، نظراً إلى التطور الحالي للسانيات:

(أ) إن أولئك الفلاسفة التحليليين الذين يرتبطون بصورة أكثر مباشرة بالوضعية الجديدة، يشعرون أن بحثهم يفضي إلى نقد للسان. وهو نقد لا يتلام بكل تأكيد مع الموقف الوصفي للسانيين. ولكن هذا الشعور يأتي من أنهم يماثلون بين الواقع القاعدي والترتيب الظاهر للكلمات. وأنهم يرون مخالفة للمنطق منذ اللحظة التي يغطي فيها الترتيب نفسه تنظيمات دلالية مختلفة (وهكذا فإن كلمتي *nobody* و *somebody* كان يمكن أن تمتلكا الطبيعة القاعدية نفسها ذلك لأنهما قسطينمان أن تكونا، الواحدة كما الأخرى، فاعلاً أو مفعولاً به: تحض القواعد إذن على المقاطعة المنطقية، والتي تقضي أن نرى في هذه

الكلمة أو تلك إشارة إلى أشياء موجودة). ومادام الحال كذلك، فإن لمعظم اللسانيين المعاصرين متصوراً أكثر تجريداً للواقع القاعدي. وبعد الأمر صحيحاً بالنسبة إلى اتجاه غيتوم مثلاً، ولكن الأمر هو كذلك أيضاً بالنسبة إلى القواعد التوليدية، التي ترى أن البنى «المعقدة» للجمل المحتوية على somebody و nobody بنى مختلفة على الرغم من تشابه «بنائها المعقدة». وفي النتيجة، فإن اللغة، منظوراً إليها في العمق، ربما تكون أقل لا منطقية مما يبدو، وأكثر من هذا، فإن البحث عن المظاهر غير المنطقية يستطع، من خلال هذا المنظور، أن يندمج في الاستقصاء اللساني. فهو سيقدم معالم، أو سيقدم فرضيات على الأقل، تتعلق بالبنى المعقدة.

(II) إن أولئك الفلاسفة التحليليين الذين يكرسون أنفسهم لدراسة أعمال اللسان، غالباً ما يرون هذا البحث غريباً عن اللسانيات، وإنهم يشعرون لهذا أن اللسانيات تدرس اللغة «الشرعة» وليس استخدامها في الكلام. ومادام هذا هكذا، فإن كينونة اللغة نفسها تستخدم، في الكلام، لإنجاز أفعال مختلفة (فحين أقول «سأني» أستطيع أن أعلن، وأن أعد، وأن أهدد، إلى آخره). ولكن إذا كان صحيحاً أن المادة اللسانية لا تحدد أفعال اللسان تماماً، إلا أن هذه الأفعال تتفقد بها مع ذلك: تبدو مختلف نماذج الجمل (الإثباتية، الطلبية، الاستفهامية) داخلة في علاقة مع نماذج الأفعال. ولذا، فإنه لا يمكن وصفها من غير الإشارة إلى هذه الأفعال. وبشكل عام أكثر، ثمة باحثون اكتشفوا في اللغة، عندما استندوا إلى أعمال بنفيسيت، وجوهاً متنوعة للعلاقات التداخل الذاتي، وهي تتجلى بمناسبة حدوث الكلام. وقد كان بالنسبة إلى بعضهم أن بنية التلفظ نفسها قد تكون مسجلة في الكلمات. ومن هذا المنظور، فإن التفكير الفلسفي حول النشاط اللساني يمكن أن يبرز آليات وأن يبيّن متصورات لها مكانها في الوصف اللساني.

■ لقد كان «إ. بنفينيسيت» من أوائل اللسانيين الذين اهتموا ببحوث الفلسفة التحليلية، انظر:

(cf. Problèmes de linguistique générale, Paris, t. 1, 1966, chap 22). Il pose les fondements d'une linguistique énonciative dans la 5e partie de ce tome, ainsi que dans les 2e et 5e parties du tome 2, Paris, 1974

فيما يخص العلاقات بين الكلام (بالمعنى الذي نجده عند سوسير) والاستخدام (بالمعنى الذي نجده في الفلسفة التحليلية)، انظر:

O. Ducrot: "Les actes de Langage", Science, mai-juin 1969.

فيما يخص لسانيات الأفعال اللسانية، انظر:

Communications, n°32, 1981.-Deux conceptions, très différentes, d'une "linguistique énonciative", dont la première est inspirée au départ par la philosophie analytique, la seconde se rattachant directement à Benveniste: O. Ducrot, *Le Dire et le dit*, Paris, 1985; A. Culioli, *Pour une linguistique de l'énonciation*, Paris, 1990.

المتصورات المعترضة

LES CONCEPTS TRANSVERSAUX

العلامة

SIGNE

تعد العلامة عموماً المفهوم الأساس للعلاماتية (السيمية أو السيميولوجيا). وكما يرى موسير، فإنها أيضاً الأساس الذي تقوم اللسانيات عليه، والسبب فلأننا إذا كنا للمرة الأولى نستطيع أن نمزوا للسانيات مكاناً بين العلوم، لهذا لأننا ربطناها بالعلاماتية». فالعلاماتية هي «العلم الذي يدرس العلامات في قلب الحياة الاجتماعية». وفي الواقع، فإن إشكالية العلامة، منذ تطور القواعد التوليدية لم تعد تضطلع إلا بدور هامشي في النظريات اللسانية بالمعنى الدقيق. ويعد الوضع الحالي للنظريات العلامية المستوحاة من اللسانيات (وهذا هو ما كان عليه الحال في فرنسا) متناقضاً في ظاهره. وإن هذا ليكون لأن النظريات العلامية تؤسس نفسها على متصور للعلامة لم يعد يؤدي دوراً في داخل العلم الذي نشأت من أجله. ولذا، فإننا هنا سنتألمج العلامة إذن بوصفها فئة علاماتية، أي بوصفها مفهوماً يعد جزءاً من الدراسة العامة للأنساق الرمزية. وإذا كان ذلك كذلك، فإن العلامة اللسانية، من خلال هذا المنظور، ليست موضوعاً مميزاً، مهما كان مكانها المركزي في النشاطات العلامية الإنسانية. فالإنسان لا يستخدم فقط العديد من الأنساق العلاماتية غير الكلامية (انظر مثلاً إكسان وفريزن 1969)، ولكن أيضاً، إذا كان يبدو أنه الحيوان الوحيد الذي طور اللسان، فإن الطاقة العلاماتية ليست مميزاً إنسانياً. فالتحلل له علامات كبرى. وإن التواصل بين الأفراد عبر العلامات منتشر بشكل واسع في المملكة الحيوانية.

1 - تحديد مفهومي

لا يوجد إجماع حالياً فيما يتعلق بتطبيقات الأعمال، يناسب أن نجعلها فيه تحت مفهوم العلامة. وإن هذا ليكشف عن الصعاب التي تواجهها العلاماتية عندما تريد أن تحدد حقها التحليلي. وتظهر أربع نقاط اختلاف ثقيلة بتأكيدها على نحو خاص:

(أ) العلامة والتجلي الملوك:

يمكننا أن نحدد العلامة بوصفها علاقة إحالة (مثلما يرى لوك)، أو بشكل أكثر خصوصية، بوصفها علاقة إحالة ينجزها حدث مدرك (مثلما كان يرى سانت أوجستين، والذي كان يقول «العلامة شيء يستدعي بنفسه إلى الفكر شيئاً آخر، بالإضافة إلى النوع الذي يدخله المعنى»). وفي الحالة الثانية، فإن الحالات القصصية (مثل الإدراك، والاعتقادات، والرغبات، وإلى آخره) والتي، وإن كانت تتميز بكونها علاقة إحالة، إلا أنها ليست أحداثاً مربية (إرما طرف ثالث). ولذا، فهي لا تعد جزءاً من ميدان العلامات. وإذا كنا قد اخترنا التحديد الأكثر سعة - والذي يقبل أن تكون الإشارة أي حدث X يقوم مقام الحدث Y - فإنه لن يكون أقل أهمية أن نميز فيه في مرحلة ثانية بين علامات الحالات القصصية، والعلامات التي تشكل التجلي المدرك لهذه الحالات القصصية: لا يمكن لهذين التمييز أن يختلطا، لأن الحالات القصصية لا يمكن أن يصل إليها طرف ثالث إلا من خلال علامات مدركة، وأن هذه يجب أن تكون مؤولة، بينما نحن لسنا بحاجة أن نزول حالاتنا القصصية الخاصة. ولذا، فإن معظم المتصورات «العلامات المستقرة للعلامة لا تقيم وزناً لعدم التماثل الأساسي هذا.

(ب) العلامة والقصد:

هل يجب أن نقبل من العلامات تلك التي تكون تجليات مدركة ومرسلة قصداً بوصفها علاقات إحالة، ونتيجة إذن من قصد تواصل، أو أن نقبل أيضاً تلك التي لا توجد بوصفها علامات إلا في مستوى من القصد العلاماني، أي بوصفها ظواهر تأويلية؟ إن مانصبه تقليدياً «العلامات الطبيعية» (الأعراشي، إلى آخره) يعد جزءاً من الفئة الثانية. ولا يوجد إجماع يتعلق بهذه المسألة. وهكذا، فإن بويسانس (1973) وأيضاً سيفر (1970) يرفضان أن يعطيا أهمية للمعالم الطبيعية، ذلك لأنهما يريان أن وجود قصصية المعنى محدد للعلامة. وثمة آخرون، مثل غريماس (1970) الذي يطرح مسلمة «علامية العالم الطبيعي»، أو مثل إيكو (1988) الذي يأخذ ثانية التعريف المحض للعلامة والذي كان موريس قد اقترحه «لا يعد الشيء علامة إلا لأنه مؤول بوصفه علامة لشيء بوساطة مؤول». وإتھما ليريان أن علاقات الإحالة القائمة في المستوى القصصية تعد جزءاً شريعياً من ميدان العلامات. وإذا قبلنا بأطروحة بارت (1964)، فإن الظواهر لا تعد بالضرورة حوادث طبيعية. فهذه الأطروحة ترى أنه «ما إن يوجد مجتمع، حتى يتحول هذا الاستعمال إلى إشارة في هذا الاستعمال» (وهذا يطرح قضية معرفة أين ترسم الحدود، في داخل الحوادث المصطنعة، بين العلامات المرسلة قصداً والعلامات التي لا توجد إلا في مستوى التأويل).

ويبدو على كل حال ضرورياً أن نميز بين علامات قصدية وعلامات تنبيهية، وذلك لأنها تحيل إلى علاقات علامائية لا يخترل أحدها إلى الآخر. وبالفعل، حتى وإن كانت التنبيهية شكلاً من أشكال القصدية (لأنها تكون علاقة إحالة)، فإن العلامة التنبيهية ليست مرسلة بوصفها علامة. وهكذا، فإن المرض الطبي، كالرشع مثلاً، ليس بذاته علامة، ولكنه جزء أو أثر من المرض. فالرشع ليس علامة إلا بالنسبة إلى الطبيب. وإن هذا ليكون عندما يكف عن أن يرى فيه حدثاً بيولوجياً فقط، ولكن علامة تدل على أشياء بيولوجية غير مدركة (حساسة أو متغنى بكثيراً مثلاً). وأما في حالة العلامة القصدية، فالأمر على العكس من ذلك، لأن إنتاج الظاهرة المادية يعد مسبباً قعلاً علامائياً، أي إنه ينضوي تحت منظور تواصل.

ج) العلامة والاستدلالات المنطقية:

لقد أكدنا أحياناً بأن مصادر العلامائية توجد في المنطق القديم والقرسطوي (ديلي 1982). وعلى كل حال، فإن تأويل سيديورات الاستدلال المنطقي بمصطلحات العلامات يعود إلى زمن بعيد، لأن الروائيين كانوا يحددون العلامة بوصفها «قضية مكونة من صلة صحيحة وكاشفة في النتيجة» (Sextus Empiricus, Adversus Mathemios, VIII, 245). وسيؤول هوبس فيما بعد العلاقات المنطقية بين السابق والنتائج بمصطلحات العلامات: «العلامة هي السابق البدهي للنتائج، أو على العكس هي النتائج للسابق عندما تكون النتائج المشابهة قد تمت ملاحظتها أولاً، وإن هذه النتائج كلما كثرت ملاحظتها وتكررت، فإن العلامة تكون أقل غموضاً» (ليفياثان، 1). ويقترح بعض العلامائيين المعاصرين (1988) محتدين يورس في إعادة ترجمة سيديورات الاستدلال المنطقي باستخدام المصطلحات العلامائية. وهكذا في حالة الحذف، فإن المقدمة المنطقية تشكل العلامة الأكيدة «السابق البدهي» عند هوبس) للاستنتاج لأنها تحتويه تحليلياً. وأما الاستقراء، فإنه يستطيع أن يعود بنفسه إلى تأويل المرض (تعالج الحالة الفردية بوصفها عرضاً للطبيعة والتعميم أسقط) الذي يصل تسلسله (أي مجموع التأكيدات اللاحقة) إلى تكوين شرعة قادرة أن تحكم على صحة الاستدلال بالأعراض منذ البداية، وذلك بشكل استعادي (بصرف هوبس العلاقة نفسها بقوله إن النتائج يمثل هنا علامة للسابق).

د) العلامات والسيرورات المدركة:

إن إدخال الإدراك في المحفل الإشكالي للعلامات يستطیع أن يضع عمقاً للمسمة القصدية الأكيدة للسيرورات الإدراكية (هوسرل 1922، سيرل 1983): تقوم تجربة الإدراك

في موضوع (تحيل إلى) الشيء الذي يسببها. ولذا، فإن محاولة ترجمة السيرورات الإدراكية بمصطلحات العلاقة العلاماتية، تستخدم عموماً مفهوم بورس عن الإبعاد (يحدد بوصفه استدلالاً افتراضياً مبنياً على قاعدة لمقدمة غير أكيدة، وهي في النتيجة تجربة إدراكية): تصبح المحفزات الإدراكية غير المتميزة علامات (وتدل إذن على ماسببها)، وذلك إذا كانت مبنية بمقتضى ترسيمة الفئة التي تعد وظيفة للشرعة العلاماتية. ولقد ماثل بعض المؤلفين (لاسيما إيكو 1988) هذه الترسيمات بالتفطير اللساني للعالم: يبدو اختزال السمات ثلاث المدركة إلى الفئات اللسانية أنه يتناقض ليس فقط مع مانعته من السيرورات الإدراكية عند الإنسان، ولكن أيضاً مع ما تمتلكه الحيوانات من قدرات للمماثلة والمعرفة المدركتين اللتين تفوقان البشر أحياناً، وإن كانت هذه الحيوانات ليس لها لسان (مثل هذه الحالة الإدراك البصري للحمام).

2 - بعض السمات الأساسية للعلامات

بسبب التنوع الكبير (الذي يصل إلى حد التنافر) للمتصورات عن العلامة، التي يدافع عنها العلاماتيون، فإنه لمن الصعب فرز نواة مركزية. ولكننا نستطيع مع ذلك فرز عدة نقاط تبدو أهميتها بالنسبة إلى التحديد العام للسيرورات العلامية أمراً مكتسباً:

(أ) يميز معظم المؤلفين بين ثلاثة أقطاب في العلامة:

العلامة بوصفها عماداً مادياً، والموضوع الذي تحيل إليه (والذي يمكن أن يكون طبقة فارغة)، والوجه الذي تحيل به إلى هذا الموضوع. وهكذا، فإن فريجه يميز بين Zichen، sinn، و Bedeutung، ويميز بورس بين representamen، و interpretant، و object، ويميز موريس بين sign vehicle، و designatum، و denotatum، ويميز أوغدن وريشاردز بين symbol، و thought، و referent. وإنه ليقال غالباً إن تصور العلامة عند سوسير لا يميز إلا قطبين: الدال، أي الظاهرة المادية، والممدلول، أي المتصور. ولكن هذا يعود ببساطة إلى أن سوسير ينهى منظوراً داخلياً حصصاً يتعلق بالعلامة. بيد أن هذا لا يمنعه من الاعتراف بالوظيفة المرجعية، وذلك كما يظهر هذا تركيزه على ضرورة التمييز بين المدلول والمرجع. وإن كانت هذه الفئات لا تنطبق كلياً، إلا أنها تشترك في التمييز بين المعنى والمرجع: لا تحيل العلامة أبداً إلى الشيء مباشرة، ولكنها تحيل فقط من خلال مدلول ينتقي بعض السمات المفترضة أنها ملائمة للعلاقة الإحالة المستهدفة. وأما ما يتعلق بالوظيفة المرجعية التي يضعها سوسير بين قوسين منهجيتين، والمبررة على مستوى التحليل الشكلي الملازم للسان، فإنها لا يمكن أن تستمر في مستوى تحليل إجمالي لمفهوم العلامة

حيث لا يمكن غض الطرف عن وظيفة الممارسات العلاماتية والتي تتمثل في السماح للإنسان بالعمل المشترك مع مالا يعد جزءاً من عالم العلامات.

ب) وإننا لنميز، بعد موريس (1938)، عموماً بين الأبعاد الدلالية، والنحوية، والتداولية للعلامات. فالعلاقة بين العلامات وعائنيه تمتد علاقة دلالية. والعلاقة بين العلامات فيما بينها تمتد علاقة نحوية. والعلاقة بين العلامات ومستخدميه تمتد علاقة تداولية (تودورف 1972). وإذا نظرنا إلى مفهوم البعد الدلالي، فنسجد بالفعل أنه مكان الالتباس، ذلك لأنه يستطيع أن يخص العلاقات بين الدال والمدلول (designatum) أو العلاقات بين العلامة الإجمالية والمرجع (denotatum). ومن المنظور الوضعي لموريس، فإن هذا قلما يفضي إلى نتائج، لأنه يتعامل مع المتعينات بوصفها طبقات (من الموضوعات) ومع المؤشرات بوصفها عناصر هذه الطبقات. ومن العلوم أن الطبقة تستطيع أن لا تمتلك أي عنصر. ومع ذلك، فإن كثيراً من المؤلفين، إذ يولفون الفئات المنطقية لموريس مع التمييز اللساني الذي اقترحه سوسير، فإنهم يتعاملون مع العلامة بالأحرى بوصفها وحدة لدال ومدلول، ومن المفروض أن تتعارض إجمالاً مع المرجع بوصفه موضوعاً للإحالة الخارجية. فإذا ثبتنا هذا المتصور، فإننا مضطرون، كما هو بدهي، أن نميز بين علاقة دلالية (في داخل العلامة) وعلاقة مرجعية. ويعود هذا الالتباس للانشاق بخصوص تحديد البعد النحوي: يمكننا أن نفهم بالفعل من هذا المصطلح دراسة توليف العلامات بالتعارض مع الدراسة الدلالية التي تنوجه إلى العلاقة بين العلامات والمؤشرات. ونجد على العكس من ذلك أن ميدان التحليل النحوي، في إطار التمييز عند سوسير، يتعلق بالتوليفات بين الدوال.

لقد تطورت دراسة البعد التداولي في ميدان العلامات خاصة، حيث تبلورت التداولية في علم خاص.

ج) إننا إذ نمارس السير انطلاقاً من اللغة، فإننا ندعم غالباً بأنه لا توجد علامة إلا اختلافية. وهذا يعني إذن أن العلامة لا تستطيع أن توجد إلا بوصفها عنصراً لنسق ما. وإذا كان هذا هكذا، فإننا نخلط غالباً مع ذلك بين قضيتين. إذ من الصحيح أن العلامة عندما تشير إلى طبقة (مجموع الإمكانات التي تنجزها)، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى عدم إنجاز تلك الطبقة (وهي تتمة مكونة من مجموع الإمكانات التي تستبعد بها الإشارة): وهكذا، فإن مصدا الأعمى تشير إلى حالة عدم الإبصار، ومن خلال هذا نفسه فإنها تشير أيضاً إلى عدم إنجاز تتمة هذه الحالة. وكذلك الأمر فإن تأكيد الاقتراح "a" يستلزم أيضاً تأكيد عدم إنجاز "لا -a". وبهذه المعنى، فإن كل علامة هي علامة اختلافية. ولكن التتمة قد لا تكون بالضرورة هي نفسها علامة. وهكذا، فإذا كانت تتمة الاقتراح "a" هي نفسها

علامة، أي تشمة الاقتراح (١ - ٢ - ٣)، فإن الأمر لا يكون كذلك في حالة عصا الأعمى: فإن الشخص الذي يحمل عصاً بيضاء والشخص الذي لا يحمل عصاً لا يرسلان إشارتين مختلفتين، ولكن الشخص الأعرج فقط، لا يرسل إشارة (بريتو 1966). وحتى ولو كانت العلامة بما هي تمثل كبنية اختلافية، فإنه لا يوجد إذن عدم إمكان منطقي لكي تعمل الإشارة خارج النسق، لأن طبيعتها المكتملة ليست بالضرورة علامة بدورها.

ويكفي، على العكس من هذا، أن تشكل الطبقة المتممة هي أيضاً علامة لكي نجد أنفسنا داخل النسق، وإن كان في حده الأدنى. ويجب إذن تمييز الشرع ذات المعنى الوحيد (كهذا الذي تشكله عصا الأعمى) من تلك التي يتكون فيها غياب إنتاج الإشارة رسالة بدورها. وثمة مثال لهذا النسق في حده الأدنى (والذي يسميه بريشو «شرعة ذات دال صفر») يتمثل في الشرعة التي يكوّنها علم سفينة القائد البحري: إذا كان حضور العلم يدل على حضور القائد، فإن غيابه يعني أن القائد ليس على متن السفينة. ومن هنا، فإن المرسل، في نسق دال صفر، إذا كان يرسل دائماً إشارة، فإن مثل هذه الأنساق لا تستطيع أن تعمل بشكل ملائم إلا في سباقات محددة بدقة. وهذا مايفسر نظريتها النسبية بين الأنساق الرمزية التي طورها الإنسان. ففي معظم الأنساق، نجد أن إنتاج العلامة وحده يشكل رسالة. وهذا ما يستلزم من العلامة ألا تكون محددة بوصفها عنصراً اختلافياً إلا بما إنها تتعارض مع علامات النسق الأخرى (ولكن ليس مع غيابها بالذات).

د) منذ اللحظة التي تكون فيها العلامات منتظمة في نسق، فإننا نستطيع أن نتكلم عن نظام استبدالي، أي عن ترتيب اختلافي لجدول الرموز المستعملة. وهو جدول يشكل محور الانتقاء: يسمح لنا النظام الاستبدالي أن نتثبت أن علامتين يمكن أن تكونا متطابقتين أو مختلفتين. وأن إحداها تتضمن الأخرى أو تقصّيها، وأن الواحدة تشترك الأخرى أو تفتقرها، إلى آخره. ولقد نرى أن بيرس يحيل إلى هذه الخاصية للعلامات مستخدماً مصطلح «المؤوّل»، أو «المعرفة القرينة». وتعد هذه الأمور، في حالة اللسان، جزءاً مما يسميه سوسير «القيمة»، وما يسميه هيلمبولد «شكل المضمون»، وما يسميه بنفيسيت «التأوّل» (تودوروف 1972).

لا يستلزم وجود النظام الاستبدالي بالضرورة وجود النظام التركيبي، أي لا يستلزم إمكانية تنظيم العلامات تبليغياً، وذلك بمساعدة ضوابط التوليف: إن الشرعة ذات الدال صفر التي يشكلها علم سفينة القائد، تمتلك تنظيماً استبدالياً (فنحن لنا الخيار بين الدالين، يتناسبان مع مدلولين مختلفين)، ولكنها لا تمتلك بعداً تركيبياً (لا تستطيع العلامات التي تشكل الشرعة أن تتوالف). ومع ذلك، ما إن تبلغ المعلومات المراد نقلها تعقيداً معيناً، حتى نجد أن مبدأ الاقتصاد يفرغ اللجوء إلى توليف تركيبى، يستلزم تفكيك الرسائل إلى

وحدات أكثر صغراً. وكما يظهر ذلك النسق الثاني المستخدم في إنشاء الشريعة الإعلامية، فإن جوهرها تعبيرياً مكوناً من عنصرين يكفي لكلي يجعل لعدد غير متناه من العلامات شريعة. وأما ما يتعلق باللغات الطبيعية، فإنها تنجح في إعطاء كل الرسائل شريعة، وذلك بمساعدة عشرين صوتاً فقط.

3 - تصنيفات أنساق العلامات

توجد محاولات عديدة لتصنيف العلامات. وإنها تختلف فيما بينها إن في الميدان الذي تنظر إليه وإن بالنسبة إلى معايير التصنيف. ولقد اكتشف إيكو (1988)، في تقديمه تسخلف متصورات العلامة، ليس أقل من تسعة مبادئ للتصنيف. وقد كان ذلك تبعاً: مصدر العلامة، ولوضعها الطبيعي أو الاصطناعي، ولدرجة الخصوصية للعلامة (التمييز بين العلامات المحضة والعلامات الوظيفية، مثل أشياء الاستخدام)، ولوضعها القسدي أو غير القسدي، وللغاية النافعة والآلة المتلقية، وللعلاقة التي تربط الدال بالمدلول، وللسمعة الضميدة للإنتاج أو لعدم العلامة، ولنموذج الرباط بين العلامة والمرجع، وأخيراً تبعاً للسلوك المبحر عند المرسل إليه. ولا تحظى كل هذه المعايير بالأهمية نفسها. وهكذا، فإن تصنيفات تبعاً للمرجع أو لغاية الانتقال لا تتعلق إلا بالتجلي المادي للعلامة (أي الدال بمصطلحات سوسير). وأما التصنيفات التي تكون تبعاً للوضع الصناعي أو الطبيعي، أو تلك التي تكون تبعاً للوضع القسدي أو غير القسدي فإنها تجتمع، ومتربع كثيراً إذا سبيلت بالتمييز بين العلامات المرسله قصداً والعلامة التنبيهية. ونستطيع بشكل عام أن نسأل أنفسنا إذا كان تباين المعايير نفسه لا يعكس السمة التوليفية لمفهوم العلامة. ومهما يكن، سنقف هنا على أربعة معايير تبدو دالة على نحو خاص:

أ) نستطيع العلامات، تبعاً لانتاجيتها، أن تصنف إلى إشارات (أو إلى نسق من الإشارات، وهذا أفضل) يكون التمييز بالنسبة إليها بين نمط وتوارد ملائماً، وتلك الأخرى التي يكون التمييز بالنسبة إليها غير ملائم. ونستطيع النمط، الذي ظل بورس يسميه legi-sing، أن يكون محدداً إما بوصفه عالمياً، وإما بوصفه طبقة تمثل تواردها الأعضاء. وهكذا، فإننا في ميدان العلامات اللسانية، نميز النمط المفرداتي «حصان» والتواردات المتعددة والمتخلقة لكلمة «حصان» في العبارات. ويمكننا أن نلاحظ، في عبارة ما، أن العدد الكلي للكلمات يعطينا عدد العلامات المتواردة، وأن العدد الكلي للكلمات المختلفة يعطينا عدد العلامات النمطية. ويوجد التحليل الأكثر دقة لهذا التمييز في نظرية الترقيم التي اقترحها غردمان (1968)، وإن كانت صياغتها قد أعيدت في إطار اسمي دفع بنودمان إلى رفض مفهومي «النمط» و«التوارد»: إنه يميز بين «السمة» و«الشارة». وقد كان

ذلك منه لأن السمة تتحدد بوصفها طبقة من الشارات (رسالات وكتابات). وأما مختلف الشارات، فهي أجوبة بعضها عن بعض (بدلاً من أن تكون تجليات لعالمية واقعية). ويسلزم كل نسق رمزي، كما يرى غودمان، وجود مجموعة من السمات التي تتلازم مع ميدان مرجعي. ولكي يكون التمييز بين النمط والثوارد ملائماً، يجب على النسق الرمزي أن يمتلك ترسيمه نحوي: يجب على سماته أن تكون منفصلة (بما إن الشاريتين تمثلان كتابات للسمة، فإنه لا يجب على أي واحدة منهما أن تنتمي إلى سمة لا تنتمي إليها الأخرى) ومتفصلة (إذا كان لدينا زوج من السمات، فيجب أن يكون من الممكن، بخصوص الشارة التي لا تنتمي فعلياً إلى السمتين، تحديد إما عدم إلتئامها إلى واحدة منهما، وإما تحديد عدم إلتئامها إلى الأخرى). ولقد أُنجز هذين المطلبين خصوصاً اللسان الكلامي والكتابة الموسيقية. وعلى العكس من ذلك، فإنهما لم يشا إنجازاً عن طريق الشارات التصويرية والتي لا يوجد بالنسبة إليها إجراء للاختلاف المحدود: إنه لا يوجد نحو تصويري. وعندما لا ينجح هذان المطلبان، فإنه لا يمكن لأحد أن يقرر إذا ما كانت شاريتان من الشارات تمثلان أو لا تمثلان أجوبة كل واحدة عن الأخرى، وهذا يعني إذن أنه لا يمكن لأحد أن يقرر إذن إذا كانتا تنتميان أو لا تنتميان إلى السمة نفسها: قسيتنا والحال كذلك تنصل باشتغال رمزي نسخي، أي تنصل بنسق يمثل فيه كل ثوارد نمطه الذاتي. وتجد، في الحالة المعاكسة، أن النسق يمثل بديلاً إملاتياً، أي يقبل أجوبة، أو يقبل أيضاً أن يكون التمييز فيه بين النمط والثوارد ملائماً.

ب) وبعد بروس، قام التمييز بين الإيقونة، والقرينة، والرمز، وذلك تبعاً لصفة العلامات مع مراجعها. فالرمز يحيل إلى الشيء الذي يشير إليه بواسطة قوة القانون الذي يحدد تأويل الرمز في إحالته إلى الشيء الممتم. وتمثل كلمات اللغة هذه الحالة. وأما القرينة، فإنها علامة تحيل إلى الشيء المشار إليه. وإن هذا ليكون لأنها تتأثر فعلاً بالشيء المشار إليه. ولقد نضرب على ذلك مثلاً بمرض المرض، وانخفاض مقياس الضغط الجوي، والأجولّي الذي يبين اتجاه الهواء، وحركة التسديد، إلى آخره. وتعد الكلمات الحدودية في اللغة مثل: أنا، أنت، هنا، الآن، إلى آخره، جزءاً من القرينة، مع يقاها رموزاً: إنها تمثل إذن «رموزاً قرآنية». وأما الإيقونة، فإنها تحيل إلى الشيء الذي تشير إليه ببساطة، وذلك بفضل السمات التي تملكها: «إن أي شيء سواء كان نوعية، أم فرداً موجوداً، أم قانوناً، فإنه يعد إيقونة لشيء ما، بشرط أن يشبه هذا الشيء»، وأن يستعمل بوصفه علامة هذا الشيء». وتمثل هذه الحالة في العينات، وفي الكلمات الصورية المحاكية، والصور، إلى آخره. (تودوروف 1972). وتتصل العلاقة الإيقونية جزئياً بتموضع المرجح الذي يسميه غودمان «التمثيل بالمثل»، مع فارق هو أن التمييز بين التمييز والتمثيل

لا يعارض بين نماذج من العلامات، ولكنه يميز نماذج للمرجع تستطيع أن تحضر في أي نموذج من نماذج العلامات.

ج) إننا نميز بين الشرع تبعاً لنماذج متمفصلها. فهناك شرع من غير متمفصل، وهناك شرع للمتمفصل الأول، وثالثة للمتمفصل الثاني، ورابعة للمتمفصل المزوج. فالشرع ذات المعنى الوحيد (مثل عصا الأعمى) تمثل شرعاً من غير متمفصل. ففي شرعة للمتمفصل الأول، يوجد تناسب لمشاركة تناظرية بين تقطيع الدوال وتقطيع المدلولات. ويمثل هذه الحالة النسق العشري. ولكن ثمة أنساق كثيرة لا تحافظ على تناسب المشاركة التناظرية بين تقطيع الدوال وتقطيع المدلولات. وستتكلم حينئذ عن المتمفصل الثاني: إن المحور الاستدالي للوحدات الدنيا الخاصة بشكل التعبير لن يتطابق مع محور المدلولات الدنيا. وتمثل هذه الحالة الإشارات البحرية «باليدين»، بحيث يشكل اختلاف وضع اليدين «صوراً» (بريتو) لا يتناسب معها معنى (تلك الوحدات الدنيا للمعنى من توليف هذه الصور). ويجب أن نلاحظ أن العلامة في مثل هذه الأنساق تكف عن أن تكون الوحدة العلامية الدنيا. وأما الشرع المزوجة المتمفصل (مارتيه)، فتتملك تقطيعاً مزدوجاً. ويحافظ أحدها على التوازي بين «شكل التعبير» و«شكل المضمون»، في حين أن الآخر يقطعه: تمثل اللغات الطبيعية هذه الحالة، حيث يوجد متمفصل أول يحافظ على توازي وجهي العلامة (وهذه حالة تقطيع الكلمات إلى وحدات لقوية صغرى)، وتمفصل ثانٍ يقطعها (وهذه حالة تقطيع الوحدات اللغوية الصغرى إلى أصوات).

د) يمكن للتعديد المتبادل بين الدال والمدلول أن يكون قوياً إلى حد ما. وهكذا، فإننا في اللغات الطبيعية نميز تقليدياً بين علامات تحافظ على المعنى في مختلف أشكاله، وعلامات ملتبسة (مثل الاشتراك اللفظي)، وعلامات متعددة القيمة (مثل الاستثمارات). وثمة ماهو أكثر أهمية لأنه عام أكثر، إنه التمييز الذي اقترحه نلسون غودمان بين النسق الرمزي ذي النسق الكتابي والنسق الذي لا يتمتع بمثل هذا النسق. فالنسق الكتابي لا يشترط فقط وجود ترسيمة نحوية، ولكن يشترط أيضاً وجود علاقات دلالية غير ملتبسة (علاقة تناسب غير متغيرة بين التكاثر النحوي والتكاثر الدلالي)، ويفسح المجال لطبقات من التناسب (الدلالي) منفصلة ومختلفة بشكل محدد في الوقت نفسه. واللغات الطبيعية وإن كانت تمتلك ترسيمات نحوية، إلا أنها لا تمثل أنساقاً كتابية. فالعلامات الشفوية، على مستوى تأويلها الدلالي، ملتبسة وليست منفصلة (يتقطع معنى كثير من الكلمات إلى أجزاء). وبهذا، فإن اللسان يتعارض مثلاً مع شرعة الكتابة الموسيقية التي تعمل شروط النسق الكتابي الفعلي. وهذا يشترط أن نقبل مع غودمان أن تكون العلاقة الدلالية العلامية، هي تلك التي تربط القطعة الموسيقية بتأويلها، وليست تلك التي تربط العمل (المقروء) في

القطعة أو المؤول) بمعناه المحتمل (وذلك كما نقول اعتياداً إلى ماذا تحيل الموسيقى المبرمجة).

لقد ذكر تودوروف (1987) بأن علاقة المعنى ليست ثانية في داخل أي نسق رمزي: إضافة إلى المعنى المباشر، فإن كل نسق رمزي قائم في الاستعمال يعد قابلاً لكي يعطي ولادة لمعاني ثوانٍ أو إضافية يستدعيها الاشتراك. وإن هذه الوقائع - التي تشكل جزءاً من المعنى المجازي - وجزءاً من «المعنى الاستعاري» الذي يدرسه التفسير التقليدي للنصوص - التي يقترح تودوروف من أجلها مصطلح «الرمزية»، لا تنتمي إلى الفهم الدلالي للغة، ولكن إلى الفهم العلاماتي للخطاب. وهو تأويل مصمم بوضعه شكلاً استدلالياً: «يصبح النص أو الخطاب رمزياً منذ اللحظة التي تكشف له فيها معنى غير مباشر عن طريق عمل تأويلي». ومن هنا، فإن الانقلاب المصطلحي الذي اقترحه تودوروف - حيث يعود إلى قطع علامة دراسة العلامات وإلى مطابقتها مع التأويل الرمزي - لم ينجح في فرض نفسه، ولكن تحليله وضع الأساس على ضرورة التمييز بين مختلف وجوه العلاقة الدالة التي تخاطر التسمية العامة للعلامة أن تعالجها بوصفها متعادلات.

إن التمييز والتصنيف اللذين وأبناهما، لا يزالان يعيدان عن إعطاء ولادة لنظرية موحدة للعلامة. والسبب لأنه حتى يومنا هذا - وعلى الرغم من محاولات بورس، وموريس، وإيكو، وآخرين - فإن مفهوم العلامة نفسه لا يحمل خارج مستوى التحليل الأولي جداً. وإن هذا ليكون سواء حددناه على نحو يكون فيه وظيفة تمييزية وعملية بشكل إدراكي. ولكن في هذه الحالة نستطيع أن نستبدله بمفاهيم أكثر خصوصية (وربما يفسر هذا كونه ليس حاضراً جداً في اللسانيات)، أم سواء أعطيناه اتساعاً عربضاً جداً، أعني في الحسبان كل الأعمال القابلة للتأويل بمصطلحات علاقة الإحالة، ولكنه في هذه الحالة سيصبح غير مختلف بحيث لن تكون فائدة التحليلية إلا محدودة جداً. وإن هذه القضية الأخيرة لنصادفها مثلاً عندما نوسع مفهوم العلامة ليشمل العلاقات المنطقية والسيرورات المدركة. وفي الواقع، حتى لو أردنا أن نعالج سيرورات الاستدلال المنطقي والإدراك بوصفها سيرورات لمعالجة العلامات، فيجب علينا أن نميز فيها بين ثلاث معالجات للمعلومات - الاستدلال (الإدراكي)، فهم (المعنى)، التطابق (الإدراكي) - التي يشير كل شيء إلى أنها تخضع لوجهات من العمل مختلفة. وإن تمييز تودوروف بين «الفهم الدلالي» و«التأويل» يركز على القضية نفسها، وذلك لأن التأويل الرمزي استدلال طبيعي ويصل إذن بشكل يختلف عن الفهم الدلالي. وكذلك، فإن إدماج اللغات الطبيعية في نظرية موحدة للعلامة، قد طرح على الدوام مشكلات عديدة. وإن هذا ليكون سواء كنا نريد أن نرى في المعالجات الخاصة باللسان قوانين عالمية للعلاقة العلاماتية، منتهين بذلك إلى

تجاهل الشغل الخاص بالأنساق العلامية الأخرى، لم كنا نريد، على العكس من ذلك، أن نعرق تحليل اللغات الطبيعية في نظرية عامة للعلامات، وإذا ذلك تكون غير قادرة أن تكشف عن بعض السمات الأكثر بروزاً للأنساق الأولى، ومن هذا مثلاً ما يتصل باتمكاساتها ووظائفها التأويلية القصوى بالنسبة إلى الأنساق الرمزية الأخرى. وهذا يعني أننا إذ نستطيع أن نمتعلم اللسان لكي نتكلم من الكلمات نفسها التي تكوّنه، فإنه يجب، في المقابل، أن نستطيع استعماله للكلام عن الأنساق الأخرى للعلامات. ويجب أن لا نستخلص من هذا أن مفهوم العلامة غير ضروري. فهو يسمح بتحديد، إن لم يكن حقلاً غيرياً موحداً، ممارسات إنسانية غامضة على الأقل، تكون لها بالفعل سمة «معالجة العلامات»، حتى وإن كانت إمكانية اختزلها إلى مفهوم أساسي مشترك لا تزال إمكانية افتراضية بشكل واسع.

- F. de Saussure, *Cours de linguistique générale* (1916), Paris, 1973; E. Husserl, *Recherches logiques*, II (1922), Paris, 1969; C.S. Peirce, *Collected Papers*, vol II, Cambridge, 1932; C.S. Peirce, *Ecrits sur le signe*, Paris, 1978; C. Morris, *Foundations of the Theory of Signs* (1938), repris dans *writings on the General Theory of Signs*, La Haye, 1971; L. Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage* (1943), Paris, 1968; R. Engler, *Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe*, Genève, 1962; K. Burke, "What are the signs of what?", *Anthropological Linguistics*, 1962, 6, p. 1-23; R. Barthes, "Eléments de sémiologie", *Communications*, 4, 1964; L.-J. Prieto, *Messages et signaux*, Paris, 1966; E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966; U. Weinerich, "Semantics and semiotics", in *International Encyclopaedia of Social Sciences*, New York, 1967; P. Ekman et W. Friesen, "The repertoire of non-verbal behavior categories, origins, usage and coding", *Semiotica*, I, 1, 1969; A.-J. Greimas, *Du sens*, Paris, 1970; E.F.K. Koerner, *Contribution au débat post-saussurien sur le signe* (bibliographie commentée 1916-1971), La Haye-Paris, 1972; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1990; C. Segre, *I segni e la critica*, Turin, 1970; T.A. Sebeok, *Perspectives in zoosemiotics*, La Haye 1972; T. Todorov, "Sémiotique" et "Signe", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; E. Buysens, *Les langages et le discours*, Bruxelles, 1973; L.-J. Prieto, *Pertinence et pratique. Essai de sémiologie*, Paris, 1975; T.A. Sebeok, *Contributions to the Theory of Signs*, Bloomington, 1976; T. Todorov, *Symbolisme et interprétation*, Paris, 1978; J. Deely, *Introducing Semiotic. Its History and Doctrine*, Bloomington, 1982; J.-R. Searle, *L'Intentionnalité* > Paris, 1985; U. Eco, *Le Signe*, Bruxelles, 1988.

التركيب والاستبدال

SYNTAGME ET PARADIGME

1 - التركيب

لا توجد عبارة في لغة من اللغات لا تقدم نفسها بوصفها اشتراكاً من وحدتين أو عدد من الوحدات (المتتابعة أو الواقعة معاً في وقت واحد). وهي وحدات قابلة للظهور أيضاً في عبارات أخرى. وبالمعنى الواسع لكلمة تركيب، فإن العبارة "E" تتضمن التركيب (u1, u2, u3,). إذا، فقط إذا كانت u1, u2, u3, وحدات - ليس بالضرورة أن تكون وحدات دنيا - تظهر في "E". وبالإضافة إلى هذا سنقول توجد «علاقات تركيبية» بين طبقات الوحدات X1, X2, X3, إذا كنا نستطيع أن نصوغ ضابطة عامة تحدد شروط ظهور، في عبارات اللغة، الأنساق التي كوّنها المنصر X1، والمنصر X2، والمنصر X3، ... ومن هنا ينشأ معنى ثانٍ، أكثر ضيقاً، للكلمة «تركيب» (إنه المعنى المعتاد، وهو الذي سيكون مستعملاً هنا): إننا نقبل بوجود التركيب (u1, u2, u3,). في "E" إذا لم تكن هذه الوحدات فقط حاضرة معاً في "E"، ولكن، بالإضافة إلى هذا، أن نصرف، أو أن نعتقد أنه بإمكاننا أن نكتشف علاقة تركيبية تكون شرطاً لهذا الحضور معاً. ولقد ألح سوسير أيضاً على تبعية التركيب إزاء العلاقة التركيبية. فنحن، بالنسبة إليه، لا نستطيع أن نصف الفعل (défaire - فك؛ بوصفه تركيباً يشمل على المنصرين "dé" و "faire" إلا لأنه يوجد في الفرنسية نموذج تركيبى ضمني يتجلى أيضاً في الأفعال "dé-coller"، "dé-voiler"، "dé-baptiser" ولا يكن ذلك، فلا يوجد سبب لتحليل "défaire" إلى وحدتين (دروس، الجزء الثاني، الفصل السادس، فقرة 2). (ولكن نرى أن هذا النموذج التركيبى، الذي أبانه هذا المثل، يتناسب مع التحديد المعطى في الأعلى بخصوص «العلاقة التركيبية»، وبكفي أن نأخذ بالنسبة إلى X1 الطبقة التي تحتوي على المنصر "dé" وحده، والطبقة X2 التي تحتوي على الأفعال التامة، أي تلك الأفعال التي تعبر عن فعل يُنظر إليه بوصفه ينتهى

إلى نتيجة: (Faire - عمل)، (collier - ألصق)، إلى آخره). ويقود هذا التثيد الأول إلى تقييد آخر. وذلك لأن العلاقات التركيبية تنتم إلى عادة بوحدات متجانسة فيما بينها، وهذه الوحدات لا تشكل تركيباً إلا إذا كانت من الطبيعة نفسها. وهكذا، ففي العبارة Le vase est fêlé - الإناء مشقوق، نجد أن الأداة "le" والاسم "vase" ينظر إليهما غالباً بوصفهما يشكلان تركيباً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأصوات "v" و"z"، أو أيضاً إذ يُنظر إلى السمات الدلالية في «récipient» - وعاء و«objet mobilier» - أثاث بوصفهما ملازمة للكلمة "vase"، ولكن لعدم وجود ضابطة تركيبية معروفة، ستتردد في قول الشيء نفسه بالنسبة إلى الأداة "le" والصوت "v"، وليس بالنسبة إلى الأداة "le" والسمات الدلالية «récipient».

ملحظة: إن التحديد المقترح في الأعلى بالنسبة إلى مفهوم التركيب لا يشترط أن تتابع عناصر التركيب مباشرة. وأنه ليستطيع إذن أن يتم إنجازاً عندما تكون منفصلة. ويمثل هذا في اللاتينية غالباً حيث الصفة النعتية والاسم الذي تغيره يستطيعان أن يكونا جدم متباعدين: (Justos Deus amat homines - الله يحب البشر العادلين).

2 - التركيب والعلاقة التركيبية

ويتجلى عن التعديلات السابقة أن نظريات لسانية مختلفة تفضي إلى الاعتراف أو إلى إنكار السمة التركيبية لنفس التوليف من الوحدات، وذلك فيما لنموذج العلاقات التركيبية الذي تركز هذه النظريات عليه. وهكذا فإن سوسير لا يرى علاقة «النموذج التركيبي» نفسها في العديد من الوحدات المتتابعة إلا إذا وجدت العلاقة نفسها، بالنسبة إلى كل واحدة منها، بين المعنى الكلي للتتابع ومعنى مكوناته (إذ بالنسبة إلى المعنى، فهذا مايمثل الفعل «dé-faire» للفعل "faire"، والفعل «dé-coller» للفعل "coller"، والفعل «dé-violer» للفعل "volier"، إلى آخره). ولقد يعني هذا إذن أنه لم يتعرف على النموذج التركيبي السابق لا في الفعل «déterminer» - عَيَّن، حَدَّدَ ولا في الفعل «dévider» - كَبَّ، شَلَّلَ. ولعدم قدرته على تحديد فعل آخر، فإنه لم ينظر إلى الفعل «déterminer» بوصفه تركيباً يجمع السابقة «dé» وفعللاً بسيطاً - ومع ذلك، فهذا ما كان يمكن أن يكون مع متصور دلالي أقل للعلاقة التركيبية. ولذا، فإن أي سوسيري دقيق لن يستطيع بالأحرى أن يتكلم عن التركيب عندما لا تكون العناصر المرتبطة متشكلة في علامات - أي في وحدات مزودة بدال ومدلول في الوقت نفسه، ولكن بأصوات فقط (ومع ذلك، فإن سوسير يجعل لهذه الضابطة استثناء في نص يشير جداراً على كل حال. انظر الجزء الثاني، الفصل السادس، نهاية الفقرة الثانية). وعلى العكس من هذا، فإن علماء وظائف الأصوات لا يترددون في

تقديم مجموعة من الأصوات بوصفها تركيباً. والسبب لأنه من المهم، بالنسبة إليهم، اكتشاف الاضطراب في الشكل الذي تتوالف فيه الأصوات في لغة من اللغات.

وكذلك أيضاً، فإن الاختلاف حول طبيعة العلاقات التركيبية، هو الذي يفسر الجدل حول السمة الثنائية للتركيب أو عدمها. وبالنسبة إلى بالي مثلاً، فإن نموذج العلاقة التركيبية يتمثل في تطبيق خطة على موضوع. وهو تطبيق يعيد إنتاج الفعل الجوهري للتواصل على كل مستويات اللغة. ويقضي هذا الفعل بقول شيء (رأي، يرمز إليه بالحرف Z) من شيء ما (موضوع، يرمز إليه بالحرف A). ويجب إذن على كل تركيب أن يكون ثنائياً، ويتمثل في الشكل (A,Z). وهكذا، نجد في الجملة «ملكنا الطيب يشرب» تركيباً مكوناً من مسند «يشرب» (Z)، وهو مطبق على المسند إليه «ملكنا الطيب» (A). ولكن هذا التعبير الأخير يشكل أيضاً تركيباً، حيث المفهوم المميز عنه به «ملك طيب» (A) يأخذ أتيته من دال الملكية «نا» (Z)، الذي يتبعه في تجربة الذوات المتكلمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى «ملك طيب»، فنحن سنقبل تركيباً يجمع الاسم «ملك» (A)، والذي يعد معناه موصوفاً، أو مخصصاً بالصفة «طيب» (Z). وأنه لمن الواضح أن مثل هذا التقطيع لا يشكل «معطى»، ولكنه يأخذ قوته (أو ضعفه) من المفهوم الخاص للعلاقة التركيبية، ويعبداً من متصور اللغة التي يستند إليها.

■ نجد تركيبة شارل بالي معروضة في كتابه:

Linguistique générale et Linguistique française. Berne, 1932 (2e édition, très remaniée, en 1944). Chap. 2, Set 4.

ونصل أيضاً إلى النتيجة نفسها إذا تأملنا قضية «الخطية». فالكلام يجري في الزمان. ويستطيع الزمان أن يقدم نفسه بوصفه حيزاً له بُدْء، كالخط: نضع كل لحظة تتناسب نقطة، ومع نظام ظهور اللحظات، يتناسب نظام تجاور النقاط. ومن هنا، فقد نشأت فكرة نقول إن نظام ظهور عناصر الخطاب (والذي هو موضوع الدراسة التركيبية)، يستطيع، هو أيضاً، أن يقدم نفسه عطيّاً (أو عن طريق خط منقطع، نظراً للسمة المنقطعة للخطاب). وي طرح سوسير مبدأ مفاده (الجزء الأول، الفصل الأول، الفقرة الثالثة) أن هذا التمثيل ليس ممكناً فقط (على الأقل فيما يتعلق بالذوال)، ولكنه يجب أن يكون أساساً للوصف اللساني. ويترج عن هذا أمران:

(أ) إن اللساني لا يعرف نظاماً آخر غير نظام التتابع. وإن العناصر التي تتزامن معاً (المكونات الصوتية المختلفة للصوت نفسه، أو السمات الدلالية للكلمة) هي عناصر متدحمة في نقطة واحدة من نقاط التمثيل الخطي. ولذا، فإننا لن نهتم إذن بالبحث عن

الاضطراب الذي يختلف ظهورها (أي ضمن أي شروط تتوالت هذه السمة مع تلك الأخرى)، وفيما بعد، لن ننظر إلى الوجود المشترك لستين مترامتين بوصفهما تشكلاً تركيبياً (وهكذا، فإن مارتية يرفض الدواسة التركيبية للسماات المائرة للأصوات، وهي دراسة كان جاكسون قد نادى بها). وكذلك، فإننا إذا أدخلنا فكرة النظام الخطي إلى مفهوم العلاقة التركيبية، فلن نتكلم عن التركيب، وذلك عندما ينقل التركيب نفسه، وهو غير قابل للتحليل صوتاً، مدلولين متميزين، ويخلط دليهما. فالصوت الذي يمثل الحرف "y" في جملة *ly suis* = ذهب فيه لن يشكل إذن تركيباً، وإن كان يعادل حرفاً من حروف الجر مثل *à* = في، به متبوعاً بتعيين للمكان. وعلى العكس من ذلك، فإننا نقبل التركيب في تعبير مرادف مثل *cet endroit* = في هذا المكان. ولتجنب هذه النتيجة، والمحافظة مع ذلك على الخطية في تحديد العلاقة التركيبية، يجب تصور الخطية بشكل مجرد أكثر، وذلك بوضعها في داخل تابع ذهني - وهو أمر صعب تحديده بدقة.

ب) إن وصف الشكل الذي تتوالت فيه مختلف العناصر، يعني أن نقول فقط أي لأماكن الخاصة تستطيع أن تأخذها في السلسلة الخطية للخطاب. وهكذا، فإن دراسة عنصر من العناصر دراسة تركيبية بالنسبة إلى الترتيب، تعني تعيين المحيطات المختلفة التي يمكن أن يدخل فيها، أي تعيين العناصر التي تستطيع أن تتبعه أو أن تسبقه. وبعد ذلك، فإن وصف التركيب يعني أن نقول ليس فقط أي الوحدات تكونه، ولكن ضمن أي نظام تنبهي يكون. وإذا لم تكن الوحدات متجاورة، فما هو البعد الذي يفصل بعضها عن بعض. وعلى العكس من ذلك، فبالنسبة إلى لسانيات هيلمسلف المنظوماتية، فإن التركيب سيكون أكثر تجريداً، لأنها لا ترى في النظام الخطي إلا ظهوراً جبرهياً وحادثاً، ومستقلاً عن الشكل اللساني نفسه: إنها لن تهتم إلا بشروط تولد الوحدات معاً - وذلك بشكل مستقل عن ترتيبها الخطي. وهذا ما يفرض صياغة جديدة للعلاقة التركيبية. ولما كانت كل وحدة تقريباً تستطيع أن توجد في آن مع كل وحدة أخرى في داخل العبارة، فقط وجب تحديد إطار الوجود المتزامن بشكل دقيق، والإعلان عن ضوابط مثل *يستطيع الحرف u* (أو لا يستطيع) أن يوجد تزامناً مع الحرف *v* في وحدة أكثر صفة ذات نموذج *vy*. وهكذا، لكي نصف تركيباً خاصاً، يجب علينا أن نقول ليس فقط أي الوحدات تكونه، ولكن في داخل أي وحدة يكون.

■ حول أصول التركيب البنيوي، انظر الدروسات التالية:

F. Mikul: A propos de la syntagmatique du professeur A. Belič, Ljubljana, 1952;
"Jan V. Rozwadowski et le structuralisme syntagmatique", *Lingua*, 1952.

3 - الاستبدال

نعطي اسم الاستبدال، بالمعنى الواسع، لكل طبقة من العناصر اللسانية، بغض النظر عن المبدأ الذي يفرض إلى جمع هذه الوحدات. وبهذا المعنى، فستنظر إلى المجموعات المشتركة التي تكلم عنها سوسير بوصفها استبدالات (الجزء الثاني، الفصل الخامس، الفقرة الثالثة)، والتي لا ترتبط عناصرها إلا بمشتركات من الأفكار. ويبدو جاكسون في بعض الأحيان أيضاً أنه يؤسس العلاقة الاستبدالية على التماثل البسيط (Essais-56-p49)، وعلى هذا «الاشتراك بالتشابه» الذي تكلم عنه علماء نفس الاشتراك (الذين، مثل جاكسون، يدخلون فيه الاشتراك بالتناظر). وأمام العديد من المعايير المختلفة التي نستطيع أن نقيم بها مثل هذه الاستبدالات، فإن كثيراً من اللسانيين المعاصرين سمحوا إلى تحديد مبدأ للتصنيف يكون فقط مرتبطاً بدور الوحدات في داخل اللغة. وبما إن العلاقات الاستبدالية تيدوا إلى حد كبير علاقات مختصة بكل لغة من اللغات الخاصة، فقد أسست عليها الاستبدالات اللسانية. وبهذا المعنى الضيق، فإن الـ «u» و «v» تنتمي إلى الاستبدال نفسه إذا، ونقط إذا كانتا قابلتين أن تحل الواحدة مكان الأخرى في التركيب ذاته، ويقول آخر إذا كان يوجد تركيبان «vuw» و «vuw» ومن هنا، فقد نشأت صورة صارت كلاسيكية عن خطين قاطعين: الأنفي، ويمثل النظام التركيبي للوحدات. والمامودي، ويمثل استبدالاً لـ «u»، أي لمجموع الوحدات التي كان بإمكانها أن تظهر في هذا المكان.

■ انظر الفصل الخامس والسادس من كتاب سوسير «دروس في اللسانيات العامة»،

باريس 1916.

ملاحظة: لا يشمل سوسير المصطلح «استبدال». إنه يتكلم عن العلاقات وعن المجموعات المشتركة.

4 - العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية

إذا كان ثمة اتفاق عام لإلحاق دراسة الاستبدال بدراسة التركيب في الممارسة، إلا أن اختلافات ظهرت حول المعنى الذي يجب أن يعطى لهذا الإلحاق. وتبعاً للتوزيعيين، فإن اكتشاف العلاقات التوزيعية يشكل الموضوع الأسس للاستقصاء اللساني. فاللغة توليف قبل كل شيء. ولذا يجب أن لا يفهم إنشاء الاستبدال إذن إلا بوصفه تسهيلاً لعبغة متماكة للعلاقات التركيبية. فبدلاً من الإعلان، بالنسبة إلى كل وحدة، عن إمكاناتها

التوليفية مع كل الوحدات الأخرى، فمن الافتصاد أكثر تشكيل طبقات من الوحدات التي تمتلك، بمقاربة معينة، الإمكانيات التوليفية نفسها، ثم نقيم منها فيما بعد طبقات فرعية تكون بين وحداتها تماثلات توليفية أكثر قوة. وهكذا دواليك، بحيث يتناسب كل انقسام فرعي جديد مع تنقية للمقاربة.

وعلى العكس من ذلك، فإن معظم اللسانيين الأوروبيين قد اجتهدوا لأعطاء التنظيم الاستبدالي للغة حقاً جوهرياً في الوجود. وإليه لمن المدهش (والمتناقض) أن يظهر هذا الاتجاه نفسه حتى في المدونة المتطوّماتية، والتي كانت ترى، تماماً كما كان التوزيميون يرون، أن الواقع الأساس للغة والمتمثل في شكلها، ينتمي إلى نظام توليفي محض. فهيلمسليف مثلاً، كان قد بنى توليفين متميزين: الأول تركيبي، والثاني استبدالي. وأما العلاقات الثلاثة البدائية، فتوحد الطبقات قبل كل شيء. فالطبقة "A" نفترض مسبقاً (أو نمطلي) وجود الطبقة "B" إزاء الطبقة (C)، وذلك إذا كنا في كل عنصر من عناصر "C" لا نجد عنصراً من عناصر "A" من غير عنصر من عناصر "B"، وذلك لأن العكس غير صحيح (نفترض الصفه مسبقاً وجود الاسم في "المجموعة- ذات" في الفرنسية). ونظل "A" و "B" متضامتين إزاء "C" إذا لم نستطع أن نجد في عنصر من عناصر "C"، عنصراً من عناصر "A" من غير عنصر من عناصر "B"، والعكس بالعكس. والمقصود هو افتراض مسبق متبادل (يوجد تضامن إزاء طبقة الأفعال، وطبقة الأزمنة، وطبقة الصيغ في الفرنسية: إننا لا نستطيع أن نجد، في الفرنسية، زمناً من غير صيغة، والعكس بالعكس). وأخيراً، فإن "A" و "B" يمثلان توليفاً إزاء "C" إذا وجدنا في عناصر "C" مرة عنصراً من عناصر "A" مصحوباً بعنصر من عناصر "B"، ومرة عنصراً من عناصر "A" من غير ممثل لـ "B"، ومرة وأخيراً العكس من ذلك (يوجد توليف بين الاسم والصفة في مجموعة المسند في الفرنسية). وإلى هذه العلاقات التركيبية، المؤسسة على الوجود المتزامن، في النص، والتي تسمح بتمييز الطبقات عن طريق علاقاتها المتبادلة، فإن هيلمسليف يضيف علاقات استبدالية يسميها "الارتباطات"، وهي مقدرة كما يبدو لتمييز العناصر الفردية. ويتمثل أساسها في الوجود المتزامن للكلمات في داخل طبقات تم تحديدها سابقاً. ويوجد من بين هذه العلاقات ثلاث رئيسة، ومتوازية مع العلاقات التركيبية: إن "a" تخصص "b" إذا كانت كل طبقة محتوية على "a" تنقسم "b" أيضاً، والعكس ليس صحيحاً. وتعد "a" و "b" متكاملتين إذا كانت كل طبقة محتوية على أحدهما تحتوي على الآخر (المقصود إذن هو نوع من التخصص المتبادل). وبعد "a" و "b" مستقلين إذا كان كل واحد منهما ينتمي إلى طبقات معينة، والتي تكون الأخرى منها خالية، وحتى ولو كانا ينتميان إلى الطبقة نفسها. وهكذا، فإنه حتى لو كان اكتشاف العلاقات التركيبية سابقاً بالضرورة لاكتشاف

العلاقات الاستبدالية، فإن الاستبدال لا يكتفي بإعادة كتابة التركيب، ولكنه يضيف عليه معلومات جديدة، فالمقصود هو توليفان مختلفان.

■ حول التوليف المنظوماتي: انظر:

L. Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage*, trad. fr., Paris, 1968, chap. 9 et 11. Pour une tentative de formalisation, L. Hjelmslev et H.J. Uldall, *Outline of Glossematics*, Copenhagen, 1957.

ستكون الأهمية الخاصة للعلاقات الاستبدالية موضوع بداهة لسبب قوي في اللسانيات الوظيفية. فهي تولي الأهمية في الخطاب لما يستخدم في توصيل الفكر. وهكذا، فإن الواقع اللساني الوحيد، في نظر مارتينه، يمثل في الاختيارات التي نجعلها اللغة ممكنة للمتكلم. وذلك لأن هذه الاختيارات وحدها تمد إخبارية بالنسبة إلى المرسل إليه. وسواء وصف اللساني وحدة تمييزية (الصوت) أم وحدة مدلولية (وحدة لغوية صغرى)، فيجب عليه ألا يحتفظ إلا بما يستطيع أن يجعل منها موضوعاً للاختيار. وما دام هذا هكذا، فلنكي يعرف الموه ماهر المختار عندما تستخدم الوحدة "A" في لحظة معينة من لحظات الخطاب، فمن الضروري أن يعرف أي الوحدات الأخرى كان من الممكن أن تحل محلها. وما هو مختار في "A"، هو فقط ما تتميز به "A" من هذه الوحدات. وهكذا، فلنكي يصار إلى فهم قيمة الصفة «bonne - جيدة، حسنة»، المستخدمة في الكلام الدبلوماسي بنية وصف «مناخ» المفاوضات، يجب:

1- أن تكون التزعة التركيبية قد أشأت قائمة بالصفات الأخرى التي يمكن أن تحل في هذا المكان.

2- وأن يظهر الاستبدال أن «جيدة» هي الصفة الأقل مرحاً في هذه الفئة.

ليس للدراسة التركيبية إذن أي مصلحة أخرى، كما يرى مارتينه، غير أن تحده، في كل لحظة من لحظات الخطاب، جرداً بالمسكنات. ثم عندما يقارن الاستبدال الممكنات بـبعضها، يكتشف المختار عندما يكون أحدها مختاراً. ولقد حظي هذا المنصور بتأكيد مدلل في دراسة التطور الصوتي للغات: لقد تبين أن التغير لا يتعلق غالباً لا بالصوت المعزول، ولا بالتنظيم العام للأصوات، ولكن بمحور استبدال الأصوات (إن مارتينه يتكلم حينئذ عن النسق)، أي يتعلق بمجموع الأصوات التي تظهر في سياق تركيبى خاص، حيث لا يكون للتغير مكان (إلا في هذا السياق). وتثبت وقائع من هذا النوع أن محاور الاستبدال تمتلك ضرباً من الاستغلال.

■ يؤسس مارتينه الاستبدال على مفهوم الاختيار في:

"Les chios du locuteur", *Revue philosophique*, 1966, n°3.

وأما عن تطبيق هذا المفهوم على علم وظائف الأصوات التاريخي، فانظر:
Économie des changements phonétiques. Berne, 1955, 1re partie, chap.3.

بينما كانت النظرية الوظيفية لمارتينه تجعل من التركيب أداة، وتهيئة بسيطة للاستبدال، فإن النظرية الوظيفية لجاكسون تعطي لهذين النموذجين من نماذج العلاقة قيمة مستقلة (وكذلك، ولكن باتجاه معاكس، فإن التوليفية المنظوماتية كانت تُعبد بينهما إقامة تماثل تنكرو التوليفية التوزيعية). وبالنسبة إلى رومان جاكسون، فإن تأويل كل الوحدات اللسانية يستخدم في كل لحظة من اللحظات ألبتين عقليتين مستقلتين: مقارنة مع الوحدات المتشابهة (= التي تستطيع إذن أن تكون بديلاً عنها، وتنتهي إلى محور الاستبدال نفسه)، والمتصلة بالوحدات الموجودة معاً (= التي تنتمي إلى محور التركيب نفسه). وهكذا، فإن معنى الكلمة تحدده الكلمات التي تحيط بها في الخطاب، كما تحدده المواجهة مع تلك التي كان بإمكانها أن تحل محلها في الوقت نفسه. فإن تكون الألبتان مستقلتين، فإن جاكسون يرى في ذلك اضطرابات اللسان، التي تستطيع أن تتوزع على فئتين: استحالة ربط العناصر بعضها ببعض لتشكيل محاور تركيبية (المباراة سلسلة غير متماثلة)، واستحالة ربط العناصر المستخدمة بالعناصر الأخرى لمحور استبدالها (لم تعد العبارات تحيل إلى سرعة). وهذه الثنائية عمومية كبرى بالنسبة إلى جاكسون. إنها ستكون قائمة في أساس الصور البلاغية الأكثر استعمالاً في «اللسان الأدبي». فالاستعارة (شيء مشار إليه عن طريق اسم شيء مشابه) والكناية (شيء مشار إليه عن طريق اسم شيء يشترك معه في التجربة) يعدان جزءاً من التأويل الاستبدالي والتركيب، وإن كان جاكسون يجعل في بعض الأحيان مترادفين كلياً من «التركيب والكناية»، وكلاً من «الاستبدال والاستعارة».

■ انظر خاصة: "Essais de Linguistique générale". Paris, 1963, chap. 2.

تعود صمودية هذا النص إلى أن العلاقة التركيبية لمحور الاستبدال تظهر فيه تارة بوصفها علاقة انتقاء (وحيتند يكون الاستبدال لدينا بالمعنى الدقيق للسانين)، وتارة بوصفها علاقة تماثلية (ويستطيع الاستبدال حيثند أن يكون «فتة» بالمعنى الواسع لهذه الكلمة).

الفئات اللسانية

CATÉGORIES LINGUISTIQUES

إن الفئة اللسانية (= الاستبدال) هي على وجه العموم أكثر بكثير من جمع للعناصر. إنها تشمل في العادة على تنظيم داخلي، وتؤسس بين عناصرها علاقات خاصة. ولأننا لنعتقد، عند مقارنة هذه التنظيمات المختلفة، أننا نكتشف أن بعض خواصها مشتركة فيما بينها، أو هي، على الأقل، توجد باستمرار.

١ - التحديد

لقد لاحظ علماء وظائف الأصوات غالباً أن كثيراً من التمارعات الصوتية ممكنة في بعض السياقات، وغير ممكنة في سياقات أخرى. ونقول حيث إن التمارع سيحدث. فلنقارن الصائت في كلمة «Fée - جنية» (المسجل صوتياً "e")، والصائت في كلمة «fait - عمل، حدث» (المسجل e). إنهما يتعارضان في نهاية الكلمة، لأننا إذ نستبدل الواحد بالآخر، فإننا نعبّر عن النطق "fɛ" (بمعنى "fɛ") إلى النطق "Fe" (بمعنى "fait"). ولكن توجد سياقات يكون التمارع فيها محبداً. ويحدث هذا أحياناً لأن الاستبدال لا يدخل فارقاً في المعنى. وتمثل هذه الحالة عندما يوجد الصائتان "e" و "ɛ" في مقاطع مفتوحة (= غير متتية بصامت) في داخل كلمة: إننا نحظى بالمعنى نفسه لكلمة «Pays = بلد، قطر» سواء نطقناها "Pe-i" أم "Pe-I". فالصوتان في تغير حر. ويعود التحديد أحياناً إلى استحالة العثور على أي صوت من الأصوات في سياق معين (وهكذا، فإننا لن نعثّر في أي كلمة فرنسية، باستثناء أسماء الأعلام، لا على "e" ولا على "ɛ" بعد الصوت "a"). وأخيراً، يمكن للتحديد أن يقوم لأن أحد المتصرين ممكن فقط: في مقطع ينتهي بالصوت "i"، يمكننا أن نجد "e" ولكن ليس "ɛ" (لدينا "Fer"، "fer"، ولكن ليس "fer").

2 - الوسم

إن هذا النموذج الأخير من نماذج التحديد، هو الذي ولّد مفهوم الوسم. وبما إن حصر نفسه هو الذي يظهر دائماً في المواضع التي يستطيع فيها أحد اللتين أن يظهر، فإننا نسميه «غير موسوم»، أو نسميه أيضاً «توسمي» (أما الآخر فاستعماله محدد أكثر، ويقال عنه «توكيدي» أو «موسوم»). وفي السياقات التي يكون فيها العنصر غير الموسوم هو وحده ممكناً، فإننا نقول إنه يمثل التعارض كله، أو نقول أيضاً إنه يمثل «الصوت الشامل أو الشائب»، أي ما هو مشترك بين صوتي التعارض. ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا، فنضع مسلمة تقول إن غير الموسوم يمثل دائماً الصوت الشامل - حتى في السياقات التي يتعارض فيها مع الموسوم. ويمكن لتعارضهما حيث أن يسمى «سالب» حسب مصطلحات تروينسكوي. وبهذا المعنى يمتلك أحد المصطلحين، الموسوم، سمات تمييزية حرم الآخر منها.

لما كان مفهوم الوسم قد اكتشف في علم وظائف الأصوات، فقد طبق على «وحدات الدالة». ومع ذلك، فقد كان معيار التحديد في هذا الميدان أقل استعمالاً. وفي الواقع، نادرة هي السياقات التي تكون فيها إحدى الوحدات البنيوية العنصرية المتعارضة، مسكنة وحدها. وسنذكر مثلاً من اللغة الألمانية:

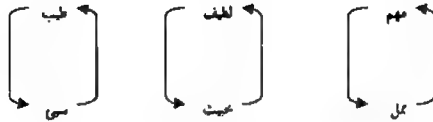
Wie alt ist er?

(«ما عمره؟» والترجمة الحرفية: «كم عجزو يكون هو؟»).

نجد أن استعمال كلمة «jung - شاب» في مكان كلمة «alt» لأمر صعب. وندعنا حرازة مع علم وظائف الأصوات أن نشاب بعيداً هنا. والسبب لأننا نستطيع أن نقول إن «alt» في هذا الاستعمال تمتلك القيمة نفسها التي يمتلكها التعارض «jung - alt» إذا أخذ في كليته، وأنها تعد صوتاً شاملاً يمثل فئة العمر. ومع ذلك، فلا توجد إلا حالات قليلة جداً للوضوح. ولقد نستطيع أن نفكر بـ «alt» بـ «ce livre est peu...» - هذا لكتاب قليل،... حيث نجد مثلاً كلمة «intéressant» - الأهمية، ولكننا لن نجد «ennuyeux» - مملاً. ومع ذلك، فإن الظاهرة أكثر تعقيداً، لأن الوضع يتقلب مع «un peu» قليل «فنحن نجد مثلاً عبارة: «ce livre est un peu ennuyeux» ولكننا لن نجد عبارة: «ce livre est un peu intéressant». ولقد اقترح «ك. توجي» (P 102-103) استعمال ظاهرة التقص لكي نميز بين الوحدات البنيوية التوسعية والتوكيدية. ولنفترض أن عنصر من الطبقة «A» لا يستطيع أن يظهر من غير أن يكون متوافقاً مع عنصر من عناصر حقة «B» (في التمثيل المعادي للتعريف الفرنسي، والموصوف بأنه تقاطع بين الصيغ

والأزمة، فإن الفعل لا يستطيع أن يحظى بصيغة من غير أن يكون مصحوباً بالزمن). وسيوجد النقص إذا كانت بعض عناصر "A" لا تستطيع أن تتوالت مع بعض عناصر "B": إن صيغة الاحتمال، في الفرنسية، لا تستطيع أن تتوالت مع المستقبل. وبما إن الصيغة الإخبارية، بالإضافة إلى هذا، تتوالت مع الأزمنة وترفض صيغة الاحتمال، فإن توجيهي يرى فيها قيام مصطلح التوسع المتعلق بالتعارض بصيغة إخبارية- صيغة احتمالية. وسنلاحظ أن التوزي مع علم وظائف الأصوات يضطرون للقول إن الصيغة الإخبارية، في الشكل "je viendrai - سأتي"، تمثل الصوت الشامل المشترك بين الصيغة الإخبارية والصيغة الاحتمالية: يجب أن نفترض إذن إما أن تكون للصيغة الإخبارية قيمة مختلفة تبعاً لكونها متوالتة مع المستقبل أو مع الحاضر، وإما أن تمثل الصوت الشامل، أي المفهوم العام للصيغة، الصيغة في حالتها المجردة، ومن غير تخصيص.

فإذا اهتمنا بالوحدات الدالة نفسها بدلاً من النظر في الوحدات المعنوية (أي إذا اهتمنا بالعناصر المكونة للمعنى)، فإن مفهوم الوسم سيجد حقلًا للتطبيق لا اعتراض عليه. والسبب لأنه يسمح بوصف لعدم التناقض الموجود بكثرة في الفئات الدالية. ولناخذ الوحدتين الداليتين: "homme - إنسان" (يجب أن نفهم من هذا أن "الإنسان ذكر"). انظر اللاتينية (vir)، و"Femme - امرأة". وسنجد أنهما تشكلان الفئة الدالية "humain - إنساني". وسيقال عن العنصر "homme - إنسان" إنه، في الفرنسية، غير موسوم. والسبب لأنه يوجد دال، هو الكلمة "homme"، يشير مرة إلى مفهوم "الرجل"، ومرة إلى فئة "الإنساني". أو لناخذ أيضاً من الفئة الدالية الكلمتين: "intéressant - مهم" و"ennuyeux - عمل". وسيقال عن القطب "مهم" إنه غير موسوم، وذلك لأن الصفة نفسها "مهم"، والتي هي قابلة لتمثيله ("هذا كتاب مهم")، تستطيع أيضاً أن تمثل الفئة كلها. وهذا ما يحصل مثلاً في المفارقة: إننا حين نقول إن "A أكثر أهمية من B"، فإننا نضمر أن A و B يستحقان أن يقال: عنهما إنهما مهمان، بالمعنى القوي لهذه الكلمة (وعلى العكس من ذلك، فإن التعبير "A أكثر إملالاً من B" يجعلنا نفكر بأن A و B مملان). ولذا، فإن التمييز بين عناصر دلالية موسومة وغير موسومة مفيد أيضاً لفهم آلية السلب. وهنا لبعض التعابير (مثل الفرنسية "ne ... pas") أثر خاص عند ما تطبق على كلمة تمثل المصطلح غير موسوم لفئة من الفئات: يميل التعبير الذي نحظى به حينئذ إلى تمثيل القطب المعارض (موسوم). وعلى العكس من ذلك، فإن السلب نفسه، إذا طبق على كلمة تشير إلى القطب "موسوم"، فإنها لا تقضي إلى القطب غير موسوم، ولكن إلى منطقة متوسطة من الفئة. مثال (تمثل الأسهم أثر السلب):



■ حول مفهومي التحديد والوسم انظر :

N. Troubetzkoy, Principes de phonologie, trad. fr., Paris, 1949, chap. "Diacritique", § 3 et 5 ; R. Jakobson, "Zur Struktur des russischen Verbums", in Charisteria Mathesio, Pargue, 1932, p. 74-84; C.E. Bazell, "On the neutralisation of syntactic oppositions", Travaux du Cercle linguistique de Copenhague, 1949; K. Toebey, Structure immanente de la langue française, Copenhague, 1951, cité ici d'après la 2e édition, Paris, 1965. L.R. Horn (A Natural History of Negation. Chicago, Londres, 1989, chap. 3) étudie la notion de marque dans ses rapports avec la négation.

3 - المشاركة

يؤول هيلميليف وبيرونال عدم مائلة الفئات اللسانية التي تكشف عنها ظاهرة نوسم بوصفها حالة خاصة لـ «مبدأ المشاركة». وهو مبدأ، كما يرى ال. ليفي-بريهل، يميز الذهنية البدائية. إنه يسمح بتمييز منطق اللسان (الذي يسميه هيلميليف المنطق لثاني) من منطق المنطقيين. وبالفعل، فموضاً عن القول إن كلمة «إنسان» - homme - ملتبية لأنها تشير مرة إلى هذه الوحدة، ومرة ثانية إلى الوحدة الأخرى من الوحدات «دلالة» «إنسان مذكور» و«إنساني»، قبلنا بوحدة دلالية مع مجموع معاني كلمة «إنسان»، نوجب علينا أن نقول إنها تدخل وتستبعد الوحدة الدلالية «المرأة» في الوقت نفسه. وإن هذه لتنتية النسبية (المشاركة) للوحدتين اللتين تستبعدان نفسيهما بالتبادل، لتجعلنا نخرج من منطق، بالمعنى التقليدي للمصطلح، الذي بني مقاميم «التاكس» و«التناقض» لكي يعبر عن الشكليين الرئيسيين للاستبعاد المتبادل. وإذا كان هذا هكذا، فإن كلمتين متعاكستين متضادين، بالتحديد، لا يستطيعان أن تتفقا على شيء واحد. فنحن لا نستطيع أن نكون في الوقت نفسه سوداً وبيضاً، ولا ييضاً وغير ييض.

يعتقد هيلميليف وبيرونال أنه من الممكن تحديد، عن طريق حساب سبق، مختلف التمازج الممكنة لفئات اللسانية، وذلك تبعاً لصيغة مشاركة وحداتهم. ولقد بدأ

بروندال، مثلاً، بتحديد ما ستكونه الفئة القصوى. ورأى أنها تتضمن:

(1) كلمتين B1 (إيجابية) وB2 (سلبية). وهما منفصلتان وتقدمان إذن خصوصيتين غير متجانستين: انظر «صفة الأمر» (فكرة الأمر) و«صفة الاحتمال» (فكرة الرغبة).

(ب) كلمة محايدة، A. وهي تشير إلى غياب هذه الخاصية أو تلك، مما يعني عدم تطبيق الفئة. انظر: «الصفة الإخبارية».

(3) كلمة معقدة، C. وهي تغطي B1 و B2، وتشير فقط إلى تطبيق الفئة: انظر إلى هذا الخليط من الأمر والرغبة، الذي من الممكن أن يكون في بعض اللغات، مثل «صفة التمني».

(4) وكلمتين معقدتين وقطبيتين في الوقت نفسه D1 و D2 وهما تعادلان C، ولكن بالإلحاح على الجزء B1 من C. وتسمى هاتان الكلمتان «التعقيد الإيجابي» و«التعقيد السلبي». وإنه من الصعب في الفرنسية أن نجد وحدات دلالية تمثل D1 و D2، ونعبر عنها وحدات لغوية بسيطة. ونستطيع مع ذلك أن نفكر بمعاني التراكم المولدة ونصف مليئة واتصف فارغة.

وإذا أخذنا هذه الكلمة أو تلك من هذه الفئة القصوى، فإننا نستطيع، كما يرى بروندال، أن نتصور إمكانية وجود أربع فئة أخرى، وعددها كبيراً من التوليفات الممكنة استنادياً، وستة عناصر غير مقبولة لسانياً (لأنه من غير المقبول أن يوجد سلب من غير إيجاب، أو أن يوجد معقد سلبي من غير معقد إيجابي، والعكس بالعكس).

■ L. Hjelmslev, "La catégorie des cas", Acta Jutlandica, 1935 et 1937; V. Brøndal, Essais de linguistique générale, Copenhague, 1943, chap. 3. Le n°86 de Langages (juin 1987) est consacré à "l'actualité de Brøndal". Documentation sur d'autres systèmes analogues dans K. Togeby (cf. bibliographie précédent), p. 104-105.

4 - المسلسل المنطقي

لقد صمم هيلجسليف وبروندال مفهوم المشاركة بوصفه منطقاً ذاتياً، وإنه لمن المدهش كذلك أن يصل الفيلسوف والمنطقي «ر. بلاتش» إلى تحديد نموذج تنظيمي مشابه يتعلق بفئات الفكر «الطبيعي»، ولكن بالاستناد إلى العلاقات لمنطقية الأكثر تقليدية (يعود الفضل في التقارب بين بلاتش وبروندال إلى غريغاس الذي نشر هذا التقارب بوجود «بنى أولية للمحتى»). فلقد اتخذ بلاتش لنفسه نقطة انطلاق بسميها المنطقيون تقليدياً «مربع أرسطو». والمقصود أربعة نماذج من المقولات المعروفة لدى أرسطو:

A - «كل البشر أموات».

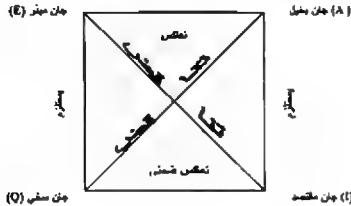
B - (ما من بشر ليس ميتاً).

I - (بعض البشر ميتة).

Q - (بعض البشر ليس ميتاً).

نوجد بين هذه المقولات الأربع علاقات منطقية خاصة (انظر إلى الترسمة في الأسفل): إن "A" و"Q" متناقضتان، أي لا تستطيعان أن تكونا صحيحتين معاً، أو خاطئتين معاً في الوقت نفسه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "E" و"I". إن "A" تستلزم وجود "Q"، وإن "E" تستلزم وجود "Q". ولقد نعلم أن "A" و"Q" متاكسان، أي لا يستطيعان أن يكونا صائبين في الوقت نفسه، ولكن يمكن أن يكونا خاطئين في الوقت نفسه. ولما "I" و"Q"، فمتاكستان ضماناً، أي لا يستطيعان أن تكونا خاطئين في الوقت نفسه، ولكن تستطيعان أن تكونا صائبين في الوقت نفسه. ويعطي بلانشيه لهذا المربع توسعين:

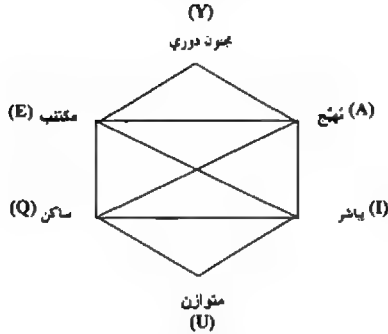
أ- إنه يلاحظ أن العلاقات المنطقية المكونة للمربع لا تصلح فقط بالنسبة إلى نماذج مقولات التقليدية الأربعة، أي إنها لا تؤسس نفسها فقط على الكمية وعلى السمة (إيجابية أو السلبية للحكم). ذلك لأنه من الممكن العثور عليها في ربايات من المقولات مثل: $P(a)$, $Q(a)$, $R(a)$, $S(a)$ ، حيث تمثل (a) اسم الشيء، وحيث تمثل P, Q, R, S سداً متباً إلى فئة الفكر نفسه. ولكن المستندات «بخليل»، «مبزو»، «مقتصد»، «سخي» ستات لـ P, Q, R, S . لدينا المربع.



وإننا لنستطيع كذلك، في فئة الحرارة، أن نضع في "A" «حرارة»، وفي "E" «برودة»، وفي "I" «دفء»، وفي "Q" «تدني». أو كذلك أيضاً، قد نحط، من بين الصفات

التي تشير إلى مواقف ممكنة إزاء الخطر، بـ "A" (جسور)، "E" (جبان)، "I" (شجاع)، "Q" (محترس).

ب- ويقترح ثلاثيه توسعاً ثانياً بتحويل المربع إلى سدس. وذلك بضم موقعين إضافيين، "Y" (وتحدد بوصفها "إما A وإما E")، و "U" (وتحدد بوصفها I و Q في الوقت نفسه). ومن هنا تكون الترسمة (ولكي نبسط، فإننا لن نشير، بالنسبة إلى كل موقع، إلا إلى المسند):



وسنلاحظ القرابة بين المصطلح «حيادي» لبرونزال والـ "U" لبلاتشيه، وكذلك بين المصطلح «مقفد» والـ "Y". ويبقى مع ذلك فارق جوهري هو أن "Y" لا تشمل، على العكس من «مقفد»، على أي تناقض، ولا حتى على أي مشاركة. وهذا يعني أن أحد المصطلحين المتماكسين يجب أن يطبق، من غير أن يحدد أيهما، بينما مصطلح المقفد يجمع المتماكسين في ذاته.

إن تطبيق مثل هذه الترسيمات المنطقية على الفئات المعجمية للغة قد أصبح صعباً لأننا لم نعد نجد أن للمصطلحين "I" و "Q" خاصية أن ينضمتهما المصطلحان "A" و "E" بالتبادل. فهل يمكننا أن نوكد مثلاً أن «كل» تتضمن «بعض»، وأن «يخيل» تتضمن «مقتصد»، وأن «مكتئب» تتضمن «ساكن»، وأن «جبان» تتضمن «محترس»؟ ونقع في

مواجهة المسانين الذين يؤكدون هذا، بعض الملاحظات التي تتصل بالاستعمال المادي لهذه الكلمات. وهكذا، فإنه لمن الممكن أن نقول «ليس أولئك هم بعض الأصدقاء الذين جازوا»، إنهم «جميعاً» أو أن نقول «إنه ليس مقصداً، إنه بخيل». ومع ذلك، فإن الذي يقول «بعض» يعني عموماً أنه ربما كان غير دقيق أن يقول «جميعاً». وكذلك، عندما نتكلم عن «هلاقة الشخص بالمال». فإذا قلنا عنه مقصداً، وهو مصطلح تبع لخطاب تمجيدى، فيكون غريباً أن نصفه فيما بعد، في الخطاب نفسه، إذ تقدمه بوصفه بخيلاً (أو ربما يكون التصويب هو المقصود حينئذ: «إنه مقصداً، بل ربما أقول بالأحرى إنه بخيل»). ولكي تكون هناك إجابة على هذه الاعتراضات، يجب أن نوضح العلاقات المنطقية للتضمين في بنية اللغة، وأن نميز فيها قيود المحادثة: إن هذه القيود هي التي تمنع أحياناً عمل التضمينات الذي تسمح اللغة به في الخطاب. وأخيراً، فإن ماهو موضع التساؤل في هذه المناقشات، هي العلاقات بين اللغة والخطاب. فهل ننظر إلى الخطاب بوصفه مكاناً نوضع اللغة فيه موضع الفصل (وهل يمكننا في اللغة أن نحافظ على تضمين «كل» لـ «بعض» أو «بخيل» لـ «مقصد»)، أو هل نظن بأن الخطاب يستغل الإمكانيات المسجلة في اللغة (وهل لم يعد لهذه التضمينات أي مبرر)؟

- R. Blanché, *Les Structures intellectuelles*, Paris, 1966. - Sur l'interprétation linguistique du carré d'Aristote: L.R. Horn, *A Natural History of Negation*. Chicago Londres, 1989, chap. 4. - Sur la réinterprétation de ce carré dans la sémiotique d'A.-J. Greimas (les relations entre les quatre termes n'ayant plus, dans ce cadre, leur signification logique traditionnelle), voir A.-J. Greimas et J. Courtés, *Sémiotique: dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, t. I, Paris, 1979, article "Carré sémiotique", ainsi que les compléments donnés dans le tome 2, Paris, 1986.

5 - قدوج

إن وصف العمل اللساني، يكون سهلاً في الغالب، إذا نظرنا إلى بعض الفئات بوصفها متدرجة، أي إذا أقمنا بين عناصرها نظاماً خطياً، وبنية أكثر بساطة من العلاقات المنطقية التي يستعملها بلانشيه. وهكذا، فإنه لمن المصلحة أن نصف كلمات الفئة المجمية على سلم موجه نحو اتجاه ما. وإننا لنفترض حينئذ بالتحديد أن تكون الكلمة «Y» أكثر قوة من الكلمة «X» إذا صادفنا، ونحن نطوف السلم تبعاً لهذا الاتجاه، «X» قبل أن نصادف «Y». فمثلاً، ربما توجد فائدة، من أجل وصف الفرنسية، في إنشاء فئتين تنقسمان، بالتبادل، الصفات «ندي» باردة، متجمدة، فاترة، حارة، حارقة، وتكون منظمة على النحو التالي:



ونستطيع لتبرير هذا التمثيل أن نبين بأنه سهّل وصف بعض الظروف، مثل: «même - حتى»، «seulement - فقط»، «presque - تقريباً» (من وجهة نظر بسيطة «للصواب»، ربما كان مبرراً أيضاً إنشاء فئة واحدة مع الصفات الست، وذلك بوضعها على السلم نفسه، وتكون مرجحة مثلاً تيمناً لدرجات الحرارة المتصاعدة). وبالفعل، فإن الاختيار الذي جئنا على اقتراحه ليسمح أن نعطي للكلمة «même - حتى»، عندما تتصل بكلمتين من فئة ما، وصفاً عاماً، يشترط على «Y» وجوب أن تكون أكثر قوة من «X» في سلسلة مثل: «X» بل حتى «Y» («الجو ندي، بل حتى بارد، الجو دافئ، بل حتى حار»). وكذلك، إذا قبلنا السلمين المقترحين، فإننا نستطيع أن نصف الكلمة «seulement - فقط» مفترضين أن الثمين «فقط X» مقدر لمنح كل ثمين «Y»، حيث ربما تكون «Y» أقوى من «X» (إننا نقول: «الجو ندي فقط» وذلك لكي نستبعد إمكانية القول: «الجو بارد». وإننا لنقول: «الفهرة حارة فقط» لكي نستبعد أن تكون حارقة). وإننا نستطيع أيضاً أن نفترض بأن التعبير «presque Y - تقريباً Y» يوضح نفسه غالباً بكلمة «X» أقل قوة من «Y» وليس بكلمة أكثر قوة على الإطلاق (إن التعبيرين «تقريباً بارد» و«تقريباً حار» يستلزمان أن يتوصفا بالبادل عن طريق «ندي» و«دافئ» وليس على الإطلاق عن طريق «متجمد أو حارق»). لذا، قلناه من غير مفهوم التدرج (وفي الحالة الخاصة للصفات المعبرة عن درجة الحرارة، من غير إنشاء للسلمين)، فإن وصف الكلمات «تقريباً، فقط، حتى» ربما يكون أكثر صعوبة: إن هذه إذن نظرات بنوية، مستقلة عن «معرفتنا» للواقع المشار إليه بالصفات التي تبرر دخولها إلى فئتين متدرجتين.

وثمة تبرير آخر يثقل مع التبريرات السابقة. وأنه يظهر عندما تطبق صورة بلاغية مثل التلطيف على كلمات فئة معجمية. ونبدأ للتعريف المعتاد، فإن للكلمة التي يستخدمها التلطيف معنى أكثر قوة من معناها العادي. ولكن هذه الفكرة الخاصة بقوة المعنى إلى حد ما، تستلزم وجود تدرج للمعاني، وهذا أمر لم تحدده البلاغة مطلقاً. ولكي نصنع هذا، فإننا نستطيع أن نلجأ إلى التدرج اللساني لكلمات فئة ما، وذلك كما تمثلت لترها تماماً:

منحدد حيثئذ صيغة البلاغيين «تستخدم الكلمة بمعنى أقوى من معناها العادي» كما «يمكن لكلمة أقوى منها وتنتمي إلى الفئة نفسها أن تفسرها». وإتينا إذ نعلم، بالملاحظة، أن التعبير «الجو ندي» عندما يستخدم نلطيافاً، فيمكن تفسيره بـ «الجو يارء» و«الجو دافئ»، وبـ «الجو حار». وإذا كان هذا هكذا، فلدينا سبب إضائي لكي نفترض أن «بارء» أكثر قوة من «ندي»، وأن «حار» أكثر قوة من «دافئ».

(ملاحظة: وبما تظهر دراسة أكثر تفصيلاً أن كلمة «دافئ» مثبسة، ويجب أن توضع بالفعل في فئتي الترسمة الموجودة في الأعلى - وهذا على كل حال لا يمثل حالة الكلمة «بارء».

إذا كان يمكن لتدرج الفئة أن يقوم بوساطة معايير بنوية، تعد جزءاً من عمل اللغة، فإنه يبقى أن نعرف على أي شيء يتأسس التدرج اللساني. فهذه قضية أصبحت مركزية بالنسبة إلى الدلالات المعاصرة. ويمكن للمرء أن يدافع عن ثلاثة مواقف على الأقل. الأول، ونسميه الموقف «الإدراكي». وهو يقضي أن نقول إن الفئات المعجمية تمثل خواص تنتمي إما إلى الواقع، وإما إلى التمثيل الإنساني للواقع. وإن هذه الخواص لتجد نفسها متدرجة: يمكن للشيء أن يمتلكها إلى حد ما. وهكذا، فإن وجود السلم الموجه، حيث تقوم الكلمات «ندي»، «بارء»، «متجمد»، ربما يثبت لأن هذه الكلمات تشير إلى درجات مختلفة، وتبعاً لها تستطيع خاصية البرودة أن تتحقق في الأشياء. وعلى الأقل كما نتمثلها نحن. ويبقى أن نبين الآن أنه توجد في البرودة درجات. وقد يكون أحد الحلول البسيطة، التمثل بوجود قياس مادي، ولكن ميزان الحرارة لا يعرف إلا سلباً، ولا يستطيع أن يميز التدرج من البرودة إلى الحرارة. ويبدو اللجوء إلى «الحس السليم»، وإلى «التجربة المشتركة» أكثر إرضاء، ولكن إذا كنا نتصوره في حالة درجات الحرارة، إلا أنه لن يقول شيئاً كثيراً بالنسبة إلى فئات أكثر «تجريباً»، مثل «الغرامة واللطافة»، و«الحب»، و«التفاني»، و«الذكاء»، إلى آخره. وهل يعد فعلاً من أحداث التجربة أن هذه المفاوص يصار إلى امتلاكها تبعاً لعميار الكثرة والقلّة؟ ومن هنا، فقد نشأ نموذج ثالث من نماذج المحااجة، وإنه ليستخدّم غالباً. فنحن نستطيع أن نقول: «إن بحر الشمال أكثر برودة من المانش»، و«ويبير أكثر ذكاء من بول»، و«ماري تحب جان أكثر من لوسي». ولكن لكي تثبت هذه الجملة الأخيرة، المؤسسة على وجود بنية لسانية هي المقارنة، السمة التدرجية للخواص، فيجب أن يكون قد قُيّن سابقاً أن المقارنة تعني العرجة التي بموجبها تُستلَك الخاصية: نفترض إذن أن الجملة السابقة تستلزم وجود بعض الأنبياء، مثل: البرودة، والذكاء، والحب بالنسبة إلى جان، والتي قد تكون حاضرة، بشكل تبالي، في بحر الشمال أكثر من

حضورها في المانش، وعند بيبر أكثر من حضورها عند بول، وعند ماري أكثر من حضورها عند لوسي. ولقد اتفقت بتفنيست هذا المتصور للمقارنة، الذي يسائل بين درجات المقارنة ودرجات امتلاك خاصة من الخواص. وتبناً له، فإن قولنا: «إن A هي أكثر X من B»، فإن هنا يكون فقط «في الخطاب الذي نكون نحن بصدده إتشاته»، وإن تأكيد أن "X" هي من "A"، ونكرانها من "B" - فإن هذا يعود، في المنظور الحجاجي الذي طوره فج.س. أسكومبر و«أوزوالد ديكرور»، إلى استخلاص، بخصوص "A" الاستنتاجات المرتبطة بكفائتها بوصفها "X". وأما ما يتعلق بـ "B"، فإن هذا يعود إلى استخلاص الاستنتاجات المرتبطة بكفائتها بوصفها ليست "X". ولذا، فإن النظرية الخاصة بالمقارنة لتكون مفترضة مسبقاً، عندما نأخذ هذه الأخيرة إثباتاً لكمة متفرجة للخواص التي إليها سمود الفئات السانية.

وأما الحل الثاني، فيمثل في النموذج المتطفي. وإنه يلجأ إلى مفهوم التضمن. وإننا لنفترض تحديداً أن "Y" أكثر قوة من "X" إذا تضمنت "Y" وجود "X"، هذا بما إن العكس غير صحيح. وهكذا، فإن ما يبرر الاعتداد بأن «متجمدة» أكثر قوة من «باردة»، هو أن «متجمدة» تضمن «باردة»، بينما «باردة» فلا تضمن «متجمدة». وثمة مشكلة نظرية أساسية يثيرها هذا الحل. وتتمثل هذه المشكلة بصعوبة تحديد مفهوم التضمن المستعمل هنا بوصفه أداة للتحليل اللساني. فالقول إن كلمة تضمن أخرى، هل هذا يدعم بأن الأشخاص الذين يطبقون الأولى على وضع ما، مستعدون لكي يقولوا بأن الثانية تنطبق أيضاً على هذا الوضع؟ ربما كان هذا التحديد يلائم المثل الذي أعطناه آنفاً، حيث كانت الكلمات المقارنة قليلة الابهتاد الواحدة من الأخرى. ولكن الأمر سيكون غير ذلك إذا كانت الكلمات جد بعيدة بعضها من بعض. فوصف درجة الحرارة بأنها متجمدة، فهذا لا يبدو أنه يرغب على القبول بأنها ندية، على الأقل في الاستعمال العادي للغة. ولقد يعني هذا أننا نقادون إذا أن نضرب صفحاً عن استعمال الكلمات، وأن ننظر إلى الأشياء نفسها التي يتحدث الخطاب عنها، وذلك لكي نحدد مفهوم التضمن الذي نستخدمه. ولذا، فلقد نزع من أن الكمية الموضوعية للبرودة التي يملكها الشيء المسمى «متجمدة» تشمل كمية الشيء المسمى «ندي» فقط، وذلك بما إن العكس غير صحيح. وكذلك، فإن كمية الحرارة للشيء «الحار» تتضمن كمية الحرارة للشيء «الدافئ»، وليس العكس. ولكن يستطيع هذا الفجوة إلى الكميات الموضوعية أن يبدو وهمياً. والسبب لأنه ليس الواقع هو الذي يدفع إلى التمييز بين الكميات الباردة والكميات الحارة. فهذا التمييز مرتبط حقيقة باللغة التي تجعلنا نرى درجة الحرارة إما من وجهة نظر البرد، وإما من وجهة نظر الحرارة. وبالإضافة إلى هذا، كيف نتكلم عن التضمنات الموضوعية عندما يكون المقصود هو المفاهيم المجردة: ما هو

الشيء الذي يوجد من منظور كمي فيما هو «يُمتدُّ» أكبر مما هو موجود ببساطة في «الطيف»؟ إن متصوراً يتضمن التدرج قد يرغم على النظر إلى كل التدرجات في فئات الكلمات المجردة بوصفها استعارات.

ولكن يتجوز المرء من نتائج هذا النموذج، فلقد تم بناء نظرية «حجاجية» للتدرج. والفكرة الأساس لهذه النظرية، هي أن معنى ما إنما تكوّنهُ إمكانيات المحجة التي يعطيها: أن نصف الكلمة «الطيف»، فهذا يعني أن نقول أي نوع من الاستنتاجات يمكن أن نبرره بتطبيق هذه الصفة على شخص ما. ومادام الحال كذلك، فإن مفهوم التبرير ليمد مفهوماً تدرجياً بشكل أساسي: يرجد بالنسبة إلى الاستنتاج الواحد جميع أكثر قوة من حجج أخرى. فإن نقول إن الكلمة "Y" كلمة أعلى من الكلمة "X"، في الفئة ذاتها، فهذا يعني أن نقول إن الاستنتاجات المبررة بوصف شيء من "X"، ستكون مبررة بصورة أفضل إذا وصفنا هذا الشيء بـ "Y". وإذا كنا لكي نرفض نزعة تدرج بأن الطقس ندي، فإننا سنرر أيضاً بصورة أفضل هذا الرفض إذا وصفنا الطقس بأنه بارد، وستكون المحجة أبلغ إذا قلنا إنه متجدد. ولهذا السبب على كل حال، فإن الكلمة «حتى» لتعد أحد المعايير الرئيسة لملاحظة التدرج. وشكل عام، فإن ما يتبع «حتى» يكون مثلاً بشكل أكثر قوة مما يسبقه من منظور حجاجي. ولذا، فإنه ليس من المفترض إذن، إذا كانت الكلمة "Y" أعلى من كلمة "X" الداخلة معها في الفئة نفسها. فنحن نستطيع أن نقول: "إن "X"، بل حتى "Y"، وليس العكس. ويفضي هذا المتصور إلى تحديد التدرج اللغوي انطلاقاً من حدث الخطاب، أي من المحاجة. وبهذا المعنى، فإن التدرج يعد أكثر «بنية» من المتصورات السابقة، لأنه يحاول أن يستمر في داخل النظام اللساني. وإنه على الرغم من هذا (أو بسبب هذا)، فإن التدرج يشير عدداً من القضايا التي تفضي إلى تعديل مستمر. ويجب على أنصاره، من وجهة نظر تجريبية، أن يشرحوا مثلاً لماذا بعض الاستنتاجات التي تبررها كلمة ضعيفة من كلمات الفئة، لا تكون كذلك، إذا وقفنا بها عند حدود الاستعمالات الملاحظة عن طريق كلمة أقوى: إننا نستطيع أن نبرر مشروعا للنزعة إذا قلنا الطقس ندي، ولكن ربما توجد بعض المازوخية في تبرير النزعة عن طريق التدرج بأن درجة الحرارة متجمدة. وإنه ليس من السهل نظرياً، من وجهة أخرى، أن نحدد المعنى المعطى بدقة من خلال هذا المنظور للكلمة «محاجة». إذ يجب تمييز هذا المفهوم من البرهان المنطقي ومن الجهد البلاغي للإقناع في الوقت نفسه. ولكن هل يمكن لهذا أن يتم صنعاً من غير لجوء إلى علم نفس للكلام، يخرجنا من الإطار النظري المختار؟

■ لقد درست قضية التدرج في اللغات حتى عام 1970 تقريباً: انظر خاصة:

Un article de Sapir de 1944, "Grading, a study in semantics", dont la traduction forme la 3e section de E. Sapir, Linguistique, Paris, 1968. - Sur les rapports entre litote et orientation, O. Ducrot, "Présupposés et sous-entendus", Langue française, déc. 1969, p. 41-42. - La conception de la gradualité ici qualifiée de "cognitive" est développée dans R. Rivara, Le Système de la comparaison, Paris, 1990. Voir aussi, du même auteur, "Adjectifs et structures sémantiques scalaires", L'Information grammaticale, juin 1993. - Le texte de E. Benveniste auquel il a été fait allusion se trouve dans Noms d'agent et noms d'action en indo-européen, Paris, 1944, p. 126 s. - L'utilisation de certaines formes d'implication pour traiter les phénomènes scalaires est proposée par L.R. Horn dans sa thèse, On the Semantic Properties of Logical Operators in English, Berkeley, 1972, et dans son livre de 1989 sur la négation, chap. 4 (cf. bibliographie précédente), ainsi que par G. Fauconnier, "Pragmatic scales and logical structures", Linguistic Inquiry, 1975, n°6, p. 353-375. - Une théorie argumentative de la gradualité est proposée par O. Ducrot dans le dernier chapitre de La Preuve et le dire, Paris, 1973 (repris et remanié dans Les Echelles argumentatives, Paris, 1980). Elle est développée dans J.-C. Anscombe et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983, et critiquée, notamment, par G. Fauconnier, "Remarques sur la théorie des phénomènes scalaires", Semantikos, 1976, n°1, p. 13-36.

6 - النموذج الأصل

بالنوازي مع مفهوم التدرج، جرى استعمال مفهوم النموذج الأصل أكثر فأكثر منذ عام 1970. وذلك لإنشاء تمارض بين الفئات السالبة والفئات العلمية (تماماً كما تم تصور هذه الأخيرة في تمثيل سطحي ومثالي للمعلم). وفي البداية، كانت الملاحظة أنه من المستحيل، بالنسبة إلى معظم الفئات المذكورة في الخطاب العادي على الأقل، تحديد الشروط الضرورية والكافية للانتماء إلى هذه الفئات، وهذا يعني مجموع الخواص التي يملكها كل أعضاء الفئة، وهم فقط. ومثال ذلك ما يملكه كل الحيوانات المسماة «المصاير» في الاستعمال العادي للغة، وهم فقط. وهكذا، فقد أظهر علماء النفس، تجريبياً، أن الذوات لا تغد أن تعطي مثل هذه التحديدات بالنسبة إلى المفاهيم التي تستعملها. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يقدرون أن يشيروا إلى فئات فرعية للغة، وأن يعطوا، خاصة، إلى هذه الفئات الفرعية درجات تمثيلية مختلفة إزاء الفئة العامة: تبدو الطبقة الفرعية لمصاير الدوري في أوروبا وفي أمريكا الشمالية ممثلة ممتازة لطبقة الطيور، بينما الدجاج والنعام فينظر إليها بوصفها «أقل» من الطيور. وهذا ما نعبر عنه حين نقول إن المصفور الدوري، بالنسبة إلى الذوات المراتبة، يمثل «النموذج الأصل» للطيور. وإننا نستطيع فيما يخص الطبقات الفرعية الأخرى أن ننظمها تبعاً للتمثيل الأكبر إلى حد ما،

والذي تمزوه الفوات إليها. وتسمى غالباً هذه الدرجة من التمثيل «النموزجية الأصل»، لأنها تتصل بشيء كبير إلى حد ما مع النموزج الأصل. وهو شبه سيقاس بمدد السمات التي يتقاسمها معه.

لقد استعمل اللسانيون هذه الأبحاث اللسانية استعمالاً واسعاً ومعتداً. وقد بنوا، انطلاقاً منها، «دلائل للنماذج الأصول». وسنشير إلى ثلاثة وجوه لهذا الاستمرار. فهي تسمح، أولاً، بإدخال نوع من التدرج إلى فئات تتعلق، ليس بالخواص (كلك التي تتعلق بدرجة الحرارة كما جرى الحديث عنها في القسم السابق)، ولكن بالأشياء، وبالفئات حيث تكون المعايير اللسانية المعتادة للتدرج (مثل: حتى، تقريباً، نغطة، المقارنة) صعبة الاستعمال: قد نستطيع أن نقيم بين الكلمات «عصفور» و«دوي» «دجاجة، حمامة» التي هي من فئة «الطير» سلباً يوازى السلم الذي بني من أجل الكلمات «متجمد، بار، ندي»، والتي هي من فئة «البرودة».

وإن مفهوم النموزج الأصل، ليستخدّم، من جهة أخرى، لمعالجة ظاهرة تعدد المعاني.

(ملاحظة: تعد الكلمة متعددة المعاني إذا كانت تملك معانٍ مختلفة، ونحسّ بينها مع ذلك قرابة. ويجب تمييز مثل هذه الظاهرة من الاشتراك اللفظي أو من الالتباس المكونين من ذات الصوت الذي يستطيع أن يحمل قيمة دلالية لا علاقة لبعدها مع بعضها الآخر. وهكذا، فإن الصوت المكتوب في الفرنسية "cousin" يعد ملتبساً، لأنه يشير إما إلى أحد الأقرباء، وإما إلى حشرة. بينما الكلمة "pièce"، فنعدّ، على العكس من ذلك، متعددة المعنى، وذلك تبعاً أن يكون المقصود قطعة من النقود، أو من القماش، أو من المسرحية، أو من الشقة، إلى آخره).

إذا نظرنا إلى مجموعة المعاني المختلفة لكلمة متعددة المعاني بوصفها فئة، فإننا نستطيع أن نفكر بتخليم هذه الفئة، وأن نميز فيها معنى نموزجي الأصل، ثم نصف الباقي تبعاً لفهمهم الكبير منه. وإثنا نستطيع كذلك أن نأمل بالحصول على نتائج تتعلق بطبيعة الذهن، وذلك لأن مثل ذلك المعنى النموزجي الأصل قد يجذب إليه هذه المعاني الهامشية بدلاً من تلك الأخرى.

فلنفسر، أخيراً، إلى أننا نستطيع أن نستخدم مفهوم النموزج الأصل لكي نميز المتصورات نفسها التي يبينها اللسانيون إذ يرددون الكلام عن اللغة. ومكافئ، فإنه لمن الصعب جداً صياغة شرط ضروري وكنفي يحدد متصور الصفة ويكون معنئاً إذن بكل كلمات هذه الفئة، وبها وحدها. ولكن قد نفكر بأن بعض الصفات إنما تكون كذلك بصفة النموزج الأصل، وأن أخرى (مثل: mal - خطأ، سوء، ألم، psychologue -

نقاسي) تكون كذلك بصورة أكثر هامشية: إن لها استخدامات (أثالم، هذا يؤلم، إن علماء النفس يفكرون بأن ...) على النحو الخاص للصفة.

إذا كان التمييز بين عناصر نموذجية الأصل وعناصر هامشية يبدو أنه يسم حدداً من الفئات اللسانية، فإن القضية الجوهرية تتمثل في تحديد العلاقة التي توجد بين العناصر وتسمح بتنفيذها في الفئة نفسها. وإن الحل المعتاد، والمستعمل غالباً، ولا سيما في اللسانيات، ليقضي باللجوء إلى استعارة، كان فيجانشين قد أدخلها، وهي «التشابه العائلي» (تتطلب العناية الحالية الابتهاج أمام صف هذا المفهوم، واستعماله بشكل دوغمائي، بينما له في النص الأصلي وظيفة نقدية محضنة). ولكن من الصعب على الثمره أن يقول على أي شيء يشتمل هذا «السمت العائلي» الذي يقيارب بين عناصر تنتمي إلى الفئة نفسها. ويمكننا أن نفترض بأن المقصود هو سمة مشتركة بين الجميع (وهكذا، فإنه قد يوجد، كما في حالة تعدد المعانين، معنى مجرد بشكل أساسي. وإن هذا المعنى سيكون مخصصاً إلى حد ما في كل واحد من المعانين التي لوحظت في الاستعمال). ولكن هذا المتصور للسمت العائلي يمثل إدخال فكرة الشرط الضروري والكافي، والتي يلفسد معها تماماً قد تم إنشاء نظرية النماذج الأصلية. والحل المطابق أكثر مع روح النظرية يشترط على كل زوج من عناصر الفئة أن يمتلك سمة مشتركة، وهذا ما يفسح مجال الممكن لأي سمة كي لا تكون مشتركة مع الجميع (وفي حالة تعددية المعاني، فإننا سنتجه إلى القول إن كل معنى هامشي يتقاسم بعض السمات إما مع معنى النموذج الأصل، وإما مع معنى هامشي آخر). فإذا اخترنا مثل هذا الحل، فإن معرفة النموذج الأصل تصبح غير كافية للتحقق من شيء آخر بوصفه عنصراً هامشياً من عناصر الفئة: يستطيع هذا الشيء أن لا يكون بينه وبين النموذج الأصل أي شيء مشترك، ولكن أن يكون مرتبطاً معه بسلسلة من العناصر الهامشية الأخرى، والتي تكون معرفتها حينئذ ضرورية للتحقق منه، أي لإدراك «تشابهه العائلي» مع النموذج الأصل. وربما كان يجب التمييز بين نموذجين من الفئات. وإن هذا ليكون إذا كان التشابه الذي يكوئها يجب على هذا التحديد أو ذاك من هذه التحديدات.

■ من أجل تعدد لمفهوم الشرط الضروري والكافي، انظر:

H. Putnam, *Philosophical Papers*, t. 2: *Mind, Language and Reality*. Cambridge, Londres, New York, 1975.-La théorie psychologique des prototypes a été introduite par E.Rosh: "Natural categories", *Cognitive Psychology*, 4, 1973, p. 328-350. Elle a été appliquée au français par D. Dubois: "Analyse de 22 catégories sémantiques du français", *L'Année psychologique*, 1983, p. 465-489.

حول الاستثمار اللفظي للنظرية، انظر مثلاً:

C.J. Fillmore: "Towards a descriptive framework for spatial deixis", dans *Speech, Place and Action*, R.J. Jarvella et W. Klein (eds.), Londres, 1982, et G. Lakoff: *Women, Fire and Dangerous Things: What Categories Reveal about the Mind*, Chicago, Londres, 1987. -C'est dans les § 66 et 67 des *Investigations philosophiques* (cf. L'édition bilingue allemand/anglais *Philosophische Untersuchungen/Philosophical Investigations*, New York, 1953) que L. Wittgenstein lance, de façon incidente, l'idée de ressemblance de famille.

سنجد بياناتاً عاماً لنظرية النماذج الأصول، وتاريخاً، ومراجع وفيرة، ومناقشة، في:

G. Kleiber: *La sémantique du prototype* Paris, 1990.

اللغة والكلام

LANGUE ET PAROLE

لن يصبح البحث التجريبي علماً إلا عندما يقرر أن «يبي» موضوعه. فبدلاً من استبدال، نخلطُ يلطاً، كل الظواهر القابلة للملاحظة في حقل معين من حقول الاستقصاء، يقوم البحث نفسه بإنشاء المتصورات، ومساعدتها بسائل التجربة. وإن سوسير، من غير شك، في كتابه «دروس في اللسانيات العامة» (الفصل الثالث والرابع من المدخل)، من أوائل الذين أوضحوا، بالنسبة إلى اللسانيات، ضرورة إتجاز ماسماه كانت «الثورة الكوبيرنيكية». فلقد ميز بالفعل «مادة» اللسانيات. ويقول آخر، فلقد ميز حقل الاستقصاء اللساني. وهو حقل يشتمل على مجسوع الظواهر المرتبطة، من قريب أو من بعيد، باستخدام اللسان، وموضوعه، أي بقطاع، أو بوجوه هذه الظواهر التي يجب على اللساني أن يركز عليها دراسته. فلماذا القيام بمثل هذا العزل؟ إن سوسير يعزو إليه وظيفة مضاعفة. أولاً، يجب على الموضوع أن يكون «كلاً بذاته»، أي يجب عليه أن يكون نسباً مغلقاً ومشتقاً على مقولية جوهرية. ويجب، من جهة أخرى، على الموضوع أن يكون «مبدأً للتصنيف»: يجب أن يُستخدم لأفضل فهم للمادة (لأن سوسير يرى الفهم بوصفه تصنيفاً)، كما يجب عليه أن يجعل المعطى التجريبي معطى معقولاً. وإن دور اللسانيات العامة، التي هي تعليم تمهيدي للدراسات اللسانية الخاصة، أن تحدد بعض المتصورات التي تسمح، في لحظة الاستقصاء التجريبي للسان ما، مهما كان، بفرز الموضوع في المادة. والموضوع، هو ما يسميه سوسير «اللغة». وأما المادة، فهي ظواهر «الكلام». وإذا كان معظم اللسانيين الحديثين يتفقون على الضرورة المنهجية لمثل هذا التمييز، إلا أنهم يختلفون بخصوص المعايير التي تسمح بمعرفة اللغة والكلام.

ولقد أشار سوسير نفسه، على كل حال، إلى سلسلة من المعايير المختلفة جداً:

1- تتحدد اللغة بوصفها شريعة (code). ولأننا لفهم من قيام تناسب بين «الصور

السمعية» و«المتصورات». وأما الكلام، فهو الاستعمال، وهو تشغيل لهذه الشريعة تقوم به اللغات المتكلمة.

2- اللغة صلبية محضة. وإن امتلاكها هو إشرارك لملكات «الاستقبال» الذهني وحدها، وإعمال للذاكرة قبل كل شيء. ولذا، فإن كل نشاط مرتبط باللسان، ينتمي بالتلازم إلى الكلام. وإذا أُضيفت هذه السمة إلى السابقة، فيكون لها نتيجتان:

أ) تشمل الشريعة اللسانية على العديد من العلامات الممزولة (كلمات، وحدات بنوية صغرى)، وكل واحدة منها تشترك بين صوت خاص ومعنى خاص. وهكذا، فإن سوسير يتكلم عن اللغة بوصفها «خزينة» تُستودع فيها العلامات (وبالإضافة إلى هذا، فإنه يعترف بأن ملكة «الوصل» هي ملكة ضرورية لتصنيف هذه العلامات). وأما ما يتعلق بتصنيف العلامات في جمل، وبالتركيب بين معانيها بنية تشكيل المعنى الإجمالي للجملة، فيجب إسنادهما إلى الكلام، وإلى استعمال اللغة لأنهما يستلزمان نشاطاً عقلياً. وهكذا، فإن سوسير يدع مجالاً للفهم بأن الجملة جزء من الكلام (الجزء 2، الفصل 5، الفقرة 2).

ب) إن الدال والمدلول، في الشريعة اللسانية، سكونيان يشكلان صغرى. ولذا، فإن فعل النطق نفسه لن ينظر إليه بوصفه «الأ» من دوال اللغة، بسبب استعمال هذا التعبير في هذا الطرف أو ذاك، وكذلك من جهة أخرى، فإن الأثر العملي الذي ينتجه استخدام هذه التمايز، والطريقة التي تحوّل بها الموقف المتبادل بين المتخاطبين، لا يمكن أن يدخل في الشريعة بوصفها مدلولين.

ملاحظة: إن النتيجة «أ» لا تتلاءم مع القواعد التوليدية. وإن النتيجة «ب» لا تتلاءم مع الفلسفة التحليلية.

3- إن اللغة ظاهرة اجتماعية، بينما الكلام ظاهرة فردية. ولكي يكون هذا المعيار متلائماً مع الأول، يجب القول بأن المجتمع يحدد كلياً الشريعة اللسانية للأفراد. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يستلزم من تأويل الجملة إما أن يكون متطابقاً لدى جميع أعضاء المجموعة اللسانية، وإما أن لا يعد جزءاً من اللغة. وما إننا نلاحظ في الواقع تنوعاً كبيراً في التأويل الذي يعطيه أفراد مختلفون للجملة (وخاصة إذا كانت هذه معقدة)، فإن المعيار (3) يعطي إذن حقاً إضائيّاً لاستيعاد دراسة الجملة من اللسانيات - أي دراسة الجملة منظوراً إليها هذه المرة من خلال وجهها الدلالي. وإذا قربنا، من جهة أخرى، بين سمة الكلام بوصفه فردياً، وتحديد به بوصفه نشاطاً (المعيار 2)، فإننا سنذهب إلى إنكار أن يكون النشاط اللساني من الضوابط الاجتماعية، كما سننكر على شروط استعمال اللسان وأثره على

أوضاع المتخاطبين أن تكون قادرة على العمل، ليس بواسطة العادات فقط، ولكن بواسطة المراسنات أيضاً. ولقد يمتي هذا أنه توجد هنا أطروحة قابلة للتزاع تجريبياً. وهي أطروحة تعرض عليها السياتيات الاجتماعية وعلم السلالات اللغوية.

(ملاحظة: ستلاحظ على كل حال في المخطوطات الأولى للكتاب «دروس» أن اللغة هي التي كانت «فردية» وأن الكلام «اجتماعي».)

إذا كانت المذاهب اللسانية الكبرى تتضمن تقريباً كل المعايير لتفصل بين مادة البحث وموضوعه، فإن الكثير منها لا يتلاءم مع معايير سوسير، حتى عندما تكون مصافحة بوصفها توضيحاً للتعارض بين اللغة والكلام. فتروبشكوي يعارض مثلاً بين «علم الأصوات» و«علم وظائف الأصوات»، حيث إن الأول يدرس «أصوات الكلام»، بينما يدرس الثاني «أصوات اللغة». ولذا، فإن عالم الأصوات يصف كل الظواهر الصوتية المرتبطة باستخدام لغة من اللغات، من غير أن يسمح لنفسه أن يفضل بعضها على بعض: إنه يدرس إذن أصوات الكلام. بينما عالم وظائف الأصوات، فهو يستخلص من هذا المعطى فقط العناصر التي تؤدي وظيفة في الاتصال، والتي تقوم بشكل أو بآخر، بنقل المعلومة: إن مثل هذه الأصوات تمثل عنده أصوات اللغة، أو هي، تبعاً للمصطلحية المعتادة، تعد «ملاتمة لسانية». ولنضرب مثلاً بوصف الطريقة التي ينطق بها ذلك المتكلم الفرنسي الصوت "L". ومنجد أن عالم وظائف الأصوات لن يقف إلا على السمات التي تميز الصوت "L" من صوت فرنسي آخر، ويسمح بهذا أن يميز كلمة من سواها. وهكذا، فإنه سيفرض النظر عن كون الـ "L" يمثل «مجهووراً» أولاً يمثل (= مصحوباً باعتزاز للمجبال الصوتية)، لأن هذه السمة، فيما يتعلق بـ "L" الفرنسي، إنما يحدده السياق أكياً (إن "L" يمثل مهموساً إذا كان محاطاً بصامت مهموس، وإلا يكن ذلك فهو مجهور).

ملاحظة: إذا كان هذا المتصور للتعارض بين اللغة والكلام يتوافق مع المعيار 11 لدى سوسير، فإنه لا يتلاءم مع المعيار 13: إن تأثير السياق على نطق الـ "L" يمثل ظاهرة اجتماعية للغة. وهي ظاهرة خاصة ببعض الجماعات اللسانية. وإن هذا ليكون على نحو يدفع بالمعيار 13 إلى إعادة إدخاله في اللغة. وإن هذه الصعوبة هي التي دفعت كوزيري لكي يضع التفرعات السياتية في مكان وسط بين ما يسميه «توصيصة» و«كلام»، أي «المعيار».

■ حول العلاقة بين علم وظائف الأصوات واللغة: انظر:

N. Troubetzkoy: Principes de phonologie, trad. Fr. Paris, 1949, "Introduction".

لقد فاون تشومسكي وشواحه أحياناً الممازغة التي وصفوها بين «الكفاءة» و«الأداء» اللسانيين بالمعارضة الموجودة بين اللغة والكلام. فالكفاءة لدى شخص يتكلم الفرنسية - كفاءة يجب أن تكون مطابقة في القواعد التوليدية - هي مجموع الإمكانيات الممثلة له من طريق، ولفظ عن طريق تمكنه من الفرنسية: إمكانيات لبناء عدد غير محدود من الجمل السليمة ومعرفتها، وتأويل تلك التي (وهي ذات عدد غير محدود أيضاً) تتمتع بمعنى من بينها، وكشف الجمل الملتبسة، والإحساس بأن بعض الجمل، وإن كانت من جهة الصوت شديدة الاختلاف، إلا أن لها مع ذلك تماثلاً قاعدياً، وأن أخرى قريبة صوتياً إلا أنها لا تشابه قاعدياً، إلى آخره. وإن هذه الإمكانيات - التي تكون، كما يرى تشومسكي، الكفاءة المشتركة بين كل الأشخاص الذين يتكلمون الفرنسية، والتي تمثل بهذا المعنى «اللغة الفرنسية» - لنتميز: أ) بالمبالغة، ب) ويميب في الأداء الذي يمكن أن يقع فيه المتكلمون:

أ- تمثل الجمل الفرنسية القاعدية عدداً غير نهائي. والسبب لأننا لا نستطيع أن نثبت حداً أعلى لطولها (إذا كانت الجملة X سليمة، فيكفي أن نضيف إليها عبارة موصولة لكي نحظى بجملة Y تكون أكثر طولاً من X، وسليمة أيضاً). بيد أن نهائية الذاكرة، تجعل من غير الممكن بناء أو تأويل جملة تتجاوز طولاً معيناً (وذلك على نحو يكون فيه عدد الجمل المنجزة فعلاً محدوداً). ولكن هذه النهائية للأداء العملي لا تمنع من الكلام نظرياً عن كفاءة غير متناهية (بالمعنى الذي يقول فيه الرياضيون إن الوظيفة محسوبة نظرياً، حتى ولو كانت الآلة التي تسمح بحسابها يجب أن تمتلك كهربات أكثر مما يتضمنه السق الشمسي، والذي هو غير ممكن عملياً إذن).

ب- ثمة أداء كثير لدى المتكلمين (توقع أثر جملة في سياق معين، أو اختصارها بالاعتماد على سياق الخطاب بنية جمل النتيجة مفعولة، إلى آخره) لا يعد جزءاً من الكفاءة اللسانية، وذلك لأنها تستخدم معرفة بالعالم وبالأخر، كما تستخدم ممارسة للعلاقات الإنسانية التي تستطيع أن تبدوا مستقلة عن النشاط اللساني.

وسنلاحظ أن التعارض الذي جاء به تشومسكي يؤدي الدور نفسه للتعارض الذي جاء به سوسير: بما إنه يجب على اللغة أن تُدرس مستقلة عن الكلام، وليس العكس، فمفروض على الكفاءة أن تُدرس قبل الأداء، وأن تكون الأساس الضروري لدراسته (وهذا ما نعتبر عنه بقولنا إن تأسيس القواعد التوليدية سابق على كل درس لعلم النفس يتعلق باللسان). ومن جهة أخرى، فإن التعارض الذي أقامه تشومسكي يتفق تقريباً مع المعيار الأول لسوسير. ذلك لأن الكفاءة مثل «الميزة» لدى سوسير، إنها تزود المتكلمين بإمكانية

البنوية (انظر «il fait pas beau» - الجو غير جيد» إنها إنجاز غير قاعدي للقلب). ثم إن المكونات النحوية مستعنت بتوليفات الوحدات البنوية التي لا تتطابق مع ضوابط بناء الجملة (هو الوقت جيد). وأخيراً، يمنع المكون الدلالي الشذوذ الدلالي الذي يقف عند نموذج معنى الكلمات (بما إن الاسم «نحاس» يعد كلمة «ثقيلة»، فإنه لا يشير إلى شيء، ولكن إلى مادة. ولذا، فهو لا يستطيع أن يكون فاعل الفعل «وزن» كما في الجملة «يزن النحاس ثلاثة كيلوات»).

حول هذا الموضوع الأخير، انظر :

Katz et Fodor: "The structure of a semantic theory", Language, 1963, p. 170-210, trad. Fr. Dans les cahiers de lexicologie, 8, 1966.

5- «لقد صار بحث الشذوذ تفسيره منهجاً لسانياً جوهرياً».

إذا كان كل حكم بعدم القاعدية يتأسس على ضابطة من ضوابط القواعد، وهي تكون في معظم الأحيان من غير وهي بها، فيجب على اللساني أن يسعى إلى إنشاء مدونة منظمة تضم الحالات غير القاعدية. وإذا كان هذا هكذا، فثمة أسئلة ستكون منطلقاً لعدد من البحوث التوليدية، وذلك مثل «ما الذي يزعجنا في مثل هذه العبارة؟» هناك دراسة للشذوذ الدلالي مستفدة من مدونات الشعراء السرياليين، ويظهر فيها أن الشذوذ أمر أرواه المؤلفون. وقد سمحت هذه الدراسة لتدورف أن يقيم، بشكل معاكس، بعض قوانين التوليف الدلالي للفرنسية. انظر :

"Les anomalies sémantiques", Langage, mars 1966.

ومع ذلك، فقد أتاح المنصور التوليدي لعدم القاعدية هدفاً معيناً من الانتقادات :

أ - ألا يستلزم المنصور التوليدي عودة فخرية ومخفية للمنصور الممياري للقواعد؟ والسبب لأنه ربما تكون الأحكام بعدم القاعدية التي يحملها المتكلمون ليست سوى أثر، مباشر أو غير مباشر، للضوابط التي تملوها في المصنف. وهي ضوابط تتأسس على قواعد مميارية واضمة.

ب - إن إعطاء شروح للمخبرين بنية دفعهم لقبول حتى ما يبدو لهم شاذاً، ألا يعني أننا نعرض عليهم بالقوة منصور القواعد الذي نعمل به؟ ومن هنا كانت النكته التي تقول إن المخبرين الوحيدين المقبولين» بالنسبة إلى التوليدي، هم التوليديون.

ج - هل يميز المتكلمون من ذاتهم مختلف نماذج عدم القاعدية، أو ألا يعكس هذا التمييز القرار بتقسيم القواعد إلى مكونات؟

د - ألا توجد بين القاعدي وعدم القاعدي منطقة محايدة لا يستطيع أحد أن يقول قولاً سديداً بخصوصها (وهذا ما يعترف به التشومسكيون إذ يمنحون لبعض التوليفات، ليس أنجماً، ولكن نقاط تساؤل، بسيطة أو مضاعفة، وذلك تبعاً للجسامة المفترضة للحالة)؟ وكيف يمكن تحليل هذه الدرجات من عدم القاعدية في إطار قواعد توليدية لا ترى من حيث المبدأ إلا إسكاتيتين (أن تولد القواعد الشيء أو أن لا تولده)؟ يظن القواعديون التشومسكيون أنهم يصلون إلى حل بهذا الخصوص. وإنهم ليتنبهون ذلك على نحو تكون فيه التوليفات الأقل خروجاً على القواعد ممنوعة عن طريق الضوابط الأكثر هامشية في القواعد، بينما التوليفات الأكثر خروجاً على القواعد تنتهك ضوابط أكثر مركزية. ولكن تموزنا المعايير التجريبية لكي نبرز لأنفسنا إعطاء هذه الدرجة أو تلك من عدم القاعدية لتوليف ما. وكذلك فإن هامشية الضوابط عصية على التحديد.

هـ - هل السمة غير المقبولة لمباراة من المبارات تعود دائماً إلى أن هذه العبارة تتجاوز الضوابط؟ ألا يمكن لل تفسير أن يكون على عكس العبارة، فيدفع استعمال الضوابط نفسياً خارج الحدود المعتادة؟ وفي مثل هذه الحالة، فإن ما يسميه التشومسكيون «عدم القاعدية» ألا يشهد على وجود أكثر من انزياح لإزاء الضوابط وليس إزاء «الأخطاء» والتي يرى فيها «د. فري» التجلي الأكثر بداهة للقواعد الحقيقية. وإزاء عبارات مثل: «تعلن النفس البشرية» (د. هينغو التأملات، «ما يقول فم الظل» 642)، فإن الشذوذ الدلالي يستطيع بالفعل أن يكون موصوفاً بطريقتين. فإما أن يوجد انتقاص للضابطة التي يتطلب الفعل «لن» بموجيها فاعلاً «إنسانياً»، وإما أن تكون هذه الضابطة قد استغلت بشكل أنست في الفاعل «فأس» (وهذا هو قصد هينر بكل تأكيد).

Cette deuxième possibilité est développée par U. Weinreich ("Explorations in semantic theory", dans le recueil Current Trends in Linguistics, 3, T.A. Sebeok (ed.), La Haye, 1966, p. 429-432). Critiquant Katz et Fodor, Weinreich parle de transfer features: dans notre exemple, le trait "humain" aurait été transféré de maudire à hanche. - Sur les astérisques génératifs, lire les remarques, un peu désabusés, de N. Ruwet dans "En et y: deux cliques pronominaux antilogophoriques", Langages, 1990, n°97, p. 51-81 (surtout à la fin). - Sur le statut de la norme en grammaire générative: Y. OC. Morin et M.-C. Paret, "Norme et grammaire générative", Recherches linguistiques de Vincennes, 1990, n°19.

وبعيداً عن النظرية التوليدية، فإنه ليس من المؤكد أن يستطيع بحث لساني، مهما كان، أن يتجاوز مفهوم المعيار - حتى ولو لم يكن موضوعه يقوم على وصف معيار اجتماعي خاص. فمعد اللحظة التي نريد فيها أن نفسر ملاحظة ما، ولكن مثلاً أن شخصاً معيناً قد نطق هذه الجملة في هذا المقام، ومع هذا القصد، فنحن سنذهب إلى تخيل آلية

مجردة تكون مسؤولة عن هذا الحدث. ولكن يمكن أن نتخيل عدداً منها. وإذا كنا نرغب في تبرير أنفسنا بشكل تجريبي لأننا اخترنا الآلية "A" بدلاً من "B"، فيبدو الحل الوحيد في أن نظهر أن "B" تذهب بنا إلى التنبؤ بوقائع لا نحصل، وإلى التكهّن مثلاً بأن شخصاً قد نطق بالجملة نفسها في هذا المقام الآخر، أو بهذا القصد الآخر - وهو أمر نملن استحالة.

والمعصية، في المادة اللسانية، أنه يمكن لكل شيء تقريباً أن يكون موضوعاً للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لن يعود أمناً سوى حلين. فإما أن ندقق في وصف العمل الذي أعلننا عن استحالة، وذلك مثلاً بتخصيص «كل» تفاصيل المقام أو القصد اللذين يمتعان إنتاج الجملة التي ندرسها - ولكن المهمة قد تصبح لانهائية لها، وإما أن نقرر بأن الاستعمال المتوقع عن طريق الآلية "B"، إذا تمت ملاحظته، «شاذ»، وأنه يصدر عن قصد، أو عن جهل بضوابط اللغة، أو أيضاً عن اغتصابها إرادياً - وذلك بإجراء تحقيق، إذا استطعنا هذا، لكي نرى هل المتكلمون «البسطاء»، الذين نصف لهم العمل المتوقع انطلاقاً من الآلية "B" بأنه «شاذ»، يجدونه بالفعل أكثر غرابة من الأعمال «لعمادة» المتوقعة انطلاقاً من "A". ومن هنا، فإن اللساني إذا كان يستطيع أحياناً أن يصل إلى هذه النتيجة، فهذا لا يمنع من القول إنه اضطر، لكي يؤدي عمله بشكل جيد، أن يستخدم مفهوم المعيار، مع احتمال أن يجعل مخبره يضمّنون معياره. ولذا، فإن التأويل الممكن للتمييز بين اللغة والكلام، لجعل من اللغة مجموع الكينونات والآليات المجردة، والمبنية بغية تفسير الملاحظ الواقعي والذي هو الكلام. فلذا اخترنا هذا التأويل، فإن المعيار سيصبح إسقاطاً، وظلاً محمولاً (صحب تنجيه) للغة في داخل الكلام.

بخصوص التفكير العام حول المعيار، انظر:

S. Aurox: "lois, normes et règles", Histoire, épistémologie, langage, 1991, p. 77-107.

الاعتباطية

ARBITRAIRE

لقد سمي التفكير حول اللغة، منذ بداياته، لكي يعرف إذا كانت اللغة تمثل واقعاً فريداً، وغير متوقع، ولا يخنزل إلى كل الواقعيات غير اللغوية، أو أن يعرف إذا كانت اللغة، على المكس من ذلك، تستطيع، كلياً أو جزئياً، أن تكون مفسرة، بل مبررة عن طريق النظام الطبيعي للأشياء أو للفكر. ولقد تمثلت الأطروحة الأولى في الاعتباطية اللسانية، بينما تمثلت الثانية في التعليل. ويحضر التناوب في أربع مستويات على الأقل. ولا شيء يمنع من دعم إحدى الأطروحات في مستوى، ومن رفضها في مستوى آخر.

1 - علاقة الأسماء والأشياء

لقد طرح السفسطائيون، في اليونان القديمة، هذه القضية بخصوص إسناد الأسماء للأشياء. وتبعاً لـ «كراتيل» أفلاطون، ثمة مدرستان، كانتا تخوضان صراعاً فيما بينهما، ومع ذلك فقد اقتصرت كل واحدة منهما بعدم إمكانية تمييز الخطابات الحقيقية والخطابات المزورة، وهذا أمر لم يكن أفلاطون ليقبل به - وإذا ذلك ترك الطريق حراً أمام بلاغة مؤسسة على التأثير وحده. وتبعاً لبعضهم، حيث كان يمثلهم في الحوار هيرموجين، وهو تلميذ لسقراط، وسيء البصيرة بخصوص هذه النقطة، فإن إسناد الأسماء يعد جزءاً من الاعتباطية: المسألة مسألة قانونية، ومؤسسية، وثوابعية. وهذا ما يفسر أن الإغريقين والبربر كانوا يستطيعون استعمال أسماء مختلفة بالنسبة إلى الأشياء نفسها. وأما الأطروحة الأخرى، فتمثلها كراتيل. وقد كان سرفسطائياً مشهوراً في ذلك العصر. وإنه ليرى وجوب وجود علاقة طبيعية بين الأسماء والأشياء التي تشير إليها. ومن غير هذه العلاقة، لا توجد أسماء أصلية. فالاسم الأصل محاكاة للشيء، وبهذا فإن فصيلته الذاتية تكمن في كونه بحلم. «فمن يعرف الأسماء يعرف الأشياء أيضاً». ولكي تظهر السمة المعلقة للمفردات،

فإننا نلجأ بادئ ذي بدء للاشتقاق. فبالإضافة، وبالحذف، أو بتغيير حروف اسم يبدو اعتباطياً، فإننا نظهر في مكانه اسماً آخر، أو سلسلة من الأسماء التي تصف بشكل سليم الشيء الذي أشار إليه الاسم البدئي (ليس المقصود إذن إجراء بحث تاريخي، ولكن المقصود بذل الجهد لاكتشاف حقيقة الكلمات. وفيما يتعلق بعد ذلك بالأسماء البدئية، أي تلك التي ليس للاشتقاق عليها هيمنة، فإننا نبحث عن علاقة مباشرة بين معانيها وجوهريتها، مفترضين أن للمعاصر البدائية للغة قيمة تمثيلية طبيعية ("1" يعبر عن الخفة، و"4" و"5" يعبران عن التوقف، إلى آخره). فإذا كان الاعتقاد بالقيمة التمثيلية للأصوات مولفاً مع الاشتقاق، فإنه يجعل من الممكن أن يستطيع الاسم الإغريقي والاسم البربري للشيء ذاته أن يكونا معلمين فيما يتعلق بالاعتقاد.

ولما لم يكن يبدو على أفلاطون أنه كان مهتماً بالاختيار بين الموقنين، فيجب البحث لماذا كان يعتقد مع ذلك أن عرضهما مهم. والجواب من غير شك أنهما قد يستفيدان مما تبرير السفسطة - وتبعاً لأفلاطون، فإن أباً منهما لا يبررها. وأنهما لا يبررونها إلا بقبول أطروحة ثالثة، كانت قد قدمت بشكل حزلي من غير ريب في بداية الحوار: ترتبط الحقيقة في الخطاب بحقيقة أجزائه، وإنه ليدخل في هذا أكثر الأشياء صغراً، أي الكلمات. وفي هذا الحالة، فإن اعتباطية التسميات، والتي تبعاً لها تكون كل كلمة حقيقة ما إن تستعمل، ستؤدي إلى أن الخطاب أيضاً يكون حقيقياً ما إن يتم النطق به. ومن هنا، نمر بسهولة إلى موقف السفسطائيين الذين يرون أن كل خطاب ينتج حقيقته الخاصة. وبصورة عامة، فإننا نقرب من نسبة بروناغوراس الذي ينكر كل حقيقة مطلقة وكونية: إن الإنسان (والمقصود هو الفرد أو الجماعة) «هو مقياس كل الأشياء، سواء تلك التي تكون، والتي هي كائنة، أم تلك التي لا تكون، والتي هي غير كائنة». ولكن الكراتيلية أيضاً تستطيع أن تقضي إلى موقف نسبي. إذ بالنسبة إليها، فإن الكلمة التي لا تقول الحقيقة بخصوص موضوعها ليست كلمة بالمعنى الدقيق. وإذا نقلنا إلى الخطاب هذه الأطروحة التي تتعلق بمناحصره، فإن الخطاب الذي لا يقول الحقيقة لا يعد خطاباً حقيقياً. ومن هنا جاءت النتيجة التي تقول لا يمكن وجود خطاب مزور - وهذا ما يتعارض مع الأخلاق التي يريد أفلاطون أن يشيدها في الكلام. والاستنتاج الذي يقدمه سقراط حينئذ، هو أن الفلسفة غير معنية بالنقاش حول الاعتباطية أو بتعميلية الأسماء. فالحقيقة هي ما يثبت عنه خارج الكلمات، في حدس الجواهر. والإسك بها وحدها، قد يسمح بخلق لسان مثالي» فيما بعد. ولئن تكون الأسماء صوراً في هذا اللسان على كل حال، ولكنها ستكون فقط «علامات تشكيل لفطنت نطق الجواهر - وعلى كل حال، فإن أفلاطون يطبق أيضاً على اللسان المثالي المقارنة التي يقترحها في بداية الحوار: بعد الاسم «إزده الواقع أداة من أدوات الفرز، كما هو المكوك إزده القماش».

انظر:

L'Essai sur le "cratyle" de V. Goldschmid, Paris, 1940.

وفي أيامنا، فإن أطروحة اعتباطية التسميات اللسانية كان سوسير قد أكدها في أول «دروس في اللسانيات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول). وإنها على كل حال لموجودة ضمناً في كل الأعمال التي تعمل على إظهار، بالنسبة إلى الوجه الصوتي للغة، اضطرابات مستقلة عن تلك التي تنسوس الوجه الدلالي: انظر القوتين الصوتية للسانيات التعاقبية، والتعارض عند مارتينييه بين «تفعلي» اللسان، وبصورة أعم توزيع الدراسة بين تكوينيين متزيين للوصف اللساني: الأول صوتي، والثاني دلالي.

وترتبط هذه الأطروحة، من جهة أخرى، في تاريخ اللسانيات بفكرة مفادها أن اللغة تشكل نسقاً، وأنها تمتلك تنظيمياً داخلياً. فإذا كانت كل إشارة هي بالفعل محاكاة لموضوعها، فإنها تستمر نفسها بنفسها، بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، وقد لا تحتاج إلى علاقة ضرورية مع ما تبقى من اللغة. ولهذا السبب، فإن القواعديين الذين يبحثون، منذ القديم، عن الاضطراب - أي القياس - في داخل اللسان قد انتصروا للاعتباطية. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت اللغة، بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تمثل فرضي محضة، أو «شذوذاً» تبعاً للمصطلح المخصص لهذا (كلمة لا تعني، اشتقاقاً، استثناء على قاعدة مفترضة الوجود، ولكن عدم التبادل، وعدم التشابه) - وهذا ما يرفع كل إعانة عن النظر الاشتقاقي. ولقد نجد عند سوسير إجراء قريباً جداً من هذا (الجزء 2^e، الفصل 6، §3). ولما كانت كل علامة، بحرفها، هي علامة «اعتباطية قطعاً»، فقد دعت الحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها «الاعتباط التسي» فقط (إن كلمة «إجاص» إذا أخذت معزولة، ليست مدعوة أكثر من كلمة «بلوط» للإشارة إلى شجرة خاصة. فإذا كنا نصل إلى تيريرها، فذلك لأننا نفكك الكلمة «Poirier - إجاصية» إلى «Poir» و«-ier». ولكن هذا التقسيم لا يقوم لأن هذين العنصرين مدعوان لتسمية هذه الفاكهة الخاصة، والفكرة العامة للشجرة. بالنسبة إلى سوسير، فإن تفكيك الوحدة إلى عناصر يجب أن يستند إلى علاقة عامة، وعلاقة ذات نموذج تركيبي (ففي هذا المثل عن العلاقة الحنية للبطيخة نجد «ceris-ier» شجرة كرز، «mûr-ier» شجرة توت، «banan-iers» شجرة موز... حيث يترافق شكل التوليف مع مضمون دلالي مماثل). وهكذا، فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات، هو الذي يحدد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية للعلامة المعزولة.

ويبقى البحث الاشتقاقي مع ذلك، كما تبقى فكرة الحقيقة الطبيعية للصوت،

حاضرين في كل عصور التأمل الفلسفي واللساني. فقد كان الروائيون من كبار الباحثين في الاشتقاق (كما كانوا من أنصار الشذوذ اللغوي). وقد كان ليبز نفسه يعتقد أن الاشتقاق يقرنا من اللغة البدائية، تلك اللغة التي كان من الممكن أن تستمر أفضل من لغتنا القيمة التعبيرية للأصوات. وفي أماننا هذه أيضاً، مازال بعض اللسانيين يبحث للمعثور على تحليل للشكل الصوتي للكلمات، معطياً لهذا البحث كل الضمانات العلمية المطلوبة حالياً. وإنه من أجل هذا، فقد حاول هؤلاء اللسانيين تأسيس علم الاشتقاق على الانحراف التاريخي الذي يخضع للتحقيق، وإنهم ليستندون في الوقت نفسه إلى ملاحظات نفسه وسمية لدعم دواستهم عن القيمة التعبيرية للأصوات.

عن التعارض بين أنصار القياس والشذوذ في القديم، انظر:

F. Douay et J.-J. Piat, "Analogie anomalie", Communications. n°53, 1991, p. 7-16. - Sur la recherche étymologique dans l'Antiquité: Varron, De lingua latina (livres 5, 6 et 7) et J. Collart, Varron, grammairien latin, Paris, 1954. - Sur les stoïciens plus particulièrement: K. Barwick, Probleme der stoischen Sprachlehre und Rhetorik, Berlin, 1957. - Sur Leibniz: M. Dascal, Leibniz: Language, Signs and Thought, Amsterdam, Philadelphie, 1987.

ثمة دراسة عامة عن سلالة كراتيل، انظر:

G. Genette: Mimologie: voyage en Cratylie, Paris, 1976.

والمثل على الدراسة الاشتقاقية المعاصرة، هو:

P. Guiraud: Structures étymologiques du lexique français, Paris, 1967.

وعن القيمة التعبيرية للأصوات في اللغة وفي الخطاب، انظر:

R. Jakobson: "A la recherche de l'essence du langage", Collection Digène, "Problèmes du langage", Paris, 1966.

العلاقة بين الدال والمدلول

بما إن سوسير قد أُرشد إلى التمييز الدقيق بين مرجع العلامة (مجموع أشياء العالم الذي تحيل العلامة إليه) ومدلولها (الكينونة اللسانية المتعلقة بدالها)، فإن اللساني، بعد سوسير، قد وجد نفسه أمام مسألة العلاقات بين الدال والمدلول. وهي قضية تختلف جداً عن الأولى. لأن المقصود الآن هو العلاقة في داخل العلامة. ويرى، حول هذه النقطة، عدد من اللسانيين أنه لا يجب، من منظور سوسير نفسه، الكلام عن الاعتباطية. كما يرون أن مدلول العلامة، في لغة ما، لا يمكن التفكير فيه باستقلال عن داله. والحجة الرئيسة هي أن مدلولات اللغة لا تمتلك أي أساس منطقي أو نفسي: إنها لا تتناسب لا مع جواهر

موضوعية، ولا مع مقاصد ذاتية يمكن الوقوف عليها خارج اللغة. وإنها لما كانت قد تكونت في الوقت نفسه الذي تكونت اللغة فيه، وهي معاصرة لإسناد الدال الصوتي الذي أعطي لها، فإنها تدل بهذا الدال بشاعركها الداخلي. ولذا، فهي تنحل ما إن تفصله عنها (لا توجد فكرة عامة ثم تصبح فيما بعد ممنونة بالكلمة الفرنسية « Courage - شجاعة »: يستطيع استعمال هذه الكلمة فقط أن يجمع عدداً من المواقف الأخلاقية المختلفة التي لا تمتلك أي نزوع لكي تكون مبدورة تحت الصوت نفسه. ولقد يعني هذا إذن أن الأمر صناعة من صناعات التفكير اللساني الذي يجعلنا نتخيل وحدة عقلية تتناسب مع كلمة «شجاعة»). وهكذا فإن الاعتيابية مرفوعة باسم التسمية. وتلاحظ أن حجة من هذا النوع، إذا دلت جيداً على «ضرورة» العلاقة بين الدال والمدلول في اللحظة التي تكون اللغة قد تكونت فيها، فإنها لن تنسب مع ذلك إلى هذا التكوين أي تعليل طبيعي. ومن جهة أخرى، فإنها تفترض وجود اعتيابية لسانية أساسية، كما تفترض وجود أصالة لا تختزل للنظام الذي يخلفه اللسان إزاء نظام العالم أو إزاء نظام الفكر.

C. Bally, élève direct de Saussure, défend l'arbitraire du rapport signifiant-signifié (Le français moderne, 1940. P. 193-206). -Le point de vue opposé est présenté par P. Naert (Studia linguistica, 1947, p. 5-10) et par E. Benveniste ("Nature du signe linguistique". Acta linguistica, 1939, p. 23-29). -Pour une étude d'ensemble. R. Engler, Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe, Genève, 1962.-Une bibliographie générale sur ce problème: E.E.K. Koerner, Contributions au débat post-saussurien sur le signe linguistique, La Haye, Paris, 1972.

3 - التنظيم النحوي

سيطع تناوب الاعتيابية والتعليل على دراسة العلامة المحزولة وسيمتد إلى النحو. وفي إطار اللسانيات التاريخية للقرن التاسع عشر، كان المرء يسأل نفسه فيما إذا كانت الإجراءات المادية المستعملة للتحقق من مختلف العلامات فيما بينها داخل كلمة أو جملة، تهدف، فكرياً، إلى تقليد وحدة المفاهيم التي تقدمها هذه الؤسسات، وتشكل ضرباً من لصورة المفردة لوحدة الفكر. ولقد ذهب هامبرلدت بهذه الفكرة إلى حد يفهم منه أنه في سبيل إنشاء علاقة قاعدية أصيلة، فإن التعبير والمضمون العقلي لهما العلاقة لا بشكلان إلا شيئاً واحداً (وإذا أردنا الكلام بمصطلحات سوسير، فيجب القول، في هذه الحالة، إن تضاريس بين الدال والمدلول يزول، وهذا بكل تأكيد هو أكثر الأشكال تطرفاً في رفض الاعتيابية).

إن النص الأكثر تمثيلاً لمكر هامبولدت حول هذه النقطة، كان قد ترجم إلى الفرنسية في عام 1859 بعنوان:
 "L'origine des formes grammaticales et leur influence sur le développement des idées".
 وقد أعيد نشره عام 1969 في بروكسل. وقد علق عليه أوزوالد ديكر في الفصل الثالث من كتاب: "logique, structure, énonciation". Paris 1989.

ولكن ليس بهذه الكلمات عموماً طرح القضية. فالمقصود ليس هو الإجراءات المادية التي تربط العلامات. وإنما المقصود هو معرفة ما إذا كانت الفئات والضوابط النحوية التي تستعملها اللغة، تعيد إنتاج بنى الفكر، أو إذا كانت تشكل خلقاً أصيلاً. ولقد كانت معظم كتب «القواعد الدمة» ترى قسمين في قواعد اللغة. القسم الأول، ويتمثل في مجموع الفئات والضوابط المشتركة بين كل اللغات، لأنها مفروضة إما بطبيعة الفكر المنطقي، وإما بمتطلبات التعبير. وهكذا، فإن تمييز أجزاء الخطاب الرئيسة (الصفة، الاسم، الفعل)، أو أيضاً تمييز الضوابط التي تسجل حضور فعل من الأفعال في كل قول، ليكس بنى منطقية عالمية. وإن وضوح التعبير هو الذي يطلب أن تكون الكلمة المحددة سابقة في الجملة على هذا الذي يحددها، إلى آخره. ولكن لكل لغة، من وجهة أخرى، وجه خاص يدين بوجوده إلى سلسلة من الماديات الخاصة بهذه اللغة، سواء كانت تأتي لإكمال الضوابط العالمية (بتثبيت الشكل الممجمي للكلمات، وتفاصيل الإعراب، وبعض أليات الموافقة)، أم تتعارض بمد ذلك مع هذه الضوابط (وذلك عندما تسمح أو تعين «قلبا» في النظام الطبيعي للكلمات، وعندما تسمح «بإضمار» الفعل، وعندما تعطي مجالا لتعبيرات اصطلاحية مخالفة للمنطق كذلك). وعلى المقفار الذي يكون الجزء المنطقي من القواعد مستواه الأكثر عمقا (إن الشروط العالمية للتعبير والخصوصيات الاصطلاحية تأتي فقط لكي تنضاف إليه)، فإنه يمكن، من منظور «القواعد العامة»، أن ينظر إلى اللغة بوصفها تحليلية بشكل جوهري، واعتباطية بشكل عرضي. وثمة عبارة من «عبارات بور رويال» تستخلص الدرس من هذه الأطروحة: «تمدد المعرفة بما يجري في ذهننا ضرورة لفهم أسس القواعد (الجزء الثاني، الفصل الأول)».

لقد قدم «س. ميريس» نقداً منهجياً لمنطق بور رويال:
 "le Parallélisme Logico-grammatical", Paris, 1933.

وتعود قضية التعليل التحوي للظهور في أيماننا في التعارض القائم بين اللسانيات التوليدية واللسانيات «الإفراكية». ويجب وضع تشومسكي واللسانيين التابعين لمدرسته إلى

جانب الاعتيابية. وهذا ما يمكن أن يبدو مدهشاً، ذلك لأنهم غالباً ما كانوا يعلنون قناعتهم إلى «قواعد» بور رويال. وقد ركزوا، مثلها، على الوجه العالمي للقواعد، متميزة بوضوح من العناصر الخاصة بكل لغة. وبالفعل، فإن القول الثابت دائماً في كل تشديلات التي أجرتها القواعد التوليدية، هو أن الشكل العام للقواعد والذي هو موضوع «النظرية» القاعدية، متطابق في كل اللغات. ويذهب الاتجاه الحالي إلى تخصيص هذه نظرية بشكل أدق أكثر فأكثر، وذلك بإدخال قيود متحقق منها عالمياً فيها. وهي قيود تشكل مجموعاً من «العالميات الشكلية». ولكن ليس للعالمية القواعد، عند التوليديين، السهام الذي لها في «بور-رويال». فهي ما ناتجة عن سلسلة مسبقة، تكون اللغة تبعاً لها نوعة، ومحاكاة للفكر. والمقصود، بالنسبة إلى تشومسكي، تفسير الحدث التجريبي وهو أن كل طفل يستطيع بناء الضوابط، المعقدة بشكل يفوق التصور، والتي تسمح بالكلام وبفهم اللغة. وإن هذا يتطلب استعداداً مائلاً عند كل البشر، والذي لا يمكن أن يتحقق، على كل حال، في أي من الملكات المعروفة عادة، وخاصة ملكة المنطق، وذلك نظراً لنموذج العمل الذي تنجزه. ومن هنا، فإنه ينتج أن العناصر العالمية للسان تمكس ملكة خاصة. ولذا يمكن للنحو إذن أن ينظر إليه بوصفه اعتيابية إزاء الفكر أو إزاء الواقع الذي يسمح بالكلام عنه، حتى وإن كان المقصود هو اعتيابية عالمية واسعة في الطبيعة الإنسانية.

إن «اللسانيات الإدراكية» هي الممثل الحالي لنظريات التعليل. ويشكل عام، فإنها تنكر وجود ملكة خاصة للسان، قد تكون أصلاً لطريقة التمثيل المستقل، وتريد، على العكس من ذلك، أن تربط اللسان بالفكر الإنساني من خلال كليته. ومع ذلك، فإن الضوابط والنحو يعمرون عن طريق الإدراك الطبيعي للواقع، والذي يستطيع علم النفس، أو قد يستطيع نظرياً، أن يعرفه بشكل مستقل عن دراسة اللسان بوصفه تصنيفاً للصفات أو بوصفه آلية ملازمة للفكر. وإن الصعوبة الأساسية لهذه الأبحاث، إنما هي صعوبة مشتركة مع تلك التي واجهها، في بداية القرن، بعض القواعديين مثل «ف. برينو»، والذي يقترح الانحياز من الفكر إلى اللغة. والسؤال هو كيف يمكن التأكد من أن المفاهيم - المسماة سابقاً «المفاهيمية» والمسماة الآن «الإدراكية»، والتي يجب عليها أن تعرض التنظيم القاعدي - لم تعطها اللغة شكلاً من قبل، وذلك لأننا بشكل عام نصفها من خلال اللغة. ومن هنا، ثمة إيجاب يدفع للوصول إلى تحديد تناول غير لسانی لما هو مطلوب من اللغة أن تمكسه، وإلا يكن ذلك، فإن الأمر سيستمر.

عن التقارب الذي قدمه تشومسكي بين القواعد التوليدية والقواعد الإدراكية، انظر:

Cartesian Linguistics, New York, 1966, trad. fr., Paris, 1969.-R. Langacker est un des principaux grammairiens cognitivistes. Cf. Foundations of Cognitive Grammar, standard, 1987, 1. I, ainsi qu'un article de 1987 traduit en français dans le n°53 de Communications, 1991, "Noms et verbes", où il établit les fondements cognitifs de ces deux catégories et de leurs sous-catégories. -L'ouvrage de P. Brunot auquel il a été fait allusion est La Pensée et la langue, Paris, 1922.

4 - الوحدات اللسانية الدنيا

إن الطريقة الأكثر جذرية لتأكيد الاعباطية اللسانية، تتركز على أن الوحدات الدنيا التي تجعلها اللغة الخاصة عاملة لا تتأسس على شيء آخر غير الاستعمال اللساني، ولا تمتلك وجوداً خارج اللغة، أو على كل حال، خارج اللسان عموماً. ويمكن لهذه الأطروحة أن تدعي نفسها شكلين على الأقل:

أ) يتحمل الشكل الأول بالوجه الصوتي أو الدلالي لهذه الوحدات (الأصوات، السمات المميزة، الوحدات المعنوية الصغرى، الكينونات القاعدية). وتستطيع كل وحدة أن تظهر تحت عدد معين من المتغيرات: يستطيع عدد كبير من الأصوات أن ينجز انصوت الفرنسي "م"، كما تستطيع أفكار كثيرة مختلفة أن تعبر عن نفسها بوساطة صيغة الاحتمال الفرنسية، وتستطيع كذلك كلمة «أخضر» أن تشير إلى تدرجات لونية. ولقد يعني هذا إذن أن كل وحدة تؤسس تجمعات في الواقع الصوتي أو الذهني، كما تؤسس لغة تنتج، في كثيرها، «قطعاً» لهذا الواقع. ومادام ذلك كذلك، فقد لا حظنا أن هذا القطع يشير من لغة إلى لغة أخرى: ثمة أشكال للنطق تعد في الفرنسية متغيرات لـ "م"، بينما هي في العربية تنتمي لأصوات مميزة، وثمة تدرجات لونية يوزعها الفرنسي بين الأخضر والأزرق، بينما هي تمثل معنى في لغات أخرى عن طريق الكلمة نفسها. وإتنا لنميل، اتعللاً من هذه الملاحظة، إلى استنتاج أن القطع المرتبط بلغة ما، فإنه يتعلق فقط بهذه اللغة وليس له أي أساس خارجها في الواقع السمعي أو النفسي. وإنه لن يكون مرسوماً خيلاً مجبولاً في الأشياء، ولكنه قد يظهر بوصفه ضرباً من الاعباطية الحرة في اللغة. وهذا ما يعبر عنه التعبير الموجود في كتاب سوسير «دروس» (الجزء 2، الفصل 4): تكون اللغات وحدانها في مادة «عديمة الشكل» (يكفي القول بشكل أكثر رصانة إن البنية الخاصة بهذه المادة، هذا إن وجدت، لا تحدد البنية التي نعرضها عليها كل لغة من اللغات).

نجد تأكيداً لفراغة القطع اللساني في كتاب سوسير:

"Cours de linguistique générale" chap. 4, 2e partie).

وقد عادت كل المدرسة البنائية إلى تناوله مجدداً، انظر مثلاً:

L. Hjelmslev: "Prolégomènes à une Théorie du langage" trad. Fr. Revue Par A.M. Léonard, Paris, 1968, p 7382.

وكذلك بخصر الحجة المستخلصة من الفروق بين اللغات، وفيما يتعلق بالوجه

الصوتي:

Martinet: "Élément de Linguistique générale", Paris 1961, Paris. P, 53-54.

وأما ما يتعلق بالجانب الدلالي، فإن تحليل «المتنوع الدلالي» الذي أنشأه الألماني (ح. تريير - J. Trier) يُظهر أن تمفصل المنطقة المفهومية نفسها يستطيع أن يتغير تبعاً للغات أو للحالات المتعاقبة لكافة نفسها. انظر:

(Der deutsche Wortschatz in sinnbezirk des Verstandes, Heidelberg, 1931).

وقد قام في الزمن نفسه، الأمريكيان E. Sapir و B. L. Whorf بدعم فرضية عامة أكثر (تسمى فرضية سابير - ورف)، وسفادها أن كل لغة (أو مجموعة من اللغات) ترتبط بشئ معين للعالم. وهكذا، فتبعاً لورف، فإن متصور الزمن والتغير المدمج في اللهجات لأمبرنديانية قد يكون مختلفاً جداً عن المتصور الهندو-أوروبي، انظر مجموعة مقالات ورف

"Language, Thought and Reality", Cambridge (Mass), 1956.

هناك مجموعة من المقالات لسابير مترجمة إلى الفرنسية حول هذه النقطة:

"Anthropologie", Paris, 1967.

ويمكننا الاعتراض على حجة التنوع بقولنا إن التغيرات المزعومة تستند إلى تحليل لساني سطحي: يقوم التحليل المعصم بإظهار عموميات، وستختار كل اللغات العناصر لأساس لتوليفاتها من مدونة العناصر الدلالية أو الصوتية نفسها. وبالنسبة إلى معظم تشويبيين، فإنه يجب على المكونات الصوتية الوظيفية والدلالية، التي تعمل لإنجاز توصف اللساني أن تمثل المبادئ بلغة واضحة عالمية، وتشير رموزها إذن إلى «عموميات جوهرية» قابلة أن تجد نفسها ثانية في اللغات الأكثر اختلافاً.

لقد هاد التوليديون، في ميدان الصوتيات، إلى أفكار جاكسون: إنه إذا كان صحيحاً أن الأصوات تختلف من لغة إلى لغة، فإن كل صوت يمثل في ذاته تجمعا من السمات. سيأتى. بيد أن هذه السمات، التي هي محدودة جداً، تمثل السمات نفسها بالنسبة إلى كل لغات (والنص الأساسي هو:

R. Jakobson, C. Fant et M. Halle: "Preliminaries to Speech Analysis", MIT press, Technical Report 13, 1952.

ونجد معلومات حول التطورات اللاحقة لعلم وظائف الأصوات التوليدية في كتاب:

F. Dell, D. Hirst et J.R. Vergnaud: "Forme sonore du langage", Paris, 1984

وفي ميدان الدلالة، الذي لم يدرس جيداً حتى الآن، فإن التحويليين يفكرون أيضاً أنه إذا لم تكن معاني الكلمات متطابقة في لغات مختلفة، فإنها مع ذلك مبنية انطلاقاً من عناصر دلالية دنيا تمد، هي نفسها، عالمية: انظر:

J. H. Greenberg (ed), *Universal of Language* Cambridge (Mass), 1966, et Bach et Harms (eds), *Universal in Linguistic Theory*, New York, 1968.

إن هذا النقد الذي يلاص البنوية المعتمدة لصالح اعتباطية القطع اللساني، لا يصل مع ذلك إلى الأطروحة نفسها، لأن العالميات المزعومة تستطيع، ويجب عليها في إطار النظرية التوليدية، أن تنتسب إلى ملكة للسان، وتكون متميزة من الملكات الإنسانية الأخرى. ولقد يعني هذا إذن أنه لا شيء يمنع من قبول اعتباطية لا تمثل اعتباطية هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، ولكن تمثل للسان عموماً. وهنا أيضاً، فإن اللسانيات الإدراكية هي التي تناقض البنوية بشكل أساسي. فالبنسية إليها، لا توجد فقط عالميات لسانية، لكن هذه العالميات اللسانية تحددها سمات عامة للفكر، يمكن ملاحظتها خارج التعبير نفسه وسارج التواصل اللساني. ولذا، فقد كانت الأبحاث في ميدان الدلالة هي الأكثر تقدماً. وفي البداية، كان هناك بحث قام به دب. بيرلان و دب. كاي حول أسماء الألوان. وبالتالي، فإنه، كما لاحظت البنويات ذلك، قد يحصل أن يحلل طيف الألوان بشكل مختلف في لغات مختلفة، ولكن هذه التعددية تحددها القيود (ومن هذا مثلاً أنه لا توجد أي لغة تجمع تدرجين بسميهما الفرنسي بشكل ثنائي أخصر وأحمر). وإن النقطة المهمة، فيما يتعلق بقضية الاعتباطية، هي أن هذه القيود، وهي قيود أكثر خفاء من تلك المأخوذة هنا مثلاً، يمكنها أن تقيم علاقة مع شروط نفسية ومادية منطقية للإدراك. وتأمل الدلالة الإدراكية أن تنشر هذا النموذج من النتائج على مصطلحات أكثر تجريداً من أسماء الألوان. وحتى لو استطاعت كلمة من كلمات لغة ما أن تجمع تدرجات للمعنى، توزعها لغة أخرى على كلمات مختلفة، فإن للتدرجات المجتمعة فيما بينها على الدوام بعض العلاقات التي تبينها التجربة الإنسانية على كل حال خارج اللغة.

هناك نصان أساسيان حول رفض الاعتباطية في الدلالات الإدراكية. انظر:

B. Berlin et P. Kay, *Basic Color Terms, Their Universality and Evolution*, Los Angeles, 1969; A. Wierzbicka, "Wheat and oats: the fallacy of arbitrariness", in J. Haiman (ed.), *Iconicity in Syntax*, Amsterdam, 1985, p. 311-342.

ب) إن الاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة، لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بوساطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة

العميقة للعناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة. وإن هذه الأطروحة، تماماً كما أنشأها هيليبليف انطلاقاً من تعليمات معينة لسوسير لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات (التركيبية والاستبدالية) التي تقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها. والوحدة، من خلال هذا المنظور، لا تستطيع أن تحدد إلا بالنسق الذي تشكل جزءاً منه. وإن الأمر ليصبح متناقضاً حينئذ إذا عُثر في اللهجات المختلفة على وحدات متطابقة، وكذلك إذا قدمت أنواع اللغات بوصفها توليفات مختلفة فقط، وتتكون من مجموعة من العناصر العالمية. ولذا، فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل، في مركزه بالذات، على مرجع للنسق اللساني الذي يشكل جزءاً منه، فإن احتياطة كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة محتملة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني.

انظر:

A. Martinet: "Substance phonique et traits distinctifs", Bulletin de la Société linguistique de Paris, 1957, p. 72-82.

ويناقش مارتينييه في هذا العمل فكرة جاكسون عن السمات التمييزية لوظائف الأصوات العالمية. وإنه ليستعمل حججاً قريبة جداً من المنظور المنظوماتي. وبالنسبة إليه، فإن السمات التمييزية التي تستعملها اللفظة لا يمكن وصفها عن طريق التمييز الصوتي. والسبب لأنها لا تتحدد إلا بعلاقاتها مع السمات التمييزية الأخرى للغة نفسها. وبعد ذلك، فإن مسألة عالميتها لن تجد سبيلها إلى الطرح. وإنها لم تعد تستطيع أن تجد نفسها في لغة أخرى أكثر من جوهر فرد لينيزي، ومحدد بوصفه تمثيلاً للعالم الذي يشكل جزءاً منه، ومن غير أن يستطيع أن يجد نفسه في عالم آخر.

وحول التطبيق الممكن لمتصور هيليبليف على القضايا الدلالية انظر:

O. Ducrot, "La commutation en glossématique et en phonologie", texte de 196" repris comme chap. 5 de Logique, structure, énonciation, Paris, 1989.-Dans une perspective moins strictement linguistique: J. Krsteva, "Pour une sémiologie des paragrammes", Tel Quel, 29, 1967, p. 53-75.

الآنية والتعاقبية

SYNCHRONIE ET DIACHRONIE

لقد دخل المصطلحان «الآنية» و«التعاقبية» إلى المصطلحية اللسانية المألوفة منذ سوسير . ويسمى الوصف (أو الضبر) «آنية» إذا قدم مختلف الوقائع التي يحيل إليها بوصفها تنتمي إلى اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها (= إلى حالة واحدة). ويكون الوصف «تعاقبية» عندما ينسب إلى اللغة نفسها حالات من التطور مختلفة. وستلزم هذا التعريف أن تكون قد أعطيتا معنى للتعبير «اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها». وهذا أمر غير بديهي. فهل هي اللغة نفسها تلك التي تتكلم بها في باريس، وفي مرسيليا، وفي كيبيك؟ ومن جهة أخرى، هل الفرنسية المتكلم بها في عام 1970 والمتكلم بها في عام 1960 تنتميان إلى اللحظة نفسها من لحظات تطور الفرنسية؟ والمتكلم بها كذلك في عام 1850؟ قريب من قريب، ولكن لماذا لا نقول إن الفرنسية واللاتينية تنتميان إلى حالة واحدة لتطور اللغة الأم الهنود-أوروبية؟ ولقد نلاحظ، في التعريف السابق، أن الصفتين «آنية»، و«تعاقبية» لا تطبقان على الظواهر بالذات، ولكن على وصفها أو تفسيرها، وبشكل عام، على وجهة النظر التي اختارها اللساني. فكل ظاهرة من ظواهر اللغة تحمل أثر ماضيها. ولقد يعني هذا بدقة إذن أنه لا يوجد «حدث» آني، ولكننا نستطيع أن نضرب صفحاً عندما نصف حدثاً أو نفسره بكل ما لا ينتمي إلى كل ما حدثناه بوصفه حالة خاصة من حالات اللغة.

ملاحظة: على الرغم من أن المصطلحية الأمريكية تعطي اسم «الوصف اللساني» لما يسمى هنا «اللسانيات الآنية»، فإنه ليس بدهياً أن وجهة النظر الآنية لا تستطيع أن تكون تفسيرية (انظر الوظيفة). وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الأبحاث التعاقبية (مثل أبحاث المقارنين، حيث هي وصفية قبل كل شيء، لأنها تكتفي بإثبات - وبصيغة قدر الإمكان، لاجئة إلى «قوانين صوتية» - تشابه حالات اللغة المقارنة واختلافاتها.

ولم يفرق الفكر اللساني على الدوام وجهات النظر الآتية والتعاقبية. وهكذا، فإن البحث في الاشتقاق يتردد دائماً بين هذين:

أ - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى، مشتقة فيها، وتعطيان المعنى العميق.

ب - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى سابقة عليها جاءت منها (وهذا هو الاشتقاق التاريخي).

إننا لا نرى دائماً بوضوح إذا ما كان ينظر إلى الباحثين بوصفهما مستقلين، أو إذا كنا نعد أن توقفهما إنما يأتي من تمييزهما المشترك. وكذلك، فإذا كنا، منذ القديم، قد لاحظنا وجود علاقة خاصة بين بعض الأصوات ("b" و "p"، "g" و "k"، إلى آخره). فإننا نطوي، نخلط، نخلط، إثباتاً لهذه العلاقة، حجباً آتية وتعاقبية. ولقد أظهر كانتيليان (ذكرته الموسوعة، مادة "C") العلاقة بين "g-k" (المكتوب "C") تزامناً، وذلك عن طريق حدث آتي (إن للفعل اللاتيني agere اسم فاعل actum)، وعن طريق حدث تعاقبي (لقد أعطت الإغريقية Cubernetés في اللاتينية gubernator).

وأما ما يتعلق باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي جعلت لوجهة النظر التعاقبية وضعاً علمياً، فقد كان عليها أن تذيب الآتية في التعاقبية بالتدرج، وقد كانت هذه هي حالة المقارنين الذين استبانوا من ميل اللغات إلى الفانون، بل إلى الاضطراب، وجود تنظيم للحالات السابقة في الحالات اللاحقة. وقد كانت هذه هي أيضاً حال القراءعيين لجده، والذين كانوا يرون أن متصور اللسانيات الآتية يمتلك معنى فقط عندما يكون بالإمكان تأويله بمعارات تعاقبية. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى «هـ بول». فالقول إن الكلمة مشتقة من أخرى (مثلاً كلمة «عامل» مشتقة من «عمل»)، فإن هذا إما أن يكون بلا معنى محدد («سوى طريقة تشير إلى الشبه بين هذه الكلمات، وإلى التقيد الأكثر بالنسبة إلى نشائي»، وإما أن يعني هذا أن اللغة في عصر معين قد تعرف فقط الكلمة «الأصل» وأن لكلمة المشتقة قد آتت في وقت متأخر.

إن رفض المقارنة قبول وجهة نظر مستقلة للكلمة، قد يبدو أيضاً في تصنيف اللغات. فتصنيف قد يكون إما تاريخياً، وإما وراثياً («يجمع اللغات ذات الأصل الواحد»، وإما اشتقاقياً («يجمع اللغات التي لها سمات متشابهة من وجهة نظر صوتية، أو قاعدية، أو دلالية»). وإذا كان هذا هكذا، فإن المقارنين يقبلون ضمناً أن يشتمل التصنيف الوراثي مثلاً على فئة «اللغات الهندو-أوروبية» لتكون في الوقت ذاته فئة اشتقاقية وهكذا ستكون اللغات الهندو أوروبية جميعاً لغات تعريفية (انظر النموذج الذي أقامه شليخر، والذي قبله معظم

اللسانين في القرن التاسع عشر مع تغيرات عليه). وبعد هذا اتزاناً من الصعب تجنبه، لأن النموذج الموضح كان قد تأسس قبل كل شيء على التنظيم الداخلي للكلمة. وإن السنج المقارن يفترض أن اللغات التي أنشأتها بينها علاقات وراثية، تبي الكلمات بالطريقة نفسها.

ولقد حاول منذ بداية القرن العشرين، بعض اللسانيين أن يجعلوا النموذج مستقلاً عن التاريخ: إنه يقوم على مقارنة الوصف الآتي لحالات تنتمي إلى لغات مختلفة. ولقد يعني هذا أنه لا يعد جزءاً لا من الآتية ولا من النعابية، كما تم تحديدهما في الأعلى. وتلعب هذه الحالة متساوقة مع توسع للمعيار النموذجية. فماب لم يكن يعترف لمعيار بناء الكلمة إلا بدور ثانوي. ذلك لأن معياره الأساسي يتأسس على طبيعة المتصورات المعبر عنها في اللغة. فإذا كانت كل اللغات تعبر عن «المتصورات الواقعية»، وتشير إلى أشياء، وإلى نوعيات أو إلى أفعال (تعبر بجلور الأسماء والأفعال في اللغات الهندو-أوروبية عن هذه الأشياء)، وكذلك إذا أنشأت «متصورات العلاقات المجردة» العلاقات النوعية الرئيسة، إلا أن بعضها ليس له «متصورات اشتقاقية»، تغير معنى المتصورات الواقعية (المعبر عنها مثلاً في الفرنسية بواسطة التصغير مثل "ette"، والسوابق مثل "de-re"، واللواحق مثل "uer" أو "er" في كلمات مثل "menteur - كذاب" أو "poirier - شجرة أجاص")، ولا «متصورات علاقات واقعية» (عدد، جنس). وتعباً لكونها لا تعبر عن هذا بشيء سواء بهذه الفئة أم تلك من الفئات المفاهيمية، فمنستطيع جمع اللغات في طبقات لأن يكون لها بالضرورة سمة وراثية، نظراً لطبيعة السمات المستعملة. وهناك محاولة حديثة أكثر، هي محاولة غرينبيرغ المؤسسة على نظام الكلمات في العبارة. وهكذا، فإننا نسميز لغات مثل الفرنسية الحديثة التي يهيمن فيها نظام «المسند إليه- الفعل- المفعول»، ولغات مثل اللاتينية التي يحتل فيها الفعل عموماً الموقع النهائي (مسند إليه - مفعول - فعل)، ولغات يميل الفعل فيها إلى أن يكون أولاً (ومن هنا يكون النظام «فعل - مسند إليه - مفعول»، وهذا ما نلاحظه أكثر فاكثر في الإسبانية والبرتغالية في أمريكا)، ولغات يشترك فيها النظام بنموذج العبارة (لدينا في الألمانية «مسند إليه - فعل - مفعول» و«مفعول - فعل - مسند إليه» في العبارات الرئيسة غير الاستفهامية، و«مسند إليه - مفعول - فعل» في الجمل التابعة)، إلى آخره.

- E. Sapir, *Language*, Londres, 1921, trad. fr., Paris, 1953, chap. 6; J.H. Greenberg, "Some universals of language with particular reference to order of meaningful elements", dans son recueil *Universals of Language*, Cambridge (Mass.), 1966. - Une réflexion d'ensemble sur le problème de la typologie: E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap. 9.

قد كان سوسير، بلا ريب، هو أول من رأى بوضوح أن البحث الآتي المحض، صحيح أنه يدخل المعقولة على الظواهر التي يعالجها - وإلا يكن ذلك، على كمال حال، - وجهة النظر الآتية لا تستحق أن تحظى بوضع علمي. ولقد أخذت هذه الأطروحة - في مختلف:

1- إنه لمن الممكن، على عكس ما يقوله «ه. بول»، تحديد العلاقات الآتية، من دقيق ومتشدد، من غير لجوء إلى التاريخ. فالسوسيري يقبل، مثلاً، أن تكون العلاقة - أنه اشتقاق بين كلمتين إذا كان الانتقال من واحدة إلى أخرى يتم تبعاً لإجراء عام في لغة معينة. وهو إجراء يتبع، بمساعدة الاختلاف الصوتي نفسه الاختلاف الدلالي ذاته. 2- يوجد اشتقاق بين «عمل - عامل»، فذلك لأنه يدخل في السلسلة «أكل - أكل»، «م - متافل»، إلى آخره. فهذه سلسلة، حيث الفعل يكون في كل زوج منها فعلاً - وبشكل عام، فإن ما يؤسس الاشتقاق الآتي الخاص، هو اندماجه في تنظيم مجموع - وفي نسقه. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللغة، بالنسبة إلى السوسيري، يجب أن تقدم - بالضرورة في كل لحظة من لحظات وجودها بوصفها نسقاً.

2- ليست التأملات التعاقبية غير مفيدة فقط بالنسبة إلى إنشاء العلاقات الآتية، ولكنها تكون مضللة. فبعض العلاقات الآتية، بادئ ذي بدء، تظهر غير مبررة من وجهة نظر حقيقة فنحن لدينا في الآتية العلاقة (legs - léguer) أوصى - وصية (ولهذا السبب يتم حتى غالباً بـ «g»)، وهي علاقة مماثلة لـ don - donner : أعطى - عطية - jeter-jetz : رمى - رمية، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإنه لا توجد أي علاقة تاريخية بين «وصى» و«وصية» (والتي ترتبط ب«ترك»): إن علاقتهما علاقة «اشتقاق شمعي» اخترعها سوسير لأنها تندمج جيداً في نسق الفرنسية. والعكس بالعكس، فإن عدداً من العلاقات - نتيجة المؤسسة ليس لها واقعاً آتياً - وإن هذا ليكون لأنها لم تعد تستطيع أن تندمج في نسق اللغة الحالية (النتيجة: نسبها المتكلمون). وهكذا، فإنه لا توجد اليوم علاقة بين bureau - مكتب و bureau - نسج (وإن كان «bureau» قد بني انطلاقاً من «bure» : قد كان طاولة مغطاة بالنسيج).

3- سيكون غير مفيد، بل مضللاً إذا كان المقصود إنشاء تنظيم داخلي للغة في لحظة حية، خاصة وأن الفراسة التعاقبية لا تسمح فوق ذلك بتفسيره. وبكل تأكيد، فإن التغير عرني يستطيع أن يؤثر على الأصوات التي تستخدم في التعبير في علاقة قاعدية، ولكنه لا يحسن بما إنها تعبر عن هذه العلاقة، ولسبب أقوى لأن التغير لا يتمثل بالعلاقة ذاتها. ففي حجة قديمة لللاتينية، كانت الكلمة «honneur - شرف» تقال «bonos»، وفي حالة الإضامة - تحجر، بما إن هذه الطبقة من الكلمات اللاتينية منتظمة، فيضاف إليها «za» لتصبح:

"honosis". ومن ثم، فقد حول قانون صوتي، في كل الكلمات اللاتينية، الحرف "s" الموجود بين مصوتين إلى "r"، وهذا ما أنتج "honoris". وإذا كانت العلاقة بين الرفع والجر قد تأثرت على هذا النحو، فإن هذا قد تم من غير قصد، ذلك لأن القانون يشعّل بكل "s" موجود في الوضع المشار إليه. وقد كان ذلك، بحيث إن العلاقة استمرت، بينما اضطراد تبيرها فقد تجدد. لكي يصار إلى إعادة تكوين القياس مع حالة الجر المضطربة مثل "labor - laboris"، "timor - timoris"، فإن اللاتينيين قد خلقوا حالة جديدة للرفع "honor"، أزاحت الحالة القديمة، وأعطت ملاً يتلاءم مع القابضة: "honor - honoris". ولذا، فإن التجديد القياسي الذي يهدف إلى جعل تعبير العلاقات القاعدية مضطرباً، قد أصلح الخراب الذي أنتجته القوانين الصوتية عرماً وسطحياً.

وتؤكد إذن دراسة التطور التاريخي ما نستطيع أن نستخلصه من تفكير حول العلاقات الآتية. فحالة اللغة في لحظة ما، وفي إطار نظرنا إلى تنظيمها النسقي، لن تصبح أبداً مبركة - سواء كنا نريد أن نصفها أم أن نفرسها - بالرجوع إلى ماضيها. ويجب على البحث ألاّ يأنى أن ينجز خارج كل نظر تعاقبي.

لم تكن فكرة الاستقصاء الآتي والمستقلة عن التعاقبية، متميزة على الدوام بوضوح، عند سوسير، من مثيلتها. إذ إن التعاقبية، تبعاً لها، تتبع المجال لدراستها، في عدد لا بأس به من الحالات على الأقل، خارج كل نظر آتية. وهكذا، فإن حجة القوانين الصوتية المستعملة لبيان استقلال الآتية (انظر في الأعلى)، تقترح استقلالاً معيناً للتعاقبية: إن هذه القوانين - التي كان ينظر إليها بوصفها «عمياء» في تقاليد القرن التاسع عشر - من المفترض أن تجهل، في لحظة تطبيقها، التنظيم الآتي للغة، أي نسقها. ولقد تم الاعتراض على هذا التامل في النصف الثاني من القرن العشرين (في الواقع، إن لجره سوسير إلى القياس بنية تفسير بعض التجديدات، مثل صياغة "honor"، بشكل تخفيفاً ضمنيّاً، وذلك لأنه يمزو للنسق القدرة على تحويل اللغة بنية تمزيق اضطرابها - ولكن المقصود هو تحويل محافظ لا يغير شيئاً من وجهة نظر النسق). وإنه لمن المألوف اليوم القبول بأن التطور اللساني يستطيع أن يمتلك أنشأناً لنقطة انطلاقه ووصوله. ويجب عليه حيث أن يصف نفسه بوصفه تحولاً لينة آتية في بنية أخرى. ولذا، يجب على الدراسة التعاقبية أن تستند إذن إلى معرفة سابقة بالتنظيمات الآتية.

إن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في «علم وظائف الأصوات التعاقبي». ولقد طور هذا الاتجاه أنفريه مارتيني الذي يعتقد بضرورة التمييز بين نموذجين من التغيرات للفهم التطور الصوتي للغة. فمن جهة، هناك التغيرات الصوتية التي لا تصيب نسق وظائف أصوات اللغة - وذلك لأنها تغير فقط التنويعات التي تتجلى الأصوات من خلالها (مثل

نحول النطق بـ"r" الفرنسية منذ القرن السابع عشر). وهناك تغيرات وظيفية الأصوات. وهي، على العكس من تلك، تغير نسق وظيفية الأصوات:

مثل 1: حذف تعارض الأصوات. فنحن نميل، في الفرنسية المعاصرة، إلى سماع الأصوات التي تتناسب مع الإملاء بالطريقة نفسها، مثل: "un" و"an". وهذه أصوات كانت فيما سبق ليست متميزة فقط، ولكن مميزة. فهي قد تسمح بتمييز الكلمات أذاً، مثل: "brin" و"brun". ومادام الحال كذلك، فليس ثمة فائدة في تقديم هذا التغير للنسق في وظيفية الأصوات بوصفه تغييراً صوتياً ربما عمل على تغيير الصوت المكتوب "un" إلى صوت المكتوب "ain". والسبب لأننا قد لا نستطيع أن نفسر لماذا حصل هذا التحويل بدلاً من غيره. وعلى العكس من هذا، نستنتج بالمعقولة إذا وصفنا التغير بوصفه تغييراً في وظيفية الأصوات، أي بوصفه زوالاً للتعارض. وإن هذا ليكون لأننا نستطيع أن نجد سبباً خاصاً لهذا الزوال، إذا ركزنا مثلاً، على مارتييه، على أن عائد هذا الحدث قليل جداً، وأنه لا يستخدم إلا في تمييز عدد قليل من أزواج الكلمات. وسيذهب التغير في مثل هذه الحال من نسق اقتصادي أقل إلى آخر أكثر اقتصاداً.

مثل 2: وأنه ليمثل في الوظائف الصوتية لتمييز كان من قبل يحتل تنوعاً سياقياً يخرجه المحيط الصوتي. ففي نهاية القرن الخامس عشر في فرنسا، كان الفارق بين الصوتين [ã] و[ā] (النطق الحالي للكلمة "an" في النصف الشمالي لفرنسا) و[ɑ] و[ā] يتناسب مع تأثير سياقي، لأن "a" كان يلفظ إجباراً [ã] أمام [m] أو [n] ("an") و"Anne" كانتا تلفظان [ān] و[āne]، وكان التمييز بينهما يشع عن طريق الـ"e" المسمى اليوم "غير منطوق"، ويلفظ في آخر "Anne". وفي العصر الذي لم يمد ينطق فيه بـ"e" في نهاية الكلمة، فإن "Anne" صارت تلفظ [an]، كما هي الحال اليوم (مع عدم تحليل [ã] و[ā] منقطاً "e" من النهاية)، بينما اتخذت "an" نطقها الحالي [ã] (مع [n]). ولقد حصل هذا على نحو صارفيه [ã] صوتاً يشتمل بقوة تمييزية (إن الاختلاف نطقاً بين [a] و[ã] لا يسمح بتمييز الكلمات "ā" و"an" مثلاً).

مثل 3: ازدياد سلسلة كاملة من الأصوات: عندما أعطى الـ[kw] اللاتيني (الموصول qe - الذي) الصوت الإيطالي [k] (الموصول الإيطالي chi)، فإن الـ[k] اللاتيني (الصوت لاسهلالي من "civitas" و"ville") قد أعطى الصوت tch المسائل للفرنسية، والذي نجده في اسهلال الكلمة الإيطالية التي تتناسب معه citat. وقد سمح هذا بالاحتفاظ بكل سميات الكلمات.

وأما في حال التغير الوظيفي للصوت، فليس فقط الواقع المادي للأصوات هو الذي يكون مهيداً، ولكن علاقاتها المتبادلة، أي، بمصطلحات سوسير، قيمها، وسماتها

البنوية (انظر «il fait pas beau» - الجو غير جيد» إنها إنجاز غير قاعدي للقلب). ثم إن المكونات النحوية مستعنت بتوليفات الوحدات البنوية التي لا تتطابق مع ضوابط بناء الجملة (هو الوقت جيد). وأخيراً، يمنع المكون الدلالي الشذوذ الدلالي الذي يقف عند نموذج معنى الكلمات (بما إن الاسم «نحاس» يعد كلمة «ثقيلة»، فإنه لا يشير إلى شيء، ولكن إلى مادة. ولذا، فهو لا يستطيع أن يكون فاعل الفعل «وزن» كما في الجملة «يزن النحاس ثلاثة كيلوات»).

حول هذا الموضوع الأخير، انظر :

Katz et Fodor: "The structure of a semantic theory", Language, 1963, p. 170-210, trad. Fr. Dans les cahiers de lexicologie, 8, 1966.

5- «لقد صار بحث الشذوذ تفسيره منهجاً لسانياً جوهرياً».

إذا كان كل حكم بعدم القاعدية يتأسس على ضابطة من ضوابط القواعد، وهي تكون في معظم الأحيان من غير وهي بها، فيجب على اللساني أن يسعى إلى إنشاء مدونة منظمة تضم الحالات غير القاعدية. وإذا كان هذا هكذا، فثمة أسئلة ستكون منطلقاً لعدد من البحوث التوليدية، وذلك مثل «ما الذي يزعجنا في مثل هذه العبارة؟» هناك دراسة للشذوذ الدلالي مستفدة من مدونات الشعراء السرياليين، ويظهر فيها أن الشذوذ أمر أرواه المؤلفون. وقد سمحت هذه الدراسة لتدورف أن يقيم، بشكل معاكس، بعض قوانين التوليف الدلالي للفرنسية. انظر :

"Les anomalies sémantiques", Langage, mars 1966.

ومع ذلك، فقد أتاح المنصور التوليدي لعدم القاعدية هدفاً معيناً من الانتقادات :

أ - ألا يستلزم المنصور التوليدي عودة فخرية ومخفية للمنتصور الممياري للقواعد؟ والسبب لأنه ربما تكون الأحكام بعدم القاعدية التي يحملها المتكلمون ليست سوى أثر، مباشر أو غير مباشر، للضوابط التي تملوها في المصنف. وهي ضوابط تتأسس على قواعد مميارية واضحة.

ب - إن إعطاء شروح للمخبرين بنية دفعهم لقبول حتى ما يبدو لهم شاذاً، ألا يعني أننا نعرض عليهم بالقوة منصور القواعد الذي نعمل به؟ ومن هنا كانت النكته التي تقول إن المخبرين الوحيدين المقبولين، بالنسبة إلى التوليدي، هم التوليديون.

ج - هل يميز المتكلمون من ذاتهم مختلف نماذج عدم القاعدية، أو ألا يعكس هذا التمييز القرار بتقسيم القواعد إلى مكونات؟

د - ألا توجد بين القاعدي وعدم القاعدي منطقة محايدة لا يستطيع أحد أن يقول قولاً سديداً بخصوصها (وهذا ما يعترف به التشومسكيون إذ يمنحون لبعض التوليفات، ليس أنجماً، ولكن نقاط تساؤل، بسيطة أو مضاعفة، وذلك تبعاً للجسامة المفترضة للحالة)؟ وكيف يمكن تحليل هذه الدرجات من عدم القاعدية في إطار قواعد توليدية لا ترى من حيث المبدأ إلا إسكاتيتين (أن تولّد القواعد الشيء أو أن لا تولّده)؟ يظن القواعديون التشومسكيون أنهم يصلون إلى حل بهذا الخصوص. وإنهم ليتنبهون ذلك على نحو تكون فيه التوليفات الأقل خروجاً على القواعد ممنوعة عن طريق الضوابط الأكثر هامشية في القواعد، بينما التوليفات الأكثر خروجاً على القواعد تنتهك ضوابط أكثر مركزية. ولكن تموزنا المعايير التجريبية لكي نبرز لأنفسنا إعطاء هذه الدرجة أو تلك من عدم القاعدية لتوليف ما. وكذلك فإن هامشية الضوابط عصية على التحديد.

هـ - هل السمة غير المقبولة لمباراة من المبارات تعود دائماً إلى أن هذه العبارة تتجاوز الضوابط؟ ألا يمكن لل تفسير أن يكون على عكس العبارة، فيدفع استعمال الضوابط نفسياً خارج الحدود المعتادة؟ وفي مثل هذه الحالة، فإن ما يسميه التشومسكيون «عدم القاعدية» ألا يشهد على وجود أكثر من انزياح لإزاء الضوابط وليس إزاء «الأخطاء» والتي يرى فيها «د. فري» التجلي الأكثر بداهة للقواعد الحقيقية. وإزاء عبارات مثل: «تعلن النفس البشرية» (د. هينغو التأمّلات، «ما يقول فم الظل» 642)، فإن الشذوذ الدلالي يستطيع بالفعل أن يكون موصوفاً بطريقتين. فإما أن يوجد انتقاص للضابطة التي يتطلب الفعل «لن» بموجيها فاعلاً «إنسانياً»، وإما أن تكون هذه الضابطة قد استغلت بشكل أنست في الفاعل «فأس» (وهذا هو قصد هينر بكل تأكيد).

Cette deuxième possibilité est développée par U. Weinreich ("Explorations in semantic theory", dans le recueil Current Trends in Linguistics, 3, T.A. Sebeok (ed.), La Haye, 1966, p. 429-432). Critiquant Katz et Fodor, Weinreich parle de transfer features: dans notre exemple, le trait "humain" aurait été transféré de maudire à hanche. - Sur les astérisques génératifs, lire les remarques, un peu désabusés, de N. Ruwet dans "En et y: deux cliques pronominaux antilogophoriques", Langages, 1990, n°97, p. 51-81 (surtout à la fin). - Sur le statut de la norme en grammaire générative: Y. OC. Morin et M.-C. Paret, "Norme et grammaire générative", Recherches linguistiques de Vincennes, 1990, n°19.

وبعيداً عن النظرية التوليدية، فإنه ليس من المؤكد أن يستطيع بحث لساني، مهما كان، أن يتجاوز مفهوم المعيار - حتى ولو لم يكن موضوعه يقوم على وصف معيار اجتماعي خاص. فمعدّل اللحظة التي نريد فيها أن نفسر ملاحظة ما، ولكن مثلاً أن شخصاً معيناً قد نطق هذه الجملة في هذا المقام، ومع هذا القصد، فنحن سنذهب إلى تخيل آلية

مجردة تكون مسؤولة عن هذا الحدث. ولكن يمكن أن نتخيل عدداً منها. وإذا كنا نرغب في تبرير أنفسنا بشكل تجريبي لأننا اخترنا الآلية "A" بدلاً من "B"، فيبدو الحل الوحيد في أن نظهر أن "B" تذهب بنا إلى التنبؤ بوقائع لا نحصل، وإلى التكهّن مثلاً بأن شخصاً قد نطق بالجملة نفسها في هذا المقام الآخر، أو بهذا القصد الآخر - وهو أمر نملن استحالة.

والمعصية، في المادة اللسانية، أنه يمكن لكل شيء تقريباً أن يكون موضوعاً للملاحظة. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه لن يعود أمناً سوى حلين. فإما أن ندقق في وصف العمل الذي أعلننا عن استحالة، وذلك مثلاً بتخصيص «كل» تفاصيل المقام أو القصد اللذين يمتعان إنتاج الجملة التي ندرسها - ولكن المهمة قد تصبح لانهائية لها، وإما أن نقرر بأن الاستعمال المتوقع عن طريق الآلية "B"، إذا تمت ملاحظته، «شاذ»، وأنه يصدر عن قصد، أو عن جهل بضوابط اللغة، أو أيضاً عن اغتصابها إرادياً - وذلك بإجراء تحقيق، إذا استطعنا هذا، لكي نرى هل المتكلمون «البسطاء»، الذين نصف لهم العمل المتوقع انطلاقاً من الآلية "B" بأنه «شاذ»، يجدونه بالفعل أكثر غرابة من الأعمال «لعمادة» المتوقعة انطلاقاً من "A". ومن هنا، فإن اللساني إذا كان يستطيع أحياناً أن يصل إلى هذه النتيجة، فهذا لا يمنع من القول إنه اضطر، لكي يؤدي عمله بشكل جيد، أن يستخدم مفهوم المعيار، مع احتمال أن يجعل مخبره يضمّنون معياره. ولذا، فإن التأويل الممكن للتمييز بين اللغة والكلام، لجعل من اللغة مجموع الكينونات والآليات المجردة، والمبنية بغية تفسير الملاحظ الواقعي والذي هو الكلام. فلذا اخترنا هذا التأويل، فإن المعيار سيصبح إسقاطاً، وظلاً محمولاً (صحب نجنيه) للغة في داخل الكلام.

بخصوص التفكير العام حول المعيار، انظر:

S. Aurox: "lois, normes et règles", Histoire, épistémologie, langage, 1991, p. 77-107.

الاعتباطية

ARBITRAIRE

لقد سمي التفكير حول اللغة، منذ بداياته، لكي يعرف إذا كانت اللغة تمثل واقعاً فريداً، وغير متوقع، ولا يخنزل إلى كل الواقعيات غير اللغوية، أو أن يعرف إذا كانت اللغة، على المكس من ذلك، تستطيع، كلياً أو جزئياً، أن تكون مفسرة، بل مبررة عن طريق النظام الطبيعي للأشياء أو للفكر. ولقد تمثلت الأطروحة الأولى في الاعتباطية اللسانية، بينما تمثلت الثانية في التعليل. ويحضر التناوب في أربع مستويات على الأقل. ولا شيء يمنع من دعم إحدى الأطروحات في مستوى، ومن رفضها في مستوى آخر.

1 - علاقة الأسماء والأشياء

لقد طرح السفسطائيون، في اليونان القديمة، هذه القضية بخصوص إسناد الأسماء للأشياء. وتبعاً لـ «كراتيل» أفلاطون، ثمة مدرستان، كانتا تخوضان صراعاً فيما بينهما، ومع ذلك فقد اقتصرت كل واحدة منهما بعدم إمكانية تمييز الخطابات الحقيقية والخطابات المزورة، وهذا أمر لم يكن أفلاطون ليقبل به - وإذا ذلك ترك الطريق حراً أمام بلاغة مؤسسة على التأثير وحده. وتبعاً لبعضهم، حيث كان يمثلهم في الحوار هيرموجين، وهو تلميذ لسقراط، وسيء البصيرة بخصوص هذه النقطة، فإن إسناد الأسماء يعد جزءاً من الاعتباطية: المسألة مسألة قانونية، ومؤسسية، وثوابعية. وهذا ما يفسر أن الإغريقين والبربر كانوا يستطيعون استعمال أسماء مختلفة بالنسبة إلى الأشياء نفسها. وأما الأطروحة الأخرى، فتمثلها كراتيل. وقد كان سرفسطائياً مشهوراً في ذلك العصر. وإنه ليرى وجوب وجود علاقة طبيعية بين الأسماء والأشياء التي تشير إليها. ومن غير هذه العلاقة، لا توجد أسماء أصلية. فالاسم الأصل محاكاة للشيء، وبهذا فإن فصيلته الذاتية تكمن في كونه بحلم. «فمن يعرف الأسماء يعرف الأشياء أيضاً». ولكي تظهر السمة المملئة للمفردات،

فإننا نلجأ بادئ ذي بدء للاشتقاق. فبالإضافة، وبالحذف، أو بتغيير حروف اسم يبدو اعتباطياً، فإننا نظهر في مكانه اسماً آخر، أو سلسلة من الأسماء التي تصف بشكل سليم الشيء الذي أشار إليه الاسم البدئي (ليس المقصود إذن إجراء بحث تاريخي، ولكن المقصود بذل الجهد لاكتشاف حقيقة الكلمات. وفيما يتعلق بعد ذلك بالأسماء البدئية، أي تلك التي ليس للاشتقاق عليها هيمنة، فإننا نبحث عن علاقة مباشرة بين معانيها وجوهريتها، مفترضين أن للمعاصر البدائية للغة قيمة تمثيلية طبيعية ("1" يعبر عن الخفة، و"4" و"5" يعبران عن التوقف، إلى آخره). فإذا كان الاعتقاد بالقيمة التمثيلية للأصوات مولفاً مع الاشتقاق، فإنه يجعل من الممكن أن يستطيع الاسم الإغريقي والاسم البربري للشيء ذاته أن يكونا معلمين فيما يتعلق بالاعتقاد.

ولما لم يكن يبدو على أفلاطون أنه كان مهتماً بالاختيار بين الموقنين، فيجب البحث لماذا كان يعتقد مع ذلك أن عرضهما مهم. والجواب من غير شك أنهما قد يستفيدان مما تبرير السفسطة - وتبعاً لأفلاطون، فإن أباً منهما لا يبررها. وأنهما لا يبررونها إلا بقبول أطروحة ثالثة، كانت قد قدمت بشكل حزلي من غير ريب في بداية الحوار: ترتبط الحقيقة في الخطاب بحقيقة أجزائه، وإنه ليدخل في هذا أكثر الأشياء صغراً، أي الكلمات. وفي هذا الحالة، فإن اعتباطية التسميات، والتي تبعاً لها تكون كل كلمة حقيقة ما إن تستعمل، ستؤدي إلى أن الخطاب أيضاً يكون حقيقياً ما إن يتم النطق به. ومن هنا، نمر بسهولة إلى موقف السفسطائيين الذين يرون أن كل خطاب ينتج حقيقته الخاصة. وبصورة عامة، فإننا نقرب من نسبة بروناغوراس الذي ينكر كل حقيقة مطلقة وكونية: إن الإنسان (والمقصود هو الفرد أو الجماعة) «هو مقياس كل الأشياء، سواء تلك التي تكون، والتي هي كائنة، أم تلك التي لا تكون، والتي هي غير كائنة». ولكن الكراتيلية أيضاً تستطيع أن تقضي إلى موقف نسبي. إذ بالنسبة إليها، فإن الكلمة التي لا تقول الحقيقة بخصوص موضوعها ليست كلمة بالمعنى الدقيق. وإذا نقلنا إلى الخطاب هذه الأطروحة التي تتعلق بمناحصره، فإن الخطاب الذي لا يقول الحقيقة لا يعد خطاباً حقيقياً. ومن هنا جاءت النتيجة التي تقول لا يمكن وجود خطاب مزور - وهذا ما يتعارض مع الأخلاق التي يريد أفلاطون أن يثبدها في الكلام. والاستنتاج الذي يقدمه سقراط حينئذ، هو أن الفلسفة غير معنية بالنقاش حول الاعتباطية أو بتعميلية الأسماء. فالحقيقة هي ما يثبت عنه خارج الكلمات، في حدس الجواهر. والإسك بها وحدها، قد يسمح بخلق لسان مثالي» فيما بعد. ولئن تكون الأسماء صوراً في هذا اللسان على كل حال، ولكنها ستكون فقط «علامات تشكيل لفطنت نطق الجواهر - وعلى كل حال، فإن أفلاطون يطبق أيضاً على اللسان المثالي المقارنة التي يقترحها في بداية الحوار: بعد الاسم «إزده الواقع أداة من أدوات الفرز، كما هو المكوك إزده القماش».

انظر:

L'Essai sur le "cratyle" de V. Goldschmid, Paris, 1940.

وفي أيامنا، فإن أطروحة اعتباطية التسميات اللسانية كان سوسير قد أكدها في أول «دروس في اللسانيات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول). وإنها على كل حال لموجودة ضمناً في كل الأعمال التي تعمل على إظهار، بالنسبة إلى الوجه الصوتي للغة، اضطرابات مستقلة عن تلك التي تنسوس الوجه الدلالي: انظر القوتين الصوتية للسانيات التعاقبية، والتعارض عند مارتينييه بين «تفعيلي» اللسان، وبصورة أعم توزيع الدراسة بين تكوينيين متزيين للوصف اللساني: الأول صوتي، والثاني دلالي.

وترتبط هذه الأطروحة، من جهة أخرى، في تاريخ اللسانيات بفكرة مفادها أن اللغة تشكل نسقاً، وأنها تمتلك تنظيمياً داخلياً. فإذا كانت كل إشارة هي بالفعل محاكاة لموضوعها، فإنها تستمر نفسها بنفسها، بشكل مستقل عن العلامات الأخرى، وقد لا تحتاج إلى علاقة ضرورية مع ما تبقى من اللغة. ولهذا السبب، فإن القواعديين الذين يبحثون، منذ القديم، عن الاضطراب - أي القياس - في داخل اللسان قد انتصروا للاعتباطية. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت اللغة، بالنسبة إلى معظم الاشتقاقيين تمثل فرضي محضة، أو «شذوذاً» تبعاً للمصطلح المخصص لهذا (كلمة لا تعني، اشتقاقاً، استثناء على قاعدة مفترضة الوجود، ولكن عدم التبادل، وعدم التشابه) - وهذا مايرفع كل إعانة عن النظر الاشتقاقي. ولقد نجد عند سوسير إجراء قريباً جداً من هذا (الجزء 2^e، الفصل 6، §3). ولما كانت كل علامة، بحرفها، هي علامة «اعتباطية قطعاً»، فقد دعت الحاجة الإنسانية للتعليل إلى خلق طبقات من العلامات يهيمن فيها «الاعتباط التسي» فقط (إن كلمة «إجاص» إذا أخذت معزولة، لبست مدعوة أكثر من كلمة «بلوط» للإشارة إلى شجرة خاصة. فإذا كنا نصل إلى تيريرها، فذلك لأننا نفكك الكلمة «Poirier - إجاصية» إلى «Poir» و«-ier». ولكن هذا التقسيم لا يقوم لأن هذين العنصرين مدعوان لتسمية هذه الفاكهة الخاصة، والفكرة العامة للشجرة. بالنسبة إلى سوسير، فإن تفكيك الوحدة إلى عناصر يجب أن يستند إلى علاقة عامة، وعلاقة ذات نموذج تركيبي (ففي هذا المثل عن العلاقة الحنية للبطيخة نجد «ceris-ier» شجرة كرز، «mûr-ier» شجرة توت، «banan-iers» شجرة موز... حيث يترافق شكل التوليف مع مضمون دلالي مماثل). وهكذا، فإن تنظيم اللغة في فئات من العلامات، هو الذي يحدد الاعتباطية، ولكن هذا التنظيم يرتبط باعتباطية للعلامة المعزولة.

ويبقى البحث الاشتقاقي مع ذلك، كما تبقى فكرة الحقيقة الطبيعية للصوت،

حاضرين في كل عصور التأمل الفلسفي واللساني. فقد كان الروائيون من كبار الباحثين في الاشتقاق (كما كانوا من أنصار الشذوذ اللغوي). وقد كان ليبز نفسه يعتقد أن الاشتقاق يقرنا من اللغة البدائية، تلك اللغة التي كان من الممكن أن تستمر أفضل من لغتنا القيمة التعبيرية للأصوات. وفي أماننا هذه أيضاً، مازال بعض اللسانيين يبحث للمعثور على تحليل للشكل الصوتي للكلمات، معطياً لهذا البحث كل الضمانات العلمية المطلوبة حالياً. وإنه من أجل هذا، فقد حاول هؤلاء اللسانيين تأسيس علم الاشتقاق على الانحراف التاريخي الذي يخضع للتحقيق، وإنهم ليستندون في الوقت نفسه إلى ملاحظات نفسه وسمية لدعم دواستهم عن القيمة التعبيرية للأصوات.

عن التعارض بين أنصار القياس والشذوذ في القديم، انظر:

F. Douay et J.-J. Pinto, "Analogie anomalie", Communications. n°53, 1991, p. 7-16. - Sur la recherche étymologique dans l'Antiquité: Varron, De lingua latina (livres 5, 6 et 7) et J. Collart, Varron, grammairien latin, Paris, 1954. - Sur les stoïciens plus particulièrement: K. Barwick, Probleme der stoischen Sprachlehre und Rhetorik, Berlin, 1957. - Sur Leibniz: M. Dascal, Leibniz: Language, Signs and Thought, Amsterdam, Philadelphie, 1987.

ثمة دراسة عامة عن سلالة كراتيل، انظر:

G. Genette: Mimologie: voyage en Cratylie, Paris, 1976.

والمثل على الدراسة الاشتقاقية المعاصرة، هو:

P. Guiraud: Structures étymologiques du lexique français, Paris, 1967.

وعن القيمة التعبيرية للأصوات في اللغة وفي الخطاب، انظر:

R. Jakobson: "A la recherche de l'essence du langage", Collection Digène, "Problèmes du langage.", Paris, 1966.

العلاقة بين الدال والمدلول

بما إن سوسير قد أرشد إلى التمييز الدقيق بين مرجع العلامة (مجموع أشياء العالم الذي تحيل العلامة إليه) ومدلولها (الكينونة اللسانية المتعلقة بدالها)، فإن اللساني، بعد سوسير، قد وجد نفسه أمام مسألة العلاقات بين الدال والمدلول. وهي قضية تختلف جداً عن الأولى. لأن المقصود الآن هو العلاقة في داخل العلامة. ويرى، حول هذه النقطة، عدد من اللسانيين أنه لا يجب، من منظور سوسير نفسه، الكلام عن الاعتباطية. كما يرون أن مدلول العلامة، في لغة ما، لا يمكن التفكير فيه باستقلال عن داله. والحجة الرئيسة هي أن مدلولات اللغة لا تمتلك أي أساس منطقي أو نفسي: إنها لا تتناسب لا مع جواهر

موضوعية، ولا مع مقاصد ذاتية يمكن الوقوف عليها خارج اللغة. وإنها لما كانت قد تكونت في الوقت نفسه الذي تكونت اللغة فيه، وهي معاصرة لإسناد الدال الصوتي الذي أعطي لها، فإنها تدل بهذا الدال بشاعركها الداخلي. ولذا، فهي تنحل ما إن تفصله عنها (لا توجد فكرة عامة ثم نصيب فيما بعد ممنونة بالكلمة الفرنسية « Courage - شجاعة »: يستطيع استعمال هذه الكلمة فقط أن يجمع عدداً من المواقف الأخلاقية المختلفة التي لا تمتلك أي نزوع لكي تكون مبدورة تحت الصوت نفسه. ولقد يعني هذا إذن أن الأمر صناعة من صناعات التفكير اللساني الذي يجعلنا نتخيل وحدة عقلية تتناسب مع كلمة «شجاعة»). وهكذا فإن الاعتيابية مرفوعة باسم التسمية. وتلاحظ أن حجة من هذا النوع، إذا دلت جيداً على «ضرورة» العلاقة بين الدال والمدلول في اللحظة التي تكون اللغة قد تكونت فيها، فإنها لن تنسب مع ذلك إلى هذا التكوين أي تعليل طبيعي. ومن جهة أخرى، فإنها تفترض وجود اعتيابية لسانية أساسية، كما تفترض وجود أصالة لا تختزل للنظام الذي يخلفه اللسان إزاء نظام العالم أو إزاء نظام الفكر.

C. Bally, élève direct de Saussure, défend l'arbitraire du rapport signifiant-signifié (Le français moderne, 1940. P. 193-206). -Le point de vue opposé est présenté par P. Nacrt (Studia linguistica, 1947, p. 5-10) et par E. Benveniste ("Nature du signe linguistique". Acta linguistica, 1939, p. 23-29). -Pour une étude d'ensemble. R. Engler, Théorie et critique d'un principe saussurien, l'arbitraire du signe, Genève, 1962.-Une bibliographie générale sur ce problème: E.E.K. Koerner, Contributions au débat post-saussurien sur le signe linguistique, La Haye, Paris, 1972.

3 - التنظيم النحوي

سيطع تناوب الاعتيابية والتعليل على دراسة العلامة المحذولة وسيمتد إلى النحو. وفي إطار اللسانيات التاريخية للقرن التاسع عشر، كان المرء يسأل نفسه فيما إذا كانت الإجراءات المادية المستعملة للتحقق من مختلف العلامات فيما بينها داخل كلمة أو جملة، تهدف، فكرياً، إلى تقليد وحدة المفاهيم التي تقدمها هذه الواصلات، وتشكل ضرباً من لصورة المفردة لوحدة الفكر. ولقد ذهب هامبرلدت بهذه الفكرة إلى حد يفهم منه أنه في سبيل إنشاء علاقة قاعدية أصيلة، فإن التعبير والمضمون العقلي لهما العلاقة لا بشكلان إلا شيئاً واحداً (وإذا أردنا الكلام بمصطلحات سوسير، فيجب القول، في هذه الحالة، إن تضاريس بين الدال والمدلول يزول، وهذا بكل تأكيد هو أكثر الأشكال تطرفاً في رفض الاعتيابية).

إن النص الأكثر تمثيلاً لمكر هامبولدت حول هذه النقطة، كان قد ترجم إلى الفرنسية في عام 1859 بعنوان:

"L'origine des formes grammaticales et leur influence sur le développement des idées".

وقد أعيد نشره عام 1969 في بروكسل. وقد علق عليه أوزوالد ديكر في الفصل الثالث من كتاب: "logique, structure, énonciation". Paris 1989.

ولكن ليس بهذه الكلمات عموماً طرح القضية. فالمقصود ليس هو الإجراءات المادية التي تربط العلامات. وإنما المقصود هو معرفة ما إذا كانت الفئات والضوابط النحوية التي تستعملها اللغة، تعيد إنتاج بنى الفكر، أو إذا كانت تشكل خلقاً أصيلاً. ولقد كانت معظم كتب «القواعد الدمة» ترى قسمين في قواعد اللغة. القسم الأول، ويتمثل في مجموع الفئات والضوابط المشتركة بين كل اللغات، لأنها مفروضة إما بطبيعة الفكر المنطقي، وإما بمتطلبات التعبير. وهكذا، فإن تمييز أجزاء الخطاب الرئيسة (الصفة، الاسم، الفعل)، أو أيضاً تمييز الضوابط التي تسجل حضور فعل من الأفعال في كل قول، ليكس بنى منطقية عالمية. وإن وضوح التعبير هو الذي يطلب أن تكون الكلمة المحددة سابقة في الجملة على هذا الذي يحددها، إلى آخره. ولكن لكل لغة، من وجهة أخرى، وجه خاص يدين بوجوده إلى سلسلة من الماديات الخاصة بهذه اللغة، سواء كانت تأتي لإكمال الضوابط العالمية (بتثبيت الشكل الممجمي للكلمات، وتفاصيل الإعراب، وبعض أليات الموافقة)، أم تتعارض بمد ذلك مع هذه الضوابط (وذلك عندما تسمح أو تعين «قلبا» في النظام الطبيعي للكلمات، وعندما تسمح «بإضمار» الفعل، وعندما تعطي مجالا لتعبيرات اصطلاحية مخالفة للمنطق كذلك). وعلى المقفار الذي يكون الجزء المنطقي من القواعد مستواه الأكثر عمقا (إن الشروط العالمية للتعبير والخصوصيات الاصطلاحية تأتي فقط لكي تنضاف إليه)، فإنه يمكن، من منظور «القواعد العامة»، أن ينظر إلى اللغة بوصفها تحليلية بشكل جوهري، واعتباطية بشكل عرضي. وثمة عبارة من «عبارات بور رويال» تستخلص الدرس من هذه الأطروحة: «تمدد المعرفة بما يجري في ذهننا ضرورة لفهم أسس القواعد (الجزء الثاني، الفصل الأول)».

لقد قدم «س. ميريس» نقداً منهجياً لمنطق بور رويال:

"le Parallélisme Logico-grammatical", Paris, 1933.

وتعود قضية التعليل التحوي للظهور في أيماننا في التعارض القائم بين اللسانيات التوليدية واللسانيات «الإفراكية». ويجب وضع تشومسكي واللسانيين التابعين لمدرسته إلى

جانب الاعتيادية. وهذا ما يمكن أن يبدو مدهشاً، ذلك لأنهم غالباً ما كانوا يعلنون قناعتهم إلى «قواعد» بور رويال. وقد ركزوا، مثلها، على الوجه العالمي للقواعد، متميزة بوضوح من العناصر الخاصة بكل لغة. وبالفعل، فإن القول الثابت دائماً في كل تعديلات التي أجرتها القواعد التوليدية، هو أن الشكل العام للقواعد والذي هو موضوع «النظرية» القاعدية، متطابق في كل اللغات. ويذهب الاتجاه الحالي إلى تخصيص هذه نظرية بشكل أدق أكثر فأكثر، وذلك بإدخال قيود متحقق منها عالمياً فيها. وهي قيود تشكل مجموعاً من «العالميات الشكلية». ولكن ليس لعالمية القواعد، عند التوليديين، السهام الذي لها في «بور-رويال». فهي ما ناتجة عن سلسلة مسبقة، تكون اللغة تبعاً لها نوعة، ومحاكاة للفكر. والمقصود، بالنسبة إلى تشومسكي، تفسير الحدث التجريبي وهو أن كل طفل يستطيع بناء الضوابط، المعقدة بشكل يفوق التصور، والتي تسمح بالكلام وبفهم اللغة. وإن هذا يتطلب استعداداً مماثلاً عند كل البشر، والذي لا يمكن أن يتحقق، على كل حال، في أي من الملكات المعروفة عادة، وخاصة ملكة المنطق، وذلك نظراً لنموذج العمل الذي تنجزه. ومن هنا، فإنه ينتج أن العناصر العالمية للسان تمكس ملكة خاصة. ولذا يمكن للنحو إذن أن ينظر إليه بوصفه اعتيادية إزاء الفكر أو إزاء الواقع الذي يسمح بالكلام عنه، حتى وإن كان المقصود هو اعتيادية عالمية واسعة في الطبيعة الإنسانية.

إن «اللسانيات الإدراكية» هي الممثل الحالي لنظريات التعليل. ويشكل عام، فإنها تنكر وجود ملكة خاصة للسان، قد تكون أصلاً لطريقة التمثيل المستقل، وتريد، على العكس من ذلك، أن تربط اللسان بالفكر الإنساني من خلال كليته. ومع ذلك، فإن الضوابط والنحو يعمرون عن طريق الإدراك الطبيعي للواقع، والذي يستطيع علم النفس، أو قد يستطيع نظرياً، أن يعرفه بشكل مستقل عن دراسة اللسان بوصفه تصنيفاً لللغات أو بوصفه آلية ملازمة للفكر. وإن الصعوبة الأساسية لهذه الأبحاث، إنما هي صعوبة مشتركة مع تلك التي واجهها، في بداية القرن، بعض القواعديين مثل «ف. برينو»، والذي يقترح الانحياز من الفكر إلى اللغة. والسؤال هو كيف يمكن التأكد من أن المفاهيم - المسماة سابقاً «المفاهيمية» والمسماة الآن «الإدراكية»، والتي يجب عليها أن تعرض التنظيم القاعدي - لم تعطها اللغة شكلاً من قبل، وذلك لأننا بشكل عام نصفها من خلال اللغة. ومن هنا، ثمة إيجاب يدفع للوصول إلى تحديد تناول غير لساني لما هو مطلوب من اللغة أن تمكسه، وإلا يكن ذلك، فإن الأمر سيستمر.

عن التقارب الذي قدمه تشومسكي بين القواعد التوليدية والقواعد الإدراكية، انظر:

Cartesian Linguistics, New York, 1966, trad. fr., Paris, 1969.-R. Langacker est un des principaux grammairiens cognitivistes. Cf. Foundations of Cognitive Grammar, standard, 1987, 1. I, ainsi qu'un article de 1987 traduit en français dans le n°53 de Communications, 1991, "Noms et verbes", où il établit les fondements cognitifs de ces deux catégories et de leurs sous-catégories. -L'ouvrage de P. Brunot auquel il a été fait allusion est La Pensée et la langue, Paris, 1922.

4 - الوحدات اللسانية الدنيا

إن الطريقة الأكثر جذرية لتأكيد الاعباطية اللسانية، تتركز على أن الوحدات الدنيا التي تجعلها اللغة الخاصة عاملة لا تتأسس على شيء آخر غير الاستعمال اللساني، ولا تمتلك وجوداً خارج اللغة، أو على كل حال، خارج اللسان عموماً. ويمكن لهذه الأطروحة أن تدعي نفسها شكلين على الأقل:

أ) يتحمل الشكل الأول بالوجه الصوتي أو الدلالي لهذه الوحدات (الأصوات، السمات المميزة، الوحدات المعنوية الصغرى، الكينونات القاعدية). وتستطيع كل وحدة أن تظهر تحت عدد معين من المتغيرات: يستطيع عدد كبير من الأصوات أن ينجز انصوت الفرنسي "م"، كما تستطيع أفكار كثيرة مختلفة أن تعبر عن نفسها بوساطة صيغة الاحتمال الفرنسية، وتستطيع كذلك كلمة «أخضر» أن تشير إلى تدرجات لونية. ولقد يعني هذا إذن أن كل وحدة تؤسس تجمعات في الواقع الصوتي أو الذهني، كما تؤسس لغة تنتج، في كثيرها، «قطعاً» لهذا الواقع. ومادام ذلك كذلك، فقد لا حظنا أن هذا القطع يشير من لغة إلى لغة أخرى: ثمة أشكال للنطق تعد في الفرنسية متغيرات لـ "م"، بينما هي في العربية تنتمي لأصوات مميزة، وثمة تدرجات لونية يوزعها الفرنسي بين الأخضر والأزرق، بينما هي تمثل معنى في لغات أخرى عن طريق الكلمة نفسها. وإتنا لنميل، اتعللاً من هذه الملاحظة، إلى استنتاج أن القطع المرتبط بلغة ما، فإنه يتعلق فقط بهذه اللغة وليس له أي أساس خارجها في الواقع السمعي أو النفسي. وإنه لن يكون مرسوماً خيلاً مجبولاً في الأشياء، ولكنه قد يظهر بوصفه ضرباً من الاعباطية الحرة في اللغة. وهذا ما يعبر عنه التعبير الموجود في كتاب سوسير «دروس» (الجزء 2، الفصل 4): تكون اللغات وحدانها في مادة «عديمة الشكل» (يكفي القول بشكل أكثر رصانة إن البنية الخاصة بهذه المادة، هذا إن وجدت، لا تحدد البنية التي نعرضها عليها كل لغة من اللغات).

نجد تأكيداً لفراغة القطع اللساني في كتاب سوسير:

"Cours de linguistique générale" chap. 4, 2e partie).

وقد عادت كل المدرسة البنائية إلى تناوله مجدداً، انظر مثلاً:

L. Hjelmslev: "Prolégomènes à une Théorie du langage" trad. Fr. Revue Par A.M. Léonard, Paris, 1968, p 7382.

وكذلك بخصر الحجة المستخلصة من الفروق بين اللغات، وفيما يتعلق بالوجه

الصوتي:

Martinet: "Élément de Linguistique générale", Paris 1961, Paris. P, 53-54.

وأما ما يتعلق بالجانب الدلالي، فإن تحليل «المتقول الدلالية» الذي أنشأه الألماني (ح. تريير - J. Trier) يُظهر أن تمفصل المتطقة المفهومية نفسها يستطيع أن يتغير تبعاً للغات أو للحالات المتعاقبة لكافة نفسها. انظر:

(Der deutsche Wortschatz in sinnbezirk des Verstandes, Heidelberg, 1931).

وقد قام في الزمن نفسه، الأمريكيان E. Sapir و B. L. Whorf بدعم فرضية عامة أكثر (تسمى فرضية سابير - ورف)، وسفادها أن كل لغة (أو مجموعة من اللغات) ترتبط بشئ معين للعالم. وهكذا، فتبعاً لورف، فإن متصور الزمن والتغير المدمج في اللهجات لأمبرلنديانية قد يكون مختلفاً جداً عن المتصور الهندو-أوروبي، انظر مجموعة مقالات ورف

"Language, Thought and Reality", Cambridge (Mass), 1956.

هناك مجموعة من المقالات لسابير مترجمة إلى الفرنسية حول هذه النقطة:

"Anthropologie", Paris, 1967.

ويمكننا الاعتراض على حجة التنوع بقولنا إن التغيرات المزعومة تستند إلى تحليل لساني سطحي: يقوم التحليل المعصم بإظهار عموميات، وستختار كل اللغات العناصر لأساس لتوليقاتها من مدونة العناصر الدلالية أو الصوتية نفسها. وبالنسبة إلى معظم تشوليبين، فإنه يجب على المكونات الصوتية الوظيفية والدلالية، التي تعمل لإنجاز توصف اللساني أن تمثل العبارات بلغة واصفة عالمية، وتشير رموزها إذن إلى «عموميات جوهرية» قابلة أن تجد نفسها ثانية في اللغات الأكثر اختلافاً.

لقد هاد التوليديون، في ميدان الصوتيات، إلى أفكار جاكسون: إنه إذا كان صحيحاً أن الأصوات تختلف من لغة إلى لغة، فإن كل صوت يمثل في ذاته تجمعا من السمات. لا تارة. بيد أن هذه السمات، التي هي محدودة جداً، تمثل السمات نفسها بالنسبة إلى كل لغات (والنص الأساسي هو:

R. Jakobson, C. Fant et M. Halle: "Preliminaries to Speech Analysis", MIT press, Technical Report 13, 1952.

ونجد معلومات حول التطورات اللاحقة لعلم وظائف الأصوات التوليدية في كتاب:

F. Dell, D. Hirst et J.R. Vergnaud: "Forme sonore du langage", Paris, 1984

وفي ميدان الدلالة، الذي لم يدرس جيداً حتى الآن، فإن التحويليين يفكرون أيضاً أنه إذا لم تكن معاني الكلمات متطابقة في لغات مختلفة، فإنها مع ذلك مبنية انطلاقاً من عناصر دلالية دنيا تمد، هي نفسها، عالمية: انظر:

J. H. Greenberg (ed), *Universal of Language* Cambridge (Mass), 1966, et Bach et Harms (eds), *Universal in Linguistic Theory*, New York, 1968.

إن هذا النقد الذي يلاصق البنيوية المعتمدة لصالح اعتباطية القطع اللساني، لا يصل مع ذلك إلى الأطروحة نفسها، لأن العالميات المزعومة تستطيع، ويجب عليها في إطار النظرية التوليدية، أن تنتسب إلى ملكة للسان، وتكون متميزة من الملكات الإنسانية الأخرى. ولقد يعني هذا إذن أنه لا شيء يمنع من قبول اعتباطية لا تمثل اعتباطية هذه اللغة أو تلك من اللغات الخاصة، ولكن تمثل للسان عموماً. وهنا أيضاً، فإن اللسانيات الإدراكية هي التي تناقض البنيوية بشكل أساسي. فالبنسية إليها، لا توجد فقط عالميات لسانية، لكن هذه العالميات اللسانية تحددها سمات عامة للفكر، يمكن ملاحظتها خارج التعبير نفسه وسارج التواصل اللساني. ولذا، فقد كانت الأبحاث في ميدان الدلالة هي الأكثر تقدماً. وفي البداية، كان هناك بحث قام به دب. بيرلان و دب. كاي حول أسماء الألوان. وبالتالي، فإنه، كما لاحظت البنيويات ذلك، قد يحصل أن يحلل طيف الألوان بشكل مختلف في لغات مختلفة، ولكن هذه التعددية تحددها القيود (ومن هذا مثلاً أنه لا توجد أي لغة تجمع تدرجين بسميهما الفرنسي بشكل تماكسي أخضر وأحمر). وإن النقطة المهمة، فيما يتعلق بقضية الاعتباطية، هي أن هذه القيود، وهي قيود أكثر خفاء من تلك المأخوذة هنا مثلاً، يمكنها أن تقيم علاقة مع شروط نفسية ومادية منطقية للإدراك. وتأمل الدلالة الإدراكية أن تنشر هذا النموذج من النتائج على مصطلحات أكثر تجريداً من أسماء الألوان. وحتى لو استطاعت كلمة من كلمات لغة ما أن تجمع تدرجات للمعنى، توزعها لغة أخرى على كلمات مختلفة، فإن للتدرجات المجتمعة فيما بينها على الدوام بعض العلاقات التي تبينها التجربة الإنسانية على كل حال خارج اللغة.

هناك نصان أساسيان حول رفض الاعتباطية في الدلالات الإدراكية. انظر:

B. Berlin et P. Kay, *Basic Color Terms, Their Universality and Evolution*, Los Angeles, 1969; A. Wierzbicka, "Wheat and oats: the fallacy of arbitrariness", in J. Haiman (ed.), *Iconicity in Syntax*, Amsterdam, 1985, p. 311-342.

ب) إن الاعتقاد بالاعتباطية في شكله الأكثر حدة، لا يتأسس على قطع الواقع الصوتي أو الدلالي بواسطة اللغات المختلفة، ولكنه يتأسس على فكرة مفادها أن الطبيعة

العميقة للعناصر اللسانية هي طبيعة شكلية محضة. وإن هذه الأطروحة، تماماً كما أنشأها هيليبليف انطلاقاً من تعليمات معينة لسوسير لتقوم على التأكيد بأن الوحدة اللسانية تتكون قبل كل شيء من العلاقات (التركيبية والاستيدالية) التي تقيمها مع الوحدات الأخرى من اللغة ذاتها. والوحدة، من خلال هذا المنظور، لا تستطيع أن تحدد إلا بالنسق الذي تشكل جزءاً منه. وإن الأمر ليصبح متناقضاً حينئذ إذا عُثر في اللهجات المختلفة على وحدات متطابقة، وكذلك إذا قدمت أنواع اللغات بوصفها توليفات مختلفة فقط، وتتكون من مجموعة من العناصر العالمية. ولذا، فإنه إذا كان كل عنصر يشتمل، في مركزه بالذات، على مرجع للنسق اللساني الذي يشكل جزءاً منه، فإن احتياطة كل لغة من اللغات لن تكون ظاهرة محتملة، ولكن ظاهرة ضرورية ترتبط بالتحديد نفسه للواقع اللساني.

انظر:

A. Martinet: "Substance phonique et traits distinctifs", Bulletin de la Société linguistique de Paris, 1957, p. 72-82.

ويناقش مارتينييه في هذا العمل فكرة جاكسون عن السمات التمييزية لوظائف الأصوات العالمية. وإنه ليستعمل حججاً قريبة جداً من المنظور المنظوماتي. وبالنسبة إليه، فإن السمات التمييزية التي تستعملها اللفظة لا يمكن وصفها عن طريق التمييز الصوتي. والسبب لأنها لا تتحدد إلا بعلاقاتها مع السمات التمييزية الأخرى للغة نفسها. وبعد ذلك، فإن مسألة عالميتها لن تجد سبيلها إلى الطرح. وإنها لم تعد تستطيع أن تجد نفسها في لغة أخرى أكثر من جوهر فرد لينيزي، ومحدد بوصفه تمثيلاً للعالم الذي يشكل جزءاً منه، ومن غير أن يستطيع أن يجد نفسه في عالم آخر.

وحول التطبيق الممكن لمتصور هيليبليف على القضايا الدالية انظر:

O. Ducrot, "La commutation en glossématique et en phonologie", texte de 196" repris comme chap. 5 de Logique, structure, énonciation, Paris, 1989.-Dans une perspective moins strictement linguistique: J. Krsteva, "Pour une sémiologie des paragrammes", Tel Quel, 29, 1967, p. 53-75.

الآنية والتعاقبية

SYNCHRONIE ET DIACHRONIE

لقد دخل المصطلحان «الآنية» و«التعاقبية» إلى المصطلحية اللسانية المألوفة منذ سوسير . ويسمى الوصف (أو الضبر) «آنية» إذا قدم مختلف الوقائع التي يحيل إليها بوصفها تنتمي إلى اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها (= إلى حالة واحدة). ويكون الوصف «تعاقبية» عندما ينسب إلى اللغة نفسها حالات من التطور مختلفة. وستلزم هذا التعريف أن تكون قد أعطيتا معنى للتعبير «اللحظة نفسها وإلى اللغة ذاتها». وهذا أمر غير بديهي. فهل هي اللغة نفسها تلك التي تتكلم بها في باريس، وفي مرسيليا، وفي كيبيك؟ ومن جهة أخرى، هل الفرنسية المتكلم بها في عام 1970 والمتكلم بها في عام 1960 تنتميان إلى اللحظة نفسها من لحظات تطور الفرنسية؟ والمتكلم بها كذلك في عام 1850؟ قريب من قريب، ولكن لماذا لا نقول إن الفرنسية واللاتينية تنتميان إلى حالة واحدة لتطور اللغة الأم الهنود-أوروبية؟ ولقد نلاحظ، في التعريف السابق، أن الصفتين «آنية»، و«تعاقبية» لا تطبقان على الظواهر بالذات، ولكن على وصفها أو تفسيرها، وبشكل عام، على وجهة النظر التي اختارها اللساني. فكل ظاهرة من ظواهر اللغة تحمل أثر ماضيها. ولقد يعني هذا بدقة إذن أنه لا يوجد «حدث» آني، ولكننا نستطيع أن نضرب صفحاً عندما نصف حدثاً أو نفسره بكل ما لا ينتمي إلى كل ما حدثناه بوصفه حالة خاصة من حالات اللغة.

ملاحظة: على الرغم من أن المصطلحية الأمريكية تعطي اسم «الوصف اللساني» لما يسمى هنا «اللسانيات الآنية»، فإنه ليس بدهياً أن وجهة النظر الآنية لا تستطيع أن تكون تفسيرية (انظر الوظيفة). وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الأبحاث التعاقبية (مثل أبحاث المقارنين، حيث هي وصفية قبل كل شيء، لأنها تكتفي بإثبات - وبصيغة قدر الإمكان، لاجئة إلى «قوانين صوتية» - تشابه حالات اللغة المقارنة واختلافاتها).

ولم يفرق الفكر اللساني على الدوام وجهات النظر الآتية والتعاقبية. وهكذا، فإن البحث في الاشتقاق يتردد دائماً بين هذين:

أ - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى، مشتقة فيها، وتعطيان المعنى العميق.

ب - أن يقيم علاقة لكلمة مع أخرى سابقة عليها جاءت منها (وهذا هو الاشتقاق التاريخي).

إننا لا نرى دائماً بوضوح إذا ما كان ينظر إلى الباحثين بوصفهما مستقلين، أو إذا كنا نعد أن توقفهما إنما يأتي من تمييزهما المشترك. وكذلك، فإذا كنا، منذ القديم، قد لاحظنا وجود علاقة خاصة بين بعض الأصوات ("b" و "p"، "g" و "k"، إلى آخره). فإننا نطوي، نخلط، نخلط، إثباتاً لهذه العلاقة، حجباً آتية وتعاقبية. ولقد أظهر كانتيليان (ذكرته الموسوعة، مادة "C") العلاقة بين "g-k" (المكتوب "C") تزامناً، وذلك عن طريق حدث آتي (إن للفعل اللاتيني agere اسم فاعل actum)، وعن طريق حدث تعاقبي (لقد أعطت الإغريقية Cubernetés في اللاتينية gubernator).

وأما ما يتعلق باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، والتي جعلت لوجهة النظر التعاقبية وضعاً علمياً، فقد كان عليها أن تذيب الآتية في التعاقبية بالتدرج، وقد كانت هذه هي حالة المقارنين الذين استبانوا من ميل اللغات إلى الفانون، بل إلى الاضطراب، وجود تنظيم للحالات السابقة في الحالات اللاحقة. وقد كانت هذه هي أيضاً حال القراءعيين لجده، والذين كانوا يرون أن متصور اللسانيات الآتية يمتلك معنى فقط عندما يكون بالإمكان تأويله بمعارات تعاقبية. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى «ه بول». فالقول إن الكلمة مشتقة من أخرى (مثلاً كلمة «عامل» مشتقة من «عمل»)، فإن هذا إما أن يكون بلا معنى محدد («سوى طريقة تشير إلى الشبه بين هذه الكلمات، وإلى التقيد الأكثر بالنسبة إلى نشائي»، وإما أن يعني هذا أن اللغة في عصر معين قد تعرف فقط الكلمة «الأصل» وأن كلمة المشتقة قد أتت في وقت متأخر.

إن رفض المقارنة قبول وجهة نظر مستقلة للكلمة، قد يبدو أيضاً في تصنيف اللغات. فتصنيف قد يكون إما تاريخياً، وإما وراثياً («يجمع اللغات ذات الأصل الواحد»، وإما شتقاقياً («يجمع اللغات التي لها سمات متشابهة من وجهة نظر صوتية، أو قاعدية، أو دلالية»). وإذا كان هذا هكذا، فإن المقارنين يقبلون ضمناً أن يشتمل التصنيف الوراثي مثلاً على فئة «اللغات الهندو-أوروبية» لتكون في الوقت ذاته فئة اشتقاقية وهكذا ستكون اللغات الهندو أوروبية جميعاً لغات تعريفية (انظر النموذج الذي أقامه شليخر، والذي قبله معظم

اللسانين في القرن التاسع عشر مع تغيرات عليه). وبعد هذا اتزاناً من الصعب تجنبه، لأن النموذج الموضح كان قد تأسس قبل كل شيء على التنظيم الداخلي للكلمة. وإن السنج المقارن يفترض أن اللغات التي أنشأتها بينها علاقات وراثية، تبي الكلمات بالطريقة نفسها.

ولقد حاول منذ بداية القرن العشرين، بعض اللسانيين أن يجعلوا النموذج مستقلاً عن التاريخ: إنه يقوم على مقارنة الوصف الآتي لحالات تنتمي إلى لغات مختلفة. ولقد يعني هذا أنه لا يعد جزءاً لا من الآتية ولا من النعابية، كما تم تحديدهما في الأعلى. وتلعب هذه الحالة متساوقة مع توسع للمعيار النموذجية. فماب لم يكن يعترف لمعيار بناء الكلمة إلا بدور ثانوي. ذلك لأن معياره الأساسي يتأسس على طبيعة المتصورات المعبر عنها في اللغة. فإذا كانت كل اللغات تعبر عن «المتصورات الواقعية»، وتشير إلى أشياء، وإلى نوعيات أو إلى أفعال (تعبر بجلور الأسماء والأفعال في اللغات الهندو-أوروبية من هذه الأشياء)، وكذلك إذا أنشأت «متصورات العلاقات المجردة» العلاقات النوعية الرئيسة، إلا أن بعضها ليس له «متصورات اشتقاقية»، تغير معنى المتصورات الواقعية (المعبر عنها مثلاً في الفرنسية بواسطة التصغير مثل "ette"، والسوابق مثل "de-re"، واللواحق مثل "uer" أو "er" في كلمات مثل "menteur - كذاب" أو "poirier - شجرة أجاص")، ولا «متصورات علاقات واقعية» (عدد، جنس). وتعباً لكونها لا تعبر عن هذا بشيء سواء بهذه الفئة أم تلك من الفئات المفاهيمية، فمنستطيع جمع اللغات في طبقات لأن يكون لها بالضرورة سمة وراثية، نظراً لطبيعة السمات المستعملة. وهناك محاولة حديثة أكثر، هي محاولة غرينبيرغ المؤسسة على نظام الكلمات في العبارة. وهكذا، فإننا نسميز لغات مثل الفرنسية الحديثة التي يهيمن فيها نظام «المسند إليه- الفعل- المفعول»، ولغات مثل اللاتينية التي يحتل فيها الفعل عموماً الموقع النهائي (مسند إليه - مفعول - فعل)، ولغات يميل الفعل فيها إلى أن يكون أولاً (ومن هنا يكون النظام «فعل - مسند إليه - مفعول»، وهذا ما نلاحظه أكثر فاكثراً في الإسبانية والبرتغالية في أمريكا)، ولغات يشترك فيها النظام بنموذج العبارة (لدينا في الألمانية «مسند إليه - فعل - مفعول» و«مفعول - فعل - مسند إليه» في العبارات الرئيسة غير الاستفهامية، و«مسند إليه - مفعول - فعل» في الجمل التابعة)، إلى آخره.

- E. Sapir, *Language*, Londres, 1921, trad. fr., Paris, 1953, chap. 6; J.H. Greenberg, "Some universals of language with particular reference to order of meaningful elements", dans son recueil *Universals of Language*, Cambridge (Mass.), 1966. - Une réflexion d'ensemble sur le problème de la typologie: E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap. 9.

قد كان سوسير، بلا ريب، هو أول من رأى بوضوح أن البحث الآتي المحض، صحيح أنه يدخل المعقولة على الظواهر التي يعالجها - وإلا يكن ذلك، على كمال حال، - وجهة النظر الآتية لا تستحق أن تحظى بوضع علمي. ولقد أخذت هذه الأطروحة - في مختلف:

1- إنه لمن الممكن، على عكس ما يقوله «هـ. بول»، تحديد العلاقات الآتية، من دقيق ومتشدد، من غير لجوء إلى التاريخ. فالسوسيري يقبل، مثلاً، أن تكون العلاقة - في اشتقاق بين كلمتين إذا كان الانتقال من واحدة إلى أخرى يتم تبعاً لإجراء عام في لغة معينة. وهو إجراء يتبع، بمساعدة الاختلاف الصوتي نفسه الاختلاف الدلالي ذاته. 2- يوجد اشتقاق بين «عمل - عامل»، فذلك لأنه يدخل في السلسلة «أكل - أكل»، «مضغ - مضغ»، إلى آخره. فهذه سلسلة، حيث الفعل يكون في كل زوج منها فعلاً - وبشكل عام، فإن ما يؤسس الاشتقاق الآتي الخاص، هو اندماجه في تنظيم مجموع - وفي نسقه. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللغة، بالنسبة إلى السوسيري، يجب أن تقدم - بالضرورة في كل لحظة من لحظات وجودها بوصفها نسقاً.

2- ليست التأملات التعاقبية غير مفيدة فقط بالنسبة إلى إنشاء العلاقات الآتية، ولكنها تكون مضللة. فبعض العلاقات الآتية، بادئ ذي بدء، تظهر غير مبررة من وجهة نظر حقيقة فنحن لدينا في الآتية العلاقة (legs - léguer) : أوصى - وصية (ولهذا السبب يتم حتى غالباً بـ "g")، وهي علاقة مماثلة لـ don - donner : أعطى - عطية - jeter-jetz : رمى - رمية، إلى آخره. ومادام الحال كذلك، فإنه لا توجد أي علاقة تاريخية بين «وصى» و«وصية» (والتي ترتبط ب«ترك») : إن علاقتهما علاقة «اشتقاق شمعي» اخترعها سوسير لأنها تندمج جيداً في نسق الفرنسية. والعكس بالعكس، فإن عدداً من العلاقات - نتيجة المؤسسة ليس لها واقعاً آتياً - وإن هذا ليكون لأنها لم تعد تستطيع أن تندمج في نسق اللغة الحالية (النتيجة) : نسبها المتكلمون). وهكذا، فإنه لا توجد اليوم علاقة بين bureau - مكتب و bureau - نسج (وإن كان "bureau" قد بني انطلاقاً من "bure" : قد كان طاولة مغطاة بالنسيج).

3- سيكون غير مفيد، بل مضللاً إذا كان المقصود إنشاء تنظيم داخلي للغة في لحظة معينة، خاصة وأن الفراسة التعاقبية لا تسمح فوق ذلك بتفسيره. وبكل تأكيد، فإن التغير عرني يستطيع أن يؤثر على الأصوات التي تستخدم في التعبير في علاقة قاعدية، ولكنه لا يحسنه بما إنها تعبر عن هذه العلاقة، ولسبب أقوى لأن التغير لا يتمثل بالعلاقة ذاتها. ففي حجة قديمة لللاتينية، كانت الكلمة «honneur - شرف» تقال «bonos»، وفي حالة الإضامة - تحجر، بما إن هذه الطبقة من الكلمات اللاتينية منتظمة، فيضاف إليها «za» لتصبح :

"honosis". ومن ثم، فقد حول قانون صوتي، في كل الكلمات اللاتينية، الحرف "s" الموجود بين مصوتين إلى "r"، وهذا ما أنتج "honoris". وإذا كانت العلاقة بين الرفع والجر قد تأثرت على هذا النحو، فإن هذا قد تم من غير قصد، ذلك لأن القانون يشعّل بكل "s" موجود في الوضع المشار إليه. وقد كان ذلك، بحيث إن العلاقة استمرت، بينما اضطراد تميرها فقد تجدد. لكي يشار إلى إعادة تكوين القياس مع حالة الجر المضطربة مثل "labor - laboris"، "timor - timoris"، فإن اللاتينيين قد خلقوا حالة جديدة للرفع "honor"، أزاحت الحالة القديمة، وأعطت ملامحاً مع الغلبة: "honor - honoris". ولذا، فإن التجديد القياسي الذي يهدف إلى جعل تعبير العلاقات القاعدية مضطرباً، قد أصلح الخراب الذي أنتجته القوانين الصوتية عرماً وطحياً.

وتؤكد إذن دراسة التطور التاريخي ما نستطيع أن نستخلصه من تفكير حول العلاقات الآتية. فحالة اللغة في لحظة ما، وفي إطار نظرتنا إلى تنظيمها النسقي، لن تصبح أبداً مبركة - سواء كنا نريد أن نصفها أم أن نفسرها - بالرجوع إلى ماضيها. ويجب على البحث ألاّ يأنى أن ينجز خارج كل نظر تعاقبي.

لم تكن فكرة الاستقصاء الآتي والمستقلة عن التعاقبية، متميزة على الدوام بوضوح، عند سوسير، من مثيلتها. إذ إن التعاقبية، تبعاً لها، تتبع المجال لدراستها، في عدد لا بأس به من الحالات على الأقل، خارج كل نظر آتية. وهكذا، فإن حجة القوانين الصوتية المستعملة لبيان استقلال الآتية (انظر في الأعلى)، تقترح استقلالاً معيناً للتعاقبية: إن هذه القوانين - التي كان ينظر إليها بوصفها «عمياء» في تقاليد القرن التاسع عشر - من المفترض أن تجهل، في لحظة تطبيقها، التنظيم الآتي للغة، أي نسقها. ولقد تم الاعتراض على هذا التامل في النصف الثاني من القرن العشرين (في الواقع، إن تجربة سوسير إلى القياس بنية تفسير بعض التجديدات، مثل صياغة "honor"، بشكل تخفيفاً ضمنيّاً، وذلك لأنه يمزو للنسق القدرة على تحويل اللغة بنية تمزيق اضطرابها - ولكن المقصود هو تحويل محافظ لا يغير شيئاً من وجهة نظر النسق). وإنه لمن المألوف اليوم القبول بأن التطور اللساني يستطيع أن يمتلك أنشأناً لنقطة انطلاقه ووصوله. ويجب عليه حيث أن يصف نفسه بوصفه تحولاً لينة آتية في بنية أخرى. ولذا، يجب على الدراسة التعاقبية أن تستند إذن إلى معرفة سابقة بالتنظيمات الآتية.

إن هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في «علم وظائف الأصوات التعاقبي». ولقد طور هذا الاتجاه أنفريه مارتيني الذي يعتقد بضرورة التمييز بين نموذجين من التغيرات للفهم التطور الصوتي للغة. فمن جهة، هناك التغيرات الصوتية التي لا تصيب نسق وظائف أصوات اللغة - وذلك لأنها تغير فقط التنويعات التي تتجلى الأصوات من خلالها (مثل

نحول النطق بـ"r" الفرنسية منذ القرن السابع عشر). وهناك تغيرات وظيفت الأصوات. وهي، على العكس من تلك، تغير نسق وظيفت الأصوات:

مثل 1: حذف تعارض الأصوات. فنحن نميل، في الفرنسية المعاصرة، إلى سماع الأصوات التي تتناسب مع الإملاء بالطريقة نفسها، مثل: "un" و"an". وهذه أصوات كانت فيما سبق ليست متميزة فقط، ولكن مميزة. فهي قد تسمح بتمييز الكلمات أذاً، مثل: "brin" و"brun". ومادام الحال كذلك، فليس ثمة فائدة في تقديم هذا التغير للنسق في وظيفت الأصوات بوصفه تغييراً صوتياً ربما عمل على تغيير الصوت المكتوب "un" إلى صوت المكتوب "ain". والسبب لأننا قد لا نستطيع أن نفسر لماذا حصل هذا التحويل بدلاً من غيره. وعلى العكس من هذا، نستنتج بالمعقولة إذا وصفنا التغير بوصفه تغييراً في وظيفت الأصوات، أي بوصفه زوالاً للتعارض. وإن هذا ليكون لأننا نستطيع أن نجد سبباً خاصاً لهذا الزوال، إذا ركزنا مثلاً، على مارتييه، على أن عائد هذا الحدث قليل جداً، وأنه لا يستخدم إلا في تمييز عدد قليل من أزواج الكلمات. وسيذهب التغير في مثل هذه الحال من نسق اقتصادي أقل إلى آخر أكثر اقتصاداً.

مثل 2: وأنه ليمثل في الوظائف الصوتية لتمييز كان من قبل يحتل تنوعاً سياقياً يخرجه المحيط الصوتي. ففي نهاية القرن الخامس عشر في فرنسا، كان الفارق بين الصوتين [ā] و[æ] (النطق الحالي للكلمة "an" في النصف الشمالي لفرنسا) و[ɑ] و[ɔ] يتناسب مع تأثير سياقي، لأن "a" كان يلفظ إجباراً [ā] أمام [m] أو [n] ("an") و"Anne" كانتا تلفظان [ān] و[āne]، وكان التمييز بينهما يشع عن طريق الـ"e" المسمى اليوم "غير منطوق"، ويلفظ في آخر "Anne". وفي العصر الذي لم يمد ينطق فيه بـ"e" في نهاية الكلمة، فإن "Anne" صارت تلفظ [an]، كما هي الحال اليوم (مع عدم تحليل [ā] و[ɔ] منقوطة "e" من النهاية)، بينما اتخذت "an" نطقها الحالي [ā] (مع [n]). ولقد حصل هذا على نحو صارفيه [ā] صوتاً يشتمل بقوة تمييزية (إن الاختلاف نطقاً بين [ā] و[ā] يسمح بتمييز الكلمات "ā" و"an" مثلاً).

مثل 3: ازدياد سلسلة كاملة من الأصوات: عندما أعطى الـ[kw] اللاتيني (الموصول qe - الذي) الصوت الإيطالي [k] (الموصول الإيطالي chi)، فإن الـ[k] اللاتيني (الصوت لاسهلالي من "civitas" و"ville") قد أعطى الصوت tch المسائل للفرنسية، والذي نجده في اسهلال الكلمة الإيطالية التي تتناسب معه citat. وقد سمح هذا بالاحتفاظ بكل سميات الكلمات.

وأما في حال التغير الوظيفي للصوت، فليس فقط الواقع المادي للأصوات هو الذي يكون مهدداً، ولكن علاقاتها المتبادلة، أي، بمصطلحات سوسير، قيمها، وسماتها

النسقية. ومادام هذا هكذا، فإننا لن نفهم التطور اللساني من غير أن نميز التغير الصوتي والتغير الوظيفي للصوت. فالتغير الأول له أسباب غير لغوية، وهي إما أن تكون متعلقة بوظائف الأعضاء (الحد الأدنى من الجهد)، وإما أن تكون اجتماعية (تقليد مجموعة لمجموعة أخرى). وأما تغير وظائف الأصوات فهو على العكس من ذلك، لأنه يخضع لسببية من ضمن اللغة. ولذا، فإن ما ينتج إما أن يكون ضرباً من عدم التوازن في النسق السابق، والذي أصبحت بعض عناصره (الأصوات أو السمات المميزة) هامشية، وتوقف عنها دعم العناصر الأخرى، وإما أن تكون، كما يقول مارتيني (الذي استعيرت منه الأمثلة السابقة) ظاهرة إجمالية للاقتصاد (قد يتوقف تعارض معين للأصوات عن إعطاء مردود في حالة من حالات لغة ما: إن التناسب بين كلفته من الطاقة النطقية، ومردوده في القدرة على التمييز، قد أصبح أعلى بكثير من التناسب الذي تمثله التعارضات الأخرى للنسق نفسه، أو أصبح بكل بساطة أعلى من التعارض الآخر الذي سيحل محله، بيد أنه إلى الآن مازال مستكناً). وعلى كمال حال، فإن تنظيم مجموع الجالة اللسانية هو موضع رهان في التحويل. وهكذا، فإن التغيرات الصوتية التي، بالنسبة إلى سوسير، لا تتعلق إلا بالأصوات البدئية، ولا تستطيع فيما بعد أن تشكل أهمية لنسق اللغة الآتي، تكشف أنها بذاتها تقدم أمثلة لتغير البنيوي.

■ فيما يتعلق بعلم وظائف الأصوات التماثي، انظر:

R. Jakobson: "principes de phonologie historique".

وانظر كذلك الملحق رقم 1 عند:

N. S. Trubetzkoy: "Principes de phonologie", trad. fr. Paris, 1949.

وانظر أيضاً:

A. Martinet: "Economie des changement phonétique", Berne, 1955.

وانظر أيضاً:

C. Hagège et A. Haudricourt: "La phonologie Pan-chronique: comment les sons changent dans les langues", Paris, 1978.

(يجب أن يُفهم المصطلح «panchronie» - الثبات - بوصفه المحدد للتماثي الممكنة للتغير التماثي ولمختلف العلل التي تستطيع أن تتدخل فيه).

وحول التطبيق على الفرنسية، انظر:

G. Gournheim, "Réflexions sur la phonologie historique du français", Travaux

ولقد حاول أيضاً أنصار القواعد التوليدية، ولكن من وجهة نظر مختلفة، أن يمدوا بإدخال النظر في الأساق الآتية إلى دراسة التغيرات اللسانية. وإن أبحاثهم التي لا تزال قليلة تنحصر، وتتعلق خصوصاً بالوجه الصوتي للسان، لتجمل المواضيع التالية بارزة:

1- إن التغيرات الصوتية تغيرات غير «عمياء». وإنها تهتم غالباً بالبنية الفعدية كلمات التي تطبق عليها: يمكن للصوت أن يتغير بصور مختلفة عندما يكون مستخدماً في وظائف قاعدية مختلفة. وإن هذه الأطروحة التي دعمها من قبل، وعلى حد سواء، خصوم لقواعدين التجدد وخصوم سوسير، لتأخذ أهمية خاصة في النظرية التوليدية. وبالفعل، فإن مكونات وظائف الصوت للقواعد، وهو مكون ذو قيمة آتية بحتة، مسلح لكي يهتم بالوظيفة القاعدية للأصوات، بغية ترجمة البنية النحوية السلطحية للجمل إلى تمثيل صوتي: إن قوانين التي تكونه تطبيقاتها بالضرورة بالدور التحوري للوحدات الخاصة لها. ومن هنا تقوم المقاربة بين القوانين المحددة لتطور المذهب الصوتي وتلك التي تكوّن في الآتية.

2- إن القوانين المكوّنة للمكون الصوتي منظمة. فإذا كانت "A" تعد بنية نحوية، عند انتقالها إلى تمثيل صوتي "B" لم يتم الحصول عليه من طريق التعديل المتتابع لمختلف عناصر النهائية المتصلة في 1a, 2a, 3a، إلى آخره لـ "A"، ولكن طرد القانون الأول لـ "A" (وهو قانون مطبق على كل العناصر) هو الذي يعطي التمثيل "A"، ثم التمثيل التالي. وإنه إذ طبق على "A"، فإنه يعطي التمثيل "A...". إلى أن يتم الحصول النهائي على "B". وهكذا، فإن المكون يعطي، من الجملة، سلسلة من التمثيلات المختلفة. وهي تتعد أكثر فأكثر عن البنية المجردة "A"، كما تقترب أكثر فأكثر من الشكل الواقعي "B". إذا كان الأمر كذلك، فإنه، تبعاً للتحويلين، عند ما يحدث تغير صوتي ما حدث في حالة من الحالات، فقد يعدّل، ليس العناصر الواقعية، ولكن القوانين التي تم بواسطتها إدخال هذه العناصر في التمثيل النهائي. وإنه لعلى هذا ينصب التفسير حينئذ، أي على نسق اللغة نفسه إذن، مما يعني أنه ينصب على مجموع الضوابط المكوّنة للقواعد الآتية للحالة — بقية.

3- لقد وضع بعض التحويلين الفرضية التالية:

أ) يتم التغير الصوتي خصوصاً بإدخال قوانين جديدة في المكون الوظيفي للصوت.
ب) وإنه عندما يتم إدخال قانون، فإنه يأخذ مكاناً في نظام تطبيق القوانين، وذلك حسب القوانين الموجودة سابقاً (والتي يفضلها لا يوجد، في النطق تغير يجعل الفهم متجسلاً).

وما نستخلصه من (a) و (b) هو أن النظام الآتي للقوانين في المكون يعيد إنتاج، جزئياً على الأقل، التاريخ التماثلي للاتجاه الصوتي.
(ملاحظة: كم يقدم هذا الاتفاق بوصفه مبدأ نظرياً، ولكن بوصفه «فرضية» قابلة للتحقق تجريبياً (يتطلب التحقق وجود معايير آتية محضة بغية اختبار القوانين وتنظيمها في المكون الوظيفي للصوت، وذلك لكي يكون الاتفاق دالاً).

● حول تطبيق علم وظائف الأصوات التوليدي على تاريخ اللغات، انظر: Langages, déc. 1967, notamment les articles de M.Halle ("Place de la phonologie dans la grammaire générative"), et de P.Kiparsky ("A propos de l'histoire de l'accentuation grecque"), ainsi que leur bibliographie. Voir aussi S. Saporta, Ordered rules, dialect differences and historical processes, Language, 1965, et le recueil d'articles de P.Kiparsky, Explanation in Phono-logy, Dordrecht, 1982 (notamment chap. 1 et 10).

في ميدان اللسانيات غير المتعلقة بوظائف الأصوات، لا توجد محاولات واضحة لتشكيل «تاريخ للإنساق». وستلاحظ مع ذلك أن تحليل الحقول الدلالية الذي أنشأه دج. تروير قد شكل منذ الأصل محاولة للتاريخ البنوي. وذلك لأنه يبين كيف تعمل، في عصر من العصور، إعادة تنظيم المجموع الدلالي في قسم من المعجم الألماني. وتجب الإشارة أيضاً، إلى الاستعمال التماثلي للبحوث في التماذج التي قام بها غرينبيرغ في ميدان النحو. فلقد استطاع فعلاً أن يقيم مشتركات عالمية. ولاحظ أن اللغات ما إن تصنف تبعاً للنظام الذي تأخذ مكانها فيه، في داخل العبارة «التمل»، المسند إليه، المفعول، حتى يكون حضور النظام المحدد في اللغة مرتبطاً عموماً ببعض السمات الأخرى. وهكذا، فإنه عندما نقيد لغة ما بالنظام «مسند إليه، مفعول، فاعل» (انظر اللاتينية)، فإنها تميل من جهة أخرى لوضع مساعد الفعل بعد الفعل نفسه (amatus est)، بينما النظام «مسند إليه، فعل، مفعول» (انظر الفرنسية) يكون مصحوباً عموماً بوضع واضح للفعل المساعد (il a été aimé, il a chané) - لقد كان محبوباً - لقد غنى). وإننا لنستطيع من هذه الفاصلة الخاصة بالآلية اللغوية، أن نستخلص نتائج تعاقبية. فلذا حدث تغير يتملق بمكان الفعل، فحمة حظ له أن يكون مصحوباً بتغير يتملق بمكان الفعل المساعد. ويشتمل «س. فليشمان» هذه الفكرة لكي يفسر تطور المستقبل في اللغات الرومانية. فعند ما شكلت اللغة اللاتينية المتأخرة، والتي كان نظامها لا يزال مكوناً من «مسند إليه، ومفعول، وفعل»، المستقبل مع الفعل المساعد "avoi" مجتمعاً مع الفعل المصدر، فقد تم ذلك تبعاً للنظام «فعل -فعل مساعد» (amare habeo) وهي تعني حرفياً "à aimer j' ai". ولقد استطاع

الفعل المساعد حيث، في اللغات الرومانية، أن يتدمج مع الفعل بوصفه لاحقة تحمل طابع الشخص (aimerai). ولكن عندما أصبحت اللغات الرومانية فيما بعد ذات نموذج «مسند إليه - فعل - مفعول»، فإنها قد شكلت مستقبلاً جديداً مع الفعل المساعد "aller". وقد كان على هذا الفعل أن يوضع قبل الفعل الرئيس (vais aimer)، وهذا ما يمنع الاندماج، لأن الاندماج يضع طابع الشخص الذي يحمله الفعل المساعد قبل جذر الكلمة الفعلية. وهذا ما ترفضه اللغات التحاملة لهذا النموذج على كل حال. وبهذا، فإنه لا يصبح ممكناً إلا مع تغيير جذري للنموذج. وإننا لنرى كيف أن الثورات التي حدثت نتيجة في هذا النوع من البحوث لحالة من حالات اللغة، قد تم تفسيرها انطلاقاً من تنظيمها الآتي. وهذا يتعارض مع ما كنا قد سميناه «التماثل» للأطروحة الموسيرية.

إننا سنرى مؤشرات نظرية في:

E. Coseriu, "Pour une sémantique structurale", Travaux de linguistique et de littérature, 1964, p. 139-186, et des exemples d'analyse tout au long de E. Benveniste, Vocabulaire des institutions indo-européennes, Paris, 1969. Voir aussi P. Guiraud, Structures étymologiques du lexique français, Paris, 1967. - Sur l'histoire du futur des langues romanes: S. Fleischman, The Future in Thought and Language, Cambridge University Press, 1982.

إن البحوث التي تمت الإشارة إليها لتؤكد، في الوقت نفسه الذي تنارض فيه مع تماثل، الأطروحة الموسيرية، الأطروحة المستقلة للمتأق، على الأثر في صيغتها الثالثة، والتي تتعلق بالتفسير. وإذا ما جذر هذا النقد، فإنه يفضي بالفعل إلى التفكير بأن صرف اللغة في عصر من المصور، وهو بعد ظاهرة نسقية في غاية الكمال، إنما يفسره نحو لمصور السابقة، والذي «تبلور» على امتداد سيروية طويلة من «التعقيد». وإن هذا ليظهر من خلال ثلاث مراحل. فبدية، نحن لدينا توليف لكلمات مستقلة (انظر جملة: "cantare" في اللاتينية المابعد كلاسيكية، والتي تعني "j'ai à chanter" - عليّ أن أغني)، وهو بناء يجعل فكرة الإرغام، ومن هنا، فإن الفعل "habeo" مازال يحفظ بمعناه الخاص posséder - امتلاك: "je suis détenteur de l'obligation de chanter" - أنا مالك لإرغام على الغناء). وإن الكلمات لتكون بعد ذلك مرتبطة مع بقائها مستقلة. ولذا، فإنه عندما اختفت الصيغة القديمة للمستقبل من اللاتينية المتأخرة (الصيغة البسيطة cantabo)، قد حل محلها التابع "cantare habeo". وهو لم يعد يعني شيئاً آخر غير مستقبل الفعل "cantare": لقد أصبح الفعل "habeo" حينئذٍ فعلاً مساعداً، وإننا لتعني بذلك أنه أضاع تماماً معناه المتعلق بالتملك، وأنه بالإضافة إلى هذا صار لا يستطيع أن يفصل عن الجذر

التعلمي بوساطة إدخال كلمات أخرى. وتمثل المرحلة الأخيرة في الالتحام في داخل كلمة وحيدة: يلتحم في اللغات الرومانية جذر الفعل والفعل المساعد في كلمة واحدة (انظر "chanterai"، حيث تكون الـ "ai" تحويلات من "habeo" اللاتينية). وتعد أمثلة التفعيد عديدة: إن كثيراً من التصريفات الفرنسية قد نتجت عن انفعال كلمات كانت مستقلة في البداية ومتوالفة تبعاً لنحو ذلك المعصر (إن "ce pendant" قد أعطت «pendant» - مع ذلك، وإن "pour tant" قد أعطت «pourtant» - بالأحرى). فإذا افترضنا (وهذا ما يرفضه السوسيري) أن هذا الأصل يفسر قيمة الكلمات الناتجة، وكذلك العلاقات الداخلية للنسق الفاعلي الجديد، فيجب أن نقبل بوجود تفسير تماثلي للانساق الآتية (لعلنا نلاحظ أن كلمة نسق إنما نأخذها هنا، كما في عدد من الأمكنة من هذا الفصل، بالمعنى العادي «مجموعة من الأشياء المرتبطة ببعضها ببعض» وليس بالمعنى السوسيري الدقيق «مجموعة من الأشياء التي لا توجد إلا من خلال علاقاتها المتبادلة»).

لقد طورت هذه الفكرة، في ميدان الدلالة المعجمية، اللسانيات الإدراكية، والتي، بشكل غام، تتطلع إلى إعادة إنشاء عدد من الأبحاث السابقة على المرحلة السوسيرية. فهي إذ حاولت تفسير الحالة الحالية للغة عن طريق القوانين النفسية (لقد حاولت مثلاً تفسير تعددية معاني الكلمة عن طريق مجاورة نفسية بين مختلف معانيها)، فقد استعملت استمالة آتيا عين نموذج السببية الذي كان يستعمل غالباً قبل سوسير، وذلك لتفسير التغير (التفسير تطور معنى كلمة من الكلمات مثلاً). وأكثر من هذا، فإنها للبرهنة على تفسيراتها الآتية (الإظهار أن معنى "B"، في الآتية، مشتق نفسياً من المعنى "A")، فقد استعملت باستمرار حججاً ذات نموذج تماثلي (لقد وجد معنى "A" قبل معنى "B"، وأنتج من خلال سيرورة تم التحقق منها في التاريخ). وهكذا، سيكون نظام معاني الكلمة مؤسساً، في لحظة من اللحظات، على تاريخ هذه الكلمة (بالنسبة إلى السوسيري، فإن تأسيس وصف نفسي للعلاقة بين مختلف معاني الكلمة على وصف نفسي لتتابع هذه المعاني، إنما هو تأسيس للمتشخيل على المتخيل. وإن هذا لا يبرهن على شيء آخر غير مكابرة اللسانيين في النظر إلى اللغة بشكل غير لاني).

فيما يتعلق بالتفصيل، انظر مصنف:

B. Heine et E.C. Traugott, *Approches to Grammaticalization*, Amsterdam, Philadelphie, 1991. Les tenants de cette conception se réclament quelquefois de A. Meillet, notamment de son article de 1912: "L'évolution des formes grammaticales", repris dans *Linguistique historique et linguistique générale*, recueil réimprimé à Genève, 1982.

وحوّل اللسانيات الإدراكية، انظر هنا بالذات الفصول التالية: «اللسانيات التاريخية»،
«القصائد اللسانية»، «الاعتباطية».

وحوّل علاقات اللسانيات الإدراكية مع البحث المعاصر، انظر:

D. Geeraerts, "La grammaire cognitive et l'histoire de la sémantique lexicale", dans
le n°53, 1991, de Communications, "Sémantique cognitive".

التغيير

MODULARITÉ

إن فكرة الوظيفة التخيلية للذهن، واللسان على نحو خاص، تُعتمد واحدة من الفرضيات الأكثر تمثيلاً - الجذابة والمعتزى عليها في الوقت نفسه - للخلافات الحالية التي تحيى حقل العلوم الإدراكية. والسبب لأنها تنفّذ في وقت واحد من البحوث النفسية، ومن سايكولوجية الجهاز العصبي، ومن علم النفس اللساني، أو من علم نفس التطور.

1 - نماذج تغيير طبقة الصوت والنماذج التفاعلية

إنه على الرغم من أن مفهوم التغيير قد كان منتشرًا منذ زمن طويل بين علماء النفس اللساني إلا أن كتاب فودور "Modularity of Mind" الذي صدر عام 1983، هو الذي أعطاه شكله الحديث الأكثر وضوحاً وأعطاه مصطلحيته. ومع ذلك، فإن الأطروحة التي طورها فودور، نجد جذورها على الأقل في تقليدين نظريين يشكلان الطلائع البعيدة إلى حد ما: هناك «علم نفس الملكات» من جهة. وهو علم كانت قد أذاعته، في بداية القرن التاسع عشر، أعمال «غال» الذي كان يرى أن الذهن لا يمثل كينونة متجانسة، ولكنه جمع من الملكات المحفزة والمستقلة. كما أذاعته، من جهة أخرى، النظرية اللسانية المتعلقة باستغلال النحو، والتي كان تشومسكي قد تقدم بها في نهاية سنوات 1950.

عندما تسأل فودور عن هندسة الذهن وعن نظام الحياة الذهنية، فقد ميز فئتين من الأنساق الإدراكية: «الأنساق المركزية» التي تتناسب مع الفكر التصوري والاستدلالي، و«الأنساق المحيطة»، أو أنساق المعالجة المقطرة لتزويد الأنساق المركزية بالمعلومات المناسبة. وإن هذه الأنساق المحيطة التي تكوّن التداخل السطحي بين المنشطات الحسية والفكر، ليقال عنها إنها تغييرات - وهي خواص لا تمتلكها الأنساق المركزية. وإنما لتكون مدانة بهذا لأنها تقع خارج المعرفة العلمية.

يعرف التغيير بوصفه الرابط لجمع من السمات: يمثل التغيير وحدة من وحدات معالجة المتخصصة، والمسدودة، أي المقطعة بالحواجز. وإنه ليمثل بصورة إجبارية، وآلية، وصريحة جداً، ومشتركة مع هندسة الجهاز العصبي الثابتة والمحددة مكاناً. ونسباً لستان الرئيستان للتغيير في تخصصيته وفي حاجزه، ونستطيع طبقة فقيقة جداً من منشطات أن تطلق عمل نسق التغيير. وإن هذه الطبقة لا تتأثر بالمعلومات الآتية من مستوى أعلى للمعالجة، وخصوصاً من الأنساق المركزية. وتحصن هذه الخواص التغيير من المعلومات الخارجية من ميدان تطبيقه الخاص. وذلك لأنه ينفذ فقط إلى قاعدة معطياته. ثنائية وإلى المعلومات المستخلصة من المحفزات القريبة. وللكشف عن هذا التحصين، فإد فودور يضرب مثلاً بالظواهر النفسية لوهم الإدراك. وهكذا، فإننا وإن كنا نعرف أن فمطمين اللذين في الأسفل متساويان لأننا قمنا بقياسهما، إلا أن الوهم البصري الذي لا يقهر والمربط بتوجه السهم، يجعلنا نفكر أنهما غير متساويين.

< >

< >

ويشكل اللسان في إحدى الأطروحات المركزية لفودور مغيراً إدراكياً، إلى جانب وعلى نفس مستوى الأنساق الإدراكية، أو بقول آخر، فإن نسق تحليل العلامات اللسانية بعد نسقاً مختصاً، وآلياً، ولا يمكن اختراعه. ولذا، فإن معالجة اللسان يطلقها بشكل لا يمكن كبحه نموذج لمدخل إدراكي خاص (العلامات اللسانية). وإنه ليجري بسرعة هائلة، من غير تأثير للمعلومات القادمة من مصادر أخرى، ومن غير تدخل مراتب أعلى واع أو ذكي. ويعد إنتاج هذا المعالج التغيري الشكل اللساني وربما الشكل المتطقي للمباراة (الترجمة الفرنسية. ص 118). وإن هذا الإنتاج هو ما يعطيه تغيير اللسان للنسق المركزي، والذي تعد سيرورات الأحكام السابقة وحدها جزءاً منه.

وأما الأطروحة الفرويدية المتعلقة بتغير الطبقة الصوتية، فإن التغيرات لتدفع بها إلى نظرف الأقمص، وذلك باتجاهين رئيسين. ويقضي أول هذين الاتجاهين بمضاعفة عدد التغيرات في قلب الأنساق المحيطة: سنميز تغيرات فرعية مستقلة، ومتخصصة في معالجة نموذج المدخل الخاص المحدود جداً، والذي يعمل بشكل مستقل. وهكذا، فإن الآليات المسؤولة عن إدراك الألوان، أو تلك المسؤولة عن إدراك الحركات، تستطيع أن تكون تغيرات مستقلة في ميدان الإدراك البصري. وكذلك، فإن بعض علماء النفس اللساني يقدّمون أطروحة أقوى من أطروحة فودور عن تغيير اللسان. فبينما كان فودور يرى في لسان مغيراً إجمالياً ومقدّماً، فقد اقترح فروستير وغاريت مثلاً أن يميزاً عدداً من التغيرات

الفرعية، وكل واحد منها يتحدد بالإحالة إلى مستوى خاص من مستويات التحليل اللساني. ولذا، فإننا سنتكلم عن تغيير يتعلق بوظائف الأصوات، وعن تغيير يتعلق بإدراك أصوات الكلام، وعن تغيير معجمي، وعن تغيير نحوي، بل عن تغيير دلالي. وأما تغيير اللسان، فيوجد مفككاً إلى تغييرات متتابعة، هي نفسها متخصصة، ومتحاجة، وأية. وبهذا يصبح بديهياً وجود سلسلة من المنسقين اللسانيين الذين يعملون فقط تبعاً «لمد صاعد من المعلومات»، أي لا يتلقى بوصفه مدخلاً إلا إنتاج المنسق السابق ويرسل مخرجه إلى المنسق التالي. ومن خلال هذا المنظور، فإن إجراءات الوصول إلى مفردات اللغة مثلاً، يجب أن نحددها كلية المعلومات الآتية من الشارة كما يجب أن يحددها التنظيم الداخلي للمعجم الذهني، وذلك من غير تدخل المعلومات المشتقة للمستويات النحوية أو الدلالية.

والاتجاه الآخر لتوسع التغيير، وهو حديث أكثر، فيقتضي جعل توسع التغيير بديهياً ليس فقط في الأنساق المحيطة، ولكن أيضاً في قلب فكر التصور. وهو أمر يراه فودور «غير متحاجة»، ونذهب بعض البحوث الحالية إلى التشكيك بسببه التطورية. ويظهر هذا الاتجاه أيضاً في الأعمال التي تدور على «النظرية الذهنية» التي ابتدئها بربمارك. ففكرة المرء أن ينسب إلى الآخرين حالات ذهنية ومواقف افتراضية تتميز من مواقفه الخاصة - وهذا ما نسميه «النظرية الذهنية» - فهذا ما يلمده بعضهم نقلاً احتسابياً متخصصاً. ومن هذا المنظور، فإن التغيير لا يكون فقط ملكية للمعيط الذهني، ولكنه يستطع أيضاً أن يلاص نواته التصورية.

ولقد وضع، مع ذلك، متصور التغيير الذهني، موضع الاهتمام بشكل جذري. وهذا ماقلته مقاربات نظرية متعاقبة. وإن بعض علماء النفس اللساني، مثل مارسلان ويلسون وتيلير في نص صدر في عام 1987 بعنوان "Against Modularity"، ليرفضون مفهوم المعالجة اللسانية للمغيرة ليدعموا بشكل أساسي فكرة معالجة النشاط التفاعلي. وإنهم ليتصورون معالجة الإنسان ليس بوصفها سلسلة من السيرورات التي تعمل بشكل تعاقبي، ولكنهم يتصورونها على شكل عمل متوازٍ لعدد من مستويات تحليل الشارة السمعية، بحيث يستطيع كل مستوى أن يتدخل في عمل المستويات الأدنى (المعالجة النازلة). وعلى عكس متصورات التغييرات التي لا تقبل إلا إمكانية المد الصاعد في المعلومات، فإن متصورات نشاط التفاعلي تقلل أن يكون مد المعلومات مزدوج الاتجاه. وإنها لتتلاءم مع نماذج للتغير من النمط «الارتباطي» الذي يمثل المعالجة بوصفها نظاماً من المنسقين الأولين والمنظمين في شبكات متصلة وتعمل متوازنة عن طريق التنشيط والكبح. وستمثل معالجة اللغة حينئذٍ إلى أن تكون بالأحرى مصممة بوصفها سيروية مركزية وحيدة، تجمع كل المعلومات المتوفرة لبناء معنى الجمل. وبهذا ستكون فكرة وحدة عمل الموضوع النفسي مقفلة.

وسواء كانت هذه التمثيلات للعمل اللغوي تمثيلات مفيدة أو ذات نشاط تفاعلي، فإنها لا تأخذ معنى إلا إذا سمحت بصياغة فرغيات عملية وتمتحن بالوقائع التجريبية. وثمة ميدانين ثلاثة مطلوبة على نحو خاص: ميدان الأمراض اللسانية، وميدان الدراسة التجريبية للسلالة في الزمن الواقعي، وميدان الاكتساب.

2 - التغيير وامتتحان سيكولوجية الجهاز العصبي

لقد أصبحت الأمراض اللسانية بدهية عند الأشخاص الذين يمثلون فرضى إدراكية. وإنها لتقدم معطيات تستدعي غالباً لدعم الأطروحات المتغيرة. فقد استخلص علماء الجهاز العصبي، منذ القرن التاسع عشر، مثل ويرنيك ولېشيم، من دروسهم لمرضى الحجة ومن التمرّض التشريحي للتحليل الدماغى، نماذج لعمل اللسان من النمط المتغير. وكذلك أيضاً، فإن علم سيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي المعاصر، والذي يتعلق بالأحرى بموضوعة الخلل الوظيفي، يستفيد من فحص الأمراض لكي يروج متصوراً تغييراً للأنفاق الإدراكية.

وتستند المتصورات التغييرية في سيكولوجية الجهاز العصبي بشكل أساسي إلى ملاحظة الانفصالات السلوكية. وبالفعل، فإن الأشخاص الذين تعطلت قدراتهم الإدراكية على إثر خلل دماغي، لم يمثلوا عمومًا اضطرابات منفصلة: إن بعض قدراتهم فقط تكون معطلة، بينما يكون بعضها الآخر سليماً. وهناك انفصال مذهل بين اللسان وميادين إدراكية أخرى قد أصبحت بدهية منذ زمن طويل. فبعض الرغوض الدماغية تستطيع أن تحدث فقداناً للسان من غير مساس بالملكات الأخرى: نجد بعض المرضى الذين لم تعطلت لغتهم، ولكن قدراتهم على معرفة الأشياء بصرياً لا تزال سليمة، كما نجد، على العكس من ذلك، مرضى احتفظوا بلسان سليم بينما معرفتهم بالأشياء قد تعطلت، وكذلك، فإن القدرات الحسابية والاستدلالية، أو حتى القدرات الموسيقية، تستطيع أن تبقى سليمة عند مرضى صعباً بالحجة. وعلى العكس من هذا، فإن بعض المختلين عقلياً يستطيعون أن يظهروا عجزاً إدراكياً شديداً، بينما قدراتهم اللسانية فتكون، نسبياً، في ممرز عن هذا. ومن هنا، نود ملاحظة هذا الانفصال المزدوج ليدعو إلى النظر إلى اللسان بوصفه نسقاً لمعالجة مستقلة نسبياً و متميزة عصبياً من الوظائف الإدراكية الأخرى ذات المستوى العالي.

ولقد استعملنا، منذ وقت قريب، أن نضع انفصلاً أكثر دقة في موضع الدماغ. فقد ثبت في قلب القدرة اللسانية. ولقد كان الممثلون خاصة موضوعاً لتسارات اصطفاية. فنقد ثم، مثلاً، وصف مريض لا يتقدر أن يعطى معنى كلمات واقعية (مثل Poiz - غنم، «aiguille - إبرة»، «affiche - ملصق إعلاني») بينما هو يتجفع في تحديد كلمات

مجردة كانت قد اقترحت عليه (مثل «supplication - تضرع»، «arbitre - حكم»، «pacte - ميثاق»). وكان هناك مرضى يمثلون الحالة المعاكسة. ولقد رويت أيضاً حالات لمصابين بالحبسة كانوا يمانون من مصاعب اصطفاية مع فئات دلالية خاصة جداً، وذلك مثل الفواكه والخضار، أو الأشياء المنزلية، أو أجزاء الجسم. وهناك دراسات عن النحو تشير إلى أن وجوهاً خاصة من المعالجة النحوية يمكن أن تكون مضطربة، ومثال ذلك القدرة على إنتاج كلمات قاعدية. ويبدو أيضاً أن هناك انفصلاً بين اضطرابات صرفية إمالية واضطرابات صرفية اشتقاقية. ولقد لوحظ هذا الأمر عند بعض المرضى الإيطاليين، حيث إن لغتهم تتمتع بنى صرفي خاص.

وإنه لمن المألوف أن نستخلص من ملاحظة هذا الانفصال وجود أنساق للمعالجة متميزة ومستقلة وتحتية للقدوات المنفصلة. وثباً لكونكارت ودافيس، فإن الحجة المثالية لتغيير سيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي، لتفسي أن نقول إن «النسق X بعد تغيير أ لا يحفظاً أن خدلاً دماغياً قد يستطيع أن يعطل عمله من غير أن يغير السلوك العادي لكل الأنساق الأخرى. وإن هذه الأنساق الأخرى تستطيع أن تكون» على العكس من ذلك. معطلة عند بعض المرضى الذين يعمل النسق X عندهم بشكل عادي» (ص 119). وإت لنرى حينئذ في الانفصال المضاعف والملاحظ عند المرضى بالحبسة مؤشرات هندسة للسان على شكل مميزات تحتية مميزة، وأصفر أكثر فأكثر، ومتخصصة: هناك تغييرات للإنتاج وللفهم، كما إن هناك تغييرات دلالية، ونحوية، وصرفية، وصوتية، وإملائية. ولكل واحد منها تنظيمه التفييري الخاص. والمسألة هي في معرفة إذا كانت المناطق التشريحية للدماغ التي تتناسب مع الأنساق أو مع الأنساق التحتية للمعالجة المتحقق منها. تبقى مفتوحة على كل حال.

ويمكننا أن نتساءل عن شرعية المقاربة التغيرية لسيكولوجية الجهاز العصبي الإدراكي. وبداية، فإن حجتها تقوم على النظر حصراً في الانفصال وحده: إنه على الرغم من أن الاستدلالات التي استخلصت منه تستطيع أن تمتلك بعض الصحة، فتمه استدلالات متممة قد تستطيع أيضاً أن تستخلص من غياب الانفصال، أو بقول آخر أن تستخلص من التمايش الملاحظ بين مختلف نماذج الاضطراب. وهو تمايش يبدو أن المقاربة التغيرية تهمله. وتشير تحليلات أخرى إلى أنه إذا أنتج خلل دماغي بؤروي نماذج خاصة للاضطرابات اللغوية، فإنه لا يبدو أنه يثير نقضاً اصطفايياً يصدر عن أحد مكونات اللسان - النحو، الألفاظ - الدلالة - وبإستثناء المكونات الأخرى. ويمكن لهذا أن يقضي إلى رفض الفكرة التي تقول إن ملاحظة اضطرابات الحبسة تدعم الرواية القوية عن فرضية التغير. وتدم أن يكون لهذه المكونات المختلفة، على كل حال، مجرى مباشراً ومميزاً في مساح:

محددة من الدماغ. ولكن المقاربة التغييرية تعيق فهمنا، بشكل أساسي أكثر، مبدأ الشفافية، والذي تبعاً له يغير المرض مباشرة عن العمل العادي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن نستطيع سيورة المعالجة، على وجه الاحتمال، أن تعمل مستقلة عن سيورة أخرى في سلوك المرضي (بشرط أن تكون هذه الأخرى قد اضطرت تحديداً على إثر خلل دماغي)، فإن هذا لا يستلزم بالضرورة أن تعمل هاتان السيورتان بشكل مستقل ومن غير تفاعل في شروط العادية للعمل. ولقد نرى أننا نلامس هنا حدود اللجوء إلى المعطيات المرضية لبناء خدج لعمل اللغة.

3 - التغيير ومعالجة اللسان

يرتبط مفهوم التغيير ارتباطاً قوياً بمفهوم الاستقلال في دراسة علم النفس اللساني لمعالجة اللسان. ولقد تم اختبار هذا المفهوم عن طريق التجريب في الزمن الواقعي. وتنتمس الرواية القوية للتغيير وجود سلسلة من المتغيرات اللسانية المستقلة والتي تتناسب مع مستويات مختلفة للتمثيل اللساني - فكل تغيير يعمل على قاعدة معطياته الخاصة من غير تدخل معلومات المستويات العليا. وترى نظريات النشاط التفاعلي، على العكس من هذا، أن المعلومات المشتقة من مستويات عليا، تستطيع أن تعطل القرارات التي تم اتخاذها على مستويات دنيا. ولكن، وكما سترى ذلك، فقد تبين في الواقع أنه من الصعب جداً أن نقيم شكل تجريبي الملائمة المتبادلة للفرضيات المستقلة والمتفاعلة النشاط لمعالجة اللسان. وإن هذا ليكون بسبب تدخل العوامل المدبدة، بغض النظر عن المهمة المستعملة، في لاستجابات السلوكية للأشخاص.

وستزدنا المنازعات المتعلقة بمعالجة وظائف الأصوات بأول مثل لهذه الصعوبات. فقد أفنت السرعة، والآلية، والنفس الجيني المبكر للتمائل الإدراكي للظواهر، إلى التفكير أن معالجة وظائف الأصوات تعد جزءاً من نسق كشمي مختص وسابق، وأنه يتم إنجازاً شكل مستقل من غير أن تعطل معلومات المستويات العليا (اللفظية، والنحوية، والدلالية). ومع ذلك، فإن هناك مجموعات عديدة من المعطيات التجريبية تقترح أن لا يكون تماثل لأصوات غير مبال بمؤثرات السياق. ويمكن أن تعطل الإدراك مثلاً، معلومات آتية من قناة حية أخرى، مثل القناة البصرية خصوصاً. كما يمكن أن تعطل أيضاً معلومات لسانية لا تعد سقة جزءاً من مستوى وظائف الأصوات. وهكذا تبين تجارب كشف الأصوات أن لبعض ثوابت المعجمية تأثيراً على الإدراك الصوتي. ومثال ذلك أن زمن كشف الصوت، يتغير تبعاً لموقع الصوت في الكلمة: يتم التحقق من الصوت على مقدار السرعة التي يتوضع فيها فيما بعد في الكلمة، أي عندما تكون تأثيرات السياق المعجمي في حدودها القصوى. ويتغير

المعلومات، مثل الكاشفات الصوتية، وآليات التنشيط المعجمي، والمحللون النحويون. ولكن من المحتمل أيضاً أن لا يكشف عمل مستقل بدقة ومتسلسل من هذه المكونات، عن مجموع عمل اللسان. فلقد رأينا، مثلاً، أن المعالجة النحوية في بعض الظروف تستطيع أن تكون مختصرة، أو على الأقل يفسح إنتاجها المجال لاستعمال واع، وكما لا حظ سيغي، يجب القبول بأن سيرورات اللسان هي سيرورات تفسيرية إلى حد ما، وأن علامة قرنية التغير تتعلق أيضاً «بطبيعة سيرورة السيكولوجية اللسانية المتطورة إليها، وخاصة بنفسجها المبكر في نسق المعالجة» - (P.133): ثمة حظ أن تكون السيرورات تغييراً أكثر مما هي نضج مبكر (أي من مستوى أدنى)، بينما تكون السيرورات المتأخرة والداخلة في تأويل الرسائل أكثر انتفاعاً وسابقة على المعلومات ذات الطبيعة المتنوعة.

4 - التغيير وتطور اللسان

يشترك مفهوم التغيير، في ميدان «اكتساب اللغة»، مع مفهوم «الفطرة» والتخصص بشكل يقوم على الأنفيلية، وذلك لأنه يرى بوصفه علامة تخصص القيد اللسانية. ولقد كان منصور التغير الكلاسيكي يدافع عن الفكرة التي تقول إن اكتساب الطفل للسان محدد مطلقاً بوجود جهاز فطري متخصص بمعالجة اللسان، وأن هذا الاكتساب يتم بشكل مستقل عن تطور وجوه الإدراك الأخرى. ولقد تأكد هذا المنصور للتغير بشكل أساسي بوصفه رد فعل ضد بنائية بياجيه الذي يرى في تطور اللسان حالة خاصة من حالات تطور الإدراك عموماً، وأنه ليجعل منه إنتاجاً للتفاعل بين تطور الذكاء الحسي المحرك والمحيط.

تبحث التغيرات من يراهم وجود الاستعدادات الفطرية لمعالجة اللسان في صفة «الحالة البدئية»، تماماً كما تنتج من فحص فقرات الرضع. ولقد كانت البحوث حول القدرات الإدراكية المبكرة عند المولودين الجدد، تتم بداية لإظهار أن الكائن الإنساني كان مجهزاً منذ الولادة بنسق مختص بأصوات كلامه. ولذا، فقد استعطنا أن نبين أن الصغار كانوا منذ وقت مبكر جداً حساسين إزاء الفوارق بين المدخل اللساني والمدخل غير اللساني. كما بينا أنهم كانوا حساسين منذ اليوم الرابع لحرهم إزاء بعض سمات لغتهم الأم. ولقد استنتجنا، من هذه القدرات المدهشة على التمييز الإدراكي الذي يدل الرضع عليه، وجود استعدادات فطرية لمعالجة العلامات اللسانية. وثمة بحوث حديثة ترى، إذ تستعمل محاور استبدال ذات أفضلية بصرية، أن الأطفال الصغار يمتلكون حساسية مبكرة إزاء بعض القيد الدلالية والنحوية للغة. وإنهم ليكونون حساسين مثلاً إزاء تغيرات تتعلق بنظام الكلمات في المدخل مذ أن يكونوا قد بلغوا سبعة عشر شهراً من العمر. كما سيكونون حساسين إزاء اختلافات نحوية أكثر دقة (مثل التباين بين اللفظة الفعلية المتعدية

وغير المتعدية) قبل أن يبلغوا العامين، أي قبل أن تظهر التمايزات التي تتناسب معها في خطابهم. وإنه لمن الواضح أن إدراك مثل هذه التمايزات اللسانية يستطع بصموة أن يعزى إلى فترة حسية حركية عامة.

فهو يجب من أجل هذا استدعاء تغييرات فطرية ومتخصصة تعمل منذ «الحالة البدئية»؟ وهل يكفي أن نلتبس مثل هذه التغييرات لكي نكتشف عن اكتساب اللغة؟ إن المتصورات التفصيلية الدقيقة، في الوقت الذي تركز فيه على أهمية قدرات «الحالة البدئية» فإنها ترفع كل الواقعية عن فعالية التطور الذهني. ومع ذلك، فإن تطور اللسان موجود، ويستلزم تعقيده احتمالاً سيرويات أخرى غير التحيين البسيط للاستعدادات التمييزية.

نقدم كارميلوف - سميت في "Beyond Modularity" (1992) متصوراً أصيلاً ومعدلاً بقوة عن التغيير. وهو متصور تقدمه بوصفه تصالحاً بين الفطرية التغييرية وبنائية يابجية. ويتمثل الرهان المنخرط في هذه المصالحة في كشف استعدادات معالجة اللسان التي يبدئها الأطفال للصغار، وفي الوقت نفسه الأخذ مأخذ الجد واقع التطور مع كل ما يستلزمه هذا من ليونة وخلق في الذهن الإنساني. وتتطلب مثل هذه الأطروحة أولاً، أن نقبل بوجود بعض الاستعدادات الفطرية المسبقة لمعالجة اللسان. وإن هذه الاستعدادات المسبقة، في مد المعلومات التي تحاصر الطفل، هي التي توجه انتباهه وتركز على طبقات العلامات الملائمة للغة، فتشكل بهذا العدة الأساس الضرورية لبناء التمثيلات اللسانية. ولذا، فإن اكتساب اللغة لا يكون ممكناً إلا بفضل وجود مثل هذه القيود الخاصة ببيضان اللسان وبمبادئه القرمعية المختلفة. ولكن، في نظر كارميلوف - سميت، فإن هذه الاستعدادات الفطرية لمعالجة اللسان ليست مفهومة على نحو دقيق، أي ليست مقطعة بالضرورة ومشتركة في هندسة الخلية العصبية الثابتة. فبعض ملاحظات سيكولوجية الجهاز العصبي للتطور الذهني تؤكد هذا، وإنها تضع في موضع البداية ليونة الدماغ وتجعلها في المراحل الأولى من التطور. وهكذا، فإن فكرة التغير البدني لنذهن تكون مرفوضة. ولقد حل محل فرضية التغيرات البدنية السابقة التخصص فرضية للمسيورة للتدرج للتغير، والتي تجد في نهايتها أن البنى المتخصصة والذنية نسبياً للتجهيز البدني، تستطيع أن تصبح التغييرات المعقدة التي وصفها فودرو. وبهذا سيكون التغيير إنتاجاً لتطور اللسان وليس شرطاً. وإنه لن يكون معطى بدنياً للذهن الإنساني - والذي لم يكن مزوداً منذ البداية إلا باستعدادات مسبقة خاصة لمعالجة اللسان وليس لتغييرات متصلة - ولكنه يستقر تدريجياً من خلال التطور. وتضاف إلى فرضية التغير التدريجي الفكرة التي تقول إذا كان اكتساب اللسان تعدده قيود خاصة، فإن هذا لا ينبغي أن تقوده أيضاً بعض آليات التطور العامة، مثل تلك التي وصفها يابجية.

إن هذه التمديلات المهمة التي تنفي بها معطيات التطور الذهني لكي تساهم في نظرية التغيير، لتقرب هذه النظرية بشكل هائل، في النهاية، من نظريات النشاط التفاعلي التي ترى اكتساب اللغة بوصفه ثمرة للتفاعل بين القيود الإدراكية العامة، والقيود اللسانية الخاصة، وقيود المحيطات الذهنية.

■ انظر النص الأساس:

J.A. Fodor: "Modularity of Mind", Cambridge (Mass.), 1983 (trad. Fr. "La Modularité de l'esprit" Paris, 1986).

- التغيير وسيكولوجية الجهاز العصبي:

M. Coltheart, G. Saffran et R. Job, *The Cognitive Neuropsychology of Language*, Londres, 1987; T. Shallice, *From Neuropsychology to Mental Structure*, Cambridge, 1988; M.C. Linebarger, "Neuropsychological evidence for linguistic modularity", in G.N. Carlson et M.K. Tanenhaus (eds.), *Linguistic Structure in Language Processing*, Dordrecht, 1989; M. Coltheart et M. Davies, "Le concept de modularité à l'épreuve de la neuropsychologie", in D. Andler (ed.), *Introduction aux sciences cognitives*, Paris, 1992.

- التغيير وعلم النفس اللساني:

K.I. Forster, "Levels of processing and the structure of the language processor", in W.E. Cooper et E.C.T. Walker (eds.), *Sentence Processing: Psycholinguistic Studies Presented to Merrill Garrett*, Hillsdale, 1979; M.F. Garrett, "Word and sentence perception", in R. Held, H.W. Leibowitz et H.L. Teuber (eds.), *Handbook of Sensory Physiology*, vol. VIII, New York, 1979; W. Marslen-Wilson et L. Tyler, "Against modularity", in J.L. Garfield (ed.), *Modularity in Knowledge Representation and Natural Language Understanding*, Cambridge (Mass.), 1987; J. Segui et C. Beauvillain, "Modularité et automatisme dans le traitement du langage: l'exemple du lexique", in P. Perruchet (ed.), *Les Automatismes cognitifs*, Bruxelles, 1988; J. Caron, "Le traitement du langage est-il modulaire?", in *L'Enseignement philosophique*, Paris, 1989; J. Segui, "Perception du langage et modularité", in D. Andler (ed.), *Introduction aux sciences cognitives*, Paris, 1992; M.R. Gunnar et M. Maratsos (eds.), *Modularity and Constraints in Language and Cognition*, Hillsdale, 1992.

- التغيير واكتساب اللغة:

E. Bates, I. Bertherton et L. Snyder, *From First Words to Grammar*, chap. 2, "Modules and mechanisms", Cambridge, 1988; S. Forster, *The Communicative Competence of Young Children: A Modular Approach*, New York, 1990; J.E.

Yamada, Laura: *A Case for the Modularity of Language*, Cambridge (Mass.), 1991; A. Karmiloff-Smith, *Beyond Modularity: A Developmental Perspective on Cognitive Science*, Cambridge (Mass.), 1992.

→ التغيير الترابطي :

J.L. McClelland, D.E. Rumelhart et le PDP Research Group, *Parallel Distributed Processing: Explorations in the Microstructure of Cognition*, Cambridge (Mass.), 1986; V. Bechtel et A. Abrahamsen, *Connectionism and the Mind: An Introduction to Parallel Processing in Networks*, Londres, 1991.

المرجع

RÉFÉRENCE

بما إن التواصل اللساني يتخذ غالباً موضوعاً له الواقع غير اللساني، فيجب على المتكلمين أن يكون في مقدورهم تعيين الأشياء التي تكونه ووصفها. ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا يكون بالضرورة هو الواقع، أي العالم. وبالنم، فإن للغات الطبيعية هذه القدرة على بناء الكون الذي نحيل إليه. ولقد يعني هذا أنها تستطيع أن تعطي لنفسها كوناً من الخطاب المتخيل. فجزيرة الكتز تمثل موضوعاً مرجحاً مثلما تمثله محطة ليون.

وعندما ندرس الوجه المرجحي للسان، يجب أن نبرز سؤالين:

1- أي الأدوات نمتلك لكي نفهم بها إن عباراتنا تخص الواقع (أو واقعاً ما)، وبصورة أكثر تحديداً تخص هذا الجزء أو ذلك من الواقع؟ وهذه القضية هي قضية الإرساء، إذ كيف نستطيع أن نجعل الآخر يعلم ونحن نتكلم أننا نتكلم عن شيء يوجد خارج الكلام، ويكون هو المرجع فيه؟

2- هل العلامات التي نستخدمها في الكلام عن الواقع (لدينا اسم مثل حصان وصفة مثل أبيض) تمثل في ذاتها وجوهاً لهذا الواقع؟ وتمد هذه القضية هي قضية القيمة المرجعية للعلامات؟

1 - المدلول والقيمة المرجعية

لقد ألح الفلاسفة، واللسانيون، والمنطقيون كثيراً على ضرورة التمييز بين القيمة المرجعية للعلامة ومدلولها (أو معناها). ولكن العظيمة ربما تكون جفترية إلى حد ما. وإنما نتخذ شكلاً متطرفاً في كتاب سوسير «دروس في اللسانيات العامة» (الجزء الأول، الفصل الأول، الفقرة الأولى). ذلك لأن العلامة، بالنسبة إلى سوسير، ترحد «ليس بين شيء واسم» ولكن بين تصور وصورة سمعية». ولقد يعني هذا أن مدلول الكلمة «حصان» لا

يعني إذن مجموعة الأحصنة، ولكنه يعني المتصور «حصان». ولقد أعطيت هذه الصبغة الأولى بوصفها صبغة مؤقتة. ذلك لأن المتصور المقصود لا علاقة له مع متصورات العلوم الطبيعية، والتي تشتمل على اختيار لخواص الشيء. فسوسير يحدد أن المدلولات تعمد «اختلافية محضة»، وتتحدد ليس بشكل إيجابي عن طريق مضمونها، ولكن بشكل سلبي عن طريق علاقتها مع الكلمات الأخرى من كلمات النسق. وإن سميتها الدقيقة لتتمثل في كونها تكون مالا تكونه المدلولات الأخرى» (الفصل الرابع، الفقرة الثانية): إنها «قيم» محضة فنحن نجد في مدلول العلامة نقط السمات الفارقة التي تميزه من علامات اللغة الأخرى. ولا نجد وصفاً كاملاً أو جزئياً للأشياء التي يدل عليها. وهكذا، فإن السوسيري قد يدخل في مدلول كلمة «cabot» - «كلب» سمة نسيها «تحقيقية» (بفضلها تتعارض هذه الكلمة مع كلمة «كلب» العادية)، وإن كنا لا نشر لها على وجود في المرجع ذاته. وعلى العكس من ذلك، فهناك عدد من خواص الأشياء ليس لها مكان في المدلول، لأنها لا تتدخل في التصنيفات اللازمة للغة: إذا أخذنا المثل الأرسطي، فنجد أن المدلول «إنسان» لا يشمل من غير ريب على السمة «من غير ريش»، لأن التصنيف الطبيعي الملحق بالفرنسية لا يعارض بين «إنسان» و«عصفور» في داخل الفئة «يسير على قدمين»، ولكن يعارض بين «إنسان» و«حيوان» في داخل الفئة «كائن حي». وسنلاحظ أن الموقف السوسيري إزاء الفئة المرجعية هو موقف سلبي محض. فهو يفتي بإنشاء تجريد، ويوصف المدلولات التي تكون السورسج النسائي، من غير أن يتدخل بما يمكنه احتمالاً أن يتناسب معها في العالم وإنه ليفت فقط عند حدود العلاقات التي تقبها العلامات بعضها مع بعض في داخل اللغة وهذه ليست هي، كما سنرى، وجهة نظر الفلاسفة والمنطقيين. فهم، مع إعطائهم للعلامة قيمة دلالية خاصة، لا تختلط مع مجموع الأشياء التي تطبق عليها، إلا أنهم يسمون لكي يعطوا للعلامة مضموناً يفسر أنه يستطيع أن يطبق على هذه الأشياء - وهذا اهتمام غريب على اهتمامات سوسير.

إن التعارض السوسيري بين المدلول والمرجع ليس، في الظاهر، مختلف التمايزات التي يقيّمها المنطقيون. فبالنسبة إلى بعض منطقيي القرون الوسطى الغربية الذين يسمون «النهائيون» مثل (بيير الإسباني، وألبير دي ساكس، وآخرين): فإن الواقع المادي للكلمة يستطيع أن يدخل في علاقيتين مختلفتين تماماً:

(أ) توجد علاقة معنى بين الكلمة والتمثيل العقلي (في اللاتينية: *res*) الذي يشترئ معها تواضعاً. وهكذا، فإن كلمة «لبيض» أو «إنسان» تمانان فكرة البياض أو الإنسانية.

(ب) يمثل «التقدير» علاقة من طبيعة أخرى: إنه يوجد بين الكلمة والأشياء الخارجة (في اللاتينية: *aliiquid*).

ولهذا الفارق الأساسي عدة نتائج. فبينما يبقى معنى الكلمة هو نفسه في كل سياقاته، فإن تقديره يستطيع أن يتغير. فكلمة «رجل» لا تقدر بالنسبة إلى الأفراد أنفسهم على حد سواء في «كان الرجال سعداء»، حيث إن المقصود هم كائنات في الماضي، وفي سيكون الرجال سعداء»، حيث إن المقصود هم كائنات مستقبلية. ومن جهة أخرى، فإنه ليس تناقضاً أن نحفظ لبعض الكلمات فقط بقدرة على التقدير. نتيجة لكثير من النهائيين، فإن الأسماء وحدها هي التي تقدر («سقراط»، «إنسان») باستثناء الصفات والأفعال. وإن هذا ليكون على الرغم من أن كلاً منها يمتلك معنى. وأخيراً، فإنه بالنسبة إلى معظم نحوليين (انظر بيير الإسباني: 30-35, *Traité des suppositions*)، فإن المعنى سابق على التقدير، وأنه ليعد شرطاً ضرورياً. وذلك لأن الكلمة لا تحيل إلى أفراد إلا إذا كانت مشتركة المعنى في داخل اللفظة. فاللفظة هي التي تقوم بالتقدير تحديداً. ولذا، يوجد تماثل غير قابل للجدل بين اللفظة وعلامة سوسير: إن المقصود في الحالتين شيء مزدوج، نصف مجهول ونصف عقلي. وأنه ليعتمد بشكل مستقل عن الأشياء التي يتناسب معها في العالم.

وبعد حوالي 600 سنة، أقام المنطقي الألماني فريجه تمييزاً مماثلاً بين مجموع مراجع العلامة (لقد ترجمت كلمة Bedeutung غالباً إلى معنى أو إلى دلالة ذاتية) ومدلولها (وقد ترجمت كلمة Sinn غالباً إلى معنى). ولقد تمثل أحد حوافز فريجه فيما يلي: نفترض أن الجملة «ج» تقول شيئاً حقيقياً بخصوص بعض الأشياء التي تحيل إلى التعبير «ت1» لـ «ج». فإذا أبدلنا في داخل «ج» «ت1» بـ «ت2» الذي يحيل إلى الأشياء نفسها، فإننا نتوقع أن تكون الجملة الجديدة حقيقة أيضاً. وهذا ما يحصل تماماً إذا كانت «ج» «موليير هو مؤلف خداع سكابان»، وإذا أبدلنا فيها «ت1» («مؤلف خداع سكابان») بتعبير آخر «ت2» يعين الشخص نفسه، مثل «مؤلف ميفض البشر». وبهذا تكون الجملة الناتجة «موليير هو مؤلف ميفض البشر» حقيقة كما كانت الجملة الأولى. وكذلك أيضاً إذا كانت جملة «نجمة الصباح أقل ضخامة من الأرض» حقيقة، فيجب أن تكون أيضاً جملة «نجمة المساء أقل ضخامة من الأرض» حقيقة. والسبب لأن نجمة الصباح والمساء لا تشكلان إلا شيئاً واحداً، هو كوكب فينوس. ولكن توجد بعض السياقات (يقال إنها منحرفة، وقد سماها المنطقي كين فيما بعد «كثيفة») حيث إن تفسير «ت2» بـ «ت1» يجازف بتغيير قيمة حقيقة العبارة. وهكذا، فإن عبارة «بيير يعرف أن فينوس هي نجمة الصباح» يمكن أن تكون صحيحة، بينما عبارة «بيير يعرف أن فينوس هي نجمة المساء» يمكن أن تكون خاطئة. وكذلك، فإن «برالو يأسف أن يكون موليير هو مؤلف خداع سكابان» صحيحة، ولكن ليس «برالو يأسف أن موليير هو مؤلف ميفض البشر». ولتجنب هذه المخالفة، فإن فريجه يميز

مرجع التعبير، أي الأشياء التي يعينها كما يميز معنى هذا التعبير، أي الطريقة التي يعينها بها، والمعلومات التي يعطيها لكي يسمح بالتقاطها. ولقد يعني هذا أن لـ«نجمه الصباح»، و«نجمه المساء»، و«فينوس» المرجع نفسه، ولكن المعنى مختلف: إننا نستطيع والحوال كذلك أن نحدد السياقات المنحرفة (أو الكثيفة): إنها تلك السياقات التي يستطيع فيها استبدال لفظين لمرجع متطابق ولمعنى مختلف أن يفضي إلى تغير في قيمة الحقيقة، وإن هذا ليكون لأن المسألة، في هذه السياقات، تتعلق بمعنى التعبيرات وليس بمرجعها. وتبدو القرابة بين التعارض «معنى-مرجع» والتعارض السوسيري «مدلول-مرجع» مدهشاً عند ما نعلم أن معرفة معنى التعبير، بالنسبة إلى فريجييه، تعد جزءاً من معرفة اللغة - وهذا ليس هو الحال بالنسبة إلى معرفة المرجع.

(ملاحظة: يميز فريجييه المعنى الذي يسمح بالتقاط المرجع من اللون الذي يسجل موقفاً للمشكك إزاء الشيء، ولكنه لا يتدخل من أجل مطابقته. وهكذا، فإن فارقاً بسيطاً في اللون يجعل كلمة «كلب» العادية تتعارض مع كلمة «Cabot» - كلب، غير المألوفة. وسيكون المعيار المتطلي لهذا التمييز أن استبدال الكلمات بما إنه يقوم على المعنى نفسه ولكن على لون مختلف منه، فإنه لا يستطيع أن يغير حقيقة الجملة، حتى في السياقات المنحرفة - باستثناء، كما هو أكيد، عند ما تزعم الجملة أنها تنقل كلام أحدهم كلمة كلمة، وبأسلوب مباشر).

وهذا موقف متشابه وصل إليه، ولكن لأسباب مختلفة، «فلاسفة اللغة» مثل «ب. ف. ستراسون». فهم يلاحظون مثلاً أن المعنى والمرجع لا يستطيعان، بكل الدقة، أن ينتسبا إلى الواقع البشري نفسه. فنحن عندما نتكلم عن العلامة، يجب بالقل أن نحدد دائماً إذا ما كنا نتكلم عن تواتر خاص لهذه العلامة، أي عن الحدث الوحيد الذي كان قد استخدمها فيه شخص ما، في هذه النقطة من المكان والزمان، أو إذا ما كنا نتكلم عن العلامة بذاتها، وبشكل مستقل عن كونها مستعملة أو غير مستعملة. بيد أن العلامة، إذا أخذت بذاتها، فليس لها عموماً مرجعاً يمكن تعيينه. (فألي أي شيء تحيل «أنا»، «أنت»، «هذا الولد»، «جان» «السيارة التي تصعد الطريق»؟) إن تكرار العلامة هو الذي فقط، ماعدا الاستثناء، يملك قيمة مرجعية. وإن هذا ليكون إذ يستخدمه متكلم محدد في ظروف محددة. وأما العلامة بذاتها، فإننا لا نستطيع أن نتعرف لها إلا بمعنى واحد. والأنا، ماذا يعني فهم معنى العلامة؟ إنه يعني امتلاك منهج لتحديد ما يحيل إليه هذا التكرار في كل مرة تكرر فيها هذه العلامة (فإن نعرف معنى «أنا» فإن هذا يعني أن نكون قادرين على المعرفة. وذلك عندما يقول شخص «أنا» فألي أي شيء يحيل).

إن ما يقارب بين المدلول السوسيري من جهة، ومعنى التهايجين، والمعنى عند

فريجي وستراوسون من جهة أخرى، إنما هو اكتشاف مستوى متوسط بين الواقع المادي
 لعلامة والأشياء التي تتناسب معها في العالم. والفرق، بالنسبة إلى هذه الأخيرة، هو أن
 هذا المستوى علاقة جوهرية مع الأشياء. وبالنسبة إلى بير الإيباتي، فإنه يسمح، في حالة
 الاسم، بمعرفتها في حالة الصفة والفعل، كما يسمح بوصفها. وكذلك، فإن المعنى،
 بالنسبة إلى فريجي وستراوسون يتضمن المؤشرات الضرورية لممارسة الوظيفة المرجعية
 للعلامة. وهذه طريقة لتحديد المرجع. وعلى العكس من هذا، فإن موسير لا يجد مشكلة
 في أن يفصل العلامة والعالم. فدلالة اللغة دلالة مستقلة. وبالتالي، فإنه يقدم المدلول
 بوصفه مجموعة من السمات «المميزة»، ولكن المفصود، بالنسبة إليه، هو ما يقيم التعارض
 بين العلامات بعضها وبعض، وليست المعايير التي تقيمها اللغة لمعرفة نموذج معين من
 الأشياء بين أشياء الواقع الأخرى.

■ حول التعارض بين المعنى والمرجع، انظر:

P.F. Strawson, "On referring", Mind, 1950, p. 320-344, et G. Frege, "Sinn und Bedeutung", Zeitschrift für Philosophie und philosophische Kritik, 1892, p. 25-50 -
 Sur la distinction du sens et de la couleur: N. Tsohatzidis, "Pronouns of address and truth conditions", Linguistics, n°30, 1992.

أما النظرية القرسطية للتقدير، فيقدمها مثلاً:

P. Böhner, Medieval Logic, Manchester, Chicago, Toronto, 1952 (2e partie, chap. 2), et par O. Ducrot, Logique, structure, énonciation, Paris, 1989, chap. I.

2 - الأدوات اللسانية للمرجع

سنعطي اسم «التعبيرات المرجعية» للتعبيرات التي تسمح بتعيين الأشياء (أو
 لمجموعة المحددة من الأشياء) التي نرغب في تأكيدها أو في إنكارها أو في امتلاكها.
 وثمة نماذج مختلفة من الكيانات اللسانية، تمتد مرشحة ممكنة لهذه الوظيفة. وخصوصاً:

1- الوصف المحدد:

إننا لنعني بهذا، ومنذ «ب. رسل»، أن التعبيرات التي تتضمن الاسم (اسم + اسم
 صفة، اسم + موصول، اسم + تنقة، إلى آخره) تكون مصحوبة بأداة تعريف («الكتاب»،
 لكتاب الذي اشتريت...). وإننا لنوسع عمومًا هذا التحديد طالين فقط وجود إعادة
 صياغة بواسطة تعبير له بنية محددة. وإننا لنستطيع حينئذ أن ندخل التسميات إلى اللغة.
 وهي تسميات كان قد أدخلها ضمير الملكية، فنقول «كتابي» بـ «الكتاب الذي هو لي». أما
 لغات التي ليس لها أداة تعريف، فيجب علينا، فحسبًا، أن نهتم بترجمتها في اللغات التي

تمتلك أداة. وتستعمل هذه التعبيرات غالباً لتحديد الأشياء: يمكن لمعناها حينئذ أن يفهم بوصفه وصفاً لمرجعها الذي يسمح بالتحقق منه. فإذا كان هذا هو قصد المتكلم، فإن استخدام وصف محدد سيبدو شاذاً، بل عبثاً عندما لا يوجد شيء يرضي الوصف (ملك فرنسا الحالي). أو عندما يوجد أكثر من واحد: إننا لا نستطيع أن نشير إلى قطار خاص بقولنا «القطار» - إلا إذا كانت بعض التخصيصات الإضافية ضمنية نظراً لموضوع المحادثة (يجب على وصف «القطار» حينئذ أن يفهم بوصفه «القطار الذي نتكلم عنه»، أو الذي يجب علينا أن نأخذه). وثمة قضية منطقيّة - لسانية معقدة يطرحها الاستخدام المرجعي للوصف، هي في تحديد أي نوع من المعارف يجب أخفها في الحصان لتحديد ملاءمة الوصف لشيء من الأشياء، وهذا يعني إذن لكي يصار إلى ملاحظة الشيء الذي نحيل إليه. فإذا أُلحِم أحدكم في اجتماع ما إلى «الرجل الذي يشرب الشامانيا في آخر العالمة»، بينما في الواقع، فإن الأشخاص الوجوديين الذين يوجدون في آخر العالمة كانت كروهم ممتلئة بسائل متلألئ، وهم يشربون عصير الليمون، فإلى من تحيل العبارة؟ هل يجب النظر للعنصر على المرجع، إلى «الوضع الواقعي»، أو إلى ما يظنه المتكلم، أو الحضور، أو إلى ما يفكر به أحدكم أن الآخر يظنه...؟

ملاحظة 1: يرفض بعض المنطقيين مثل رسل أن يعطوا للوصف المحدد وضع التعبير المرجعي. فالوصف، تبعاً لهم، لا يفيد في تعيين الأشياء التي ستؤكد فيما بعد بأنها أشياء، ولكنه يطرح تأكيدات بشكل مسبق. فربما يحل العبارة «ملك فرنسا الحالي أصلع» ليس في عزو الصلح إلى شيء عينه التعبير «ملك فرنسا الحالي»، ولكن بوصفه تأكيداً مضاعفاً. فمن جهة يوجد شيء واحد وواحد فقط يمتلك خاصية كونه ملك فرنسا الحالي، ومن جهة أخرى فإن هذا الشخص أصلع. وأما فريجييه، وتبعه في ذلك ستراوسون، فقد رأى على العكس من ذلك، أن وجود ملك وحدته ليس موضوع التأكيد، ولكنهما يشكلان افتراضاً مسبقاً لاستخدام معقول للتعبير. وعندما يتم تنفيذ هذا الشرط، فإن التعبير يسطوع بوظيفة التعين، ويشكل تعبيراً مرجعياً.

ملاحظة 2: إذا قلنا بأنه يمكن للوصف المحدد أن يستخدم استخداماً مرجعياً، وأن وجود الشيء في هذه الحالة وجود مسبق الافتراض، فإننا نفهم أن يستخدم مثل هذا الوصف في تقديم عوالم متخيلة للخطاب (انظر إلى بداية رواية من روايات الخيال العلمي «لقد احتفل سكان المريخ بإطلاق صاروخهم الأرضي الثالث»).

ملاحظة 3: وحتى عندما نقبل بأن الوصف المحدد له استخدامات مرجعية، يبقى أنه لا استعمالات غير مرجعية، كالاستعمال المسمى «الإسنادي»، والذي يسمح أن نقول مثلاً عن مستخدم نحكم على زواجه بأنه زواج مصحلي «إنه لم يتزوج زوجته، ولكنه تزوج ابنة

رب العمل». فإذا كان هذا المستخدم قد تزوج بالفعل ابنة مستخدمه، فإن على الجملة أن تكون متناقضة في الحالة التي نفهم فيها بشكل مرجعي الوصفين اللذين تتضمنهما. وبالفعل، فإن الوصف المحدد هنا يفيد في نعت دور شخص (المتزوجة) في حدث (الزواج). وتعني العبارة حينئذ أن التمت (ابنة رب العمل) هو الذي يجب أن تمت به. ويصلح التحليل نفسه بالنسبة إلى المثل المشهور «يستحق قاتل سميت الموت». فهذه العبارة يمكن أن تستخدم استخدماً غير مرجعي. إنها لا تستخدم حينئذ في القول إن "X" الذي يمكن أن نحيل إليه ونسميه أيضاً «ابن عم Y»، يستحق الموت، ولكنها تستخدم في القول إن أياً كان، إذا قتل سميت، يجب أن يحكم عليه بالموت بوصفه قاتلاً (وهذا لا يمنع على كل حال أن سميت ربما يكون قد انتحر).

■ لقد ناقش قضية الوصف المحدد كل من:

B. Russell, "On denoting", Mind, 1905, p. 478-493, et par P.F. Strawson dans l'article cité p. 306 et dans "Identifying reference and truth values", Theoria, 1965, p. 96-118. - La distinction de l'usage attributif et de l'usage référentiel des descriptions est généralement attribuée à K. Donnellan ("Reference and definite descriptions", texte de 1966 reproduit dans D.D. Steinberg et L.A. Jakobovits, eds., Semantics, Cambridge, GB, 1971). - J.-C. Prariante montre qu'elle n'est pas étrangère aux logiciens de Port-Royal; il montre aussi, sur un exemple historique, l'importance pratique que peuvent avoir les discussions sur les conditions d'application de l'usage référentiel (L'Analyse du langage à Port-Royal, Paris, 1985, chap. 7, § 3).

2- أسماء الأعلام القاعدية :

يقصد القواعديون بهذا الأسماء التي لا تتوافق إلا مع كائن واحد («الله»، «رابلية»، «باريس»). والاعتراض الذي نوجهه لمثل هذا الأمر هو أن هذه الأسماء نادرة: يوجد عدد من رابلية وعدمن باريس. وتجب قواعد بور - رويال (الجزء الثاني، الفصل الثالث) أن تعدية المرجع، في حالة أسماء الأعلام، تعد عرضية، بينما هي جوهرية بالنسبة إلى لأسماء العامة. ولقد نقول في أماننا هذه إذا كان يوجد عدد من المدن التي تسمى باريس. هو ذلك إنما يكون التباساً (إنها مشتركات لفظية)، بينما وجود رجال مختلفين، فإنه لا يثبت أي التباس في الاسم العام «رجل». ولأن مرجع اسم المعلم هو مرجع وحيد في عادة، فإننا نستنتج أحياناً أن اسم المعلم إن هو إلا علامة ملصقة على شيء له مرجع واحد، ولكن ليس له معنى، أو كما يقول «ج. ست. ميل» ليس له دلالة ذاتية، ولكن ليس له دلالة حافة (وهذا يتناسب مع ما سميته رسل «اسم العلم المتطقي»). وعلى العكس من

ذلك، فإن فريجه يرى أن أي مرجع لن يكون ممكناً من غير معنى. ولهذا السبب، فإنه لا يعترف بأي قارق منطقي بين المعايير القاعدية الذاتية والوصف المحدد. فأي معنى تستطيع الملاحظة اللسانية أن تعرفه لاسم المعلم القاعدي؟ وستلاحظ بداية أنه من غير الطبيعي استخدام اسم المعلم إذا كنا لا نفكر أن هذا الاسم «يقول شيئاً للمخاطب»، وإذا كان المخاطب إذن لن يعرف شيئاً حول حامل هذا الاسم. ويمكننا حينئذ أن نرى أن معنى اسم المعلم، بالنسبة إلى المجتمع، يتمثل في مجموعة من المعارف التي تتصل بهامله. وهي معارف من المفروض على كل عضو من أعضاء المجتمع أن يمتلكها، ولا يكن بعضهم على الأقل. وستلاحظ أيضاً الميل إلى تخصيص بعض أسماء الأعلام لأجناس معينة: "Médor" اسم كلب، "cadichon" اسم حمار. وهناك التمييز بين الأسماء العامة والأسماء الأستوتوقراطية. وفي كل هذه الحالات، فإن اسم المعلم يتدمج في مخطط للوصف.

■ هناك معلومات عديدة حول قضية أسماء الأعلام القاعدية. انظر

A.H. Gardiner, *The Theory of Proper Names*, Londres, 1954. - Sur leur syntaxe et leur sémantique, voir le n°66 de *Langages* (juin 1982), le n°92 de *Langue française* (décembre 1991), et M.-N. Gary-Prieur, *Grammaire du nom propre*, Paris, 1994. - Les points de vue de Frege et de Mill sont discutés par J.R. Searle, *Speech Acts*, Cambridge (GB), 1969, chap. 7, 2 (trad. fr. *Les Actes de langage*, Paris, 1972).

لقد تناول عدد من المنطقيين وجهة نظر «ميل» مجدداً، وذلك منذ «رسل». وأنكروا أطروحة «فريجه» التي ترى أن كل مرجع إنما يكون بواسطة تعبير مزود بمعنى. وقد قبلوا، على العكس من ذلك، بإمكانية المرجع المباشر. حول هذا يمكن الرجوع إلى: Cf. S. Kripke, *Naming and Necessity*, Oxford, 1980 (trad. *La logique des noms propres*, Paris, 1982); F. Rocanati, *Direct Reference*, Oxford (GB) et Cambridge (Mass.), 1993.

3- أسماء الإشارة:

عندما يكون شرط الوحدة المطلوب لاستخدام الوصف المحدد غير منجز، فإننا نلجأ إلى أسماء الإشارة. وإننا لنقصد بذلك العناصر اللسانية التي تصاحب بادرة التعيين (إن المقصود غالباً هو أسماء الإشارة بالمعنى القاعدي، «ذا»، «هذه»، «هذه»...) أو أدوات التعريف («الكلب»، وإنها لتقال لجذب انتباه السامعين إلى كلب معين لهم). فهل اسم الإشارة الذي لا يكون مصحوباً، بالإضافة إلى حركة التعيين، بوصف، واضح أو غير واضح، يكفي لإنجاز الفعل المرجعي؟ إن هذا هو رأي رسل الذي يرى أن «ذا» و«ذاك» يعدان نموذجين أصليين لأسماء الأعلام المنطقية. وإنه ليستطيع أن يدهم هذه الفرعية، لأر

المرجع، بالنسبة إليه، لا يستلزم أي تمثيل للشيء الذي نحيل إليه. فإذا أخذنا المصطلحات التي استعملها «ميل» بخصوص أسماء الأعلام القاعدية، فإن كون اسم الإشارة لا يحمل دلالة حافة فإن هذا لا يمنع من التمييز. وإن هذا الموقف ليعد طبعاً موقفاً غير مقبول من منظور فريجه. وبالفعل، فإننا سنلاحظ أن «ذا» أو «ذلك»، حتى لو راعينا حركة التمييز، فإنهما لا يستطيعان أن يكتفيا لتحديد شيء ما. فكيف نعرف أن هذا الذي يشار به إلى فوق الطاولة، هو الكتاب في كلبته، أو هو خلاقه، أو لونه، أو التضاد بين لونه ولون الطاولة، أو الانطباع الخاص الذي يحدثه في؟ وإن الاسم وإن كان ضمنياً على وجه الاحتمال، ليعد ضرورة لإنجاز الفعل المرجعي، والسبب لأن الأسماء هي التي تقطع التابع الحساس إلى عالم من الأشياء (يجب أن لا تؤخذ هذه الكلمة بمعنى الجوهر. فالشيء الذي أحيل إليه يمكن أن يكون هذا البياض، وهذا الانطباع). ولقد يعني هذا إذن أنه لا اسم الإشارة، ولا حركة التمييز ليسا مرجعيين في ذاتهما، وأن «ذا» أو «ذلك» يجب عليهما أن يفسرا مثل الكتاب الذي أظهره لك، «لون هذا الكتاب»، إلى آخره.

ملحظة: يفضي ما سبق إلى تبرير التضاد بين «الصفة» و«الاسم». إذ ليس للصفة سلطة خاصة على الاسم لكي يشكل الأشياء. ولنفترض أن الفرنسية تسمح بقول *ce grand* - هذا الكبير - وهي تعني الاسم ضمناً، فإن التعبير لا يكفي لإنشاء معرفة، حتى وإن كنا نشير تزامنياً إلى حيز مكاني حيث يوجد كتاب فقط، وإذا كان المقصود هو الكتاب نفسه، معروفاً بالكبير، أو جزءاً كبيراً من الكتاب، أو فائدته الكبرى، إلى آخره. وكذلك أيضاً، إن الاسم، بالتضاد مع الصفة، قد سمي خلال زمن طويل «اسم عام». وبالتأكيد، فإن الصفة تستطيع أن تساهم في وصف الشيء، ولكن هذا الوصف نفسه لا يستطيع أن يخدم المرجع إلا إذا تضمن اسماً.

■ حول دور الاسم في المرجع، انظر:

P.T. Geach, *Reference and Generality*, Ithaca, 1963, chap. 2 et 3. Sur la valeur référentielle de l'adjectif, M. Riegel, *L'Adjectif attribut*, Paris, 1985 (chap. 3).

4- الإشارات:

بعد التعبير إشارياً في سياق ما، إذا كان مرجعه لا يستطيع أن يكون محلياً إلا إزاء الهوية أو إزاء وضع المتضامنين في اللحظة التي يتكلمون فيها. وتعد بعض التمايز إشارية في كل السياقات التي تظهر فيها. وهكذا هي سمات الشخص الأول والثاني التي تعين الشخص الذي يتكلم، وذلك الذي يتعلق الكلام به. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الأسماء الفعلية. فهي إذا كانت تستخدم لتعيين فترة زمنية، في الماضي أو المستقبل، فذلك يكون

إذا لحظة التلطف: إن جملة «القد جاء بيير» تعرض معي. بيير قبل لحظة الكلام. و يوجد في كثير من اللغات أزواج من التعابير المترادفة ظاهرياً، ولكن إحداها تكون على الدوام إشارة (إن الأولى من كل زوج موجودة في القائمة التي نلّي)، بينما الثانية فلا تكون أبداً: هنا («هنا حيث يجري الحوار») وعكسها «في هذا المكان». الباردة («هبة اليوم الذي نتكلم فيه») وعكسها «الشيء». في هذه اللحظة (= في اللحظة التي نتكلم فيها) وعكسها «في هذه اللحظة». خلال زمن قليل (= زمن قليل بعد اللحظة التي تكلمت فيها) وعكسها «بعد زمن قليل».

(ملاحظة: إن «مباشرة» يمكن أن تكون إشارة، بينما لا تكون كلمة «قوياً» كذلك أبداً. فإذا كانت «هنا»، شفوياً، إشارة دائماً، فإن «هناك» يمكن أن تكون أو أن لا تكون كذلك).

إن لل تجربة الإشارة نتائج نظرية مهمة. فهي، تبعاً لبينجست، تشكل ابتداءً للخطاب داخل اللغة، ذلك لأن معانيها نفسها (المنهج المستخدم للمثور على مراجعها) وإن كانت تعد جزءاً من اللغة، إلا أنها تشير إلى استخدامها. ومن جهة أخرى، فإنها لتفصي بشكل عام (وليس بشكل محلي) إلى التطبيق على العالم الواقعي لما يقوله الكلام (وكذلك، فإن جاكسون يسميها (وامتلات كلامية). وذلك لأن الظرف «هنا» يشير من خلال معناه نفسه إلى مكان الكلام. فجملة مثل «بيير هنا» تضع بيير في العالم الذي يضمه الكلام فيه، أي فيما نسميه «الواقع». وإننا لنفهم أن حضور الإشارات في خطاب المتخيل يطرح قضايا خطيرة بالنسبة إلى نظرية الأدب. فكيف يمكن للمعبارة أن تحمل إلى عالم متخيل إذا كانت تحتوي على كلمات ترسيها في عالم النطق؟

ويمكننا أن نتساءل أخيراً إذا ما كان فعل المرجع ممكناً من غير استعمال للإشارات واضح أو غير واضح. فإسماء الإشارة، كما سبق أن حددناها، تنقسم وجهاً إشارياً. وهذه أيضاً هي حالة أسماء الأعلام («هيبون» = «الذيون الذي نعرفه»). وأخيراً، فإن الوصف المحدد لا يستطيع عموماً أن يلبّي شرط الوحدة إذا لم يشتر «مباشرة أو غير مباشرة، إلى ظروف الكلام» (الرجل إلى جانب بيير» = «الرجل الذي في المكان والزمان الذي أتكلم فيه، يوجد إلى جانب بيير الوحيد والذي هو موضوع السؤال في حديثنا الحالي»).

- Sur les déictiques: R. Jakobson, *Essais de linguistique générale*, Paris, 1963, chap. 9, et E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, chap. 5. - Sur l'aspect logique du problème: Y. Bar-Hillel, "Indexical expressions", *Mind*, 1954, p. 359-379, et A.N. Prior, "On spurious egocentricity" (1967).

Philosophy 42. P. 326-335. - Les rapports entre pronoms personnels et démonstratifs sont décrits de façon systématique, dès 1904, par K. Brugmann, qui donne une théorie générale de la deixis (Die Demonstrativpronomina der indo-germanischen Sprachen, Leipzig, 1904), développée, dans une perspective psycho-linguistique, par K. Bühler (Sprachtheorie, Iena, 1934, trad. Theory of Language, Amsterdam, 1990, 2e partie). - Les différents modes de référence aux individus font l'objet des chap. 3 et 4 de J.-C. Pariente, Le Langage et l'individuel, Paris, 1973.

5- المحددات

تلاحظ قواعد بور - رويال أن الاسم العام لا يشير بنفسه إلى شيء (الجزء الثاني، الفصل المباشر)، وأنه يحيل فقط إلى متصور لونحن نقول إن له معنى ولكن ليس له مرجعاً). ولذا، فهي تطلق اسم «محددات» على العناصر التي يجب أن تضاف إليه لكي نستطيع أن نثبت له «امتداداً»، أي لكي نجعله يتناسب مع قطاع معين من الواقع (أي أنها تنقل إذن من المعنى إلى المرجع). ويمكن لأداة التعريف أن تضيف هذا الدور، كما يمكن أن تضيف دوال الملكية، وأسماء الإشارة، وكذلك أيضاً أسماء الأعداد أو أدوات وصفات «التنكير» (بمعنى، كل). وهكذا، فإننا سنحيل ليس إذا قلنا فقط «الصديق» أو «هذا الصديق»، ولكن إذا قلنا أيضاً «صديق»، «بعض الأصدقاء». وهذا ما يثير بعض القضايا، وذلك لأننا لا نرى جيداً ما الذي تميّنه هذه التعبيرات الأخيرة.

■ ثمة نظرية قريبة جداً من نظرية بور-رويال توجد في:

C. Bally: Linguistique générale et linguistique française. Berne, 1944, chap. 3.

وبشكل أكثر تطوراً وتلويحاً، نجد ما عند «ج. س. ميلنير». فهو يفضل المتصور «المرجع الافتراضي» يمالج كل محدد بوصفه نموذجاً مرجعياً.

وبالنسبة إلى نقد متفني لهذه النظرية، انظر:

Geach, Reference and Generality, Ithaca, 1968 (2e éd.), chap. 1 (Geach l'appelle "doctrine de la distribution"). - Pour une critique linguistique: O. Ducrot, "Les indéfinis et l'énonciation", Langages, 17 mars 1970.

التخيل

FICTION

تجزئ العبارات اللسانية وظائف مختلفة. وتكمن واحدة من وظائفها في الإحالة إلى العالم. ويتحقق هذا العمل المرجعي من خلال وظائف وصفية. فإذا كان الخطاب التخيلي، من منظور لساني محض، هو أيضاً خطاب وصفي، فإنه يفتقر مع ذلك عن الخطاب المرجعي في أن جملة لا تحيل إلى مراجع «واقعية». ولكن المقصود هنا هو تحديد سلبى محض للتخيل الذي لا يقوى على الاستجابة: القضية الجوهرية التي يجب على كل نظرية تخيلية أن تواجهها ليس فقط في أن تقول لنا ما لا يقوم به خطاب التخيل، ولكن في اقتراح تفسير لعمله الإيجابي (الذي يستبدل فعل المرجع بأشياء «واقعية»).

II - التخيل والمرجع

من منظور منطقي، وبشكل أكثر تحديداً من منظور وظيفي حقيقي، فإننا نحدد الخطاب التخيلي بعدم وجود دلالة تعيينية. فالمكونات اللسانية التي لها في الخطاب المواسمي وظيفة تعيينية (وصف محدد، أسماء أعلام، أسماء إشارة، تأشيرية، إلى آخره) هي مكونات (على الأقل في معظمها) فارغة من الدلالة التعيينية. وتنبأ لفرجييه، فإن للمباريات الوظيفية معنى، ولكن لا مرجع لها: «عند ما نسعى مثلاً إلى تصيد ملحمية، فإن ما يفنتنا فيها، بعيداً عن الترغيم الكلاسي، إنما هو معنى الجمل فقط، وكذلك الصور والمشاعر التي تستدعيها هذه الجمل». فإذا طرحنا مسأله الحقيقة، فإننا سندع جانباً اللذة الجمالية لننتج نحو الملاحظة العلمية». ولذا فإن تعريف التخيل بأنه خطاب ليس له دلالة تعيينية، قد كان مقبولاً من لدن كل المنطقيين، ولكن هن. غودمان (1968) كان قد ركز أن المقصود بالأمر هو اتهام ضروري للتخيل ولكنه غير كافٍ. ولو لم يكن الحال كذلك لكانت كل العبارات الخاطئة (أو الكاذبة أيضاً) عبارات تخيلية. وإنما لا نستطيع أيضاً أن نقول إن

كي العبارات المخاطنة التي نجدتها في النصوص الأدبية (بالمعنى الجمالي والمؤسسي المصطلح) هي عبارات تخيلية. ففي عمل أدبي له خصوصيته مثل السيرة الذاتية، فإن دلالة الذاتية تثنى بوصفها خطأ أو كذباً وليس بوصفها عبارة تخيلية. ومن جهة أخرى، نادرة هي القصص المتخيلة التي تكون فيها كل العبارات عبارات ذات دلالة ذاتية معدومة: تستخلص الرواية التاريخية جزءاً كبيراً من جاذبيتها من الطريقة التي تنظم فيها عبارات ذات دلالة ذاتية قوية في عبارات ذات دلالة ذاتية معدومة تشكل الإطار العام للقصّة. ويمكننا أن نستخلص أن خصوصية التخيل تكمن قبل كل شيء في أن خلوه من الدلالة الذاتية يرتبط «بشخص ظاهر» (غودمان) أو بافتراض ضمني مسبق وبفصله «بكون غير مهم مثلاً أن يكون لاسم «أوليس» مرجعاً أو أن لا يكون» (فريجييه). ومن هنا فقد نشأت ضرورة اعتماد المكون المتداولي بشريته (انظر فيما يلي).

إن تعريف التخيل بالدلالة الذاتية المعذرة يقف عند تحديده سلبياً: إنه يقول لنا ما لا يكونه، وليس بالأحرى ما يكونه. ولقد اقترحنا في داخل المقاربة المنطقية عدداً من الفرضيات تتعلق بالوظيفة الإيجابية للعبارات التخيلية. وخلال زمن طويل، ولا سيما على أثر «رسل» والوصفية المنطقية، فقد رُفِضت كل قيمة إدراكية للأعمال التخيلية: لقد دمّ أوجدن وورشاردز (1923) أن العبارات الأدبية تمثل شبه عبارات، ولها وظيفة انفعالية. وإن هذا التفسير «التمييزي» (بافيل 1988) الذي لا يعطي بعداً إدراكياً للعبارات إلا إذا كانت تحيل إلى كينونات من العالم المادي، إنما يعود في الواقع إلى التمييز الذي أقامه فريجييه بين المعنى والمرجع. وقد كان له الفضل على الأقل في عدم قطع أعمال التخيل كلية عن الوظيفة الإدراكية للغة. ونظراً للسمّة التي تبدو مضادة لحديث التفسير الانفعالي، فإن أحداً لم يمد يدافع عنه في أيامنا هذه. ويبدو، بالنسبة إلى الجوهري، أننا نستطيع أن نتصور نموذجين من التفسير قاهرين أن ينصفا الثروة الإدراكية للتخيل، من غير أن يشككا بالاطروحة الخاصة بغياب هذه الثروة عن الدلالة الذاتية في العالم «الواقعي».

لقد كان التفسير الأول الذي دافع عنه ن. غودمان (1968، 1989)، بدعم فكرة أن الخطاب التخيلي هو خطاب معدوم الدلالة الذاتية الحرفية، ولكن هذا التفسير يوسع مفهوم المرجع بإدخال الدلالة الذاتية الاستعارية عليه من جهة، وإدخال طرائق للمرجع غير ذاتية للدلالة من جهة أخرى. وهكذا، فإن التأكيد الذي تكون دلالة الذاتية معدومة، عندما يقرأ حرفياً فإنه يستطيع أن يصبح حقيقياً (أي يستطيع أن يكون ذاتي الدلالة). وأما عندما يقرأ استعارياً: دون كيشوت لا وجود له، وإن كل تأكيدات بخصوصه هو تأكيدات خاطئة حرفياً، ولكن إذا أخذ استعارياً، فإن اسم المعلم يطبق على عدد كبير من الرجال. ويمكن أن يقال منشي نفسه عن الأفعال. ومن جهة أخرى، فإن غياب الدلالة الذاتية الحرفية في النصوص

التخيلية يبحث القارئ في الواقع كي ينشط نماذج أخرى من العلاقة المرجعية وخاصة الأمثلة والتصوير: إن رواية البحث عن الزمن الضائع لتضرب مثلاً بالبنية السردية التي تتخذ شكل حلقة (تتصل نهاية القصة ببداية سرد القصة، والسبب لأن الكتاب ينتهز على قرار البطل مارسيل بكتابة الكتاب الذي انتهى القارئ من قراءته لتوه). وتعتبر هذه البنية في الوقت نفسه (أي أنها تضرب الأمثلة استعارياً) عن نموذج معين من العلاقة بين الفن والزمن (أن تتصل نهاية الكتاب ببدايته، فهذه استعارة من استعارات الاعتقاد البروستي الذي يلقي العمل الفني، ثيماً له، الزمن). وتبعاً لقودمان، فإن السمات الأدبية الجوهرية، وكذلك الفيد التعبيرية، لتشكل جزءاً من البنية المرجعية للأشواق الرمزية تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى الدلالة الذاتية: أن لا يكون للعمل دلالة ذاتية، أي أن يكون تخيلياً، فإن هذا لا يمنعه من امتلاك بعد مرجعي.

وأما المقاربة الثانية، فإنها تستلهم المنطق الموجه ونظرية العوالم الممكنة، وتوسع ميدان الكيوتونات التي يمكن أن تكون ذات دلالات ذاتية. فالمنطق الموجه يقبل مثلاً من العبارة المضادة للواقع عوضاً عن أن تكون فارغة من الدلالة الذاتية أن تحيل إلى عالم ممكن، أي إلى تماكب للعالم الواقعي في بنية للتأويل عامة أكثر بحيث لا يكون فيها هذا العالم سوى عضو من أعضائها (وإن كان عضواً مفضلاً، على الأقل في نظرية كريبك). وإن هذه الفكرة التي تعود إلى ليبينز، قد قادت بعض نقاد القرن الثامن عشر (بريتابخير، بودمير) إلى تصور الدلالة التخيلية بمصطلحات العوالم الممكنة. وإن هذا الحل الذي جعلته تطورات المنطق الموجه آتياً، قد أعاد أخذ عدد من النقاد والفلاسفة (مثل فان ديك، لويس، وانير، مارتينيز - بوناتي، بارسون، والترستروف، باخين دوليزيل، الذين يرون أن وظيفة الدلالة الذاتية للمباريات التخيلية تحيل إلى عوالم تخيلية يخلقها المؤلف، والقراء يعمدون بناءها. ولقد أظهر هويل، ولويس، وآخرون مع ذلك أيضاً أن نظرية العوالم التخيلية لا تخضع للقيود الدقيقة جداً التي تنسوس منطق العوالم الممكنة: إن هذه العوالم، من جهة، يتم التحقق منها في إطار بنية للتأويل مقيدة وليست خلقاً حراً كما هي حال المتخيلات. وإنها، من جهة أخرى، وعلى عكس التخيلات، تستبعد الكيوتونات المتناقضة (مثلاً الدائرة المربعة). وإن العوالم التخيلية، من جهة أخرى، عوالم غير مكتملة (ومن هنا ينشأ عدم البت مثلاً بالنسبة إلى مسألة معرفة ما لليدي ما شبيت من أطفال)، كما إن بعضها، مثل عوالم التخيل ذات البشير الداخلي المتعدد (مثل «الفجوة والهيجان» لفولكنير)، لتعد غير متجانسة دلالية (دوليزيل 1988). بيد أن بافل (1998)، الذي أولى هذا الاعتراضات أهمية، قدم متصوراً كثير التلوينات عن العوالم المتخيلة: لقد انطلق من فكر:

مؤادها أننا نتمكن في الحياة اليومية في تعددية من العوالم، وأننا نمر من غير توقف من عالم إلى آخر. ولقد أبان بهذا أن التخيل لا يتحدد بالتمارض القطعي مع الواقع وإن كان ينتقل بحرية بين العوالم المختلفة بأننا علاقات وثيقة إلى حد ما بين هذه العوالم المتخيلة والعوالم المختلفة التي يسكنها الإنسان تاريخياً واجتماعياً (بما في ذلك هذا العالم الخاص جداً والذي هو الكون المادي المحض). ولذا، يجب على التخيل بالأحرى أن يتخذ موضعاً على سلم متابع من العوالم «صحيح» إلى حد ما، أو «متخيل» إلى حد ما، والذي يحدد تفاعلاته الواقع الإنساني.

■ عن الأدب والحقيقة المنطقية، انظر :

G. Frege, *Ecrits logiques et philosophiques*, Paris, 1971; C.K. Ogden et I.A. Richard, *The Meaning of Meaning*, New York, 1923; R. Ingarden, "Les différentes conceptions de la vérité dans l'œuvre d'art", *Revue d'esthétique*, 2, 1949, p. 162-180; M.C. Beardsley, *Aesthetics: Problems in the Philosophy of Criticism*, New York, 1958; T. Todorov, "Note sur le langage poétique", *Semiotica*, 1, 1969, 3, p. 322-328; C. Kerbrat-Orecchioni, "Le texte littéraire: non-référence, auto-référence ou référence fictionnelle?", *Texte*, 1, 1982, p. 27-49.

حول طرق المرجع الذي ليس له دلالة ذاتية، انظر :

N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1990; N. Goodman, "Fiction for five fingers", in *Of Mind and other Matters*, Cambridge, 1989; J. -M. Schaeffer, "Nelson Goodman en poéticien: trois esquisses", *Les Cahiers du Musée national d'art moderne*, n°41, 1992, p. 85-97.

عن العوالم التخيلية، انظر :

T.-A. Van Dijk, "Action, action description and narrative", *New Literary History*, 6, 1974-1975, p. 273-294; T. Pavel, "Possible worlds in literary semantics", *The Journal of Aesthetics and Art Criticism*, 34, 1975-1976, p. 165-176; D. Lewis, "Truth in fiction", *American Philosophical Quarterly*, 15, 1978, p. 37-46; R. Howell, "fictional objects: how they are and how they are not", *Poetics*, VIII, 1979, p. 129-177; N. Wolterstorff, *Works and Worlds of Art*, Oxford, 1980; T. Parsons, *Nonexistent Objects*, New Haven, Londres, 1980; E. Winter, *Invented Worlds: The Psychology of the Arts*, Cambridge (Mass.), 1982; F. Martinez-Bonati, "Towards a formal ontology of fictional worlds", *Philosophy and Literature*, VII, 1983, p. 182-195; T. Pavel, *Univers de la fiction*, Paris 1988; L. Dolezel, "Mimesis and possible worlds", *Poetics Today*, 9, 3, 1988, p. 475-496.

2 - التخيل والتصنع

أن يكون فراغ الدلالة الذاتية للخطاب التخيلي فائماً، على عكس الخطاب الواقعي، على الاختراط، فإن هذا يبين أن تحديد التخيل الأدبي يجب أن يشتمل على بعد تداولي، قادر أن يبين الحالة الخاصة للتعبير التخيلي. ولقد نعلم أن الذي أشار إلى هذا الوجه بشكل خاص هو نظرية أفعال اللغة (أوستان، أوهمان، سيرل، ويان، برات). وهكذا، فإن سيرل (1975)، إذ انطلق من أن العبارات السردية للتخيل تلك العبارات التي تقدم نفسها بوصفها تأكيداً من غير أن تستجيب لشروط الصدق، والالتزام، والقدرة على إثبات أقوالها التي هي أقوال تأكيد جاد، فإنه قد حددها بوصفها تأكيدات مصطنعة: «يتظاهر المؤلف أنه ينجز أفعالا قولية إذ يملن (يكتب) واقعياً الجمل (...)». ويعد فعل القول فعلاً مصطنعاً، ولكن فعل التعبير يعد فعلاً واقعياً. وكما يرى سيرل، فإن وجود مجموعة من التواضعات غير اللغوية وذات نظام فرائضي يقطع الصلة بين الكلمات والعالم، ليكفي التحديد وضع العبارات التخيلية. وإته ليرفض الفكرة التي تقول إن رواية التخيل تشكل فعلاً لغوياً فريداً كما يقرر ذلك والترستورف (1980)، والذي يضع الفعل القول المحقق والمختل في المستوى نفسه لأفعال التأكيد، والوعد، إلى آخره. وتبعاً لسيرل «إذا كانت جمل عمل تخيلي تستخدم لإنجاز أفعال لغوية تختلف كلية عن تلك التي يحددها المعنى الحرفي، فيجب أن يكون لها معنى آخر». ويقول آخر لا تتساوى لعبة اللغة التخيلية مع ألعاب لغة القول المحقق، إنها «تشوش» عليها (أوستان).

إن تعريف السرد الخيالي بوصفه تصريحاً مصطنعاً ليكشف بلا اعتراض عن بعد جوهرى من التخيل الأدبي. ولقد اعترضنا على هذا التعريف القسدي للتخيل بأننا غالباً ما نقرأ نصوصاً نعدّها تخيلية بينما القصد منها لم يكن كذلك. ولكن هذا، بعيداً عن إظهار أن التخيل ليس حدثاً قسدياً، يربيع منصور سيرل: فنحن عندما نحقق قصد المؤلف، فإننا نعوضه بقصدنا، ذلك لأن القصد (جينييت) هو نفسه شكل من القصدية.

يبقى تعريف سيرل بالنسبة إلى ما هو أساسى تعريفاً سلبياً. وإن جينييت (1991)، مع تأكيده بأن رواية التخيل ليست فعلاً لغوياً حرفياً فريداً، فقد اقترح تمثيل منصور الفيلسوف: يستلزم التعبير الخيالي أفعالا لغوية جادة غير مباشرة موجهة إلى القارئ، فلما أن تكون مطالب تفرّض عليه أن يتخيل هذا الوضع أو ذاك، وإما أن تفرّض عليه، بشكل عام، بيانات يؤسس الفنان بواسطتها (في ذهن المرسل إليه) الشكر إلى الحوادث التي تكون موضوع التأكيدات المصطنعة. وستكون إذن العبارات التخيلية تصريحات مصطنعة تنطلي على طريقة فعل اللغة غير المباشر (أو الصورة) ببيانات (أو بمطالب) تخيلية واضحة.

(جينيت 1991). ومن قبل هذا، كان دوليزيل (1980) قد زعم أن العبارات التي تؤسس العالم المتخيل تمثل عبارات أدائية بالمعنى الذي يقدمه أوستان. ولكنه في الوقت نفسه رفض تعريف القول المحقق الذي اقترحه سيرل، بحجة أن أي عبارة في النص السردى لا تحيل إلى المؤلف، وذلك لأن المؤلف والراوي مختلفان من حيث المبدأ. ونستطيع مع ذلك أن نجيب على هذا الاعتراض أن التميز الوظيفي بين المؤلف والراوي إن هو إلا نتيجة لاصطناع القول المتحقق: لأن المؤلف يتظاهر فقط بأنه يصنع تصريحاته، فإن عبارات الراوي تنفصل عن المنطق الفعلي للنص، أي عن المؤلف إذن.

ويوجد هم التعريف السليم على كل حال بعيداً في النظرية العامة للتخيل التي أنشأها «ك. والتون» (1990). فلقد تصور النشاط التخيلي بوصفه نشاطاً «لصنع الاعتقاد». وأنه ليتأسس على ضوابط للمعبى مقبولة شرطياً، ويفضلها نستدعي لكي نتخيل عالماً متخيلاً يناسب مع العبارات التخيلية. ولقد نقد والتون تعريف سيرل كذلك أيضاً لأنه لا يتلاءم مع التخيلات غير الكلامية. ولكن على العكس من ذلك، فإن نظريته توشك أن تكون عامة جداً: إن تعريف سيرل، والنسخة المعدلة التي اقترحها جينيت لهما حصة في كشف علاقة المحاكاة الكونية المماثلة، والتي تربط السرد المتخيل والخطاب المصطنع. وهي علاقة تمثل خصوصية الخيال الأدبي، والذي لا يصل إلى تفسيره لا منصور والتون ولا منصور دوليزيل.

وإنه، مع ذلك، على الرغم من هذه المزاياء، فإن التعريف الدرائمي الذي اقترحه سيرل لا يستطع أن يعرف الخيال الأدبي بما هو كذلك: إنه يتعلق فقط بالعبارات السردية بما إنها تمنع نفسها بوصفها عبارات يصطلح المؤلف بها. ويميز سيرل نفسه على كل حال بوضوح بين القصة التي تقوم على الشخص الثالث حيث يتظاهر المؤلف بصنع تصريحات، والقصة التي تقوم على الشخص الأول، حيث يتظاهر المؤلف أن يكون شخصاً آخر يصنع تصريحات، والممثل المسرحي حيث يتظاهر الممثل أن يكون شخصية ويؤدي أفعاله الخفية. وأما ما يتعلق بالمؤلف الدرامي، فإن سيرل يظن أن ما يميزه «شبه كتابة الوصفة لجاهزة للتصنع أكثر من المشاركة المباشرة في شكل التصنع نفسه». وهذا لا يسع أننا حين نقرأ نصاً درامياً، فإننا لا نقرأه (على الأقل هادياً) بوصفه وصفة جاهزة من أجل تمثيل مسرحي، ولكن بوصفه تمثيلاً تخيلياً: إن تأسيس التخيل لا يمر إذن بالفوروة عبر تصنع سلطوي إلا إذا افترضنا أن الكاتب يصنع أنه يحمل تبادلات حوارية واقعية، وهذا لا يتوافق أبداً مع حساسية القراء. ولقد ركز جينيت هو أيضاً على قيد بمد التعريف بمصطلحات أفعال اللغة المصطنعة. ولا حظ أن تصريحات راوي قصة الشخص الأول ليست مصطنعة

كما هو يدعي: إنها تشكل جزءاً من العالم المتخيل. وهي بما هي كذلك، فإن المقصود بها أفعال لغوية جديدة تماماً (في العالم المتخيل). وإتة ليضيف أن الشيء نفسه يصلح بالنسبة إلى الحوارات بين الشخصيات في الرواية التي يرويها الشخص الثالث. ويقول آخر يجب التمييز في داخل القصة المتخيلة الحدث نفسها بين الأفعال اللغوية المصطنعة والأفعال اللغوية الممثلة. وهذا تمييز كان أفلاطون قد أحس به مسبقاً في تعاريفه بين الحديث المباشر والمحاكاة. وبهذا، فإنه يبدو واضحاً أن الوضع التداولي للتخيل الأدبي لا يرتد ببساطة إلى قرينة أفعال اللغة المصطنعة، حتى وإن كان المفهوم العام للاصطناع يظل مركزياً من غير شك بالنسبة إلى الوضع التداولي للتخيل في ذاته.

- J.-L. Austin, *Quand dire c'est faire* (1960), Paris, 1970; R. Ohmann, "Speech acts and the definition of literature", *Philosophy and Rhetoric*, IV, 1971, p. 4-19; J.-R. Searle, "Le statut logique du discours de fiction" (1975), in *Sens et expression*, Paris, 1982, p. 101-119; M.-L. Pratt, *Towards a Speech Act Theory of Literary Discourse*, Bloomington, 1977; L. Dolezel, "Truth and authenticity in narrative", *Poetics Today*, I, 1980, p. 7-25; N. Wolterstorff, *Works and Worlds of Art*, Londres, 1980; M.L. Ryan, "Fiction as logical, ontological and illocutionary issue", *Style*, 18, 1984, p. 121-139; K. Walton, *Mimesis as Make-believe*, Cambridge (Mass.), 1990; G. Genette, "Les actes de fiction", in *Fiction et diction*, Paris, 1991.

3 - الخصوصيات الساتية للخطاب التخيلي

لكي تستطيع فكرة الاصطناع أن تكون مقبولة، يبدو أنه يجب على قصة التخيل أن تبقى قريبة من القصة الواقعية، وذلك لكي يستطيع القارئ أن يحافظ على الفكرة التي تقول ربما يكون المقصود فيها هو قصة واقعية. وإتة لصحيح أن علم السرد قد اشتغل حتى الآن بقصة التخيل، وذلك إلى درجة أنه مازال ليس في حوزتنا كثير من الدراسات المقارنة. ولقد لا حظنا، مع ذلك، في كثير من الأحيان أن القصص المتخيلة المصنعة على الشخص الأول (مثل السيرة الذاتية المتخيلة) تميل إلى «المحاكاة» قريباً جداً من معادلاتها الجديدة (غلوفينسكي 1982)، وكذلك أيضاً، فقد بين لوجون (1986) أن السيرة الذاتية المتخيلة تفضل أن تتبار على تجربة الشخصية، بينما السيرة الذاتية الواقعية تفضل عموماً صوت الراوي (وهو مختلف وظيفياً عن صوت الشخصية، حتى وإن كان الإنسان يلتقيان من حيث علم الكائن). وكذلك، فإن الفوارق في ميدان القصة المتخيلة الحديث ظاهرة أكثر، لا سيما على مستوى العلاقة بين المؤلف والراوي. ذلك لأن الراوي في القصة المتخيلة

يختلف وتطيقاً عن المؤلف. ويكون هذا على عكس ما يجري في القصة الواقعية (جيبنت 1991). ومن جهة أخرى، ومنذ القرن التاسع عشر، فإن الأشكال الأكثر تعقيداً للقصة التي تقوم على الشخص الثالث، لتتبع بقوة أكثر من بنى القصص الواقعية. وإن هذا ليكون بسبب الاستعمال الكثيف للتشبيح الداخلي. ولقد اقترح كايث هامبرغر، انطلاقاً من هذه الملاحظة الأخيرة، تمييزاً جليوياً بين التخيل والتصنع، نظراً لأن الأول - محدود على القصة المتغيرة الحديث - لا يحاكي أي فعل لغوي جدي، ولكنه يكون بنية تمثيلية مستقلة من غير وادٍ وتنتهي تماماً من خلال «أنا - أصل» التخيليين واللذين هما الشخصيات. ومن هنا، نشأت الأطروحة الخلافية «لا زمانية الفعل الماضي». وتبعاً لـ هامبورغر، فإن الماضي، في قصة متخيلة (متغيرة الحديث)، لم تعد وتطيقته أن يعين الماضي لأن الشخصية المتخيلة تتكون من «أنا - أصل» متخيل فوراً، وهو يحيل المعنى غير الثام للأفعال التي تستخدم في وصفه إلى عدم». ولذا، فإن القصة المتغيرة الحديث هي قصة غير زمنية: إن «الماضي الملحمي» يتحول إلى علامة على المتخيل بسبب عدم زمنيته. وهي تلاحظ خاصة في الاستعمال المتحرف للإشارات الزمنية.

إن جميع «هامبورغر» منفصلة جيداً، ولكن أطروحة تصطدم، في القصص المتغيرة الأحاديث، مع مداخله لوسيط ملحم من المعلومات السردية والذي لا يخترل ظاهرياً إلى عالم الشخصيات. وإن تحليلاته، وكذلك تحليلات المؤلفين المستهمة من أعماله (مثل بانفيلد 1982) قد جذبت مع ذلك الانتباه إلى تحور التخيل المعاصر المتغيرات الحديث إزاء القصة الواقعية. وهذا يستدعي من غير اعتراض ضعفاً في الأهمية الجمالية لعلاقة التصنع. ولقد سمحت الأهمية المعطاة لهذه الظواهر بإظهار عدد معين من السمات اللسانية التي إذا لم تكن محددة للمتخيل المتغيرات الحديث، فإنها ليست أقل من كونها سمات بارزة. وإن هذا يعود إلى تلطيف تأكيد سيرل والذي تبعاً له «لا توجد ملكية نصية، نحوية أو دلالية تسمح بمطابقة النص بوصفه عملاً من أعمال التخيل».

إن المميزات اللسانية الأكثر كشافاً للتخيل في حالة الشخص الثالث هي:

1- استخدام الأفعال الواصفة للسيرووات الدخيلة (تأمل، فكر، اعتقد، شعر، أمل، إلى آخره). وهي أفعال تعيق على أشخاص آخرين غير أولئك الذين ينطقون بالقصة. وتطبق هذه الأفعال على الشخص الأول خاصة، وذلك لأننا لا نملك منفذاً إلا إلى داخلنا الخاص. وعلى العكس من هذا، ففي المتخيل المتغيرات الحديث، نجد أن ذاتية شخص ثالث تقدم من الداخل غالباً.

2- استخدام الخطاب غير المباشر والحر، واستخدام الحوار الداخلي. وإننا لنصل

باستخدام تقنيات مختلفة إلى النتيجة نفسها التي وصلنا إليها في الحالة الأولى. فالتشخيصات ينظر إليها من الداخل.

3- استخدام تكرار الكلمات الأولى من العبارات من غير صلة (لقد كان هتفري. مثلاً، يُدخل شخصياته مباشرة عن طريق اسم المعلم).

4- استخدام أفعال دالة على الحالة (مثل: نهض، ذهب، كان جالساً، امتلك ليلاً فلقاً، إلى آخره) في عبارات تحيل إلى حوادث بعيدة في الزمن أو يكون تاريخها غير محدد. ولجلاء هذه السمة، فقد ذكر هامبرغر مقطعاً للكاتب السويسري غوتفريد كيلير: «في نهاية سنوات 1820، بينما كانت مدينة زيورخ مغطاة بأعمال مقواة على طول محيطها، خرج شاب في مركز المدينة من سريره ذات صباح صيفي مضيء». وتبدو مثل هذه العبارة في قصة واقعية غير طبيعية. فاستخدام الفعل الدال على الحالة لا يتلاءم جيداً مع السمة الغامضة جداً لتحديد الوضع.

5- الاستخدام المكثف للحوارات، لا سيما عندما يكون من المفترض أنها حدثت في زمن بعيد عن لحظة النطق بالقصة (نلاحظ مع ذلك أن استخدام الحوارات ليس نادر في نصوص المؤرخين القدماء، مثل هيرودوت).

6- الاستخدام الإشاري المكاني المحمول إلى شخص ثالث، وخاصة استخدام التوليف الإشاري الزمني مع الماضي ومع الماضي البعيد. ولا يمكن للإشارات المكانية (هنا، هناك، إلى آخره)، في الخطاب الواقعي، أن تستعمل إلا بكونها تحمل على الناحية (أثناء)، بينما تحمل غالباً في القصة المتخيلة على الشخص الثالث (لقد تقدمت تحت الأشياء: هنا كان الجو أكثر ندابة). وكذلك، فإنه لا يمكن، إلا في الخطاب، للإشارة الزمنية مثل «اليوم» أن تتوالف مع الماضي «اليوم كان الجو أكثر برودة»، أو «البياحة» مع الماضي البعيد «كان البياحة برودة».

ترتبط معظم هذه السمات لأسباب متفرقة بما نسميه التأثير الداخلي. وبهذا المعنى، فإنها ليست محددة للقصة الوظيفية كما هي، ولكنها، بلا منازع، تشكل في مجموعها «أثاراً» (هامبرغر) تسمح بتمييز التشغيل المتخالف الحديث والمعاصر من الخطاب الواقعي. ومنذ هذا المعنى بين التشغيل والقصة الواقعية في الاتجاهين فعلاً. وهكذا، فقد جند اد. سبيرير «الانتباه» (1981) نحو الاستخدام المكثف للخطاب غير المباشر في أدب عمه السلالات البشرية، بينما السابطة المخلصة لإعادة إنتاج كلام الموطن الأصلي فتشترى الاستخدام المطلق للمشاهد المباشرة (ومن هنا ينتج أيضاً أن استخدام الجوار ليس دائماً كما يرى هامبرغر، أثراً للتخيل). وفي كل الأحوال، فإن الأثر ليس سمة محددة.

وبالمثل فإن أكثر المؤشرات اعتراضاً بها، حتى عندما تذهب خلافاً للأنار الساتية، فإنها تمد مؤشرات رديفة. وأنها لتمدنا بمعلومات عن قصيدة القصة. وهذا يميل بنا مرة جديدة إلى بيان أن مسألة وضع المتخيل تمد أولاً جزءاً من تداولية المخطابات، كما تمد في المراتبة الثانية فقط جزءاً من النحو ومن الدلالة.

- K. Hamburger, *Logique des genres littéraires* (1957), Paris, 1986; J.M. Backus, "He came into her line of vision walking backward": non sequential sequence-signals in short story openings", *Language Learning: A Journal of Applied Linguistics*, 15, 1965; R. Harweg, *Pronomina und Textkonstitution*, Munich, 1968; M. Glowinski, "Sur le roman à la première personne" (1977), *Poétique*, n°72, 1987, p. 497-506; P. Lejeune, "Le pacte autobiographique (bis)" (1981), in *Moi aussi*, Paris, 1986; D. Sperber, "L'interprétation en anthropologie", *L'Homme*, 21, 1, 1981, p. 69-92; A. Banfield, *Unspeakable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction*, Boston, Londres, 1982; J. -M. Schaeffer, "Fiction, feinte et narration", *Critique*, 481-482, 1987, p. 555-576; G. Genette, "Récit fictionnel, récit factuel", in *Fiction et diction*, Paris, 1991.

المتصورات الخاصة

LES CONCEPTS PARTICULIERS

وحدات غير دالة

UNITÉS NON SIGNIFICATIVES

إن كل لغة هي، قبل كل شيء، لغة متكلمة، وشفوية. وإن كل عبارة يتجهها الجهاز الصوتي تتكون من ماهية مجهورة، وسمعية. وإنه ليتم الفطاطها وإدراكها عن طريق النسق السمعي، والذي تشترك معه القيمة الدلالية والمعنى. ولقد كان سوسير يطلق مسمى العلامة على الشكل اللساني الذي يجمع الوجه المدلول مع الوجه الدال. وإن الوحدة الدالة الأكثر صغراً، والعلامة اللسانية الدنيا، هي الوحدة البنيوية الصغرى (المجممية أو القاعدية، الحرة أو المرتبطة)، والتي تتناسب غالباً مع الكلمة في لغة مثل الفرنسية. ويكوّن المجموع غير المتناهي من الوحدات البنيوية الصغرى معجم اللغة. ويمكن لهذا المعجم أن يتجاوز الـ 100000 / وحدة في اللغات التي لها تاريخ طويل. وإن البالغ المتكلم ليستعمل بلا صعوبة عدة آلاف. فأن يكون المرء «عالمًا»، فهذا يعني في جزء منه زيادة العدد، كما يعني الهيمنة على الاستخدام. وهذه الوحدات ليست أشكالا مجهورة (خالية من المعنى) وإجمالية، وغير قابلة للتفكيك، وينتج كل واحد منها عدداً من الحركات الصوتية المختلفة والتي تُنَوِّك ويتم تعلمها كما لو أنها كتلة غير قابلة للتفكيك. وتتكوّن هذه الوحدات نفسها من عدد صغير من الوحدات غير الدالة. وهي وحدات تتناسب مع حركات صوتية بسيطة، تنتج حوادث جهورية ثابتة ومجردة من المعنى في ذاتها. وإنها لتتألف فيما بينها، وتستعمل باستمرار بغية تشكيل عشرات الآلاف من الوحدات الصغرى للغة من اللغات.

ولقد سمحت هذه الخصوصية الأساسية للسان باختراع الكتابة الأبجدية. وثباً لحالة صغارنا الحالية، فإن هذا الأمر قد حدث مرة واحدة منذ ألفي السنين، وفي مكان واحد بين دجلة والفرات. ولقد تعلم الإنسان أن يمثل نفساً الوحدات الدالة للكلام ليس على شكل صور مجعلة، ولكن على شكل سلسلة منظمة من الوحدات الخفية، المفصولة والتي

يعاد استخدامها، وهي «الحروف». ويمكن أن نعد هذا الأمر بوصفه المحاولة الأولى الناجحة، وغير العلمية، لتمثيل لغة ما تمثيلاً صوتياً. فكل «حرف» (أو توليف من الحروف) يمثل نموذج (الصوت) وحدة التحقق المجهودة (الأصوات) والمختلفة عن النماذج الأخرى. ويمكننا أن نعود بالمتصور اللساني الأول والمعروف لهذا التمييز إلى القواعدي الهندي باتانجالي (150 قبل المسيح). ولكن منذ القرن الخامس قبل المسيح، فإن باتيني كان قد كرس جزءاً من قواعده لتحليل أصوات الكلام المزس على مكان التفتصل وطريقته. ولقد استندت النظرية الصوتية للفلاسفة القواعديين اليونان كأفلاطون ثم أرسطو، إلى متصور سمعي - إصغائي لأصوات الكلام. وإتنا لنجد في كتاب «الشعرية» لأرسطو (القرن الرابع قبل المسيح) متصور «المتفتصل المزودج»، حيث يتعلق الواحد بالوحدات الدالة، ويتعلق الثاني بالوحدات غير الدالة.

لقد اقترح المصطلح صوت (فونيم) للمرة الأولى، بمعنى الحالي، اللساني الفرنسي غير المعروف «دوفريش - ديسجيت»، وذلك في بيان للجمعية اللسانية في باريس في عام 1873. ثم نجده ثانية في تقرير النص المشهور لسوسير «مبحث حول النسق البدائي للصوائت في اللغات الهندو-أوربية» والذي أخاه «كرويسزويوسكي»، وهو تلميح لواحد من طلائعي المتصورات الحالية للصوت وعلم وظائف الأصوات «بودوان دي كورتيني». وإتنا نصعد عموماً بمولد علم وظائف الأصوات الحديث إلى عام 1916/ حيث نشر كتاب «دروس في اللسانيات العامة» لفريدريك دي سوسير. وأما النظرية فقد تم تمتينها بفضل أعمال حلقة براغ اللسانية. وقد قدمها «ن. ترويزكوي»، وهو أحد مؤسسي الجمعية، في «Grundzüge der Phonoloie».

وإتنا لنجد إذن في كتاب «الدروس» أنكاراً مؤسسة لعلم وظائف الأصوات البيوي، والذي نستطيع أن نوجزه ببعض الاستشهادات:

«لقد كانت نظريتنا أنه في كل صوت بسيط من أصوات السلسلة، مثل "p" في "Pa" أو "aPa"، يوجد على التوالي انجاس وانفجار (apa) [...]». «وإتنا لا نهتم في الفعل الصوتي إلا بالمناصر الاختلافية، الناتجة بالنسبة إلى الأذن، والمقادرة أن تعمل على تحديد الوحدات السمعية في السلسلة الكلامية» (المحلقة، فصل 2، فقرة 2).

«ما هو مهم في الكلمة، ليس الصوت في ذاته، ولكن الاختلاف الصوتي الذي يسمح بتمييز هذه الكلمة من الكلمات الأخرى، لأنها هي التي تحمل المعنى».

«وإن هذا ليكون صحيحاً بالنسبة إلى الدال اللساني. فهو في جوهره ليس صوتياً بأي حال من الأحوال، وإنه غير مادي، ويتكون، ليس من جوهر مادي، ولكن فقط من

لاختلافات التي تفصل صوته السمعية عن كل الصور الأخرى.

وبعد هذا المبدأ جوهرياً إلى درجة أنه يطبق على كل العناصر العادية للغة، بما في ذلك الأصوات. فكل لهجة فرعية تكون كلماتها مستقلة إلى نسق من العناصر الجوهريّة، والتي يشكل كل واحد منها وحدة محددة بوضوح والتي يكون عددها محدداً تماماً. ومع ذلك، فإن ما يميزها ليس، كما يمكن أن نعتقد، هو نوعيتها الفاتية والإيجابية، ولكن فقط هو أنها لا تختلط فيما بينها. ومن هنا، فإن الأصوات تعد كيّنات متعارضة قبل كل شيء، ونسبة وسليّة (الجزء 1، فصل 4، فقرة 3).

وهكذا نجد في المجموعة الخيالية *anna* أن الصوت "m" يتعارض تركيباً مع تلك الأصوات التي تحيط به، كما يتعارض بشكل مشترك مع كل تلك التي يستطيع الذهن أن يفتقرها: "anda, anva, ama" (الجزء 1، الفصل 6، الفقرة 2).

وكما أشار إلى ذلك عدد من اللسانيين، فإن سوسير لا يحل بوضوح إلا إلى محور التركيب، وإن المبادئ المقترحة لم تأخذ كل أهميتها إلا منذ الثلاثينات مع مدرسة براغ. إن المقترح الذي وضعه د. جاكبسون، وفس. كاراكزويسكي، وفن. ترويتسكوي، إلى المؤتمر العالمي الأول لللسانيين الذي أقيم في نيسان 1928 بلاهافي، قد انتهى في 1931 إلى مشروع يحمل المصطلحات المعيارية لمدرسة براغ: يعرف الصوت بوصفه «الوحدة الصوتية الوظيفية التي لا تقبل الانقسام إلى وحدات أكثر صغراً وأكثر بساطة». وإن هذه الوحدة بما إنها مصطلح للتعارض، فإن التعارض يستند إلى الاختلاف الصوتي القابل للعمل في لغة ما لإقامة الاختلاف بين المعاني المقابلة. ويحدد ترويتسكوي في "Grundzüge": «إذا برز صوتان تماماً في الوضع الصوتي نفسه وكانا يستطيعان التبادل بينهما من غير تغيير في معنى الكلمات، أو من غير أن تصبح الكلمة مستنكرة، فإن الصوتين يمدان حينئذ تحقيقات لصوتين مختلفين». وإن عملية الاستبدال هذه على محور الاستبدال قد سماها «الاستبدال» اللساني هيلمليف واللساني أوالدال في عام 1936/. وتشكل إجراءات ترويتسكوي أسس علم وظائف الأصوات البنوي المعاصر، وبفض النظر عن الاختلافات التي أظهرها رؤساء المنظرين الأوربيين مثل رومان جاكبسون وأنفريه مارتيه.

وإن مارتيه، الذي أصبح هو نفسه عضواً في حلقة براغ، يقدم أحد نتائج نظرية علم وظائف الأصوات البنوية. ولأننا نرى معه أن الوحدة المعنوية البدائية، الموثم، هي وحدة يظهرها تابع الوحدات غير الدالة، أي الأصوات، والتي هي وحدات تميزية كما تبين ذلك عملية الاستبدال التي تتم على محور الاستبدال (بعد الصوت [t] والصوت [m]) في الفرنسية. تجزئات خاصة لصوتين مختلفين. وهذا مايبينه الزوجان الدنيا للكلمتين / فونيتيك/

/و/ فونيميتك/. وإن الوحدات التي تتبادل فيما بينها في سياق معين لنسمع بشييز
الوحدات الدالة، ذات المستوى الأعلى، فيما بينها. وإنما لنقول إن هذه الوحدات،
ذات العدد المحدود في كل لغة من اللغات، ليعارض بعضها بعضاً. ونسمى السمات التي
تسمح بتمييزها السمات الملائمة. وستضمها بين عارضتين مائتين / / . ففي الفرنسية يوجد
مثلاً 17 صوتاً صامتاً /f, g, d, b, l, p, v, z, s, t, r, n, m, R, I, E, x, y, j, s, f, g, d, b, l, p/. وهي تتبادل جميعاً في السياق
/ # ف # / . وتنخفض التحققات الصوتية، المنفردة إلى ما لانهاية، إجبارياً إلى واحد
من هذه الـ 17 صوتاً، والذين يمثلون إذن وحدات خفية. وأما ما يتعلق بالأصوات
الصائتة. فإننا نفع 16 منها موضع البداية. وهي تتبادل مثلاً في السياق / # ف # / .
/o, u, æ, ø, y, e, e, i, ɔ, ɒ ɔ̃, ẽ, œ, ɛ/ مع العلم أن /a/ و /œ/ قد اختفيا في أنواع
عديدة من الفرنسية، وأنه يمكن أن يوجد فيها «محادثات» على مستوى الصوائت
المتوسطة، وأن /œ/ تمتلك سلوكاً خاصاً. وبما إنه ليس بدياً أن نعرض على سياقات
مختلفة متطابقة تظهر فيها كل الأصوات، فإننا نتهج تدريجياً عن طريق منهج يسمى
«الأزواج الأكل» (الأصوات): /p/ و /b/ يقومان بتمييز /pato/ من /bato/ . ولكن إذا
أردنا أن نجعلهما يتبادلان مع /s/ ، فيجب العثور على سلسلة أخرى من الأصوات مثل /
/peri/ ، /seri/ .

وتوصف هذه الأصوات عن طريق سمات متصلة أو سمعية، ونسميها «ملائمة» لأنها
تسمح للأصوات أن تتعارض فيما بينها. وإن بعضاً من السمات الصوتية، كذلك التي
تستعملها الأبجدية الصوتية العالمية (API)، يكفي لبناء التنسيق الصوتي (أو الصوتي
الوظيفي) للغة ما.

ويستخدم التنسيق الصوتي في الفرنسية السمات الأربع الأساسية للموصف الصوتي
للصوائت: سابق (حتكي) / لاحق (لهوي). ودرجة الافتتاح (انفتاح عظام الفك عند التلظظ
بحرف) أو «أعلى» اللسان المنقسم إلى أربعة مستويات: مفلق (أعلى)، نصف مفلق (نصف
أعلى)، نصف مفتوح (نصف أسفل)، مفتوح (أسفل)، وتكوين الشفاه (ملائم فقط للصوائت
السابقة). والخئة (وهي ملائمة فقط في حالة الصوائت الثلاثة النصف مفتوحة وفي حالة
الصائت المفتوح /ɛ/، ɛ̃، ẽ، ɔ̃، ɔ̄، ɔ̅). ويحتاج النسق الصامت إلى أربع سمات: ثلاث سمات
ثنائية طريقة التنفصل، وهي تحدد السلاسل، مثل: مقفل / احتكاكي، مجهور / غير
مجهور، آخر / غير آخر. وثلاث سمات (أو سمة ثلاثية واحدة) لمكان التنفصل تحدد
الأنظمة الشفوية، والسينية، والظهرية، والتي نضيف إليها /l/ جانبي /R/ التي تعد
خارج النسق. (ولقد اقترح مارتييه أن يعيد النسق إلى مجموعة أخرى من السمات التي لا
تحتوي على التعارض: مفلق / احتكاكي. وأنه يشير إلى أن المقفل والاحتكاكي في

الفرنسية لا ينتميان إلى النظام نفسه، وهذا يعني أنهما لا يملكان مكان التصفصل نفسه. ولذا، فإنه يكفي إذن امتلاك سمة المجهور (والتي ستخدم في تحديد العلاقة المتبادلة) وست سمات (أو سمة لها ست قيم) لكان التصفصل (بالإضافة إلى /I/ و /R/ والخفة). ويمكننا أن نلاحظ أن مثل هذا التمثيل أقل اقتصاداً وأقل واقعية من التمثيل المعتاد والموصوف سابقاً.

فإذا أخذنا توريتسكوي ثانية، فإننا ننصف التمازض بالنسبي إذا كانت العلاقة القائمة بين طرفيه توجد على الأقل في تمازض آخر. وهكذا، فإن التمازض /b-p/ في الفرنسية بعد نسبياً لأنه توجد أيضاً التمازضات /d-t/، /v-f/، إلى آخره. والأكثر أهمية هو مفهوم العلاقة المتبادلة: توجد سلسلة من ستة صرامات مهموسة /ptkks/ وهي تتمازض مع سلسلة من ستة صرامات مجهورة /bdgvz/. وهي تمتلك جميعاً على التوالي مكان التصفصل نفسه. وإن وجود الواحدة لا يقوم من غير وجود الأخرى. فالسلسلتان تتمازضان وتستلزمان بعضهما بعضاً على التوالي: إنها تشكلان العلاقة المتبادلة للمجهورة. فـ /t/ تعد مهموسة (غير مجهورة) لأنها تتمازض مع /d/ التي هي مجهورة (مصوتة). وإن الصرامات المختنة وكذلك /I/ و /R/ اللتين لا تدخلان في هذه العلاقة المتبادلة، فإنها من منظور علم وظائف الأصوات ليست لا «مهموسة» ولا «مجهورة». فالسياق هو الذي يحدد سماتها الصوتية المجهورة.

وتسمح فكرة العلاقة المتبادلة بتبسيط ضوابط الإنجازات السياقية. وهكذا، فمتنما يتابع في الفرنسية صامتان يسميان إلى العلاقة الجهرية المتبادلة، فإن الصامت الثاني يفرض سمته الجهرية على الصامت الذي سبقه (وإنما لنقول صوتياً إن الأول يتقدم على سمة الجهرية للذي يلي). وتؤدي هذه المماثلة دوراً خارج الكلمة، بل خارج التركيب. وبهذا، فإنه يكون لدينا [...] avgã, akfa, pseRv, gRãt f i j, b e g d ð g az.....]. ولكن الصوامت التي لا تدخل في العلاقة الجهرية المتبادلة لا تتبع هذه الغالبية: إنها تأخذ سمة الجهرية من الصامت الآخر، سواء جاء قبل أم بعد. وهكذا، فإنه يكون لدينا [bRi] ولكن [P X i]، و [kaRd] ولكن [k a X t] أو [poep I] ولكن [t a b i]، أو أيضاً، وتبهماً للأسلوب، [f o n e t i z m] أو [ç] fonetizm] = صامت غير مجهور صوتياً).

إن البحث عن الأزواج الدنيا للموحدات البنيوية الصغرى ليضع موضع البداية كل التوليفات الممكنة. وإن هذا ليعد إجراء مصيرياً بالنسبة إلى تقطيع الأصوات، وإنشاء جداول بها وجدول للسمات المتلازمة، وصولاً إلى وصف النسق الصوتي للغة من اللغات. ويمكن لهذا البحث أن يعد وأن يتم بتحليل التوزيعي للصوتيات. وأن يقوم المرء بدراسة توزيعية، فهذا يعني أن يبين في أي سياقات تظهر الوحدة، وأي الوحدات تظهر في سياق

واحد لا يختلف. وإننا لننظر، على وجه العموم، إلى سياقات الموقع في الوحدة البنيوية الصغرى (في الكلمة): البداية، النهاية، نموذج المقطع، حلالة النبر والسياقات الصوتية بالمعنى الدقيق، والتي يحددنا نموذج الصوتيات أو السمات.

وعند ما تظهر وحدات في السياق اللساني نفسه، فإننا نقول إنها تمتلك التوزيع نفسه. وحتى في غياب الأزواج الدنيا، فيمكننا أن نمد أن الوحدات الصوتية التي لها التوزيع نفسه هي إنجازات لأصوات مختلفة. وبالفعل، فإنه إذا كان لوحدين صوتيتين التوزيع نفسه بالقياس، فهذا يعني أنه توجد حظوظ عظيمة أن نجد (أو أن «تختبر» اللغة) زوجاً دنياً يختلف بنفسه بواسطة صوتيته. ولقد اقترح على كل حال بعض اللسانيين الاكتفاء تماماً بتحليل توزيعي من غير استدعاء للأزواج الدنيا الدالة. وعلى العكس من ذلك، فإن وحدتين (تمثلتان صوتاً وتعرفان بسهولة بوصفهما كذلك) إذا لم تظهراً قط في السياق نفسه، ولكن دائماً في سياقات مختلفة، فإننا نقول إنهما تمدان ذاتي توزيع متكامل. وإن المقصود، إذا كان لمة قرابة صوتية، هو إنجازان لصوت واحد يحدده السياق: إن المقصود هو التوزيعات (أو الإنجازات) التوليفية أو الساقية، أو المقصود أيضاً اليدائل الصوتية للصوت. وربما يعود سبب هذا الصوت إلى سيرورة التماثل الصوتية، أو لا يعود.

وهكذا، فإن الحائس «الظهري» في الفرنسية يتحقق حنكياً (C) بملازمة صانت حنكي مثل [i] أو [e]، واللهوي [k] بملازمة صانت لهوي مثل [u] أو [o]: يمد [ci] و[ku] ممكنين، بينما يمد [cu] و[kl] غير ممكنين. وإن التقاليد لتقضي بتمثيل هذا الصوت الظهري بـ /k/ وهذا يعني إذن تمثيل الوحدات البنيوية الصغرى بـ /ki/ و /ku/. ولم يكن التمثيل المكتوب للصوتيات بدهياً دائماً في التوزيع المتكامل. ولذا، فإننا نتمدد غالباً على عدد الإنجازات في اللغة، أو نتمدد على العنصر الذي يستخدم قاعدة، كما هو بدهي تماماً، للتغير الصوتي. ففي الإسبانية تكون الاستدادات المجهورة [b,d,g] والاحتكاكيات المجهورة [B,S,Y] في توزيع متكامل تبادلياً. فالاحتكاكيات تظهر بين العائتين، بينما تظهر الاستدادات في مكان آخر. وإننا لنقول إن المقصود هو إنجازات للصوت نفسه «استداد مجهور» والذي تمد سمات طريفته مما يشترطه السياق. وستمثل هذه الإنجازات على التوالي دموذ الاستدادات التي تناسب في هذه الحالة مع الخط الإسباني، وليكن /b,d,g/.

ولقد لاحظ بنيتيرو حلقة براء أن بعض التعارضات تظهر في بعض المواضع ولكن ليس في مواضع أخرى. وإن المثل الأكثر شهرة هو مثل تعارض الجهورية الذي لا يتجلى في كل السياقات سواء كان ذلك في الألمانية أم في الروسية (انظر في الألمانية [bunt] تحيل في الوقت نفسه إلى الكلمات "Bund" و "bunt". ولكن عندما يكون المقطع الختامي "es" مضافاً إلى هاتين الكلمتين، فإنها تأخذ تلفظاً مختلفاً: [bundes] و [buntes]. وإننا لنقول

حيث إن تعارض المجهور الذي يظهر في مياقات بدئية وبين صائتين، يكون محايداً في الوضع النهائي للكلمة. وإن هذا ليكون، في هذه الحالة، لمصلحة الإنجاز غير المجهور). ولقد اقترح تروبيتسكوي تمثيل الوحدة الناتجة عن الحياض بحرف كبير يتناسب مع العلامة الصغيرة التي تتناسب مع "L'API"، والتي تظهر سماتها الصوتية، ولتكن في هذه الحالة /t/، وهو يسميها «الصوت الشامل». وهكذا يجب على الكلمات التي ذكرت في الأعلى أن تتمثل في علم وظائف الأصوات على نحو تبادلي بـ /bunt/ و /bunt/. ويجب أن نلاحظ أن ظاهرة تماثل السمة الجهورية للمصطلحات المنتمية إلى علاقة مبادلة المجهور في الفرنسية يمكنها أن تؤول بمصطلحات الحياض، ويمكن إذن للصامت الأول من السلسلة أن يتمثل في «الصوت الشامل». وإن الأمر ليكون كذلك بالنسبة إلى ظواهر «التغام» المجهورة أو الصامتة.

وهكذا، فإنه بفضل منهج الأزواج الدنيا والتحليل التوزيقي فإننا نقيم نسق علم وظائف الأصوات، والذي يسمى أيضاً «الصوائتات»، أو «علم الوحدات الصوتية الصغرى» (الصامتة والمجهورة) للغة ما. ويتصاحب هذا النسق بقواعد تمييزية. فالوحدة لا توجد بوضعها صوئاً إلا لأنها تتعارض مع كل وحدة من الوحدات الأخرى. وما إن كل لغة لا تملك النسق الصوتي الذي يطابق تماماً مع النسق الصوتي للغة أخرى، فإننا لن نستطيع أن نقول أبداً إن الصوت /t/ مثلاً أو الصوت /a/ هو نفسه في لغتين مختلفتين. ومن أجل هذه النظرية، فإن علم وظائف الأصوات إذ يعد صالحاً للغة من اللغات، فإنه ليس عاداً ولا عالمياً. وإن هذا الموقف هو أحد أسس المناظرة بين أنفريه مارتينه ورومان جاكيسون. وبالنسبة إلى هذا الأخير، فإن السمات المميزة التي يجب أن تكون موصوفة أيضاً من خلال المصطلحات السمعية، يجب أن تكون مصممة بمصطلحات السمات المزودة بشكل مطلق. وهكذا، فإن أمكنة تفصل الصوائتات، أو درجات افتتاح الصوائت التي يمكن أن يبلغ عددها 3 أو 4 أو أكثر، وتبعاً للغات يجب أن ترتد إلى توليف للسمات المزودة (سمتان مزدوجتان تعطيان بالفعل 4 توليفات ممكنة ++، --، -+، +-). ويمكن أن نلاحظ أنه إذا كانت، في الفرنسية، معالجة الصوائت بمساعدة السمات «متماكب/متشتر» و«خفيض/حاده» يمكن أن تكون مرضية، فإن الأمر ليس كذلك في معالجة الصوائت. والسبب لأن السمة «مشدود/مرخي» التي تفرحها المعالجة غير مناسبة لبيان الفارق بين /e/ و /ø/ أو بين /o/ و /ɔ/. ويصبح الجدول أشد عندما يملن رومان جاكيسون أن هذه السمات المميزة المزودة سمات معطوفة عداً. وهي تشكل قائمة عالمية، وانطلاقاً منها، فإن كل لغة تختار مكونات نسقتها الخاص في وظائف الأصوات. وتعد هذه المكونات العناصر الدنيا الحقيقية لتمثيل الوحدات الصوتية الصغرى وليس الأصوات (فونيمات).

وإنها لتكون مصممة بوصفها رحماً للسمات. ولقد تبين هذا المفهوم للسمات مبدع القواعد التوليدية التحولية نمو تشومسكي، وطوره موريس هال (و.ك. ستيفنس) الذي سامع مع «غ. فانت» في مشروع رومان جاكسون. ولقد ظل هذا المشروع حاضراً في تيار علم وظائف الأصوات المعاصر.

وبعض النظر عن النقد المبرر الذي تم توجيهه لعلم وظائف الأصوات التوليدي، فيجب الاعتراف أنه قد سمح بتعميق تحليل علم وظائف الأصوات، أي بتعميق دراسة الوحدات غير الدالة والمتصلة بكل مستويات التحليل اللساني. ولقد تم عرضه في الكتاب التأسيسي لتشومسكي وهال: "The Sound Pattern of English". ولقد صار علم وظائف الأصوات للمرة الأولى مصحماً بوصفه مدمجاً في نظرية عامة للقواعد. وبهذا أصبح أحد مكونات القواعد، ذلك الذي يعطي التلفظ المعياري الواقعي للعبارة. وأنه ليؤول المكون النحوي المركزي الذي يأخذ معنى عن طريق التأويل الذي يعطيه المكون الدلالي. وتطرح هذه النظرية مستويين من مستويات التمثيل: الأول سطحي، ويتناسب مع الكتابة الصوتية. الثاني عميق، ويتناسب مع مخرج المكون النحوي. وهو مخرج تكونه سلسلة مقوسة (أي مزودة بتحليلها النحوي) من الوحدات الصوتية الصغرى المجردة. وتتكون هذه الوحدة من مقاطع (الأصوات الحقيقية أو النسيئة) ومن غير المقاطع (حدود الوحدات الصوتية الصغرى والكلمات). ولا يكون المستوى الصوتي البيوي ضرورياً. لأنه يمكن البصر مباشرة من السمات إلى الأصوات النسيئة أو إلى الوحدات البنوية الصوتية الصغرى. وأما الوحدات المقطعية فلن يحددها تبادل العناصر في البنية الفوقية، ولكن ما نلاحظه في الظواهر من تعاقب صرغي. وتعد هذه المقاطع سمات مزدوجة عالمية (موروتة عن جاكسون ولكن محددة بطريقة أخرى وبعدد أكبر). ويجب على التمثيل المجرد للوحدات الصغرى أن يبين ظواهر الارتباط والحذف، والتعاقب الملاحظ في السطح بفضل اختيارات السمات الجيدة والضوابط الجيدة باتباع نظام جيد في التأويل الذي يعطيه المكون.

ويمكننا، أن نقول في الفرنسية مثلاً إن سمة الخة للأصوات الأتنية إنما ينتجها المكون بشكل آلي. وإننا لنقترح، انطلاقاً من التناوب بين [b] أو [b5te] و[b5te] الأشكال المشتقة مثل [bon] أو [bonæR]، أن تمثل الصيغة اللفظية بوصفها /# bon #/. ولغة ضابطة نقول إذا كانت المتتالية [__on_] متبوعة بصانته، مثلاً بـ [æ]، فإنه لا توجد أية قاعدة تطبق، وسنحظى بالشكل [bonæR]. وإذا كان الصانته شَبُوةً، وهو مكتوب [ɔ]، وتعين لصيغة من جنس المؤنث [ɔ]، فإن التلفظ الممكن به هو [bonɔ]، وسنحذف الضابطة الاختيارية الخاصة بالفرنسية «المعيارية» غير الجنوبية الشبوية النهائية. ومن جهة أخرى، ثمة ضابطة معقدة، يمكن لها أن تكتب كما يكتب تعاقب ضابطتين تطبقان إجبارياً،

وإنها لتقول إن /n/ في نهاية الكلمة، مثلها مثل كل الصوامت، أو التي يتبعها صامت، تقع بعد أن تم إغنائن المتحرك السابق (إن الجرس الدقيق للمتحرك المخزن إنما تعطيه ضابطة متأخرة تقول إن المتحركات المنلفة في الفرنسية تنتفع عندما تصبح مختنة). ويجب تطبيق هذه الضابطة قبل سقوط الشَيْزِي النهائية، ولا يمكن ذلك فإن التلفظ بالمؤنت [bɔn] لا يمكن أن يوجد.

وتوجد هذه الضوابط في حالات أخرى، ويجب أن لا تتناقض، وإن نظاماً قائماً لا يستطيع أن يتغير من أجل ذلك. (لكي نستطيع أن نمود إلى الخلف، أي لكي نطبق الضابطة نفسها مرتين أو عدداً من المرات، فلنأخذ مفهوم «الدورة»: لا تطبق الضابطة سوى مرة واحدة، ولكن ذلك يكون في داخل ميدان تركيبى يعطيه التحليل النحوي. ويمكننا أن نطبقها مرة أخرى على مستوى آخر من النحو. ولقد اقترح كيبارسكي مستوى لفظياً مستقلاً عن المكون الصوتي، تكون فيه الوحدات اللفظية مخصصة إزاء إمكانية تطبيق الضابطة). وهكذا، فإن تمثيل الكلمة «gros» ليس هو /gRo/ كما في علم وظائف الأصوات البيوي، ولكنه /gRo/ بالضبط. وإن القاعدة نفسها كما في السابق تُسقط للمتحرك النهائي لكي تضمن النطق [gRo]، وإنها لا تطبق عندما يكون الصامت متبوعاً بمتحرك سواء كان ذلك عن طريق صيغة التأنيث، أم الاشتقاق، أم عن طريق متحرك الكلمة التالية التي نفسر الترابط بهذا الأمر: /gRos + Ø/، /gRos + Es/، أو /gRos + animal/ (ثمة ضابطة أخرى نفسر الإجهار بـ [Z] والذي لا يطبق عندما تكون /S/ في تماس مع المتحرك بعد سقوط /Ø/ الأتية من التأنيث [AfeRi] + Ø + gRos). وتُظهر هذه الحالات الملائمة بأي شيء تكون مقارنة علم وظائف الأصوات التوليدي «صرفية صوتية» بالذمل. فنحن لا نرى وجود بدائل صرفية مثل البدائل الصرفية القصيرة /gro/ والطويلة /gros/ والتي بالاستناد إليها تمنع كل الاشتغانات، ولكننا نرى أن تطبيق ضوابط وظائف الأصوات على الوحدات اللفظية المجردة يكشف عن تناوبات السطح لهذا الشكل.

إن مفهوم موضع الملائمة مستعمل دائماً، ولكن ظواهر التوزيع الإضافي والتعديد توصف بشكل أكثر بساطة. فنحن نقول في الحالة الأولى ثمة سمة غير مخصصة وإنها تأخذ قيمتها في هذا السياق أو ذاك (فهي الفرنسية مثلاً، نجد أن الحائس «الظهري» - سابق، - ناجي، + عالي، لا يحتاج أن يكون مخصصاً من منظور السمة «خلف». وذلك لأنه يكون /+ خلف/ مع متحرك /+ خلف/، ويكون /- خلف/ مع متحرك /- خلف/. ونقول في الحالة الثانية إن السمة المخصصة في مكان آخر، وتكون في مواقع الملامة، لتأخذ ألياً قيمة في بعض السياقات، ويصبح حينئذ مفهوم الصوت الشامل غير ضروري.

إن الشكلانية التي اقترحها علم الأصوات التوليدي تعد ثقيلة للغاية، وكثيرة التعيد،

وغالباً ما تنتهي إلى حلول غير صحيحة، أو ذات تعقيد قلما يرضي. وما كان ذلك إلا لأن علم وظائف الأصوات التوليدي يعاني أيضاً من نقص نجيب به عموماً القواعد التوليدية، وهذا النقص هو كونها لا تستند إلى مدونات تمثيلية، وأنها تُصنع الضوابط انطلاقاً من بعض الأمثلة المختارة.

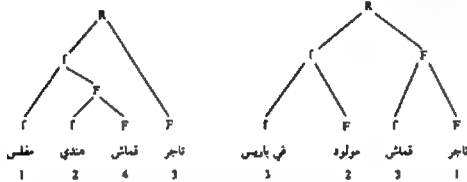
ولقد كان انطلاقاً بشكل أساسي من النقاش حول تمثيل التنبير، سواء في الإنجليزية أم في اللغات الأخرى، أن وضعت موضع البداة توافيق علم وظائف الأصوات التوليدي، واقتُرحت حلول بديلة (علم وظائف الأصوات الطبيعي، ومقلوب علم وظائف الأصوات، إلى آخره). وفي الواقع، فإن هذه المناقشات لم تصل إلى شيء مادامت قد بقينا في الإطار البدني حيث ننظر إلى أن الكلام يتمثل في سلسلة خطية من المقاطع المسلسلة منطقياً والعاملة لدرجات نبرية مختلفة ومستخلصة من البنية النحوية المصطفاة في مدخل مكون الوظائف الصوتية وذلك تبعاً لضوابط دائرية من تضعيف للتنبير الموجه «يسره» أو «يمهنة». ولقد كان المقصود على كل حال هو إجراء تحليل «مزدوج الخطية» من عين النموذج الذي نقود إليه المصطلحات «الفرق مقطعية» و«المقطعية» والتي يستخدمها اللسانيون الأمريكيون الكلاسيكيون. وثمة قطعة حدثت انطلاقاً من اللحظة التي كنا قادرين فيها على حل عدم الملازمة الأساسية للصوت النموذجي في الإنجليزية، والذي يظل قائماً في عدم قدرته أن يعرف دور البنى غير المقطعية، وخاصة المقطعية.

لقد تم اقتراح حلول مرغوبة أكثر وذلك مع تطور «النظرية المترية» (م. ليبيرمان 1975، م. ليبيرمان و آ. برانس 1977) ونظرية التقطيع الذاتي» (و. ليبين 1976، ج. غولد سميت 1976). وهذه النظريات المتوازنة في البداية، والتي تبدو أنها تستطع أن تتناسب أفضل تناسب مع هذا النموذج أو ذاك من نماذج اللغات، قد اجتمعت فيما سماء «ج. و. فرنير» و«م. هال» (1979 و 1980) «علم وظائف الأصوات ذو الأبعاد الثلاثة». وهو الذي صار «علم وظائف الأصوات غير الخطي»، والمسمى أيضاً «المتعدد الخطية».

تستند النظرية المترية للبيرمان وبرانس إلى تناوب الوحدات «القوية» و«الضعيفة»: إن الترميمية المركزية لكلمة أو لوحدة أكثر كبراً تتمثل تبعاً لبنية ذات تفرع خطي تكون فيه «العقد الأخوات» معنونة «F» أو «م»، والمقطعة «F» تهجن على المقطعة الأخست «م» والتي هي من المستوى نفسه. ويتم التفرع إلى «اليسار» بالعنوان (F) أو إلى «اليمن» بالعنوان (M) وذلك تبعاً للخواص المتعلقة باللغة التي تحددها. ويمكننا أن نغير المعنى من مستوى إلى آخر، ولكن ليس في المستوى نفسه. ويوجد بين السلسلة المقطعية والشجرة النحوية ثلاثة مستويات محددة: syllables - جزء» وهو (يجمع المقاطع - segments)، والرجل (وهي تجمع syllables)، والكلمة وهي تجمع الأجزاء - syllables، والتي تنفرع منها

الشجرة النحوية). وهكذا، فإن النبر في لغة من اللغات إما أن تعطيه ضابطة دائرية عامة تستطيع أن تأتي من المكون الخطي، وإما أن يكون مستخلصاً من البناء أرجلاً ومقاطع. وإن هذا الأمر ليحيي الشيء نفسه إذا تعلق هاتان العمليتان بالخواص المقطعية نفسها أو إذا حددنا «الرجل» بوصفها فئة من فئات وظائف الصوت ونقوم على المستوى نفسه الذي يقوم عليه المقطع والجزء، ويسمح إدخال الفئة «رجل» بوجود مستوى إضافي من التناكس الضريحي F/f أو f/F . فهو يجعل السمة «نبر» من غير فائدة في لغة مثل الإنجليزية، ولكنه غير ضروري في الفرنسية. فالنبر الرئيس «1» يقع على المقطع الذي تهيم عليه العقد F . وأما النبر الآخر، فهو نبر ثانوي «2»، «3»، «4»، والذي تحدد قوته النسبية درجة التواضع في البنية، أي عدد عقد F التي تهيم على العقدة f السفلية أكثر. ومن جهة أخرى، فإن الكلمات تنظم ترتيباً تبعاً لشجرة نحوية هي من حيث المبدأ شجرة ثنائية. وتتألف إذن مع الشجرة النحوية شجرة مترية متشاكله، والتي تكون فروعهما متناوبة بين F و f ومنتوية إلى عقد أخوات F و f تغرز بدورها.

ولقد استعمل هذه النظرية «ف» دلة لتفسير اضطرابات النبر في الفرنسية الخاصة بشروط البنية النحوية. فما يجري على مستوى نبر الجملة، والتي تسم دائماً بالضريع f/F ، نظيره أمثلة «ف» دلة:



وانطلاقاً من هذا، فإننا نبني شبكة مترية تشير إلى الضلع المتعلق بالمقاطع بعد الطريق الذي تم السير فيه من الحركة إلى جذر الشجرة، أي عدد عقد F التي تم لغاؤها ومستوياتها. وتمثل هذه الشبكة الترسيم الحالية التي تمت ملاحظتها. ويجب أن تكون متطابقة مع الشجرة المترية المشتقة من الشجرة النحوية. ونخضع، من جهة أخرى، ل قيد تناغمي وإلى عدم المجاورة، وذلك لمنع مقطعين قوبين من أن يكونا جنباً إلى جنب. وهكذا، فإننا نفسر انزياح النبر في تجاوز الوحدات البنيوية الصغرى أو الكلمات، عندما

يكون المقطعان المنبوران طبيعياً متجاورين عندما تكون الوحدة ممزولة: لدينا في الإنجليزية مثلاً "thirteen" بل "thirteen boys"، أو لدينا في الفرنسية: "dix - sept et dix - sept files".

وتحدد بنية المكونات السطحية الترسيمات النبرية الممكنة لسلسلة الوحدات النبرية النحوية. ولكي يصبح التشكل جيد التشكيل، يجب أن تكون الشجرة النبرية مطبقة بشكل «متطابق» في الترسمة النحوية التي تشترك معها. ويقول آخر، فإننا ننظر إلى القواعد بأنها تولد أشجاراً نبرية وشبكات نبرية بشكل منفصل، وذلك لأنها تفرعها بالمصادفة. وأما الأزواج التي يحتفظ بها وحدها بوصفها قاعدة، فهي تلك التي تستجيب لشروط التكوين الجيد.

ولأن الثابتة المادية الأكثر أهمية للمبر في هذه من اللغات، ومنها الفرنسية، هي التكرار الأساسي، فإننا نستطيع أن نعد مع «ف. دل» أن المنحنى اللحنى الملاحظ يتعلق بعاملين: بالترسيم النبرية وبالحاظر الكلي الذي يتكون من سلسلة النبرات الواطئة والوسطى، والعالية. فالخواص النبرية، إذ هي تكون ذات عدد محدود كما في كل اللغات، فإنها تكون مخصصة تبعاً لخصائص في التناسب ذات نموذج من التقطيع الذاتي. وإن مثل هذا المتصور لعلم وظائف الأصوات، ليمد إجمالاً كما هو يذهي ومدمجاً بالقواعد.

ومع علم وظائف الأصوات ذي التقطيع الذاتي والذي اقترحه «ج. غولدميث» (1976)، فإن تفاعلات وظائف الأصوات لا تتكون من تسلسل منطقي، تبعاً لمحور أحادي البعد، ومن مقاطع تتناسب مع الصوتيات أو مع الأصوات، كما هي الحال في علم وظائف الأصوات البنيوي الكلاسيكي أو كما هي الحال في علم وظائف الأصوات التريليني، ولكن كما هي الحال في كل الوحدات المستعملة في تحليل علم وظائف الأصوات، أي في دراسة الوحدات غير الدالة التي تتحاذي مع أطراف ثالثة (ساحيات، صفالة، أقراص الدرج، خط) مستقلة ومتفصلة على المحور الزمني (للكلام) المكون من تتابع من وحدات زمنية تمثل نقاطاً هيكلية، ويفضلها يكون البعد «طول الصوت» مثلاً. فالمقاطع، فوق خط مستقل، تتابع جامعة النقاط الهيكلية، وذلك تبعاً لينائها الخاصة والمكونة أساساً من «Attaque - حركة إبعاد الحبال الصوتية» ومن «Rime - فانية» (يمكن لهذه أن تنقسم إلى «Noyau - نواة» و«coda - شُرعة»). ولما المقاطع، والمصوتات، والصوات فتتمثل فوق خطوط أخرى مستقلة. وتستطيع المصوتات أن تتناسب مع النواة، كما تستطيع الصوات أن تكون حركة إبعاد الحبال الصوتية أو أن تكون شُرعة. وثمة خط آخر يتناسب مع ميدان «الشمعة»، وآخر مع ميدان «المتر» و«النبر». وأخيراً، هناك خطوط أخرى مكرسة لهذه السمة أو تلك من السمات الصوتية.

يتم الاشتراك بين الخطوط تبعاً لمبادئ عامة عالمية. ويجب على هذه المبادئ أن تخضع لشروط التكوين الجيد. ويشكل عام فإنه لا وجود لمفهوم الضابطة. إذا أخذنا ميدان التنعيم مثلاً، فإننا نطلق من المبدأ الأساسي التالي:

1- إن كل مصوت من المصوتات يشترك مع نغم على الأقل، وإن كل نغم لبشترك مع مصوت على الأقل.

2- لا تقاطع خطوط الاشتراك.

ومادام الأمر معبراً عنه هكذا، فإن هذا لا يفسر على وجه التحديد الطريقة التي يرتبط فيها النغم والمصوتات. فإذا كان حجم ميدان ما يتجاوز حجم ميدان آخر، فإن الاشتراك يستطيع أن ينتج أشكالاً غير ملائمة. ونقرب مثلاً على ذلك، فلاحظي: يقول لنا إذا كنا نستطيع أن نحظى بـ:

(م = مصوت. ن = نغم)



يجب إذن تحديد هذا المبدأ كما فعل ذلك الف. دل. و. ج. ر. فيرنويو (1984)، في حالة الانتشار نحو اليمين:

(هـ) نطلق من البداية فنشارك النغم الأول مع المصوت الأول، ونشارك النغم الثاني مع المصوت الثاني، وهكذا دواليك حتى تصبح كل الأنغام وكل المصوتات مشتركة.

(ب) إذا بقي في نهاية (i) نغمات غير مشتركة، فإننا نشاركها مع المصوتات الأخيرة.

(ج) إذا بقي في نهاية (ii) مصوتات أيضاً غير مشتركة، فإن نشاركها مع النغم.

وإذا تبعتنا هذه القواعد، فسنجد أن التمثيلات التالية هي وحدها الممكنة:



لا يطبق هذا التمثيل الذاتي المقطع إلا على ظواهر تنحيمية، مثل انتشار السمات على المقاطع وانتشار حدودها على المخطوط الصائت أو الصائتة، معطية بذلك ظواهر من التناغم الصائت أو الصائتة. وهكذا، فإن السمة «مستدير» أو «أنفي» لمقطع منطلق، تستطيع أن تنتشر (تحرر) قبل وبعد (متأخرة) على المقاطع المتابعة، الصائتة و/أو المصوتة، وذلك إلى أن يكون هناك إغلاق يثيرة حد لمستوى من المستويات (جزء من الكلمة، وحدة بنوية صغرى، مقطع، إلى آخره).

ولقد اقترح «ب. أنكروفيه» في هذا الإطار التجزيئي للكلمة تفسيراً مقنعاً لآلية الوصول في الفرنسية: يعد الجزء من الكلمة (syllabe) سلسلة زمنية من نموذج «صائت، مصوت، صائت»، أي «ص م ص»، مع عدد من الصوائت الخالية من الصغر إلى الثلاثة في الفرنسية. ولقد نعلم أن الصائت النهائي غير المنطوق به، يصبح منطوقاً عندما يكون متبوعاً بمصوت، ويعني هذا أنه يوجد إعادة تجزيي تذهب من «ص م» (ص) - «م» (...) إلى «ص م» - «ص م» (...). ويمكننا أن نقول إن الصائت «القائم» سيحتل المكان الفارغ التالي وذلك لضمان «التسلسل»، وذلك عندما يكون المطلوب إقامة وصل إجباري (مثال ذلك عبارة "ils sont arrivés" - «لقد وصلوا»). وكان «ب. أنكروفيه» يلجأ على أن «التأويل المقطعي والتأويل التجزيئي للهيكل يعدان عمليتين منفصلتين». إنه يقترح إذن تواضعاً عالمياً يقول إن «التقطيع الذاتي، المكون للتجزئيات العائمة، لا يستطيع أن يرسو إلا في مواضع من الهيكل تتأول مقطعية». ولأنه يقترح تواضعاً خاصاً بالفرنسية يقول إن «الصائت النهائي العائم لا يستطيع أن يرسو في الهيكل إلا إذا ابتدأت الكلمة التالية في سلسلة الكلام بهزمة معدومة».

ولقد انصب التفكير أيضاً على طبيعة السمات والمقاطع وتشكلاتها. وإن هذه الأفكار الجديدة لتأخذ بالحسبان تقدم المعارف في ميدان الصوتيات الحديث مثل التكيف النطقي وديناميكية حركات النطق.

وبالنسبة إلى «ن. كليمان»، فيجب ألا تعد فقط بوصفها وحماً لسمات غير منظمة، ذلك أنها تمتلك ترتيباً داخلياً يمكن أن تمثله هندسة السمات: يتضمن المقطع عقدة أساسية (صائت أو مصوت) تشترك معها ترتيباً مقد هينة ومكان (يتناسق الباحثون حول الارتباط الدقيق لبعض المقد، أو حول ضرورة عقدة حلقية). ويجب أن تسمح هذه الترتيبية بتفسير سيرورات وظائف الأصوات وحدودها.

ويقترح مؤلفون آخرون تأويلاً أكثر جملرية لبنية المقاطع الداخلية: لم تعد الخصوصيات الصوتية مُصَنَّمَة بمصطلحات السمات المزودة، لأن القيم "=-" يجب أن لا تكون مصنّورة.

وتعد نظرية «الإغواء والعاملية» لـ «ج. كاي»، «ج. لويتنام» و«ج. ر. فرغنود» (1985) (ك.ل.ف)، واحدة من نظريات علم وظائف الأصوات المتعددة الخطوط والتي تنظر إلى جزء الكلمة بوصفه وحدة أساس من أجل تحليل سيرورات الوظائف الصوتية، وتقرح بنية داخلية للمقاطع المترتبة والتي سيحدث عناصرها معنية منها «عوامل» مختلف ظواهر وظائف الأصوات.

ويوجد، تبعاً للمؤلفين، ستة عناصر ذات أساس صائت وخسة عناصر أخرى لتوليد المقاطع الصائتة. وهي مقاطع تسمها السمة «حارة» باستثناء المصوت «باردة». ويعد كل واحد من هذه العناصر «قابلاً للنطق». فسيرورات وظائف الأصوات ليس لها منفذاً مباشراً إلى السمات التي لا يمكن معالجتها إلا بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق توليف العناصر من أجل تكوين المقاطع، أو عن طريق تفكيك المقاطع إلى أقسامها المكونة. وتجري سيرورات وظائف الأصوات باشتراك العناصر وانفصالها.

العناصر هي كما يلي:

1. [I:-خلف]
2. [U:مثنور]
3. V: مصوت يارد غير موسوم
بالسمة حار*
4. A+: [حرق]
5. I+: [ATR]
6. N+: [أنفي]
7. R: [تأجي]
8. ?: [مقيد]
9. F: [مضمون]
10. L-: [حبال صوتية نيلة]
11. H-: [حبال صوتية صلبة]

تضمن هذه العناصر إغواء إما إيجابياً، وإما سلباً، وإما حياداً.
 وتمثل عناصر الإغواء الإيجابية (+ علامة) أقصى التجويفات الثلاثة الفوق حنجيرية،
 أي: A+ تجويف قتي، I+ تجويف حلقى و N+ تجويف أنفي.
 وتستسم العناصر الحاملة للإغواء السليبي "-"، من جهة، الرخو (L-) والشديد (H+) عندما تتمعمل لغة من اللغات هذا التمييز. كما ستسم، من جهة أخرى، التغم الرطاقي
 والتغم العالي بالنسبة إلى اللغات التنسية.
 وإما العناصر الأخرى، فهي من غير إغواء، أو إن إغوائها محايدة: <v> < >
 تحمل الهمزة في جزء من الكلمة إغواء إما سلبياً وإما حيادياً، ولكن النواة تحمل
 دائماً إغواء إيجابياً (باستثناء الحالة التي يكون المقطع فيها معنصراً بمصوت البارد
 وحده: ستمثل حيث ذغواء حيادياً).

ينظر إلى تحقق كل مقطع بوصفه تمييزاً عن «عملية اندماج»، أي بوصفه توليفاً بين
 مختلف هذه العناصر التي يستخدم بعضها بوصفه رأساً (إن من الاتفاق في النظرية أن يشار
 إلى الرأس) بينما ينظر إلى المقاطع الأخرى بوصفها عوامل ربط.
 يمكن تمثيل صوائت لغة مثل الفرنسية تتكون من سبعة صوائت بالإضافة إلى صائت
 حيادي، كما يلي:

نقاط هيكلية

رأس	x	x	x	x	x	x	x	x
	i°	i°	i°	u°	u°	u°	v°	v°
	v°	A+	A+	v°	A+	A+	v°	A+
جمل		I+	I+		I+	I+		
	[i]	[e]	[e]	[u]	[o]	[ɔ]	[ø]	[a]

وللمصوات تمثيل من هذا النموذج :

صامت مجهور			صامت أنفي ومائع				
$\begin{array}{c} \times \\ \\ \neg^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ R^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ V^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ \neg^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ R^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ V^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ R^{\circ} \\ \end{array}$	$\begin{array}{c} \times \\ \\ \circ \\ \end{array}$
$\begin{array}{c} U^{\circ} \\ \\ L^{\circ} \end{array}$	$\begin{array}{c} \neg^{\circ} \\ \\ L^{\circ} \end{array}$	$\begin{array}{c} C^{\circ} \\ \\ L^{\circ} \end{array}$	$\begin{array}{c} U^{\circ} \\ \\ N^{+} \\ \\ L^{\circ} \end{array}$	$\begin{array}{c} \square^{\circ} \\ \\ N^{+} \\ \\ L^{\circ} \end{array}$	$\begin{array}{c} C^{\circ} \\ \\ N^{+} \\ \\ L^{\circ} \end{array}$	R°	
[b]	[d]	[g]	[m]	[n]	[ɗ]	[r]	[l]

إن رأس كل تمثيل من تعابير الاندماج مشار إليه . وأما العناصر الأخرى ، فنمثل عوامل ربط : يمكن أن نلاحظ أن للمقاطع المصوتة إغواء إيجابياً باستثناء (٢) التي تمثل التمين الصوتي للمصوت البارد . وتمثل [ɗ] مثلاً اندماج العناصر التي تتكون سماتها الحارة من [- خلف] (٣) و [+ATR] (+I, +)

ويمكننا بهذه الطريقة حساب إغواء ما :

(i) - لا يستطيع عنصران (أو تعبيران) لهما الإغواء نفسه أن يتوالفا إذا لم يكن المقصود إغواء عنصر محايد .

(ii) - (أ) إن إغواء التعبير هو إغواء لرأسه (فإذا كان الرأس هو العنصر A° ، فإن للتعبير إغواء إيجابياً) . (ب) إن إغواء التعبير هو إغواء عامل ربطه (L° , H° , N° , I) ، وذلك إذا كان إغواء الرأس حيداً .

تحدد مبادئ «العالمية» سمات ازدواجية الاشتراك وبالعلاقة غير المتساقطة بين مرتعين «هيكليين» . فبعض المقاطع تعد «حاكمة» بينما تعد الباقيات «محكومة» . وإنها لتظهر في المواقع A و N ، تبعاً لهذه السلطة ، لأنه ثمة ميادين للعالمية في علم وظائف الأصوات . ولذا ، يجب النظر إلى الكلمة ليس بوصفها متتالية من الأجزاء ، ولكن بالأحرى بوصفها «تنظيماً ترتيبياً من الأجزاء» .

ملاحظة :

نلاحظ المعاملة ليس فقط على مستوى بنية جزء الكلمة، ولكن أيضاً في البيانات العابرة لأجزاء الكلمات. ذلك لأن هذا المستوى من المعاملة هو الذي يسمح بتمييز الأشكال مثل "nitrate" و "night rate" في الإنجليزية، أو "patrie" و "pat rit" كما في الفرنسية. ونسعى المعاملة إلى حل القموض الأساسي للبنية الجزئية للكلمة. فإذا كان "sac" يمثل جزءاً جيد التكوين في الفرنسية وكذلك "ré"، فلماذا لا تمد "sac - ré" كلمة محتملة في الفرنسية؟ ونلاحظ أن هذا كان يمكن أن يكون ممكناً لو أن الكلمات كانت متشابهة بسيطة من الأجزاء. وتبين النظرية حينئذ أن "sa - cré" هي التجزئة الداعلي الوحيد للكلمة في المتوالي "s + a + k + r + é". وإن كلمة مثل "par-ti" ممكنة، لأن /t/ هي التي تحكم /r/، ولكن "pat-rie" ليست كذلك، لأن الـ /r/ التي لا إغواء لها لا تستطيع أن تحكم الـ /t/. وعلى العكس من هذا، فإن "pa-trie"، مثل "sa-cré"، تمد تجزئتنا ممكناً.

إذا تابعت السمات أن تكون موضوعاً لفرضيات جديدة، فإن هذا يكون جوهرياً عندما يكون أفضل تمثيل مفيداً لكي نفهم أفضل ما هو قائم في قلب بحث علم وظائف الأصوات الحالي، أي لفهم متصور جزء الكلمة ودوره، ولفهم السيرورات الدنيانية التي تجري على مستوى الوحدات غير الدالة للسان.

- S.R. Anderson, *Phonology in the Twentieth Century*, Chicago, 1985; N. Chomsky et M. Halle, *The Sound Pattern of English*, New York, 1968 (trad. Fr. *Principes de phonologie générative*, Paris, 1973); G.N. Clements, "The geometry of phonological features", *Phonological Yearbook*, 2, 225-252, 1985; F. Dell, *Les Règles et les sons*, Paris, 1973; F. Dell, D. Hirst et J.-R. Vergnaud (eds.), *Forme sonore du langage, structure des représentations en phonologie*, Paris, 1984; P. Encrevé, *La Liaison avec et sans enchaînement: phonologie tridimensionnelle et usages du français*, Paris, 1988; E. Fischer-Jørgensen, *Trends in phonological Theory*, Copenhagen 1995; J. Goldsmith, *Autosegmental phonology*, Thèse ph.D., MIT, 1976; J. Goldsmith, *Autosegmental & Metrical phonology*, Oxford, 1990; M. Halle et J.-R. Vergnaud, "Three dimensional phonology", *Journal of Linguistic Research*, 1, 83-105; H.G. Van der Hulst et N. Smith (eds.), *Advances in Non Linear phonology*, Dordrecht, 1985; H.G. Van der Hulst et N. Smith (eds.), *The Structure of Phonological Representations*, Dordrecht, vol. 1: 1982, vol. 2: 1983; R. Jakobson, G. Fant et M. Halle, *Preliminaries to Speech Analysis*, MIT, Cambridge (mass.), 1952; R.

Jakobson et M. Halle, *Fundamentals of Language*, La Haye, 1956; D. Jones, "On phonemes", *TCLP*, IV, 74-79, 1931; J. Kaye, J. Lowenstamm et J. -R. Vergnaud, "The internal structure of phonological elements: a theory of charm and government", *Phonology Yearbook*, 2, 305-328, 1985; M. Kenstowicz, *Phonology in Generative Grammar*, Oxford, 1994; P. Kiparsky, *Explanation in Phonology*, Dordrecht, 1982; B. Laks et A. Rialland (eds.), *Architecture des représentations phonologiques*, Paris, 1993; B. Laks et M. Plénat (eds.), *De natura sonorum. Essais de phonologie*, Vincennes, 1993; W. Leben, *Suprasegmental Phonology*, thèse Ph.D., MIT, 1973; P. Léon, H. Schögt et E. Burstynsky, *La Phonologie*, vol. 1: *Les Ecoles et les théories*, Paris, 1977; M. Liberman et A. Prince, "On stress and linguistic rhythm", *Linguistic Inquiry*, 8, 249-336, 1977; W. Makkai (ed.), *Phonological Theory. Evolution and Current Practice*, New York, 1972; A. Martinet, *Economie des changements phonétiques*, Berne, 1955; A. Martinet, *Éléments de linguistique générale*, Paris, 1960; K. Pike, *Phonemics: A Technique for Reducing Language to Writing*, A. Arbor, 1947; F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, Paris, 1916; M. Swadesh, "The phonemic principle", *Language*, 10, 117-129, 1934; N.S. Troubetzkoy, *Grundzüge der Phonologie*, Prague, 1939 (trad. fr. *Principes de phonologie*, Paris, 1949); W.F. Twaddell, *On Defining the Phoneme*, Baltimore, 1935.

العروض اللسانية

PROSODIE LINGUISTIQUE

يختص العروض (أو دراسة التنظيم بالمعنى الواسع) بما هو كائن في مستوى «أعلى» من مستوى الوحدات المعزولة الصغرى صوتاً أو وظائف أصوات، وهو ما نسميه «الصوت»، «المقطع»، أو «الصوت»، وذلك تبعاً لمستوى التحليل الذي نضع أنفسنا فيه. إن العلاقة الكلامية تتغير بالتضامن تبعاً ليعدين، شأنها في ذلك شأن أي علامة سمعية:

ثمة اندفاعات سمعية تتميز بطاقة إجمالية معينة وتتناوب باضطراب إلى حد ما على «محور زمني»، مع لحظات من الصمت (إذا كانت هذه الاندفاعات مضطربة، فالمقصود هو صوت دوري متكرر، ومحدد في حالة الكلام، أي له تكرار أساسي من الامتزاز فيما يتعلق بالإنتاج المادي ويعطي الانطباع بالملو (الموسيقى) فيما يتعلق بالإدراك. وأما إذا كانت هذه الاندفاعات غير مضطربة، فالمقصود هو «الضجيج»). وتتميز هذه الحوادث السمعية بالطريقة التي تتوزع فيها الطاقة الإجمالية على التكرارات في مجموعها والتي تكون كل اندفاع من الاندفاعات محددة بهذا «المحور الطيفي».

وهكذا، فإنه كل صوت يتميز بطيفه تبعاً لتوزيع مناطق تتركز الطاقة (يعطي فيما يتعلق بالمخطط الإدراكي والسمعي جرساً مميزاً)، كما يتميز بالفترة الزمنية والتي تتغير أثناءها الكثافة الإجمالية والتكرار الأساسي إذا كان المقصود صوتاً معقداً دورياً.

إن كل واحد من الثوابت المادية المستخرجة مثل الطيف، والفترة الزمنية، والكثافة، والتكرار الأساسي ليستطيع أن يكون مستملاً على مستوى تمييز الوحدات الدنيا من نموذج «الصوت»، و«الصوت»، و«المقطع». وإنه لمن المهم أن نسجل أنه، في لغة مثل الفرنسية، توجد علامة ثامة بين «التحليل الطيفي»، و«المقاطع الصوتية» سواء كان ذلك على المستوى الصوتي أم على مستوى علم وظائف الأصوات.

(إن الثابتات الطيفية، من منظور «مفصلي»، تتناسب، بشكل عام، مع فكتة
 الفموية، أي مع مكان التمثيل. وأما الثابتات المروضية فتتناسب مع التصويت نفسه:
 ديناميكية مد الهواء التنضي ونشاط الحبال الصوتية في وضع تصويتي في الحنجرة).
 ولكن تستخدم هذه الثابتات السمية أيضاً لتمييز الظواهر «المروضية» أو «التنحية»
 (بالمعنى الواسع للكلمة): «مفصل»، «وقف»، «تركيز»، «تنعيم» (بالمعنى الضيق للكلمة،
 والمعادل «للحن» طبقاً للمخطط الإدراكي). وإن الاضطراب الكبير لمتغيراتها على محور
 الزمن ليسمح بتحديد مفهوم الإيقاع على مستوى الإدراك. ولذا، فإن عدد الوحدات الدنيا
 الذي يحدث في الثانية (صوتيات أو أجزاء) ليسمح بالكلام عن «سرعة النطق» وعن «سرعة
 التلغظ»، العام أو المحلي.

1 - بعض المفاهيم الأساسية

«مفصل»: تتناسب في الفرنسية السلسلة الصوتية /l ɔ paˈdi/ مع العبارة "le pape
 a dit" والعبارة "le papa dit". وإن الفارق الممكن في التلغظ، والذي يتصل مع القطع
 الجزئي، إنما يدين بوجوده إلى الفارق في الرباط بين الـ /p/ الثانية وبين الـ /a/ المكورة
 مرتين والمحيط بها. وبهذا يختلف المفصل تبعاً لانتماء /P/ إلى الجزء السابق أو إلى
 اللاحق. ولقد كان علماء وظائف الأصوات من البيويين الأمريكيين ينظرون إليه بوصفه
 صوتاً حقيقياً مجزأً /+/. وهذا يسمح بامتلاك تمثيلين صوتيين بالتناوب /Lapap + adi/
 وكذلك /lɔ pa + paˈdi/. ويجب أن نلح بأن المفصل يمثل وحدة من وحدات الوظائف
 الصوتية المجردة والتي تمت تحقيقاتها المادية متغيرة جداً. وكذلك، فإن المفصل نادراً ما
 يتجلى عن طريق وقف حقيقي، ولكنه يتجلى بالأحرى عن طريق تغير كل الثابتات. ولقد
 ذكر «ج. فور» مثلاً عن السلسلة /ʒ sklavalevu/ والتي تتناسب مع المبارات المكتوبة
 التالية: "Jacques, Laval et vous" "Jacques laval et vous" "Jacques, lavalé,
 vous?" "Jacques lavalé, vous?". وتستطيع كل عبارة من
 هذه المبارات أن تلغظ بشكل مختلف، وأن تُفهم إذن معطية القيم المرادة للثابتات
 المروضية، أي بانجاز دوائر عروضية مختلفة.

وسأعتمد متغير الثابتات الزمنية المادية قيمة في مختلف مستويات التحليل اللساني من
 غير أن يوجد تناسب كلمة بكلمة بين البعدين. وتسطلع كل ثابتة بدور في كل مستوى
 لساني. ويتميز كل مستوى لساني باجتماع المتغير مع علاقات التبادل لكل هذه الثابتات.
 «التبر والإيقاع»: يفهم «التبر» من منظور صوتي، على المستوى الإدراكي بوصفه
 عنصراً (جزءاً) «بارزاً». وأما على مستوى الإنتاج، فإنه يستخدم متغيراً من الثابتات

المروغية (Fo) مكوناً من الكثافة والفترة الزمنية. وإن النبر الطبيعي في الفرنسية غير المفخم يتميز جوهرياً بصعود لـ "Fo" على جزء مطول.

يخلق تناوب الأجزاء البارزة وغير البارزة المقاعاً تحدده المسافة الزمنية بين جزئين متبوعين. ويمكن للإيقاع أن يكون مُنوعاً بشكل مستقل و«موسيقياً»، ولكن في الشخاطب الفرنسي، فإن الإيقاع يتلازم بقوة مع البنية النحوية والاستدلالية للعبارة، من غير أن يتناسب ذلك نسبياً مع إيقاع متري محدد.

(ملاحظة: إن تحقيق الـ «e» الصائفة» للشكل الخطي الفرنسي مرتبط، إنتاجاً وإدراكاً، بإضامية الخطاطب).

2 - المستوى المقطعي و الفوق مقطعي

يمكننا أن ننظر إلى الوحدات الدنيا بوصفها وحدات «متسلسلة منطقياً»، أي إنها وحدات تتسلسل، وتتابع، وتنظم على محور زمني، مشكلة بدءاً مبرزاً وأساسياً للسان الإنساني يتجلى في المستوى «الصوتي» الدقيق أو المقطعي. وإن هذه الوحدات لتتظم فيما بينها لكي تشكل وحدات بنوية صغرى وتندمج في مستوى أعلى يقال له «عروضي» أو «فوق مقطعي».

وإذا التمسك المنطقي للوحدات النحوية الصغرى (الكلمات) وذلك تبعاً لنظام معين وضابطات نحوية محددة تعطي معنى، أو إمكانية لمعنى، ذاتي الدلالة فقط، فإن النبر ليتوالف مع النحور بغير ضمان «تماسك» الكلام، أي لإعطاء تحقيق لاستخدام علاقة الوحدات على المحور الزمني التركيبي. وإنه لدور لساني أساسي ذلك الذي يسمح بتحديد الصوافة النحوية. وهي دراسة تقوم بدراسة العلاقات بين البنى الدلالية النحوية والعروضية. ولكن النبر في الكلام «المفوي»، و«الطبيعي» يلائم أيضاً، وربما بشكل جوهري، مستوى وظائف اللسان الأخرى، ولا سيما مستوى تجلي المواقف والانفعالات.

ولقد نعلم أنه يمكن لبيانات جيدة التفصيل (مصوتة)، ولكنها غير منبورة، أو سبنة النبر، أي من غير تغيرات عروضية أو مع تغيرات رديئة التحقيل، أن تكون رديئة الفهم أو غير مفهومة بتاتاً. وهذا ما يمكن أن نتحقق منه في كل مرة نسمع فيها كلاماً مشوشاً إما لوجود أسباب مرضية مادية أو نفسية تمنع مراغبة التنعيم، وإما لأن هذه العبارة كان قد تلفظ بها متكلم بغير لفته الأم وهو لا يهجم على هذا الوجه من اللغة الثانية التي يتعلمها.

ويعود هذا لأن لعروض دوراً مزدوجاً. فهي، من جهة، تساهم في التنظيم النحوي والاستدلالي للخطاطب، وهي، من جهة أخرى، بما إنها إسماء صوتية فهي تسمح بالتمييز عن مواقف ومن انفعالات في لغة من اللغات.

تأتي الفائدة القليلة التي نصادفها في كثير من الأحيان بالنسبة إلى الظواهر العروضية في جزء كبير منها لأسباب مفهومة بكل تأكيد. فاللسانيات قد اختزلت إلى دراسة القواعد المعيارية للنصوص المكتوبة (أو المدونة) ذلك بمساعدة الأبجديات المختلفة ولكن التي نستطيع جميعاً أن نتردد إلى مجموعة محددة من الوحدات من حجم «الصوت»، أو من حجم الجزء الصوتي أحياناً. وإنها لتتوالف خطياً.

ولقد أثار استعمال وسائل تقنية حديثة تحولاً حقيقياً في الدراسة العلمية من جميع وجوهه. وقد كان ذلك النفاذ إليه أمراً ميسوراً، سواء تعلق الأمر بإنتاجه أم بإدراكه، أم باكتسابه أيضاً، وبنتوره وضباعه.

ويبدو الجزء الصوتي أنه الوحدة الأساسية التي تسمح بوصف الترسيمات العروضية الأساسية للغة من اللغات. وبالتأكيد، فإن مفهوم الجزء الصوتي لم يكن مستعملاً في اللسانيات البنيوية الكلاسيكية، ذلك لأن مختلف مستويات التحليل تتواشج من غير أن تكون ثمة حاجة لهذا المستوى المدرك جوهرياً. فنحن نذهب من الأكثر صغراً، أي من «الصوت»، إلى الأكثر كبراً، أي «الجملة»، مروراً بالوحدة البنيوية الصغرى، و«بالكلمة»، و«بالقطع»، إلى آخره. ولكن الدراسات الحديثة حول اكتساب اللسان، قد كشفت عن الدور المركزي لهذه الوحدة.

فلقد أظهر علماء النفس اللساني، من جهة، أنه يجب على الأجزاء الصوتية أن تكون مثقلة للوحدات الصغرى للإدراك، وانطلاقاً منها توضع الوحدات الصوتية. وإنها لتنظم، من جهة أخرى، فيما بينها بنية تشكيل وحدات دالة مع كونها حاملة لمتغيرات عروضية. وإننا لنستطيع، من منظور تطور الكائن الفرد، أن نقبل بأن ثمة نسقاً يقوم منذ الولادة. وأنه ليسمح للإنسان الصغير أن يدخل في تفاعل مع المائمه الخارجي وأن يتواصل معه.

ولما على مستوى الإدراك، فقد تبين وجود دورات عروضية، وإيقاعات مفضلة، ومرغوبة، أي يعرفها الوليد إذن. ويعمل البالغ نفسه بناء على طلبه، وبفضل هذا يكون التواصل الدال مستمراً. ولقد تمت البرهنة في السنوات السبعين على الآلية التفاعلية التي توجد بين البالغ والرضيع. فالوليد الجديد يجعل الكلام الإنساني إيقاعياً مع الأصابع، ولا يجعل هذا مع الظواهر المجهورة الأخرى، منذ اليوم الأول.

ولقد ثبت، على مستوى الإنتاج، أن الرضيع يستعمل متغيرات عروضية وإيقاعية مع أجزاء صوتية نيتا تثيرها وفئات الصوت أو تتابع انفتاحات القناة النسية وانتلاقاتها. وتعمل هذه المتغيرات معنى إلى مستوى تمييز الانفعالات الأولى.

وانطلاقاً من الشهر الخامس والسادس، يبدأ جمع من أجزاء الأصوات الدالة

والصوتية باتخاذ مكانه تدريجياً، وذلك تبعاً للميزات المساتية للكلام المحيط. وإن هذا ليكون في الوقت نفسه الذي تشترك فيه القيم الاستدلالية الصغية والتحقيقية مع المتغيرات العروضية.

3 - مناقضة التنظيم

يعد اندماج كل المقاييس المترية الصوتية في علامة معقدة أداة عامة من غير شك للتعبير عن معلومات عروضية متعددة. وهو إذ يكون مشتركاً مع ترسيمات تحقيقية وصيغة، فإنه يستطيع أن يغطي إلى تطور لشرعة الترقيم على المستوى اللساني وأن يساهم في الدنابية التعاقبية للغات» (l. Fónagy).

وهذا ما نجده، بالتأكيد، في الكلام البالغ المكوّن ولكن المضطرب. فإذا كان التنظيم إيقاعاً ونمناً غير موجود أو خاطئ، فإنه لا يكون معروفاً، ولا يستطيع تجمع الوحدات النبوية الصغرى والكلمات أن يقيم فيه فهماً حتى ولو كان كل صوت بمفرده منجزاً بشكل سليم. ويقود، على العكس من هذا، تنظيم إيقاعي جيد ونمسي إلى فهم جيد حتى لو كان إنجاز المقاطع ليس كافياً في كل مكان. ويعرف هذا الأمر أولئك الذين يهتمون بالإنتاج وبالترف إلى لغة أجنبية غير مهيمن عليها جيداً. وكذلك يعرف أولئك الذين يهتمون بالإنتاج وإدراك كلام الصم أو الأشخاص الذين يهتمون على التصويت هيمنة سيطرة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى كيف تتحدد «الصوتية النحوية» للجملة البسيطة، أي كيف تتحدد القواعد التي تتضمن علاقات بين البنى الصغية النحوية والبنى العروضية. ومهما تكن للتقنية التي ننبأها، وحتى إذا تركنا جانباً حالة «النظام» (صيغة الطلب، والأمر)، فإننا نستطيع أن نرى أن العبارة في الفرنسية أو في أي لغة أخرى، تحيل بأي ذي بدء إلى وزن العلاقة الإسنادية القائمة بوصفها إثباتاً إيجابياً أو سلبياً، أو إنها تحيل إلى غير الإثبات.

وإننا لنقول العبارة في هذه الحالة الأخيرة بوصفها سؤالاً كلياً يتطلب جواباً إما بـ«نعم» أو بـ«لا» حول السمة الإيجابية أو السلبية إجمالاً للعلاقة. فنحن نتحدث غالباً عن «الصيغة الاستفهامية» أو عن «الصيغة التقريرية» للعبارة. وتتميز هذه الصيغة باستعمال مركب أو مختصر على الواسمات الصرفية، وعلى نظام الكلمات والتنظيم.

وتستطيع الصيغة الاستفهامية في الفرنسية وفي غيرها من اللغات أن لا تكون موسومة إلا بالتنظيم، وعلى نحو أخص بصعود نمسي في نهاية العبارة وذلك كما في النظم المنتظر لعبارة «تمطر؟». وإن عبارتي «هل تمطر؟» و«أتمطر؟» لتستلزمان أن تمتلكا الترسية النغمية

المساعدة نفسها. ولكنهما تستطيعان أن تتحققا في محيط هابط وذلك لأن الاستفهام نه تسيه بأدوات أخرى.

ملاحظة: يجب أن نعلم هنا بأننا نعلم عن الاستفهام الجزئي عندما ينصب السؤال على عنصر ما من عناصر العلاقة الاسنادية. فنحن إذ نضع «موضوعاً»، أي شيئاً من المضمون، فإننا ننظر «خبراً»، أي معلومات جديدة. وإننا لنستعمل، في الفرنسية، كلمات مثل «عندما»، «أن/ماذا»، «كيف»، «من» إلى آخره. ونعد الأبنية الصرفية النحوية أبنية متغيرة. ولذا فيمكننا أن نرى «يسافر متى؟»، «متى يسافر؟»، «متى يسافر هو؟»، «متى سبافر؟»، «ماذا يفعل؟»، إلى آخره. ولكن جملًا مثل «يسافر هو متى؟»، «هل يسافر متى؟» تمد جملًا مستحيلة. ونمتلك كل هذه السلاسل عين الترسية الإيقاعية النازلة التي تمتلكها الجملة الإثباتية المتناسبة معها «يسافر غداً». ولذا، فإن الترسية المساعدة تستلزم بدءاً آخر.

ولقد يعنى هذا أن المحيط النغمي المساعد، أو الذي ينتهي بالعمود يتميز بالسؤال «الكلي» غير الموسوم بأدوات أخرى، بينما النموذج إذا كان مساعداً أو هابطاً في نهايته، فإنه يستطيع أن يشترك مع كل عناصر العبارات الأخرى. وتنتمي هذه الظاهرة إلى النظام نفسه في الإنكليزية: لقد سمي جونبس المحيط «المساعد - الهابط» "Tune I"، و "Tune 2" المحيط المساعد - الهابط - المساعد الثانية.

وإن التغيرات الممكنة على هذه التغيرات الأساسية متوافق أو تتميز بالتجمعات في داخل العبارة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الطرق الأخرى التي تستطيع أن تقوم على العلاقة الاسنادية الأساسية. أو إنها ستكون مع تنظيمات استدالية، فواتية مختلفة تماماً.

ولقد نستطيع أن ننظر مع كولبولي أن طرقاً أخرى ستؤلف فوق طريقة التوليد، وستجمع في ثلاث مستويات يستطيع الأول والأخير منها أن يمتلكا سمات تنفية:

- «طريقة» تشير كيف يتصور المعبر العبارة في كليتها أو كيف يتصور العلاقة بين كلمات الإسناد إزاء «بعض»، «الممكن»، «والترجـه-الإرادة»، «الفرضية»، «المحتمل»، و«الواجب»، و«الرغبة - الأمر - الأمنية».

- «طريقة» لبيدات «البيئة»

- «طريقة» ذات نموذج «تثميني».

ونلاحظ أننا بهذا الإجراء نستطيع أن نغير بالتدريج من الوجوه النحوية إلى الوجوه الدلالية المذاتعية. فنحن نستطيع في الفرنسية، أو في أي لغة من اللغات، أن نغير عن موقف بوساطة أدوات لفظية، وذلك كما في هذه العبارة «لكي أحدث انطباعاً وأمتلك

الرضى، فأنا سأقول لكم إنني جائع وإنني أحب أن أكل شيئاً مباشرة بفضلكم». ولكن ربما يكفي التلفظ في الكلام بـ «أنا جائع» مع محيط نفسي معين. وإن تأثير الفعل في الآخر، وتجلي الانفعال، يمكن أن يستدل عليهما باستخدام عناصر لفظية - نوعية يصحها أولاً متغير عروضي تم الاستدلال عليه «بالتفعل الدلالي» للكلمات المستعملة. ولكن المعالم العروضية وحدها تستطيع أن تكفي لملئ هذه الوظائف. فالمقصود هو «المعنى فيما يتعلق بالمواقف» التي يتغلها التخييم.

ولقد اقترح بيرلبرو نسقاً سماه «الصوتية الأسلوبية». وهو، فيما يخص الفرنسية، يتلخص فيما يلي:

إن المعالم الثلاثة هي التالية: المستوى النحوي المتوسط (مدونة)، والانزياح النحوي، وشكل المحيط النحوي (الذي يستطيع أن يُدخل النغمية، والوجه الزمني للمشتريات الزمنية)، والكثافة العامة الوسخية، وانزياحات الكثافة، والوقف، والمدة الزمنية للعبارة. وسيشير التغير النسقي لهذه المعالم انطلاقاً من قيمة مرجعية تم الكشف عنها حول الإنتاج المقيم بوصفه «حيادياً» لعبارة عالية، تغيراً في تأويل السلوك الانفعالي. وتستطيع عبارة مثل «اشترى الطلاب الموسوعة القوية» أن تحيل إلى مختلف مواقف المتكلم، وذلك تبعاً «للتنظيم» المستعمل.

وهكذا، فإن الكلمتين «الفرحة» و«السفرية» ستميزان بتغير إيجابي لكل المعالم (ثمة معالم أخرى أكثر دقة ستسمح بتمييزهما). وبتمييز «الإعجاب» بتغير إيجابي لكل المعالم باستثناء الانزياح النحوي الذي يصبح أقل أهمية. وبتمييز «الغضب» بنقص في مدة التلفظ غير متغير في الانزياح النحوي ولكن بزيادة المعالم الأربعة الأخرى. وبتمييز «الحزن» بتغير سلبي للمعالم باستثناء المدة التي تزيد والكثافة الكلية التي لا تتغير. وبتمييز «الخوف» بتغير إيجابي للمعالم المحيطة كالانزياح والكثافة والمدة، بينما الانزياح النحوي فمختزل. وتتجلى «المفاجأة» من خلال متغير إيجابي للمعالم مثل الانزياح النحوي، والمحيط النحوي، والمدة، كما تتجلى من خلال متغير سلبي لمعالم الكثافة.

يلعب فوناجي على أنه من الممكن تمييز التعبير من «الانفعالات» ومن «المواقف» عن طريق الفرق في استخدام الثابتة الصوتية. فالانفعالات الأولية مثل الفرحة، والغضب، والحزن، تستخدم معايير أخرى غير تلك التي تكون عروضية على نحو دقيق، مثل اليأس، والبناء البلموعي أو الخنثي. وإنه يمكننا أن نقول في مثل هذه الحالة إن المتكلم يعبر عن انفعال لكي يتفصل بنفسه من غير أن ينتظر بعبارة بالضرورة من المخاطب. وعلى العكس من هذا، ففي تعبير يحمل موقفاً مثل السفرية أو الجهود، فإن المتكلم يستخدم، وفلك بشكل تواضعي في لغة ما، ثابتات عروضية يشكل جوهري. وإنه ليستظر ردة فعل من

مخاطبه الذي يجب أن تملئ الرسالة به: إن المقصود بكل دقة هو تجلي «وظيفة النداء».

■ انظر أيضاً كتاب "I. Fonagy".

"La vive voix", Paris, 1981.

وإنه يقترح عبارة «الرسم الغنائي» لوصف صور عروضية مستقلة يتميز الكلام بها على مستويات استدلالية مختلفة، وتداولية أو موقفية. يمكن العودة إلى "P. Léon" في: "de l'analyse psychologique à la catégorie auditive des émotions dans la parole".

وهو مقال كتب في عام 1976 وأعيد تناوله في:

"précis de phonostylistique, parole et expressivité". Paris, 1993.

كما يمكن العودة إلى "K. R. Scherer" في:

"Vocal affect expression: a review and a model for future research", Psychological. Bulletin, 99, 141-165, 1986.

وهو يناقش دور الثابتة العروضية ويقترح إطاراً منهجياً للعمل.

4 - الصوتيات النحوية

بما كان المستوى اللساني للعلامه، فإنه لمن البديهي بكل تأكيد أن القيم المميزة لا تكون هي عينها في لغة وأخرى. ذلك لأن المتغير نفسه يستطيع أن تكون له قيمة مختلفة. فلماذا كنا سنقف عند حدود الصوتيات النحوية البسيطة، فيجب التذكير بأن بيير دولاتر في كتابه:

(Comparing the phonetic features of English, French, German and Spanish, Heidelberg, New York, Philadelphia, 1965).

وهو رائد الدراسات النحوية الأدينية المعاصرة، قد بين الفارق بين «النماذج النحوية» الخاصة بالفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والإسبانية. وحتى لو كانت القيم النحوية الوسطى، الأكثر والأقل، متطابقة، فإن «التصوير النحوي» العام، و«المحيط العروضي»، ليمد مختلفاً. وإن هذا ليعود في جزء كبير منه إلى الفارق في المتغير النحوي بين أجزاء الكلمة تبعاً لكونها منبورة أو غير منبورة، وتبعاً للإيقاع القائم. وإنه لمن السهل معرفة الإيقاع والتنظيم الغريب ذلك لأن النموذج النحوي للغة الأولى، اللغة الأم، يستخدم في إنتاج اللغة الثانية. وإن النتيجة لتكون غريبة غريبة التفسير الذي يقول: «أزرق معطف»، وغريبة الإجابة التي تقول: «أنا! وأنت؟» رداً على السؤال: «من يريد منه؟».

وبما كان من النادر أن تطرح في الكتب الوجيزة للفوائد مسألة التنظيم والنبر، فإننا

نلاحظ أنه منذ بداية القرن وفي الكتب الوجيزة للفرنسية المتكلمة، أي للمؤلفات المقدرة لتدريس الفرنسية للأجانب، فإننا نجد ترسيمات عروضية وتعاريف تصب على التنظيم. وإننا نلاحظ أيضاً أن النماذج التنغمية في كل الأمثلة والتماثيل تتناسب مع التقطيع النحوي للمباريات وللجمل البسيطة نسبياً، ومع النحو المعياري (إن انحازوا المخطوط المائلة \ و / أو تلك التي لها شحطة / أو لمطي علامة خطية فاقمة على الحركة التنغمية):

«إنه لمن أجل هذا قد سافر من هنا» (غرامون 1914).

«ويجب أن تتعود الأذن على الأصوات الغريبة».

(مد. كلا غاروت و م. دي فورميسترو:

"French Intonation Exercises", Cambridge, 1923).

«إن هذا الكتاب سوف يري النور في موسكو» (Manduel de français parlé,

Moscou).

ليس هذا مصادقة، إذ المقصود بكل تأكيد هو «الصوتيات النحوية». فنحن نرى أنه توجد جمل حيادية، وصحيحة نحواً، ولها ضمناً هذا التناسب بالطرق الحديثة للصوتيات الأدائية، وجري تحليل للإنتاج وللإدراك، كما وضعت أطروحة توليفية للكلام. وقد قام بهذا المعاصرون من المختصين بصوتيات الفرنسية المحكية، مثل:

J. Vaissière, G. Caelen, M. Rossi, A. Di Cristo, D. Hirst.

وهناك مدرسة إكس آن بروفانس التي أسسها:

G. Gaure, V. Iucci, M. Contini, L.J. Boë.

وهناك مدرسة جرونوبل: وكذلك E. Garding، وكذلك مدرسة لاند في السويد.

ومدرسة P. Mertens في بلجيكا.

ومنذ عام 1973 تم اقتراح نماذج للتنظيم في الفرنسية، وخاصة نماذج «أ. دي. كريستو»، «وج. فيسير»، «وب. مارنان». ولقد أُضيف إلى هذه النماذج فيما بعد نموذج «و. غردانغ». وهو نموذج مبني انطلاقاً من مقاربة تنبؤية للسويدية ثم من دراسة تضادية بين مختلف اللغات.

وجدير بالذكر أن هذه النماذج إنما تم بنائها انطلاقاً من جمل مكتوبة جوهرياً، ومبنية نحواً بشكل جيد، ومقررة تبعاً لأسلوب يسمى «حيادي» من غير تجل خاص للتنبيئية. وإن هذه النماذج إذ ينظر إليها بوصفها «صوتية»، هي في الواقع نحوية وتتعلق بوظائف الأصوات: إنها تتعلق بالثير الذي يتعلق هو نفسه بالتنظيم النحوي.

إن عالماً يعلم وظائف الأصوات مثل «ف. دله» (من مؤلفاته: «التبر في الجمل الفرنسية»، «الشكل المجهول للسان» «بني التمثيل في علم وظائف الأصوات»، وقد اشترك فيها مع كل من «هيرست» و«فيرنيو»، باريس، 1984، ص 65-122) قد اقترح نموذجاً لعلم الأصوات الفرنسي يقوم التبر فيه دائماً في نهاية المقطع: إن مكان تبر الجملة ونقله يحددان (هما نفسهما تحددهما البنية النحوية) ترتيباً لبرية تناسب مع تقطيع ومع التبروتارية.

تستند نماذج «علم وظائف الأصوات» في الواقع إلى المتصور نفسه، ولكنها تهدف ما يجري من منظور صوتي وتطبقه على مجموعات عروضية لا تنفسن، تعديداً، سوى جزء من الكلمة منبور ويقع دائماً في موقع نهائي. ولقد يعني هذا أن هذه النماذج محددة إذن. وتتناسب هذه المجموعات مع المقاطع ومع ترتيبها وذلك بفضل العلاقة النسبية بين قيمة الثابتات العروضية والتراتبية النحوية.

لقد اقترح «آ. دي. كريستو» إدخال مؤشرات عروضية في قواعد إعادة الكتابة للمكون النحوي للقواعد التوليدية التحويلية.

تقطع الجمل إلى مجموعات عروضية «م ع»، وتشكل وحدات فوق مقطعية يحددها متخير تصوري «ال يتكون من ثابتة أو من عدد من الثابتات العروضية». ويوجد نموذجان كبيران لـ «م ع»: «م ع» مكونة، وهي تنتهي بصعود نغمي، ومجموعة نهائية تنتهي بهبوط نغمي. وتصف صورة الـ «م ع» مصطلحات قيم الثوابت العروضية وعلاقاتها بمختلف مواقع «م ع». وتدل هيئة الـ «م ع» النهائية إذا ما كانت الجملة تأكيدية، أو استغماية، أو طلبية، وإنها لتحدد «حدوداً نهائية» / . / . وإن هيئة الـ «م ع» غير النهائية تسمح بتحديد «حدود غير نهائية»، سواء كانت «كبرى» / 11 / أم كانت «صغرى» / 1 /.

وتتناسب هذه الـ «م ع» مع مكونات نحوية للجملة البسيطة: تنتهي الجملة التأكيدية بـ «م ع» نهائية تتحدد بـ / . / . بينما تتحدد المكونات بحدود غير نهائية تكون فيها كبرى بين المقطع الاسمي والمقطع الفعلي أو قبل المقطع الجري في المقطع الفعلي، وتكون فيها «صغرى» بين الفعل والمقطع الاسمي للمقطع الفعلي. ويمكن للجملة إذن أن تتمثل على النحو التالي:

«صغرى» / 1 / قابلت آن / 11 / في المختبر / . / .

وإننا نرى جيداً كيف تستطيع هذه الحدود أن تدخل إلى قواعد مكونات وظائف الأصوات التي «تؤزل» التحليل المعطى بالمكون النحوي وذلك لتعيين لفظ الجملة المقصورة.

يصف «فيبيير» الحركات النغمية بالمصطلحات التالية: «صعود» (وعامودي)، «هابط» (ونزول)، «سطح». وتمثل الكلمة وحدة الوصف الأساسية. وتسمح مختلف

شركات بتحديد أربع «نماذج» أساسية:

ن 1 = ص + هـ + ص.

ن 2 = ص + ن + عامودي و ص.

ن 3 = ن + نزول.

ن 4 = ص + هـ.

وتتكون العبارة من سلسلة من النماذج: «ن 1» يمكن تصوره بوصفه كلمة ذات نغم مساعد (سؤال أو القسم الأول من جملة تنتظر بقية)، «ن 4» بوصفه كلمة نغمية هابطة (جواب أو نهاية جملة تأكيدية). ولا يستطيع «ن 2» و«ن 3» أن يلتقا إلا في داخل جملة ولا يمكن لهما أن يُلفظا بشكل واحد وسهل إلا بوصفهما «ن 1» و«ن 4».

وتتراشح هذه النماذج:

- ثمة مقطع كبير غير نهائي ينتهي بصعود، أي بـ«ن 1» أو بـ«ن 2» (عامودي + نزول).

- تتميز الجملة الاستفهامية بترسمة عامة من نوع «ن 1»، بينما التأكيدية فتتميز بـ«ن 4».

ويتعلق تتابع النماذج مع البنية النحوية للعبارة. ويمكن تمثيل المثل السابق على النحو التالي:

«يلقي (ن 2) ثابلت (ن 3) آن (ن 2) في المختبر (ن 4)».

ولقد استعمل «ي. غارداغ» بالنسبة إلى الفرنسية النموذج المستعمل لوصف المتغيرات التي تختلف بتحقيق النبر النغمي للموسيقى. وتُجمل كل عبارة في «شبكة» تمثل «الميل الطبيعي» للتكرار الأساسي. ويمثل هذا الميل في ممر تحدد خطه الأعلى القيم الملموسة على أجزاء الكلمات المنبورة، كما يتمثل الخط الأسفل بالقيم الملموسة على أجزاء الكلمات غير المنبورة. وهكذا تحدد الحدود العليا والدنيا للسجل العادي للمتكلم. ويعد هذا الممر نفسه داخلاً في ممر أكثر عرضاً ويترك مكاناً للمتغيرات الترددية والوقفية (تيسر، تخميم، إلى آخره). وحول هذه الخطوط تمت الإشارة إلى القيم التي تشكل هدفاً تم بلوغه. وهي القيم الأكثر انفتاحاً والتي توجد فوق أجزاء الكلمات المنبورة والواقعة بدءاً في نهاية المقطع. وفي الجملة التفسيرية البسيطة، فإن النقطة الأكثر علواً، أي «المحور»، إنما توجد في نهاية المقطع الاسمي للمستند إليه.

إن «ب. مارتان» (وعصاة في زمن أجل نظرية للتخمين: هل التخمين بنية ملائمة

للتنغيم»، «التنغيم». فمن السميات إلى الدلالة»، «م. روسي» ص/ 234-271 / الفصل /
2-III باريس، 1981. وفي:

"Phonetic realisation of prosodic enotours in french", Speech Communication,
1. 1982, p 283-294).

وقد اقترح النظرية الصوتية النحوية الأكثر إعداداً والأكثر بساطة في الوقت نفسه.
ومنطلقاً من المقال الذي كتبه «م. كاروسيفسكي» («حول وظائف أصوات الجملة»، في
«حلقية براغ اللسانية»، 4، 1931، ص/ 188-1227)، فقد رأى أن العبارة تتكون من عنصرين
يتميزان إلى طبيعة مختلفة هما الأطروحة والجملة. وإن من وظيفة الجملة أن تشير إلى
التصنيف التراتبي للوحدات الصغرى للمعنى الذي يكوّن العبارة. فبالها هو المحيط
التنقيمي، وأما مدلولها فهو التصنيف التراتبي للوحدات الصغرى. وأما الأطروحة فهي
متوالية من الوحدات المتصلة، غير المعنوية. ولنا نستطيع إذن أن ننظر إليها بوصفها
التسجيل الصوتي للعبارة. فبالها هو دال للعبارة من غير وسيط عروضي، ومدلولها هو
سلسلة من وحدات المعنى.

ويشتمل تحليل وظائف الأصوات، في هذا المتصور، على إنشاء العلاقات المتبادلة
الموجودة فرضياً بين التنغيم (الدال) والتصنيف التراتبي لوحدات المعنى (المدلول).

وبفصل المحيط العروضي لجزء الكلمة النهائي، وهو متبرر تحديداً، فإن العبارة
تتميز بوصفها «تقريبية»، «استفهامية»، «وطليبة»، أو «إحدىدية». فإذا استعملنا تمثيلاً لوظائف
الأصوات له «صفة تمييزية»، فإن الحركة الغنائية للمحيطات النهائية «م». تستطيع أن تمثل
من خلال سمتين قطبيتين «+» = صاعد و«-» = متسع / تمينان درجة الانحدار. وإنها
لتكون جميعاً «أفانسي»، أي بعيداً عن التكرار الأساسي الوسطي للعبارة. ولقد يعني هذا
أن المحيطات توصف إذن بالتبادل بوصفها /-صاعد - متسع / + صاعد، متسع /
/ - صاعد، + متسع / + صاعد، - متسع /.

إن مثل هذه الوحدة النبرية التي تتميز بسمات غنائية، تشكل «كلمة عروضية». فإذا
كان لا يوجد سوى كلمة عروضية واحدة في العبارة، فإن دورها لا يشتمل إلا على الوجهة
الأساس لهذه العبارة. وستكون البنية الفعلية النحوية أو الموضوعية موسومة بإنجاز كلمة
عروضية ثانية تشكل المصطلح الأول للعلاقة مسند إليه / مسند، أو للعلاقة موضوع / خبر.
وأما اتجاه الحركة الغنائية، فيكون على عكس ذلك الذي تحمله الكلمة الغنائية النهائية.
وإن هذا التباين في الانحدار يشير إلى أن العنصرين المتصدين يقيمان علاقة ارتباط، أي
إنهما يكونان على مستوى التحليل النحوي نفسه.

وعندما تكون العبارة مثلاً مكونة من أربع كلمات عروضية متتابعة، وتناسب مع أربع وحدات بنوية صفرى حاملة للمعنى، "ABCD"، وإذا كان لكل الكلمات العروضية الحركة النغمية نفسها، فذلك يعني أنه لا توجد علاقة بينها. وستكون هذه حالة من حالات الإحصاء A(\\) B(\\) D(\\) أو A (/) B (/) C (/) D (/) A. ونجد أن حركة الكلمة الأخيرة تشير إلى نهاية العبارة وهبتها.

العلاقة الاسنادية التقريرية موسومة بترسيمة صاعدة - هابطة (/ \)، والتي يكون أعلاهها، أي نقطة تغيير الاتجاهات إذن، واقعاً في نهاية عنصر انطلاق العلاقة. وتبعاً للأطوال المتبادلة لمقطع المسند إليه ومقطع المسند، فإننا سنحظى بدهياً بالترسيمات الممكنة التالية: A(\\) BCD"(/ \) أو ABC(/) D (\\) أو

وبالتمازج مع الكلمة العروضية النهائية، فإن الكلمات العروضية الداخلية تكون جميعاً كلمات "قصوى". وإنا لنميز بين أربع تبعاً لتوليف السمات العروضية. فهناك محيطان يعدان صاعدين: c1 = «صاعد، +متنع»، و c3 = «+ صاعد، - متنع». وهناك محيطان هابطان: c2 = «- هابط، +متنع»، و c4 = «- صاعد، - متنع». وتناسب المحيطات «+ متنع» مع الحدود المقطعية ذات المستوى الأدنى للمنحليل. (ومن أجل أسباب تتعلق بالمنصور، فإن المحيطات التي تتميز بانحدار أكثر ضعفاً أيضاً تنحزل إلى c3 و c4). وأما الاتجاه «+ أو - صاعد» فيفرغه اتجاه المحيط التالي الواقع في المستوى نفسه من البنية النحوية.

وتبرز الأمثلة التالية التناسب بين البنية النحوية والبنية العروضية في العبارة التقريرية من خلال أربعة مقاطع:

- «إن أطروحة (c4) بريجيت (c1) قد نوقشت (c3) في سويسرا (Cod)».
- «نشر (c3) غريغوار (c1) مجموعة (c3) شعرية (Cod)».
- «إن الأعمال (c3) الكاملة (c2) لغريغوار (c1)، قد ظهرت (Cod)».
- «إن آن (c1)، وبريجيت (c1)، وسيلفي (c1)، قد سافروا (Cod)».

وفي حالة العبارات التي تنتهي بمحيط صاعد، كأن يكون المقصود مثلاً عبارة استهائية، فيوجد قلب للانحدار (وهذا يعني إذن تغير في المحيط) وذلك للحفاظ على التباين. وبهذا يمكن تمثيل الأول على هذه الصورة ويمكن تحليله إذن:

«إن أطروحة (c3) بريجيت (c2) قد قدمت (c4) في سويسرا (Col)؟».

يجب الإلحاح بأن تabin الانحدار يقوم في قلب كل وصف صوتي نحوي لأنه يشير إلى علاقات الترابط بين المقاطع المتعاقبة وذلك بعيداً عن النحو المياري الدقيق: إن متواليه وظائف الأصوات «العروض الانفعالي» ليس عبارة جملية، سليمة، وتامة، أو أيضاً ليس «فاصلة» إلا إذا كان مزوداً بنموذج عروضي «مساعد - هابط». ويقول آخر إلا إذا كان مكوناً من كلمتين عروضيتين في حالة تباين انحداري.

تعد هذه النماذج، باستثناء بعض الفوارق، متعادلة، وذلك كما يظهر هذا المثل التالي:

الجمعة	ليزابل	مستافر	ف. د. (نير)
2	1	3	ف. د. كريستو
/o/	/l/	/ll/	ج. - غاسير
p4	p2	p3	ب. - مارتان
\\(Cod)	\\(cl)	\\(c3)	

5 - التفسير والالتباس

لقد استعملنا هذا النوع من التحليل لإزالة الالتباس عن العبارات التي تحتوي على تنابع الأصوات نفسه، وعلى الوحدات البنوية الصغرى نفسها، أو لإزالة الالتباس النحوي.

إننا نستخدم عموماً إلى ثلاث مجموعات صوتية "I + II + III". ويعد فيها الترتيب النحوي أو نموذج «الكلمة العروضية» معلماً للترتيب النحوي ويشير إذن إلى نموذج العلاقة بين العنصر "III" والعناصر السابقة. فالمتواليه، مثلاً، «البائع (I) السجاد (II) اختار (III)» سيكون لها ترسيمة نبرية 1-2-3 إذا كان يائع السجاد هو الذي تم اختياره، أو في الجملة المعروفة جيداً «الجميلة (I) تغلق (II) الشراع (III)» ثمة ترسيمة هي 1-3-2 وتدل أن (I) هو المسند إليه في الجملة، وأن (II) هو الفعل، وأن «ال» هو أداة تعريف المجموعة الاسمية (III)، بينما الترسيمة 1-2-3 تدل أن (I) هو السجل لـ (II) وذلك لتشكيل مقطع المسند إليه في الجملة، وأن «ال» هي الضمير المقيد وموضوع الفعل (III).

فإذا قلنا إن الترتيبية النبرية أو العروضية تتناسب مع الترتيبية النحوية، فمن الأفضل الحديث عن «تحييد» تمازج النماذج العروضية وذلك عندما يكون النموذج ناتجاً، وليس الالتباساً. وفي الواقع، فإن التحليل الصوتي النحوي يعطي ترسميتين مختلفتين بالنسبة إلى العبارتين المغايرتين، ولا يمكننا أن نتكلم عن الالتباس نحوي. فالتكلم في الكلام الواقع

يفرق أو لا يفرق بين النموذجين العروسيين تبعاً لمعنى الجملة. ولقد بينا أن أحد النموذجين لا يحيل إلا إلى بنية نحوية، وهذا يعني إلى معنى واحد إذن، بينما الآخر فيستطيع أن يحيل إلى بنتين نحويتين، وإذن إلى معنيين. وإتينا لنجد هنا حالة من «الحياد» مع إنجاز «موسوم» وإنجاز «غير موسوم».

وفي هذه الحالات التي يحيل فيها عنصر نحو خط تلاقيه في البقية الخطية التي تشكل الكلام، قطعة قطيعة بعد المنصر (II)، أي توجد ترسيمة «1-2-3» نشير بأن (III) تحمل على المنصر المبدع (I) وليس على المنصر (II) وإتينا لتكوّن سمة الترسيمة «الموسومة». وتستطيع القطيعة المنجزة بعد (I)، أي الترسيمة «1-3-2» إما أن تدل أن «(II)» (III) يدخلان في علاقة مع (I)، أي أن (III) يتعلق بالمنصر الأكثر قرابة (II)، وإما أن لا تدل على علاقة صوتية نحوية محددة لأن هذه الترسيمة تتناسب مع الخط العروسي الهابط «الطبيعي». وهذا يبرر جيداً استخدام المصطلح «غير موسوم». والترسيمة «1-2-3» ترسيمة موسومة ولا تستطيع أن تحيل إلا إلى المعنى الذي تعطيه العلاقة بين (I) و (III). وأما الترسيمة «1-3-2» فغير موسومة وتحيل بالفعل إلى بنتين نحويتين، وهذا يعني أنها تحيل إذن إلى معنيين ممكنين.

لا يمي السامع ولا المتكلم بالضرورة «ضوابط القواعد». ولا حتى الضوابط الصوتية النحوية التي يستخدمونها. وإنه لمن النادر أن تشير عبارة «مينة» وقد لفظت في موقف معين التباساً فتحيل إلى تأويلين ممكنين. وإن السامع لن يستطيع أن يؤول إلا بشكل واحد حتى ولو كان النموذج العروسي «غير صحيح» من منظور الضابطة الصوتية الصرفية. وربما تسمح عناصر أخرى، قد تكون فرائعية أو فوق لسانية، بالتأويل الجيد عندما يوجد ثمة حياد للإنجاز العروسي.

ويمكن استعمال هذه النماذج في نسق إذن وذلك في إنتاج محاكاة للكلام الإنساني على نحو خاص في إطار ما نسب «أطروحة انطلاقاً من النص». والمقصود هو محاكاة، إكاً قبلت بالنسبة إلى جملة جد قصيرة، فإنها تصبح بسرعة رتيبة ومملة بسبب سميتها الآلية، وهذا يعني إذن أنها تصبح لا تطاق وغير مفهومة مع عبارة طويلة طبعياً. والأفضل من هذا، إنها ستجعلنا نفكر بالأداء غير التعبيري للشطين عند ما يؤدون دور بعض الشخصيات. يمكن لمثل هذه النماذج أن تستعمل بصعوبة في المعرفة الآلية بالكلام الطبيعي والعنوي. والسبب لأنها لا تستطيع أن تأخذ في الحسبان الواقع الاستدلالي والذرائعي للإنتاج الشعري الذي لم يصنع فقط من ترابط جمل مقروءة ميارياً، وتتضمن على الدولة جزءاً من التعبيرية غير متوقعة. ولكنها تستطيع أن تكون كافية نسبياً بالنسبة إلى عبارات جد قصيرة مثل الأوامر.

إن تمثل التوقعات العروضية الملائمة وترفعها على كل مستويات النشاط اللساني، يبدو أمراً ممكناً لو لم يكن الكلام مكتوباً إلا من عبارات ملفوظة تبعاً لطريقة ينظر إليها بوصفها «حيادية»، أي لو لم تكن مراقبة إلا من فيود ذات نظام لفظي أو نحوي والذي انطلاقاً منه ستكون الانزياحات ممكنة تبعاً لمواقف تداولية محددة عموماً. ولكننا نعلم جيداً أن كل عبارة إنما يتم إنتاجها في إطار شروط غير نهائية أو أقل تحديداً: أي وظيفة يستدعيها المتكلم، هل هي ذاتية الدلالة فقط، أم انتباهية، إيحائية، شعرية؟ وما هو الموقف الذي يعبر عنه بوعي وبغير وعي، وفي أي لحظة؟

يمكننا أن نشرك سمات عروضية مع مختلف وظائف اللسان ومع التعبير عن المواقف والانفعالات، ولكن لا يمكننا أن نتوقعها لأننا لا نستطيع لا أن نتنبأ ولا أن نعرف حتى يبرد المتكلم أن يظهر تغييراً في الوظيفة أو الموقف، ولا أن نعرف أي حل واقعي سينتهي. ونقول، لكي نفسر «د. بولانجه»، إننا لا نستطيع فعلاً أن «نتوقع التنبؤ» إلا إذا قرأنا في رأس الناس.

6 - التحليل العملي للمعروض

نستطيع الثابتات السمية للكلام أن تكون مرتبة، وذلك في «زمن واقعي» أحياناً، ثم مقدر بشكل دقيق بفضل معدلات تقيم تنافساً فوق حاسوبات دقيقة بين أجهزة القياس الكلاسيكية، والقياسية مثل مكشاف الذبذبة ومسجل الذبذبة، ومرسمة الطيف، ومقياس الكثافة، ومسجل النغم.

ولقد صارت بادية لثمان على المسار «0» علامة الكلام تماماً كما يمكن أن نشهنا على شاشة مكشاف الذبذبة. ولدينا على المسار «1» تحليل تسجيل ذبذبه من خلال «تصفية عريضة» تسمح بتقييم السمات الطيفية «الصوتيات». وأما «التقطيع» فيقوم على علامة الكلام مستعيناً بالطيف. وهكذا، فإننا نستطيع أن نقيس المدة الزمنية للمقاطع المنصورة، سواء كان ذلك من منظور مادي عندما نهتم بتنوع الأحداث السمية (صمت، مقاطع ثابتة، مقاطع غير ثابتة)، أم كان ذلك من وجهة نظر لسانية عندما نكرر الصوتيات، وأجزاء الكلمات، ومجموعات أجزاء الكلمات، والكلمات، والمقاطع، إلى آخره. وهكذا، فإنه يمكننا أن ننجز «تقطيعاً» و «هتونة» في مستويات مختلفة.

ولدينا فوق السبيل «2» تنويع الكثافة المقامة بوحدة القياس «ديسيل» النسبة. وجعل السبيل «3» تنويع «التكرار الأساسي» لعلامة الكلام مرتبة. وهي علامة نستطيع أن تكون مزولة بتتابع «السياقات العروضية». ولقد أعطى للعلاقة استخلاصها إجراء حاسبي يستعمل «الوظيفة المشطية». وهو إجراء اقترحه «ب. مارتان»، ويسمح بقياس

صالح وديق للتكرار الأساسي.

وأما السبيل «4» فمكرس هنا لطيف «التصنيف الضيق» والتي تسمح بجمل «التأجمات» مرثية وبمطابقة الهيئة العامة للتنوع العروضي.

التعليقات آتية. فإذا كبرنا آثارها، فإننا نستطيع أن نضمن التنوع المصاحب لمختلف الثابتات. وسيُسمح التحليل الرياضي لتكسيم القيم المقاسة قطعة قطعة أن يعد العلامة، وأن يحسب القيم الوسطى، والفصوى، والانزياحات، والانحدارات، والعلاقات، إلى آخره.

وإننا لنستطيع، انطلاقاً من هنا، أن نقترح تمثيلاً يقوم على تتابع المعجلات العروضية مثل تلك التي اقترحها ب. مارنان، أو تلك التي تمت ملاحظتها فوق شبكة من تعاقبات «نقاط تغير الاتجاه»، «أعلى» و«أدنى».

■ يمكننا أن نراجع غير النصوص المذكورة في المقال:

حول الفرنسية:

M. Callamand, *L'intonation expressive*, Paris, 1973; F. Carton, M. Rossi, D. Autesserre et P. Léon, *Les Accents des Français*, Paris, 1983; P. Delattre, *Comparing the Phonetic Features of English, French, German and Spanish*, Heidelberg, New York, Philadelphia, 1965; P. Delattre, "Les dix intonations de base du français", *French Review*, 40, 1-14, 1966; P. Delattre, "La nuance de sens par l'intonation", *French Review*, 41, 326-339, 1967; P. Delattre, "L'intonation par les oppositions", *Le français dans le monde*, 64, 1-13, 1969; I. Fómagy et P. Léon, *L'Accent en français contemporain*, *Studia phonetica*, 15, Montréal-Paris, 1980; G. Konopczynski, *Le Langage émergent: caractéristiques*, Hambourg, 1991; V. Lucet, *Étude phonétique du français contemporain à travers la variation situationnelle*, Grenoble, 1983; M. Martins-Baltar, *De l'énoncé à l'énonciation, une approche des fonctions énonciatives*, Paris, 1977; P. Mertens, "L'intonation", in C. Blanche-Benveniste, M. Bilger, C. Rouget et K. Van den Eynde (eds.), *Le français parlé, Études grammaticales*, chap. 4, 159-176, Paris, 1990; M. Rossi, "L'intonation et l'organisation de l'énoncé", *Phonetica*, 42, 135-156, 1985; M. Rossi, "Peut-on prédire, l'organisation prosodique du langage spontané?", *Études de linguistique appliquée*, 66, 20-48, 1987; P. Touati, *Structures prosodiques du suédois et du français*, Lund, 1987; J. Vaissière, "La structuration acoustique de la phrase française", *Annale della Scuola Normale Superiore di Pisa*, série 3, X-2, 529-560, 1982; P. Wunderli, K. Benthin et A. Karash, *Französische Intonationforschung*, Tübingen, 1978.

مراجع عامة :

- Références générales: D. Bolinger, *Intonation*, Harmonds worth, 1972; D. Bolinger, *Intonation and its Parts. Melody in Spoken English*, Londres, 1986; D. Bolinger, *Intonation and its Uses. Melody in Grammar and Discourse*, Stanford, 1989.
- D. Brazil, M. Coulthard et C. Johns, *Discourse Intonation and Language Teaching*, Londres, 1980; D. Crystal, *Prosodic Systems and Intonation in English*, Cambridge, 1969; A. Cruttenden, *Intonation*, Cambridge, 1986; E. Garding, "Contrastive prosody: a model and its application", *Studia Linguistica*, 35, 146-166; D. Hirst et A. Di Cristo, *Intonation Systems: A Survey of Twenty Languages*, Cambridge (sous presse); D.R. Ladd, *The Structure of Intonational Meaning*, Bloomington, 1978; I. Lehiste, *Suprasegmentals*, Cambridge, MIT Press, 1970; P. Léon, G. Faure et A. Rigault, *Prosodic Frature analysis/Analyse des faits prosodique*, *studia phonetica* 3, Montréal, Paris, 1970; P. Léon et P. Martin, *Prolégomènes à l'étude des structures intonatives*, *Studia phonetica* 2, Montréal, Paris, 1969; P. Léon et M. Rossi, *Problèmes de prosodi*, vol. 1 et 2, *Studia phonetica* 17 et 18, Montréal, Paris, 1979; L.R. Waugh et C.H. Van Schooneveld (eds.), *The Melody of Language*, Baltimore, 1980.

وحدات دالة

UNITÉS SIGNIFICATIVES

إننا نفهم من هذا وجود كينونات تستجيب للشرطين التاليين: الأول سلمي. ويجب على الوحدات فيه أن لا تبنيها الذات المتكلمة في اللحظة التي تتكلم فيها، ولكن أن تنتمي إلى مخزون تزودها اللغة به وهي تختار منه. وهكذا، فإن المتكلم الفرنسي يجد في اللغة كلمات مثل «حصان» و«أبيض»، ولكنه يبني منها المجموعة «حصان أبيض»، كما يبني كل الجمل التي تظهر هذه المجموعة فيها. والثاني، وهو إيجابي. فالوحدات الدالة تظهر، في الوقت نفسه، من خلال المقاطع المرئية لسلسلة الكلام، وهي لها من جهة أخرى خاصية امتلاك معنى.

ملاحظة: إن تحديد فيما إذا كان هذا المقطع أو ذاك من العبارة يلبي أو لا الشرط الأول المحمل عنده هنا (أن يكون «مزوداً بوساطة» أو «موجوداً في» اللغة) فإن هذا يستلزم نمثلاً مسبقاً لما تكونه اللغة. ويمكننا أن نقول إن المتكلم الفرنسي يجد، في معرفته اللغوية الكلمة «سأكل»، ولكننا نستطيع أن نقول أيضاً إنه يبنيها بنفسه متبعاً ترسيمة لبناء يفرضها اللغة عليه، كما هي يفرضها عليه من أجل بناء الجمل. ومن هنا ينشأ الشك الذي سنراه حول ما يجب النظر إليه بوصفه وحدات دالة.

لقد اتفق معظم اللسانيين الغربيين ضمناً إلى نهاية القرن الثامن عشر على التفكير بأن الوحدة الوحيدة الدالة هي الكلمة: إننا نبني الجمل باستخدام الكلمات. فإذا كانت الكلمة قابلة للتفكيك، فنحن تفكك إلى وحدات غير دالة (أجزاء الكلمة، الحروف). ولذا، فإن تعريف الكلمة يبقى مفسراً على وجه العموم. وإن تقسيم العبارة إلى كلمات يبدو أنه يتمتع بشروط من البداية تعقبتنا من كل تعريف، أو من أي تمييز واضح. ويستند هذا التقسيم في الواقع ليس إلى تقليد كتابي فقط، أقيم بملازمة منذ عصر النهضة، ولكن إلى ظواهر في النطق لا اعتراض عليها: الكلمة هي وحدة التمييز (لا تنسب اللغات ذات النبر عمومًا سوى

نير أو على الأكل سوى نير قوي إلى كل كلمة). وبالإضافة إلى هذا، فإن بعض الصيغ لا تنتج إلا على حدود الكلمة (إن التمييز، في الألمانية مثلاً، بين الصوت "d" والصوت "t") قد تم إلغاؤه فقط في نهاية الكلمة).

ملاحظة: يقضي تعريف الكلمة بوصفها وحدة نبرية، بكل دقة، إلى عدم النظر إلى الكلمات المعيّنة بوصفها كلمات، أي إلى الوحدات الدالة غير المنبورة والتي تشكل مجموعة يتم التلغظ بها مع كلمة سابقة (كالمصولات مثل الـ "Je" في "dis-je" والـ "not" في الإنكليزية cannot) أو مع كلمة لاحقة (كالملاحقات مثل الضمائر الفرنسية: me, te, se، إلى أخرى). وأما الضمائر المنبورة مثل: toi, toi, moi، إلى أخرى فيقال عنها، معارضة، غير منبورة.

هذا هو الحدث اللساني المقارن الذي فرض فصل الكلمة ونزوعها إلى وحدات دالة أكثر بدئية. وبالفعل، فإن مقارنة لغتين مختلفتين، ابتداءً بإنشاء قرابتهما لا يمكن أن يتم كلمة كلمة، ولكن بين جزء من الكلمة وجزء من كلمة أخرى.

ملاحظة:

لقد أشار ترغوت من قبل (مقال «الاشتقاق» في الموسوعة، ص 99) أنه يجب على الاشتقاق إذا كانت الكلمة مشتقة أن يدعوها إلى أصلها فيزولها عن هذه العملية التي تجعل لها نهاية، وعن الإعراب القاعدي الذي يُنكرها. أما إذا كانت مركبة، فيجب الفصل فيها بين مختلف الأجزاء. ونجد، في المسار نفسه «أدبلونغ»: (Mintbridate". note, p.) XII, Berlins, 1806) يسخر من الأشخاص الذين يقارِبون الفعل الألماني (packen - أخذ) من اليونانية «a pago - رفع»، ولا يلاحظون أن الكلمة الثانية ما إن تحلل (ap - ago) حتى يكشف كل واحد من عناصرها عن التشابه مع الفعل الألماني.

ولقد كان أسراً قاطعاً اكتشاف القرابة بين معظم اللغات الهندو-أوروبية الحالية والسانسكريتية: إن الجمع الداخلي للكلمة في السانسكريتية لأمر مدعش على نحو خاص، فقد كانت عناصره المختلفة الدالة متجاورة غالباً بعضها إلى جانب بعض بشكل يدهي. وهذا ما يجعل المرء يظن أن أقل تمييز في اللغات الحالية إنما هو حالات يعود مصادفة إلى التطور الصوتي. ويعيز معظم المقارنين في داخل الكلمة نموذجين من المكونات: العناصر التي تدل على المفاهيم أو الفئات ذات العلاقة بالواقع («أكل» في «سأأكل»). والنسب الدافعية التي تدل على فئات التكبير، ووجهات النظر العقلية التي يفرسها الممثل على الواقع. أما الأولى، فتسمى في الألمانية Bedeutungslaute (وتعني حرفياً «أصوات نقول المعنى»)، وهي تسمى في التقاليد الفرنسية radicaux «جذور الكلمات» أو sémantèmes

«معينات» (وهو مصطلح يحيل بأشقاؤه الإغريقي إلى فكرة المعنى). وأما الثانية، فتسمى في الألمانية *Bedeutungslaute* (وهي تمني حرفياً «أصوات تقول العلاقة») و *morphèmes* «الوحدة البيئية الصغرى» (وهي تحيل من خلال الإغريقية إلى فكرة الشكل). وبالنسبة إلى بعض القواعدين الفلاسفة، فإن وحدة هذين العنصرين في الكلمة تمكس هذا الاشتراك في المضمون التجريبي وفي الشكل القلبي، والذي، وتبعاً للتقاليد الكاتبة، يسم أي فعل من أفعال الإدراك. وأما فيما يتعلق بالوحدات البيئية الصغرى، فقد صار معتاداً أن نميز فيما بينها التصريف - أي الذي يشكل جزءاً من النسق الإعرابي أو التصريفي - والزوائد التي لا تدخل في الأساق. ففي كلمة *insonorieront* - سيخمدون العتيرين - نجد أن *sonor* - طنان - هو وحدة الدلالة، وأن *"r"* و *"ont"* نصريف، بينما *"in"* و *"is"* فزوائد، وبالإضافة إلى هذا، وتبعاً لظهور الزوائد قبل الوحدة الدالة أو بعدها، فإننا ننظر إليها بوصفها إما سابقة (*in-*)، وإما بوصفها لاحقة (*-is*). وتسمى إضافة الزوائد عموماً «الاشتقاق» (يعد الفعل *insonoriser* إذن اشتقاقاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى *"sonor-ité"* أو *"in-utile"*). وإننا نتكلم عن التركيب عندما تكون وحدتان دلتان ملتصقتين، مباشرة أو غير مباشرة، الواحدة مع الأخرى، مثل: *porte-drapeau* - حامل العلم أو *pomme de terre* - بطاطا.

ومع الاحتفاظ بفكرة ضرورة تفكيك الكلمة، فإن كثيراً من اللسانيين المعاصرين يرفضون التصنيف السابق، زاعمين بأنه يصلح في أحسن الأحوال بالنسبة إلى لغات المصور القديمة الكلاسيكية، وأنه أدخل إلى اللغات الهندو-أوروبية الحديثة عن طريق إسقاط الماضي في الحاضر (وهذا الأمر يقوم على التقيض من مبدأ الوصف الآتي المحض). وأخيراً، فإنه لم يعد له معنى في كثير من اللغات غير الهندو-أوروبية. وهكذا يسمى غالباً الآن بالاسم نفسه كل الوحدات الداخلة في الكلمة: إننا نتكلم في الإنكليزية عن الوحدة البيئية الصغرى أو أيضاً عن اللاصقة، ونتكلم في الفرنسية عن الوحدة البيئية الصغرى أو عن العنصر المركب.

أما فيما يتعلق بطبيعة الوحدات الدنيا الدالة، فإننا نجد أنفسنا أمام تعاقب نظري - وهو لن يكون من غير نتائج عملية بالنسبة إلى تطبيقاتها. فهل المقصود هو كيونات مادية، منظورة (أي هي دوال إذن بالمعنى الذي يقصده سوسير)، ويوجد مشتركاً معها معنى؟ أم إن المقصود هو علامات (بالمعنى الذي يقصده سوسير)، أي كيونات لا دلالية ولا مادية، ولكن لها تجليات في هذين الميدانين؟ وتختار اللسانيات التوزيعية الأمريكية الطريق الأول، وترى الوحدة الدالة بوصفها مقطعاً من سلسلة الكلام، وتنقل معنى خارجاً عنها. وهذا ما يطرح مشكلة إذا ما أردنا أن نقدم أن المقاطع المادية المتميزة تستطيع أن تنقل المعنى نفسه (وهكذا فإن الـ *"i"* في *"ira"* والـ *"alt"* في *"allons"* يشيران إلى المتصور *aller* -

ذهب". وإن الشخص وزمن الفعل هم اللذان يحددان الاختيار بينهما). وكذلك كيف يمكن أن نقدم نلکم القضية. إن لدينا عنصراً صوتياً غير قابل للتحليل ويستطيع أن يحمل في الوقت نفسه عدداً من المعاني المتميزة بوضوح (ومن هذا القبيل الـ "a" في اللاتينية bona - صالحة، فهي تشير في الوقت نفسه أن الصفة تبع للجنس «مؤنث» في حالة التسمية، وإلى العدد «مفردة»؟ وإن هذا التباين بين الوجه الصوتي والدور الدلالي للوحدة البنيوية الصغرى قد قاد بعض: الأمريكيين إلى تعقيد جهازهم الاصطلاحي. فهم يسمون وحدة بنيوية كل وحدة صوتية دالة والتي لا يمكن أن تحلل إلى عناصر صوتية دالة أكثر صغراً (ومن هذا، نجد الـ "i" والـ "all" والـ "a" في الأمثلة السابقة، وهي تمثل وحدات بنيوية). وحينئذ، سنعيد تعريف الوحدات البنيوية الصغرى بوصفها طبقات أو مجموعات من الوحدات البنيوية. ويمكننا القول ننتهي وحدتان بنيويتان إلى الوحدة البنيوية نفسها (وعما تسميان في هذه الحالة بديلاً صرفياً) إذا كانتا تحملان المعلومات الدلالية نفسها، وإذا كان تبادلها، إما غير ممكن على الإطلاق في السياق عينه، أو إما هو ممكن في كل سياق من غير تغيير في المعنى. وهذه هي حالة "i" و "all"، فهما لا يمكن أن يتبدلا على الإطلاق، والسبب لأن الشخص وزمن الفعل فرضاهما. وهذه أيضاً حالة شكلي السلب في الفرنسية "ne...pas" و "ne...point"، حيث هما قابلان للتبادل دائماً). وأما فيما يتعلق بالوحدة البنيوية المحملة بمعلومة متنوعة، فإننا ننظر إليها، على الرغم من كونها غير قابلة للتحليل إلى عناصر دالة أكثر صغراً، بوصفها عضواً في عدد من الوحدات البنيوية الصغرى المختلفة (ولقد صار تقليداً أن نسمي «الوحدة المشجب»).

ملاحظة:

ثمة لوائح مثل "aion" و "aion" تطرح مشكلة من وجهة النظر هذه، والسبب لأن اختيارهما إما يفرضه الجذر عموماً (يجب أن نقول مثلاً terminaison و continuation) وإنه ليكون أحياناً حراً ودالاً بوضوح (انظر terminaison و inclination). ولكي يرى المرء فيها وحدات بنيوية صغرى متميزة، فيجب أن يبين، من خلال تحليل دلالي جد دقيق، أن معناها ليس متطابقاً بدقة هنا حيث يكون اختيارهما مفروضاً. ولكن ألا يفهم مثل هذا التحليل لكي يجد في كل مكان اختلافات دلالية، وأن يهدم حينئذ مفهوم البديل الصغرى؟

■ انظر حول مفهوم الوحدة البنيوية الصغرى في التوزيع الأمريكية:

- C.F. Hockett: "A Course in modern linguistics, New York, 1958, chap. 32.
- E. P. Hamp: A Glossary of American technical linguistic usage, 1925-1950.

وانظر: Utrecht, 1966. ولقد أعطى «ز.س. هاريس» مناهج لتحديد الوحدات البنوية الصغرى، وذلك في كتابه:

- Methodes in Structural linguistics, Chicago,

(أعيد نشره بعنوان: "Structural Linguistics" 1951، من فصل 12 إلى 19). ونلاحظ أن هاريس يسمي morphemic segment ما تمت الإشارة إليه هنا بوصفه «وحدة بنوية». ويسمي كذلك morpheme alternant ما سمي هنا «البديل الصرفي». ويجب التمييز بدقة بين كل استعمالات الكلمة «وحدة بنوية صغرى» التي جئنا على تقديمها. فهناك التمييز الذي يقهه هيلمسليف (Essais linguistiques) منشورات كوبنهاغن ص / 152-164 :

"Essais d'une théorie des morphèmes".

إن الوحدات البنوية الصغرى عند هيلمسليف تمثل عناصر للمعنى، ووحدات للمفهوم (وقد احتفظ بالمصطلح Formant - عنصر مركب لكي يدل على تغييراتها المادية). وبما إن الوحدات البنوية الصغرى في التقاليد الفرنسية تمثل وحدات ذات قيمة قاعدية بالدوجة الأولى، فإنها تتعارض مع الوحدات ذات القيمة المحجمة (فهذه الأخيرة تعد plérèmes - مكونات دلالية). وأخيراً، فإن الوحدات البنوية الصغرى والمكونات الدلالية تنتمي، بالنسبة إلى هيلمسليف، إلى شكل اللغة: إنها لا تتحدد إذن إلا عن طريق العلاقات التي توحدتها بالوحدات الأخرى. وإن السمة المميزة للوحدات الدلالية الصغرى إزاء المكونات الدلالية وكذلك حضورها، لتستطيع أن تُحدد (أو أن تُحدد بواسطة) حضور الوحدات البنوية الصغرى الأخرى خارج المقطع الذي تشكل جزءاً مباشراً منه (يمكن لزمن الفعل، في اللاتينية أن يحدد حضور أفعال أخرى في موقع بعدي).

ولقد وجد بعض اللسانيين الأوربيين شيئاً من المجانية والتصنع - في جهد اللسانيات الأمريكية وذلك بغية إعطاء الوحدة الدالة طبيعة مادية فقط، فارضين عليها قيوداً ذات نظام دلالي. وإنه لمن أجل هذا السبب، قد أنشأ «أ. مارتييه» مفهوم monèmes - وحدة لغوية صغرى. وكما هي الحال بالنسبة إلى العلامة عند سوسير، فإن «مونيم» ليس تبعاً لنظام صوتي ولا تبعاً لنظام دلالي. وإنه كما العلامة أيضاً، يجب أن يحدد إزاء عملية الاستبدال التي ينتمي إليها. وإن هذا يعني، في التأويل اللغوي لسوسير، بأنه يشكل اختياراً ينفذه المتكلم في لحظة تلفظه، وذلك من بين الإمكانيات التي تتيحها اللغة له في هذه اللحظة. وبشكل أكثر خصوصية، فإن «المونيم» يشكل، بين الاختيارات التي يستلزمها مباشرة مضمون الرسالة المراد إيصالها، اختياراً بديئاً (لا يقبل التحليل إلى اختيارات أكثر بساطة). وهكذا، فإن الـ "a" في "la" والتي تقع في جملة مثل la soupe est bonne - الحساء

لهذا" لا تتناسب مع المونيم لأنها غير مختارة، ولكن جنس الكلمة "soupe" يفرضها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "s" في كلمة "soupe". والسبب لأن المضمون لا يحتويها مباشرة: إنها إذا كانت مختارة، فذلك بغية إنتاج الكلمة "soupe" وليس "loupe" أو "coupe"، وذلك فقط عن طريق وسيط هذه الكلمة التي تساهم بغية الإيصال. وأخيراً، فإن اختيار "la soupe" لا يعد مونيمياً، والسبب لأنه يقلل التحليل إلى اختياريين: اختيار آل التعريف "la"، واختيار "soupe". وبشكل إيجابي الآن، فإنه يوجد في مثلنا سنة مونيمات تتناسب مع الاختيارات: 1 * آل التعريف، 2 * للاسم "soupe"، 3 * للفعل "être" 4 * للزمن الحاضر الإخباري، 5 * للصفة "bon"، 6 * للعدد «مفرد»، وهو اختيار يتجلى فقط في كلمات الجملة الأربع.

إن تعريف المونيم بوصفه وحدة اختيارية يسمح به من غير مشكلة بوصف الظواهر التي من أجلها ابتدع الأمريكيون متصدرات مثل allomorphes - بديل صرفي، و morpho - portemanteau - وحدة بنوية متجنبة. والسبب لأنه لا يوجد شيء يمنع من تقديم السلسلة نفسها عن طريق مقاطع مختلفة من السلسلة الكلامية، وذلك تبعاً للسياقات التي تظهر فيها. وهكذا، فإن المونيم نفسه «آل التعريف» قد يظهر إما "le" وإما "la"، وذلك تبعاً لجنس الاسم الذي يلي، أو أيضاً فإن الاختيار الذي يتناسب مع المعنى "aller" - ذهب، سينتج صوتياً مرة بوصفه "a"، ومرة بوصفه "all". ولا شيء يمنع أيضاً أن تكون نتيجة اختياريين مميزين مقطوعاً غير قابل للتحليل في سلسلة الكلام: إننا نقول حينئذ إن المونيمين مدموجين (انظر إلى مونيمات الفعل être و«الحاضر الإخباري» المدموجين في المقطع "est"). ولقد وصل ماوتيه، من جهة أخرى، إلى استرجاع، انطلاقاً من مفهوم الاختيار، الفارق بين الوحدات البنوية الصغرى والوحدات الدالة في التقاليد القاعدية، وذلك استناداً إلى نموذج للاختيار تقترضه. وهكذا، فإنه يميز مجموعتين من المونيمات:

أ: المونيمات القاعدية (مثل «الحاضر الإخباري» أو «آل التعريف») وهي مختارة من خلال «مدونات مغلقة». وبهذا المعنى، فإن ظهور آل تعريف جديدة أو زمن جديد سيفضي بالضرورة إلى تغيير قيمة أدوات التعريف أو قيمة الأزمنة الموجودة.

ب- المونيمات اللفظية، وهي مختارة من خلال «مدونات مفتوحة» (إن ظهور اسم جديد من الغد لا يفضي بالضرورة إلى تغيير في قيمة «الحساء»).

وبسمح مفهوم الاختيار، أخيراً، لماوتيه، بتجنب المشكلات التي تطرحها تعبيرات مثل pomme de terre - بطاطا، وهي تسمى غالباً «كلمات مركبة»، وأحياناً «وحدات جمالية» (ش. بالي)، أو «وحدات معجمية معقدة» (ب. بوتيه). فإذا اشتغلنا مع مفهوم

الكلمة، فيجب أن نصفها بوصفها مجموعات من الكلمات. وإن المفهوم الأمريكي للوحدة البنوية الصغرى ليرغم أن نرى فيها مقاطع ينتجها اشتراك وحدتين بنويتين. وفي أي حالة من الحالات، فإن وحدتهما لا تخرج مباشرة من المفاهيم المستعملة، ويجب أن نصيف معايير إضافية، أو أن ندعو إلى الصواب. وإن هذه الوحدة، على العكس من ذلك، لتصبح قابلة للتعريف منذ اللحظة التي نلجأ فيها إلى مفهوم الاختيار. وإنه لواضح أن التعبير "pomme de terre" يمثل الاختيار الوحيد في داخل المدونة حيث يوجد أيضاً "poireau" - كراث، "chou" - قرنيط، إلى آخره. فنحن لا نختار بالتتابع "pomme" بالتعارض مع "poire"، و"terre" بالتعارض مع "eau". ولقد يعني هذا أننا نضع مونيماً وحيداً، وهو ما يسميه مارتينه "syntème" - نقطة مركبة، وذلك لكي يسم خصوصيته: يتألف التعبير المعقد المختار من تعبيرات يستطيع كل واحد منها، في سياق آخر، أن يكون موضوع اختيار خاص، وهذا يعني إذن إظهار المونيم.

وحتى بالشكل المجرد جداً الذي أعطاه مارتينه لمفهوم الوحدة الدالة الدنيا، فإن بعض اللسانيين قد أخضع حالياً فائدة هذا المفهوم إلى المسألة.

وبالنسبة إلى التولدين، فإن المونيمات، على الرغم من تجردها، فإنها لا تزال قريبة جداً من الشكل الصوتي للمعارات. فالاختيار الدلالي الفعلي للمتكلم إنما يقوم، تبعاً للنسخة المعيارية للنظرة، في مستوى «البنية العميقة» - أو في النسخ الحديثة في مستوى ما يسمى الآن «داليات البنية». وفي الحالات، فإن علاقاتهما مع التحقق العملي تعد غير مباشرة أكثر وأكثر تعقيداً من علاقة الظهور هذه والتي، تبعاً لمارتينه، تربط المونيمات بسلسلة الكلام.

ومن جهة أخرى، فإنه ما إن تتم إمكانية المزج (لقد ظهر عدد من الوحدات الدالة في مقطع صوتي واحد)، حتى نسأل كيف نميز بوضوح الوحدة الدالة الدنيا من العناصر الدالية الدنيا (معينات) التي يتكلم عنها داليون مثل «ب. بوتيه» أو «أ.ج. غوماس»؟ ولماذا لا نقول إن المقطع الصوتي «soupe - حساء» يظهر بخلط الاختيارات الدالية «aliment - غذاء»، «liquide - مائع»، «saler - مالح»، إلى آخره؟ وباختصار، فإن المشكلة الكبرى التي نصادفها إذ نفقد تحليلاً في الوحدات الدالة الدنيا، تكمن في شرح لماذا نوقف التحليل في لحظة معينة.

■ حول التحليل إلى مونيمات، انظر الفصل 4/ من كتاب «العناصر اللسانية العامة» لمارتينه. باريس/1960/. وإن فكرة أن هذا التحليل مؤسس على مفهوم الاختيار إنما هي ممثلة بشكل واضح في «اختيارات المتكلم»، مجلة الفلسفة، 1966/، ص/271-282.

وأما مفهوم النسق الذي بني حوالي/1970/ ن فقد تطور أيضاً في «النحو العام»، باريس / 1985/، ص/ 34-42/. ومن أجل نقد لمفهوم المونيم من منظور النظرية التوليدية، انظر التقرير الذي أعده «ب.م. بوستال» عن «عناصر اللسانيات العامة» في مجلة (Foundations of Language)، /1966/، ص/ 151-186/.

إن اللسانيات التاريخية التي جعلت من الوحدات الدالة الأكثر صغراً من الكلمة أمراً بدءياً، قد حافظت مع ذلك على أهميتها. والسبب لأنها تسم اللغات غالباً بالتنظيم الداخلي المعطى للكلمة. وقد أخذ منها بعد ذلك البنيريون والتوليديون كل مقام خاص بهمتهم. وكان ظاهراً أحياناً، كما كان ذلك مضطراً في أحيان أخرى، وقد عالجوا مشكل التنظيم بوصفه مقطوعاً بين مقاطع أخرى، من غير أن يطرحوا فارقاً جوهرياً بين تركيب الوحدات الدنيا في الكلمات وفي الجمل. وقد أعيدت لها مكانتها بدءاً من عام/1980/ : نغد أصبحت الكلمة أملاً لاهتمام اللسانيين، وتجدد الإلحاح على خصوصيات تنظيمها. وكان هذا الإلحاح مثلاً أن الوحدات البنيرية الصغرى يكون النظام فيها تبعاً لنظام أكثر صلاحية من نظام الكلمات في الجملة (نحن لا نستطيع في الفرنسية أن نغير الإعراب والزوائد). كما كان هذا الإلحاح أيضاً أننا نادراً ما نستطيع أن ندخل وحدة بنوية صغرى بين وحفتين بنيريتين صغريتين للكلمة، بينما إدخال كلمة إضافية في الجملة يعد أمر ممكناً في عدة من المواضيع (إذا كانت بعض الأدوات الألمانية قابلة «للفصل»، فإن فصلهم يخضع لضوابط دقيقة). وإذا كانت هذه الوقائع، المعروفة من قبل بكل تأكيد، قد استحوذت على الانتباه منذ وقت قريب، فذلك لأننا نجحنا في إنشاء، اضطرابات بالنسبة إلى كل لغة من اللغات. وهي اضطرابات تحكم البنية الداخلية للكلمات، ونستخدم وظيفة الوحدات البنيرية الصغرى (الزوائد أو الإعراب) والمعينات التابعة لها (توجد، في لغة ما، علاقة بين معنى زائدة من الزوائد وتجليها بوصفها لاحقة). وإتينا لبحث أيضاً عن الاضطراب خلف أن هذا الجذر يتطلب هذه الزائدة وليس أخرى متعادلة ظاهرياً (فلماذا نقول "petit-esse"، ولكننا نقول "grand-eur"، ونقول "Paüss-ier"، ولكننا نقول "confess-eur")؟. وكذلك أيضاً، غلطنا نسمى، كما فعل «آنكوسير»، لتحديد مختلف النماذج الممكنة من منظور دلالي (يدور أن التعبيرين «طاحونة الحجر» و«طاحونة الزيت» يشيران إلى نموذج غير نموذج العبارات «طاحونة الهواء»، «موقد الخازن»). ونفسي كل هذه الأبحاث إلى تحديد صرفي جديد، يتمثل في دراسة الكلمة. وهي دراسة تتميز من الدراسة الصرقية عند مارتيه (دراسة ظهور المونيمات)، كما تتميز من دراسة القواعد التوليفية «المباعدة» (دراسة التعبير الصوري للبنى النوقية؟).

■ لقد اقترح «د. كوريان» من منظور القواعد التوليدية، مجموعة من الضوابط من أجل بناء الكلمات في لغة من اللغات. وتشكل هذه الضوابط مكوناً مستقلاً عن القواعد، بينما الضوابط المنجزة لهذا الصمل تكون في العادة منتشرة في داخل مكون «الصوت اللفظي». فكتابته: "Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique" (Tübingen, 1987)

يتعلم بالفرنسية قبل شيء، ولا يبالغ إلا الزوائد (باستثناء ظواهر الإعراب والتركيب). وإنه يستعمل مناهج في التحليل تنتمي إلى علفية مارتين. ولقد اقترح «م. برينيه» أيضاً إعادة التقدير للكلمة، على أن يصاحبها توسيع للمفهوم: «أنت أكلت» تشكل كلمة واحدة مثلها مثل كلمة «الكتاب». انظر كتابه: "Le Mot"، باريس، 1986 (إن الإطار الإبيستمولوجي لهذا الكتاب هو عين إطار «ج. غانبيان»: "Le Vouloir-dire, traité d'épistémologie des sciences humaines", Paris, 1982).

ومن أجل رؤية نظرية أكثر سعة، انظر:

"Word formation and meaning", Quaderni di Semantica vol.5, n°1 et n°2, Bologne, 1984 وهذا الكتاب هو مجموعة من المحاضرات ألقيت في لقاء حول هذا الموضوع.

وحول الدلالة الداخلية للكلمة، انظر بعض أعمال «ج. س. أنسكومير» مثل:

"Pourquoi un moulin à vent n'est pas un ventilateur", Langue française. 1990, n°86, p. 103-125.

أجزاء الخطاب

PARTIES DU DISCOURS

يبدو البحث في داخل لغة من اللغات مشتتاً في معظم الأحيان، من بين مهمات أخرى، على تصنيف عناصر هذه اللغة. فإذا نظرنا إلى الكلمة بوصفها عنصراً أساسياً أساسياً (انظر الفصل «الوحدات الدالة»)، فيجب علينا حينئذ أن نقيم تصنيفاً بالكلمات. وقد سعى القواعديون الإغريق واللاتينيون الطبقات الرئيسة التي ميزوها للكلمة «أجزاء الخطاب» (orationis, merè tou logou partes)، وهي تعبيرات كانت تشير في الأصل إلى الكلمات ذاتها، منظرواً إليها بوصفها «أجزاء الخطاب المعني الأكثر صغراً».

■ لقد ساهم أيضاً في هذا العمل أفلاطون (الذي ميز الاسم والفعل في التكراتيل، 431b)، وأرسطو (الشعرية، 1457a)، والفيلسوف السفسطائي «كريزيب»، والقواعدي الإسكندري «أريستارك» (انظر بالنسبة إلى هذين الأخيرين كاتيليان 188، 4، 1)، وأبولونيوس ديسكولوس (والذي نجد أنه مقاطع مترجمة في اللاتينية على امتداد «المؤسسات القاعدية» لبريميان)، ودونيس دي تراس (والذي ترجم كتابه، Technè grammatikè، وعلق عليه ج. لاجو، في «مجلات ووثائق مجتمع وببيستمولوجيا علوم اللغة»، 10، n°6، p. 104، 1983)، وفارون («اللغة اللاتينية»، 36، VI، 44-55، VIII)، إلى آخره. وأما القواعديون العرب (انظر ملحق قسم «المدارس») فقد أسسوا هم أيضاً وصفهم للعربية مستندين إلى تصنيف للكلمات بوصفها أجزاء الخطاب (وهي ثلاثة على وجه العموم: اسم، وفعل، وحرف). ويمكن الاطلاع على تاريخ نظرية أجزاء الخطاب عند «ف. برونالد» «أجزاء الخطاب»، كريهاغين، 1938 (المدخل). وقد أعطى «ج. كولارت» قبل «فارون» ملخصاً عن هذا التاريخ، وذلك على شكل لوحة في «فارون»، قواعدي لا تني، 158 bis، و n°92 من مجلة (angages) (1988، déc.).

وأخيراً، فإن القواعدي اللاتيني إيليرس ووناتوس (القرن الرابع قبل تاريخنا) قد أقام

في دراسته: "De octo arationis Partibus" قائمة لم تخضع إلى أي تعديل حتى القرن العشرين في الغرب، حتى وإن كانت تعريفات الطبقات لم تتوقف عن النقاش فيها. ولقد استعملتها تقريباً قواعد «بور - رويال»، كما أدت دوراً أساسياً منذ زمن قليل أيضاً، بالنسبة إلى كثير من الكتب المدرسية الفرنسية. وإنها تتضمن ثماني طبقات: الاسم، والضمير، والفعل، واسم الفاعل والمفعول، والرباط، والظرف، وحرف الجر، وحرف النداء. وعوضاً عن مناقشة هذا التصنيف تفصيلياً، يمكن أن يكون مفيداً أن نظهر، بخصومه، مسألة عامة آثار كل نظرية تتعلق بأجزاء الخطاب. فأي الشروط يجب على هذا التصنيف أن يليها لكي يصبح معترفاً به بوصفه صحيحاً؟

1 - صحة تصنيفات الكلمات

أ) سيكون الجواب الأول هو أن مثل هذه النظرية، لكي تكون صحيحة، يجب عليها أن تكون عالمية: يجب أن يكون البرهان قد قام على فئاتها في كل اللغات. وإنه لأمر دال أن لا يطرح القواعديون القدماء بوضوح قضية العالمية. ولقد كان من البديهي، بالنسبة إليهم، أن يكون تصنيفهم قيمة عالمية. فهم كانوا يقدمونه لأنفسهم بوصفه الإطار الضروري لكل وصف لساني ممكن (إننا نقول، في علم الاصطلاح اليوم، إن تصنيفهم قد بدا لهم بوصفه مبدأ «اللسانيات العامة»، وبوصفه عنصراً من عناصر «النظرية اللسانية»). ومادام الحال كذلك، فإن ثمة جرعة معينة من البراعة كانت ضرورية للدفاع عن هذه الأطروحة، حتى وإن استدعى الأمر المقارنة بين الإغريقية واللاتينية، وهما لغتان متقاربتان نسبياً. وهكذا، فإن اللاتينية إذ هي لا تمتلك أدوات للتعريف، فإن القواعديين اللاتين، عندما يعالجون الإغريقية، فإنهم يُدخلون، بالقوة إلى فئاتهم الخاصة بالضمير، طبقتي أدات التعريف (arthron) والضمير (antonymia) واللذين كان الإغريقيون مثل أريستاركيث يميزون بينهما بعناية. وثمة سبب أقوى وهو أن النظر في اللغات «البيورية» ربما يكون قد جعل عالمية التصنيف أكثر إشكالية. وإننا لا نرى جيداً على كل حال كيف يمكن للأخر أن يكون غير ذلك. فإذا كان هناك تصنيف قد أقيم انطلاقاً من بعض اللغات، فالأمر محتاج إلى حظ عظيم لكي يتألف مباشرة مع كل اللغات الأخرى.

ولكي يتجنب اللساني الدنماركي اف. بروندال هذه العقبة (انظر الجيولوغرافيا السابقة)، فقد تخلى، في بحثه عن نظرية عالمية لأجزاء الخطاب، عن العمل بالاستقراء انطلاقاً من اللغات الخاصة. ولقد اقترح منهجاً معاكساً. إنه يقيم تصنيفاً قابلاً للتبرير بشكل جوهري. وسيكون تطبيقه على اللغات الواقعية مسبقاً بالضرورة. فلقد انطلق بروندال من الفكرة التي تقول إن اللغات أساساً منطقياً، وهو أساس يجب أن يكون متطابقاً معها جميعاً.

نظراً لعالمية المنطق. وإن هذه الأطروحة، لكي تكون متساوقة مع التجربة، فإنها تتطلب بعض القيود. فهي لن تشمل، تيمناً لبرونثال، ليس على شيء سوى أجزاء الخطاب، ولا على شيء سوى على بعض منها. وإنها لتوجد بالفعل في كل لغة من اللغات. وإن المقصود بالأحرى هو تحديد قائمة لأجزاء الخطاب الممكنة عن طريق الاستدلال، ثم العمل بعد ذلك على إظهار أن اللغات الواقعية لا تفعل غير الاختيار في داخل هذه القائمة: سيظهر تحليل الممليات المعكوبة أربع فئات أساسية (العلاقة، والموضوع، والكمية، والتنوعية). فإذا أخذت كل واحدة من هذه الفئات على حدة، وإذا أخذت، من جهة أخرى، كل التوليفات المتماثلة منطقياً لعدد منها، فإنها تسمح بتحديد فئات الخطاب الممكنة (إنها 15 كما يرى برونثال). ولن تكون الفئات الممثلة واقعياً في اللغات على الإطلاق سوى تجليات لهذه الممكنات. وهكذا، فإن طبقة حروف الجر الفرنسية تظهر فئة العلاقة، وطبقة الضمائر تظهر توليف فئة الموضوع وفئة الكمية (وذلك لأن الضمير يمثل شيئاً غير محدد، ويشتمل فقط بكونه كميّاً). وسنلاحظ أن العبارة التي يشرحها تصنيف برونثال هي على عكس تلك التي يشرحها التصنيف التقليدي. ويوشك التطبيق على اللغات الخاصة أن لا يكون صعباً، ولكن أن يكون سهلاً جداً، وذلك نظراً لمستوى التعميم الذي تقوم فيه تعريفات الفئات.

ب) لنفترض وجود تصنيف لأجزاء الخطاب يتخلى عن ادعاء العالمية، ويقف عند حدود الوصف للغة ما. وإذا كان ذلك كذلك، فكيف نطمئن إلى صحته؟ يجب على عناصر كل فئة من الفئات على الأقل أن تمتلك بشكل مشترك خواص أخرى غير تلك التي يجعلها تقوم في هذه الفئة (ولن تكون هذه هي الحالة مثلاً إذا كان تصنيف الكلمات مؤسماً على عددها من الحروف). وإتينا لتسنى إذن أن يترك التقسيم الناتج نفسه لكي تبرز وجهات نظر مختلفة، لا سيما وأن هناك نظرات دلالية، وصرفية، ونحوية تتلاقى لكي تفرض التجمعات نفسها. ومع ذلك، فإنه لكي يكون لهذا الاختيار قيمة لا يحورها الشك، يجب أن يكون في مقدور التقسيم أن ينفذ تبعاً لكل واحدة من وجهات النظر هذه وبشكل مستقل عن الآخرين. وسنطرح توافقهم في هذه الحالة وهو أمر التنبؤ به مستحيل، أن يبرهن أن هذا التقسيم يتناسب مع ضرب من تفصيل اللغة طبيعي. وللأسف، فإن التصنيف التقليدي لأجزاء الخطاب يلجأ في آن واحد إلى وجهات نظر مختلفة. وإن هذا التصنيف، إذ يجعل المعايير المتنافرة تتدخل بشكل متكامل، فإنه لم يعد أملاً لكي يتلقى هذا النوع من التأكيد الذي يعطيه توافق المعايير التي تشتمل متصلة بعضها عن بعضها الآخر.

ولقد يحصل أن تكون المعايير المستعملة ذات نموذج صرفي: يميز قانون الاسم من الفعل أن الأول يميل (ويكون أملاً لتلقي الأحوال) بينما الثاني فينصرف (يتلقى الزمن).

وهذا هو السبب من غير ريب الذي يغضي إلى النظر إلى اسم المفعول بوصفه جزءاً من الخطاب مستقلاً وليس بوصفه أحد أشكال الفعل: إن اسم المفعول، في اللاتينية وفي الإغريقية، أهل لثنائي الأحوال والأزمنة في الآن ذاته. ولكن ثمة معايير توليفية تستعمل في الوقت نفسه: إتنا تنظر إلى الشكل الذي تتراب فيه الكلمات بعضها إزاء بعض في داخل الجملة. وهكذا، فإن حرف الجر يتحدد بكونه يسبق الاسم. وإن الوظيفة النحوية لتدخل في أحيان أخرى. وهذه هي الحالة بالنسبة إلى الروابط، والتي من خصوصيتها أن تؤدي دور الوصل بين جملتين، وقصبتين، أو بين كلمتين، من غير أن يستلزم هذا الدور، الذي هو مشترك بينهما، وعضاً مشتركاً في ترتيب الخطاب: إن اللاتينية "et" تقوم عموماً بين التعبيرين اللذين تصلهما، ولكنها، وهي التي تؤدي الدور نفسه، تلتحق بالكلمة الثانية (senatus populusque). وإن رابط التسمية مثل (cum) ("comme") ليستطيع أن يكون على رأس القضية الأولى. ولقد استعملت أيضاً معايير دلالية بدقة. وإذا كانت القرون الوسطى قد أبدعت مفهوم الصفة، والذي كان غير معروف في العصور القديمة الكلاسيكية، ذلك لكي تعطي قيمة إلى أمر هو أن معظم الصفات تدل على النوعيات، وأن معظم الأسماء تدل على الأشياء. ولكن بما إن المعايير النحوية كانت تسمح بصعوبة تمييزها (يمكن للصفة في اللغة اللاتينية أن تكون فاعل الفعل)، فقد اتجه البحث إلى حل توفيري يجعل منها طبقات تحتية لفئة الاسم. وأنه لأمر دال أنه انطلاقاً من هذه الحيرة المستمرة بخصوص المعايير أن واحدة من التميزات الأولى القائمة، تلك الخاصة بالاسم (onoma) وبلفعل (rhema) قد نأست في الأصل كما يبدو على الدور المختلف الذي تؤديه هاتان الصفتان في نشاط التعبير (تقوم واحدة بتمييز الأشياء، بينما تؤكد الأخرى شيئاً ما في هذه الأشياء). وشبه هذا إلى حد ما التمييز فحجج - محمول في المنطق الحديث. ولكن إذا كنا منسجمين، فإنه لن يعود بإمكاننا والحال كذلك أن ننظر إلى الطبقتين بوصفهما طبقتين من الكلمات، أي بوصفهما إذن أجزاء من الخطاب، وذلك لأن وظيفة "rhema" يمكن أن تتم إنجراً بطرق أخرى غير استخدام الفعل بالمعنى القاعدي. وقد أقضى هذا بأفلاطون (Crayle, 399b) إلى تقديم التعبير "Dii philosophi" (صديق الله) بوصفه "rhema" وإن كان لا يشتمل على الفعل، وأن يشكل من جهة أخرى عندما يكون مندمجاً، اسماً خاصاً بالإنسان.

يبقى أن نعرف فيما إذا كان هذا اللجوء المتزامن إلى معايير مختلفة هو وعونة من التصنيف التقليدي، أو هو مرتبط بمشروع إقامة أجزاء الخطاب نفسه، أي بتصنيف الكلمات. ويتبنى معظم اللسانيين الحاليين الموقف الثاني. فنحن لا نستطيع أن نصف مجموعة من الأشياء تبعاً للمبدأ نفسه إلا إذا كان هذا المجموع متجانساً كفاية فيطبق على

الجميع (إذا كنا نصف الكتب تبعاً لموضوعاتها، فذلك لأننا نفترض أنها جميعاً تمتلك موضوعاً). غير أن كلمات اللغة تبدو أنها تشكل مجموعاً متنازلاً جداً لا يصلح معه معيار واحد للتطبيق. وإن هذا الناظر ليؤثر على نحو خاص إذا قبلنا أن نحلل فيه بعض الكلمات إلى وحدات أكثر صغراً، أي إلى وحدات بنوية صغرى - وذلك كما أصبح الأمر متعاداً منذ نهاية القرن الثامن عشر. وفي هذه الحالة، ربما يكون في مقدورنا أن نقيم تصنيفاً مؤسماً على مبدأ واحد بين الوحدات البنوية الصغرى فقط. وهكذا، فإن بعض المفازين مثل «ف. بوب» (القواعد المتقارنة للغات الهندو - أوروبية)، الترجمة الفرنسية، باريس، 1985، ص/ 221-222/) يعتقد أنه قد أثبت بأن الجذور الهندو - أوروبية (أي الوحدات البنوية الصغرى للغة الأم الهندو - أوروبية) تنقسم إلى طيقتين متعارضتين: الجذور الاسمية (التي كونت في اللغات اللاحقة جذور الأسماء، والأفعال، والصفات) وجذور الضمائر التي شكلت في هذه اللغات، من جهة، الواسمات القاعدية للأفعال، والأسماء، والصفات، وشكلت، من جهة أخرى، الكلمات القاعدية المستقلة (الضمائر، والروابط، وحروف الجر، ...). وفي مثل هذا المنظور، فإن التصنيف سيتعلق بكلمات هي في الوقت نفسه بسيطة قاعدية مثل حرف الجر (والذي يمثل جذر ضمير في الحالة المجردة)، ووحدات مركبة مثل الفعل (خليط من الاسبة والضمير). وبشكل مستقل عن نظريات بوب، فإنه بما إن نقل بأن تظهر الوحدة البنوية الصغرى نفسها تارة بوصفها كلمة، وتارة بوصفها جزءاً من الكلمة، فإن تصنيف الكلمات يصبح نذراً لعدم التماسك - وذلك مثل تصنيف جمع من الأشياء حيث نجد فيه في الوقت نفسه تماثيل وقطعا من التماثيل.

ويمكن تجاوز مثل هذه العقبة جزئياً من غير شك، وذلك إذا نظرنا إليها فقط من خلال ما نسميه فئات الكلمات «الكبرى» (الاسم، والصفة، والفعل) والتي تكون عناصرها جميعاً من تركيب من الوحدات البنوية الصغرى. ولكننا نجد أنفسنا أمام عقبة أخرى، كان سوسير قد أشار إليها من قبل (دروس، الجزء الثاني، الفصل الثاني والثالث). ويعود سبب هذه العقبة إلى عدم تحديد متصور الكلمة. وإذنا لفهم من «الكلمة» إما الشكل الظاهر في الخطاب («حصان» و«أحصنة» هما كلمتان مختلفتان)، وإما مجموعة من الأشكال التي بينها قرابة («حصان» و«أحصنة» هما شكلان للكلمة نفسها). وإن القرار الذي يتخذ حول هذه القطعة هو الذي سيحدد نموذج المعيار المستعمل لإنشاء طبقات الكلمات. وهكذا، فإننا مع التحديد الأول نحرر أنفسنا من معيار التفرع. فنحن لا نستطيع أن نطرح بأن الاسم يتغير في العدد، لأن كل كلمة من فصيل الاسم هي إما مفردة، وإما جمع. ولقد يحصل أبشأ أن نستعمل التفرعين معاً. فنحن مثلاً، غالباً ما نميز الصفة من الاسم في الفرنسية، وذلك إذ نقول إن الأولى وحدها تعرف التغير في الجنس. وإن هذا ليستلزم أن نجعل الأسماء «سيدة

و«سيدة» كلمتين مختلفتين، أي إن الجنس ثابت على الدوام، وأن ننظر على العكس من هذا إلى «bon - جيد» - «bonne - خادمة» بوصفهما شكلين، متغيرين، للكلمة نفسها. ولدينا الانطباع والحال كذلك أن معايير التصنيف مختارة، بعد كل شيء، لتبرير تقسيم كنا قد حكمنا عليه دفعة واحدة بأنه غير ملائم.

2 - أجزاء الخطاب والدلالة

تستند التصنيفات في الواقع، وقبل كل شيء، إلى أسباب دلالية. وربما تكون في هذا فائدتها الرئيسة، حتى وإن كان تبريرها لم يعد في إمكانه أن يزعم لنفسه هذه «المعلبة» التي يعطيها تلاقي المعايير المستقلة. والأمر المركزي هو أن الجذر نفسه أو المعنى يستطيع أن يوجد في كلمات تنتمي إلى أجزاء من الخطاب مختلفة (وهكذا بالنسبة إلى «أبيض»، «مبيض»، أو بالنسبة إلى «انطلق» و«انطلاق»). ولنفترض أننا نريد أن نعطي وصفاً دلالياً للكلمات (وهو أمر ليس ضرورياً على الإطلاق): يجب أن نعزو حينئذ قيماً دلالية مختلفة للكلمات التي تدخل الجذر نفسه في أجزاء من الخطاب مختلفة. فإذا قبلنا، بالإضافة إلى هذا، أن الجذر يمثل شيئاً، كأن يكون خاصة من الخواص أو حدثاً من أحداث الواقع، فيجب أن نقبل أيضاً أن اللغة، بما إنها تمتلك أجزاء الخطاب، تشكل تعددية من القيم انطلاقاً من الواقع نفسه. وهكذا، فإن تعريف أجزاء الخطاب قد أنضى بالقواعدين «صناع القبعات»، في القرون الوسطى، إلى بناء مفهوم «طريقة إنشاء المعنى». وهو مفهوم جوهري من أجل إثبات أصالة اللغة إزاء العالم. وتتمثل نقطة انطلاقهم في ملاحظة أن كلمات الفئات المختلفة تستطيع أن تحيل، في الواقع، إلى الظاهرة نفسها. فالاسم اللاتيني «dolor - الألم» والفعل «doleo - تألم» يحيلان إلى الشيء نفسه. وقد عزا «صناع القبعات» إلى مثل هذه الكلمات «معنى» متطابقاً. ولكنهم أضافوا أن هذه الكلمات لا تمثل «الأشياء» بالطريقة نفسها، ذلك لأنها تعني «بطرق» مختلفة. فالاسم يمثل الشيء «من خلال وجه» الديمومة، والاستمرار، بينما يجمل الفعل الشيء مرثياً من خلال وجه الجريان، والصيرورة. ولقد يعني هذا إذن أن كل جزء من أجزاء الخطاب يتناسب مع طريقة مختلفة في تمثيل العالم.

وبعد مضي أربعة قرون كانت قواعد بور-روبال لا تزال تلجأ إلى مفهوم «هيئة إنشاء المعنى»، الذي يسمح لها بوصف الاختلاف الدلالي بين الصفة والاسم، والفتنيتين التحتيتين للاسم. وتميز قواعد بور-روبال مرحلتين في بناء اللغة. ففي «الأصل الأول» نجد أن الصفة والاسم يتميزان بمعناها. فالأسماء تعني الجواهر، أي أشياء فردية دائمة بذاتها (انظر إنسان)، والصفات تعني حوادث أو خواص (انظر أبيض) لا توجد خارج الجواهر الفردية

التي تتحقق فيها. ولكن إذا كان ذلك كذلك، فكيف نقبل أن تكون كلمة «blancheur» - بياض» اسماً وكلمة «humain - إنساني» صفة؟ والجواب هو أن اللسان «لم يبق» على «أصاته الأولى»، ولقد أخذ بالاهتمام طرق إنشاء المعنى: إن كلمة «bancheur - بياض» تمثل متعة وجود مستقل. وبعد هذا الأمر خصوصية من منظور أونتولوجي، بينما نجد العكس بالنسبة إلى كلمة «humain - إنساني». وبالإضافة إلى هذا التقديم التاريخي لبناء أجزاء الخطاب، فإن بور - رويال يتميز من «صناع القبعات» بأنه يربط بوضوح بين طريقة إنشاء المعنى والسلوك التحوي للكلمات في الخطاب. فإذا كان عنصر المعنى «جوهراً» مشتركاً في الأصل بين كل الأسماء الموصوفة، قد استطاع أن يعطي ميلاً لطريقة في إنشاء المعنى الموصوف، تسمح بإسناد وجود منفصل (خيالي) إلى هذا الذي لا يستطيع أن يوجد بشكل منفصل (البياض)، فإن هذا يكون لأن الاسم يأخذ من أصله الأول القدرة على الظهور في الخطاب بشكل مستقل، من غير أن يكون محتاجاً إلى صفة أو إلى فعل لكي يمتلك معنى كاملاً. وكذلك، هل يكفي المرء أن يعزو هذا السلوك الاستدلالي إلى كلمة تدل بشكل أساسي على خصوصية لكي تغدو هذه مرتبة على هيئة الاسم. وهذا ما فعله اللاحقة التي تحول «blanc - أبيض» إلى «blancheur - بياض». ولكن بور - رويال يذهب إلى أبعد من هذا، ويصف تفصيلاً السيرة الدلالية التي صاحبت تغير السلوك النحوي. وإن الصفة إذ تعني «في الأصل» خصوصية لا يمكنها الوجود المنفصل، فإنها تأخذ من هذا الأصل عدم القدرة على إنشاء معنى إذا ظهرت في الخطاب بشكل منعزل، من غير أن تكون محمولة، بوصفها نعتاً أو مستنداً، على اسم. والسبب لأن عدم القدرة النحوية هذه تقول إن الصفة تتضمن بشكل غامض وجود أفراد غير محددين يمكن للخصوصية أن تتلاءم معهم. ولقد يعني هذا إذن أنها ليست في موضعها في الخطاب إلا إذا كان حضور الاسم قد حدد هؤلاء الأفراد. وعندما تحول لاحقة مثل «eur» الصفة بإعطائها طريقة لإنشاء معنى الاسم، فإنها تغير في الوقت نفسه سلوكه النحوي وقيمتها الدلالية، وذلك بنزع تضمينه. ونجد على عكس «blanc - أبيض»، أن «blancheur - بياض» لم يعد يحيل، بشكل غامض، إلى أشياء فردية يجب على الكلمة أن تطبق عليها. وإن هذا ليسمح لها أن تصنع معنى بذاتها. ولكي نشرح الحركة المعاكسة التي تضع من «homme - إنسان» «humain - إنساني»، إن اللاحقة تضيف إلى الاسم تضميناً غامضاً من الأشياء التي تتناسب معها نوعية الإنسان. ومن هنا تتكون صفة لا موضع لها في الخطاب إلا بوساطة اسم يشير بشكل مميز إلى الأفراد الذين تعزى إليهم هذه النوعية.

إن طريقة إنشاء المعنى، في قواعد بور - رويال هي إذن نحوية ودلالية على الدوام. وإنها ليست التعبير اللساني عن حدث فكري، ولكنها حدث فكري مرتبط بوضع أفكارنا في

خطاب. ويفضي المقطع الذي تم التعليق عليه إلى تلطيف التأكيد المميز للقواعد العامة، والذي بموجبيه تكون اللغة انعكاساً للفكر ومحاكاة له. وإته ليقترح على العكس من ذلك نوعاً من الاستقلالية للنظام اللساني. وبهذا المعنى، فإن هذا التأكيد يعد بعيداً جداً عن المحاولات التي قام بها «اللسانيون الإدراكيون» وذلك لربط أجزاء الخطاب بعلم النفس الإنساني. وبشكل عام، فإن اللسانيات الإدراكية وإن كانت تؤكد استقلال اللغة إزاء المنطق وإزاء «الواقع»، إلا أنها تسعى لكي تجد ثباتية في اللغة بعض المعايير العامة لتصورتها عن العالم، ولفعلنا فيه. وفيما يتعلق بأجزاء الخطاب، والتي من المفترض أن تكون الأجزاء الرئيسة منها مثل الاسم والفعل عالبة، فإنها قد تعكس نشاط تكوين الفئات، تماماً كما تمارس عندما نبنى، انطلاقاً من المتصور، تمثيلاً للعالم. وإنا لنرى الرهان الذي يوجد بقبول تصنيف للكلمات في إطار أجزاء الخطاب. فهذا يعني إظهار صورة عن الواقع غير مؤسسة على الواقع نفسه. ويبقى أن نعرف ما إذا كانت تتأسس على تمثيل نفسي للواقع، ومفترض بشكل سابق على الكلام، أو إذا كانت تشكل رؤية للعالم، خاصة بحدث الخطاب حول العالم.

■ إن نص «قواعد بور - رويال» الذي تم التعليق عليه هنا في الأعلى، يوجد في الجزء الثاني، الفصل الثاني. وأما عن مجموع القضايا التي طرحها الصفة، فانظر: M. Riegel: "L'Adjectif attribut, Paris, 1985.

وأما عن التأويل الإدراكي لأجزاء الخطاب، فانظر مثلاً: R. Langacker: "Noms et verbes", communication, n°53, 1991.

وهو مقال ظهر في الإنكليزية في: n°63. I de Language, 1987.

ملاحظة: لقد كانت القواعد التوليدية في مبتدأها تستبعد فكرة دلالة الكلمات، أي تستبعد أجزاء الخطاب. وبالفعل، فقد كان ينظر إلى عدد من الكلمات بوصفها فضلة في البنية فوقية للأشكال العميقة، والمختلفة جداً، والتي وحدها تتدخل في التأويل الدلالي. ونجد من هذا القبيل المجموعة الاسمية «بناء البيت»، حيث تم الحصول عليها بتحويل اسمي انطلاقاً من بيئة عميقة تتناسب مع جملة مثل «بنيت البيت». وهي جملة تحمل معنى التعبير المشتق كله. وإن هذا ليعني إذن أنه لا يمكن أن يوجد شيء مشترك بين معاني الكلمات المشتقة (بناء) ومعاني الكلمات الأولى (بيت). ولقد تصبغ دلاليات أجزاء الخطاب ممكنة، في القواعد التوليدية، وذلك منذ إعادة النظر في التحويل الاسمي، بل أكثر من هذا أيضاً، منذ أن حُدود البنية فوقية (وهي تختلف عن «البنية فوقية» القديمة)،

حيث يرتسم، من جهة أولى، التنظيم في كلمات، والتي، من جهة أخرى، تمثل نقطة انطلاق التأويل الدلالي.

■ لقد نوقش التحويل الاسمي في:

N. Chomsky: "Remarques sur La nominalisation", texte de 1967.

وقد ترجم في كتاب:

"Questions de sémantique", Paris, 1975.

ولقد أعيد الاعتبار إلى دلالات الكلمة في:

D. Corbin: Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, Tübingen, 1987.

الوظائف النحوية

FONCTIONS SYNTAXIQUES

إن القيام بتحليل للعبارة (وهو تحليل يوصف بأنه قاعدي) في المصطلحية الحالية التي تستعملها القواعد المدرسية الفرنسية، يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها الكلمات أو مجموعات الكلمات في هذه العبارة (تحديد الفاعل، والمفعول به، إلى آخره). وكذلك، فإن القيام بتحليل للجملة (تحليل يسمى منطقياً. ونلاحظ أن بور-رويال كان يتكلم في «المنطق»، الجزء الثاني، وليس في القواعد)، يعني الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها العبارات في الجملة. ويفترض التمرين أن مكونات العبارة تمتلك «وظائف نحوية» مختلفة، وهذه فكرة تتضمن هي نفسها عدداً من الأطروحات التحتية:

1- إن الكلية التي تكون الجملة، من منظور نحوي، ليست مجاوراً محضاً من العناصر، ولا هي أيضاً مجموعة (بالمعنى الرياضي). فإذا لم نصف إلى المجموع أي بنية خاصة، فإن علاقة العناصر بالمجموع تكون متطابقة بالنسبة إلى كل العناصر. وعلى لعكس من هذا، فإن النحو يحدد علاقات معينة بين الجملة وعناصرها، وثمة عنصران متميزان لهما على وجه العموم علاقة مختلفة بالجملة الكلية (وتكون هذه الحالة مثلاً إذا كان أحدهما فاعلاً، وكان الآخر مفعولاً).

2- إن هذه العلاقة الخاصة التي توحد مكوناً مع الجملة الكلية تستطيع أن تكون موصوفة بوصفها دوراً، أو وظيفة، وهذا يعني شيئين. إنه يعني، أولاً، أن الجملة، في مجملها، لها نهاية، وأن كل مكون ينال حصة خاصة في إنجاز هذه النهاية. كما يعني، بعد ذلك، أنه يوجد عدد محدود من الوجوه (أدوار أو وظائف)، وتبعاً لها يستطيع المكون أن ينجز مهمته، وذلك على نحو يجعل الأدوار نفسها تظهر في عبارات لا تنتهي للغة نفسها، أو مؤقتاً، للغات مختلفة.

3- لا تتحدد وظيفة العنصر مباشرة عن طريق طبيعته: يمكن لعنصرين من طبيعة

مختلفة أن تكون لهما الوظيفة نفسها (تستطيع كلمتان، مثلاً، تنتمي إلى أجزاء من الخطاب مختلفة أن تؤدي الدور نفسه: يمكن للاسم وللصفة أن يكونا مسندين). وعلى العكس من ذلك، فهناك مكونات من طبيعة واحدة يمكن أن يكون لها وظائف مختلفة (يمكن للاسم أن يكون إما فاعلاً، وإما مفعولاً). ويبدو أن هذين النموذجين من الظواهر يقران الواقع واستقلال الوظيفة النحوية، وذلك كما إن واقع الوظيفة، في البيولوجيا، يقره تعدد تكافؤ الأعضاء وإمكانية أن يكمل أحدهما الآخر في الوظيفة نفسها. وستكون دراسة الوظائف النحوية حيتتد بالنسبة إلى دراسة أجزاء الخطاب ما يمثله علم وظائف الأعضاء بالنسبة إلى الشريح.

■ حول التمييز بين دراسة أجزاء الخطاب ودراسة الوظائف، انظر:

L. Tesnière, *Éléments de syntaxe structurale*, Paris, 1965, chap. 49, ou encore O. Jespersen, *Philosophy of Grammar*, Londres, New York, 1924, p. 96 s., et *Analytic Syntax*, Copenhagen, 1973, chap. 31.

لقد تم استخراج وظيفتين منذ العصور القديمة، وظيفـة «المسند إليه» (وهو يشير إلى الشيء الذي يدور الكلام عليه)، ووظيفـة «المسند» (وهو يشير إلى ما نقوله عن هذا الشيء)، ولقد أخذ بور - رويال هذا التمييز مجدداً «القواعد»، الجزء الثاني، الفصل الأول)، وأضاف أن تطبيق المسند على المسند إليه إنما يتم، سواء كان ذلك بوضوح أم لا، عن طريق فعل الكون "être"، والذي يعبر عن فعل التأكيد. ولكن مادام تحليل الجملة إلى مسند إليه ومسند لا يترك بقايا (يقوم جزء من الخطاب بوظيفة المسند إليه، ويقوم كل ما تبقى بوظيفة المسند، يستثنى من ذلك، بالنسبة إلى بور - رويال فعل "être")، فإن هذا التمييز قد شكل عقبة خلال زمن طويل إزاء اكتشاف وظائف أخرى.

ويبدو أن مواد الموسوعة «المفعول»، و«المجرور»، و«البناء» هي التي دشتت تحليلاً وظيفياً يذهب أبعد من التمييز إلى مسند إليه ومسند - وقد كان ذلك بإدخال مفهوم «الفصلة». وقد بدت إلى هذه اللحظة قضايا التنظيم الداخلي للجملة مختزلة إلى قضايا في «البناء» على وجه الخصوص (يجب أن نفهم من هذا الوضع الخطي للكلمات). وهي قضايا شبيهها بور-رويال بالنحو متعللاً أن «النحو» يعني اشتقاقاً «الوضع معاً»، كما شبيهها بقضايا «عمل الجر والنصب». «فالكلمة «تسوس» أخرى عندما تفرض عليها شكلاً معيناً. وهكذا، فإن كثيراً من الأفعال اللاتينية أو الألمانية تفرض حالة النصب على مفاعيلها. وتعد الموافقة نموذجاً خاصاً من نماذج عمل الجر والنصب، حيث توجد السمة المفروضة من قبل في الكلمة السائنة: يفرض الاسم الفرنسي عدده وجنسه على الصفة النعتية). ولقد يعني هذا أنه وجب على الوظيفة النحوية إذن، لكي تكون مستعملة نسقياً، أن تميز:

(أ) من مفهوم الجبر والنصب (مفهوم «المفعول به» يبقى مطابقاً، سواء أخذ هذا المفعول حالة خاصة، كما في اللاتينية، أم لم يأخذها كما في الفرنسية).

(ب) ومن مفهوم البناء (ويعد هذا التمييز موسوماً في مقال من مقالات الموسوعة بعنوان «البناء». ولقد دافع فيه «ديمارسي» عن الفكرة التي تقول إن العبارات اللاتينية "Accepi Litteras tuas" و "Tuas accepi litteras" (= «تلقيت الرسالة»)، وإن كان لها أبنية مختلفة، لأن نظام الكلمات مختلف، فإن لها التحو نفسه، وذلك لأن علاقات الكلمات فيما بينها هي نفسها).

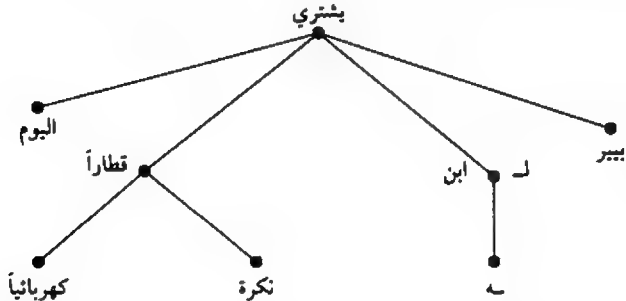
ونتناول الآن بشكل إيجابي، فنقول: ما هي الوظائف التي تستطيع عناصر العبارة أن تضطلع بها، باستثناء تلك المتعلقة بالخبر والمبتدأ؟ ويجب «بوزيه» في مقال «الجبر والنصب» من الموسوعة مستعملاً مفهوم المفعول، وهو مفهوم يدين بوجوده إلى ديمارسية. فالكلمات تكون مرتبطة بعضها ببعض بما إن بعضاً منها إنما يكون هنا لكي «يتم» معنى بعضها الآخر، ذلك لأنها ذات فجوات بذاتها. ومن هنا، كان التمييز بين ضربين من المفاعيل: مفاعيل العلاقة، ويكون هذا عندما تتضمن الكلمة المتممة بذاتها فكرة العلاقة، وأن الكلمة التي تأخذ موقع المفعول تشير إلى موضوع هذه العلاقة («مؤلف مبعوض البشر»، «أم كورويولان»، «ضروري للحياة»). وهناك مفاعيل التحديد، ويكون هذا عندما يضيف المفعول إلى المتمم تدقيقات لا يلمح هذا إليها (بما إنه قال إن فلاناً يأكل، فإننا نستطيع أن نحدد ما يأكل، أو عندما ... - يتناسب كل نموذج من نماذج التحديد مع نموذج خاص من المفاعيل: المفعول به، ظرف الزمان، ظرف المكان ...).

■ حول مفهوم الوظيفة النحوية في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر، انظر «ج. س. شوفالبيه»: "Histoire de la syntaxe", Genève, 1968. ، فهو يكشف في تطور القواعد الفرنسية لذلك العصر نصجاً لمتصور المفعول.

يدين هذا التوسع في مفهوم الوظيفة إلى ديمارسية وبوزيه. واللسانيون اللاحقون لن يضموه موضوع المسألة. فالمناقشات ستجه إلى طبيعة الوظيفة وإلى تدوينها وتصنيفها. ويبدو المفهوم على كل حال لا غنى عنه بالنسبة إلى وصف العديد من اللغات. والسبب لأنها تقيم متصور الترابط النحوي: يعد مقطعان من العبارة مترابطين، عندما تكون لهما الوظيفة نفسها (وتمثل هذه الحالة كلمة «المساء» وعبارة «قبل الفطور» في «هاتفني مساء أو قبل الفطور»). وإننا لنستطيع، والحال كذلك، أن نتخلى عن الترابط إذا أردنا أن نصف بعض الروابط مثل «و» و«أو» في الفرنسية. والسبب لأنها لا تستطيع أن تربط إلا مقاطع مترابطة. فنحن لا نستطيع أن نقول، من غير تأثير له أسلوب خاص، «إنه يعمل مساء

وامتحانه»، ولا أن تقول «يعمل مساء وفي باريس».

وأما ما سيشكل، على العكس من ذلك، عقبة في نظرية بوزيه، فهو تجاوز نموذجين مختلفين من الوظائف: هناك، من جهة، وظيفتنا «المبتدأ» و «الخبر» - وهما يبدوان مرتبطتين بالطبيعة نفسها لفعل الحكم «إننا نحكم دائماً على شيء بشيء ما» - وهناك، من جهة أخرى وظائف المفعول، ولهذه أساس يتبع نظاماً آخر، وهذا يعني عدم الإمكانية بالنسبة إلى كلمة أن تعبر عن كلية الفكرة. ولقد حاول «تيسينير» مثلاً أن يلغي هذا التجانس. فالتعارض بين المبتدأ والخبر، لا يبرره، بالنسبة إليه، إلا من وجهة نظر «منطقية»، وهي وجهة نظر لا يمكن قبولها في اللسانيات. وسيرى إذن في كل وظيفة تنمة، أو أيضاً - إذا صح القول إن المفعول «يتعلق» بفاعله - علاقة ترابط. ولقد يعني هذا إذن أن وصف الوظائف النحوية المنجزة في عبارة من العبارة إنما يعني إذن تعيين شبكة التعالق الموجودة بين عناصر هذه العبارة. ولقد مثل تيسينير هذه الشبكة بشجرة سماها «مشجر» حيث يكون المفعول موضوعاً دائماً تحت مصطلح الفاعل، ومرتبطاً به بسمة ما. فلننظر مثلاً ما سيكون عليه تشجير العبارة التالية: «اليوم بير يشتري لابنه قطاراً كهربائياً».



تمثل وحدة الجملة بكونها تتضمن كلمة واحدة ليست مفعولاً لشيء، وبها تتعلق كل الكلمات الأخرى، مباشرة وغير مباشرة. وإن هذه الكلمة العليا، التي هي مفتاح قبة الجملة، لتعد مسنداً (أو فعلاً في اللغات التي تمتلك هذا الجزء من الخطاب). وسنلاحظ بهذا الخصوص أننا إذ حددنا الوظيفة بالترابط، فإنه لن يعود في مقدورنا أن نتكلم بكل دقة عن وظيفة «المسند»، لأن المسند لا يتعلق بأي كلمة أخرى. ومن جهة أخرى، فإن المسند بالنسبة إلى تيسينير، يعد كلمة خاصة، بينما هو بالنسبة إلى بور-رويال يمكن أن يكون مقطعاً أكثر طولاً.

ويجب، ما إن ننتهي من إنشاء الشجرة، أن نشير إلى طبيعة علاقات الترابط المنجزة في العبارة. فتيسنير يميز أولاً علاقات المستوى الأول (بين المسند وترابطاته المباشرة) ثم يميز بعد ذلك علاقات المستويات التالية. وإنه لا يصنع في المجموعتين تصنيفاً واضحاً، ولكنه يقيم تقسيمات في المجموعة الأولى. وإن هذا ليكون لأن الجملة تمثل جريان «العملية»، وضرباً من «الدrama الصغيرة». بينما يمثل المسند العملية نفسها (ويمثل الفعل ذلك في الاستعارة المسرحية). وتناسب ترابطات المسند مع الشخصيات التي تتدخل في هذا الفعل. وإنها لتتكون من نوعين: العوامل الدانة على الكائنات المشاركة مباشرة في العملية (تمثل هؤلاء في الاستعارة: الشخصيات الرئيسية)، وأما الظروف، فتدل على الأوضاع التي تمت العملية فيها (=شخصيات الفعل الثانوية). وبينما تستطيع الظروف أن تكون عدداً غير محدد (في مثلنا يوجد مثل واحد هو «اليوم»، ولكننا نستطيع أن نضيف ما نشاء لكي نعطي على العملية علامات تتعلق بالمكان، يمكن أن يوجد ثلاثة عوامل: العامل 1 يكون المبتدأ (وهو هنا «ببير»)، والعامل 2 يكون موضوع الأفعال المبينة للمعلوم («قطاراً» أو عامل المبني للمجهول، والعامل 3 يكون هو المستفيد («ابن»). وفي الوقت الذي كان فيه تيسنير إذن يختزل المسند فلا يكون سوى كلمة في الجملة (وليس كلمة ما يقال عن المسند إليه)، فإنه كان يأخذ من المسند إليه نوع الأنفلية التي كان يتمتع بها إلى هذه اللحظة: إنه لم يعد سوى واحد من العوامل. وهكذا، فإن الاستعمال النقي لمفهوم المفعول قد فجر التحليل التقليدي المؤسس على التعارض بين المسند إليه والمسند.

■ إن العمل الرئيس لـ «ل. تيسنير» هو: «عناصر النحو البنيوي». وقد نشر عام 1959 في باريس، أي بعد خمس سنوات من موته. وأما الطبعة الثانية (باريس، 1965)، فتحتوي على تصويبات مهمة. وبخصوص فكرة الترابط النحوي، انظر خصوصاً الجزء الأول. وهناك تعليق جوهري:

R. Baum: "Deponerammatick", Tesnière Modell der Sprachbes chreibung in wissenschaftsgesch-ichtlicher und kritischer, Tübingen, 1976.

إن المناقشات العديدة التي أفضى إليها مفهوم الوظيفة يمكن تمثيلها انطلاقاً من التفكير بنظرية تيسنير (وإن كان هذا لا يتناسب دائماً مع التسلسل التاريخي للأفكار).

يمثل مفهوم العالم الموضوع الأول. وهو موضوع نتمنى أن نحدد تعارضه مع الظروف وليس عن طريق الاستعارة المسرحية. وإننا لنلجأ حالياً، وفي معظم الأحيان، إلى استعارة أخرى تدين بوجودها لتيسنير نفسه، وهذه الاستعارة هي «التكافؤ». فتكافؤ الذرة

يمثل عدد ذرات الهيدروجين التي يجب أن يتحد معها لكي يكون معها توليفاً ثابتاً. ويمكن القول قياساً على هذا، إن تكافؤ الفعل يمثل عدد المفاعيل التي تعطى له لكي يكون عبارة بسيطة وتامة. وتعد هذه المفاعيل عوامل للفعل، ويقال عنها أحياناً «مفاعيل فعلية». وأما ما يتعلق بالظروف التي يقال عنها أيضاً «مفاعيل الجملة»، فإنها مفاعيل مضافة إلى الفعل بغية الحصول على عبارة معقدة: يبدو أن عددهم صعب تحديده كما يصعب تحديد الأجساد المشتركة مع «جسد مجرد» بغية إنشاء «خليط». وهكذا، فإن لـ «rire - ضحك» مكافئاً 1، وذلك بسبب العبارة البسيطة «جان يضحك» (إن المقصود، في القواعد المدرسية، فعل «غير متعد»). وإن للفعل «rencontrer - التقى» مكافئاً 2، وذلك لأننا لا نستطيع أن نقطع شيئاً من «جان يلتقي بول»، وكذلك الأمر بالنسبة إلى «habiter - سكن» («جان يسكن في ليون»). وإننا لنقبل في العادة أن للفعل «donner - أعطى» مكافئاً 3، مفترضين أنه من غير الممكن حذف أي مفعول من الجملة («جان أعطى كتاباً للملك») (باستثناء الإضمار). وهكذا، فإنه بإمكاننا أن نصنف أفعال لغة ما تبعاً لمكافئاتهم، ثم يصفى التصنيف ونحدد الطبيعة التحوية والدلالية للمفاعيل التي تقطع ثلاثة أوضاع. وإننا، إذا حددنا التكافؤ انطلاقاً من فكرة العبارة البسيطة، فنستقبل، على عكس تسخير، أن العوامل يمكن أن تكون ظروفاً أو مجموعات جرية (مثل «هنا، في ليون»، عندما تكمل عبارة «جان يسكن...»). وإنه لمن الواضح مع ذلك أن فكرة العبارة البسيطة تطرح مشكلات، وذلك لأنه إذا أريد استخدامها لالتقاط العوامل، فإنها تضطرنا إلى اللجوء إلى مفهوم «الإضمار» الذي يفهم بوصفه محواً لمكوّن منتظر في العادة. وإننا لنقترح السمة الاختيارية الجوهرية، والتي لا يشكل الحذف فيها محواً، كما نقترح إمكان الاتفاق لمحو بعض العوامل (مثل «جان أعطى»، «جان أعطى للوك»، «جان أعطى للوك كتاباً»). وإننا لنجد ثانية على مستوى آخر المعقات نفسها. وهي عقبات نشارك بوزيه في تمييزها: العلاقة والتحديد. وإنه ليبدو في الحالتين أن تمييز الجوهرية والمضاف يستلزم تحليلاً دلاليّاً للمفاهيم المشتملة (ليس في شروط التشكيل الجيد للجملة، ولكن في فكرة العطاء، وبأنه توجد علامة على المعطي، وعلى المستفيد، وعلى الشيء وليس على المكان أو على الزمان الخاص).

■ لقد تم تطوير نظرية التكافؤ في ألمانيا على نحو خاص، وقد قام بهذا أيضاً «ج. هيلينغ». فانظر كتابه:

Beiträge Zur Valenztheorie, Halle, La Haye, 1971.

وانظر الكتاب الموجز الذي قام بكتابته مع «ج. بوش» لتعليم الألمانية للأجانب:

Deutsche Grammatik. Leipzig, 1972.

ولقد دقق «هـ هاب» النموذج وطبقه على اللاتينية :

Grundfragen einer Dependenzgrammatik des Lateinischen, Göttingen, 1976.

وانظر أيضاً: «قواعد التعالق في التعليم: النتائج والمراثيات»، «دراسات لسانية تطبيقية»، العدد 31، 1978.

تمت مناقشة مفاعيل الفعل ومفاعيل الجملة في مجلة «اللغة الفرنسية»، العدد 86 (حزيران 1990)، و«المفاعيل الظرفية».

ثمة موضوع ثانٍ يرتبط بنظرية تيسنير، إنه موضوع العلاقات بين الوظائف النحوية والدلالة. ولقد رأينا تيسنير نفسه يتجنب أي تدقيق يتعلق بالمعنى (فبالنسبة إليه تتعارض مفاهيم البنائية والدلالة). وهناك وضع معاكس تطور في «قواعد الحالة» للأمريكي فيلمور. فنماذج مفاعيل الفعل تتحدد فيها على مستوى «النحو العميق»، بوصفها أدواراً دلالية، تسمى «الحالة» (وبمعنى مختلف جداً عما لهذا المصطلح في القواعد الكلاسيكية، حيث يشير إلى مختلف الأشكال التي تأخذها الكلمة تبعاً لوظيفتها في الجملة). وإن نظرية التكافؤ لا تتعلق، في أحسن الأحوال، إلا بالنحو السطحي. وبالفعل، فإن نموذج العالم نفسه (بالمعنى القائم عند تيسنير) يستطيع أن ينجز حالات مختلفة. فـ «الطاولة» تمثل الحالة «خاضع» في «جان يكر الطاولة» (يشير إلى الشيء الذي يكابد). وهناك الحالة «نتيجة» في «جان يني الطاولة». ويجب أحياناً، بشكل متبادل، أن نغزوا الحالة نفسها إلى كلمات تعد بالنسبة إلى تيسنير عوامل لغات مختلفة. فإذا كان المفعول به للفعل «كسر» خاضعاً، فإن فاعل الفعل «كابد» خاضع أيضاً. ومع ذلك، فإن فيلمور يلج على فكرة أن هذه الأدوار الدلالية، حتى وإن لم تُر مباشرة عن طريق وضع الكلمة أو شكلها في العبارة، فإنها تعد مع ذلك جزءاً من النحو. والسبب أننا يجب أن نعطيها مكانة لكي نفسر الظواهر التي تعد نحوية على وجه العموم، ولكي نفسر مثلاً أن الجملة مع الفعل «كسر»، وليس مع الفعل «بنى»، تعد جواباً محتماً على سؤال: «ماذا يمكن لجان أن يكون قد فعل بالطاولة؟». وكذلك، فإننا لا نستطيع أن نتلفظ بقواعد العطف من غير أن نفترض أنه يجب على الكلمات المعطوفة أن تمتلك الحالة نفسها. وهكذا، فإن جملة مثل «الغطاء والجدار حاران» تفترض أن يتلقى المبتدأ الحالة نفسها، وهي حالة «خاضعة» على وجه العموم (فجملة «الغطاء حار» تعني أن للغطاء حرارة مرتفعة مثل حرارة الجدار، ولا يعني أنه يتمتع بالحرارة. فهذه حرارة تغزو إلى «الغطاء» حالة «الأداة»).

تثير «قواعد الحالة» ثلاثة نماذج من القضايا على الأقل. بعضها داخلي، ويتعلق بإمكانية تحديد عدد الحالات. ففلمور لم يتوقف عن تغيير قائمته، زاعماً أن مدونة ضيقة (أقل من عشر حالات) تكفي لشرح عدد كبير من الظواهر. وهذا يفترض أننا نمتلك مقياساً

واحداً لكي نعزوا الحالة نفسها إلى كلمات مختلفة ومستعملة في أوضاع نحوية مختلفة، وذلك على الرغم من تنوعات تلوينات المعنى التي تتلقاها. بيد أن هذه المعايير صعب تحديدها. وثمة قضية أخرى هي قضية العلاقات بين الحالات الدلالية لفيلمور، والحالات القاعدية التقليدية، أي الوظائف الموسومة صرفياً. وحتى عندما تكون للحالات الدلالية سمات صرفية في لغة من اللغات، فإن التناسب بين حالة ووسم يعد أمراً جد معقد في الغالب. وهذا ما يحصل غالباً بالنسبة إلى لغات، مثل اليابسك، حيث تمتلك سمة خاصة يقال عنها «متعدية»، وذلك بالنسبة إلى حالة الفاعل. وتأتي الصعوبة من أن السمة تكون غير ممكنة عموماً إذا كان الفعل غير متعد (يركض الطفل)، ولكن فقط عندما يوجد بناء متعد (أكل الطفل الحلوى). ولقد كرست مناقشات عديدة لهذا التفاعل بين الحالة الدلالية وتنظيم المجموع للجملة. وثمة نموذج لقضية أكثر عموماً يأتي من التأكيد بأن الحالات تعد جزءاً من النحو («المعيق»). والحجة المعطاة هي أنها تستخدم لتفسير وقائع نحوية، مثل الغرابة في هذه العبارة أو تلك. ولكن هذا ليس سوى إرجاء للقضية: لماذا نقرر أن الغرابة هي نموذج نحوي؟ نحن نجد هنا القضايا التي يثيرها «علم الدلالة التوليدي»، والذي تعد قواعد الحالة استطالة له.

- Un texte fondamental de C.J. Fillmore: "The case for case", in E. Bach et R.T. Harms (eds.), *Universals in Linguistic Theory*, Londres, New York. 1968. Cf. aussi le n°38, de *Langages* (juin 1975), et D. Dowty, "Thematic proto-roles and argument selection" *Language*, 1991, vol. 67, n°3, qui fait le point sur diverses notions apparentées à celle de cas. - Sur les rapports entre cas et valence: W. Abraham (ed.), *Valence, Semantic Case, and Grammatical Relations*, Amsterdam, 1978.

حول التعدية، انظر:

C. Tchekhoff: *Aux fondements de la syntaxe: L'ergatif*, paris, 1978.

(ولعلنا نلاحظ أنه يستند إلى مفهوم مارتينه حول الفاعل: لن يتعارض التعددي مع وظيفة الفاعل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن فاعل الفعل غير المتعدي هو فاعل، بينما الفاعل الحقيقي للفعل المتعدي، في اللغات المتعدية، هو الخاضع. وسيتمثل هذا في حالة «الحلوى» في المثل السابق).

R.M.W. Dixon (ed.), *Studies in Ergativity*, Amsterdam, 1987.

وتشير نظرية تيسنير أخيراً مسألة العلاقات بين التحليل التقليدي للعبارة إلى مسند إليه ومسند، وتحليلها تبعاً لوظائف التعالق. وبالنسبة إلى تيسنير، فإن التحليل التقليدي بعد

جزءاً من «المنطق» ولا يكون إذن ملائماً في اللسانيات. ويحاول بعض اللسانيين، على العكس من هذا، أن يفصلوا التحليلين. وهذا هو الحال بالنسبة إلى مارتينه.

(أ) إن «المسند»، بالنسبة إليه كما بالنسبة إلى تيسينير، هو عنصر خاص من عناصر العبارة، وهو الذي تلتقي باتجاهه كل علاقات التعلق. وليس له في هذا الإطار وظيفة على نحو خاص، لأن وظيفة العنصر تتحدد دائماً بنموذج العلاقة الذي يربطه بالمسند مباشرة - إذا كان يمثل مكوناً أولياً (عامل أو ظرف تبعاً لتيسينير) - أو بصورة غير مباشرة - إذا كان يتعلق أولاً بمكون آخر.

(ب) ولكن مارتينه، في الوقت نفسه، يحاول أن يكون عادلاً مع هذا النوع من السمو المعترف به للمسند إليه منذ وقت طويل. وقد كان هذا من غير لجوء إلى تحليل الحكم الذي يجمعنا نخرج من ميدان اللسانيات. فالحل أعطته نظرية الاتساع. وكل كلمة تعد اتساعاً في العبارة إذا كنا نستطيع أن نزلها عنها من غير أن تكف العبارة عن أن تكون عبارة، ومن غير أن تتغير العلاقات المتبادلة للكلمات الباقية. وتسمى العبارة الباقية، بعد اجتثاث كل التوسعات، «العبارة الأقل» أو «النواة». بيد أن النواة في بعض اللغات (في الفرنسية، ولكن ليس الباسك) لها كلمتان على الدوام. واحدة وهي المسند. وإنها لتعد مركز كل علاقات الجملة. وأما الأخرى، فإن مارتينه يسميها المسند إليه. فأن نقول إن اللغة تتضمن وظيفة المسند إليه، فهذا يعني أن نقول إذن إنه يوجد في هذه اللغة مفعول «إجباري». وهكذا، فإن هذه السمة الإجبارية تسمح لمارتينيه بعزل المسند إليه بمعارضته مع المفاعيل الأخرى. وإن هذا ليكون من غير لجوء إلى «المعايير» المنطقية الموجودة في التقاليد القاعدية.

■ انظر:

A. Martinet: "Éléments de linguistique générale", Paris, 1960, chap 4.

"La linguistique synchronique", Paris, 1965, p 206-229.

ونلاحظ وجود حركة معاكسة في اللسانيات الأمريكية (التوزيعية والتوليدية). وبما إنها تعد جزءاً من التحليل إلى مسند إليه ومسند، فإنها عثرت مجدداً على مفاهيم جد قريبة من مفاهيم الوظيفة والتعلق. ويبدو أن نوع النهاية الذي تستلزمه فكرة الوظيفة. لا يتلاءم تماماً مع الموقف «المضاد للعقلانية» عند التوزيعيين (وإن كان بلومفيلد يستخدم الكلمة أحياناً. انظر:

("Language", New York, 1933, P. 169)

ويستعير التوزيعيون عنه بمفهوم، جد مختلف في البداية، كان هوكيت قد سماه «بناء». ولنفرض أننا نجحنا في تقطيع كل عبارات اللغة إلى مكونات مباشرة، بل أكثر من

هذا، لنفترض أننا نجحنا في جمع كل المكونات المباشرة التي تتمتع بالتوزيع نفسه (تقريباً)، في طبقات. إننا سنتكلم، والحال كذلك، عن البناء (أ، ب، س) إذا كنا قد أثبتنا أننا حين نجمع على نحو من الأنحاء عنصراً من الطبقة «آ» مع عنصر من الطبقة «ب»، فإننا سنحظى بعنصر من الطبقة «c». وإن العبارة، مأخوذة في كليتها، فإنها تشكل البناء {مجموعة اسمية، مسند، عبارة}، وكذلك يكون كل واحد من مكوني هذا البناء بما إنه بناء هو نفسه. وهكذا إلى أن نصل إلى الوحدات البنائية الصغرى، والتي تمثل المكونات القصوى.

يبدو أن أمكنة قليلة قد تركت لعلاقات التعالق في هذا الدمج للتفريعات في داخل الأقسام الأولى التي تتيج التعارض التقليدي لمجموعة المسند ومجموعة المسند إليه. ولكن هذه العلاقات تعاود الظهور في التحليل الذي يقترحه التوزيعيون بالنسبة إلى بعض الأبنية. إنهم يميزون في الواقع نموذجين من نماذج البناء. ويقال عن الأبنية التي تكون فيها «آ» و«ب» مختلفة عن «س» إنها خارجية المركز (وتتطابق هذه الحالة مع البناء الذي يجمع المسند إليه والمسند)، ويقال عن الأبنية التي تكون فيها إحدى طبقتي المكون متطابقة مع الطبقة النانجة إنها داخلية المركز. وهكذا، فإن البناء {صفة، اسم، اسمي} يعد خارجي المركز: «كتاب جميل» عبارة اسمية بنفس المقدار الذي هي فيه كلمة «كتاب». ونسمي رأس البناء الداخلي المركز الكلمة التي، مع كونها مكوناً، هي من الفئة نفسها التي تنتمي النتيجة إليها: إن كلمة «كتاب» في المثل السابق هي الرأس. ويتناسب مثل هذا البناء جيداً مع المفهوم الحدسي للتعالق (الكلمة جميل تتعلق بالكلمة كتاب): إن المقصود هو علاقة غير متماثلة، أو، تعباً للاستعارة العادية، هي علاقة ترانبية بين مكونات البناء نفسه - بينما كانت نظرية المكونات المباشرة في البداية لا تطرح الترابية إلا بين مكون أكثر صغراً والمكون الأكثر كبراً الذي تشكل جزءاً منه.

■ فيما يتعلق بمفهوم «البناء» كما يستعمله تلاميذ بلومفيلد، انظر:

C.F. Hockett: "A Course in Modern Linguistics", New York, 1958, 21et 22.

وانظر كذلك:

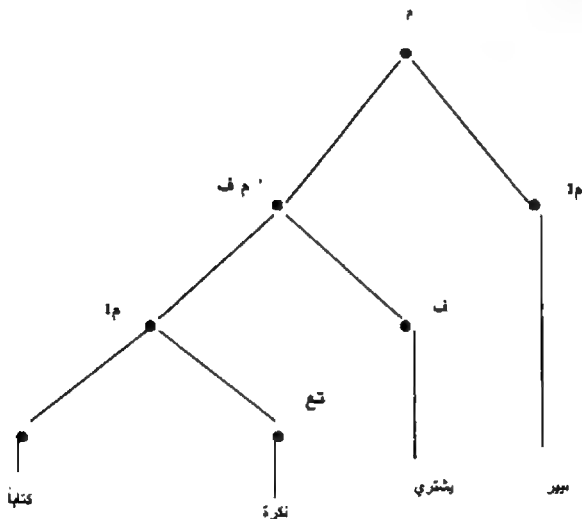
R.S. Wells: "Immediate constituents", Language, 1947, P. 93-98.

إن «القوالب» نظرية وضمها الأمريكي «ك. ل. بيك»، وهي تحقق نوعاً من التصالح بين التوزيعية ونظرية تقليدية للموظائف. وثمة كتاب نستطيع الاطلاع عليه ويعد مدخلاً للقوالب، هو:

R.E. Longacre: "Some Fundamental Insights of Tagmimics, La Haye, 1965.

إذا كان إدخال مفهوم التعالق لا يزال هامشياً في التوزيعية، فإنه قد أصبح مركزياً في

التوليدية التي تسمى لإعطاء تمثيل شكلي لمتصورات تقليدية. وكذلك، فإن تشومسكي قد انشغل، منذ أعماله الأولى، بالتعبير من خلال مصطلحات القواعد التوليدية عن «الوظائف الأساسية التي تعترف بها القواعد الكلاسيكية». وإذا كانت الشجرة الواسقة للجملية تمثل قبل كل شيء تقطيعها إلى مكونات مباشرة، فإنها كانت تحاول أن تجعل الوظائف التي تربط الكلمات إلى بعضها جلية. والآن، لدينا الجملة (1): «بيير يشتري كتاباً»، وشجرتها (المبسطة) هي:



(الرمز: م = مقطع . ا = اسم . ف = فعل . نع = تعريف).

كيف نقرأ في هذه الشجرة أن «بيير» هو المبتدأ، وأن «كتاباً» هو المفعول به للمفعول «يشتري»، من غير إضافة معلومات أجنبية على تلك المعروفة في الضابطات التي ولدت الجملة؟ يكفي أن نضع في التعريف أن المقطع "X" هو مسند إليه للجملة، وذلك إذا كانت تهيمن عليه القعدة «م» والتي يهيمن عليها مباشرة «ف» الذي يهيمن على الجملة. ولقد يعني هذا إذن أن «بيير» هو المسند إليه لـ (1). وستحدد بشكل مماثل العلاقة «كبنونة الفعل

الرئيس في الجملة»، وسيظهر النظر البسيط للشجرة أن الفعل «يشترى» هو الفعل الرئيس لـ(1). ويكفي أن نضع الآن أنه إذا كانت "X" هي المسند إليه في الجملة، وأن "y"، هي الفعل الرئيس لهذه الجملة، فستكون "x" حينئذ مسنداً إليه لـ "y"، وذلك للحصول على النتيجة المطلوبة: «يبيع» مسند إليه لـ «يشترى».

ولقد ذهبت التطورات اللاحقة لنظرية تشومسكي إلى أبعد من ذلك أيضاً في هذا الاتجاه، وذلك «إعطاء» المفهوم نفسه شكلاً تعاليفياً، يسمى «العاملية». وتكون نقطة الانطلاق تعميماً لفكرة بناء داخلي المركز، وهي فكرة عمل بها في النظرية المسماة X - خط مائل». وإنما نلتمس إلى تماثل بين الفئات الرئيسة للكلمات، ولكن مثلاً «ص» (صفة) و «ا» (اسم). وكل واحدة منها تستطيع أن تكون رأساً في بناء داخلي المركز. وهكذا، نستطيع أن نقول إن كلمة «مذهب» تعد رأساً لـ «غير مذهب»، التي هي رأس لـ «غير مذهب بالنسبة إلى رجل شريف». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «كتاب»، التي هي رأس «كتاب جميل»، والتي رأس هي لـ «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة». ولقد اقترح تشومسكي صياغة هذه الملاحظة مخصصاً لفئات التمييز المعقد الرمز المخصص نفسه للكلمات البسيطة التي تمثل الرأس في هذه التعابير. وإنما ستتجاوز هذا الرمز بخط أو بخطين مائلين تبعاً لدرجة تعقيد تعابير الفئة (ولقد تعودنا بعد ذلك أن نتبدل هذه الخطوط المائلة بفواصل علوية). ولأن كلمتي «مذهب» و «كتاب» كلمتان موسومتان على التوالي بـ «ص» و «ا»، فإن «غير مذهب» و «كتاب جميل» تعدان جزءاً من «ص»، و «ا»، في حين أن «غير مذهب بالنسبة إلى رجل شريف» و «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة» تنتميان إلى «ص»، و «ا»،.

(ملاحظة: إن الضوابط التوليدية المولدة لهذه المجموعات من الكلمات، ستكون جميعها حينئذ إما من نموذج X، — X...، X...، وإما من نموذج X، — ... X. حيث تشير X إلى فئة لفظية معينة. وتسمى المجموعة الموسومة بـ «X»، «الإسقاط الأقصى» لفئة اللفظية X).

وتعد الأعمال الحديثة مثل هذا التمثيل إلى الجملة كلها، وإنما لتكوّن الـ «X»، لبناء داخلي المركز. وثمة إمكانيات متعددة تم تصورها. ومن ذلك مثلاً أن الـ «X»، لهذا «X»، يمكن أن تكون ما يسميه «التحليل المنطقي» للقواعد المدرسية «موضع رئيس»، أو رأس لبناء حيث ستكون مصحوبة «بمواضع ملحق» بهذا التحليل. أما فيما يتعلق بالرئيسة، فإنها ستأخذ بدلاً من "X" بفتة جد مجردة "INFL" وهي تحمل خواص صيغة وزمانية تسم هذا الوضع المأخوذ إجمالاً. INFL ستكون رأس بناء، حيث ستكون مصحوبة

بمجموعة اسمية مسند إليه وبمجموعة فعلية مسند - وهما مجموعتان تمثلان بدائيهما «X»، حيث تكون فيه الـ "X"، بالنسبة إلى الأولى، الفئة الاسم، وبالنسبة إلى الثانية، الفئة الفعل.

ملاحظة: إن الفكرة التي نقول هناك فئات من الكلمات المختلفة تستطیع أن تكون مركز التركيب للنموذج نفسه، قد وجدت سابقاً - ولكن طبقت بشكل مختلف - في نظرية «الصفوف» الثلاثة لجيسيرسن. وإن هذه لتفضي إلى إقامة تماثل لمجموعة اسمية مثل «temps trop chaud - زمن حار جداً»، ومجموعة صفة مثل: «si peu gentil - قليل اللطف»: «جداً» (صف 3) تغير «حار» (2) التي تغير «زمن» (1)، و«(3) "si" تغير «peu - قليل» (2) التي تغير «لطيف» (1).

ويسمح هذا التعميم للمركز الداخلي بتحديد، على كل مستويات الشجرة التوليدية، علاقات العملية، القريبة من التعالق عند تيسير. ويعد التعريف الشكلي للعاملية معقداً تقانة. وإذا بسطنا، فسنقول إن رأس البناء الداخلي المركز يحكم المكونات التي تصاحبه في هذا البناء، ولكن لا يكون ذلك إذا كانت هذه المكونات نفسها إسقاطات، وكانت مكوناتها داخلية. وهكذا، ففي عبارة «الكتاب الجميل الذي تقرأه الفتاة الصغيرة»، فإن كلمة «كتاب» تحكم «جميل»، ولكنها لا تحكم كلمة «صغيرة» ولا كلمة «فتاة»، وذلك لأن هاتين الكلمتين تنتميان إلى التعبير «الذي تقرأه الفتاة الصغيرة»، أي إلى «X»، «مرصعة في 1»، «T». وتسمح علاقة العملية هذه ببيان ما يمكن أن نسبه، بصورة غير شكلية، الهيمنة التي تمارسها الكلمة على الكلمات الأخرى. ومثال ذلك عمل النصب والجر الذي يفرض، في الفرنسية، على الصفة «جميل» الجنس وعدد اسم «كتاب». أو أيضاً، وعلى المستوى الدلالي، وذلك لأن نموذج الجمال الذي هو الموضوع في الجملة يعد الموضوع الذي يمكن أن يكونه «الكتاب»، وليس هو مثلاً، ما نستطيع أن نعزوه إلى شخص ما. وكذلك الأمر فيما يتعلق «بالأدوار الموضوعاتية» أو «الأدوار الثمانية» (وهي قريبة جداً من الحالات عند فيلمور) التي تؤديها بعض المفعولات، مثل المفعولات به (المباشرة وغير المباشرة). وهكذا، فإن الفعلين «أعطى» و«تلقى» اللذين يحكمان «جان» في «بيير يعطي كتاباً لجان» وفي «بيير يتلقى كتاباً من جان» يعزي كل واحد منهما لجان دوراً محدداً، إنه دور المتلقي في حالة الفعل «أعطى»، ودور المصدر في حالة الفعل «تلقى». ولكن إذا استبدلنا، في هاتين المبارتين، «جان» بـ «ابن جان»، فإن الكلمة «جان» تصبح مكوناً لبناء آخر داخلي المركز ولن تكون محكومة بالفعل: إنه حينئذ لن يعود من الضروري أن يفرض عليها هذا الأخير دوراً. وهكذا تصل القواعد التوليدية صياغة لبس المفهوم التقليدي للوظيفة فقط، ولكن مفهوم التعالق.

(ملاحظة: تترافق هذه الصياغة بتعديلات. وهكذا، فإن العاقل الذي يتعلق بالفعل بالنسبة إلى تيسنير، ليس محكوماً به كما يرى ذلك التشومسكيون - فالفاعل ليس هو رأس بناء المركز الداخلي الذي مثل الفاعل فيه مكوناً. بيد أن هذا لا يمنع أن يعزو الفعل إليه دوراً: إنه مصدر في حالة الفعل «أعطى»، ومتلقي في حالة الفعل «تلقى». ذلك لأن العاقلية تعد شرطاً كافياً لإسناد الأدوار، وليس إذن شرطاً ضرورياً).

وبصورة عامة، توجد طريقتان لإظهار تماسك العبارة، والتي من المفترض أن تمثل وحدة الفكر، أو الفعل التواصل. وتقضي إحدى هاتين الطريقتين بوصف الجملة بوصفها تواشجاً من المكونات (بالمصطلحات التوليدية، فإننا نولد الجملة انطلاقاً من رمز وحيد، بواسطة ضوابط مستقلة عن الكلمات أو عن الوحدات البنيوية الصغرى التي صنعت الجملة منها). ولقد تصرفت القواعد التوليدية بشكل مطلق على هذا النحو في بداياتها. وأما الطريقة الأخرى، فتقضي بإظهار ضرب من الجاذبية، تمارسه العناصر اللفظية بعضها على بعضها الآخر. وهذه هي الفكرة التحتية لمشجر تيسنير. ويهدف الجهد الحالي لأتباع تشومسكي إلى دمج هذا المقصود الثاني مع الأول.

ملاحظة: يستمر فارق جوهرى بين تعالق البنيويين والعاقلية عند تشومسكي. فالعاقلية ليست محددة على مستوى الجملة كما هي منجزة مادياً، ولكن على مستويات أكثر «عمقاً»، وينظر إليها بوصفها تحتية. وهكذا، فإنه في جملة «*pierre semble chanter* - يبدو بيير يغني»، فإن صيغة المصدر "*chanter*" لا يحكمها الفعل «يبدو»، والسبب لأننا، في البنية العميقة، نملك شيئاً مثل «(بيير يغني) يبدو»، حيث يكون بيير فاعلاً ليدو. وإن الأمر ليس كذلك من غير ريب بالنسبة إلى «*pierre aime chanter* - بيير يحب أن يغني».

■ حول دمج مفهوم الوظيفة في النظرية التوليدية التقليدية، انظر:

N. Chomsky: "Aspects of The Theory of syntax", Cambridge (Mass.), 1965, chap 2 2.

وأما النظرية «X - خط مانل» فمقدمة في:

"Questions", وهو نص من عام 1970، و مترجم في: "Remarks on nominalization", "de sémantique", Prais, 1975, p. 121."

أما التماثل بين الفئات النحوية الرئيسة، فقد أشار إليه:

Q. Jespersen: "Philosophy of grammar". Londres, 1924, Chap. 7, Trad, fr: "philosophie de la grammaire", Paris, 1971.

وحول النظرية تشومسكي في التعلات، انظر:

"some Concepts and Consequence of the theory of Government and Binding",
Cambridge (Mass.), 1982, trad. In N. chomsky, "La Nouvelle syntaxe", Paris,
1986

وانظر أيضاً:

Barriere, Cambridge (Mass.), 1986.

ضوابط ومبادئ توليدية

RÈGLES ET PRINCIPES GÉNÉRALES

إن الوصف الكلي للغة، من منظور المدرسة التوليدية، يحتوي على مكون توليدي، مكلف بتوليد توليفات الوحدات البنيوية الصغرى عن طريق آلية شكلية محضة (وذلك بالمعنى «الحديث» للكلمة) ونعد مقبولة في هذه اللغة. ويسمى تشومسكي هذا المكون التوليدي «النحو». وأما ما يتعلق بعلم وظائف الأصوات وبالدلالة، فهما «تأويليان»: إنهما يُدخلان متلايات الوحدات البنيوية الصغرى التي ولدها النحو في تمثيل، صوتي في حالة، ودلالي في حالة أخرى. ويهدف الفصل الحالي إلى أن يعطي بعض المعلومات عن الآليات المستعملة في النحو التوليدي، وحتى تلك المستعملة في النسخة الأولى من النظرية، والتي تبقى المعرفة بها ضرورية لقراءة نصوص تلك المرحلة.

1 - الضوابط التوليدية:

لتوليد مجموعة المتاليات المكونة للغة من اللغات، فإننا نعطي لأنفسنا:

(أ) مجموعة محدودة من الرموز، الأبجدية، والمتضمنة، بالإضافة إلى الوحدات البنيوية الصغرى للغة، لرموز تتناسب مع الفئات القاعدية، مثل «ف» (=فعل)، «ا» (= اسم)، إلى آخره.

(ب) وفي داخل هذا المجموع، ثمة رمز للانطلاق، إنه المسلمة التي مثلها في الإنكليزية الحرف "S" وفي الفرنسية الحرف "P"، والأمر الذي يذكر بالكلمتين "sentence" و"phrase" (جملة).

(ج) ومجموعة من الضوابط، تصف كل واحدة منها استعمالاً، ونعطي لأنفسنا الحق أن ننفذه على بعض متاليات الرموز. ويشير القسم الأول من الضابطة إلى أي متالية من الاستعمال يمكن تنفيذها، وأما الثاني، فيشير إلى النتيجة التي تم الحصول عليها.

وإننا لنقول إن متتالية "E" من الرموز قد تم توليدها إذا:

1- لم تعد أي ضابطة تسمح بالتأثير على "E" يقال عن E جبتد المتتالية النهائية).

2- كنا نستطيع بناء متتالية $X1$ و $nX >$... مثل:

أ كل iX تمثل متتالية من رموز الأبجدية.

$$P = 0X \text{ (II)}$$

$$E = nX \text{ (V)}$$

VIII) بالنسبة إلى كل زوج $(pX \ iX + 1)$ توجد ضابطة تسمح بالذهاب من iX إلى

$$iX + 1$$

ويمكن أن نميز بين العدد من الضوابط الممكنة، نموذجين مهمين على نحو خاص:

1- «القواعد التركيبية» (أو «ج ب» لـ «جملة - بنية» على نحو ما هو موجود

في الإنكليزية. وتسمى أيضاً «ضوابط إعادة الكتابة»). وهذه القواعد من نموذج

"ByA - BxA" حيث إن X تمثل رمزاً أولياً من رموز الأبجدية، وحيث إن a و y و b

تستطيع أن تمثل متتاليات ذات رموز عديدة (ويمكن لـ A و B عند الاقتضاء أن يكونا

عدماً). ويقضي الاستعمال الذي تسمح به ضابطة من هذا النموذج، بما إنها متتالية تحتوي

على الرمز X ، وهو محاط بـ A و B ، أن يحل y محل X . ولكن مثلنا القاعدة $efag-efdcg$

(حيث تتناسب ef مع A التابعة للصفة العامة، و g مع B ، و a مع x ، و bc مع y): إنها

ستسمح أيضاً ببناء المتتالية $mnefbcg$ انطلاقاً من $mnefago$.

وتصنف الضابطات «ج ب» إلى فئتين تحتيتين. فلدينا، من جهة، ضوابط «السباق

الحسي» (الحاسة إزاء السباق) أو أيضاً «المتعلقة بالسباق»، وهي تتحدد بأن A و B ليا

عدماً: إنهما يفترضان إذن أن الاستبدال من Y إلى X لا يمكن أن يتم إلا في سباق معين.

ومن جهة أخرى، فإن الضوابط الحرة من السباق (الاختصار «ح س») هي «ضوابط غير

متعلقة بالسباق»، وتعتمد فيها A و B عدماً. وتعطي هذه الضوابط إذن الحق باستبدال x بـ Y

في أي متتالية نصادف فيها X . ولقد أظهر تشومكي أن الوصف التوزيعي للغة من اللغات،

إذا كان دقيقاً، فيمكن للقواعد التوليدية «ح س» أن تترجمها. فهي قواعد تولد كل جمل

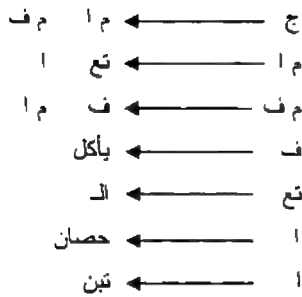
اللغة ولا شيء سواها.

وإذا كانت القواعد لا تتضمن سوى الضابطات «ج-بنية» (مع «ح س» أولاً)، فإن

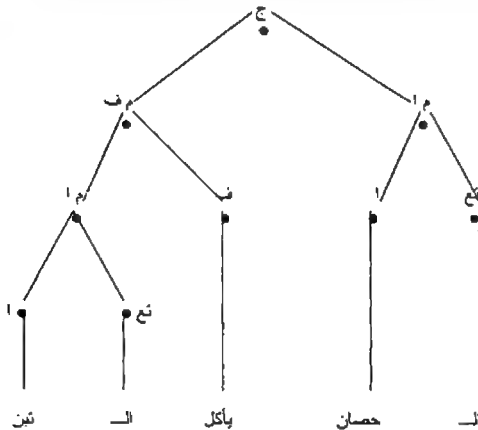
اشتقاق المتتالية (أي السلسلة التي تربطها بـ «ب») يمكن أن يمثله نموذج خاص من الرسم

الرياضي، يسمى «شجرة». ولكن مثلاً مجموع الضوابط التالية (حيث كل تعبير «م ا»، «م

ف»، «يأكل، ال، تب، حصان، يجب أن يكون كما لو أنه رمز وحيد):



إن هذه الضوابط التي كانت، في النسخة الأولى من النظرية، تعد بوصفها جزءاً من القواعد التوليدية للفرنسية. ولأنها تسمح بتوليد المتتالية النهائية «الحصان يأكل التبين»، وهي تبني الاشتقاق: <ج، م ا م ف، نع ا م ف، نع ا م ف م ا، نع ا ف نع ا، "الـ" ا ف نع ا، "الـ" "حصان" ف نع ا، ...، "الحصان يأكل التبين">. ونستطيع أن نمثل هذا الاشتقاق عن طريق الصورة التالية - والتي تشكل شجرة - إذا سجلنا فوق كل رمز الرموز التي تنوب عنه عن طريق تطبيق ضابطة من الضوابط وربطها معه بسمه ما:



(يسمح هذا التشجير التمثيلي بمشاهدة التأويل اللساني الذي يعطى للرموز المستعملة في الضوابط وفي الاشتقاقات. وهكذا، فإن «ج»، البدهي، يوجد في أول مرحلة من كل اشتقاق، وهذا يعني أنه يوجد في ذروة كل شجرة، ويهيمن بالضرورة على مجموع المتتالية المولدة. ولهذا، فإننا نزوله بوصفه «جملة». وأما بالنسبة إلى الرمز «ما». فإن الحرفين المختارين يذكران بأنه يوجد على الدوام ما هو مُهَيَّمٌ عليه في الشجرة. وهذا ما يسميه اللسانيون «مقطع اسمي» (= اسم + كواكب للاسم). وأما بالنسبة إلى «م ف» الذي يهيمن على مستند الجملة، بالمعنى التقليدي للكلمة، فإن التأويل هو «مقطع فعلي». ولقد عرفنا أن «تغ» = «تعريف»، وأن «ا» = «اسم»، وأن «ف» = «فعل». وإذ لئن المهم أن نرى أن هذه التأويلات، التي ليست تعريفات، لا تتدخل أبداً في الآلية، الشكلية المحضة، لتوليد الجمل. وبكل تأكيد، فإنه قد تم اختيار الآلية لبنية التأويل اللساني، ولكن، ما إن يتم اختبارها، حتى يكون تطبيقها مستقلاً عن هذا التأويل).

ويمكننا أيضاً أن نمثل الاشتقاق عن طريق سلسلة من «الأقواس المتواشجة». ونكتب في داخل كل زوج من الأقواس مقطعاً من المتتالية النهائية التي ترتبط بها كل العناصر، مباشرة أو غير مباشرة، بالرمز نفسه من الشجرة (ونقول إن العقد نفسها تهيمن عليها). وبهذا، فإننا نحظى بدلاً من الشجرة السابقة بـ:

((ال) (حصان)) { (ياكل) ((ال) (تين)))

وإذا حملنا، بالإضافة إلى هذا، كعلامة بالنسبة إلى كل زوج من الأقواس، الرمز الذي يهيمن على مضمونه في الشجرة، فإننا نحظى بتقويس موسوم:

(م { م ا (تغ - ال) ا - (حصان)) { م ف (ف - ياكل) (م ا (تغ - ال) م ا (تغ - ال) (ال - ا - تين)))

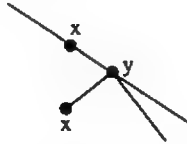
تتضمن هذه الكتابة بشكل خطي كل المعلومات التي تمثلها الشجرة في حيز يتكون من مسافتين. وإننا لنستخدم هذه الكتابة على وجه الخصوص عندما لا نحتاج أن نمثل سوى مستوى واحد من الشجرة، مثل:

((م ا - (ال) (حصان)) { م ف (ف - ياكل (ال) (تين))}).

يسمح النظر في الأشجار فقط بتحديد، انطلاقاً منها، مفهوم «الهيمنة». فنحن نجد، في شجرة ما، أن الرمز x يهيمن على الرمز y، إذا كان يوجد، في هذه الشجرة، طريقاً هابطاً يقود من x إلى y. وهكذا، ففي الشجرة التي أعطينا بها المثل في الأعلى، يهيمن «م

فـ «أ» الأيسر، ولكن ليس على «أ» الأيمن. وهذا ما يتناسب مع الفكرة التي تقول إن الاسم «تين» يعد مكوناً لمقطع فعلي، وليس الاسم «حصان».

ولكي تستطيع «جـ ب» أن تولد بوساطة عدد محدود من الضوابط، عدداً غير محدود من الجمل، فمن الضروري رياضياً أن تهيمن بعض الرموز على نفسها في الشجرات التي تتناسب مع الاشتقاقات، وأن تتمكن من الحصول على فروع كالنموذج المضاد هنا.



إننا نسمي هذه الرموز - هنا x «تكرارية». وفي النسخة «المعبارية» من النظرية التوليدية، فإن الرمز «ج» (جملة) كان ينظر إليه بوصفه الرمز التكراري الأسمى. وإن هذا ليكون لاسيما إذا هيمن رمز آخر بنفسه على نفسه، فإنه يوجد عموماً «ج» داخلاً بينهما. ولقد كان السبب الجوهرى إذن للتمقيد النحوي هو الترصيع، في جملة، بجمل تابعة. وهذا ما يتناسب مع الفكرة التي تقول إن معظم الأبنية القاعدية تعبر، جهازاً أو ضمناً، عن حكم. وهكذا، فإننا نقبل غالباً أن إضافة الصفة إلى الاسم تتم من خلال موضوع نسبي مضمر، وممحو بعد ذلك في الشكل الظاهر للخطاب. ويستطيع تشومسكي إذن أن يتبنى تحليل قواعد بور - رويال الذي يكشف، خلف عبارة «الله الذي لا تدركه الأبصار خلق العالم الذي تدركه الأبصار»، عن النظام العميق «الله، الذي هو غير مرئي، خلق العالم، الذي هو مرئي»، فيدخل حكمين أوليين إلى حكم رئيس.

2- «الضوابط التحويلية» (الاختصار «ض ت» أو «ت»). وتسمى الضابطة ضابطة «تحويلية» إذا تعلق تطبيقها على متالية، ليس فقط ببناء هذه المتالية، ولكن بالطريقة التي كانت فيها هذه المتالية مشتقة (من «تاريخها الاشتقاقي»). وهذا لم يكن هو الحال إذن بالنسبة إلى أي ضابطة تم وصفها. ولقد يعني هذا إذن أن «ض ت» هي ضابطة لا تعمل على متاليات، ولكن على شجرات. ويجب إضافة تخصيصات معينة إلى هذا التعريف العام. فهي من غير أن يتضمنها مفهوم الـ «ض ت»، فإنها تظهر في الممارسة الفعلية للسانيات التوليدية.

أ) لا تنطلق الـ «ض ت» من الشجرات فقط، ولكنها تصل إلى شجرات (وإن هذا يرجع لأنها تستعمل لإدخال «بنية» عميقة في «بنية» سطحية).

ب) إن تطبيق «ض ت» في معظم الأحيان، على سلسلة يتعلق ليس بكلية اشتقاق المتتالية، ولكن بمرحلة واحدة. ولقد يعني هذا إذن أنه ليس على عبارة الـ «ض ت» أن تخصص دائماً الشجرة الكلية لمتتاليات البداية، ولكن أن تخصص مستوى خاص من مستويات الشجرة. وما دام هذا هكذا، فإنه لأمر مريح، بغية صياغة «ض ت»، أن نلجأ إلى مفهوم «قابلية الشيء للتحليل». فالتالية x يقال إنها قابلة للتحليل إلى $(na, ..., 2a, 1a)$ ، تماماً كما هو الأمر في مستوى معين من الشجرة التي تمثل الاشتقاق من x ، ويهيمن عليها $na, ..., 2a, 2x, 1a$ يهيمن عليها na . وهكذا، فإن المتتالية النهائية «الحصان يأكل التبن» نحلل إلى (م، ا، م ف) أو إلى (تغ، ا، ف، م ا). وإننا لنرى أنه إذا كان الرمز x قابلاً للتحليل إلى $(na, ..., 2a, 1a)$ ، فيجب أن يكون هناك تقويس موسوم لـ x حيث تكون أزواج من الأقواس غير المتواشجة موسومة $na, ..., 2a, 1a$.

إن معظم «ض ت» تستطيع أن تكون مصاغة على النحو التالي: إدخال كل متتالية $nx, ..., 1x$ قابلة للتحليل $(na, ..., a)$ في متتالية $my, ..., 1y$ قابلة للتحليل إلى $(mb, ..., 1b)$. ملاحظة: من الممكن أن تكون $m = n$.

ج) إننا نستعمل غالباً، لتسجيل تحليل المتواليات التي تطبق عليها، الكتابة:

$$\begin{array}{c} na, ..., 2a, 1a \\ n \quad 2 \quad 1 \end{array}$$

$na, ..., 2a, 1a$ تمثل الرموز غير النهائية التي يجب أن تهيمن على المقطع الأول والثاني... ومن المتتالية.

د) إذا كان يمكن لبعض المقاطع أن تهيمن عليها أي عقدة، أو حتى أن تكون على وجه الاحتمال عدماً، فإننا نكتب فوق العدد الذي يمثلها، متغيرات مثل x, y ، إلى آخره. وهكذا، فإن الصيغة (1):

$$\begin{array}{ccccc} x & م & ف & م & y \\ 1 & 2 & 3 & 4 & 5 \end{array}$$

تدل أن الـ «ض ت» تطبق على كل متتالية يتضمن تحليلها مقطعاً اسماً متبوعاً بفعل، هو نفسه يكون متبوعاً بمقطع اسمي، وذلك بشكل مستقل عن ماذا يسبق المقطع الاسمي الأول وماذا يتبع الثاني.

ر) إننا ننسى غالباً أن نشير إلى تحليل متتالية الوصول، سواء ظهرت بدهية، أم كانت

تستطيع أن تكون مستنتجة من قوانين عامة يشار إليها في مكان آخر من القواعد. فنحن نشير فقط من أي المقاطع يجب أن تكون مصاغة. وأما تلك التي هي تبع لهذه المقاطع التي تنتهي مسبقاً إلى متتالية البداية، فإن الأرقام التي تحملها هي التي تمثلها. وأما بالنسبة إلى ما تبقى، فإننا نشير من أي الوحدات البنوية الصغرى هي مكونة. ولنفترض أن نقطة انطلاق الـ «ض ت» تعطى بالصيغة (1)، فإن نقطة وصولها يمكن أن تكون مثلاً (2):

1 2 se 3 5

وإن هذا يعني أن المقطعين الأولين لمتتالية البداية يجب أن يعاد إنتاجهما تماماً، وأنه يجب علينا فيما بعد أن ندخل الوحدة البنوية "se"، ثم نعيد إنتاج "e3"، ونهدم "e4"، ثم نعيد إنتاج الـ e5. وتشكل الصيغتان (1) و(2) (بشكل جد تقريبي) وصفاً لـ «ض ت» الانعكاسية. وبالفعل فإنها تسمح بالعبور من:

أحياناً فولتير يناقض فولتير من خلال اثنين من السطور مسافة

1 2 3 4 5

إلى:

أحياناً فولتير يناقض نفسه من خلال اثنين من السطور مسافة

1 2 3 5

ف) كما يُظهر ذلك المثل السابق، فإنه لمن الضروري أحياناً أن نصيف إلى تحليل متتاليات البداية شرطاً يخص أيضاً الشكل اللفظي للوحدات البنوية الصغرى. وبالنسبة إلى «ض ت» الانعكاسية، فيجب على المجموعتين الاسميتين أن تكونا متطابقتين لفظاً. ويمكننا أن نكتب هذا الشرط على النحو التالي: $4=2$ (ولتجنب الحصول على البنية التحتية لـ «يكتفي بعض المؤلفين بمناقضة أنفسهم» انطلاقاً من البنية التحتية لـ «بعض المؤلفين يناقض بعض المؤلفين»، وحيث أن تتكلم الجملة الأولى عن عدم التماسك لبعض المؤلفين، بينما هي فكرة غريبة تماماً عن الثانية، فنتشترط غالباً أن يحيل 2 و 4 إلى الشيء نفسه، وهذا ما يشير المشكلات: بأي معنى من معاني كلمة «أحال» نستطيع أن نقول إن التعبير «بعض المؤلفين» يحيل إلى أي شيء من الأشياء؟

«لدينا الكليات التحويلية». وبما إن تعريف «ض ت» قليل التضييق، فمن البدهي دفعة واحدة أن كل لغة تدع نفسها كي توصف بمساعدة «ض ت». وما دمنا ماكثين هنا، فإن النموذج التحويلي لا يخشى عليه أن يزوره الامتحان التجريبي لأي لغة من اللغات. ولذا، فإننا لا نستطيع أن تقدمه بوصفه فرضية، تخضع لحكم الوقائع، عن موهبة اللغة

والتي بفضلها يستطيع كل طفل أن يبني قواعد لغته الأم. ولكي يكمن التوليديون هذه المعضلة، فقد سعوا إلى تعزيز النموذج، وذلك بصياغة فرضيات أكثر دقة حول الطريقة التي تعمل بها الـ «ض ت» (بغض النظر عن اللغة). ومن ذلك مثلاً، أنه مقبول أن تطبق «ض ت» لا يستطيع أبداً أن يتقدم على ضابطة إعادة الكتابة. ولقد يعني هذا إذن أن المجموعتين من الضوابط تعملان بدقة الواحدة بعد الأخرى من غير أن يكون ثمة تسامح مع أي تقاطع. وهذا يدفعنا إلى القول إن كل واحد يعزو إلى الجملة المولدة بنية خاصة، وذلك لأن الجملة مزودة بهذا الخصوص بينيتين، كما يدفع به إلى تقديم هذه الفرضية بوصفها كلية لسانية. ولقد قادنا هذا الأمر إلى تمييز نموذجين من «ض ت». بعضها يسمى «جذور». وهو يغير التنظيم النحوي الذي حددته ضوابط الـ «ج ب». ومن ذلك مثلاً، إذا كانت «ج» العليا، يفضل ضوابط إعادة الكتابة، تهيمن على أخرى، ثم تشتق منها بعد ذلك جملة تابعة، فإن التحويل الجذري سيستطيع «أن يخرج» بعض عناصر الجملة المرصعة خارج هذه. وستكون هي الحال إذا قبلنا أن جملة «بيير يبدو مسروراً» مشتقة بوساطة «ض ت» من بنية أولية تتناسب مع «بيير أن بيير مسرور»: إن المسند إليه «بيير» في جملة مرصعة يكون «مجهزاً» بتلك التي ترصعه (إن الـ «ض ت» هي التي تسمى «تجهيز المسند إليه»). وعلى العكس من هذا، فإن «ض ت» أخرى تسمى «بنية محافظة»: إن التنظيم الذي تنتجه ضوابط «ج ب» يبقى ظاهراً حيثنجد بعد فعل الـ «ض ت». وإنا لنرى المشكلة المطروحة التي يسببها إدخال «ض ت» جذرية: كيف يمكن لمستمع، إزاء جملة نهائية، أن يعرف البنية «ج ب» الأساسية (وهذا ضروري إذا قبلنا أن هذه الأخيرة تحكم التأويل الدلالي)؟ وللمعالجة المشكلة، حددت بعض القيود فيما يتعلق بـ «ض ت» الجذرية، وهي قيود مقدمة بوصفها شاملة، وتنتمي إلى موهبة اللسان.

■ حول الجهاز التقني للقواعد التوليدية، انظر:

N. Chomsky, "Three models for the description of language", texte de 1956, repris et remanié in R.D. Luce, R.R. Busch et E. Galanter (eds.), Readings in Mathematical Psychology, vol. II, New York, 1965; M. Gross et A. Lentin, Notions sur les grammaires formelles, Paris, 1967. - Sur la classification des RT: J.E. Emonds, A Transcisco, 1976 (trad. Fr. Transformations radicales, conservatrices et locales, Paris, 1981).

2 - الضوابط والمبادئ:

إن النسخة الأخيرة من القواعد التوليدية، والتي يمثل عنصرها الأساس في «نظرية العاملية والربط»، قد أفضت إلى تعديل هائل في الصيغة. وتم الحفاظ على التمييز بين

نموذجين من الضوابط التي تصل على التوالي إلى «بينة عميقة» (ب ع) وإلى «بينة سطحية» (ب س). وتذكر هاتان البينتان، من غير تطابقهما، بالبينتين العميقة والسطحية للنسخ السابقة. ولكن صيغة الضوابط نفسها قد تغيرت جداً وإلى حد كبير. وإنه لتغير يبدو وكأنه بسيط، ولكنه أصبح ممكناً لأن ثمة مبادئ عامة، معطاة بوصفها شاملة، تشكل الآن جزءاً من العمل الذي كان يطلب فيما مضى من الضوابط.

وهكذا، فإنه فيما يخص أساس القواعد، فإن هذه الضوابط قد أعيدت صياغتها أخذين بالحسبان نظرية «x - الخط المائل». فالكلمة، تبعاً لهذه النظرية، تكون متممة إلى فئة معجمية عامة، ولتكن x. وإنها لتعمل دائماً، في العبارات، بوصفها «رأساً لبناء داخلي المركز»، ويعد جزءاً من الفئة العليا x، وx بدورها تمثل رأساً لبناء داخلي المركز من مستوى أعلى أيضاً x. وسيكون لدينا إذن ضابطان «ج ب» من نموذج: x... x و... x و... x.

حيث يجب على النقاط أن تمثل بأسماء الفئات التي تصاحب تعاقباً x في x، و x في x. ويرى بعض القواعديين أيضاً أنه يوجد شيء مشترك مع الفئات المصاحبة لـ x في x، بغض النظر عن الفئة المعجمية x، وأنها لتدل عليه بالمصطلح الشامل مُعَيَّن، (مع) لـ x. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الذي يصاحب x في x، والذي يرى بوصفه مفعولاً (مف) لـ x، أو كوكباً تابعاً لـ x. وثمة مثال بسيط هو الذي «x=» (اسم) فيه، والذي «اوو» يتناسب فيه تقريباً مع «م» القديم. ولنضع الضابطات الثلاث لـ «ج ب».

أ اوو ؟ مع او او ، 2 أو ؟ 1 مف ، 3 مف ؟ 1 اوو ...

وإذا كنا نقبل أن أداة التعريف في الفرنسية تعد مُعَيَّنًا للاسم، وأن الـ «اوو» الذي يتمم الـ «ا»، في الضابطة الثالثة، يستطيع أن يدخل بواسطة حرف جر مثل «de»، فإننا سنشتق مثلاً من «اوو» القائم في الضابطة الأولى مقطعاً اسماً مثل:

«امرأة الخبز - La femme du boulinger»

يطبق النسق المركزي الداخل «x - خط مائل» نفسه على الرمز «ف» (المتناسب مع جذر الفعل). ونضع «ف» الذي مثل هو جذر الفعل مصحوباً بمفاعليه، كما نضع «فوو»، حيث نجد، بالإضافة إلى «فوو»، المؤشرات الزمنية المرتبطة بالفعل: يتناسب «فوو» مع الـ «ب ف» القديمة. ومن هنا تأتي الضوابط التالية:

أ فوو؟ مع فو فو ، 2 فو ؟ مف فو ، 3 مف ف ؟ 1 اوو ...

تستطيع هذه الضوابط، إذا تمت بالضوابط الخاصة باللغة الفرنسية، أن تولد مقطعاً

فعلياً مثل: «تحب زوجها». وبالطريقة نفسها، ولكن المسألة تبقى موضوع نقاش، فإن الجملة ستدخل في النسق «x - خط مائل». وقبل بعضهم مثلاً أنه يجب على الرمز القديم «ج» أن يكون بوصفه الـ x و الـ x الأولى، والذي يمين مؤشرات الطريقة والصوت المتعلقين بالجملة في كليتها - وتسمى هذه الـ x أحياناً «تص» (تصريف). وتستطيع نواة القواعد «ج ب»، من خلال هذه المنظور، أن تختزل إلى تفسير بسيط لنظرية «x - الخط المائل»، هذه النظرية التي ينظر إليها بوصفها مبدأ شاملاً. وستكون الضوابط مختصة بمختلف اللغات إذا كانت ناتجة عن خصوصياتها المعجمية (فهناك أفعال تطلب مفعولاً به، وهناك أخرى ترفض، كما إن هناك أفعالاً تملك سمات للشخص وأخرى لا تملك ذلك، إلى آخره). وسيكون أساس قواعد اللغة حينئذ مشتقاً من مبدأ شامل مثل نظرية «x - الخط المائل»، والخصوصيات المعجمية لهذه اللغة.

ولا تزال صيغة المبادئ هي التي تسمح بتبسيط المكون التحويلي الذي يمكن من المرور من «البنية التحتية» إلى «البنية الفوقية». وأما في السابق، فلمنع التحويلات من إنتاج توليفات من الوحدات البنوية الصغرى تناسب مع جمل غير مقبولة، فإننا نمقد صياغتها إلى أن تنتج النتائج المرغوبة فقط. وإننا لنتمنى أن يستطيع العدد الأكبر الممكن من هذه التعميدات أن يظهر بوصفه قيوداً شاملة ومعمولاً بها في كل اللغات. وأما الآن، فإن القواعد أكثر بساطة. فنحن نتركها تولد بالفعل توليفات مستحيلة في اللغة الموصوفة، ونعالج هذا الحدث بإدخال عدد من «المبادئ». وتعد هذه المبادئ شروطاً عامة يجب أن تخضع لها البنى الناتجة و الاشتقاقات المنجزة بوساطة الضوابط، وإنها لتتصرف وكأنها مصفاة تصفي بعد كل شيء، بعض البنى والاشتقاقات. وإن هذه المبادئ هي التي تتطلع إلى أن تكون شاملة، تماماً كما القيود كانت تتعلق في السابق بشكل الـ «ض ت».

ولقد سمح إدخال المبادئ بتبسيط المكون التحويلي إلى الحد الأقصى. فمن جهة، نراه قد اختزل إلى ضابطة واحدة، نسمى «متقلة». ويقضي تطبيقها بنقل الرمز في داخل البنية التي ولدها الضوابط «ج ب» (لم تعد المسألة إذن مسألة محو متنوع وإبدالات تقوم بها الـ «ض ت» القديمة، مثل الـ «ض ت» مثل الانعكاسيات المقدمة في الأعلى). ولا تسوغ الضابطة من جهة أخرى أي شرط مفيد للحركات المسموح بها - يستطيع أي رمز من الرموز أن يكون منتقلاً إلى أي مكان. وإنه لمن الواضح أيضاً أن أي ضابطة منحررة إنما تغامر بتوليد بنى سطحية غير مرغوب بها على الإطلاق، وعصية على التأويل دلاليًا كما هي عصية على لبس شكل جهوري مقبول في اللغة الموصوفة. ولكن لا يوجد تحرر من غير شرطة: دور المبادئ بالضبط هو القيام بدور الشرطة، ومنع غير المقبول. ويمكن الفارق مع

الشروط القديمة لتطبيق الـ «ض ت» في أن المبادئ المعلن عنها هي مبادئ عامة، وتصلح بالنسبة إلى أي تطبيق «للاتقال». وإن هذا ليكون ليس فقط في لغة ما، ولكن في أي لغة من اللغات. ونظراً للسجايا التقنية جداً لهذه المبادئ، فإننا سنشير إلى إحداها فقط، وذلك للتمثيل، وكذلك بصورة غير شكلية على الإطلاق.

إن المقصود هو «مبدأ الإسقاط». وإن لزومه الجوهرى هو التالي. ليكن، في داخل البنية العميقة، الرمز x للفتة المعجمية (أي إن المقصود هو رمز الرتبة الأكثر سفلية والذي تحدده نظرية $x - \text{خط مائل}$). فإذا كانت x رأس البناء « x و»، وتسوس، في داخل هذا البناء، رمزاً ما وليكن « s » وتحدد وظيفته النحوية، فيجب على x أيضاً أن تحدد الوظيفة النحوية لـ « s » في كل البنى المشتقة (وخاصة في البنية السطحية التي ينتجها انتقال x أو « s). وإذا كان هذا المبدأ مراقباً، فإن العلاقات النحوية القائمة في البنية العميقة تستطيع أن تكون معترفاً بها، و«مُسْتَرَجَعَةً»، في المستويات التالية (وقد كان هذا هو هدف القيود المطروحة في النسخ السابقة للشومسكية، وذلك على شكل «ض ت» جذرية). وثمة نتيجة مهمة لمبدأ الإسقاط تتمثل في وجود «الفتات الفارغة» (أي الرموز التي تملك، في العبارة الناتجة فعلاً، تعيناً صوتياً معدوماً). وبشكل أكثر دقة، فإنه يستلزم أن تترك الرموز المتقلة «أثراً»، في المكان الذي توجد فيه (ويتمثل هذا الأثر عادة الرمز «ث»). وإن هذا الأثر، إذ يحتل الموقع نفسه الذي يحتله الرمز المتقل، فإنه إذن يملك الوظيفة النحوية نفسها التي كان يملكها.

ولنأخذ مثلاً الانعكاس الذي ينتج العبارة «فولتير يناقض نفسه». فإذا بسطنا الأمر إلى أبعد حد، فتكون بنيتها التحتية تبعاً للنموذج:

فولتير: (نفسه يناقض فولتير)

(ملاحظة: إن الإشارة «فو» لهذا التمثيل المقوس ندل أن القوس، مأخوذاً في كليته، إنما يهيمن عليه الرمز «فو» في الشجرة التي تمثل اشتقاقه: إنه تبع إذن للفتة «فو». وأما ما يتعلق بالإشارة «ا» التي تتعين بها الكلمتان «فولتير» و «نفسه»، فإنها تقيم بين هاتين الكلمتين علاقة مرجعية مشتركة. وإن هذه العلاقة ليغرضها هي نفسها نموذج آخر من نماذج المبادئ). ونجد في هذه البنية أن الفعل «يناقض» والذي هو رأس لـ «فو»، يعزو إلى المكون «نفسه» وظيفة المفعول به. وإن انتقال الانعكاس إلى يسار الـ «ف»، سيترك أثراً «ث ا»، وسيكون أيضاً في موقع المفعول به. ثم إنه سيبلغ هذه الوظيفة عندما يتدخل التأويل الدلالي في المنعكس الذي يحتل الموقع القديم. فإذا وضعنا ترسيمة، فإن البنية السطحية فيها تبعاً للنموذج:

وإننا لنرى، في هذا المثل المبسط، وظيفة «مبدأ الإسقاط». وإن البنى السطحية الوحيدة التي يقبلها، بعد تطبيق ضابطة «الانتقال»، هي تلك التي يحتل الأثر فيها مكان الرمز المنقول. وبهذا، فإنه يضمن إمكانية العثور ثانية على الوظائف النحوية الأولية في داخل البنى المشتقة. وبما إنه، في الوقت نفسه، غير مرتبط بمثل هذا التحويل الخاص (والذي يمكن أن يكون خصوصية لغة من اللغات)، فإنه يستطيع أن يكون ممثلاً بوصفه شاملاً، ويكون فرضية حول نظرية اللسان التحني في كل لغة.

■ حول الجهاز الشكلي لنظرية العاملة والربط، انظر الفهرس في مقالة «الوظائف النحوية».

البنى الفوقية والبنى العميقة

STRUCTURES SUPERFICILLES ET STRUCTURES PROFONDES

إن اللسانيات التوليدية هي الأولى التي أعطت للتعابير «البنية الفوقية» و«البنية العميقة» مقام المصطلحات التقنية. ومع ذلك، فإن المفاهيم التي تغطيها هذه التعابير يمكن النظر إليها بوصفها ممتدة إلى الفكر اللساني. وإنها لترتبط بالفعل بالشعور - ويمكن القول بالدهشة - حيث يأخذ هذا الفكر مصدره. وإنه لشعور بوجود تناسب بين الشكل المرئي للعبارات وبين وظيفتها الواقعية. ويمكن لعبارات متماثلة في الظاهر أن تكون جد مختلفة في الواقع، والعكس صحيح. ومن هنا، كانت الفكرة التي تقول إن الوظيفة العميقة للعبارات لا يمكن أن تقرأ في تكويناتها الظاهرة، ولكن فقط في تنظيمها التحتي: الظاهر ليس سوى سطح.

1 - الترادف والجناس

تشكل ظاهراً الجناس والترادف الأشكال الأكثر جلاء لهذا الاختلاف. ويقال عن تعبيرين (كلمتين، مجموعة من الكلمات، عبارات) إنهما مترادفان إذا كانا يملكان المعنى نفسه، هذا على الرغم من أنهما مختلفان مادياً. وبكل تأكيد، فإن عدم دقة مفهوم المعنى يمنع حالياً (وقد يمنع دائماً) الترادف من أن يكون محدداً بدقة. فهل يوجد ترادف بين «*pédiatre* - طبيب أطفال» و«*médecin d'enfants* - طبيب أطفال»، وبين «سأتي بعد رحيلك» و«سرحل قبل مجيئي»، وبين «اذهب» و«انقلع»، لا يبدو السؤال جاهزاً للحل. ومع ذلك، فإن هذه الشكوك تترك لدينا الإحساس كاملاً بأن ثمة قرابة دلالياً بين بعض الجمل، وهو أمر لا يوجد بين بعضها الآخر. كما تترك لدينا الإحساس بأن هذا القرب نادر ما يكون موسوماً في التكوين المادي لهذه الجمل. ولكي يحس المتكلمون بها، يجب عليهم إذن أن يمتلكوا تمثيلاً للجمل يختلف عن ذلك الذي يكون مظهرها المرئي. فإن

يكون التعبيران «pédiatre - طبيب أطفال» و«médecin d'enfants - طبيب أطفال» مترادفين أو غير مترادفين، فإن ما هو أكيد، هو أنه في لحظة معينة من لحظات تأويلهما تندخل عناصر متطابقة - ليس لها معاكس في المادة نفسها للكلمات.

يظهر تناقض متماثل مع ظواهر الالتباس والجناس. فهناك معانٍ مختلفة اختلافاً جذرياً تستطيع أن تنتمي إلى الواقع الصوتي نفسه (فكلمة «cousin - ابن العم» تعني قريباً كما تعني حشرة في الوقت ذاته. ويقرأ «بيير» إذ ربما تعني «إن بيير يقوم بفعل القراءة» أو «إنني حوّضت شخصاً على قراءة «بيير»، إلى آخره): ولكي نغزل ما يشكل مشكلة في الجنس، يجب أن نشير إلى ظواهر متشابهة، ولكنها ذات طبيعة أخرى. ونضرب على ذلك مثلاً بـ«التحديد السياقي» الذي يستند إلى المقامات حيث يكون التعبير فيها مستمعلاً، فتستطيع توجيه معناه في اتجاهات مختلفة: «يفتح هذا الدكان يوم الاثنين»، ويمكن تأويل العبارة على النحو التالي: «يفتح هذا الدكان حتى في يوم الاثنين»، هذا إذا كان يوم الاثنين هو اليوم المعتاد للإغلاق (وستفهم في مقامات أخرى بالأحرى «أنه يفتح يوم الاثنين فقط»). ولن نتكلم هنا عن الجنس، وذلك إذا سلمنا بالثروة المشتركة للمعنيين («الاثنين، يكون الدكان مفتوحاً»). وهي نواة سيضيف المقام إليها تحديداً زائداً. وإذا كان هذا، فستكلم حينئذ عن «تعددية المعاني» وليس عن الالتباس، وذلك عندما ما جعلنا القوانين العامة نسبياً نمر من معنى إلى آخر، وتسمح إذن بالتنبؤ بالتغيرات. وهكذا، فإن الصورة البلاغية، كالكتابة، لتجعلنا نفهم أن الكلمة «violon - كمان» تشير مرة إلى الآلة الموسيقية، ومرة إلى الموسيقى.

(ملاحظة: توجد في الممارسة حالات تشكل حدوداً: تستطيع الصورة التي تربط المعاني أن لا تكون، أو أن تكون أكثر، محسوسة بوصفها هكذا، فهل هي جناس أم هي تعددية في المعاني إذا كانت كلمة «bureau - مكتب» تشير في الوقت نفسه إلى قطعة من الأثاث وإلى الإدارة؟)

يجب على الالتباس - وكذلك على الترادف - أن يتميز من النوسع الدلالي. إذ إن لمعظم التعبيرات معنى عاماً جداً، وإنه ليسمح بتطبيقها على أشياء جد مختلفة. ولكننا لا نستطيع أن نقول إن كلمة «ناقلة» ملتبسة بحجة أنها يمكن أن يقال عن الدراجة كما يقال عن الشاحنة. وكذلك الحال بالنسبة إلى «أحب»، بدعوى أننا نحب أبانا ونحب المربي. ويبدو المعنى في مثل هذه الحالات مشتركاً بين كل استعمالات التعبير نفسه: إنه معنى عام فقط، وقابل لمختلف التخصيصات. وثمة شيء آخر أيضاً هو حالة النكرة (يتكلم الفلاسفة الإنكليز عن الغموض). هناك تعابير كثيرة لا تصف فقط مقامات جد مختلفة، ولكنها تدع الأمر غير محدد، بالنسبة إلى بعض المقامات، إذا ما كان يجب إنكارها أو لا. وإننا

لنستطيع أيضاً، في حالات كثيرة، أن نقول عن شخص إنه غني وإنه ليس غنياً - وإن هذا ليكون حتى ولو كنا ننظر فقط إلى وجه محدد من المقام، مثال ذلك الثروة المعبر عنها بكمية من المال. ولكن هذا التردد في الحالات المحدودة لا يمنع وجود حالات واضحة تسمح بإعطاء التعبير - في داخل ميدان معين - سمة متواضعاً عليها. ولكي نخلق قائمة شبه الالتباس، نشير إلى ما نسميه «المعنى المتعارض». فيما إنه توجد أفعال صغيرة كما توجد مكروبات صغيرة، فإننا نستطيع أن نعلن أن كلمة «صغيرة» كلمة ملتبسة. ولكننا لن نفعل هذا إذا قلنا مع سوسير أن الواقع اللساني لا يتمثل في الكلمة ولكن في تعارض الكلمات، وكذلك إذا لاحظنا أن التعارض بين «الفيل الصغير» و«الفيل الكبير» يمثل التعارض بين «المكروب الصغير» و«المكروب الكبير». ألا وإن ما يهم اللساني هو التعارض بين الكبير والصغير، وهو تعارض غير ملتبس.

ويفترض الجنس، أو الالتباس، على عكس المقامات التي أشرنا إليها آنفاً، أنه لا يوجد بين مختلف معاني التعبير نفسه نواة مشتركة، ولا حتى تتابع. وهذا ما يجعل مستحيلاً تفسيرها بعضها ببعض، واشتقاقها جميعاً من المعنى الأساس. وبعد ذلك، إذا كان ثمة تعبير غامض وله المعنيان «أ» و«ب»، فإن استعماله في المعنى «أ»، وإن استعماله في المعنى «ب» يجيب على اختيارين متميزين، وإنهما ليكونان كذلك إلى درجة نحسب فيها أنهما تعبيران مختلفان. وإن هذا يجعل الاختلاف بين مظهر اللغة وواقعها جلياً. فهناك اختيارات لأشياء مشتركة بينها في الواقع، تفضي، في السطح، إلى اختيار التعبير نفسه.

■ حول فكرة vagueness، انظر :

M. Blak: "Language and Philosophy", Cornell University Press, 1949, "Vagueness: an exercise in logical analysis".

وبالنسبة إلى منطق تطبيق الالتباس، فإن «ي. جانتيم» يستعمل متصوراً رياضياً هو «المجموع المخلط» (وإننا لفهم من هذا سلسلة من المجموعات المتداخلة بعضها ببعض. وتتضمن الأكثر ضيقاً، أي المركزية إذن، الموضوعات التي تنطبق المفاهيم عليها أفضل انطباق. وأما الأكثر سعة، فتتضمن الموضوعات التي تنطبق المفاهيم عليها أقل انطباق). انظر :

"L'ensembles flous en linguistique", Cahiers de linguistique Théorique et appliquée", Bucarest, 1968, p. 47-65.

ولقد استخدم المتصور نفسه «ج. كواتس» لكي يصف الأعمال الصينية :

"The Semantics of the Modal Auxiliaries", Londres, Sydney, 1983 9chap. 2)

وثمة قضية مماثلة لقضية المعنى التامضي، قام بمعالجتها :

P. T. Geach: "Good and Evil", Analysis, Janvier 1967.

إن الشعور بهذا الاختلاف من غير ريب هو الأصل في الاعتراف، سواء كان القديم أم اللساني، بأنه يجب على المرء أن يضع نفسه تعاقباً لكي يصف عبارة على عدة مستويات. ويقول آخر، فإننا نفكر أنه يجب على اللساني أن يعطي، بالنسبة إلى كل عبارة، عدداً من التمثيلات المتميزة، وأنه يجب على هذه التمثيلات أن تكون تراتبية تبعاً إلى كبر عمقها إلى حد ما. وتتلقى هذه الفكرة نوعاً من التأسيس في أننا نميز مكونات متنوعة في داخل الوصف اللساني. وكل مكون موكول إليه أن يقدم تمثيلات العبارات في مستوى محدد.

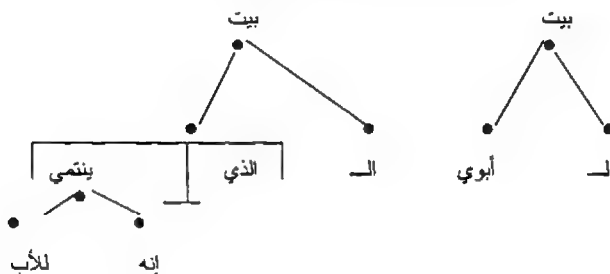
لأنه لمن الممكن في الواقع تبرير وجود مختلف المستويات واستقلالها انطلاقاً من ظاهرة الالتباس. ولنفترض أننا نملك، في المستوى «م1» تمثيلاً واحداً للعبارة «ع1» التي نحسها متلبسة. ولدينا هنا حجة لكي نبنى مستوى آخر «م2»، فنعطي لهذه العبارة مقدراً من التمثيلات يعادل مالها من معاني. فإذا وجدنا أنه لا ضوابط «م1»، ولا ضوابط «م2» تعطي إلى عبارة أخرى «ع2» مقدراً من التمثيلات يعادل مالها من معاني، فإننا سنبنى «م3»، إلى آخره.

لنأخذ بالنسبة إلى «م1» تمثيلاً صوتياً، أي تمثيلاً يقيم لك عبارة متتالية من الرموز الصوتية تناسبها: يوشك «م1» أن يعطي تمثيلاً واحداً بالنسبة إلى «ع1»، «الحلوة تحمل الحجاب». ومن هنا، تأتي ضرورة بناء «م2»، الذي يمثل العبارة بوصفها متتالية من الكلمات (أو من الوحدات البنوية الصغرى)، وذلك بالإشارة إلى جزء الخطاب الذي تنتمي إليه الكلمات (أو طبيعة الوحدات البنوية الصغرى). لتكن الآن «ع2»: «يقراً ببير». إن التباسها ليس ممثلاً في «م2»، لأنه مهما كان معناها، فإن «ع2» تتألف دائماً من الكلمات نفسها (أو من الوحدات البنوية الصغرى). ويجب إذن تصور «م3» بهم بالوظائف النحوية، ويعطي تمثيلين بالنسبة إلى «ع2»، الواحد منهما يكون فيه «ببير» فاعلاً لـ «يقراً»، والثاني يكون فيه «ببير» مفعولاً. ولكي نبرر الآن وجود مستوى إضافي «م4»، يكفي أن نفكر بمحادثة تكون فيها العبارة: «جاك يحب زوجته» متبوعة بالإجابة الغامضة جداً «أنا أيضاً». ويتطلب كل واحد من معني الإجابة تأويلاً مختلفاً لـ «ع3». ولكن لم يعد من الممكن عزو هذا التأويل إلى اختلاف في الوظيفة النحوية للكلمات. ذلك لأن له مصدره في التنظيم المنطقي - الدلالي لـ «ع3»: هل المقصود هو أن نعزوا إلى جاك خصوصية أن «يجب امرأة جاك»، أو خصوصية أن «يجب زوجته بالذات»؟ يقول الناطق بالإجابة على نفسه، في كل حالة من الحالات، أشياء جد مختلفة، وذلك عندما يقارن نفسه بجاك. ولا تفرض ظاهرة الجنس إذن تمييز القيمة الظاهرة والقيمة الواقعية للعبارة فقط، ولكنها تفرض إنشاء متتالية

من الدرجات الوسيطة بين هذين الطرفين (الحالات الأربع السابقة ليست سوى أمثلة).

3 - فكرة التحويل النحوي

هل من الضروري أن نميز في داخل هذا النموذج الوصفي نفسه، الذي ننظر إليه بوصفه نموذجاً نحوياً، مستويات مختلفة؟ ويقول آخر، هل يجب على عبارة ما أن تتلقى عدة تمثيلات نحوية بعضها فوق بعض؟ يعطي كثير من اللسانيين على هذا السؤال إجابة مؤكدة. وإن هذا ليكون منهم، في معظم الأحيان، انطلاقاً من اهتمامات غير متشابهة. وإتنا لنجد هذا الإجابة مثلاً عند بعض القواعديين المنشغلين بتحديد الوظائف النحوية الممكنة في داخل العبارة. فلنقارن العبارات التالية: «البيت الأبوي»، «بيت الأب»، «البيت الذي ينتمي إلى الأب». وإنه على الرغم من اختلافاتها المشهود لها بها، فإن التعابير «أبوي» و«أب»، و«الذي ينتمي إلى الأب» تبدو وكأنها تؤدي في الجملة الدور نفسه. وهو دور يقوم على تحديد الاسم «بيت». وإنه لمن أجل تمثيل التماثل الوظيفي الممكن للتعابير المختلفة جداً، فقد حدد يالبي مفهوم «التبادل الوظيفي» أو «الإبدال»، كما حدد تيسينير مفهوم «النقل»: إن المقصود هو إجراءات «تغير الطبيعة النحوية» للكلمات أو لمجموعة الكلمات. وهكذا، فإن النقل، بالنسبة إلى تيسينير. والذي يعد اسم الموصول «الذي» أثراً من آثاره، ليستطيع أن يعطي وظيفة الصفة إلى العبارة «إنه ينتمي إلى الأب». وسنمثل الترسية التماثل العميق بين «أبوية» وبين «الذي ينتمي إلى الأب»:



إن الـ T في الترسية من جهة اليسار تشير إلى وجود نقل، وأنه يجب أن نميز فيه «إنه ينتمي للأب» لأنها عبارة تمثل «النقل»، كما يجب أن نميز «الذي» فهو يمثل «الإبدال».

وإنه على الرغم من أن تيسينبير يقدم في الترسيمية نفسها التعالقات النحوية الأساسية والاستبدالات، إلا أن المفهومين يمثلان بالنسبة إليه مقامين مختلفين، ويتناسبان مع مستويين من مستويات الوصف. وتبدو هذه الازدواجية في كتاب تيسينبير نفسه. فهو يعالج أولاً الوظائف النحوية البدئية، لأنها محددة بشكل مستقل عن كونها تمتلئ بكلمات بسيطة أو بتعابير معقدة محولة. ثم إنه يعالج بعد ذلك مختلف النماذج الممكنة للإبدال.

■ L. Tesnière: "Eléments de syntaxe structurale", Paris, 1965, Livre 3. - Sur la conception, voisine, de Bally, Linguistique générale et linguistique française, Berne, 1932, rééd., 1965 196 - 197 ..

وإننا لنجد عند جيسيرسن:

("Analytic syntax", Copenhague, 1935, chap, 35)

متصوراً مماثلاً ولكنه أكثر حذراً. فهو إذ يقارن مجموعة الكلمات التي يسميها «الوصل» (مثل: the furiously barking dog) والعبارة التي يسميها «جملة» (مثل: the dog barked furiously)، فإنه يلاحظ أنهما يستطيعان تمثيل العلاقات التراتبية نفسها. فنحن نجد أن dog يمثل في المثلين السابقين دائماً الكلمة الرئيسة، والتي تتعلق بها كلمة barking (أو barked) التي تتعلق بدورها بـ Furiously. وهذا ما يعبر عنه جيسيرسن معطياً في الحالتين «الرتبة 1» لـ dog و«الرتبة 2» لـ barking (أو barked)، و«الرتبة 3» لـ furiously. ولكن جيسيرسن لن يذهب إلى الاستنتاج بأن هذا الثابت الممكن للرتب في الجمل وفي الوصل بعضه سيكون مشتقاً من بعض.

وإنه لمن المدهش أن يكون بعض اللسانيين التوزيعيين قد وصلوا إلى نتائج من الطبيعة ذاتها. فنقطة انطلاقهم مختلفة في الواقع كل الاختلاف، وذلك لأنهم يرفضون بوصفهم حدسيين وغائبين، مفهوم الوظيفة، ويهتمون قبل كل شيء بالإمكانات التوليفية للعناصر في داخل العبارات. ولكن يمكن لدراسة التوليف أن تقضي إلى إعادة تجميع طبعي ليس فقط للعناصر التي لها خواص توليفية متطابقة، ولكن لنماذج بنيائية، ولترسيمات جمالية قابلة للاستلاء بالعناصر نفسها. وإنه لهذا السبب، فقد وصل هاريس، الذي تنتمي أعماله الأولى إلى توزيعية يمكن أن نسميها ذرية (لأنه كان يستهدف عناصر اللغة)، إلى توزيعية للأبنية. وقد قاده هذا الأمر إلى مفهوم التحويل. ولكن لدينا مثلاً ترسيمتان للجملة:

(I) اسم 1 + فعل 2 + اسم 2.

(II) اسم 2 + فعل 2 + ه + اسم 1.

ويمكن بناء جملة مقبولة تماماً (الذئب يأكل الحمل) انطلاقاً من (I)، إذا استبدلنا

الاسم 1 بـ «الذئب»، والفعل بـ «يأكل»، والاسم 2 بـ «الحمل». وإذا قمنا بالاستبدال نفسه في (ب)، فيمكننا أن نحظى أيضاً بجملته مقبولة (بوساطة بعض التعديلات الثانوية): «الحمل يأكل الذئب». وكذلك، فإن نتيجة هذه الاستبدالات بموجيها تكون الجملة التي نحظى بها أقل قبولاً بكثير (مثلاً «الطاولة تحترم ببيراً»). وكذلك، فإن نتيجة هذه الاستبدالات تكاد تكون غير مقبولة أيضاً («بيير تحترمه الطاولة»). وبصورة عامة، إذا كان مجموع الاستبدالات 1 س 1 المنفذة في (أ) يعطي نتيجة أكثر قبولاً من مجموعة 1 س 2 أخرى، فإن نتيجة 1 س 1 في (ب) ستكون هي أيضاً أكثر قبولاً من مجموعة 1 س 2. إن تعادل النائين فيما يتعلق بدرجة قبول الاستبدالات، هو الذي يحدد التحويل بين الأبنية بالنسبة إلى هاريس. وسنقول الآن إن الجملتين محولتان الواحدة من الأخرى، إذا كان

1- بناءهما التحتين محولين الواحد عن الآخر.

2- وإذا تم الحصول عليهما عن طريق الاستبدال نفسه.

وهكذا، فإنه يوجد تحويل بين عبارة مبنية للمعلوم وعبارة مبنية للمجهول متناسبة معها، وبين جملة واسمياتها، إلى أخرى.

(ملاحظة: إن الفل الذي استخدم مثلاً في التمثيل عند تيسير، سيصفه هاريس بأنه تحويل، أو سيصفه بالأخرى بأنه خلط بين عدد من التحويلات).

وإننا لنرى أي وظيفة يؤديها مفهوم التحويل. فهو يسمح بتمثيل الفكرة التي نقول إن أبنية نحوية تبدوا للوهلة الأولى مختلفة، تستطيع امتلاك قرابة، وذلك انطلاقاً من أسباب توزيعية محضة. وبسبب هذا، فإن اللسانيات تصبح مستعملة لتحليل الخطاب. ويتطلع التحليل بالفعل إلى تحديد إجراءات آلية، أو قابلة أن تكون آلية، تسمح باكتشاف التنظيم الدلالي لنصوص واسعة نسبياً. وهذا يتطلب أن نتعلم التعرف على مختلف تكرارات الفكرة نفسها وإن وردت بأشكال مختلفة. هذا وإن مفهوم التحويل، إذ يسمح للساني أن يتجاوز المظهر الحرفي للنص، فإنه يجعله أقل عوزاً أمام هذه المهمة.

■ يحدد هاريس التحويل في:

"Co-occurrence and Transformation in linguistic structure", Language, 1957, p, 283-340.

- وانظر H. Hiz بالنسبة إلى صياغة هذا المفهوم:

"Congrammaticality, battries of transformation, and grammatical categories", in Structure of Language and its Mathematical Aspects, R. Jak obson (ed), Providence, 1961.

- ويستعمل M. Gross التحويل بالمعنى الموجود عند هاريس في

ربط حجاجية أخرى، إلى آخره). وتعمل هذه السمات اللسانية بوصفها معالم أو تعليمات بالنسبة إلى السامع، وتؤدي دوراً جوهرياً في فهم النصوص وتذكرها. ولقد نبت أهميتها البدئية في تجارب متنوعة تظهر أن حذف بعض الفئات الواسعة، مثل الروابط مثلاً، يؤثر على التمثيل في ذاكرة النص. وهكذا يبدو فهم الخطاب بوصفه البناء لتمثيل مدمج، ومعدل تدريجياً، ومثري، وحيث تؤدي معالجة السمات اللسانية دوراً من الدرجة الأولى.

■ من بين النصوص الممثلة لقضايا معالجة الجملة، انظر :

T. G. Bever "The cognitive basis for linguistic structures", in J.R. Hayes (ed.), *Cognition and the Development of Language*, New York, 1970; J. A. Fodor, T. G. Bever et M. F. Garrett, *The Psychology of Language*, New York, 1974; G.B. Flores d'Arcais et R.J. Jarvella (eds.), *The Process of Language Understanding*, New York, 1983; B. MacWhinney et E. Bates (eds.), *The Crosslinguistic Study of Sentence Processing*, Cambridge, 1989; voir aussi G. Noizet, *De la perception à la compréhension du langage*, Paris, 1980. Un article de H. -H. Clark et G. -L. Murphy, "La visée vers l'auditoire dans la signification et la référence", est traduit en français dans J. -F. Le Ny et W. Kintsch (eds.), *Bulletin de psychologie*, 35, 1982. - Sur le discours: F.C. Bartlett, *Remembering*, Cambridge, 1932; J. Caron, *Les Régulations du discours: psycholinguistique et pragmatique du langage*, Paris, 1983; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, *Strategies of Discourse Comperhension*, New York, 1983; G. Denhière, *Il était une fois... Compréhension et souvenir de récits*, Lille, 1984, qui comporte la traduction de plusieurs articles de référence; M. Fayol, *Le Récit et sa construction*, Neuchâtel, 1985; M. -F. Erlich, H. Tardieu et M. Cavazza (eds.), *Les Modeles mentaux: approche cognitive des représentations*, Paris, 1993. - Sur la lecture, M. Fayol, J. -E. Gombert, P. Lecocq, L. Sprenger-Charolles et D. Zagar, *Psychologie cognitive de la lecture*, Paris, 1992.

3 - خصوصيات سيرورات الإنتاج

نعد سيرورات الإنتاج الكلامي أقل تقدماً بكثير من سيرورات الفهم. وتستطيع أسباب مختلفة أن تفسر هذا التأخير. فهناك أسباب منهجية أولاً، وذلك لأن التجربة على إنتاج اللسان نعد صعبة ولأننا نمتلك على وجه الخصوص معطيات من الملاحظة. وهناك أسباب نظرية ثانياً. فبما إن الإنتاج والفهم - يصبان على الشئ نفسه - يعدان متضامين بشكل وثيق، وحيث إن النتائج التي تم الحصول عليها حول سيرورة الفهم أكثر مثلاً، فإنها تستطيع أن تضيء جزئياً دراسة الإنتاج. ومع ذلك، فإن إنتاج الرسالة الكلامية، التي تتطلب العبور من «مضمون ذهني» معين إلى عبارة متمفصلة، ليستخدِم أيضاً عمليات خاصة. فسيرورة الإنتاج تمتلك بالفعل السمة المهمة للاستناد إلى النشاط التخطيطي: يجب على المتكلم، تبعاً للهدف المنشود، أن يحدد المضمون الإجمالي لما سيقول والنظام الذي

ولإزالة هذه العوائق من قواعد تتكون فقط من «ج ب»، فإن تشومسكي يميز لحظة ثانية في توليد الجمل، أي إنه يميز مستوى ثانٍ من النحو في القواعد التوليدية. فبعد قواعد «ج ب» (التي تولد «متتاليات الأساس»)، تتدخل ضوابط هي تبع لنموذج آخر، وتسمى الضوابط التحويلية. وهي تعمل على هذه المتتاليات وتغيرها. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نستطيع أن نتصور أن متتالية الأساس نفسها تعطي إما جملة المبني للمعلوم وإما جملة المبني للمجهول، وذلك إذا ما أخضعت لتحويلين. وهكذا، فإننا نستطيع، من جهة، أن نمثل قرابتهما، كما نستطيع من جهة أخرى أن نصوغ فوراً (وبالرجوع إلى قاعدتهما المشتركة) القيود التوزيعية المشتركة المتعلقة بمجموع المبني للمعلوم والمبني للمجهول. وإننا لنستدرج بهذا إلى النظر في نموذجين تحويليين:

1- «التحويلات الإجبارية». وهي التحويلات التي يجب على كل متتالية أساس أن تكون خاضعة لها لكي تفسح المجال لجملة قاعدية مقبولة (وهكذا ينتج التحويل الانعكاس، انطلاقاً من متتالية الأساس، < بيير - يحقر - الحاضر - بيير > المتتالية < بيير - يحقر - الحاضر - نفسه >).

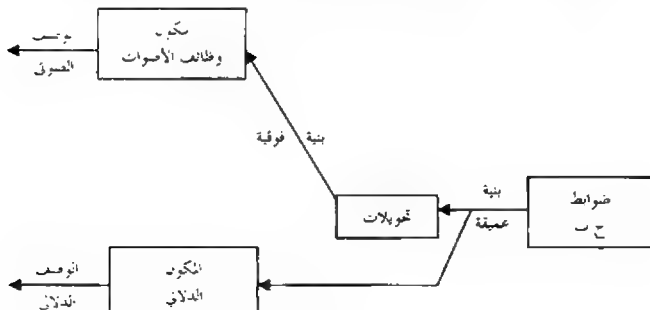
2- «التحويلات الاختيارية». وهي تحويلات غير ضرورية من أجل الحصول على جملة مقبولة. كما إنها تتناسب إذن مع اختيار للمتكلم وتضيف معظم التحويلات علامات دلالية لا تتضمنها متتالية الأساس. فهي تتوزع، هي ذاتها، على طبقتين: «التحويلات المفردة»، وهي تنطلق دائماً من متتالية وحيدة (انظر تحويلات المبني للمجهول، وتلك التي تدخل الاستفهام، والنفي، إلى آخره). وهناك «التحويلات المعممة». وهي تخلط في تحويل واحد عدداً من متتاليات الأساس (انظر الاسمية). فهي إذ تنطلق من متتاليتين، تحول إحداها إلى اسم، ثم تدخله بعد ذلك إلى الثانية باسم المسند إليه أو المفعول).

ملاحظة: تسمى الجمل التي لم تخضع للتحويلات الاختيارية «الجمل النواة».

لقد حمل تشومسكي في عام 1965 تغييراً هائلاً إلى الاقتصاد في نظريته، كما أدخل فكرة البنية العميقة. وبعد ذلك، وخاصة في أعمال "E. S. Klima" حول السلب، فقد ظهر مفيداً التخلي عن عدد من التحويلات الاختيارية. وهكذا، فإننا نعطي من الآن فصاعداً متتاليتين مختلفتين من متتاليات الأساس بدلاً من جملة مبينة للمعلوم وجملة تناسبها مبينة للمجهول. وإننا لتدبر الأمر لكي يكون الاختلاف موسوماً بدرجة أقل بكثير مما هو في التنظيم الظاهر لهذه الجمل، ولكي يختزل إلى حضور رمز خاص في داخل المتتالية التي تناسب مع المبني للمجهول. وبعد هذا، فإنه إذ يتم العمل على هاتين المتتاليتين، المختلفتين والمتماثلتين في وقت واحد، فستنتج تحويلات إجبارية بنيتين متميزتين بوضوح. وكذلك الأمر بالنسبة إلى رموز الاستفهام والنفي، فإنهما سيدخلان منذ الأساس.

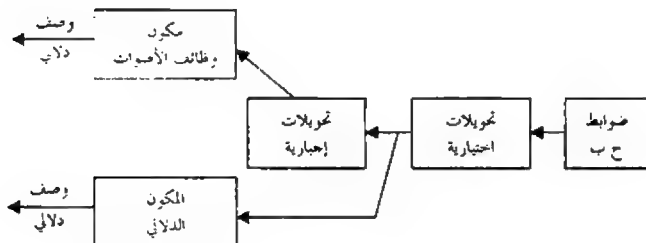
وسنقتصد أيضاً من التحويلات الاختيارية المعممة. وهكذا، فإن الجملة «مجيء بيير يرضيني»، والتي يصدر السند إليه فيها عن الاسمية، سيكون لها متتالية أساس واحدة (بشكل تقريبي: «هذا- بيير- جاء - الماضي - أرضى - الحاضر - ي»). وإن توليدها تبعاً لضوابط «ج ب» سيكون إذن إجراء وحيداً، قابلاً للتمثيل من خلال شجرة واحدة - وهي شجرة تتضمن الشجرة التحتية التي تتناسب مع «بيير - جاء - الماضي». ولن تتدخل التحويلات إلا لتغيير الجزء الأول من متتالية الأساس «هذا - بيير - جاء - الماضي» والتي تصبح أداة تكبير - «مجيء - بيير».

إن هذا الاختزال للتحويلات الاختيارية، وهي الوحيدة التي بإمكانها أن تمتلك تأثيراً دلاليّاً، سيفضي إلى معالجة مجموع النظرية، ويعطي ولادة لنسختها الثانية، المسماة «النظرية المعيارية». وبما إن التحويلات، هي من الآن فصاعداً تحويلات دلالية حيادية، فإن كل ما له قيمة دلالية سيتم إدخاله عن طريق الضوابط «ج ب». فإذا تولدت جملتان بالطريقة نفسها فيما يخص هذه الضوابط، فيجب أن تكونا مترادفتين. وأما إذا كانت الجملة غامضة، فعلى مستوى هذه الضوابط أيضاً سيكون لها اشتقاقان مختلفان. وإنا سنقول حينئذ إن متتالية الأساس، والشجرة الممثلة لاشتقاقها، تعدان جزءاً، بالنسبة إلى كل جملة، من «بنيتها العميقة»، بينما التحويلات، فتنتج، إذا كانت مختزلة إلى «آلة» بسيطة، انطلاقاً من الأولى، بنية فوقية (أو سطحية). ولذا، فإن للبنيتين اللتين ولدتهما النحو في اقتصاد النظرية أدواراً مختلفة. وأما البنية العميقة التي تنتجها ضوابط «ج ب»، فهي موجهة لكي يعالجها «المكون الدلالي» الذي يستخلص وصفاً دلاليّاً من الجملة. وأما ما يخص البنية الفوقية، الناتجة عن التحويلات، فسيمالجها «مكون وظائف الأصوات» (وإننا لنفسر بهذا جملاً غير سليمة ولكنها قابلة للتأويل. وإنه يكفي أن تكون جيدة الصياغة في المستوى العميق). ومن هنا، تأتي الترسيم التالية:



تفان هذه الترسمة مع تلك التي تمثل النسخة الأولى من نظرية تشومسكي، والتي يجب أن تكون مضاعفة، وذلك وهن بمرور ولادة الجملة بالتحويلات الاختيارية. وهذا سيعطي:

1- بالنسبة إلى الجمل النواة:



■ حول النظرية الثانية لتشومسكي، انظر:

E.S. Klims, "Negation in English", in J. A. Fodor et J.J. Katz (eds.), The Structure of Language, Perntice Hall, 1964; N. Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge (Mass.), 1965 (trad. Fr., Paris, 1971); J.J. Katz et P.M. Postal, An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridge (mass), 1967, chap. 6. générative, Paris, 1967, chap. 6.

لقد ظهر هذا البناء المتناغم، سريعاً مع ذلك، أنه لا يتناغم مع عدد لا بأس به من الوقائع (أشار إليها التشومسكيون، بل اكتشفوها هم أنفسهم في بعض الأحيان). ولقد تبين أيضاً أن بعض طرق التعبير، مع مالها من قيمة دلالية لا ريب فيها، قد بدا أنه يجب إدخالها بواسطة التحويلات (وهذا هو حال التنغيم الذي يستطيع أن يعطي للجملة: «لن أكون الرئيس الأول الذي يخسر حرباً» معنيين مختلفين تماماً، والتي تبدو مع ذلك ظاهرة تحويلية نموذجية). وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام الكلمات: إنه حتى عندما لا يغير الوظائف النحوية الأساس، إلا أن له غالباً أهمية حاسمة بالنسبة إلى تحديد افتراضات العبارة (انظر الفرق بين «التقيت ببيير» وبين «إن بيير هو الذي التقيت»)، ويستطيع أيضاً أن يغير شروط الحقيقة (فلنقارن «إن رؤية الفأر وحدها تخيفه» و«وحدها رؤية الفأر تخيفه»). ويبدو أن ثمة حلين ممكنين أمام هذا النوع من الوقائع:

(أ) الحزم بإدخال إلى المكون الأساس (أي الإسكان في المعجم أو التوليد بواسطة ضوابط ج ب) كل ماله اشتراك دلالي، حتى ولو لم يكن لدينا بالنسبة إلى هذا أي تبرير نحوي (وهذا هو ما يفعله حماة الدلالة التوليدية).

ب) القبول بأن التحويلات تستطيع أن تغير المعنى (وهذا هو الحل الذي أصبح مستقيماً).

فإذا اخترنا (أ)، فإننا لن نرى لماذا نميز بين بنية نحوية عميقة وقيمة دلالية. فهما تصبحان متشاكلتين بدقة: يختلط أساس النحو مع المكون الدلالي. وبهذا يكف النحو عن أن يصبح مكاناً وسطاً بين الصوت والمعنى، ليكون المكان الذي يبني المعنى فيه نفسه. وأما التمييز بين البنيتين، فإنه سيختزل نفسه إلى تمييز بين الدال والمدلول - وهذا يعني التخلي عن جزء جوهري من المشروع البدئي لتشومسكي. وإننا لفهم العنف الذي حارب به تشومسكي علم الدلالة التوليدي، وذلك على المستويين العلمي والمؤسسي بأن واحد.

■ حول الدلالة التوليدية عموماً، انظر المراجع المعطاة في الدراسة التي تحمل العنوان «مكونات الوصف اللساني» من هذا الكتاب. وانظر، بصورة خاصة، العلاقات بين النحو العميق والتأويل الدلالي:

I. Bellert: "A semantic approach to grammar consturction", in To Honor Roman Jakobson, La Haye, 1967.

وهكذا، فإن الحفاظ على التمييز بين البنيتين النحويتين (العميقة والفوقية) يستلزم الحل (ب): إننا نعترف أن لبعض التحويلات أثراً دلالياً. وهذا هو الاختيار الذي حدث في النسخة الثالثة لتشومسكية: «النظرية المعيارية الممتدة»، وتم الاحتفاظ به في الرابعة، وهي تسمى «نظرية العاملة والربط». وفي هذه الأخيرة، فإن البنى التي هي ناتج عن التحويلات، هي نفسها تختزل إلى انتقال مختلف مكونات بنية الأساس، وإنها تسمى «بنية - فو». وإن مصطلح «البنية الفوقية» قد تم الاحتفاظ به للتمثيل الناتج عن المكون «الصوتي والصوري الوظيفي»، وهو أكثر قريراً للتحقق المادي للغة. وسيعمل فوق هذه البنية السطحية ليس فقط هذا المكون، ولكن أيضاً المكون الدلالي. وفي الواقع، فإن هذا المكون الأخير سيجد فيها المؤشرات الضرورية لكي يدخل العبارات في تمثيل للمعنى. ومن وجهة نظر تاريخ المتصورات، فإنه لمن المهم أن يسأل المرء نفسه ما يبرر التسمية حيث يستدعي فيها «فو» مفهوم «الفوقية». والجواب هو التالي من غير ريب: إذا كانت «البنية - فو» تتضمن بعض المعلومات الدلالية المفيدة التي لا توجد في البنية الأساس، فإن في هذه الأخيرة، مع ذلك، تتحدد الوظائف النحوية الرئيسة والتي عليها يتأسس التأويل. ولنفترض، مثلاً، أن

على المكون الدلالي أن ينسب، من بين تعليلاته دور العامل لفاعل الفعل «حكم»، ودور الخاضع للمفعول به. ومع ذلك، فيجب عليه أن يعطي «جان» عنوان «الخاضع»، لأن «جان» موقع الفاعل في البنية الفوقية لجملة المبني للمجهول «حُكِمَ جان». وإذا كان المكون الدلالي يفعل ذلك، فلأن «جان» هو المسند في البنية العميقة لهذه الجملة (والذي يكون إذا بسطنا كثيراً: حكم - مبني للمجهول - فعل ماضٍ - جان): إذا أسس نفسه على هذه البنية، التي تكون قد اختفت بعد التحويل الذي يضع، في البنية الفوقية، «جان» إلى يسار «حكم». ومع ذلك، فيما إننا فسرنا هكذا ما يمكن أن يقال عنه «فوق» في «البنية الفوقية»، فإننا نجد أنفسنا أمام القضية المعاكسة: كيف يمكن للبنية الفوقية أن تُستخدم مدخلاً للمكون الدلالي؟ تعطي الجواب «نظرية الآثار». فهي تضع سلسلة تقول إن النقل الذي أجري انطلاقاً من البنية التحتية، يترك رمزاً يسمى «الأثر»، وذلك في مكان العنصر المنقول. وإن هذا يحدث بشكل تكون فيه البنية الفوقية، في مثلنا، جد تقريبية > حكم - مبني للمجهول - فعل ماضٍ - جان - أثر <. ولكي يعزى إلى «جان» دور «الخاضع»، فإن المكون الدلالي سينظر، ليس إلى الكلمة «جان»، ولكن إلى أثرها، والذي يوجد بالفعل في موقع المسند. وأما ما يتعلق بالمكون الصوتي الوظيفي، فإنه سينجز «جان» في المكان الذي يعود إليه في البنية الفوقية، ويمحو أثره. فإذا كانت البنية نفسها تستطيع أن تغذي المكونين: الصوتي الوظيفي والدلالي في الوقت ذاته، فذلك لأن كل مكون منهما «ينظر» إليها تبعاً لمنظور مختلف: إن الدلالة مثلاً، يقظة على نحو خاص إزاء ما يبقى، في البنية الفوقية، من البنية العميقة (ومن هنا تأتي استعارة «الأثر»).

ملاحظة 1: نظراً لهدف هذا القسم، والذي يخص «متصور» البنية النحوية المضاعفة، فلقد استطعنا أن نعطي انطباعاً بأن تعديلات القواعد التوليديّة كانت «حيلة» تقنية لكي تنفذ مسبقاً نظرياً. وبالفعل، فإن هذه التعديلات، بالنسبة إلى واحد من أتباع تشومسكي، يحكمها هم تجريبي. فمن جهة أولى، نندبر الأمر في وصف لغة ما لكي نستطيع بعض الظواهر الغريبة عن بعضها أن تبدوا مرتبطة ببعضها ارتباطاً متبادلاً. وإننا لنشئ من جهة أخرى، تروسيمة عامة للوصف الذي يتلاءم مع كل اللغات، ولتكن إذن فرضية محتملة حول هذه الموهبة للسان الشامل، والذي بمساعدته يبني أي طفل من الأطفال قواعد لغته الخاصة.

ملاحظة 2: تبعاً لـ كيرودا - S. Y. Kuroda فإن مارتى - A. Marty، وهو فيلسوف ألماني - سويسري من فلاسفة بداية القرن، كان قد قدم من قبل، وبصورة غير شكلية، فكرة البنيتين النحويتين، إحداهما قريبة من المعنى والثانية بعيدة، ولكنهما تهيمنان عليه معاً. وبالنسبة إلى مارتى، فإن كثيراً من العبارات تنظم في مستويين في وقت واحد

(انظر إلى البنيتين النحويتين عند تشومسكي). فهناك تنظيم أول، يختفي غالباً في الإنجاز المادي (انظر البنية العميقة) ويتناسب مع الواقع المنطقي للجملة. وأما الآخر، فيسمى «الشكل اللساني الداخلي» (وإنه ليودي، كما يرى كيرودا، الدور نفسه الذي تؤديه «البنية السطحية» للنظرية المعيارية الممتدة. وهو يستطيع أيضاً أن يكون قريباً من البنية الغوقية التي تم إدخالها لاحقاً): إن العلاقات المنطقية الأساسية ليست مرئية فيها مباشرة، ولكنها تستدعيها بصورة غير مباشرة، مع أن لها، من جهة أخرى، هيمنة خاصة على معنى العبارة. وهناك مثل، بالنسبة إلى مارتي، يوجد، على مستوى المعنى، نموذجان من الحكم: الأحكام البسيطة، وتسمى «افتراضية». وهي تقرأ أو تنكر وجود الشيء أو الحدث: انظر العبارات التالية: «الله موجود»، «إنها تمطر»، «يوجد بشر شريريون»، وانظر إلى نقيض هذه العبارات. وأما الأحكام الصريحة، فهي شيء آخر، وإنها لتعطي مسنداً إلى شيء (جان شرير، أشجار حديقتي مزهرة). ويقال عن هذه الجمل الأخيرة إنها «مزدوجة»، والسبب لأنها تقوم بشيئين: إنها تطرح، من جهة، وجود أشياءها (وهي ممثلة عموماً عن طريق المسند إليه القاعدي). وإنها إذ تفعل ذلك، فهي تتضمن حكماً افتراضياً، وإنها لتخبر، من جهة أخرى في حركة ثانية، عن هذا الشيء. وإن أشكالها النحوية، التي تظهر فيها قيمها الدلالية بوضوح، لتكون دائماً ذات نموذج مكون من: مسند إليه - مسند. وإن النقطة المهمة من منظور التحليل النحوي، هي أن الأحكام الافتراضية تلبس غالباً هي أيضاً الشكل: مسند إليه - مسند، والذي لا يظهر مباشرة متحاهما الدلالي، ولكنه يشكل ضرباً من التخفي. وهكذا، فإن عبارة شاملة مثل: «الأشجار معاقبون»، وإن كان لها الشكل «مسند إليه - مسند»، إلا أنها في الواقع تمثل حكماً افتراضياً، ينكر وجود أشجار غير معاقبين (وهي لا تتضمن، كما ستكون الحال بالنسبة إلى الحكم الصريح، حكماً افتراضياً يطرح قضية وجود الأشجار). ويعبر مارتي عن هذه الفكرة قائلاً إن مثل هذه القضية، إذا كانت تمتلك، جوهرياً، البناء الخاص بالافتراضات، فإن لها تنظيماً آخر، يتمثل في «الشكل الداخلي»، وإنها لتتقاسم مع الأحكام الصريحة. ويبين مارتي أن لهذا الشكل (مثل البنية الغوقية) آثاراً دلالية. فمظهر الصراحة الكاذب ينتج بالفعل معنى خاصاً، وإنه ليعطي الانطباع بوجود شيء (طبقة الشريرين) تم التأكيد على شيء منه. وبشكل عام، ما إذ يكون مظهر القضية مرئياً بوصفها القضية المخادعة والموحية، حتى نعطي إلى تمييز بنية فوقية من البنية العميقة، والتي لا تعد، مع ذلك، من غير بعض العمق. وإن كل المشكلة، بما إن العمق ينظر إليه بوصفه اقتراباً خاصاً من المعنى، لتكمن في معرفة ماذا نعني بالمعنى.

■ حول الأشكال الحديثة للقواعد التوليدية، انظر مراجع الدراسة الموجودة هنا بعنوان «الوظائف النحوية».

- ثمة عرض سريع لأفكار مارتي اللسانية، انظر :

O. Ducrot: "Logique, structure, énonciation", Paris, 1989. Cahp. 4.

- يمثل نص "S. Y. Kuroda" المستخدم هنا الفصل الرابع من : "Aux quatre

Coins de la linguistique", Paris, 1979

- الكتاب الرئيس من كتب "A. Marty":

"Untersuchungen zur Grundlegung der allgemeinen Grammatik und sprachwissenschaft", Halle, 1908.

ولقد ظهر في الولايات المتحدة، منذ 1980، على هامش القواعد التوليدية، عدد كبير من النظريات القاعدية التي ترفض أن تنفذ الوصف اللساني، مع الاحتفاظ بالأهداف الأسس للقواعد التوليدية. وإن هذه النظريات، إذ تسمى قواعد التوحيد، فإنها تهدف أن تولد الشكل النهائي للجمل مباشرة، من غير تمييز بين البنية الفوقية والبنية التحتية. وإنها لتتصرف، على نحو من الأنحاء، لكي تكون المعلومات النحوية والدلالية محمولة في المسار نفسه. وإن التعقيد التقني الكبير جداً لهذه القواعد، الموجهة في معظمها لكي تسمح بمعالجة معلوماتية، لتجعل من غير الممكن تقديمها هنا.

■ حول قواعد التوحيد، راجع كتاب «ب. مية» و«ت. توريس»: "Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel", Paris, 1990.

وإننا لنجد فيه الترجمة الفرنسية لنص أساس من نصوص الأمريكي "S. Shieber"

وانظر أيضاً: A. Abeillé: "Les Nouvelles syntaxes" Parsi, 1993

وهو يطبق بعض هذه القواعد على الوصف في الفرنسية.

معالجة اللسان:

الإدراك الحسي، الفهم، الإنتاج

TRAITEMENT DU LANGAGE: PERCEPTION, COMPRÉHENSION, PRODUCTION

تتكون الإجراءات النفسانية المنخرطة في معالجة اللسان من مجموعات معقدة من العمليات. وهي بالنسبة إلى جزء واسع منها عصبية على الملاحظة المباشرة. فما بين الموجة الصوتية التي تصل إلى الأذن والتمثيل الذهني الذي نبنيه من الرسالة المسموعة، يحدث عمل كامل لا نملك به وعياً، وتمثل دراسته علم النفس اللساني.

1 - إدراك الكلام ومطابقة الكلمات

يمثل الكلام دفقاً صوتياً متتابعاً وسريعاً. فكيف يتوصل السامع إلى تقطيع هذا الدفق إلى وحدات لسانية قائمة بذاتها وإلى مطابقة العناصر؟ إننا ننظر عموماً أن إدراك الكلام يشترك نفسه في عدد من مستويات المعالجة، التي نذهب من تحليل المعالم السمعية إلى إنشاء التمثيلات الصوتية الوظيفية والمعجمية.

وينفذ التحليل الأول للعلاقة الصوتية على المستوى السمعي. والفرضية البدئية التي تطرح نفسها على عالم النفس اللساني تتمثل في الكيفية التي يطابق بها السامع أصوات لفته المختلفة في علامة الكلام - والذي نستطيع أن نمثله بالصورة الطيفية - ويصل إلى نسقه الإدراكي. وليست القضية بسيطة، ذلك لأن علامة الكلام تتكون من مجموع معقد من المعالم السمعية ذات التنوع الكبير والتوزيع غير الخطي، ولأنه لا يوجد تناسب يذهب وقم الحافر على الحافر بين الأصوات التي يصفها اللساني بوصفها الوحدات الصوتية للرسالة، ومقاطع السلسلة المجهورة. ولقد وضعت الأبحاث التجريبية حول إدراك الكلام موضع البدهة عدداً من الظواهر. والجدير بالذكر أن هذه الأبحاث كان لييرمان قد ابتدأها. وإنها

تظهر أن إدراك الأصوات إنما هو إدراك تصنيفي: عندما نقدم مختلف الأصوات (الصوامت على الأقل) التي لا تتنوع إلا على تتابع سمعي، فإنه يجمعها في طبقات تناسب مع أصوات اللغة ولا تميز الأصوات المخصصة للتطبيق نفسها. فإذا قدمنا، مثلاً، مثيرات تركيبية نذهب بواسطة انزياحات متعادلة من /do/ إلى /to/، فإن كل كيان يتطابق دائماً من غير لبس إما بوصفه /do/ وإما بوصفه /to/: يقع على عاتق المتغير المتتابع للبعد المادي أن يقوم مقام الممر المفاجئ من فئة إلى أخرى. ولقد أظهرت، من جهة أخرى، أعمال متنوعة وجود «تأقلم اصطناعي»، كان قد لاحظته إيماس وكوريبي بداية. وقد كانا أول من أظهر أن تكرار المثير نفسه إذ يخفف قدرة الذات على تمييز مثيرات أخرى، فإنه لا يفرق بينها إلا عن طريق الثابتة. وأخيراً، فإن استخدام تقنية السمع الأذني (التقديم المتزامن للمثيرات السمعية المختلفة في هذه الأذن وتلك) يقترح تفوقاً للأذن اليمنى بالاتفاق مع هيمنة نصف دائرية لليسرى، وذلك من أجل معالجة لأصوات اللسان. وإن مثل هذه الظواهر، قد أفضت إلى الفرضية - كان ليرمان قد صاغها بادئ ذي بدء في عام 1967 وتم تناولها تحت صيغ مختلفة - القائلة إنه توجد آليات خاصة لإدراك أصوات اللسان، وأن مطابقة الأصوات كانت ناتجةً لمجموع من الكاشفين المختصين الذين يشكلون جزءاً من التجهيز الإنساني. ومع ذلك، فإنه ليس من الأكيد أن تكون ظواهر الإدراك التصنيفي والتأقلم الاصطناعي خصوصية، وذلك كما اعتقدنا بداية إدراك أصوات اللسان أو كما اعتقدنا بالذات الإنسانية (ولقد تمت ملاحظتها عند حيوانات الشنيلة). وأنه يمكن أن تعد جزءاً من خصوصيات النسق السمعي العام أو من حدوده. وإن الفرضية التي تقول إن الدماغ الإنساني يحتوي على استعداد خاص لتحليل العلامة السمعية الخاصة بإدراك الكلام، وأنه ليعدمن تجهيز النوع الإنساني، تبقى حالياً فرضية إشكالية.

تؤول المعلومات التي يجمعها تحليل العلامة المجهورة على شكل تمثيل صوتي وظيفي سابق للفظ. وهناك أعمال متنوعة، مثل تلك التي تجعل بديهاً وجود ظواهر «إعادة الإنشاء الصوتي» (إن الكلمة التي يحل في داخلها صوت غير لساني محل صوت لساني هي كلمة ينظر إليها عموماً بوصفها سليمة)، وإنها لنشير بأن السياق يضطلع بدور مهم في الإدراك، وأن السامع يستعمل مثلاً البيئة النحوية أو التماسك الدلالي لكي يعيد تكوين المعلومات الصوتية الناقصة أو المقنعة بالفضضاء. ولقد أفضت مثل هذه الملاحظات التي تشير إلى أهمية معالجة «وسط اللسان السفلي»، لكي نسأل عن الواقع النفسي للصوت، ولكي نسأل أنفسنا ضمن أي معيار يمثل تطابق الأصوات الإجراء الأولي الفعلي الذي تتأسس عليه عمليات المستويات العليا. وأنه لمن الممكن أن لا يكون التطابق سوى نتيجة للتعلم وأن تقطيع العلامة المجهورة إنما يتم بالأحرى على قاعدة من المقطع، الذي سيكون

بهذا الوحدة الطبيعية لإدراك الكلام، وذلك كما اقترحته أعمال «مهلير» و«سيفي». وإن هذه الفرضية «للتمثيل المقطعي» تستند إلى النتائج التي تم الحصول عليها من مهمات كشف الأصوات. وهكذا، فقد اكتشف التوليف الصوتي نفسه وبشكل سريع إلى حد ما - إن هذا بالنسبة إلى الفرنسية على الأقل - وذلك تبعاً لكونه يشكل مقطعاً أو لا بشكل. وقد كان ذلك بما إن /ba/ قد تمت ملاحظتها بسرعة في "balance" أكثر مما هي عليه في "balcon"، وعلى العكس فقد لوحظت /bal/ بسرعة في "balcon" أكثر مما هي عليه في "balance". وثمة احتمال لكي تتدخل عناصر أخرى في تقطيع الكلام، وخصوصاً المعطيات النغمية والإيقاعية. وهكذا كان يمكن للتحليل الإدراكي أن يتم على قاعدة الوحدات العروضية المنتظمة حول مقطع مفخم.

وتتم مطابقة الكلمات في المستوى الأعلى لمعالجة الكلام. ويمتلك كل متكلم بلغة من اللغات في الذاكرة معجماً داخلياً، أي مجموعة من التمثيلات تتناسب مع وحدات دالة في لغته. وثمة عدد كبير من الأبحاث اتجهت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلى «المدخل المعجمية»، أو اتجهت بقول آخر صوب الإجراءات التي وجدت بها الكلمات في الذاكرة لكي تكون معترفاً بها أو ناتجة. وهناك تقنيات للتحليل في الزمن الواقعي. وهي مؤسسة على مقياس رد الفعل في مهمات القرار المعجمي، وكانت قد تطورت لكي تدرس هذه السيولة السريعة للغاية وغير الواعية، والتي هي المدخل إلى المعجم. ولقد أمكن لظاهرتين من ظواهر الأساس أن توضحا في موضع البداية: إنه كلما كانت الكلمة متواترة، كان المدخل إليها أكثر سرعة - وهذا هو «أثر التواتر» - وإن الكلمة لتكون أكثر سرعة إذا سبقها كلمة أخرى تشترك معها دلاليًا - وهذا هو «أثر التنبيه». وتستطيع إجراءات المدخل إلى المعجم أن تتكون على شكلين رئيسين. فهناك النموذج الذي اقترحه فورستير. وهو يتطابق مع منصور لتغير الصوت حيث تنفذ المعالجة المعجمية بشكل مستقل عن المستويات النحوية والدلالية، وتدعو إلى النظر إلى المعجم بوصفه قاموساً نستشير تبعاً لبحث تنابعي ونشط. وهناك الفرضية التعاقبية التي قدمها مورتون. وهي تقترح أن لا يوجد بحث، بل تنشيط آلي للكلمات عن طريق المعلومات التي يجمعها النسق. وإن هذه السيولة للتنشيط السلبي، والتي تسمح بالكشف عن أثر التنبيه مثلاً، لتفترض نفاغلاً دائماً بين كل مستويات المعالجة. وهناك متصورات موازية - قوية التفاعل - توجد في «نموذج الكتابة» الذي اقترحه مارسلان ويلسون، أو يوجد في النموذج الارتباطي لألمان ومكلاند. ولم يعد نستطيع في الوقت الراهن أن نفصل بين هذه النماذج المتنوعة. وإنه لمن المحتمل على كل حال أن يتدخل عدد من نماذج المعالجة، والتغير الصوتي، والتفاعل، في لحظات مختلفة من المعالجة المعجمية.

يتطلب الدخول إلى كلمة من الكلمات الدخول إلى معناها أيضاً. وإن أعمال «دلائيات علم النفس»، التي أنجزت بشكل مستقل عن المدخل المعجمي، هي التي وضعت مشكل التمثيل الذهني للمعاني. وإن هذه الأعمال قد تطورت بادئ ذي بدء بشكل موسع تحت هيمنة النظرية الدلالية. وهكذا، فقد أخذنا نتساءل عن التعقيد الدلالي للكلمات، باحثين ضمن أي مقياس يعكس زمن فهم الجمل تعقيد الكلمات التي تكونها. ومع ذلك، فتمة مقارنة إجرائية - تقوم على تحديد معنى الكلمة عن طريق استخدامها، أي عن طريق الإجراءات التي تستخدمها - قد أخذت الآن بالظهور، وتمثلت خصوصاً في أعمال جونسون-ليرد. ويفقد وضع قضية طبيعة المعاني عالم النفس كي يتساءل حول الطريقة التي تنتظم بها هذه المعاني وتستودع في الذاكرة، كما تفقده كي يتساءل عن السبورات التي تسمح باستدعائها. والمقصود هنا هو عمل ما نسميه «الذاكرة الدلالية»، وهو مفهوم كان قد أدخله كيلىان في عام 1966، وكان موضوعاً لبعض الالتباس. فهل يجب بالفعل تحديد قضية عمل المعلومات الدلالية المتعلقة بمعنى الكلمات والتي تسمح باسمائها - وهذا ما يحدد على نحو مخصوص «ذاكرة معجمية» والتي يستحق السبر فيها استعمال أنماط استبدالية تجريبية أكثر ملاءمة من تلك التي تستعمل في التحقق من الجملة المستعملة جوهرياً حتى الآن؟ أو يجب أن ننظر إلى مجموع المعارف «الموسوعية» التي تمتلكها الذات عن العالم؟ ولكن يجب أن نعرف والحال كذلك أن القضية الأكثر عمومية لتمثيل المعارف، والتي تمت ملامستها أيضاً في نماذج الشبكات الدلالية التي اقترحها الذكاء الاصطناعي، إنما تقوم في الحدود القصوى لاهتمامات علم النفس اللساني.

■ عرض وفهرسة للأعمال حول إدراك الكلام والمدخل المعجمي:

- J. Segui, "La perception du langage parlé", chap. 4, in J. -F. Richard, C. Bonnet et R. Ghiglione (eds.), *Traité de psychologie cognitive*, 1, Paris, 1989. - Textes représentatifs: A.M. Liberman et al., "Perception of the speech code", *Psych. Rev.*, 74, 1967; P.D. Eimas et J. Corbit, "Selective adaptation of linguistic features detectors", *Cogn. Psych.*, 4, 1973; K.I. Forster "Accessing the mental lexicon", in R.J. Wales et E. Walker (eds.), *New Approaches to Language Mechanisms*, Amsterdam, 1978; J. Morton "Desintegrating the lexicon: an Information processing approach", in J. Mehler, E.C. Walker et M.F. Garrett (eds.), *Perspectives on Mental Representation*, Hillsdale, 1982; L.K. Tyler et U.H. Frauenfelder (eds.), "Spoken word recognition", numéro spécial de *Cognition*, 1987; W. Marslen-Wilson (ed.), *Lexical representation and Process*, Cambridge (Mass.), MIT Press, 1989; R. Kolinsky, J. Morais et J. Segui (eds.), *La Reconnaissance des mots dans les différentes modalités sensorielles: études de psycholinguistique cognitive*, Paris, 1993. - Présentation des travaux sur la sémantique psychologique et la mémoire sémantique dans: G.A. Miller et P.N.

Johnson-Laird, Language and Perception, Cambridge, 1976; S. Ehrlich et E. Tulving (eds.), "La mémoire sémantique", numéro spécial du Bulletin de psychologie, 1976; J. -F. Le Ny, La Sémantique psychologique, Paris, 1979; P.N. Johnson. Laird, Mental Models, Cambridge, 1983; D. Dubois (ed.) , Sémantique et cognition: catégories, prototypes et typicalité, Paris, 1992. - Pour une analyse de la notion de représentation, F. Bresson, "Les fonctions de représentation et de communication", in J. Piaget, P. Mounoud et J. -P. Bronckart (eds.), Psychologie, "Encyclopédie de la Pléiade", Paris, 1987.

2 - من الإدراك إلى الفهم:

معالجة الجمل والخطابات

لا يختزل فهم الرسالة الكلامية إلى مطابقة الكلمات. إذ إن على السامع أن يعالج توليفاً من الكلمات، منظمة لكي تكون جملة - وحدة خاضعة لضوابط نحوية، وحاملة لمعنى، ومحققة لفعل تواصل - وإن الجمل لتكون هي نفسها منتظمة في مجموعات من القطع العالي، والخطابات مثل المحادثات، والقصص، والمحاجات، إلى آخره.

لقد شكلت الجملة على الدوام، وهي الوحدة الأولية للتواصل، مستوى مفضلاً من التحليل بالنسبة إلى أبحاث علم النفس اللساني. ومع ذلك، فقد كان فحص الوجود النحوي، خلال زمن طويل، هو قطب الفائدة القصوى لدراسة فهم الجمل. ولقد كان هدف علم النفس اللساني في السنوات الستين الحكم بصحة نموذج تشومسكي، مظهراً أن معالجة العبارة تمكس تعقيدها النحوي: يجب على صعوبة المعالجة (التي تقاس بالزمن الضروري لفحص الجمل) أن تكون كبيرة كبر ما يحتوي عليه اشتقاق العبارة من تحويلات. ولكن النتائج لم تؤكد النظرية إلا في بعض الحالات البسيطة. وإذا كانت القواعد التوليدية قد استمرت في إلهام التيارات النشطة في ميدان اكتساب اللسان، إلا أنها لم تعد تثير أبحاثاً تجريبية عن البالغ في الوقت الحالي.

ولقد وجدت دراسة فهم الجمل ازدهاراً بفضل دعم المناهج الحديثة - وعلى وجه الخصوص تقنيات التحليل في الزمن الحقيقي - وبفضل انتباه الإشكاليات الجديدة، والذي أصبح ممكناً عن طريق الوضع عن بعد لمنهج تشومسكي. فعوضاً عن السعي لإنشاء كيف يبني المتكلمون بنية نحوية لجملة من الجمل، فإنه سيكون بإمكاننا أن نسأل أنفسنا ما يستلزمه الفهم فعلاً، وأي نموذج من المعالجات وضع فيه للاستعمال. ولقد كان الوجه الأول لهذا التنوير في المنظور النظري هو انتقال الأهمية نحو البحث في «قيود إدراك المعالجة». ورسى هذا الانعطاف في عام 1970 في مقال مهم كتبه «بيفير» يقترح فيه دراسة «الاستراتيجيات الإدراكية» والتي يجمع المستمع بوساطتها الآثار ويستعملها، ويفضلها

يستطيع أن يحدد العلاقات الموجودة بين عناصر الجملة. وهكذا سيكون ينبوع البنى اللسانية في البحث في القيود المرتبطة بالإجراءات الإدراكية.

وثمة ميزة ثانية، في الإطار المثبت هكذا، للبحوث الحالية الدائرة حول فهم الجمل تتمثل في تطور المنظور المتعلق بمسألة «استقلال المعالجة النحوية»، وهي مسألة أثارت مجادلات مهمة لما تحسم بعد. فأعمال «فورسيتر» مثلاً، أو أعمال «فرانزير» حول مبادئ «الإعراب» تدافع في مصحلة متصور للتحليل النحوي بوصفه مرحلة مستقلة وسابقة على المعالجة الدلالية التي لن تتدخل إلا في المرحلة الثانية، وذلك بعد بناء البنية النحوية. ولكن هذا المتصور قد داخله الشك تدريجياً، وأخذنا نسأل أنفسنا إذا كان بالفعل ممكناً تصور مرحلة لمعالجة الجملة، حيث الذات تبني بنية هذه الجملة بالاستناد فقط إلى آثار نحوية. ولقد اقترحت الدراسات القائمة حول الفهم للجمل المبنية للمجهول مثلاً وجود «إستراتيجيات تداولية». وبذا تقتصد الذوات التحليل النحوي عندما تستطيع أن تستعمل معارفها فوق اللسانية وتركز إلى العلاقات المحتملة بين عناصر الجملة لكي تسند إليها وظيفة. ولقد وضع «مارسلان - ويسلون» و «تيلر» أثر الانتظارات المرتبطة بالسياق موضع البداية، واقتروا التحلي ليس فقط عن فكرة المكون النحوي المستقل، ولكن بشكل عام أكثر التحلي عن فكرة السمويات المتميزة للمعالجة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن نشاط الذات سيقتضي بناء تأويل للجملة منذ البداية، وذلك بالاستناد إلى نماذج المعلومات المتوفرة في وقت واحد: عناصر معجمية، آثار نحوية، أو معطيات سياقية.

وذهاباً بالتساوق مع هذا التطور، فإن تطور الأهمية بالنسبة إلى «الوجوه التداولية» ليشكل وجهاً ثالثاً للبحوث الحالية حول فهم الجمل. وقد فحص عدد كبير من الأعمال مثلاً اختلافات المعالجة بين المعلومات الموضوعية والمفترضة مسبقاً (وتبدوا هذه الأخيرة أقل تخزيناً في الذاكرة)، أو بين المعلومات القديمة والجديدة، سواء كانت موضوعاتية أم لم تكن. ولقد اهتم كثيرون بفهم أفعال اللسان غير المباشرة، أو بمطابقة مرجع العبارة التي أصبحت ممكنة، تبعاً لكلارك، عن طريق وجود «أرض مشتركة» تتكون من مجموعة المعارف، والمعتقدات، والافتراضات المتبادلة للمتخاطبين في لحظة التلفظ. وإذا أخذنا دور «الأرض المشتركة» للفهم مثلاً، فنجد أنها وضعت موضع البداية في تجربة تم فيها تقديم صورة للرئيس ريفن مع مستشاره المالي دافيد ستوكمان لطلاب أمريكيين: السؤال هو: «أنتم تعرفون من هو هذا الرجل، أليس كذلك؟»، ولقد تم تأويله كما لو أنه يخص ريفان، بينما السؤال «هل تملكون فكرة من يكون هذا الرجل؟»، فقد أولته الغالبية العظمى من الطلاب بوصفه يتعلق بـ ستوكمان. وهكذا يفتح علم نفس لسانيات الجملة على دراسة الإجراءات التي يتم من خلالها فهم مقاصد المتكلم ووظيفة التواصل للعبارة.

وأخيراً، فإن دراسة فهم الجملة، تعد، من الآن فصاعداً، موسومة بالتطور الحديث للمقاربات بين اللغات التي تأخذ في الحسبان تنوع اللغات الطبيعية لإنشاء نماذج للمعالجة ولا كتابات اللسان. ومن بين النماذج التي تستند إلى استثمار المقارنات بين اللغات، فإن المشهور أكثر من غير ريب هو «نموذج المنافسة» الذي أعده كل من «باتيس» و«ماكويني» في إطار مقارنة وظيفية لمعالجة اللسان. ففهم الجملة مصمم بوصفه إقامة علاقة للأشكال اللسانية مع مجموع الوظائف (الدلالية، والتداولية) المعبر عنها. ويستند السامع لإنشاء تأويله إلى تفاعل مختلف نماذج الآثار التي في حوزته: نظام الكلمات، سمات الوحدات البنوية الصغرى، التضاد الدلالي، المحيط النغمي. وتوجد موازنة مشتركة، في لغة من اللغات، لكل رباط بين الشكل والوظيفة. ولقد سمحت الأعمال التجريبية التي أنجزتها مجموعات مختلفة عالمية على أربعين لغة، بإنشاء تراتبية من الآثار مؤسسة على صحتها. وقد كشفت عن تلازم وثيق بين الصحة العامة لهذه الآثار وثقلها في المعالجة. وهكذا، فمن أجل فهم جملة بسيطة من نموذج «فاعل - فعل - خاضع»، فإن نظام الكلمات في الإنكليزية ليعد أمراً أساسياً، بينما هو يضطلع بدور أقل في الإيطالية، وقد تبين أنه ثانوي بالنسبة إلى ذوات في لغات ذات وحدات بنوية غنية مثل الإغريقية، والعبرية، أو الهنغارية. وتسمح المقارنات البين لغوية في الكشف عن سيرورات للمعالجة شاملة مع إظهار في أي إطار تهيمن الخصوصيات الخاصة على المعالجة.

وإنه على الرغم من أن معالجة الجمل تستدعي طبعياً فحص معالجة الجمل الاستدلالية، فإن معرفة سيرورات فهم الخطابات لا يزال في بداياته. وفي نتائج التفكير الذي أجراه «بارتلت» منذ نصف قرن حول تمثيل النصوص في الذاكرة، نجد أن مجموعة من الأعمال الحديثة قد اهتمت بالوجه التصوري لتمثيل الخطاب، أي بالطريقة التي يصل بها السامع - أو القارئ في الغالب - إلى بناء تنظيم متماسك. وهكذا، فإن «قواعد القصة» تجعل بديهياً وجود «الكفاءة السردية» التي تحاول أن تصوغها على شكل قواعد متساوقة مع القواعد التوليدية. ولقد كان نموذج «كانتش» و«فان ديك»، فيما يخصه، يهدف إلى إعطاء حساب عن فهم نصوص مهما كانت وتذكرها: سببني القارئ عن طريق دورات متتالية، تمثيلاً للمضمون الدلالي للنص، وذلك على شكل تتابع من العبارات ومن «العبارات الكبيرة». وإن الهدف من هذه المعالجة هو إنشاء «تماسك» للنص. ومع ذلك، فإن التمييز بين هذا المفهوم للتماسك الذي يحيل إلى التنظيم التصوري للمضمون وبين مفهوم الالتحام لبدو أنه يفتح تصورات جديدة لدراسة فهم الخطاب. فاللتحام النص إنما يضمه استعمال الإجراءات اللسانية الملائمة التي تحقق إنشاء علاقة للعناصر المتابعة للخطاب وبنائه (اختيار أداة التعريف والتذكير، والاسمية، واستخدام التعميمات المتكررة صدىً، والروابط، وعوامل

وأخيراً، فإن دراسة فهم الجملة، تعد، من الآن فصاعداً، موسومة بالتطور الحديث للمقاربات بين اللغات التي تأخذ في الحسبان تنوع اللغات الطبيعية لإنشاء نماذج للمعالجة ولا كتاب السان. ومن بين النماذج التي تستند إلى استثمار المقارنات بين اللغات، فإن المشهور أكثر من غير ريب هو «نموذج المنافسة» الذي أعده كل من «باتيس» و«ماكويني» في إطار مقارنة وظيفية لمعالجة اللسان. ففهم الجملة مصمم بوصفه إقامة علاقة للأشكال اللسانية مع مجموع الوظائف (الدلالية، والتداولية) المعبر عنها. ويستند السامع لإنشاء تأويله إلى تفاعل مختلف نماذج الآثار التي في حوزته: نظام الكلمات، سمات الوحدات البنوية الصغرى، التضاد الدلالي، المحيط النغمي. وتوجد موازنة مشتركة، في لغة من اللغات، لكل رباط بين الشكل والوظيفة. ولقد سمحت الأعمال التجريبية التي أنجزتها مجموعات مختلفة عالمية على أربعين لغة، بإنشاء تراتبية من الآثار مؤسسة على صحتها. وقد كشفت عن تلازم وثيق بين الصحة العامة لهذه الآثار وثقلها في المعالجة. وهكذا، فمن أجل فهم جملة بسيطة من نموذج «فاعل - فعل - خاضع»، فإن نظام الكلمات في الإنكليزية ليعد أمراً أساسياً، بينما هو يضطلع بدور أقل في الإيطالية، وقد تبين أنه ثانوي بالنسبة إلى ذوات في لغات ذات وحدات بنوية غنية مثل الإغريقية، والعبرية، أو الهنغارية. وتسمح المقارنات البين لغوية في الكشف عن سيرورات للمعالجة شاملة مع إظهار في أي إطار تهيمن الخصوصيات الخاصة على المعالجة.

وإنه على الرغم من أن معالجة الجمل تستدعي طبعياً فحص معالجة الجمل الاستدلالية، فإن معرفة سيرورات فهم الخطابات لا يزال في بداياته. وفي نتائج التفكير الذي أجراه «بارتلت» منذ نصف قرن حول تمثيل النصوص في الذاكرة، نجد أن مجموعة من الأعمال الحديثة قد اهتمت بالوجه التصوري لتمثيل الخطاب، أي بالطريقة التي يصل بها السامع - أو القارئ في الغالب - إلى بناء تنظيم متماسك. وهكذا، فإن «قواعد القصة» تجعل بديهياً وجود «الكفاءة السردية» التي تحاول أن تصوغها على شكل قواعد متساوقة مع القواعد التوليدية. ولقد كان نموذج «كانتش» و«فان ديك»، فيما يخصه، يهدف إلى إعطاء حساب عن فهم نصوص مهما كانت وتذكرها: سببني القارئ عن طريق دورات متتالية، تمثيلاً للمضمون الدلالي للنص، وذلك على شكل تتابع من العبارات ومن «العبارات الكبيرة». وإن الهدف من هذه المعالجة هو إنشاء «تماسك» للنص. ومع ذلك، فإن التمييز بين هذا المفهوم للتماسك الذي يحيل إلى التنظيم التصوري للمضمون وبين مفهوم الالتحام لبدو أنه يفتح تصورات جديدة لدراسة فهم الخطاب. فاللتحام النص إنما يضمه استعمال الإجراءات اللسانية الملائمة التي تحقق إنشاء علاقة للعناصر المتابعة للخطاب وبنائه (اختيار أداة التعريف والتذكير، والاسمية، واستخدام التعميمات المتكررة صدىً، والروابط، وعوامل

سيقدم فيه عناصر رسالته. ويجب عليه أيضاً أن يبرمج الصيغة، ويعد الإطار النحوي والوحدات المعجمية التي ستكونها. وإن هذا ليفترض وجود نماذج مختلفة من الاصطفاة، مثل اختيار طريقة العبارة (تأكيد، استفهام، أمر، تعجب) أو اختيار الكلمات.

تفضي هذه السمة التي يمتلكها الانتاج لكونه مخططاً إلى التساؤل عن مراحل التخطيط أو مستوياته. وإننا لنمتلك حالياً حول هذه المسألة مصدرين رئيسين من المعلومات. الأول، ويتمثل في «دراسة زلات اللسان» التي تشهد بالحضور المتزامن، في التمثيل الذهني، لحدثين يتم بينهما تبادل. وتشير أعمال «غارديت» إلى أن تبادلات الكلمات تتعلق عموماً بكلمات «ملينة» بالفئة القاعدية نفسها وتستطيع أن تكون بعيدة بما فيه الكفاية، بينما تبقى تبادلات الأصوات داخل المقطع وتجهل الفئات القاعدية، كما تشير إلى أن الانتقالات لا تصب عموماً إلا على كلمات وظيفية. وأما المصدر الثاني للمعلومات، فيتمثل في دراسة «توزيع الوقف» الذي يشكل أثراً مهمة للمعقبة الإدراكية. ولقد استطاع «بيترورث» مثلاً أن يظهر أن الحوارات الداخلية المعقوبة تنظم في دوائر تطول ما بين 20 و 30 ثانية، وتحتوي على مرحلة أولى موسومة بنسبة من الوقف، ومرحلة ثانية أكثر ميوعة. وستناسب المرحلة الأولى مع مخطط دلالي يجند الأساسي من العمل الإدراكي. وإنه يبدو على كل حال أن الوقف متكرر بمقدار ما يكون تخطيط المضمون الدلالي للخطاب صعباً. وعلى العكس من ذلك، فإن التعقيد النحوي لا يؤثر على مدتها. وهذا ما يوحي بأن البرمجة النحوية ستكون جوهرياً برمجة آلية. وتستطيع معطيات من هذا النموذج أن تفضي إلى تمييز مستويين من التخطيط الدلالي، حيث يتم التمثيل التصوري، كما يتم الاصطفاة الأول للكلمات المليئة. والمستوى «الموقعي»، وهو يحتوي على التحقيق الصوتي للكلمات، وإضافة الوحدات البنيوية الصغرى القاعدية وتسبق العبارة على شكل خطي.

■ حول الإنتاج، انظر:

B. Butterworth (ed.), Language Production, New York, vol. 1, 1980. et vol. 2, 1983; M.F. Garrett "A perspective on research in language production", in J. Melher, E.C. Walker et M.F. Garrett (eds.), Perspectives on Mental Representation, Hillsdale, 1982; W.J.M. Levelt, Speaking: From Intention to Articulation, Cambrige, (Mass.), 1989.

اكتساب اللسان

ACQUISITION DU LANGAGE

إن الاهتمام بقضية اكتساب اللسان اهتمام قديم. ولقد كان مرتبطاً خلال زمن طويل بالمناقشات حول أصل الإنسان واللغات. ويخبر هيرودوت في الكتاب الثاني من "Histoires" كيف أن الملك بسميثيس قد شرع في تربية مولودين جديدين خارج كل محيط لساني، وذلك على أمل أن تصنع كلمتهما الأولى برهان الطبيعة الأصلية للشعب المصري. وحلت، منذ القرن التاسع عشر، ملاحظات دقيقة للسان الطفلي محل الأساطير والتأملات حول أصل اللسان. ولقد كان لدى داروين من قبل مذكرات يومية دقيقة عن التطور اللغوي لأحد أبنائه. كما نشر «ليسترن» عن الألمانية، و«غرغوار» عن الفرنسية، و«ليبولد» عن الإنكليزية دراسات تستند إلى الإنتاج اللساني لأبنائهم بالذات. ولكن نهاية السنوات الخمسين هي التي تسجل تحولاً في دراسة اكتساب اللسان. وإنها لثورة تمثل في ظهور أدوات نظرية جديدة ومنهجية. فلقد أصبح اكتساب اللسان الموضوع المباشر والمركزي لفرع من فروع علم النفس الإدراكي، «علم النفس اللساني والتطور الذهني»، والذي يستند إلى التحليل اللساني، وإلى نتائج علم الأعصاب البيولوجي، وإلى نماذج الذكاء الصناعي في الوقت نفسه. وأما فيما يتعلق باكتساب اللسان هو نفسه، فقد حمل معطيات سلوكية كانت غنية أكثر فأكثر ومتنوعة عن التطور اللساني للطفل.

ولقد أظهرت هذه المعطيات تجانساً لا فتاً في لحظات ظهور المراحل الرئيسية لاكتساب اللسان ونظامه. فكل أطفال العالم، في شروط طبيعية، يكتسبون الجوهري من النسق اللساني للغتهم الأم، وذلك في زمن قصير نسبياً: يبدأ تكوين النسق اللساني نحو نهاية السنة الأولى، أي مع إنتاج الكلمات الأولى المتطابقة، والتي قد تقدر بأنها عملية نحو السنة 4-5. ويهيمن الطفل بالفعل في هذا العمر على الأساسي من النسق الوصفي للأصوات، ويعرف تقريباً معنى عدد من ألوف الكلمات وشروط استعمالها، وإنه يستخدم

استخداماً صحيحاً صيغ الوحدات الصرفية والأشكال النحوية للغة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن سيرودة اكتساب اللسان لم تبدأ قبل إنتاج الكلمات الأولى بكثير. كما لا يعني أنها تنتهي ما إن يتم إنشاء القواعد الأساسية للغة. وإن التطور القبل لساني للسنة الأولى من الحياة، إذ يستند إلى تجهيز عصبي بيولوجي مناسب، فإنه يخلق شروط ظهور النسق اللساني بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من أن هذا النسق اللساني يكون قد تكون في معظمه في السنوات 4-5، إلا أنه يتابع إعادة تنظيمه وتصفيته بتأثير الاكتساب المتأخر الذي يستمر إلى ما قبل مرحلة البلوغ على الأقل.

1 - الأسس البيولوجية لاكتساب اللسان

تعد القدرة على اكتساب اللسان سمة خاصة بالنوع الإنساني. فلقد تمت المحاولة غالباً، وخاصة في الولايات المتحدة، لتعليم اللسان للشامبنزي. ولقد بدأت المحاولات المنظمة في عام 1933 مع زوج من علماء النفس هما «الكيلوغ». فقد ربياً شامبانزي أنثى مع ابنهم، وكانت تسمى «فيكي». وفيما بعد، إذ فكر «الفاردينر» أن فشل «فيكي» اللساني كان بسبب عدم قدرة الشامبانزي على مراقبة إنتاجهما الصوتي، فقد حاول أن يعلمها «واشوي» لغة الصم من غير نجاح حاسم أيضاً، وذلك على الرغم من الحماس الذي يثيره المشروع. هذا، وإن الأبحاث التي أنجزها «بريماك» حديثاً على «سارا» لتبين بوضوح أن هذه إذا كانت تبرز على استعداد مدهش للتعلم وعلى تعميم بعض المعارف، إلا أنها لم تصل قط إلى حد التمكن من اللغة: إنها لا تتعامل بشكل عفوي نسق الصور التي كانت تتعلم معانيها مع المجربين، ولا تبدع أي توليف جديد. ولقد يدل هذا، أن اللسان يبقى ملكية خاصة للكائن الإنساني.

يفترض اكتساب اللسان وجود تجهيز تشريحي وفيزيولوجي للجهاز العصبي ملائم، كما يفترض على وجه الخصوص وجود أعضاء محيطية ونسق عصبي مركزي ملائم وعامل. فنصف الدماغ الأيسر عند البالغين، يضمن بشكل مهيمن العمل اللساني بالنسبة إلى كل من يعمل بيمينه وكل من يعمل بيساره - وإن هذا ليكون من غير رابط بدهي بين الجانب اليدوي والجانب الخاص بالقدرة اللسانية.

ليس الجوهر العضوي للسان جوهرأً وظيفياً منذ الولادة. ويتعلق التطور اللساني على أكثر احتمال بعوامل «نضجية». وتعد شمولية المراحل الكبرى براهناً: يظهر اللسان عند كل الأطفال الطبيعيين في هوامش زمنية جد متشابهة. وتمثل اللحظات المفتاحية اضطراباً كبيراً، كما لا ترتبط الاختلافات بين الأطفال في إيقاع الاكتساب المبكر بخواص المدخل. فمعارفنا المتعلقة بتطور الدماغ خلال السنوات المركزية للاكتساب لا تزال جد محدودة،

هذا على الرغم من أن التقنيات الحديثة للتخيل الدماغي ذاهبة في تغيير حقل البحث في الجهاز العصبي. ويجعل سلم الغارق الزمني استعمال تناسب التحويلات العصبية صعباً، وبطئاً، وذلك مع التحويلات الملاحظة في القدرة اللسانية، والقابلة للتأريخ بدقة أكبر. ومهما يكن، فإن صياغة الوحدات العصبية وارتحالها نحو المناطق المناسبة من الدماغ تتم بالكامل تقريباً خلال فترة التطور لما قبل الولادة، ولكن الأساميات العصبية للسان ليست متعينة منذ الولادة بشكل يعصب تغييره. ويبدو أن قشرة الدماغ تكون مزودة بليوننة وظيفية عظمى خلال السنوات الأولى من الحياة. وإن تخصص النصف الأيسر من الدماغ بالنسبة إلى اللسان، حتى وإن كان يتعلق باستعداد مسبق الصنع، فإنه لا يعمل بالتدرج. وفي دراسة حول الأسس العصبية المبكرة، فإن «باتس» ومعاونيه يشيرون إلى التناسب الزمني بين بداية فهم الكلمات بين الشهرين 8-10 وإنشاء صلات المحاور العصبية، وبين المراحل الأولى للتطور وانفجار اتصالات نقاط الاتصالات العصبية التي تنتج ما بين الشهر 9 والشهر 24.

وإن هذه المسألة مسألة مختلف عليها، أي إن تطور اللسان لا يستطيع أن يتم إلا في فترة محددة مفضلة، تسمى «الفترة النقدية». وإن اكتساب اللغة خارج هذه الفترة ليصبح صعباً أو مستحيلًا. ثم إن الحجاج التي طورها «لينيرغ» لنصب في مصلحة وجود مثل هذه الفترة النقدية التي تمتد من منتصف السنة الأولى إلى نهاية العقد الأول تقريباً. ولقد لوحظ بالفعل أن استرجاع اللسان عند الأطفال يصيب بجروح صادمة أحادية الجانب. وهي إذ تسهلها الليونة الوظيفية للقشرة الدماغية خلال السنوات الأولى، فإنها تصبح على العكس من ذلك صعبة بعد سن العاشرة، وإننا لنعلم أيضاً أن مربّي «الأطفال البريين» - وأكثرهم شهرة هو «فيكتور من لافيرون»، ومنذ وقت قريب «جيني» التي أخذت في الولايات المتحدة في السنة 14 من عمرها - قد واجهوا مصاعب هائلة لكي يجعلوا هؤلاء الأطفال يصلون إلى معالجة اللغة الطبيعية. وهذا ما يؤكد الفكرة التي تقول إن الفترة النقدية تم تجاوزها نهائياً.

2 - التطور اللساني المسبق واكتساب الأصوات الوظيفية

خلال السنة الأولى من الحياة، ثمة قدرات تواصلية وإدراكية مختلفة تتطور بشكل تساهلتي لكي تشكل بين الشهر الثامن والعاشر مجموعاً من الشروط المسبقة لا نناقش الكفاءة اللسانية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويستند تطور اللسان بالفعل إلى حافز قوي للتواصل الكلامي مع الآخرين، وهو حافز فطري جزئياً ولكنه يفتي خلال السنة الأولى. ويعد أمراً ضرورياً تطور القدرة على تصنيف الأشياء، وهذا هو أساس التسمية والمرجع. وبالتزامن معاً، تم إحداث تقدم في القدرة على المحاكاة، وهي قدرة ضرورية لإعادة إنتاج النماذج

الصوتية والإيمائية الجديدة، وكذلك في قدرة الذاكرة على الأمد القريب. ولكن هذا على وجه الخصوص هو التطور في القدرة على إدراك أصوات الكلام وإنتاجها - وبقول آخر، فإن هذا هو تطور الأصوات الوظيفية- وهي البادرة الرائدة الأكثر مباشرة للسان، وذلك لأن الصوت يمثل الناقل المفضل للسان المتمفصل.

لقد حصل تقدم هائل خلال الثلاثين سنة الأخيرة في دراسة إدراك إنتاج كلام الأطفال الصغار جداً. ولقد كان إيماس واحداً من الأوائل الذين درسوا إدراك اللسان عند الرضع مستعملاً تقنية التابع غير الغذائي (يميل الطفل إلى الرضاعة بشكل أقوى عندما يسمع شيئاً جديداً أو مهماً)، كما كان من الأوائل الذين بينوا أن الأطفال ذوي الأشهر القليلة يميزون تباينات صوتية دقيقة، وإن لهم على غرار البالغين، إدراكاً تصنيفياً لأصوات الكلام. وإن الأبحاث التي أنجزها فيما بعد «ميلهير» ومعاونوه، ترى أن الرضع قادرون على التمييز الدقيق بين المثيرات اللسانية: إنهم ليقومون بردود فعل مختلفة إزاء لغتين مثل الفرنسية والروسية، ويظهرون ميلاً إزاء الآثار العروضية مثل التنغيم، ولكنهم يبدون قادرين على التمييز بين المقاطع المختلفة. ثم إن هذه القدرات السمعية المدهشة للمواليد الجدد، قد أفضت إلى الفرضية - وهي موضع جدل - التي تقول يمتلك البشر جهازاً فطرياً عالي التخصص لالتقاط أصوات الكلام.

إن التيارات الحديثة في البحث حول الإدراك لتنعطف نحو ما كنا نسميه أحياناً «التعلم عن طريق النسيان». وفي الواقع، فإن الرضع قادرون بالقوة، منذ الولادة أو في الأسابيع الأولى من الحياة، أن يدركوا كل التباينات الصوتية المستعملة في اللغات الطبيعية، بما فيها تلك التي تكون لا فائدة منها في لغتهم الطبيعية. فالرضع الياباني مثلاً، يدرك التباين بين /a/ و /æ/ الذي يجد البالغون صعوبة بالغة في سماعه، وذلك لأنه لا يعد جزءاً من التعارض الملائم لليابانية. وإننا لنستطيع إذن أن نتساءل متى وكيف يُضَيِّع الأطفال هذه القدرة البدئية في التوجه نحو التباين الملائم في لغتهم، مروراً من مرونة المنطلق إلى بنى أكثر صلابة ولكن أكثر فعالية. ويبدو أن هذا الضياع الاصطناعي، أو أن هذا الكبح لإدراك الأصوات، إنما يتم ما بين الشهر الثامن إلى الشهر الثاني عشر.

إن دراسة إنتاج الكلام أكثر قدماً، ولكنها استفادت من التقدم الحديث للتحليل السمعي. ولقد نعلم، منذ زمن بعيد، أن الأطفال يبدأون ما بين الشهر 2/ و 6/ بإنتاج أصوات كلمات صوتية، والـ /ا/ عموماً هو الصائت الأول. وأما الثغثة الأصولية، مع إدخال للمصاومات ومضاعفة مقطعية في الغالب (دادادا)، فتظهر عموماً ما بين الشهر 6/ و 8/. ويثبت النسق الصوتي الوظيفي في السنة الثالثة، وسيتم التمايز في الأصوات كمالاً نحو العام الخامس، مع أن بعض القابضات الصماء والجهورية تستطيع أن لا تكون صحيحة

التمفصل مع بعضها قبل السابعة أو الثامنة . وبالتطابق مع بعض فرضيات جاكسون، فإن التطور في إنتاج الأصوات يبدو أنه يتبع منطق التعقيد السمعي المتباين على الأقل . وكذلك، فإن المحيط يهيمن بقوة على تطور الصوت الوظيفي - تكرار بعض الكلمات في اللغة المحكية لمحيط الطفل - كما يهيمن البنية الصوتية الوظيفية للغة التي هي في طور الاكتساب . ونحو ما بين الشهر السادس والعاشر، تبعاً لأعمال «بوايسون - باري» مثلاً، فإن النماذج المجهورة للثنغثة تأخذ شكل نماذج اللغة التي نتعلمها . وسيكون التطور الصوتي الوظيفي، منذئذ، في تفاعل وثيق مع التطور المعجمي والقاعدي للطفل .

3 - بناء النسق اللساني

يتضمن إنشاء النسق اللساني بالنسبة إلى الطفل إقامة القيود الأساسية للغة وإدماجها . ويتبع هذا الإنشاء عن التفاعل بين ثنية الكفاءات التواصلية، وتقويم المراقبة الصوتية الوظيفية، والتطور المعجمي، وبين إقامة القيود القاعدية الرئيسة . وإننا لننظر إلى هذا الإنشاء بوصفه إنشاء تسمه أربع مراحل مفتاحية: بداية الفهم، وإنتاج الكلمات الأولى، وانبثاق التوليف، والتعقيد .

وإننا لنقبل عموماً أن تكون البراهين النسقية الأولى «لفهم الكلمات» معطاة من الشهر الثامن إلى العاشر، وذلك عندما يستجيب الأطفال بشكل ملائم لبعض الأوامر والنواهي . وتتأخر بداية «إنتاج الكلمات» قليلاً، والسبب لأن الكلمات الأولى المتواضع عليها تظهر عموماً من الشهر الحادي عشر إلى الشهر الثالث عشر . وأما حجة ألفاظ الإنتاج والاستقبال فبطيئة نسبياً، وهي تصل إلى نهاية السنة الثانية، وذلك لكي تتسم من الشهر الثامن عشر إلى الشهر العشرين بتسارع تدل عليه الكلمة «انفجار الألفاظ» . ويتصاحب انفجار الألفاظ بتغير في تركيبه: يضاف إلى الأسماء التي تكون وظائف للوسم وللطلب، قضية متصاعدة من العناصر الإسنادية مثل الأفعال والصفات التي تسمح بتوزيع الخصوصيات على المراجع . وثمة ملاحظتان تمت ملاحظتهما غالباً في اكتساب هذا المعجم الأول: التعميم التحني وخاصة التعميم الزائد . ويقضي «التعميم الزائد» بتطبيق وسم فعلي على مجموع من المراجع أكثر سعة مما هو مستعمل في لغة البالغ: يسمي الطفل «بابا» كل البالغين من جنس الذكور، أو «كلب» على كل الحيوانات التي تمشي على أربع أرجل . وتتضمن البيرورة التي هي على العكس من هذا، في كون التعميم التحني يقضي مثلاً بإشراك المصطلح «حذاء» مع أحذية الأم فقط .

ونلاحظ «التوليفات الأولى للكلمات» عموماً من الشهر /18/ إلى /20/، وإنها لتتلاقى مع انفجار الكلمات . وإنها لتسجل بهذا مرحلة رئيسة في تكوين النسق اللساني

للطفل، وذلك لأن الوجه التوليقي هو سمة جوهرية للسان على وجه الدقة. ولقد درست كثيراً، عند الأطفال الذين يكتبون لغات متعددة أشكال هذه التوليفات للكلمتين ومضمونها. وتتميز هذه العبارات من منظور شكلي بغياب الواسم الصرفي القاعدي (فلا يوجد تصريف كلامي ولا اسماء للجنس، أو للعدد)، وبندرة الكلمات الوظيفية أو بغيابها (أدوات التعريف، حروف الجر، الأفعال المساعدة، الروابط، الضمائر)، وهذا ما أعطى للسان الصبية الصغار، وهو لسان محمل دلالي على نحو خاص، اسم «اللساني البرقي». وفي الشغف الذي تميزت به السنوات الستين إزاء النماذج اللسانية، حاول بعضهم وضع وصف شكلي أكثر طموحاً: استعمل «برين» مصطلح «القواعد المحورية» بغية تمييز بنية هذه العبارات. ولقد اقترح نموذجاً للتحليل يغيب السمات الدلالية والوظيفية للسان. وأما العلاقات الدلالية التي تعبر عنها علاقات الكلمتين، فلها سمة شاملة مطلقة: يعبر الأطفال الذين بلغوا العشرين شهراً عن رغبات أو عن رفض («أيضاً كاتو»، «ليس خبزاً»)، وإنهم يشير إلى وجود المرجع، وإلى ظهوره أو اختفائه («ذهب بابا»، «يدلون على علاقة الملكية» «ماما حذاء»، أو المكان («بابا مكتب»)، ويخصصون صفة المرجع («حارة قهوة»)، ويعبرون عن العلاقة بين الفعل والفاعل والخاضع («مكسور وعاء»).

وتترجم بداية التعقيد انشاق الأدوات اللسانية الخاصة، والمتغيرة تبعاً للغات، كما إنها تضع سنناً للمعاني. ولذا، فإن نظام الكلمات، والأصوات الوظيفية، وعدداً من البنى النحوية، لتعد الآثار الشكلية الرئيسة التي تستخدم في تمييز العلاقات القاعدية. ولقد نفاجا بالسرعة التي يسيطر فيها الطفل الصغير على الضوابط التابعة الأساسية للغة. فعند الشهر 30/ تكون جل العبارات منتظمة بشكل سليم. وإن وضع مختلف الأنساق التحتية للوحدات البنيوية الصغرى وللبنى النحوية في موضعها إنما يتم بالتدرج ابتداء من عامين. ويتحقق الجوهر من 5/ إلى 6/ سنوات.

وتبعاً للغة المكتسبة وللأطفال، فإنه يوجد تنوع كبير في طبيعة الأشكال التي يتعلم الطفل استعمالها لكي يضعوا شرعاً للعلاقات القاعدية وفيما يسمى ظهورها المبكر. وإن عدداً من السمات القاعدية تظهر مع ذلك عمومية مدهشة. ولقد كان ملاحظاً أن «نظام ظهور» العناصر القاعدية الرئيسة متطابق تقريباً بالنسبة إلى الأطفال الذين يتعلمون اللغة نفسها. وهكذا، فإن «براون» في الدراسة التي أقيمت حول الأطفال الثلاثة «آدم» و«حواء» و«سarah»، قد فحص ظهور 14/ تصنيفاً رئيساً من الوحدات البنيوية الصغرى القاعدية في الإنكليزية، ووجد ثباتاً مؤكداً بشكل واسع فيما بعد: إن الوحدة البنيوية الأولى التي تم اكتسابها، هي تلك التي تأخذ الشكل المتدرج في «ing»، ثم تظهر بعض حروف الجر، ثم الواسم «s» لجمع الأسماء، إلى آخره.

وتبدو، من جهة أخرى، بعض الظواهر التي تمت ملاحظتها أثناء التطور القاعدي، عامة جداً. وإنها لتوجد، بشكل مماثل، عند أطفال يكتسبون لغات مختلفة. وتمثل هذه الحالة ظاهرة «التعميم النحوي الزائد»، وذلك أثناء زيادة التعميم المعجمي التي تمت الإشارة إليها من قبل. وتوجد مثلاً مرحلة من الاكتساب، حيث نلاحظ في المنتجات اللغوية للشباب الناطق بالانكليزية استعمال أشكال كلامية غير منتظمة وخاطئة مثل "goed" بينما هؤلاء الأطفال أنفسهم كانوا قد أنتجوا في السابق الشكل السليم "went". وتوجد بعد ذلك ممّا الأشكال السليمة وغير السليمة خلال بعض الوقت، وذلك قبل أن تصبح الأشكال السليمة مثبّنة بشكل نهائي. وإن الأخطاء المماثلة للأطفال الفرنسيين معروفة جيداً، وإن كل الناس ليتلذذون بسماع عبارات مثل "ils sontaiet" وأخرى مثل "j' ai prendu". وتعد هذه الأخطاء مهمة على نحو خاص، لأنها تقترح توالياً لمراحل الاكتساب: إننا نحسب عادة أن الطفل، في مرحلة أولى، ينتج الشكل الصحيح الذي استخرجه عموماً من المدخل وتم حفظه في الذاكرة كما هو، بينما هو إذ يصل إلى مرحلة لاحقة، فإنه لا يكتفي بتقليد ما يسمع، ولكنه يعطي لنفسه ضابطة. وفي النتيجة ضابطة لصياغة الماضي - وإنه ليعمم هذه الضابطة خارج حقل تطبيق، منتجاً والحال كذلك أشكالاً غير منتظمة، وخاطئة، ومبينة على نهج الأشكال المضطربة.

ويمكننا أن نسأل إذا كان ثمة استراتيجيات شاملة يستعملها الطفل لكي يبنى قواعد لغته. فنحن إذ نتفحص اكتساب اللغات المتباينة فيما يتعلق بالأدوات الشكلية التي نستعملها، فإننا نجد أن «سلويان» قد كان واحداً من الأوائل الذين استندوا إلى المقارنات البين لغوية لكي يستخرجوا اضطرابات مقترحة بوصفها «مبادئ شاملة للمعالجة». وقد كان المبدأ الأول من مبادئ المعالجة هو أن الأطفال يعيرون انتباهاً خاصاً إلى أواخر الكلمات. وإن هذا المبدأ قد استنتج من عدد معين من الملاحظات المقارنة المتوافقة - مثلاً إن التعبيرات المكاتبية تظهر في الهنغارية في مرحلة مبكرة حيث تكون معبراً عنها بوساطة حروف الجر. وثمة من الوضع اللاحق في الصربية الكرواتية حيث تكون معبراً عنها بوساطة حروف الجر. وثمة مبدأ آخر وهو أن انتباهاً متفوقاً يعطى لنظام الكلمات في المعالجة. وإن قائمة الشموليات التي وضعها «سلويان» تعد طويلة وممدودة تبعاً للمراد. ولكن فائدة المشروع تكمن أيضاً في تنمية الإجراء المقارن الذي يظهر أن إقامة العلاقة بين الدال والمدلول لا تتم بسهولة متعادلة في كل نماذج الشرع وأنه ربما يوجد تفكيك للشرع في تعلم الوسائل اللسانية ينقل المفهوم نفسه في لغات مختلفة. وإن المقاربة بين اللغات التي تطورت منذ ذلك الحين تشير إلى دور الاختلافات بين اللغات في سيرورة الاكتساب. وإن الأبحاث التي تم إجراؤها في إطار نموذج المنافسة الذي أقامه «باتيس» و«ماك ويني» يقترح أن يكون نظام اكتساب الآثار

القاعدية في لغة من اللغات وهن الصحة النسبية لهذه الآثار - ثقلها، استعدادها، إمكان اشتغالها - في هذه اللغة. وهكذا، فإن الطفل الناطق بالإنكليزية، في فهمه للجمل، يستند إلى نظام الكلمات في وقت مبكر، وهو أثر مهيمن في الإنكليزية، بينما الطفل الذي يتعلم لغة إعرابية مثل الهنغارية أو التركية فإنه سيكون فيها أقل حساسية بكثير.

وتتساءل الأبحاث الحالية أكثر فأكثر ليس فقط عن المتغيرات البين لغوية، ولكن أيضاً عن «المتغيرات البين فردية» في طور اللسان. وتكون بذلك قد أشرنا بأن المتغيرات تستطيع أن تؤثر على إيقاع الاكتساب المعجمي والقاعدي، كما تستطيع أن تؤثر على أساليب التعلم، ذلك لأن لبعض الأطفال طريقة في الوصول إلى اللسان «تحليلية» أكثر وأخرى أكثر «كمالاً».

4 - الاكتسابات المتأخرة

إذا كانت القيود الأساسية للنسق اللساني قد أقيمت ما بين السنة الرابعة والخامسة، فإن التحويلات المهمة التي تنتج بعد ذلك في استعمال اللغة، تظهر بأن الكفاءة اللسانية تتابع تطورها إلى أبعد من السنة الخامسة. وبالإضافة إلى تعلم الشرع المكتوبة، فإن هذه المرحلة الأخيرة تكون موسومة بتحويلات نوعية، ودقيقة على الأغلب. وإننا نستطيع أن نأخذ من بينها أربعة نماذج للتقدم: الوصول المتصاعد لبعض البنى النحوية، وإعادة تنظيم الشبكات المفهومية والدلالية، وتطور تماسك الخطاب والكفاءة اللسانية الواصفة.

«إن التمكن من بعض البنى النحوية المعقدة»، مثل صيغ الشرط، وبعض النماذج النسبية أو المطاوعة، لا يتم تنفيذاً إلا في وقت متأخر. وهكذا نعلم أن الطفل من النادر أن يصوغ الجمل المبينة للمجهول قبل السنة السابعة أو الثامنة، وأنه، إذا كان يفهم منذ السنة الرابعة والخامسة الجمل المبينة للمجهول «غير المقلوبة» (من غير لبس بخصوص الفاعل، مثل «هذا الدواء مكتوب من لدن الطبيب»)، فإنه يستطيع حتى سن 8-9 أن يدع نفسه لكي يؤخذ بفخ الجمل المبينة للمجهول المقلوبة (من نموذج «الولد مدفوع من لدن الفتاة»). ويمكننا أن نوضح بأن التقدم في التمكن النحوي يترجم تقدماً في الوصول إلى الأشكال. فالأطفال في سن الثالثة قادرون على إنتاج، عرضياً، جملة مبينة للمجهول عندما يحضهم الوضع التجريبي على ذلك، ولكنهم يفضلون تجنبها. بينما في الوضع نفسه فإن غالبية إنتاج البالغ إنما تكون من الجمل المبينة للمجهول. وهكذا، فإن تحسين الأداء القاعدي مع العمر، يكمن في أن بعض البنى المعقدة تصبح معبأة أكثر، كما يصبح الوصول إليها أكثر سهولة.

وتعد «إعادة التنظيم الدلالي التدريجي للأنساق اللسانية التحتية» وجهاً مهماً آخر

للتطور اللساني بعد الخامسة. ولقد أثبت عدد من الأعمال أن ظهور صيغة في لسان الطفل لا يستلزم أن يكون لهذه الصيغة بالنسبة إليه الوظائف نفسها ولا كل الوظائف التي تقوم بها في لغة البالغ. فإن يشمل الطفل كلمة، فإن هذا لا يعني أن له فهمًا يتطابق مع فهم البالغ. وإن التجارب الدقيقة جداً غالباً ما تكون ضرورية من أجل تحديد أي مكونات المعنى يكون بدائياً وأياً يكون مجهزاً بالتدرج وفي وقت لاحق. وإن الأمثلة على إعادة التنظيم الدلالي والتي يتم تنظيمها بالتدرج ما بين سن 4/ و 11/ عديدة. ولكي نكتفي بمثل واحد، سنذكر الدراسة الشهيرة التي قام بها كارميلوف - سميث عن اكتساب محددات الاسم في الفرنسية. وهي دراسة تظهر أن التعددية الوظيفية لأداة التعريف لا تنشأ إلا رويداً رويداً: إن وظائف وصف الجنس والعدد لتكتسب أولاً، بينما وظيفة وصف السمة معرفة/ نكرة للاسم فلا يتم التحكم بها فعلاً قبل سن السابعة.

ويعد «التقدم في التماسك الاستدلالي» سمة لتحويلات اللسان بعد أن يكون النسق اللساني الأساس قد تكوّن. ولقد رأى «كارميلوف-سميث» أنه ينتج بين السنة 4/ و 6/ تنظيم كامل للسان، مع مرور من «قواعد ضمن جمالية»، حيث تستعمل العناصر القاعدية للتعبير عن معانٍ في داخل الجملة نفسها، إلى «قواعد ما بين جمالية»، حيث تستعمل هذه العناصر نفسها - كالضمانات مثلاً - لكي تدل على العلاقات بين الجمل. وثمة ما بين السنة 4/ و 11/ تقدم مهم ملحوظ في بناء القصص، وخصوصاً في الطريقة التي يتعلم فيها الأطفال استعمال واسمات الدخول إلى المرجع والاحتفاظ به (أدوات التعريف، الضمانات، التقديم، إلى آخره)، أو عندما يتعلمون التحكم بالتنظيم الزمني. ويصاحب «تطور القدرة على الوصف اللساني» هذا التقدم، ويطلب هذا الأمر مجموع الأنشطة التي تستلزم، ضمناً أو علناً، رد فعل من الطفل على اللسان. وتتجلى قدرة اللغة الواصفة بأشكال متعددة جداً، ويتطور بعضها بالتدرج بعد السنة 4/ : هذه هي حالة تسوية الخطاب مثلاً في العمر المابين تخاطبي، وفي الأحكام عن التصويب اللفظي أو النحوي للخطاب، أو عن ملاءمة التداولية، وكذلك عن الدعاية اللسانية التي تلعب على انتهاك الضوابط النحوية أو النواضعية المعتادة.

■ نجد، فيما يتعلق بمختلف وجوه التطور اللساني، تحليلات ومراجع في كتب عامة تمت الإشارة إليها في «علم النفس اللساني» قسم «مقاربة التطور الذهني». وتوجد من جهة أخرى كتب متنوعة جماعية تقدم «حالات من الفن» خصوصاً:

P. Fletcher et M. Garman, Language Acquisition: Studies in First Language Development, Cambridge, 1979 et 2e éd. 1986; E. Wanner et L. Gleitman (eds.), Language Acquisition: The State of the Art, Cambridge, 1982; B. MacWhinney

(ed.), *Mechanisms of Language Acquisition*, Hillsdale, 1987; P. Fletcher et B. MacWhinney (eds.), *Handbook of Child Language*, Oxford, 1995.

وأما عن الأبحاث حول النطق الفرنسية، فانظر :

J. -P. Bronckart, M. Kail et G. Noizet (eds.), *Psycholinguistique de l'enfant: recherches sur l'acquisition du langage*, Neuchâtel, 1983; M. Moscato et G. Pieraut-Le Bonniec (eds.), *Le Langage: construction et actualisation*, Rouen, 1984; G. Pieraut-Le Bonniec (ed.), *Connaître et le dire*, Bruxelles, 1987; M. Kail, "Le développement du langage et les sciences cognitives", *Psychologie française*, numéro spécial, 1994.

بخصوص الأسس البيولوجية للسان واكتساب الكلام :

E.H. Lenneberg, *Biological Foundations of Language*, New York, 1967; D. Premack et A.J. Premack, *The Mind of an Ape*, New York, 1983; J. Mehler et E. Dupoux, *Naitre humain*, Paris, 1990, chap. 5; E. Bates, D. Thal et J.S. Janowsky, "Early language development and its neural correlates", in I. Rapin et S. Segalowitz (eds.), *Handbook of Neuropsychology*, vol. 6, Amsterdam, 1992; R. Jakobson, *Fundamentals of Language*, La Haye, 1956; P.D. Eimas, E.R. Siqueland, P. Jusczyk et J. Vigorito, "Speech perception in infants", *Science*, n°171, 1971; B. de Boysson-Bardies (ed.), *Developmental Neurocognition: Speech and Face Processing in the First Year of life*, Dordrecht, 1993; B. de Boysson-Bardies, "La perception du langage: une activité préformée", in V. Pouthas et F. Jouen (eds.), *Les Comportements du bébé: expression de son savoir*, Liège, 1993.

حول بداية المعجم والقواعد، انظر :

R.W. Brown, *A first Language*, Harvard, 1973; M. Bowéman, *Early Syntactic Development: A Crosslinguistic Study with Special Reference to Finish*, Cambridge, 1973; F. François, E. Sabeau-Jouannet et M. Sourdoot, *La Syntaxe de l'enfant avant 5 ans*, Paris, 1977; M. Maratsos, "Some current issues in the study of the acquisition of grammar", in P. Mussen (ed.), *Charmichael's Manual for Child Psychology*, New York, 1983; E. Bates, I. Bretherton et L. Snyder, *From First Words to Grammar*, Cambridge, 1988; E. Clark, *The Lexicon in Acquisition*, Cambridge, 1993.

حول المقاربات المابين لغوية والاختلافية، انظر :

Sur les approches interlangues et différentielle: D.I. Slobin (ed.), *The Crosslinguistic Study of Language Acquisition*, vol. 1 et 2, Hillsdale, 1985; M. Kail, "L'acquisition du langage repensée; les recherches interlangues (1) et (2)", *L'Année psychologique* 83, 1983; E. Espéret, "L'acquisition différentielle du langage", in M. Reuchlin, J. Lautrey, C. Marendaz et T. Ohlman (eds.), *Cognition: l'individuel et l'universel*, Paris, 1990.

علم أمراض اللسان

PATHOLOGIE DU LANGAGE

يفترض النشاط اللساني وجود تنظيم وعمل ملائم، وليس فقط وجود أجهزة المستقبلين والمستجيبين مثل الأنساق السمعية والصوتية، ولكن أيضاً مثل النسق العصبي، والمركزي والهامشي. وإن عسر عمل هذا الجهاز العصبي الفيزيولوجي ليعد هو أصل مختلف اضطرابات التواصل الكلامي. وتنتج «اضطرابات اللسان» بالمعنى الدقيق للكلمة، أو الحبسة، عن مرض محدود في النسق العصبي المركزي. ويجب أن تتميز من الاضطرابات الأكثر بدئية وذات الطبيعة المحركة أو الحسية التي تتناسب مع تعطل في عمل الأعضاء المحيطة بالإرسال والاستقبال، مثل الثغغة مثلاً، والتي تمثل اضطراباً كلامياً. ويجب أن تتميز كذلك الاضطرابات التي تتصل عموماً بالتواصل وترجم تغيراً سلوكياً للذات إزاء العالم. وهذا ما نلاحظه مثلاً عند الذات الذهائين والعصبيين.

وتشكل دراسة الحبسات، منذ القرن التاسع عشر، الموضوع المفضل لعلم أمراض اللسان. فلقد تم تنفيذها بداية بشكل جوهري من خلال منظور تشريحي سريري. وأضيف إلى هذا المنظور، في وقت حديث، مقاربة لسانية عصابية تدمج إسهامات الفكر اللساني والنفس اللساني. وكذلك، فإن علم الحبسة يحدد ميداناً مهماً هو البيولوجيا العصابية، واللسانيات، وعلم النفس. وإنه ليعد واحداً من أهم مصادره المعلومات حول التنظيم العصبي للسان. وذلك لأنه يسمح بإقامة علاقة بين اضطراب اللسان وخلل الدماغ بإشراك التوضع الضمن دماغي الدقيق مع هذا الخلل. وإنه ليشكل أيضاً بالنسبة إلى اللساني وإلى عالم النفس اللساني ينبوعاً مهماً للمعلومات بخصوص عمل اللسان، وذلك لأن المصابين بالحبسة يمثلون اضطرابات اصطفاية ومختلفة عن بعض وجوه القدرة اللسانية. وتعد مثل هذه الفوضى الجزئية طريقاً إلى تحليل عمليات المعالجة التكوينية للنشاط اللساني الذي يشكل عادة كلاً متماسكاً عند الذات العادية في الوضع الطبيعي.

الحبسة اضطراب في اللسان يظهر بعد عطل في النسق العصبي وعندما يكون اللسان موجوداً عند فرد قد أصيب بمرض دماغي. وإننا لنحتفظ عموماً بالمصطلح «حبسة» لمرض محدود (بوري) متعلق بالنسيج العصبي، ويكون موضعه غالباً في الجزء المركزي لنصف كرة الدماغ اليسرى. ومع ذلك، فإن بعض المؤلفين يتكلم عن «حبسة المعتوهين» في حالة العطل المنتشر للنسق العصبي المركزي، واللامس بهذا السبب سطوح اللسان. ويمثل علم مرض الحبسة تنوعاً كبيراً من الاضطرابات التي تنتشر على مستويات مختلفة السيوررات التي تتنافس في إنتاج الرسائل اللسانية وفي فهمها. ولكي نعطي ملمحاً عن طبيعة اضطرابات الحبسة وعن تنوعها، فإننا سنبدأ أولاً بعلم بسيط للإشارة بتأسس على الملاحظة السريرية وعلى نموذج النشاط اللساني المصاب. وهكذا، فإننا نستطيع عموماً أن نعارض اضطرابات التعبير، الشفوية أو المكتوبة، مع اضطرابات الفهم.

وتستطيع اضطرابات التعبير الشفوي أن تذهب إلى حد الخرس أو الغياب الكلي للإرسال الكلامي. وهذه حالة تظهر غالباً في بداية مرض وتسبق اختزالاً كميّاً. ويمكن لإنتاج الكلام أن يتأثر «بشذوذ سرعة النطق»: يجد السائل نفسه، أو المائع الكلامي، متفيراً، ومختزلاً (التنطق البطيء، الوقف المتكرر) أو المتسارع (هذيان). كما يمكن أن يتأثر بتخفيف نغم الخطاب، أو «بعر العروض» (ميل إلى التقطيع). وأما الاضطرابات المعجمية والدلالية الأكثر تميزاً فهي الفوضوية والمناقلة. وأما الفوضوية، أو نقص الكلمة، فهي العقبة أو استحالة إنتاج كلمة، وهي الإضراب الذي يظهر في اللسان العفوي على شكل تردد، وهي استعمال الكلمات العامة استعمالاً استبدالياً مثل كلمة «شيء» أو الإطناب. وأم المناقلات، فهي تحولات الكلمات التي تستطيع أن تلامس التحقق الصوتي (مثل المريض يكرر. «كوتليكو» بدلاً من «كوكليكو» - خشخاش منثور)، أو تتناسب مع تحولات في الوحدات البنيوية الصغرى (استبدال كلمة بأخرى تشبهها شكلاً)، أو هي تحولات دلالية (استبدال كلمة بأخرى لها معها علاقة تصورية: مثل أن يقول المريض «يد» عند ما نشير له إلى «القدم»). ويمكننا أن نلاحظ أيضاً وجود قوالب، تقوم بإرسال المتكرر والشبه ألي للمقطع اللساني نفسه: مثلاً إن التعبير «يا قداسة اسم الاسم» الذي خدم بودليير في التواصل، قد أصيب بالحبسة في نهاية حياته. ولقد لاحظنا غالباً من جهة أخرى أن بعض العناصر الكلامية التي هي آلية على نحو جيد، مثل التعجب أو عبارات المجاملة، الموسومة بقيمها الانفعالية و/ أو بتكرار استعمالها العالي في اللغة، لتقاوم المرض بصورة أفضل من المكونات ذات القيمة الافتراضية. وإن هذه الظاهرة المعروفة باسم مبدأ «بابارجير

- جاكسون»، لتفترح فصلاً بين قطب الإنتاج الآلي وقطب الإنتاج الإرادي. وترجم الحبة التركيبية والاضطراب النحوي انتهاكاً لضوابط القاعدية، وإنهما لبتجليان في اختزال الواسحات الصرفية والبنى النحوية وتبسيطها. ولقد نعطي اسم «حُبيبية» للإنتاج الكلامي الذي يمثل تكراراً مثل المناقلات، والألفاظ المستحدثة، والاضطرابات النحوية، والذي قد يكون غير مفهوم بالنسبة إلى السامع. ويمكن لاضطرابات التعبير المكتوب أن توصف بشكل متساق: الحذف، والاختزال الكمي، وتعرس الكتابة (تشويه الكلمات واستبدالها)، والحبة التركيبية، والاضطراب النحوي. وكقاعدة عامة، تكون اللغة المكتوبة مصابة أكثر من اللغة المتكلم بها، ولكننا نلاحظ استثناءات مهمة على هذا المبدأ. فلقد نرى خصوصاً أن لا تكون اللغة المكتوبة مضطربة إلا بشكل تابع للغة المتكلم بها. وتوجد من جهة أخرى اضطرابات كتابية غير لسانية على وجه الدقة. وهي تعد جزءاً من عطل نسق المراقبة البصري المحرك للإشارة.

وأما اضطرابات الفهم فهي أكثر صعوبة على التمييز من اضطرابات التعبير. فنصمم النطق البحث، مادام موجوداً، فإنه سيكون موسوماً بضياع مطابقة الأصوات المفاجئة وتمييزها، بينما التعرف على الضوضاء وعلى الألحان الموسيقية فيبقى محافظاً في معظم الأحوال. ونستطيع أن نميز من بين الاضطرابات الاصطناعية للفهم، تلك التي تعد جزءاً من المعالجة الصوتية السيئة للرسالة، وكذلك تلك التي تعد جزءاً من المعالجة الدلالية للمعلومات. وتسمى اضطرابات القراءة عادة «عجز القراءة»، وهو عجز يغطي عجز القراءة العمهي، ويعد جزءاً من الاضطراب الإدراكي البصري، كما يغطي عجز القراءة الناتج عن الحبة، وهو يصيب على المعالجة اللسانية للرسالات المكتوبة. وعندما تكون الاضطرابات إدراكية، فإن قراءة الكلمات (المعجز عن القراءة الكلامية) تكون أكثر اضطراباً من قراءة الحروف (عجز عن القراءة الحرفية)، بينما تبدو هذه العلاقة معكوسة في المعجز عن الفراءات الناتجة عن الحبة. فلقد غيرت الأعمال الحديثة التحليل السيميائي لاضطراب القراءة، مقترحة التمييز بين عسر القراءة العرئية (إن الكلمات المرسلة تقترب كتابياً من الكلمات الهدف)، وعسر القراءة السطحية، حيث تنتج الأخطاء عن تطبيق سيء لضوابط التناسب الكتابية/ الصوتية، وبين عسر القراءة العميقة، حيث تنتج المناقلة عن الاختلاط الدلالي.

ويمثل الشخص المصاب بالحبة تركيباً معيناً لبعض الاضطرابات. ومن جهة أخرى، فإن مستوى اندماج المواهب الإدراكية للمصابين بالحبة متغير. وإننا نستطيع أن نلاحظ، حتى في بعض الحالات الخطيرة للحبة، محافظة جيدة على القدرات المنطقية للمريض. وإننا لنعرف أيضاً حالة ذلك الموسيقي الذي أصبح مصاباً بالحبة بعد أن بلغ

السابعة والسبعين، وذلك عقب سُداد، فلم يعد يستطيع أن يكرر كلمات أو أن يضع جملاً، ولكنه احتفظ بكامل كفاءاته الموسيقية سليمة.

2 - الحبسة والموضع الدماغي للسان

إن القصد المركزي لدراسة الجهاز العصبي المنطقي للحبسة يتمثل في حمل مختلف أشكال الاضطرابات على أعطال دماغية محددة، وبهذا نتحقق من المكان الذي أصيب فيه النسق العصبي بمعطّل وظيفي. ولكن من خلال موضع الأعطال، فإن موضع الوظائف اللسانية هو الذي يعدّ رهان البحث. فالمقصود هو تحديد جوهر التشريح العصبي للنشاطات اللسانية وإنشاء خريطة للمسطوح الدماغية المسؤولة عن اللسان.

ولقد نعلم أن عالم التشريح «غال»، في بداية القرن التاسع عشر، قد اقترح الفكرة التي تقول توجد علاقات بين الدماغ والمواهب العقلية. ولقد أعلن «بروكا» في عام 1861، مستنداً إلى ملاحظات سريرية، للمجتمع العلمي بأن ضياع اللسان المنطوق مرتبط بمعطّل في موقع الالتفاف الجبهي الثالث. ولقد حدد بعد عدة سنوات أنه يجب على هذا المعطل أن يصيب نصف الدماغ الأيسر خصوصاً. وحدد ويرنيك، في عام 1874، الحبسة التي تقيم علاقة مع المنطقة اللاحقة للنصف الأيسر (الالتفاف الأول والثاني الزمنيين). وهكذا، فإن حركة الحصر التي ابتدأت في منتصف القرن التاسع عشر قد تابعت حتى العصر الحديث، مصحوبة بوصف مفصل للوظائف أكثر فأكثر ولمناطق الدماغ التي تشترك معها. وإنه على الرغم من عدد من المراجعات النقدية-والتي يعدّ رد الفعل الإجمالي الذي أبداه ماري في بداية القرن واحداً من الأمثلة الأكثر نسفية- فإن النموذج المهمين للتنظيم الدماغي للسان ليمثل في التيارات «الترابطية» و«الترابطية الجديدة» التي وضعها الوصف بوصفها تيارات لـ«ليشتيم» (1885)، ولـ«ديجيرين» (1914)، وفي وقت حديث أكثر لـ«جيشوايند» (1965). وإن هذه النماذج لتجعل بدهياً وجود المراكز الدماغية المتميزة في النسق المركزي العصبي، حيث تنجز عمليات خاصة للمعالجة، وطرق للترابط تسمح بالعبور من السائل العصبي لأحد المراكز إلى الآخر. ويعدّ هذا الوصف مقبولاً حالياً على وجه الإجمال. وكذلك، فإن الاتفاق عام على وجود «منطقة للسان» مسؤولة عن معظم الوظائف اللسانية القائمة في النصف الثاني والتمركزة حول شق «سليفوس». وإننا لنقبل على وجه العموم وجود مركزيين قشريين للسان: مركز مكوّن للتلفّي الرئيس في الفلق الزمني الأيسر (سطح ويرنيش)، ومركز آخر مكوّن للتعبير محصور أماماً في فلق الجبهة (سطح بروكا). ولقد نرى أن هذين المركزين تربط بينهما الحزمة المقوسة التي ستسمح بتقليد الأصوات وتفضيل تعلم الكلام. ويضاف إلى المركزين الرئيسيين الشية المقوسة، أو

الدائرة المزوية، والتي ستكون قائمة في اللسان المكتوب على وجه الخصوص.

وتجر قطعة مختلف المراكز أو طرق الاشتراك مبدئياً أشكالاً مختلفة من الحبة.

ويثير عطل في سطح بروكا «حبة بروكا»، وهي تسمى أيضاً «حبة رحمة». وإنها للتمييز جوهرياً باضطراب حاد في النطق وفي التعبير (اضطراب في سرعة النطق وفي النغم وحبة تركيبية مصحوبة بتشوش الكتابة)، بينما الفهم فيظل بعيداً عن هذا إلى حد ما. ويفضي العطل في سطح ويرنيس إلى حبة ويرنيس أو إلى الحبة الحسية. وهي تتميز خصوصاً بإصابة فهم اللسان إصابة شديدة، كما تتميز أيضاً ببعض اضطرابات التعبير. وهكذا، يصاب النطق والسبلان، كما تصاب القاعدية، ولكن مضمون الرسالة مضطرب جداً (المناقلة: الانتقال من الكلمات غير المفهومة إلى الكلمات المنتظرة. حسية: كلام المصاب بالحبة). وسيكون عطل منطقة الإرسال مسؤولاً عن «حبة النقل»، والتي تسبب خصوصاً باضطرابات تكرار الرسائل اللسانية ويتعطل القراءة بصوت جهوري. وتعد المحاولات التي تتطلع إلى حصر أنواع الحبة وإحصائها أكثر من أن تحصى، ولكن المناقشة تبقى مفتوحة غالباً، وإن كان ذلك أحياناً على مستوى بدائي من الحصر. ويبقى مع ذلك أن المعرفة، وإن كانت دقيقة، يمكن العطل الدماغي لا نستطيع أن تكفي لتمييز سمة ظاهرة المرض، ومعناها، وتطورها.

وتفصي قضية حصر المكان الدماغي للوظائف اللسانية إلى تصور مختلف المسائل المركزية، وخاصة مسألة «التحرر النصفي». إذ لم يعد مجال للشك أن الجوهري من الوظائف اللسانية إنما تقوم به منطقة محدودة من النصف الأيسر للدماغ عند معظم الناس الذين يستخدمون يسراهم ويمناهم. وبهذا تشكل منطقة اللسان موضوع عطل في النصف الأيسر. ومع ذلك، فثمة معطيات سريرية عديدة تقترح مشاركة محدودة للنصف الأيمن في وظائف اللسان، وذلك كما أشار «هيكاي» أيضاً. وإن النصف الأيمن، الذي نقدر فيما يخصه بأنه مختص في معالجة المادة البصرية - المكانية، فإنه يبدو في الواقع مضطرباً بدور في معالجة بعض ثابتات اللسان الشفوي مثل العروض أو الثبر، في المعالجة المادية الانفعالية، ومن غير شك في القدرة على التحكم بالتنظيم المقالي والنصي. وإننا لنميل الآن إلى التفكير بأن التخصص النصفي يترجم اختلافات ليس فقط في الطبيعة المادية المعالجة (اللسانيات على عكس البصرية - المكانية)، ولكن أيضاً في طريقة المعالجة التي يفدها كل نصف. وسيكون النصف الأيسر مختصاً بالأخرى في معالجة النموذج التسلسلي والتحليلي، بينما سيكون النصف الأيمن مطلوباً من أجل معالجة شمولية أكثر.

وتفصي ملاحظات متعددة من جهة أخرى إلى التساؤل حول «تطور الكبنونة الفردية لبنى اللسان». فضمن أي مقياس يكون تخصص النصف الدماغي الأيسر فطرياً بالنسبة إلى

اللغة، أو هل هو تابع لمثيرات خارجية؟ لقد وضع «لينبرغ» (1967) فرضية تقول إن نصفي الدماغ يكونان متساويي الجهد منذ الولادة، وإن تخصص نصف الدماغ، المتأخر نسبياً، سيتمثل فعلاً في التفاعل بين الاستعدادات الفطرية والمثيرات الخاصة الآتية من الفترة الخاصة للنضج الدماغي. وتذهب المعطيات الموجودة حول الحجة عند الطفل داعمة لهذا المتصور. فالحجة عند الطفل تمثل، بعد عطل في النصف الأيسر للدماغ، سمات سريرية متخلقة عن تلك التي تكون عند البالغ، وتكون كنوعية في العادة. وتوحي هذه الاستعادة الجيدة بإمكانية أن يأخذ النصف الأيمن من الدماغ اللسان على عاتقه عند الأطفال الصغار في حالة إصابة النصف الأيسر. وتتعارض مع فرضية التخصص المتأخر فرضية تقول بتخصيص النصف الدماغي في وقت مبكر أكثر، بل تكون حاضرة منذ الولادة، وتتعلق بالاستعدادات الفطرية التي تتطور من غير أن يتدخل المثير الخارجي. وثمة معطيات فيزيولوجية تدافع في صالح هذه الأطروحة، وخاصة الاكتشاف الذي أنجزه كل من «جيشواند» و«الفيتسكي» عام 1968/ عن الاختلافات التشريحية بين نصفي الدماغ، حيث يتبين أن سطح الامتلاء الزمني يكون في اليسار أكثر سعة من اليمين. ويرى هذا النموذج من التماثل التشريحي أنه توجد قاعدة فطرية للتماثل الوظيفي، وهي قائمة منذ وقت طويل. ولكن المتصورين ليسا في نهاية المطاف متناقضين. فنحن نستطيع أن نقبل مع «هيكين» أن التخصص النصفي يتعلق باستعداد مسبق الصنع ولا يصل إلى قدرته الوظيفية إلا بتأثير من المثيرات الملائمة، وذلك أثناء فترة النضج.

■ كتب عامة عن الحجة:

H. Hécaen et R. Angelergues, *Pathologie du langage*, Paris, 1965; H. Hécaen, *Introduction à la neuropsychologie*, Paris, 1972; X. Seron, *Aphasie et neuropsychologie*, Bruxelles, 1979; A. -R. Lecours et F. Lhermitte, *L'Aphasie*, Paris, 1980; H. Hécaen et G. Lanteri-Laura, *Les Fonctions du cerveau*, Paris, 1983; dans J. Delacour (ed.), *Neurobiologie des comportements*, le chapitre de M.-C. Goldblum et A. Tzavaras, "La communication et ses troubles après lésion du système nerveux central", Paris, 1984; F. Plum (ed.), *Language, Communication, and the Brain*, New York, 1988; J.-L. Lespoulous et Leclercq (eds.), *Linguistique et neuro-psycholinguistique: tendances actuelles*, Paris, 1990; F. Eustache et B. Lechevalier (eds.), *Langage et aphasie. Séminaire J.-L. Signoret*, Bruxelles, 1993.

نصوص مرجعية حول الأمكنة الدماغية:

P. Broca, "Remarques sur le siège de la faculté du langage articulé", *Bulletin de la Société de l'anthropologie*, 6, 1861; C. Wernicke, *Der aphasische Symptomen Komplex*, Breslau, 1874; L. Lichtheim, "On aphasia", *Brain*, 7, 1885; J. Dejerine, *Sémiologie des affections du système nerveux*, Paris, 1914; N. Geschwind,

"Dysconnection syndromes in animals and man", Brain, 88, 1965. - Sur la question de la latéralisation hémisphérique du langage: E.H. Lenneberg, Biological Foundations of Language, New York, 1967; N. Geschwind et W. Levitsky, "Human brain: left-right asymmetries in temporal speech regions", Science, 161, 1968; H. Hécaen, "La contribution de l'hémisphère droit aux fonctions du langage", Lyon Médical, 236, 1976; N. Geschwind et A.M. Galaburda, Cerebral Lateralization, Combridge, MIT, 1985; P. Satz, E. Strauss et H. Whitaker, "The ontogeny of hemispheric specialization", Brain and Language, 38:4, 1990; D. Thal, V. Marchman, J. Stiles, D. Aram, D. Trauner, R. Nass et E. Bates, "Early language in children with focal brain injury", Brain and Language, 40, 1991.

تسعى المقاربة «العصبية النفسية اللسانية» للحبسة إلى فهم كيفية انتظام العمليات الذهنية التي تمتد تحت السلوك اللساني، وذلك من خلال تحليل الأمراض السلوكية الذهنية لعلم النفس اللساني. ويتخذ رأيها إذن مكاناً علياً من البحث في الأحداث العصبية النفسية. وإنها لتهدف بالأحرى إلى مفصلة الظواهر المرضية ومطابقة السيورورات التكوينية للوظيفة اللسانية، وإنها لتضع في الوقت نفسه موضع الشك جزئياً تمثيل الحبسات بمصطلحات «التران المهيمن للأعراض».

وتجد هذه المقاربة أصلها في الفكرة التي تقول يجب على علم الحبسة أن يدمج البعد اللساني ومصطلحاته. وإنه على الرغم من أن مثل هذا الشاغل قد كان ممثلاً في الأعمال الأكثر قدماً مثل تلك التي قدمها «جاكبسون» أو «ألاوانين»، فإن «جاكبسون» هو الأول الذي عبر بوضوح عن ضرورة المقاربة اللسانية لاضطرابات الحبسات، كما عبر عن إدماج للمرض في نموذج عام للسان. فلقد اقترح جاكبسون سمة لسانية للحبسات بالتوافق مع التصنيف العصبي التشريحي الذي أقامه لوريا، وهو نموذج يستند إلى تفرع ثنائي يعارض اضطرابات الانتخاب مع اضطرابات التوليف. والقدرة على الانتخاب هي التي ستكون مصابة ضمن اضطرابات قراءة الشرعة وفكها، أو ستكون، بكلمات أخرى، مصابة في القدرة على مطابقة مكونات العبارة. وعلى العكس من هذا، فإن اضطرابات وضع الشرع ستظهر اضطراباً في توليف الوحدات في كل متكامل. ويتناسب هذان النموذجان الأساسيان من الاضطرابات، واحد مع الحبسات الحسية حيث يكون الفهم خصوصاً مضطرباً (ويرينك)، والآخر مع الحبسات المحركة التي تنسم باضطراب في التعبير (بروكا). وتضيف الصيغة التي أعطيت في عام 1964/ إلى هذا التعارض الأساس بين قراءة الشرعة وإقامتها تمييزين آخرين: إن الاضطرابات التي يحدثها «عدم الاندماج» لتتعارض مع الاضطرابات التي يحدثها «التحديد»، واضطرابات «التتابع»، حيث تكون العناصر التي تنصب على عناصر متتابعة مختلفة عن اضطرابات «التناسف» المحمول على عناصر مترتبة

وإنه على الرغم من فائدة مشروع جاكسون، فإن هذه التمايزات تبقى مع ذلك عامة جداً ولا تكشف عن حقيقة العمليات المضطربة في مختلف نماذج الحجة.

إن الأبحاث النفسية اللسانية الحديثة في علم الحجة، قد قادها بشكل واسع تحليل العمل اللساني بمصطلحات «مستويات المعالجة»: صوتياً، ومعجمياً، ونحويًا، ودلاليًا. وهكذا، فقد سعينا لتحديد ضمن أي معيار يستطيع العجز اللساني أن يحيل بشكل مثالي إلى اضطرابات تعطل مستوى خاصاً من التمثيل. ولقد تباه لنا مثلاً إذا كانت بشكل نموذجي عجزاً في المعالجة الصوتية، وفي النتيجة عجزاً في إدراك الخواص الصوتية للكلمات بشكل سليم. ولكن إذا كان العلاج الصوتي يبدو بالفعل مصاباً عند المصابين بحجة وإيرنيل، فإن هؤلاء يظهرون أيضاً في معظم الأحيان عجزاً معجمياً ونحويًا يتعلق ليس بالفهم فقط، ولكن بالإنتاج أيضاً. وحتى لو كان العجز يستطيع أن يعطل بشكل مسبق الهيمنة مكوناً لسانياً، فإنه لا يبدو إذن ممكناً أن يكون مكون اختياري واحد مصاباً بينما تبقى المكونات الأخرى سليمة. وثمة مثل آخر عن العلاقات بين مكونات المعالجة تقدمه دراسة الحجة التركيبية، والاضطراب المميز للتعبير عند المصابين بحجة بروكا. وترجم الحجة التركيبية للإنتاج عن طريق الاضطراب الانتخابي لاستعمالات الوحدات البنوية القاعدية، وعن طريق تقييد البنى النحوية مثل الإضافة، والموصلات، إلى أخرى. وعلى الرغم من أن المصابين بحجة بروكا التركيبية مصابون بشكل أساسي باضطراب التعبير، فلقد استطعنا أن نبين أنهم يكابدون من اضطرابات في الفهم تتعلق ظاهرياً بالمعالجة النحوية. وليس بدهياً مع ذلك أن هذه العقبات الإنتاجية والمتعلقة بالفهم تحيل بشكل مطلق إلى قصور المستوى النحوي. فلقد وضعنا الفرضيات التي تقول إن الحسابات التركيبية تحتوي على عجز في الوظيفة الصوتية يعطل الكلمات الوظيفية. وإنه على الرغم من أن فرضية القصور الجوهرية للنحو تبقى الفرضية الأكثر قبولاً اعتيادياً، إلا أنه ليس أقل حقيقة أن المصابين بحسابات بروكا يمثلون أيضاً عجزاً صوتياً وعجزاً في الوظيفة الصوتية أيضاً كما يعانون من اضطرابات في المعالجة المعجمية، وأن وجوهاً أخرى للمعالجة النحوية الدقيقة توجد مشتركة بشكل ظاهري في الحجة التركيبية.

ولقد توجهت الأبحاث في علم الحجة مؤخراً إلى الفكرة التي تقول نستطيع اضطرابات اللسان أن تعكس اضطرابات في «إجراءات الوصول» إلى مختلف مكونات اللغة، لا أن تعكس اضطرابات تعطل هذه المكونات نفسها. وتذكر هذه المسألة بالقضية الأكثر قدماً والتي أثارها أعمال تشومسكي، وهي تقضي أن نسأل أنفسنا إذا كانت الحجة تتمثل في «اضطراب الأداء» أو «التمكن». ويستند التمييز الذي أعيد التفكير فيه اليوم إلى نتائج العديد من التجارب - التي تدمج أيضاً في الفعلية - التي تظهر أن ثمة تمكناً

مختلفة تم العثور عليها في مختلف نماذج المهام التي تستدعي بالأحرى التمكن اللساني نفسه. وهكذا، فإن حسابات بروكا تحتفظ بشكل واسع بالقدرة على إرسال أحكام قاعدية مع الفشل في مهام تتعلق بفهم البنى النحوية. وبشكل كل واحد من هذه الاختيارات بالأحرى نداء إلى المعرفة النحوية نفسها. وإن هذا ليوحي أن التمثيل النحوي للحسابات التركيبية، يستطيع أن يكون سليماً، ولكن الحسابات تكاد من اضطراب في الوصول إلى هذا التمثيل وفي إقامة تناسب للبنى النحوية مع تأويلاتها الدلالية.

لقد وجدت الأبحاث النفسية اللسانية في علم الحجة نفسها، حديثاً، مفتوحة على المقاربات البين لغوية بعد أن كانت متمركزة جداً خلال زمن على الإنكليزية. وتشهد على ذلك المؤلفات التي قام في 1990 بنشرها كل من «مان» و«أولبير» عن الحجة التركيبية المتصورة من خلال منظور اللغات الوسيطة. وكذلك، تلك التي في عام 1991 كرس لها عدد خاص في Brain and Language، وقد تناول العدد البحوث الوظيفية للغات الوسيطة المتعلقة بالحجة. وهناك أخيراً تلك التي تحيل إلى نموذج المنافسة عند كل من «باتيس» و«ماك وايني»: وعند معاينة مرضى اللغة الإيطالية، والألمانية، والتركية، والهنگارية أو الصينية، فإنه يبدو أن تعطل الوظائف اللسانية يتعلق ليس فقط بتزامن مهيم لأعراض مرض ما، ولكن أيضاً بتنظيم قيود اللغة السابقة على المرض. ويمكن لتزامن عرض الحجة نفسه أن ينتج آثاراً تختلف من لغة إلى أخرى. وتعد درجة إصابة القرينة اللسانية للمصاب بالحجة، جزئياً، ناتجاً لأهمية هذه القرينة في اللغة السابقة على المرض أو لصحتها. وهكذا يبدو أن علم الصرف القاعدي محافظ عليه بصورة أفضل عند المصابين بالحجة من الأتراك أو الهنگاريين (لغات إعرابية) وليس عند المصابين بها من الناطقين بالإنكليزية. وإنها تبقى دائماً موضوعاً خاصاً للهامشة، ذلك لأنها نصاب بشكل منظم، وإن بدرجات متعددة، عند مرضى يتكلمون بلغة مختلفة. ويجب على تطور مثل هذه الأبحاث أن يفضي إلى فهم أفضل للعلاقات المعقدة الموجودة بين بنية اللغات وعلم أعراض الحجة.

■ المقاربات اللسانية والنفس لسانية للحجة:

R. Jakobson, "Towards a linguistic typology of aphasia impairments", in A.V.S. de Reuck et M. O'Connor (eds.), Disorders of Language, Londres, 1964; O. Sabouraud, J. Gagnepain et A. Sabouraud, "Aphasic et linguistique", La Revue du praticien, 15, 1965; R. Lesser, Linguistic Investigation of Aphasia, New York, 1978; E.B. Zurif et A. Caramazza, "Psycholinguistic structures in aphasia: studies in syntax and semantics", in H. Whitaker et H. Whitaker (eds.), Studies in Neurolinguistics, New York, 1976; M. -C. Goldblum et H. Kremin, "A propos de la compréhension de sujets atteints d'aphasie", Langage, 47, 1977; S.E. Blumstein, "Phonological aspects of aphasia", et R.S. Berndt et A. Caramazza, "Syntactics

aspects of aphasia", in M.T. Sarno (ed.), *Agrammatism*, New York, 1985; A. Friederici, "Autonomy and automaticity: accessing function words during sentence comprehension", in G. Denes, C. Semenza et P. Bisacchi (eds.), *Perspectives in Cognitive Neuropsychology*, Hillsdale, 1988; M. Lenormand et C. Chevrier-Muller, "Exploration du lexique chez les enfants dysphasiques", *Reed. Orthoph.*, 27, 1989; H. Kremin, "Perturbations lexicales: les troubles de la dénomination", in M. Jeannerod et X. Seron (eds.) *Traité de neuropsychologie*, Bruxelles, sous presse; L. Menn et L.K. Obler (eds.), *Agrammatic Aphasia* Cross-Language Narrative Source Book, Amsterdam, 1990; H. Goodglass et J.B. Gleason (eds.), "Cross-linguistic studies of aphasia", *Brain and Language*, 41, 1991, avec en particulier l'article de E. Bates, B. Wulfeck et B. Mac-Whinney, "Cross-linguistic research in aphasia: an overview".

التركيب الدلالي

COMBINATOIRE SÉMANTIQUE

الاعتقاد أن من الممكن إنشاء وصف دلالي لساني للغة ما، هو اعتقاد معقول ينسب لكل عبارة معنى، أو عدة معاني (من غير الإنكار، بالطبع، أن هذا المعنى يستطيع أن يكون متغيراً فيما بعد وأن يجعله سياق الاستعمال دقيقاً). وبالإضافة إلى هذا، فهو اعتقاد أنه من الممكن حساب المعنى الكلي للعبارة، بما إن المرء يعلم معنى الوحدات الدالة (الكلمات، والوحدات البنوية الصغرى) التي تظهر فيها، والعلاقات النحوية التي توحدتها. ولكن إذا كان هذا التركيب الدلالي يأخذ بالضرورة نقطة انطلاق التنظيم النحوي، فإن كثيراً من اللسانيين ليعتقدون أن التنظيم النحوي يمثل فقط نقطة انطلاق، وأنه يقدم القرائن فقط. ولقد يتطلب هذا من العلاقات الدلالية أن تتحدد ليس فقط بشكل مغاير للعلاقات النحوية التي لها مضمون خاص بها، ولكن أن لا تستطيع أن تتناسب واحدة فأخرى مع العلاقات النحوية، وأن لا تغطي الشبكتان نفسيهما، وأن يكون من الممكن للمرء أن يرى فيهما علاقة ذات نموذج من غير علاقة مساوقة للنموذج الآخر. ويقول آخر، فإن التركيب الدلالي، مع استناده إلى التركيب النحوي، فإنه ليس إعادة تأويل فقط.

■ ثمة محاولتان كلاسيكيتان لتكوين تركيب دلالي، مفهوم بوصفه حساباً لمعنى العبارات انطلاقاً من نحوها:

J. J. Katz et J. A. Fodor: "the structure of a semantic theory", -
Language, 39, 1963, p 170-210, trad. fr. dans, " cahiers de lexicologie, 1966,
n°2, et 1967, n°1.

لقد نشأ هذا البحث في ظل منظور تشومسكي، والذي يرى المكون الدلالي بوصفه مكوناً يؤول النحو فقط، أو، بصورة أدق، يؤول البنية النحوية «المميقة» (انظر نظرية تشومسكي).

U. Weinreich: "Explorations in semantic theory" (in T.A. Sebeok, -ب-
ed Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966).

وإنه ليعلم عن الدلالة التوليدية، ويتطلع إلى وصف المعنى من غير انطلاق من نحو معطى مسبقاً. ولقد تمت مناقشة التماثل بين هذين المتصورين للتركيب الدلالي في «ف. راستيه». "sémantique interprétative", paris, 1987.

1 - الوحدات الدلالية:

تعمل القرينة الممكنة (وليس هذا دليلاً) لأصالة التركيب الدلالي إزاء النحو إلى غياب التناسب بين الوحدات التي ينظر إليها بوصفها وحدات صغرى في هذين الميدانين. ولقد كان هيلميسليف هو أول لساني ركز على هذه النقطة: ليس فقط الوحدات الدلالية الصغرى (الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى) - والتي تمثل العناصر الأساسية للنحو - هي التي لها في معظم الأحيان مضموناً دلالياً معقداً، ولكن تحليلها إلى وحدات دلالية أكثر بساطة يمكن أن يتأسس على نظر لساني محض. ويكفي تطبيق منهج الاستبدال على ميدان المعنى والذي يطبقه علماء وظائف الأصوات على ميدان الصوت. فإذا كان علم وظائف الأصوات يرى أن وحدتين مثل /s/ و /t/ في الوحدة البنوية الفرنسية /su/, فذلك لأن كل وحدة يمكن أن تستبدل بوحدة أخرى. ويتيح هذان الاستبدالان اختلافاً في المعنى (لدينا مثلاً bu و sa). ويمكن للاستبدال نفسه أن يطبق على مضمون الوحدات البنوية. وهكذا سنقول إن الفعل «souhaiter - أمل» يتضمن، من بين أشياء أخرى، الوحدتين الدلالتين «absence - غياب» و «bon - جيد»: إذا أبدلنا «جيد» بـ «سيء»، فيجب على المعنى الذي نحظى به أن يعبر عنه فعل آخر، وأحياناً بوساطة الفعل «redouter - خشي» مثلاً، وإذا استبدلنا «غياب» بـ «حضور»، فإن المعنى الناتج يشبه معنى الفعل «قدّر». وإن الوحدات المستخلصة هكذا، وإن كانت عناصر للمدلول «أمل»، إلا أنه لا يمكن النظر إليها بوصفها مدلولات هي نفسها. والسبب لأنه لا يوجد دال يتناسب معها (يمكننا بكل تأكيد، إذا أردنا وصفها بشكل تقريبي، أن نجد كلمات في اللغة، كذلك التي تستعملها بين معكوفتين، ولكن طريقة حضور هذه الوحدات في الفعل «أمل» تعد مستقلة عن هذه الكلمات). وإن هيلميسليف الذي كان يعطي معنى «صورة» لكل عنصر لساني ليس بدال وليس بمدلول، كان يسمي الوحدات الدلالية الصغرى صوراً للمضمون. ولقد كان اللسانيون الفرنسيون أمثال «بوتيه» و«غريمار» يتحدثون عن وحدات صغرى للمعنى. وإن المصطلح الإنكليزي الأكثر تكراراً هو "semantic feature" (السمة الدلالية).

ويسمى البحث في هذه الوحدات «analyse sémique - تحليل دلالي» أو أيضاً

analyse componentielle - تحليل دلالي». ويقوم منهجه قبل كل شيء على مقارنة الكلمات (قارنا الفعل «أمل» مع الفعلين «خشي» و«قدر»)، وأنه لا يفعل في النهاية شيئاً سوى جعل المنهج الأكثر قدماً لحقول الدلالة كاملاً. ولكن عوضاً من أن نبين فقط بالنسبة إلى كل كلمة مع أي كلمات أخرى من المنطقة المعجمية نفسها تعارض، فإننا نبحت أولاً عن أزواج من الكلمات التي يبدو الفارق بينها في حدوده الدنيا - وإننا لنقرر أن كل واحد من هذه الفوارق إنما يكون بسبب تعارض الذرتين الداليتين المسميتين وحدات دلالية. ثم نصف بعد ذلك الفوارق الأكثر تعقيداً بوصفها تركيبات تعارضية صغرى (مفترضين أن الكلمات المقارنة تختلف في عدد من الوحدات الدلالية).

وبما إن التحليل الدلالي يصب فقط على وحدات معجمية (وحدات بنوية أو كلمات، ويسمى بورتية وحدات معجمية)، ويمثلها بوصفها «حزمة من وحدات المعنى» (وهي تمثل المعينات عند بورتية)، فإنه غير كافٍ لكي يضمن أصالة التركيب الدلالي. والسبب لأنه يبقى من الممكن أن تعالج العلاقات إجمالاً كل زوج من هذه الأزواج. ويمكن أن يكون لمثل هذه الحالات نفس نقاط الانطلاق والوصول التي تضطلع بها العلاقات النحوية - والتي تطبق مباشرة على الوحدات المعجمية. ويجب، لكي يتضمن التحليل الدلالي السمة التي لا تختزل للتركيب الدلالي، أن يصب ليس فقط على مضمون الوحدات المعجمية، ولكن أن يصب، شأنه في ذلك شأن تحليل غريماس، على مضمون مقاطع العبارة الأكثر سعة، بل على آثار المعنى، أي على المعاني المرتبطة بسياق معين أو بوضع معين للخطاب (يمثل المذلول عند غريماس مجموع الوحدات المعنوية الصغرى التي تستدعيها العلامة لحظة ورود خاص من لحظاتها: إنه يتضمن إذن وحدات معنوية صغرى غير تلك التي ترتبط بها بالذات والتي تشكل فقط صورتها العلامية). وبما إن الوحدات المعنوية الصغرى لن تعود محصورة في الكلمات أو في الوحدات البنوية الصغرى، فإن العلاقات التي توحيدها لم تعد تستطيع أن تكون متساوقة مع العلاقات النحوية. ولكن الحدود في هذه الحالة تتلاشى بين دلالات اللغة وتحليل الخطابات الذي قام في هذه اللغة.

■ حول التحليل الدلالي، انظر

L. Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage*, trad. fr., Paris, 1968, chap. 14 (et la critique de A. Martinet, "Au sujet des fondements de la théorie linguistique de L. Hjelmslev", *Bulletin de la Société de linguistique*, 42, 1946, p. 19-42); A.-J. Greimas et J. Courtès, *Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Paris, 1979, articles sème et sémème; B. Pottier, *Linguistique générale. Théorie et description*, Paris, 1974, § 17-21 T. Todorov, "Recherches sémantiques", *Langages*, 1, mars 1966, § 2 et 3. Dans ce même numéro, on trouvera des textes importants et une bibliographie.

ويعتقد بعض أنصار القواعد التوليدية أن بإمكانهم أن يبرروا بحجج «نحوية محضة» إسناد السمات الدلالية إلى الوحدات البنيوية الصغرى للغة. ولنفترض بالفعل أننا نفرض على النحو أن يبين «القيود الانتقائية»، أي أن كل عناصر الفئة القاعدية «أ» لا تتوالت مع كل العناصر للفئة الأخرى «ب»، بينما حتى هاتين الفئتين تدخلان طبيعياً في التوليف (إذا أخذنا مثلاً من أمثلة تشومسكي، فإننا لن نقول «يعجب الصدق جانا»، على الرغم من أننا نستطيع طبيعياً أن نقيم جملة مؤلفين فيها بين أداة التعريف، والاسم، والفعل المتعدي، واسم العلم). ولوصف هذا الحدث، فسنسند إلى بعض الوحدات البنيوية الصغرى «سمات دلالية متلازمة» (وهكذا، فإن «الصدق» يأخذ السمة «غير حي»، وتتمثل في {-حي}، كما سنعرّضوا إلى أخرى «سمات دلالية سياقية»، أي الإشارة إلى السمات المتلازمة التي يجب أن تمتلكها الوحدات البنيوية الصغرى التي تتوالت معها (وهكذا، فإن الفعل «أعجب» يأخذ السمة «يتطلب فاعلاً حياً»، ويتمثل رمزياً على النحو {+حي-}. وستمنع ضابطة عامة من ضوابط القواعد قيام توليف من الوحدات البنيوية الصغرى التي لا تتناسب سماتها المتلازمة والسياقية معها.

■ لقد أدخل تشومسكي في Aspects of the Theory of Syntax (cambridge, 1965 mass.) فقط فكرة السمات الدلالية. ولقد أتاحت هذه الفكرة المجال أمام مجادلات عديدة: انظر:

S. Y. Kuroda: "Remarques sur les Présuppositions et sur les contraintes de sélection", Langages, Juin 1969, p 52-80.

2 - العلاقات الدلالية

إن مختلف الوحدات المعنوية الصغرى التي تكوّن، بالنسبة إلى بعض اللسانيين، المضمون الدلالي للوحدة إنما تشكل جمعاً فقط، وتعددية من غير تنظيم داخلي، ومن غير علاقة خاصة بين عناصره. ولقد ينتج عن هذا أنه إذا وجدت وحدتان ولهما الوحدات المعنوية الصغرى نفسها، فإنهما تعدان مترادفتين. وإن هذا ليصبح مشكلة عند التمييز بين «garage - مرآب» و«coffre - صندوق» (سيارة). فالكلمتان تمتلكان في الوقت نفسه الوجدتين المعنويتين «رتب» و«سيارة». وسنكون مرغمين، لكي نخرج من المأزق، أن نستعمل وحدات معنوية صغرى بالنسبة إلى «من أجل السيارات» و«في السيارات».

■ يوجد مثل هذا التصور للوصف اللساني، ضمناً، عند كاتز وفودور (المرجع السابق). وإننا لنجده أيضاً - ولكن يصححه مفهوم «سمات التباين» - عند «ل. بريو» في: "Pricipes de noologie", La Haye, 1964.

ويوجد هذا التصور، من جهة أخرى، في أساس الألسنة الوثائقية التي يقال عنها «غير النحوية»، والتي لا تقدم موضوعاً إلا عن طريق جمع لوازمات مستقلة (انظر نسق الكلمات المفتاحية الذي يستعمل أحياناً لتلخيص مضمون كتاب أو مقال وجعله في بطاقة. فالكلمة المفتاحية بالنسبة إلى العمل الملخص تكون ما تكونه الوحدة المعنوية الصغرى بالنسبة إلى الكلمة).

ولقد قدم وارنيس نقداً منظماً لهذه الأطروحة. ففي مضمون الوحدة الدالة، بالنسبة إليه، نستطيع الوحدات المعنوية الصغرى أن تكون مشتركة بشكلين مختلفين. فهناك اشتراك إضافي (تراكم)، إذا لم يكن بين الوحدات المعنوية الصغرى أي علاقة خاصة. وهكذا، فإن كلمة «صبي» تمثل تراكماً مكوناً من سمات مثل «طفل» و«ذكر»، وستكون ممثلة بوصفها «طفلاً»، «مذكراً»: المعيار هو أن الصبي يكون طفلاً ومذكراً في الوقت نفسه. ولذا، يجب أن نميز فيها المظهر الذي يقيم علاقة خاصة بين الوحدات المعنوية الصغرى. فكلمة «قزم» تمد مظهراً يربط كلمة «رجل» وكلمة «صغير». وإننا لنمثل هذا المظهر بـ «رجل» ← «صغير». والمعيار هو أن القزم ليس في الوقت نفسه رجلاً وصغيراً، ولكنه صغير بالنسبة إلى رجل. ويحاول واينر، انطلاقاً من هذه التحديدات البدائية، أن يميز العلاقات الدلالية الرئيسة بين الوحدات الدالة (كلمات أو وحدات بنوية صغرى)، وذلك تبعاً لنموذج التجميع الذي يقيم بين الوحدات المكونة:

(أ) ثمة ترابط عندما يكون ترابط الوحدات تراكماً جديداً. وتمثل هذا عموماً في الترابط «صفة + اسم»: صبي وديع = «طفل»، «ذكر»، «وديع»، «قزم وديع» = «رجل» ← «صغير»، «وديع». وهذا هو الحال بالنسبة إلى بعض الكلمات المركبة مثل «الكلب - الذئب».

ملاحظة: يجب وجود عمل معقد لتمثيل تعبير مثل «سائق سريع» بوصفه تعبيراً متسلسلاً. والسبب، بالدرجة الأولى، لأنه لا يوجد خلق لتراكم جديد: ليس السائق السريع شخصاً هو السائق، 2 ولا السريع، ولكنه سريع بوصفه سائقاً.

ب - تعد العلاقة غير تسلسلية إذا لم تخلق تراكماً جديداً. وإن هذا الأمر ليكون بالنسبة إلى العلاقات المتعدية، ومثلنا على ذلك تلك العلاقات التي تربط بين الفعل وتوابعه. فإذا كان الفعل «acheter - اشترى» يمثل المجمع (آ، ب)، و«voiture» يمثل المجمع (ج، د)، فإن «اشترى سيارة» يجب أن تمثلها المجموعتان ((أ، ب) (ج، د)). وثمة كلمات مركبة مبنية، دلاليًا، بالتطابق مع هذا النموذج.

■ U. Weinreich, "Explorations in semantic theory" in T. A. Sebeok (ed), Current Trends in Linguistics, 3, La Haye, 1966.

ويذكر التمييز بين الترابط وعدم الترابط بالتمييز الذي أقامته قواعد القرن الثامن عشر بين نموذجي التوافق القاعدي (إن توافق المطابقة، مثلاً بين الصفة والمصدر في الفرنسية، إنما يعود إلى أن الكلمتين تقومان بوصف الشيء نفسه، بينما المقطع فيكتفي بجمع هذه الصفات. ولدننا مثل على ذلك هو التوافق في عمل النصب بين الفعل ومفاعله في اللاتينية وفي الألمانية، لوجود علاقة بين أشياء مختلفة).

إن الدراسة التي تسمى مدرسة الدلالة التوليدية، والتي تتابع وانيريش وتجاوزها، لتميل إلى التخلي عن فكرة التراكم نفسها، كما تميل إلى تمثيل كل وحدة دالة بوصفها مظهراً. وهكذا، فإن معظم الكلمات أو الوحدات البنوية الصغرى للغة سينظر إليها بوصفها اختصاراً بسيطاً، في البنية السطحية، لبنية واقعية أكثر تعقيداً، وتتساق مع البنية النحوية للجمل الكاملة. وهكذا، فإن الفعل «كسر» سيكون الأثر السطحي لتنظيم عميق متوافق مع تنظيم تعبير مثل «يكون السبب، عن طريق صدمة، شيء ما يصبح قطعاً». ولتبرير هذا التفسير، والذي يمكن أن نجده قسرياً وسيئاً، فإننا نزعج بأنه وحده يستطيع أن يجعلنا نفهم الالتباس في عبارة مثل «لقد كسر الوعاء تقريباً» (= «لقد أوشك أن يكسره»، أو «لقد كسره إلى حد ما»). ويأتي الالتباس من أن المغير «تقريباً»، مطبق في السطح على الكلمة الوحيدة «كسر»، ويستطيع أن يكون في العمق مطبقاً على مناطق مختلفة من التنظيم الدلالي المعقد الذي تمثله هذه الكلمة (والمثل يعود إلى مك كاويلي). وستلاحظ أيضاً أن الوحدات المعنوية «إنسي» و«شاب» والحاضرة في الكلمة «طفل»، تبدوا ضمن علاقة دلالية ماثلة لعلاقة المصدر والصفة في الجملة. فإذا طبقنا بالفعل التعبير التقييدي «ليس ... سوى» على مجموعة مكونة من «مصدر + صفة»، فإن التقييد لا يتعلق إلا بالصفة («ليس عنده سوى سجنائر شقراء» = «ليس عنده، بما إنها سجنائر، سوى شقراء»). وإذا كان هذا هكذا، فيمكن القول بالطريقة نفسها «لا يوجد أطفال هنا» = «لا يوجد هنا، بما إنه إنسي، سوى شباب» (وليس العكس، الذي سيكون «لا يوجد هنا، شباب، سوى الإنسيين»). وتستطيع وقائع من هذا النوع أن تستخدم في تمييز، من بين الوحدات المعنوية الصغرى للكلمة، الوحدات التي تتعلق بالصفة العامة التي تحيل إليها هذه الكلمة، والتي تسمى غالباً «صنف الوحدات المعنوية الصغرى»، وكذلك تمييز تلك التي تخصص فئة فرعية (بشكل تبادلي «إنسي» و«شاب» في حالة «الطفل»): إن العلاقة التي ينفذها الشكل «ليس ... سوى» لا تتعلق بصنف الوحدة المعنوية الصغرى، ولكنها تقوم في داخل الإطار الذي يحدده هذا.

■ J. D. McCawley, "Semantic representation", Symposium on Cognitive Studies and Artificial Intelligence Research, Chicago, 1969.

ويطرح «ف. راستيه» قضية التركيب في إطار البحوث الإدراكية، وفي إطار صورية المعنى في «الذكاء الصناعي»:

"Sémantique et recherches cognitives", Paris, 1991.

ولقد قام بربط هذه القضية بمفهوم معاودة الفئات الدلالية الذي طوره غريماس في:

"Sémantique structurale", Paris, 1966:

تمثل معاودة الفئات الدلالية في عبارة أو في نص توزيعاً معيناً للوحدات المعنوية الصغرى المرتبطة بمختلف الكلمات. وهو توزيع يضمن، ولا سيما من خلال سمته التكرارية، التماسك، بل انسجام العبارة أو النص.

نطرح قضية التركيب بشكل مستقل عن التحليل القائم على الوحدة الدلالية الصغرى. وإن التركيب ليعد جوهرياً بالنسبة إلى «علم الدلالة البرهاني» الذي طوره «آنسكومبر» و«ديكور» منذ 1973. ولقد اقترح هذا العلم وصف الجملة عن طريق ترابط البراهين التي تعد ممكنة الوجود في الخطاب، وذلك انطلاقاً منه، وبوساطة نموذج النتائج مثلاً الذي نستطيع أن نربط به عن طريق كلمة «إذن». وتعد هذه النتائج، من جهة أولى، نتائج تحددها الكلمات المعجمية (أي تلك التي كنا نصفها سابقاً بالكلمات الممتلئة). وهكذا، فإن وصف الصفة «embarrassant - محير» ليعني من هذا المنظور القول، ليس ما تعنيه في ذاتها، ولكن كيف نستطيع أن نواصل استناداً إلى جملة مثل «الوضع محير»، ولا سيما النظر إلى نوع النتائج الذي تستطيع هذه الجملة أن تقوم برعايته في الخطاب. وإن بعض الكلمات التي تسمى «عاملة ربط» من جهة أخرى، لتقوم بوصفها الطريقة التي تثير بها النتائج المرتبطة بالسابقة. وهكذا، فإن الفارق بين «unpeu - قليل» و«peu - ضئيل» إنما يعود لأن الكلمة الأولى، المسماة «ملطفة»، تحتفظ بهذه النتائج مع إضعافها، بينما الكلمة الثانية المسماة «عاكسة»، تغليبها (وإن هذا ليكون بطريقة تفضي بها «unpeu» و«un peu embarrassant» إلى نتائج متعاكسة). ويدرس التركيب البرهاني أيضاً الطريقة التي تتحرك فيها عوامل الربط المعقدة مثل: «ne... que peu» - ليس سوى قليل و«un... ne peu» - ليس سوى قليل. وإنا لنحظى بهما إذ نجعل «ne... que» تؤثر على peu وعلى un peu. فهل لهما الوظيفة المتعاكسة نفسها؟ ويقول آخر لماذا «ne... que» تغلب «un peu»، على حين أنها تمزج «un peu»؟).

■ لقد تم إدخال مفهوم التركيب البرهاني عن طريق:

O. Ducrot dans Les Echelles argumentatives, Paris, 1980 (qui reprend un texte de 1973), p. 56 s. On en trouve de nombreux exemples dans J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983. Voir aussi O. Ducrot, "Les modificateurs déréalisants", Journal of Pragmatics, 1995, vol. 1, n°24.

3 - التنظيم الدلالي للعبارة:

هل توجد بنية دلالية للعبارة؟ ويقول آخر، هل يجب على الصيغ التي تصف معنى العبارات أن تكون جميعها مبنية على النموذج نفسه، أو مبنية على الأقل وفق عدد قليل من النماذج المحدودة جيداً؟ إن كل ما نستطيع القيام به حالياً، هو الإشارة إلى بعض المبادئ التنظيمية التي تستعمل غالباً من أجل الوصف الدلالي، ولكننا لا نرى جيداً كيف يمكنها أن تتمفصل فيما بينها.

1- يبدو أن وظيفة كثرة من العبارات الإثباتية (تأكيد أو نفي) هي أن تعلن، «صواباً» أو «خطأ»، نسب بعض الخواص إلى بعض الأشياء. ومن هنا، يأتي الميل إلى تمييز قسمين في وصفها الدلالي: «المسند إليه»، ويسمى أحياناً «منطقي». وهو يشير إلى الشيء الذي تنسب إليه خاصية من الخواص، وهناك «المسند» الذي يشير إلى هذه الخاصية. وأكثر من هذا، فإنه يبدو أن هذا التمييز، في كثير من اللغات، ينعكس في البنية النحوية للعبارة: إنه عندما يوجد، فإن مجموعة المسند إليه (بالمعنى القاعدي للعبارة) يمكن أن توصف غالباً بوصفها مشيرة إلى موضوع الانتساب (وبهذا تطابق مع المسند المنطقي في النتيجة). وثمة برهان في صالح هذا التقارب هو أن موضوع العبارة التأكيدية هو أيضاً الموضوع الذي ننكر عليه خاصية من الخواص عندما نعلن أن هذه العبارة خطأ (فإن تؤكد أو أن ننفي أن يكون جان قد جاء، فإننا ننسب دائماً إلى جان، أو نرفض أن ننسب إليه خاصية المجيء). ولقد نعلم أن النفي، في معظم اللغات التي يعد فيها المسند إليه وظيفة نحوية، يستطيع أن ينجز عن طريق عملية تدع هذا المسند إليه النحوي على حاله من غير تغيير، وتنصب على مقطع آخر (تنصب على الفعل مثلاً: لكي ننكر أن يكون جان قد جاء، فإننا نستطيع أن نقول: «جان لم يأت». فالمقاربة بين المسند إليه القاعدي والمسند إليه المنطقي نجعلنا نفهم من جهة أخرى أن التحول السلبي للعبارة يستطيع أن يغير معناها بشكل جذري: «وحده بدير لا يحب سوى ماري» ليس لها المعنى نفسه (ولا حتى شروط الحقيقة) الذي في عبارة «وحدها ماري لا يحبها سوى بدير». ومادام هذا هكذا، فإن هذا التباين يُفسّر إذا كان المسند إليه القاعدي يشير إلى هذا الذي ينسب إليه الخاصية. والسبب لأن الأمر يختلف إذا تم التأكيد بأن:

(I) بدير هو وحده يمتلك خصوصية «أن لا يحب سوى ماري».

(II) وأن ماري هي وحدها تمتلك خصوصية «أن لا يحبها سوى بدير».

ملاحظة: إذا قلنا إن هذا النموذج من التحليل المنطقي يبدو ملائماً لكثير من

العبارة الإثباتية، فذلك لكي نستبعد الإثبات الذي يختص به المسند إليه القاعدي، مثل «بعض الرجال كذابون». وإنه لمن الصعب على المرء أن يزعم أن «بعض الرجال» تشير إلى شيء أو إلى مجموعة من الأشياء. ويجب القول إن المسند إليه المنطقي لهذه العبارة هو مجموع الرجال وأتينا ننسب إليه خاصية احتواء بعض الأفراد الكذابين.

■ نجد في القواعد العامة أن المسند إليه المنطقي والمسند إليه القاعدي متماثلان. ويميز تشومسكي بينهما، ولكنه يركز على الخواص المنطقية للمسند إليه القاعدي، وذلك منذ كتابه «البنية النحوية»، الترجمة الفرنسية، باريس، 1969، فقرة 2، 9، 7 (وبعد ذلك فإنه إلى المسند إليه القاعدية للبيئة العميقة وحدها يسند هذه الخواص). وتبعاً لـ S.Y. Kuroda، فإن الأداة اليابانية "wa" تستخدم لتظهر أن العبارة بنية مكونة من مسند إليه ومسند، وأنها تعبر بسبب هذا عن «حكم جذري»:

"The categorical and The thetic judgments" trad. fr. dans le n°30 de langages, juin 1973.

وانظر أيضاً الحقل 1 من:

"Japanes syntax and semantic", Dordrecht, Boston, Londres, 1993.

2- ويمكن أن نجد قسراً إعطاء موضوع واحد لكل إثبات، ومثال ذلك أن نقرر أن (1) «بيير يحب ماري» موضوعها بيير وليس ماري. وحيتنا فإننا نفضل تحليلاً منطقياً للعبارة يقوم على العلاقة والبراهين (مواز للتحليل القاعدي الذي يقوم على الفعل والمفاعيل). وسنقول إن (1) يؤكد العلاقة «أحب» بكثير من البراهين «بيير، ماري». (ولا شيء يمنع من امتلاك علاقات تتميز بأكثر من برهانيين على كل حال). ويمثل هذا التحليل، على الرغم من المظهر، توسيعاً للتحليل السابق أكثر مما يمثل التخلي عنه. ولقد تمت الإشارة في الأعلى مثلاً أن موضوع العبارة الإثباتية هو أيضاً موضوع العبارة النافية التي تتناسب معها. وإذا كان ذلك كذلك، فإن براهين الإثبات تعد هي براهين النفي («بيير لا يحب ماري» لها نفس البراهين، بيير وماري، التي في (1). وإذا كان صحيحاً أن هذا لتحليل الجديد يفضي إلى التعرف على عدد من البراهين هنا حيث لا يوجد سوى مسند إليه قاعدي واحد، فإنه لا يمنع من تمثيل، بشكل ما، الخواص المنطقية التي يمتلكها المسند إليه القاعدي. ولكن يجب فقط أن نتصرف بشكل غير مباشر، وذلك بإقامة ماثلة بين مختلف أماكن العلاقة، ناسبين خواص خاصة إلى واحدة منها، تلك التي يملؤها بالضبط البرهان المناسب للمسند إليه القاعدي.

3- بينما يتأسس تمييز الشيء والخواص على العمل المنطقي للسان، فإن تمييز

الموضوع والكلام ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع (في الإنكليزية topic) العبارة، هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن، هو المسند إليه النفسي. وأما الكلام، أو الموضوع (في الإنكليزية comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها نسياً إلى هذا الموضوع - وهذا ما كنا نسميه في الماضي الخبر النفسي. ومادام هذا هكذا، فإننا حين نقول «جان جاء»، فإننا نقصد أن نعطي معلومات ليس بخصوص جان، ولكن بخصوص الأشخاص الذين جاءوا، أو، بصورة عامة، بخصوص ماجرى. وتستطيع الكلمة «جان» إذن، بوصفها المسند إليه المنطقي والقاعدي، أن لا تعين موضوع الكلام. وهذا يسمح بتحديد الموضوع. وهذه مسألة تجيب العبارة عليها، أو هي ملزمة بالرد عليها. («ماذا فعل جان؟»، «من جاء؟»، «ماذا جرى؟»). وعلى ضوء التحديد الذي أعطيناه في الأعلى، فإن الموضوع، خلافاً للمسند إليه، ليس مقطعاً من العبارة، ولكنه شيء خارجي تشير العبارة إليه. وهذا لا يمنع الموضوع أن يكون ظاهراً في العبارة، ولا يمنع أن تسمح الواسمات الدلالية بتحديد الموضوع ويتميزه من الكلام. وتتمثل هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المقاصد، وكذلك بالنسبة إلى بعض البنى مثل الفك، في الفرنسية، والذي يقضى بفصل الكلمة، وإعادتها عن طريق ضمير غير منبور: إن عبارة مثل «جان، هو جاء» لا تستطيع أن تحوز على موضوع غير الشخص الذي تشير إليه كلمة «جان».

ملاحظة: إنه لمن الصعب، في معظم الأحيان، أن نقيم صلة بين موضوع العبارة وموضوع الخطاب أو المحادثة حيث تأخذ هذه العبارة مكانها.

■ للتمييز بين الموضوع والخبر الموجود مسبقاً في التعارض بين «المسند إليه النفسي» و«المسند النفسي»، انظر:

H. Paul, *Prinzipien der Sprachgeschichte*, 2e éd. Halle, 1886, p. 99). Elle est retravaillée par les linguistes du Cercle de Prague, notamment, dès 1929, dans un article en tchèque de V. Mathesius (repris dans un recueil de ses articles publié à Prague, en 1947, p. 234-242), puis dans "Verstärkung und Emphase", *Mélanges Bally*, Genève, 1939. Les thèses de Mathesius sont présentées par J. Firbas, "On defining the theme in functional sentence analysis", *Travaux linguistiques de Prague*, 1. Prague, 1964, p. 267-280). Elles sont discutées dans B. de Cornulier, "Remarques sur la perspective sémantique (thème, propos, etc.)", *Langue française*, n°42, juin 1979. Cf. aussi la bibliographie de la p. 54.

وحول ضرورة عدم خلط هذا التمييز مع تمييز المسند إليه من المسند المنطقيين، انظر:

J.L. Austin, "Comment parler?", trad. fr. dans *Langages*, 2, juin 1966. Sur ses

الموضوع والكلام ينتمي إلى علم النفس. إن موضوع (في الإنكليزية topic) العبارة، هو ما يتكلم المتكلم به، أو كما يقول اللسانيون في بداية القرن، هو المسند إليه النفسي. وأما الكلام، أو الموضوع (في الإنكليزية comment)، فهو المعلومة التي يريد أن يحملها نسياً إلى هذا الموضوع - وهذا ما كنا نسميه في الماضي الخبر النفسي. ومادام هذا هكذا، فإننا حين نقول «جان جاء»، فإننا نقصد أن نعطي معلومات ليس بخصوص جان، ولكن بخصوص الأشخاص الذين جاءوا، أو، بصورة عامة، بخصوص ماجرى. وتستطيع الكلمة «جان» إذن، بوصفها المسند إليه المنطقي والقاعدي، أن لا تعين موضوع الكلام. وهذا يسمح بتحديد الموضوع. وهذه مسألة تجيب العبارة عليها، أو هي ملزمة بالرد عليها. («ماذا فعل جان؟»، «من جاء؟»، «ماذا جرى؟»). وعلى ضوء التحديد الذي أعطيناه في الأعلى، فإن الموضوع، خلافاً للمسند إليه، ليس مقطعاً من العبارة، ولكنه شيء خارجي تشير العبارة إليه. وهذا لا يمنع الموضوع أن يكون ظاهراً في العبارة، ولا يمنع أن تسمح الواسمات الدلالية بتحديد الموضوع ويتميزه من الكلام. وتتمثل هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المقاصد، وكذلك بالنسبة إلى بعض البنى مثل الفك، في الفرنسية، والذي يقضى بفصل الكلمة، وإعادتها عن طريق ضمير غير منبور: إن عبارة مثل «جان، هو جاء» لا تستطيع أن تحوز على موضوع غير الشخص الذي تشير إليه كلمة «جان».

ملاحظة: إنه لمن الصعب، في معظم الأحيان، أن نقيم صلة بين موضوع العبارة وموضوع الخطاب أو المحادثة حيث تأخذ هذه العبارة مكانها.

■ للتمييز بين الموضوع والخبر الموجود مسبقاً في التعارض بين «المسند إليه النفسي» و«المسند النفسي»، انظر:

H. Paul, *Prinzipien der Sprachgeschichte*, 2e éd. Halle, 1886, p. 99). Elle est retravaillée par les linguistes du Cercle de Prague, notamment, dès 1929, dans un article en tchèque de V. Mathesius (repris dans un recueil de ses articles publié à Prague, en 1947, p. 234-242), puis dans "Verstärkung und Emphase", *Mélanges Bally*, Genève, 1939. Les thèses de Mathesius sont présentées par J. Firbas, "On defining the theme in functional sentence analysis", *Travaux linguistiques de Prague*, I. Prague, 1964, p. 267-280). Elles sont discutées dans B. de Cornulier, "Remarques sur la perspective sémantique (thème, propos, etc.)", *Langue française*, n°42, juin 1979. Cf. aussi la bibliographie de la p. 54.

وحول ضرورة عدم خلط هذا التمييز مع تمييز المسند إليه من المسند المنطقيين، انظر:

J.L. Austin, "Comment parler?", trad. fr. dans *Langages*, 2, juin 1966. Sur ses

rapports avec la notion de sujet grammatical: C. Hagège, "Du thème au thème en passant par le sujet", La Linguistique, 1978, n°14, 2, p. 3-38.

تطابق القواعد التوليدية غالباً بين الخبر والبؤرة. والجوهري، بالنسبة إليها، هو تمييز هذه المفاهيم، التي يقال عنها إنها «ذراعية»، من مفهوم المسند الذي سيكون مفهوماً تركيبياً قاعدياً. وحول هذا الأمر، انظر:

Identifie souvent rhème et focus, l'essentiel étant de distinguer ces notions, dites "pragmatiques". de celle de prédicat, qui serait syntactico-sémantique, cf. N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative, Paris, 1966, p. 326-331.

لقد تمت مناقشة مكان الموضوع بين الدلالة والتداولية. انظر:

T. Reinhart, Pragmatics and Linguistics. An Analysis of Sentence Topics, Bloomington, 1982. J.M. Zemb utilise l'opposition thème-rhème pour étudier la négation: Les Structures logiques de la proposition allemande, Paris, 1968. La notion de thème est l'objet du n°78 de Langue française, juin 1988, et du recueil de J.-C. Anscombe et G. Zaccaria, Functionalisme et pragmatique, Milan, 1990.

4- يجب أن نميز أيضاً من التعارضات السالفة، ذلك التعارض الموجود بين «المثبت» و«المُضَمَّن». فالبارة «جان يتابع القيام بحماقات» تدل في الوقت نفسه على أن (أ) جان قد قام بحماقات في الماضي، و(ب) أنه يقوم بها في الحاضر. ومادام هذا هكذا، فإنه يبدو أن على المعلومات (أ) و(ب) أن تكون مفترقة في داخل الوصف الكلي للبارة، والسبب لأن لها خواص مختلفة. وهكذا، فإن (أ) تبقى عندما تكون العبارة منكورة («إنه لمن الخطأ أن يتابع جان قيامه بالحماقات») أو عندما تكون موضوعاً للتساؤل («هل يتابع جان قيامه بالحماقات؟»). وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى (ب). وإتناء، من جهة أخرى، إذا وصلنا في الخطاب الارتباط بالبارة، فإننا نولي اهتمامنا بـ (ب) قبل كل شيء (تستطيع النتائج التي نستخلصها من العبارة أن تتأسس على الحماقات التي يقدمها جان في الحاضر وحده، ولكن ليس على حماقاته في الماضي وحده). وأخيراً، فإن (أ) ليست مقدمة بالطريقة نفسها التي قدمت بها (ب): إن (أ) معطاة بوصفها بدهية أو أمراً معروفاً، وإذن فإنه من غير الممكن وضعها موضوع الشك. بينما (ب)، فمعطاة بوصفها جديدة ويمكن أن تخضع للنقاش. ويقال أيضاً، إن (أ) مُتَضَمَّنَةٌ، وإن (ب) مُثَبِّتَةٌ (أو مؤكدة). فإذا اتفقنا عموماً على الخصوصيات «مثبتة» و«مضمنة»، فإن تحديد الظاهرة نفسها يبقى موضوعاً للنقاش. ويمكن لهذا النقاش أن يتجه في ثلاثة اتجاهات:

- الأول من وجهة نظر منطقية: إننا نضع المسلمة التي تقول إذا كان المتضمَّن خاطئاً، فإنه لا يمكن القول عن العبارة إنها خطأ أو صواب (فخطأ العبارات إما أن يحدد

«تقياً» في لائحة حقيقتها، وذلك كما يقترح سترافسون، وإما أن تفرض النظر إلى قيمة منطقية ثالثة، وهذا ما يفعله كينان، وزير، وكوسفروف).

- الثاني من وجهة نظر شروط الاستعمال: يجب على العبارات المتضمنة أن تكون حقيقية (أو يعتقد المتلقي أنها حقيقية) وذلك لكي يكون استعمال العبارة «عادياً». وإلا يكن ذلك، فإنها تبدو «خارج القصد». ولكن يبقى أنه يجب تحديد «أدبيات الخطاب» الذي نجبل إليه. وإن بعض الأمثلة، من جهة أخرى، تضطرننا، على الأقل، أن نعيد صياغة شرط الاستعمال هذا (الوضع بحضور شخص لم يسبق لنا أن التقيناه من قبل قط، ونبحث لكي نفسر عصبية المفاجئة. وإنما لنستطيع القول «لقد توقف عن التدخين حديثاً من غير شك»، من غير أن نأخذ الحدث المعروف مسبقاً بأن الشخص كان يدخن فيما مضى).

- الثالث من وجهة نظر الين شخصية في الخطاب (التداولي). فاختيار عبارة تتضمن هذا التضمين أو ذاك يغير العلاقات بين المتخاطبين فيما يتعلق ببقية المحادثة. ولهذا السبب، فقد قام ديكرو بوصف التضمين بوصفه مادة قولية، ويستوي في ذلك مع الوعد أو الأمر.

■ يوجد مفهوم التضمين في:

"Logique de Port-Royal" (A. Arnauld et P. Nicole, La logique ou l'Art de penser, 1760, 2e Partie, chap. 10)

وقد طور هذا المفهوم:

- منطقيون في:

- des logiciens: dans "Sinn und Bedeutung", Zeitschrift für philosophie und philosophische kritik, 1892. Frege l'utilise pour établir sa théorie de la référence [366]; R.J.J. Cosgrove ("A three valued logic for presuppositional languages", Notre Dame Journal of Formal Logic" 21, 3, 1980) et E.L. Keenan ("presupposition in natural logic", The Monist, n°53, 1973) construisent, pour représenter la présupposition, des logiques à trois valeurs;

- فلاسفة:

R. G. Collingwood, An Essay in Metaphysics, Oxford, 1940; P.F. Strawson, "Identifying reference and truth-values", Theoria, 1964, 2; voir aussi son recueil d'articles traduit sous le titre Etudes de logique et de philosophie, Paris, 1977;

- لسانيون:

E.H. Bendix, Componential Analysis of General Vocabulary, La Haye, 1968; O. Ducrot, "La description sémantique des énoncés français", L'Homme, 1968, 1; C.J. Fillmore, "Entailment rules in a semantic theory", Ohio State University Research Foundation Project on Linguistic Analysis, 10, 1965. R.M. Kempson soutient que

la notion est inutile en linguistique: les phénomènes qui l'ont suscitée seraient mieux traités avec celle d'implicature conventionnelle de Grice [57] s.] (Presupposition and the Delimitation of Semantics, Cambridge, GB, 1975).

وبالنسبة إلى الدراسات الجماعية، انظر:

O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972; R. Zuber, Structure présuppositionnelle du langage, Paris, 1972, et Non-declarative Sentences, Amsterdam, 1983, qui applique la notion à l'étude de phrases non assertives.

5- «انفجار المعنى». بينما كان الأمر تقليدياً يقوم على تصور العبارة بوصفها معبرة عن فكر أو منجزة لفعل، فإن كثيراً من اللسانيين يلحون حالياً على تعددية وجهات النظر التي يمكن أن تمثلها في آن واحد. ونسجل، كخطوة أولى نحو هذا المعنى المنفجر، أن المخاطب يستطيع أن يتزع مسئوليته الشخصية حتى في حالة العبارات التي تزعم قول الحقيقة. وهكذا، فإن برؤندونيه يميز بين تمثيل يقول «أنا - حقيقة» (أجد أن...)، وبين «أحد الناس - حقيقة» (أي تلك الحقيقة التي نمزوها إلى التضمينات أو إلى ما يأتي بعدها «يدو أن...»)، بل بين « ϕ - حقيقي» (عندما يكون مضمون الإثبات معطى مفروضاً بنفسه، بشكل مستقل عن كل ذاتية. انظر «الأرض دائرية»).

فإذا صار مقبولاً أن لا يقدم المخاطب نفسه بالضرورة بوصفه مصدراً لما يقول، فلقد يصبح ممكناً قبول أن العبارة نفسها تستطيع أن تظهر مختلف وجهات النظر، وتكشف أنها تنسب إلى مصادر مختلفة. وهذه هي الحالة، بشكل بدهي تقريباً، عندما يستعمل المخاطب، لكي يدل على شيء من الأشياء، تعبيرات تصف هذا الشيء بشكل يعلن فيه هو نفسه أنه غير مقبول («الإرهابيون هم في الواقع المدافعون عن الحرية»): إنه يدخل بهذا في كلامه «جزراً» تمثل كلاماً أو فكراً غريباً (وهذه ظاهرة يجب تمييزها من «الخطاب المروى»، بالمعنى التقليدي، حيث نحدد بوضوح للعبارة هدف التعريف بما يقول أو ما يقول شخص آخر). يقضي تجذير هذه الفكرة العثور في معظم العبارات على تنضيد من وجهات نظر مختلفة، وغالباً ما تكون متناقضة، ويمثل كل واحد منها تمثيلاً كاملاً للوضع الذي نتكلم عنه، والذي لن يتمفصل في فكرة وحيدة. ونقول غالباً، مثلاً، إن العبارات السلبية تبلور ضرباً من الخصومة حيث تتعارض وجهة النظر التي تم نكرانها (ولكنها تبقى حاضرة مع ذلك) وتلك التي تنكرها: أنا حين أجب «لا أستطيع فعل كل شيء»، على من يطلب مني فعل شيء ما، فإنني أنظاها كما لو أن هذا الشخص يؤسس طلبه على ادعاء غير معقول في أنني أستطيع فعل كل شيء. ويصل إلى مثل هذه النتيجة كل من فوكونيه الذي يدرس العلاقات بين الفضاءات الذهنية المفتوحة في الجملة نفسها، ومارتان الذي يرى أن

تعددية عوالم المعتقدات تستطيع أن تمثل في عبارة بسيطة ظاهرياً. وإتھما لوصول إلى هذا بأشكال مختلفة، جذرية إلى حد ما، كما يلجأ إلى استعارات مختلفة. وإن آنسكومبر يتحدث عن فضاءات استدلالية، بينما ديكرو فيدخل إلى داخل العبارة تعددية صوتية تحكم النص تبعاً لباحثين. في حين أن فوكينييه كان يدرس العلاقات بين مختلف الفضاءات الذهنية المفتوحة في الجملة نفسها. وكذلك كان مارتينييه يرى أن تعددية عوالم الاعتقاد تستطيع أن تمثل في عبارة بسيطة المظهر. ونفسي كل هذه النظريات بالمرء لكي يسأل نفسه عن العلاقة بين اللسانيات، من جهة، وعلم النفس وعلم الاجتماع من جهة أخرى. وتستطيع مختلف وجهات النظر التي تتصادم في العبارة أن ترتبط مع مختلف أفعال الكلام النفسية (بالمعنى الفرويدي)، أو مع مختلف المظاهر الاجتماعية والتي يعد الصراع فيها أصلاً من أصول النشاط اللساني؟ وبكل تأكيد، فإن ما يكتشفه اللساني في المعنى ليعد جزءاً أصيلاً مما هو يربح به المخاطب ويعترف، بينما نوازع الهيمنة التي تسوس الكلام عموماً فإنها تعد غير واعية. ولكن هل يوجد انزلاق دائم من عدم الوعي إلى الوعي؟

■ حول مختلف مصادر الحقيقة، انظر:

J. Berrendonner, *Eléments de pragmatique linguistique*, Paris, 1981, chap. 2; l'idée de la vérité correspond à ce que G. Aston appelle statement, par opposition à assertion (*Comprehending Value: Aspects of the Structure of Argumentative Discours*, University de Bologne, 1977).

حول الأشكال الخفية للخطاب المروي، انظر:

Sur les formes subreptices du discours rapporté: J. Authier, "Hétérogénéités et ruptures", in H. Parret (ed.), *Le Sens et ses hétérogénéités*, CNRS, Paris, 1981; J. Rey-Debove, *Le Métalangage*, Paris, 1978. Chap 6.

حول الانفجار الدلالي للعبارة، انظر:

J.-C. Anscombe, "Thèmes, espaces discursifs et représentation événementielle", in J.-C. Anscombe et G. Zaccaria (eds.), *Fonctionalisme et pragmatique*, Milan, 1990; O. Ducrot, *Le Dire et le dit*, Paris, 1984, chap. 8; G. Fauconnier, *Espaces mentaux*, Paris, 1984; R. Martin, *Pour une logique du sens*, Paris, 1983, chap. 3.

سنجد مناقشة وإعادة تأويل جماعيين للظواهر المتعددة الأصوات في:

H. Nølke: "Le Regard du locuteur, Pour une linguistique des traces énonciatives", Paris, 1993.

تكرار الصدارة أو الإشارة العائدة

ANAPHORE

يسمى مقطع الخطاب مقطعاً مكرراً الصدارة، عندما يشير إلى مقطع آخر، محدد جيداً، وينتمي إلى الخطاب نفسه، والذي من غيره لا نعرف أن نعطيه تأويلاً (وإن كان هذا التأويل حرفياً). فإذا أخذنا مصطلحاً من مصطلحات نيسنير، فنسمي المقطع الذي يحيل إليه تكرار الصدارة «المصدر الدلالي» (ونتكلم أيضاً عن «المؤول»، أو غالباً عن «العائد إليه أو الصلة» لأنه يسبق عموماً مُكرّر الصدارة. ويمد تكرار الصدارة، من منظور اشتغافي على كل حال، هو الذي يحيل إلى الورا، ولكن كلمة «تكرار الصدارة» مأخوذة في هذه المادة بالمعنى العام الذي يتضمن «الإلماع»، أي الإشارة إلى مقطع نصي لاحق، كما في المثل (1) الموجود تحت). وبسطيح تكرار الصدارة ومصدره أن ينتميا إما إلى العبارة نفسها، وإما إلى عبارتين متتابعتين. وهكذا، فإن تكرار الصدارة يضطلع بدور مزدوج: إنه يتدخل في التركيب الدلالي الداخلي في الجملة، ولكنه يشرك الجملة في العلاقات العابرة للجملة التي تكون النص. وسنجد تكرار الصدارة في الأمثلة التالية مكتوباً بحروف مائلة، وسنجد مصدرها مكتوباً بحروف كبيرة:

(1) S'il vient, PIERRE sera content.

(إذا جاء، فإن بير سيكون سعيداً)

(2) J'AI RENCONTRÉ DES AMIS, ces amis (ils, qui) m'ont parlé de toi.

(التقيت أصدقاء، هؤلاء الأصدقاء (هم الذين) كلموني عنك)

(3) Jean M'A DIT QU'IL FERAIT BEAU, Jacques aussi.

(قال لي جان إن الطقس جميل، وذاك أيضاً)

(4) Jean connaît ma MAISON, mais pas la tienne.

(يعرف جان بيتي، ولكن ليس بيتك)

(5) Jean DETESTE PAUL, et inversement (l'invers).

(جان يحترق بول، والمكس).

(6) JEAN, PAUL ET JACQUES sont venus. Tous étaient contents (Aucun n'était content).

(جاء جان وبول وجاك. كانوا جميعاً مسرورين (لم يكن أحد غير مسرور).

(7) J'AI APPELÉ UN TAXI, mais ce taxi était occupé.

(ناديت سيارة أجرة، ولكن هذه السيارة كانت مشغولة).

(8) TA VOITURE est belle, mais les sièges sont durs.

(سيارتك جميلة، ولكن الكراسي قاسية)

ملاحظة: يجب، بكل دقة، إدخال معظم الروابط في فئة الكلمات التي تربط العبارات أو الجمل. فكلمة «pourtant» - بالأحرى» في «IL FAIT BEAU. Et pourtant je suis triste» - الطقس جميل. بيد أنني حزين بالأحرى»، تشير إلى الجملة الأولى التي تسم التعارض للكلمة الثانية. ومن هنا يأتي تعارضها مع على الرغم من «cela» - هذا».

وإننا نرى من هذه الأمثلة أن المصدر يتكون من بعد متغير، وأنا نستطيع، من جهة أخرى، أن نجد تكرارات صندرية في أجزاء الخطاب الأكثر اختلافاً. (وخاصة في فئة الضمائر. ولهذا، فإن القواعددي الإغريقي أبولونيوس، وهو أول من تكلم عن تكرار الصدارة، يضعه في دراسته عن الضمائر، وذلك لكي يميز تلك الضمائر التي تشير إلى الأشياء مباشرة، أي الإشاريات، وكذلك تلك الضمائر التي لا تشير إليها إلا من خلال مقاطع أخرى من الخطاب، أي تكرارات الصدارة. وهذا تمييز يتشابه مع تمييز «ف. برينو» الذي يسمي الأولى «اسمية» لكي يدل أنها تعمل، ويسمى الثانية «ممثلين».

1 - تكرار الصدارة والإشارة العائدة

إن تمييز هذين المفهومين، اللذين ساد الاعتقاد خلال زمن طويل إنهما واضحا، قد دخل إليه الشك في أيامنا هذه. ولكي يكون التمييز واضحا، يجب أن يكون واضحا أيضاً التعارض بين «السياق» (المحيط اللساني للتعبير، أي العبارة حيث توجد العبارات السابقة للمتكلم نفسه، وعبارات المخاطب، أي مخزون المعارف الذي يتقاسمونه). ويبدو، والحال كذلك، أنه لمن السهل تمييز تكرار الصدارة الذي يشير إلى السياق، والإشارية التي تبين مباشرة هذا العنصر أو ذاك من عناصر المقام.

إن التمييز، في الواقع، وإن كان ضرورياً، إلا أنه يطرح معضلات عديدة. وإن هذا

ليكون، أولاً، لأن المقام نفسه يكون مدركاً عموماً من خلال تمثيله اللساني. ولنفترض أن متكلماً يقول مشيراً إلى سيارة في الشارع «كم هي جميلة». ونجد أن للضمير «هي» هنا استخداماً إشارياً، ولكن جنسه القاعدي الأنثوي يبين أن الموضوع المشار إليه قد كان، ليس في ذاته، ولكن بالإشارة إلى كلمة من كلمات اللغة، «سيارة»، والضمير قد أخذ جنسه. وليس من النادر من جهة أخرى، في الحالات التي يكون التعامل معها بوصفها حالات تكرار الصدارة، أن لا يأخذ تكرار الصدارة مقطعاً محدداً للسياق، ولكن أن يأخذ فكرة تستدعيها الكلمة المستخدمة مباشرة إلى حد ما. وانظر إلى مثل نوقش كثيراً:

«لقد ندفنت ثلجاً ولا تزال - IL A NEIGÉ et elle tient» ويتصور هاجيج مثلاً آخر من النوع نفسه:

"c'est une BLONDE, et son fétichiste d'amant les caresserait pendant des heures.

إنها شقراء، وقد ظل عاشقها الموله يداعبهم خلال ساعات." ولقد استشهد بيروست إذ يقول:

"Mme Verdurin etait assise sur un siège SUEDOIS qu'un violoniste de ce pays lui avait offert-

كانت السيدة فيرديران جالسة على مقعد سويدي، كان قد قدمه لها عازف كمان من هذا البلد." وتبعاً لاستعارة هاجيج، فإن تكرار الصدارة، إذ يستخرج عنصراً دلالياً يكون في العادة مدمجاً مع السابق، فإنه يحوّل إلى جزيرة، ما كان يعد جزيرة لا يمكن الوصول إليها. وثمة ما هو أخطر، فهناك أمثلة مثل (8)، حيث يتطلب المصدر، من أجل التدخل في معنى تكرار الصدارة، استنتاجاً تم بفضل معرفة مشتركة: للسيارات (من حيث المبدأ) مقاعد. وإننا لنعترض أخيراً على تعارض الإشارة العائدة وتكرار الصدارة بأن معظم التعابير اللسانية التي تستطيع أن تمتلك هذه الاستخدامات، فإنها تستطيع أيضاً أن تستخدم الأخرى. فللضمير الشخص الثالث، الذي يمثل تكرار الصدارة في (1)، دور إشاري ويستخدم في إظهار شيء خارجي (انظر في الأعلى «كم هي جميلة!"). واسم الإشارة والأداة إذ هما تكرار للصدارة على التوالي في (7) و(8)، فإنها يعدان إشاريين في "Regard" cette (la) voiture! - انظر إلى هذه السيارة. وحتى ضمائر الشخص الأول والثاني، واللذين هما النموذج المعتاد للإشارات، ليعدان، على الأقل في الظاهر، تكرارات للصدارة في: "JEAN dit à PAUL: je t'ai vu" - جان قال لبول: لقد رأيته. وإذا تأملنا، فس نجد أن الضمائر الانعكاسية وحدها هي التي تعد أهلاً لإحدى الوظيفتين، أي وظيفة تكرار الصدارة. وإننا لنميل إذن إلى الاستنتاج بأن التمييز غير مبرر لسانياً، وأنه يعد جزءاً من قرار مسبق.

وإن هذا القرار، بكل دقة، هو الذي تشكل فيه حالياً الأبحاث «الإدراكية» والجوهري بالنسبة إليها، يتمثل في نقطة مشتركة لنموذجي الاستخدام. وتعلق هذه النقطة بسيورة التأويل. وإننا لنجذب انتباه المستقبل في الحالتين إلى عنصر من عناصر المعرفة مشترك بين المتكلمين. ولقد كان هذا العنصر - في حال تكرارات الصدارة التقليدية - مُدخلاً أو مستدعى في ذاكرة المستقبل بمناسبة مقطع من مقاطع الخطاب، وكان ثارة أخرى - وهذا هو حال الإشارات - ضرباً من بادرة المتكلم، وهي تقضي إلى البحث عنه في منظور الموقف، ولكننا لا نطلب أبداً من المستقبل أن يتطرق في إجراء تحقيق داخل النص: إن هذا الذي نشير إليه يقوم في الفكر دائماً. ويتعلق الفارق الأكثر أهمية، بالنسبة إلى الإدراكيين، ببروز هذا العنصر من عناصر المعرفة المشتركة: فهل كان مبرراً في ذهن المستقبل في اللحظة التي كان المتكلم يقوم فيها بالتلميح، أو هل هو التلميح الذي يعطيه بروزاً خاصاً؟ وما دام هذا هكذا، فإن الحالتين، وكل تلويحاتهما الممكنة، تظهران سواء كان ذلك عند ما تجد المعرفة المعترف بها أصلها فيما قد قبل، أم كان ذلك عندما يدخلها إلى الذهن طريق آخر. وتتمثل القضية المهمة، بالنسبة إلى اللساني، في معرفة ما إذا كانت هذه الفوارق الخاصة بالبروز تستطيع أن تقيم علاقة مع البنى اللسانية التي تطلق التلميح باتجاه معرفة مسبقة الوجود. ولا تسمح الأبحاث التي تم إنجازها بقول شيء. وعلى العكس من هذا، فإنه على الرغم من وجود، كما ذكرنا هذا، قليل من الكلمات المختصة إما بتكرار الصدارة وإما بالتأشير، فإن دراسة أكثر دقة تظهر، كما سئري، أن هذا التمييز ليس من غير علاقة مع البنية اللسانية: يستطيع اللساني، حيثذ، أن يجد فائدة في استخدام مفهوم تكرار الصدارة، حتى ولو كان تعريفه الدقيق، من منظور نظري، مازال غير موجود.

- F. Brunot, *La Pensée et la langue*, Paris, 1926, Ire partie, livre 6; L. Tesnière, *Eléments de syntaxe structurale*, Paris, 1965, chap. 42 et 43; C. Hagege, "Les péninsules syntaxiques. la liberté de l'énonceur et la nostalgie des îles", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, 1988, p. 1-20. - *Approches cognitivistes*: M.-J. Reichler Beguelin, "Anaphore, cataphore et mémoire discursive", *Pratiques*, n°57, 1988; A. Reboul, "La résolution de l'anaphore pronominale", *Cahiers de linguistique française*, n°10, Genève, 1989. - *Deux tentatives pour prendre en compte à la fois le cognitivisme et la distinction traditionnelle*: L. Tasmowski de Ryck et S.P. Verluyten, "Control mechanisms of anaphora", *Journal of Semantics*, 1985, n°4, et G. Kleiber, "Anaphore-deixis", *L'Information grammaticale*, n°51, 1991.

2 - الشرط اللساني لتكرار الصدارة

يميل كثير من اللسانيين إلى عزل تكرار الصدارة عن الظواهر اللسانية المحضة.

ويعود سبب هذا إلى أن الوظيفة النحوية لتعبير تكرار الصدارة تعد مستقلة تماماً عن مؤولها، وتستطيع أن تتحدد من غير أي إحالة إليه (في المثل (1) مثلاً، نجد أن الضمير (il) يستطيع أن يكون مسنداً إليه، بغض النظر عن مصدره). ولهذا، فإن تسييير يقول يعد تكرار الصدارة «رباطاً دلاليّاً إضافيّاً لا يتناسب معه أي رباط بنيوي». ويصنف مارتينيّة الضمائر في مستوى المواد ضمن الصياغة (= لا يمكن للوحدات البنيوية الصغرى أن تستخدم وسم الوظائف، وإن كانت وحدات قاعدية). إذ إن الوظائف النحوية الوحيدة، بالنسبة إليه، هي تلك التي تربط، مباشرة أو غير مباشرة، المكونات بالمسند.

ويمكن الاعتراض على هذا العزل بما يلي:

(أ) يؤدي تكرار الصدارة دوراً جوهريّاً في ظواهر الربط، وإننا مضطرون إذن أن نأخذ بجذ لكّي نفس استحالة بعض العبارات، مثل: «Marie ne sait pas se moquer de lui-même» - لا تعرف ماري أن تسخر هي نفسها منه بالذات». وإن مارتينيّة ليجيب بأن الرباط يعد ظاهرة سطحية (صرفية وليست نحوية).

(ب) وأن لاسم الموصول، الذي يعد تكراراً نموذجياً للصدارة، دوراً جوهريّاً في تنظيم علاقات الترابط في داخل الجملة، وذلك لأنه يسمح بتعليق جملة بأخرى. ونجيب على هذا بفصل وظيفتين للموصول الذي سيكون، في وقت واحد ولكن بشكل مستقل، رباطاً وتكراراً للصدارة (وهكذا، بالنسبة إلى قواعد بور-رويال، فإن الجملة «الجنود الذين كانوا خائفين يهربون» = «يهرب الجنود إذا كانوا خائفين»). وكذلك، فإن تسييير يصف اسم الموصول بأنه خليط من وحدتين متميزتين: جملة وصل (بسمبها صفة)، وستكون إنتاجاً لنقل يفضي إلى جملة تؤدي دور الصفة (تعد الجملة الوصلية نعتاً لصلتها). ويجب أن نميز إذن في الاسم الموصول: 1 - حالة التغير (ذات القيمة النحوية)، التي تسم وجود النقل. 2 - ضميراً تكراري الصدارة يتخذ من الاسم الذي تعد الصلة صفته مرجعاً له. ويمكن لهذا الفصل أن يبدو صناعياً. فهل من المصادفة أن يحول تكرار الصدارة الجملة إلى صفة؟ والسبب لأنه لم يعد في مقدورنا أن نحدد وظيفة الصفة من غير أن نعترف بأن تكرار الصدارة يكون ماثلاً تحتها. فالقول «إننا اشترينا كتاباً أحمر» وهو قول يعني في الوقت نفسه أن هذا الكتاب، بشكل ما، هو كتاب أحمر.

■ فيما يخص تسييير، انظر المراجع السابقة. وأما حول الموصول، فانظر الحقول.

وتعالج قواعد بور-رويال الموصول في الجزء الثاني، الفصل 9.

وفيما يتعلق بالنحو، فإن القواعد التوليدية لم تعط خلال زمن طويل سوى أهمية هامشية لظاهرة تكرار الصدارة. ولكن الأمر لم يعد كذلك منذ عام 1980. فتنظرية العامل والوصل تضع في المقام الأول العلاقات بين تكرار الصدارة والبنية النحوية. وإن هذا

ليكون، بادئ ذي بدء، من منظور اصطلاحي. فالنشومسكيون لا يسمون «تكرار الصدارة» إلا طبقة فرعية مما تتفق عادة عليه عن طريق هذا المصطلح: إن المقصود هو ضمائر انعكاسية وعبارات مثل «Les uns ... les autres» - بعضهم ... والآخرين» (وكذلك: «MES AMIS se connaissent et vont les uns chez les autres» - أصدقاائي يعرف بعضهم بعضاً، ويذهب بعضهم عند بعضهم الآخر» - أي إن المقصود تعبيرات لم يكن لها على الإطلاق وظيفة إشارية، وذلك لأن المصطلح «ضمير» يحتفظ به من أجل كلمات نستطيع أن نمتلك وظيفتين. وإننا نتابع الاستعمال النشومسكي في الفقرة التالية: إن أطروحة نشومسكي الأساسية، والمقدمة بوصفها صالحة لكل اللغات تمثل في أن العلاقات النحوية التي نستطيع أن نوجد بين تكرار الصدارة ومصدرها، تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي نستطيع أن نوجد بين ضمير ومصدره. ونقول، تبسيطاً للأمر، إنه يجب أن توجد قرابة نحوية في الحالة الأولى، ومافة في الحالة الثانية (يعرف النشومسكيون البعد النحوي تعريفاً دقيقاً، ولكنه تقني جداً بالنسبة إلى تقديمه هنا). وهكذا، فإن تكرار الصدارة يستطيع أن يتخذ مصدراً له فاعل الفعل الذي يعد هو مفعوله (SOCRATE se connaît - سقراط يعرف نفسه)، ولكنه إذا وجد في عبارة ملحقة فإنه لا يستطيع أن يتخذ كلمة من كلمات المباراة الرئيسة (فالضمير se في عبارة: «Platon croit que socrate se cannaît» - أفلاطون يعتقد بأن سقراط يعرف نفسه» لا يستطيع أن يحيل إلى أفلاطون). ونعد هذه الوقائع جزءاً مما يسميه النشومسكيون «المبدأ A». بينما «المبدأ B» يفترض أن العكس أصح بالنسبة إلى الضمير. ففي عبارة «Socrate le connaît» - سقراط يعرفه، نجد أن الأداة "Le" لا تستطيع أن تتخذ من سقراط مصدراً لها، ولكنها تستطيع ذلك مع أفلاطون في عبارة مثل: «PLATON croit que Socrate le connaît» - أفلاطون يعتقد أن سقراط يعرفه».

ويلج النشومسكيون، في الاتجاه نفسه، على البنى النحوية، ويطالبون بأن يكون المصدر موجوداً بعد الضمير (إلماع أو إشارة إلى كلمة سيأتي ذكرها). وثمة أمر جوهري، من وجهة النظر هذه، هو استحالة قول العبارة «Devant PAUL, il vit un lion» - أمام بول، إنه يرى أسداً. وإنه لمن الضروري، في مثل هذه الحالة، وجود إلماع (Devant lui, PAUL vit un lion - أمامه، بول يرى أسداً). وعلى العكس من هذا، فإنه عندما توجد عبارة تابعة أمام العبارة الرئيسة، فإننا نجد أيضاً: «Quand PAUL avança, il vit un lion» - عندما تقدم بول، رأي أسداً» و«Quand il avança, PAUL vit un lion» - عندما تقدم، رأي بول أسداً».

ملاحظة: إنه لأمر إجباري في اللاتينية استعمال الضمير الانعكاسي، في تمامات جمل

فعل القول والتفكير، من أجل الإحالة إلى المسند إليه في الجملة الرئيسة (DEUS credit) - DIEU croit qu'il est heureux - se beatum esse ذهب اللاتينيون الشومسكيون إلى إظهار أن هذا المثل المضاد للمبدأ (A) إنما هو ظاهري فقط. وكذلك سيكون ظاهرياً فقط المثل المضاد الذي تكونه العبارة: PLATON a promis à Socrate de mieux se connoître dorénavant - وعد أفلاطون سقراط أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً: (أن التابع المصدري) (أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً) يتضمن في الواقع مسنداً إليه، يشير إلى أفلاطون، الذي تم حذفه، والذي يعد مصدر الضمير الانعكاسي. وعلى العكس من هذا، فإن العبارات الإنكليزية تقود إلى مراجعة حفيظة للنظرية، حيث يكون فيها الضمير الانعكاسي على مسافة كبيرة من مصدره. وهكذا، لدينا مثل قدمه «زربي هيرز»:

"JOHN had another nightmare: the big black bug was crawling over himself".

"JEAN a eu un autre cauchemar: le gros insecte noir se promenait sur himself".

لقد حلم جان بكابوس آخر: كانت الحشرة السوداء الكبيرة تمشي على «هيمسلف». وفي مثل هذه الحالات، الأدبية خصوصاً، يجب أن نقبل أن المصدر يستطيع أن يكون على مسافة كبيرة إذا كان يمثل فاعل الوعي المدرك للواقعة الموصوفة بمساعدة الضمير الانعكاسي. وبهذا، فإننا نجعل المفهوم العام المتني الدلالة يتدخل في النحو.

■ حول قضية الضمائر في القواعد التوليدية القديمة، انظر:

J.R.C. Daugherty, "A theory of pronominal reference", Foundations of Language, 1969, p. 488-519. - Sur la nouvelle théorie, voir, dans l'ouvrage de N. Chomsky, traduit sous le titre La Nouvelle syntaxe (Paris, 1987), ainsi que dans sa "Présentations" et son, "Postscript", dus à A. Rouveret, les sections consacrées au "liage". - S. Kuno (Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicago, Londres, 1987) tente de rendre compte des mêmes phénomènes d'une façon, non plus syntaxique, mais sémantique, en faisant intervenir la notion de "point de vue". - Sur l'introduction en grammaire générative du sujet de conscience, fort proche du point de vue: A. Zribi Herz, "Lui-même argument et le concept de pronom-A", dans le n°97 de Langages, mars 1990, consacré à l'anaphore. - Pour une étude générale de la cataphore (qui va au-delà du cadre chomskiste): M. Kesic, La Cataphore, Paris, 1989, qui refuse de faire de ce phénomène un simple cas particulier de ce qu'on appelle habituellement "anaphore".

وبشكل مستقل عن الأبحاث الشومسكية التي تربط تكرار الصدارة بالتنظيم النحوي للجملة، فلقد أشرنا إلى وقائع مختلفة تنضي إلى معالجته في إطار دارسة اللغة.

فعل القول والتفكير، من أجل الإحالة إلى المسند إليه في الجملة الرئيسة (DEUS credit) - DIEU croit qu'il est heureux - se beatum esse ذهب اللاتينيون الشومسكيون إلى إظهار أن هذا المثل المضاد للمبدأ (A) إنما هو ظاهري فقط. وكذلك سيكون ظاهرياً فقط المثل المضاد الذي تكونه العبارة: PLATON a promis à Socrate de mieux se connoître dorénavant - وعد أفلاطون سقراط أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً: (أن التابع المصدري) (أن يفهم نفسه من الآن فصاعداً) يتضمن في الواقع مسنداً إليه، يشير إلى أفلاطون، الذي تم حذفه، والذي يعد مصدر الضمير الانعكاسي. وعلى العكس من هذا، فإن العبارات الإنكليزية تقود إلى مراجعة حفيظة للنظرية، حيث يكون فيها الضمير الانعكاسي على مسافة كبيرة من مصدره. وهكذا، لدينا مثل قدمه «زربي هيرز»:

"JOHN had another nightmare: the big black bug was crawling over himself".

"JEAN a eu un autre cauchemar: le gros insecte noir se promenait sur himself".

لقد حلم جان بكابوس آخر: كانت الحشرة السوداء الكبيرة تمشي على «هيمسلف». وفي مثل هذه الحالات، الأدبية خصوصاً، يجب أن نقبل أن المصدر يستطيع أن يكون على مسافة كبيرة إذا كان يمثل فاعل الوعي المدرك للواقعة الموصوفة بمساعدة الضمير الانعكاسي. وبهذا، فإننا نجعل المفهوم العام المتني الدلالة يتدخل في النحو.

■ حول قضية الضمائر في القواعد التوليدية القديمة، انظر:

J.R.C. Daugherty, "A theory of pronominal reference", Foundations of Language, 1969, p. 488-519. - Sur la nouvelle théorie, voir, dans l'ouvrage de N. Chomsky, traduit sous le titre La Nouvelle syntaxe (Paris, 1987), ainsi que dans sa "Présentations" et son, "Postscript", dus à A. Rouveret, les sections consacrées au "liage". - S. Kuno (Functional Syntax: Anaphora, Discourse and Empathy, Chicago, Londres, 1987) tente de rendre compte des mêmes phénomènes d'une façon, non plus syntaxique, mais sémantique, en faisant intervenir la notion de "point de vue". - Sur l'introduction en grammaire générative du sujet de conscience, fort proche du point de vue: A. Zribi Herz, "Lui-même argument et le concept de pronom-A", dans le n°97 de Langages, mars 1990, consacré à l'anaphore. - Pour une étude générale de la cataphore (qui va au-delà du cadre chomskiste): M. Kesic, La Cataphore, Paris, 1989, qui refuse de faire de ce phénomène un simple cas particulier de ce qu'on appelle habituellement "anaphore".

وبشكل مستقل عن الأبحاث الشومسكية التي تربط تكرار الصدارة بالتنظيم النحوي للجملة، فلقد أشرنا إلى وقائع مختلفة تنضي إلى معالجته في إطار دارسة اللغة.

ملاحظة: سنطلي الآن لمصطلح «تكرار الصدارة» المعنى العام الذي حددناه في بداية هذا الفصل.

لقد كان بعضهم دقيقاً. فكثير يلاحظ أنه كانت أداة التعريف واسم الإشارة يستطيعان الواحد والآخر أن يكونا تكرارين صداريين، وهما في الغالب يقلان التبادل، فثمة نماذج من تكرار الصدارة تكون فيها الأداة وحدها قابلة لهذا. فقي جملة: *Jean est content de SA VOITURE. Les sièges sont confortables* - جان مسرور من سيارته، فالكراسي فارغة فإننا لا نستطيع أن نستبدل (Les) بـ (ces). ولقد أظهر فردان، إذ درس هذا النموذج نفسه من نماذج تكرار الصدارة، أنه يتطلب علاقة خاصة بين الدلالة الداخلية للكلمة المصدر وعلاقة الكلمة التي تصاحب تكرار الصدارة. وهكذا، فإن الجملة الثانية من المثل السابق لا يمكن أن تكون *Le prix est peu élevé* - السعر مرتفع قليلاً. وتبعاً لفردان فإن تكرارات الصدارة التي من هذا النوع لتتشرط أن لا تظهر الكلمة الثانية في «نموذج مكرر» مرتبط بمعنى الأولى: يعود إلى معنى كلمة «سيارة» نفسه أن يكون للسيارة مقاعد، ومحركاً، إلى آخره. ولكن ليس أن يكون لها سعر (حتى ولو كانت التجربة المؤلمة تعلمنا بأن لها سعر على الدوام). وبشكل أكثر تفصيلاً، يقيم فردان علاقة لبنية النماذج المكررة الملائمة لمعنى الكلمات، كما يرى، مع الطريقة التي يمكننا فيها أن نعيد أخذ هذه الكلمات عن طريق تكرار الصدارة.

وثمة دراسات حول تكرار الصدارة في الخطاب المروي تظهر أيضاً أنه مرتبط بوقائع لسانية. ذلك لأنه توجد في بعض اللغات ضمائر تكرار الصدارة، ويتمثل استعمالها الوحيد في الإشارة إلى شيء ما ضمن العبارة الواصفة للكلام (أو لفكر) شخص آخر غير شخص المتكلم، مثل مؤلف هذا الكلام أو متلقيه. وتبعاً لهايج، فهذا هو الحال بالنسبة إلى مختلف اللغات الأفريقية. فإذا أردنا أن نترجم فيها العبارة: «PAUL m'a dit qu'il était content - بول قال لي إنه سعيد» أو «PAUL m'a dit "Je suis content" - بول قال لي أنا سعيد»، فإن الضميرين *il - هو* و *je - أنا* قد تم الإفصاح عنهما بواسطة الضمير نفسه، والذي لا يمكنه أن يستخدم إلا هكذا. وإن مثل تكرارات الصدارة هذه، لتبدوا غائبة عن اللغات الهندو-أوروبية، ولكن ريفيه كان قد أشار أن الضمير الفرنسي «en»، يستخدم، في الخطاب المروي، استخداماً «مضاداً للاستخدام الإشاري». فهو لا يستطيع على الإطلاق أن يحيل إلى المتكلم أو إلى متلقي الخطاب المروي. فنحن لا نستطيع أن نقول: «MARIE dit que Jean en est amoureux - ماري تقول إن جان بها مفرم» (بمعنى أنه عاشق لها). ولكن لدينا على العكس من هذا: «Le Père de MARIE dit que Jean en est amoureux - إن أب ماري يقول إن جان عاشق لها». وتبين مثل هذه الوقائع أن

ملاحظة: سنطلي الآن لمصطلح «تكرار الصدارة» المعنى العام الذي حددناه في بداية هذا الفصل.

لقد كان بعضهم دقيقاً. فكثير يلاحظ أنه كانت أداة التعريف واسم الإشارة يستطيعان الواحد والآخر أن يكونا تكرارين صداريين، وهما في الغالب يقلان التبادل، فثمة نماذج من تكرار الصدارة تكون فيها الأداة وحدها قابلة لهذا. فقي جملة: *Jean est content de SA VOITURE. Les sièges sont confortables* - جان مسرور من سيارته، فالكراسي فارغة فإننا لا نستطيع أن نستبدل (Les) بـ (ces). ولقد أظهر فردان، إذ درس هذا النموذج نفسه من نماذج تكرار الصدارة، أنه يتطلب علاقة خاصة بين الدلالة الداخلية للكلمة المصدر وعلاقة الكلمة التي تصاحب تكرار الصدارة. وهكذا، فإن الجملة الثانية من المثل السابق لا يمكن أن تكون *Le prix est peu élevé* - السعر مرتفع قليلاً. وتبعاً لفردان فإن تكرارات الصدارة التي من هذا النوع لتتشرط أن لا تظهر الكلمة الثانية في «نموذج مكرر» مرتبط بمعنى الأولى: يعود إلى معنى كلمة «سيارة» نفسه أن يكون للسيارة مقاعد، ومحركاً، إلى آخره. ولكن ليس أن يكون لها سعر (حتى ولو كانت التجربة المؤلمة تعلمنا بأن لها سعر على الدوام). وبشكل أكثر تفصيلاً، يقيم فردان علاقة لبنية النماذج المكررة الملائمة لمعنى الكلمات، كما يرى، مع الطريقة التي يمكننا فيها أن نعيد أخذ هذه الكلمات عن طريق تكرار الصدارة.

وثمة دراسات حول تكرار الصدارة في الخطاب المروي تظهر أيضاً أنه مرتبط بوقائع لسانية. ذلك لأنه توجد في بعض اللغات ضمائر تكرار الصدارة، ويتمثل استعمالها الوحيد في الإشارة إلى شيء ما ضمن العبارة الواصفة للكلام (أو لفكر) شخص آخر غير شخص المتكلم، مثل مؤلف هذا الكلام أو متلقيه. وتبعاً لهايج، فهذا هو الحال بالنسبة إلى مختلف اللغات الأفريقية. فإذا أردنا أن نترجم فيها العبارة: «PAUL m'a dit qu'il était content - بول قال لي إنه سعيد» أو «PAUL m'a dit "Je suis content" - بول قال لي أنا سعيد»، فإن الضميرين *il - هو* و *je - أنا* قد تم الإفصاح عنهما بواسطة الضمير نفسه، والذي لا يمكنه أن يستخدم إلا هكذا. وإن مثل تكرارات الصدارة هذه، لتبدوا غائبة عن اللغات الهندو-أوروبية، ولكن ريفيه كان قد أشار أن الضمير الفرنسي «en»، يستخدم، في الخطاب المروي، استخداماً «مضاداً للاستخدام الإشاري». فهو لا يستطيع على الإطلاق أن يحيل إلى المتكلم أو إلى متلقي الخطاب المروي. فنحن لا نستطيع أن نقول: «MARIE dit que Jean en est amoureux - ماري تقول إن جان بها مفرم» (بمعنى أنه عاشق لها). ولكن لدينا على العكس من هذا: «Le Père de MARIE dit que Jean en est amoureux - إن أب ماري يقول إن جان عاشق لها». وتبين مثل هذه الوقائع أن

اللساني محتاج إلى متصور تكرار الصدارة. وفي الواقع، فإننا لا نستطيع أن نصف بعض الكلمات من غير أن نحدد بأنها تستطيع أن تقوم بدور تكرار الصدارة، وبأن استخدامها، في هذه الحالة، يتطلب مصدراً نصياً له أو ليس له هذه الخاصية اللسانية أو تلك.

■ يحيل هذا القسم إلى نصوص مختلفة من مصنف:

G. Kleiber, *L'Anaphore et ses domaines*, Paris, 1990, ainsi qu'à B. Fradin, "Anaphorisation et stéréotypes nominaux", *Lingua*, 1984, n°64; C. Hagège, "Les pronoms logophoriques", *Bulletin de la Société de linguistique de Paris*, 1974, n°1; N. Ruwet, "En et y: deux clitiques pronominaux anti-logophoriques", *Langages*, mars 1990, n°97. Abondante bibliographie dans le recueil de Kleiber.

3 - تكرار الصدارة والمرجع

لا تزال وظيفة تكرار الصدارة بعيدة عن الوضوح. وإن متصوراً منتشرأً ليجدث إبدالاً فيه. فتعبير تكرار الصدارة يقول «إنه موضوع من أجل» مصدره الذي يتجنب التكرار (ومن الحالات الخاصة لهذا المتصور، نجد التعريف التقليدي للضمير بوصفه بديلاً للاسم. وهو تعريف ناتج عن استشهد مقتضب لأبولونيوس، حيث قيل فيه إن الضمير يحل محل اسم المعلم). وهكذا، فإن بور-رويال (قواعد، الجزء الثالث، الفصل الثامن) تنسب استعمال الضمير إلى الهم في أن لا يكون «مهماً». ويرى آخرون أن الكلام عن وظيفة اقتصادية بعد أكثر علمية. ويشير هذا المتصور الإبدالي عدداً من المعضلات. وأقلها هو أننا في معظم الأحيان نحظى بجملة غير قاعدية إذا أبدلنا تكرار الصدارة فقط بمصدره (انظر العبارتين 4 و5). وبعد النقد الأساسي هو أنه هنا حيث يكون الإبدال ممكناً من غير تنقيح قاعدي، فقد نرى أنه يحول المعنى كما يحصل. وتتمثل هذه الحالة عندما يكون مصدر التعبير غير محدد: *J'ai rencontré Des AMIS, ils m'ont palé de toi* - لقد التقيت أصدقاء، إنهم حدثوني عنك» (وإننا لن نربح شيئاً إذا قلنا إن مصدر الضمير «ils» - هم» يجب أن يفتح في «ces amis» - هؤلاء الأصدقاء» لكي يُستبدل بـ «ils» - هم». والسبب لأن الضمير «ces» - هؤلاء» يمثل هو نفسه تكراراً للمصدرة).

ولقد يعني هذا إذن أننا انقدنا لكي نرى في تكرار الصدارة شيئاً آخر غير الإجراء الأسلوبية، وأننا ذهبنا إلى ربطه بالظواهر الدلالية، وكذلك بالمرجع. ومن الواضح فعلاً، أن تكرار الصدارة عند ما تكون وظيفته مرجعية، فإن لمرجعه علاقة وثيقة مع مصدره. ولكن أي علاقة. وإننا نتكلم في بعض الأحيان عن المرجع، ونحن نقصد بهذا أن تكرار

الصدارة ومرجعه يشيران إلى الشيء نفسه (ويتكلم بعض الفلاسفة الإنكليز عن: "Pick up the reference of the antecedent"). ويشبه هذا المنصور متصور بعض القواعديين في القرون الوسطى، والذين كان الضمير، بالنسبة إليهم، يشير إلى جوهر الشيء معزولاً عن الحوادث، في حين أن المصدر، فإشارته إلى شيء تكون بوصفه. وإن الضمير لا يفعل شيئاً سوى الإشارة إلى شيء كان قد تم وصفه. ويقول ميلنير، في الاتجاه الفكري نفسه، إن التعابير الاسمية المستخدمة مصدراً تعد مستقلة مرجعياً (يكفي أنها تفتح منفذاً لمراجعتها) في حين أن تكرارات الصدارة، «مرجعياً تعد غير مستقلة»: إنها تأخذ مرجع تمييز آخر.

تشير هذه الأطروحة بعض العقبات. وإنه يبدو من المستحيل، بادئ ذي بدء، أن نغممها على كل الضمائر. والسبب لأنه أمر اصطعاعي في بعض الأحيان أن نعرزوا إليها مرجعاً ما. ومن هذا القبيل، فلنأخذ لا نرى بشكل جيد ماهي الأشياء الخاصة التي يشير إليها الضمير «il - هو» في العبارة «NUL ne se connaît tant qu'il n'a pas souffert» - لا أحد يعرف نفسه مادام لم يتألم»، وكذلك في: «Un LION n'attaque que s'il a peur» - لا يهاجم الأسد إلا إذا خاف»، أو في: «Seul JEAN a dit qu'il viendrait» - قال جان وحده إنه سيأتي» (نفكر بواحد من التأويلات الممكنة لهذه الجملة، حيث تعني أن أحداً، باستثناء جان، لم يعلن عن نفسه أنه سيأتي). ونجد، في هذه الأمثلة، أن ضمير تكرار الصدارة لا يضطلع بدور التمييز: أنه يشبه بالأحرى متغيرات اللسان المنطقية-الرياضية السمعية، والتي تسم مواضع الحجج في المسند. وإذا كنا نريد، من جهة أخرى، أن يمتد المنصور المرجعي إلى الحالات حيث يكون المصدر مجموعة اسمية غير محددة - «Le DES AMIS de J'ai rencontré DES AMIS, ils m'ont parlé de toi» - «الأصدقاء في» التقيت أصدقاء، إنهم حدثوني عنك»، فيجب القبول بأن هذه المجموعة تمتلك مرجعاً (استعاده فيما بعد الضمير *ils* - هم) - وإن كان لا يسمح بمطابقة مجموعة خاصة من الأفراد. ويجب، يقول آخر، تقريب المرجع من المحدد. وحتى لو قبلنا هذا، فلنأخذ سنجد صعوبة في معالجة الحالات التي لا يكون المصدر فيها مجموعة اسمية بمصطلحات المرجع (معرف أو نكرة)، ولكن اسماً («J'aime ma VOITURE, mais» - *pas la tienne* - أحب سيارتي، ولكن ليس سيارتك»). فهل نستطيع القول إن لاسم «السيارة» مرجعاً؟ ولكي يتم ذلك، فإن ميلنير يُدخل مفهوم المرجع الاحتمالي. فالاسم يمتلك مرجعاً احتمالياً ليس حيث يمين، ولكن حيث يخصص الشروط التي يجب أن تستجيب لها الأشياء المعينة عن طريق المجموعة الاسمية التي تشكل جزءاً منها (يقرب «المرجع الاحتمالي» بهذا مما يسميه فريجي «المعنى» ويجعله متعارضاً مع «المرجع» بالضبط، ونستطيع بواسطة هذا القرار أن نقول إن تكرار الصدارة المتمثل في الضمير

«tienne - لك»، في المثل السابق، يتلقى من مصدره «سيارة» مرجعاً محتملاً، وإن أداة التمييز "Le"، إذ تتوالت مع الضمير الإشاري «أنت» المتضمن في ضمير الملكية «لك»، فإنها تحين المرجع الاحتمالي.

ويضاف إلى هذه المشكلات، المعضلة النظرية التي توجد في تعيين الشيء «قائه» الذي يتحدث الخطاب عنه، وفي الخواص التي يليه لها أثناء تطوره. ووصفة الطبخة أمر مشهور بهذا الشأن: «Prenez UN POULET bien vif, tuez-le, videz-le, découpez-» - أخذ «دجاجة حية، اذبحها، وأفرغها، وقطعها، وضعها في الفرن» ثم قدمها مع البصل: «كلما اتخفت هذه الوصفة مجراها، فإن الدجاجة، التي هي المرجع المشترك لمختلف الضمائر "Le" - «ها»، لا تتوقف عن التحول. ولكي نقول إننا نحيل إلى الشيء نفسه دائماً، نحتاج إلى نظرية في الهوية الفردية، تخرج بشكل واسع عن إطار الأبحاث اللسانية المعتادة. ولقد تمت الإشارة إلى عقبات متساقطة، وقد كان ذلك عندما وجد تكرار الصدارة نفسه في عبارة تابعة يعدد الرئيسة، وتصف عالماً متخيلاً: «PAUL a rêvé qu'il était Marie, et que Jean le» - «دعنا» - ويقول «détestait - حلم بول بأنه كان ماري، ويأن جان يحترقه»، فـ«Le» تعين من؟ ويقول آخر، من هو، في الحلم، يحترقه جان؟ هل هو بول الواقع، أو هو الشخصية التي يضطلع بها في الحلم (أي شخصية ماري)؟ وثمة قضية مساوقة تطرح نفسها على كل حالة بالنسبة إلى الاسم جان. من يمين، في الوصف الذي تعطيه العبارة للحلم؟ هل هو شخصية الحلم، أم هو جان الواقع؟ ومن أجل معالجة هذا النموذج من القضايا، فإن «ج. فوكوتيه» قد أدخل مفهوم العيز المكاني. فتعبير مثل «Paul a rêvé» - حلم بول» يفتح، انطلاقاً من العالم الواقعي الذي يتعلق به، عالماً آخر، إنه عالم الحلم. ويتعلق مرجع الأسماء، مثل مرجع أسماء تكرار الصدارة، بالعلاقات القائمة بين هذه العوالم.

إن القضايا التي تم تعدادها لا تعني بالتأكيد أن العلاقة بين تكرار الصدارة ومرجعها لا ترتبط بالمرجع. ولكنهما بجمعان المرء يرى أنه ليس من السهل وصف هذا الارتباط بوصفه مرجعاً مشتركاً.

■ حول تاريخ مصور إيدال تكرار الصدارة حتى القرن الثامن عشر، انظر:

G. Sahlin, César Chesneau du Marsais, Paris, 1982, chap. 8. - Une forme moderne: J. Dubois, Grammaire structurale du français, Nom et pronom, Paris, 1965, 3e partie.. - Sur le rapport du pronom et de la variable: W.V. Quine, "Logic as a source of syntactical insights", trad. fr. dans Langages, 2, 1966.

■ حول العلاقات بين تكرار الصدارة والمرجع، انظر :

H. Hiz, "Referentials", *Semiotica*, 2, 1969; J. -C. Milner, *Ordres et raisons de langue*, Paris, 1982, 1^{re} section; G. Fauconnier, *La Corréférence, syntaxe ou sémantique?*, Paris, 1974; G. Fauconnier, *Les Espaces mentaux*, Paris, 1984, chap. 2.

العلاقات الدلالية بين الجمل

RELATIONS SÉMANTIQUES ENTRE PHRASES

1 - الترابط الدلالي

إلى جانب الترابط النحوي الذي يحدد المقاطع ذات الوظيفة النحوية في داخل الجملة، فإن «شارل بالي» قد أدخل مفهوماً للترابط الدلالي يتأسس قبل كل شيء على أفعال التعبير التي يتم إنجازها في الخطاب. ونجد A و Z مترابطين دلالة إذا:

(أ) كان A مستقلاً عن Z. وبهذا المعنى فإنه يشكل موضوعاً لفعل تعبيرى تام (إنه يتضمن إذن موضوعاً وقولاً).

(ب) كان Z مُقدِّماً بوصفه قولاً يقيم A موضوعه، وبوصفه ملاحظة تأتي بمثابة A. وبهذا يكون لدينا ترابط في التعبير المتعاقب لـ A «il gèle» - الطقس جماًد» وـ Z «Nous ne sortirons pas» - نحن لن نخرج»، حيث تمثل Z بوصفها مستخلصة للنتيجة من A؛ ولكن لا يوجد ترابط في تعداد الملاحظات المستقلة (حتى وإن كانت ذات طبيعة واحدة):

«Hier Je suis allé au cinéma. Avant-hier je suis resté à la maison» - ذهبت

البارحة إلى السينما. ومكثت قبل البارحة في البيت».

ونلاحظ، هنا، أن الشرط (ب) ناقص. وعلى العكس من ذلك، فإن الشرط (أ) هو الذي يمنع وجود الترابط الدلالي عندما يتلاحم A و Z. ويمكن للتلاحم أن يكون كلياً إلى درجة أن فصل الموضوع والقول لم يعد أمراً ممكن التصور. وإن هذا ليتمثل في «الجملة المرتبطة»: «Pierre (A) est venu (Z)» - لقد جاء بيير». وثمة حالة وسطى هي تلك التي يكون التلاحم فيها منجزاً بشكل «ناقص»، كما يكون فيها مستقلاً بآثر الفعلين المتميزين: يتكلم بالي حينئذ عن «الجملة المقطعة» (نقول في أيامنا هذه «مصححة»): «Pierre (A), il est venu (Z)» - لقد جاء بيير». ولكن للتمييز بين الترابط والجملة المرتبطة أن يمتد إلى

حالة يكون فيها A و Z عبارتين قاعدتين. فلقد ربطنا في «ذهبت أراه» أريد أخباراً: يوجد، كما في المثل الذي جاء في بداية هذا المقطع، فعلان للتميم، الثاني منهما يعطي على آخره تفسير الحدث الذي يقدمه الأول. ولكننا سند هذا التمييز بوصفه جملة مرتبطة: «لم أذهب كي أراه إلا لكي يعطيني أخباراً» (ولقد نستطيع أن نتكلم في هذه الحالة عن «التبعية الدلالية»). والسبب لأننا نمتلك، والحال كذلك، فعلاً تعبيرياً واحداً، ويتناسب مع مقصد واحد (معترف به): إعطاء هدف الزيارة.

ملاحظة: لا يكفي وجود رابط الاتباع (بالمعنى القاعدي) لإنتاج ثيمة دلالية. ويجب بالفعل أن ننظر إلى عبارة بوصفها عبارة مرتبطة أحياناً (أو بوصفها جملة متقطعة): «ذهبت أراه، لكي يعطيني أخباراً»، ولا سيما أنه يوجد وقت ظاهر جداً يفصل بين العبارتين. ويمكننا بهذا أن نتبين التعاضد القائم، في الفرنسية، بين نموذجين من نماذج «روابط الثيمة». وإن بعضها (مثل *parce que*, *pour que*) ليستطيع أن ينتج ثيمة دلالية (ولكنها لا تفعل ذلك دائماً). وثمة أخرى (مثل *puisque*, *de sorte que*) تحتفظ دائماً، وإلى درجة معينة، بازواجية الأفعال. وبهذا، فإن تناهياً مبنياً مع «*puisque* - بحيث، مادام، إذ إن» لا يمكن أن يكون موضوعاً لفعل نفي وحيد: إننا لا نفهم: «جان ليس سعيداً بما إنه غني» مثل عبارة «إنه لمن الخطأ أن (يكون جان سعيداً لأنه غني)»، أي مثل «ليست ثروته هي التي تجعله سعيداً». ويعد هذا التأويل ممكناً بالنسبة إلى «جان ليس سعيداً لأنه غني».

توجد علاقة وثيقة بين دراسة تكرار الصدارة ودراسة مختلف نماذج العلاقات التي تمت الإشارة إليها آنفاً. ويشير بالي إلى هذا وهو يتخيل وجود لسان ضفولي ينغمس «كلمتين»: كوكو (=أرى عصفوراً) وفررت (=أسرع شفق الجنانين). فإذا فهمت الجملة «كوكو فررت» فيما بعد بوصفها جملة مرتبطة، فإنها تعني «العصفور الذي أراه يحدث صوتاً بجناحيه»، ولا تتفهم تكراراً للصدارة (أو إن تكرار الصدارة بالأخرى غير مرئي، لأنه مكون للعلاقة بين المسند إليه والمسند). وعلى ذلك، فإن تكرار الصدارة يظهر عندما تكون العبارة مؤولة بوصفها جملة متقطعة: «إن العصفور الذي أرى، يحدث صوتاً بجناحيه». ويكون تكرار الصدارة بداية إذا فكرنا بالتتابع التالي «أرى عصفوراً. إنه يحدث صوتاً بجناحيه»، حيث يمثل المقطع الثاني قولاً على الأول، وقد تم النطق به سبقاً. ويمكن للتتابع إذن أن يكون في معنوي تكرار الصدارة «التبعية أصدافاً». لقد تكلموا عنك. فالضمير «وا» يشير إلى الأشخاص الذين طرحوا الجملة الأولى وجودهم، والذين سيكونون هم موضوع الثانية. وليس غير مهم أيضاً أن جمل تكرار الصدارة التي ترفض تمثيل الضمير بوصفه «متغيراً» لا تظهر إلا في جملة مرتبطة: سيكون من الممكن حينئذ أن نميز نموذجين رئيسيين من نماذج تكرار الصدارة. فبعضها لن يكون ممكناً إلا في جمل

مرتبطة، وبعضها الآخر يوجد أيضاً في الربط والتقطيع. وسنلاحظ مثلاً الدور المختلف للضمير «هم» في الربط (1) يتنجح بعض الفلاسفة، بما إنهم أغنياء». وفي الجملة المرتبطة (2) «يتنجح بعض الفلاسفة لأنهم أغنياء». فالجملة (1) تمد ضميراً من المحاجة، حيث نبرر، بعد تأكيد نجاح بعض الفلاسفة، هذا التأكيد بالإشارة إلى ثروتهم، وهذا يفترض، بشكل عام، أن تكون الثروة علامة نجاح. (2) على العكس من هذا لا تنبأس على هذا الافتراض، لأنها تتضمن تأكيداً وحيداً، يتناسب مع بعض الفلاسفة: إننا لنشير أن نجاحهم، في حالتهم، يعود إلى غناهم.

■ حول الربط، انظر:

C. Bally, Linguistique générale et linguistique française, Berne, 1944, 1er partie, chap. 2 (à comparer avec la description, plus sommaire, donnée par A. Sechehaye, Essai sur la structure logique de la phrase, Paris, 1926, chap. 2, § 1). Cette théorie est présentée (et appliquée au problème de l'anaphore) dans O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972, p. 117-121, présentation discutée et rectifiée par P. Larcher, "De Bally à Ducrot: note sur les concepts de coordination et de subordination sémantiques", dans le n°5, consacré à la subordination, des Travaux linguistiques du CERLICO, Rennes, 1991.

ثمة نظرية نحوية، ولكن متأسة دلاليًا، عن الربط:

S.- C. Dik: "Coördinatio", Amsterdam, 1968

انظر أيضاً مجموعة:

J. Haiman, Clause Combining in Grammar and Discourse, Amsterdam, Philadelphie, 1988.

2 - العلاقة المحاجية

من بين الترابطات التي تضمن تماسك الخطاب، يعطي كل من ديكر و آتسكوبير أهمية خاصة للعلاقات التي تعبر عن نفسها محاجة واستخلاصاً. فهي لا تنظم فقط الجمل التي يكون فيها المقطع الثاني معطى بوصفه تبريراً أو بوصفه نتيجة للمقطع الأول (وهذا ما يسمّى، في الفرنسية، الروابط المساوقة لـ car - لأنّ - ولـ donc - إذن). وإنها لتدخل في دلالة «لكن» أو «بالأحرى» اللتين تفرضان توجهاً مضاداً للمحاجة. ففي عبارة مثل «الطقس جميل، ولكنني تمب»، فإن «لكن» تشير أن المقطع الأول يوصي باستخلاص (مثل «الذهاب في نزهة») ينفيه المقطع الثاني. وفي عبارة «يبيع غني، بيد أنه يائس بالأحرى»، فإن «بالأحرى» تشير إلى أن الحل الذي نتكلم عنه يضرطنا أن نضع استثناء على مبدأ غتامي

تستدعيه فكرة الثروة. وعلى العكس من هذا، فإن كلمة «même - نفس» عين، لو، حتى» بل ...» تسجل ترابطاً: إننا نجد في جملة «جاء بيير» وحتى لقد ابشم نبي» إن مجيء جان وابتماعه علامتان على الشيء نفسه، وربما تكونان علامتين على ظرفه المستعاد (أو على غيبته). وثمة تحليلات مشابهة قد أعطيت لروابط أخرى مثل: «de plus - بالإضافة إلى هذا، d'ailleurs - على كل حال، décidément - حتماً» إلى آخره.

والنقطة المهمة، بالنسبة إلى آنسكومبر وديكرو، تتمثل في أنه إذا كان مقطعان يستطيعان أن يكونا مرتبطين، في خطاب ما، بوساطة علاقة من هذه العلاقات، فليس ذلك فقط لأنهما يمران عن وقائع تكون، تبعاً للمتكلم، مرتبطة بالواقع. وذلك لأن البنية اللسانية لهذه الوقائع تفرض قيوداً على توجيهها الحجاجي. وإن هذا ليكون بشكل مستقل عن الوقائع التي تشير إليها. وتستطيع المؤشرات المواملية نفسها أن تكون، تبعاً للباشا الساتي، متوجهة نحو استنتاجات متعارضة. وثمة تعارضات تعد مميزة من وجهة النظر هذه. وهي التي تكون بين:

« J'ai un peu mangé	«أكلت قليلاً
« J'ai peu mangé	و «أكلت قليلاً
« Il est 8 heures	«إنها الساعة
« Il n'est que 8 heures	و «إنها تسيت سوى الثامنة
« Il y a une lente amélioration	«يوجد تحسن بطيء
« L'amélioration est lente	و «التحسن بطيء

ومن هنا، فقد نشأت فكرة تقول إن إمكانيات الربط الحجاجي تتأسس، انطلاقاً من جملة، على معنى هذه الجملة مباشرة، من غير مرور بالوقائع التي يمكن للجملة أن تحيل إليها. وهذا يلخص الشار الذي يقول «الحجة موجودة في اللغة».

وثمة تأويل أكثر جذرية لهذا الشعار يقضي بوصف معنى الجمل نفسه من غير أن نعبأ بالوقائع الذي يشترك معه في الاستعمال المعادي للغة، أي من غير الانشغال بقيمه المرجعية، ولكن على أن ينظر إليها فقط بوصفها أدوات لبناء الخطاب (ومن هنا ينشأ ضرب من البنية الاستدلالية). وحتى كلمات المعجم تستطيع، من وجهة النظر هذه، أن تكون متميزة، ليس بوساطة نموذج الأشياء التي تشير إليها، ولكن بوساطة الاستمرارية الاستدلالية التي تجعلها ممكنة. فوصف الكلمة «شغل» مثلاً سيكون في تعيين بعض المبادئ الحجاجية، التي تسمى «topoi»، والتي ترتبط معها، وتوسس الطريقة التي نستطيع بها أن نضع تسلسلاً انطلاقاً من

عبارة تحتوي على هذه الكلمة. وإن المقصود هو الوقوف على مبادئ مثل «العمل يتعب»، «العمل ينتج نتائج»، إلى آخره. وإنها لمبادئ نرغم على استعمال رابط مثل *pourrant* - بالأحرى. وذلك إذا كنا نريد - بعد أن قلنا إننا اشتغلنا - أن نشير إلى أننا غير متعبين، أو أن العمل لم ينفد في شيء. وسيكون جزء جوهري من وصف اللغة حينئذ عبارة عن «ترليف حجاجي» يحدد كيف أن العوامل تغير الكلمات المحجمة (مثل «قليل» و«ليس»... سوى) التي نجعلها تؤثر فيها، وكذلك من طريق مختلف البنى النحوية حيث أدخلناها (وذلك تبعاً لما تكونه الصفة هل هي تمت أم هي غير، وحينئذ سيكون لها أثر مختلف على كلمات الاسم التي يصفها (انظر في الأعلى مثل «بطيء»، حيث يصف «التحسين»). ويتضمن معنى الجملة حينئذ، وربما يتضمن فقط، تعيين طاقاته الحجاجية.

- J. -C. Anscombe et O. Ducrot développent leur théorie depuis 1973. Leurs premiers résultats sont réunis dans *L'Argumentation dans la langue*, Bruxelles, 1983, et les premières étapes de leur recherche théorique sont présentées dans "Informativité et argumentativité", in M. Meyer (ed.), *De la métaphysique à la rhétorique*, Bruxelles, 1986. Pour un état plus récent, voir les articles qu'ils ont publiés dans le recueil de C. Plantin, *Lieux communs, topoï, stéréotypes*, Paris, 1994. - Les mêmes idées de base sont élaborées dans un cadre différent par P.Y. Raccach, "Modelling argumentation and modelling with argumentation", *Argumentation*, 1990, vol. 4, n°2. - Un ensemble de recherches empiriques et théoriques nouvelles est rassemblé dans le n°24 du *Journal of Pragmatics*, juillet 1995 (cf., notamment, l'article de M. Carel sur *pourrant* et l'exception), et dans *Théorie des topoï* (J. -C. Anscombe éd.), Paris, 1995.

3 - استدلالات

(ملاحظة: سنشتمل حتى نهاية هذا الفصل التواضع الاصطلاحي التالي: إننا نسني «عبارة» كل مقطع من الخطاب، يظهر في وضع محدد، وفي لحظة ومكان معينين. ولما المصطلح «جملة»، فإنه يشير إلى الكينونة اللسانية المجردة التي تنجزها العبارة. وكذا فإنه إذا كان المقطع «il pleut» - إنها تمطر - يوجد فيه نصين مختلفين، أو في مكانين مختلفين من النص نفسه، فسقول ثمة عبارتان تتبيان إلى الجملة نفسها).

يعد تكرار الصدارة، والربط، والمحااجة علاقات داخلية للخطاب، بينما يضع الاستدلال والجملة المفسرة العبارة في علاقة مع عبارة أخرى لا تنتمي بالضرورة إلى الخطاب نفسه. وإننا لنقول إن العبارة (C) يستدل عليها من العبارة (A) إذا كان نظرنا إلى (A) بوصفها حقيقة يفضي، بشكل مستقل عن أية معرفة بالعالم، إلى قبول (C) أيضاً (يمكن نقطة انطلاق الاستدلال أن تكون مكونة من متعددة من العبارات، ولكننا بغية

النبسط، ندع جانباً هذه الحالة التي لا تطرح قضايا خاصة فيما يتعلق بالاستئلة المثارة هنا).
ملاحظة: إننا نرد في بعض الأحيان الحركات الاستدلالية التي نستدعي تدخل معارف خاصة حول العالم (تسمى استدلالات سياقية)، إلى استدلالات بالمعنى المحدد في الأعلى. وبكل تأكيد، فإننا لكي نمر من «جان محموم» إلى «جان مريض»، فإنه يجب الاستناد إلى معرفة تجريبية تربط بين الحمى والمرض. ولكن، إذا دمجتنا هذه المعرفة في الاستدلال، بوصفها مقدمة منطقية إضافية، فإن هذه المقدمة ستصبح استدلالاً أصلياً، ومستقلاً عن كل معرفة بالواقع. وبما إن هذا الرابط ليس مطلقاً ولكنه متكرر فقط، فإننا نقول هو نموذج خاص من الاستدلال، «الاستدلال المحتمل».

وبما إنه مقبول أن يكون وصف اللغة هو وصف الجملة التي نستطيع بناءها في هذه اللغة، فإن القضية تطرح لمعرفة إذا كان يجب علينا، في هذا الوصف، أن نشير إلى الاستدلالات التي تعد عبارات الجمل معرفة لها. وثمة جوابان محتملان:

أ) بالنسبة إلى «المنطقية»، فإن تعيين الاستدلالات يعد جزءاً أصيلاً من الوصف الدلالي للجمل (تعد المنطقية جذرية إذا فكرنا أن هذا التعيين يشكل كلية الوصف، كما يعد متداً إذا قبلنا أن دلالات الجمل تتضمن خواص أخرى أيضاً). ويستند الموقف الرئيس لهذا التبرير إلى تحديد الاستدلال نفسه. وبما إن من المفروض أن يكون هذا التحديد مستقلاً عن كل تحديد تجريبي حول العالم، فإننا لا نرى له أي أساس آخر ممكن غير معنى العبارة، أي المعنى الذي يجب عليه نفسه أن تحدد الدلالة الذاتية للجملة. وهكذا، فإن كل عبارة من عبارات الجملة، ولكن «تعد بعض الحيوانات الولودة من الأفامي»، تضطرننا إلى الاستدلال بـ «تعد بعض الحيوانات الولودة من الأفامي». وإن هذا يكون سواء وجدت أفاع أم لم توجد في العالم، ومهما كانت طريقتها في الإنتاج. فإلى ماذا نرود هذه الضرورة، إن لم يكن ذلك إلى البنية اللسانية للجمل المعينة، أي إلى معنى كلمة «بعض» عندما تكون مدمجة في المسند إليه للجملة «مسند إليه + فعل الكينونة + مسند»؟ وإن عدم قبول هذا الاستدلال ليعني عدم فهم معنى الكلمات التي تتداخل فيها. أو أيضاً: إننا نستطيع، في الفرنسية، أن نستدل بـ «قد أنتهي من عملي يوم السبت» على «قد أنتهي (بالأحرى) من عملي يوم الأحد»، بينما لا نستطيع أن نستدل بـ «سأنتهي من عملي يوم الأحد» على «سأنتهي من عملي يوم السبت». فهل نستطيع أن نفسر هذا التباين الاستدلالي بشكل آخر غير المعنى المختلف للآزمة الفعلية الفرنسية مثل: صيغة المستقبل التام وصيغة المستقبل البسيط، وانطلاقاً من هنا، فإننا نمر بسهولة إلى الفكرة التي تقول تعد البنية الدلالية للغات، جزئياً على الأقل، ذات نظام منطقي: إنها تشكل، كما يقول الثيوسوكيون، «شكلاً منطقياً». وبالفعل، فإن المنطقين يبنون آلة تستجيب فقط، ولكنها

تستجيب تماماً، للمطلب التالي: مادام الأمر يتعلق بصيغة من صيغ هذا اللسان، فإننا نستطيع أن نحسب، بوساطة الضوابط الظاهرة، كل الاستدلالات الممكنة انطلاقاً منها. ويعد الميل كبيراً كي نقول إن اللسان الذي تكون هذه طبيعته (حتى ولو كان يجب عليه أن يكون أكثر تعقيداً من ثلث التي يبنها المنطقيون حالياً) ليشكل البنية الدلالية للغات الطبيعية، أو إنه يشكل، على الأقل، مستوى من مستويات هذه البنية: إن وصف معنى جملة ما يتطلب، والحال كذلك، أن نجد له صيغة مناسبة في مثل هذا اللسان.

تتضمن معظم الجمل في لغة ما ضمائر إشارية مثل: je - أنا، tu - أنت، ici - هنا، والتي تتعلق مرجعها بالمقام ولا يكون إذن متطابقاً بالنسبة إلى كل العبارات في الجملة نفسها. وإن هذا الأمر ليطرح مشكلة صعبة بالنسبة إلى المنطقين. وبدقة كاملة، بالقول، فإننا لا نستطيع أن نقبل استدلالاً بين كل عبارة «بول وجان هما هنا» وكل عبارة «بول يكون هنا»: يجب أيضاً أن تظهر هذه العبارات في مقامات تعطي المرجع نفسه وتحيل إلى «هنا» (وكذلك إلى «بول» - وهذا ليس هو الحال إذا كان الواحد قد قاله متكلم بباريسي، والثاني قد قاله مراسله الهانزي في مرسيليا. ولكي يتجاوز المرء هذه العقبة يجب عليه، في وصف الجمل نفسه، وهو الوصف الذي يُعرض أن يكشف عن الاستدلالات بين العبارات، أن يدخل العديد من الاشتراطات إلى نموذج المقام الذي يعبر فيه عن الجمل. ونجد، في هذا المثل، أنها بسيطة الصياغة نسبياً، ولكنها تستطيع أن تكون معقدة (انظر في الأعلى الحالة التي تتدخل فيها أيام الأسبوع: يجب حينئذ أن نشترط على جمل اللغة أن تكون في الأسبوع نفسه).

أ) نستطيع أن نقدم بأطروحة نقول (مثل معظم اللسانيين الذي ينتمون إلى سوسير، ومثل كثير من فلاسفة مدرسة أوكسفورد) إن العوامل المحددة للخواص الاستدلالية لعبارة من العبارات لها علاقة جد ووخوة مع تنظيمها اللساني. وستمثل الحجة الأولى في أننا لم نستطيع بعد إقامة تناظر، كلمة بكلمة، مع كلمات اللغة التي تطلق هذه الاستدلالات، للرموز المنطقية التي تمتلك الخواص نفسها. وهكذا، فإن أي نسق منطقي مبني حالياً لا يشمل رمزاً وحيداً له الخواص الاستدلالية التي تمتلكها الوحدة البنيوية الفرنسية (si) في مختلف استعمالاتها، والتي ليس لها في معظم الأحيان أي علاقة مع تعبير الشرط. ويجب علينا إذن أن نشرك مع الوحدة البنيوية الفرنسية (si) عدداً مختلفاً من المفاهيم المنطقية. ولقد يعني هذا أن تسجيل جملة فرنسية تتضمن (si)، بلسان منطقي، لا يشكل إذن، في أحسن الأحوال، سوى تفسير جملي. وإنه لن يقرى على تمثيل بنية الجملة المسجلة، لأن ما يميز هذه الجملة تحديداً هو أنها تحتوي على الوحدة البنيوية نفسها (si)، مثلها في ذلك مثل الجمل الأخرى حيث تكون هذه الأداة مترجمة فيها عن طريق رمز منطقي آخر.

تناسب الحجة السابقة فقط مع الأنساق المنطقية المبنية حالياً. وإن المنطقيين يستقيمون أن يعترضوا عليها إذن بأنهم يبنون أنساقاً جديدة من غير توقف. وثمة حجة أصولية أكثر هي أن الاستدلالات التي أنتجت فعلاً انطلاقاً من العبارات هي ما لا يستطيع أي نسق متماثل أن يكشف عنها. وهكذا، فإن (1) «كل أصدقاء جان قد جاؤوا» ترغب على الانتاج، بالآخرى، أن (2) «بعض أصدقاء جان قد جاؤوا». ومادام هذا هكذا، فإنه لأمر معناد أن نستدل بـ (2) على (3) «بعض أصدقاء جان لم يأتوا». وإن نسقاً يريد أن يجمع هذين الاستدلاليين ليضطرنا إذن إلى قبول استدلال من (1) على (3)، وهذا أمر متهاافت. وكما هو أكيد، فإن للمنطقيين رداً. فالمرور، بالنسبة إليهم من (2) إلى (3) لا يمثل استدلالاً أصلياً. فهو لا يتأسس على الواقعة التي تعبر عنها (2) حول ما تقول (2)، ولكن حول الشروط التي تقضي إلى اختيار التعبير بـ (2). فإذا قلت إن «بعض» الأصدقاء قد جاؤوا، فلذلك لأنني أعلم أن آخرين لم يأتوا، وإلا يكن ذلك، فإني سأقول ليس (2)، ولكن «كل أصدقاء جان قد جاؤوا». ويقول آخر، فإن (3) لم يستدل عليها بـ (2)، ولكن من التعبير بـ (2): ليس هذا استخلاصاً، ولكنه تضمين لـ (2). ونحن لا نستطيع أن نثبت ولا أن نرفض هذا التمييز للتضمين والاستخلاص. وما يجب أن نلاحظه هو أنه الثمن الذي يجب دفعه من أجل بناء نسق منطقي، مهما كان، ويبحث لكي ينظم الاستدلالات المنجزة انطلاقاً من عبارات اللغة. ومن هنا، يجب علينا أن نستخلص أن هذا البناء ليس تمثيلاً لمعطى ملاحظ مباشرة: إنه يتطلب، منذ البداية، رؤية لوقائع اللسان، ولا يمكنه إذن منع رؤية أخرى، أكثر توجيهاً، ترفض على نفسها أن تدخل في هذه الوقائع الضرع الثاني الضروري لكل نظرية في الاستدلال اللغوي.

ويمكن للمرء أيضاً أن يكون جذرياً أكثر في نقد النزعة المنطقية، وأن يشك في أن تكون ظاهرة الاستدلال ملائمة لسانياً. والسبب لأن مفهوم الاستدلال يتأسس على مفهوم الحقيقة: فالقول إن (C) يستدل عليها بـ (A)، هو أن نقول إن (C) تفرغ عنى للعبارات شروطاً للحقيقة. ويجب، بعد ذلك، لكي يتم الكشف عن الاستدلال على مستوى الجمل، ومنهنا أيضاً بواسطة شروط الحقيقة. وإن هذا ليكون بتحديد ما يجب على العالم أن يكون لكي تستطيع عبارات الجمل أن تمد عبارات حقيقة. بيد أن هذا يبدو اصطفاً بالنسبة إلى معظم الجمل. ولقد كان هذا أولاً بسبب عدم التحديد المتعلق عموماً بمعنى الكلمات: هل يوجد حد انطلاقاً منه يجب على الشيء أن يعد بوصفه «غالباً»، وتحت هذا الحد لا يعد كذلك؟ ويبدو بشكل جذري أكثر أن عدداً من الكلمات، بل جميعها، تستخدم بشكل أقل لقول ما هي الأشياء مما تستخدم للسماح بتأسيس خطاب معين بخصوصها. وهذا يبدو هو الحال، بشكل يهدي تقريباً، بالنسبة إلى الصفات التثمينية (انظر: جيد)، التي لا تصف

الأشياء، ولكنها تبرر بالأحرى المواقف، الإيجابية أو السلبية، التي نستطيع أن نتبناها إزاء هذه الأشياء. وحتى الكلمة التي تبدو ظاهرياً أكثر موضوعية، مثل الفعل «اشتغل»، فإنه يبدو من الصعب وصفها بوساطة شروطها عن الحقيقة. لماذا كان يجب على جان أن يفعل لكي نستطيع أن نقول، أو أن ننكر، إنه عمل؟ وعلى العكس من هذا، فإنه لمن الواضح أن هذا الفعل يطلق بعض إمكانات متابعة التسلسل الحجاجي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن الاعتقاد بالاستدلالات لن يكون حينئذ سوى تنكير، وتبرير بعد كل شيء. للحجة. فكيف نصنع قاعدة لوصف دلالي للغة؟

ملاحظة:

1- إن تبني الموقف الثاني ليعني ونفس تمثيل معنى الجملة عن طريق صياغة نسق منطقي، مهما كان تكلف هذا النسق (إننا لنفهم من هذا صيغة تكون وظيفتها الوحيدة هي استعمالها في حساب الإمكانيات الاستدلالية). ولكن هذا يترك إمكانية صياغة العلاقات الدلالية مفتوحة، وهذا يعني أنه من أجل تمثيلها يجب بناء هذا الشيء الرياضي الخاص والمتمثل في نسق شكلي. والسبب لأنه إذا كان حقيقياً أن هذه العلاقات لا تخنزل إلى الاستدلال، فإنه لمن المؤكد أيضاً أن نسقاً شكلياً يستطيع تمثيل شيء آخر غير الاستدلال.

2- ونستطيع، من جهة أخرى، أن نطلب من اللساني، إذ يضع وصفاً للجملة، أن لا يجعل هذا الوصف استعمالها الظاهر في المحاججات غير مفهوم. ويقول آخر، فإنه مع قبولنا بأن الضوابط المكونة لدلالة لغة ما ليست ضوابط استدلالية، فإنه يجب أن نفهم لماذا نجد عند المتكلمين غالباً شعوراً بأنهم يباشرون الاستدلال في الاستعمال العادي.

3- وأخيراً، فإنه لمن المضي غالباً أن نقارن الوحدات البنيوية للغة ما والمفاهيم المتناسبة التي يبننها المنطقيون، مثل الدالة الفرنسية ومختلف الالتزامات المحددة في الحساب المنطقي. ويمكن لهذه المقابلة أن تفيد، بالتباين، في استخلاص خصوصيات التصورات اللسانية (تسمح مقارنة لغتين طبيعيتين بإدراك أفضل لكل واحدة منهما). وأنه لمن المفيد أيضاً، ابتغاء دراسة نص فيه زعم برهاني، أن نبني استدلالاً منطقياً انطلاقاً من مقدمة كبرى ويصل إلى استخلاص متساوق. وهنا أيضاً، يمكن للتباين أن يكون كاشفاً.

■ حول العلاقات بين المنطق واللغة، انظر:

Sur les rapports entre logique et langage, voir les n°2 (juin 1966) et 29 (mars 73) de *Langages*. - Le programme logiciste est présenté sans concessions dans un article de Y. Bar-Hillel. "Syntaxe logique et sémantique", traduit dans le n°2, où il est accompagné d'une réponse de Chomsky. R. Montague a tenté de réaliser systématiquement ce programme, en adaptant des systèmes logiques complexes, notamment la logique intentionnelle. Ses principaux articles sont rassemblés dans *Formal Philosophy*, New Haven, Londres, 1976. Deux présentations de ses idées en

français: M. Chambréuil et J.-C. Pariente, *Langue naturelle et logique*, Berne, 1990; M. Galmiche, *Sémantique linguistique et logique*, Paris, 1991. - Parmi de nombreuses tentatives de même orientation: E.L. Keenan et L.M. Faltz, *Boolean Semantics for Natural Languages*, Dordrecht, 1985; R. Zuber, *Implications sémantiques dans les langues naturelles*, Paris, 1989; LTF Gamut [nom d'un collectif de chercheurs], *Logic, Language and Meaning*, Chicago, 1991. - Beaucoup moins techniques de point de vue logique sont les recherches de R. Martin qui veut intégrer dans une sémantique fondée sur la notion de vérité des analyses linguistiques menées dans l'esprit de G. Guillaume: *Inference, antonymie et paraphrase*, Paris, 1976, et *Pour une logique du sens*, Paris, 1983.

حول مفهوم الاستدلال السياقي واستعماله في الوصف اللساني، انظر:

J. Jayez, *L'Inférence en langue naturelle*, Paris, Londers, Lausanne, 1988. D. Sperber et D. Wilson fondent sur cette notion toute leur théorie de l'interprétation, dite théorie de la pertinence [773 a].

4 - المضمرات والتضمينات

يشير كل واحد من هذين المفهومين إلى نتائج نستطيع أن نستخلصها من أن المتكلم كان قد تلفظ بجملة، ولكنهما لا يشتركان نفسيهما نستخلصان من الجملة ذاتها. فإذا أمرتوني سيارتكم وأنا أعلن لكم «بعجت الصدام»، فإنكم ستميلون إلى الاستخلاص بأنني «بالإضافة أيضاً، لم أكرس المحرك، هذا على الرغم من أن لا شيء مما استخدم في الجملة» لا يبرر هذا التشاؤم.

إن ديكرو الذي يستخدم مصطلح «المضمر»، يفسر هذا النموذج من العلاقة باستدلال يصنعه المتلقي، ويتنبؤ به المتكلم، وذلك انطلاقاً من هذا الحدث الخاص الذي يكون التعبير بالجملة. وسيسوس الجملة في هذه الحالة، ضرب من الأدبيات اللغوية، وبجموعة من قوانين الخطاب التي من المفترض أن يحترمها المتخاطبون (لقد كان المقصود في المثل السابق هو «قانون الاستيعاب» وإته ليأمر أن يعطي، حول الموضوع الذي نتكلم عنه، معلومات هي أكثر مما في حوزتنا قوة. إنها تلك التي من المفترض أن تهم المتلقي أكثر: إذا كلمناه عن مسألة سيارته، فيجب أن نشير إلى كل الأضرار التي حدثت، وعلى كل حال تلك الأضرار التي تهمة أكثر). ولكي يؤول المتلقي العبارة، فإنه يميل إلى افتراض أن المتكلم قد أحترم هذه القوانين. وإنه ليستنتج إذن من التعبير الذي كان موضوعه كل المعلومات التي تضمنتها هذا الاحترام (هنا، لا يوجد ضرر كبير). وإن هذه المعلومات، التي تسمى مضمرة، نستطيع على كل حال أن تكون هي نفس تلك التي كان المتكلم ينوي أن يعطيها في شكل غير مباشر من أشكال الخطاب. وإننا نشير حينئذ إلى التدب في الصدام

وذلك لكي نُعلم بأن لا شيء أكثر إزعاجاً قد حدث.

وأما غريس فهو، فيما يخصه، يؤسس هذا النموذج من التأثير الاستدلالي، ليس على الأدبيات الخاصة، ولكن على الضرورات نفسها للتبادل المعلوماتي. وإنه لينطلق من الفكرة التي تقول إن اللسان، إذا ما اختزل إلى مضمونه الواضح، فإنه يكون غير قادر على الإخبار. وإنه لا يأخذ هذه القدرة إلا إذا افترض المخاطبون أن كل واحد منهم يرغب، من خلال المحادثة، أن يُخَيَّرَ أو أن يُخَيَّرَ (وهذا هو مبدأ التعاون). ويفضي هذا الافتراض العام إلى افتراض أن الكلام يحترم عدداً معيناً من الحقائق العامة المتفق عليها. وإن غريس ليميز اثني عشرة حقيقة من هذا النوع. وإنها لتذكر بعددها وتصنيفها، بفئات كانت الإثناعشر. وإن مزحة الفيلسوف هذه كانت موجهة بالفعل لنسجبل أنها تزود دوراً مماثلاً لفئات الكائنات. فكما كان الأمر بالنسبة إلى تلك، فإن الشروط التي تجعل من الممكن تكوين تجربة انطلاقاً من معطى محسوس بسيط، فإن المبادئ العامة هي الشروط التي تسمح للتواصل المعلوماتي أن يكون قادراً على إنشاء نفسه انطلاقاً من اللسان. وثمة مثل واضح للمدئ العامة هو مثل «الصدق». إذا كان ضرورياً طرح سؤال من أجل الحصول على معلومة (كم الساعة؟)، وإذا كنا نستطيع أن نستخلص معلومة من الإجابة (الساعة الثامنة)، فذلك لأن المخاطبين يفترضون الصدق ببعضهم. ولا يكن ذلك، فإنه لا يمكن تصور النشاط المعلوماتي. وكذلك، فإن مطلب الاستماع، الذي يكون حقائق عامة للكثرة عند غريس، ليستجيب إلى الوظيفة نفسها. وإنه لمن غير الممكن، نظراً للسمعة المحدودة للخطاب، أن نقول كل ما يمكننا قوله حول الموضوع الذي نتكلم عنه. ويجب إذن، لكي يشيع القول الحاجات المعلوماتية للمستلقي، أن نفترض بأنه يشير، من بين كل ما كان يمكن أن نقوله، إلى ما كان يمثل أهمية أكبر في قوله. ولا يكن ذلك، فإنه لا يفيد في شيء. وذلك لأننا نستطيع دائماً أن نسأل أنفسنا فيما إذا لم يكن يخفي معلومة أكثر أهمية، تلغي المؤثرات. ويعطي غريس اسم «المضمرات التواضعية» للقضايا التي يجب أن تكون حقيقية، وذلك لكي تحترم الحقائق العامة (نجد، في مثلينا الأخيرين، أن المضمرات هي يعتقد المتكلم فعلاً بأن الساعة هي الثامنة)، وأن «السيارة قد حُزِبَ صدامها فقط». وكما هي الحال بالنسبة إلى المضمرات، فإن المضمرات تستطيع أن تكون موضوع التواصل نفسه. فنحن نستطيع أن نقول: «الساعة الثامنة» بهدف وعيد تنبأ فيه أن نُعلم بأننا نُعلم.

يعد مفهوما المضمر والمضمي جوهرين بالنسبة إلى تكوّن علم دلالة لساني. وإنهما ليكونان نسقين بدرجة قليلة. إذ من الواضح فعلاً أن الجملة نفسها تستطيع، عندما تكون ملفوظة، أن تنقل تقريباً أي مضمون من المضمانيين. فإذا كنا نرغب إذن أن نمزوا لجميل اللغة قيمة دلالية تكون هي النواة، ويجري عليها الحساب انطلاقاً من البنية التحوية لهذه

الجملة، يجب الإغضاء عن عدد كبير من التلميحات التي تفصح عنها هذه العبارات. وهكذا، فإننا في علم دلالة العبارات، نقوم بفصل ما نقول بفصل الجملة المستخدمة. وما تبلى بفصل القوتين أو الحقائق العامة التي نوسس الكلام. ويقف الحساب الدلالي حيث عند حد تحديد القول، ويتوكل تحديد ما هو مبلغ عنه عرضياً لبحث لاحق، حيث تتدخل قيود ليست تبعا لهذه اللغة الخاصة أو تلك. وإلنه من غير فصل من هذا النوع، فلن يبدو أي علم دلالة لساني قابلاً للتحقيق. ويبقى أن يُعرف أين توضع الحدود. وماهي المؤثرات الدلالية التي نستنبدها من اللغة لكي ننسبها إلى المحادثة؟ ثمة اختيارات عديدة ممكنة، وتبعا لهذا الذي ننفذه، فإننا سنحظى بصورة عن اللغة مختلفة تماماً. وهكذا يعمل أصحاب العقيدة المنطقية إلى تحديد لغة قريبة من الحسابات التي يبينها المنطقيون، وذلك بإكمال إلى دراسات المحادثات تفسير كل ما يخرج عن نموذجهم. وأما البرهانيون فسيميلون إلى اختزال منطقة المحادثة، وسيعقدون وصف المعنى اللساني - من غير أن يخرجوا بالأحرى عن نطاق ضرورة رمي خارج اللغة بعض المؤثرات التي تعد العبارات أهلاً لها من غير ريب. وسيظهر نموذج الاستعمال الذي نقيمه لمبادئ المحادثة حيث بوصفه محدداً، في الفراغ، للتصور الذي نملكه من اللغة.

ملاحظة: يتكلم غريس، إلى جانب تضمينات المحادثة، عن «التضمينات التواضعية». وإنه ليعين بهذا تلوينات المعنى المستحيلة على الترجمة بمصطلحات الصواب والخطأ، والتي تعد غريبة إذن على المنطق الكلاسيكي، ولكنها مرتبطة مع ذلك بالكلمات نفسها. والمثل الذي تفسره على ذلك هو أن الجملة X وحتى Y تقدم بوصفها مفاجئة أكثر من X. وأن X ولكن Y أيضاً تُدخل غريباً من التمارض بين X وY. وبما إن أي نشاط استنتاجي لا يعد مسؤولاً عن هذه المؤثرات، المسجلة في اللغة، فإننا لا نفهم جيداً أن تسمى «تضمينات». ويبدو السبب الوحيد لذلك هو أن تضمينات المحادثة تُستعمل لعزل نواة منطقية للمعنى، وأن تضمينات المحادثة تعد ضرورية لإنهاء هذه المهمة. وما يعود بنا إلى تحديد التضمينات عموماً، ليس الآلية التي تستخدمها، ولكن الوظيفة التي نزموها إليها في الوصف اللساني.

- O. Ducrot présente les sous-entendus dans des articles de 1969 et 1977, repris comme chap. 1 et 2 de *Le Dire et le dit*, Paris, 1984. -H.P. Grice a introduit la notion d'implicature dans des conférences de 1967, publiées en 1975 sous le titre "Logic and conversation", et traduites en français dans *Communications*, n°30, 1979. -D. Wilson et D. Sperber mettent en rapport implicature et inférence dans le cadre de leur théorie de la pertinence: "Inference and implicature", dans C. Travis (ed.), *Meaning and Interpretation*, Oxford 1986.

5 - الجملة المفسرة

يتطلب فهم العبارة أن نقيم لها تناسباً مع عبارات أخرى تحقق جملاً مختلفة، ولكننا، في المقام نفسه، نقول «الشيء نفسه». وهكذا، فإن الأستاذ لكي يتحقق من أنه فهم، فإنه يسأل طلابه أن يعيدوا «الكلمات أخرى» ما قاله. وتتم هذه العلاقة للجملة المفسرة بين العبارات اللسانية، وذلك بما إننا نمتد بها إلى الجمل. فالجملة تكون جملة مفسرة لأخرى إذا كانت كل عبارات الجملة الثابتة (أو معظمها) تترك نفسها لكي تفسرها عبارات من الجملة الأولى.

وتبناً لبعض اللسانيين الأمريكيين الذين يرتبطون بهارس، فإن وصف اللغة يتضمن بناء لوغاريتم للجملة المفسرة بوصفه جزءاً أساسياً، أي يتضمن بناء إجرائاً كلي، وحسابي، يسمح بالتنبؤ، بالنسبة إلى كل جملة، بمجموع جملها المفسرة الممكنة. وإنهم ليفكرون أيضاً أن لوغاريتم الترجمة هذا يستطيع أن يمتلك بنية رياضية أكثر بساطة من لوغاريتم توليد الجمل الذي يكون القواعد التوليدية.

■ حول هذا المتصور للوصف اللساني، انظر:

H. Hiz, "The role of paraphrase in grammar", Monograph Series in Languages and Linguistics, n°17, 1964, p. 97-104; "Alethic semantic theory", The Philosophical Forum, 1969, p. 438-451.

ثمة عقيدة أساسية لهذا المتصور تأتي من مفهوم الجملة المفسرة نفسه، ومن التعادل الدلالي الذي يصعب تحديده.

أ) يمكننا أن نستند إلى حكم المتكلمين. ولحسن الحظ أن هؤلاء لم يتعاملوا قط مع الجمل، ولكن مع العبارات فقط. ولكي نفر بأن الجملة (1ج) هي جملة مفسرة لـ (2ج)، يجب إذن أن نسأل المتكلمين إذا كان، بالنسبة إليهم، لكل عبارة من عبارات (2ج) تعادلاً دلالياً يمثل في عبارة من عبارات (1ج). ولكن بما إن الجملتين المختلفتين تحملان دائماً ألواناً مختلفة من المعنى، فإننا نؤكد بقوة أن لا نجد زوجاً من الجمل يشع استنباطاً مطلقاً كهذا.

ب) ويمكننا أن نلجأ أيضاً إلى مفهوم شروط الحقيقة. وبما إنه مقبول أن نتحدد معنى الجملة شروط الحقيقة لعباراتها (كما يحدد معنى الكلمة، تبناً لقريبه، بعض المراجع التي نستطيع أن يشير إليها)، فسنقول إن (1ج) و(2ج) تمدان الواحدة بالنسبة إلى الأخرى جملتين مفسرتين إذا كان، ونقط إذا كان لعباراتهما، في مقام ما من الخطاب، شروط الحقيقة نفسها، وإذا كانت أية عبارة لا تستطيع أن تكون حقيقية من غير الأخرى. ويحد هذا التحديد قليل الأهمية بالنسبة إلى الوصف اللساني. فهو يرغمنا أن ننظر إلى الجمل

الضرورية منطقياً بوصفها مترادفة (2+2=4)، وهذه هي نظرية غودل البرهانية، أي تحصيل حاصل)، والسبب لأن كل عبارتهما تعد عبارات حقيقية. وكذلك الحال بالنسبة إلى العبارات المتناقضة (والتي ليست دائماً حقيقية). وستكون من جملة المترادف أيضاً العبارات المختلفة فقط في التعبير المستعمل للإشارة إلى كائن واحد، مثل: «إن مؤلف بيرنيك لا يحترف الكوميديا»، و«إن مؤلف البليدور لا يحترف الكوميديا». ومادام الأمر كذلك، فإن الأولى تفهم كأنها تقول: «... لا يحترف بالأحرى...»، بينما تفهم الثانية وكأنها تقول: «... لا يحترف إذن...»: لا يمكن للمحاجة الداخلية للعبارة إذن أن تؤخذ بالحسبان في تعريف الجملة المفصرة المؤسسة على شروط الحقيقة.

ونستطيع أن نطرح الشرط الإضافي التالي، تعزيزاً لمتطلبات التعريف السابق: لدينا جملتان خاصتان هما (أج) و(2ج). وسنسمي (ج) الجملة المعقدة التي تتضمن (أج) بوصفها مكوناً، و(وج)، والجملة (ج) حيث نستبدل (أج) بـ (2ج). ولكي تكون (أج) و(2ج) مترادفتين، يجب أن تمتلك عبارات (ج) وعبارات (وج) شروط الحقيقة نفسها، وذلك مهما كانت الجملة (ج). ويقول آخر، فإن (أج) و(2ج) تقبلان التبادل. ويسمح هذا التعريف بتجنب مصاعب الجملة السابقة. ولناخذ «2+2=4» بالنسبة إلى (أج) وصيغة النظرية البرهانية المعقدة بالنسبة إلى (2ج)، و«إن يعلم أن 2+2=4» بالنسبة إلى (ج)، والجملة (ج) بالنسبة إلى (وج) حيث استبدلنا (أج) بـ (2ج). وتستطيع عبارة من عبارات (ج) أن تكون حقيقية بينما تكون عبارة من عبارات (وج) خطأ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المثل المتعلق براسين (إن ما يقضي الترادف، في مثل هذه الحالة، لن يكون الفارق البراهني الذي أشرنا إليه، ولكن أن يستطيع متكلمون مختلفون امتلاك معارف مختلفة حول راسين. ومادام الحال كذلك، فليس هذا هو المهم بالنسبة إلى اللساني).

(ج) ويمكننا أن نجعل من الجملة المفصرة استمالياً محلياً، فنحدد وجه المعنى الذي نقرر أن نجعل منه تجريداً، وذلك لكي نقيم الترادف. وهكذا، فإننا إذا جردنا التعبير وتعارض الموضوع - القول، فإننا نستطيع أن نعد الجمل التالية جملاً تفسيرية: «لقد جاء جان». «جان، إنه جاء»، «جان، هو، إنه جاء»، «إن جاء هو الذي قد جاء»، «إن الذي قد جاء، هو جان». ويمكن لمثل هذا الشكل من الإجراء أن يكون مفيداً لداسة الوجه الذي نجرده، وذلك بإظهار تحفاته الممكنة المختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى داسة العلاقات البرهانية. فحين نستطيع أن نهملها بداية، وأن نعلن الجمل التالية مترادفة: «أكلت قليلاً» و«أكلت ما قل»، «الساعة الثامنة» و«إنها الساعة الثامنة»، «التحسن بطيء» و«يوجد تحسن بطيء». ثم نقرر، في مرحلة ثانية، أن نأخذها بعين الاعتبار: لن تكون الجملتان الأخيرتان جملتين تفسيريتين، بينما ستبقى الجملتان التاليتان ظاهرة مهمة: «التحسن سريع» و«يوجد

تحسن سريعاً. ويكمن الخطر بالنسبة إلى من يمارس هذا المنهج، في كونه يفترض مسبقاً استقلالاً بين الوجود الدلالي التي نجردها (والتي نوعها إذن)، والوجود التي تشكل الثابت في المعالجة. وإننا لنغامر حينئذ بالاعتقاد أننا بيننا هذا الاستقلال، بينما نحن جملناه يدهياً بالنسبة إلى حاجات بحث خالص.

■ حول القضايا المنطقية والفلسفية للترادف، انظر :

W.V. Quine, *From a Logical Point of View*, Cambridge (Mass.), 1953. -Sur l'utilisation des relations paraphrastiques en linguistique: C. Fuchs, *La Paraphrase*, Paris, 1982, et C. Fuchs (ed.), *L'Ambiguïté et la paraphrase*, Caen, 1988. Sur les possibilités, conditions et limites de la traduction, paraphrase dans une autre langue, nombreux renseignements et bibliographie dans R. Larose, *Théories contemporaines de la traduction*, Québec, 1989.

الصورة

FIGURE

لقد وضعت البلاغة تحت مصطلح «الصورة» وحتى القرن الماضي، مجموعة من الظواهر النحوية، والتداولية، والدلالية، والأسلوبية المتنوعة، والتي لم تصل من أجلها على الإطلاق إلى اقتراح إطار متماسك، وثابت، وشامل بما فيه الكفاية. وإن التفرع الهائل للأعمال الحديثة، والمعددة جداً، في الأسلوبية، والشعرية، ونظرية الأدب، والنسائيات، والفلسفة، والتي تحتفظ بالمفهوم لغاء توسعه ومراجحته مراجعة نقدية فذة (ولكنه قادم مسبقاً استعمالاته المتناقبة في البلاغة القديمة، وفي المجاز المسيحي، أو في القواعد الفلسفية...)، ستؤكد، من وجهة النظر هذه، الشكوك حول إمكانية اختزال «كل الصور... إلى مبدأ واحد» (ت. تودوروف، 1972).

وتبدو المثابرة والسمة التوحيدية للمصطلح متسببتين إلى فكرة الشكل التي ترتبط بها. و«Skhèma» هي واحدة من الكلمات الإغريقية للشكل الذي يستطيع أن يطبق على الإيمان، وعلى وضع الجسم، وعلى الهيئة، وعلى صور الرقص، والهندسة، والنحو، والبلاغة. وأنه ينتج عن هذا أن الصورة «هي الشكل مهما يكن، وإنه ليكون معطى للتعبير عن فكرة، تماماً كما للأجسام طريقة في الكينونة» (Quintilien, Institution oratoire). IX, 1, 10. وتستمر مثل هذه المقاربة في القواعد الفلسفية للقرن الثامن عشر، وتوجد أيضاً في التعريفات المعاصرة للصورة مثل «الشكل البشري الممزول، أو المقدم على الأقل، والذي يؤدي دوراً محدداً في لحظة الخطاب الذي تدخل فيه» (M.A. Moret, 1982). ونسمح هذه الخصوصية الشكلية للصورة بمعارضة كل واحدة منها مع كل الصور الأخرى، ولقد قررت السطور التصنيفي الذي تتبناؤه التقاليد البلاغية.

ولقد كان من ممكن البلاغة أن تختار بين متصورين للصورة: إما أن تكون الصورة هي «الشكل، أيّاً كان، المعطى للتعبير عن فكرة» (ونفسن حيث كل خطاب صورة)، وإما أن تكون «تعبيراً معقولاً للمعنى أو للسان إزاء الطريقة العادية والبسيطة في التعبير»؛ إذا كان

الحال كذلك، فيجب أن نفهم من المصطلحين ترسيمة وصورة «التنير في السياق الشعري أو الخطبة لشكل من التعبير البسيط والواضح» (Quintilien, I.O., IX, 1, 11-13). ولقد كان هذا الطريق الثاني هو المفضل خلال زمن طويل. وحتى لو كان مقبولاً أن الكلام العادي لا يجهل الصورة (ثمة صور تحدث في يوم السوق في الهال كثيرة . . .)، فإن التوجه التصنيغي للبلاغة يعود إلى بناء نظرية الصورة بوصفها نظرية لمجموعة من العمليات الاستدلالية المنفصلة.

1 - علم القوانين والتصنيف

لقد أدخلت البلاغة في هيرينيوس التمييز بين الكلمات - مداخله تتعلق بالتركيب، ويترتيب الكلمات في الجملة أو الجمل في المراحل الزمنية (التكرار، والحذف، والثراب) - وبين صور الفكر. وفيما بعد، وتبعاً لتأثير الصورة في الكلمة، والجملة، والفترة الزمنية، والنص كله، لسنميز بصورة عامة:

- «صور للكلمات» وصور وظائف الأصوات التي تتصل بالمادة الصوتية للمخاطب وبالدال، فهما يتأسسان على تكرار النوعية الصوتية أو الصانعة (كما هو الحال في الجنس الاستهلاكي أو التجانس الصوتي، مثل: «Abloï bibelot» من الإبطال الصوتي)، وعلى جزء الكلمة (كما في «التورية»، تكرار الكلمات المتقاربة صوتاً والمختلفة معنى، مثل: «Traduttore, traditore») أو الشفوي (كما في «الجناس الدلالي»، مثل «الأعمال هي الأعمال»). ويجب إضافة الابتكار وكل طرق تشويه الدال: الترغيم الاستهلاكي، والجزم (مثل: «vap» «bifur»)، والاشتقاقات، والتكلم بلغة جايويه (مثل «povoète»)، والكلمات - الحقائق (مثل «trouducteur»). ولقد استعيرت هذه الأمثلة من هندل. ل. د. سبلين» إلى آخره.

- «صور البناء» وصور النحو التي تلامس بنية الجملة، وتقيم إجراءاتها على الاستبدال (كما في «القلب»، مثل: «بأية خلف هريتها فهل تريدون أن تراني؟») والمؤسس أو غير المؤسس على التماثل (كما في «المقابلة العكسية» مثل: «فلسفة البؤس، يؤس الفلسفة»)، وعلى الطرح (الحذف، الفصل)، وعلى التكرار (رد المعجز على الصدر، تكرار الصدرة، مثل:

"Je pense, Seigneur, à mes heures malheureuses. . . / Je pense, seigneur, à mes heures en allées. . . B. Candrars).

- «المجازات اللفظية» التي كان كاتيليان هو أول من عزلها بما هي كيتونة (I.O., VIII, 6)، وهي تنوزع على مجازات لفظية من كلمة واحدة (كنائية، استعارة . . .).

ومجازات لفظية من عدة كلمات (التشخيص، المجاز، الإشارة، تلطيف، قطع مفاجئ للكلام، سخرية...). ولقد حدد أوسطو الاستعارة من قبل (يوصفها مصطلحاً شاملاً) قائلاً إنها «الانتقال إلى شيء عن طريق اسم يشير إلى شيء آخر» (Poétique 14576). ولقد ظل تعريف المجازات اللفظية إلى فونتانيير يوصفها صوراً مع تغير في المعنى، وتحولاً للكلمة خارج تلك متصورها، وإستاد معنى جديد للكلمة ممزولة تصوره كل الكتب الوجيزة (انقوم بوضع معنى للكلمة ليس هو المعنى المخصص لها، دومارسيه).

- صور الفكر التي تشترك بين الخطيب والخطاب وتنصب ليس على الكلمات أو الجمل، ولكن على الخطاب كله (الثغرات، إحياء، رسم، لوحة، مداولة، تهديد، لذة...).

لا تكف التصنيفات عن التحرك، كما لا يكف عدد الصور عن التغير (نبحث المدونات تعد إلى مئتين وخمسين): تميز المحاولة الأخيرة الكبرى، بغية توحيد الحقل في إطار البلاغة، سبعة أصناف (فونتانيير «صور الخطاب»، 1968). وأما مؤلفو «البلاغة العامة» فلا يعدون سوى أربعة: «الاشتقاق» أو الصور الشكلية، «تغير الجمل» أو الصور النحوية، «تغير المدلول» أو الصور المتضمنة لمعالجة دلالية، «تعميد المنطق»، وهو مماثل إلى حد ما لصور الفكر القديمة.

وغير هذا التقسيم تبعاً لمستوى الوحدات، فإن البلاغة تجري تصنيفاً وفق النموذج التالي:

- وظيفي: يكون الخطاب مصوراً وموجهاً لإحداث أثر على السامع، ويعد في البلاغة جزءاً من الفصاحة ومن الأسلوب. ويركز البلاغيون على وظائفه الجمالية (مثل الزينة التي تهدف إلى جذب الإعجاب) أو وظائفه البرهانية (يوصف أداة فعالة بغية الإقناع). وترتبط نظرية ميسرون استعمال الخطاب بثلاثة ضروب من الأسلوب (البسيط، والقياسي، والكبير) وهي نفسها تحتمل على وظائف الخطاب (الإعجاب، والإعجاب، والإثارة): يستلزم الأسلوب البسيط مثلاً تجنب صور الكلمات والتكرار. وقد كان كاتيليان يميز بين أساليب المجاز اللفظي التي تساهم في التعبير عن الفكرة (الاستعارة، المجاز المرسل، الكناية...) والأساليب التي تزين الخطاب (المجاز، الأحجية، الإطناب، المبالغة...). ويتحدث «س. بيرلمان» عن الدور البرهاني للاستعارة النسبية.

- صرفي: وهو يقوم على عدد قليل من العمليات الأولية. وإنه ليسمح، منذ كاتيليان، بتمييز الصور التي شكلتها الزيادة (تكرار الصدارة، المعترضة، إلى أخرى)، وحذف (الفصل، وحذف النسق) العناصر أو عن طريق تغيير في نظام الكلمات (الطباق، التورية). وتشكل هذه العمليات المنطقية قاعدة النسق البلاغي العام:

ويجب أن نقول كلمة عن مصير المجازات اللفظية في التصنيفات البلاغية. إنها ليست سوى واحدة من طبقات فرعية لصور الكلمات، وقد شكلت بعد ذلك نوعاً مستقلاً بنفسه. ولقد تبنى كاتيليان ثلاثة المجاز اللفظي، وصور الكلمات، وصور الفكر.

ويثير أرسطو في «الشعرية» أربعة نماذج لانتقال (من الجنس إلى النوع، ومن النوع إلى الجنس، ومن النوع إلى الجنس أو تبيعاً لعلاقة التماثل) والتي يقابلها على التوالي: «مجاز الكلية» المخصص (انتقال من الجنس إلى النوع)، ومجاز الكلية المعمم (من النوع إلى الجنس)، والاستعارة (من النوع إلى النوع) وهي تشترك مصطلحين لهما خصوصية مشتركة. وإن هذا ليمد مع ذلك تصنيفاً آخر لأرسطو، وهو الذي فضل على سواء عموماً. ذلك لأنه يسمح للبلاغة الكلامية أن تستخلص بعض النماذج المركزية للمجاز اللفظي (الكناية، الاستعارة، السخرية، مجاز الكلية)، كما يسمح له بالافتقار ببعض العلاقات الدلالية التي تصاغ بيسر وهي تميز مختلف المجازات اللفظية بواسطة الربط النطقي الذي يوحد المعنى الذاتي والمعنى المتصور: إن المقصود هو التشابه في حالة الاستعارة المقدمة بوصفها مقارنة مختصرة (توجد مقارنة عند ما نقول إن هذا الرجل قد تصرف «بوصفه أسداً»، وتوجد استعارة عندما نقول «إنه أسد») للمقابل (بين السبب والنتيجة: «يعيش من عمله»، وبين الوعاء والمحتوى: «إنه يحب القينة»، إلى آخره) بالنسبة إلى الكناية، ويوجد ارتباط (بين كل الأجزاء: «سفينة ذات مئة شراع»، «رأس أثير جداً». بين الجنس والنوع: «يرفض أن يعطي الخبز لشمس». بين الواقعي والمجرد: «أهلكت النار». إلى آخره) بالنسبة إلى مجاز الكلية. ويوجد كذلك تعارض أو تباهن في حالة السخرية («أي رجل شجاع» تقول هذا عن الوغد).

ولكن تصنيف صور المعنى يقوم أيضاً على معايير أخرى: على سماتها الدقيقة (مجازات لفظية بسيطة، مثل: الكناية، ومجاز الكلية، والاستعارة) أو المنتشرة (مجازات لفظية معقدة، مثل: المبالغة، ومجاز الإبهاز، والاستعارة -allégorie، وإطلاق السبب وإدارة النتيجة...) أو على قيمها من منظور اللغة (تمييز بين المجازات اللفظية للإبداع، والمجازات اللفظية المجمعية وبين المجازات اللفظية التي تستعملها كرمزاً وضرورة مثل الحقيقة العرفية).

2 - متصورات الصورة

أ) الصورة بوصفها «زياًحاً»

تعد الظواهر الدقيقة التي عزلتها عملية التصنيف محددة بوصفها «طرقاً للكلام بعيدة

عن تلك التي هي طبيعية وعادية: (B. Lamy: "La Rhétorique ou l'Art de parler", 1699).

وإنها لتحدد أيضاً بوصفها انزياحات إزاء ضابطة أو معيار للأدبية. وإن المنظور هنا هو منظور معيار اللغة والنحو. ولقد شكلت دراسة الصور منذ وقت مبكر ميداناً حدودياً بين القواعد (التي تمنح لنفسها القدرة على صور الكلمات والمجازات اللفظية) وبين البلاغة التي تستعمل صورها الفكرية الميدان المفضل. ولقد ولدت إلى جانب التقاليد البلاغية تقاليد قاعدية قابلة للتحقق ومنفصلة، وذلك انطلاقاً من دونات (القرن الرابع). ويعد بعد الصورة للتعبير الطبيعي والمادي مراحلاً عن طريق الإحالة إلى المنطق وإلى القواعد. فالصورة تأخذ أصلها من المصادر نفسها التي تأخذ منها عيوب الشكل. وسيكون خطأ لو أنها كانت عرضاً وليست مقصودة. وهكذا يطابق القواعديون والبلاغيون الصور تقنياً كما لو أنها عيوب، مفيدة في الكتابة، أو كما لو أنها أخطاء، معذورة باسم الاشتقاق التزييني. ولتقص في ميدان البشر، فإن المعجزة - قد أصبحت في الشعر تغييراً في الشكل الدال - تعد تغييراً في الكلمة بنية احتياجات التزيين المروضي. غالبية الصوري ليس صواباً مطلقاً ولكنه يكون كذلك بالنسبة إلى مقصد دال: إنه لا يظهر في «موقعة تناول القربان» ولكنه يظهر في لسان الحكماء والمؤلفين (وبهذا المعنى، فإن كل تعبير صوري يستدعي تأويلاً: بالنسبة إلى التأويل الصوري المسيحي، انظر:

E. Auerbach: "Figure" [1938], trad. Fr. 1993. T. Todorov: "Théories du symbole, 1977).

وسيكون صور البناء أيضاً انزياحات بالنسبة إلى ديمارسيه، ولكنه في دراسته عن «المجازات اللفظية»، فإن الاهتمام المبرر عنه بالنسبة إلى دلالة الكلمات ومعانيها في الخطاب يفتح القواعد على الدلالة، كما إنه يتضمن التوسع التداولي لمفهوم الصورة في حالة تنوش.

ب) المتصور الاستبدالي

ثمة ما هو قريب منا. فهذا البعد المصورة إزاء الكلام المعادي يوصف أسلوبياً: «تمثل صور الخطابات السمات، والأشكال أو الطرق الرائعة، ولها تأثير سمعي إلى حد ما. وإن الخطاب ليعتمد بنفسه تقريباً، بوساطتها في التعبير عن الأفكار، وعن الفكر أو المشاعر، عن مكانه التعبير البسيط والمشارك» (Fontanier, p. 64). وإن الصورة لتتوقف عن أن تكون خطأ إزاء الشرعة أو إزاء المصادر البنيوية للغة لكي تصبح انزياحاً عن الاستعمال المهيمن. وبعد هذا الانزياح أثراً من آثار الفن (تعد الصورة جزءاً من اختيار ومن عمل جمالي) الذي

يتحقق في استبدال الصورة بصيغة حيادية وجاهرة افتراضياً على الدوام. ويصمي التركيز الذي يوضع على معيار الاختيار وعلى البعد التزييني والجمالي للصورة بقوتتيه إلى جمل الاستبدال مبدأ النظام في نظريته (M. Prandi 1992). وللصورة كما للمجاز اللفظي طيعة استبدالية (وهذا ما يستمد الحقيقة العرفية من ميدان الصورة، وذلك بسبب الاستعمال المفيد والضروري لهذا المجاز اللفظي: لا يوجد أي مصطلح خاص يستطيع أن يستبدل «aile - جناح الطائرة». بينما ترى الأسلوبية التي تتخلف صياغة العبارة البلاغية في الانزياح عموماً جوهر الأسلوب. ونسم حدود النوعية الصورية للمجازات الاستبدالية مرحلة حاسمة تنجم بها نحو تحديد بنوي للصور والمجاز اللفظي (Genette. 1968).

3 - المصير المعاصر للصور

لقد حورت نهاية إمبراطورية البلاغة إمكانية القراءات التداولية والدلالية، والشعرية والفلسفية للصور وللظاهرة الصورية. وتقضي هذه القراءات بدورها إلى مراجعة لمفاهيم الصورة والمجاز اللفظي. وبينما كانت البلاغة والفلسفة تبنیان نظرية الصور حول فكرة حضورهما في الخطاب الأدبي وغيابهما أو نفيهما عن الأجناس الأخرى (الخطاب الفلسفي، والخطاب العلمي)، فإن هذه القسمة لم تصمد لا أمام استنتاجات الشعرية ولا أمام تغير اتجاه مصلحة الفلسفة بالنسبة إلى اللسان الصوري (ولا سيما الاستعارة التي تنزلق من وظيفة تزيينية إلى وظيفة إدراكية ومن موضع هامشي إلى موضع مركزي إزاء الحقيقة والمتصور). وهناك وحدات جديدة قد أخذت بوصفها مرجعاً (هي الخطاب والمبارة): لقد كان من نتائج هذا التفتير في السلم، وخاصة في التداوليات، وجود توسع آخر لمفهوم الصورة. وهو مفهوم لم يعد يشير فقط إلى العمليات المحدودة، ولكن، وبالقوة، إلى كل التجليات اللسانية (بما إنها تختلف عن البنية النحوية والدلالية خارج الخطاب). وإن هذه المراجعات لتجعل الاستعمال الصلب أكثر دهاءة من التمارعات: خاص/صوري، تمييز/تضمن، خطاب صوري/ خطاب من غير صور.

أ) نجد في الشعرية التيبوية، التي نهجن الأسلوبية عليها (شارل بالي 1951، ميشيل ريفاتير 1971)، أن الصور تمثل وجهاً من وجوه تركيز الرسالة. وهذه سمة من سمات الوظيفة الشعرية للسان: تجعل الصور الخطاب مرتياً (ت. تودوروف)، وهي تمثل الطريقة التي يمتلكها الأدب لكي يشير بها إلى نفسه بالذات (ج. جينيت. صور 1، 1966، ص 205-221). وتعد الصورة «اتّباعاً بين الإشارة والمعنى»، و«حيزاً داخلياً للسان». ويرى جينيت في تعريفاته أنه يجب على المفهوم أن لا يفهم معيارياً. فالصور ترسم الحيز الذي ستكون الكتابة فيه والأدب، وهو حيز دلالي يقوم بين الصورة والخاص، كما إنه زيادة في

المعنى (عن طريق القيمة التفسيرية المرتبطة بالصورة) تلغي عمودياً غطية الخطاب.

والمقصود أيضاً هو أن نلاحظ أن الأدب يدخل، بوساطة البلاغة، في استقلالية الصوري، ويركز بهذا على سمة الاختلاف لحدث الأدب. فإن تكون الصورة جزءاً من التضمين، فإن هذا يفترض أن يكون المرجع في حالة شفافة من حالات الخطاب. وتعيد الأسلوبية والشعرية البنيوية صياغة متصور الصورة بوصفها بعداً لصياغة حيادية انطلاقاً من مفهوم «الدرجة صفر» الذي أدخله رولان بارت. وإن أمراً كهذا ليسمح بتدراك الاستعارة حيث كانت النظرية الكلاسيكية تقوم بإعطاء تعريف للمعيار الذي قد يكون اللسان الشعري اشتقاقاً له (جان كوهين 1966). ومع ذلك، فإن المرجع عند بارت، إلى درجة الصفر وإلى حالة الشفافية في الخطاب قد تم التخلي عنه تدريجياً لصالح مشروع يهدف أن يقيم الصوري في الأدب نفسه (إنه لمن غير الممكن قراءة الأدب بالإحالة إلى ما سيكون متحرراً من الصوري) (ج. بيسير 1988). ومن جهة أخرى، فإنه لا يوجد اتفاق على وجود سياقي صفر أو عدم، يسمح بتأويل جملة معناها الحرفي. فغظيرة أفعال اللغة تبين أن المعنى الحرفي إذا لم يكن موجوداً فهو يكون على الأقل دائماً منتسباً إلى صمود سياقي: (J. Searle: "Le sens littéral" 1982).

وثمة توجه آخر للشعرية البنيوية تتكون من قراءتها للخطاب الأدبي انطلاقاً من تقاطع الاستعارة والكناية (الذي يحمله جاكيمون بشكل ثنائي إلى السيرة الذاتية للاختبار والتوليف). هذا، وإن كل إشارة لسانية تتطلب طريقتين من طرق الترتيب: التوليف والاختيار أو الاستبدال. فالخطاب يجري على طول محورين: محور المسائل (وتمثل هذا السيرة الذاتية الاستعارية)، ومحور التجاور (وتمثل هذا سيرة الكناية). وهكذا تختزل المجازات اللفظية الأربعة إلى اثنين. ويستخدم المحوران التركيبي والاستبدالي إنشاء بلاغة متفصلة حول الزوج «استعارة / كناية». ويمكن أن نجد لهذه المشتركات ضامنين في كل سيرة رمزية. وهكذا، فإن الحلم يتصرف عن طريق الانتقال والمجاورة:

(S. Freud: "L'Interprétation des rêves", 1967. T. Todorov, op. Cit, P. 285-320).

ولقد لاحظ هـ. جاكيمون تكرار السيرة الذاتية الاستعارية في الرومانسية وفي الرمزية، كما لاحظ السيرة الذاتية في الواقعية أو في التكيفية. وبالإضافة إلى المعلومات التي نستطيع أن نستخلصها بالنظر إلى تاريخ للمصور الأدبية (تستطيع الصور أن تقدم سمات أسلوبية خاصة، وذلك تبعاً للمرحلة الزمنية: هناك التضاد بالنسبة إلى الباروك، وهناك الالتفات في النقص الكلاسيكية الجديدة للقرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وهناك الإرداف بالنسبة إلى الشعر الطليحي لبداية القرن العشرين...). فإنه يبين أن الارتباط العمودي يسم البعد الشعري للخطاب، والمسار الكنتاتي الأعني، وبعده الشري.

وبالنظر الاستبدالي الذي يهيمن على البلاغة، فإن الشعرية البنيوية تصيب النظرية التركيبية: لقد صار مسكناً النظر إلى المجازات اللفظية والصور بوصفها إجراءات تلجأ إلى إنتاج الشر والكتابة بوصفها أداة القصة (ج. جيت: «الكتابة عند بروس»، 1972). ويصح توسع المعطى الجديد للمفهوم باستيعاب حتى «خطاب القصة»: G. Genette: Figures III. (1972).

(ب) ويجب، إلى جانب الشعرية، أن نلاحظ وجود القراءات الأدبية التي تستدعي مفاهيم الأدبية أو التصويرية وتعارض الإبداع الذي تحكمه ضوابط البلاغة بإبداع الصور والمجازات اللفظية المؤسسة لضوابط النص الأدبي. وتشكك النزعة البلاغية بالمقارنة النحوية للنص التي تقوم بها الشعرية البنيوية: «P. de Man: "Allogorie de la lecture". (1979, trad, fr. 1989).

إذا كان السرد لا يستطيع أن يوجد في غياب العمليات الكتابية، فإن هذا لا يعني أن المجازات اللفظية الأخرى لا تزوي دوراً. وكذلك أيضاً، فإن الاستعارة في السرد تخلق الاستثمارية (وقد بحث هذا الأمر غير «دي مان»، انظر H. Whit 1973). وإن هذه القراءات للنص الأدبي بوصفه حدثاً من أحداث الكلام الذي يحدث سباقه آلياً وبعد جزءاً من بلاغة مفتوحة (انظر أيضاً M. Deguy L. Jenny 1990) لنحل، بكل تأكيد، سمة الأطروحات المتكررة عن الأصل الاستعاري، ولكنها تستخلص من البلاغة دوراً في نظريات التفاعل التي تصف الاستعارة بوصفها جزءاً من النص وبناء نصياً للمعنى.

(ج) إن الأبحاث المعاصرة، التي تهيم عليها المقاربات الدلالية والفلسفية، سواء كانت تحليلية أم لم تكن، أو التي تهيم عليها أيضاً التحليلات التداولية والإفراكية، فإنها خارج الحقل الأدبي، تتركز على دراسة المضمون (المتحقق مع تطور الصراع التصوري) وعلى القيم الاستدلالية (التي يبروها مواقعها في حقل من حقول التأويل) للمجازات اللفظية (انظر 1992 M. Prandi). فالترميزات تعد وظيفة للأطر (المضامين، والبنى اللسانية، شروط استخدامها في مقاربات تداولية تعبيرية) والمستوى التحليل المحفوظ به (الكلمة، الجملة، العبارة، ...). وتفرد هذه الانعطافات إلى تفعيل بعض نماذج الصور. وحتى لو وجدت أسباب جيدة للاعتقاد بأن صور الدال تخفي استلزامات دلالية (كما تشير إلى ذلك نظرية التحام الصوت والمعنى)، فإن المجازات اللفظية وصور الفكر هي التي تستفيد منها، وخاصة من هذه الإيضاحات. وإن الأنفلية لمطاة للاستعارة (غالباً ما تكون هي الصورة الوحيدة التي تناقش، وإنها غالباً، وهذا صحيح، ما تفهم نوعياً) لتستطيع، مع ذلك، أن تفسر نفسها عن طريق منطقة العلاقة التمثالية التي تستخدمها (ترجم استمارات شفوية، ونعتية، وظرية إلى جانب ميدان الاستعارات الاسمية التي اشتغلها النظرية الكلاسيكية).

ومن طريق قدرتها على إنشاء علاقات بين مناطق التصور المتباعدة.

- C. du Marsais, *Traité des tropes* (1730), éd. F. Douay-Soublin, Paris, 1988; P. Fontanier, *Les Figures du discours* (1821-1827), introduction par G. Genette, Paris, 1968; E. Auerbach, *Figura*, trad. fr. 1993, Paris; J. Bessière, "Rhétoricité et littérature: figures de la discordance, figures du partage", *Langue française*, 79, 1988, p. 37-50; K. Burke, "The four master tropes", *A Grammar of Motives*, Berkeley, 1945, p. 503-517; J. Cohen, *Structure du langage poétique*, Paris, Flammarion, 1966; G. Genette, *Figures I, II, III*, Paris, 1966-1972; N. Goodman, *Of Mind and Other Objects*, Cambridge (Mass.), 1984; A. -J. Greimas, *Sémantique structurale* (1966), Paris, 1986; Groupe u, *Rhétorique générale* (1970), Paris, 1982; R. Jakobson, *Éléments de linguistique générale*, Paris, 1963; L. Jenny, *La Parole singulière*, Paris, 1990; P. de Man, *Allégories de la lecture* (1979), trad. fr., Paris, 1989; M. -A. Morel, "Pour une typologie des figures de rhétorique", *DRLAV*, n°26, 1982, p. 1-62; M. Prandi, *Grammaire philosophique des tropes*, Paris, 1992; M. Riffaterre, *Essais de stylistique structurale*, Paris, 1971; I. Tamba-Meca, *Le Sens figuré*, Paris, 1981; T. Todorov, "Figure", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; T. Todorov, *Théories du symbole*, Paris, 1977.
- Revue: *Communications*, 16, 1970; *Poétique*, 5, 1971; *Poétique*, 36, 1978; *TLE*, 9, 1991.

4 - النظريات المعاصرة للاستعارة

تتعد النظريات المعاصرة المتصور التقليدي للاستعارة بوصفها اسماً وتشكك بالوظيفة التزيينية المنسوبة إلى الآن للمجازات اللفظية وللعلاقات بين الاستعارة والمتصور.

وينصب النقد منذ «ي. آ. ريشار» (1936) على نقطتين:

أ) بينما تظل النظرية التقليدية مغلقة في المنظور المعجمي (الاستعارة بوصفها صورة للكلمة)، فإن «المتصور التفاعلي» لريشار، الذي طوره «م. بلاك» في عام (1954)، يعيد إنشاء حقوق الخطاب كما يعيد للبلغة صداها. فالاستعارة ليست نقلاً للكلمات من أمكنتها، ولكنها «فعل عابر بين السياقات». وإنها تستخدم التفاعل («م. بلاك» أو التعارض الشفوي («م. س. ياردسلي» 1958) بين مضمونين دلاليين:

= مضمون التعبير في استخدامه الاستعاري ومضمون السياق الحرفي المحيط.

تضمن كل جملة استعارية «فحوى» (الفكرة) - كما تضمن «ناقل» (التعبير) (ي. آ. ريشار). وتتبع الاستعارة عندما يمدد بـ «الفحوى» إلى «ناقل» يشير عادة إلى فكرة أخرى. وإنها تلد من التفاعل بين الفكرتين اللتين عهد بهما إلى هذا التعبير (المضمون العادي

والمضمون المنسوب في هذا السياق). وحده «م. يلاك» الاستعارة بوصفها صراعاً بين «إطار» (المكون الحرفي) وبين «اليرة» (المكون غير الحرفي).

ليست الاستعارة انتقالاً مجعياً، ولكنها بالأحرى حدث للمعنى الذي يتعلق بكل العبارة (س. بورتي 1988)، وهي «عظ بذي» (بفتصب الشرة التي تفتب المسند في الاستعمال العادي)، وهي فعالية للمعنى يجب تحليلها في العبارة كلها «قصيدة صغيرة»، تبعاً لـ «م. ص. ياردلي» (1958).¹

ب) ليست الاستعارة وظيفة تزيينية، ولكنها دالة وإدراكية. ويستخدم التعبير الاستعاري، في المتصور الكلاسيكي، مقارنة مختصرة أو شيئاً بين شيئين. وبعد التماثل أو التشابه ممطى بالنسبة إلى سبب الانتقال الاستعاري الذي يستند إلى علاقة تماثلية بين المفازن والمفازن. وتعد الكلمة مستبدلة بأخرى استناداً إلى قاعدة الشبه التي تربطهما. وتبرز المعنى المتصور بسماته الدلالية التي يمتلكها بالاشتراك مع المعنى الحرفي. وتعد العودة إلى الوراها باتجاه الكلمة الخاصة ممكنة دائماً، وذلك بالتضحية بالقيم التفسيرية التي تتعلق بالضرورة.

وإن العبارة الاستعارية، بالنسبة إلى نظريات التفاعل الدلالي، ليست هي تأكيد الشبه بالضرورة (ميشيل وفتاير، ص 127): أن تقول من نمر إنه أسد لا يسهل الاستعارة. ولا توجد أمام المتصور المنطقي للمعنى مشكلات تمنعه من أن يرى أن - في جملة مثل «إن صوفي دراغون» وفي تعبيرات استعارية أخرى ليس لها أي اتساع - العبارة لا تحيل إلى أي شيء للمقارنة (ويقول فريجه، إن لها معنى، ولكن لا مرجع لها). ولقد نستخلص بأن السيرورات الذهنية والدلالية المتدخلة في إنتاج المبارات الاستعارية وفهمها لا تستغل المراجع ذاتها ولا وجه الشبه بينها. انظر:

J. R. Searle: "la métaphore", 1982.

ويجب أن ندقق. فنحن نرى عادة نظريات الاستعارة مصاغة في إطار النظرية الأدبية والفلسفية للسان الأكلو-ساسكوني بوصفها بديلاً للمتصورات التي تمثلها وكأنها مقارنة حذفة أو استبدال. ولقد أظهر «م. براندي»، مع ذلك، أن كل واحدة من النظريتين توظف أنحاء مختلفة للمجازات اللفظية: كان علم المجاز اللفظي الكلاسيكي يفضل علاقات الغياب (مثل: الإنسان ذئب). وما إن لكل واحدة أرضها التي تختار فيها، فإنهما لا تستدان معاً في عبارة مثل: «يحمل القمر هذا المساء وكله أكبر» (بودوير). فالاستعارة لا تقبل أي جملة مقسرة أو صيغة متعاسكة. ويمكن للمجاز اللفظي الخلاق أن يعد بصورة جزءاً من الترسيمية معنى حقيقي/معنى صوري التي تعمل بالنسبة إلى الصور المحشقة بوصفها استعارة زائداً غير وطني للوسائل اللسانية. ونرى في هذا النموذج من الأمثلة أن الصوري

لا يحل بديلاً للحرفي . فالاستعارة لا تعيد صياغة تماثل موجود مسبقاً، بل هي تبنيه (م).
 يلاحظ . ويقتضي، على العكس من ذلك، أن معيار الاستبدال هو من أكثر المعايير احتمالاً في
 ميدان الأسماء . وهذا هو نموذج البلاغة الكلاسيكية . وهذا هو الفارق بين المنظورات
 الاستبدالية والتفاعلية . فنحن نتنقل من نظرية للتعبير الذاتي إلى نظرية للاستعارة بوصفها
 نموذجاً تعبيرياً له قيمة إدراكية (انظر : U. Ecom [1984], trad. fr. 1988, p. 141).

إن التحليلات الأكثر تطوراً لآليات الاستعارة قد وصفتهم بمصطلحات المكون
 الدلالي، وصرح التصور، وانتقال الدلالة:

(أ) ثمة طريقة لوصف التوتر الدلالي تمثل في استدعاء مفهوم المعنى، ذلك كما في
 الدلالات المعجمية البنيوية الفرنسية . وإننا لنفسر التطورات الخفية التي تسمح بها
 المجازات اللفظية، انطلاقاً من المعجم المصمم بوصفه مدونة قرابية من المعينات (أو
 الثروات المفسورية): إن الصور هي «ترانتيات دلالية» كما هي أهدال في الوقت نفسه (انظر):
 A.-J. Greimas 1966, P. 133-140). ولناخذ المثل التالي: «الإنسان قصب»: نجد أن
 المدلولين «إنسان» و«قصب» يتفسمتان سمات ملازمة متناقضة . وتستند الاستعارة إلى
 التفاعل بين قرأت المضمون والوضع بين قوسين لجزء من المعينات المكونة للوحدة
 المعجمية المستعملة، وللکلمة المستعملة استعارياً والدالة ضمنياً على جزء فقط من السمات
 المدلول عليها ضمنياً في استخدامها الحرفي (انظر: Groupe U 1970, M. Je Guern 1973).

(ب) إن الاستعارة تحتفظ، وتؤكد، وتحذف، وتضيف سمات «المسند إليه الرئيس»
 («الإنسان»)، وهي تسقط عليه ملاحظات تطبق عادة على «المسند إليه المساعد» («القصب»).
 وباختصار، فإنها تنظم دلالتنا للإنسان وتجعلها ترانتي (M. Black, P. 39-41). وإنها تعمل
 والسبب في ذلك لأننا اخترنا، من بين الخواص المحيطة للوحدتين، سمة مشتركة كانت قد
 ارتفعت إلى مرتبة الجنس، من أجل هذا السياق الخاص . وبملا هذا المصطلح الثالث
 وظيفة سمة الوحدة ويعطي ولادة للاستعارة، مهما كان البعد الدلالي البدئي للنقل
 وللنحوى.

(ج) تمثل الاستعارة، في نظرية أن. خودمان (1968)، الترجمة الفرنسية (1990)،
 تمثيلاً للصورة أقل من كونها انتقالاً مشتركاً إلى كل الصور . إنه انتقال للخواص: «تقتضي
 الاستعارة بشكل مميز تغييراً ليس فقط في الحقل ولكن أيضاً في السيطرة . وتوجد لافتة،
 تمتد عنصراً من العناصر المكونة للترسيمة، منفكة بالفعل عن سيطرة أصل هذه الترسيم
 ومطابقة لنخل السيطرة الخفية وتنظيمها» (P. 104). ويمكن لانتقال الترسيم أن يتم إنجازاً:

1- بين هيئات منفصلة: يوجد في الشخصية انتقال من خواص الشخص إلى

الشيء. ويوجد في المجاز المرسل انتقال بين هيئة الكليات وهيئة الأجزاء. ويوجد انتقال في مجاز العلمية بين الأشياء وعواصمها.

2- وبين هيئات متقاطعة: يوجد في المبالغة انزياح موضعي نحو الأسفل، كما يوجد في مجاز الإيجاز انزياح موضعي نحو الأعلى.

3- وفي داخل الهيئة نفسها: تعد الترسمة، في السخرية مطبقة على هيئتها الخاصة، وذلك عن طريق القلب.

تسمح لنا القيمة الإدراكية للعبارة برؤية العالم من خلال وجه جديد (انظر: L. Wittgenstein: "Investigation philosophiques", II partie, 11).

إنها إذ تعيد تأويل ميدان مصطلحات ميدان آخر، فإنها تزودنا بمعالم جديدة. وهكذا، فقد ركزت نظرية الوجوه على العلاقات بين الاستعارة. وإعادة وصف الأشياء، وتغير النظريات، وسحاور الاستبدال في العلوم. وضد نظرية المعرفة للوضع الجديدة، فإن نظرية النماذج لدم. بلاك تشير إلى أن الاستعارات تشتغل على إنشاء المنصوبات (استعارات الخلية في البيولوجيات، والشرعة المعلوماتية في الوراثة).

- M.C. Beardsley, "The metaphorical twist", Philosophy and phenomenological Research, 22, 1962, p. 293-307; M. Black, "Metaphor", (1954), Models and Metaphors, Ithaca, 1962; S. Borutti, "La métaphore et les philosophes", Recherches sur la philosophie et le langage, 9, 1988, p. 173-187; M. Brooke-Rose, A Grammar of Metaphors, Londres, 1958; U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage, (1984), trad. fr., Paris, 1988; N. Goodman, langage de l'art (1968), trad. fr., Nîmes, 1990; G. Lakoff et M. Johnson (1980), trad. fr., Les Métaphores dans la vie quotidienne, Paris, 1985; M. Le Guern, Sémantique de la métaphore et de la métonymie, Paris, 1971; I.A. Richards, The Philosophy of Rhetoric, Oxford, 1936; P. Ricœur, La Métaphore vive, Paris, 1975; S. Sacks (ed.), On Metaphor, Chicago, 1979; J. R. Searle, Sens et expression (1979), trad. fr., Paris, 1982.

5 - المقاربات التناولية؛

ينصب هدفها أقل على مضمون التصور للمجازات اللفظية مما هو على العلاقات بين الصور والرسائل التي تحملها العبارات التي تظهر فيها. إذ يوجد هنا أفق ممكن لاختفاء مفاهيم تقليدية، وذلك عن طريق توسع تحدياتها نفس (الصورة بما إنها إلى حد ما، أكثر انفصالاً عن التجلي اللساني).

تنقل المقاربات التناولية والاستدلالية العلاقات الدلالية المعالجة على مستوى الكلمة

وفي الدلالات المعجمية، إلى مستوى القول والعبارة. وإن مستوى التحليل هو مستوى العلاقات (الحيدان، الصراع . . .)، القائمة بين معنى الكلمة (ومعنى الجملة) من جهة ومعنى المتكلم (أو التعبير) من جهة أخرى. فكما إن مستوى التحليل يستطيع أن يقول شيئاً أكثر مما تعنيه الجملة (مثل أفعال اللسان غير المباشرة وحالات التضمين في المحادثات)، فإن المتكلم يستطيع أن يقول شيئاً آخر غير ما تعنيه الجملة (وهذه هي الاستعارة)، أو العكس مما تعنيه الجملة (وهذا هو التعريف الكلاسيكي للسخرية).

ولتأويل الاستعارة «الإنسان ذئب»، فإن القارئ يحتاج إلى نسق من الأمكنة العامة ومن التضمينات المشتركة مع الكلمات التي تكونها (م. بلاك). ويقول آخر، فإن الاستعارة تقدم دائماً معاني ومشاركات يلجأ إليها في إطار ثقافة العصر. ويجعل إنتاجها وتأويلها إلى تقنين لثلاثات تستند إلى قاعدة مسبقة للموسوعة، ومتغيرة ثقافياً (ليكو. ومرجع سابق). وأن يقال هذا فهذا يعني أن نقول إن إنتاج الصور وتأويلها يفترض سياقاً مسبقاً الافتراض (إنه المعتقدات المشتركة للمتكلمين) أو يفترض سياقاً مسبقاً الافتراض (إنه المعتقدات المشتركة للمتكلمين) أو يفترض عالماً من الخطاب. وهكذا يزعج الصراع التصوري تحليل المضمون المحدد نحو قيمة رسالة المجازات اللفظية في سياق معين. ولقد كان أب. غريس يرى الاستعارة والسخرية بوصفهما حالات يكون فيها المبدأ الأساسي الذي يلاحظه المشاركون في المحادثة المتبادلة باسم مبدأ التعاون («أن لا نقول ما نعتقد إنه خطأ») منتصباً على مستوى ما كان مقولاً - وتسمح معالم المعنى المتصورة بشكل مسبق في السياق التعبيري (نغمة الصوت بالنسبة إلى السخرية مثلاً) للسامع أن يفهم أن هذا الانزياح لا يتعلق بما هو مستلزم (P. 33 et 55 و 1989). وقد كان أج. سيريل يصفهم تباعاً للمبادئ التي تحكم أفعال اللسان غير المباشرة. فما قد قيل يمثل جزءاً فقط مما هو مدلول (1982). ويعترف اللسانيون الذين نصب أعمالهم على آليات التفاعل الشفوي أن للمجازات اللفظية قيمة تداولية أكيدة: نضمين، كلام محقق، غمضي (C. Kerbear-orecchioni 1986). وتنفي نظريات الأدب اللسانية إلى النظر إلى مجاز الإيجاز، والتورية، والسخرية أو أيضاً إلى تبادل الصيغ الشخصية بوصفها إجراءات وظيفية استبدالية تهدف إلى تخفيف مخاطر المجابهة في الخطاب، وفلك من طريق استبدال الصيغ المهذبة بصيغ مهذبة.

وتسمى تحليلات أخرى، ناتجة أيضاً عن التيار الإدراكي، إلى إنشاء استمرارية الميدان الصوري والميدان الحرفي. وإن التداولية يبدأ من جعل وجود التواضع بدءاً أو وجود المبدأ الذي يجب على العبارة تبعاً له أن تكون تعبيراً حرفياً عن فكر المتكلم الذي ستكون العبارات الصورية اشتقاقاً له، فإنها إذ يضبطها مبدأ الملامة تنكر وجود اشتقاق في أصل صور المعنى والفكر. وسيكون الوصف كالتالي: إن كل عبارة تستلزم وجود علاقة

بين شكل القول الذي هو شكلها وفكر المتمكلم، فإن هذه العبارة تمد تعبيراً حريفاً للفكر. وذلك عندما تتلاني الأشكال القولية للمبالغة والفكر. وتكون العبارة غير حرفية، في كل مرة لا يتقاسم فيها القول المعبر عنه كل الخواص المنطقية للفكر الذي تستخدمه للتعبير. وأما الحالة الأولى (أي حيث يتلاني ما يريد، المتمكلم أن يقول وما تعنيه الجملة) فتمثل حالة حدودية: إن اللسان، بالطبيعة، منتج لمحكي ثانٍ وغير مباشر. ولكي يصار إلى الوقوف على المجازات اللفظية وعلى إنتاج المعنى غير المباشر، فإن كلاً من «د. سيبيريير» و«د. ويسلون» يقوم باستدعاء مبدأ العلامة (تبلغ كل عبارة إلى المتلقي قرينة ملامتها الأفضل) الذي يقضي بهما لكي يريا في التأويل سيروية استدلالية يتكفل المستمع بها (وبهذا يحصل نسبياً دور تفكيك الشريعة في سيروية الهمتي). فالعبارة تقترب دائماً، بشكل متغير ولكنه أكيد، ولأسباب تتعلق بالعلامة، من فكر المتمكلم. وتستغل الاستعارة والسخرية وجهاً أساسياً من وجوه التواصل الكلامي، ولكنهما لا يختلفان جوهرياً عن العبارات «غير الصورية»: ويقود هذا إلى اقتراح ترك مفهوم المجاز اللفظي (د. سيبيريير و«د. ويسلون» 1986).

وتمت طريقة أخرى لاختزال الظاهرة الصورية بوصفها الزبياً دلالياً، وذلك بالنظر إليها من خلال منظور استمرارية الميدان اللساني. فهي تتكون من الوضع الذي يقضي بتأكيد أن الاستعارات تريد أن تقول ما تريد الكلمات أن تقول في معناها الحرفي ولا شيء سوى ذلك (D. dovidson 1978) إن استخدامها هو الذي يميز الاستعارة. وبهذا، فإنها لن تسلك سلوكاً تختلف فيه عن الزعم، والكذب، والوعد، إلى آخره. ويميل التحليل إلى إزاحة المجاز اللفظي عن مكانه نحو أرضية التداول لإدماجه في نظرية عامة للسان حيث لا يشكل عمله حالة متطرفة فعلاً.

إن المنظور المعاصر للصور والمجازات اللفظية يفجر تجانس مبدأ البلاغة. وإنه ليشكل اختلافاً كبيراً تماماً لوجهة النظر، والمذاهب، ولقوائد البحث. وتكون قيمة الصور وهويتها تبعاً لمستوى التحليل الموضوعاتي (الكلمة، والجملة، والعبارة، والخطاب، والنص)، وتتناسب مع كل واحد من هذه المستويات ملاءمة خاصة. فإذا كان المقصود هو الاستعارة مثلاً، فإن منظورات أولئك الذين يتعاملون بالطاقة الإدراكية، وبآليات المعنى، وأولئك الذين ينظرون أولاً إلى قيمتها الإرسالية، لتبدو غير متفقة إلى حد كبير. ولكن نرى مثلاً آخر، فإنه ليس من المؤكد أن التحليل التداولي للسان الصوري للتفاعل الشفوي يستطيع أن يكون منتقلاً كلياً إلى ميدان النصوص الأدبية: إن إضافة بناء الترسيمات الاستدلالية ليصلطد، حينئذ، بسبقي البلوغ إليه قليل، ولكنه أبشأ إشكالي بشكل قصدي ومفتوح. ولقد أفضى هذا النظر على كل حال إلى التعرف في السخرية - والتي تمنع أخذ

الخطاب حرفياً وترتبط انقلاب المعنى الممكن دائماً بلا تحدية التثبيت التواصلية للمباراة -
على واحدة من صور تطابق الخطاب الأدبي (انظر : W. Booth 1974, Poétique n°36, 1978).

- W. C. Booth A Rhetoric of Irony, Chicago, 1974; D. Davidson, "Ce que signifient les métaphores", Enquêtes sur la vérité et l'interprétation (1984), trad. fr. 1993; p. 349-376; P. Grice, Studies in the Way of Words, Cambridge (Mass.), 1989, p. 22-37; C. Kerbrat-Orecchioni, L'Implicite, Paris, 1986; C. Kerbrat-Orecchioni, Les Interactions verbales, II, Paris, 1992; J.R. Searle, Sens et expression (1979), trad. fr., Paris, 1982; D. Sperber et D. Wilson, La Pertinence. Communication et cognition (1986), trad. fr., Paris, 1989; Revues: Verbum, 1-3, 1993; Langue française n°101, 1994.

النص

TEXTE

إنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص، المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية، قد حدد بشكل واضح: إن بعضها يحدد تطبيقه على الخطاب المكتوب، بل على العمل الأدبي. وبعضها الآخر يرى فيه مرادفاً للخطاب. وأخيراً، فإن بعضها يعطيه توسعاً سيميائياً متقلاً فيتكلم عن نص فلمي، وعن نص موسيقي، إلى آخره. وبالافتقار المنتشر في التداولية النصية، فإتأ سجد النص هنا بوصفه «سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة وتشكل وحدة تواصلية». ولا يهم أن يكون المقصود هو متالبة من الجمل، أو من جملة وحيدة، أو من جزء من الجملة. ولقد يعني هذا، أن مفهوم النص لا يتوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول، أو التركيب، إلى آخره) فالنص النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلا أنها تكون كينونات تواصلية: «ليس النص بنية مقضية ملازمة، ولكنه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلية» (H. F. Plett, 1975). وأما ما يخص العلاقة بين النص والخطاب، فإنها تتعلق بدهياً بالتمريف الذي نعطيه لهذا المصطلح الأخير. فإذا عرفناه بوصفه مجموعة من العبارات المتكلم يتميز بوحدة شاملة للموضوع، فنقول إنه يستطيع إما أن يلتقي نصاً (وعده هي الحال في التواصل الكتابي، حيث تتلاقى عمومًا الوحدة التواصلية والوحدة الموضوعية)، وما أن يتكون من عدة نصوص (يوجد في المحادثة تفاعل لخطابين أو لعدة خطابات تتركز على موضوعاتها الخاصة على وجه الإجمال، وهي تتألف عمومًا، كل واحد منها من عدد من النصوص، لأن كل جواب من التبادل يكون وحدة تواصلية، وهذا يعني أنه يشكل نصاً خاصاً إذن).

I - النص ولسانيات الجملة

لقد توفرت التحليل اللساني بنفسه خلال زمن طويل عند الجملة. فقد كانت هذه

مصممة بوصفها إطاراً للإدماج الإجمالي لكل الوحدات العلائقة لسانياً، من غير اهتمام بالمستويات المحتملة للتنظيم العالي. وحتى الجملة بالنسبة إلى سوسير على كل حال، - باستثناء حال الجملة المصطلحة - فإنها لا تمد جزءاً من لسانيات اللغة، ولكن من لسانيات الكلام: «الجملة هي نموذج التركيب الأمثل. ولكنها تنتمي إلى الكلام وليس إلى اللغة». وقد كان بلومفيلد من جهته يرفض أن يأخذ على عاتقه الوحدات الاستدلالية الأكثر امتداداً من الجملة. وأما اللسانيات المنظوماتية ليهلمسليف، فإنها تبدو اختصاراً، لأنها تعطي النص لنفسها ضمنياً بوصفه معطى منذ بداية التحليل، ولكن على الرغم من هذا المبدأ، فإن التحليلات المتجزئة قمعاً في إطار المنظوماتية قد بقيت عموماً في إطار قواعد الجملة.

يعود الفضل إلى موقف سوسير في منع التطابق غير المشروط للمبادئ العاملة على مستوى النصية مع المبادئ العاملة على مستوى تركيبات الجملة. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللسانيتين عندما بدأوا بالاهتمام بالتنظيم النصي على نحو خاص، فقد حاولوا، على العكس من ذلك، في فترة أولى، أن يغيروا موضع النموذج القاعدي للجملة. وهكذا، فقد قام تحليل الخطاب (Z. Harris) بتفطيم النص إلى عناصر تركيبية مجتمعة في طبقات متعادلة: تتكون مثل هذه الطبقة من مجموع العناصر التي تستطيع أن تظهر في سياق متطابق أو متشابه. فالتحديد يربط لنفسه أن يكون نحواً محضاً، أي أنه لا يأخذ في الحسبان مسألة العلاقة الدلالية بين العناصر المتعادلة نحواً. وانطلاقاً من هذا، فنحن نصف العلاقات بين الجمل بوصفها علاقات تحول للمصنود إليه فيها (Todorov, 1972). ويمكن حد المنهج عند هاريس في أنه، مع احترامه لمعايير التعادلية، فإننا نستطيع أن نبني نصوراً غامضة (Bierwisch, 1965)، وهذا يكفي للإشارة بأن القيود التي تحكم بناء النصوص لا يمكن أن تختزل إلى القيود اللسانية التي تعمل على مستوى الجملة.

ثمة محاولة ثانية للاختزال تقبل بكل تأكيد خصوصية القيود العاملة على مستوى البنية النصية، ولكنها تدعم الرأي الذي يقول إن هذه القيود تعد متجانسة مع تلك التي تحكم قواعد الجملة. ولقد وجهت هذه الفكرة، على نحو خاص، لوصف المستوحى من اللسانيات البنيوية: يحلل النص هنا تبعاً لمميزات المستوى نفسها، وهي تلك التي تعمل على مستوى بنية الجملة. ولقد اقترح تودورف (1969، 1971) أن نميز بين الوجه الشفاهي للنص، وهو الوجه الذي يتكون من كل العناصر اللسانية بالذات (صوتية، قاعدية، إلى آخره)، للجميل التي تكونه، والوجه النحوي، الذي يحيل ليس إلى نحو الجمل ولكن إلى العلاقات بين الوحدات النصية (جمل، مجموعات من الجمل، إلى آخره)، والوجه الدلالي، وهو إنتاج معقد للمضمون الدلالي للوحدات اللسانية. وتحتوي دراسة الوجه الشفوي أيضاً دراسة الوقائع الأسلوبية، وكذلك أيضاً دراسة الظواهر الأكثر بدائية مثل طول

النص، إلى آخره. وأما ما يخص دراسة الوجه التحوي للنص، فإن تودوروف كان قد اقترح الانطلاق من تحليل قولي يكون أهلاً لاختزال الخطاب إلى مقولات منطقية بسيطة، تتكون من عامل (مسند إليه) ومن مسند، أو من عدد من العوامل (مثلاً: المسند إليه «والشيء»)، ومن مسند، وهو اقتراح يتناسب مع الجملة الدنيا لجان دويوا. والمقصود بعد ذلك دراسة الأنظمة المختلفة (النظام المنطقي، الزماني أو المكاني) التي تحكم العلاقات بين الجمل. ولقد ركز تودوروف تحليلاته النحوية حول مسألة النحو السردى. فهو لما كان يستلهم من مفهوم التحويل الاستدلالي الذي أنشأه هاريس، فقد اقترح بيان البنية النحوية للنصوص السردية، وذلك بمساعدة مفهوم التحويل الاستدلالي: تكون الجملة في علاقة تحويلية عندما يكون مسند إحداهن «تحويلاً» للآخر. ولقد ميز تودوروف بين تحويل بسيط يقضي بتغيير (أو بإضافة) عامل يخصص المسند (وهذه هي حال تحويل القصد والذي يفضلُه نمير من الجملة «x يعمل u» إلى الجملة «تلاً: x يخطط أن يعمل u»)، وبين تحويل معقد يدخل مسنداً ثانياً، يتعلق بالأول (وهذه هي حال العلاقة بين «x يعمل a» و«x يروي أن x قد تركب جريمة»). ويجب على التحليل الدلالي فيما يخصه أن يدرس البنى الكبرى، ولا سيما البنى البرهانية أو السردية (الموضوعاتية مثلاً). ويكشف وصف تودوروف القيود الخاصة بالتوليد النصي، ومن ذلك مثلاً قيود الربط المنطقي، والروابط بين مجموعات الجمل، إلى آخره. وبهذا، فإن وصفه يتعدى لسانيات الجملة بالمعنى الدقيق للكلمة. ولكن المشكلة التي تعالج النص بوصفه نسقاً تفسيمياً إزاء نسق اللغة، فإنها تختزل على الرغم من كل شيء إلى نسق من القيود اللسانية تماماً. وهذا ما سيوش مجدداً التعبير بين وقائع لغوية ووقائع نصية التي يدعمها تودوروف من جهة أخرى. وهكذا، فإن مفهوم التحويل السردى يقود العلاقات التركيبية بين الجمل إلى علاقات تداولية بين المسند. وهذا ما يجعلنا نفهم حدثاً من مستوي النص من طريق علاقة حاملة في مستوى تحليل الجملة (Todorov 1971, 1972).

ثمة دراسات مهمة أنجزت في إطار «القولبية» لـ «بيك»، والتي هي في جوهرها نظرية في التوليد الاستدلالي، وليست قواعد مجردة من قواعد اللغة. ومادامت القولبية تعالج الوقائع اللسانية بوصفها نسقاً من الوظائف التراثية، فإنه لم يُنظر إلى الجملة على الإطلاق إلا بوصفها تشخيصاً بسيطاً للانتماع الاستدلالي. ومن جهة أخرى، بما إن العناصر المتفرقة تراثياً ليست من نفس نموذج العناصر الوسيطة الداخلية التي تشمل فيها خانات وظيفية، فإن خطر نقل القوالب العاملة من مستوى الدمج الجملي إلى مستوى فوق جملي (مسند إليه، مسند، شيء، إلى آخره) ليعد مبعداً مباشرة. وإن الدراسة اللسانية الاستدلالية للغة التي أتمها مركز «برهول» الفلبيني عن طريق «ريده» (1970) لتفيل هويتين

للمفمح الذي يملو على الجملة: الفقرة والخطاب. ويدرس المؤلف كذلك دينامية دمج مافوق الجملة في عدد من الأجناس الاستدلالية المحلية. ولقد حلل «أ.ل. بيكير» (1966) من جهته خطابات من نموذج «معروض» و«رصد ترسميتين أساسيتين»: «موضوع- تقييد- إشهار» و«مشكلة - حل». ولقد حطت البلاغة هاتين الترسيمتين على كل حال.

وإنه لمن النادر أن يكون أثر القوالبية قد تعدى الإطار الضيق لتلاميذ بيتك المباشرين. وكذلك، فإن الإجراء البيوي قد تم انتقاده في معظمه وذلك انطلاقاً من المواقف المستوحاة من القواعد التوليدية. ولما كانت هذه المتصورات لانزال بعيدة نعن التشكيك في الإطار القاعدي للجملة، فقد كانت في معظم الأحوال أكثر اختزالية من الوصف البيوي: بينما توقف هذا الأخير هند حدود نقل التميز من مستوى التحليل الجملي إلى المستوى النصي، فإن اللسانيين النصائين إذ كانوا يسترحون من القواعد التوليدية، فقد دعموا أطروحة أكثر قوة تتمثل في «تطابق التوليد» للجملة والنص. وهكذا، فإن كاتز وفوردور (1963) قد أدليا بفرضية تستطيع بموجبها أن تنظر إلى النص بوصفه ضرباً من الجملة المضاعفة لتتناسب الحدود بين الجمل وظيفياً مع الروابط التي تربط القفلات في داخل الجمل، أي كأنها سلسلة لسانية تتكون من جمل صحيحة قاعدياً وتعمل - بفضل استدلالية العمليات القاعدية- بوصفها جمللاً جزئية مندمجة في الجملة المضاعفة النصية. وتبعاً لهذا المنظور، لا يمكن أن نجد فيها وحدات تحليلية نصية بالمعنى الدقيق للكلمة: وذلك بما إن المور من الجملة إلى النص يمثل ببساطة حالة خاصة لمبدأ تكرار الضوابط القاعدية. ومع ذلك، فإن هذه الاستدلالية تعد إشكالية: إن بعض العمليات ممكنة في داخل الجمل، ونضرب على ذلك مثلاً بالضمير الانكاسي، ومن جهة أخرى، فإنه بينما تكون على مستوى الجملة بعض استبدالات المرجع المشترك المتداخل التركيب (مثل بعض عمليات إنجاز المضاير) إجبارية من منظور قاعدي، فقد زعمنا (غيليس ورييل 1974) بأنها غير اختيارية على مستوى التماسك النصي. ويبدو هذا أنه يشير إلى أن الحدود بين الجمل ليست مركبة على تلك التي تحدد مختلف التراكيب في داخل الجملة. وهذا يعني إذن أن النصية لا تعمل بالمنطق نفسه الذي تعمل به القواعد. وأخيراً، فإن فرضية كاتز وفوردور تستوجب أن يُمنح التوليد النصي تبعاً لنفس اللغورينيمات التي طورتها قواعد تشومسكي بالنسبة إلى توليد الجمل. ولقد تأسست هذه اللغورينيمات على نموذج متغير للنشاط الإنفاقي (مستفزة استقلالاً متبادلاً لمختلف مكونات النموذج)، ولقد استطعنا أن نبين في أمثلة مصنعة عن طريق الحاسوب أن كمية العمليات الضرورية لإنشاء نموذج متغير على مستوى التوليد النصي قد يبلغ مبعلاً لا يستطيع معه أي دماغ إنساني أن يتجزها في فترة زمنية مقبولة (برغراند ودريلسير 1984). ويبدو إذن أن الفرضية التوليدية تتوافق بصحوة مع القيود الزمنية التي

تضبط في معظم الحالات على سيرورات التوليد الاستدلالي.

ولقد رأيت، خلال السبعينات، مشاريع كثيرة التور. ولقد كانت كلها تدور حول القواعد النصية. وكان مشروع يعقبي من غير شك الأكثر طموحاً. فهو إذ ولت أطروحات القواعد التوليدية مع نظرية للدلالة مستوحاة من المنطق الرياضي، فقد وصل إلى بناء جد مفعد الاستنباط. ولقد جعل بهذا أمراً بدياً البنية الدلالية العميقة (وليس الخطية)، وضوابط الترجمة التي تسمح بالمبور إلى البنية القروية (الخطية)، ومكون التوسع الدلالي القادر أن يضع النص في علاقة مع المراجع. ونسجل في الإطار نفسه العمل الجماعي الذي قام به كل من فان ديك، وأهوي، وبيتوفي، وريزيرو، وآل (1972). فلقد كان المقصود إنشاء قواعد للمردبة على أساس القواعد النصية العامة. ولم يكن المشروع مفتناً، لأنه لم يكن من الممكن اكتشاف معيار يسمح بالتمييز بين النص وغير النص (وهذا ما كان يطلبه بالأحرى النموذج النظري المستخدم). ولقد قام فان ديك في أعمال لاحقة نظرية نفسه بسيرورة التلقني وليس بسيرورة الإنتاج. وهذا هو حال معظم أعمال التحليل النصي الذي أنجز في إطار علم النفس الإدراكي (للاطلاع، انظر: 1985 Fayol و1994 réed). وانطلاقاً من تحليل للمظهر الذي يلخص به القراء القصص، فإن فان ديك وكانتش (1975) قد حاولا أن يختزلا النصوص إلى «بنائها الكبرى» النصية، أي تلك التي يتم الاحتفاظ بها في التلخيصات.

وتفترض معظم هذ الأعمال (باستثناء الأبحاث التي أنجزت في الإطار الدقيق لعلم النفس) أن فكرة القواعد النصية نفسها تشكل فرضية صالحة، ويقول آخر أن نستطيع تصور الإنتاج النصي على غرار نموذج إنتاج للفرجة، إلى آخره. وحتى عندما تأخذ في الحسبان عوامل إدراكية فوق نصية، فإن هذه العوامل تؤول في إطار الدلالة العميقة المصممة بوصفها إحدى مستويات النموذج القاعدي.

والميدان الوحيد الذي تجاوزت فيه «القواعد النصية» المقدمات النظرية هو ميدان تحليل القصة. وهي أيضاً قد حددت نفسها عموماً بإعادة صياغة النتائج التي حظي بها التحليل الموضوعاتي من خلال مفرداتها.

ولقد انتهت الأعمال في علم النفس الإدراكي بكل تأكيد إلى نتائج وائمة تعرضت في نضع موضع الشك فكرة «قواعد القصة» المؤسسة على «البنى الكبرى» (فان ديك 1979)، والقادرة أن تعمل بوصفها نموذجاً استنباطياً - وهذا ما يضع موضع الشك في الوقت نفسه المقام المفترض أنه توليدي لهذه القواعد نفسها، أو لهذه البنى الكبرى (في سبيل نقد «القواعد القصة»، انظر مثلاً بلاك وويلينسكي 1979). وإذا تجاوزنا هذا، فإن استخدام علاقة النتائج في ميدان علم النفس الإدراكي مع إشكالية اللسانيات النصانية، لتطرح حالياً أيضاً

العديد من المشكلات ليس فقط لأن تحليلات علم النفس تنصب على البناء الاستقبالي للنصوص بدلاً من إنتاجها، ولكن لأنها تهتم بالتمثيل الذهني للمفصّل بدلاً من مقامها الشفوي. ويبقى العمل الأكثر أهمية في ميدان تحليل البناء الشفوي المنتج، وحتى يومنا هذا، هو عمل علم الاجتماع اللساني: إذ المقصود بالتحليل هو «فحص التجربة الشخصية» لكل من لايوف والتزكي (1967، 1972). وتولف الدراسة تحليل البنى الكبرى مع التحليل اللساني محاولة عزل وحدات سردية وصولاً إلى المستوى الجملي (المفخلف). وتمتلك البنية الكبرى للسرد الطبيعي ستة مكونات: «خلاصة» ذات وظيفة توفيقية، «التوجه البدئي» الذي يخدم في إقامة المشهد، و«الفعل» الذي يقيم، و«التقييم» الذي يخدم في تعيين سبب وجود القصة، و«حل الصراع»، وأخيراً «الشرعة» التي تنتج انغلاق المتواليّة السردية. وبشكل عام، فإن الفصص التي جمعها كل من لايوف والتزكي تتبع المتواليّة المشار إليها في الأعلى، ولكن العناصر في بعض الفصص تنقص (مثل الخلاصة البدئية) أو تغير المكان في المتواليّة السردية (وهذه هي حالة التفويم). وأما الوحدات السردية البدئية للسرد الجملي، فإنها تتحدد فقط بتعاقبها الزمني وتعرف بطريقة شكلية محضة: يمد اليد السردية البدئي، وحدة تركيبية لا يمكن تجاوزها إزاء الوحدات التي تحيط بها من غير تغير في تعاقب الأحداث المروية. وتتناقض هذه العناصر السردية مع البنود الحرة التي تستطيع أن تشغل أي موقع في التعاقب السردية من غير أن يغير هذا شيئاً في تعاقب الأحداث المروية. وتستطيع بعض البنود أن تتبادل مواقمها من غير أن يعطل هذه القلب مستوى الحكاية. وهذه البنود هي البنود المتناسقة. وهكذا، فإن عمل لايوف والتزكي يولف التحليل الشكلي مع المنظور الوظيفي (تحدد العناصر تبعاً لوظائفها في القصة الإجمالية التي تكون وحدة انطلاق التحليل). وهو أيضاً ضرب من الثبني لأن البناء النصي يمد جزءاً من الحساب أو من الاستراتيجية التواصلية، وهذا يعني إذن أنها لا يمكن أن نفهم خارج سياقها المقامي (ولاسيما الاجتماعي).

- Z. Harris, *Discourse Analysis Reprints*, La Haye, 1963; J. Katz et J. Fodor, "The structure of semantic theory", *Language*, 39, 1963, p. 170-210; M. Bierwisch, "Rezension zu Z.S. Harris, 'Discourse analysis'", *Linguistics*, 13, 1965, p. 61-73; A.L. Becker, "A tagmemic approach to paragraph analysis", in *The Sentence and the Paragraph*, Champaign, 1966; E. Coseriu, *Thema del Lenguaje y Lingüística General*, Madrid, 1967; W.O. Hendricks, "on the notion 'beyond the sentence'", *Linguistics*, 1967, 37, p. 12-51; W. Labov et J. Waletzky, "Narrative analysis: oral versions of personal experience", in J. Heim (ed.), *Essays on the Verbal and Visual Arts*, Seattle, 1967; J. Dubois et Sumpf (eds.), *L'Analyse du discours (Langages, 13)*, Paris, 1969; J. Dubois, *Grammaire structurale du français: la phrase et les transformations*, Paris, 1969; E.U.

Grosse (ed.), Strukturelle Textsemantik, Freiburg, 1969; T. Todorov, Grammaire du "Décamerón", La Haye, 1969; (Coll.), Probleme der semantischen Analyse literarischer Texte, Karlsruhe, 1970; L.A. Reid, Central Bohol Sentence, Paragraph, and Discourse, Norman, 1970; T. Todorov, "Les transformations narratives", in Poétique de la prose, Paris, 1971, p. 225-240; T.A. Van Dijk, Some Aspects of Text Grammars, La Haye, 1972; T.A. Van Dijk, J. Ihwe, J. Petőfi et H. Rieser, Zur Bestimmung narrativer Strukturen auf der Grundlage von Textgrammatiken, Hamburg, 1972; T. Todorov, "Texte" et "Transformations discursives", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; S. Schmidt, Texttheorie, Munich, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, "Comment on se rappelle et résume des histoires", Langages, 40, 1975, p. 98-116; H.F. Plett, Textwissenschaft und Textanalyse, Munich, 1975; T.A. Van Dijk, Macrostructures, Hillsdale, 1979; J.B. Black et R. Wilensky, "Anevaluation of story grammars", Cognitive Science, 1979, p. 213-230; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, Introduction to Text linguistics, London, 1981; M. Fayol, Le Récit et sa construction, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

2 - اتفاق

إن أعمال التحليل النصي التي شرع بها تحت سلطان قواعد الجملة، لثبوتها مستقلة إلى يدهيتين عليهما اعتراض. أما البديهية الأولى، فتقبلها معظم الدراسات ذات التوجه البنوي وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليدية في الوقت نفسه. وهذه البديهية هي بديهية التماثل بين التنظيم اللساني للجملة وتنظيم النص. وأما الثانية، التي يختص «التوليديون» بها، فهي بديهية وجود القواعد النصية الصيغة والتي لها نفس المكانة التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنها أهل لـ:

أ) توليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من القوالب المطبقة بشكل استدلالي.

ب) وإعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيدة الصياغة ونصوص سيئة الصياغة، وبين نصوص «قاعدية» ونصوص «غير قاعدية».

ولا توجد قواعد نصية إلى يومنا هذا قادرة على ملئ هذين المطلبين. وإن هذا لم يعد مدهشاً. فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست سوى الإنجاز، فإننا لا نفهم كيف لبناتها أن يكون قابلاً للاختزال - سواء تعلق الأمر بإنجازها أم بتلقيها - إلى محل لضوابط لسانية محضة. وتعد دراسة الإنجاز اللساني، كما هو بعني، جزءاً أصيلاً من النصومية، ولكن يجب من غير شك قلب الأولويات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجازها اللساني، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلق

بالمعاصر التي تشهد على «إنشاء النص». ولقد يتطلب هذا هجر مفهوم «القواعد النصية» نفسه. فإذا وجدت معايير للنصية، فإنها على أكثر تقدير معايير «للقبول». وإن معايير القبول هذه إنما يحددها بشكل واسع سياق المقام للإرسال وللتلقي. وهكذا، يجب على السائيات النصية أن تخلي المكان للتداولية النصية (بروير 1974).

وهناك كثير من الأعمال الحديثة التي تجد مكانها في منظور ثدوالي: إنها إذ تعطي مكاناً مهماً للدراسات السائيات النصية (والتي يلخصها عموماً التماسك النصي)، فإنها تطلق من الفكرة التي تقول إن النصية لا تنتج عن استعمال النواحيات القاعدي، ولكنها نشاط سيروري يخضع إلى قيود ذات نظام إدراكي وتواصل في جوهرها. وتمثل هذه الحالة الأعمال التي تجد مكانها في إطار ما نسميه «العلوم الإدراكية». وهكذا، فإن بوغراندي وديرسلي (1981) يمزقان النصية بوصفها نشاطاً لحل القضايا. وإنه لا يزال الوقت مبكراً لكي يدلي المرء بحكم حول قيمة المقاربة الإدراكية التي تتصور النصية بالتماثل مع السيرورات المدروسة في الذكاء الاصطناعي. وهكذا، فإن وجود السيرورات الذهنية للنصية، والتي من المفروض أن تكون النصوص مُنتجة من خلالها، تظل نصية افتراضية بشكل واسع، ووحده تقدم علم النفس الإدراكي يسمح باختيار الصحة المحتملة للنموذج. ومن جهة أخرى، فإن التحليل التي أنجزت في هذا الإطار تمالج التوليد النصي على مستوى السيرورات الإدراكية السابقة على السيرورات السائيات بدل المعالجات السائيات المخصوصة. ومادام هذا هكذا، فإننا لا تزال عملياً نجهل كل شيء حول الطريقة التي يترتب فيها العلاج الإدراكي الماقبل لساني والمعالجة السائيات في الدماغ. ويمكن القول إن معظم التصورات التي تطورت في إطار المقاربة الإدراكية لا تزال افتراضية إلى هذه اللحظة. وبعد هذا، فإنه لمن الممكن تسجيل بعض النقاط المركزية التي يجب على كل نظرية للنص أن تمالجها لكي تستحق اسمها:

1- «التماسك» (انظر هالدي وحسن 1976). يشير المصطلح إلى الأدوات الكلابية التي تنسوس العلاقات المتبادلة بين التراكيب الضمن جملية أوبين الجمل، ولا سيما الاستبدالات التركيبية التي تحافظ على هوية المرجع، ولكنها تحافظ أيضاً على التوازي، وعلى التكرار أو على الحشو. وبعد تماسك الجملة المنتقلة جزءاً مباشراً من التحليل النصي. وكثير من الدراسات قد تم ذكره لتكرار الصدارة، وللإلماص، وللربط (انظر مثلاً هارويك 1968). وبعد عمل هذه الفئات على كل حال عملاً مفقداً: إن الضامات الاتمكاسية (لقد اشكتت)، والإلماص (لأنه لم ينفذ، فقد أصيب بول بالرشح)، وروابط التبعية ليست ممكنة وجوداً إلا في داخل الجمل (انظر غيليش ورييل 1974)، بينما تكرار الصدارة ومعظم الروابط (غير النابحين)، تعمل أيضاً بوساطة التماسك بين الجمل. ومن جهة أخرى، فيما

إنها وسيط التماسك بين الجمل، فإن استعمال الاستبدال يبدو اختيارياً بينما تكون بعض الجمل استبدالية في المستوى الضمني للجمل: يستطيع المتكلم في المستوى الضمني للجمل أن يختار بحرية بين تحويل الاسم إلى ضمير وإعادة التضمير، وإن كانت إعادة تحويل الاسم إلى ضمير تتضمن غالباً نقلاً معنياً، وهذا يعني أنها تمتلك إذن درجة ضعيفة من القبول، ولا تعطي مكاناً لعدم القاعدية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويشير هذا، كما يبدو، إلى أن المنصر نفسه يمتلك مقاماً مختلفاً وذلك تبعاً لكونه يحمل بوصفه عنصراً قاعدياً (على مستوى الجملة) أو بوصفه عنصراً من عناصر التماسك النصي (بين الجمل). ولقد نزعهم أحياناً أن تكرر الصدارة والإلصاق بمطابقين معياراً سليماً للوحدة النصية. فالسلسلة اللسانية التي تبدأ بتكرارات للصدارة أو التي تنتهي بالإلصاقات، فإنها لا تشكل وحدة نصية، اللهم إلا إذا كانت هذه العناصر مشبعة بعناصر نصية موازية (مثل السياق المقامي) (انظر بليت 1975، ص 60). وفي الواقع، ليس المقصود معياراً مطلقاً: نحن نقبل في حالة النصوص الأدبية خرقاً لهذه القاعدة.

2- «الانسجام». إنه لا يتعلق بمستوى التحقق اللساني، ولكنه يتعلق بالأحرى بتصوير المتصورات التي تنظم العالم النصي بوصفه متالية تتقدم نحو نهاية (آدام 1989): يضمن الانسجام التتابع والاندماج التدريجي للمعاني حول «موضوع للكلام». وهذا يفترض قبولاً متبادلاً للمتصورات التي تحدد صورة عالم النص المصمم بوصفه بناء عقلياً. ويمكن للروابط بين المتصورات أن تكون من طبيعة مختلفة: سببية، غائية، قياسية إلى آخره. ويبدو من جهة أخرى أن العلاقات بين المتصورات لا تنشغلها دائماً التمايز اللسانية الفوقية، ولكنها تستلزم دائماً اللجوء إلى الاستبدال. وتمثل هذه الحالة الضمنية غير المفترضة مسبقاً والتي - على عكس المفترضة مسبقاً تشكل جزءاً من المعنى اللساني المحض - تنتمي إلى المستوى النصي. ولقد كان النموذج النصي الذي درس الانسجام فيه بشكل معمق هو الفقه. فاستخدام المتوالي السردية يعد بالفعل حالة خاصة من حالات الانسجام النصي.

وإن مشكلة الحدود بين التماسك والنصي (الذي تحققه أدوات لسانية محضة) والانسجام النصي (الذي يستخدم سيرورات إداركية غير لسانية) مشكلة معقدة. وهكذا، فإننا إذاً نمنا تصور المحاجة الذي اقترحه آنسكومير وديكرو، ولا سيما الفرضية التي تقول إن معنى الكلمات في معظمه تحدده طرق الاستمرار الاستدلالي التي تجعله ممكناً. وذلك لأنه من المحتمل أن عدداً معيناً من الوقائع النصية التي نمدّها عموماً جزءاً من الانسجام، تستطيع أن تفسر بمصطلحات التماسك، أي بمصطلحات لسانية محضة.

3- «القصدية والقبول». يعد كل نص بنية قصدية. وهو بوصفه كذلك يخضع إلى معايير من القبول. ولقد درست الاستدلالية القصدية أيضاً في إطار نظرية أفعال اللسان (أو

متان، وسيرل): إن الأعمال القولية، خلافاً للمعارف التي تستخدم في تحقيقها، لا تمثل وقائع لسانية ولكن تداولية، وهي بهذا تدخل في حقل التحليل النصي. وتمتد تحليلات غريس الخاصة بأقوال المحادثة إلى يومنا هذا المحاولة الأكثر أهمية، ذلك لأنها تهدف إلى استخراج معايير للقبول الاستدلالي. والسبب لأن أقوال المحادثة، إذا كانت تنجس إلى المتكلم، فإنها تعمل أيضاً على تحديد الشروط التداولية التي يقوم من تحتها خطاب مؤهل لكي يحمي المتكلم مقبولاً. وتنتهي معايير القبول بدهياً إلى مقامات التواصل، وهو يختلف تبعاً لأجناس الاستدلال.

4- الاختلاف الجنسي: لا يعرف التحليل النصي أن يتجنب التنوع الواسع إلى أكثر ما يمكن من أجناس النصوص المدروسة. وكما قال باغتين من قبل (1984): «إننا نعلم أن نقول كلاماً في صيغ الجنس. ونحن إذ نسمع كلام الآخر، فإننا نعلم مباشرة، ومن الكلمات الأولى، أن نستشعر الجنس، وأن نحزر الحجم...»، والبنية التوليفية المعطاة، وأن نتنبأ بالنهاية...». وإن غياب الوعي بخصوصية جنس النصوص ليمد مسؤولاً. وذلك لأنه في عدد من التحليلات النصية التي من المفترض أن يكون موضوعها هو تبادل المحادثة، فإن عينات الدراسة تمثل في الحوارات المستخلصة من القصص الأدبية. وإن هذه الحوارات، إذ تكون بعيدة عن نصانية المحادثات، فإنها مثل هذه النصوصية، وإن مبادئها التنظيمية ليست بكل تأكيد متطابقة مع تلك التي تنسوس سعادة قلبية. والسبب لأنها في جزء منها على الأقل، تخضع إلى قيود مرتبطة بنشاط بناء هذا التمثيل.

5- شعيرية النص: يوجد على الأقل ميدانان للنشاط الكلامي كان لسانيو النص قد أملهما عموماً بينما تصادف فيهما شروطاً للملاحظة غنية على نحو خاص وذلك بالنسبة إلى دراسة التكوين النصي: إن المقصود هو الأدب الشفاهي، وعلى نحو أكثر دقة هذا الجزء من الأدب الشفاهي حيث يكون للتوليف مكان خلال الأداء، ومثال ذلك النصوص الأدبية الطليحية (ملاحظات، مخطوطات تحضيرية) كما حللتها دراسات التكوين. وإن المقصود بكل تأكيد هو نموذجان خاصان من نماذج النصوصية، وإننا لا نعرف أن نمس انطلاقاً منهما. ولكن بما إننا في الحالتين نمتلك حالات نصوية مضاعفة وتحيل إلى المشروع النصي نفسه (الأداءات المختلفة للشاعر المنشد نفسه، والحالات للمخطوط نفسه)، فإننا نمتلك آثاراً مباشرة للإبداع النصوي، وهذه ليست هي الحال بالنسبة إلى معظم الأشعة النصوية الأخرى (حيث نغذ إلى حالة واحدة، هي الحالة النهائية). ومن جهة أخرى، فإتة مادام كل نشاط نصوي يسجل في إطار جنس استدلاي خاص (محدد تداولياً)، فإن مضاعفة الدراسات التفصيلية للأجناس الخاصة يجب أن يسمح بتحديثاً يتجنب التعميم المسمرف الذي لم تكن نظريات النص سوى معادة عليه جداً.

- R. Harweg, *Pronomina und Textkonstitution*, Munich, 1968; E. Lang, "Über einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer Textgrammatik", in F. Kiefer et N. Ruwet (eds.), *Generative Grammar in Europe*, Dordrecht, 1973, p. 284-314; D. Breuer, *Einführung in die pragmatische Texttheorie*, Munich, 1974; M. Halliday et R. Hasan, *Cohesion in English*, Londres, 1976; E. Gülich et W. Raible, *Linguistische Textmodelle*, Munich, 1977; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, *Introduction to Text Linguistics*, Londres, 1981; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, *L'Argumentation dans la langue*, Bruxelles, 1983; M. Bakhtine, *Esthétique de la création verbale*, Paris, 1984; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, "Informativité et argumentativité", in M. Meyer (ed.), *De la métaphysique à la rhétorique*, Bruxelles, 1986; J.-M. Adam, "Pour une pragmatique linguistique et textuelle", in C. Reichler (ed.), *L'Interprétation des textes*, Paris, 1989; O. Ducrot, *Dire et ne pas dire*, 3e éd., Paris, 1991.

الأدب الشفاهي

LITTÉRATURE ORALE

إذا أخذنا مصطلح الأدب بمعناه الاشتقاقي، فإن الكلام عن الأدب الشفاهي ليعد مضاداً بيناً (Ong 1967, p. 20-21). ولكن مختلف التعبيرات البديلة: «التقاليد الشفاهية»، «الفولكلور»، أو «الشعر الشفاهي» تعد محيرة، لأنها تحيل إلى ظواهر مختلفة. «التقاليد الشفاهية» تحيل إلى مجموع الإرسال الشفاهي للثقافة، سواء تعلق الأمر بالمعارف، أم بالحكمة، أم بالدين أم بالأساطير. وليس فقط بالتقاليد الأدبية بالمعنى الضيق للمصطلح، أي بها إنها تستلزم بعداً جمالياً (من غير وجوب الاختزال فيه بالضرورة). وأما ما يخص «الفولكلور»، فإنه يتكون من مجموع الاستعمالات، والمتعتقدات، والنشاطات الثقافية التقليدية لمجتمع ما، وذلك بغض النظر عن طرقها في الإرسال: توجد أشكال فولكلورية تظهرها الكتابة (أسمان 1983). وأما الكلام عن «الشعر الشفاهي»، فإنه لم يعد ملائماً بشكل أفضل. والسبب لأن هذا التعبير لا يأخذ في الحسبان الأجناس الشفهية في النشر (الطرفة، النكت، الحكايات، إلى آخره). ويبدو إذن أن تعبير «الأدب الشفاهي» هو الأقل تماسة: إن له الفضل على الأقل في التركيز على القرابة الوظيفية للمحتلين - الشفاهي والكلامي - اللذين يتعامدان ميدان الاستعمالات (الكلمة) الجمالية للسان الإنساني.

في الغرب، تجد الآثار الأولى للفائدة النظرية بالنسبة إلى جل الثقافة التي تنقث بالأدب الشفاهي نفسها قائمة من قبل عدد من اثنين، الذي يقدم القيمة الجمالية للشعر الشعبي (Essais, I, 54). ولقد أنشأ نموذجاً للتأويل سيحكم بالاشتراك مع هيردور والرومانتيين خلال كل القرن التاسع عشر دراسات الأدب الشفاهي، أي سيحكم تطابقه مع النشاط «اللفري»، و«الطبيعي»، و«الجماعي»، و«الشعبي» المتعارض مع الأدب المكتوب الذي يفترض أن يكون «مفكراً فيه»، و«مصطنعاً»، و«عالمياً». وإن الأدب

الشفاهي، إذ أصبح أنه مرتبط بالإنسانية الأولى، فقد كانه تبعاً للرومانطيين، مهدداً بالانطفاء. ومن هنا، فقد نشأ نشاط الجمع والتثبيت الكتابي. وكان هذا خصوصاً في ميدان الحكايات (البطولية والمجانبية) والخرافات. وإن كان الجمع قد ابتدأ من قبل في القرن الثامن عشر، إلا أنه سيصرف تطوراً غير مسبوق في القرن التاسع عشر. وفي الواقع، فإن مجموعات النصوص هذه، مثل حكايات الأخوين جريم، كانت ثمرة من ثمار تدخل الافتتاحيات المكتشفة، وإنها لتشهد أيضاً على المتصورات التي كان القرن التاسع عشر يصنعها لنفسه من الأدب الشعبي وعن التقاليد الشفاهية التي كانت تمثل نقطة البداية (Köhler - Zülch et Shojaei-Kawan 1990). ولقد قاد تراكم الوثائق نفسها وحصول الوعي التدريجي بالتمدد الشديد لبعض الأشكال الشفاهية، العلماء لكي يدركوا بداهة بأن الأدب الشفاهي يتضمن في الواقع نشاطات أدبية متعددة، وهي نشاطات عالمية وشعبية على حد سواء، وحاضرة كما هي ماض، ونشاط يسطع فيه الإبداع الفردي بدور لاغنى عنه، حتى لو كان ذلك تبعاً لوجه آخر غير ماض موجود في الأدب المكتوب. ويقول آخر إن مجموعة من الأشكال لا تنبسط بصيغتها وبتمدداتها الجنسية والوظيفية عن القرصنة الشعرية التي يمثلها الأدب المكتوب، حتى ولو انتظمت تبعاً لقيود مختلفة جزئياً (Finnegan 1977, p. 1-3).

- A. Assmann, "Schriftliche Floklor. Zur Entstehung und Funktion eines Überlieferungstyps", in *Schrift und Gedächtnis*, Munich, 1983, p. 175-193; J. Köhler-Zülch et C. Shojaei-Kawan, "Les Frères Grimm et leurs contemporains", in *D'un conte... à l'autre. La variabilité dans la littérature orale*, Paris, 1990, p. 249-260.
- Ouvrages généraux: H.M. et N. Chadwick, *The Growth of Literature*, Cambridge, 3 vol., 1932, 1936, 1940; W. Ong, *The Presence of the Word*, New Haven, 1967; H. Bausinger, *Formen der Volkspoesie*, Berlin, 1968; L. Kesteloot, *La Poésie traditionnelle*, Paris, 1971; R. Finnegan, *Oral Poetry, Its Nature, Significance and Social Context*, Cambridge, 1977; J. et D. Segal (eds.), *Patterns in Oral Literature*, La Haye, 1977; J. Goody, *La Raison graphique*, Paris, 1979 (original anglais 1977); P. Zumthor, *Introduction à la poésie orale*, Paris, 1983; J.M. Foley (ed.), *Oral Tradition in Literature: Interpretation in Context*, New York, 1986.

يخرج تعقيد مفهوم «الأدب الشفاهي» عن إطار جولة بسيطة في ثلاثة أنظمة بسيطة هي أكثر من ساهم في دراسته، أي الدراسات الفولكلورية، والكلاسيكية، والأنثروبولوجية.

١ - لقد عكف الفولكلوريون على دراسة الحكايات خصوصاً، الخرافات، والأغاني

الشعبية. وإن الدراسة الفولكلورية للأدب الشفاهي، بشكلها الحالي، لا تنفصل عن المدرسة الفيلندية التي، منذ بداية القرن، استعاضت عن النظرية الرومانطيقية التي كانت ترى أن القرابة بين التقاليد المختلفة (حكايات، حكم، إلى آخره) كانت قد نأست على ميراث لساني مشترك، بنظرية هجرة (الموضوعات والأشكال)، والمفضية إلى دراسة جغرافية وتاريخية لتقاليد الفولكلورية الأوربية (أنتي آلون). وكان العمل الأساسي للمدرسة الفنلندية يقضي بتجميع ما يمكن تجميعه، على أمل تجريده، من كل مجموع، حكاية تكون نموذجاً أصلياً نظن أن منه تصدر كل المتغيرات التي تتميز بسمات المقد الأساسية. ولقد كان هذا المشروع الاختزالي الذي قدمت المدرسة الفنلندية موضوع نقد فيما يتعلق بتأويله التشبيهي للنموذج الأصلي، ولكننا ندين له بإيجاد الأداة التي لا غنى عنها لكل الأبحاث حول الحكاية: إن فهرس الحوافز الذي أقامه «آلون» و«تومسون» هو الذي يجعل إليه عملياً كل العصر الجغرافي الأوراسي، وهو الذي يجعل للنموذج صورة بالنسبة إلى معظم المهارس الحديثة أو التي لا تزال في طور الإنشاء والتي تصب في مجالات أخرى. وثمة تاريخ مميز آخر يمثل به «مورفولوجيا الحكاية» (1928) لـ «بروب». ولقد اتخذ، على نحو من الأنحاء الإجراء المعاكس لإجراء المدرسة الفنلندية (التي تنطلق من المضمون)، وإلغياً في إنشاء نظرية للحكاية انطلاقاً من تحليل البنية الوظائف (الموهلة أن توجد تماثلة في المواضيع الأكثر تنوعاً). ولكن اختزالية بروب، على نحو ما، لا تزال مطلقة أكثر من اختزالية آلون وأتباعه، وذلك لأنه، إذ يستلهم من النظرية المورفولوجية لغوته، يرجو أن يأتي بكل الحكايات الروسية إلى نموذج واحد أصلي (بروب 1928). وإزاء هذا البحث عن الأصل، سواء تعلق الأمر بنموذج أصلي أم بالبنية الوظيفية الأساسية، فإن مدرسة Märchenbiologie (مثل Lüthi 1960) قد ركزت قبل كل شيء على المرونة التطورية للحكايات، وعلى ضرورة البحث عن طبيعة الحكاية في هذه المرونة نفسها، وليس في أي نموذج أصلي ضمني. هذا وإن الدواست ذات الاستلهام البيري للسبتات والسجبتات، بغض النظر عن نماذجها (بروب، ليفي ستروس، غريماس)، قد أعطت الأفضلية لدراسة النماذج والمتغيرات، من غير أن تأخذ ثانية مع ذلك أطروحة بروب والتي يكون تبعاً لها النموذج البنيوي المستخلص متناسباً مع بعض الحكايات الأصلية. ولقد حاولت هذه الدراسات في معظم الأحيان من جهة أخرى أن تستخلص، بعيداً عن خصوصية شكل الحكاية، قابلاً كونياً للموضوعات السردية (Bremond 1973). ونلاحظ في الأبحاث الحديثة - وهذا موجود في الأعمال المتسبة إلى الاتجاهات الأكثر تنوعاً - انزياحاً واضحاً للفائدة النظرية. وإننا نرجع من دراسة النماذج (والتي يعد مقامها أكثر فأكثر بوصفه مقاماً لهوية تعد جزءاً من اللغة المفسرة الوصفية، وليس بوصفها انعكاساً لبنية ذهنية عميقة

ومؤهلة لتوليد الحكايات المروية فعلاً) نحو واقع المتغيرات والانمكسات، أي نحو الواقع الإجرائي بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن هنا تأتي الأهمية المعطاة لدراسة الوجوه الداخلية لتغير الأعمال الشفاهية (Jason 1990) أو من هنا تأتي الفائدة المتجددة التي بها ندرس، على ضوء مكتسبات التحليل البنيوي، النسب التاريخي للحوافز والموضوعات، وتقاطعاتها، واختلاطاتها وهجرتها الجنسية والوظيفية (Bremond 1990).

- A. Aarne, *Leitfaden der vergleichenden Märchenforschung*, Helsinki, 1913; V. Propp, *Morphologie du conte* (1928), Paris, 1970; S. Thompson, *The Folktale*, New York, 1951; A. Aarne et S. Thompson, *The Types of Folktale* (ed. revue), Helsinki, 1961; M. Lüthi, *Das Märchen*, Berne, 1960; A. Dundes (ed.), *The Study of Folklore*, Englewood Cliffs, 1965; M. Lüthi, *Volksliteratur und Hochliteratur Menschenbild, Thematik, Formsireben*, Bern 1970; C. Bremond, *La Logique du récit*, Paris 1973; D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, *Folklore, Performance and Communication*, La Haye, Paris, 1975; H. Jason, "Fluctuation in folk literature. The how and the why", in *D'un conte... à l'autre*, op. cit., p. 419-437; C. Bremond, "Les suites d'un chantage", in *ibid.*, p. 555-560.

ب) إن الفائدة التي يحملها فقهاء الأدب القديم، أو التي يحملها المختصون بهوميير خصوصاً بالنسبة للأدب الشفاهي، قد تعلقت تقريباً بكل الشعر البطولي على الإطلاق. ولقد كانت هذه الفائدة في الأصل واحدة من عدد من وجوه «المسألة الهوميرية»، أي من الخصومة القديمة بين فقهاء اللغة الراحدين والتحليليين: لقد دعم الراحديون كمال الملاحم الهوميرية الناتجة عن عقل مبغ وفردى، بينما رأى التحليليون فيها أعمالاً مركبة وناتجة عن تجميع من الأغاني المستفظة والمسيقة الوجود. ولقد بين باري انطلاقاً من تحليل ظرفي للمصنفات، وللأختلاط الملهجوري، وللاستعارات الثابتة، وللمبنى الموضوعاتية المتكررة، في بداية الثلاثينيات أن كثيراً من السمات اللسانية والأسلوبية التي غذت المناقشة بين الراحديين والتحليليين يمكن للأسلوب الشفاهي للملاحم الهوميرية أن يفسرها. وهو أسلوب صيني صممت أجيال من الأبديين ونقلته، وذلك بما إنه كان في حوزتهم قائمة مستدة من الأغنيات، وكان موضوعها يتخذ من تروى مادة له. وقد بين بهذا أن تكرار الصفات الثابتة - التي أدهشت فقهاء اللغة كثيراً - قد كان لها وظيفة إيقاعية كما كان لها وظيفة دلالية، وهذا يعني إذن أن لها وظيفة تقنية كما لها وظيفة وصفيّة: إذا انت الصفة X قد أدخلت في المكان Y، فلها لم تكن دائماً كذلك بفضل أمور دلالية وسياقية مثبّدة، ولكن بفضل «معطائها الإيقاعي». (ولقد كان باري يظن أنه بالتعارض مع هذا الاستعمال الترتيبي للمصنفات الجنسية، فقد كان مجموع الأدب الغربي المكتوب يمهز الصفات بوظيفة

خاصة ووصفية). ويبدو أن السبب نفسه يفسر له حضور العناصر الملحمية غير الإيونية، مثل الأيونية: إن هذه العناصر إذ أدخلت لعلامتها الإيقاعية، فإنها عاثت بوصفها عناصر صيفية بحثة لملح الفراغ. وكما يرى باري، فإن كل هذه الخواص الأسلوبية الهوميرية، كانت مرتبطة بحدث أن الملحمة كانت عملاً مبدعاً أدبياً، وهذا يفترض مسبقاً أن الشاعر قد كان في حوزته مجموعة من التراكييب الصيفية (صفات، ولكن أيضاً استعارات ثابتة) وترسيمات موضوعاتية (تكرار للموضوعات نفسها مبنية تبعاً لمتطلبات متطابقة) تبسط له الإبداع بيتاً بيت في قمبيته (ليس في جوهره الموضوعاتي، ولكن في صيغته الواقعية). ولقد ذهب باري، أملاً بتأكيد فرضياته وتعميمها، إلى كتابة الغناء الملحمي للغيسلار اليوسلانيين وتسجيله - إن التقاليد الملحمية الشفاهية الأخيرة والحية في أوروبا: البيروت لورد، تتضمن أعمال أستاذ الذي مات ميكراً، وقد باشر تحليلات حول تغير الأعمال أدباً، وذلك مثلاً بمقارنة الأغنية نفسها إذا قام بأدائها عفتون مختلفون أو قام بأدائها المصني نفسه ولكن في مناسبات مختلفة. ولقد سمح له هذا أن يبين أن الظواهر التي قدمها باري بالنسبة إلى الشعر الهوميري توجد بالفعل في الغناء الغيسلاري. ولقد أكد باحثون آخرون هذه النتائج بالنسبة إلى تقاليد ملحمة أخرى، وعصراً أغنيات الإيماء (أغنية رولان، Beowulf).

ولكن الحق يقال، إن أعمال باري وأعمال لورد، إذا كانت قد بينت الحضور المتطابق لسمات أسلوبية شفاهية في القصائد الهوميرية، إلا أنها لم تبرهن بشكل نهائي مع ذلك أن القصائد كما نعرفها تمثل تسجيلاً للأداء: إن البناء السردى المعقد جداً للإلياذ وللاوديسه يتميز بقوة من البنى السردية البسيطة لكل الملحمة الشفوية التي استطعنا دراستها في يوغسلافيا وفي أمكنة أخرى (Friedrich 1985). وتبعاً لبعضهم، فربما يكون القصد إذن هو عملاً مكتوباً ويستخدم كمادة شفاهية، أو ربما يكون القصد هو عملاً مكتوباً يقلد الأسلوب الشفاهي، حتى لو كان لورد قد اعترض بقوة ملائمة على هذه الفرضيات، ورأى أن الإلياذ والأوديسه أكثر تمقيداً من أن تكونا التمارين الأولى لتقاليد مكتوبة، وإنه لمن المعقول أكثر بعد كل شيء، أن ترى فيهما نهاية لتقاليد شفاهية طويلة وغنية على نحو خاص (Lord 1991). وتتجلى النتيجة المهمة لدراسات باري ولورد في فصل قضية الأدب الشفاهي عن قضية الأدب «الشعبي»: إن الأيون شأنهم شأن الفوسلار أو الفريوت، مختصون مارسوا الصياغة، وإن أدبهم هو أدب عالم وفي مستوى أعمال الأدب المكتوب نفسها. وفي الدور السلبى لهذه المدرسة (ولكن ليس في باري) يجب وضع دوغماتية معينة تطالب بفسر مفهوم «الأدب الشفاهي» على الأدب الشفاهي المكون في الأداء.

- M. Parry, L'Épithète traditionnelle dans Homère. Essai sur un problème de style homérique, Paris, 1928; Id., The Making of Homeric Verse: Collected Papers, Oxford, 1971, p. 266-364, A.B. Lord, The Singer of Tales, Cambridge (Mass.), 1960; R. Friedrich, "The problem of an oral poetics", in Oralité et littérature. Actes du XIe Congrès de l'Association internationale de littérature comparée, New York, Berne, Francfort, Paris, 1985, p. 19-28; J.M. Foley, The Theory of Oral Composition: History and Methodology, Bloomington, 1988; A.B. Lord, Epic Singers and Oral Tradition, Ithaca, 1991.

ج) لقد اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية بالتقاليد الشفاهية كما هي على حالها في المجتمعات القبلية التي تجهل الكتابة. ومن غير أن تنشغل هذه الدراسات بالروابط المحتملة لبعض هذه الممارسات مع الأدب بالمعنى الجاري للمصطلح، فإنها انحطت خصوصاً نحو دراسة الأداء الشفاهي بوصفه يمثل وضعا تراصياً خاصاً ومكثاً لنقل التقاليد الجماعية للمجتمعات من غير كتابة، والتي لا تمتلك الكتابة فيها سوى وثيقة هامشية. ولقد جعل باري الأمر بدهياً إذ رأى أن تقانات الأدب الشفاهي الملحمي ليست ممكنة إلا إذا تصورناها بوصفها أدباً تقليدياً: إنه يفهم جوهرياً بهذا التعبير أدباً يكون هيكله الشكلي والموضوعاتي نتيجة لترسيبات تاريخية مرتبطة بإرسال شفاهي للتقانات والموضوعات. ولقد سمحت الدراسة الأنثروبولوجية للأشكال الأدبية الشفاهية الخارج أوروبية، كما سمحت في وقت قريب أيضاً بعض الأعمال الاجتماعية حول التقاليد الشفاهية المدنية (سواء تعلق الأمر بتقاليد العالم الصناعي أم بتقاليد بلدان العالم الثالث) بتحقيق مفهوم التقاليد ومفهوم الأداء. وهما سستان مركزيان لكل النشاط الأدبي الشفاهي.

وهكذا، فقد أصبح مفهوم «التقاليد» مركزياً في الدراسة الأنثروبولوجية للأدب الشفاهي. وإنها لتغطي ثلاث وقائع على الأقل:

1- لا يقوم إبداع الفنان في التجديد أو في القطيعة، ولكن في المهارات التي ينفذها على ترسيمات موضوعاتية وشكلانية والتي تمثل الثروة المشتركة للأمة (جاكيسون وبوغاتيريف 1929).

2- وإنها لتغطي ثانياً، قباب الحدود الواضحة بين مختلف النشاطات الكلامية، أو مختلف الأجناس، والتي يدور بينها المخزون الموضوعاتي نفسه، والمربط حميمياً بشئيل الذات الاجتماعية.

3- وهي تغطي ثالثاً الأهمية الجوهرية للتفاعل المباشر بين «المؤول - المؤلف» والجمهور بوصفه مراقباً من الدرجة الأولى وحافظاً للأعمال: إن العمل الذي لا يتناسب مع مطالب الجمهور فإنه (في حالة المؤول المهني) يكون متروكاً مباشرة (في حالة القطع يقوم

الجمهور بها)، أولاً تكون (في حالة الأجناس التي، مثل الحكاية، تتميز بآتمكاس أدوار المزل والمثلي) الذاكرة الجماعية قد أعادت أخذه، وبهذا لا يتم الاحتفاظ به. ولا يبقى في الحالين إلا الذي يلتقي قبول جماعة التلقي (بينما يستطيع العمل المكتوب أن يبقى حتى وإن رفضه مستقبله المعاصرون في غاليته).

ويجب مع ذلك أن نحدد أن هذه الضوابط الثلاث ليس لها قيمة إلا بالنسبة إلى الشفافية البتائية، تماماً كما توجد في مجتمع من غير كتابة. ومادام هذا هكذا، فإن معظم الأنشطة الأدبية الشفافية توجد مع ثقافة «أدبية» نسبياً (بالمعنى الاشتغافي للكلمة)، والتي يعارض فيها التثيت الكتابي «المحضر» لتقاليد الشفافية.

إن التحليل الأنثروبولوجي، قبل أن يكون أدبياً، هو أولاً وقبل كل شيء تحليل للكلام الاجتماعي، ولمدوناته، وأساليبه، وأجناسه (كالكلام- غريول 1975، بومان وسيريزير 1974). ولقد أظهرت هذه الغاية المحطة للكلام التيمية الأساسية لهوية العمل الشفافي إزاء الأداء (هميس 1975): إن الموقع الجنسي نلعمل، شكلاً وموضوعاً، تحدده الظروف الاجتماعية الملائمة (أو المشروطة) لتحييه الأدائي. وهنا تبدو الشعرية والتداولية أكثر ما تكون تلاهماً. فالعمل الشفافي لا يحيا بوصفه هكذا إلا في سياقه المقامي المحيّن (بومان 1986).

ولقد ظهر الأداء الشفافي أيضاً بوصفه أداء إشارياً متعدداً بعن: ينتقل جزء هام من العمل من خلال تغيير طبقة الصوت، والجوهر المجهور (جرس، إمالة، إدخال عناصر جمهورية غير كلامية، إلى أخرى). (زومتور 1983، ص 159-176)، ولكن أيضاً من خلال العلامات غير الكلامية (المحاكاة، والإيماء الذي يستطيع في بعض الأماكن الاستراتيجية للأداء أن يذهب إلى حد اقتلاع الرسالة الكلامية (مستويل 1977). وإن هذا لا يكون من غير أن يطرح مشكلة منهجية وعاما علماء السلاوات قبل علماء الفولكلوريات: إن كتابة الأعمال الشفافية التي قاد الباحثون انطلاقاً منها تحليلاتهم خلال زمن طويل، لم تحتفظ منها إلا بما هو قابل فيها للاعتزال إلى عمل مكتوب (الفعل الإشاري الكلامي المحضر)، بالإضافة إلى إنها تجمدها بإعطائها هوية نحوية ليست لها.

- R. Jakobson et P. Bogatyrev, "Le folklore, forme spécifique de création" (1929), in R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; G. Calame-Griaule, Ethnologie et langage. La parole chez les Dogon, Paris, 1965; R. Barman et J. Sherzer (eds.), Explorations in the Ethnography of Speaking, Cambridge, 1974; D. Hymes, "Breakthrough into performance", in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit., p. 11-74; H. Scheub, "Body and image in oral narrative performance", in New Literary History, VIII, printemps 1977, p. 335-344; R.

إن المشهد العام للأدب الشفاهي كما يبرز حالياً من هذه الحقول الثلاثة للدراسة لحد من أكثر الأشياء تعقيداً. فعند الأجناس وتنوعها يمثل أمراً لافتاً: الشعر الملحمي، الحكاية، موشع غنائي، المديح، الشعر الغنائي، القصص الأسطوري، أبيات محاورة، الطرف، مسرح مرتجل، حكايات شعبية منظومة، النكتة، الفزائير، المثل، إلى آخره. ولا يقل التنوع الشكلي من هذا: تكون بعض الأجناس منظومة (تبعاً لأساق وزنية جد متنوعة)، وهناك أجناس أخرى نثرية، وثالثة أيضاً مختلطة، وإن بعضها ليكون مروباً، وبعضها يكون إنشاداً وتتنصرف أخرى إيماء، وأخيراً هناك أجناس مفناة (مصحوبة أو غير مصحوبة بأدوات موسيقية). وكذلك، فإن تنوع السياقات التي يمكن أن تؤدي نفسها فيها ليست أقل: إن سلم الإمكانيات يذهب هنا من الملائمة الحميمة بين الأم التي تروي حكاية لطفلها، إلى الطقوس الرسمية المضبوطة بدقة. وكذلك هي متنوعة المجتمعات التي يمارس فيها الأدب الشفاهي: ما إن نتخلّى عن الحكم المسبق بأن الشفاهي لا يستطيع أن يوجد إلا في مجتمع من غير كتابة، حتى يظهر بأنه ليس شيئاً بعيداً في الزمان والمكان، بل هو ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات الإنسانية، سواء كان عندها كتابة أم لا (فينيفان 1977، ص 2-3).

ويبدو أنه بإمكاننا، على الرغم من هذا التنوع، أن نحفظ ببعض النقاط العامة التي تسمح بفهم خصوصية الأدب الشفاهي، مقارنةً بالأدب الذي يمر عبر الكتابة.

1 - شفاهية التأليف، وشفاهية الإرسال وشفاهية الأداء

لقد اقترح ريث نيفان تمييز ثلاثة مكونات للشفاهية الأدبية: التأليف، والإرسال، والأداء بما أنه مفهوم أن كل إرسال شفاهي يفترض أداء شفاهياً (بينما العكس ليس صحيحاً). وبعد المسرح جزءاً لا يتجزأ من شفاهية الأداء، إلا إذا كان هناك استثناء. وإن الممارسات الأدبية في مجتمعات من غير كتابة لتعد تحديداً جزءاً من شفاهية التأليف، والإرسال، والأداء (حتى وإن كان التأليف لم يحصل بالضرورة أثناء الأداء). وبمعلنا الـ "Rigveda" مثلاً عن عمل مكتوب كان إرساله خلال قرون شفاهياً بشكل جوهري. وإن الحالة التي تمثلها حكايات غير ريم لتعد أكثر تعقيداً أيضاً: ثمة تثبيت كتابي لتقليد شفاهي، وتعد نصوحه يدورها نقطة الأصل لإرسال شفاهي في جزء منه على الأقل.

وتعد السمات النعمية والأسلوبية الخاصة بالشفاهية الأكثر حجماً من غير شك في

أعمال المؤلف الشفاهي للأداء، وخاصة الأعمال السردية الطويلة. وتمتلك هذه الأعمال، كما استطعنا أن تبين ذلك بعد باري، سمات أسلوبية خاصة، ترتبط بالقيود الذاتية بكل تأليف حي لعمل طويل النفس. وتحدد هذه الأعمال على نحو خاص في الشعر المنظوم، ولكننا نجد ذلك مثلاً في السرد الشري - كما نجده في مواضع القس السود الأمريكيين (روزانبرغ 1975) - ونجده كذلك في التمييز بين العناصر الإيجابية (التي تضمن الهيكل السردى للقصة مثلاً) والعناصر الاختيارية التي تستطيع أن تتغير جداً من أداء إلى آخر (هوية الأبطال، مشاهد متناوذة، تحمين جغرافي أو تاريخي، مدخل إلى الاستطراد، إلى آخره). وإن الأجناس الأكثر تعقيداً لهذا النموذج من الأدب السردى، مثل الملاحم المنشورة (الملحمة الإغريقية للشعراء الأبطال الصربيين - الكرواتييين مروراً بأغنيات الإسماء، والـ "Heldenlieder" الألمان، وملحمة الـ "Heike" في اليابان، وقصائد البطولة الأفريقية، إلى آخره)، لتقتضي إجابة مكتسبة أثناء تعلم طويل: إن الأعمال هي عموماً من صنع الحرفيين، والمؤلفين بالمعنى الذي يمكن لهذا المصطلح أن يحصله في العبادات الشفاهي. ويجب أن نذكر مع ذلك بأن كل أعمال التأليف الشفاهي لا تتألف بالضرورة أثناء الأداء: إن قصائد الإنوين الغنائية مثلاً، يؤلفها الشاعر (شفاهياً أو ذهنياً) قبل أن يهتد به الجمهور (نهنغان 1977، ص 18). ويمكننا أن نلاحظ أن هذا النموذج من التأليف الشفاهي يتدخل من غير شك أيضاً عند بعض الشعراء فيوجه أعمالهم إلى تثبيت كتابي. وحسبند تكون لدينا حالة من التأليف الشفاهي، من غير إرسال ولا أداء شفاهي.

وعندما لا تكون الشفاهية غير أداء - وهذه حالة طبيعية للمسرح مثلاً - فإنها تفرز مسبقاً كما هو بدهي وجود نص مكتوب. وهذا لا يمنع، كما في حالات كثيرة، أن يشمل هذا النص بسبب مقصده، على سمات شكلانية، وأسلوبية، وكلامية تميز من النص المقدّر للقراءة الفردية. وهكذا، فإنه يجب على كل شيء أن يكون مدركاً في فعل وحيد للتلفي، يمتلك حركة لارجمة فيها (بينما القراءة فهي قابلة للعكس دائماً)، وإن الشاعر ليأخذ بالحسبان مبدئياً بهذا القيد. وتتميز هذه الحالة إذن من تلك التي تنجها فيها الأعمال نحو القراءة وتري نفسها متحققة شفاهياً. فإن نشر قصيدة موجهة للقراءة، فهذا شيء، وأن نقراً بين الجمهور قصة هي جزء من التقاليد المكتوبة، فإنها تطرح قضية أخرى، والسبب لأن العمل في هذه الحالات قد جعلت له شرعة ليس للسمع الذي لا ينعكس، ولكن بالنسبة إلى قراءة قابلة للانعكاس. وبهذا، فإن حالة العمل المكتوب في النية المعقدة (مثل معظم القصائد الغنائية في القرنين التاسع عشر والعشرين)، لا يستطيع التلفي الشفاهي، المحض أن يعيد تنشيط جزء من طاقته الشكلانية، والدلالية، والجمالية.

إن التمييز بين تأليف شفاهي يتم في الأداء وتنفيذ شفاهي لعمل قد تم تأليفه مسبقاً

(شفاهياً أو كتابةً) لهو أمر جوهري: إنه يتناسب مع ماهو قائم بين الشاعر المنشد والرواية المحذوف رواية القصائد الملحمية قديماً (ولكنه يتناسب من غير شك مع ماهو قائم بين الشاعر التروبادور وبين الشاعر الجرجلار، لأن الشعراء التروبادور يبدو أنهم يؤلفون قصائدهم قبل تنفيذها (لورد 1991، ص3)، ويرون في طريقة التأليف أداء السمة التي تحدد الأدب الشفاهي. ويرى آخرون (مثل زمتور 1983، ص32-33) نواة الشفاهية في الأداء الشفاهي، أي يرون «التواصل الصوتي» (ص31، 32). وتبعاً للأهمية المعطاة لكل واحد من المصليين المحددة، فإننا نضع ظواهر جد مختلفة في ثلب التحليل: تمثل في الملحمة بالنسبة إلى لورد، وفي الأداء الصوتي (بوصفه سمة من سمات الشفاهية، بعض النظر عن مقام التأليف) بالنسبة إلى زمتور. وعندما نركز على الأداء إلى درجة أن نرى فيه المعيار التمييزي للأدب (أو للشعر) الشفاهي، فيجب علينا، كما بين ذلك لورد (1991، ص3) أن نقبل الاستنتاج (المبني) الذي يرى أنه منذ اللحظة التي يكون فيها عمل التقاليد المكتوبة - مثل "L'Enéide" لفيرجيل، أو "Fables" للأفونتين - قد قُرا أو أُشيد بصوت مرتفع، فإنه يصبح عملاً شفاهياً. وعلى العكس من هذا، فإننا إذا حددنا الشعر الشفاهي بالتأليف في الأداء، فإننا نكون عمياً فلا نرى أن القصيدة المؤلفة (وإن كانت مكتوبة) لكي تكون مقناة، فإنها تخضع عموماً إلى قيود شكلية مختلفة عن تلك التي تكون لقصيدة مقنونة للقراءة الصامتة: يجب استثناء معظم الأغاني الحديثة من ميدان الشعر الشفاهي، بفضل أطروحة لورد. والسبب لأنها مؤلفة كتابة. ومع ذلك، فإن كتابتها نفسها تأخذ بالحسبان مقصدها الفناني، وإذن الشفاهي (البساطة النحوية، الشفاهية الدلالية، التكرارات الأكثر ثقلاً، إدخال اللازمة مثلاً). ولقد لاحظ لورد نفسه (1991، ص17-18) على كل حال أن المطلب المركزي لكل قصيدة تكون أصيلة في شفاهيتها إنما يكمن في أنه يجب أن يكون من ممكناً أن تتفوقها بشكل ملائم في سماع مستمر فقط، بينما القصيدة المكتوبة تستدعي استقبلاً يمر عن طريق العودة إلى الخلف، وإعادة القراءة جزئياً لهذا البيت (أو لهذا المقطع) على ضوء بيت (أو مقطع) سابق، إلى آخره. وهناك عدد من السمات التي يستحيل وجودها في الأداء الشفاهي. ونستطيع بشكل عام أن نقول إن الشعر المقنن للأداء الشفاهي لا يستطيع أن يستنفر كل مصادر اسقاط محور الاستبدال على محور التركيب والذي يرى فيه جاكسون سمة لجوهر الشعر، ولكنه ما إن يتجاوز بعض التعقيد حتى يبقى مستحبلاً على تلقي القصيدة في الأداء الشفاهي. ولقد نستطيع، على العكس من هذا، أن نقول أيضاً إن الوظيفة الجزئية لغنى الإحالات البنيوية للنص المكتوب، تكمن في تمويه غياب عوامل الصوت، وعوامل المحاكاة، إلى آخره، والتي تعد في العمل الشفاهي شديداً دلالياً مركزياً: تمد إقامة البنية الدلالية في العمل الشفاهي جزءاً بين عدد من أنساق الإشارات

التي تتعاون في الأداء. وليس إذن «الفر» المحتمل للنص الشفاهي المكتوب بكل تأكيد أداة جيدة للقياس بالنسبة للتصديق المحتمل للعمل الشفاهي. وبإستثناء ميدان النصوص الدرامية، فإن هذه المعالم النصية للمقصد الشفاهي للنص المكتوب لا تزال غير مكتشفة بشكل واسع. وكما هو معلوم، فإن كل عمل منفذ شفاهياً لا يصبح من أجل ذلك عملاً شفاهياً: يوجد عدد من القصائد مقدر للقراءة الصامتة، وقد خضع للموسيقى (هوتيه لشويير، وهين شومان، ومالارميه لديبوسى ورافل)، بينما يتناوه المتشاعر مع كل المستويات، فقد كان مصمماً لاستقبال لا يتمكس. وهذا يعني إذن أنه مصمم من أجل قراءة نص مكتوب. وتبقى هذه القصائد أعمالاً تنتمي إلى قطب الكتابة، حتى عندما تفقد شفاعة.

- B.A. Rosenberg, "Oral sermons and oral narrative" (1975), in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit., p. 75-101; R. Finnegan, *Oral Poetry, Its Nature, Significance and Social Context*, Cambridge, 1977; P. Zumthor, *Introduction à la poésie orale*, Paris 1983; A.B. Lord, *Epic Singers and Oral Tradition*, Ithaca, 1991.

2 - الشفاهية الأولى والشفاهية الثانية

يجب على كل حال أن نميز بين الشفاهية المحففة - أو الشفاهية الأولى، نيماً لزمتور - أي كما هي موجودة في مجتمع يجهل تماماً الكتابة، وفيه لا يستطيع مجموع التقاليد الثقافية أن ينتقل إلا عن طريق الذاكرة، وبين التقاليد الشفاهية في مجتمع يعرف الكتابة على كل حال، وهذا مايسمه أونغ، بمصطلح نيمس من غير شك، «بقايا الشفاهية» (انظر 1982، ص 36-37) وزيمتور «الشفاهية الثانية». وتعد الغالبية العظمى من الأدب الشفاهي في الواقع من النموذج الثاني، لأن المجتمعات ذات الشفاهية المحففة، وقد كانت قليلة في بداية القرن، قد اختفت عملياً في أيامنا هذه. وعلى العكس من هذا، فقد وجدت في كل الأزمنة مجتمعات تعرف الكتابة، ولكنها في بعض العصور لم تستخدمها لنقل الأدب بالمعنى الوظيفي للمصطلح. ولقد بين مارسل ديتين أن اليونان من القرن الثامن إلى القرن الخامس، قد استمرت، بالنسبة إلى ماهو جوهرى، ترضى الشفاهي، وذلك على الرغم من وجود الأحرف الهجائية، وتثبيت النصوص الهوميرية التي استمرت بالانتقال شفاهياً، مشكلة بذلك النواة نفسها لليديا الإغريقية (ديتين 1981). ولقد استطاع زمتور أن يكشف عن وقائع تنتمي إلى النظام نفسه فيما يتعلق بثقافة القرون الوسطى (زمتور 1987). وتعد ملاحم الفوسلار الصربيين والكروات مثلاً آخر للأدب الشفاهي الذي، خلال قرون، قد تمت محاورته في إطار مجتمع مثقف. ويجب أن نلاحظ أن الذي انتهى إلى تحجيف

معظم الممارسات الشفاهية التقليدية لم تكن الكتابة، ولكن الانقلابات في الحياة الاجتماعية، مثل التصنيع والتمدن. ومع ذلك، يجب التلطيف من هذا الإتيان. فمن جهة أولى، فإن كل الممارسات التقليدية لم تختف: لا يزال فولكلور الأطفال بأجناسه «القصص» (الأحاجي، والألغاز، إلى آخره) حياً دائماً. ويستمر المجتمع البالغ في ممارسة المزاح والنكت. وثمة أشكال أخرى قد تأقلمت مع المطالب الحديثة مثل المذيع الإفريقي الذي يوجد في بعض الدول موضوعاً في خدمة رجال السلطة الحاليين. ولقد أنتجت، من جهة أخرى، المجتمعات الصناعية منوعاتها الخاصة من الشعر الشفاهي، وهي تمثل على الأقل شفاهية الأداء: أغنية، شعر الجاز، فولكلور، بروتست سونغ، روك، بوب، إلى آخره. وإنها لتعد في الجوهر منها من شعر الأداء الشفاهي، ولقد انتقل (في جزء منه) عن طريق وسائل الإعلام (زمتور 1981).

ويبدو هنا ميدانان من ميادين الدراسة مهمان على نحو خاص: يوجد، من جهة، المرور من الأدب الشفاهي إلى الأدب المكتوب، والذي لا يمثل سوى وجه خاص من المرور من الحضارة الشفاهية إلى حضارة الكتابة (انظر غودي ووات 1968). ولا يوجد تزامن على كل حال في عبور مختلف الممارسات الكلامية من وضع إلى آخر. ولنتذكر في اليونان، أن العبور الحقيقي إلى الأدب المكتوب (أي ليس الذي تم تأليفه كتابة، ولكن أيضاً المقدر للقرأة بوصفه طريقة في التلقي) إلا حوالي سنة 400/، بينما الكتابة فقد كانت منذ القرن الثامن (دبتيين 1981). ويشمل السؤال الثاني المهم في التفاعلات بين الأدب المكتوب والأدب الشفاهي في مجتمع الشفاهية الثاني، والقائم كما كان في القرون الوسطى (انظر زمتور 1987). ويمكننا أن نعد من بين مواضيع الدراسة محاكاة الأشكال الشفاهية أو الأسلوب الشفاهي الذي ينتجه الأدب المكتوب (وهو منتشر في الشعر على نحو خاص)، أو أيضاً هيمنة الأعمال الشفاهية عن طريق الكتابة على تطورها (الشفاهي) المستقبلي - وإنها لهيمنة على نحو خاص في جنس مثل الموشح الإنكليزي - الأمريكي. وربما تستمع هذه الدراسة الأخيرة على ضوء بعض وجوه الاختلاف بين ترسيخ الذاكرة والتأليف أداء، بين الراوية المحترف للقصائد الملحمة قديماً والشاعر الممتد (انظر لورد 1966).

- J. Goody et I. Watt, "The consequences of literacy", in J. Goody (ed.), *Literacy in Traditional Societies*, Cambridge, 1968; W.J. Ong, *Orality and Literacy: The Technologizing of the Word*, New York, 1982; A.B. Lord, "The influence of a fixed text", in *To Honor Roman Jakobson: Essays on the Occasion of His Seventieth Birthday*, *Janua Linguarum, Series Maior*, 32, vol. 2, La Haye, Paris, 1967, p. 199-1206; M. Detienne, *L'Invention de la mythologie*, Paris, 1981, p. 50-76; B. Stock, *The Implications of Literacy: Written Languages and Models*

3 - التفسير

إنه لمن المعروف أن الشفاهية، في مستوى الإرسال، تفسح المجال لتطوهر متعرفة: إننا سنقول بمصطلحات غودمان (1968) إن الأعمال الشفاهية تعد جزءاً من فن نسخي (إن كل أداء من المادة الموضوعاتية المسماة «أغنية رولان» هي عمل شفاهي جديد)، وذلك على عكس الأدب المكتوب الذي هو بديل إملائي (تعد كل نماذج نسخة أكسفورد من «أغنية رولان» نماذج للعمل نفسه). فكيف نفسر هذا التغير الملازم لمعظم الأعمال الشفاهية؟ لقد اعتقد أندريسون بأنه وجد في الوقت نفسه المفتاح للاستقرار النسبي لبعض النويات الموضوعاتية للسرديات الفولكلورية الشفوية، وللتغير الكبير لتطورات هذه المواضيع التي يحددها مختلف الحكواتين في «قانون للتصويب الذاتي». ولقد انتقد فون سيدواي هذه الأطروحة منذ عام 1931، وشكك بوجود نسق للفولكلور المصحح ذاتياً والمتج ذاتياً. وقد ركز، على العكس من ذلك، على الإبداع الفردي والتغير. ولقد بين، في وقت قريب، ألان داند أن الأطروحة لم تكن معقولة إلا بشرط الافتراض مسبقاً بوجود غائية داخلية للتقليد الفولكلوري حول مثال ضمني. وهذا افتراض لم تأكده أية ملاحظة في الواقع (داند 1969). ونقد بين غودي (1977) أن مفهوم النموذج، في إطار التقليد نفسه (المفترض أن يضمن التصويب الذاتي للنسق) لم يعد له أي معنى، وأن التذكر الملائم لم يكن قط التذكر الدقيق (الذي ليس له معنى إلا في ثقافة تثبت النصوص كتابة، وهذا يعني إذن أنها تثبت النماذج)، ولكنه تذكر توليدي. ولقد قاد الشك في مواجهة فكرة النسق ذي التصويب الذاتي المؤنثين إلى حمل انتباههم للتحليل النصي المحض نحو تحليل العمل في وضع الأداء، أي نحو الحاملين الواقعيين للإرسال الشفاهي (الفنان الفرد وجمهوره) الذي - ماعدا بعض الوقائع التي تعد جزءاً من تطوهر التذكر المحض - تبدو اختياراته وحدها قادرة على تفسير استقرار بعض العناصر البنيوية والمتغير الوفير لمعظم وجوه العمل الشفاهي الأخرى. وهكذا، فقد قبلنا أنه، من أجل دراسة الحكاية، الأخذ بالحسبان ثلاثة عوامل: الشفائية، سلسلة حكواتي الماضي، والحكواتي الفردي بوصفه مبدعاً للعمل في الأداء، والمستمعين بوصفهم مصدقين على فن الحكواتي. وإننا إذا عممنا هذا النموذج من البحث على أجناس فولكلورية أخرى، فإتانا نكون قد استطعنا أن نبين (ديغ وفازسوني 1975) أن أشكال الإرسال الشفاهي تعدد تعدد البشر ومصالحهم، وأنه كان من المستحيل استخراج أقل قانون عام للتطوهر، على الأقل في إطار الإرسال الذي لا يمر من خلال طبقة مهنية.

- W. Anderson, Kaiser und Abt. Die Geschichte eines Schwanks, Helsinki 1923; C.W. von Sydow, "On the spread of tradition" (1931), in *Selected Papers on Folklore*, Copenhagen, 1948; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris 1991; A. Dundes, "The devolutionary premise in folklore theory", *Journal of the Folklore Institute*, 6, 1969, p. 8; J. Goody, "Mémoire et apprentissage dans les sociétés avec et sans écriture: la transmission du Bâgre", *L'Homme*, VII, 1, 1977; L. Degh et A. Vaszary, "The hypothesis of multi-conduit transmission in folklore", in Ben-Amos et Goldstein, op. cit., p. 207-257.

4 - الشفافية والجمالية

ثمة عقبة تنتظر الحل دائماً. وهي تتعلق بالتمييز بين الأدب الشفاهي من حيث هو مجموعة من الأنشطة الكلامية ذات التأليف الجمالي، ومجموعة من الأشكال الأخرى للتقاليد الشفاهية. وتعد كتلة الأجناس الشفاهية التي درسها الفولكلوريون وعلماء اللغات مذمومة، ولكن هذه الأجناس تحيل إلى أوضاع في التواصل الاجتماعي جد متنوعة وهي بعيدة عن التناسب جمعياً مع ما نفهمه من «التواصل الأدبي»، هذا إذا كنا نريد أن نقبل أن هذا التعبير يستلزم وجود مكون جمالي (حتى ولو كان لا يجب على هذا المكون أن يكون مائماً لكل وظيفة نفعية). وفي بعض الحالات، مثل خصوصية الأدب، فإن مفهوم العمل نفسه هو الذي يصنع المشكلة، وذلك بما إن تطابق الممارسة الاستدلالية البلدية مع جتى أدبي غربي تشمل على مخاطرة إسقاط مركزية عرقية. وكذلك، فإن بعض علماء اللغات اللسانية واللغات الشعرية، يفكرون بأنه يجب على الإجراء أن يكون مختلفاً: يجب على التحليل أن ينطلق من «أساليب الخطاب» (إيربان 1985)، وذلك لأن الفصل بين الأنشطة الموسومة (جمالياً) والأنشطة غير الموسومة لا نستطيع أن نؤخذ ببنية إلا في وقت لاحق، وذلك عن طريق ملاحظة السمات النصية للأدوات. وبكل تأكيد، فإن الخطاب الموسوم ينفصل دائماً عن المحادثة العادية، سواء كان ذلك عن طريق استعمال مستوى خاص من الكلام (والنظم ليس سوى شكل مرئي بشكل خاص منه) أم كان ذلك عن طريق تأطير خاص، مثل استعمال بعض صيغ الانتاح والإغلاق - ثقافة ضرورية لا سيما عندما يبقى الفعل «الأدبي» كلاماً وأسلوباً غريباً في الخطاب اليومي (مثلاً عند ما نروي أم حكاية لطفله). ويقول آخر، يجب أن يوجد في كل الأحوال عنصر إما كلامي، وإما سيميائي، يسمح بتحويل العلاقة بين هذا الذي يتكلم وهذا الذي يسمع إلى علاقة بين منفذ ومستمع. وهو تحويل أهل لتحقيق المرور من سلوك كلامي فقط إلى تمثيل كلامي مضطلع به بوصفه هكذا (هميس 1975)، وإن كان هذا في داخل نشاط من أكثر الأنشطة ألفة. ويجب، في المكان الثاني، أن نظهر بأن المقام الكلامي الموسوم على هذا النحو

يحتوي على مكون جمالي، كما يجب أن نظهر ما هي صمته الخاصة. فإذا كانت المجتمعات التي تمت دراستها إلى الآن تعرف نشاطات كلامية موسومة جمالياً، فإن هذا يبدو أمراً واقعاً. ولكن هذا لا يخبرنا عن الطريقة التي أدرك بها هذا البعد الجمالي، وهل صارفة (أم لا)، وهل وضع في علاقة مع الممارسات الاستدلالية الأخرى: إن ما يحدث لنا الآن عطل قاس، هو قصد مدهوم وممنوح للفنون الشعرية المحلية المحتملة، والتي تستطيع وحدها أن تخبرنا بشكل صحيح عن عمل الممارسات الاستدلالية ومعانيها المختلفة في مجتمع ما (بوجور 1989).

- D. Hymes, "Breakthrough into performance", in D. Ben-Amos et K.S. Goldstein, op. cit., p. 11-74; G. Urban, "Speech styles in shokleng", in E. Mertz et R. Parmentire (eds.), *Semiotic Mediation: Sociocultural and Psychological Perspectives*, Orlando, 1985; M. Beaujour, "Ils ne savent pas ce qu'ils font." L'ethnopoétique et la méconnaissance des "arts poétiques" des sociétés sans écriture", *L'Homme*, 111-112, 1989, XXIX (3-4), p. 208-221.

الأجناس الأدبية

GENRES LITTÉRAIRES

إن الوعي بتفريع حفل الأدب إلى طبقات من الأعمال محددة بوضوح إلى حد ما، يعد ظاهرة كونية، وحاضرة في كل الآداب، غربية أو أخرى، مكتوبة أو شفاهية. وإن التصنيف الاستدلالي ليس حكراً على الأدب بكل تأكيد. فالخطاب الإنساني يخطف في كل مكان وادماً في عدد «الأجناس الاستدلالية» التي تبلور خصوصاً انطلاقاً من أعمال اللسان كما تفرسها التداولية اللسانية. وإن التعبير كما استقبال (سواء كانا شفاهيين أم مكتوبين) الرسالة الكلامية لا يمكن تصورها خارج بنيتها تبعاً لبعض المواصفات أو المعايير، والمرتبطة خصوصاً بالوظائف التي من المفترض أن يؤديها. وكما هو بدهي، فإن السمات التي تتطابق بها الأجناس الأدبية لا يمكن أن تختزل جميعاً إلى قيود تداولية، ولكن حتى للمعايير أو للضوابط الشكلية المحضة أو الموضوعائية يوجد دور ظاهر: إنه يسمح للرسالة، في حالة توارده العمل، بتسجيل نفسها في عمق استعمال مؤسس ومشارك، وفي «أفق انتظار» (هـ ر. ياقوس)، وإن كان ثمة احتمال أن تعني انقسامها التفرعي. وتتمثل هوية الحدث الأدبي كما لا حظ ذلك الشكلاوني الروس، بنوعيتها الاختلافية، أي بتلازمها مع الأعمال الأخرى. وليس من المدهش إذن أن مفهوم الجنس الأدبي، أو المفاهيم التي تزدي الوظيفة نفسها، قد اضطلمت، في كل الأزمنة، وفي كل الحضارات، بدور مهم في الحياة الأدبية، على مستوى إبداع الأعمال على مستوى استقبالها.

ولقد تعودنا، منذ الرومانسية، على الأطروحة التي تقول إن إشكالية الأجناس لن تكون ملائمة إلا بالنسبة إلى بعض الميادين الأدبية: وبالنسبة إلى الكلاسيكية الأدبية، لأنها تخضع إلى نسق من الضوابط الواضحة. وبالنسبة إلى الأدب الشفاهي يسب سمات الصيغة غالباً، وينسب تقليديته التي من المفترض أن تتعارض مع كل ابتداع. وبالنسبة إلى أدب

الجماليات أخيراً، لأنه يبحث عن إنتاج المنتجات المتكررة مبدئياً. وعلى العكس من هذا، فإن الأعمال الأدبية الأكثر تقدماً في الأدب المعاصر تخرج جندياً عن هذه الأطروحة: «إن الأشكال، والأجناس لم يمد لها معنى حقيقي [...] كما يشير هذا العمل العميق من الأدب الذي يسعى إلى تأكيد ذاته في جوهره، بهدم التمايزات والحدود» (بلانشو 1955، ص 229). ويذهب في الاتجاه نفسه التمييز بين أعمال مقروءة وأعمال مكتوبة كما اقترح ذلك رولان بارت (1970).

فإن نقبل أولاً المثال التدميري (والذي هو أيضاً مثال توليدي) والذي وضع باسمه مفهوم الجنس موضع الشك، فإنه يبقى أن أطروحة تنظيم النص الأدبي المعاصر، على المستوى الوصفي، لم تعد مقبولة، هذا إذا كان صحيحاً أن الرسالة الكلامية لا تستطيع أن تتكون إلا في إطار بعض المواضع التبادلية الأساسية التي تنسوس التبادلات الاستدلالية وتفرض نفسها عليها مثل تواضعات الشرعة اللسانية. ومن جهة أخرى، وإلى جانب هذه الشروط الاستدلالية الأخرى، فإن كل نص هو نص قابل للتصنيف وإن كان من أكثر النصوص مزاجية. فهو بما إنه ينتهك جنسه، فإنه يتفرض سيقاً وبشكل متناقض وجوده. وهو بما إنه يجده، فإن سماته التجديدية تصبح بدورها نموذجاً، أو غايطة موجودة بالقوة (تودوروف 1978، ص 44-47). وأخيراً، فإننا إذا كنا نريد أن نتجنب كل نظر نوعي في الخطاب حول الأعمال الأدبية، فإن الصمت سيكون هو المخرج الوحيد، وذلك لأننا منذ اللحظة التي نطابق فيها عملاً من الأعمال عن طريق مصطلح عام مهما كان (وإن كان عن طريق «عمل فريد تماماً») فإننا نستخدم فئة نوعية.

وإن الاستثناء الذي يشمر به بعض الكتاب أو النقاد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين إزاء إشكالية الأجناس الأدبية يتناسب مع ذلك مع قضية واقعية: إنها ضرورة التمييز بين الوصف والتقديم. وإن هذا التمييز بين التحليل الوصفي والمثالية التقديمية مهم لم نحافظ عليه إلى درجة أن التقديم التوهي يشكل جزءاً أصيلاً من الموضوع بحيث يجب على نظرية الأجناس أن تحلله: لقد كانت معظم الخطابات النقدية المكرسة للأجناس الأدبية، في كل الأزمنة، وفي كل مكان، عبارة عن سمات تقديمية. وهي من حيث هي كذلك، فإنها لم تقوم على نفسها فرصة تحديد الإبداع الأدبي جزئياً. ولم يكن لقصيدة الأجناس الأدبية أن تنحاز إلى أوجه هذا التقديم أو ذاك، كما لم يكن غايتها أن تمارع ضد التزعة التقديمية، ولكن كان قصدها إدماج هذا الوجه في دراسة الظواهر التي تدرسها. وإنها لم تعرف أن تعدد نفسها إذن ضمن إطار نصي بحث، ولكنها يجب أن تقوم دعاباً وإيجاباً على النصوص والمعايير الواضحة إلى حد ما، والتي تفصل في عمقها.

■ M. Blanchot, L'Espace littéraire, Paris 1955; R. Barthes, S/Z, Paris, 1970; T.

1 - قضايا إبستمولوجية

إننا نحسب غالباً أن الأجناس تشكل فيما بينها نسقاً متفصلاً يحدد الحقل الأدبي إلى درجة أن نظرية الأجناس تستمد إلى نظرية الأدب. وهذا هو اعتقاد هيجل، مؤلف النسق الجنسي الأكثر إدهاشاً من بين كل ما اقترح إلى يومنا هذا. فهو يرى أن الأجناس الثلاثة الأساسية، أي «الملحمة»، و«الشعر الغنائي»، و«الشعر الدرامي»، تحصر تطور الأدب في كليته. وهذه الفكرة عن ثلثية جوهر الأدب، والتي كان غوته يدافع عنها من قبل، تستمر في حضورها في الدراسات الأدبية للغة الألمانية، وإنها لتكون متجددة التأويل - هولدرلان هو الأول - بوصفها ثلثية النظم المؤثر للتأليف الذي عنه ينتج كل الأجناس الأدبية في تجربتها التاريخية (وهكذا ستيجر 1946). ولقد استطعنا أن نبين (جينيت 1979) أن هذه الثلثية الجنسية تجد أصلها في إعادة تأويل موضوعاتي لتمايزات طرق التعبير (السردية والدرامية) عند أفلاطون وأرسطو. وإنها لتأخذ جزءاً كبيراً من مزاعمها من كونية التطبيق التحسفي للتراجيديا (المحددة موضوعاتياً) مع الطريقة الدرامية، وكذلك بالنسبة إلى تطابق الملحمة مع الطريقة السردية (أو المختلطة، تبعاً لأرسطو). ولقد أضيف إلى هذين فيما بعد الشعر الغنائي، وهو طبقة متنافرة الخواص نوعياً مع الطبقتين الأخريين، والسبب لأنه لا يتناسب مع طريقة للتعبير الخاص.

ويفترض مفهوم النسق الجنسي على كل حال وجود حدود مطلقة ومستقرة بين النشاطات الأدبية والنشاطات الكلامية غير الأدبية. ومادام هذا هكذا، فإن هذه الحدود هي على العكس من ذلك غير مستقرة جزئياً. فإذا كان ميدان التخييل وميدان الأداء الشعري يعدان جزءاً من الأدبية المكوّنة، فإن أدبية المماوسات الاستدلالية الأخرى هي أدبية شرطية (جينيت 1991): إن بعض الأجناس، مثل قصائد الأعراس، والضح المأساوي، والمواعظ، والرسائل أو اليوميات، لتعد جزءاً من نظرية عامة للمخطوب كما تمتد جزءاً من نظرية للأجناس الأدبية بالمعنى الضيق للمصطلح. والمقصود هنا نصوص تدخل وتخرج تبعاً للمصدر، والبلاد، بل تبعاً للمؤلفين، من ميدان الأدب المؤسساتي من غير أن تغير سماتها التحقيقية بشكل أساسي.

ولذا ما أخذ مفهوم النسق بالمعنى الضعيف، كما يفعل الشكلازيون الروس، فإنه يستطيع مع ذلك أن يكون مفيداً لكي يكشف عن كوكبات العلاقات التاريخية بين الأجناس. وهي كوكبات تجعل تحويل هذا العنصر أو ذلك أهلاً بخصيص علاقاته مع العناصر الأخرى،

وبهذا يبرز التوازن الإجمالي للنسق. وإن الشكليتين، إذ ميزوا بين التوازن الانبي والتحويلات التعتابية، فقد حاولوا بهذا تحليل الأجناس من خلال منظور ديناسي. وكان تباينهم يميز بين تطور الوظيفة البانية للأعمال، والتطور الداخلي للمعمل الأدبي، وتطور هذا المعمل إزاء سلاسل ثقافية واجتماعية أخرى. وكان يركز على الإيقاع الزماني المختلف لهذه التطورات: تخضع عناصر الوظيفة البانية إلى تغيرات سريعة (وإنها تختلف عموماً من كاتب إلى آخر). وإن التغيرات الداخلية للوظيفة الأدبية تتناسب عموماً مع التمايزات بين المعصور الأدبية، بينما التحويلات في العلاقة بين السلسلة الأدبية والسلاسل الثقافية الأخرى أو الاجتماعية (وظيفة الأدب في نسق القرن أو في المجتمع إجمالاً)، فتحتاج إلى قرون.

- W.F. Hegel, *Esthétique*, trad. fr. S. Jankélévitch, Paris, 1979; B. Tomachevski, "Thématique" (1925), in *Théorie de la littérature*, Paris, 1965, p. 120-137; Y. Tynianov, "L'évolution littéraire" (1927), in *ibid.*, p. 263-307; E. Staiger, *Grundbegriffe der Poetik*, Zurich, 1946; C. Guillen, *Littérature as System*, Princeton, 1971; G. Genette, *Introduction à l'architexte*, Paris, 1979, G. Genette, *Fiction et dicition*, Paris, 1991.

ولقد نعالج غالباً مفهوم الجنس بوصفه فئة سببية تفسر وجود النصوص. وإن المسؤول عن هذا التصور هو الاستمارة البيولوجية والتطورية. ولقد كانت المحاولة موجودة من قبل عند أرسطو. ولقد نجد في بعض المقاطع من كتابه «الشعرية»، أنه قد عرف التراجيديا بوصفها جوهراً مزوداً بطبيعة داخلية قادرة أن تقود الأعمال الفردية وتطور الطبقة الجنسية. ولقد تم تعميق هذه البيولوجيا إلى الحد الأقصى في النظريات التطورية للقرن التاسع عشر، وقد وأينا ذلك عند برينيتير مثلاً. فالتاريخ الأدبي يصبح عند النضال الحيوي الذي تطلقه الأجناس المصنعة بوصفها عدداً من الأنواع المزودة بضرب من إرادة القوة، وذلك لأن الاختلاف الأجناس يتحقق في التاريخ كما تتحقق الأنواع في الطبيعة (برينيتير 1890، ص 20). وحتى الشكليتين الروس، فمع اعترافهم بأن الأجناس جوهري هي «تجمعات مستمرة للإجراءات»، إلا أنهم ليسوا جميعاً متحررين من النموذج البيولوجي، ولا سيما حين يزعمون بأن «الأجناس تحيا وتتطور»، وكذلك حين يسلمون بانحطاطها المحتوم خلال تطورها (توماشوفسكي 1925). وأنه لمصحح أن هذا الانحطاط يجد، تبعاً لتوماشوفسكي، ثقله في «سيرة تقنين الأجناس المنسطة»، أي في إدخال التقاليد الجنسية الهامشية في مدونة الأدب العالم الذي تبحث فيه الحياة ثانية بينما هو في الوقت نفسه يحولها بغية أقلتها مع متطلباته الخاصة.

وإنه على الرغم من الجذب اليقيني للنموذج التطوري، وفائدته الجزئية بوصفه نموذجاً مولزياً (فيشيلوف 1993)، فإن الفكرة التي تقول إن الأجناس تستطيع أن تكون

السبب في وجود هذه الأعمال، إنما هي فكرة مؤسسة على التوازي: إذا كان امتلاك بعض السمات يعد سبباً لنسب عمل من الأعمال إلى فئة خاصة، فإن الفئة على العكس من ذلك لا تعرف أن تكون سبباً لوجود العمل المقصود (ويشير 1978). ومادام هذا هكذا، فإن الأجسام تعد فئات يناسب معها واقع معين بكل تأكيد. ولكن هذا الواقع ليس هو واقع هوية تكون قادرة على توليد النصوص. فالأشهر وحدهم، أو الكائنات الحية الأخرى، يستطيعون توليد النصوص. وليست هذه النصوص منتجة بكل تأكيد تبعاً لإجراء آلي يكون مبرمجاً بشكل كلي.

- Aristote. La Poétique, trad. fr. R. Dupont-Roc et J. Lallot, Paris, 1980; F. Brunetière, L'Évolution des genres dans l'histoire de la littérature, Paris, 1980; F. Brunetière, "La doctrine évolutive et l'histoire de la littérature", in Etudes critiques sur l'histoire de la littérature française, 6e série, Paris, 1899; J. Reichert, "More than kind and less than kind: the limits of genre criticism", in J.P. Strelka (ed.), Theories of Literary Genre, Philadelphie, 1978; G. Willems, Das Konzept der literarischen Gattung, Tübingen, 1981; D. Fishelov, Metaphors of Genre. The Role of Analogies in Genre Theory, University Park, 1993.

وأخيراً، فإننا نقبل في معظم الأحيان ضمناً أن تحيل الفئات الجنسية كلها إلى ظواهر نصية من المستوى نفسه. ومادام الحال كذلك، فإننا عندما نجوب أي قائمة من أسماء الجنس المستعملة، فإننا نرى أنها تحيل، تبعاً للمحالات، إلى سمات مقامية جد مختلفة، وذلك كما لاحظ هذا من قبل توماشوفسكي: «تستطيع هذه السمات أن تكون جد مختلفة، وإنها تستطيع أن تحيل إلى أي وجه من وجوه العمل الأدبي» (توماشوفسكي 1925). وهكذا، فإن السونية تنطبق عن طريق أنظمة النظم، وإن السيرة الذاتية لتعرف مقامها التمييزي (قصة من نمط الشخص الأول) وموضوعها (قصة حياة)، وإنها لتطبق عن طريق جهتها التعبيرية. ولا تمد هذه التعددية انمكاساً للتمعدن الكلامي. ويقول آخر، فإن العمل يستطيع دائماً أن يكون مفهوماً على مستويات عديدة، وبشكل تكون فيه هويته الجنسية متنامية دائماً مع المستويات التي نلتقطها بوصفها ملائمة: يمكن تصنيف «مدام بوفاري» بوصفها متخيلاً، وبوصفها قصة، وبوصفها رواية، وبوصفها رواية طبيعية، وبوصفها رواية فرنسية من القرن التاسع عشر، وذلك لكي لا نرد إلا بعض الإمكانات التصنيفية. وسيلتص كل واحد من هذه التطبيقات الجنسية بعض سمات العمل وذلك على حساب سمات أخرى، وسيرسم إذن صورة مختلفة.

2 - ضوابط مكوّنة ومعايير منظمّة

تتمثل الطريقة الأكثر حذراً لحصر المقام الخاص بالفئات الجنسية في تعدديتها بإحالتها إلى نواضع، ومعايير، وضوابط تتدخل، لأسباب متعددة، في إنجاز الأعمال الأدبية. وإننا لنستطيع، إذ نتبنى تمييزاً كان قد استعمله جون سيرل ومحوّله بخصوص ضوابط أعمال المسان، أن نميز مستويين على الأقل:

أ) القواعد الجنسية المكوّنة

ليس العمل الأدبي نصّاً فقط (مكتوباً أو شفاهياً)، ولكنه فعل تواصلي يذهب من مؤلف إلى سامع (فرداً أو جماعة) أو إلى قارئ؛ يجب على المؤلف، بادئ ذي بدء، أن يجعل مؤلفه يتحقق بوصفه فعلاً كلامياً خاصاً (وليس بوصفه تكديساً من الضوواء فقط أو من الآثار المراثية)، وإن كان هو يتمثل في فعل يتحدد في إيصال رفض التواصل في إطار نماذج اجتماعية جاهزة. ولقد يعني هذا إذن أن كل نص أدبي إنما يتم تسجيله في إطار تداولي تشكل فيه التواضعات معطيات للسان، مفهومة بوصفها أداة للترميز. وهكذا، يجب على المؤلف، منذ البداية، أن يقيم عدداً من الاختيارات المعنية تتعلق بالمقام التعبيري لعمله: هل سيتكلم باسمه أم إنه سيعطي الكلام نيابة عنه إلى معبر مختلف؟ وهل ستكون لبياناته ادعاءات مرجعية وكلامية متحققة أم إنها ستتموضع في عقد خيالي؟ إلى آخره. إن السياق التاريخي يفرض عليه عوامل معينة: إنها نادرة الأرواح التي يستطيع فيها المؤلف أن يختار بين أن يبدع عملاً أدبياً مكتوباً أو شفاهياً، بينما نجد أن كتاباً مثل «دان بن أموس»، و«دوت فينغان» و«بول زمتور» قد بينوا، على مستوى التواضعات الاستدلالية الأساسية، أن العمل الشفاهي يخضع إلى منطق جنسي يختلف في عدة وجهات نظر عن منطق العمل المكتوب (بن أموس 1974، فينغان 1977، زمتور 1983). ويجب عليه أيضاً أن يحدد قطب المرسل إليه: هل سيختار مرسلّاً إليه محدداً أو غير محدد (كما هي الحال بالنسبة إلى التخيل السردي)، وهل سيدخل مرسلّاً إليه واقعياً للتواصل الأدبي (إن الرواية تموضع عن طريق الرسائل واحداً أو عدداً محدداً من المرسلين إليهم المختلفين. إن الشخصيات المختلفة هي التي تتجه للرسائل إليها - وإن المرسل إليه الواقعي وغير المحدد هو الجمهور الذي سيقراً الرواية، إلى آخره). وثمة اختيار آخر، إنه يحدد طبيعة الفعل اللساني الذي يكوّن البنية الكلامية للعمل (وإن كان من طريق الخداع): فهل المقصود هو وصف (كما في حالة القصة)، أم المقصود طلب، أم تهديد، أم نصيح وإرشاد (كما في الموعظة)، إلى آخره؟ إن كل هذه المحددات التي تسمح للمتلقي كي يتحقق من العمل بوصفه مثلاً لتمرّج تواصلي خاص، لتعد جزءاً من الضوابط المكوّنة. وهي تكون مكوّنة لأنها تنشئ، العمل

بوصفه رمزاً كلامياً، ولأنها موضوع اختيار إجباري أعلى من الواقع النصي بالمعنى الدقيق للكلمة. وتعد واقعتها الجنسية الخاصة جزءاً من تحديد الإطار التواصل، وهذا يعني أنها جزء من حدث تداولي، وليست جزءاً من تحديد العمل بوصفه رسالة فريدة، وهذا يعني إذن أنه حدث نعي (موضوعاتي أو شكلاني) بالمعنى الضيق للكلمة.

ب) المعايير المنظمة الشكلانية والموضوعاتية.

يبدو أن النصوص، منظوراً إليها من منظور تنظيمها النحوي والدلالي، وبصورة أوسع من منظور بينها الشكلية والموضوعاتية، (سواء كانت نصوصاً أدبية أم أخرى) لا تملك الضوابط المكونة للنظام فوق الجملي. ولذا، فلقد نشأت علاقة مختلفة تماماً هنا بين العمل والمعايير الجنسية المتناسبة معه، فبينما يقف العمل بنفسه، على مستوى محددات النظام التداولي، ليجمع خواصه الجنسية مثلاً (إنه يمتلك الخواص التداولية التي تميزه)، نجده على المستوى النصي يقوم بتمثيلها، وهذا يعني أنه قادر على تحويل، بل على هم نموذج: يمتلك دون كيشوت بنية للثال الجنسي وذلك على مستوى إطاره التواصل (إنه يكون مثلاً درجة آتية للتعبير السرد)، بينما هو يشكل على المستوى الشكلي والدلالي تعديلات للضوابط التي يحيل إليها (إنه يحول مثلاً، أو بالأحرى إنه يهدم مثلاً موضوعه رواية الغروية، من خلال القلب النموذجي للمحاكاة الساخرة).

3 - أنظمة ظاهرة ومواضعات من التقاليد

تستطيع علاقة النصوص بمراجعتها الجنسية، على مستوى السمات الشكلية والموضوعاتية، أن تأخذ شكلين على الأقل:

أ) يرتبط كثير من أسماء الجنس التي تحيل إلى سمات موضوعاتية أو شكلية بأنظمة ظاهرة. وتمثل هذه الحالة الأشكال الثنائية الثانية، مثل السونية (رباعيتان ومقطعان ثلاثيان، أو أيضاً ثلاث ورباعيات وديستيكات) (الديستيك: بيتان متكاملان المعنى. متر)، والهايكو الياباني (عشرة - سبعة مقاطع موزعة على ثلاث مجموعات من خمسة، وسبعة وخمسة مقاطع) أو اللو - شيه الصيني (ثمانية بأربعة ديستيكات ويمتلك الثاني والثالث منها بناء نحوياً موازياً، بينما الأول والرابع فلهما تنظيم معكوس). وهذه هي حالة أنظمة الوحدات الممكنية، والزمانية، والفعل. وهذه هي أنظمة مصاغة من أجل التراجيديا الفرنسية الكلاسيكية. وتحيل التقاليد الجنسية التي تخضع إلى أنظمة نصية ظاهرة إلى معايير منظمة: يطبق العمل الفردي أو (بضرب) عدداً معيناً من الضوابط المعيارية (الشكلية و/أو الدلالية) والتي بعد وجودها جزءاً من المؤسسة الأدبية. وعلى العكس ما يجري بالنسبة إلى الضوابط

المكوّنة، فإن حدث الذهاب ضد معيار منظم لا يهدم معقولة العمل: عندما اعتُقب ضوابط السونية، فإن النتيجة تبقى قسراً كلاً مفهوماً تماماً.

ب) وتوجد أجناس أخرى لا تكون القرابة فيها بين مختلف الأعمال مؤسسة على أنظمة ظاهرة ولكن على علاقات من التعديل المباشر بين الأعمال الفردية، وهذا يعني إذن أنها مؤسسة على علاقات نصية شاملة (جيت 1982)، أي على إجراءات المحاكاة والتحويل الفردية. وتعد معظم الأجناس السردية، بالنسبة إلى جوهرها، جزءاً من أمثال التواضعات التقليدية (مايو 1982): الرواية التي تصور حياة المشردين ينتج مظهرها الجنسي في جزء كبير من إجراءات يقوم بها الكاتب من كل أوروبا (غريملشوزين، ليزاج، ديفو، فيلدينغ، سموليت، إلى آخره) بنسبة محاكاة النماذج الإسبانية وتحويلها. وأنه ليحصل أن تلك المنظمة ظاهرة من بلورة مواصفات التقاليد المسمّية بالوجود: "نتج ضوابط التراجيديا الكلاسيكية الفرنسية، مروراً بأوسطو، من بلورة مواصفات التقاليد التي تتم ملاحظتها في مدونة (المقطوعة جداً) التراجيديا القديمة التي وصلت إلينا. ويستطيع، على العكس من هذا، الجنس المرتبط أصلاً بالأنظمة الظاهرة، أن يتحول خلال الزمن إلى جنس نصي شامل. وإن هذا يحدث عندما تفقد الضوابط سلطتها ذات التقيد المؤسسي (وهذه هي حالة كثير من الأجناس الغنائية - مثل النشيد والروثاء- التي انتقلت من مقام جنسي مرتبط بضوابط وزنية واضحة لنسب جنسي شامل النصية وموضوعاتي في جوهره). ومع ذلك، فيجب عدم الاعتقاد بأن النظم الظاهرة ستكون مواضعات شكلية على الدوام، في حين أن سلسلة الأنساب الجنسية ذات النصوص الشاملة تستند دائماً إلى مواضعات المضمون: إن واحدة من الضوابط الظاهرة للمهايكو لتعد نظاماً دلاليّاً، وهذا يعني الإشارة إلى أربعة فصول.

4 - الملكية الموضوعاتية

وكما إن القرابات الجنسية تستند إلى ضوابط مكوّنة، فإن تلك التي تستند إلى معايير منظمّة (سواء كانت أنظمة ظاهرة أم تقاليد لنصوص شاملة) تتناسب دائماً مع اختيارات تزيد الأشياء، أي تكون محددة سبباً على الدوام. ويوجد، مع ذلك، من بين أسماء الجنس التي تطابق طبقات النصوص المستندة إلى قرابة موضوعاتية، عدد معين يحيل إلى طبقات من النصوص غير محددة سبباً، أي لا يكون مقامها السببي لارتباطات التشابه مؤرخاً بالحسيان. وبهذا المعنى، فإن هذه الطبقات تتعارض بقوة مع لطبقات المصاغة انطلاقاً من المواضعات التقليدية -التي تعد طبقات للأنساب- ومع الطبقات المصاغة انطلاقاً من الأنظمة الظاهرة. وهكذا، فإن الرواية التي تصور حياة المشردين لتعد طبقة من طبقات الأنساب.

تحدد علاقات النصوص الشاملة والموجودة فعلاً بين مختلف الأعمال التي تشكل نوسمها. وكذلك، فإن للسونية تمد طيقة مؤسسة على تطبيق الوضابط الواضحة التي يستعملها مختلف المؤلفين. وعلى العكس من ذلك، فإن التحليلات الجنسية كما هي الطرق الموضوعائية التي يميزها نورثروب فراي (الأسطورة، والخرافة، والمأساة، والملحمة، والكوميديا، وأخيراً الهجاء والسخرية)، وإن نغمة ستيجر المأخوذة (الفنانية، والحماشي، والمأساوي)، أو أيضاً الأشكال البسيطة التي درسها أندريه جولو (الخرافة، والإيماء، والأسطورة، والأحجية، والمباراة، والحالة، والحكاية، والجدير بالفكر، والكنة) لها مقام سببي غير محدد. وكما هي معروفة، فإن هذه الأشكال البسيطة وهذه الطرق، تجد نفسها ثانية في الآداب الأكثر تنوعاً وفي التقاليد الأكثر تجانساً. وهكذا، تبعاً لجولو، فإن الشكل البسيط للخرافة يمتلك أشكالاً متنوعة، وهي متنوعة تنوع التشيد المتصم للآلزمة القديمة، وحياء الغديس القروسطي، ووقائع الرياضة الحديثة. وكذلك، فإن القرابة بين الحكايات الغريبة وبعض تقاليد الحكايات الخارج أوربية، وهي قرابة تخص بنية الفعل بشكل فني، فإنها لا تعد جزءاً من أي رباط تاريخي. وإتنا لنرى أن هذه التحليلات الجنسية تطرح المشكلة الشائكة للموضوعات الشاملة والتي سيتمثل شرحها الوافي من غير شك بتقديم الأنثروبولوجيا والمعلوم الإدارية كما سيتمثل بالأبحاث الأدبية بالذات. وكذلك، فإن تفسير التداوليات الشاملة يتجاوز حفل الدراسات الأدبية بشكل واسع.

5 - الجنس المزداد والجنس المقروء

مهما يكن الجواب الذي يمكن أن نحمله إلى السألة الدائمة لأنثروبولوجيا المضمون أو الشكل، فثمة فارق أساسي سيبقى دائماً بين طبقات التشابه غير المحفزة سببياً والوضابط المكوّنة، وبين المعايير المنظمة ومواضعها التقاليد. فإذا صعدنا من أسماء الأجناس على تنوعها إلى مختلف الموضعات ومختلف المستويات التي تتناسب معها، فستصعد إلى الجنس المزداد، أي إننا نتفرح على أنفسنا العثور مرة ثانية على مجموع المعايير والوضابط التي استعملها المؤلف، والتي تقيد بها أو انتهكها. وعلى العكس من هذا، فإن التصنيفات التي تتأسس على تشابهات غير محددة سببياً تعد دائماً تصنيفات انعكاسية: إنها تعد في كل الأحوال وفي المكان الأول جزءاً من الجنس المقروء. وبذكرنا هذا التمييز بشأنية الإشكالية الجنسية، والتي هي على الدوام إشكالية من إشكاليات المخلوق الأدبي ومن إشكاليات القراءة. وهذا يعني أنها تحيل في الوقت نفسه إلى السمة المنضبطة للتواصل الأدبي وإلى اختلاف الأدب بوصفه مدونة تاريخية من الأعمال المقروءة. وإن التمييز بين الإثنين ليجعلنا نقبل، كما هو يدهي، بعدم تلاقي الفئات المتبادلة بالضرورة. ويقول آخر، فإن معايير

التصنيف الجنسي للقرءاء لا تتناسب بالضرورة مع المعايير، والضوابط، والمواضعات الجنسية التي كانت ملائمة في تكوين العمل. فلقد استخدم هومير وهو يبدع أو وهو يجمع «الإلياذة» و«الأوديسة» عدداً معيناً من الضوابط، وليس سوى هذا العدد. ويعد الثور على هذه الضوابط جزءاً من عمل مؤرخ الأدب ومن عمل المشتغل بالشعرية. ولكن، من جهة أخرى، فإنه لمن اليومي بما إننا نقرأ أعمال هومير في أفق توقعنا الجنسي الآتي، أن نضع الملاحم الهوميرية على رقعة الشطرنج الهوميرية بشكل مختلف عما كان يفعله الإغريقون في العصر القديم، بما في ذلك هومير. وهكذا، فإن التعارض في العصر الهوميري بين الفصاة التاريخية والقصاة الأسطورية أو الخرافية كان لا يزال من غير ريب بلا مجرى. وإننا عندما نتحت العالم الموضوعاتي للملحة بالعالم المثيل، فإننا نتمتع سمة جنسية لم يمد لها معنى بالنسبة إلى مستمعي الإلياذة والأوديسة الأوائل. وفي الواقع، فإنه كما أشار توماشفسكي، فإن «المعاصر وحده يستطيع أن يشمن إدراك هذا الإجراء أو ذاته (توماشفسكي 1925). فإننا نسمات الجنسية المزدادة أمر مفهوم، وذلك لأن كل مستوى جديد للقرءاء يمد لاستخراج سمات مدركة أخرى. ويرتبط عدم استقرار الهوية الجنسية هذا ارتباطاً وثيقاً بكون الأدب يمثل واقعاً تاريخياً وأن النصوص الأدبية هي رسائل قابلة للتشكيك وإعادة التركيب السياقيين إرادياً، وإن هذا ليكون واضحاً على نحو مخصص في حالة الأجناس اللعبية (أي في حالة الأدب بالمعنى الضيق للكلمة). وإن التمايزات الجنسية، إذ تكون مصممة بوصفها ثبات للقرءاء ويعيناً عن أن تكون قد استقرت نهائياً، فإنها في حركة مستمرة: تسقط الحالة الحالية للأدب ظلها على الماضي، وإنها لتخرج هنا سمات كانت جامدة سابقاً. وإنها لتعيد تنظيم القانون الأدبي المرووث.

- A. Jolles, *Formes simples* (1930), Paris, 1972; N. Frye, *Anatomie de la critique*, Paris, 1969; J.S. Searle, *Les Actes de langage*, Paris, 1972; D. Ben-Amos, "Catégories analytiques et genres populaires", *Poétique*, 19, 1974, p. 265-293; R. Finnegan, *Oral Poetry, Its Nature, Significance and Social Context*, Cambridge, 1977; G. Genette, *Palimpsestes*, Paris, 1982; P. Zumthor, *Introduction à la poésie orale*, Paris, 1983; S. Mailloux, *Interpretive Conventions. The Reader in the Study of American Fiction*, Ithaca, 1982; A. Fowler, *Kinds of Literature. An Introduction to the Theory of Genres and Modes*, Oxford, 1982. Quelques présentations et discussions générales: J.J. Donohue, *The Theory of Literary Kinds*, 2 tomes, Iowa, 1943-1949; P. Hernadi, *Beyond Genre. New Directions in Literary Classification*, Ithaca, 1972; K.W. Hempfer, *Gattungstheorie*, Munich, 1973; Coll., *Théorie des genres*, Paris, 1986; J.-M. Schaeffer, *Qu'est-ce qu'un genre littéraire?*, Paris, 1989; D. Combe, *Les Genres littéraires*, Paris, 1992; J. Molino, "Les genres littéraires", *Poétique*, n°93, février 1993, p. 3-28.

الحافز، والموضوع، والوظيفة

MOTIF, THÈME ET FONCTION

تضطلع المفاهيم: الحافز، والموضوع، والوظيفة بدور مركزي في التحليل الموضوعاتي، سواء تحلق الأمر بدراسة الأساطير، أم بدراسة الفولكلوريات، أم بالموضوعات الأدبية. وإذا كان مفهوم الوظيفة، الذي اقترحه بروب، قد استعمله معظم المؤلفين بالمعنى نفسه تقريباً، فإنه لم يعد يوجد على العكس من ذلك إجماع فيما يتعلق بتعريفات الحافز والموضوع. وإنه ليجود مؤلفون يستخدمون المصطلحين بشكل متبادل، بينما يقوم آخرون بمعارضتهما، وذلك تبعاً للاعتقاد النمى الذي تنفذه: ينتج الموضوع عن توليف من الحوافز، وذلك لأن الحوافز عناصر مضمونية أكثر بدائية (هاردمان 1984). وتوجد بشكل تحفي لهذا التصور، الفكرة التقليدية للموضوع بوصفه عاملاً موحداً للعمل.

ونعارض بينهما أحياناً تبعاً لسلم من التجريد. وهكذا سيكون الموضوع مفهوماً مجرداً (مثل: انقطاع التعاقد)، ومن المحتمل أن ينقسم إلى عدد من الأنواع (مثل: الخيانة الزوجية) التي كل واحد منها ينقسم إلى عدد غير محدد من الحوافز (مثل: تدریب امرأة متزوجة لشاب من الشباب على ممارسة الجنس) التي ستكون هي أيضاً أمثلة أو واقعيات (ريان 1988). ويقاب بعض المؤلفين المصطلحين مع تطبيقهم للسلم نفسه. وهكذا، فإن الحافز بالنسبة إلى تروسون (1965) يمثل لوحة خلفية (سلوك) وضع لأساس غير شخصي، بينما سيمثل الموضوع تحفقه واقعياً.

وإنه هذا النقص في الانسجام، فإنه لمن الأنسب بدلية تثبيت المصطلحات. ولذا، يجب الإنطلاق من أن التحليل الموضوعاتي، إذا كان يصب دائماً على الوحدات الموضوعاتية للتخصص، فإنه قد أفسح المجال لثلاثة أنظمة مختلفة جداً لا نميزها دائماً بالوضوح المرجو: التأويل الموضوعاتي، أي دراسة التفاعل النصي للوحدات الدلالية. وتصنيف الحوافز، أي بناء تصنيفات استبدالية، مثل فهرس حوافز الحكاية الفولكلورية عند

1. أ. أرث ولس. نومسون. واختيراً التحليل الوظيفي الذي يقترح نظرية عامة للبنية الموضوعية، سواء كانت على مستوى التداول (ليني - ستروس) أم على مستوى التركيب (بروب). وانطلاقاً من هنا، ومع تبني التمييز الذي اقترحه تودوروف (1972)، فمن الممكن أن يكون مفيداً اقتراح التميزات الموضوعية التالية:

- عندما نراقب علاقات التجاور والترابط التي تقوم بين وحدات المعنى، فإننا نضع أنفسنا من خلال منظور تركيبي ونسعى لإقامة قائمة من الوظائف (أو من المسند).
- وعندما لا نهتم، على العكس من ذلك، بعلاقات التجاور والسببية المباشرة، ولكن نهتم بالوقوف على علاقات التشابه (والتعارض إذاً أيضاً) بين الوحدات المتباعدة غالباً، فإن المنظور يكون تماثلياً، وإننا نحظى بالمواضيع بوصفها نتيجة للتحليل.
- ولما الحوافز، فإنه يبدو من الحكمة أن نرى فيها علامات تشير إلى طبقات التحقيقات المعجمية لوظيفة أو لموضوع، وذلك بما إن كل طبقة تنأسس إما على تمثيلات بحتة، وإما، وهذا أكثر احتمالاً، على تشابهات عائلية بين أعضائها المتعديين. وهذا يعني أن الحافز نفسه يكون موظفاً أو يندو موضوعاً، تبعاً لتدخله في إطار اندماج تركيبي أو استبدالي. وهكذا، فإن حافز «ملك مخلوع» يكون ممثلاً بواسطة طبقة (متطابقة دلالية) من الإنجازات المعجمية والتي يكون كل عضو فيها أملاً لكي يدخل بوصفه وحدة وظيفية في متواليات سرية (أو في أي تنظيم آخر ذي نظام تركيبي)، أو أن يلعب بوصفه وحدة موضوعية في شبكة استبدالية (بوصفه تمثيلاً لموضوع نوعي «للسقوط»). وإن الحوافز لتكون، من جهة أخرى، متعددة موضوعاتاً ووظيفياً.

- Présentations générales: W. Kayser, *Das sprachliche Kunstwerk*, Brene, 1948; R. Trousson, *Un problème de littérature comparée: Les études de thèmes. Essais de méthodologie*, Paris 1965; T. Todorov, "Motif", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; P. Hadermann, "Thema, motif, matris. Een mogelijke terminologische parallelie tussen literatuur- en kunstwetenschap", in M. Vanshelleputte et L. Somville (eds.), *Prolegomena tot een motievenstudie*, Bruxelles, 1984; F. Jost, "Motifs, types, thèmes", in *Introduction to Comparative Literature*, Indianapolis et New York, 1974, p. 175-247; H.S. et I. Daemrich, "Themes and motifs in literature: approaches, trends, definitions", *German Quarterly*, 58, 1985, p. 566-575; "Du thème en littérature", *Poétique*, 64, 1985; M. -L. Ryan, "A la recherche du thème narratif", in "Variations sur le thème", *Communications*, 47, 1988; W. Sollors (ed.), *The Return of The matic Criticism*, Harvard, 1933 (avec une sélection bibliographique).

1 - التأويل الموضوعاتي

تمت الموضوعاتية الأدبية تقليدياً ممارسة تأويلية: إتنا نحلل مضوعات خاصة، محاولين غالباً أن نستخرج معانيها التفسيرية، سواء كانت فردية أم جماعية. ويقدم هذا النموذج من الدراسات بشكل أساسي النقد الموضوعاتي ذي الأصل الباشلاري، والذي أعيد تناوله وتطويره أيضاً في أعمال جان ستاروبانسكي، وجورج بوليه، وخاصة في أعمال بيير ريشار. ولما كان هذا النقد ظاهرياً في استلهامه، فإنه يتميز بإجرائه الذي يعد جزءاً من نقد الأعمال وليس جزءاً من التحليل النظري، كما يتميز بتحديد نلموضوع الذي يرى فيه «مبدأً عملياً للتنظيم، وترسيمة [...] يميل من حلولها إلى إنشاء نفسه وإلى الانساع عالمياً» (ريشار 1961)، أو الذي يرى فيه أيضاً «مدلولاً فردياً، وضمنياً، وواقعيّاً، وماخوفاً في» «علاقة فريدة، ووجودية، ومعاشة، وشمسة عاطفياً في العالم، وخاصة في العالم الواقعي» (كولوت 1988).

وإن القضية الجوهرية التي يجب أن يواجهها التأويل الموضوعاتي هي قضية النجاح في الكلام عن الموضوعات أو عن الأفكار في الأدب من غير أن نجعل من الأدب نسخاً بسيطاً للترجمة. وبالفعل، فإن كل الأنساق الموضوعاتية تقريباً تستلهم من النماذج التأويلية القابلة للتطبيق على أي تعبير رمزي إنساني. وهذه هي حال نظرية المكونات المادية للحيال (العناصر الأربعة) والتي كان باشلار قد اقترحها، ولكن هذه هي حال نظرية بونغ في التماذج الشاملة، ونماذج الدورات الطبيعية (الفصول الأربعة، والساعات) والتي كان فراي قد تقدم بها، ونظرية الأساطير الغريبة (نرجس، وأديب) التي تقود أعمال جليبير ديراند، والنموذج التأويلي «المخبر» الذي يقود تحليلات جيرار، هذا من غير أن نتكلم عن النقد الإيديولوجي، سواء كان ماركسياً أم نساياً. وتخطر هذه الإنشاءات بلا توقف بالقضاء على خصوصية الأدب. فهي إذ تريد أن تشمل الأدب كله، فإنها تشمل ما هو زائد عن الأدب. وإنها إذ تريد تفسيره، فإنها تحولوه إلى عرض دال على بنية تأويلية مختبة.

وبالطبع، فإن رفض الاعتراف بوجود عناصر موضوعاتية في النص الأدبي، أو إنكار ملامتها الأدبية، فإن هذا لا يحل المشكلة أبشاً. ولكننا نستطيع أن نسأل أنفسنا عما إذا لم يكن التأويل الموضوعاتي ممدوداً بين مشروحين مختلفين. إذ يوجد، من جهة، التأويل الأعراسي للأدب الذي يعد جزءاً من تأويل عام للتماثيل الرمزية: ليس الأدب سوى مواد متعددة لثقل هذا التحليل السببي والواقعي. إذ لا علاقة لهذه التماذج «بالقصد» المباشر للعمل: إذا وغمنا بين قوسين ادعائهم في التفسير السببي، فقد نستطيع أن نقول إنهم يعالجون الأعمال بما إنها تحيل إلى نصوص أخرى (التحليل النفسي، الفلسفة، علم

الاجتماع، إلى آخره) موجودة بوصفها مراجع غير مباشرة. وتعد صلاحيتهم إذن رهناً بمعتقدات فلسفية معينة، واجتماعية أو أخرى (برانكير 1986). ويوجد، من جهة أخرى، التحليل الدلالي الذي يدرس الموضوعات من خلال منظور التفاعل النصي: تعد دراسات ويشار أحياناً قريبة من هذا النموذج الإجرائي. وربما يمكن لهذا التحليل أن يجد أساسه المنهجي في «الدلالة التأويلية» (راستبييه 1987، 1989)، التي تدرس الموضوعات - المحددة بوصفها وحدات دلالية مجردة، أي بوصفها مضامين للمفردات - في إطار تحليل دلالي صتير هو جزء من اللسانيات النصية ولا يصرخ فرضية حول تأويل سببي محتمل.

- G. Bachelard, *La Poétique de l'espace*, Paris, 1957; N. Frye, *Anatomie de la critique*, Paris, 1969; G. Durand, *Le Décor mythique de la "Chartreuse de Parme"*, Contribution à l'esthétique du romanesque, Paris, 1961; R. Girard, *Mensonge romantique et vérité romanesque*, Paris, 1961; J. -P. Richard, *L'Univers imaginaire de Mallarmé*, Paris 1961; J.-P. Richard, *Proust et le monde sensible*, Paris, 1964; T. Todorov, *Introduction à la littérature fantastique*, Paris, 1970; J.-P. Richard, *Microlectures*, Paris, 1979; M. Brinker, "Thème et interprétation", *Poétique*, 64, 1985, p. 435-443; P. Cryle, "Sur la critique thématique", *Poétique*, 64, 1985, p. 505-516; M. Collot, "Le thème selon la critique thématique", *Communications*, 47, 1988, p. 79-92; F. Rastier, *Sémantique interprétative*, Paris, 1987; Id., "Microsémantique et thématique", in *strumenti Cirfici*, IV (2), 1989, p. 151-162; L. Somville, "The thematics of Jean-Pierre Richard", in W. Sollord (ed.), *The Return of Thematic Criticism*, Cambridge, 1993, p. 161-168.

2 - تصنيف الحوافز

بينما يكون التأويل الموضوعاتي ضمن - نصي، فإن التصنيف في تعريفه خارج نصي. ومع ذلك، فإن حقل التحليل المحدد هكذا ليمد بعيداً عن أن يكون موحداً. ولأننا نستطيع على الأقل أن نميز أربع مقاربات مختلفة:

- الدراسة التعاقبية والمقارنة «للموضوع». فتحن نستطيع أن ندوس «موضوع» فاوست، أو دون جوان، إلى آخره. ويُستخدم ظاهرياً مصطلح «الموضوع» هنا بمعنى يختلف جداً عن ذلك الذي هو مستخدم في النقد الموضوعاتي. وسنبرع من غير شك إذا أبدلناه بمصطلح «sujet» - باعث. وبالفعل، فإن سلسلة النص الشامل (جينييت) المكمرة لفاوست ليست مرتبطة كثيراً بموضوع واحد ارتباطها باعث والتحد «القصة» نفسها، هو نفسه قابل للتحريك إلى عدد معين من الحوافز (حافز الإغراء مثلاً، وحافز البحث عن أكبر الحياة، إلى آخره) ولا تكون توارثاته محددة بالباحث الفاعل بالضرورة؛ إن هذه

الحوافز، المكروسة للباحث الفلأوسفي في سلسلة الأعمال نفسها، لتكون مؤولة من منظور تداولي، وإنها لتضع النماذج للموضوعاتيت جد مختلفة (لا تملك موضوعات الدكتور فافست لمارلو شيئاً كبيراً يتصل بموضوعات فافست لفوته).

- إن *La Stoffgeschichte* و *La Motivforschung* ليسحيان، على عكس التوجه السابق، إلى إنشاء علم للنماذج المقارنة للبراهت والحوافز. وتعد الحوافز، بالنسبة إلى فرائزل (1963)، وحدات للمضمون مبنية (مثل حافظ المعجوزين العاشقين، والمضاعف، إلى آخريه). وإنها لتقوم بتناسها من خلال منظور موسوعي (فرائزل 1976). ويحاول مؤلفون آخرون تجميع الحوافز في طبقات شكلية أكثر عموماً: يميز وليبرس (1993) بين الحوافز المقامية، وحوافز الأفعال، وحوافز الأحداث، وحوافز الموامل، وحوافز حالات الوعي، والحوافز المكانيّة، وحوافز الأشياء، والحوافز الزمانيّة. ولقد تمت المحاولة أيضاً للذهاب بمبدأ عن الحوافز بغية الوصول إلى تصنيف للمُقد. ولقد ميز دن. فريدمان (1955) بين عقد تمثل القدر (حيث يكون الثبر موضوعاً على الأفعال)، وعقد تمثل الشخصية (حيث تنجبه الأفعال إلى غابة طريق أفعالها في تطور - النضج أو الانحطاط مثلاً- البطل) وعقد الفكر (التي تركز على الحياة الداخلية للبطل).

- تشكل الدراسة المقارنة والتطورية للحوافز الراضفة البنية تاريخياً صورة مستقرة. وهذا مايشير إليه بوصفه مخططاً. وخلافاً لعلم نماذج الحوافز، فإن دراسة المخططات تهتم خصوصاً بالدور الذي يبتّي الحوافز في الرمز الثقافي لحفارة من الحضارات. وتسم بعض المخططات كل الأدب الغربي، بينما هناك أخرى خاصة بتيار أدبي (إن مخططات الرومانسية معروفة على نحو خاص). ولا يعني حضور المخطط نفسه في عمليتين من الأعمال، أن الموضوع نفسه حاضر في الاثنين معاً. وذلك لأن الحوافز متعددة موضوعاتياً.

- إنشاء فهرس بالحوافز شامل قدر الإمكان، وذلك لكي ينطوي ميادين خاصة. وإن المتجزات الأكثر مثالية إلى يومنا هذا هي: "A Classification and Bibliography" وهو من تأليف: S. Thompson و Aarne. والكتاب الآخر هو: S. Thompson: *Motif-Index of Folk literature*. وإن الإجراء المتبع في هذه الفهارس هو إجراء استقرائي محض. وإنه لينطلق من النصوص محاولاً أن يجرّد الحوافز التي تشكل نماذج مع مجموع متغيراتها المثبتة. وهكذا، فإن فهرس الحكايات الشعبية لكل من «آرن» و«تومسون» ينشئ لحوافز الحكاية الفولكلورية بعداً حفرانياً وجيولوجياً حقيقياً. ولأن هذا السلل قد أخذ في حسابه كل المتغيرات المثبتة، فقد تبين أنه يعد أداة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى الدراسة المقارنة والجينية للتقاليد السردية التي تمثي بها. وإنه على الرغم من أن الجدول بين الحوافز النموذجية والمتغيرات ليست من غير شك قابلة للانتقال إلى ميدان الأدب العالم،

فإن العمل الكلاسيكي للفولكلوريات له الفضل في إنشاء معيار منهجي بموجبه نست
تسعين كل محاولة لتصنيف الحوافز الأدبية.

٢. Friedmann, "Forms of plot", Journal of General Education, 8, 1955; S.
Thompson, Motif-Index of Folkliterature, Bloomington, 1955-1958; E.-R.
Curtius, La Littérature européenne et le Moyen Âge latin, Paris, 1956; A. Aarne
et S. Thompson, The Types of Folktale: A Classification and Bibliography,
Helsinki, 1961; E. Frenzel, Stoff-Motiv- und Symbolforschung, Stuttgart, 1963;
T. Todorov, "Motif", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique
des sciences du langage, Paris, 1972; E. Frenzel, Motive der Weltliteratur, 3e
éd., Stuttgart, 1988. E. Frenzel, Stoffe der Weltliteratur, 7e éd., Stuttgart, 1988; T.
Wolpers, "Motif and theme as structural content units and "concrete
universals"", in W. Sollors, op. cit., p. 80-91.

3 - تحليل الوظائف

لا يهتم التحليل الوظيفي بالحوافز بما هي، ولكنه يهتم باستماراته البنيوية في م
النص. أي يهتم بتحولاتها في الوظيفة. ويجب على المرء أن يلاحظ أن العا
الموضوعاتي الوظيفي قد وجه انتباهه إلى نموذج نصي خاص، إنه القصة. ولقد كان
التفصيل مسجلاً من قبل في دراسة الحوافز، التي، على عكس الموضوعات، تكون
معظم الأوقات عناوين من أجل خليات سردية.

لقد اقترح الشكلازيون الروس بادئ ذي بدء (ولاسيما توماشفسكي) التحا
الوظيفي، كما اقترحه بروب. ثم تطور هذا التحليل خصوصاً خلال الستينات والسبعين
حيث أتاح المجال لميلاد عدد من النظريات تهدف إلى إبراز كليات القصة. وتنقسم
النظريات عمومًا لفرعيتين مسبقين: يوجد، من جهة، التمييز بين التجليات الإث
للقصص ونها العميقة المعروفة عنها أنها غير مبالية بجوهر تجلياتها الإشارية (الخطا
الشفاهي، المتواليات السينمائية، الإيماء الإشاري). وتوجد، من جهة أخرى، فكرة أك
بين البنية (الوقائعية) للحكاية المسرودة (الحكاية الأسطورية)، وبين نظام خطاب مارد
نظام المسند إليه)، من غير أن يكون بالضرورة متسلسلاً تاريخياً. وتمتد دراسة هذا ال
بالأحرى جزءاً من علم السرد. ويجب على المرء إذن، لكي ينفذ إلى البنية العميقة للقصة
أن يصعد من الخطاب إلى التاريخ، ومن سرد القصة إلى القصة المسرودة. وفي الو
نفسه، فإن الحقل الذي يتجه إليه تحليل الكليات القصصية هو أوسع من الميدان المخصص
ليكون أدبياً. وهكذا تتجمع نظرية غريمناس السردية في علم عام للدلالة، بينما التحليل ال
اقتراحه بريمون قيدخل في إطار أنثروبولوجيا الممكنات السردية.

ويمكننا أن نجتمع قواعد القصة في ثلاثة أصناف تبعاً للأهمية النسبية التي نعطيهها للبعد الدلالي والبعد النحوي:

1- إن التحليلات ذات الهيمنة الدلالية، مثل نظرية لبني ستروس عن الأساطير التي تفتتح جعل الوظائف التركيبية الموزعة على طول النص تعارضات استبدالية من المفترض أن تتناسب مع انساق من التعارضات الدلالية الأساسية للكون الأسطوري. وإن لبني ستروس ليصعد من التحليل الوظيفي نحو التحليل الاستبدالي. ومن هنا نشأت خصوصته ضد بروب: يعيب عالم السلالات فعلاً على الفولكلوري أنه يعطي أهمية عظمى للعلاقات التركيبية (متواليات الوظائف)، وذلك على حساب العلاقات الاستبدالية. وأما عند لبني ستروس، فالأمر على العكس من ذلك، لأن نظام التسلسل التاريخي للأحداث يذوب دائماً في بنية سجلية غير زمنية (لبني ستروس 1960): إن هذا الحضور المعطى للعلاقات الاستبدالية يفسر الانتباه القليل الممنوح لبني النصوص السردية بكل دقة. ويجب أن نلاحظ بأنها تفتتح مسبقاً أطروحة للأولوية المنطقية للمعنى التصوري على المعنى العيوي أو السردية. وهي أطروحة لا تحظى بإجماع عام. وعلى كل حال، فإن تحليل الأساطير الذي يطوره لبني ستروس يمد جزءاً من المواضيع (على الرغم من كونها بتيوية وليس جوهريّة) وليس من التحليل الوظيفي. ولقد تم تطويره، على كل حال، من أجل تحليل نموذج من القصة خاص جداً (الأسطورة) ولم يزعم على الإطلاق تقديم نظرية عامة للقصة.

2- التحليلات الدلالية النحوية التي تحاول اشتقاق القصة انطلاقاً من بنية استبدالية مقترحة بوصفها أساساً منطقياً أقصى. وتمثل هذه الحالة نظرية العامل لفريناس: إذا كان التحليل عند لبني ستروس يصد من العلاقات التركيبية إلى العلاقات الاستبدالية، فإن نظرية فريناس تزعم أنها تشتق العلاقات الأولى من العلاقات الثانية. فريناس، إذ ينطلق من بنية استبدالية أولية للمعنى - المرجع الإشاري (الذي يقترن به من النموذج غير الزمني للبي ستروس) - فإنه يدرس الانتشار التركيبي الذي تحكمه. وإن هذا يكون في إطار من التمييز بين القواعد العميقة والقواعد السطحية. وإن التصنيف (المرجع الإشاري)، على مستوى القواعد العميقة، ليمد منطقياً، صاحب أولوية على مرده الذي يشكل إسقاطاً نحوياً موجهاً. وهكذا، فإن العلاقة (التصنيفية) للتناقض، التي ليست موجهة، لتتبدل وهي تتحول إلى علاقة سلبية للكلمة عن طريق أخرى، وهذا يعني إذن وهي تتحول إلى عملية نحوية موجهة. وإن العملية النحوية، على مستوى القواعد السطحية، لتكون حاضرة عن طريق الصنع النحوي: إن هذا القلب، الذي يستلزم المرور من فئة منطقية (العلاقات المنطقية للمرجع الإشاري وإسقاطها النحوي) إلى فئة من فئات الإناسة الصرفية (المتستزمة إلى إضافة

طبعة تصنيفية هي «إنساني» تتيح الفرصة للمعارة السردية البسيطة: (المعارة السردية = وعظم (عامل) ع س = و(هل) حيث يسمى الفعل من حيث هو إجراء تحييني وظيفة (و)، وحيث يتميز فاعل الفعل من حيث هو طاقة للإجراء بوصفه عاملاً (عل) (غريمناس 1970: ص168). ولقد تم فيما بعد الإعلان عن تخصيصات أكثر دقةً وذلك لتقريب هذا النموذج المجرد جداً من السمات التي تحمل على مستوى السطح للتخصص. وتهدف هذه التخصصات كذلك إلى السماح بالمرور من المعارة السردية البسيطة إلى المتواليات أو إلى المتاليات الأدائية كما يسميها غريمناس: يقوم التمييز بين عبارات صيفية مثل (يريد يسافر) (يسافر)، وعبارات وصفية مثل (يسافر يسير)، وعبارات إنشائية مثل (يسير طبيب). كما يقوم التمييز بين مستندات سكونية تقدم معلومات عن الحالات، ومستندات دينامية تقدم معلومات عن الإجراءات التي تتعلق بالمواعيل. كما يقوم التمييز كذلك بإدخال مفهوم «الأشياء» - القيمة التي تعد وهان القصة، إلى آخره.

لقد عرفت نظرية غريمناس نجاحات أكيدة في تحليل القصة على نحو دقيق، كما عرفت ذلك في تحليل المسرح (انظر أيضاً راسنبييه 1974، وكورديه 1967، وإيسرفيلد 1977). ومع ذلك، إنها بعيدة عن حيازة الإجماع. فهي، من جهة، تجد ميررها الأصمى في «الأسلوبية الدلالية» (بافيل) التي تلتصق «بينة أولية للمعنى» (الشرح السيميائي). ويبقى وجود مثل هذه البينة الأسلوبية معترساً عليه بشكل واسع (انظر بافل 1988). وثمة وجه إشكالي آخر قائم في إدعاءات النموذج الذي يعمل بوصفه نموذجاً توليدياً: تختلف البينة التصنيفية الأسلوبية التي تم التسليم بها اختلافاً بيناً عن البينة السردية، المسماة «السطحية»، إلى درجة أن المحلل يكون مضطراً إلى إدخال عدد غير محدود من التخصصات ومن القيود لأجل ذلك في المجرى العام يسمح بالعبور من الواحد إلى الآخر. ولا يمكن لهذا إلا أن يزرع الشك في القوة التوليدية للقواعد الأسلوبية التي تم التسليم بها (بريمون 1973). ويبدو أكثر مما هو مشكوك فيه بشكل عام أن يستطيع تنوع قصص الإنسانية أن يصبح مخزناً إلى بنية دلالية ثنائية (وإن كانت مضاعفة) لمصطلحات متعارفة بشكل أساسي.

3- التحليلات «النحوية الدلالية»، مثل «قواعد القصة» لـ «ت. تودوروف»، و«منطق الممكنات السردية» لـ «بريمون»، و«النحو السردية» لـ «ت. بافيل».

ينطلق تودوروف (1969) من النموذج الجمالي الذي يقول: «تمتلك قواعد السرد ثلاث فئات أولية هي: اسم الملم، والصفة، والفعل» (ص 72). وقد كان هذا النموذج هو نموذج توماسوفسكي الذي يطابق بين دراسة الحوافز وتحليل البنية الجمالية: «تمتلك كل جملة حافظها الخاص»، أي «النواة الأكثر صفراً للمادة الموضوعية»، المدعجة سبباً على

مستوى الحكاية. أما الاسم، فيتناسب مع العامل الذي يستطيع أن يكون **فاعل** في موضوعاً للفعل). وأما ما يخص الصفة (وكذلك، فإن الاسم المشترك هو قابل للتحويل **دلالة** إلى سلسلة من الصفات) والفعل، فإنها يتناسبان مع المسند: ينتبئ الفعل بالعمل، وتنبئ الصفة بالموصوف (النوعية، إلى آخره)، وهذا يعني إذن التنبؤ بعنصر سكوني. وتستطيع المسانيد السردية بالمعنى الدقيق للكلمة والتي هي الأعمال أن تقدم نفسها بصيغ عديدة: هالك الصيغة الدالة، وصيغتنا الإزادة (لاختيار والإجبار)، وصيغتنا للفرصة (الصيغة الشرطية والصيغة التنبؤية). وتتناسب كل صيغة من هذه الصيغ مع نماذج أوضاع خاصة: يتناسب الإجباري مع التعبير عن طلب غير شخصي. ويتناسب الاختياري مع أعمال ترغب الشخصية فيها. وهكذا، فإن القصة تلد من ربط قولين أساسيين على الأقل. وإن الربط ليكون إما منطقياً، وإما زمانياً، وإما مكانياً. وإذا كان تحليل تودوروف تركيبياً في جوهره، فإنه لا ينكر مع ذلك ملازمة التحليل الاستبدالي الإضافي. وهكذا، فإنه، في «التحويلات السردية» (1969)، يقترح توليف التحليل النحوي والاستبدالي في وصف هذه الفئة الأصولية من القواعد السردية والتي هي «التحويل الاستدلالي».

وإذا كان غريمالس ينطلق من دلالة عامة، وتودوروف من البنية اللسانية، وإذا كان بريسون وبافل يوضعان تحليلاتهم، على العكس من ذلك، في إطار منطق الأفعال السردية، فإنهم جميعاً يجدون، على الأقل جزئياً، وظيفية برروب. فبريمون (1966)، (1973)، إذ ينطلق من الفكرة التي تقول إنه توجد «قيود منطقية»، ويجب على كل سلسلة من الأحداث المنظمة في شكل قصة أن تتقيد بها وإلا فإنها ستكون مستقلة» (1966)، ص 60، فإنه يرى في الوظيفة الفرة السردية المطبقة على الأعمال وعلى الأحداث والتي إذا ما وضعت في متواليات ولدت القصة. وتلد المتواليات الأولية من مجموع ثلاث وظائف تتناسب مع الجمل المضطربة لكل سيرورة: الوظيفة التي تحقق هذه الإمكانية المحتملة على شكل فعل أو حدث، وأخيراً الوظيفة التي تغلق السيرورة عن طريق النتيجة. ومع ذلك، فإن بريسون يركز على أن أي وظيفة من هذه الوظائف لا تجعل التي تليها ضرورية. وهكذا، فإن الوظيفة البدينية التي تطرح سيرورة لكي يصار إلى إكمالها، فإنها تفتح منطقين ممكنين على مستوى الوظيفة الثانية: التحمين أو غياب التحمين. فإذا وجد التحمين، فإنه يفتح بدوره إمكانيتين: يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، ولكن يمكن تفويته أيضاً. وإن المتواليات لتفترض مسبقاً أدواراً مؤهلة لكي تزودها بمضمون: إن هذه الأدوار هي أدوار وظيفية محضة ولا تتحدد صفات دائمة (تتحمل الشخصية الواحدة غالباً أدواراً مختلفة تبعاً لأمكنة المتواليات السردية التي تستمرها). وتتوالف المتواليات الأولية لكي تصوغ متواليات معقدة. والمثل الذي يعطى عن مثل هذه المتواليات المعقدة هو مثل «الطوق»: تلد المتواليات المعقدة

عندما لا تستطيع سيرورة ما أن تبلغ هدفها إلا بإدخال متوالية أخرى تخدها كأداة. وهذه تشعّب بدورها أن تدخل متوالية ثالثة، إلى آخره. ويقسم بريمون في المستوى الأعلى، مستوى «الدورة السردية»، أحداث القصة إلى نموذجين دالين أساسيين: نموذج التحسين الذي نترعى الحصول عليه (سلوك إنساني فاضل) ونموذج الانحطاط المتوقع (سلوك إنساني مكابذ). وتشعر هذه المضايف البنى النحوية على مستوى المتواليات الأولية وعلى مستوى المتواليات المعقدة. ومنذ اللحظة التي يضع فيها الفعل عاملين موضع صراع، فإن التحسين والانحطاط يستلزمان بعضهما بعضاً: إذا كان وضع الواحد منهما بتحسين، فإن وضع الذي يتعارض معه ينحط كلياً. ولقد يعني هذا أنه يمكن للقصة نفسها أن تقرأ إما بوصفها سيرورة للتحسين، وإما بوصفها سيرورة للانحطاط، وذلك تبعاً لوجهة النظر المأخوذة بوصفها مرجعاً. وإذا كان حقل الممكنات على مستوى السيرورات والتسلسل المنطقي للمتواليات يحدد حقل حرية السارد (إذا لم نأخذ بالحسبان المواضعات المحلية - الجنسية والثقافية بشكل واسع أكثر - التي نعين حريته عموماً خارج القيود المنطقية المحفنة)، فإن انعكاس الدورات السردية، تبعاً لوجهة النظر المتبناة، لنشهد أيضاً على حرية المتلقي (الذي لم يكن قط مضطراً أن يتحمل وجهة نظر السارد).

وتدرس أعمال بافل (1976، 1985) البنية السردية ليس في الميدان الاستدلالي للقصة (المصممة بوصفها صوغاً للتصير) ولكن في ميدان المأساة. وإن بافل (1976)، إذ ينطلق من نظرية بروب، فإنه يعيد صياغتها في إطار نظرية للإبداع السردى مستوحاة من منصوبات للسانيات التحويلية. وإنه ليقوم وصفاً بنوياً على شكل أشجار تمثل المكونات السردية: ترتبط عقد هذه الأشجار بفئات دلالية سردية جد عامة (الوضع البدني، الانتهاك، النقص، التأويل، الغائمة). وثمة نسق للتواشج يسمح بتوليد بنى ذات تنوع كبير. ولقد أظهر في كتاب لاحق (1985) أن العقد تتألف دائماً من عدد معين من الحركات (تحركات تناسب مع متواليات المصطلحية الفرنسية) التي يسم كل واحد منها فعلاً مستقلاً وملائماً بالنسبة إلى المعقدة الإجمالية. وإن الشخصيات المشاركة معاً في تنفيذ الحركة نفسها (أو في تنفيذ سلسلة من الحركات) أو بما إنها أخذت معاً في نتائجها، لتشكل ميادين سردية أو درامية: تستطيع الشخصيات في مجرى المعقدة أن تغير الميدان بدهياً، ويكون ذلك مثلاً بسبب تغير التحالف. وتأخذ هذه التحليلات بالحسبان أيضاً عوامل سردية أو درامية، مثل إيقاع الحركة الذي يحدده التناسب بين عدد الحركات وطول النص، أو الذي يحدده النظم أيضاً، والذي تحدده العلاقة بين عدد الميادين وعدد الشخصيات التي تناسب معها.

يجب تمييز التحليل الوظيفي للقصة من التحليل التأويلي، كذلك الذي افترحه بول ريكور في كتابه «زمن وقصة». فالفتات المركزية لدراسة ريكور هي المحاكاة واستعمال

العقدة. وهاتان فئتان يحلل من خلالهما الغائية السردية التي تقود بناء القصة. وتنتمى الانتقادات التي يوجهها إلى التحليل الوظيفي بغياب الأخذ بالحسبان بالغائية السردية تحديداً. وهكذا، فإنه يعيب على نظرية بريسون أنها تصل إلى إلغاء التسلسل التوليقي، وأنها تجد نفسها فجأة إزاء استحالة بيان الديناميكية التي تؤسس القصة بوصفها بنية إجمالية تصنع المعنى. وإن تقطيع القصة في الواقع إلى سيرورات وإلى متواليات لبسنازوم حضور ديناميكية زمنية، وذلك على نحو يكون فيه مفهوم العقدة غير ضروري، من وجهة نظر التحليل الوظيفي، وهذا يعني إذن الغائية السردية كذلك: «لا يحتاج تعاقب الاختبارات السردية أن توجه الغائية لكي ينتج قصة» (بريسون 1990، ص 64). وبشكل عام، فإن الفائدة من نظرية ريكور لا تكمن في مستوى التحليل التقني (إنها لا تحمل عناصر جديدة، وذلك لأنها، بالنسبة إلى الجوهري، تقدم توليفاً مكوناً من مختلف نتائج التحليل الشكلية المقدمة في الأعلى) بمقدار ما تكمن في إطارها العام: يعد كتاب «الزمن والقصة» إلى يومنا هذا الكتاب الأكثر إضفاء إلى تأويل الوظيفة الوجودية للقصة.

- B. Tomachevski, "Thématique" (1925), in *Théorie de la littérature*, Paris, 1966; V. Propp, *Morphologie du conte* (1928), Paris, 1970; C. Lévi-Strauss, "L'analyse morphologique des contes russes" (1960), in *Anthropologie structurale*, II, Paris, 1974; A.-J. Greimas, *Sémantique structurale*, Paris, 1966; R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits", *Communications*, 8, 1966; C. Bremond, "La logique des possibles narratifs", *communications*, 8, 1966; E. Falk, *Types of Thematic Structure*, Chicago, 1967; T. Todorov, *Grammaire du "Décameron"*, La Haye, 1969; A.-J. Greimas, *Du sens*, Paris, 1970; T. Todorov, *Poétique de la prose*, Paris, 1973; C. Bremond, *Logique du récit*, Paris, 1973; F. Rastier, *Essais de sémiologie discursive*, Paris, 1974; J. Courtès, *Introduction à la sémiotique narrative et discursive*, Paris, 1976; T. Pavel, *La Syntaxe narrative des tragédies de Corneille*, Paris, 1976; A. Ubersfeld, *Lire le théâtre*, Paris, 1977; T. Pavel, *The Poetics of Plot: The Case of English Renaissance Drama*, Minneapolis, 1985; P. Ricœur, *Temps et récit*, t. II: *La Configuration dans le récit de fiction*, Paris, 1984; T. Pavel, *Le Mirage linguistique*, Paris, 1988 a; "Formalism in narrative semiotics", *Poetics Today*, 9, 3, 1988 b, p. 593-605; C. Bremond, "En lisant une fable", *Communications*, 47, 1988, p. 41-62

4 - المنظورات الحالية

إن للتحليلات التي تحمل على قواعد القصة، وإن منطق القصة، إلى آخره، هدفاً مشتركاً على الرغم من اختلافاتها: إنه يتجلى في استخراج هيكلها. وإن هذا الإجراء، مثله مثل أي مشروع إدراكي، يتطلب اختزالاً تحليلياً خاصاً. والمسألة تكون حيث في معرفة إلى

أي حد يمكن دفع الاختزال. فلقد فضلت نظريات التحليل الوظيفي، خلال زمن طويل، تأويلاً واقعياً لتأنيدها، أي كان لها مثل لكي ترى أن العناصر المحذوفة من إطار الاختزال المنهجي، قد كانت في الوقت نفسه، في المطلق، عناصر ثانوية وأن العناصر المحفوظ بها قد كانت، في المطلق، هي العناصر الجوهرية، بل هي العناصر التوليدية. ومن هنا، فقد جاء البحث عن هيكل في الحد الأدنى، وعنه يجب أن يكون ممكناً اشتقاق المقتصر في «قاعديتها السطحية»، أو في تنوعها. ومادام هذا هكذا، فإن فكرة الإمكانية لمثل هذا الاشتقاق يجب أن يعاد النظر فيها من غير شك. وإن هذا ليكون لسبب بسيط وهو أن العناصر المختلفة للقصة لا تقبل جميعاً الاختزال إلى المكون الوظيفي: إن القصص، بدل أن تكون استخداماً مجرداً للوحدات تحتية، فإنها منتوجات مركبة، وضروب من تعدد الحرف، شأنها شأن النتائج في كثير من الأنشطة الإنسانية. وهكذا، فإن رولان بارت في كتابه "S/Z" إذ يعيد صياغة تمييز توماشوفسكي بين الحوافز المشتركة (وهي حوافز لاغنى عنها بالنسبة إلى تعالاب السرد) والحوافز الحرة (وهي الحوافز التي يمكن إسقاطها من غير التشكيك بتمام السرد)، فقد أظهر أنه يجب التمييز بين الوظائف الضرورية لتمام القصة، والمعامل. وإن هذه الأخيرة التي لا تشكل جزءاً من التواضع السردية، فإنها لا تستطيع أن تكون مشتقة من البنية السردية المتوالية الدنيا. وتدين هذه المعالم إلى اختيارات مستقلة عن اختيار المتواليات وتعللاً وظائف أخرى. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن مرور العوامل (مستوى التحليل الوظيفي) إلى الشخصيات أو الأبطال (مستوى التحليل الأدبي بالذات). ولقد بين هب. هامون (1985) أن وظيفة الشخصيات، ولا سيما الأبطال، لا يمكن أن تختزل إلى أدوارها من حيث هي عوامل، وأنها إذن لا تستطيع أن تكون مشتقة من غير شكل آخر لسر البنية التركيبية الأساسية، ولكنها تحيل إلى استراتيجيات أدبية أكثر تعقيداً. ولقد بين أيضاً أن الوظيفة النصية للموصف لا تختزل إلى دورها «كخادم سردي»، ولكنها تعللاً أيضاً وظائف للنصديق، وللتأثير الواقعي، وللغفرة الإيديولوجية، إلى آخره (هامون 1981).

ولقد عقد بريسون، من جهته، تحليلاته خلال السنين بخية أن يجعلها أكثر أهلية لإعطاء الحق لتنوع الأبنية السردية للحكايات. وهو إذ أخذ يعمده عن إجراء بروب، مع الاستمرار بإعطاء أهمية مركزية لمفهومي الوظيفة والمتوالية، فإنه ركز (بالاشتراك مع ج. فيرييه) على ضرورة إعطاء الحافز مكانه (إننا نعلم أن بروب قد أراد اختزال الحوافز إلى وظائف) أو النموذج أيضاً (الحكاية): لا يمكن للتحليل السرد أن يكون صرفاً محضاً. ذلك لأن المكون الوظيفي ليس سوى واحد من مكونات الحافز (بريوسون وفرييه 1982). ويتتبع عن هذا انتباه أكثر كبيراً معطى للعلاقات الاستبدالية وبصورة خاصة أكثر للعلاقات

الدلالية. ويشكك بريمون أيضاً بالتأويل الواقعي للنموذج الموضوعاتي: «لقد تحققنا أن مكان الموضوع، كما بدا لنا، ليس النص، ولكنه النشاط التأويلي الذي يتطور حول النص، وبسبب النص: ليس النص، في منظورنا، هو الذي يكون مكتوباً بخصوص موضوع، ولكن الموضوع هو الذي يكون مصمماً بخصوص نص» (بريمون 1988). ويمكن أن نقول بصورة عامة أكثر إن مفاهيم التحليل الموضوعاتي بما إنها فئات نصية واضحة (حوافز، وظنن، مسندات، سيوررات، عوامل إلى آخره) فلا معنى لها ولا صحة إلا في داخل مشروع إدراكي خاص، وذلك لأن كل نموذج للتحليل يستلزم نشاطاً موضوعاتياً خاصاً، أي يستلزم إذن مجموعة من الاختزالات الخاصة. وفي النهاية، فإن المشروع الجوهري لقواعد القصة قد أعطى مكاناً لمختص أكثر تداولية للتحليل للينيري، وإن صحته لتتعلق جوهرياً بريح المعقولة التي هي أهل لحملها في إطار مشروع إدراكي خاص لم يزعم قط أن له حق الصرف بلامنازع. ويجب الإجراء الاستباقي نفسه في الآن ذاته قد أراحه استعمال استراتيجي للتحليل البنيوي، وأن النماذج النظرية تتطور من خلال ذهاب وإياب مستمرين بين العادة النصية والأطر التحليلية المقبولة مؤقتاً.

ويجب أن نلاحظ، لكي نختم، ما عدا استثناء نادر (مثل آدم 1981، أوفان ديك وكنانش 1983) أن قواعد القصة المقترحة في إطار الدراسات الأدبية لا تأخذ بالحسبان الأعمال الموازية المنتجة في علم اللسان الاجتماعي، ولا سيما تلك التي أنتجها لا يوف، أو التي أنتجت أيضاً في علم النفس الإدراكي وفي علم النفس اللساني. وبكل تأكيد، فإن أعمال علماء علم الاجتماع اللساني تنبج خصوصاً إلى القصص الشفاهي للتجربة المعاشة. وتعالج تحليلات علم النفس إلى يومنا هذا جوهرياً بناء التلقي للقصص وليس إنتاجها. ومع ذلك - إلا إذ سلمنا بشكل مطلق للقصص الأدبية - فإننا لا ننصو كيف يستطيع مشروع النظرية السردية، بما إنه قليل المعمومية، أن يمتلك أدنى خط للنجاح في غياب مواجهة الأعمال التي أنتجت في الميدان الأدبي مع البحوث في علم الاجتماع اللساني وفي علم النفس[■] (وللاطلاع الجيد على البحوث في علم النفس الإدراكي، انظر فايول 1984، وريد 1994).

- R. Barthes, S/Z, Paris, 1970; C. Bremond et J. Verrier, "Afanasiev et Propp", Littérature, 45, 1982, p. 61-78; P. Hamon, Texte et idéologie, Paris, 1985; C. Bremond, "Le rôle, l'intrigue et le récit", Procope, "Temps et récit" de Paul Ricoeur en débat, Paris, 1990, p. 57-71; P. Hamon, Introduction à l'analyse du descriptif, Paris, 1981; J.-M. Adam, "Les récits ordinaires", Cahiers de linguistique sociale, 1981, n°3, p. 1-129; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, Strategies of Discourse Comprehension, New York, 1983; et M. Fayol, Le Récit et sa construction, Une approche de psychologie cognitive, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

الأسلوب

STYLE

١ - التعريف

يمكن تعريف الأسلوب بأنه ناتج لتوليف الاختيار الذي يجب على كل خطاب أن يعمل بين عدد معين من الاستعدادات المتضمنة في اللغة وعدد من المتغيرات التي يدخلها إزاء هذه الاستعدادات. وتنبؤ الاستعدادات غالباً في شرع تحتية حقيقة: تمثل سجلات اللغة هذه الحالة - أي تمثل مستويات أسلوبية تكون تحت تصرف المتكلمين لكي تسمح لهم أن يعدلوا وسالتهم تبعاً للظروف - وهي سجلات كان هالدي قد درسها. ولذا، فإن التغيرات تعد أكثر من مزاجية: إن مانشير إليه عادة بالانزياحات الأسلوبية تتمثل في الواقع في توليفات لسانية خاصة بنص ما أو بمجموعة نصوص مؤلف ما. وبعد القطبان اللذان (سجل جماعي من جهة، ومزاجية من جهة أخرى) لا يقومان إلا بوصف طرقي الاستعداد قانونياً جزءاً من الإشكالية نفسها: يكمن الوصف الأسلوبي، في كل الأحوال، في وصف الخواص الكلامية التي يجعلها مثلاً. وبهذا يُختزل الوصف الأسلوبي لمجموعة من النصوص إلى وصف الخواص التي جعلت مثلاً كلامياً والتي تشترك فيها بعضها مع بعض. ولا تعطي كل نصوص مؤلف ما مثلاً عن الأسلوب نفسه بالضرورة. وكذلك الأمر، فإن نصوص مؤلفين مختلفين لا تعطي مثلاً بالضرورة عن أساليب مختلفة. ومن جهة أخرى وعلى عكس الفكرة الجاهزة، فإنه لا توجد مؤلفات لها أسلوب ومؤلفات أخرى بلا أسلوب: يمكننا، على أكثر تقدير، أن نميز بين نصوص موحدة أسلوبياً ونصوص مؤلفة أسلوبياً. وأخيراً، يجب أن نذكر بأن الأسلوب ليس خصوصية مطردة للنصوص الأدبية. فكل خطاب يمثل أسلوباً أو عدة أساليب. وإن تضييق الأسلوبية، بالمعنى العادي للكلمة، لكي تصبح من خواص تحليل النصوص الأدبية إنما هي مسألة حدث وليست مسألة قانونية:

تظهر المحادثة الشفاهية - وهذا ما أظهره علم الاجتماع اللساني - أطرافاً "مسيبة" مؤثر بالمقدار نفسه الذي يظهره الخطاب الأدبي.

- *Vues d'ensemble*: H. Hatzfeld, "Methods of stylistic investigation", in *Literature and Science* (6th Int. Congr. of the Intern. Fed. For Modern Languages and Literatures), Oxford, 1955; N.E. Eekvist, "On defining style", in J. Spencer et M. Gregory (eds.), *Linguistics and Style*, Londres, 1964; P. Guiraud, *La Stylistique*, Paris, 1970; G.W. Turner, *Stylistics*, Harmondsworth, 1973; S. Ullmann, *Meaning and Style*, Oxford, 1973; R. Fowler, *Style and Structure of Literature: Essays in the New Stylistics*, Oxford, 1975; E.L. Epstein, *Language and Style*, Londres, 1978; J. Mazaleyrat et G. Molinié, *Vocabulaire de la stylistique*, Paris, 1989. - Recueils de textes: S. Chatman et S.R. Levin (eds.), *Essays in the Language of Literature*, Boston, 1967; P. Guiraud et P. Kuentz (eds.), *La Stylistique, lectures*, Paris, 1970; S. Chatman, *Literary Style. A Symposium*, Oxford, 1971; H.U. Gumbrecht et K.L. Pfeiffer (eds.), *Stil. Geschichten und Funktionen eines kulturwissenschaftlichen Diskurselements*, Frankfurt, 1986. - *Le style comme registre*: M.A.K. Halliday, A. McIntosh et P. Stevens, *The Linguistic Sciences and Language Teaching*, Londres, 1965, p. 87-94; T. Todorov, *Poétique*, Paris, 1973, p. 39-48; R. Fasold, *Sociolinguistics of Language*, Cambridge, 1990.

2 - أسلوب وانزياح

إننا نلحظ في الأسلوب بوصفه انزياحاً إزاء المعيار، وذلك في امتداد الانتباه المعطى للوقائع الأسلوبية التي تميل إلى اختلاف فردي. وتبدو هذه السمة، بوصفها تحديداً للأسلوب، سمة غير مقبولة. وإنه لصحيح أن بعض الأساليب، لا سيما الشعرية منها، تلجأ إلى اشتقاقات أسلوبية بغية زيادة الإدراك الحسي لبعض السمات الكلامية. وهو إدراك سهل وظيفتها الإشارية الأمثلة. ولكن الإدراك الحسي يمد على الدوام وظيفة اختلافية، أي إنه يتعلق بعناصر شفاهية تبدو بوصفها غير موسومة كما يتعلق بعناصر موسومة: ينتج أسلوب العمل بالأحرى، وبعيداً عن البقاء في العناصر الموسومة فقط، من التفاعل بين العناصر غير الموسومة والعناصر الموسومة. وهذا يعني أن نومي العناصر يشكلان جزءاً من الخواص الأسلوبية. وهكذا، فإن الأسلبة - استعمال الكلمات الموسومة بسياقات استعمالها السابقة في وظيفة متعاهرة - والمحاكاة الساخرة بالمعنى البانغيني - الاستعمال السابق، مع وظيفة مقولة، للعناصر الكلامية الموسومة بسياقات استعمالها السابقة - ليستا ممكنين إلا بوصفهما تفاعلاً بين العناصر الموسومة وغير الموسومة. وإن أكثر مايمكن للتساوي بين نموذجي الوقائع أن يكون تنوعاً: إذا كانت الأساليب الظاهرة تتميز بتراكم السمات الموسومة، وتتميز إذن بجانب أسلوب موسوم بقرعة عن طريق انقطاعات في الإدراك الحسي، فسمت أساليب

أخرى (الأسلوب الكلاسيكي مثلاً) تميل إلى جعل العناصر الموسومة نادرة بنية تجنب كل انقطاع في النشئة. ويغضي هذا إلى جانب أسلوب مستمر ذي إدراك حسي أكثر ضعفاً.

عندما تكون دراسة العوامل الأسلوبية دراسة تميل إلى وقائع الانزياح، فإنه لمن الضروري أن نميز بين الانزياحات النوعية (غير القاعدية) والتي تعد نادرة نسبياً باستثناء الشعر الحديث، وبين الانزياحات الكمية (المرتبطة بالتكرار النسبي الذي تكون معه بعض السمات الكلامية مختارة أو متجنبة) والتي هي أكثر عدداً من غير شك (نودوزوف 1972). ويعد الوقوف على الانزياحات الكمية أكثر صعوبة من الانزياحات النوعية، وذلك لأن تعريف التكرار المادي للمرجع بطرح العديد من المشكلات. وأخيراً، فإنه لمن الملائم أن نميز بين الانزياحات التي تميل إلى السباق الخارج نصي (رغماتير) وإلى الانزياحات التي لا تبلغ هذا المقام إلا لأنها تميل إلى سياق لساني متعالٍ. ويعد نموذجاً الانزياح ملائمين من وجهة نظر أسلوبية. وذلك لأن أيّاً منهما لا يستطيع أن يكون شرطاً ضرورياً. والسبب لأن الانحراف الأسلوبى بوصفه كذلك لا يحدد سوى حالة أسلوبية موضوعة ومتقطعة، بينما الأسئلة الأسلوبية تعتمد تنابهاً للسلسلة الكلامية. وإنه ليصلح بالنسبة إلى العناصر غير الموسومة كما يصلح بالنسبة إلى العناصر الموسومة.

3 - المبادئ الأسلوبية

منذ اللحظة التي تعرف الأسلوب فيها بوصفه واقعة أمثالية كلامية، فإنه يتج عن هذا أن الظواهر الملائمة أسلوبياً هي تلك التي تعد جزءاً من البنية الكلامية الجميلة والمعبرة للجملة. وأما هذه الوقائع، فإنها لا تنتمي إليهما مباشرة إذن، وهي تعد جزءاً من البنية فوق جمليّة. ويكون هذا، على الأقل، منذ اللحظة التي تكف فيها هذه البنية عن الخضوع إلى القيود اللسانية المحضة، ولكنها تستدعي سيرووات إدراكية أقل تخصصاً (تماسك منطقي، وتماعب وقائمي، إلى آخره). ومن هنا، فإنه لمن الصعب رسم الحدود. وإن هذا ليكون لأن العلاقات بين العبارات في جزء منها هي علاقات لسانية محضة (استعمال تكراري للضمائر، وروابط العطف، إلى آخره). ولقد نستطيع، بعد قول هذا، أن نقبل بأن وقائع البناء الاستدلالي والنصي بالمعنى الصافي للكلمة - البنية السردية أو الدرامية مثلاً - لا تعد جزءاً من التحليل الأسلوبى. وهذا لا يحكم سبقاً بشيء على احتمال التشابك: بعد نظم التفصيل من غير ريب جزءاً من التحليل الأسلوبى والتحليل الإيقاعى بالمعنى الدقيق للكلمة في الوقت نفسه. والسبب في ذلك، لأن وقائع النظم تعد ملائمة (وجمالياً) تمد وظيفية) للمستوى الجملي والمستوى فوق الجملي (وخاصة في حالة الأشكال الثابتة). وكذلك،

فإن الوحدات الاستدلالية الكبرى (مثل القصة أو الدراما) لا توجد إلا متحدة في بنية كلامية. وهي تمنح مكاناً إذن للأطروحات الكلامية المختلفة والتي تعد جزءاً مباشراً من الأسلوبية. وهكذا، فإن التحليل الدرامي بما هو كذلك، إذا لم يكن يعد جزءاً من الأسلوبية بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن النص المسرحي (الإنجاز الكلامي للبيئة الدرامية) يجعل من السمات الأسلوبية الخاصة أمثلة تحيل إلى طريقته في التعبير: استخدام مكثف للشخص الأول والثاني، وأهمية للبراعين الضمنية، هجته مسبقة لعلامات الحاضر، وللماضي، وللمصيبة الأمر، إلى آخره (لارنوماس 1980). والأمر هو نفسه بالنسبة إلى الخصوصيات الكلامية المرتبطة بأجناس خاصة (الجنس الخطابي، والرواية، والملمحة، إلى آخره): إن نظرية سيرون عن الأساليب الثلاثة (البيسط، والرصين، والمُعظّم)، والتي اضطلمت بدور المعيار الأسلوبية، وذلك إلى مابعد الكلاسيكية، لتمييز في الواقع أساليب جنسية (وقائع البناء الكلامي بالمعنى الدقيق للكلمة)، ولكنها لا تميز ميدان الوصول، ذلك الذي تحيل إليه الأساليب الأمثالية. وإذا كان الأسلوبيون الأدبيون يفضلون، ماعداً الاستثناء، ميداناً محدداً للوصول، أي المؤلف الفرد، فإن هذا لا يتناسب مع أي ضرورة جوهرية للتحليل الأسلوبية.

يستخدم الأسلوبيون، في داخل الإطار الذي تحدده الأمثلة، تقطيعات متعددة. وهكذا، فقد كان تيرنير يميز بين ثلاثة مستويات: فونولوجي (بما في ذلك العروضي والوزني)، ونحوي، ومجمعي. ونلاحظ أن كل واحد من هذه المستويات يعد أهلاً لإدخال متغيرات أسلوبية ملائمة في علاقة مع السابق، ومع السجل، أو مع الوظائف الاستدلالية الخاصة. وأما سولنبي (1986) من جهته، فقد انطلق من ثنائيات القواعد الفرنسية الكلاسيكية، ويميز ثلاثة «حقول»، حقل الكلمة، وحقل التجميعين، وحقل التمييز (دراسة الأدوات المستخدمة في العلم لتثبيت مقام العبارة، وبصورة خاصة أكثر لتثبيت الدور النحوي للاستعمال المختلف لمحددات الاسم، وللوحدات البنيوية الصغرى للمعنى الكلامي، وكذلك للتمييزين: صفات، ظروف، فعل نسبي، إلى آخره)، وأخيراً، هناك مستوى التنظيم الجملي (تحليل مجموعات من الكلمات والعلاقات بين مجموعات الكلمات). وأنه ليضيف رابعاً (ميداناً منفصلاً)، إنه ميدان الصور. وهو ميدان يصدر عن البلاغة كما هو معلوم. وإن فوائد مختلف التقطيعات المقترحة وعدمها تعد في الواقع صعبة على التمثيل. وستنبع هنا تقطيعاً مستعاراً من الثنائيات الكبرى للتحليل اللساني (تودوروف 1972): إننا نميز، على مستوى العبارة، بين وجوه الكتابة الصوتية، والنحوية، والدلالية. وأما على مستوى التعبير، فنستدرس العلاقة بين أبطال الخطاب (المتكلم/ المتلقى/ المرجع). وتعد العوامل التداولية للأسلوب جزءاً من هذا المستوى الأخير.

- M. Riffaterre, *Essais de stylistique structurale*, Paris, 1971. G.W. Turner, *Stylistics*, Harmondsworth, 1973; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; T. Todorov, *Poétique*, Paris 1973; M. Riffaterre, *La Production du texte*, Paris, 1979; P. Larthomas, *Le Langage dramatique* (3e, 4e et 5e partie), Paris, 1980 G. Molinié, *Éléments de stylistique française*, Paris, 1986.

4 - مستوى العبارة

1- لقد درس الوجه الصوتي للكتاب للمباريات على نحو خاص في مستوى الوحدات الدنيا. ويمكن للنص فعلاً أن يتميز بعدد الأصوات التي تكوّنه (أو الوحدات الكتابية الصغرى) وتوزيعها (توزيع 1972). ويضطلع الوجه الصوتي بدور الأمثلة الأسلوبية المهمة في الأدب الشفاهي (حيث لا يفرق معنى العمل عن إنجازه الصوتي الفريد)، ولكن أيضاً في المعاداة لكل الأيام: إننا نعرف دور المتغيرات الصوتية في التنفيذ الجغرافي والاجتماعي للسان. ويكون المتغير أحياناً مجرد إعلان عن انتماء إلى مجموعة ما، ولكن بالنظر إلى أهمية ازدواجية اللغة، فإن كثيراً من المتكلمين سيختارون، تبعاً للظروف، هذا المتغير أو ذاك (وهكذا، قُتمة حظ بالنسبة إلى الريني الذي يصعد إلى باريس كي يستعمل التلفظ الشائع بأنه حيادي وليس ذلك التلفظ المصنف جغرافياً، اللهم إلا إذا كان مصمماً أن يظهر أصله). وفي الأدب المكتوب، فإن وظيفة الوجه الصوتي، لكي نكون مباشرين، ليست أقل حضوراً على الدوام، وخصوصاً في الشعر: لمتغيرات «الأسلوب الصوتي» غالباً وظيفة تمبيرية ذات نظام مؤثر (فوناجي). ويؤدي المتغير الكتابي دوراً مهماً في كتابات الحروف الفردية لشخص ما. وهكذا، ففي الشعر الصيني أو الياباني، ما إن يختار الشاعر في بعض الحالات بين الصور المعنوية المترادفة وبين الأصوات المتجانسة، ولكن المتميزة كتابة، حتى يفتح إمكانية للمتغير الأسلوبي تكون كتابية محضة: لأن المكونات الكتابية للصور المعنوية تمتلك دائماً ملازمة دلالية أيضاً، فإن صورتين معنويتين مترادفتين، ولكن متميزتين كتابة سيكون لهما دلالات حافة مختلفة (هيراغا 1987). ويتعلق المتغير الأسلوبي الكتابي، في الكتابة الأبجدية، جوهرياً باستخدام الترفيق، والتصنيف الكتابي (الحروف الكبيرة، والحروف المائلة، والأقواس، إلى آخره) وبإخراج الصفحة (الفقرات، الفصول، الأقسام، إلى آخره): غالباً إذ يكون المتغير الأسلوبي دون مستوى التقدير، فإنه يؤدي دوراً كبيراً (مثلاً عند ستيرن، ومالارميه، وأبولينير، وجويس أوسلين). وبعد طول الكلمات والجمال هو أيضاً سمة تمييزية من سمات الأسلوب. وكذلك، فإن المقصود في الحالة الثانية واقعة تمد جزءاً من المستوى النحوي تماماً مثل المستوى الصوتي الكتابي المحض.

وإن الخواص الإيقاعية والغنائية، ثم هي أيضاً جزءاً من مستوى الدال الصوتي. ويحدّد المستوى، في الشعر، جوهرياً هو مستوى دراسة التفاعلات بين الإيقاع الكلامي وبينه - بالمعنى الدقيق للقول.

- B. Eikhenbaum, *Melodika stikha*, Petrograd, 1922; W. Winter, "Styles as dialects", in H.G. Lunt (ed.), *Proceedings of the 9th International Congress of Linguists*, La Haye, 1964; p. 324-330; N. Ruwet, "Sur un vers de Charles Baudelaire", *Linguistics*, 17, 1965, p. 65-77; J. Moutot, *Le Génie d'un style: rythmes et sonorités dans les "Mémoires d'outre-tombe" de Chateaubriand*, Paris, 1969; I. Fónagy, "The flections of vocal style", in S. Chaïman (ed.) op. cit., 1971, p. 159-174; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; M.K. Hiraga, "Eternal stillness. A linguistic journey to Bashō's hiku about the cicada", *Poetics Today*, 8 (1), 1987, p. 5-18

2- ويمكن للتقانات المتطورة في إطار مختلف النظريات اللسانية والقاعدية أن تدرس الوجه النحوي. وهكذا، فإننا إذا وضعنا أنفسنا في إطار القواعد التوليدية، فإنه يمكن تقديم البنية النحوية للجملة بوصفها نتيجة لسلسلة من التحويلات انطلاقاً من عبارة أو عدد من العبارات النواة. وتحدد طبيعة هذه التحويلات ومعاييرها «الأسلوب النحوي»، المرتبط غالباً بالسجلات الأسلوبية القائمة، وذلك كما هو معلوم فإن «أي تحويل لا يدع المضمون سليماً» (أوهمان 1964). ولقد تمت المحاولة أيضاً لاستخدام القواعد التوليدية من أجل دراسة الانحراف الأسلوبي النوعي، أي دراسة انعدام النحوية. ولقد اقترحت مقاربتان: تحاول الأولى اختزال انعدام النحوية إلى حيادية بعض الضوابط التحويلية للقواعد «العادية». وتقتصر الثانية قواعد «شعرية» خاصة بعد الانحراف فيها جزءاً من الضوابط التوليدية. وإذا كان للمقاربة الثانية ميزة النظر إلى الأسلوب بوصفه حدثاً بنيوياً وعدم اختزاله إلى ظاهرة انزياح (ذلك لأنها مقارنة ذاتية محضّة)، فإنها تستصطدم مع الفكرة التي تقول إن القواعد الفردية (وإن كانت «شعرية») صعب الدفاع عنها كما يبدو.

يستطيع توزيع الفئات القاعدية في داخل الجملة، بل في داخل النص كله (الجنس، العدد، الشخص، الحالة، إلى آخره) كما يستطيع توزيع النظام الخارج والنفوق تركيبى (المعطف، النبعة، إلى آخره) أن يميز الأسلوب أيضاً (تودوروف 1972).

وتستطيع على مستوى النظام الخارج تركيبى أن نأخذ وضع الصفة النعتية مثلاً نضربه. فلقد تعلم، في الفرنسية الحديثة، أن النظام المادي لعناصر المجموعة «اسم - صفة» نوعية نعتية إنما يحدده الموضوع البعدي للصفة: هذا النظام يعد أيضاً نظاماً مبرزاً لأسلوب النثر الوصفي. ولهذا السبب، فإن الموضوع السابق للصفة النعتية يشكل صمة «شعرية».

ولقد كان، على العكس من هذا، نظام الكلمات في الفرنسية القديمة أكثر حرية. وكان الموضوع السابق للصفة النعتية بعد قوة أقل للأمثلة الجنسية. وكان هذا هكذا لأنه مزهّل لاستقبال استمارات أسلوبية أكثر مزاجية. وبعد استخدام الأزمنة القاعدية هو أيضاً واسماً أسلوبياً مهماً: بينما يمد الماضي البعيد تقليدياً هو زمن القصة المكتوبة، فإن بعض كتاب القرن العشرين قد امتعاض عنه بالماضي، والذي يميز بالأحرى القصة الشفاهية. ولدينا هنا تغير أسلوبيّ يشهد على التحول في المقام التمييزي نفسه للقصة المتخيلة.

ولقد نستطيع على مستوى التحليل فوق التركيبي أن نحفظ أيضاً بالتمييز بين الجملة والجملة الموازية (التي تستلزم بعض المواقع الوظيفية)، أو بين الجملة المرتبطة والجملة المتقطعة (الجملة الممتزجة) (مولينييه 1986، ص 54-78). وثمة ظواهر أخرى مثل طول الجمل، وتعقيدها النحوي، ونموذج العبارة النسبي المفضل، ونموذج العبارة المستعمل (تفرييري، استفهامي، إلى آخره). وهذه كلها تحد من المستوى نفسه (ليش وشورت 1981).

وبالفعل، فإننا نرى أن مجموع العوامل القاعدية بالمعنى الشائع للكلمة، يمكن تفحصها من منظور أسلوبيّ، وهذا ما يظهر لمرة إضافية أن الظواهر الأسلوبية تمثل وفاتح للأشلة.

- S.R. Levin, "Poetry and grammaticality", in H.C. Lunt (ed.), *Proceedings of the Ninth International Congress of Linguists*, La Haye, 1964, p. 308-315; R. Ohmann "Generative grammars and the concept of literary style", *Word*, 3, 1964, p. 423-439; J.P. Thorne, "Stylistics and generative grammars", *Journal of Linguistics*, 1, 1965, p. 49-59; T. Todorov, "Style", in O.Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; T. Todorov, *Poétique*, Paris, 1973, p. 67-77; R. Jakobson, *Questions de poétique*, Paris, 1973; G.N. Leech et M.H. Short, *Style in Fiction*, Londres, New York 1981; G. Molinié, *Éléments de stylistique française*, Paris, 1986.

3- أما ما يتعلق بالوجه الدلالي، فإن الميدان الذي درس بشكل أفضل هو ميدان المعجم. وإننا لنلجأ هنا جوهرياً إلى نموذجين للتحليل الكمي: التعداد الاختلافي لتكرارات اللفظية ودراسة توزيع المعجم بين مختلف الحقول الدلالية (أو الشكروايات السطحية). ويمكن لدراسات التعداد اللفظي أن تنفذ في الوقت نفسه على مستوى الدراسة الكمية الشاملة للعمل الفردي وعلى مستوى تحليل البيانات الإحصائية. وتشمّل سجلات اللغة هذه المقارنة أيضاً. وإنها لتعد جزءاً من علم الاجتماع اللساني، مثلها في ذلك مثل الأسلوبية. ويستعمل التكسيم الإحصائي، في دراسة المؤلفين الأفراد، غالباً لقياس الانحراف عن المركز الأسلوبيّ للمؤلف إزاء المعيار (قياس الانزياح). ولقد أدخل «ب.

جيرود (1954) الزوج الاصطلاحي «الكلمات الموشحات» و«الكلمات المفتاحية». وسكن للتعداد وللتحليل الإحصائي أن يستخدم كذلك في المستويات الأخرى للتحليل الأسلوبى. وإن الزوايا التي نستطيع فيها أن ننجز الدراسة المعجمية متنوعة جداً. وإتينا نستطيع، فيما يتعلق بالمعايير، أن نسأل أنفسنا عن ميايوي الأسماء الواقعية والمجردة، أو أيضاً عن ماحور الاستعمال المخصص لأسماء الأعلام. وفي حالات مثل «الصفات»، فسيكون تكرارها مميزاً جيداً بالنسبة إلى واقعية العلاقة الثمينة. ويعطي نموذج الخصوصيات المشار إليها (مادية، نفسية، مرتبة، سمعية، تشمينية، انفعالية) إلى أخرى مؤشرات ثمينية حول نموذج الكون الدلالي المفضل. وبخبرنا تكرار الأعمال، وسماتها الإحصائية أو الدينامية، حول المقام الوصفي أو السردي للنص، إلى أخرى. (الشيش وشورت 1981).

وثمة ميدان أسلوبى لم يسبر إلا قليلاً. هذا الميدان هو ميدان تنوعات المرجع (ن. خودمان): إن النص الذي يتكهن بهدف تعيني، يمتلك خواص أسلوبية تسمح بتنبؤ به من نص له وظيفة تعبيرية (أي له أمثلة استعارية). وستكون هذه الخواص الأسلوبية مستقلة عن قيمته في الحقيقة الفعلية. وثمة أرض أخرى مهمة ولم تسبر إلا قليلاً جداً. إنها تعلق بالمقارنة الأسلوبية لنصوص التخييل مع الأجناس العوالمية التي تحاكيها. وإتينا لنجد المحاولة الأولى في مقال لـ «أوسنود» (1960)، يحتوي على ملاحظات تركها مرشحون للانتخاب مع اصطناع لمثل هذه الملاحظات التي كتبها أفراد لم يكن عندهم قصد انتخابي. ويجب على هذه الدراسات أن تندمج في التحليل العام للعلاقات المعقدة الموجودة بين نصوص متخيلة ونصوص عوالمية (بما إن النصوص المتخيلة تعطي لنفسها الأجناس العوالمية بوصفها اجناساً للمحاكاة الشكلية). ولن يكون التحليل المقارن في هذه الحالة إشكالياً لأنه يقاوم نصوصاً واقعية وليس له أن يفسح مكاناً لمعيار حيادي تعني.

ويشكل اليوم الميدان الواسع للصور والمجازات اللفظية التي كانت البلاغة تدرسها فيما مضى، واحداً من المواضيع المفضلة للأسلوبية. ومع ذلك، فإن الاستعمالات المصورة للسان لا تعد جزءاً من المستوى الدلالي ببساطة: تتموضع صور الأداء (القافية مثلاً) بالأحرى على مستوى الكتابة-الصوت، كما تتموضع صور البناء (مثل القلب) على المستوى النحوي. وإن المجازات اللفظية وحدها (الاستعارة مثلاً) تعد جزءاً من المستوى الدلالي بالمعنى الدقيق للكلمة.

يجب إعداد مكان لظواهر تعدد الممنى، فهي من بين الظواهر المعقدة الأخرى الملائمة لأسلوبياً، ولكن التي من الصعب ربطها بمستوى وحيد من العبارة. وهي ترتبط بحدوث أن الخطاب لا يستدعي مرجعه المباشر فقط، ولكنه يسترجع أيضاً عطايات أخرى (تودوروف 1972). وتعد هذه الظواهر مهمة على نحو خاص. ٢٠ «الأدب من المراجعة

الثانية، أي في الممارسات «النصية الشاملة» سواء كانت تبعاً لنظام التحويل «عصر المحاكاة الساخرة، التكبير، الإبدال، أم كانت تبعاً لنظام المحاكاة الأسلوبية (ممارف -حمولة، اختلاق) (جنيت 1982). وإذا كانت الملامة الأسلوبية لنشاطات تحويل «عصر -الشامل تعلق خاصة بالمستوى الدلالي، فإن المحاكاة الأسلوبية تظلم بالمستويات -شال -بالمعنى الدقيق للكلمة.

- P. Guiraud, Les Caractères statistiques du vocabulaire, Paris, 1954; C.E. Osgood, "Some effects of motivation on style of encoding", in T.A. Sebeok (ed.), Style in Language, Cambridge (Mass.), 1960; J. Cohen, Structure du langage poétique, Paris, 1966; T. Todorov, Littérature et singulication, Paris, 1967; C.B. Williams, Style and Vocabulary. Numerical Studies, Londres, 1970; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; G.N. Leech et M.H. Short, Style in Fiction, Londres, New York, 1981; G. Genette, Palimpsestes, Paris, 1982, N. Goodman, "Les voies de la référence", in N. Goodman et C. Eigin, Esthétique et connaissance, Paris, 1990.

5 - مستوى التعبير

نستطيع أن نميز، على مستوى التعبير، عدة عوامل للمتغير الأسلوبي:

- 1- تكمن إحدى خصوصيات اللسان، إذا ما قورن بالأنظمة الإشارية الأخرى. -مر أننا نستطيع أن نستخدم الخطاب لكي نعيد إنتاج خطابات أخرى. ولكن درجة إعادة إنتاج -ليست هي نفسها دائماً. وتبعاً لكون بعض التحويلات القاعدية إذا كان قد تم تنفيذها ولا فإننا نميز ثلاثة إجراءات (جنيت 1972، كوهن 1981):

أ - الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن).

- ب - الخطاب المبدل (المونولوج السردى عند كوهن)، أي الأسلوب غير المباشر وإنه يعرف شكلين: خطاب غير مباشر منظم وخطاب غير مباشر حر (ميشال 1978). وقد كان الخطاب غير المباشر الحر موضوع عدد من البحوث بسبب وضعه القاعدي (السرفي -الترلني).

- ج - الخطاب السردى (القصة النفسية عند كوهن)، أي تقديم ملخص بسيط عن مضمون فعل الكلام المروي (مكهاال 1978).

وثمة زوج آخر من المصطلحات مرتبط بالكلام هو مصطلح «المونولوج» والحوار (انظر ميكاروفسكي 1967). ونسم المونولوج بنهر موضوع على المتكلم، كما نوضح ف -المراجع على وضع المخاطبة، وعلى إطار المرجع الوحيد، وعلى غياب العناصر اللتب

الواقعة، وعلى تكرار التعجب. وبالتعارض مع هذا، فإن الحوار يركز على المخاطب، ويحيل بكثرة إلى وضع المخاطبة، ويلعب على عدد من إطارات المرجع في وقت واحد، ويتم بحضور العناصر الساتية الواقعة، وبشكل الأشكال الاستهائية.

وفي الواقع، فإن تحليل «قصة الكلام» في تجلياته المختلفة يعد جزءاً من علم السرد، ومن التحليل اللساني والأسلوبي في الوقت نفسه. وإذا كان علم السرد يركز على العلاقات المتنوعة بين الراوي والمروي وهو الأمر الذي تستلزمه مختلف درجات الإيماء الكلامية، أو إذا كان يركز أيضاً على وضع المونولوج بوصفه قصة نفسية، إلى آخره، وإذا كان التحليل اللساني يدرس خصوصاً التحولات القاعدية التي تسم العيود من نموذج إلى آخر، فإن الأسلوبية تهتم بالآخرى بفردياته خطابيات الأشخاص، وبالتداخل بين أسلوب الراوي وأسلوب الشخصية في الخطاب الحر غير المباشر، وبوسم محاكاة الشفافية، إلى آخره.

2- ونجد، من بين واسمات التعبير، أن المؤشرات المتعلقة بالحالة الزمانية والمكانية للأبطال تمتد واسمات أسلوبية مهمة: إن توزيع الضمائر الشخصية، وأسما الإشارة، وضمائر الملكية، والظروف، وحركات إعراب الفعل والاسم وتكرارها ليعطي القياس للاختلافات الأسلوبية (تودوروف 1972). وتمتد هذه الاختلافات الأسلوبية غالباً معالم جنسية. وهكذا، فإن بعض «الشواذات» الظاهرة في استعمال الإشارات الزمانية (مثلاً استعمال كلمة «اليوم» مقترنة بزمان من أزمنة الماضي) تمتد مؤشرات للمقام التخيلي للنص موضوع الحديث.

3- يكون موقف المتكلم إزاء خطابه و/أو إزاء مرجع هذا الخطاب مدركاً من خلال السمات اللفظية، والقاعدية، والقصدية، إلى آخره. ويمكننا أن نميز عدة حالات:

أ - يركز الأسلوب الانفعالي أو التعبيري، في العلاقة بين المتكلم ومرجع الخطاب، على المتكلم. وإن المثل الأكثر وضوحاً هو المثل الذي تعطيه الأصوات التعجبية: «آه!» صوت لا يستدعي الشيء الذي يثير الإعجاب، ولكنه يثير هذا الإعجاب نفسه عند المتكلم. وينفع الأسلوب الانفعالي أيضاً المجال للخصوصيات التحوية، وذلك لأنه يتميز عمومياً بأبنية إردافية.

ب - ولفينا الأسلوب التثميني. ويكون التركيز، في هذه الحالة، بين المتكلم والمرجع على العلاقة نفسها مختلفاً: إن المرجع هو الذي يسلط الضوء عليه. وهكذا هو الأمر في تعبيرات مثل «طاولة جميلة»، «امرأة جميلة».

ج - الأسلوب التثميني. ويحمل المتكلم، في هذه الحالة، تثميناً لقيمة حقيقة

الخطاب، أو يقول آخر هو يحمل تسمياً للملازمة بين الخطاب ومرجمه (أو سياته). ويظهر هذا التسمين خصوصاً من خلال تعابير مثل «ريما»، «بلاشك»، «بيدولي»، إلى آخره (تودوروف 1972).

4- يسمح التنفيذ الأسلوبي للمتكلم أن يختار بين مختلف المدونات الأسلوبية، وذلك تبعاً لوضع التعبير. ويُقد بين لايف (1966) أن المتكلمين الذين ينتمون إلى مجموعة اجتماعية لسانية واحدة يلجأون إلى أساليب مختلفة تبعاً لسياقات المحادثات، وبصورة أكثر تحديداً تبعاً للمقصد الذي يعطيه المتكلم لـ «كيف؟» في خطابه. وهكذا، فإن الشخص نفسه يستخدم أساليب مختلفة وذلك تبعاً لترجمته نحو نظراء أو نحو شخص خارج عن مجموعته (مثل الكائن الاجتماعي اللساني الذي يقود الحوار). وثمة نتيجة مهمة لتحليل لايف تكمن في اكتشاف أن الأسلوب المحلي هو أيضاً أسلوب منظم ومتردد مثله في ذلك مثل أي مستوى أسلوبي آخر. ويقول آخر، فإن الانسجام الأسلوبي ليس قضية مستوى أسلوبي (مثل الأسلوب الرفاعي والذي هو على عكس الكلام «الشعبي»)، ولكنه ينتمى، على الأقل في أوضاع خارج أدبية، فقط بالغة المتكلم مع الأسلوب المتبنى.

- W. Labov, *The Social Stratification of English in New York City*, Washington (DC), 1966; T. Todorov, "Les registres de la parole", *Journal de psychologie*, 3, 1967, p. 265-278; "L'énonciation", *Langages*, 17, 1970; E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, 1966, p. 225-289; E. Stankiewicz, "Problems of emotive language", in T.A. Sebeok (ed.), *Approaches to Semiotics*, La Haye, 1964; J. Mukarovsky, *Kapitel aus der Poetik*, Frankfurt, 1967, p. 108-149; T. Todorov, "Style", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; G. Genette, *Figures*, III, Paris, 1972; b. McHale, "Free indirect discours: a survey of recent accounts", *PT*, 3 (2), 1978; D. Cohn, *La Transparence intérieure*, Paris, 1981.

النظم

VERSIFICATION

إننا نفهم النظم بأنه مجموعة من الظواهر التي تحدد خصوصية البيت. ويمكننا أن نقسم وقائع النظم إلى ثلاثة مجموعات كبيرة: وزن، وقافية، ومقطع شعري. والكل يعد جزءاً من البعد نفسه. وهو يبدأ بسمح بتمييز الأبيات الشعرية من النثر: إن المقصود هو مبدأ التوازي الذي يطالب بأن تظهر علاقة لمناصر السلسلة الكلامية في نقطة لاحقة عليها. ويجب أن نميز فيها التماثل الذي يتعلق بالترتيب المكاني فلا يلعب إذن إلا في الشعر المكتوب (تودوروف 1972). ويستطيع نموذجنا الأطراف في القصيدة المكتوبة أن يتدخل بانسجام. وهكذا هو البيت الشعري الصيني، إنه بسبب أحادية المقطع للمصنوعة الكلامية، فإن التوازي في السلسلة الكلامية، يجد ضامته في السلسلة الكتابية، ويتناسب كل مقطع - كلمة مع صورة معنوية. ونجد، على العكس من هذا في اللغة اليابانية، وهي لغة متعددة المقاطع، أن البيتين المتعادلين مقطعاً لا يملكان بالضرورة العدد نفسه من الأشكال الكتابية، وذلك لأن عدداً من الصور المعنوية يتناسب مع كلمات متعددة المقاطع (على عكس الأبيات المكتوبة فقط بمساعدة الأبجدية المقطعية الهيراقية أي التي لا تلجأ إلى أي صورة معنوية، وتجد أن التوازي هو مكتوبها).

إن تميز الوقائع الثلاثة المتممة إلى النظم لا يعني، كما هو معلوم، استقلال الوزن والغافية، والمقطع الشعري. إنها وقائع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، كما يوجد ارتباط بين وقائع النظم والخواص الساتية الأخرى للمبارة، وخاصة في بعدها الدلالي. ويستطيع التوازي الوزني للأبيات (وفي الحالات القصوى، التعادل الصوتي للمقاي) أن يدخل في علاقة تماثلية أو تناظرية مع البعد الدلالي للمصيدة (جاكسون 1963، ص 66-67). وإن ظاهرة «الاشتقاق الشعري» (جاكسون)، الناتجة عن حدث التشابه بين هالين والتي تمد أملاً كي توحى بقراءة بين كلمتين، لتدخل في هذا الإطار. وإنه لصحيح أن هذه

الإسكائية لا تمثل واقعاً في كل التقاليد الشعرية من غير شك، وإن القصيدة على كل حال لا تعطي التعادل على الإطلاق: إنه يقع على عاتق القارئ أن يبحث عن حافظ مقنع، وغني إلى حد ما، من أجل العلاقة التي يفتقرها التوازي (ب. دو كورنيليه 1986، ص 195) وإته لمن المهم أن نلاحظ أن هذا اللعب بين النظم والقيمة الدلالية يفترض مسبقاً استقراء التبادلات الوزنية، واستقلال صحتها القسرية إزاء المضمون التحوي- الدلالي: بهذا النثر تكون البنى الوزنية بنى موسومة وتستطيع أن تستخدم البحث عن الحافظ (ريفيه 1981، ص 6). فإن يعرف المرء الدور البنوي (والبنائي) للأصوات، فإن هذا لا يعادل دعم وجود «الرمزية الصوتية»، أي التماثل المباشر بين معنى الكلمات وطبيعة الأصوات التي تكونها. وإذا كانت مثل هذه التماثلات الموضوعية توجد عند بعض الشعراء، فإنها تتماثل دائماً مع نمادلات موسومة، والشاعر المعنى يعلم بها. ثم إنها لا تجدد لها أساساً في اللغة نفسها.

- R. Jakobson, "Deux aspects du langage et deux types d'aphasie", in *Essais de linguistique générale*, Paris, 1963; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; N. Ruwet, "Linguistique et poétique: une brève introduction", *Le français moderne*, 49, 1981, p. 1-19; B. de Cornulier, "Versifier: le code et sa règle", *Poétique*, 66, 1986, p. 191-197.

1 - البييت

تستند معظم البحور المحصية إلى التكرار المنضبط لسمّة أو لعدد من السمات الفسائية الأربع التالية: المقطع، النبر، الكمية، النغمة. أما المقطع، فهو مجموعة صوتية مكونة من صوت يسمى «مقطعي»، ومن أصوات أخرى صوتيه غير مقطعية. ويمثل الصوت الأول ذرة المقطع، بينما تشكل الأصوات الأخرى فيه الهواشي. وإن الصوائت في الفرنسية هي التي تضطلع بدور الأصوات المقطعية. وأما النبر فهو تفخيم يتصل بالفترة الزمنية، ويعلو أو يكثافة الصوت المقطعي والذي يميزه من جيرانه. وتتناسب الكمية مع اختلافات الفترة الزمنية للصوت. وإنها لتضطلع، في بعض اللغات، بوظيفة تمييزية، مع النبر العالي للمقطع: تعرف الصينية أربع نغمات (تودوروف 1972).

إننا نميز إذن، يشكل عادي، أربعة أنواع من الأوزان: المقطعي، والنبري، والكمي، والنغمي. ويستند الشعر الفرنسي والياباني مثلاً إلى المقطعية، أي إلى التكرار المنضبط لعدد من المقاطع. بينما النسق النبري، الموسوم بتكرار عدد محدد من النبرات، فيهمن في الشعر الإنكليزي والألماني. وكذلك، فإن النسق الكمي، المؤسس على التناوب المنضبط للصوائت الطويلة والقصيرة، يتحكم أيضاً بالشعر السكبريني والإفريقي. ولا

يبدو أن الوزن النغمي قد عمل على الإطلاق بوصفه نسقاً وزنياً مستقلاً: إن القيد النغمي، حتى في التصيلية الصينية القانونية، الدلّية شبه (تناظر نغمي بين بيتي المقطع الغنائي)، لينضاف ثانية إلى القيد الموضوع على عدد المقاطع (وفي أجناس شعرية أخرى من الشعر الصيني، فإن القيد النغمي لا يوجد على الإطلاق).

إنه لمن الشاذ أن يظهر البيت مبدأ واحداً من هذه المبادئ الأربعة: إن الشعر الإنكليزي، بدلاً من أن يكون نبرياً محضاً، هو شعر نبري مقطعي، وإنه ليكون كذلك على الأقل في الوزن الخماسي الوددي للشعر العالم الذي لا يتفصل كثيراً أبداً عن العشاري المقاطع، بينما الوزن الرباعي للشعر الشعبي (ولصحاكياته العالمية) فهو أكثر قوياً من وزن نبري محض (إن عدد المقاطع التي تشكل بيتاً لتعد أكثر حرية مما هي عليه في الوزن الخماسي الوددي). ويعد الوضع مماثلاً في الألمانية: نجد في بعض نماذج الأبيات أن عدد الثبرات وحده هو المحصى، بينما عدد الصوائث غير المنبورة بين الثبرين يعد حراً. وثمة نماذج أخرى من الأبيات، مثل الوزن الخماسي الوددي، ومثل الوزن السداسي خصوصاً، وهو وزن كلاسيكي أدخله كلويستوك ومارسه بهراقة هولديرلان. وإن مثل هذه النماذج لتحصى ليس الثبرات فقط، ولكنها تحصى أيضاً علاقاتها مع المقاطع غير المنبورة. وتبعاً لدراسات غاسباروف (1987)، فإن الأبيات المولفة من أحد عشر مقطعاً، الإيطالية والإسبانية، هي أبيات مقطعية نغمية بوضوح. وعلى العكس من ذلك، فإن ثماني المقاطع الإسباني (والذي هو وزن الشعر الشعبي) ليمد مقطعيّاً بشكل جوهري، كما هو البيت الفرنسي الكلاسيكي بجودة، الإسكندري.

وأخيراً، فإنه على الرغم من وجود روابط ثابتة بين الخواص الساتية للغة ونموذج النظم المفضل في هذه اللغة، فإن معظم التقاليد الشعرية قد جربت عدداً من نماذج البيت، وهي نماذج مستوردة في الغالب من لغات أخرى. وهكذا، فإن الشعر الروسي قد تلمس على المقطعية حتى القرن الثامن عشر، ثم تبني بعد ذلك وزناً نبرياً، وربما يكون ذلك لأن هذا الوزن يتطلب بسهولة أكبر مع الظواهر الصوتية للغة روسية.

- Etudes générales: E. Sievers, *Rhythmisch-melodische Studien*, Heidelberg, 1912; V. Jirmouaski, *Introduction to Metrics, the Theory of Verse*, La Haye, 1966 (édition russe en 1925); S. Chatman, *A Theory of Meter*, La Haye, 1965; W.K. Wimsatt (ed.), *Versification. Major Language Types*, New York, 1972; T. Todorov, "Versificatoir", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; H. Meschonnic, *Critique du rythme, Anthropologie historique du langage*, Lagrasse, 1982; J. Molino et J. Gardes-Tamine, *Introduction à l'analyse linguistique de la poésie*, Paris, 2 vol., 1982-1988.

تستند هوية البيت إلى التكرار المنضبط للوحدات الوزنية الأولية (المقطع، والثير أو الجزء). وإنما لتحديد بانتهاه الصورة الوزنية، والتي تتجلى بالوقف الوزني، كما تتجلى بالقافية في بعض نماذج النظم. ويمكن للبيت في الشعر المكتوب أن يشار إليه كتابياً، من أن تكون هنا ضرورة لذلك: الأبيات الثلاثة للمهايكو الياباني قد سُجِلت خلال عدة قرون على التوالي من غير تحديد خطي. فالبيت لا يوجد إلا بوصفه عضواً في سلسلة (أي يجب أن يوجد اثنان على الأقل)، والسبب لأن تكرار الوحدة الوزنية وحده هو الذي يحدد أملاً لإظهارها بوصفها هكذا، وأنه ليسمح إذن بالتحرف عليها وبمطابقتها.

ويكون البيت، في حالة الوزن المقطعي قابلاً للتطابق عن طريق عملية تمديد مقطعي. وفي الحالة المنبورة والكمية للأبيات، فإنه يكون متطابقاً عن طريق تمديد للقياسات، وذلك بما إن هذا المدة سائر المدة المقاطع المنبورة أو الطويلة. ولقد قام النظم القديم بوضع شرع للقياسات الكمية الأكثر وروداً وذلك عن طريق أسماء كان لها انتشار عريض، وقد طبقت فيما بعد أيضاً على قياسات نثرية (مع صمالة للطول وللنثر)، بل على بيت مقطعي. وإن القياسات القديمة الرئيسة هي: الوند -ا-، النغيلة -ا-، الأيسط -ا-، والأمغبيراك -ا- -ا-، والداكتيل -ا-ا-، والسبونديه - - -، والثيربيراك -ا-ا-ا-، وتحدد هذه القياسات بدورها نماذج البيت: يتطابق الوزن الرباعي الوندني عن طريق تمديد الأوتاد الأربعة.

وإنه على الرغم من الأهمية التاريخية، وخاصة في ميدان أنساق الوزن المقطعي للنغمي (الشعر الإنكليزي، والألماني، والروسي مثلاً)، فإن تحليل الأبيات الحالية والمقطعية بمساعدة قياسات (الأجزاء) وهو الأمر الذي غلب من أجل البيت الكمي، ليعتد أكثر فأكثر اعتراضات يوجهها الوزنيون الحاليون. وتصف المصطلحية المستعارة من النظم الكمي (باستثناء الشعراء النافذين الذين حاولوا فعلاً بوعي أن يطبقوا الأنساق القديمة) نظم اللغات الأوروبية الحديثة وصفاً سيئاً، سواء كان النظم مقطعيّاً نغمياً، أم كان بالآخر مقطعيّاً بحتاً. وهكذا فإن ما نسميه تقليدياً «الوزن الرباعي الوندني» في الشعر الشعبي الإنكليزي، لا يستطيع أن يستمر بوصفه وزناً لهذا الاسم إلا بإدخال ضوابط استبدالية مضاعفة. وإنه لموصوف أكثر بوصفه بيتاً من أربع ضربات، أي أربعة مقاطع منبورة، يفصل بينها متغير من المقاطع غير الموسومة نبراً، والتي يلغى تنوعها مبدأ نواتي تكون بفضل المدة الزمنية بين هجعتين من الضربات متطوّراً إليها بوصفها متعادلة وزناً (آفريدج 1982).

لقد نصب كيبدي فارغا نفسه في فرنسا مدافعاً عن التحليل النثري للبيت الفرنسي. وقد وصف المقطعية بأنها «نسخ غريب» يرتبط بهجمل «اللدور الأساسي للنثر في تأليف

البيت» (كبيدي فارغا 1977، ص 75). ولكن كورنيليه، من غير أن يشكك بفائدة التحليل الإيقاعي بمساعدة مفهوم الجزء، أو التنبير، كان قد أظهر البنى الإيقاعية في حلة النظم الفرنسي، والمتخلصة هكذا، لا يمكن أن تختلط مع البنية الوزنية للبيت. تلك لأنها بنية مقطعية محضة (ربما يكون هذا باستثناء القافية لأن تناوب القافية المذكورة / القافية القصيرة يمكن أن يوصف بوصفه تناوباً بين قافية يقع النبر فيها على المقطع الأخير وقافية يقع النبر فيها على المقطع ما قبل الأخير). وقد تمت مواجهة هذه الفرضية بالتحليل الإحصائي للوزن الإسكندراني والذي يعود الفضل فيه إلى غاسباروف (1987) الذي يكشف أن البنية النبرية للشطرين يحددها فقط الإيقاع اللساني للفرنسية، من غير إلزامات إضافية (وزنية على نحو خاص) تتعلق بترتيب النبر في داخل البيت. وإن التمييز بين النسق الوزني والإيقاع قد أظهره أيضاً عدم تطابق المفاهيم، حيث يوجد موقف (قطع وزني في داخل البيت) ونهاية للبيت من جهة، كما توجد استراحة كلامية (استراحة تحدها البنية النحوية للجملة) من جهة أخرى. وغالباً ما تميز سلسلتا الوقائع بعضهما. وهكذا الأمر في الشعر الياباني، فالاستراحة الوزنية لنهاية البيت تمتد دائماً أيضاً استراحة كلامية، لأن كل بيت بشكل وحدة نحوية منفصلة (في مثل هذا النسق، ليس للاستراحة الوزنية أي حاجة لكي يشار إليها كتابة، والسبب لأنها معروفة نحواً). وكذلك الأمر في البيت الشعري الكلاسيكي الفرنسي، فإن الوقف (الذي يفصل بين الشطرين) ليحد حدثاً وزنياً تحققه الاستراحة الكلامية إيقاعاً. ولكن يمكن للمرء أن يجد عدم تلاق للبيتين. ومثال هذا المعاطلة، حيث نهاية البيت، مع أنها ملائمة وزناً، إلا أن الاستراحة لم تحققها. وأخيره، هناك استراحة كلامية، مثل استراحة نهاية الجملة. وإنما لا تتناسب أيضاً بالضرورة مع قطع وزني (وقف أو نهاية البيت).

ويجب تحفيز مكان خاص للبيت الحر. والمقصود بهذا هو مفهوم يبدو متناقضاً في ذاته. فإما أن لا يوجد أي وزن، وفي هذه الحالة لا يوجد نظم، وإما أن يوجد تنظيم وزني، وفي هذه الحالة فإن كلمة «هو» تشير فقط إلى أن التنظيم الوزني لا يترك نفسه كي توصف بمساعدة الأساق الوزنية المستقرة. وفي الحالة الأولى، فإن قضية أن نعرف إذا كان المقصود هو القصيدة أيضاً أو إذا كان يجب الكلام بالأحرى عن نثر غنائي، يتعلق بمعايير للتطبيق مع مفهوم «القصيدة»: إذا كنا نرى في النظم سمة ضرورية للشعر، فيجب الكلام عن النثر. ولكننا نستطيع أن ننظر إلى الأمر كذلك، كما يقترح هذا سينفانسون مثلاً (1957)، وهو أن مفهوم القصيدة هو مفهوم توليفي: يستطيع النص غير الموزون أن يمد جزءاً من فئة «القصيدة»، بشرط أن يكون في مقدوره الارتباط بسمات أخرى غير تلك التي تشكلت تاريخياً في المدونة للنثر (المعالجة الموضوعاتية، استخدام الصور، أهمية الألفاظ الصوتية، التماثلات القاعدية، إلى آخره).

- A. Kibedi Varga, *Les Constantes du poème*. La Haye, 1963; C. Stevenson, "Qu'est-ce qu'un poème" (1957), *Poétique*, 83, 1990, p. 361-389; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; B. de Cornulier, *Théorie du vers*. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982; D. Attridge, *The Rhythms of English Poetry*, Londres, 1982; M.L. Gasparov, "A probability model of verse", *Style*, vol. 21, n°3, 1987, p. 322-340.

2 - القافية والمقطع الشعري

لا ينفك الوزن بنفسه عموماً عند تحديد شكل خاص للبيت، ولكنه يقيم تكرارات على مستوى العلاقات بين الأبيات. وإن النسقين الرئيسيين للتكرار هما القافية والمقطع الشعري.

فالقافية تكرر صوتي يأتي في نهاية البيت. وهي إذن ليست سوى حالة خاصة من حالات التكرار الصوتي، وظاهرة منتشرة جداً في البيت (تجانس صوتي، جناس استهلاكي، إلى آخره) (تودوروف 1972). ومع ذلك، فإن للتكرار الصوتي وظيفة وزنية فقط عندما تحيل القوافي إلى نسق من التكرار المنضبط. وهكذا، فإن الجناس الاستهلاكي (وهو تكرر صوامتي) والتجانس الصوتي (وهو تكرر صائتي: *âme/ âge*) ليس لهما مقام وزني في الشعر الأوروبي الحديث، حتى ولو كانا يمتلكان وظائف إيقاعية ودلالية مهمة. ونجد على العكس من هذا أن الجناس الاستهلاكي في الشعر الألماني والإنجليزي القديمين، كان يشكل مبدأً وزنياً. ونجد الأمر نفسه كذلك في أغنيات الإيماء الفرنسية، حيث يوضع التجانس الصوتي للقافية بالمعنى الحديث للكلمة.

توجد، كما هو بدهي، أنساق وزنية من غير قافية، وذلك مثل الشعر اللاتيني الكلاسيكي أو الشعر الياباني أيضاً. وثمة تقاليد شعرية أخرى تعرف أنساقاً وزنية ذات قافية وأنساقاً أخرى من غير قافية، ومثال هذا الشعر الإنكليزي-الذي، إلى جانب الأبيات المقفاة، يعرف الأبيات البيضاء (المتعملة خاصة في الشعر الدرامي)- أو الشعر الألماني. ويمكننا أن نميز عدداً من المتغيرات في القافية. وكل متغير منها يسمح بإنشاء ضرب من التصنيف.

ومثال هذا إذا أخذنا درجة التشابه بين المتاليتين الصوتيتين المتالتتين بوصفهما متغيراً، فإننا نستطيع أن نميز مثلاً بين القوافي الفقيرة حيث يكون الصائت المنبور وحده متطابقاً ولكن غير متبرع بأي صائت (*moi / roi*)، وبين القوافي الكافية، حيث يلتقي الصائت المنبور والصوائت التي تتبعه (*cheval / égal*)، وبين القوافي الثنية حيث يوجد، بالإضافة إلى الهوية الحاضرة في الإيقاع الكافي، هوية للصائت أو للصوائت التي تسبق

(cheval/ rival)، وأخيراً بين القوافي التصريمية، وذلك عندما يكون الصامت السابق متطابقاً أيضاً (ressentir/ repentir) (تودوروف 1972).

يعطينا متغير مكان التبر، من بين أشياء أخرى، التمييز بين قوافي **المفتوحة** وقوافي **المغلقة** (المتعلقة الأخير)، حيث يقع التبر على الصائت الأخير، والقوافي **المفتوحة** (المتعلقة الأخير)، حيث يقع التبر على الصائت ما قبل الأخير.

وثمة عامل آخر للتصنيف. وهو عامل مهم على مستوى تنظيم **القطع الشعري**. وهذا العامل هو التوليف بين القوافي. وبفضل المبدأ العام للتركيب، فإن **القطعة** مثل هذا التوليف ليست ممكنة إلا انطلاقاً من الرباعية (وحدة دنيا تسمح بتكرار **تجديد**). وهكذا، فإننا نميز بين القوافي المسطحة التي تتبع في النظام مثل "aabb"، وبين القوافي **المستديرة** مثل "abba"، وبين القوافي المتقاطعة مثل "abab" (تودوروف 1972).

وأخيراً، فإننا نصف القوافي أحياناً تبعاً للعلاقة التي تقيمها مع البنية الشعرية للعبارة. وهكذا، فإننا نجعل القوافي القاعدية، أي تلك التي تتفق فيها أشكال **القطع** متطابقة، متعارضة مع القوافي المضادة للقواعد. وكذلك نعارض أيضاً القوافي **المتعادلة** حيث يشير التقارب الصرفي الانطباع بقرب الدلالي، مع القوافي المضادة للدلالات، حيث يستدعي التقارب نفسه وضع التناظر موضع البداية. هذا، وإن القافية الملتبسة، **المؤنسة** على هوية الكلمة الصوتية وعلى اختلاف المعاني، مثل قولنا: *tombe/vers la tombe* (كأن نقول في العربة: رأيت الناس قد ذهبوا/ إلى من عنده ذهب)، فإن هنا وعلى حالة متطرفة لقافية مضادة دلالية (تودوروف 1972). وإن التعبيرين «القافية المضادة قاعدية» و«القافية المضادة دلالية» ليسا مع ذلك تعبيرين سمعيين: أن نجعل كلمة **القافية** شكل كلامي، فإن هذا لا يمد حركة مضادة قاعدية، وذلك لأننا نقف على **القافية** فائدة من تعارض ملائم قاعدية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قافية مؤنسة، فإنها ليست مضادة دلالية، وذلك لأن التباين الدلالي يمثل واقعة **القافية** هو الأمر بالنسبة إلى الهوية. وإنه لمن الأفضل إذن الكلام عن قوافي تحقق هوية **القطعة** (أو دلالية) وعن قوافي تحقق تنازحاً قاعدية (أو دلالية).

إن إضعاف تكرار نموذج للتوليف الخاص للتقديم يعطي كلاً ولادة لوحدة ملائمة عليها، مثل الرباعية. وإن المقصود هنا، هو حالة خاصة من حالات **القطع الشعري**، المؤسس على التابع المنضبط لعدد من الأبيات. ويستلزم تطابق المقاطع الشعرية في قصيدة التعرف على تكرار ملائم: إن المقصود غالباً هو صورة القوافي نفسها، أو الوزن، وأحياناً فقط عدداً ثابتاً من الأبيات.

وإذا كانت للأبيات التي تولف القطعة العدد نفسه من القياسات، فإننا نتكلم عن قطعة

متماثلة الوزن. وأما الحالة المحاكسة فنسميها متغايرة الوزن. ولنا لتمييز المقطوعات أيضاً تبعاً لعدد الأبيات التي تكونتها، ومن هنا فقد جاءت التسميات: دبستيك (بينان متكامل المعنى في الفرنسية. «متر»)، مقطع شعري ثلاثي، مقطع شعري رباعي، إلى آخره. واللازمة، فليست شيئاً آخر سوى تكرار المقطع نوعاً متطابقاً (تودوروف 1972).

وينخفض المقطع في الشعر المعنى إلى قانون التكرار نفسه الذي تخضع الأبيات ولقد يعني هذا أن المقطع لا يكون متطابقاً إلا انطلاقاً من التكرار الثاني. وكذلك الأمر الشعر المكتوب، فإن فكرة القصيدة ذات المقطع الوحيد لا معنى لها. ومع ذلك، مادام الشعر المكتوب يمتلك الإمكانية لكي يميز مجموعات تحتية عن طريق أدوات طبع محضة، فإن الشعراء لم يهودوا مجبرين أن يخضعوا إلى قانون التكرار لكي يقسموا قصائدهم إلى وحدات تحتية. أما وقد قيل هذا، فإن التقسيم للنحتي عندما لا يعود مؤثراً على تكرار بنية مقطعية متطابقة، فإن الأمر سيفضي بنا إلى شبه مقطوعات يحسن بنا تسميتها «أقساماً».

عندما يكون توليف الأبيات، وبشكل احتمالي توليف المقاطع (أو الأقسام) مقبلاً فإننا نصل إلى أشكال ثابتة من النظم. فلدينا مثلاً «الأدوارية» (وهي قصيدة غنائية مبنية على قانونين، وتكون اللازمة فيها مأخوذة من الوسط ومن النهاية)، ولدينا الموشح الغنائي الفرنسي (وهو يتميز من الموشح الألماني الذي هو قصيدة مكونة من قطع، ولكنه ليس شكلاً ثابتاً، والسبب لأن عدد المقاطع ليس محدوداً)، وهو يتألف من ثلاثة مقاطع متشابهة القافية، ومتشابهة الوزن، ومن بيت الإهداء في خاتمة القصيدة، أو أيضاً من سورته (متشابهة من 14 بيتاً منظماً في 4-3-3 أو في 4-4-2). ولا يكون الشكل الثابت مع ذلك مؤسساً بالضرورة على ترسيمات القافية أو المقاطع: يتشكل الهايكو الياباني من تسلسل بسيط من ثلاث أبيات (5، 7 و 5 مقاطع) من دون قافية. ولقد تشكل في القرن السابع عشر بانفصال الأبيات الثلاثة الأولى من شكل ثابت آخر، أكثر طولاً، ويسمى «واكا» (أو نانكا) ومن بنية 5، 8، 5، 7، 7.

- O. Brik, "Zvukovye povtory", Michigan Slavic Materials, 5 (= O.M. Brik, Two Essays on Poetic Language), Ann Arbor, 1964; W.K. Wimsatt, "On relation of rhyme to reason", The Verbal Icon, Lexington, 1954, p. 153-166; P. Delbouille, Poésie et sonorités, Bruxelles, 1961; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972. Quelques traités et études consacrés à la versification française: M. Grammont, Le Vers français, 3 tomes, Paris, 1949, 1951, 1955; M. Grammont, Petit traité de versification française, Paris, 1960; J. Suberville, Histoire et théorie de versification française, Paris, 1956; W. T. Elwert, Traité de versification

française, des origines à nos jours, Paris, 1965; F. Deloffre, Le Vers français, Paris, 1973; B. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982.

3 - مقاربات نظرية

يجب على دراسة الأوزان أن تتميز من دواصة إنشاء الأشعار. فهذا التمييز يظهر حدود كل تحليل سمعي للنظم، والذي يستعمل أحياناً كتابية تسمح بتحويل بصري مفصل لدفق الكلام (الكلام المرئي)، ولأدوات تسجيل أخرى: إننا نجد هنا اختلافاً بين البيت وتنفيذ البيت في الوقت نفسه، واختلافاً بين الوزن والإيقاع (تودوروف 1972). ومادامنا قد أقرنا هذا، فيجب أن لا نخلط المتغيرات الفردية في إنشاء الأشعار مع ماسميه «العناصر الاختيارية للنظم» والتي حللها أيضاً الشكلانيون الروس. ولقد أظهر رومان جاكبسون الذي يستطيع أن يضطلع به توزيع السلسلة الكلامية إلى كلمات، وذلك في داخل الترسيم الوزنية: إن وجد القياسات الأربعة في الروسية لا يدرك بالطريقة التالية إلا والنبر واقع على بداية أو على نهاية الكلمات. وفي الواقع، فإن مفهوم العناصر الاختيارية نفسه يطرح سؤالاً صعباً يتصل بالعلاقات بين البنية الوزنية للأبيات، وبنيتها الإيقاعية (يمد استقلال الاثنين واحداً من مصادر تعقيد البنية الشعرية) وعلاقتها مع الإيقاع اللساني للغة ما. فإذا كان التمييز، في نسق مقطعي - نغمي، بين الوزن والإيقاع يعد أحياناً صعب الإنشاء، فهو على العكس من ذلك لا يطرح مشكلة في نسق مقطعي محض لا يضطلع فيه الإيقاع اللساني بدور شعري كما هو بدهي.

لقد أدخل الشكلانيون الروس (جاكسون، توماشفسكين لإخناياوم، جيرمونسكي) التحليل النبوي في الدراسة الوزنية. ونجد من بين المقاربات المتفرقة نموذج «التحليل الاحتمالي»، والذي يعود الفضل فيه إلى توماشفسكي. ولقد تبين أنه خصب على نحو خاص، ولا سيما في ميدان الوزن المقارن، وخاصة أن معالجة المنهج قد تسطت بشكل واسع واستدقت بفضل حسابات الحاسوب. ولقد تأسس هذا المنهج على مبدأ تكرار ورود النبر في وضع ما للقعيدة إزاء تكرار الورد لهذا النبر نفسه في الوضع نفسه خارج الشعر (أي بفضل السمات الإيقاعية للغة). ولقد سمح هذا المنهج بالتمييز بوضوح بين أنساق وزنية مقطعية وأنساق نبرية نغمية.

ولا تزال فائدة التحليل الإحصائي في مكان آخر. إذ ثمة سؤال مهم يكمن في معرفة مقام الوزن. فالمقاربة التقليدية ترى فيه نسقاً من الضوابط التواضعية الواضحة، حتى وإن كنا نقبل أن هذا النسق من الضوابط ليس مستقلاً عن اللغة، وذلك لأن كل اللغات لاتتسم بالطريقة نفسها مع نموذج الضوابط عينه، إذا لم تكن القافية موجودة في الشعر الياباني،

فريما يكون هذا لأن كل الكلمات في اليابانية تنتهي أما بخمسة صوائت "e, o, u, i" ، وإما شبه الصائت "n" . وكذلك ، فلقد قاربنا غالباً الوزن المقطعي في الشعر الفرنسي من وجود النثر النهائي الإيجابي في الفرنسية ، بينما في الألمانية مثلاً ، فإن النثر أكثر تحركاً . ومادام هذا هكذا ، فإن المنهج الإحصائي يمثل مساعدة عظمى لإنشاء الفارق بين الظواهر الإيقاعية التي يعود وجودها إلى البنية اللسانية والظواهر التي تستند إلى الوزن خصوصاً . ويقول آخر ، فإنه يساعد في التمييز بين الإيقاع اللساني - الثابت شعرياً والذي لم تعد للمشاعر عليه هيمنة - والإيقاع الذي يحدده الوضع الوزني . وهناك ، أخيراً ، الإيقاع الفردي للشاعر والذي تكون علاقاته المعقدة مع الإيقاع اللساني والنسق الوزني مكاناً للخلق الإيقاعي (والوزني بشكل احتمالي) .

إن المنهج البنوي هو منهج تحليلي ووصفي في جوهره . ولقد حاولنا ، في وعاء القواعد التوليدية ، أن نطور وزناً توليدياً ، أي أن نطور وزناً توليفياً وتفسيراً . ولقد أعطى مثلاً كل من «م» ، «هال» و«س» ، كـيسير» وصفاً جديداً للوزن الخماسي الوندي الإنكليزي . وقد التزم . في فرنسا ، كل من «ليسون» و«روبود» بالطريق نفسه ، وقد حاولا تطوير نموذج توليدي للوزن الإسكندراني . هذا ، وإن الوزن التوليدي لينقل في ميدان الوزن المفترسات التي هي مفترسات القواعد التوليدية بالنسبة إلى اللغة ، وخصوصاً فكرة الكفاءة والأداء : كما إن المتكلم بلغته الأم يستطيع أن يميز بين جمل قاعدية وجمل غير قاعدية في لفته من غير أن يكون واع بالضوابط التي تسمح له بذلك ، كذلك فإن القارئ الخبير بالشعر الفرنسي ، والإنكليزي ، إلى آخره ، لهو من المفترض أن يكون قادراً أن يميز بين أمثلة مقبولة وأمثلة غير مقبولة للوزن من غير أن يمتلك بالضرورة معرفة واعية بالضوابط المتناسبة . وانتظافاً من هذه البدهيات ، فإن «هال» و«كاسير» قد طورا نموذجاً أيضاً جديداً للوزن الخماسي الوندي في الإنكليزية . وهو نموذج يستند فقط إلى مسلمة البنية الوزنية المحددة والمولدة من ضابطين من ضوابط التناسب (تسمى أيضاً ضوابط الإنجاز) . وتكمن الفرة الكبرى للنظريات التوليدية في اقتصادها للضوابط وخصوصاً في قابليتها للانتقال . وهكذا ، فقد ظهر بسرعة كبيرة أن نسق «هال» و«كيسير» (بما في ذلك التحسينات التي حملها إليه مؤلفون آخرون ، وخاصة بول كيارسكي الذي ، إلى هذا اليوم ، اقترح من غير شك التحليل التوليدي الأكثر تمقيداً والأكثر دقة) لا يولد كل الخطوط التي تعد مقبولة في نظر القارئ المؤهل في الشعر الإنكليزي وقطع في هذا الشعر : إنه يولد آلياتاً يرفضها كل قارئ ، ويضالج آلياتاً برفضها غير مقبولة بينما القراء يرون أنها صحيحة تماماً (أتريدج 1982) . وليس هذا هنا ، كما هو بدهي ، اعتراض أولي على المنهج التوليدي ، والسبب لأنه يمكن تحسين النظرية بغية الوقوف على حدس الشعراء والقراء . ومع ذلك فيمكننا أن

نسأل أنفسنا إذا كان قياس الكفاءة اللسانية قابلاً للنقل إلى ميدان الوزن، والذي هو بعد كل شيء ليس ميدان العروض اللساني: كما يبين ذلك تعايش عدد من الأنساق اللسانية الخاصة لمبادئ مختلفة في بعض اللغات، فإن الوزن، وإن كان يستجر فائدة من السمات الصوتية للغة، هو بالنسبة إلى الجوهرى منه تواضع أدبي، أي إنه يستخدم مؤثرات مسيطرة عليها وعياً بفضل المعرفة الواضحة للنسق الوزني المطبق. ومن غير الانتصار لفئة في الخصومة حول فطرية البنى اللسانية الأساسية، فإنه يبدو من الحصافة، حتى يثبت العكس، القبول بأن «الكفاءة الوزنية» هي في جوهرها «كفاءة» تقنية مكتسبة، ولدت من معايشرة النصوص الشعرية، أي ولدت من استبطان مجموعة من الانتظارات التكرارية، وذلك على الطريقة التي يكتسب بها موسيقى أو هاوٍ للموسيقى ومكوّن في النسق النغمي الغربي، «كفاءة» في إنتاج القطع الموسيقية ومعرفتها وهو يستخدم ضوابط النسق التناغمي.

لقد تمت ملامسة دراسة الوزن، حديثاً، من خلال منظور إداركي. وعلى عكس المقاربات الأخرى، فإن المنظور الإداركي يركز على السمة الوظيفية للنظم. ف «ب. دو كورنيليه» (1982) إذ وجد ثنائية القانون النفسي الذي اقترحه «ميلر» (1956)، والذي تبعاً له يتقلب حد الإشباع لذاكرتنا في العمل حول سبعة عناصر (مهما كانت)، فإنه قد فسر ضرورة وجود الوقف في الوزن العشري والإسكندراني، وذلك لأن «المعرفة الفطرية والأكيدة للعدد المقطعي الدقيق في الفرنسية تعد معرفة محدودة بشماني مقاطع أو بأقل من هذا، وذلك تبعاً للأجناس». وقد شرع في وقت قريب أكثر كل من «غريمو» و«بالدوان» (1993) بتحليل المقاطع الشعرية من خلال المنظور نفسه، وقد حللاً، بصورة أدق، ترسيمات القوافي. ففسرنا بهذا الاستعمال الكثيف للقوافي المسطحة ولمختلف توليفات القافيتين في بناء المقاطع الشعرية عن طريق مبدأ الاقتصاد الإداركي. وإن هذه الدراسات، التي ليست إلا في بدايتها، لتعمم أحياناً بشكل مفرط وذلك إذ تجعل من «القوانين» الإدارية للنظم بدهيات على قاعدة المعطيات الخاصة جداً ثقافياً بغية تبرير اللغة المعروفة العمياء. ولكن المقاربة الإدراكية تشكل من غير اعتراض نموذج التفسير الأكثر وعداً، وذلك لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يقدم تفسيراً، والسبب لأنه بعيداً عن تنوع الأنساق الوزنية المثناة في العالم، فإننا نلاحظ أن كل شيء يأخذ بالحسبان بعض الحدود المشتركة المتعلقة بعدد العناصر الملائمة التي يجب معالجتها إداركياً بغية مطابقة البنية الوزنية التي نبحث فيها. وقد كان للنموذج المؤسس على القواعد التوليدية تشيلات تولدية له أيضاً، ولكن بينما كان مضطراً أن يجعل بدهياً وجود البنى العميقة والتي يبقى وضعها الذهني حتى للحظة وضعاً افتراضياً بشكل واسع، فإن التفسير الذي اقترحه المقاربة الإدراكية يقف

بنفسه عند حدود إجراء نداء لقيود نفسية عامة موثقة من قبل بشكل واسع في ميادين أخرى، وذلك لأنها مرتبطة في جوهرها بوظيفة ذاكرة العمل.

■ المقاربة البنوية والإحصائية :

B. Tomachevski, O stikhe, Leningrad, 1929 (cf. Les extraits traduits en français dans Théorie de la littérature, Paris, 1965); W.L. Schramm, Approaches to a Science of English Verse, Iowa City, 1935 (présente l'approche acoustique); W.K. Wimsatt et M.C. Beardsley, "The concept of meter: an exercise in abstraction", PMLA, 1959, p. 585-598; R. Jakobson, "Linguistique et poétique" in Essais de linguistique générale, Paris, 1963; T. Todorov, "Versification", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; M. Tarlinskaja, English Verse: Theory and History, La Haye, 1976; "New Metrics", numéro spécial de la revue Style, vol. 21, n°3, 1987.

المقاربة التوليدية :

M. Halle et S.J. Keyser, "Chaucer and the study of prosody", College English, déc. 1966, p. 187-219; M. Halle et S.J. Keyser, English Stress: Its Form, Its Growth, and Its Role in Verse, New York, Evanston, Londres, 1971; J. Roubaud, "Mètre et vers", Poétique, 7, 1971, p. 354-275; P. Lusson et J. Roubaud, "Mètre et rythme de l'alexandrin ordinaire", Langue française, 23, 1974, p. 41-53; P. Kiparsky, "The rhythmic structure of English, verse", in linguistic Inquiry, n°8, 1977, p. 189-247; pour des critiques de l'approche générative, W.K. Wimsatt, "The rule and the norm: Halle and Keyser on Chaucer's meter", College English, 31, 1970, p. 774-88; M. Barnes et H. Esau, "Gilding the lapses in a theory of metrics", Poetics, 8, 1979, 481-487; D. Attridge, The Rhythms of English Poetry, Londres, 1982.

المقاربة الإدراكية :

G. Miller, "The magical number seven, plus or minus two: some limits on our capacity for processing information", Psychological Review, 63, 1956, p. 81-96; B. de Cornulier, Théorie du vers. Rimbaud, Verlaine, Mallarmé, Paris, 1982; M. Grimaud et L. Baldwin, "Versification cognitive: la strophe", Poétique, 95, 1993, p. 259-276.

الزمن في اللغة

TEMPS DANS LA LANGUE

إن النظريات وعلوم المصطلح المتصلة بالزمانية اللسانية تعد متنوعة ومتناقضة إلى درجة أننا فضلنا معها إعطاء تمثيل شخصي للقضية - ونحن نشير، أثناء ذلك، إلى هذه العلاقات مع وجهات نظر أخرى وعلوم أخرى للمصطلح. وبما إنه، من جهة ثانية، ثمة فيض من الأدب حول الموضوع، فإن فهرسنا ستدفع بالاصطفاء إلى حد التحيز.

إن موضوع هذا الفصل ليس هو المتصور القاعدي، المسمى «temps - زمن» في الفرنسية (وسيكث هنا من الآن فصاعداً «ز - ق» زمن قاعدي)، و«tense» في الإنكليزية، و«Tempus» في الألمانية، والذي يستخدم في تجميع مختلف أشكال الفعل التي لا تنبئ إلا بوساطة الشخص: إن «يفعل» و«نفعل» ينتميان إلى «ز - ق» واحد، وهو ما يسمى «الحاضر الإخباري». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «كي يفعل» و«كي تفعل» اللذين ينتميان إلى «نصب الفعل في صيغة الحاضر». ولكن لن يكون المقصود أكثر هو الزمن، المسمى غالباً الزمن الواقعي أو الموضوعي، والذي يتدخل في علوم الطبيعة، والذي ليس هو أيضاً بالزمن المعاش، أي الزمن الذاتي، والذي هو موضوع علم النفس. فما بهما هو الطريقة التي تتمثل فيها التجربة الإنسانية للزمن من خلال التنظيم اللساني للعبارة - وإنها لتكون بأدوات أخرى غير الأزمنة القاعدية.

(ملاحظة: سنلاحظ الالتباس الذي يعطي اسم «زمن» للأزمنة القاعدية، ولمجموعات الأزمنة القاعدية في الآن ذاته: إننا نتكلم عن الزمن «الحاضر» الذي يجمع الزمن القاعدي «الحاضر الإخباري» والزمن القاعدي «نصب الفعل في صيغة الحاضر». وهذا الجمع للأزمنة القاعدية في زمن يصلب تجمعها في الطريق: نحن نضع في الطريقة «الإخبارية» عينها الأزمنة القاعدية: «الحاضر الإخباري» و«المضارع الإخباري». ويبدو كل زمن

قاعدي، من خلال هذا المنظور، وكأنه تقاطع لزمان ولطريقة. وإن مثل هذا التصنيف لهو قابل للتطبيق على اللغات الهندو-أوروبية، وخاصة القديمة، ولا معنى له بالنسبة إلى اللغات الأخرى).

لنأخذ مثلاً الجملة التالية، المسجلة «ج»، والتي تستطيع أن تبدأ قصة الإنزال العسكري لحزيران. 1944 «في 6 حزيران عند الفجر، كانت الناقلات الأولى للقوات المسلحة قد غادرت قبلاً إنكلترا منذ عدة ساعات، وبعضها قد غادر منذ الفجر». وسنصنف في فئات ثلاث الإلماحات إلى الأزمنة المتضمنة في «ج».

أ- تشير «ج»، من جهة، بوساطة تأريخ محدد «في 6 حزيران عند الفجر»، وبشكل أكثر غموضاً أن الزمن القاعدي هو زمن في الماضي، أي الفترة التي هي في العبارة، والتي تشكل «موضوعها الزمني». وسنلاحظ أن هذه الفترة ليست هي تلك التي تتموضع فيها الحوادث المقدمة، أي انطلاق القوات المسلحة الأولى، وهي أحداث سابقة في تسلسلها التاريخي على الموضوع، ولكنها ضرورية لوسم اللحظة التي تحدثت عنها، فجر 6 حزيران. وسنقول تشكل هذه الأحداث، بالتعارض مع الموضوع، «السيرورة»، وهي كلمة عامة جداً وموجهة أيضاً لتغطية الحالات التي يكون القصد منها حالة مثل «في 6 حزيران عند الفجر، كان رومل غائباً عن فرنسا منذ عدة أيام». وتعد السيرورة في مثلنا ممثلة في المركز النحوي لـ «ج» (أي في مجموعة المسند إليه «الناقلات الأولى...»). وفي المجموعة الكلامية «كانت قد غادرت...»، ثم إن تقديم الموضوع ليعد هامشياً نحواً.

ب- وهناك إشارات زمانية أخرى تتعلق بالسيرورة. فهذه الإشارات تكون في «ج» متموضعة بشكل مطلق في داخل المسند إليه والمسند. وهكذا، فإن الصفة «الأولى» تعد جزءاً من مجموعة المسند إليه، وتستخدم في الكشف عن عنصر من عناصر الواقع بموضعتة في سلسلة لتسلسل الأحداث. أما ما يتعلق بالتعابير «منذ عدة أيام»، «منذ الأس»، فإنها تحدد السيرورة زمانياً (مفادرة إنكلترا) والتي يكون العامل فيها مشاراً إليه بالمسند إليه. وسنرتب أيضاً في الفئة نفسها تنابع الحاضر والغياب الذي يستلزمه الفعل «غادر»، وهو تنابع يشكل مركز الحدث الموصوف نفسه.

ج- وتنتقل الفئة الثالثة بالعلاقة القائمة في «ج» بين المؤشرات الموضوعانية (أ) والسيرورة (ب). وتتمسم هذه العلاقة باختيار زمن قاعدي مركب (الماضي التام) وباختيار الظرف «قبل». وتستلزم هذه الاختيارات أن تكون السيرورة (ب) سابقة على اللحظة التي تتكلم عنها «الجملة - ج»، أي سابقة على موضوعها الزمني (أ)، ولكن نتائج السيرورة تتبع هذه اللحظة وتسمها: إننا نصف فجر 6 حزيران بقولنا إنه يتبع انطلاق المومة.

1 - توسع الإشارات الزمانية الموضوعاتية (أ)

إن الإشارات التي هي من النموذج (أ)، حتى عندما تكون محددة المكان نحواً (في «ج»، هي في جوهرها، تكون على رأس الجملة)، فإنها تمتد دلاليّاً إلى كامل العبارة، وذلك بما إنها تقيم موضوعها. وإننا لنجد تأكيداً لهذا في ظواهر متنوعة. فلنقارن العبارات «في الصباح، أنا أعلم»، «أنا أعلم في الصباح». نجد في العبارة الأولى أن المؤشر «الصباح» هو من نموذج (أ). والجملة مقدمة بوصفها وصفاً لنشاطاتي الصباحية، وكأنها تجيب على السؤال «ماذا تفعل في الصباح؟». وهي بهذا لا تدع مجالاً بأي شكل من الأشكال إلا لكي نسع أنا لا أعلم في أوقات أخرى (إن ما نستطيع أن نجعلنا نسمعه أنه، في الصباح، لا أفعل شيئاً آخر سوى العمل). والأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العبارة الثانية. هنا يعد «الصباح» عنصراً من عناصر المسند، ويساهم في وصف السيورة. وأما الموضوع الزمني، فمشار إليه بشكل غامض جداً عن طريق الزمن القاعدي الحاضر. ويمكن أن يكون القصد مثلاً، هو المكان المعطى للعمل في الجدول الزمني الحالي (إجابة على السؤال «متى تعمل أنت؟»). وإننا لفهم حينئذ أن الجملة إذا لم تكن متممة، فإنها تستطيع أن تدع المرء يفهم أنني أعلم في الصباح فقط.

وثمة تمثيل آخر للظاهرة نفسها: لدينا التباس في عبارة مثل «في السنة الماضية كانت سيارتي زرقاء». وإنها تستطيع أن تعني: (أ) أن المتكلم قد غير السيارة منذ سنة، أو (ب) أن السيارة قد غيرت اللون. ويأتي هذا الشك من أن مؤشر التسلسل الزمني «السنة الماضية» يصلح بالنسبة إلى الجملة كلها، والتي تعبر عن الموضوع الزمني، وليس بالنسبة إلى المسند وحده. وإنه ليتم إخبار السامع عن حالة معينة لأشياء من السنة الماضية، ومن الممكن أنه يجب فهم التعبير «سيارتي» بالعلاقة مع هذه الفترة (=السيارة التي كانت عندي في السنة الماضية)، ومن هنا يجيء المعنى (أ) (ولكن يبقى من الممكن أيضاً أن يفهم التعبير بالعلاقة مع اللحظة الزمنية للكلام، وإنه يشير إذن إلى سيارة المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، ومن هنا يأتي المعنى (ب)).

2 - التموضع الزمني للموضوع وللسيورة

ويمكن للمؤشرات الدالة على الموضوع (أ) كما يمكن للمؤشرات الدالة على السيورة (ب) أن تحتوي على التموضع الزمني: إننا نستطيع أن نوضع في الزمن الفترة التي نتكلم عنها والأحداث التي تستخدم في إبرازها (إن الجملة «ج» إذا أخذت مثلاً في الأعلى، فقد بينت أن هذه التوضعات تستطيع أن تكون مختلفة). ولتنفيذ هذا الاستدلال،

سيكون من الممكن، نظرياً، أن نكتفي بالإشارة إلى التواريخ. وفي الواقع، فإن العبارات في كل اللغات، حتى وإن كانت تحمل تواريخ، فإنها تموضع أيضاً المؤشرات التي تنقلها إزاء تمييز الماضي، والحاضر، والمستقبل (وهذا ما تفعله «ج» بما إن فعلها هو الفعل الماضي بالنسبة إلى الزمن القاعدي). وهذا ينطبق طبعاً على اللغات، مثل الفرنسية، والتي تشمل على زمن قاعدي يتناسب مع هذه العصور الثلاثة. ولكن هذه هي الحالة أيضاً بالنسبة إلى تلك اللغات، وهي جد كثيرة، والتي تميز الأزمنة القاعدية فيها الماضي وعدم الماضي فقط. وإن الأمر ليكون كذلك بالنسبة إلى تلك اللغات، مثل العربية الكلاسيكية، التي لا تميز العصور على مستوى الفعل، والتي يستطيع فيها الشكل الفعلي نفسه أن يعني «أكتب»، «لا أزال أكتب»، «ماكتب». ويستلزم فهم العبارة دائماً أن نموضع ما نقول في سيرورة من سيروراتها، والتي يبدو أن التمييز فيها يشكل عمومية لسانية، بغض النظر عن تعيناتها القاعدية.

فالقول إن اللغة تفرض على المرء أن يرى جريان الزمن من خلال التعارض بين الحاضر، والماضي، والمستقبل، فهذا يعني أن نقول في الوقت نفسه إنها تحيل، بشكل جوهري، إلى فعل الكلام، أو هي بقول آخر تقدم العالم إزاء الكلام. والحاضر في الواقع، سواء كان يشار إليه بالزمن القاعدي أم بالظروف مثل «اليوم» أو «الآن»، فإن هذا يكون دائماً في اللحظة التي نتكلم فيها (وعلى وجه التحديد، هذه فترة تمتد على وجه الاحتمال طويلاً جداً، ولكنها تقدم بوصفها جامعة للحظة التي نتكلم فيها). وبالتماثل، فإن الماضي والمستقبل يمثلان فترات تستثني هذه اللحظة، وإنها لتموضع إما قبلها وإما بعدها. وهذا يعني أن المفاهيم اللسانية للحاضر، وللماضي، وللمستقبل، هي مفاهيم إرشادية، وأنها لا تأخذ قيمها إلا إزاء وضع الخطاب. ولقد طور بنفيسيت على نحو خاص الفكرة التي تقول إن اللغة تسقط على العالم شبكة زمانية تتأسس على نشاط الكلام نفسه. وإنه ليحدد مع ذلك هذا التأكيد بواحد من الاستعماليين اللذين كما يرى، تكون اللغة قابلة لهما، أي الخطاب. وهذا يعني «وجود تعبير يفترض أن هناك متكلماً وسامعاً، وأن القصد عند الأول هو التأثير في الآخر». وإنه ليقبل في الاستعمال الثاني أن المتكلم يحاول أن يمحو التاريخ من كلامه بالذات - التاريخ بوصفه مصطلحاً يجمع قصة التخيل وقصة المؤرخين في الوقت نفسه-. ولم يعد بإمكان هذا النموذج من التعبير، الذي يحذف أو يميل إلى ذلك. أن يشتمل على التمييز القائم على الماضي، والحاضر، والمستقبل. وقد كان للأزمنة القاعدية حينئذ وظيفة وحيدة تتجلى في تمييز ما قبل الأحداث وما بعد الأحداث بعضها إزاء بعض. ولقد يعني هذا إذن أنها تشكل تساقاً مختلفاً تماماً عن نسق الخطاب، الذي لا ينظم بالعلاقة مع لحظة الكلام. وكما يرى بنفيسيت، فإن مدونة الأزمنة القاعدية، في الفرنسية، هي

مدونة مختلفة في النسقين. فالماضي البعيد، مثلاً، الذي لا يشتمل على أي فكرة عن الماضي، ولكنه يقدم الحدث في انبثاقه البسيط، فإنه لا ينتمي إلى التاريخ. وكذلك، فإن الأزمنة التي هي المستقبل، والماضي القريب، والحاضر لا تنتمي إلا إلى الخطاب. فإذا التفتيناهما في نص تاريخي، فإن هذا يكون من خلال قيمة مختلفة: الحاضر إما أن يكون كلي الزمن، وإما أن يكون حيث «الحاضر التاريخي»، وهذا تنويع من تنويعات الماضي البعيد: أما المستقبل، فإنه يسم اللاحق كما في «في 1770»، تزوجت ماري انطوانيت من لويس السادس عشر، وأنجبت منه طفلتين».

ولقد بنى المنطقي ريشا نباش، لكي يقدم موضوعة الأحداث عن طريق الأزمنة القاعدية، نسقاً يميز علاقاتها مع التعبير، وسواء كان هذا بغية موضوعة ما سميناه الموضوع (أ)، أم كان ذلك بغية موضوعة ما سميناه السيروورة (ب). وبالنسبة إلى ريشانباش، فإن موضوعة الحدث عن طريق اللغة يجعل ثلاث نقاط تتدخل (والتي تستطيع على كل حال أن تكون ممتدة بشكل تكون معه فواصل زمنية). فـ(ك) تمثل لحظة الكلام، و (م) تمثل (نقطة المرجع)، وهي لحظة يستدل عليها بالعلاقة مع (ك)، والتي يمكن أن تتزامن معها، سابقاً أو لاحقاً. وهناك أخيراً (ح) وهي تمثل لحظة الحدث، وهي لحظة يستدل عليها بالعلاقة مع (م). ويمكن لكل زمن قاعدي، بغض النظر عن نوع اللغة، أن يتميز بنظام من التعاقب يؤسسه بين هذه النقاط الثلاث. وهكذا، بالنسبة إلى الماضي البعيد «il parla - تكلم»، فإن (م) تكون سابقة على (ك)، وإن (ح) تكون متزامنة مع (م). ولقد يعني هذا إذن، إذا قرأنا من اليسار إلى اليمين جريان الزمن، أن لدينا النظام «.. ك .. ح م ..» (الحدث متزامن مع اللحظة التي يحيل فيها المتكلم إلى مرجع، وهذه اللحظة هي نفسها سابقة على لحظة الكلام). ونجد، على العكس من ذلك، في الماضي القريب «il a mangé - أكل»، فلحظة المرجع هي لحظة الكلام، وإن الحدث ليكون سابقاً عليها: من هنا جاءت الترسيم «... م ك ... ح ...». وسيكون المستقبل البعيد «il mangera - سيأكل» مثلاً هو أيضاً ب... ح... م... ك... (يحيل المتكلم إلى مرجع في اللحظة التي يتكلم فيها، وإنه ليموضع الحديث بوصفه لاحقاً). أما ما يتعلق بالمستقبل القريب «il aura mangé - سيأكل»، فإن نقطته المرجعية تعد سابقة على الكلام، وإن الحديث السابق على هذه النقطة، ليموضع بين (ك) و(م): «... م ... ح ... ك ...». (نلاحظ أن البنية العامة للترسيمات ترغم المرء، في هذه الحالة الأخيرة أن يوضع (ح) إما بعد (ك)، وذلك كما فعل ريشا نباش، وإما قبل: مادام هذا هكذا، فإن اللغة لا تختار بين إمكانييتين. انظر: «لا أعلم إذا كان لوك قد أكل من قبل، ولكن، خلال ساعة، سيأكل بكل تأكيد»).

ملاحظة: إن تمييزنا للموضوع (أ) وللسيروورة (ب) مستوحى من ريشانباش، ولكن

من منظور مختلف. فقضيتا ليست قضية منطقية: ليس المقصود أن نفسر كيف تعبر اللغة عن نظام التسلسل التاريخي، ولكن أن نصف إدخال المؤشرات الزمانية في الدنيامية الخاصة للخطاب. ويعد هذا، فإن (أ)، وهي اللحظة التي يتكلم المتكلم فيها، لتشكل تأويلاً لـ (م): إننا نفهم (م) بوصفها اللحظة التي ينظر المتكلم إليها، وبوصفها اللحظة التي يزعم أنه يهتم بها في خطابه. وأما (ب)، فيمكن أن نقرّبها من (ج): إنها تتعلق بالأحداث التي يميز الخطاب بوساطتها الفترة التي يتكلم فيها. وإن إدخال النقطة (ك) تشير إلى أن كل نموذج يتعلق بالموضوع أو بالسيرورة، إنما يتم انطلاقاً من التعبير. والفكرة المركزية لريشانباش هي أن، في حالة السيرورة، هذه التوضيح يكون غير مباشر، ويمر بادئ ذي بدء بتوضيح الموضوع.

■ لقد أحلنا إلى بنفيسيت «قضايا اللسانيات العامة»، باريس، 1966، الفصل 19، وإلى «د. ريشانباش» «عناصر الرمز المنطقي»، لندن، 1947، نيويورك 1966، قسم 7، فقرة 51. وإننا نجد في المادة «زمن» من الموسوعة (التي تعود إلى «ن. بوزيه، والتي علق عليها» م. لوغيرن، في «م. لوغيرن وس. ريمي-جيرو» «حول الفعل»، ليون، 1986)، تعارضاً بين الأزمنة المطلقة، المرتبطة بلحظة الكلام، والأزمنة المشتقة، أو المركبة، والتي تميز العلاقات الزمانية خصوصاً بين الأحداث. وإن أصالة ريشانباش الذي تبناه بخصوص هذه النقطة، هي في العثور في كل الأزمنة القاعدية على العلاقة البرهانية الضمنية. وحول المنطق التطبيقي على التحليل اللساني للأزمنة القاعدية، انظر:

A. N. Prior: Papers on Time and Tense, Oxford, 1968, et langages, n°64, déc. 1981.

وإن محاولتنا لإقامة علاقة بين النظام الزماني ونظام الخطاب لتعد، في مقصدها العام، مماثلة لمحاولة:

Co Vet: Temporal Structure in Stnetence and Discourse, Dordrecht, 1986.

وكذلك هي مماثلة لمحاولة:

R. Declerck: Tense in English, Its Structure and its Use in Discourse, Londres, 1991.

وإنها لتعد وسطاً بين محاولة ريشانباش والتي تتعلق خصوصاً بنظام التسلسل التاريخي، ومحاولة «د. واينريش» والتي، على العكس من ذلك، تصف الأزمنة القاعدية من غير أن تجعل الزمن يتدخل. وإن واينريش إذ ينظر فقط إلى المواقف الاستدلالية، فإنه يزول التعارض البنفيسيتي بين زمن الخطاب وزمن التاريخ بوصفه تعارضاً لموقفين يمكن للمتكلم أن يأخذهما إزاء العالم (يعلق عليه معلناً أنه يخصه، أو يرويه واضحاً نفسه على بعد

منه)، وإزاء التعارضات الأخرى بين الزمن القاعدي بوصفه متصلاً بما يضعه الخطاب في المستوى الأول وفي الخلف:

Tempus, besprochene und erzählte welt, Stuttgart, 1964, trad. fr. Le Temps, Paris, 1973.

وحول الزمن القاعدي من منظور تداولي، انظر:

Le n°67 de langue française, sept. 1985, et le n°112 de langages, déc. 1993.

3 - العلاقات بين الموضوع والسيرورة: الوجه

إن المؤشرات التي تنتمي إلى النموذج (ج) تتعلق بالعلاقات القائمة بين الفترة التي هي موضوع العبارة (أ) والفترة التي تموضع السيرورة (ب). وهذا هو الميدان الخاص للوجه (سنأخذ هذا المصطلح بالمعنى الذي نعطيه أحياناً للتعبير «وجه ذاتي»). ولدينا تعارضان وجهيان، وهما واضعان على نحو خاص.

1- يقوم هذا التعارض بين الماضي والمضارع اللذين يشيران، في الفرنسية، إلى الأزمنة القاعدية البسيطة والمركبة التي تتناسب معها في اللاتينية وفي الإغريقية القديمة، وإلى الأزمنة القاعدية للمضارع والماضي في العربية الكلاسيكية، وهما الزمانان القاعديان الوحيدان الموجودان في هذه اللغة. فلدينا وجه ناقص عندما يوجد تزامن، نسبي على الأقل، بين سيرورة المنقول (ب) والفترة التي تصنع موضوع العبارة (أ). وهذه هي الحالة بالنسبة إلى «غداً، سأعمل كل المساء». وأما السيرورة (=عملي المسائي) فتغطي الموضوع جزئياً (نهاري يوم غد). ويكون الوجه على العكس من هذا تماماً إذا كانت السيرورة سابقة على الفترة التي نتحدث عنها، ولكن إذا أردنا أن نشير إلى أثرها في هذه، فيمكن أن يكون ذلك تبعاً لهذه الترسيم:

...../...../...../...../.....

سيرورة ← موضوع

وتزودنا الجملة التي درست في الأعلى بمثل عن هذا الوضع. وانظر أيضاً «مع إغلاق الكازينو، سيكون قد أضع ثروته»: الموضوع هو حالة المقامر مع إغلاق الكازينو، وإننا لنسمه بما سيكون قد جرى من قبل.

ملاحظة: يعد الماضي في الفرنسية غامضاً. فهو يستطيع أن يتخذ من الماضي موضوعاً يرى من الوجه المضارع، ويتناسب حينئذ مع الماضي البعيد في الفرنسية الكلاسيكية:

"Hier il a dîné (= dîna) à 8 heures, puis s'est couché (= se coucha)- "

أمس تعشى في الساعة الثامنة ثم نام
ولكن يمكن له أن يحظى بقيمة الماضي فيسم لحظة الحاضر انطلاقاً من حدث
ماض: يمكن لسؤال موجه إلى الحاضر «أجائع انت؟» أن يتلقى جواباً موجهاً أيضاً إلى
الحاضر، «لا، لقد أكلت من قبل» (وفي مثل هذه الحالة، فإن الفرنسية الكلاسيكية لم
تستعمل هي أيضاً الماضي البعيد).

■ حول الماضي في الفرنسية والأزمة الماضية عموماً، انظر :

E. Benveniste: Problèmes de linguistique générale, vol. 2, Paris, 1774, chap 13.

ملاحظة: إن المصطلحية العادية عاتمة. فما سميناها الماضي يقال عنه أحياناً «الماضي».
وتسمى الأزمنة القاعدية للماضي، في اللاتينية والإغريقية، تقليدياً «التام».

2- سنحتفظ بالمصطلحين «تام» و«ناقص» من أجل تعارض وجهي آخر. فمع التام،
تكون السيرة (ب) داخل الفترة التي تتكلم عنها (أ):

م و و ع
...../...../ سيرة /...../.....

ويسم الناقص العلاقة العكسية: تغطي السيرة الموضوع (أو تنبسط عليه على
الأقل). وكذلك، فإن وجهة النظر التي اختارها المتكلم (والتي تحدد الموضوع)، تبدو
وكانها تقطع شريحة، أو كأنها تضيئ منطقة من الحدوث العالمي. فإذا تصادف أن كانت
هذه المنطقة متطابقة مع الحدوث كاملاً، فإن التصادف يكون عرضاً، ولا يرتبط بطريقة
التقديم المختارة:

م ي و و ر ر
...../...../ موضوع /...../.....

ويمكن لهذا التعارض بين الهدفين أن ينتج تأثيرات دلالية مختلفة. فنحن سنأخذ مثلاً
«L' imparfait - المضارع» في الفرنسية المتعارض مع الماضي البعيد (أو الماضي عند ما
يكون لهذا قيمة المضارع. انظر الملاحظة في الأعلى). ونلاحظ أن الوصف نفسه يصلح

للغات الرومانية والإغريقية، وذلك بالتعارض مع مانسميه «الماضي المحدد - passé défini» أو «الماضي المبهم» كما يصلح بالنسبة إلى «الماضي المستمر - Le passé progressif» الإنكليزي، وذلك بالتعارض مع الماضي غير المستمر:

(1) À l'arrivée de Paul, Jean cria (perfectif inaccompli).

عند وصول بول، صرخ جان (الماضي المستمر).

(2) À l'arrivée de Paul, Jean criait (imperfectif inaccompli)

عند وصول بول، يصرخ جان (المضارع المستمر).

يحدد وصول بول، في العبارتين، الموضوع. وتشكل وجهة النظر التي اختارها المتكلم، وصرخة جان السيرورة. وحينئذ فإن ترسيماتنا تفسر أن (1) تموضع الصراخ في داخل الفترة الإجمالية التي يميزها وصول بول. وتبعاً لـ (2) على العكس من ذلك، فإن الوصول يحدث أثناء الصراخ: بصطفي الموضوع لحظة من لحظات الحدث - من غير استبعاد أن هذه اللحظة تستطيع، في الواقع، أن تكون كلية الحدث (ربما لم يصرخ جان إلا أثناء وصول بول: المهم أن بول، إذ وصل، رآه صارخاً). وإتنا لنفسره تماماً كما نقوله: «في النصف الثاني من القرن السابع عشر (موضوع)، كان لويس الرابع عشر يحكم في فرنسا (سيرورة)»، ولكن «لويس الرابع عشر حكم من 1643 إلى 1715» (وحينئذ تكون فترة الحكم هي السيرورة، وتكون ساكنة في داخل الموضوع الضمني الذي يستطيع مثلاً أن يكون تاريخ فرنسا عموماً).

وتكون تأثيرات التعارض أحياناً ذاتية على وجه الخصوص. فلنقارن (1) «انتقلت، في السنة الماضية» (مفهومة بوصفها المضارع التام) و(2) «لقد انتقلت، في السنة الماضية». وإنه لمن المحتمل موضوعياً أن لا يكون الانتقال (السيرورة) قد دام سوى جزء من السنة (الموضوع). ولكنه، في (2) مقدم بوصفه أقل انبساطاً على هذه السنة. ومن هنا يأتي الانطباع بأنه كان قضية السنة، وأنه وسما من طرف إلى طرف.

4 - الحدوث الداخلي للسيرورة: صوغ السيرورة

يتعلق الوجه، كما حددها، بوجهة النظر التي يتخذها المتكلم إزاء السيرورة. وإن لسميه أحياناً، وقد قلنا هذا، «الوجه الذاتي». ويجب أن تميز فيه ما يسميه القواعديون وجه موضوعي، وطريقة الفعل (نقول في الألمانية Aktionsart)، أو يسمونه أيضاً صوغ السيرورة، وهذا ما سنأخذ به. والمقصود هو الشكل الذي تحدث فيه السيرورة التي تحتل الزمن. ولقد تمت ملاحظة عدد كبير من الصياغات المختلفة. وبهذا، فإننا نتكلم عن التكرار عندما تكون السيرورة مرتبة بوصفها تتابعاً من الأفعال البدئية المتطابقة (sautiller -

نطط» بالتعارض مع «sauter - قفز». فالصوغ هو صوغ استهلاكي، وشروعي، أو ابتدائي إذا كانت السيرورة ممطاة بوصفها بداية لسيرورة أكثر سعة فتغطيهها (s'endormir - نام)، وهو صوغ نهائي إذا كانت السيرورة تكون اللحظة الأخيرة من لحظات الفعل (s'arrêter - توقف).

وإن صوغ النتيجة مهم على نحو خاص بالنسبة إلى نتائج النحوية، حيث توصف السيرورة بوصفها متجهة نحو نهاية، وإنها لتصل إليها. وتنطبق هذه الحالة على اللاتينية بالنسبة إلى «conficere» (أتم، أنجز) وذلك بالتعارض مع «facere» (عمل). وتنتج السابقة «er» في الألمانية غالباً هذا التدرج: *steigen* = صعد، *ersteigen* = تعلق إلى القمة (لقد كانت آخر كلمات غوته هي: «إني أموت، إني أموت» (= *ich sterbe*))، ولكنني لا أستطيع أن أصل إلى الموت (= *ersterben*). وفي الفرنسية، فإن العبارات «*aller à* - ذهب نحو»، «*boire un verre* - شرب كأساً»، «*nager en direction de la rive* - سبح باتجاه الشاطئ». وتبعاً لأن يكون الفعل نتيجة أو غير نتيجة، فإن التكلمة التي تشير إلى دوام الفعل زمناً تدخل عن طريق حروف جر مختلفة: «لقد ذهب إلى باريس ساعة»، «لقد ذهب إلى باريس في ساعة».

- La différence entre aspect et mode d'acton est due à S. Agrell, "Aspektänderung und Aktionsbildung beim polnischen Zeits-worte", Lunds Universitets Årsskrift, 1908, I, IV, 2. - Sur l'aspect et le mode de procès: J. Holt, "Etudes d'aspect", Acta Jutlandica, Copenhague, 1943 (avec de nombreux renseignements sur l'histoire du problème de l'aspect, et une riche bibliographie); H. Yvon, "Aspects du verbe français et présentation du "procès"", Le français moderne, 19, 1951; P. Naert, "Mode de présentation, aspect, mode d'action, détermination, et transitivité", Studia linguistica, 14, 1960; B. Comrie, Aspect, Cambridge (GB), 1976; D. Cohen, L'Aspect verbal, Paris, 1989; C.S. Smith, The Parameter of Aspect Dordrecht, 1991. - L'analyse ici proposée pour l'imparfait résume O. Ducrot, "L'imparfait en français", Linguistische Berichte, 1979, p. 1-23 (repris dans F.J. Hausmann, ed., Etudes de grammaire française descriptive, Heidelberg, 1982). Elle est discutée par A.M. Berthonneau et G. Kleiber dans "Pour une nouvelle approche de l'imparfait", Langages, n°112, déc. 1993. - Sur les rapports entre temps et aspect dans le verbe: A. Meillet, "Sur les caractères du verbe". texte de 1920, repris dans Linguistique historique et linguistique générale, Paris, 1958, p. 175-198; G. Guillaume, Temps et verbe, Paris, 1929; W.F. Bull, Time Tense and the verb, Berkeley, 1960; A. Klum, Verbe et adverbe, Uppsala, 1961.

لقد اقترح فاندلير تصنيفاً عاماً للأفعال، وقد غدا من ثم كلاسيكياً، وتناسب فيه كل فئة مع صيغة من صيغ السيرورة، وتمتلك خصائص نحوية ودلالية خاصة.

وإننا لترجم إذن العبارتين: «إنه مريض - *il est malade*» «إنه ذكي - *il est intelligent*» على النحو التالي: "*É intelligente*" و"*É donete*"، وهذا لا يمنع من التعبير بمساعدة *ser* حالات عبارة (*il était malade-Era doente*) - كان مسقماً، "*il est - É jovem* - *jeune*» (إنه شاب)، ولكن بشرط أن لا تكون مرثية في اللحظة التي نتكلم فيها، وكأنها إنتاج لمعامل خارجي. ولقد يعني هذا إذن أن الفعلين يمثلان علاقتين بين شيء والزمن: يمكننا أن نتكلم عن زمن خارجي يغير الكائن، وعن زمن داخلي يعبر عنه.

وتوجد تعارضات مشابهة في أجزاء أخرى من الخطاب. وهكذا، تبعاً لبينفنيست، فإن أسماء الفاعل، في الإغريقية القديمة، هي مصاغة بوساطة واحدة من لاحقتين: *Ter* و *Tor*، نضيفها إلى الجذر الذي يشير إلى هذا النموذج من الأفعال. بينما لللاحقة الثانية أثر على الأفعال مماثل لـ *estar* (كان) على النوعية. وإن *ter*، على العكس من هذا (والتي تقارن بـ *ser*)، فإنها تقدم الفعل بوصفه مرتبطاً بوظيفة أو بنزعة ما، وبوصفه متعلقاً بالشخص نفسه. وهكذا، فإن الفعل *dotor* (يعطى أو أعطى) يتعارض مع الفعل *doter* (ذلك الذي مهمته أن يعطي)، و *botor* (ذلك الذي يجد نفسه حارساً للقطيع) يتعارض مع *boter* (راعي البقر). وكذلك الأمر في الفرنسية، حيث إن كلمة *sauveur*، أي ذلك الذي يجد نفسه ينقذ شخصاً آخر، تتعارض مع كلمة *sauveteur*، أي ذلك الذي له دور هو الإنقاذ، حتى وإن لم يفعل قط ذلك

- Sur l'aspect à l'intérieur des noms: E. Benveniste, Noms d'agent et noms d'action en indo-européen, Paris, 1948; H. Quellet, Les Dérivés latins en -or, Paris 1969; J. -C. Ancombre, "L'atrlce zéro en français: un imparfait du substantif?", Langue française, n°72, 1989. B. Pottier, dans "Vers une sémantique moderne". Travaux de linguistique et de littérature, 1964, donne une calssification des aspects applicable à toutes les parties du discours.

5 - التام وغير التام، هي الروسية

إنه لخصوص اللغات السلافية، ولا سيما الروسية، قد تم، بأدي ذي بدء، استعمال التعبيرات وجه تام ووجه غير تام في بداية القرن التاسع عشر (ستكتب بحرف مائل المصطلحات المستعملة تقليدياً في القواعد السلافية). وتشير هذا الكلمات إلى فئتين يمكن تصنيف الأفعال الروسية فيهما، وذلك بالاستناد إلى معايير صرفية ونحوية متوافقة بشكل واسع. ونجد من هذا القبيل أن السمة التمييزية هي تعبير عن المستقبل: بما إن اللغة الروسية لا تملك سوى زمنين قاعدين بسيطين، هما الماضي وعدم الماضي، فإن المستقبل يعبر عنه، بالنسبة إلى الأفعال التامة، عن طريق زمن قاعدي ليس هو الماضي. وأما بالنسبة

إلى الأفعال غير التامة، فيعبر عنها بواسطة الفعل المساعد «كان». وثمة معايير صرفية تضاف إلى هذا: إن الأفعال التي ليس لها زوائد، هي أفعال غير تامة على وجه العموم، وكذلك الأفعال التي تملك لاحقة. وأما الأفعال التي تملك سابقة، ولكن ليس لها لواحق فهي، على العكس من ذلك، أفعال تامة في معظمها. ومن جهة أخرى، فإن كل فعل ينتمي إلى فئة يستطيع أن يقتصر مع فعل ينتمي إلى فئة أخرى، يكون له معنى قريب منه، كما يكون له غالباً نفس الجذر الذي يكون له. وأمام هذا الوضع، فقد سعى القواعديون إلى تحديد، بالنسبة إلى كل فئة، سمة دلالية تميزها. ومن هنا، فقد نشأت مفاهيم الوجود التامة والوجود غير التامة، والتي أردنا أن نعر عليها ثانية بعد ذلك في اللغات التي لا تسمح بهذا التصنيف للأفعال. ولقد بحثنا إذن في اللغات السلافية التي تعد، من هذا المنظور، النموذج الشامل للوجه.

ولنا لنصل، في الواقع، بصورة سيئة إلى تحديد هذه السمة الدلالية المشتركة لكل الأفعال التي تنتمي إلى الفئة نفسها. وإن كل ما نستطيع قوله، هو إن الأفعال التامة تمثل السيرة بوصفها حدوداً. ولكن هذه السمة المحدودة، أو المحددة تستطيع أن تأخذ أشكالاً متنوعة. وكذلك، فلقد اخترنا أن لا ننظر إليها بوصفها وجهاً. وإن الأشكال المتنوعة التي يمكن للوجه أن يتخذها تبعاً للظروف، لتدخل، على العكس من ذلك، في مختلف نماذج الوجود وصيغ السيرة التي استخرجناها في الأعلى. وهكذا سنعطى صفة الوجه للأفعال غير التامة، ذات الأزمنة القاعدية الماضية، والتي لها القيمة غير التامة نفسها التي عزوانها للمضارع الفرنسي، بينما الأفعال التامة، لهذا الزمن القاعدي نفسه، فلها عموماً قيمة الماضي البعيد (سنلاحظ أن الوجه التام، كما وصفناه، يحدد، بمعنى من المعاني، السيرة. وذلك لأنه يوضعها في داخل الموضوع، وهذا ليس هو حال المضارع). ولكن معظم أشكال التحديد الأخرى المشتركة مع التام تعد جزءاً مما سميناه «صوغ السيرة». وإن هذا لينطبق على السمة الناتجة التي يأخذها غالباً الفعل التام بالتعارض مع غير التام ("vyvit"، تام، وهو يعني «شرب دفعة واحدة»، «أفرغ كأسه»، وذلك بالتعارض مع غير التام "pit"، «شرب»). وكذلك الأمر بالنسبة إلى صيغة الشروع التي نجدها في الفعل التام "zapet"، «أخذ يفتي»، والذي يتعارض مع غير التام "pet"، «أخذ يفتي»، والذي يتعارض مع غير التام "pet"، «أخذ يفتي». ويبدو هذا التركيب في الصوغ السيرة وفي الوجه بشكل واضح في الظاهرة التالية: إننا غالباً ما نشكل بالاستناد إلى غير التام من غير سابقة ولا لاحقة تاماً سابقة تصيف صوغاً سيرةً خاصاً ("igrat"، «لعب»، تعطى بواسطة السابقة "igrat'-vy"، «وَرَبَحَ»). وإن هذا التام ليعطي بدوره ولادة، بواسطة السابقة، لغير التام (yvat'-igr-vy)، والذي يحتفظ بالصوغ السيرة

للتام، ولكنه يمتلك ما أسميناه «الوجه غير التام»، والذي يستخدم مثلاً لترجمة المضارع الفرنسي (سافر بينما هو يربح). فإذا قبلنا هذه الملاحظات، فإن اكتشاف الوجه سبب السيرة المتكررة في تاريخ العلوم: ينشأ المتصور أثناء مقام يظهر فيه بشكل مفاجئ. ومختلط في الوقت نفسه. وأنه ليحتفظ فيما بعد بالغموض الذي يدين به إلى مكانه المعرفي الأصلي.

● لقد تتبعنا في هذا الحديث عن الوقائع الروسية:

D. Cohen: l'Aspect verbal, Paris, chap. 4. § E.

الصوغ في اللغة

MODALITÉ DANS LANGAGE

لقد عالج الفصل السابق الزمن. فإذا كان الزمن لا يختلط بالزمن القاعدي للأفعال، فإن الصياغة، التي هي الموضوع هنا، لا تمثل الفئة التي يسميها القواعديون الصوغ. وهي فئة تشير إلى مجموعة من الأزمنة، هي نفسها محددة بوصفها مجموعة من الأشكال الفعلية (وهكذا، فإن الزمنين القاعديين «présent du subjonctif» - الحاضر الطلي، و«imparfait du subjonctif» - المستمر الطلي، يتيمان إلى الفعل في صيغة الطلب ("subjonctif"). وكما الزمن، فإن الصوغ يتعلق أيضاً بكلية ما تقوله العبارة: إنه يشكل جزءاً من إطاره العام. وبالفعل فلقد قدر المنطقيون اللسانيون أنه من الضروري التمييز، في فعل التعبير، بين المضمون التمثيلي، والذي يسمى الكلام أحياناً، وبين موقف يتخذه المتكلم إزاء هذا المضمون (وهذا هو الصوغ). وهكذا، لدينا العبارات التالية:

- (1) Pierre viendra - سيأتي بيير
- (2) Que Pierre vienne! - فليأت بيير
- (3) Il est possible que Pierre vienne - من الممكن أن يأتي بيير
- (4) Pierre doit venir - يجب أن يأتي بيير

تبدوا هذه العبارات أنها تمتلك الكلام نفسه، ولكنها تختلف بالصوغ فقط. وتظهر هذه الأمثلة أن للصوغ، في الفرنسية، طرقات متنوعة للتعبير (الصوغ القاعدي في (1) و(2)، والقضية في (3)، وثمة فعل، يسمى غالباً «مساعد الصوغ»، في (4). وإنها لتظهر أيضاً أن مصطلح الصوغ المختلط بالفعل غالباً (في حالة الصوغ) أو المشترك معه نحواً (كما في حالة الفعل المساعد) إنما يندمج في مصطلح الكلام بسبب هذا. وإن هذا ليكون على الرغم من أن مصطلح الصوغ يشير، دلاليّاً، إلى موقف إجماليّ إزاء الكلام. ولقد يعني هذا أننا نفتقد إلى معايير مادية، وجغرافية، لملاحظة الظواهر الصوغية. وهذا لا يمنع أن يكون عزلها ضرورياً.

I - التأكيد

تميز قواعد بور-روبال، تطابقاً مع فلسفة ديكارت، في كل فعل من أفعال الحكم بين عمليتين ذهنتين، تعدان جزءاً من ملكتين مختلفتين:

أ - تمثيل المسند إليه والمسند (وهو مرتبط بملكة التصور التي يسميها ديكارت «الإدراك»).

ب - عزو الثاني إلى الأول، أي التأكيد (وهو مرتبط بملكة الحكم. وقد كان ديكارت يحيلها إلى «الإرادة»).

إن فعل الكينونة être، في عبارة: «La terre est ronde - الأرض تكون مدورة»، يعبر عن التأكيد الذي يوجد معبراً عنه أيضاً، ولكن بشكل غير قابل للعزل مادياً، في كل الأفعال المستعلمة بغية التأكيد، كما في العبارة «يجري بيير» حيث يشكل نشاط الجري المسند الذي يعزوه التأكيد إلى بيير المسند إليه. ويركز بور-روبال بوضوح في الفنة نفسها أن هناك صياغات أخرى مثل «الرجبات، القيادة، الاستفهام» هي أيضاً تشير إلى الشكل الذي يعزى به المسند إلى المسند إليه.

يفصل المنطقي فريجه كذلك بين التأكيد والشيء المؤكّد، ولكن هذا يكون منه لأسباب مختلفة وتبعاً لقسمة مختلفة. ذلك لأن التقارب الذي يقيمه بور-روبال بين الفعل والتأكيد يرغم على العثور على تأكيد في الملحق الشرطي لـ «إذا كانت الساعة مضبوطة، فأنا متأخر»، وهذا يطرح مشكلة لأن المتكلم يبدو متردداً في النظر إلى الساعة بوصفها مضبوطة (يجب أن نفترض بأن الإلحاق يزيل الصياغة التأكيدية المتعلقة أولاً بالملحق به، ولكن إذا كان ذلك كذلك فكيف نفهم أن مبتدأه وخبره يبقيان مع ذلك مرتبطتين وليس متجاورين فقط؟). وبالنسبة إلى فريجه، فإن مايرر معرفة صياغة التأكيد في العبارة البسيطة (الساعة مضبوطة)، هي المقارنة تحديداً مع الملحق الشرطي. فالتأكيد هو ما يوجد في الأول وليس في الثاني. ويظن فريجه، بشكل عام أكثر، أنه عندما تتصل قضيتان بعلاقة (علاقة منطقية على كل حال)، فإن صوغ التأكيد لا يختص بواحدة أو بأخرى، ولكنه يختص بالقضية الناتجة عن نمفصلهما. وإن هذا التمييز للقضية (سواء كانت بسيطة أم مركبة من قضايا أخرى)، ولتأكيدهما، هو ذو فائدة للمنطقي. فهذا، يجب عليه أن يميز إذا كانت P و Q تشيران إلى قضيتين، وإذا كان «؟» التأكيد يشير إلى المبرتين:

(1) $P \rightarrow Q$ (تأكيد بأن P تستلزم Q).

(2) وإذا $P \rightarrow Q$ ، حيث $Q \rightarrow$ (إثبات، قائم في مستوى آخر، أن تأكيد P يفضي إلى

تأكيد Q).

وإننا لنرى الفارق بين بور-رويال وفريجه. فالتأكيد، بالنسبة إلى بور-رويال، يوحد المسند والمسند إليه في داخل القضية، ويثبت بالمناسبة هذه القضية. وبالنسبة إلى فريجه، على العكس من ذلك، فإن من الوظائف الخاصة للمسند، وهذه الوظيفة تعد جزءاً من معناه، أن ينطبق على مسند إليه من أجل بناء قضية ما. وما يعبر عنه بالقول إنه غير مشبع: يتضمن في ذاته مكاناً فارغاً، يجب أن يملأه المسند إليه (على كل حال، فإن العلاقة بين المسند والمسند إليه، بالنسبة إلى فريجه، تعد حالة خاصة لعلاقة أكثر عموماً توحد بين علاقة وحجج، وذلك لأن العلاقة تستطيع أن تمتلك أكثر من مكان فارغ، وتتطلب، لكي تكون مشبعة، أكثر من حجة: في جملة «جان يرى لوك» لا يوجد مسند، لأن «يرى لوك» تُعزى إلى المسند إليه جان، ولكن العلاقة «يرى» تنطبق على الحجتين جان ولوك). ونستطيع أن نقول، من خلال هذا المنظور، إن الصوغ التأكيدي «يطبق» العلاقة (أو المسند) على حججه (أو على المسند إليه)، لأن هذا التطبيق كان منقلاً من قبل على مستوى الكلام، وإن التأكيد لينصب على القضية.

ملاحظة: إنه لمن الصعب مادياً أن نفصل في اللغات الهندو-أوروبية، ذلك لأن صوغ التأكيد هو أكثر بداهة في اللغة الكورية أو اليابانية، حيث يعبر عنه بوساطة أداة خاصة، تدخل في نهاية الجملة عموماً.

- Sur le rapport du verbe et de l'assertion selon Port-Royal: A. Arnauld et C. Lancelot, Grammaire générale et raisonnée (rééd. Paris, 1969), chap. 13. -G. Frege traite de l'assertion, notamment, dans un article de 1882, trad. fr. dans Ecrits logiques et philosophiques, Paris, 1971, "Sur le but de l'idéographie". -La position de Frege est discutée par le philosophe et logicien P.T. Geach, "Assertion", Philosophical Review, 1974, n°4. -Sur les différentes formes que l'assertion peut revêtir dans la langue: F. Venier, La modalizzazione assertiva, Milan, 1991.

2 - النفي

تشتمل كل اللغات الموصوفة حالياً على وحدة بنوية صغرى للنفي (أو أكثر)، متساوقة مع الفرنسية "ne ... pas". فهل هذه الوحدة البنوية عن صوغ، يتمثل هنا في موقف للرفض، مطبق على ماهو مقول في باقي العبارة؟ أو يجب القبول بأن العبارة النافية هي عبارة تأكيدية، وأن النفي يعد جزءاً مما هو مؤكد؟

يبدو أن اللجوء إلى صوغ النفي يفرض نفسه في بعض الحالات. وإنه ليعد كذلك، عندما يكون لدينا نفي فوق لساني، وتأخذ العبارة النافية، لكي ندحضه، عبارة إيجابية قدمت سابقاً في الخطاب. وهكذا، فإننا نستطيع أن نجيب على جملة «لوك هنا» أو على

جملة «لوك فرنسي»، بـ «ولكن لا، إنه ليس هنا»، أو بـ «ولكن لا، إنه ليس فرنسياً»، ولكنه بلجيكي». وهناك خصوصيات متنوعة تسم نموذج النفي (الدحض) الموجود في هذه الإجابات. فالوحدة البنيوية النافية قادرة هنا على إلغاء الافتراضات من الجملة الإيجابية التي تطبق عليها، بينما هي تحتفظ بها في العادة. فنحن نستطيع أن نجيب على شخص يزعم أن جاناً قد كف عن التدخين «ولكن لا، إنه لم يتوقف عن التدخين، فهو لم يدخل قط في حياته». ويستطيع النفي فوق اللغوي أيضاً أن يخدم في المزايدة على المؤثر الذي ينكره، بينما للفني العادي، على العكس من ذلك، أثر موهن. ولكي ندحض جملة «جان ذكي»، فإننا نستطيع أن نجيب «إنه ليس ذكياً»، ولكنه نابغة» (إن جملة «ليس ذكياً» تعني في العادة بأنه أقل من ذكي، بل حيوان). ولمعالجة هذه الحالات، حيث تستخدم العبارة النافية لرفض العبارة الإيجابية (والتي تؤكد هي نفسها قضية «ق»)، فإنه يبدو من الضروري إدخال صوغاً نائياً، «نف». وستقدم العبارة النافية حيثند عن طريق الصيغة:

نف (4- ق).

إن الصوغ «نف»، في النفي فوق اللغوي، لا يتعلق بالكلام مباشرة، ولكن بتأكيد الكلام. فهل يمكن للصوغ أن يحمل مباشرة، مثل التأكيد، على الكلام؟ فإذا مثلنا عن طريق «ق» القضية المنفية، فإن ترسيمة العبارة المنفية، عندما لا تكون فوق لغوية، ستكون في مثل هذه الحال هي:

(1) نف (ق)

ولكن يمكننا أن نفكر أيضاً بأن الوجه النافي، خارج الحالة الفوق لغوية، يشكل جزءاً من الكلام، إلى درجة أن صوغ العبارة يبقى تأكيدياً. وهذا ما تمثله الصيغة:

(2) نف (ق).

إن معظم المنطقيين، ومنهم فريجه، يختارون (2). وهي صيغة كافية لحساب، وهذا هو هدفهم، شروط حقيقة العبارات. ولقد اختار كثير من اللسانيين، على العكس من ذلك، (1)، مركزين على خصوصية العبارة النافية التي ستحول دون صنع نموذج خاص التأكيد. وتستند هذه الخصوصية إلى الوجه الخصامي الذي تمتلكه حتى وإن لم يأت جواباً على تأكيد معارض. ولقد أظهر المنطقيون أنه باستعمال السلب، فإننا نغدم، ونصور، ونبنى وجهة نظر مخالفة لوجهة نظرنا، وذلك بوضعنا إزاءه. ويسوس هذا التمثيل للنفي هذا التنوع الوصفي «المتعدد الأصوات»، والذي يرى إخراج المواجهة. وهذا مايشكل ضرباً من الصدى اللساني المعطى للمنتصور الفرويدي، والذي تسمح العبارة النافية تبعاً له بإسماع

الليبدو والأنا العليا التي تراقبه في وقت واحد.

(1) ملاحظة: حتى لو قبلنا الشجار وجهاً أساسياً للنفي، فيجب أن نعتزف أن هذا الوجه يستطيع أن يخفف من نفسه إلى أن يصل إلى الامحاء تقريباً في أنواع من النفي يقال إنها وصفية. وهي تعمل بوصفها معادلات للتأكيدات «il ne fait pas beau» - ليس الطقس جيداً، إزاء «il fait mauvais» - الطقس سيئ، وكذلك «il ne fait pas mauvais» - ليس الطقس سيئاً، إزاء «il fait assez beau» - الطقس جيد جداً.

(2) ملاحظة: يجب أن لا تخلط المناقشة حول السمة الصوغية أو غير الصوغية للنفي مع التعارض بين البعدين اللذين يمكن أن يمتلكهما، وذلك تبعاً لأن يكون متعلقاً بالمسند وحده (النفي المكوّن) أو المجموع المكوّن من المسند إليه والمسند (النفي جملي).

لنأخذ، من الأمثلة على النفي المكوّن، العبارة «لم أقرأ بعض أعمال العاشر». سيكون معنى مكمّوساً أن نصفها كأنها إنكار للقضية الإجمالية «قرأت بعض أعمال العاشر». وهذه هي الحالة أيضاً وذلك عندما ينتج إدخال النفي «ne ... pas» معنى معاكساً، وليس مناقضاً فقط لمعنى الجملة الإيجابية (لا يمكن لعبارة «إنه لا يحب الشرطة») أن تفهم بوصفها نفيّاً بسيطاً للقضية «إنه يحب الشرطة». وإنه ليبدو أن السلب يتسكك بالمسند - ويحوّله إلى مقابله الأقصى.

وكذلك، فمن الأمثلة على نفي الجملة، هو أننا في العادة نفهم «لم أقرأ كتب العاشر» بوصفها دالاً قرأنا بعضه، وبعضه فقط. وهذا تأويل لا يتناسب مع وصف يربط النفي بالمسند «قرأ». وإننا إذن لمتقادون إلى القول إن النفي يُحمل على مجموع القضية «قرأت كل كتب العاشر». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «إنه لا يحب النساء»: لا تنسب هذه العبارة بالضرورة إلى الفرد المعني هنا كرهاً خاصاً للنساء: إننا نكتفي بإنكار أنه لا يحبهن، وهو تأويل نستطيع أن نكشف عنه إذ نقول إن النفي يُحمل هنا على القضية في تمامها. وثمة معيار للتمييز بين التبيين هو أن نفي الجملة، وحده فقط، يستطيع أن يفسر نفسه بجعل القضية المنفية تتقدم على تعبير مثل «إنه لمن الخطأ أن». وستتحقق منه إذ ننظر في الأمثلة السابقة.

إنه على الرغم من أنه يجب تمييز نفي الجملة ونفي الصوغ، إلا أنهما ليسا من غير علاقة. ولنقل إن نفي الجملة أكثر سهولة في التمثيل من نفي الصوغ، أو للمجدد تقول من النفي المكوّن. فنحن نستطيع بسهولة أن نؤوله بوصفه ضرباً من الرقض، وذلك بما إن موضوع هذا الرقض هو القضية الثامة التي ينطبق النفي عليها. وسيكون هذا الموقف من الرقض ضمناً عندما تعبر الوحدة البنيوية «ne ... pas» عن النفي، كما سيكون معلناً في

التفسير مع «ليس من الخطأ أن» (لقد كان من الممكن لمنطقيي القرون الوسطى أن يقولوا يشير هذا التفسير إلى فعل النفي، بينما الوحدة البنيوية النافية لم تفعل سوى أنها مارسته). وسنلاحظ على كل حال أن وصفاً من النموذج المتعدد الأصوات هو نموذج سهل التبرير عموماً في حالات نفي الجملة، الذي يقدم نفسه غالباً بوصفه مُعْرضاً عن رأي مسبق الوجود، مقبول أو على الأقل هو قريب من القبول. وهكذا الأمر بالنسبة إلى عبارة «إنه لا يحب النساء» (بينما عبارة «إنه لا يحب الشرطة» لا تبدو أنها تنفي عن الشخص الذي نتحدث عنه استعداداً طبعياً للذهن).

(3) ملاحظة: إن الحل القائم على الصوغ، وخصوصاً في تنوعاته المتعددة الأصوات، ليسمح بسهولة أن نصف، وإلا يمكن ذلك فإن نفس، الظاهرة، المحيرة جداً، لانتشار النفي. ويوجد في كثير من اللغات عدد من التعبيرات التي لا تستعمل إلا في سياق من النفي (انظر: الأقل، شيء كبير، ارفع الإصبع الصغير لكي تساعد شخصاً، إلى آخره). ويجب أن نفهم من عبارة سياق النفي، ليس الوحدة البنيوية الخاصة بالنفي، ولكن الاستفهام أيضاً، والقضايا الرئيسة ذات القيمة الدلالية النافية، ومحددات الكمية مثل «قليل»، إلى آخره (Je doute qu'il ait/ A-t-il/ il n'a pas la moindre idée de.../ peu de gens ont). وهكذا تبدو اللغة أنها تملك تعبيرات مقدرة للتعبير عن فكرة، وللدلالة أن المتكلم يرفضها في الوقت نفسه: مثل اللباس المحتفظ به في القديم للمجانين، إن هذه التعبيرات تُدخل فيما هو متباعد علامة استبعاد.

- G. Frege, "Die Verneinung", article de 1918, trad. fr. dans *Ecrits logiques et philosophiques*, Paris, 1971, p. 195-234; S. Freud, "Die Verneinung", article de 1925, reprise dans *Gesammelte Werke*, t. 14, Londres, 1948, traduit et commenté par. P. Thèves et B. This, *Die Verneinung = la dénégation*, Paris, 1982; O. Jespersen, *Negation in English and other Languages*, Copenhagen, 1917; E.S. Klima, "Negation in English," in J.A. Fodor et J.J. Katz (eds.), *The Structure of Language*, Englewood Cliffs, 1964, oppose négations de phrase et de constituant dans le cadre de la théorie générative standard [126]; L.R. Horn, *A Natural History of Negation*, Chicago, Landres, 1989, présente à la fois une somme de ce qui a été dit sur le sujet et une théorie personnelle de la négation et de ses rapports avec la quantification; C. Muller, *La Négation en français*, Genève, 1991. Cf. Aussi le n°62 de *Langue française*, juin 1984. La notion de polarité négative se trouve déjà dans E. Buyssens: "Negative contexts", *English Studies*, 1959, n°40; parmi les nombreuses études à ce sujet, G. Fauconnier, "Polarity and the scale principle", *Linguistic Inquiry*, vol. 6, 1975, p. 353-377

3 - الصياغات المنطقية، والمعرفية، والواجبات الأدبية

لقد رأينا أن نسب المسند إليه موضوع يستطيع أن يكون مؤكداً بوصفه حدثاً (وهذه هي الحال في الحكم المسمى الفئات). ولكن يمكنه أن يكون ممثلاً أيضاً بوصفه إمكانية أو أيضاً بوصفه ضرورة (ويكون الحكم حيثئذ، على التوالي، افتراضياً أو مثبتاً). وتسمى هذه الأشكال الثلاثة من الانتساب غالباً الصياغات المنطقية. وإنه يمكن مقاربتها من مفاهيم ذات نظام مختلف، مثل مفاهيم الوحدات المعرفية التي هي جزء من معتقدات المتكلم، ومن مفاهيم الواجبات الأدبية التي تتعلق بالتطبيق الأخلاقي أو الاجتماعي للأفعال. وهكذا، فإننا نقيم توازياً بين الأزواج الثلاثة التالية:

- (1) إن P ممكنة، إن P ضرورية.
 - (2) أتصور أن P، أنا متأكد أن P.
 - (3) يحق لـ X أن تفعل P، من واجب X أن تفعل P.
- (1) تتعلق بالمفاهيم المنطقية للإمكان والضرورة
 - (2) تتعلق بالموقف المعرفي من الافتراض واليقين.
 - (3) تتعلق بمفاهيم الواجبات الأدبية للحق والواجب.

ويبرر التوازي بوجود علاقات متوازية في داخل هذه الميادين الثلاثة. وهكذا، فإن الإعلان عن P بأنها ممكنة، فإن هذا نفي أن تكون لا P ضرورية. وكذلك أن يتصور المرء P، فهذا ليس أكيداً أنها لا P. وأيضاً، فإن ننسب إلى X الحق بفعل P، فإن هذا إنكار أن يكون المرء مرغماً على عدم فعل P. وثمة أسباب لسانية أيضاً لجعل هذه الأزواج من المفاهيم متقاربة. فالفعل الفرنسي «Pouvoir - استطاع» يعبر عن الإمكانية (تستطيع سيارتي أن تسير بسرعة 160 كيلومتر في الساعة)، كما يعبر عن الاحتمال المتصور (ربما يأتي جان)، وعن الحق (يستطيع المالك أن يطرد سكانه). وأما مايتعلق بالإنكليزية والألمانية، فإنهما تملكان بكل تأكيد أفعالاً متميزة بالنسبة إلى الإمكان والحق، ولكنهما تقاربانها بما إن هذه الأفعال تنتمي إلى فئة خاصة صرفاً ونحواً، وهي فئة «مساعداً الصيغة».

وإننا نستطيع، كما هي الحال بالنسبة إلى النفي، أن نتساءل عما إذا كانت المفاهيم التي جئنا على تعدادها تمثل صياغات حقيقية، وتحمل على مضمون كامل للفكر (إننا نعدّها حيثئذ من القول المكرر: إنها تتعلق بما قد قيل)، أو نتساءل عما إذا كانت مندمجة بالمسند (إننا نعالجها حيثئذ بوصفها خواص للأشياء، وإننا لتكون من «re» السوابق التي تعبر عن التكرار - متر). وأما الفرضية الثانية، فإنها تغتزل كل صوغ إلى التأكيد. ولذا فإنه لا يبدو

شيء، من النظرة الأولى، يمنع تمثيل العبارة «يجب على لوك أن يعمل» بوصفها مالكة لصوغ تأكيدى، يؤكد أن المسند المعقد «امتلاك واجب العمل» ينطبق على لوك. ويصبح هذا التحليل مع ذلك صعباً عندما نفحص عبارات مثل «يجب على لوك أن يكون معاقباً»، حيث لا يوجد نسب لأي واجب إلى لوك، ولكننا نؤثر بالقضية كلها. ويكون الفعل «يجب» في هذه الحالات من الأقوال المكررة بوضوح، ويبدو أنه يسم صوغاً أصلياً. ولقد نستطيع أن نفسره بعبارة مثل «يجب أن»، ولكن ليس بتعبير كلامي مثل «امتلاك الواجب»، أو مثل «الوجود في الضرورة». وكذلك، فإن الفعل «استطاع» إذا أولناه بوصفه «قولاً مكرراً»، فإنه يفسر بـ «إنه لمشروع أن...» أو «إنه لمن الممكن أن...» «قولاً مكرراً»، فإنه يفسر بـ «إنه لمشروع أن...» أو «إنه لمن الممكن أن...»، ولا يفسر بـ «امتلاك الحق» أو بـ «امتلاك الإمكانية».

يبدو أن اللجوء إلى صوغ أصلي (للقول المكرر) لا يزال يفرض نفسه في حالة المفاهيم المعرفية. وإن هذا ليكون لا سيما عندما لا تستطيع الجمل التي تعبر عنها أن تكون موضوعاً للنفي. وهكذا الأمر بالنسبة إلى (1) «ربما سيأتي بيير - peut-être Pierre viendra»: ليس لدينا في الفرنسية «il est faut que peut-être Pierre vienne» - إنه لخطأ أن ربما يأتي بيير، فهذه الخاصية تقرب (1) من (2) «للأسف، سيأتي بيير»، والتي ليست هي أيضاً موضوعاً ممكناً للنفي. فالعبارة (2) لا تؤكد سمة غير المرغوب فيه لمجيء بيير، ولكنها تلعبها: إن المتكلم إذ يقول «للأسف»، فإنه يتصرف تصرف الإنسان المحزون. ونستطيع بالطريقة نفسها أن نقول إن (1) لا تؤكد الاقتراض، ولكنها تلعبه: نحن، إذ نقول ربما، فإننا لا نعلن أن مجيء بيير أمر قابل للتصور، فنحن نتصوره. وهكذا، فإن هذا النموذج من التعبير المعرفي يفترب من الصياغات التي تسم صياغات المتكلم. وإنه لمن المغري أن نفهم هذا التقارب في الحالات التي يكون فيها النحو ممكناً نحواً، وذلك مثل: «أنا متأكد أن...». وإننا لنضع حينئذ مسلمة مفادها أن صيغة النفي المتمثلة في «لست متأكد أن...» لا تشكل إلا ظاهراً نفى القضية التي تطرح يقين المتكلم. وفي الواقع، فإنها تسم، إذا أخذت في كليتها، موقفاً للشك، وهو الموقف نفسه الذي يمكن أن نعبر عنه مع «إنني لأشاهد إذا...» أو مع استفهام بسيط.

ويمكننا أن نوسع مفهوم الصوغ المعرفي إلى الحالات التي يكون القصد منها هو موقف المتكلم إزاء مايتكلم عنه، ليس في اللحظة التي يتكلم فيها عنه، ولكن في اللحظة التي أخذ فيها علماً به. وثمة مثل مذهل تقدمه الأنساق الكلامية بوصفه النسق البلغاري، حيث تشير أشكال مختلفة إلى أن المتكلم قد شهد بنفسه أو لم يشهد الوقائع التي يقدمها. ويتحدث القواعديون في الحالة الأولى عن الصيغة غير التوسعية، أو كما يقال في الإنكليزية

évidentailty - البديهية. ويمكن أن توجد في داخل هذه الصيغة أيضاً أشكال مختلفة، وذلك تبعاً لأن تكون المعرفة قد تم الحصول عليها رواية، أو استنباطاً، وانطلاقاً من الآثار.

ملاحظة: إننا نستعمل غالباً في الفرنسية المصطلحين: «testimonial - دليل بالبيئة» و«non-testimonial - دليل من غير بيئة»، ولكن المصطلح «دليل بالبيئة» قد نشأ في الأصل لكي يترجم المصطلح الإنكليزي evidential، وهو يشير أحياناً إلى صيغة الدليل من غير بيئة: يستند اللبس إلى مالم نحدده والذي هو الشاهد: هل هو المتكلم نفسه، أو المصدر الذي يحيل إليه؟

وليست هذه التمايزات موسومة بوضوح في صرف الفعل الفرنسي. ولكنها توجد في اللغة. فجملة مثل: «يبدو أن جان في باريس» تشير إلى أن حضور جان قد أشير به إلى المتكلم عن طريق شخص آخر. وإن المهم في هذه البيئة هو أنها لا تعد جزءاً من الخطاب المروري فقط: إن عبارة «يبدو أن...» لا تستخدم لكي تخبر عن وجود رأي قد نستطيع لا حقاً أن نعلن بأنه خطأ على وجه الاحتمال. إن الأمر على العكس من هذا، فقاتل «يبدو أن...» يأخذ على عاتقه هذا الرأي الذي لا يأتي منه: إنه يتصنع كما لو كان هذا الرأي عدلاً، ثم هو يستخلص منه النتائج («يبدو أن جان موجود في باريس، إنه يذهب لكي يراه»). ويقول آخر، فإن هذا التعبير يتقي الثاني من الاستخدامين اللذين اعترف بهما منطق بور-روبال (الجزء الثاني - الفصل 8) من أجل العبارة: «يؤكد الفلاسفة أن الأشياء الحاضرة تقع من نفسها»، والتي يمكن أن تستخدم ليس فقط في رواية رأي الفلاسفة، ولكن في تأكيد عفوية سقوط الأجساد، وذلك بالاستناد إلى سلطة ما. وتقدم الفرنسية أيضاً للمتكلم أداة تشير بها إلى أن أصل مايقول هو تجربة شخصية (فالمرء إذ يقول «أجد هذا الفيلم مهماً»، فإنه يتضمن بقوله هذا أنه قد رأى الفيلم. ولن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى «أعتقد أنه مهم»). وتفضي كل الوقائع من هذا النوع إلى غمس دراسة الصيغ في دراسة عامة للمواقف ولتعبيراتها في اللغة.

■ حول المشكلة الفلسفية للصياغة، انظر:

L. Brunschvicg *La Modalité du jugement*, Paris, 1897. - On trouvera une présentation des logiques modales dans *Logique et connaissance scientifique*, "Encyclopédie de la Pléiade". Paris, 1967, p. 251-265. Pour un exposé détaillé: A.N. Prior, *Time and Modality*, Oxford, 1957.

حول التعبير اللساني للصياغة، انظر:

F. Brunot, *La Pensée et la langue*, Paris, 1926, livre 12; J. -M. Zemb, "La structure de la modalité dans le système verbal allemand contemporain", *Etudes germaniques*, 1969, p. 497-518; G. Gougenheim, "Modalités et modes verbaux en

français", Journal de psychologie, 1970, p. 5-18; V. Alleton, Les Auxiliaires de mode en chinois contemporain, Paris, 1984; F.R. Palmer, Mood and Modality, Cambridge (GB), 1986. Voir aussi J. David et G. Kleiber (eds.), La Notion sémantico-logique de modalité, Paris, 1983, et le n°84 (déc. 1989) de Langue française.

حول الصياغات المعرفية ذات الصلة بمراجع المعرفة :

R. O. Freedle (ed.), Evidentiality, the Linguistic Coding of Epistemology, Norwood, 1986, et le n°102 (mai 1994) de Languages; sur "Je trouve que", O. Ducrot et al., Les Mots du discours, Paris, 1980, chap. 2, et sur "Il paraît que ...", O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1984, chap. 7. - La théorie linguistique de A. Culioli définit un cadre général où une place précise est réservée à la description de la modalité (la "lexis" de Culioli est plus réduite que la "proposition" de Frege): voir A. Culioli, C. Fuchs et M. Pêcheux, Considérations théoriques à propos du traitement formel du langage, Paris, 1970, ainsi que divers articles du recueil Aspects, modalité: problèmes de catégorisation grammaticale, Université de Paris, VII, 1986. - Un traitement de la modalité dans le cadre de la sémiotique de A. -J. Greimas: C. Zilberberg, Modalités et pensée modale, Limoges, 1989.

حول الصياغات في تعلم اللغات، انظر :

N. Dittmar et A. Reich (eds.), Modality in Language Acquisition, Berlin, New York, 1993.

4 - شارل بالي والصوغ المعمم

إن مفهوم الصوغ، المتفق عليه بوصفه موقفاً إزاء حدث ما، كان اللساني السويسري بالي، وهو تلميذ سوسير، قد عممه، فبلغ به حدّاً تعدى فيه بشكل مدّش ما نسميه الكلام. وبالنسبة إليه، فإن كل جملة تنقل فكراً، وإن الفكر هو رد الفعل الذاتي على تمثيل موضوعي. ولقد يعني هذا أن الجملة تحتوي إذن، في بنيتها الدلالية (التي يمكن لها أن تكون مختلفة عن بنيتها النحوية الظاهرة)، على جزء صوغي يعبر عن ردة الفعل، وعن جزء كلامي يعبر عن التمثيل. ويتضمن الجزء الصوغي نفسه مؤشر نموذج رد الفعل المقصود (إنه فعل الصوغ)، ورد فعل الشخص الذي يتحرك (إنه المسند إليه الصوغي). وبفضي هذا إلى توسيع مفهوم الصوغ إزاء المتصورات المعتادة:

1- يستطيع الفعل الصوغي أن يسم أي موقف نفسي، مثل الرغبة في «أتمنى أن يأتي»، أو الضجر في «إنني أمل إذ أقرأ هذا الكتاب». ولقد توقع، بور-روبال كما رأيناه، توسعاً من هذا النوع، ولكن هذا التوسع لم يتحقق قط.

2- إن البنية الدلالية التي تظهر فيها المسندات إليه والأفعال الصوغية، لتستطيع أن لا تمتلك سوى أثر غير مباشر في النحو، وأن تبقى بسبب هذا «ضمنية» (لقد كانت، على

العكس من ذلك، ضمنية في الجملتين اللتين تمت الإشارة إليهما توأماً، وذلك عن طريق عبارة صوغية تامة). وهكذا، فإن جملة «أستطيع أن يأتي!»، وجملة «يضحرنى هذا الكتاب» مستلقيان التحليل نفسه الذي تلقته الأمثلة السابقة. وكذلك فإن الصفة «الذيذة» في جملة «هذه السكاكر لذيذة» تخفي عبارة صوغية ضمنية هي «أحب».

3- وأكثر تجديداً أيضاً هي الفكرة التي تقول يستطيع المسند إليه الصوغي أن يكون مختلفاً عن المتكلم. ولقد ظهر هذا من قبل، في المثل الأخير، حيث لم تكن ردة الفعل المعبر عنها بالضرورة هي ردة فعل المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، ولكن يمكن أن تكون تلك التي كانت منه عندما أكل السكاكر. وإنا لنرى هذا على نحو مخصوص عندما نكون للمسند إليه الصوغي هوية اجتماعية أخرى غير التي هي للمتكلم. ففي جملة «لقد قرر زوجي أنني أخونه»، نجد أن المسند إليه هو الزوج، وأن الموقف المعبر عنه هو اعتقاده بخيانة زوجته. وإذا ذكرت المضيفة مدخناً في طائرة من الطائرات: «إنه ممنوع التدخين هنا»، فإن المسند إليه الصوغي، الذي يتعارض مع التبغي، ليس هو المضيفة، ولكنه شركة الطيران.

4- وثمة أطروحة أخرى متناقضة: تستطيع الجملة نفسها أن تعبر عن عدد من القضايا الصوغية المتميزة بعضها من بعض. فإنا إذ أقول: «إن هذا الوعظ رتيب»، فإني أعبر في الوقت نفسه عن إثبات («يتكلم المسند بشكل موحد»)، كما أعبر عن موقف الضجر أمام الوعظ. فإذا جمعنا هذه النقطة الأخيرة والسابقة، فإننا نرى أنه يظهر عند بالي مخطط لنظرية متعددة الأصوات، أي ذات متصور متفجر المعنى: تستطيع عدة وجهات نظر، مسندة إلى مسؤولين مختلفين أن تكون متجاورة في معنى العبارة الواحدة.

إننا سنشير فقط إلى قضيتين طرحتهما نظرية بالي. إذا وضعنا مكان فكرة موقف المتكلم فكرة رد الفعل العقلي، فإننا نغامر بمفاداة التحليل اللساني لكي نستبدله بتفسيرات ذات نموذج نفساني. وهذا ما تسعى النظريات المتعددة الأصوات أن تتلافاه. وبكل تأكيد، فإنها مقودة لكي ترى في المعنى وجهات نظر أخرى غير وجهة نظر المتكلم، ولكنها تحاول أن تحددها إزاء فعل التعبير المنجز، أي بالبقاء إذن في ميدان القول. ويمكننا من جهة أخرى أن نسأل أنفسنا ما الذي يبقى من الكلام بعد مثل هذا التوسع لميدان الصوغ.

السنا ذاهبين في النهاية إلى الشك بازواجية الكلام والصوغ نفسها؟

■ إن نظرية بالي معروضة في الجزء الأول، القسم الأول، من كتابه «اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية»، نشر في بيرن، 1932. وقد كانت الطبعة النهائية منه في عام 1944. وقد علق على النص أوزوالد ديكر في كتابه:

"Logique, structure, énonciation", Paris, 1989, (chap. 7).

الزمن، والصوغ، والصوت في القصة

TEMPS, MODE ET VOIX DANS LE RÊCIT

إننا نميز، في دراسة النصوص السردية، بين تحليل الحكاية (الحوادث المروية، الواقعية أو المتخيلة) وتحليل القصة (الخطاب الذي يروي): أما الأول، فيتمركز حول دراسة الحوافز، والمواضيع، والوظائف. وأما الثاني، فهو إذ يعد جزءاً من علم السرد، فإنه يحلل تقديم الحكاية.

وإن الوعي بالتمييز بين الأحداث المروية والطريقة التي هي مروية بها، ليعد حاضراً من قبل في المناقشات المدرسية المخصصة لتقانة الوسيط في الوجود ولقوائده (أو مضاره) بالنسبة إلى قصة «تقدم» نظام الحوادث. ولقد أوضح الشكلايون، في بداية هذا القرن، هذه التقانة على شكل مزدوج يتألف من أسطورة (حكاية)/ موضوع (قصة). ولكن من مضار هذا المزدوج أنه لا يفرق بين قصة تخيلية وقصة عوالمية- وهو تمييز كان يعد خلال زمن طويل النقطة العمياء لتحليل القصة. ولقد اقترح جينيت (1983) تسمة ثلاثية مؤهلة لكي تأخذ في الحسبان هذا التمييز: السرد، والقصة، والحكاية. ويكون نظام التعالق المنطقي في القصة العوالمية هو التالي: الحكاية (الأحداث المشار إليها) ⇐ السرد ⇐ تعبير القصة ⇐ القصة ⇐ الإنتاج، النحوي والدلالي، لفعل السرد). وأما في قصة التخيل، فإن السرد يعد تأكيداً متصنعاً من غير بعد إشاري: لا توجد الحكاية إلا بوصفها إسقاطاً عقلياً حثت القصة عليه. ولقد يعني هذا إذن أن نظام التعالق المنطقي هو التالي: السرد ⇐ القصة ⇐ الحكاية. وبما إن العالم المشترك بوساطة الحكاية يشكل، في قصة التخيل على عكس مايجري في القصة العوالمية، عالماً دلالياً ناقصاً، فإنه يشير بوضوح إلى هذا التعالق المنطقي لمستوى الحكاية إزاء مستوى القصة.

نجد، من بين العديد من نماذج التحليل المقترحة، أن الأكثر هيمنة هي نماذج ستانزل (1955، و1964، و1979) وجينيت (1972، و1983). وإن هذين النموذجين، وإن كانا يلتقيان في العديد من النقاط، إلا أنهما ليسا متناقضين. فـنموذج جينيت هو أكثر ليونة وأكثر اكتمالاً في الوقت نفسه من نموذج ستانزل (الذي لا يدرس، مثلاً، قضايا الزمن). وإن شبكته التحليلية، من جهة أخرى، أكثر دقة (يقبل ستانزل مثلاً تعادلاً بين مختلف وجهات النظر ومختلف التعبيرات السردية)، وهي التي ستابعها هنا إذن مميزين ثلاثة نماذج من القضايا: قضايا الزمن التي تتعلق بإجراءات انضباط المعلومات السردية (التبشير، وجهة النظر)، وهذا يعني هنا إذن أنها تتعلق بالعلاقات أيضاً بين التاريخ والقصة. وقضايا الصوت أخيراً، وهي تمارس دورها على مستوى العلاقة بين القصة والتاريخ (وهذه هي حال العلاقات بين زمن السرد وزمن التاريخ)، كما تمارسه على مستوى العلاقة بين القصة والسرد (وهذه هي حالة دراسة مقام الراوي).

- Quelques études générales: E. Lämmert, Bauformen des Erzählens, Stuttgart, 1955; F.K. Stanzel, Die typischen Erzählsituationen im Roman. Dargestellt an "Tom Jones", "Moby Dick", "The Ambassadors", "Ulysses", u.a., Vienne-Stuttgart, 1955; Typische Formen des Romans (1964), 10e éd., Göttingen, 1981; G. Genette, Figures III, Paris, 1972, "Le discours du récit"; M. Bal, Narratologie, Paris, 1977; G. Genette, Nouveau Discours du récit, Paris, 1983; G. Prince, Narratology: The form and Function of Narrative, La Haye, 1982; S. Rimmon-Kenan, Narrative Fiction: Contemporary Poetics, Londres, 1983; F.K. Stanzel, Theorie des Erzählens (1978), 3e éd., Göttingen, 1985.

١ - الزمن

إن قضايا الزمن، أي العلاقات بين زمن التاريخ وزمن القصة (erzähltem Zeit et Erzählzeit, Müller 1984)، لتتعلق بثلاث وقائع: العلاقات بين نظام العلاقات المروية، ونظام عرضها، والعلاقات بين فترة الأحداث المروية وطول القصة المكرم لها. وأخيراً، العلاقات بين عدد تكرارات الحدث وعدد المرات التي روي فيها.

١- النظام

لا يوجد، على عكس البدهية المخادعة، كثير من النصوص السردية يكون فيها نظام الحوادث المروية ونظام تقديمها السردى متطابقين بالضبط (تزامنياً). وبكل تأكيد، عندما نقف عند حدود مستوى التمهصلات الكبرى، فإن الأبنية التزامنية تقدم بشكل واسع. وعلى العكس من ذلك، إننا عندما نهبط إلى البنى الصغيرة (نظام الفقرة مثلاً)،

فلنأخذ نلاحظ أن التفصيلات المتزامنة الكبرى (عندما توجد) قد تجاوزتها المفارقات التاريخية العديدة: إن كل صمود سردي للحدث نحو مصدره، وهذا إجراء حاضر ليس فقط في التخيل ولكن أيضاً في القصة العوالمية، يستلزم وجود استذكار، وإن كان مختزلاً إلى التعبير الأكثر بساطة (توجعه بطله لأنه أكل كثيراً). وهكذا، فإن لا ميرت (1955) يميز بين الاستذكار وبين الاستباق ويدرس عملهما السردى: يستطيع الاستذكار أن يمتلك وظيفة للمرص، وتسجيل تزامنية فعلين، وللإعلان أو للتأخير. كما يستطيع الاستباق أن يمتلك وظيفة للمعرفة المسبقة أو للإعلان. ولقد ميز جينيت (1972) بين الاستدعاء الذي يتناسب مع الاستذكار، وبين التنفيذ المسبق، أي الاستباق الذي يقضي بالروى أو باستدعاء الحدث اللاحق مقدماً (سيندم فيما بعد على هذا العمل المعيب)، وبين التعلق المعنوي، وهو تنظيم مفارق للتاريخ حيث لا يكون تجمع الأحداث المروية أكثر تحفيزاً من منظور زمني، ولكنه يخضع مثلاً إلى ارتباطات مكانية (الحكايات المروية على امتداد قصة السفر والتي تحض عليها الأمكنة المزدادة)، أو موضوعاتية (مبدأ التجميع الذي يسوس القصص المضافة في الروايات ذات الأدراج). وتنقسم كل واحدة من هذه المفارقات التاريخية إلى عدد من المجموعات الفرعية. وهكذا يجب على مستوى المقويات (ولكن الشيء نفسه يصح بالنسبة إلى التنفيذات المسبقة) التمييز بين الاستدعاء الداخلي (استذكار لا يصعد إلى أبعد من نقطة الانطلاق الزمني للحكاية) والاستدعاء الخارجي (والذي تسبق سمته كلها نقطة انطلاق الحكاية)، والمقوي الجزئي (الاستذكار الذي ينتهي بحذف من غير النحاق بالقصة الأولى)، والمقوي التام (الذي يرتبط من غير حل تابعي يتعلق بالقصة الأولى)، إلى آخره.

ولقد تم الاعتراض (اب. هيرنستين سميث 1980) على هذا التحليل بأنه لا معنى له إلا في حالة القصة العوالمية أو في حالة القصة التخيلية ذات النسخ المتعددة (مثل الحكايات الشعبية، والتي نستطيع أن نقارن النسخ): بالنسبة إلى الغالبية العظمى لقصص التخيل، لا توجد إمكانية لمقارنة نظام القصة بتعاقب الأحداث التاريخية، وذلك لأن هذا الأخير لا يوجد إلا بوصفه ما تسقطه القصة. ولقد يكون هذا بنسبان أن المقويات والتنفيذات المسبقة، هي إجابلية، أي أن القصة نفسها تشير إليها، وإما ضمنية ولكنها استدلالية انطلاقاً من معرفتنا بالمجرى العادي للسيرورات السببية (غودمان 1981، جينيت 1991). وعندما يتغيب النص عن كل تأشير جلي ويشوش انتظاراتنا الاستدلالية (وهذه هي حال روايات روب غريبه مثلاً)، فلنأخذ نكون غير قادرين أن نعيد تشكيل أي نظام لتعاقب الأحداث: إننا نجد أنفسنا حينئذ أمام قصة مفارقة للتاريخ (جينيت 1972، ص 155).

تقيس السرعة العلاقة التناسبية بين الفترة (الزمنية) للحكاية والطول (المكاني) للنص (الطول الذي يقاس بالأسطر والصفحات). وكان قد اقترح هذا الإجراء «ج. ميللر» (1984)، و«ر. بارت» (1967)، ثم أخذه جينيت (1972). وهو إجراء لن يصل على الإطلاق إلى تكميمات دقيقة للبنى الصغيرة، وإن هذا لن يكون إلا بسبب العقبة التي توجد في معظم الحالات التي تحدد بشكل دقيق زمن واقع القصة. ولكن المقصود، على مستوى البنية الكبرى، هو مؤشر صالح لإيقاع القصة. وإن هذا الإيقاع ليس مستمراً على الإطلاق. فكل القصص - العواملية والتخييلية - تستلزم تباينات في تعاقب الأحداث (وقفات، حذف، تسارع، إبطاء) تكون موسومة إلى حد ما. وإن جينيت، إذ حدد تحليله في ميدان الأدب الروائي، فإنه ميز أربعة «أشكال قانونية للزمن الروائي»: الوقف الوصفي حيث تتناسب مع طول نصي ما فترة لا قيمة لها لواقع القصة. والمشهد (وهو غالباً ما يكون حواراً أو مونولوجاً)، وإنه ليتحدد بوصفه مشكلة في تعاقب الأحداث، وهذا يعني وجود تعادل في الزمن إذن بين القصة والحكاية. والموجز، والذي يكون فيه زمن الحكاية مندمجاً في طول نصي أدنى (في إطار تناسب متغير) من ذلك الذي يتطلبه الأداء «المسرحي» لهذه الفترة. والحذف، والذي يتناسب فيه مقطع لا قيمة له من النص مع أي فترة كانت من الحكاية. وتعد المشكلة في تعاقب الأحداث ثابتة تواضعياً كما هو بدعي: يعالج القارئ، في حالة المشهد، معالجة تعادل في الفترة ما لا يمكن مطلقاً إلا أن يقترب بنفسه منها، وإن هذا ليكون لأنه لا يعرف أن يمتلك فيها معادلاً دقيقاً بين الذرات الحديثة والعناصر النسخية (حتى وإن كان المقصود هو الحوار).

وتوجد هذه الأشكال الأربعة في القصة العواملية أيضاً، ولكن كايت هامبرغر (1957) قد شد الانتباه إلى أن الحضور المكثف للمشاهد التفصيلية (وعلى الأخص كل مشاهد الحوار) يعد مؤشراً تخييلياً. وإنه ليذهب في هذا تبعاً للتخيل بالنسبة إلى الوصف المفصل، سواء كان هذا الوصف يعمل بوصفه وفقاً وصفاً (يضطلع به سارد فوق واقع القصة)، أم وجد هذا الوصف محمولاً على النشاط الإدراكي للمسند إليه. وإن هذا ليعد نسياناً أنه توجد أجناس عواملية، مثل قصة الرحلة، حيث يحتل الوصف التفصيلي (سواء كان أم لم يكن محمولاً بوضوح على النشاط الإدراكي للناسخ) مكاناً مركزياً تماماً.

لقد أظهر هامون (1981) أن ميدان الوصف لا يستطيع أن يختزل إلى وظيفة الوقف الوصفي. فمن جهة، عندما يكون الوصف محمولاً على النشاط الإدراكي للمسند إليه، أي عندما يكون مبارراً إذن، فإنه يكون في الواقع مسروداً وهو لا يعود يعمل إذن بوصفه وفقاً

(إنه يروي تجربة إدراكية). ومن جهة أخرى، فإنه حتى عندما يكون مقامه إزاء تسلسل القصة هو مقام الوقف، فإن وظيفته الخاصة تستطيع أن تكون بالإضافة إلى هذا متنوعة. وإنه ليقى، في قصة التخيل الكلاسيكية، خاضعاً لواقع القصة: إن وظيفته غالباً ما تكون تزيينية (وصف درج أشبل) أو تكون حينئذ تفسيرية ورمزية (اللوحة عند بلزاك) (جينييت 1966). ويضاف إلى هذا وظائف للتصديق الإيماني ولل فهرسة الإيديولوجية (هامون 1981). وإنه لينتهي في كل الحالات إلى تحويل لأفق انتظار القارئ ويستخدم كفاءة خاصة للقراءة، ليست هي البناء المنطقي الدلالي للأفعال، ولكنها كفاءة تنشيط الحقول الدلالية المرتبطة بمفردات موحدة (انظر هامون 1981). وتوجد، أخيراً، أجناس يتحرر الوصف فيها في جزء كبير منه من واقع القصة: إن الطوبوغرافيا أيضاً (وصف الكائنات غير الحية) في قصص الكشف الجغرافي أو الإثنوغرافي، لتشكل الموضوع المركزي للأجناس المعنية بهذا الأمر والتي هي النظر غير الجمالي للجنس الوصفي؛ تماماً كما كان ممارساً في القرن الثامن عشر، والذي وصل الوصف فيه إلى الاستقلال الجمالي (أدام وبتييجان 1989، هامون 1991).

3- التواتر

يقيس التواتر العلاقة بين عدد تكرارات الورد، وعدد المرات التي رويت بها. وفي الواقع، كما يلاحظ جنييت ذلك (1972، ص 145)، فإن أي حدث لا يتكرر على وجه التطابق. والمقصود هو ورود الأحداث المشابهة- مثل شروق الشمس اليومي- والتي لا نحفظ منها إلا بتشابهها، فتعامل معها بوصفها ورودات متعادلة وذات نموذج واحد. وهكذا، فإننا نستطيع أن نروي مرة ما حصل مرة، وأن نروي كذا مرة ما حصل كذا مرة، وأن نروي كذا مرة ما حصل مرة واحدة، وأن نروي مرة واحدة ما حصل كذا مرة. والحالتان الأكثر أهمية هما حالتا الثالث والرابع، أي القصة التكرارية (وهكذا في التمارين الأسلوبية لكتبنو. فالحدث نفسه يروي 99 مرة، مع تحويلات أسلوبية) والقصة المكررة، وهي تمثل إجراءً للاقتصاد السردى المستخدم، في الوقت نفسه، في القصة التخيلية وفي القصة العواميلية (مثل السير الذاتية، وذلك كما بين هذا لوجون 1975). ومن منظور الاقتصاد السردى، فإن للقصص المكررة والموجزة وظيفة متقاربة، تمثل في توليف فترة كبيرة نسبياً للحكاية. فالحدود بين القصة المكررة والوصف، يصعب رسمها أحياناً، وذلك لأن الوصف، ما إن يحمل على تعددية من الروايات الموصوفة في الوقت نفسه، حتى يشتمل على بعد مكرر. وإن هذا ليكون على الأقل إذا أحلنا الوصف إلى أفعال إدراكية (انظر

شاتلان 1986): لا يبدو هذا التعقيد مشككاً بتميز المضمون بين الوصف (الذي يحمل على الحالات) والتكرار (الذي يحمل على الأحداث).

- G. Müller, "Erzählzeit und erzählte Zeit" (1948), in *Morphologische Poetik*, Tübingen, 1968; E. Lammert, *Bauformen des Erzählens*, Stuttgart, 1955; K. Hamburger, *Logique des genres littéraires* (1957), Paris, 1986; G. Genette, "Le discours du récit", in *Figures III*, Paris, 1972; R. Barthes, "Le discours de l'histoire" (1967), in *Le Bruissement de la langue*, Paris, 1984; P. Lejeune, *Le Pacte autobiographique*, Paris, 1975; B. Herrnstein Smith, "Narrative versions, narrative theories", *Critical Inquiry*, automne 1980, p. 213-236; N. Goodmann, "The telling and the told" (1981), in *Of Mind and Other Matters*, Cambridge (Mass.), 1984; D. Chatelain, "Frontières de l'itératif", *Poétique*, 65, 1986; p. 111-124; G. Genette, *Nouveau Discours du récit*, Paris, 1983; G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991.
- Sur la description: G. Genette, "Frontières du récit" (1966), in *Figures II*, Paris, 1979; P. Hamon, *Introduction à l'analyse du descriptif*, Paris, 1981; R. Debray-Genette, "La pierre descriptive," et "Traversées de l'espace descriptif: de Balzac à Proust", in *Métamorphoses du récit*, Paris, 1988; J. -A. Adam et A. Petitcan, *Le Texte descriptif*, Paris, 1989; P. Hamon, *La Description littéraire. De l'Antiquité à Roland Barthes: une anthologie*, Paris, 1991.

ب- الصوغ

يشير مفهوم الصوغ إلى اضطراد المعلومة السردية. إذ المقصود، بالنسبة إلى ما هو جوهرى، هو نموذجان من القضايا: أما الأول، فيتعلق بكمية المعلومات المنقولة، وهو مرتبط بالتمييز التقليدي بين واقع القصة (القصة المحضة) والإيماء (تمثيل مسرحي، وخصوصاً تمثيل للكلام). وأما الثاني، فيتعلق بما نسميه عادة وجهة النظر، أي المنظور الذي تدرك الأحداث المروية من خلاله.

1- المسافة

يقس مفهوم المسافة «الصوغ الكمي» (جينية) للمعلومات المروية. وثمة صياغة تاريخية مهيمنة لهذه القضية هي التعارض بين (الإظهار) و (الروي)، أو بين السرد البسيط (السرد المحض) والعرض المسرحي: لقد اضطلع بدور كبير في النظرية الإنكليزية الأمريكية للرواية في القرن العشرين (انظر لوبوك 1921، فريدمان 1955). ولقد أعطى النقد قيمة للمصطلح الأول عموماً. وإن التعارض ليعد إشكالياً بالمصطلح الوصفي: لا تستطيع القصة، مهما كانت، أن «تظهر» ولكن أن «تروى» فقط. وكذلك، فإن ستانزول (1979)

الذي أعاد تناوله ليميز بين الراوي والعاكس . وإنه ليفضل أن يتكلم عن «وهم الفورية» الذي تحض عليه هيمنة التمثيل المسرحي وتقليل الواسمات السردية . وفي الواقع ، فإن التعارض الملازم هو التعارض القائم بين قصة الأحداث و قصة الكلام : إن الأجزاء الإيمانية فعلاً في القصة هي الحوارات فقط ، لأن «الإيماء الكلامي لا يستطيع إلا أن يكون إيماء للفعل» (جينيت 1972).

إن تنوع صياغات قصة الكلام (تقديم خطاب الشخصيات) قد اتسع المجال أمام دراسات عديدة (متنازعة) . ولذا ، فإننا نميز ، بصورة عامة ، بين ثلاثة إجراءات (جينيت 1972 ، كوهن 1981) :

- الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن) . وإننا لنجده على شكل حوار وعلى شكل مونولوج في الوقت نفسه . وكما يرى هامبورغ (1975) فإن الاستخدام الواسع للحوارات في قصة الشخص الثالث إنما هو مؤشر على التخيل : توجد مع ذلك أمثلة مضادة ، مثل التحقيقات الصحفية أو الإثنوغرافية ، والتي بفضل اللجوء إلى الاختزال وخاصة إلى المسجل ، فإنها تنجز من غير أي مشكلة كتابات متوسعة الحوارات العوالمية . وتصل حجة هامبورغ للمونولوج المروي أكثر ، ذلك لأن معظم المونولوجات تعرض في الواقع بوصفها منتجة لحوار داخلي ، صامت ، ولقد يعني هذا إذن أنها غير ميسرة لشاهد خارجي (الراوي) . ونجد في القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع أن التحرر الأكثر قوة لخطاب الشخصيات إزاء العبارة السردية ، إنما يوجد في المونولوج الداخلي ، والموصوف بشكل أكثر دقة بالمونولوج المستقل (كوهن 1981) . وإنه ليميز من الخطاب المروي في أنه ليس داخلياً بشكل سردي . وهذا يعني أن القصة إذا استمرت بشكل مطلق في المونولوج الداخلي ، فإنها تعبر الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع والقصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع . ويجب أن نلاحظ أن المونولوج في القصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع ليس بالضرورة مؤشراً على التخيل : إنه يستطيع أن يكون النسخ العوالمية لأفكار الناسخ أثناء كتابته .

- الخطاب المغير مكاناً (المونولوج في صيغة سردية عند كوهن) ، أي الأسلوب غير المباشر . وإنه ليجد في شكلين : الخطاب غير المباشر التابع والخطاب غير المباشر الحر (مكهاال 1987) . ولقد شكل الخطاب غير المباشر الحر موضوعاً لعدد من الأبحاث بسبب وضعه القاعدي والسردية المؤلف . وإنه ، على عكس الخطاب غير المباشر التابع ، ليس بغياب الفعل التقريرية الذي يسوس الكلام المذكور قاعدياً ، ولكن الكلام المذكور ، على عكس الخطاب المروي (الخطاب المباشر) ، يخضع ، بصورة عامة على الأقل ، (بالنسبة إلى

الذي أعاد تناوله ليميز بين الراوي والعاكس . وإنه ليفضل أن يتكلم عن «وهم الفورية» الذي تحض عليه هيمنة التمثيل المسرحي وتقليل الواسمات السردية . وفي الواقع ، فإن التعارض الملازم هو التعارض القائم بين قصة الأحداث و قصة الكلام : إن الأجزاء الإيمانية فعلاً في القصة هي الحوارات فقط ، لأن «الإيماء الكلامي لا يستطيع إلا أن يكون إيماء للفعل» (جينيت 1972).

إن تنوع صياغات قصة الكلام (تقديم خطاب الشخصيات) قد اتسع المجال أمام دراسات عديدة (متنازعة) . ولذا ، فإننا نميز ، بصورة عامة ، بين ثلاثة إجراءات (جينيت 1972 ، كوهن 1981) :

- الخطاب المروي (المونولوج المروي عند كوهن) . وإننا لنجده على شكل حوار وعلى شكل مونولوج في الوقت نفسه . وكما يرى هامبورغ (1975) فإن الاستخدام الواسع للحوارات في قصة الشخص الثالث إنما هو مؤشر على التخيل : توجد مع ذلك أمثلة مضادة ، مثل التحقيقات الصحفية أو الإثنوغرافية ، والتي بفضل اللجوء إلى الاختزال وخاصة إلى المسجل ، فإنها تنجز من غير أي مشكلة كتابات متوسعة الحوارات العواملية . وتصل حجة هامبورغر للمونولوج المروي أكثر ، ذلك لأن معظم المونولوجات تعرض في الواقع بوصفها منتجة لحوار داخلي ، صامت ، ولقد يعني هذا إذن أنها غير ميسرة لشاهد خارجي (الراوي) . ونجد في القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع أن التحرر الأكثر قوة لخطاب الشخصيات إزاء العبارة السردية ، إنما يوجد في المونولوج الداخلي ، والموصوف بشكل أكثر دقة بالمونولوج المستقل (كوهن 1981) . وإنه ليميز من الخطاب المروي في أنه ليس داخلياً بشكل سردي . وهذا يعني أن القصة إذا استمرت بشكل مطلق في المونولوج الداخلي ، فإنها تعبر الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية في الواقع والقصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع . ويجب أن نلاحظ أن المونولوج في القصة المتجانسة الخواص القصصية في الواقع ليس بالضرورة مؤشراً على التخيل : إنه يستطيع أن يكون النسخ العواملي لأفكار الناسخ أثناء كتابته .

- الخطاب المغير مكاناً (المونولوج في صيغة سردية عند كوهن) ، أي الأسلوب غير المباشر . وإنه ليجد في شكلين : الخطاب غير المباشر التابع والخطاب غير المباشر الحر (مكهاال 1987) . ولقد شكل الخطاب غير المباشر الحر موضوعاً لعدد من الأبحاث بسبب وضعه القاعدي والسردى المؤلف . وإنه ، على عكس الخطاب غير المباشر التابع ، ليس بغياب الفعل التقريري الذي يسوس الكلام المذكور قاعدياً ، ولكن الكلام المذكور ، على عكس الخطاب المروي (الخطاب المباشر) ، يخضع ، بصورة عامة على الأقل ، (بالنسبة إلى

التعابير، انظر جاكبة (1980)، إلى تغيير زمني. وإن الخطاب غير المباشر الحر، من جهة السمة الأولى، لبنى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر الراوي. وإن هذا التوجه المزدوج تحديداً هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتنافرة الخواص القصصية ذات التبشير الداخلي. وإذا أخذ بانفيلد ثانية أطروحة هامبرغر التي تخص غياب الراوي في القصة المتنافرة الخواص القصصية، فقد رأى حتى في الاستعمال غير المباشر الحر مؤشراً في القصص المتنافرة الخواص القصصية، أي في نموذج قصصي كان هامبرغر وبانفيلد على حد سواء قد قبلوا فيه حضور الراوي، فإن هذا يُظهر أن هذه الحجة ليست حاسمة. ويبدو، على العكس من هذا، أن الخطاب غير المباشر الحر مستعمل خصوصاً في قصة التخيل، وذلك على عكس الخطاب غير المباشر التابع، والذي تفضلها القصة العوالمية إزاء كل النماذج الأخرى لتمثيل الخطاب.

- الخطاب في صيغة سردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي التمثيل البسيط لمخصص مضمون عمل الكلام المروي (مكهال 1978). وإنه ليميز من الخطاب غير المباشر الذي يسوسه غياب التابع، والممؤس (في الفرنسية على الأقل) باستخدام صيغة المصدر أو بتسمية مضمون الخطاب المروي. ومن منظور الوفاء الإيماني، فلا يوجد فارق في المبدأ بين الاثنين، حتى ولو كان الخطاب غير المباشر الموسس يستطيع بسهولة أكبر أن يُدخل واسمات لسانية تحيل إلى شخصية نروي عملها الكلامي.

اعترض كوهن (1981) على تصنيف جينيت (الذي تبعناه حتى الآن) بأنه يطابق تعسفياً بين الفكر والخطاب، وأنه يقترح نفسه لتحليل «طرق تمثيل الحياة النفسية في الرواية»، فهو يركز على أن هذا التمثيل لا يمر ضرورة عن طريق إنتاج خطاب داخلي. ويصح هذا الاعتراض من غير ريب بالنسبة إلى الخطاب في صيغة سردية. فهو تعبير لا يفرق بالفعل بين حدث رواية الخطاب وحدث رواية الأحداث النفسية غير الكلامية. وبالنسبة إلى النماذج الأخرى، فإنه مع ذلك لا قيمة له، لأنه بالتحديد يروي كلاماً، سواء كان يشير إليه بوساطة السياق (خطاب غير مباشر حر)، أم بإنتاج الكلام الملفوظ.

2- منظور

من بين كل القضايا المتصلة بالعلاقات بين القصة والتاريخ، فإن إشكالية التبشير - أو وجهة النظر- هي تلك التي كرس الأدب الأكثر وفرة، وذلك لأن المقصود من غير شك هو قضية لم تتوقف عن شغل القصة الحديثة. وقد خلط، مع ذلك، كثير من المؤلفين

التعابير، انظر جاكبة (1980)، إلى تغيير زمني. وإن الخطاب غير المباشر الحر، من جهة السمة الأولى، لبنى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر الراوي. وإن هذا التوجه المزدوج تحديداً هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتنافرة الخواص القصصية ذات التبشير الداخلي. وإذا أخذ بانفيلد ثانياً أطروحة هامبرغر التي تخص غياب الراوي في القصة المتنافرة الخواص القصصية، فقد رأى حتى في الاستعمال غير المباشر الحر مؤشراً في القصص المتنافرة الخواص القصصية، أي في نموذج قصصي كان هامبرغر وبانفيلد على حد سواء قد قبلوا فيه حضور الراوي، فإن هذا يُظهر أن هذه الحجة ليست حاسمة. ويبدو، على العكس من هذا، أن الخطاب غير المباشر الحر مستعمل خصوصاً في قصة التخيل، وذلك على عكس الخطاب غير المباشر التابع، والذي تفضلها القصة العوالمية إزاء كل النماذج الأخرى لتمثيل الخطاب.

- الخطاب في صيغة سردية (القصة النفسية عند كوهن)، أي التمثيل البسيط لمخصص مضمون عمل الكلام المروي (مكهال 1978). وإنه ليميز من الخطاب غير المباشر الذي يسوسه غياب التابع، والممؤس (في الفرنسية على الأقل) باستخدام صيغة المصدر أو بتسمية مضمون الخطاب المروي. ومن منظور الوفاء الإيماني، فلا يوجد فارق في المبدأ بين الاثنين، حتى ولو كان الخطاب غير المباشر الموسس يستطيع بسهولة أكبر أن يُدخل واسمات لسانية تحيل إلى شخصية نروي عملها الكلامي.

اعترض كوهن (1981) على تصنيف جينيت (الذي تبعناه حتى الآن) بأنه يطابق تعسفياً بين الفكر والخطاب، وأنه يقترح نفسه لتحليل «طرق تمثيل الحياة النفسية في الرواية»، فهو يركز على أن هذا التمثيل لا يمر ضرورة عن طريق إنتاج خطاب داخلي. ويصح هذا الاعتراض من غير ريب بالنسبة إلى الخطاب في صيغة سردية. فهو تعبير لا يفرق بالفعل بين حدث رواية الخطاب وحدث رواية الأحداث النفسية غير الكلامية. وبالنسبة إلى النماذج الأخرى، فإنه مع ذلك لا قيمة له، لأنه بالتحديد يروي كلاماً، سواء كان يشير إليه بوساطة السياق (خطاب غير مباشر حر)، أم بإنتاج الكلام الملفوظ.

2- منظور

من بين كل القضايا المتصلة بالعلاقات بين القصة والتاريخ، فإن إشكالية التبشير - أو وجهة النظر- هي تلك التي كرس الأدب الأكثر وفرة، وذلك لأن المقصود من غير شك هو قضية لم تتوقف عن شغل القصة الحديثة. وقد خلط، مع ذلك، كثير من المؤلفين

سيكون التبشير الخارجي مبرأً فقط، وبما إن المبرر في هذه الحالة هو شخصية أخرى، فإنه سيكون غفلاً. ولكن لمقام المبرر هوية شبحية: فإما أن تتطابق الشخصية التي نزع من أنها المبرر مع الراوي فعلاً، وإذن فليس ثمة مجال لإعطائه موضعاً خاصاً: وتكون هذه الحالة مثلاً في التخيل المتنافر الخواص قصصياً حيث انطلاقاً من الشخصية هي الراوي، وانطلاقاً منها تُرى الشخصيات الأخرى. وإما، كما هي الحال في القصة المتجانسة الخواص القصصية ذات التبشير الداخلي، أن تكون الشخصية، التي تهمين وجهة نظرها على انتقال المعلومات، متميزة من الراوي، وفي هذه الحالة ليست الشخصية، ولكن الراوي هو الذي يعد «المبرر» (إن الراوي هو الذي يختار أن يبشر هذه الشخصية أو تلك وهذا يعني أن يتبنى وجهة نظرها). وأما فكرة المبرر فائق الخواص القصصية، «الفضل» الحياضي، والمتجاوز راوي القصة، والذي هو أيضاً فائق الخواص القصصية، إلى تبشير كلامي يحل فيه بديلاً عن القارئ فيرى ما يراه... تلك فكرة لم تعد مقنعة أبداً: إذا كان الراوي، كما يدعم ذلك بال، محكوماً عليه بالكلام، فإن المبرر حينئذ سيكون محكوماً عليه بالإدراك، وفي هذه الحالة لا نرى كيف يستطيع أن يجعل معلوماته تمر إلى القارئ، وذلك لأن هذه المعلومات لا توجد إلا كلاماً (برونزوير 1981).

يبقى استعمال التبشير في مختلف أجناس القصة العوالمية، بحاجة إلى الصنع بشكل واسع. وفي حالة القصة المتنافرة الخواص قصصياً (مثل السير أو دراسات الحالات النفسية)، فقد أظهرت عدة دراسات أجرتها «د. كوهن» (1990، 1991، 1992) أن استعمال التبشير الداخلي ووضع الراوي الكلي العلم، هي أمور مرفوضة. ولكن جينيت (1991) يلاحظ أن الاستعمال المضطرب للتبشير الخارجي هو أيضاً غير قانوني. وفيما يخص القصة المتنافرة الخواص القصصية، فإن الوضع يبدو بشكل عام هو نفسه في الميدان العوالمية وفي ميدان التخيل، ولقد يعني هذا أننا إزاء تبشير داخلي حول ذات الراوي. أما ما يخص نموذج التبشير المطبق على الشخصيات الثالثة، فإننا نجد أنفسنا في الوضع نفسه الذي هو وضع القصة المتنافرة الخواص القصصية. ونستطيع بشكل عام من غير شك أن نقول إن الراوي في القصة العوالمية يستطيع أن يعطي معلومات عن الأفكار وعن إدراك الشخصية الثالثة، ولكن يجب عليه أن يبرر مصدر هذه المعلومات (التي وصلت إليه عن طريق الشخص المعني، وكما هي الحال في قصص حالة فرويد، أو التي يعيد بناءها من خلال استدلالات مسببة تنطلق من سلوك مرئي). ولكن عندما يجعل كايت هامبرغر القصة العوالمية معارضة للقصة التخيلية بقوله إنه على عكس ما يجري في الثانية، فإن الأولى لا تعرف أن تعطينا متغزاً مباشراً للحياة الداخلية للشخصية الثالثة، وإنه ليضيف (جينيت 1991)

أن المنفذ، في قصة التخيل، إلى الحياة الداخلية للشخص الثالث ليس سوى منفذ مزعوم، والسبب لانه لا يوجد شخص ثالث، ولكن فقط شخصيات متخيلة (من صنع المؤلف). وإن هذا التمييز للمقام المنطقي والتداولي الأساسي بين ميدان القصة العوالمية وميدان قصة التخيل هو الذي يجعل، ربما، قضية المنظور السردية (وكذلك بالنسبة إلى قضية الراوي) لا تطرح ببساطة من خلال المصطلحات نفسها.

- P. Lubbock, *The Craft of Fiction* (1921), New York, 1947; C. -E. Magny, *L'Age du roman américain*, Paris, 1948; N. Friedman, "Point of view in fiction. The development of a critical concept", *PMLA*, 70, 1955. P. 1160-1184; W. Booth, "Distance et point de vue" (1961), in *Poétique du récit*, Paris, 1976; L. Dolezel, "The typology of the narrator: point of view in fiction", in *To Honor R. Jakobson*, La Haye, 1967; P. Hernadi, "Dual perspective: free indirect discours and related techniques", *Comparative Literature*, 24, 1972; S.Y. Kuroda, "Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration", *Langue, discours, société*, Paris, 1975; R. Pascal, *The Dual Voice: Free Indirect Speech and Its Functioning in the XIXth Century European Novel*, Manchester, 1977; M. Bal, "Narration et focalisation", *Poétique*, n°29, 1977 a, p. 107-127; *Narratologie*, Paris, 1977 b; M. -T. Jacques, "La fausse libération du dialogue ou le "style direct intégré" dans Bouvard et Pécuchet", *Annali della Facoltà di Lingue et Letterature straniere dell' Università di Bari*, 1, 1, 1980; D. Cohn, *La Transparence intérieure*, Paris, 1981; W. Bronzwaer, "Mieke Bal's concept of focalisation", *Poetics Today*, vol. 2, n°2, 1981, p. 193-201; J. Linvelt, *Essai de typologie narrative: le point de vue*, Paris, 1981; M. Sternberg, "Porteus in quotation-land, mimesis and the forms of reported discourse", *Poetics Today*, III, 2, 1982; A. Banfield, *Unspeakeable Sentences: Narration and Representation in the Language of Fiction*, Boston, Londres, 1982 (trad. fr. *Discours sans paroles*, Paris, 1995); B. McHale, "Unspeakeable sentences, unnatural acts", *Poetics Today*, 1, 1983; F.K. Stanzel, *Theorie des Erzählens* (1978), 3e éd., Göttingen, 1985; D. Cohn, "Signposts of fictionality: a narratological perspective", *Poetics Today*, 11, 1990, p. 775-804; G. Genette, *Fiction et diction*, Paris, 1991; D. Cohn, "Feud's case histories and the question of fictionality", in J.H. Smith (ed.), *Telling Facts. History and Narration in Psychoanalysis*, Baltimore, Londres, 1991; Id., "Breaking the code of fictional biography: Wolfgang Hildesheimer's Marbot", in N. Kaiser et D.E. Wellbery (ed.), *Traditions of Experiment from the Enlightenment to the Present. Essays in Honor of Peter Demetz*, Ann Arbor, 1992.

ج- الصوت

تتعلق قضايا الصوت بالعلاقات بين البطل، والراوي، والمؤلف. وإن المقصود،

بشكل أكثر دقة، قضايا تلامس العلاقة الزمنية بين الفعل السردى والحكاية، والشرايط السردى، والعلاقات بين الراوى والقصة، كما تلامس العلاقات بين المؤلف والراوى (تؤدى هذه العلاقة الأخيرة دوراً كبيراً في التمييز بين قصة التخيل والقصة العوالمية).

1- زمن السرد

بينما تتعلق قضايا النظام بالعلاقات بين القصة والحكاية (إذن بين سلسلة نصية وسلسلة من الأحداث - الواقعية أو المفترضة)، فإن تحليل زمن السرد يعالج علاقات تعاقب الأحداث بين الفعل السردى (التعبير عن السلسلة النصية) والحكاية (سلسلة الأحداث). ويميز جينيت (1972) بين السرد اللاحق الذي يتناسب مع الوضع السردى العادى، والسرد السابق الذي يتناسب مع القصة التنبؤية (تودوروف 1969)، والسرد المتزامن الذي نجده مثلاً في التحقيق الصحفى الرياضى، والسرد المدخل، وهو وضع يشمل على تعددية من الأفعال السردية المتتابعة والمدخلة بين شرائح من الأحداث والتي نجدها أيضاً في الرواية الترأسلية أو في اليوميات. وتعد الروابط بين هذه العلاقات الزمنية والزمن القاعدي معقدة. وهكذا يجب على السرد اللاحق أن لا يكتفى بالفعل الماضى، فهو يستطيع أيضاً أن يتبنى الحاضر الحكائى. وإذا كان السرد اللاحق يستخدم للمستقبل، فإنه يستطيع أن يلجأ أيضاً للحاضر (غالباً ما تكون القصة التنبؤية قصة «رؤية»). ولا يعد مفهوم «السرد السابق» مفهوماً بديهياً، والسبب لأن فعل السرد منطقياً يبدو أنه يفترض دائماً بشكل مسبق أسبقية ما هو مروي. ويجب أيضاً أن نحدد ما نقصده بهذا التعبير. إذ يجب أولاً إقصاء الوضع السردى للقصة من علم الخيال، والسبب لأن اللحظة الزمنية الخيالية للسرد في هذا النموذج من القصص تعد لاحقة على الدوام من منظور عملي للحكاية المروية: فقط، إن المحور الزمني كله متزاح وهماً نحو المستقبل. وأما ما يتعلق بالقصة التنبؤية (التخيلية أو العوالمية)، وهي مثل استبدالي للسرد السابق، فإن مقامها أكثر تعقيداً مما يبدو من النظرة الأولى: إنه يستلزم دائماً وضعاً استبدالياً خاصاً، سواء كان ذلك هو وضع الشطرنج الزمني لذلك الذي يروي (يتغير الراوى مع الزمن)، أم كان ذلك هو وضع الوحي المصنوع انطلاقاً من مصدر معلوماتي إلهي، من المفترض أن يكون، هو، خارج الزمن، والذي من أجله إذن، فإن مفهوم الأسبقية لا يؤدى دوره (وذلك بما إن الحدث يصل مسبقاً على الدوام). ولقد اقترح كارل بوبر في ميدان القصة الحكائية (1959) قصة ذات تمثيلات عوالمية) التمييز بين التنبؤ والنبوءة. فالأول مشروط دائماً (إذا A، حينئذ B)، بينما النبوءة فهي غير مشروطة. وإن دانتو (1985) إذ استند إلى هذا التمييز، فقد بين من منظور المنطق السردى، أن النبوءة تعالج هذا الحدث أو ذاك من أحداث المستقبل كما

يعالج المؤرخ الماضي، أي حين يقوم بسرده على ضوء المعارف التي لا يمكن الوصول إليها إلا في لحظة لاحقة على لحظة الحدث المروي. ولقد يعني هذا إذن أن الأسبقية في القصة النبوية تستلزم ضرباً من التناقض السردى، والسبب لأن حدث سرد المستقبل نفسه يستلزم أن يكون معالجاً بوصفه قد صار من قبل (أي أنه لا يستطيع أن يكون مشروعاً إلا بالتماس قدرات إدراكية تتجاوز حدود المعرفة الإنسانية).

إن كايت هامبرغر، إذ أرست علاقات غير ملتصبة، فقد حاولت أن تبين أن الماضي ليس من وظيفته، في قصة التخيل القائمة على الشخص الثالث، أن يشير إلى أسبقية الحكاية على تلفظ القصة: إنه غير زمني ويعمل بوصفه معلماً على التخيل. وسيفسر هذا الأمر أيضاً الاستخدام غير المضطرب للإشارات الزمنية، وهو استعمال غالباً ما يكون متناقضاً في قصص التخيل مع استعمالها العادي. ولا تبدو الحجة حاسمة: إن الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية يعد واحداً من وجوه التأثير الداخلي (ينظر إلى الحكاية انطلاقاً من رؤية البطل) وليس مؤشراً جنسياً للتبشير. وإن استعمال التبشير الداخلي (في قصة متنافرة الخواص قصصياً) هو الذي يعد مؤشراً على التخيل: ليس الاستعمال المنحرف للإشارات الزمنية سوى نتيجة، والتي هي بوصفها هكذا لا تشكل بأسبقية (وإن كانت فقط تبعاً لنظام الإسقاط التخيلي) الحكاية على القصة.

2- المستويات السردية

يتناسب حقن دراسة المستويات السردية مع ما يسمى تقليدياً الترصيع. وتبعاً لجينيت (1972)، فإن القاعدة العامة هي «كل حدث نرويه القصة إنما يكون على مستوى الخواص القصصية مباشرة، ويعلو على المستوى الذي يتموضع فيه الفعل السردى المنتج لهذه القصة». وإتنا لنميز بعدها عموماً ثلاثة مستويات رئيسية: مستوى خارج الخواص القصصية، والذي هو مستوى الفعل السردى للقصة الأولية (وهو المستوى الذي يتموضع فيه مثلاً الراوي المتناظر الخواص القصصية الغفل في «أوجيني غراندت»، أو أيضاً في «جيل بلاس»، والراوي المتجانس الخواص كما في «حكاية جيل باس لسانتيان»). ومستوى (داخل) القصة (وهو مستوى الأحداث التي يرويها الراوي خارج القصة)، ومستوى قصة خواص القصة (وهو مستوى الأحداث التي يرويها واحد من الشخصيات التي تنصرف على مستوى خواص القصة). ويستطيع مستوى خواص القصة أن يشتمل بدوره على قصص مرصعة (وستنعت حينئذ بوصف قصة خواص القصة)، وذلك كما هي مثلاً في «ألف ليلة وليلة». وتستطيع القصة الثانية أن تشغل وظائف متنوعة إزاء القصة الأولى، وكذلك الأمر

بالنسبة إلى العلاقات بين الخواص القصصية للقصتين، فهي تستطيع أن تكون قوية إلى حد ما (انظر بارت 1981، جينيت 1983). وتشكل انتهاكات المستويات السردية، مثل عدوى خارج القصة لمستوى خواص القصة، حالات من إطلاق السبب وإرادة النتيجة سردياً: إنه لمن المؤلف أيضاً في الرواية الساخرة أن يعدي خارج القصة مستوى الخواص القصصية (ومثل هذا عندما يرجو راوي تريسترام شاندي القارئ أن يساعد السيد شاندي كي يعود إلى سريره)، فهو يعمل عموماً بوصفه شكاً ساخراً للإيماني المحتمل.

3- الشخصية

إن التمييز الأكثر استقبالاً في ميدان قضايا الشخص هو التمييز القائم بين القصة المبنية على الشخص الأول والقصة المبنية على الشخص الثالث. ومع ذلك، فإنه يوشك على التضليل، أو على الأقل إذا طابقناه ببساطة مع التمييز القاعدي: إن كل راوٍ، بما إنه حاضراً في حكايته، فإنه لا يستطيع أن يكون فيها إلا بوصفه الشخص الأول (جينيت 1972). وينتج عن هذا (ستانزول 1985) أن حضور جمل سردية مبنية على الشخص الأول (مستوى خارج القصة) يستطيع أن يحيل تبعاً للحالات إلى نموذجين من الرواة جد مختلفين:

(أ) راوٍ يفرض نفسه من خارج التخيل، وهو يشكل الأصل التعبيري للتخيل، وهو الذي لا يعرف حافزه السردى إلا أن يكون طبيعة أدبية وجمالية (مثل الراوي في رواية «الجبيل السحري»).

(ب) الراوي - الشخصية، والذي بعد جزءاً أصيلاً من العالم التخيلي الذي يصفه، والذي يكون حافزه السردى وجودياً (مثل الراوي في «البحث عن الزمن الضائع»).

ويقول آخر، فإن التمييز الحقيقي والملائم هو ذلك التمييز القائم بين الراوي الغائب عن الحكاية التي يرويها والراوي الحاضر بوصفه شخصية: يربح التعارض إذن بين القصة المبنية على الشخص الثالث والقصة المبنية على الشخص الأول إذا استبدل بالتمييز بين القصة المتنافرة الخواص القصصية وقصة استرجاع ماضي من نعرفه (ديمين 1972). ووجد هذا الأخير في صيغتين (فريدمان 1955)، وذلك تبعاً أن يكون الراوي شاهداً فقط، أو أن يكون في الوقت نفسه منافساً في الحكاية التي يرويها، وفي مثل هذه الحالة نتكلم عن القصة الذاتية. ولقد نعلم أن الحدود بين القصة المتنافرة الخواص القصصية وقصة استرجاع ماضي من نعرفه ليست مطلقة في كل الأحوال: إن الجمل الأولى من رواية «مدام بوفاري»، وكذلك الجمل الأخيرة، تنشئ راوياً - شاهداً، ولقد يعني هذا إذن أنها تنشئ

منطقاً لقصة استرجاع ماضي من نعرفه، بينما يتطابق جسد العمل في كل شيء مع القصة المتنافرة الخواص القصصية. وإنه لمن المفيد، هنا أيضاً، التذكير أن الفئات السردية تميز تقانات للقصة بدلاً من طبقات للنصوص، وهذا ما يضمن ليونتها.

وإن التمييز، بالنسبة إلى كايت هامبرغر (1975)، بين قصة تقوم على الشخص الأول وقصة تقوم على الشخص الثالث ليس داخلياً في التخييل، ولكنه يفصل ميدان التظاهر (يتظاهر الراوي باسترجاع الماضي التخييلي لمن يعرفه وذلك باصطناع «عبارات تخيلية» عن ميدان التخييل بالقول الصريح (تقديم درامي تام لـ «أنا- أصل تخيلي» من خلال وظيفة سردية متقلبة ليس لها راو بالمعنى الدقيق للكلمة). ويعود الفضل لهذا التمييز بوضع موضع البداهة المقام المختلف فعلاً بقوة للراوي الذي يروي قصة استرجاع ماضي من يعرفه وللراوي الذي يروي قصة الخواص المتنافرة للقصة: بينما يشكل الأول جزءاً من عالم التخييل (حتى عندما يكون خارج القصة، كما هي الحال بالنسبة إلى الراوي- الشاهد)، فإن الثاني يتموضع خارج التخييل (ومن هنا يأتي مثلاً أثر الانتهاك عندما نقوم شخصية من مستوى خواص القصة الواقعية بالدخول إلى عالم الراوي المتنافر الخواص القصصية والذي هو في تحديده يقع خارج القصة). ومن هنا إلى تأكيد أن القصة المتنافرة الخواص القصصية ليس لها راو توجد خطوة لا يبدو تجاوزها مناسباً: ليس فقط لمن نعود نعرف حينئذ ماذا نفعل بالعديد من القصص المتنافرة الخواص حيث الراوي يفرض حضوره عن طريق مداخلات كثيفة باسمه الخاص، ولكن يجب علينا خصوصاً أن نرتد إلى الفكرة التي يصعب الدفاع عنها والتي تتعلق بالقصة من غير تعبير.

إن قضية وضع الراوي تهم عن قرب التمييز بين القصة التخييلية والقصة العوالمية. ولقد أظهر لوجون (1975، 1980) أنه يوجد تطابق، في السيرة الذاتية العوالمية، بين المؤلف، والراوي، والشخصية (إذا استثنينا الحالة الهامشية للسيرة الذاتية القائمة على الشخص الثالث). ولقد أبدى حينئذ (1991) ملاحظة باستخدام الثالث نفسه بأن المطابقة بين المؤلف والراوي تصلح بالنسبة إلى القصة العوالمية بوصفها هكذا وأن تطابقهما يحدد قصة التخييل. وإن قضية الهوية أو عدمها لتطرح بين الراوي والشخصية على نحو جزئي في الميدانين وتحيل فعلاً إلى التمييز بين القصة المتنافرة الخواص وقصة استرجاع ماضي من نعرفه. وأما ما يخص العلاقات بين المؤلف والشخصية، فإن القصة التخييلية تستند عموماً إلى هويتها (باستثناء جنس التخييل الذاتي حيث يوجد تطابق في اسم العلم بين المؤلف، دانت مثلاً، وبطل المغامرات التخييلية، وفي النتيجة ارتحال «دانت» عبر ثلاث ممالك للواقع الديني)، بينما يوجد في القصة العوالمية تطابق تارة (كما في السيرة الذاتية) وعدم تطابق تارة أخرى (كما في حالة السيرة).

- N. Friedman, "Point of view in fiction. The development of a critical concept", *PMLA*, 70, 1955, p. 1160-1184; K. Hamburg, *Logique des genres littéraires* (1957), Paris, 1986; K. Popper, "Prediction and prophecy in the social sciences", in P. Gardiner (ed.), *Theories of History*, Glencoe, 1959; T. Todorov, *Grammaire du "Décaméron"*, La Haye, 1969; G. Genette, "Le discours du récit", in *Figures III*, Paris, 1972; P. Lejeune, *Le Pacte autobiographique*, Paris, 1975; P. Lejeune, *Je est un autre*, Paris, 1980; J. Barth, "Tales within tales within tales", *Antaeus*, 43, 1981; G. Genette, *Nouveau Discours du récit*, Paris, 1983; F.K. Stanzel, *Theorie des Erzählens* (1978), 3e éd., Göttingen, 1985; A. Danto, *Narration and Knowledge*, New York, 1985; G. Genette, "Récit fictionnel, récit factuel", in *Fiction et diction*, Paris, 1991.

التلفظ

ÉNONCIATION

إنه لمن المعتاد أن نميز بين الجملة، وهي كينونة لسانية مجردة، ويمكن أن نستخدم في أوضاع مختلفة لا نهاية لها، وبين العبارة، التي هي إنجاز خاص للجملة تقوم به ذات متكلمة محددة، في مكان معين، ولحظة معينة. ويجب أيضاً تمييز التلفظ من هذين المفهومين: إنه الحدث التاريخي الذي يتكوّن من عبارة تم إنتاجها، أي من جملة تم إنجازها. ويمكن أن ندرسها باحثين عن الشروط الاجتماعية والنفسية التي تحدد هذا الإنتاج. وهذا ما يقوم به علم الاجتماع اللساني وعلم النفس اللساني. ولكن يمكننا أن ندرسه أيضاً - وهذا هو موضوع هذا الفصل - الإشارات التي تصطنعها العبارة إزاء التلفظ، وهي إشارات تشكل جزءاً من معنى العبارة نفسه. وإن مثل هذه الدراسة لتترك نفسها لكي تنجز من وجهة نظر لسانية محضة، وذلك بما إن كل اللغات تحتوي على كلمات وبني يقتضي تأويلها بالضرورة مداخله حدث التلفظ نفسه. وحتى لو قبلنا التعارض المنهجي الذي أقامه سوسير بين الكلام، المصمم بوصفه مجموع الحوادث المشاهدة والتي يعدها اللساني معطيات، واللغة، وهي الموضوع المجرد والمبني لكي يتم الكشف به، فإنه يبقى أننا لا نستطيع أن نعوّزوا إلى الكلمات وإلى الجمل، المكونة من اللغة، معنى لا يحيل إلى حدث التلفظ. ولدينا بعض الأمثلة (ويجب أن تضاف إليها أفعال اللسان التي عولجت في اللسان والفعل):

1- إن للإشارات التي تحدثنا عنها سابقاً (في فصل المرجع)، خصوصيات عامة لتحيز الشيء عن طريق الدور الذي يؤديه في التلفظ (ولهذا، فإنها- لقد ركز جاكسون على هذه النقطة- تموضع الشيء، وما قيل عنه، في العالم حيث من المفترض أن يكون التلفظ قائماً فيه، وهو الذي يعد غالباً بوصفه العالم الواقعي: إنها إذن واصلات كلامية تقيم علاقة بين مضمون العبارة و«الواقع»). وتوجد من بينها تعبيرات شخصية، وهذا ما ستحدث عنه

هنا. فهي تشير إلى بعض الكائنات ناسبة إليها دور المتكلم، أي دور المتحدث أو المخاطب، في حدث التلفظ حيث تظهر العبارة. وهذا هو الحال بالنسبة إلى «je - أنا» أو «tu - أنت» في الفرنسية، واللذين لا حفظنا منذ زمن طويل أنهما يحيلان، بصورة عامة، إلى هذا الذي بصدد، أو إلى ذلك الذي نحن بصدد الكلام عنه. ويمكننا أن نوسع الفئة لتشمل كلمات مثل «mon - ي» أو «le tien - لك» اللتين لا تميزان المشاركين في التلفظ، ولكنهما تميزان الأشياء بوضعها في علاقة مع هؤلاء المشاركين. ويجب أن لا نفهم من كلمة متكلم الشخص الذي أنتج العبارة فعلاً، ولكن الشخص الذي يكون معطى، في العبارة، بوصفه مصدرًا للتلفظ. وإن هذا يسمح للإدارة أن تطيع مطبوعة تشتمل على «je - أنا» (أنا أذن للشركة X أن تأخذ من حسابي مبلغاً قدره): إن «je - أنا» لا تشير إلى محرر المطبوعة، ولكن تشير إلى الأشخاص الذين يوقعون عليها، ويكونون مقدمين بهذا بوصفهم مسؤولين عن الأذن. وكذلك، فإن الكاتب يستطيع أن «يعطي الكلام» إلى كائنات غير قادرة على الكلام (في رواية الباخرة الثملة، ليس رامبو هو من يروي، ولكنها الباخرة «كيف نزلت الأنهار الوعرة...»). وأما ما يخص المخاطب، والذي يسمى غالباً المستقبل، ويشار إليه بالضمير المسمى «ضمير الشخص الثاني، فيجب تمييزه من السامع، الذي يسمع فقط ما يقال. وفي مسرحية «النساء العالمات» (الفعل 2، المشهد 7)، فإن كريسال، لكي يوجه عيوباً لزوجته، والتي يخافها، فإنه يوجه أمامها إلى أخته بيليز، المنفية في دور المستعم، قوله بدقة «إليك أنت، ياأختي، يتجه هذا الخطاب»: إن بيليز لتكون هي المخاطبة حينئذ، وإليها يتجه التلفظ تبعاً للعبارة، وإنها هي التي تشير إلى الضمير «أنت». ويستطيع الخطاب أيضاً أن يتخذ لنفسه مخاطبين من كائنات غير قادرة على سماعه. (انظر العرض الشهير لجان جاك روسو في «خطاب حول العلوم والفنون»: «أوه يا قابرسيوس، بماذا فكرت روحك العظيمة...؟». وسنلاحظ أن ضمير جمع المخاطبين، «nous - نحن» في الفرنسية، لا يشير بالمعنى الدقيق للكلام إلى المتكلم + شخص آخر، ولكنه يبنى بالأحرى مجموعة يفترض أن يكون المتكلم جزءاً منها. وإن المشاهد الذي، بعد مباراة، يصرخ «نحن ربنا»، فإنه لا يقول إنه وهؤلاء أو أولئك اللاعبين قد ربحوا: إنه يشكل جماعة في محيط سيء التحديد، وأنه ليعلم أنه عضو فيها، وهو إليها يعزو النصر. وسنقول الشيء نفسه بالنسبة إلى الضمير الثاني من جمع المخاطبين «vous - أنتم»: إنه لا يعني «أنت + آخرين»، ولكنه يخلق مجموعاً يشتمل المتكلم منه نفسه وفي داخله يوضع متلقيه.

إن ما جئنا على قوله يصلح بالنسبة إلى الإشارات. فـ «ici - هنا» تحيل إلى المكان بوصفه مكاناً للتلفظ. و«Maintenant - الآن» وكذلك زمن الفعل الحاضر، فإنهما يحيلان إلى لحظة بوصفها اللحظة التي نتكلم فيها. ومن جهة أخرى، فإنها تبني موضوعها وهي

أن بير قد تكلم حدثاً قائماً على المصادفة (أو حدثاً يبعث على الرضى). ويجب أن نميز من هاتين الحالتين تلك الأخرى حيث ينعت التعبير الظرفي فيها («ظروف التلفظ») التلفظ نفسه الذي تظهر العبارة فيه. وإن هذا ليحدث مثلاً إذا جعلنا تعبيرات مثل: «بصدق، مصادفة، بكل تجرد، فيما بيننا، إلى آخره» تسبق العبارة. وما يتم بصراحة، من غير قصد محدد، ومن غير انحياز، وبصفة سرية، إلى آخره، إنما هو فعل اللسان الذي ينجزه المتكلم. فإذا نظرنا إلى هذه الأفعال على أنها وصف للتلفظ، فيجب أن نقبل أن الظروف هنا، تساهم في تقديم الحدث التلفظي، وأنها تنسب إليه هذه السمة أو تلك. وإننا لنرى هذا جيداً إذا لاحظنا أن ظروف التلفظ تترك نفسها لكي تفسرها مقولات تشتمل على فعل يتصل بالكلام: «سأتكلم بصراحة، وليكن قولاً فيما بيننا، إلى آخره» - بينما «لحسن الحظ»، فهي ظرف عبارة، ولا تسمح بهذا النموذج من التفسير.

(ملاحظة: وإن كانت هذه التفسيرات، في مجملها، تحت التلفظ، فإن الظرف الذي يظهر فيه لا يؤدي دور ظرف التلفظ: إنه يُحمل على مكوّن مثل الفعل «قال» أو «تكلم»). هل تعد هذه الإمكانية في حمل الظروف على التلفظ حدثاً لغوياً، أو استعمالاً فقط بين استعمالات أخرى للظروف، وذلك لأن هذه بنفسها تكون غير مبالية بما نطبق عليها؟ أما الأطروحة الثانية فتستند إلى أننا لا نعرف ظرفاً مخصصاً للاستخدام التلفظي: إن تلك التي ذكرناها في الفرنسية، تستطيع أن تعمل، إذا كانت مطبقة على فعل من أفعال الكلام، بوصفها ظروفًا للمكوّن. ولكن هذا الحدث لا يمنع - وهذا مايرر الأطروحة الأولى - كثيراً من الظروف أن لا تكون أهلاً للاستعمال التلفظي، حتى وإن كانت معانيها جد قريبة من معنى ظرف التلفظ. وهكذا فإنه في الفرنسية:

«بصراحة» = avec franchise

أو «بشكل غير متحيز» = de façon impartiale لا تحل، في هذه الوظيفة،

محل التعبيرات:

«صراحة» = franchement

أو بكل تجرد = en toute impartialité

(ملاحظة: إذا كانت قابلة للاستعمال في نموذج التفسير المشار إليه في الفقرة السابقة، فإن هذا تحديداً، كما قلناه من قبل، لأن الظرف يحمل فيها على فعل، وهذا يعني إذن أنه يحمل على مكوّن، وليس على التلفظ).

وتميز خصوصيات أخرى في لغات أخرى ظرف التلفظ. فالقواعد، في الألمانية، تفرض، إذا وجد، في رأس الجملة كلمة أو مجموعة من الكلمات لا تكون المسند إليه. وإنها لتضع المسند إليه بعد الفعل. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذه القاعدة تعرف استثناء

في حالة ظروف التلفظ: يمكن لهذه الظروف أن تظهر في رأس الجملة، من غير أن ينقلب فيما بعد نظام «المسند إليه - الفعل». وتقتصر مثل هذه الظواهر أن لا يكون الاستعمال التلفظي للظروف مضافاً على الأصل القاعدي، ولكن أن يكون متوقفاً من قبل مع صياغات خاصة في داخل هذا الاستعمال.

ملاحظة: يمثل مفهوم الظروف التلفظي حالة خاصة لما يمكن أن نسميه: «تسلسل في التلفظ»: إن العلاقة، غالباً في المونولوج كما في الحوار، بين مقطعين من مقاطع الخطاب اللذين يرتبط بعضهما ببعض، لتتعلق، بالنسبة إلى واحد منهما على الأقل، ليس بما يقول، ولكن بالتلفظ الذي تظهر فيه. وبالإجابة على السؤال: لماذا؟ فإنها تستطيع أن تعني: «لماذا تطرح علي هذا السؤال؟» وحتى في داخل الجملة، فإن العلاقة بين تابع ورئيس لتأسس في بعض الأحيان على التلفظ بهذه الأخيرة. وهذه هي الحال بالنسبة إلى بعض الجمل الشرطية، والتي وضعها «ج. ل. أوستان» موضع البداة: «إذا كنت ظمناً، فيوجد عصير في البراد»، وتفهم هذه الجملة عموماً بوصفها: «بالنسبة إلى الحالات التي تكون فيها ظمناً، فقد قلت لك يوجد...». وللرباط الفرنسي «puisque» - بما إن غالباً استخدامات من هذا النوع أيضاً: «لقد جاء جان، بما إنك تريد أن تعرف كل شيء» (ثمة حجة من أجل دعم أن هذا النوع من الاستخدام الموسوس لسانياً، هي أن كل الروابط ليست قادرة على ذلك: انظر «parce que» - لأن» بالتعارض مع «puisque» - لكي»).

3- التعجب. كثرة من اللغات تمتلك أجهزة خاصة لكي تسم التعجب. ونجد من ذلك مثلاً الأبنية النحوية. ولكي نعطي لفكرة أن الطقس حار هيئة «ذاتية» أو «تعبيرية»، فإن لدينا عبارات مثل «كم هو الطقس حار!»، «أي حر هذا»، «الطقس حار جداً». إلى آخره. فكيف نصف الأثر الدلالي لهذه العبارات، وبصورة أكثر دقة، كيف نميز هذا الأثر من المؤشر البسيط لدرجة حرارة مرتفعة (كذلك التي نسمها كلمة «جداً» في «تبعاً لميزان الحرارة، الطقس حار جداً في ليون»؟) إننا نستطيع أن نزع أن هذه العبارات تستخدم في بناء صورة للتلفظ، تنتزعها من المتكلم المشاعر أو الأحاسيس التي يكادها: إن تجربته الحالية عن الحرارة هي التي ترغمه على الكلام عن هذه الحرارة. ويمكن أن يكون المقصود على كل حال هو تجربة من الماضي تم إحيائها في الذكريات، أو في المستقبل (وهي معاشة مقدماً في التخيل)، أو أيضاً، في الخطاب المروي، لشخص ثالث نروي خطابه («لوك قال لي، كم هو الطقس حار في ليون»). ولكن في كل الحالات، فإن الكلام يعطي نفسه بوصفه غير إرادي، يحيه المعيش الذي يمتحنه أكثر مما يعلنه.

إن بعض الكلمات الخاصة، مثل أدوات التعجب، تأخذ مكانها في فئة التعجب.

فالكلمات الفرنسية "Hélas! , Aïe!, ah!, oh!", والكلمات التي لها الوظيفة نفسها، ولكن التي تختلف مادياً في معظم الأحوال، والتي نجدها في كل اللغات، تستخدم أيضاً في توثيق الكلام: إننا إذ نتلفظ بها، فإننا نعطي لأنفسنا هيئة على عدم القدرة على فعل شيء آخر سوى التلفظ بها (ومن هنا تنشأ فائدتها الخاصة بالنسبة إلى الكذابين). وهذه هي أيضاً الوظيفة نفسها التي تملأها بعض التنغيمات التي يسميها شارل بالي «إيماءات الكلام». وعندما يظهر المرء احتقاراً بوساطة التنغيم، فهو يتظاهر كما لو أنه لم يختر ذلك، وكأنما الأمر يظهر بنفسه وحده، فينداح من القلب إلى الشفتين. وهكذا هو الحال بالنسبة إلى المستويات الثلاثة الرئيسة للدال: النحو، المعجم، والتنصويت. فهي إجراءات تسمح للمتلكم بوصف التعبير بأنه ضروري، وبأنه غير اعتباطي - هذا لا يمنع أن تكون هذه الإجراءات هي نفسها اعتباطية بشكل واسع، وأنها تتغير أيضاً من لغة إلى لغة.

(ملاحظة: إن ما سميناه «أدوات التعجب» يتناسب مع ما يسميه شارل بالي «أدوات التعجب الصيفية». فهي تسم بذلك موقفاً للمتكلم، وبأنه يميز «أدوات للتعجب إملائية» أو «أصوات محاكية» (انظر boum - بوم، pan - بان، toc - توك)، فهي تعطي نفسها بوصفها ضرباً من الوصف المحاكي، المقنن والمؤسب، لموضوعاتها).

ليس فقط بعض الأدوات موجهة لتنفيذ التعجب، ولكن هذه تترك آثاراً في جزء كبير من المعجم، أي هنا حيث لا تكون منجزة بالمعنى الدقيق للكلام. وهذا ما يدعّمه «ج. س. ميلنير» الذي يوزع الأسماء، والصفات، وظروف الدرجة إلى فئتين كبيرتين يسميهما كلمات «مصنّفة» و«مصنّفة». فالأولى تعبر عن انتماء الشيء إلى طبقة، وهو انتماء يستطيع أن يكون مضموناً لتأكيد قابل أن يكون حقيقياً أو خطأ، أو أن يكون مضموناً لعمل تساؤلي. وأما الأخيرة، فيجب عليها، على العكس من ذلك، أن ترتبط بعلاقة مع التعجب: إنها تقدم موضوعها بالرجوع إلى نوع من التعجب الافتراضي، يمكن لها فيه أن تكون الموضوع. ونجد من بين الأسماء أسماء النوعية. فهي تفصح عن تئمين (غبي، عبقرى)، وهي لا تصنّف. وثمة خصوصيات متنوعة تميزها من المصنفين مثل «طبيب». وهكذا نستطيع أن نقول:

(هذا المجنون جان) cet idiot de Jean

ولكن ليس:

(هذا الطبيب جان) ce médecin de Jean

(لاستطيع الترجمة العربية للجملتين أن تظهر نوع المشكلة. متر) ومن جهة أخرى، فإن أسماء النوعية وحدها تستطيع أن تحمل ثقل التعجب الذي يظهر الطاقة التعجبية الماثلة في هذه الأسماء ضمناً (ففي جملة «أي غبي!» فإننا نتعجب من غباء شخص ما، وفي جملة

«أي طيب!»، فإن موضوع التعجب ليس مهنة شخص ما. ولكن كونه يمارس بصورة جيدة أو سيئة هذه المهنة). وإن التوزيع نفسه هو الذي يحصل بين الصفات. فإن نقول عن رواية إنها «غير مكتملة»، فهذا يعني أننا نضعها في تصنيف فرعي خاص للروايات، ولكن أن نقول إنها «مقبّنة»، فهذا يعني أننا نعطي تسميئاً شخصياً عنها. وهنا أيضاً، فإن إمكانية أو عدم إمكانية التعجب تستطيع أن تؤدي دور الاختبار. فنحن نقول «أي رواية مقبّنة!»، وليس «أي رواية غير مكتملة!». ولذا، فإن التعبيرات التي تسم درجة نعت خاصة من الخواص إلى شيء ما، فإنها تعطي نفسها للتمييز هي أيضاً. وإن بعض التعبيرات لتكون على الدوام تعبيرات تصنيفية. وهذه هي الحال عندما يكون المقصود هو درجة ضعيفة أو وسطى (كافي، قليل)، وهذه الحال أيضاً بالنسبة إلى اسماء المقارنة (أكثر، أقل، أيضاً): إننا ننسب إلى الشيء المخصوص بكلامنا درجة خاصة من الخصوصية، وذلك بتمييزه من الأشياء الأخرى المتوسطة في مكان آخر من السلم. وأما فيما يخص التعبيرات التي تعني درجة مرتفعة، أو درجة عالية، فإن معظمها، مثل «بشكل مرعب، بإفراط»، غير تصنيفي على الإطلاق: إنها تتطلع ليس إلى درجة قابلة للقياس نستطيع أن نعارضها مع غيرها، «ولكن بالتحديد إلى ما يتجاوز كل قياس»: إنها توضع الشيء بعيداً عن كل مقارنة ممكنة، بل «خارج السلم». وإنها لا إذ تستخدم لإقامة علاقة لشيء مع أشياء أخرى، فإنها تقرب بنفسها من التعجب، الذي يستطيع هو أيضاً أن يسم نوعاً من الدرجة العليا المطلقة. وإن بعضها الآخر على العكس من ذلك، مثل «جداً»، لتكون تصنيفية تارة، وإنها لتضع الشيء حينئذ في الأعلى من السلم، كما تكون تارة أخرى غير تصنيفية، وإنها لتنسب إلى الشيء كمال الخصوصية. ويمكننا من غير ريب أن نناقش مفهوم التصنيف عند ميلنير، وأن نشك في أن تكون الكلمات قادرة على تمييز الطبقات، أو المجموعات. ولكنه من العصب أكثر أن نعترض بأن للكلمات التي يقال عنها إنها غير تصنيفية علاقة خاصة بالتعبير من خلال التعجب. ويبقى أن نمرف هل تملك الكلمات المصنّعة في ذاتها هي أيضاً علاقة بالتعبير، ولكن مختلفة.

- J.-C. Milner présente sa notion de classifiante dans *De la syntaxe à l'interprétation*, Paris, 1978, chap. 6, § 5.- Sur l'exclamation: A. Banfield, *Unspeakable Sentences*, Boston, Londres, 1982, chap. 1; A. Culioli, "A propos des énoncés exclamatifs", *Langue française*, juin 1974; D.E. Elliot, "Toward a grammar of exclamations", *Foundations of Language*, vol. 11, n°2, 1974. - Sur l'interjection en général: J. Trabant, "Gehören die Interjektionen zur Sprache?", dans H. Weydt (ed.), *Partikeln und Interaktion*, Tübingen, 1983; A. Wierbicka, *Cross-Cultural Pragmatics*, Berlin, New York, 1991, chap. 8. Exemples d'études d'interjections: L. Carlson, "Well" in *Dialogue Games*, Amsterdam, Philadel-

phic, 1984; I. Poggi, Le interiezioni, Turin, 1981; C. Sirdar-Iskandar, "Eh bien!", dans O. Ducrot et al., Les Mots du discours, Paris, 1980. -Sur les onomatopées: J.-C. Anscombe, "Onomatopées, délocutivité et autres blablas", Revue romane, 20, n°2, 1985.

4- الاشتقاق المستتر.. وهو ضرب من الاشتقاق كان القواعديون العرب في القرون الوسطى قد شعروا به، وأظهره إميل بنفيسيت. وإن هذا المفهوم لا يزال مستعملاً بشكل واسع حالياً، سواء كان ذلك لمعالجة قضايا تعاقبية أم قضايا آتية. وإنه ليين في داخل معنى (يختزل إلى م) تعبيرات معينة، تلميحاً لتلفظ يتعلق بتلفظ آخر، سواء كان فعلياً أم افتراضياً (كان المقصود في الفقرات السابقة وجود تلميحات لكلمة تخص تلفظها بالذات). والقول، بصورة عامة، إن التعبير «ت» 2 مشتق من التعبير «ت» 1 (مثل قولنا «بيت» من «بيت»)، فإن هذا يعني، من جهة، قبول علاقة بين (ويمكن أن نذهب إلى حد التطابق) الشكل المادي «ش» 1 والشكل «ش» 2 لل «ت» 2. وهذا يحدد، من جهة أخرى، أن المعنى «م» 2 لل «ت» 2 يكون متضمناً انطلاقاً من «ت» 1، وليس العكس. وهكذا، فإنه توجد علاقة بدئية بين الوجه المادي للكلمات «بيت وبيت» وبالإضافة إلى هذا، فإننا نفهم كلمة «بيت» بصورة عامة بوصفها «بيتاً صغيراً» ولا نفهم كلمة «بيت» بوصفها «بيتاً كبيراً». وفي حالة كلمة «بيت» حيث الاشتقاق ليس مستتراً، فإن المعنى «م» 1 لكلمة «بيت» هو الذي يتدخل في المعنى «م» 2 للكلمة المشتقة. ونجد، على العكس من هذا، في الاشتقاق المستتر أن «م» 2 مبني، ليس انطلاقاً من المعنى، ولكن انطلاقاً من بعض تلفظات التعبير «ت» 1.

يقود نموذج الاشتقاق، انطلاقاً من الاسم الإنكليزي baby (ت 1)، إلى الفعل الإنكليزي to baby (ت 2)، ولكنهما يعطيانه قيمة مختلفة. فالاشتقاق غير المستتر والمؤسس على معنى الكلمة baby، ينتج فعلاً دالاً «عالج كما يعالج الطفل». وأما الاشتقاق المستتر والمؤسس على بعض تلفظات هذا الاسم، فإنه يعطي للفعل الناتج قيمة أن «نسمي شخصاً ما baby». وستلاحظ أن الفعل لا يعني بالمعنى الدقيق للكلمة «لفظ الكلمة baby»، ولكنه يعني التلفظ بها من أجل تعيين الشخص الذي توجه إليه. وهو بهذا لا يحيل إلى مادية الكلمة فقط، ولكن إلى طريقة خاصة من طرق استخدامها. ولقد يعني هذا إذن أنه يلحم إلى شكل من أشكال التلفظ. ويبقى أن الفعل المشتق «ت» 2، في هذا المثل من أمثلة الاستتار (ويمكن أن نسبه من أمثلة الاستشهاد)، لا يقال عن عمل إلا إذا ظهرت الكلمة الأصل «ت» 1 في هذا العمل. ولا يوجد تضيق مماثل في الشكل الأكثر عمومية للاستتار، والذي هو غير استشهادي. فما يشار إليه بالكلمة المشتقة (إن المقصود

في حالة الفعل هو العمل) لا يستلزم بالضرورة إرسال الكلمة الأصل، ولكنه يستلزم فقط نموذجاً من التلفظ ربما تكون هذه الكلمة فيه أداة بين أدوات أخرى. ولنأخذ بالنسبة إلى «ت 2» الفعل «remercier شكر» بمعناه الذي «congédiér - سرح»، «licencier - أقال». ونستطيع، لكي نفسر هذا الفعل، أن نشقه استتاراً من الفعل «remercier الذي يعني «عبر عن عرفانه» (والذي سيؤدي دوراً في «ت 1»). وأما «remercier (ت 2)، فهو إنشاء نموذج لعمل يتفذه رب العمل مثلاً عند ما يعلن إلى عامله، لكي يخبره بترديه، «نشكركم شركتنا للمعمل الذي قدمتموه لأجلها». إن الشكر المتدخل في هذه الصيغة هو الفعل «ت 1»، والذي معناه «عبر عن امتنانه»، ونحوه كذلك. ولكن التلفظ به يستخدم لإنجاز عمل التسريح، وإن هذا العمل هو الذي يشكل المعنى المشتق المستر «ت 2» - من غير أن تكون ثمة ضرورة بالطبع، من أجل الشكر (ت 2)، أن يُستخدم دائماً الفعل (ت 1). فمعنى الكلمة الجديدة «ت 2» يبنى هكذا انطلاقاً من التلفظ حيث تستطيع الكلمة الأصل (ت 1) أن تظهر.

لا ينتج الاشتقاق المستر أفعالاً فقط. فبعض الصفات لها أصل مستر أيضاً. فنحن نقول، في برتغالية البرازيل:

"Estou puta da vida com ele"

والترجمة الحرفية هي:

"je suis putain de la vie avec lui" «أنا معه أيتها الحياة الرديئة».

وإننا لنقول هذا لكي نشير إلى أننا متخاصمون مع شخص ما (فلنلاحظ في هذا المثل - حيث من المفترض أن يكون المتكلم ذكراً- أن كلمة puta هي كلمة مذكرة). وكذلك، فإن «da vida» عبارة تأكيدية، وهي تتماثل مع الكلمة الفرنسية «de la vie» في عبارة «jamais de la vie» (أبدًا، أو مطلقاً) التي تبرز المعنى النعني، «متخاصم، متزاعل»، والذي تأخذه كلمة puta. ويبقى أن نفسر هذا المعنى. فنحن نستطيع أن نفترض أنه يأتي من الاستعمال التعجبي، والشنائي، لكلمة «puta»، والتي تؤدي إذن دور «ت 1». وأما الصفة puta (ت 2) للتعبير المدروس، فقد تعني «الذي يكون، مع شخص، نموذج العلاقات بينهما يفضي إلى مثل هذه الشنائم». وإن الصفة إذ تشير إلى نموذج معين من العلاقات الاجتماعية، فستكون مشتقة من التعبير التعجبي (كان الفعل في المثل السابق يأخذ معناه من التلفظ بفعل آخر). وثمة مثل نأخذه عن «ب. دو كورنيليه». إن اللفظ التعجبي «Diable!» - بالشيطان»، والذي يسم المتكلم بوساطة حيرته، في اللحظة التي يتكلم فيها، أمام حدث «يتجاوز»، ليبدو أنه «ت 1» الذي استخلص منه طرف النوعية «E 2» «diablement - بشدة» (ت 2)، الذي يعبر عن الدرجة العليا التي تعادل تقريباً «extrêmement» - إلى أبعد

حد». فنحن إذ نقول عن كتاب إنه «diablement intéressant - مهم بشدة» (الترجمة الحرفية «مهم بشكل شيطاني»)، فإننا نعني على نحو من الأنحاء أن فائدة الكتاب تبلغ مستوى تستحق معه «افتلاع» التعجب "Diable". وهكذا، فإن التلفظ المحتمل لهذا التعجب قد يخدم في تأكيد الدرجة القصوى. ولكي نصف الكتاب، فإننا نحيل إلى خطاب تعجبي يمكنه أن يكون موضوعاً له. ففكرة «الحاجة في اللغة» تستعمل هي أيضاً مفهوم «الاستتار». وإن المعنى الأول للكلمة يتطابق، بالنسبة إليها، مع مجموع الإمكانيات الحجاجية المرتبطة باستعماله. ولكن لماذا، مادام هذا هكذا، تمتلك شعوراً عفوياً تقريباً بوصف الأشياء، ويقول مائكون؟ إن هذا الوهم الوصفي الذي يتكرر خطاباتنا الحجاجية بخواص العالم، سيمد شكلاً من أشكال الميل التري لصناعة الأشياء مع التلفظ.

■ حول الاستتار في القواعد العربية، انظر:

Sur la délocutivité dans la grammaire arabe: P. Larcher, "Vous avez dit délocutif?", Langages, déc. 1985, n°80. En linguistique moderne, le texte de base est un article de 1955 de E. Benveniste, repris dans Problèmes de linguistique générale, vol. 1, Paris, 1966, chap. 23. Voir aussi: J. -C. Anscombre, "De l'énonciation au lexique: mention, citativité et délocutivité", Langages, déc. 1985, n°80; J. -C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983, chap. 7, p. 173 s.; B. de Cornulier, "La dérivation délocutive", Revue de linguistique romane, janvier-juin 1976.

لقد أعلن القاموس الموسوعي في عام 1972 أن «التلفظ لم يكن قط في الاهتمام عند اللسانيين». ولكن الوضع قد تغير. وقد كان ذلك خصوصاً بسبب الضجة التي أثارها، من جهة، العدد 17 مارس 1970 من مجلة Langages (التي يشرف عليها تودوروف)، وتلك التي أثارتها، من جهة أخرى، المقاطع 5، «الإنسان في اللغة» في المجلدين (1966 و 1974) في كتاب إميل بنفينيست «قضايا اللسانيات العامة». وهناك كتب تعد مدخلاً في بابها، انظر:

J. Cervoni, L'Enonciation, Paris, 1987; D. Maingueneau, Approche de l'énonciation en linguistique française, Paris, 1981. - Ouvrages systématiques: A. Culioli, Pour une linguistique de l'énoncé, Gap, Paris, 1993; et, dans le même esprit, L. Danon-Boileau (ed.), Opérations énonciatives et interprétation de l'énoncé, Gap, Paris, 1993; O. Ducrot, Le Dire et le dit, Paris, 1985; B.N. et R. Grunig, La Fuite du sens: la construction du sens dans l'interlocution, Paris, 1985; C. Kerbrat-Orecchioni, L'Enonciation, De la subjectivité dans le langage, Paris, 1980. H.Nölke, Le Regard du locuteur. Pour une linguistique des traces énonciatives, Paris, 1993.

وحول مفهوم التلفظ في التحليل النفسي، انظر:

T. Todorov: "Freud sur l'énonciation", Langages, 17, mars 1970, P. 34-41.

لقد درس «ف. ريكاناتي» النتائج الفلسفية التي أفضى إليها مدخل التلفظ في المعنى، انظر:

F. Récanati: "La Transparence et l'énonciation", Paris, 1979.

لا توجد ترجمة بسيطة لكلمة énonciation في الإنكليزية. وإن الأبحاث الأمريكية حول هذا الموضوع متناثرة على دراسات تصب في هذا الوجه الخاص أو ذاك من وجوه الظاهرة (الصريح، الإشارات، أفعال اللسان، التعبيرات التطورية). وإنها لا تميز من جهة أخرى، نفسياً، بين الإلماحات بالتلفظ في داخل المعنى، والذي هو موضوع هذا الفصل، وبين آثار سيرورة التلفظ في اللغة وفي الخطاب، بل في التعبير عن أشكال الفكر الذاتية (بافتراض أن بعضها ليس كذلك).

التعبير المسرحي

ÉNONCIATION THÉÂTRALE

عندما نتكلم عن العمل الدرامي، فإننا نشير، تبعاً للسياقات، إما إلى واقع مسرحي، وإما إلى موضوع أدبي. ويبدو أن نموذجي وجود العمل لا يقبلان الاختزال الواحد إلى الآخر، وإن كان الداعم للعمل الأدبي، أي للنص، هو واحداً من عناصر العمل المسرحي في الوقت نفسه. ويمثل قبول هذه الازدواجية حالة نادرة: لقد نشأت عن هذا خصومة بين النص المركزي والمسرح المركزي الذي لم يتوقف عن تشويه تحليل العمل الدرامي.

لقد لوحظ الانكسار من قبل في حلقة براغ، ولا سيما عند رواد الدراسات المسرحية في القرن العشرين، مثل أوتافار زيش، وجيري فلتريسكي. فبينما زيش كان يرى أن العمل الدرامي لا يوجد «حقيقة إلا انطلاقاً من انجازه المسرحي»، وأن النص الدرامي ليس سوى بديل «ناقص وغير كامل» (انظر بروشازكا 1984)، فإن فلتريسكي يؤكد أن النص «يحدد مسبقاً» الإنجاز المسرحي، ويشكل عملاً أدبياً مستقلاً يوجد كلياً في غياب كل تجسيد مسرحي: «{...} إن كل المسرحيات، وليس فقط المسرح في مقعد، هي مسرحيات يجليها الجمهور بالطريقة نفسها التي يجلي فيها القصائد والروايات. فالفقارئ لا يوجد أمامه لا الممثلين، ولا المسرح، ولكن يوجد اللسان فقط {...}» (فلتريسكي 1997، ص 8-9). وإن المناقشة المستمرة إلى أيامنا هذه، وإن كان أي من الحزبين المتصارعين لم يصف فعلاً حججاً جديدة إلى تلك التي كان زيش قد قدمها أو فلتريسكي. ولقد اقتصرنا فقط على تغيير الألفاظ، بما يورضي الخطابات النظرية المتصدرة: سيكون النص، تبعاً للنصوص المركزية، هو اللغة، والثابت، وشكل التعبير، بينما سيكون الإنجاز المسرحي هو الكلام. والمتغير، وجوهر التعبير أو الآليات أيضاً. ولن نتوقف المسرحيات المركزية إزاءها عن إعادة تأكيد أولوية الإنجاز المسرحي: إنها إذ تختزل النص الدرامي إما إلى شبكة معيارية أو إلى مخطوطة مسرحية، وإما إلى عنصر من عناصر الإنجاز المسرحي. فإنها ستذهب إلى

حد دعم أن «الحوار بما هو نص يعد كلاماً ميتاً، وغير دال» (إيبر سفيلد 1977).

إذا حاولنا أن نحكم على نتائج الخصومة، فيمكننا أن نقف على عدة نقاط. فالمسرحيات المركزية تمتلك الحق عندما تركز على الغاية المسرحية للنص الدرامي، وهي غائية تسوس المقام التواصلية للنص وتسجل في بنيته نفسها. ولكن على الرغم من ذلك فإن النص الدرامي يستطيع أيضاً أن يتشكل في عمل أدبي تام الحق: تتجه النصوص الدرامية المنشورة إلى القراء بمقدار ما تنتجه إلى الممثلين وربما أكثر أو إلى المخرجين. فالقارئ الذي يقرأ قطعة مسرحية ليس مضطراً أن يتخيل واقعاً مسرحياً يتناسب معها: إنه يستطيع أن يؤول المؤشرات التي يكتبها مؤلف المسرحية بوصفها معالم غير مباشرة تسمح له بتخيل عالم القصة الواقعي للقطعة.

إن ما طرحه المناقشة في الواقع بين النصوص المركزية والمسرحيات المركزية بوصفه تعارضاً فيما يخص مقام العمل الدرامي سيربح من غير شك في أن يكون مرثياً إما بوصفه تمييزاً بين حالتين لعمل واحد، وإما بوصفه تمييزاً بين عمليتين - العمل المسرحي والعمل الأدبي - يتقاسمان عنصراً مشتركاً هو النص الدرامي.

وإن لهذا الأمر نتائج عديدة فيما يتعلق بتحليل العلم الدرامي.

إنه يبدو بادئ ذي بدء، وذلك كما لم تتوقف أن تلمح إليه المسرحيات المركزية، أن تحليل الممثل المسرحي (أو الحالة المسرحية للعمل الدرامي) لا يخترل إلى تحليل العمل الأدبي، ليس فقط لأن الواقع الكلامي ليس سوى واحد من مكونات الواقع المسرحي، ولكن أيضاً لأن الواقع الكلامي للعمل الأدبي ليس هو الواقع الكلامي للعمل المسرحي. وإن هذا ليكون لأن هذا الأخير مجسد صوتياً ويحملة جسد الممثل (ويقول آخر، فإنه عندما يصل إلى المشاهد، فإنه يكون قد أصبح تأويلاً - بمعني المصطلح - للنص، بينما يؤول قارئ النص الدرامي نصاً لما يزل غير مؤول بعد).

ومع ذلك، فإن العمل الدرامي مادام يستطيع أن يصل إلى مقام العمل الأدبي، فإنه يستطيع أيضاً أن يصبح مفعوفاً بوصفه هكذا. ولقد يعني هذا أن مجموع نماذج التحليل الأدبي التي يتأهل بها العمل الأدبي تبيلغه. وإن مثل هذه المقاربات النقدية، سواء الأسلوبية، أم الموضوعاتية، أم أخرى، لمنتشرة بشكل واسع. وإنها لتحيد، كما هو معلوم، عناصر النص التي تربط بغايته المسرحية، وإنها لتعد بهذا جزئية منحازة. وبما إن قارئ النص الدرامي يتصرف بالطريقة نفسها، فإن الإجراء يكون مبرراً. ومع ذلك، فإنه يبقى جزئياً: يجب إذن أن تتمتع دراسة الظواهر النصية المرتبطة تحديداً بغاية الواقع المشهدية، أي التي تتطلع إلى إثارة تأثير مسرحي محض.

وأخيراً، فإن التحليل إذ يتغذ بدقة، وينطلق من النص أو من التمثيل، فهو يستطيع أن

لا يعترف بينية النظام الإيماني، والذي هو مشترك مع واقعي العمل. ويمكن لهذه البنية إذن أن تحلل لذاتها، سواء كان ذلك عن طريق الموضوعاتية (كما هي عند بروب) أو عن طريق علم الدراما. ويجب أن نموضع على هذا المستوى المواجهة الأرسطية للدراما والملحمة. فهاتان تشتركان معاً في تقديم «شخصيات في حالة الفعل» (إيمانية بالمعنى الواسع) وإنهما لتميزان من بعضهما بطريقة التقديم: بينما يكون للقصة راو يحكي ماتفعله الشخصيات في حالة الفعل، فإن الفوارق في الدراما «أنا - الشخصيات» تتحرك وحدها. (نستطيع أن نقارن، من خلال المنظور نفسه، الدراما مع الفيلم). فعندما كان أرسطو يقول إن البنية الكلامية أكثر أهمية من مجموعة العوامل المسرحية، لأن البنية تستطيع أن تستغني عن المرامل، فإن هذا الحكم ربما لا يكون إذن فقط تعبيراً لنص مركزي: إنه يرى البنية الإيمانية، ويرى إمكان بلوغها كذلك من خلال النص ومن خلال الإخراج

- O. Zich, *Estetika dramatického umení* (1931), Würzburg, 1977; J. Veltrusky, *Drama as Literature* (1942), Lisse, 1977; A. Helbo, *Sémologie de la représentation*, Bruxelles, Paris, 1975; T. Kowzan, *Littérature et spectacle*, Paris, La Haye, 1975; J. Veltrusky, "The Prague school theory of theater", *Poetics Today*, vol. 2:3, 1981, p. 225-235; M. Prochazka, "On the nature of the dramatic text", in H. Schmid et A. Van Kesteren (eds.), *Semiotics of Drama and Theatre. New Perspectives in the Theory of Drama and Theatre*, Amsterdam, Philadelphia, 1984, p. 102-126.

إن دراسة المسرح بوصفه شكلاً فنياً تستدعي عدداً من النظم وذلك بسبب طبيعته المعقدة. وإننا نستطيع أن نقف على ثلاثة: هناك المقاربة الأنثروبولوجية، وهناك التحليلي السيميائي، وهناك الدراسة التي تقوم في إطار تحليل المحادثة. لقد سعت الدراسات الأنثروبولوجية خلال زمن طويل أن تلامس المسرح عن طريق مقاربة تجريبية تفضل أطروحة الأصل الطقسي، وإن هذا ليكون من غير شك تحت تأثير الفرضية الأرسطية التي تتنلق بالأصل الطقسي للتراجيديا وللكوميديا الإغريقيين. ولقد أدت مدرسة كامبرج الأنثروبولوجية في بداية القرن دوراً حاسماً بهذا الخصوص - لا سيما من خلال:

The Four Stages of Greek Religion (1912) de Gilbert Murray.
The Origin of Attic Comedy, (1914) de Francis Corfield.

إن هذين المؤلفين، لما كانا متأثرين بشكل واسع بالنموذج التطوري لفرانز، فقد تمنيا أن يكون بمقدورهما إظهار الطقوس الموحد الأصلي، *le Sacer Ludus*. ومن هنا، فقد ولدت الأشكال المسرحية عن طريق اختلافات ونمت تدريجياً. ولقد سقطت الأطروحة

سقوطاً مريعاً على الرغم من سمتها الجذابة: بسبب غياب المصادر المقنعة، فإنها لم تستطع قط أن تكون مؤكدة (أو ملغاة) بالنسبة إلى المسرح الإغريقي. وإنها إذ كانت قد بدت أهلاً لتفسير أصل الأسرار والمعجزات القرسطوية، فإن تكوين أشكال مسرحية كثيرة أخرى لا يبدو مطلقاً أنه يستطيع أن يرتد إلى طقس سابق. وإننا لنميل في أيامنا هذه إلى أن نرى في الطقس شكلاً من أشكال عديدة للتمثيل المنظم، وواحداً من أعضاء الموائيل الكبرى «للأجناس الأدائية» (مثل الألعاب، والمنافسات الرياضية، والرقص، والموسيقى، إلى آخره)، والتي يعد المسرح جزءاً منها هو أيضاً. وهكذا، فإننا نحاول أن نظهر السمات التي يتقاسمها المسرح مع نشاطات «الأداء» الأخرى، مثل وجود إطار تدوالي ومكاني مزود بضوابط خاصة، ويفضله يقوم حفل من النشاط المغلق، والمختلف بوضوح عن نشاطات كل الأيام. وأما ما يخص خصوصية المسرح، فإننا نستطيع أن نجد في عقد التصنع المقام ضمناً بين الممثلين والمشاهدين، وهو عقد لا يقطع النشاط المسرحي فقط عن الأنشطة «الجادة» ولكنه يؤسس علاقة تمثيلية بين الاثنين.

- J. Huizinga, *Homo ludens. Essai sur la fonction sociale du jeu* (1938), Paris, 1951; Erving Goffman, *Frame Analysis*, Harmondsworth, 1975; Victor Turner, *From Ritual to Theater*, New York, 1982; Victor Turner, *The Anthropology of Performance*, New York 1986; R. Schechner, *Performance Theory*, New York, Londres, 1988.

تدرس السيميائيات المسرح بوصفه متعدد الأنساق، أو بوصفه نسقاً مركباً يلد من تفاعل عدد من أنساق الإشارات: الكلامية، والصوتية (الضوضاء). والمرئية (الإيماء، والحركات، وتغيير المكان، والأشياء، والزينة، والإضاءة، إلى آخره) (بوغاتيريف 1938). وإن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو سؤال التنظيم الخاص بمختلف الأنساق: إننا ندرس اللباس، والزينة، والضوضاء، والإضاءة ليس بوصفها ظواهر مسرحية، ولكن بوصفها شرعاً خاصة تتفاعل تصرفاً مع الإشارات اللسانية. ومنذ اللحظة التي تأخذ فيها المصطلح «شرعة» بالمعنى القوي، فإننا نقاد لكي نبحث عن التقسيم إلى وحدات دنيا مثلما نبحث عن ضوابط توليفاتها. وإن هذه المحاولة التي يقودها كما هو جلي نموذج اللسان الكلامي خفية، تصادف عقبات رهيبة. وهكذا البحث عن وحدات دنيا للشرعة الحركية، ألم يصل قط: توجد، بالتأكيد أشكال مسرحية، مثل المسرح الكلاسيكي الصيني (بريزاك 1939) أو النو (الدراما الغنائية اليابانية) حيث تعجب الحركة على شرعة تشرك الحركات المنفصلة بوصفها وحدات قريبة من المعاني التواضعية، ولكن التحليل السيميائي في حالتها يعد إسهاماً بالنسبة إلى المعرفة الروائية للفتاتين والمشاهدين. ومنذ اللحظة التي نغادر فيها الأشكال ذات الشرع

الواضحة، فإننا لا نعود ننجح في استخلاص وحدات دنيا ملائمة في داخل التواضعات المسرحية.

وبشكل متناقض، ما عدا الاستثناء (ومنه زيش 1931)، فإن السيميائيات والدراسات المسرحية عموماً لم تهتم قط بالتفاعل بين الكلام والموسيقى (بينما هذه فإنها لا تنفصل عن معظم الأشكال المسرحية - بما في ذلك، وحتى القرن السابع عشر على الأقل، المسرح الغربي). وما دام هذا هكذا، فإن ميدان الموسيقى يبدو، بشكل مسبق، أكثر ملاءمة لتقسيم ذي نموذج سيميائي من الحركات أو عناصر الزينة. ويتطلب مثل هذا التحليل، وهذا صحيح، أن تأخذ الدراسات المسرحية الأوبرا في الحسبان: إنها تستلزم إذن تعاوناً وثيقاً بين علماء الموسيقى والمنظرين للمسرح (انظر زيش 1931 وجيرانيك 1984).

لقد تابرث الدروس السيميائية أيضاً على إظهار عدم اختزال النص المسرحي إلى نص سردي. فالنص، عوضاً عن أن يروي حكاية، فإنه يتكون بوصفه «تقدماً درامياً لأنعال اللسان في التفاعل»: بينما يكون المحور الزمني للسرد هو الماضي، فإن المحور الزمني للمسرح هو حاضر التفاعل الكلامي والعواملي. ومن هنا يأتي اللسان الدرامي مشبعاً بالعناصر الإشارية التي تعد معالم لسمتها الأدائية. وإننا نستج من هذا عدم ملائمة التحليل السردى، المستدعى لكي يعوض عنه تقطيع حول وحدات إشارية تحيل إلى عوامل (سيريرى وآل. 1981، ص 167 و188). ومع ذلك، فليس المقصود هنا أيضاً خصوصية النص المسرحي بمقدار الحوار الذي هو المقصود بوصفه حواراً: نحن نجدها أيضاً في جنس الحوار الأدبي - وإن كانت مرصعة في السرد - وفي حوارات القصص المتنافرة أو المتجانسة الخواص. ويشمل الأمر الذي هو موضوع شك في «صوغ التعبير»، وليس في الواقع المسرحي، حتى لو كان الإنجاز المسرحي لنص من النصوص يفترض هذه الصياغة للتعبير (أو يكون الأمر حيث انتقالاً صيفياً).

وتسمح أعمال نيلسون غودمان بالتركيز على الفارق المكون بين العمل الأدبي (وإن كان درامياً) والعمل المسرحي. وهو أمر كانت التحليلات السيميائية قد أعملته غالباً حتى الآن. فالمؤلفان لا يملكان المقام التكويني نفسه. ذلك لأن العمل الأدبي هو بديل إملاني: إن هوية العمل، وليكن مثلاً Bérénice، تكمن في الهوية النحوية للنص الذي يكونها، والذي تحتذيه كل الأمثلة. وأما العمل المسرحي فهو، على العكس من ذلك، يعد بما إنه عمل مسرحي عملاً ذاتي الإملاء: إن هوية تعدد النسق المسرحي التي تحمل العنوان Bérénice ليست ذات نظام نحوي، والسبب لأنه لا يمكن أن يوجد تطابق دقيق في الهوية بين مختلف التمثيلات للإخراج المتعلق بـ Bérénice نفسه. فمقياس تطابق الهوية هنا يضمه ببساطة أن كل العروض تعد مقلدة تاريخياً لأصل مشترك، يمكن أن يكون المخرج أو

الفرقة. ويتج عن هذا ليس فقط أن كل إخراج جديد هو عمل مسرحي جديد بوصفه عملاً مسرحياً، ولكن أيضاً فإن كل البحث عن نسق سيميائي بالمعنى الدقيق للمصطلح هو بحث مقدر أن يفشل: إن المكونات الحركية، والصوتية، إلى آخره، إذ هي لا تشكل ترميمات رمزية متقطعة ومؤسّسة على وحدات دنيا قابلة للعد، فإن العمل المسرحي هو جمع (ومثل) العروض المتنوعة أمثلة، وهي تكون في ذلك مثل سلسلة النقوش الناتجة عن القالب، فهي أمثلة للعمل المنقوش) لا يعرف أن يكون مفككاً إلى نسق سيميائي.

- Petr Bogatyrev, "Les signes du théâtre", (1938), *Poétique*, 8, 1971, p. 517-530; K. Brusak, "Sings in the Chinese theater" (1939), in L. Matejka et I.R. Titunic (eds.), *Semiotics of Art: Prague School Contributions*, Cambridge (Mass.), 1976; N. Goodman, *Langages de l'art* (1968), Paris, 1991; A. Veinstein, *La Mise en scène théâtrale et sa condition esthétique*, Paris, 1955; T. Kowzan, "Le signe au théâtre. Introduction à la sémiologie de l'art du spectacle", *Diogenes*, 61, p. 59-90; P. Pavis, *Problèmes de sémiologie théâtrale*, Montréal 1976; A. Ubersfeld, *Lire le théâtre*, Paris, 1977; R. Monod, *Les Textes de théâtre*, Paris, 1985; U. Eco, "Semiotics of theatrical performance", *The Drama Review*, 1977, p. 107-117; K. Etam, *The Semiotics of Theatre and Drama*, Londres, New York, 1980; A. Ubersfeld, *L'Ecole du spectateur*, Paris, 1981; P. Pavis, *Voix et images de la Scène. Essais de sémiologie théâtrale*, Lille, 1982; A. Helbo, *Les Mots et les gestes. Essai sur le théâtre*, Lille, 1983; M. Corvin, "Théâtre/roman, les deux scènes de l'écriture", *Entretiens de Saint-Etienne*, Paris, 1984; C. Segre, *Teatro e romanzo. Dur tipi di comunicazione letteraria*, Turin, 1984; J. Jiranek, "Zur semiotik der Operndramaturgie", (1984), in V. Karbusicky (ed.), *Sinn und Bedeutung in der Musik*, Darmstadt, 1990, p. 207-214; A. Helbo, J.D. Johansen, P. Pavis et A. Ubersfeld, *Théâtre. Modes d'approche*, Paris, 1987.

وإذا كانت الدراسات السيميائية تمتلك الحق في التركيز على عدم اختزال المسرح إلى الأدب، فإن اللسان على الأقل يحتل مكاناً ملائماً في المسرح (أنغاردن 1957). وإذا كان اللسان، وقد ذكرنا بهذا في مكان آخر، المسرحي هو اللسان الذي يمثل «تقدماً درامياً» لأفعال اللسان في التفاعل، فإن الحوار المسرحي يبدو مستندعاً وصفاً بمساعدة الأدوات التي أعدتها نظرية أفعال اللسان وتحليل المحادثة. وبكل تأكيد، فإنه ليس للكلام الممثلين وظيفة تحقيق قولٍ ولا وظيفة أثر غير مباشر للكلام في إطار العلاقة التي يقيمها مع المشاهدين، ولكن منذ اللحظة التي نضع أنفسنا فيها في داخل الإطار الخيالي فإنه لا يبقى على حاله: إن أفعال اللسان المعروضة، وهذا يعني إذن أفعال لسان الشخصيات، هي أفعال جذية تربطها كما تربطنا أفعالنا في الحياة الواقعية. وإذا كان التحليل المسرحي يستطيع إذن أن يستحوذ على فائدة من التحليلات التداولية اللسانية، فيجب أن لا ننسى

(انظر لا وتوماس 1972) أن النص المسرحي ليس إنتاجاً لحوار طبيعي: إنه التمثيل الفني لمثل هذا الحوار، وهذا يعني أنه ليس فقط لا ينفصل عن الأسلبة (التي تحيل إلى مواضيع أدبية، وهي جد متعددة نظراً لنماذج المسرح)، ولكنه أيضاً مقود خفية ببواعث من التأثير الدرامي التي تحيل إلى قضايا نموذجية للتواصل المسرحي وليس إلى قضايا تتعلق بالتواصل اليومي. وهكذا، فإن حوادث اللسان (انقطاعات، تشوهات، إلى آخره)، التي تقع عرضاً في المحادثة العادية، هي حوادث وظيفية عموماً في الحوار الدرامي، وهي مختارة ومموضعة بفضل تأثيرها الدرامي أو بفضل تضمينها الدلالي. وليس الأمر هنا على كل حال سوى وجه خاص مما سميناه التعبير المسرحي (إيرسفيلد) المزدوج: إن الخطاب المسرحي، بالفعل، هو دائماً خطاب الشخصية الموجه نحو شخصية أخرى، وخطاب المؤلف (عمل) الموجه إلى المشاهد في الوقت نفسه. وليس لنموذجي الخطاب المقام المنطقي نفسه. ومع ذلك، فليس هذا التعبير المزدوج خاصاً بالمسرح: إننا نجده أيضاً في القصة المتجانسة الخواص والتي ترسل إلى مرسل إليه خيالي. وهذا يعني أنه يحيل إلى طريقة في التعبير خاصة (الطريقة الإيمائية) وليس إلى سمة تكون خاصة بالمسرح ويوصفها تجسيدا مسرحياً.

- R. Ingarden, "Les fonctions du langage au théâtre", (1957), Poétique, 8, 1971, p. 531-538; J. Searle, Les Actes de langage, Paris, 1972; O. Ducrot, Dire et ne pas dire, Paris, 1972; P. Larthomas, Le Langage dramatique, Paris, 1972; F. Récanati, Les Enoncés performatifs, Paris 1981.

إن دراسة النص المسرحي المصمم بوصفه نصاً تكمن غائيته في التقديم، لتعد جزءاً من دراسات علم الدراما بالمعنى الواسع للكلمة: إنها تقترح أن نحلل كيف يكون النص موجهاً عن طريق هذه الغائية التي تتمثل في التأثير على الجمهور من خلال التجسيد المسرحي.

يتألف النص الدرامي من جزئين جد مختلفين للمقام: من الحوار، ومن توجيهات يكتبها مؤلف المسرحية.

وإن التحليل المسرحي للحوار لا يدرسه لا من خلال منظور النقد الأدبي، ولا من وجهة نظر تحليل المحادثة المؤسس على المحادثة الجادة، ولكنه يدرسه بوصفه وسيطاً درامياً. وتطرح على هذا المستوى مثلاً قضية مقام النظم المسرحي وذلك بالتعارض مع النظم الغنائي: في مسرحية تتألف من أبيات، فإن الخطاب المنظوم لا يعد جزءاً من المستوى الإيمائي (إلا عند إنشاد قصيدة أو غناء أغنية، فإنه من المتفرض أن تعبر شخصيات التخييل المسرحي عن نفسها نثراً)، ولكن من مستوى التواصل بين المؤلف

والجمهور: ثمة مثل آخر للتعبير المضاعف وهو أن المشاهد يقبل من غير أن يعبس، وإنه ليحظى بلذة إضافية من التفاعل بين المستويين. ولكن حالة النظم ليست سوى مثل بين أمثلة أخرى لوظيفة النص الدرامي المضاعفة. وهكذا، فإن التراكم في النص لمعلومات ذات نظام مكاني ليمد خصوصية من خصوصيات المسرحيات التي يعود تاريخها للمصور أو للمهود الثقافية حيث زينة المسرح تكون إما غير دقيقة، وإما ابتدائية (المسرح الإليزابيثي، والمسرح الكلاسيكي الفرنسي، ومسرح نو): تكتسب هذه النصوص حشواً لم يكن لها في الأصل، وذلك إذ تقدم في أيامنا هذه، أي (باستثناء مسرح نو) في أطر تزيينية أكثر وضوحاً وأكثر واقعية بكثير.

ولقد بين لارتوماس (1972) أن الحوار المسرحي لا يزال رهن توتر آخر: توتر نص موجه لكي يكون، ليس مفولاً فقط، ولكن لكي يكون متصرفاً في الموقف: إنه يشكل دائماً تسوية بين هذين الموقفين للتواصل. فلدينا سلم الإمكانات الذي يذهب من التراجيديا الكلاسيكية من جهة إلى قطب الحوار الباخثيني من جهة أخرى. ولكن حتى الحوار عند راسين فإنه يحتفظ بسمات من وظيفته التواصلية والتي هي سمات الخطاب وليست سمات الحكاية (بنفيسيت): ندرة الماضي البعيد (ما عدا في سرديات الأحداث)، انقطاعات، إلى آخره. وحتى الحوار الباخثيني، في القطب الآخر، والذي يقلد محادثة تعاني قصوراً حرارياً، فإنه جد مختلف أسلوبياً عن الكلام الحي.

إن التوجيهات التي يكتبها مؤلف المسرحية، على عكس الحوار، هي لا تنتمي إلا إلى النص المكتوب: إنها، إذ يضطلع بها مؤلف المسرحية مباشرة، تعمل بادئ ذي بدء بوصفها وصفاً لسانياً مدعواً للانتقال مسرحياً. وتعد وظائفها متعددة وتذهب من تطابق الشخصيات والأمكنة إلى الوصف والفضة، مروراً بالإشارات الحركية أو النغمية. وتتغير أهميتها بقوة من جهة أخرى تبعاً للمصور: إنها غير موجودة تقريباً في التراجيديا الكلاسيكية (من غير شك بفضل ضوابط كان خوجلاس قد وضعها). وهي متطورة قليلاً في المسرح الإليزابيثي. كما إنها مجتاحة أحياناً في مسرح القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويجب أن نضيف بأن كل التوجيهات التي يضعها مؤلف المسرحية لا تقدم على خشبة المسرح الحديث. فكثيرون هم الذين لا يبالون فيما يتعلق بمراجعها التي يمكنها أن تمثل الواقع المسرحي والعالم المعروف: تمثل هذه الحالة تطابقات الشخصيات وإشارات عديدة للأمكنة والفضة والتي يمكنها أن تكون مقروءة بوصفها محيلة إما إلى الزينة والضجيج المصطنع في المسرح، وإما إلى الأمكنة والفضة في العالم المعروف. وكثرة من مسرحيات القرن التاسع عشر والقرن العشرين من جهة أخرى، تقدم توجيهات مستقلة يكتبها كاتب المسرحية (إيساشاروف) تنوجه بوضوح إلى القارئ وتؤدي الوظيفة التي يؤديها السرد الواصف في القصة.

- J. Scherer, *La Dramaturgie classique en France*, Paris, 1950; P. Larthomas, *Le Langage dramatique*, Paris, 1972; R. Monod, *Les Textes de théâtre*, Paris, 1977; C. Kerbrat-Orecchioni, "Le dialogue théâtral", in *Mélanges offerts à P. Larthomas*, Paris, 1985; J. -C. Milner et F. Regnault, *Dire le vers*, Paris, 1987.

إن تحليل العمل الدرامي بوصفه عملاً إيمانياً ليمد جزءاً من الشعرية. فالعمل هنا يُرى في جوهره من خلال وجهين. الوجه الأول هو وجه التحليل العاملي، أي دراسة الصراع الدرامي. ولقد ميز سوريو في عمل رائد هو:

Les Deux Cent Mille Situations dramatiques (1950)

شخصيات الوظائف الدرامية، أي: القوة الموضوعانية الموجهة، وممثل الخير المرجو، والقيمة الموجهة، والحائز الافتراضي على هذا الخير (ذلك الذي يكون عمل القوة الموضوعانية موجهاً من أجله)، والمعارض، والحكم، وموزع الخيرات، والهجوم الجديد، ومضاعفة إحدى القوى السابقة. ولقد حاولت آن إيرسفيلد (1977) أن تطبق نموذج غريماس (والذي هو نفسه ناتج لتوليف تحليل بروب وتحليل سوريو)، وذلك بإقامة تمييز بين مسند إليه، ومسند، ومرسل، ومستقبل، ومعارض، ومساعد. وأما توماس بافل، فقد اقترح تحليل العقدة المسرحية بوصفها مجموعة من الحركات العاملة: لكل شخصية ميدانها الخاص الذي يتكون نحواً من مجموع الحركات التي تنتمي إليها، ودلالة من مجموع أقوال العمل التي تعد ملائمة لها في ميدانها النحوي.

ومهما كان شكل نموذج الوصف العاملي، فإنه لا يتأقلم بالطريقة نفسها مع تحليل كل البنى الدرامية: إن كثيراً من الأعمال الحديثة، بل إن بعض الأشكال غير الأوروبية للمسرح أيضاً، مثل النو، ليس لها عملياً بنية صراعية. وكذلك، فإن تحليل التحويلات العاملة لم يعد يحمل إضاءات حول البناء الجمالي للعمل.

وأما الوجه الثاني، فهو وجه الخطاب الدرامي، والذي يسمى تحليله، بالقياس مع علم السرد، علم الدراما. وإن المقصود هو دراسة الطريقة التمثيلية للعمل الدرامي، وعلى وجه الخصوص العلاقات بين العالم المشار إليه والعالم الدرامي (منتج مسرحياً أو مقدم نصياً). ولن تمضي أقلمة الأداة السردية مع الخطاب الدرامي من غير مشكلة: بما إن الخطاب الدرامي ليس سرداً، فإن عدداً من المتصورات يخلو من الملاءمة، وذلك مثل فئة الصوت. ويجب على الإطار العام إذن أن يكون قد أعيد ترتيبه: إن العلاقات، في العمل الدرامي، بين مستوى الخطاب ومستوى العالم المشار إليه لا يسطرها حكم (سردى) مستقل، ولكن يسطرها المؤلف مباشرة، بفضل تقطيع المشاهد، وبفضل العلاقات الزمانية والمكانية التي يبنها، إلى آخره.

إننا نتابع هنا غارسيا باربانوس (1991) الذي استلهم جزءاً كبيراً من السرديات لجينيت. فهو يقترح ما يمثل إلى هذا اليوم التحليل الأكثر تقدماً للبنية الدرامية. فالزمن الدرامي يمثل علاقة الزمن المسرحي والزمن المشار إليه (زمن الحكاية الخرافية). وإن الفنة السردية التي نتأقلم بسهولة أكثر من دراسة الزمن الدرامي هي فنة المدة الزمنية. وهكذا، فإننا نستطيع أن ندرس مثلاً عدم التزامن- أي الانزياح بين الزمن المسرحي وزمن خواص القصة الواقعية- الذي يحدد في جزء كبير إيقاع المسرحية. وبوجود عموماً في المسرح الأوربي تزامن داخل المشهد بين الزمن المعروض وزمن المسرح: إذا مُثلت ليله كاملة في مسرحية هاملت في مشهد وحيد يدوم (تقريباً) إثنتا عشرة دقيقة، فإن المقصود يكون هنا هو حالة استثنائية. وليس الأمر كذلك في أشكال مسرحية أخرى: نجد في مسرح النو مثلاً، أن عدم التزامنات الداخلية لمشهد ما تعد جد متشرة. وإن المرور من مشهد إلى آخر في داخل الفصل يستطيع أن يحافظ على التزامن. وهذه هي حالة المسرح الفرنسي الكلاسيكي مثلاً - وستتكلّم حينئذ عن استراحة. ويمكن لهذا المرور أن يكسرها أيضاً. وهذه هي الحالة في المسرح الإليزابيتي- وإننا لتتكلّم حينئذ عن الحذف. وأما ما يتعلق بالانقطاعات بين الفصول، فإنها تتناسب دائماً تقريباً مع عدم التزامنات التي تستطيع أن تذهب من بعض الدقائق إلى عشرات السنين.

وبالإضافة إلى الفترة الزمنية، فمنة فئات أخرى للزمانية جلبت من السرديات، وتبين أنها ملائمة: هذه هي حالة فئات النظام مثلاً (توجد المفارقات الزمانية أيضاً في بعض الأعمال الدرامية) والتكرار (لدينا مثل عن الدراما التكرارية هو ليورنتون وابلد:

"the long Christmas Dinner")

إذا أعطت السرديات أدوات لدراسة الزمن الدرامي، فإنها تكون صامته مع ذلك فيما يتعلق بالمحور المركزي الثاني لملاقة الخطاب/ الحكاية في العمل الدرامي، أي في العمل الذي يتضمن علاقات بين المكان الإيمائي ومكان خواص القصة الواقعية (إيساشاروف 1981). ونستطيع علاقاتهما أن تكون متغيرة. فمكان خواص القصة الواقعية في المسرح الكلاسيكي الفرنسي تعد جد مهمة من منظور البنية العاملية (وهكذا هو الأمر في الفصل الخامس من "فيدره"، قموت هيبوليت- وهو حدث مركزي في مسار التراجيديا- ليس مقدماً على المسرح، ولكن يرويه ثيرامين). وفي المسرح الإليزابيتي، على العكس من ذلك، فإن المكان الإيمائي هو البارز قيمة: إن معظم الأعمال تتم على المسرح.

- E. Souriau, Les Deux Cent Mille Situations dramatiques, Paris, 1950; T. Pavel, La Syntaxe narrative des tragédies de Corneille, Paris, Montréal, 1976; J. Veltrusky, Drama as Literature (1942), Lieste, 1976; R. Ingarden, "Les fonctions du langage au théâtre" (1958), Poétique, 8, 1971, p. 531-538; P.

Guiraud, "Temps narratif et temps dramatique: le récit dramatique", in *Essais de stylistique*. Paris, 1969, p. 151-173; M. Issacharoff, "Space and reference in drama", *Poetics Today*, 1981, vol. 2:3, p. 211-224; D. Chatelain "Itération interne et scène classique", *Poétique*, 51, 1982, p. 369-381; C. Kerbrat-Orecchioni, "Pour une approche pragmatique du dialogue théâtral", *Pratiques*, 41, 1984; T. Pavel, *The Poetics of Plot. The Case of The English Renaissance Drama*, Minneapolis, 1985; D. Richardson, "Narrative models and the temporality of the drama", *Poetics Today*, n°8 (2), 1987, 299-309; J.L. Garcia Barrientos, *Drama y Tiempo*, Madrid, 1991.

الشخصية

PERSONNAGE

1 - قضايا مفهومية

كان ينظر إلى الشخصية غالباً، في الستينات والسبعينات، بوصفها مفهوماً «إيديولوجياً» يجب نقده (انظر راسيتيه مثلاً 1972: إن هذا الاشتباه إذ يرتبط بالرواية الجديدة، فإنه قد يسخر رؤية للعالم كاملة، وهي رؤية ناتجة عن تغيير الموضع في ميدان الأدب لعدد من النظريات الفلسفية (فوكو، ولاكان، والتوسير، وديريدا خصوصاً) التي تريد أن تكون اتجاهًا مضاداً للإنسانية. وإنما لتري أن مفهوم «الأنفس» ذاته وهم. وهكذا، فإن المحاولات النقدية في ذلك العصر من أجل اختزال الشخصية إلى فئات موسومة نفسياً بصورة أقل، مثل العوامل، والدور، إلى آخره، أو من أجل استبدال هذا المفهوم بمفهوم «الأثر - الشخصية» (هامون 1977)، لم يكن لها على الدوام أسساً منهجية محضة، ولكنها تساهم أيضاً في هذا الموقف المضاد لعلم النفس.

ومع ذلك، فإن الشخصية المبنية بوصفها شبه شخصية (وهذا لا يعني بالضرورة بوصفها الأنفس النفسي للمعنى الحديث للمصطلح) قد كانت في كل الأزمنة واحدة من الفئات التي يستعملها كثيراً قراء القصص في العادة، كما يستعملها مشاهد المسرح. وإن هذا ليظهر على الأقل بأنها تتناسب مع موضوعاتية عفوية للمادة السردية والدرامية. وفي الواقع، فإننا لانرى كيف يستطيع تحليل النصوص السردية والدرامية أن يتخلى عن الأخذ بالحسابان الفتنة التي، إن اجتمعت مع فئة العمل، تشكل مركز الاهتمام الجمالي الرئيس لأدب التخيل.

لكي يصبح نقد مفهوم الشخصية شرعياً، فقد ركزنا أحياناً على خطرهما المفترض: ثمة مغامرة إذا حدث خلط بين الشخصية والشخص الحي. وسنلاحظ بادئ ذي بدء أن

المفهوم، إذا أخذ بمعناه الواسع، فإنه يجد تطبيقاً في القصص العوالمية كما في القصص التخيلية: يتناسب مع الشخصية التي يبينها القارئ عندما يقرأ القصة العوالمية (مثل شخصية لويس الرابع عشر، تماماً كما يمكن استنتاجها من قراءة لويس الرابع عشر)، بالتحديد مع شخص واقعي (في النتيجة، لويس الرابع عشر)، من غير أن يشكك هذا بالتمييز المنطقي بين الشخص الذي يبينه القارئ والشخص الواقعي المشار إليه (كما يظهر ذلك في أننا نستطيع أن نقد مؤلف السيرة مستنتجين بأن الشخص الذي يُستخلص من سيرته ليس وياً للشخص الواقعي). فإذا حددنا ملازمة مفهوم الشخصية بميدان التخيل، فإن هذا يفضي بنا إلى تجاهل - بعيداً عن مقاماتها المشار إليها والتداولية المميزة - أن بناء الواقع العوالمية وبناء العوالم المتخيلة يتبعان بالنسبة إلى جزء كبير طرقاتاً متوازية، وذلك على مستوى إبداع النصوص كما على مستوى إبداع فهمها. ومن جهة أخرى، فإن الخطر بحصول اختلاط يعد ضعيفاً في ميدان النصوص المتخيلة، والسبب لأن الاختلاط يستلزم اختلاط التخيل واختلاط الواقع: باستثناء حالات متطرفة، فإنه حتى القارئ (أو المشاهد) الأكثر سذاجة ليكون واعٍ بأن الشخصية المتخيلة إنما هي إسقاط متخيل (في حالة القصة) أو هي تجسيد لمعي (في حالة التمثيل الدرامي). وبما إن العالم المتخيل عالم غير مكتمل دلاليًا، فإننا نمتلك بسبب هذا سمة تسمح بتمييز المقام الدلالي للشخصية المتخيلة من المقام الدلالي لشخصية القصة الواقعية: بينما يكون الشخص الواقعي دائماً غير قابل للاختزال أنطولوجياً إلى القصص (العوالمية) التي نستطيع أن نرويها بخصوصه، فإن الشخصية المتخيلة تختزل إلى ما يقوله المؤلف عنها (أو إلى تمثيل الممثل لها): «إن هاملت هو ما يقوله شكسبير عنه، وهو ما نفهمه عنه انطلاقاً من نصه، ولا شيء أكثر» (ماكدونالد 1945). وكذلك، فعوضاً عن دعم أن القارئ (أو المشاهد) «يؤمن» بالشخصية المتخيلة، فإنه لمن الحملات القول إنه يراعي فكرة وجودها. ومادام الحال كذلك، فأن يراعي هذه الفكرة، فهذا أثر يستهدفه النشاط التخيلي: إن قصة التخيل، باستثناء انعكاسية حدائية، لا تقبل من قارئها أن يمتنع عن النشاط الإسقاطي الذي يقضي بتعهد الفكرة التي نقول إنه يتناسب مع اسم الشخصية والمفردات التي تسمها شبه شخصية. ويكمن في معظم الحالات جزء غير يسير من اللذة الجمالية للقارئ في هذا النشاط الإسقاطي تحديداً.

بقول آخر، توجد علاقة غير معدية بين الشخصية المتخيلة والشخص: تمثل الشخصية تخلياً للشخص، إلى درجة أن النشاط الإسقاطي الذي يجعلنا نعالج الشخصية بوصفها شخصاً ليعد جوهرياً بالنسبة إلى إبداع القصص وتلقيها. وإن هذا ليكون لأن نص التخيل يقلد النص العالمي: إن أسماء الأشخاص، في النص العالمي (وإذن الشخصيات مع نعوتها وأفعالها)، لتحيل إلى أشخاص (مع نعوتهم وأفعالهم). وإنه لمن الطبيعي إذن أن

ينبع، إلى درجة معينة من درجات المعالجة الإدراكية لقصة التخيل، الطريق نفسه المتبع في القصة العائلية.

أما ما يتعلق بالنقد النفسي (المفترض لمفهوم الشخصية، فإنه لا يعد جزءاً من التحليل الأدبي بالمعنى الدقيق للكلمة. ويكل تأكيد، فإن بناء الشخصية التخيلية يتم على الدوام بالتوافق مع علم النفس التلقائي الذي يهيمن في ثقافة ما وفي لحظة تاريخية معينة، أي إن بناء الشخصية يتم بالتوافق مع التمثيلات الثقافية وتكون خاصة تاريخياً لما يكونه الشخص. ولكن علم النفس هذا متغير تاريخياً، إلى درجة أنه ليس لمفهوم الشخصية رباط مفضل مع فكرة الأنا النفسي بالمعنى الحديث للمصطلح. ومن جهة أخرى، فإن التمثيلات المهمة للشخص في ثقافة ما تؤثر ليس على القارئ فقط، ولكن تؤثر أيضاً على مستوى إبداع الأعمال. ولعله بسبب هذا توجد قرابة اصطفاية بين علم النفس التلقائي لقصص (أو مسرحيات) عصر من العصور وبين علم النفس التلقائي لقراء (أو لمشاهدي) العصر نفسه. وعندما تتغير تمثيلات الشخص، فإن قراءاته تلغى: هكذا هو الأمر بالنسبة إلى كثير من القراء الغربيين في القرنين التاسع عشر والعشرين. فشخصيات روايات المتشردين تفتقر إلى «عمق نفسي». والمقصود هنا توجيه انتقاد غير معقول، والسبب لأن المتصور نفسه للشخص الذي يهيمن في ذلك العصر الذي كانت روايات المتشردين قد كتبت فيه، لم يعد يولي أهمية إلى هذا الذي بالنسبة إلينا (قراء جيمس أو بروس) يشكل العمق النفسي.

2 - وظائف الشخصيات

1- إن الوظيفة الرئيسة للشخصية، في معظم القصص (والمسرحيات)، تنتمي إلى نظام خواص القصة الواقعية. ولقد أضاع هذا الوجه على نحو خاص، التحليل الوظيفي للفصّة، والذي ينظر إلى الشخصية بطريقة نحوية محضة: إنها تظهر حينئذ بوصفها شكلاً فارغاً تحدده الوظيفة التوليفية لأدوار متنوعة كالفاعل أو المتفاعل التي تظلم به، أو الذي يجده بشكل أوسع مجموع الصفات التي ستلتصق به أثناء القصة (لوفي ستروس 1960). ويمكن لمجموع الصفات أو النوعيات أن تنتظم أو أن لا تنتظم. وفي الحالة الأولى، فإن عدداً من نماذج التنظيم تفسح المجال لنفسها لكي تلاحظ. وهكذا، تتوالف النعمت عند بوكاس، وبلزك، ودوستوفسكي، وزولا. وإن هذا ليكون بفضل الفوارق التي تعد جزءاً من ثقافة الأدب كما تعد جزءاً من المتصور نفسه لما يكونه الشخص. ومن جهة أخرى، يستطيع هذا التنظيم أن يشكل موضوعاً إما للمؤشرات الظاهرة للمؤلف (اللوحة)، وإما لسلسلة من المؤشرات الضمنية الموجهة للقارئ الذي يجب عليه أن يتم عمل إعادة التأسيس. وأخيراً، فإنه يمكن للقارئ نفسه أن يفرض التنظيم من غير أن يكون التنظيم

حاضراً في النص . وبهذا تتم إعادة تأويل بعض الأعمال وذلك بموجب الشرع الثقافي المهمة لمصر تالي (تودوروف 1972) . وإن قراءة التحليل النفسي لشخصية أوديب مثلاً هو إعادة تأويل للأعمال (قتل الأب، زنى المحارم مع الأم) على ضوء النموت (الحوافز غير الواعية) غير الحاضرة في التوسيم النصي للشخصية .

ويجب على تحليل الوظيفة السردية للشخصية في الواقع أن يأخذ في الحسبان عدداً من الوجوه . فبعد هامون (1972)، أخذنا نميز على الأقل ست ثابتات للتعريف :

(أ) تمييز الشخصية بطريقتها في إنشاء علاقة مع الوظائف السردية التي تأخذها على عاتقها .

(ب) وتمييز باندماجها الخاص مع طبقات من الشخصيات - النماذج، أي مع العوامل .

(ت) وتمييز بطريقتها في إنشاء علاقة مع العوامل الأخرى في داخل المتواليات - النماذج (مثل متوالية البحث) .

(ث) وتمييز بعلاقتها مع الصياغات (أراد، عرف، استطاع) المكتسبة أو الفطرية .

(ج) وتمييز بتوزيعها في قلب القصة أو العمل الدرامي .

(ح) وتمييز بمجموع النموت والأدوار الموضوعاتية (المهنية، والنفسية، والعائلية، إلى أخرى) والتي تكون هي عمادها .

ثمة نقطتان من نقاط التحليل الوظيفي تستحقان العناية بهما . فمن جهة، يركز التحليل على نسق الشخصيات وليس على الشخصية الفردية . وفي الواقع، باستثناء الحالات المشابهة لحالة روبانسون، وبصورة أكثر عموماً باستثناء القصص المؤسدة كلية على الوحدة (دوليزيل 1988)، فإن الشخصية تشكل دائماً شبكة مع شخصيات أخرى . ويقول آخر، فإن القصة بشكلها المعياري لا تتحدد بالتفاعل بين الشخصية والعالم غير الإنساني، ولكنها تتقدم خصوصاً من خلال تنفيذ الأدوار أو العوامل التي تنخرط في علاقات التعارض، والمساعدة، إلى أخرى . وإن التحليل الوظيفي إذ يفكك، في المكان الثاني، الشخصيات إلى أدوار أو إلى عوامل، فإنه يستطيع أن يكشف عن ألعاب تعادلية أو تعاضدية، إلى أخرى، تكون غير مرئية مادامنا نقيم في مستوى الشخصية بوصفها وحدة دنيا : إننا نعلم هكذا أن الأدوار (مثل دور المساعد) تستطيع أن تكون موزعة بين عدد من الشخصيات، أو أن تمر جيتند من شخصية إلى أخرى أثناء القصة، إلى أخرى .

2- ومع ذلك، فإن التحليل بمصطلحات منطلق القصة، حتى عندما يتبنى نسق النموت، فإنه يجهل وظائف السرد الواصف للشخصية . وإن هذه الوظائف، التي هي مهمة

نبدأ لنماذج القصة، لنعمل كي لا يختزل الشخص إلى وظيفة المساند للأدوار (بريمون)، وللموامل (غريماس) أو للفواعل (تودوروف). ولقد أظهر هامون أن الشخص هو الشعاع الرئيس للتوجه القيمي للقصة، وإن هذا ليكون حيث «لا يمكن أن يوجد معيار إلا حيث توجد (ذات) تمت إخراجاً» (1984، ص 104). وتتجلى الأنساق المعيارية من خلال تطور الشخصية، سواء كانت من صنع الراوي، أم من صنع الشخصيات الأخرى، أم من صنع الشخصية المتطورة هي نفسها، وذلك من خلال مجموعة من التعارضات (جيد - سيء، خيبي - لطيف، إلى آخره)، ولكن أيضاً من خلال تمينات غير موجهة. وكما هو بدهي، فإن الأنساق المعيارية لا تؤكد النص بالضرورة. فهذا يستطيع أن يشوش عليها، وذلك بمضاعفة الإجراءات التمينية المتنافرة أو المتباينة مثلاً، من غير أن يفضل أيّاً منها: إن تغيير الصوت الذي نجده في عدد من الروايات الحديثة ليعد أداة تسمح بإنشاء مثل هذا التشويش.

تتحقق الوظيفة القيمي للشخصية من خلال رسمها. وإن هذا الرسم يبدأ أول ما يبدأ مع اختيار الاسم الذي يعلن غالباً عن الخواص التي تنسب إليه (لأن اسم العلم ليس واصفاً إلا من منظور مثالي). ويجب أن نميز هنا الأسماء المجازية للكموميديا، وللأستدعاء عن طريق الوسط، وكذلك لأثر الرمزية الصوتية، إلى آخره. وعلى العكس من هذا، فإن الاسم، على امتداد القراءة، وإن كان من أكثر الأسماء حياداً في البداية، فإنه يُحمّل العديد من الدلالات الحافة التي يحرض عليها سلوك الشخصية وصفاتها. وتستطيع الأسماء، من جهة أخرى، إما أن تقيم مع الشخصية علاقات استبدالية محضة (الاسم هو رمز السمة، كما "Noiceuil" في ساد)، وإما أن تجد نفسها منخرطة في السببية التركيبية للقصة (يحدد معنى الاسم الفعل، وهذا مانجده عند ريمون روسل) (تودوروف 1972).

ويتبع الرسم القيمي للشخصية، انطلاقاً من هنا، طريقتين ممكنتين: إنه يكون مباشراً أو غير مباشر. وإنه ليكون مباشراً، عندما يقول لنا الراوي أن X شجاع، وكريم، إلى آخره، أو عندما تصنعه شخصية أخرى، أو عندما يقوم البطل نفسه بوصف نفسه. ويكون الرسم غير مباشر عندما يقع على عاتق القارئ أن يستخلص النتائج، وأن يسمي النوعيات: إما انطلاقاً من الأفعال التي انخرطت الشخصية فيها، وإما من الطريقة التي تلاحظ بها هذه الشخصية نفسها (والتي يمكن أن تكون الراوي) الآخرين أو التي يلاحظها الآخرون. وثمة إجراء خاص للرسم هو استخدام الشعار: شيء يخص الشخصية، طريقة في اللباس، أو في الكلام، المكان الذي تعيش فيه. وهذه كلها تُستدعى في كل مرة تشير فيها إلى الشخصية، المضطلمة بدور الواسم المميز: يكتسب كل تفصيل من هذه التفصيلات بقيمة رمزية (تودوروف 1970).

- M. Macdonald, "Le langage de la fiction" (1954), Poétique, 78, 1989, p. 219-234; C. Lévi-Strauss, Anthropologie structurale, II, "La structure et la forme" (1960), Paris, 1977; W.J. Harvey, Character and the Novel, Ithaca, Londres, 1965; T. Todorov, Grammaire du "Décameron", La Haye, 1969; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; F. Rastier, "Un concept dans le discours des études littéraires", Littérature, 7, 1972; P. Hamon, "Pour un statut sémiologique du personnage" (1972), in Poétique du récit, 1977; P. Hamon, Texte et idéologie, "Personnage et évaluation", Paris, 1984, p. 103-217; Le Personnage en question (ouvrage collectif), Toulouse, 1984; L. Dolezel, "Thématique de la solitude", Communications, 47, 1988, p. 187-197; Y. Reuter, "Personnage et sociologie de la littérature", in personnage et histoire littéraire, Toulouse, 1991.
- Sur la caractérisation: E.H. Gordon, "The naming of characters in the works of Dickens", University of Nebraska Studies in Language, 1971; E. Berend, "Die Namengebung bei Jean Paul", PMLA, 1942, p. 820-850; W.J. Harvey, Character and the Novel, Ithaca, Londres, 1965; C. Veschambre, "Sur les Impressions d'Afrique", Poétique, 1, 1970, p. 64-78; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; P. Hamon, "Personnage et évaluation", in Texte et idéologie, Paris, 1984, p. 103-217.

3 - علوم النماذج البشرية

إننا نميز بعد تودوروف (1972) من بين علوم نماذج الشخصيات تلك التي تستند إلى العلاقات الشكلية المحضة، وتلك التي هي جوهرية، وتلتزم وجود الشخصيات المثالية الموجودة على امتداد التاريخ الأدبي.

1- علوم النماذج البشرية الشكلية

أ) إننا نعارض بين الشخصيات التي تبقى غير متغيرة (ساكنة) على امتداد القصة وتلك التي تتغير (دينامية). ويجب أن لا نعتقد أن الأولى هي سمات لشكل من أشكال القصة أكثر بدائية من الثانية: إننا نلتقيها غالباً في العمل نفسه. ولقد ميز لوتمان (1973) مجموعتين من الشخصيات: مجموعة العوامل ومجموعة الشرط، وظرف العمل. وتتميز الأولى من الثانية بحركتها إزاء محيطها: يؤلف علم النماذج البشرية لدى لوتمان إذن التعارض بين الشخصية والدينامية والشخصية الساكنة مع تلك التي هي بين البطل والشخصية الثانوية. وثمة حالة خاصة للشخصية الساكنة، هي ما نسميه النموذج: لا تبقى نعتها متطابقة فقط، ولكنها قليلة العدد جداً وتمثل غالباً الدرجة العليا لنوعية ما أو لعطل ما (مثل البخيل الذي ليس سوى بخيل، إلى آخره) (تودوروف 1972).

ب) تستطيع الشخصيات، تبعاً للدور الذي تضطلع به في القصة، أن تكون إما رئيسة (الأبطال أو المناقسون) وإما ثانوية، فتشتمل على وظيفة عرضية. وإنه لمن المعلوم أن هذا التمييز ليس حاسماً على الدوام، وخاصة لأنه يقبل عدداً من المواقف الوسيطة. ولقد انتقد مفهوم البطل غالباً أكثر من مفهوم الشخصية. ومع ذلك، فإنه يمكن لهذا المفهوم أن يؤدي خدمات من أجل وصف تراثية الشخصيات، وإن كانت هذه التراتبية صعبة الإنشاء أحياناً (ليس لدينا على الدوام معايير نصية واضحة كما هي الحال في المسرح الكلاسيكي، حيث الأبطال وحدهم لهم الحق بالمونولوج، بينما الشخصيات الثانوية فلا تتدخل إلا في الحوار). ويعد هذا التمييز مهماً أيضاً بالنسبة للعلاقات بين النصوص وأنساق القيم، وذلك لأن هذه العلاقات غالباً ما تكون موسطة عن طريق شخصية البطل الذي ينسب المؤلف إليه القيم الإيجابية: «إن العلاقة الانفعالية تجاه البطل (الود - النفور) تكون متطورة انطلاقاً من أساس أخلاقي. وإن النماذج الإيجابية والسلبية تعد ضرورية للأسطورة {...}». وإن الشخصية التي تتلقى التلوية الانفعالية الأكثر قوة تسمى البطل» (توماشفسكي). ولا تتلاقى التراتبيات الأخلاقية والتراثيات الوظيفية بالضرورة: إن الشخصية التي توجه قيمة القصة أو المسرحية ليست هي العامل - الفاعل بالضرورة، أو هي حينئذ العامل المعاش بالضرورة، إلى آخره (هامون 1984). ولقد يعني هذا إذن أن البطل لن يكون محدداً في مستوى واحد دائماً (بوصفه عاملاً - بطلاً مثلاً أو بوصفه شخصية كثيرة الظهور): يعد تحديده، في كثير من حالات الربط المنضمة، جزءاً من الإجراءات البنيوية (مثل الشخصية الأكثر أهمية من منظور وظيفي) ومن أثر المرجعية القيمة على أنساق القيم.

ج) إننا تعارض بين الشخصيات المسطحة والشخنة تبعاً لدرجة تعقيدها. وإن «ي. م. فورستر» الذي مركز على هذا التعارض، قد حددها: «يكمن المعيار في الحكم على شخصية بأنها شخنة في استعدادها لمفاجأتنا بشكل مقنع. وأما إذا لم تفاجئنا على الإطلاق، فإنها مسطحة». وإن مثل هذا التحديد ليحيل، كما نراه، إلى آراء القارئ الملامسة لعلم النفس الإنساني العادي. ويجب علينا بالأحرى أن نحدد الشخصيات الشخنة عن طريق وجود الصفات المتناقضة معاً. وإنها لتشبه في هذا الشخصيات الدينامية. ومع هذا الفارق القائم مع ذلك عند هذه الأخيرة، فإن مثل هذه الصفات لتكتسب في الزمن (تودوروف 1972). ويجب أن نضيف، على عكس ما يضمّره فورستر، أن اختيار الشخصيات المسطحة يمكن أن يكون غير مقصود، وهذا مانراه في مسرح بريخت أو في بعض القصص الحديثة.

د) إننا نستطيع، تبعاً للعلاقة القائمة بين القضية والعقدة، أن نميز بين الشخصيات الخاضعة للعقدة والشخصيات التي تستخدمها العقدة. ويسمى «هـ. جيمس» «الخيطة» تلك

الشخصيات التي تنتمي إلى النموذج الأول: إنها لا تظهر إلا لكي تضطلع بوظيفة في السلسل السببي للأفعال. وإنها لتكون في معظم الأحوال استخدامات بسيطة، مثل معظم الشخصيات الثانوية في الروايات الطبيعية (عند زولا مثلاً). وأما الشخصيات التي تستخدمها العقدة، فإنها تكون مهمة على الخصوص في القصة النفسية وفي الأشكال المسرحية التي تناسب معها: إن الغرض الرئيس من المشاهد هو تحديد خواص الشخصية (إننا نجد الأمثلة المحضة عند تشيخوف) (تودوروف 1972).

2- علوم النماذج البشرية الجوهرية

أ) إن العلم الأكثر شهرة من بين علوم النماذج البشرية الجوهرية هو علم الكوميديا الفنية: تعد أدوار الشخصيات وسماتها ثابتة (أي الصفات) على الدوام (وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسمائها: آرليكان، بنتلون، كولومبين)، والذي يتغير هو الأعمال وحدها وذلك تبعاً للظروف. وتوجد كوكبة الأدوار نفسها، التي تأتي من الكوميديا اللاتينية، في فرنسا في العصر الكلاسيكي. ولقد تم بعد ذلك في المسرح الهزلي إبداع علم جديد للنماذج البشرية: الشاب الأول، الساذج، الخادمة المضاج، المخدوع. وهذه استخدامات لانزال نجد أثرها إلى اليوم.

ب) وتجد هذه العلوم للنماذج البشرية المعقوية امتدادها في عدد من علوم النماذج البشرية العالمية والمتطورة في إطار التحليل الوظيفي للقصص. وهكذا، فإن بروب، إذ ينطلق من تحليل حكايات الجنائات الروسية، يصل إلى تحديد سبع «دوائر للأعمال»: المعتدي، والمعطي، والمساعد، والأميرة أو أبوها، والوكيل، البطل أو البطل المزيف. وتجمع دوائر العمل هذه، كل واحدة، عدداً معيناً من المسانيد. وإنها لتتناسب إذن مع أدوار، لا تلتقي بالضرورة مع شخصية: يمكن أن يملأ الدور عدد من الشخصيات. ويمكن لشخصية واحدة أن تملأ عدداً من الأدوار. وإن العمل الذي قام به «سيريو»، انطلاقاً من المسرح، ليسجل في الإشكالية نفسها. فهو يميز بين الشخصيات والوظائف الدرامية التي هي: «القوة الموضوعاتية الموجهة، والممثلة للخير المرجو، وللقبحة الموجهة، والفائز المحتمل بهذا الخير (هذا الذي من أجله تعمل القوة الموضوعاتية الموجهة). والمعارض، والحكم الذي يسند الخير، والهجوم الجديد، ومضاعفة قوة من القوى السابقة». ولقد استلهم غريماس من بروب وسورويو في الوقت ذاته، وأول قائمة الأدوار في إطار سيميائياته السردية. وإن غريماس إذ وضع مسلسلة للتمائل بين البنية السردية والبنية اللسانية، فقد أقام تساوقاً بين الوظائف السردية والوظائف النحوية في اللغة: لقد ميز في إطار نظريته عن العوامل (مفهوم مأخوذ عن تيسينير) بين المسند إليه، والمسند، والعربيل، والمرسل إليه،

والمعارض، والمساند. وتشكل العلاقات التي ترعاها هذه العوامل نموذجاً عاملياً، وهو مفهوم أساس للسيميائيات السردية عند غريماس. وكما لاحظ تودوروف (1972)، فإن العوامل عند غريماس تضيء مختلف متصورات الأدوار عند سورويو وعند بروب. وقد كان هذا الأخير يطابق كل دور مع سلسلة من المسانيد. وأما غريماس وسورويو، فقد كانا، على العكس من ذلك، يتصوران أنه خارج كل علاقة مع المسند. وبسبب هذا، فإننا نجد أنفسنا مندفعين، عند غريماس، إلى معارضة الأدوار (بالمعنى القائم عند بروب) والعوامل التي تمثل وظائف نحوية محضة.

تحدد كل هذه العلوم للنماذج البشرية الجوهرية ذات الاستلها السيميائي الشخصية على مستوى وظيفتها السردية: إنها مبررة منذ اللحظة التي يكون التحليل فيها هو الخواص القصصية الواقعية. وإن هذا الاختزال لن يحل مع ذلك محل مفهوم للشخصية أكثر تعقيداً. وهكذا يجب أن نلاحظ، كما ذكر لوتمان (1973) بذلك، أن ليونة العامل هي على العموم ناتج لخصوصية جوهرية (سمة للشخصية، إلى آخره)، أي هي صفة تعمل بوصفها شرطاً لإمكانية العمل الذي لا يمكن أن تختزل إليه. وإن مفاهيم العامل، والفاعل، إلى آخره، من جهة أخرى، تمتلك توسعاً أكبر بكثير من مفهوم الشخصية. والسبب لأنها تشير إلى الدور السردى البسيط الذي لا يملأه بالضرورة فاعل إنساني أو تجسيم إنساني، أو الذي يستطيع أن يكون موزعاً بين عدد من الشخصيات. وأخيراً، فإن إسقاط التجسيم الإنساني الذي يحكم بناء الشخصية (عن طريق القارئ أو المشاهد) يعد أمراً لا يختزل إلى تفكيك سيميائي بسيط لدرجة نسق مختلف للأدوار العاملة وللصفات. ولدينا الحق من غير ريب في أن نقول إن الشخصية تنبني على امتداد القراءة، ولكن هذا البناء يفترض مسبقاً على الدوام وجود فئة للشخصية بوصفها شبه شخص إليه نحيل مختلف التجليات النصية المرتبطة باسمه الخاص.

- F. Souriau, *Les Deux Cent Mille Situations dramatiques*, Paris, 1950; E.M. Forster, *Aspects of the Novel*, New York, 1927; B. Tomachevski, "Thématique", in *Théorie de la littérature*, Paris, 1965; W.J. Harvey, *Character and the Novel*, Ithaca, Londres, 1965; R. Scholes et R. Kellog, *The Nature of Narrative*, New York, 1966; A.-J. Greimas, *Sémantique structurale*, Paris, 1966; V. Propp, *Morphologie du conte*, Paris, 1970; T. Todorov, "Personnage", in O. Ducrot et T. Todorov, *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, 1972; Iouri Lotman, "Le concept de personnage", in *La Structure du texte artistique*, Paris, 1973; P. Hamon, "Héros, héraut, hiérarchies", in *Texte et idéologie*, Paris, 1984.

مقام الخطاب

SITUATION DE DISCOURS

إننا نسي مقام الخطاب مجسوم الظروف التي نشأ التعبير في وسطها (الكتابي أو الشفاهي). ويجب أن نفهم من هذا المحيط المادي والاجتماعي الذي يأخذ الظرف فيه مكانه، والصورة التي تكون للمتخاطبين عنه، وهوية هؤلاء، والفكرة التي يصطنعها كل واحد عن الآخر (بما في ذلك التمثيل الذي يمتلكه كل واحد عما يفكر به الآخر)، والأحداث التي سبقت التعبير (لا سيما العلاقات التي كان يمتلكها المتخاطبون من قبل، وتبادلات الكلام حيث يحترس التعبير المجني نفسه). وإننا لنعرف التداولية غالباً بوصفها دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة (إنها تداولية «مكونات الوصف اللساني»). وفي هذا المفهوم للكلمة، فإن الفصل الحاضر يمكن النظر إليه بوصفه عرضاً للتداولية. (ثمة مفهوم آخر، أكثر قريباً من الاشتقاق، وليس متميزاً دائماً من الأول، حيث تكون التداولية هي دراسة إمكانيات الحمل المسجلة في اللغة - إن التداولية التي رأيناها في فصل «مكونات الوصف اللساني»، ستكون أيضاً موضوع الفصل «اللسان والفعل»).

ملاحظة: باستثناء إشارة مماكية، فإننا سنعطي هنا اسم السياق للمحيط اللساني لعنصر من العناصر، متجنبين في ذلك المصطلحية التقليدية (الوحدة الصوتية في الكلمة، والكلمة في الجملة، والجملة في النص). وإذا أخذ السياق بهذا المعنى، فإنه سيكون موضوع الفصول «محور التركيب ومحور الاستبدال»، «تكرار الصدارة»، «العلاقات الدلالية بين الجمل». ولكن بعض اللسانيين يعطي اسم السياق لما نسميه نحن المقام (وهذا ما كان يجب علينا أن نفعله في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل)، وإنهم ليصطنعون الـ «contexte - السياق» إشارة إلى السياق التقليدي. ولن نستطيع إذن أن نفهم كلمة السياق من غير أن نعرف في أي زوجين يضمها مستعملها - وهذا ما يحقق بحزن، في «داخل لسان اللسانيين نفسه، الفكرة البيئية التي تقول إن المعنى تعارضي.

نحن نوافق في هذا الفصل (كما فعلنا في عدد من الفصول الأخرى) أن نعطي اسم العبارة لقطع من الخطاب أنتجه المتكلم في مكان وزمان محددين، وأن نعطي اسم الجثة للهوية اللسانية الاعتيادية والتي تعد هذه العبارة تحقفاً خاصاً لها. وإنها لتعد ملاحظة عادية أن نقول إن معظم العبارات (وبما كلفها) يستحيل تأويلها إذا كنا لا نعرف الجمجمة المستخدمة، وإذا كنا نجعل ظرف استخدامها: إننا لن نستطيع فقط أن نعرف حوافر الكلاء وأثره، ولكن أيضاً- وهذا هو الشيء الوحيد الذي سينظر إليه هنا- فلننا لن نستطيع أن نصف بشكل صحيح القيمة الجوهرية للعبارة، ولا حتى المعلومات التي نبلغها. وأنه ليعود إلى التداولية وصف مختلف الوجوه التي يمكن أن يتخذها هذا التحديد الفرعي للعبارة بواسطة الجملة، كما يعود إليها أن تفسر تباعاً لأي آليات يتدخل المقام في معنى العبارات. ويمكن لمعرفة الظرف أن تكون ضرورية:

أ) لتحديد مرجع التمايز المستعملة. وهذا أمر بدهي بالنسبة إلى الإشارات (أنا، أنت، هذا، هنا، الآن ...) التي لا تشير إلى شيء إلا إذا حددته إزاء المتخاطبين. وإن هذا لتحقيق أيضاً بالنسبة إلى معظم أسماء العلم (جان = هذا الشخص من محيطنا، أو هو الذي كلمناه، والذي يسمى جان)، وكذلك بالنسبة إلى كثير من التمايز التي يشم إدخالها عن طريق أداة التعريف (البواب = هو الشخص الذي يحمل بواباً في البناية التي نتحدث عنها). وهذا حقيق. أخيراً، بالنسبة إلى الكلمات التي تستخدم في إجراء اختيار في داخل المجموع. وإن المجموع الذي تتحرك فيه لا يستطيع عموماً أن يكون محدد إلا إزاء المقام. ولكي نفهم هذه الجملة: «لم ألتق سوى جان»، يجب أن نعرف ماهي المجموعة التي تم اختيار جان في داخلها (هل هو الصديق الوحيد، الملاقى الوحيد، القريب الوحيد... الذي التقيته؟). وحتى كلمة مثل «كل» التي تختار الكلية من المجموع، فإنها تطلب أن نعرف بادئ ذي بدء أي مجموع هو المقصود. فإذا كان ثمة شخص يزعم «أنا ربيت كل شيء»، فهل المقصود هو الغنم، أم الأوتار؟ ... ونادوا ما يكون ذلك، على كل حال، عن كلية أشياء الكون.

ب) كما يمكن أن تكون ضرورية لمعرفة أي السمات الداخلية للجملة يجب أخذها في الحسبان عند التأويل. ولقد أدخل هب. بوتييه، بين المعينات الصكوة للمفهوم الدلالي للكلمة، بعض السمات، مثل الوحدة المنعوية المتغيرة، والتي يطلق ظهورها ظرف خاص: تمتلك كلمة «أحمر» وحدة دلالية متغيرة هي «خطر».

ج) ويمكن أن تكون ضرورية للاختيار بين مختلف تأويلات العبارة الملتبسة نحوه أو معجماً. فنحن نفهم بشكل مختلف «استاجر جان بيتاً هذا الصباح»، إذا علمنا أن جان يقوم على وكالة عقارية، أو أنه يسمى لكي يسكن (ويشكل «دقيق»، إن مايعم هو سمة جان التي

من المفترض أن يفكر المتكلم بها في لحظة التعبير، ذلك لأن القبول على وكالة عقارية يمكن أن يريد أن يسكن).

ح) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد الحدث المشار إليه في العبارة. فمقام الخطاب وحده هو الذي يسمح بمعرفة المكان الذي أتكلم عنه حين أقول «الطقس جيد». وفي بعض الأحيان، فإن المشاركين انمياشرين في الفعل هم الذين يستدل بهم إزاء المقام. فنحن نادراً مانتمعمل في اللغة الكورية أو اليابانية ضمانت شخصية للمسد إليه. وما إن الشخص، بالإضافة إلى هذا، ليس موسوماً في الشكل الكلامي، فإن عبارة تكون ترجمتها الحرفية هي «avoir mangé - حصل الأكل» يمكن لها أن تُفهم مثل «j'ai mangé» - أنا أكلت/ أنت أكلت/ هو أكل». وأحياناً يخفف الشك لأن الفعل يتمعمل على شكل خاص، يسمى التعظيم، والذي يطبقه المتكلم بمعصية على أفعاله الخاصة، ولكن ثمة هامش يبقى دائماً غير مسجل (هل المقصود هو المتكلم أو المقصود هو طرف ثالث معظم؟). وهذا لا يعني أن البنية التحوية غامضة هي نفسها، كما كان الحال في (ج). وثمة تدقيقات نعر عنها الجملة الهندو-أوربية عن طريق المسند إليه القاعدي، وهي تعد جزءاً من المقام في اللغات الأخرى. وإننا نجد على كل حال عدم التحديد نفسه في بنى فرنسية معينة. وإنه لمن الصحيح أنها بنى هامشية، مثل «يوجد انطلاق في الهواء» (من يطلق؟) أو «عمت صباحاً أيها الملل» (من يصيب هذا الملل الذي يكون حدوده وحده هو المشار إليه بوضوح؟).

خ) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد فعل اللسان المنجز (أي القيمة الكلامية المحققة للمبادرة). وإن عبارة مثل «ستذهب غداً إلى باريس» ستفهم بوصفها وعداً، وبوصفها إعلاناً، أو بوصفها أمراً، وذلك تبعاً للعلاقات الموجودة بين المتكلمين والقيمة التي يملقونها على الذهاب إلى باريس (إن دور التنعيم، مع أنه لا اعتراض عليه، لا يكفي ولا يعني من اللجوء إلى المقام). ومادام هذا هكذا، فإننا لن نفهم بالمعنى الدقيق للكلمة ماداماً لم نحدد هذا الفعل: إننا لا نعلم إذا كانت العبارة تعني أن المرسل إليه، تبعاً للمتكلم، سيذهب فعلاً إلى باريس.

د) ويمكن أن تكون ضرورية لتحديد السمة العادية أو غير العادية للتعبير: إن العبارة تكون عادية في بعض المقامات، ومزاحة عن مكانها في بعضها الآخر، وحيث سيأخذ إذن قيمة خاصة (يجب أن يكون ثمة وصف في هذه المقامات، مثل: نفيس، منضم، متحلق، بذيء، مألوف...).

و) ويمكن أن تكون ضرورية لتأويل التعابير والبنى العفيدة، والتي تحيل إلى إطار المعارف خارجة تكون نافذة للمسمي. ويركز سيرل، مثلاً، على الخلفية العقلية الضرورية لفهم جملة بسيطة مثل «القطعة فوق السجادة»: إنها لا تعني فقط أن القطعة فوق

للمقام الذي توجد فيه. ولتفرض أيضاً أن (م) و(م) يختلفان فقط في أن أحدهما يتضمن المؤشر (ي) هنا حيث يتضمن الآخر المؤشر (ي). ويمكننا دائماً أن نبي، موضحين هذه المؤشرات، جملتين هما (ج) و(ج)، وأن تلقيا التأويلين (م) و(م) بشكل مستقل عن المقام. وهكذا، فإن قيم تحقيق الكلام الثلاث، التي يمكن للعبارة أن تكون أهلاً لها تبعاً للسياق «منذهب غداً إلى باريس»، يمكن الحصول عليها بمساعدة ثلاث جمل لا تتطلب هذا اللجوء إلى المقام: «أمرتك بالذهاب غداً إلى باريس». وكذلك، فإنه لمن الممكن دائماً أن يشير المرء إلى نفسه من غير أن يستدعي مقام الخطاب، وإلى أنه يمثل المتكلم، أي من غير أن يقول إذن (أنا): تكفي الإشارة إلى أسمائه وصفاته، وذلك كما يفعل، لكي يشير إلى نفسه، مؤلف رسالة مجهولة. ويصمم سيرل هذه الوقائع قائلاً إن كل ما يمكن إبلاغه بوساطة لغة من اللغات يمكن أن يقال فيها بوضوح (مبدأ التعبير). ولقد ذهب هيليسليف إلى أبعد من ذلك حين نسب إلى اللغات الطبيعية القدرة التي تميزها من اللغات الاصطناعية، وعزا إليها الاستطاعة في التعبير عن كل ما يمكن التفكير به. فإذا كان التعبير العبارة إذن يأخذ من المقام بعض عناصره، فيكفي تعديل الجملة البدئية لكي ننحدر من المقام. ويبدو حينئذ أنه من المعقول تقديم اللجوء إلى المقام بوصفه ضرورياً من التصنع، يسمح باختصار الخطاب، ولكن لا يوجد فيه شيء جوهري للغة، لأن اللغة هي نفسها تعطي دائماً الطريقة لتجنبه.

- Pour une illustration de cette thèse, voir par exemple: L. Prieto, Messages et signaux, Paris, 1966, 2e partie, chap. 2. - J.R. searle définit l'exprimabilité dans Speech Acts, trad. fr. Les Actes de langage, Paris, 1972, chap. 1, § 5. - Sur le pouvoir qu'a le langage humain d'exprimer n'importe quel contenu: L. Hjelmslev, Prolegomena to a Theory of Language, Madison, 1963, 21.

ج) إن وصف اللغة ليعني أن نقول ما هو مقنن في كلماتها وجملها. وما هو مقنن في كينونة يجب أن يظهر في كل تواريدات هذه الكينونة. وهذا ما لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى حالات التأثيرات، المقامية، والتي في أصل تعريفها أن تكون متغيرة. وهكذا الأمر بالنسبة إلى اللساني، فإن مؤلف القاموس مثلاً، ليس له أن يشير، بخصوص كلمة، إلى المشتركات الثقافية التي تفسح المكان لها في مجموعة اجتماعية ما وعصر ما، سواء تعلق الأمر بمشتركات غير متمكنة (مثل «كلب» يشترك مع «وفاء»، و«خنزير» مع «فقدارة») أم بمعرفة (تسمى موسوعية) تتعلق بالأشياء التي تشير إليها، وهي معرفة ترتبط بحالة العلم، فإذا أشار اللساني إلى هذا النوع من الوقائع، فلماذا لا يتكلم أيضاً عن المشتركات الشخصية، المؤسسة على التجارب الفردية (فالكلب يستدعي، بالنسبة إليّ، طفولتي، حيث كنت أملك واحداً)؟

د) ويمكن، أخيراً، تقديم حجة عملية: إن عدد المقامات الممكنة بالنسبة إلى عبارة ما لعدد غير متناهية. ولقد يعني هذا إذن أنه من غير الممكن تخصيص كل ثلوثات المعنى التي تستطيع الجملة أن تأخذها تبعاً لتنوع المقامات. وإن الحذر البسيط لينصح بوصف الجملة بداية وصفاً مستقلاً عن استخداماتها، وبالنظر إلى إدخال بعض المؤثرات المقامية بوصفها تدقيقاً لاحقاً لهذا الوصف.

- On trouve des arguments de ce genre dans: J.J. Katz et. J.A.Fodor, "The structure of a semantic theory", *Language*, 1963, p. 176-180, et dans N. Ruwet, *Introduction à la grammaire générative*, Paris, 1967, chap. 1, 2-1.

ويمكن أن نجيب على مختلف هذه الحجج:

أ) تتطلب إمكانية الفعل الرمزي التي تقدمها اللغة بكل تأكيد أن نستطيع الكلام عن المقام في غياب، ولكن ليس أن نستطيع الكلام في غياب كل مقام. وإذا كان اللسان يحمل معه قدرة على التمييز، فإننا مستنتج أنه يستطيع أن يمارس هزلاً مطلقاً.

ب) لتقبل أن يكون من الممكن دائماً، عندما تدين العبارة للمقام ببعض العناصر المعلوماتية، أن ندسجها في الجملة، وذلك بتعقيدها. ولكن في اللحظة التي يتم فيها الحفاظ على المعلومات الإجمالية، فإن طريقة تمثيل هذه المعلومات، وفيما بعد قيمة التعبير، لتعرض لخطر التشويه تماماً.

وهكذا، سنلاحظ الفارق الموجود بين تقديم المؤثر بوضوح وإعادة بنائه بواسطة المتكلم انطلاقاً من المقام. ويتطلب التلميح إلى المقام تعقيداً معيناً بين المتكلمين اللذين يجب عليهما معاً أن يعرفا هذا المقام، وإننا لنستنى أحياناً تجنب هذا التعقيد. ومن جهة أخرى، فإن المتكلم يستطيع غالباً أن يرفض التأويلات التي أقامها المرسل إليه انطلاقاً من المقام، أو أن يترك له المسؤولية على الأقل: إذا كان ذلك كذلك، فإنه لمن المفيد أن نقول من غير أن نظهر بأننا قلنا. وأخيراً، فإن بعض اللسانيين والفلاسفة يعتقدون بضرورة عامة أنه من المهم تمييز ماقالته العبارة (أي ماهو مؤكد ويبدو إذن قابلاً للنكران) وما يظهر، حدث التعبير ويؤكد، والذي يبدو إذن أنه يساوي التعبير نفسه يقيناً. وتنتمي المؤثرات اليقينية، مادام الحال كذلك، إلى الفئة الثانية. فلماذا لا يتم النظر إلى هذه الإمكانيات التي تمنحها اللغة للبناء بوصفها إمكانيات لسانية محضة، وذلك إذ نتكلم عن الاستراتيجيات بين شخصين؟ إننا قلنا تقبل هذا على نحو مخصوص فيما يتعلق بالخصائص الشخصية. قالمتكلم إذ يشير إلى نفسه، ليس باسمه، ولكن بقرله «أنا»، ويشير إلى المرسل إليه بوصفه «أنت»، فإن لهذا الأمر، كما يرى فغبنيست، متطلبات فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين المتكلمين. ونتج عن

هذا أن المتكلم والمرسل إليه يدركان مباشرة بوصفهما متكلمين، وبما إن علاقتهما تكون، بعد ذلك، موسومة بالتبادل المرتبط بعلاقات الخطاب (إن الدأنا) هي «أنت» من حيث الطاقة، وكذلك العكس). وسنلاحظ، تحت عنوان تطبيق خاص لهذه الأطروحة، أن استبدال «أنا» و«أنت» بأسماء المتكلمين يمكن أن يحول العمل المنجز في العبارة. فأن نقول لشخص ما «أمرك ب...»، فهذا ليس إعلامه بأنه تلقى أمراً، بل هو أمره بالفعل. ولنفتراض الآن أننا نستبدل «أنا» و«أنت» بالأسماء x و y والتي هي أسماء المتكلمين. وسنلاحظ أن ليس للعبارة الناتجة (x يأمر y ب...) سبب خاص لكي تلّوّل بوصفها متجنزة لعمل الأمر (يتطلب عمل الأمر أن يقوم من يصوغ الأمر بالترميز بنفسه في الوقت نفسه بوصفه ذلك الذي يأمر - أو بوصفه «المتحدث باسمه»). ويقول آخر، إذا حددنا معنى العبارة ليس بمضمونها الإعلامي، ولكن أيضاً بنموذج العلاقات الذي يقيمه استخدامها بين المتكلمين، فإنا لن ننظر إلى التلميحات الموجهة للمقام بوصفها تقانات بسيطة للاتصاف.

■ من أجل متصور للفشار يذهب متجاوزاً مفهوم الاقتصاد، انظر:

E. Benveniste: "Problèmes de linguistique générale".

ومن أجل المقارنة بين بغيست ويريوتو، انظر:

O. Ducrot : Logique, structure, énonciation", Paris, 1989, chap. 6.

ج) حتى لو كانت المؤثرات المقامية للجملة تتغير، من حيث المبدأ، من عبارة إلى أخرى، فإن الجملة تحمل غالباً في ذاتها مؤشرات- مستمرة- دالة على طريقة استعمار المقام لإنتاج هذه المؤثرات. وإن الإشاري، بما إنه كينونة لسانية، لا يقول بكل تأكيد ما هو مرجعه، ولكنه يشير كيف نثر، في المقام، على مرجعه «هنا» تتطلب تحديد حيز دامج لمكان التعبير، و«هناك» تتطلب بناء حيز ينفي). وكذلك الأمر بالنسبة إلى رابط مثل «بإ» («جاءت ماري، بل كانت مع جان»)، فإنه يتطلب أن نبين، نظراً لما نعرفه عن المقام، عن نتيجة يفضلها ما يسم «بل» ويخالفها ما يأتي بعده: تغير النتيجة تبعاً للمعارف، ولكن البحث نفسه يمثل تعليماً مستمراً ومرتبباً بالجملة. أو كذلك في «وصل جان في موعده تقريباً»، فالناخير المنسوب إلى جان يمكن أن يكون، تبعاً للمقام، تأخيراً مكوناً من دقيقة أو من يوم. ولكن الجملة تفرض على المؤل، في كل الحالات، أن يتصور مدة يجب أن تكون لا معنى لها نظراً لموضوع الخطاب. ولا يعد اللجوء إلى المقام بشكل عام إضافة بسيطة: إنه سيد فزافاً ظاهراً في الجمل نفسها، وشكل هي تحده.

د) ليس من البديهي على الإطلاق أن يثبت اللساني نفسه على مهمة يصعب بلوغها إذا كان يزعم أنه يشير إلى أثر المقام على معنى العبارات. ويمكن لثلاثة تحديدات أن تكون مفيدة:

1- ليس المقصود أن نشير إلى كل التلويحات التي يكون المقام أملاً لإضافتها على المعنى. إن المقصود، بادئ ذي بدء، (النظر في) أن لا تتخلل من وصف التعابير أو الـ التي يشتمل المعنى عليها، بوصفها جزءاً أصيلاً، والمأخوذ لاستعمالها، ومؤشرات على طريقة فهم عباراتها.

2- يمكن لمقامات مختلفة من الخطاب أن نحوز على تأثير مطابق فيما يخص تأويل الجملة. ولقد يعني هذا إذن أن كل جملة تحت على وضع تصنيف في مجموع مقامات الخطاب الممكنة، مستندة إلى أن تجتمع في الطبقة نفسها مقامات تميل بها في الاتجاه نفسه. وهكذا، فإنها تسمح بتحديد، تبعاً لإجراء معهود عند علماء الأصوات، سمات ملائمة للمقام. وإن كل سمة بما هي كذلك لتكون مشتركة مع مقامات الطبقة نفسها. ويجب على مثل هذه السمات أن تدخل في وصف المقامات.

3- ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذا. إن الجمل لا تجعل المقامات في فئات بشكل مستقل عن الخطاب فقط، ولكنها تبني غالباً مقامها الخاص للتعبير. فنحن إذ نأمر شخصاً أن يفعل شيئاً ما، فإننا نعطي لأنفسنا الحق بإصدار الأوامر إليه، أي إننا نضع أنفسنا أمامه في المقام التراتبي الذي سمح بفعل هذا. وثمة مثل آخر. فنبعاً للوصف المتعدد الأصوات للنفي، فإن عبارة الجملة النافية «لم يأت بيير» تقدم، في الوقت نفسه الذي تستبعده فيه، وجهة نظر إيجابية يكون تبعاً لها بيير قد جاء. ولقد يعني هذا أن هذه العبارة تخلق مقاماً جديداً، حيث يوجد شخص، قد يكون المرسل إليه على الأغلب، وهو يؤكد أو يقبل هذا المجيء. ومن هنا تأتي إجابات ممكنة مثل «ولكنني لم أزعج قط هذا!». وهكذا، فإن العبارة تُسقط، بفعل الجملة التي تحققها، مقامها الخطابي الخاص، وسبقها الخاص. ولذا، ثمة قضية جوهرية بالنسبة إلى النداءية تكمن في تحديد العلاقات بين هذين المقامين: الداخلي والخارجي للعبارة، وفي رؤية كيف أن المقام الثاني يتدخل في بناء المقام الأول، وكيف أن الاثنين يتضعلان في تأويل العبارة.

■ حول العلاقات بين الوصف اللساني والمقامي لكلمة "mais" انظر :

O. Ducrot: "Analyse pragmatique", Communications, n°32, 1980.

إذا كان الوصف اللساني، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يستطيع أن يتجاهل المقامات، فإنه يبقى أن نحدد تبعاً لأي إجراء يؤثر المقام على القيمة الخاصة بالجملة. ولقد اكتفينا خلال زمن طويل بالإشارة، بشكل منزله، إلى هذا الإجراء أو ذاك. ولقد كانت المحاولة الأولى لجمعها في نظرية موحدة هي بلا ريب «نظرية الملازمة» لسيربير ويلسون. ولقد كانت النقطة الأولى هي التعريف المعطى للمقام (الذي يسميه المؤلفون السياق، وهو المصطلح الذي شتمله في هذه الفقرة):

- 1- ليس المقصود ما هو كائن فعلياً، ولكن ما يفكر به المتكلمون حول الواقع.
 - 2- وليس فقط ما يعتقدونه حقيقة، ولكن هذا الذي يحطونه درجة ما من المعقولة، أي من فرضياتهم.
 - 3- ليست هذه الفرضيات هي التي يمتلكونها فقط غالباً في ذهن في لحظة الكلام، ولكنها تلك التي يستطيعون حشدّها، ولا سيما انطلاقاً من فرضيات أخرى.
 - 4- وأخيراً، فإن ما يهمهم، بالنسبة إلى التواصل، من بين هذه الفرضيات، هي تلك التي تكون ظاهرة بالتبادل: كل واحد هو قادر على صنعها، ويعلم أنها تعزى للآخر أيضاً، وأن الآخر يعلم بأنه يعلم.
- إن سياق سيريرير ويلسون هو سياق مختلف إذن، إقترافاً وعللاً في الوقت نفسه، عما نسجه «معرفة الاتساق»، وهو مفهوم يشير إلى المعارف المشتركة بين المتكلمين: ليس المقصود هي المعارف فقط، فنحن نطالبهم بأكثر مما هو مشترك.
- وتمت لحظة ثانية في النظرية، هي لحظة تحديد الملامة. وتعلق هذه اللحظة، هي نفسها، بمفهومي السر والتأثير الإدراكيين. فالسر هو الجهد الضروري للتأويل، وأنه مفهوم استماره المؤلفون من علم النفس المستبهي، والذي هو أمل، كما يرون، لتحديده. وأما التأثير الإدراكي للقضية في سياق ما، فهو يحددها: إنه مجموع القضايا التي نستطيع أن نستنتجها منها عندما تكون متصلة بسياق ما، والتي لا نستنتجها من السياق وحده. وإذا تضمن السياق فكرة أن ماري ستأتي، وأن جان وماري لا يستطيع الواحد منهما أن يرى الآخر من غير أن يتخاصما، فإن الإعلان أن جان سيأتي يتضمن حينئذ في تأثيره الإدراكي، التنبؤ بالخصومة. ذلك لأن المؤلفين يفترضون أن نتائج القضية في سياق ما يمكن حسابها عن طريق منطق أولي (يبدو لهم أنه يكون قلب النشاط الإدراكي الإنساني)، ويفترض من جهة أخرى أن التأثير الإدراكي يقاس بمدى القضايا المستنتجة. وهذا مقبول، فنحن نعطي للملامة سمّة إذ نقول إنها بالأحرى كبيرة بينما سر الحصول عليها زهيد، وذلك بما إن هناك تأثيراً إدراكياً مبيّناً، وهي بالأحرى كبيرة بينما أثر الحصول عليها كبير، وذلك حين يصبح السر ثابتاً.

وتأتي المرحلة الثالثة. إن الملامة، إذ هي مرسومة على هذا النحو، فإنها تسمح بتنبؤ تأويل العبارة في سياق ما. وإن هذا السياق ليحدد بوصفه مجموع القضايا المستنتجة من العبارة والتي تجعلها أكثر ما يمكن أن تكون ملامة، وهكذا، جواباً على «هل تحب ماري الخمر؟» فإن العبارة «إنها لا تحب الخمر» ستكون مفهومة مثل «إنها لا تحب الخمر» والسبب لأننا إذ نستخلص هذه النتيجة في هذا السياق، فإننا نعطي للعبارة، بأقل سر

للمعالجة، المؤثرات الإدراكية الأكثر أهمية: إننا تعطيلها إذن هذه الملازمة الأفضل التي يفترض التأويل دائماً أن القارئ يستهدفها. وأخيراً- وهذه هي النقطة الرابعة- فإن الملازمة تجيب على القضية الجوهرية لتحديد المؤثرات التي سيختارها المتكلمون لبناء السياق حيث يجب على العبارة أن تكون مؤولة في مجموع الفرضيات المتجلية بالنيادر. وإننا لنتخار المجموعة الفرعية للفرضيات التي تنسب إلى العبارة الملازمة الكبرى إذ تنتج، عن طريق الاستدلالات الأقل غلاء، أكثر التأثيرات الإدراكية. وبهذا، يصل المؤلفون إلى إعطاء حساب عن الحدث الأساسي المشار إليه في الأعلى: نستخدم العبارة في بناء المقام نفسه الذي يجب أن تكون مؤولة فيه.

ونجده الغد الذي كانت النظرية موضوعاً له إلى:

1- الفكرة، المتفعية، والتي ثباً لها سيكون البحث عن نتائج أكثر بسعراً أقل هو المحرك الجوهرية لمعلم النفس الإنساني (تشكل هذه الفكرة المبدأ الاقتصادي الذي وضعه أندريه مارتينييه في أساس التطور اللساني).

2- السمة الضبابية لمفهومي السمع والتأثير الإدراكيين، على الرغم من مظهرهما القابل للتكميم.

3- الافتراض بأن المتكلمين يبحثون عن الملازمة الأفضل، لأن هذا البحث يفترض وجود عدد هائل من المقارنات، والتي يمكن لسرها أن يكون باهظاً.

4- تقديم الفرضيات بوصفها قضايا، بالمعنى المنطقي للمصطلح، وتحديدتها عن طريق الإمكان أن تكون صواباً أو خطأ، بينما يحاول كثير من اللسانيين أن يزيل المصراع والخطأ من الوصف الدلالي.

5- استعمال فكرة الملازمة نفسها لتفسير كيف يتحدد سياق التأويل وكيف يتكون التأويل في هذا السياق: إنه حينئذ، إذا لم يكن متسحيلاً، فعلى الأقل حسب على المرء أن يتفادى أن يكون الإجراء دائرياً- ولكن سلاحظ أن هذه العقبة تعد جوهرية بالنسبة إلى مفهوم المقام نفسه. والسبب لأن المقام يؤثر على معنى العبارة، وإنها لتسقط.

- Le texte de référence est D. Sperber et D. Wilson, *Relevance*, Oxford, 1986 (trad. fr. La Pertinence, Paris, 1989). Parmi les commentaires et critiques: J. Jayez, "L'analyse de la notion de pertinence", *Sigma*, n°10, 1986; D. Blakemore, *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford (GB), 1987; S.C. Levinson, "A review of *Relevance*", *Journal of Linguistics*, n°25, 1989; M. Charolles, "Coût, surcoût et pertinence", *Cahiers de linguistique française*, n°11, 1990. Sur le rôle de la situation en général: F. Flahault, *La Parole intermédiaire*, Paris, 1978; G. Gazdar, *Pragmatics: Implicature, Presupposition and Logical Form*,

New York, 1979; H. Parret (ed.), *Le Langage en contexte*, Amsterdam, 1980; S.C. Levinson, *Pragmatics*, Cambridge (GB), 1983 (cf. Chap. 1); J. Barwise et J. Perry, *Situations and Attitudes*, Cambridge (Mass.), 1983; J. Verschueren et M. Bertucci-Papi (eds.), *The Pragmatic Perspective*, Amsterdam, 1987; Barwise (eds.), *Situation Theory and Applications*, Stanford, 1992 (concerne surtout le point de vue logique).

اللسان والفعل

LANGAGE ET ACTION

من النادر أن يوجد نشاط إنساني لا يستخدم اللسان. وإتنا لنعطي أحياناً اسم التداولية لدراسة هذا الاستخدام (وإن مثل هذه الدراسة، المسجلة «تداولية 2» في الفصل «مكونات الوصف اللساني»، لتمييز من الأبحاث، المسماة غالباً أيضاً «التداولية»، ومن «التداولية 1»، والتي يمالجها فصل «مقام الخطاب»). فعند ما يكون علينا أن نصف لغة من اللغات، فضمن أي مقياس يجب أن ننظر إلى الغايات المختلفة التي يستطيع المتكلمون استخدامها فيها؟

ثمة إجابة سلبية اقترحها سوسير. فهو، إذ عارض بين «اللغة» و«الكلام»، فقد نسب إلى الكلام كل ما هو مستخدم، ومستعمل (إن الكلام ينفذ باللغة بالمعنى الذي ينفذ فيه الموسيقى توليفته). وبما إنه من المفترض أن تكون معرفة اللغة مستقلة عن معرفة الكلام، فيجب على استخدامات اللسان أن تكون مدفوعة، في البحث اللساني، بعد وصف ثابت محض للشرعة نفسها: تجب معرفة ما تمنى الكلمة قبل فهم في أي شيء تستخدم. ويصل أصحاب المنطق الوضعي الجديد إلى نتيجة مشابهة إلى هذه النتيجة وذلك عندما يميزون ثلاث وجهات نظر حول الألسنة (الطبيعية والصناعية). فهناك وجهة النظر النحوية، وهي تقضي بتحديد الضوابط الدائمة وذلك بتوليف الرموز الأولية، وبناء الجمل، أو الصيغ، السليمة. وهناك الدلالة، وهي تهدف إلى توفير الأداة لتأويل هذه الصيغ، ولجعلها تتناسب مع شيء آخر، ويمكن لهذا الشيء الآخر أن يكون الواقع، أو أن يكون شيئاً آخرى (من هذا اللسان نفسه أو من لسان آخر). وتعصف، أخيراً، الصيغ التي يستعملها المتكلمون وهم يهدفون أن يؤثر بعضهم في بعض. ويوجد نظام دقيق في هذه المستويات: يستخدم كل واحد منها في بناء المستوى الذي يليه، ولكن ليس العكس وهكذا يجب على الدلالة والنحو أن يخضرا بمعدل عن أي نظر تداولي. وما كان ذلك كذلك إلا لأنهما يتعلقان بنواة اللغة نفسها.

- Sur cet aspect du néo-positivisme: C.W. Morris, *Foundations of the Theory of Signs*, Chicago, 1938, chap. 3, 4 et 5. Voir aussi R. Carnap, *Foundations of Logic and Mathematics*, Chicago, 1939 (réédité en 1969), 1re partie, 2 et 3.

إن لهذا الزعم في دراسة اللسان شيء من التناقض. فنحن نجد على امتداد تاريخ اللسانيات الأطروحة المعاكسة ماثلة، وهي أطروحة تُنفع البنية للوظيفة وتؤكد أنه يجب معرفة لماذا اللسان يكون، بغية معرفة كيف يكون: إن المتصورات المؤهلة مع وصفه لا يمكن أن تستخلص إلا بالتفكير في وظيفته. ولنا إذ نصل إلى هنا، فإننا نرى أنفسنا مع ذلك مضطرين إلى إنشاء ترابطة بين وظائف اللسان، وإلا يكن ذلك، فإننا لن نتجنب الغائبة الساذجة كما يقال، أي الغائبة التي ترتبط باسم برناردان دو سان بيير، والتي تقضي بتفسير تشابك الشيء مع الاستخدامات العديدة، والمتناقضة غالباً، والتي نجد أنفسنا تصنع بها. ويقول آخر يجب أن نحاول أن نميز لماذا صُنِعَ اللسان، وماذا نستطيع أن نفعل معه من وجهة أخرى. وإن هذه الضرورة للتمييز، في النشاط اللساني، بين ماهو ملازم وبين ماهر خارجي على اللسان، قد أفضت بالمقارنين إلى مناقشة الوظيفة الأساسية للسان. كما أفضت، من جهة أخرى، بـ «ك. بوهلير» إلى التمييز بين العمل والفعل اللسانيين، كما إنها أخيراً هي التي تقوم في مفهوم العمل الكلامي، تماماً كما أنشأ دج. ل. أوستان».

ماهي الوظيفة الأساسية للغة؟ لقد تم اختراع اللغة، تبعاً لبور-رويال، لكي يكون ثمة مجال للبشر يبلغ فيه بعضهم بعضاً أفكارهم. ولقد أضاف كل من أرنولد ولانسلوت أنه يجب على الكلام، لكي يسمح بهذا التواصل، أن يكون صورة، ولوحة للفكر، وهذا يستلزم أن تكون البنى القاعدية نوعاً من نسخ البنى العقلية. ولقد شكك المقارنون بهذا التوليف بين وظائف الإيصال والتشثيل حيث يكون الثاني أداة للأول. ويبدو أن دراسة تطور اللغة تظهر بالفعل لأن هم الاقتصاد في التواصل يحدث تآكلاً صوتياً. وهو تآكل يشوه بدوره البنى القاعدية، فيجعلها لا تعرف. ويتبع عن هذا أن اللغات المتطورة، إذ هي تكفي على الدوام - وحتى أفضل فأفضل - حاجات التواصل، فإنها لم تعد تزعم بأنها جذيرة بأي ملانة إزاء بني الفكر: لقد أضاعت وظيفتها التشيلية.

وإذ أخذ هامبولدت عن المقارنين الفصل بين التواصل والتشثيل، فقد زعم مع ذلك أن التشثيل هو الوظيفة الأساسية للغة في تاريخ الإنسانية: «ليست اللغة أداة للتواصل فقط، ولكنها تعبير عن العقل ومن تصور المتكلمين للعالم: بعد العيش في مجتمع مساعد لا غنى عنه لتطورهما، ولكنه ليس الهدف الذي تميل إليه على الإطلاق» (Über den Dualis, 1827m Œuvres complètes, Berlin, 1907, t. VI. P. 22).

بمقل العقل، بادئ ذي بدء، لحظة بناء اللغة إلى أن يطرح أمامه صورته الخاصة. فبأخذ بهذا ملكة نفسه في تفكير أصبح ليس ممكناً فقط، ولكن ضرورياً أيضاً. وإن اللغات البدائية وحدها هي التي لم تبلغ بعد هذه المرحلة من التطور حيث يعكس الكلام الفكر. وأما اللغات الهندو-أوروبية، فقد بلغت هذه المرحلة منذ أمد بعيد، وإن الخراب الصوتي الذي خضعت له عبر الزمن لم يعد بإمكانه أن يغير شيئاً من هذا المكتسب. ولقد حاول هامبولدت، لكي يتمكن من ذلك، أن يكشف، في تحليلات تفصيلية، عن الوظيفة التصيلية لظواهر معينة في الظاهر، مثل التوافق الفاعلي، والشذوذ التصريفي الإعرابي، أو أيضاً اختلاط الجذر والإعراب في الكلمات. وأنها لتهدف إلى إظهار، بالمعنى اللغوي (أي جعله بالمقل مدركاً) الجهد الموحد للعقل الذي يدخل الوحدة في تمعدية المعطى التجريبي. وهكذا، فإن جوهر اللسان نفسه هو عمل لتمثيل الفكر.

■ انظر على نحو خاص كتيب W. de Humboldt الذي يعود تاريخه إلى 1822، والذي ترجم إلى الفرنسية بعنوان:

"De l'origine des formes grammaticales".

وقد أعيد نشره في برودو عام 1969.

يحاوّد بوهلير أخذ فكرة هامبولدت أن اللسان، هو يشكل أساساً، طريقة لنشاط العقل الإنساني. وإنه ليتطلع إلى مصالحة هذه الفكرة مع مبادئ لسانيات بداية القرن العشرين. وإن هذا يشير على الأقل عقبتين. فمن جهة، يجب وصف هذا النشاط الأساسي بوصفه نشاطاً تواصلياً (بأخذ بوهلير بالفعل الوصف الصوتي للغة بوصفه مكتباً، وذلك انطلاقاً من التواصل) - بينما الأمر، بالنسبة إلى هامبولدت، فإن جهد العقل وحده يمثل ذاته بملته وينتمي إلى جوهر اللسان، وإن التواصل ليس سوى استعمال ثانوي. ويجب، من جهة أخرى، معالجة سمة اللسان النشيطة بشكل أساسي مع مبدأ سوسير والذي تكون دراسة اللغة بموجبه سابقة على دراسة الكلام. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن حل بوهلير يكمن بتمييز العمل والفعل في النشاط الذي يفسح اللسان له مجالاً. فالفعل اللساني، هو الفعل الذي يستعمل اللسان، والذي يجعل منه أداة: إننا نتكلم مع الآخر لكي نمنه، أو لكي نخدعه، أو لكي ندعوا للتصرف بهذا الشكل أو ذاك. وإن بوهلير يشبه هذا الإدخال للسان في الممارسة الإنسانية بالكلام، بالمعنى القائم عند سوسير. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العمل اللساني. فبوهلير يقاربه من عمل إحداث المعنى والذي كان لغويو القرون الوسطى يدرسون فيه الطرق المختلفة، أو هو يقاربه أيضاً من العمل الذي كان هوسرل يعطيه للعمل المعزول. ولقد يعني هذا إذن أنه عمل ملازم لحدث الكلام نفسه،

وأنه مستقل عن المشاريع التي يدخل الكلام فيها. وهكذا، فإن دراسة هذا العمل تعد جزءاً أصيلاً من دراسة اللغة، وأنها تشكل كذلك النواة المركزية.

من أي شيء يتألف الآن هذا النشاط اللساني الأصلي، وهذا النشاط المحض في إحداث المعنى؟ يطابقه بوهلير مع عمل التواصل (وهذا مايسمح له بإدماج البديهية الأساس لعلم الأصوات في فلسفته. وهي بديهية تتعارض مع أطروحات هامبولدت). وقد كان يجب عليه، لإتجاز هذا التطابق، أن يقدم تحليلاً عاماً عن الإيصال الذي يصنع «عملية» يمرر عن الوضع الجوهري للإنسان، ولا يصنع «عملية» خاصاً. وإن هذا الوضع لموصوف وكأنه دراما تتكون من ثلاث شخصيات («العالم» أي المضمون الموضوعي الذي نتكلم عنه، والمتكلم والمرسل إليه): شخص يتكلم شخصاً عن شيء ما. ويسبب هذا، فإن كل عبارة لسانية هي على الدوام، جوهرياً، إشارة ثلاثية، وإن عمل إحداث المعنى يكون على الدوام موجهاً في اتجاهات ثلاثة. فهو يحيل:

1- إلى المضمون المبلغ، وهو بهذا المعنى يكون تمثيلاً للعالم. (ملاحظة: إن كلمة «تمثيل» لا تشير هنا، كما هي الحال بالنسبة إلى هامبولدت أو بالنسبة إلى بروس-روبال، إلى نوع من المحاكاة المادية للفكر).

2- وإلى المرسل إليه، الذي يمثل مثل المخصوص بهذا المضمون. وهذه هي وظيفة النداء.

3- وإلى المتكلم، الذي يظهر الموقف، النفسي أو الأخلاقي. وهذه هي الوظيفة التمييزية.

وتكمن أصالة بوهلير في أنه أعطى لهذه الوظائف الثلاث سمة مستقلة ولسانية بالمعنى الدقيق. فلنأخذ الوظيفة التمييزية التي يمكن للتنفيحات أن تنجزها («المزاح، والغضب، والمفاجأة...» أو أن تنجزها بعض الصياغات أيضاً) «فلنأمل أن يصبح العكس جيلاً»، «الأسف، إنه سيأتي»، وإنها لتكون لسانية بمعنى أنها لا تمثل نتائج آلية لحالات نفسية، ولكنها تمثل طريقة معينة في إحداث معناها. وإنها لتكون مستقلة، بمعنى أنها تشكل طريقة خاصة جداً في إحداث المعنى: إننا لا نحدث بالطريقة نفسها معنى الحالة النفسية إذ نبر عنها («الأسف، إنه سيأتي») وكذلك إذ نطلبها، أي إذ نجعل من المضمون الواسطي مضموناً نقوله العبارة «إنه ليخبرني أن يأتي».

ولقد أكمل رومان جاكسون ترسيمة بوهلير، ولكن من غير أن تشفر روحها: إن المفصود دائماً هو تحديد ما هو ملازم لعمل التواصل، وذلك بشكل مستقل عن مقاصد المشروعات التي يمكن للمتكلم أن يمتلكها. وهناك بالإضافة إلى العالم، المرسل إليه والمتكلم («المرسل»). ولكي يصف جاكسون عمل التواصل، فقد فتح المجال لتدخل

الشرعة اللسانية المستعملة، والرسالة المؤلفة، وأخيراً الارتباط النفسي، والتماس القائم بين المتكلمين. وهكذا، فإنه يضيف إلى الوظائف الثلاث عند بوهلر (مثلة بالتعاقب: الوظيفة المرجعية، والندائية، والتعبيرية)، ثلاث وظائف أخرى هي: وظيفة اللسانيات المنسرة (تشتمل معظم العبارات، ضمناً أو علناً، على مرجع لشروعها الخاصة)، والوظيفة التحرية (تعد العبارة، في بنيتها المادية، غاية لغاتها)، وأخيراً الوظيفة الانتباهية (لا يوجد تواصل من غير جهد لإنشاء التماس بين المتكلمين والحفاظ عليه: من هنا تأتي عبارات مثل «إيه جيد»، «هل تسمعني»، إلى آخره، ومن هنا الأثر أيضاً حيث يكون الكلام مماساً بوصفه مكوناً، عن طريق وجوده نفسه، لعلاقة اجتماعية أو عاطفية).

- K. Bühler, *Sprachtheorie*, Jena, 1934: sur les trois fonctions de la communication, § 2, sur l'acte et l'action, § 4. Sur Bühler en général: A. Eschbach (ed.), *Bühler-Studien*, Francfort-sur-le-Main, 1984. - Les fonctions de Jakobson sont présentées dans *Essais de linguistique générale*, Paris, 1963, chap. 11.

وإن غلاصة مدرسة أوكسفورد، وشكل مستقل عن تفكير اللسانيين، فقد وصلوا إلى نتائج تذهب في الاتجاه نفسه، بل ربما تذهب إلى أبعد. فهي في الاتجاه نفسه، لأن المقصود بالنسبة إليهم أيضاً هو تحديد ما فعله في عمل الكلام نفسه (وليس ما نستطيع أن نفعله إذ نستخدم الكلام). وسيذهبون إذن إلى أبعد، لأنهم سيدمجون في هذا الفعل الملزم للكلام، جزءاً كبيراً من النشاط الإنساني.

وإن نقطة الانطلاق لأبحاثهم هي التعارض الذي أقامه الفيلسوف الإنكليزي «ج. ل. أوستن»، في بداية تأملته حول اللسان، بين العبارات الأدائية والعبارات التقريرية. ولقد تسمى العبارة تقريرية إذا كانت لا تميل إلا إلى وصف الحدث (جاء جان) من غير ادعاء بتغيير الأشياء. وإنها لتكون أدائية إذا كانت تقدم نفسها بوصفها موجهة لتحويل الواقع (وهذه هي الحال مثلاً بالنسبة إلى أمر أو إلى سؤال يزعمان أنهما يؤثران على المتكلم، وذلك بدفعه لفعل أو لقول شيء ما). ولقد أشار أوستن أن هذا التمييز لا ينطوي التمييز القاعدي الشائع بين العبارات التقريرية والعبارات غير التقريرية. فبعض العبارات ذات الشكل التقريري تستطيع أن تنفع قيمة أدائية. وهذه هي الحال أيضاً بالنسبة إلى الأدوات الظاهرة. فهذه إذ تكون مؤولة تباعاً لنحوها الحرقي، فهي تبدو أنها نصف فعلاً معيناً من أعمال متكلميها، ولكن عباراتها تمود لإنجاز هذا الفعل. وهكذا، فإن الجملة التي تبدأ بـ «أترك به» هي جملة أدائية ظاهرة: إننا إذ نستعملها، فإننا نبدوا أننا نصف أنفسنا بوصفنا آخرين، كما نبدوا من جهة أخرى أننا نعطى بالفعل أمراً في الوقت نفسه (بينما إذا قلنا «أنتزعه»، فإننا نصف فقط ما فعله، من غير أن نقوم بفعله مع ذلك). فإن تكون العبارة

الأدائية ظاهرة أو أن لا تكون، فإنها لا تستطيع أن تكون موسومة بوصفها تمثيلاً محضاً للحدث: إن الفعل الخاص الذي يسمح بالإنجاز هو فعل معين في معناها نفسه. وإذا أعدنا أخذ كلمات موريس، فإننا لا نستطيع أن نقيم الدلالة لهذه التعابير من غير أن ندمج فيها جزءاً من تداولياتها.

ويلاحظ أوستان، في المرحلة الثانية من تأمله، أن العبارات التقريرية، هي أيضاً، وبشكل أقل إدهاشاً، ولكنه واقعي كذلك، شأنها في هذا شأن العبارات الأدائية، قيمة للفعل. فالتكلم إذ يقول «جاء جان»، فإنه لا يكتفي بتقديم الحدث، إنه يؤكد واقعية هذا الحدث. ومادام هذا هكذا، فإن التأكيد هو فعل أيضاً، وإن هذا ليكون بشكل جوهري (ليس فقط لأنه يستطيع أن يتروخى، عرضياً، أن يهيم على المكالم- إذ يقترح عليه أن يذهب لكي يرى جان). فالتأكيد، وإن كان بسيطاً، فإنه يغير مقام الخطاب. وإنه لا يعد، بهذا المعنى، مسؤولية لم يكن يمتلكها من قبل. إنها مسؤولية تبرير ما يقول، عندما يكشف له أن عبارته خاطئة، وأنه يعرف خطأه. كما يغير التأكيد أيضاً مقام المكالم، الذي لا يستطيع من الآن قواعداً أن ينكر الحدث المؤكد من غير أن يتبنى إزاء التكلم موقعاً معارضاً، وعصباناً عقلياً. وإن أوستان، إذ لم يستطع أن يقيم تعارضاً بين «الأداء» و«التقرير»، فقد بنى نظرية عامة لأعمال اللسان (أو لأعمال الكلام) تكون صالحة لكل العبارات. وتبعاً له، فإننا إذ نعلم عن جملة ما، فإننا ننجز ثلاثة أعمال مترتبة:

1- إننا ننجز عملاً كلامياً بما إننا نمفصل بين الأصوات ونركب، وبما إننا نستعدي فيه أيضاً المفاهيم التي تمثلها الكلمات ونربطها نحراً.

2- وننجز عملاً كلامياً تحقيقياً، بما إن التلفظ بالجملة يكون في ذاته عملاً معيناً (نحولاً معيناً للعلاقات بين المتكلمين): «إنني أنجز عمل الوعد بقولي: «أهد...». كما أنجز عمل الاستفهام بقولي: «هل...؟». إن أوستان لا يحدد فعل الكلام التحقيقي بالمعنى الدقيق، ولكنه يشير إلى عدد من السمات. وإن هذا العمل فهو، من جهة، عمل منجز في الكلام نفسه، وليس نتيجة (نريدنا أو لا) للكلام. وهو، من جهة أخرى، مفتوح دائماً، وعمومي. وإننا لا نستطيع، بهذا المعنى، أن ننجزه من غير أن نعلم بأننا ننجزه (نحن لا نستطيع أن نعد أو أن نأمر من غير أن نخطر في الوقت نفسه المرسل إليه بالأمر أو بالوعد). ويمكن للأداء الظاهر، بسبب هذا، أن يفسره عموماً «أمرك ب...»، «أهدك ب...». وأخيراً، فإن عمل الكلام الحقيقي عمل تواضعي على الدوام. وإننا لن نفهم من هذا أن المادة الصوتية المستعملة في إنجازها هي مادة قسرية (وهذه حال كل تعبير لسانی). ويريد أوستان أن يقول على وجه الخصوص إن فعل الكلام التحقيقي ليس نتيجة، منطقية أو نفسية، لمضمون عقلي تم التعبير عنه في الجملة الملفوظة (لأنه لمن هذا القليل أن لا تكون

عبارة «أعذك ب...» التي تستخدم في الوعد نتيجة للمضمون الوصفي الظاهر للجملة التي تبدو - إنها سمة من السمات التحديدية للوعد الظاهر - أنها تشير أن المتكلم جاز في وعده. ولذا، فإن عمل الكلام التحقيقي لا ينجز إلا من طريق وجود نوع للطقوس الاجتماعية، تمزوا إلى مثل هذه الصياغة، التي يستخدمها الشخص في مثل هذه الظروف، قيمة الفعل المحدد.

3- ونجزم عمل الأثر غير المباشر للكلام بما إن التعبير يستخدم لغايات أكثر بعداً، وأن المكالم قد لا يستطيع إدراكها مع استحوازه على اللغة تماماً. وهكذا، فإننا إذ نسال شخصاً ما، فيمكن أن يكون هدفنا أن تقدم له خدمة، أو أن نربكه، أو أن نجعله يستند أننا نحترم رأيه، إلى آخره (ونستلاحظ أن عمل الأثر غير المباشر للكلام، على عكس الكلام التحقيقي، يمكن أن يبقى مستقراً: إننا لسنا في حاجة، لكي نربك شخصاً، أن نغيره أننا نسعى لإدراكه).

إذا كانت أمثلة أورتان قد تلتقت اعتراضاً قليلاً، فإن السمة التي وضعها لعمل الكلام المتحقق قد بدت غالباً غير كافية، وتوجد عدة محاولات لتغييرها. وهكذا، فإن الفيلسوف الأمريكي سيرل، لكي يحيط بمفهوم عمل الكلام التحقيقي على نحو أفضل، قد حدد يادئ ذي بدء فكرة الضابطة المكونة. فالضابطة تعد مكونة إزاء شكل معين من النشاط، وذلك عندما ترفع مخالفتها عن هذا النشاط سمته التمييزية: تعد ضوابط لعبة البريدج ضوابط تكوينية إزاء لعبة البريدج، والسبب لأننا نتوقف عن لعبة البريدج منذ اللحظة التي نعصي فيها هذه الضوابط. وإن الضوابط التقنية هي التي يمثل لها، على العكس من ذلك، اللاعبين الجيدون، ولكن التي هي ضوابط معيارية فقط (لأنه لا شيء يمنع من اللعب بالبريدج، واللعب فيها على نحو سيء)، وكذلك بالنسبة إلى الضوابط الأخلاقية، التي تمنع النظر إلى أوراق الخصم مثلاً (إن اللاعب المخادع يبقى لاعباً). ومع هذا التحديد، فإن الضوابط المثبتة لقيمة الكلام التحقيقي للعبارات لتعد ضوابط تكوينية إزاء استعمال هذه العبارات. ولا يمكن للتعبير أن يمد وعداً إذا كنا، لا نزع أن ملتزمون بالحفاظ عليه أثناء فعله. وهو لا يمد أمراً إذا كنا لا نزع أن المرسل إليه سيصبح مضطراً، بسبب ما قد قيل له، أن يفعل شيئاً ثم يفعله من قبل. وهذا لا يمنع، بكل تأكيد، أن الوعد يبقى وعداً إذا كنا لا ننفذه، ولا الأمر يبقى أمراً إذا كان المرسل إليه لا يطيع، أو حتى إذا كنا لا نرغب أن يطيع في الواقع (وقد انتهكت، في هذه الحالات، الضوابط المعيارية فقط وليس الضوابط التكوينية).

ولقد نستطيع، إذا ذهبنا إلى أبعد من هذا في اتجاه سيرل، أن نقول إن الكلام عمل كلام تحقيقي عندما تكون وظيفته الأولى والمباشرة أن تدهي تغيير مقام المتكلمين. فأننا إذ

أعدّه، فإني أضيف إلى نفسي بالذات وإيجاباً، وهذا لا يعد نتيجة ثنائية (ذات أثر غير مباشر للكلام) لكلامي، وذلك لأننا نستطيع أن نمطي إلى الكلام المعنى، ما إن يقول بوضعه وهذا معنى سابقاً على إبداع هذا الواجب. وكذلك أيضاً، عندما أسأل متكلمي، فإني أزعجني أسمع له مقاماً جديداً، أي البديل لكي يجيب (وليس أي شيء، يستطيع أن يكون جواباً) أو أن يُستعمل. وبالنسبة إلى الأمر، فإن البديل هو الطاعة والمعيان (فمنذ اللحظة التي تلقيت فيها أمراً، فإن فعل ما أمرت به يصبح طاعة، وإذا لم أقبله فيصبح عصياناً). وأما ما يتعلق بالصيغة (عمل ليس لوجوده، إذا فكرنا فيه، أي ضرورة، ولكنه يتناسب مع مواضع لحياننا الاجتماعية). فإنها تقضي أن نسحب جزئياً من الآخر، وأن يأخذ المرء جزئياً على عاتقه، مسؤولية الشيء المنصوح به (ولهذا، فإن رفض إسداء النصيحة لا يستلزم بالضرورة اعترافاً بعدم الأهلية).

إننا لنرى في أي شيء تنتمي دراسة أعمال الكلام التحقيقي إلى أبحاث بوهلير وجاكسون: إن التمييز بين الكلام التحقيقي والأثر غير المباشر للكلام ليتناسب مع التمييز بين العمل والفعل، وبين ماهو جوهري وبين ماهو مضاف إلى النشاط اللساني. فإن نتكلم عن الكلام التحقيقي، أو عن الوظيفة الأساس، فإننا نمتزج لعمل الكلام بشيء جوهري للسان.

فإذا قبلنا بأن اللغة، في طبيعتها بالذات، تُستخدم في إنجاز أعمال الكلام التحقيقي، فإنه يبقَى أن نحدد ماهي الكيانات اللسانية التي تتدخل في هذه الأعمال. وثمة موقفان ممكنان نسميهما غالباً العازي والواصف. أما الأولى، فقد قلّمها أيضاً أوستان، وهار، وويل. وهي تقضي بإسكان الكلام التحقيقي، ليس في استعمال الجمل فقط، ولكن بإسكانه أيضاً في المجمع الذي صممت الجمل انطلاقاً منه، وبخصوصاً، في الكلمات الثمينة مثل: جيد، عادل، حر، شجاع، إلى آخره. وإنه لجوهري بالنسبة إلى معنى هذه الكلمات أن نسمح بإتجاز أفعال الكلام التحقيقي. وهكذا، فإننا لن نعرف أن نصف معنى الصفة «جيدة» من غير أن نقول إنها تُستخدم في إنجاز عمل من أعمال التوصية، إزاء الشيء الذي نطبقها عليه، أو إنها تشير على الأكل إلى توصية في الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، وفي كل حالة من هذه الحالات الممكنة أو الواقعية. ولقد يرغم مثل هذا القراء بقبول أن نستطيع المتصورات، حتى التي ينظمها الخطاب، أن لا تمتلك مضموناً موضوعياً، ولكن أن تمثل مواقف ذاتية - مواقف المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها، أو مواقف المتكلمين الافتراضيين التي يشير إليها. وإننا لنكون قريبين حينئذ من فكرة تعددية الأصوات ومن تعميم الصوغ الذي اقترحه شارل بالي في بداية القرن.

وأما الوضع المعاكس، الواصف، فقد دعمه سيرل أيضاً. فليس للكلمات المعجم،

كما يرى، قيمة الكلام التحقيقي: يقضي معناها دائماً القيام بوصف للأشياء. فلا يوجد عمل لكلام تحقيقي إلا في عبارة تامة. ويجب حيتئذ أن نميز بين قسمين في معنى العبارة:

1- مضمون جملي (م ج) موضوعي محض. ويعبر عنه الجمع التحوي للكلمات المعجمية. وهو يقضي بإعطاء مسنداً إلى المسند إليه.

2- قوة الكلام التحقيقي (ق كت)، وهي تشير إلى أي نموذج من العمل تكون العبارة مقدرة له (استفهام، تأكيد، أمر، طلب...)، وهو نموذج يحدده الشكل العام للجمله، والتنظيم، والمقام في الوقت نفسه.

ويتج العمل الخاص المنجز عن تطبيق (ق كت) على (م ج). وهكذا «أهل سائي بير؟»، «سائي بير»، «فليات بير»، لها الـ (م ج) نفسه، وإنه ليعزو إلى بير مجيئاً في المستقبل. فالجمله الأولى لها (ق كت) للاستفهام، والثانية لها (ق كت) للتأكيد، وللوعد، وللتنذير، إلى آخره، وذلك تبعاً إلى كيف تكون ملفوظة وتبعاً للعلاقات بين المتكلم، والمرسل إليه، وبير. وهذه كلها عوامل تستطيع أن تمزو أيضاً إلى الجمله الثالثة (ق كت) مختلفات (أمر، طلب، نصيحة...). والأمر الذي يميز بشكل جوهري موقف سيرل من موقف العازين، هو مفهوم الـ (م ج) الموضوعي. وإنه ليتكون من قضية يحتمل أن تكون صواباً أو خطأ، وذلك إما إن كل الذاتية محجوزة في الـ (ق كت). وكذلك، فإن سيرل يحلل «هذا الفندق جيد» وكأنه يطبق (ق كت) التأكيدية على (م ج) «طبة الفندق»، والتي ينظر إليها بوصفها محض وصف. ومن هنا سيكون كل عمل طلبي مستثنى (وهذا لا يمنع العبارة أن تستطعم، بالإضافة ويشكل غير مباشر، أن تستخدم في الطلب من الفندق - ولكن إذا كنا نطلب منه، فذلك لأننا أكدنا في البداية بأنه يمتلك السمة الموضوعية في كونه جيداً).

وإن المصحح المعطلة للاختيار بين المزو والوصف عديدة. وعلن سيرل أنه من المحال إسكان عمل الطلب في الصفة «جيد»، لأنه يمكن استخدام هذه الصفة في جمل حيث لا يكون أي عمل تابع لهذا النموذج قد تم إنجازاً («هذا الفندق ليس جيداً»، «الضائق الجيدة غالية»). ولقد أجاب هار سلفاً على هذا النوع من الاعتراضات مبرزاً بين مستويين من الكلام التحقيقي في العبارة: المداري (أو العصفة)، وهو يخسر نموذج الأعمال المشار إليها في الجمله، حتى وإن كان المتكلم لا ينجزها في الواقع، والمفسر الذي يشير إلى أخذ المتكلم على عاتقه هذا العمل أو ذاك من الأعمال. وإذا كان للصفة «جيد» علاقة مع الطلب، فإن هذا يكون على المستوى المداري. وهكذا، فإن النملين الآخرين اللذين جتنا على ذكرهما لا يحتويان على تماسك إحصاري لهذا العلم، بينما يظهر مثل هذا التماسك في جملة بسيطة «هذا الفندق جيد»، التي لا تشير إلى الطلب فقط، بل

تنفذه (لنشر بأنه حتى هذه الجملة الأخيرة تستطيع أن ترى مضمونها ملغى إذا وصلناها بسلسلة مثل «... ولكنه غالي الثمن»: إن المستكلم، حينئذ يتصور فقط طلباً محتملاً ومبرراً، بيد أنه لا يأخذه على عاتقه). وإن النظريات، مثل «المحاجة في اللغة»، التي تسعى إلى طرد أي وصف للواقع عن المعنى العميق للجملة، وإلى طرد كل معلومة عن العالم، لتأخذ ثابته الأفكار الأساسية «لهارة»، وذلك تحت هذا الشكل أو ذاك، مثل تحت شكل تعددية الأصوات.

■ حول الأدلة وأعمال التحقق الكلامي، انظر:

J.L.Austin: *How to do Things with words*, Oxford, 1962.

وانظر الترجمة الفرنسية:

Quand dire, c'est faire, Paris, 1970.

وهناك محاولتان لإعادة تحديد التحقق الكلامي:

P.F. Strawson: "intention and convention in speech-acts", *The philosophical Review*, 1964. J. R. Searle: "Speech acts", Cambridge, 1969.

وانظر (الترجمة الفرنسية، باريس، 1972).

ولقد طور سيرل متصوراً في:

"Expression and Meaning", 1979.

وانظر (الترجمة الفرنسية:

"Sens et expression", Paris, 1982).

ولقد وضع سيرل فيه تصنيفاً لأعمال الكلام التحقيقي (نمل 1)، كما وضع دراسة للأشكال غير المباشرة عندما تكون الجملة المستعملة موسومة من أجل عمل آخر 11. وهكذا، فإن العمل 21 في طلب الملح يمكن إنجازه عن طريق الجملة «هل تستطيع تمرير الملح؟» وهي جملة موسومة من أجل الاستفهام (11). وكما يري سيرل، فإن العمل 11 يكون هو أيضاً، في مثل هذه الحالة، منجزاً (ويوجد، في المثال، عمل 11 الاستفهامي حول إمكانات المرسل إليه). وإن هذا ليسمى بتفسير حقنور 21 بوصفها مضمونة: لكي نجعل الاستفهام 11 ملائماً، وهو الذي يكون للوهلة الأولى من غير موضوع، فلننا نفترض أنه كان مقدراً لتخضير الطلب 21. ونجد صياغة لهذه للمفاهيم في: J.R. Searle et D. Vanderveken: "Foundation of Illocutionary logic", Cambridge (GB), 1985.

وحول التمييز بين الكلام التحقيقي وأثر الكلام غير المباشر، انظر:

T Cohen: "Illocutions and Perlocutions", *Foundation of Language*, vol. 9, 1972-3, 492-503

ونجد موقف العزو مقدماً في:

G.Ryle: "The concept of Mind", Londres, 1949.

(وانظر أيضاً:

W. Lyons, Gilbert Ryle: "an Introduction to his Philosophy", Brighton, 1980).

وقد طور هذا الموقف:

R.M. Hare: "Meaning and speech acts", Philosophical Review, 1970, n°79.

وقد أعيد نشر هذا المقال في:

"Practical Inferences", Londres, 1971.

وقد حارب سيرل هذا الموقف في الفصل 6 من:

"Speech acts".

وهناك دراسة عامة لـ:

F. Récenati: "Les Enonés performatifs", Paris, 1981.

وقد كان اللساني الأول الذي تصور هذه القضايا هو إميل بنفيسيت الذي قبل بفكرة

الأداء (لقد قدم، منذ عام 1958، من غير أن يلفظ الكلمة، مفهوم الأداء الظاهر في مقال

أعيد نشره في الفصل 21 من كتابه: "Problèmes de linguistique générale" Paris, 1966, p. 263- 266).

ولكنه رفض مفهوم الكلام التحقيقي، انظر:

Problèmes, chap. 22 et 23.

ونجد من بين الأعمال المديدة حول عمل اللسان:

K. Bach, R. M. Harnish: "Linguistic Communication and Speech acts", Cambridge (Mass), 1979.

ولقد اعرض بعض علماء الاجتماع مثل بيير بورديو على نظرية أعمال اللسان،

معتقداً أنه يرى فيها نسب سلطة جوهرية إلى الكلمات، بينما تقوم فعاليتها على الوضع

الاجتماعي وحده للمتكلمين، انظر:

"Ce que parler veut dire", Paris, 1982, 2e partie

(ويأخذ هذا الاعتراض أهميته إذا قللنا سلطة فعل العبارات بوصفها سلطة مزعومة -

وهذا ما هو مكتوب هنا- أو إذا كنا نقبل، مع أوستان، أن فعالية الكلام التحقيقي تتمثل

بشروط خارجية، تسمى «شروط السعادة»، والتي يستطيع غيابها أن يمنع العبارة من إنتاج

مؤثراتها الكلامية التحقيقية).

فهرس المصطلحات

A

Abréviation, nm	اختصار كتابي، كلمة موجزة
Abduction, nf	إبعاد (إبعاد الجبال الصوتية عن بعضها)
Ablaut (في الألمانية)	إبدال الصوت
Acception, nf	معنى، قبول
Accent, nm	لهجة، لكنة، نبرة، حركة، علامة مميزة
Accentuation, nf	تحريك، تنبير، نبر
Accentuel, adj	تحريك، تنبير
Acceptabilité, nf	جواز، مقبولة
Accompli, nf	تام، ماض
Accomplissent, nm	إكمال، إتمام
Accord, nm	اتباع، توافق، مزاجعة
Accusatif, nm	حالة النصب، حالة المفعولية
Achronie, nf	تجرد عن التوافقية والتزامية
Achèvement, nm	إنجاز، إكمال
Acoustique, nf	سمعي، فيزياء الأصوات، علم السمعيات
Acquisition, nf	اكتساب
Actant, nm	عامل
Acte, nm	فعل، حدث
Actif, adj	مبني للمعلوم

Action, nf	فعل، حدث، عمل
Adaptation, nf	تطويع، تكيف
Adéquation, nf	ملاءمة، معادل، مطابقة
Adjectif, nm	نعت، صفة
Adverbe, nm	ظرف، حال، فضلة تكميلية، قيد
Acde, nm	شاعر مشدد
Affinité, nf	نسب أصل مشترك
Affixe, nm	زائدة (لاحقة أو بادئة)
Agglomérat, nm	تراكم (صائتين أو صائتين)
Agglutinant, adj	لاصقة، مركبة
Agnosie, nf	عمه (فقد ملكة الإدراك والمعز عن تمييز الأشياء والأشخاص)
Agosique, adj	عمه
Agrammaticalité, nf	غير نحوية، غير أصولية
Agrammatisme, nm	حبة تركيبية
Agraphic, nf	تشوش الكتابة، تمسر الكتابة
Afrégat, nm	تراكم، ركام، مجموعة، مجاميع
Alexie, nf	عجز عن القراءة (ويحدث بسبب اضطراب دماغي)
Allégorie, nf	استمارة، مجاز
Allégorique, adj	استماري، مجازي
Allocutaire, nm	مخاطب
Allographe, nm	بديل إملائي
Allomorphe, nm	بديل شكلي، بديل صرفي
Allophone, nm	بديل صوتي
Alvéolaire, adj	نخري، نخسي، لثوي
Amalgame, nm	اندماج، مزيج، كلمة، مركبة
Ambiguïté, nf	إلتباس، غموض
Anachronie, nf	مفارقة زمنية (تاريخية)
Analepse, nm	استدعاء، استرجاع، استحضار من الماضي
Analogie, nf	تمثيل، تشابه، قياس
Analyse, nf	تحليل

Anapeste	تميلة في الشعر على وزن فعلن
Anaphore, nf	تكرار الكلمة الأولى في عبارة تكرار الصدارة
Anecdote, nf	طرفة، ملحمة، نادرة
Anisochronie, nf	عدم التزامن، عدم التوافق، عدم التوافق
Anomal, adj	شاذ، غارج عن القياس
Anomalie, nf	شذوذ
Anomie, nf	فوضوية، لا نظمية
Antanacrise, nf	جناس دلالي
Antécédent, adj, nf, nm	عائد إليه، صلة
Antithese, nf	طباق، تضاد، نقیضة
Antonomase, nf	استبدال بلاغي، مجاز العلمية
Aphasie, nf	حبة، عي
Aphémie, nf	فقد النطق
Aphérèse, nf	ترغيم استهلاكي (إسقاط المقطع الأول في كلمة الاستهلال)
Apocope, adj	مجزوم، مرغم
Approximation, nf	مقاربة
Apophonie, nf	إبدال الموائت، تعاقب الأصوات
Apostrophe, nf	1- علامة حذف أو اختصار 2- التثنية، مناجاة
Arbitraire, nm	الاعتباطية، القسرية
Arbre génératif, nm	شجرة توليدية
Archéologie, nf	علم الأثریات
Archimorphème, nm	وحدة بنوية صغرى شاملة
Archiphonème, nm	صوت شامل أو نائب
Argot, nm	لهجة فقة اجتماعية، لغة اصطلاحية
Argument, nm	دليل برهان
Articulation, nf	اتناء مزدوج، تمفصل
Articulaire, adj	نطقي
Ascendant, adj	صاعد
Ascriptiviste, adj	العازي

Asémasic, nf	عجز وسمي، عدم القدرة على فهم الإشارات أو استخدامها أو الرموز أو الكلمات للفهم
Aspect, nm	هيئة، وجه، صيغة، طابع
Asémantique, nf	انعدام الدلالة
Assertion, nf	تأكيد، تصريح، إثبات
Assimilation, nf	إدغام، مماثلة، مجاورة، استيعاب
Associatif, adj	ترابطي، اقتراني
Association, nf	ترابط، تداهي
Assonance, nf	تجانس الحركات، تجانس صوتي
Astérisque, nm	نجمة
Asyndète, nf	فصل، حذف الروابط
Attaque vocalique, nf	همزة قطع
Attaque vocalique douce, nf	همزة وصل
Attention, nf	انتباه، قصد
Atténuateur, nm	مخفف
Attribut, nm	صفة، خبر، مستند، تحت
Attributif, adj	إسنادي
Atypique, adj	غير نموذجي، غير قياسي، شاذ
Audkieur, nm	المستمع
Audition, nf	الاستماع، الإصغاء
Auditif, adj	سمعي
Autodictéique, adj	القصة الذاتية، قصة بضمير المتكلم
Autographique, nf	نسخ مخطوط
Autographique, adj	نسخي
Autosegmentale, adj	تقطيع ذاتي
Autotéléologique, adj	غائي الذات
Auxiliaire, adj	مساعد
Axiologie, nf	دراسة القيم
Axiome, nm	بدئية (مبدأ مسلم به)

B

Babillage, nm	التثغلة، التثاغاة
Ballade, nf	مرشح غنائي، أسطورة شعرية، أغنية راقصة
Dase, nf	جذر كلمة، قاعدة، أساس
Behaviorisme, nm	سلوكية
Bilabial, adj	شفوي
Bilinguisme, nm	ثنائية اللغة
Binaire, adj	مزدوج، ثنائي
Binarité, nf	ثنائية
Bruit, nm	ضجيج

C

Caractère, nm	سمة
Cas, nm	حالة إمرائية
Catachrèse, nf	حقيقة عرفية
Cataphore, nf	إلماع، إشارة إلى كلمة سيأتي ذكرها
Catégorie, nf	فئة، نمط، مقول، صنف
Cénème, nf	وحدة تعبيرية، وحدة فارغة من المعنى، فونيم
Césure, nf	وقف (قطع وزني في داخل البيت)
Chevauchement, nm	تداخل، تشابك
Chiasme, nm	تصالب الكلام، مقابلة عكسية
Chronogenèse, nf	تكون زمني (عملية تحديد الزمن مكانياً في تصرف الأنمال)
Chronologie, nf	تاريخ الأحداث، تسلسل الأحداث تاريخياً.
Chronologique, adj	متسلسل تاريخياً
Classème, nf	صنف الوحدة المصنوية الصغرى، صنف المعنى
Clitique, nm	كلمة ملتدة
Clôture, nf	إغلاق
Cluster, nm	تراكم (صوامت متتالية في مقطع واحد)
Coalescence, nf	دمج، اندماج صوتيين
Co-articulation, nf	نطق مصاحب، تكيف نظقي

Code, nm	شُرْعة
Codifier, v	شُرْع، قن، سن القوانين والشرع
Cognitif, adj	إدراكي، معرفي
Cohérence, nf	انسجام
Cohésion, nf	تماسك
Combinaison, nf	توافق، تنسيق، تركيب
Combinatoire, adj	توافقية، تنسيقية، تركيب
Communication, nf	الاتصال، التواصل
Comparatisme, nm	علم المقارنة
Compétence, nf	الكفاءة، التمكن
Complément, nm	مفعول، ظرف، نكلمة الاستناد
Componentiel, adj	دلالي
Composition, nf	تأليف
Compréhension, nf	فهم، إدراك
Comptable, adj	قابل للمعد
Conatif, adj	طلبي، ندائي
Concaténation, nf	تسلسل (متطقي) ترابط
Concept, nm	معنى مجرد، متصور، تصور
Concordance, nf	تصاحب، تلازم، تزامن
Concret, adj	ملحوس، واقعي
Condensation, nf	تكثيف، تركيز
Condition, nf	شرط
Conditionné, adj	مشروط
Conditionnel, adj, nm	شرطي، صيغة الشرط
Conditionnement, nm	تكثيف، تجهيز، اشتراط
Configuratif, adj	تشكيلي، تصويري
Configuration, nf	شكل، صورة، تكوين
Confirmation, nf	إثبات، تأكيد
Conforme, adj	مطابق، مشابه
Conformité, nf	مطابقة، مشابهة

Conjoint, adj	متصل، انضمامي
Conjonction, nf	رابط
Conjugaison, nf	نصريف الأفعال، صرف
Connaissance, nf	معرفة
Connecteur, nf	رابط
Connexion, nf	ربط، ارتباط
Connotation, nf	تضمني، حاف الدلالة
Connotation, nf	تضمن، دلالة حافة، مفهوم مقترن
Conséquent, adj	تالي، لاحق
Consonance, nf	سجع، الصوات
Consonantique, adj	صوامتي
Consonne, nf	صامت
Constante, nf	ثابت
Constatif, adj	وصفي، تقرير
Constituant, nm	مكون
Construction, nf	بناء، تركيب، صياغة
Contact, nm	صلة
Contenant, adj	متضمن، حاو
Contenu, nm	مضمون، محتوى
Contextuel, adj	سياق، قرينة
Contiguïté, nf	مجاورة، تجاور
Contenance, nf	إمكانية، احتمال
Continu, adj	مستمر، ممتد
Contour d'intonation, nm	نبرة الخطاب
Contracte, adj	مدغم
Contracté, adj	مدغم، مندمج
Contraction, nf	إدغام، إدغام، إندماج
Contrainte, nf	قيد، قيود
Contrastif, adj	تقابل، تبايني
Convenance, nf	توافق، تلازم

Convention, nf	تراضع ، اتفاق
Coordination, nf	رسل ، عطف ، ترابط
Corpus, nm	مدونة
Corrélation, nf	علاقة متبادلة ، ارتباط ، تضاد
Cotexte, nm	النص ، المصاحب أو المشارك
Créole, nm	لغة هجينة
Cunéiforme, adj	مسماري ، الكتابة المسمارية
Cybernétique, nf	أحيائية ، آلية
Cyclothymique, adj	جنون دوري

D

Dactyle, nm	تفعيلة يونانية أو لاتينية مؤلفة من مقطع طويل ومقطعين قصيرين
Débit, nm	سرعة النطق
Décasyllabe, nm	عشار المقاطع (بيت شعر مؤلف من عشرة مقاطع)
Déclinaison, nf	الإعراب ، التصريف
Décodage, nm	قراءة الشفرة وفكها
Découpage, nm	تقطيع
Déduction, nm	استنباط ، استنتاج
Déductif, adj	استنباطي ، استنتاجي
Défectivité, nf	قصص
Degré, nm	درجة
Déictique, adj	برهاني ضمني ، إشاري ، حدوثي ، إشاري
Déixie, nf	علاقة برهانية ضمنية ، إشارة ، حدوثية
Délibération, nf	مداولة ، مشاورة
Délocuteur, nm	غائب (المعنى بالكلام غير المغاطح)
Délocutif, adj	غائب ، مستتر ، مضمحل
Démonstration, nf	برهان ، إثبات ، دليل
Démonstratif, adj, nm	اسم إشارة
Dénotatif, adj	تسميني ، ذاتي الدلالة ، إشاري
Déontologie, nf	أدبيات (علم الواجبات الأخبية)

Dépendance, nf	الترابط، التعلق
Déplacement, nm	انتقال، تحول، تبدل
Dérivation, nf	اشتقاق
Désambiguïsation, nf	توضيح المبهم، إزالة الغموض
Descendant, adj	هابط، منحدر
Descriptif, adj	وصفي
Descriptivisme, nm	الوصفية
Désinence, nf	علامة الإعراب، لاحقة، مقطع ختامي
Destinataire, nm	مرسل إليه
Destinateur, nm	مرسل
Détériorisation, nf	لازمنية، إلغاء الزمن
Déterminant, nf	محدد، معرف
Déterminantion, nf	تحديدي، تعريفي
Dhvani, nm	تحفيظ فردي، إنجاز فردي
Diachronie, nf	تفاعلية
Dialecte, nf	عامية، لهجة، لغة محلية
Dialectologie, nf	دراسة اللهجات، دراسة اللامية
Dialogue, nm	حوار، محاورة
Dichotomie, nf	تفرع ثنائي
Dicritique, adj	صميز
Diction, nf	أداء، تنسيق الألفاظ، أسلوب
Dictum et modus	قول وموقف
Didascalie, nf	مصريحات (توجيهات يكتبها مؤلف المسرحية)
Diglossie, nf	ازدواجية اللغة، لغة مزدوجة
Discours, nm	خطاب
Discret, adj	قائم بذاته، متميز
Discursif, ive, adj	استدلالي، استطرادي
Dislocation, nf	خلع، فك، انخلاع
Disposition, nf	ترتيب، تنظيم، تدبير
Dissociation, nf	تفكيك، فصل

Distance, nf	بعد، مسافة
Distinctif, adj	مميز، فارق
Distribution, nf	توزيع
Distributionnalisme, nm	توزيعة
Distique, nm	بيتان متكاملتا المعنى في الفرنسية
Dithyrambe, nm	مدح، قصيدة مدح
Domaine, nm	إطار، حقل
Dominant, adj	مهيمن، غالب
Domination, nf	سيطرة، هيمنة
Dorsal, adj	ظهري
Dorso- alvéolaire, adj	ظهري بشقي
Dorso- palatal, adj	ظهري حنكي
Dorso- vélaire, adj	ظهري لهوي
Double, adj	مزوج، مضاعف
Durée, nf	مدة، طول، كمية
Dyslalie, nf	عسر النطق
Dyslexie, nf	عسر القراءة والفهم
Dysphasie, nf	عسر الكلام
Dysprosodie, nf	لكنة وثنمية
Dyssimétrique, adj	غير متماثل، غير متساوي
Dyssyntaxique, adj	اضرابات نحوية

E

Écart, nm	فجوة، ابتعاد، انزياح
Echange, nm	تبادل
Eclatement, nm	انفجار، تشظي
Economie, nf	اقتصاد
Ecriture, nf	كتابة
Effet, nm	أثر، مفعول
Elision, nf	ترخيم، حذف، إدغام، إسقاط

Ellipse, nf	حذف، إضمار
Elliptique, adj	حذفى، إضمارى
Elocution, nf	صياغة العبارة
Emblème, nm	رمز، شعار غير لغوي
Embrayer	واصل كلامي
Émique, adj	قالب تمييز وطني
Emotif, adj	انفعالي، عاطفي
Emphase, nf	مبالغة، تضخيم، بذل تأكيد
Enchaînement, nm	ترابط
Enallage, nf	تبادل المصغ، التغات
Enclise, nf	وصل لاحق (وصل صوتي بين كلمة غير منبورة وكلمة سابقة منبورة)
Enclitique, dj	موصل، لاحق، موصل بما قبله
Encodage, nm	وضع الشرح (اختيار شرح الاتصال وإرسالها)
Encodeur, nm	مرسل الشرح واضح الشرح
Endocentrique, adj	داخلي المركز، متحمور ضمني
Engendrement, nm	توليد
Enjambement, adj	معاظلة (ارتباط معنى الفافية في بيت بمعنى البيت الذي يليه)
Enoncé, nm	قول، عبارة، منطوق
Enonciation, nf	التلفظ، النطق، التعبير
Enseigne, nf	عنوان محل، لافتة، شعار
Ensemble, nm	مجموعة
Environnement, nm	بيئة سياق
Enthymème, nm	القياس الإضماري، القياس بمقدمه واحدة
Epanalepse, nf	رد المعجز على المصدر (تكرار لفظين متتابع)
Epanastrophe, nf	تبادل البداية والنهاية، تماثل النهاية والبداية
Epenthèse, nf	إدحام، زائدة داخلية، حشو
Epidéictique, adj	حدوثي، إشاري
Epistémè, nm	وحدة معرفية
Epithète, nm	نعت
Epopée, nf	ملحمة

Equilibre, nm	توازن
Ergatif, nm	فاعل متعدي
Espace, nm	حينز
Esthétique, adj	جمالي
Etat, nm	حالة، وضع
Etenisf, adj	توسعي، غير موسوم
Ethnolinguistique, adj	لسانيات عرقية
Etique, adj	غير تمييزي، غير وطني
Ethologie	علم الأخلاق
Ethologue	عالم بالأخلاق
Ethnographie, nf	علم الأعراف
Ethnométhodologie, nf	علم الأعراف المنهجي
Etique, adj	غير مميز، غير وطني
Ethymologie, nf	علم الاشتقاق
Etymon, nm	أصل كلمة، جنر
Euphémisme, nm	تورية، تلميح، تعرض
Euphonie, nf	رخامة، ترخيم الصوت
Euphonique, adj	رغيم، عذب
Evaluatif, adj	تقديري، تسميني
Exclamation, nf	ندائي، تعجب، هتاف
Exégèse, nf	تفسير، شرح
Exégète, nm	مفسر، شارح
Exemplification, nf	أمثلة
Exhaustivité, nf	شمولية
Exocentrique, adj	خارج المركز، متحور خارجي
Exorde, nm	بدء، استهلال، فاتحة خطاب
Expansion, nf	توسع، تشعب
Expérimental, adj	تجريبي
Explicatif, adj	زائد، حشوي
Explicatif, adj	تفسري

Explicite, adj
 Expression, nf
 Expressif, adj
 Exprimabilité, nf
 Extensif, adj
 Extension, nf
 Extraction, nf
 Extradiégétique, adj
 Extralinguistique, adj
 Extrinsèque, adj

واضح، مقعّد، مقوّن
 تعبير، عبارة
 معبر، تعبيرى
 قابلية التعبير
 توسعي
 توسع
 استخراج استخلاص
 خارج القصة
 غير لغوي، فوق لغوي
 ظاهري، خارجي

F

Fable, nf
 Fabliau, nm
 Factitif, adj- nm
 Factuel, adj
 Facultatif, adj
 Faculté, nf
 Fait, nm
 Famille, nf
 Fausset, nm
 Feintise, nf
 Fiction, nf
 Figuralité, adj
 Figuratif, adj
 Figuration, nf
 Figure, nf
 Figuré, adj
 Filiation, nf
 Flexion, nf

حكاية خرافية
 حكايات شعبية منظومة
 ناصب مفعولين
 عاملي
 اختياري
 ملكة، كفاءة
 حدث، واقعة
 أسرة، عائلة
 صوت حاد
 نفاخر، تصنع، نعمة
 تخيل، خيال
 تمثيلية، مجازية، تصويرية
 مجازي، رمزي، تصويري، تمثيلي
 مجاز، رمز، تصوير، شكل
 صورة، صحن
 مجازي، استعاري
 النسب
 [أعراب، تصريف، تحول، تغير]

Flexionnel, adj	إعرابي، تصريفي
Focalisation, nf	تبيين، تأكيد، تركيز
Focus, nm	بؤدة، مركز
Fonction, nf	وظيفة
Fonctionnalisme, nm	وظيفية، النظرية الوظيفية
Fonctionnel, adj	وظيفي
Formant, nm	عنصر مركب، مضاعف، مكوّن موجي
Formatif, adj	عنصر مزيد، لاصقة
Formel, nf	شكلي
Forme, nf	شكل
Forme-type, nf	شكل نموذجي
Formulation, nf	صياغة، تعبير
Formule, nf	صيغة
Fracture, nf	فصل (يؤدي إلى إدغام الصوائف)
Fragment, nm	مقطع
Frame	إطار، مدار، معالم
Fréquence, nf	تردد، تواتر، تكرار، كثرة
Fricatif, adj	احتكاكي
Frontière, nf	حد، حدود
Frottement, nm	خفيف
Fusion, nf	انصهار، اندماج
Futur, nm	مستقبل
Futurisme, nm	مستقبلية

G

Gazouiller, v	نغنى
Gémîné, adj	مضغف، مثلد، مزدوج
Généalogie, nf	سلالة، أصل
Général, adj	عام
Généralif, adj	توليدي

Généricité, nf	جنس، نوع
Générique, adj	جنسي، نوعي، عام، شامل
Génétique, adj	نكوي، وراثي
Génitif, nm	حالة الإضافة، حالة المضاف إليه، حالة النجر
Génologie, nf	علم الفنون الأدبية
Génotexte, nm	البنية العميقة للنص
Génotype, nm	طراز نحوي (في التجريد)
Genre, nm	جنس، نوع، طراز، فن
Géolinguistique, nf	اللسانيات الجغرافية
Glossématique, nf	المنطوية، اللسانيات الرياضية - دراسة التعبير شكلاً ومحتوى
Glossème, nm	مُعلّم، أصغر شكل لغوي
Gradation, nf	تدرج، تصاعد بلاغي
Graduel, adj	تدرجي
Gouvernement, nm	العاملية
Grammaire, nf	قواعد
Grammatical, adj	نحوي، صرفي، قواعدي
Grammaticalisation, nf	تعبّد
Grammatologie, nf	دراسة الخطوط، علم الكتابة
Graphème, nm	أصغر وحدة كتابية
Graphique, adj	خطي، مكتوب، مرسوم، منقوش
Graphorée, nf	هوس الكتابة، تولع بالكتابة

H

Habitude, nf	عادة
Hapax, nm	صيغة فريدة أو نادرة
Hapaxépie, nf	اسقاط حروف من كلمتين تندمجان معاً في تشكيل مصطلح
Haplographie, nf	اسقاط صوت، تصحيف كتابي
Haplolalia, nf	اختزال صورة الكلمة صوتاً
Harmonie, nf	تناغم، تأليف، انسجام، إيقاع
Hauteur, nf	ارتفاع

head

Hémistiche, nm

Héritage, nm

Herméneutique, adj

Héros, nm

Hétérodiégique, adj

Hétérométrique, adj

Hexagone, nm

Hierarchie, nf

Hiérarchique, adj

Hiéroglyphe, nm

Histoire, nf

Homodiégétique, adj

Homogénéité, nf

Homographique,

Homologie, nf

Homonyme, adj

Homonymie, nf

Homophone, adj

Homophonie, nf

Homorythmique, adj

Honorifique, adj

Hyperbole, nf

Hypertextualité, nf

Hypothèse, nf

Hypothétique, adj

كلمة مركزية (تأتي في رأس البناء)

شطر، مصراع، نصف بيت

إرث، وراثة

تفسير النصوص القديمة

بطل

متغير الخواص القصصية

متغير الوزن

الشكل السداسي، سدس

تراتبية، مراتبية، هرمية،

تراتبية، تسلسلي

رمز هيروغليفي

تاريخ، حكاية

قصة استرجاع من نعرته

تجانس

الاشتراك الكتابي

تجانس، مشكلة

مجانس لفظي، مشترك لفظي

جانس، اشتراك لفظي

متماثل الصوت

متماثل صوتي

متماثل إيقاعي

تنظيمي، تشخيصي

بالغة، تملو، إغراق

النصوصية الشاملة

فرضية

افتراضي

I

lambe, nm

lambique, adj

وتد مجموع، قصيدة هيجماء

وتدي

icône, nm	إيقونة، مثيلة
ictus, nm	نبضة عالية
identification, nf	مطابقة، مطابقة
identité, nf	تماثل، تطابق، هوية
idéogramme, nm	رمز فكري، صورة معنوية
idéographie, nm	كتابة رمزية
idiolecte, nm	لهجة فرد، لهجة فردية
idiome, nf	لهجة فرعية، تعبير اصطلاحي
idosyncrasic, nf	مزاج، طبع، حلقة، خاصية
illocution, nf	قولي تعيني، قول محقق
illocutoire, nm	تحقق قولي، تحقق قولي
image, nf	صورة
imparfait, nm	مضارع، صيغة الاستمرار
impératif, nm	صيغة الأمر أو الطلب
imperfectif, nm	صيغة عدم التمام
implication, nf	تضمين، علاقة تضمينية
inaccompli, adj, nm	غير تام، مضارع
inceptif, adj	ابتدائي، وشروعي، واستهلالي
inchoatif, adj	استهلالي، شروعي، صيغة الشروع
incidence, nf	عَرَض
indéclinable, adj	بني، لا ينصرف
indéfini, adj	نكرة
indétermination, nf	تكثير، عدم التحديد
indéterminé, adj	غير معين، غير محدد
indicatif, adj	صيغة دلالية، صيغة إخبارية، فال على
indice, nm	قرينة، معلم
indo_européen, adj	هندي، أوروبي
inférence, nf	استنتاج، استدلال
inférentiel, adj	استدلالي، استنتاجي
infinitif, adj, nm	مصدر، صيغة المصدر

Inflexion, nf	تصريف، إمالة
Informateur, nm	راوية، مخبر، منبه
Information, nf	إعلام، إنباء، إخبار، إبلاغ، معلومة
Infrastructure, nf	بنية تحتية
Ingressif, adj	استثنائي، امتصاصي، شروعي
Injunct, adj	لازم
Innè, adj	فطري، طبيعي، جبلي
Innisme, nm	مذهب الفطرة
innere	داخلي
Input, nm	مدخل
Insistance, nf	إصرار، إلحاح
Intelligibilité, nf	معقولة (حالة ما يقبل)
Intensif, adj	توكيدي، مشدد
Intentionnalité, nf	قصدية، قصد
Interaction, nf	تفاعلي
Interactionisme, nm	تفاعلية
Interjection, nf	حركة نداء أو صوت تعجبي أو عاطفي
Interlangue, nf	لغة وسيطة
Interlinguistique, nf	علم اللغة الاصطناعي
Interlocuteur, nm	متخاطب، متكالم، محادث
Interprète, nm	مؤزل، مفسر
Interprétation, nf	تأويل، تفسير
Interrogation, nf	استفهام، تسأل، سؤال
Intertextualité, nf	تناص، تناصية
Interjection, nf	حرف نداء أو ندبة، صوت تعجبي أو عاطفي
Intervocalique, adj	بين-صائتين
Intonation, nf	تنقيص، أداء صوتي
Intradiegtique, adj	داخل القصة
Intraphrase, nf	ضمن الجملة
Intraphrastique, adj	ضمن جملي

Intrigue, nf	عقدة، حبكة روائية أو مسرحية
Invention, nf	اكتشاف، إبتكار، إبداع
Inverseur, nm	مقدم ومؤخر، عاكس، قلب
Inversion, nf	تقديم وتأخير، قلب
Ironie, nf	سخرية، تهكم
Isochronie, nf	تراسن، توافقت، توافق
Isolant, adj	عازل
Isométrique, adj	متائل الوزن
Isomorphe, adj	متائل الشكل، غط المتائل المورفي
Isomorphisme, nm	تمائل مورفي، تشاكل (تمائل في الشكل)
Isotopie, nf	تكرار، معاودة الفئات دلالية
Itératif, adj	تكرري تكراري

J

Jargon, nm	رطانة (لغة خاصة بأصحاب مهنة أو بجماعة معينة)
Jargonaphasie, nf	حبشية، كلام المصاب بالحبشة
Jasis, nm	مرحلة ما قبل التكلم عند الأطفال
Jeu de langage	لعبة اللسان، لعب لغوي
Jointure, nf	منفصل
Jonctif, nm	كلمة وصل
Jonction, nf	وصل، نقطة اتصال
Judiciaire, adj	قضائي (متعلق بالقضاء)
Jussif, adj	صيغة الطلب والأمر
Juxtaposition, nf	تجاور

K

Kinème, nm	حركة مجردة
Kinésique, adj	حركي
Kinésique, nf	دراسة الحركات المجردة
Kinesthésie, nf	إحساس بالحركة

Labial, adj	شفوي
Labialisé, adj	مشفه
Labio, dental, adj	شفوي سيني (يلفظ بالشفة السفلي و أسنان الفك الأعلى، مثل النداء)
Labiographie, nf	دراسة حركة الشفتين
Labio - palatal, adj	شفوي حنكي
Labio- vélaire, adj	شفوي لهوي
Lâche, adj	رخو، لين
Lallation	لغة، ثغفة
Langue, nf	لغة
Langage, nm	لسان
Langagier, adj	لفوي
Lapsus, nm	زلة، سقط، مغرة، غلطة
Larynx, nm	حنجرة
Latent, adj	كامن
Latéralisation, nf	جانبية (سيطرة جانب من الجسم على جانب آخر)
level	مستوى
Lexème, nm	مفردة (مجردة)، وحدة جظرية
Lexical, adj	قاموسي، معجمي
Lexicologie, nf	معجمية، علم المعاجم
Lexie, nf	لفظة، كلمة
Lexique, nm	قاموس، معجم، مفردات، مصطلح علم
Liaison, nf	صول، حرف عطف
Lié, adj	موصول، مرتبط
Lieux, nm	مكان، حيز
Linéaire, adj	خطي، متالي
Linéarité, nf	خطية
linking	رابطة دلالية
Litote, nf	تلطيف، مجاز الإيجاز، نفي الغد
Littérarisé, nf	الأدبية

Littérature orale	الأدب الشفاهي
Littérature traditionnelle	الأدب التقليدي
Littérisation de la rhétorique	الأدب البلاغي
Localisation cérébrale du langage	الموضحة الدماغية للسان
Locuteur, nm	المتكلم
Locutoire, adj	قول، تعبير
Locution, nf	عبارة، قول
Logicisme, nm	الترعة المنطقية
Logicosémantique, nf	علم الدلالة المنطقي
Logique, ng	المنطق
Logogramme, nm	رمز لفظي
Logographe, nm	رمز كتابي
Logomachie, nf	سفسطة، مساحكة، جدال لفظي
Logomachique, adj	شكلي، كلامي، لفظي
Logopédie, nf	تقويم اللفظ (علم تصحيح أخطاء النطق لدى الأطفال)
Logorrhée, nf	هذيان
Loi phonétique	قانون صوتي

M

Manifestation, nf	ظهور، تظاهرة، تعبير
Manifeste, adj	ظاهر، واضح، بين، جلي
Manuel, nm	مرجع، كتاب وجيز
Marque, nf	شارة، ميزة، وسم، علامة
Masqueraders	عبارات لها شكل كاشف، أو إعلاني
Massif, adj	كثلي
Matière, nf	مادة، محتوى، مفاد
Matrice, nf	جسلة قالب، جسمة ماضية
Maturation, nf	نضج
Mécanisme, nm	إوالية، آلية
Médiatif, adj	توسطي، وسيطي

Mélodie, nf	نغمة، لحن، إيقاع، اتساق الأصوات
Mélotique, adj	نغمي، لحن، إيقاعي، متسق الأصوات
Mémoire, nf	ذاكرة، حافظَة
Mentalisme, nm	ذهنية، عقلانية
Mentaliste, adj	ذهني، عقلائي
Métrisme, nm	وحدة صوتية مميّزة
Message, nm	رسالة، مرسلَة
Métadiégétique, adj	قصة خرافات القصة
Métalangue, nm	لغة واصفة، لغة تعيدية
Métalepse, nf	إطلاق السبب وإدارة النتيجة
Métalinguistique, adj	اللسانيات الواصفة والمفسرة، ما وراء اللغة
Métalogism, nf	تعميد المنطق
Métamorphose, zf	انسلاخ، تحويل
Métaphonie, nf	تحويل رنة صامت
Métaphon, nf	استعارة، مجاز
Métaplasme, nm	الاشتقاق، تغير شكل الدال
Métasémème, mf	تغير المدلول
Métataxe, nf	تغير الجملة
Métatbèse, nf	قلب مكاني
Méthode, nf	منهج
Méthodologie, nf	منهجية
Métonymie, nf	كتابة
Mètre, nm	وزن
Mixte, adj	مختلط، مخلوط، وسط
Mnémotechnique, adj	مقري الذاكرة
Modalisant, adj	صانع
Modalisation, nf	صياغة
Modal, adj	صيفي
modalité, nf	صوغ
Mode, nm	صيغة العمل، كنية، الطريقة

Modiste, adj	صوفي، صياغي
Modularisation, nf	التخيرية
modularité, nf	التخير، تغير الطبقة الصوتية
Modus, nm	صيغة، موقف، طريقة
Modulation, af	تغير طبقة الصوت
Monde, nm	عالم
Monème, nm	وحدة لغوية صغرى
Monologue, nm	حوار داخلي، مناجاة
Morbide, adj	مرضِي
Morphe, nf	وحدة بنوية
Morphémographie, nm	وحدة بنوية صغرى للكتابة
Morphologie, nf	علم الصرف
Morphologique, adj	صرفي
Morphonologie, nf	صرفية
Morphophonologie, nf	علم وظائف أصوات البنى الصرفية
Morphosyntaxe, nf	نحو النبنى الصرفية
Morphprote, manteau, nm	ووحدة بنوية مشجية
Motif, nm	باعث، حافز
Motivation, nf	تسبيب، تحليل، تحفيز
Motivé, adj	محلل، مرور، محفز
Muet, adj	غير ملفوظ
Multidimensionnel, adj	متعدد الأبعاد
Multilinguisme, nm	تمسجة اللغات
Multisémiotique, adj	تعدد الإشارات، تعدد السيميائيات
Mutation, nf	تغير، إبدال، انتقال، تحول
Mutisme, nm	نزعة بثرية أو قطعية
Mythographie, nf	كتابة أسطورية

N

Narrataire, nm	متلقي الرواية
----------------	---------------

Narrateur, nm	الراوي
Narratif, adj	روائي، سردي
Narratologie, nf	السرديات، علم السرد
National, adj	قومي
Nasal, adj	أنفي، غنيومي
Nasalité, nf	غنة، غنة
Néo-grammairiens, nm	القواعديون الجدد
Néologie, nf	نحت، تعبير جديد، توليد لكلمة جديدة
Néologisme, nm	لفظة مستحدثة
Neurolinguistique, nm	اللغويات العصبية
Neuron, nm	خلية عصبية
Neustic	مفهر
Neuropsychologie, nf	سيكولوجية الجهاز العصبي
Neutralisation, nf	تحييد، إزالة
Neutre, adj	محايد، مشترك الجنس
Nexie, nf	مجموعة جمل
Nexue, nm	جملة، عبارة
Niveau, nm	مستوى
Nomenclature, nf	مدونة، مصطلحات، ثبت
Nominal, adj, nm	اسم وظيفي، اسمي
Nominalisation, nf	تحويل إلى اسم (تحويل الجملة إلى دكن اسمي)
Nominatif, nm	حالة الرفع
Normatif, adj	معياري
Norme, nf	ضابط، معيار
Notation, nf	التأشير، الترتيب، التوسيم
Notion, nf	مفهوم
Noyau, nm	نواة
Nu, adj	مجرد
nucléaire	نووي، رئيسي

Objectif, adj	موضوعي، مفعولي، مفعول المصدر
Objet, nm	مفعول، موضوع
Oblique, nm	حالة غير مباشرة
Observation, nf	ملاحظة
Obstacle, nm	عائق، حاجز
Obvie, adj	واضح
Occlusif, adj	حاجس، سادي انفجاري
Occlusion, nf	انسداد، انغلاق
Occurrence, nf	تواتر
Onde, nf	موجة
Onomastique, nf	علم أصول أسماء الأعلام (دراسة أسماء الأعلام)
Onomatopée, nf	كلمة صوتية (كلمة يماكي صوتها صوت مائتفة)
Ontif, nm	ضمير المتكلم، ضمير المخاطب
Ontogenèse, nf	علم تطور الكائن الفرد
Opérateur, nm	عامل ربط في الجملة
Opératif, adj	عاطلي، محدث
Opération, nf	عملية
Opposition, nf	تعارض، تقابل، تضاد
Oppositive, nf	تضادية، تقابلية، تعارضية
Optatif, nm	صفة التمني
Optimal, adj	أحسن، أفضل
Optionnel, adj	اختياري
Oralité, nf	شفاهية
Ordinaire, adj	عادي، مأروف
Ordre, nm	أمر، ترتيب، تسيق، نظام
Organisation, nf	تنظيم
Orthoépie, nf	ضبط اللفظ، علم اللفظ
Ostensif, adj	مبين، إشاري
Oubli, nm	نسيان

Output, nm

مُخرَج

Oxyton, nm

منبُود المقطع الأخير

P

Paire, nf

زوج

Palais, nm

حنك، سقف الفم، لُطْع

Palatal, adj

حنكي، لُطمي، غاري

Palatin, adj

حنكي

Panchronie, nf

الثابت، مالا يتغير، المستقر

Panegyrique, nm

مدح، تقييد، إطراء، وثاء

Paragigmatique, adj

استبدالي، وأسي

Paradigme, nm

ميزان التصريف، نمطية الاستبدال

Paralepse, nm

الإسراف في الوصف

Paralipse, nm

الحذف الزمني

Parallélisme, nm

توازي، موازنة

Paramètre, nm

ثابت (كمية محددة يتوقف عليها دالة من المتغيرات المستقلة)

Paraphrasie, nf

مناقلة (اضطراب في اللسان يتكون من الانتقال من الكلمات غير المفهومة

إلى الكلمات المتطرفة أو المتنوعة)

Paraphrase, nf

جملة مفسرة، إعادة صياغة

Paraphrastique, adj

إسهائي، تفسيري

Parataxe, nf

إرداف، وصف التوازي

Parataxique, adj

تضميني، اقترائي

Paratexte, nm

النص الموازي

Parenté, nf

قراءة

Parentèses emboîtées

معرّضات محتضنة

Parfait, adj

نام

Parler, v, nm

كلم، لهجة

parodie, nf

محاكاة ساخرة

Patoir, nf

كلام

Paronomase, nf

تورية، جناس

Paronyme, nm	كلمة مجانسة
Paronymique, adj	جناسي
Paroxyton, adj	منبرور ما قبل الأخير
Participation, nf	اشتراك، مشاركة، مساهمة
Participe, nm	اسم الفاعل، اسم المفعول
Particule, nf	أداة، حرف
Parties du discours	أجزاء الخطاب
Passif, adj	مبني للمجهول
Pastiche, nm	معارضة
Parties du discours	أجزاء الخطاب
Pathologique, adj	مرض
Patient, nm	خاضع، متعامل
Patois, nm	لهجة إقليمية، لهجة محلية
Pattern, nm	نمط، قالب نموذج
Pause, nf	وقفة
Pentamètre, nm	خماسي الوزن
Perception, nf	إدراك حسي
Perfectif, adj	تام
Performance, nf	أداء لغوي، إنجاز لغوي
Performatif, adj	أدائي، تعقيبي
Périphérique, adj	محيطي
Périphrase, nf	إطناب، إسهاب، حشو
Perlocution, nf	أثر غير مباشر للكلام
Péroration, nf	خاتمة الكلام
Personnage, nm	شخصية
Personne, nf	شخص
Perspective, nf	منظور
Pertinence, nf	مطابقة ملائمة
Pharynal, adj	بلعومي، حلقومي، حلقفي
Phatique, adj	وظيفية انتباهية، وظيفة إقامة الاتصال

Philologie, nf	فقه اللغة
Philosophie analytique	فلسفة تحليلية
Phonème, nm	صوت، لافظ
Phonémique, adj	فونيمي
Phone, nm	صوت
Phonétique, nf	علم الأصوات
Phonographie, nf	كتابة صوتية
Phonologie, nf	علم وظائف الأصوات
Phonologique, adj	وظيفية الأصوات
Phonostylistique, nf	الأسلوبية الصوتية
Phonosyntaxe, nf	الصوتيات النحوية
Phonosyntaxique, adj	الصوتية النحوية
Phrase, nf	جملة
Phrastique, adj	جملية
Pictème, nm	وحدة تصويرية صغرى
Pictogramme, nm	رمز تصويري
Pictographie, nf	الترميم التصويري، الكتابة التصويرية
Pictural, e, aux	تصويري
Pidgin, nm	لغة هجينة
Pied, nm	قدم
Planification, nf	تصميم، تخطيط
Plérème, nm	الوحدة المضمومية، مكون دلالي، مشترك دلالي
Pleusable, adj	معقول، معتمل، مستباغ
Plurilènaire, adj	متعدد الخطوط
Plurilinguisme, nm	تمدد اللغات
Plurivalence, nf	تمدد المعنى والتفسير (الوحدة لغوية)
Plurivoque, adj	متعدد القية
Poésie orale	شعر شفاهي
Poétique, adj	شعرية
Polanié, nf	قطيعة

Plyphonie, nf	متعدد الأصوات
Polyglotte, nm	متعدد اللغات
Polysémie, nf	تعدد المعاني، تعدد الدلالات
Polysémémie, nf	المشترك اللفظي
Polysyllabe, adj	متعدد المقاطع
Polysystème, nm	متعدد الأنساق
Posé, adj	مُنَبَّت، موضوع
Possessif, adj, nm	ملكية، دال على الملكية
Pragmatique, adj	تداولية، خوارمية
Prakrit	اللهجة العامية
Préambule, nm	استهلال، تمهيد، فاتحة، مقدمة
Predicat, nm	مسند، محمول، خبر
Préfixe, nm	سابقة، سابق
Prémisse, nf	مقدمة منطقية
Prescriptif, adj	معياري، نموذجي
Présumé, adj	مُنْطَظَن، سبق الافتراض
Preuve, nf	برهان
Primitif, adj	أصلي، بدائي
Principe, nm	مبدأ، أصل، أصل
Privatif, adj	حالب، نافي
Procédé, nm	أسلوب، نسق
Procédure, nf	إجراء، نهج، طريقة
Process, nm	عملية
Processus, nm	عملية، سيرورة، نسق، نظام
Processeur, nm	منسق
Proclitique, adj	موصول سابق، ملحقة
Profond, adj	عميق
Projection, nf	إسقاط
Prolepse, nm	الاستباق، الاستقدام، التنبؤ
Proleptique, adj	تنبهتي، توقعي

Pronom, nm	ضمير
Pronominalisation, nf	تضمير، تحويل الاسم إلى ضمير
Prononciation, nf	تلفظ، نطق
Propagation, nf	توالده، تكاثر، تأصل، انتشار
Proparoxyton, nm	منبور المقطع الثالث من الآخر
Prépédéutique, nf	تعليم إعدادي، تعليم تمهيدي
Proportionnel, adj	نسبي، تناسبي
Propos, nm	قول، كلام، حديث
Proposition, nf	جملة، عبارة
Prose, nf	نثر
Prosodème, nm	منطوقات فوق مقطعية
Prosodie, nf	عروض
Prosopopée, nf	استعياه (توجيه الكلام إلى الموتى أو إلى الجساد)
Prospectif, adj	مستقبلي
Protase, nf	فكرة استهلالية في عبارة شرطية وجملة شرطية
Prostnèse, nf	صوت إضافي، استهلالي
Prothétique, adj	بدني، إطالة (مد الشفتين إلى الامام حين النطق)
Pro-verbe, nm	نائب الفعل
Proxémique, adj	قريب، مجاور
Proximité, nf	قرب، جوار، كتب
Prototype, nm	النموذج الأصل
Psycholinguistique, nf	علم النفس اللساني
Psychomécanique, nf	علم النفس الآلي

Q

Qualicatif, adj	وصفي
Qualicatif, nm	وصف، تمت
Aualifié, adj	موصوف
Qualifier, v	وصف
Quelitatif, adj	نوعي، كيفي

Qualité, nf	نوعية، كنية، وصفه
Quantitatif, adj	كمي
Quantité, nf	كمية

R

Racine, nf	جذره اصل
Radical, nm	جذر الكلمة
Ramification, nf	تفرع
Ramifié, adj	متفرع
Rang, nm	رتبة
Rébus, nm	تشكيل رمزي (تشكيل الصور المقروءة بأسمائها)
Récepteur, nm	مستقبل، متلقي
Réception, nf	الاستقبال، التلقي
Réceptif, adj	استقبالي
Récit, nm	قصة
Reconstruction, nf	إعادة بناء، إعادة تشكيل
Rection, nf	عمل الجبر والنصب والتعدي
Recuratif, adj	تكراري، مسكن التكرار
Redondant, adj	حشو، إطنابي، إسهابي
Réécriture, nf	إعادة الكتابة
Référence, nf	مرجع
Référentiel, adj	مرجمي
Réfléchi, adj	انمكاسي
Refrain, nm	لازمة، قرار، ردة، دور
Régi, adj	تابع، مجرور
Régime, nm	مفعول، مجرور
Régir, v	حكم، حمل في (جر أو نصف)
Régistre, nm	مدى السلم الصوتي، نوعية الصوت
Registre, nm	جدول، مصنف، نوعية اللغة
Regle, nf	ضابطة، ناظمة

Régressif, adj	ارتدادي، راجع
Régularité, nf	قياسية
Réfulier, adj	قياسي، مضبوط
Réification, nf	تشبيهي (جعل المجرد شيئاً)
Relatif, adj	الموصول
Relation, nf	علاقة
Renominalisation	إعادة التحويل إلى اسم
Répertoire, nm	فهرس وفهرست، جدول، قائمة
Répertorier, vu	فهرس، وضع قائمة
Representant, nm	مثل
Representation, nf	تمثيل، تمثيل
Representative, adj	تمثيلي
Reseau, nm	شبكة
Résonance, nf	رنين، صدى
Ressemblance, nf	شبه، تشابه
Restrict, adj	محدود، مقيد
Restriction, nf	حصر، تقييد، انحصار
Résultatif, nm	نتائج
Réticence, nf	تكتيم، مقطع مناجي للكلام
Rétrospection, nm	استفكار
Rhapsode, nm	راوية محترف في رواية القصائد الملحمية قديماً
Rhème, nm	خبر
Rhétoricité, adj	بلاغية
Rhétorique, nf	علم البلاغة، علم البيان
Rime, nf	قافية
Rôle, nm	دور، عمل
Rondeau, nm	أدوارية (قصيدة غنائية ذات أدوار)
Roulé, adj	تكراري
Rupture, nf	قطيعة
Rythm, nm	إيقاع، وزن، نظم

Rythmique, adj

إيقاعي

S

Sabir, nm

لغة مزيج

Sandhi, nm

صهر، تغير تعاملي

Saturation, nf

إشباع

Scène, nf

مسرح

Scénocentrisme, nm

المركزية المسرحية

Schéma, nm

ترسمة، رسم بياني

Scripteur, nm

كاتب، ناسخ

Scriptural, adj

كاتب

Segment, nm

قطع، مقطع

Segmental, adj

قطعي، منقطعي

Segmentation, nf

تقطيع

Sélectif, adj

انتخابي، انتخابي

Sélection, nf

انتقاء، انتخاب

Sémantème, nm

دلالة لفظية، وحدة الدلالة، دال الماعية

Sémantique, nf, adj

علم الدلالة، دلالي

Sémasiologie, nf

علم تطور دلالات الألفاظ

Sème, nm

أصغر وحدة معنوية، معنى، معية

Sémème, nm

مدلول، وحدة دلالية مجردة

Sémiologie, nf

علم الإشارة

Sémiologique, adj

إشاري

Sémiosis, nf

الفعل الإشاري

Sémiotique, nf

علم الملامات

Sémiotique, adj

علاماتي

Sémique, adj

دلالي، معنوي، تابع للوحدة الدلالية الصغرى

Sens, nm

معنى

Séquence, nf

تتابع

Séquentiel, adj

تتالي

Série, nf	سلسلة
Servitude, nf	عبودية، تبعية
Seuil, nm	عتبة
Shifter, nm	واصل كلامي
Sigle, nm	صدر الكلمة، الحرف الأول من الكلمة
Signal, nm	علامة، إشارة
Signe, nm	علامة، إشارة
Signifiante, nm	الدلالة، التمعني
Signifiant, nm	دال
Signification, nf	معنى
Signifié, nm	مدلول
Signifier, v	عنى، يعني
Situation, nf	وضع، حالة، موقف
Sociocritique, nf	نقد أدبي اجتماعي
Sociolinguistique, nf	المساكنات الاجتماعية
Solidarité, nf	ترابط، تضامن
Sommaire, nm	ملخص، تحليل موجز
Sonnet, nm	قصيدة (تتكون من 14 بيتاً)
Sonore, adj	مجهور
Sourec, nf	مصدر
Sourd, adj	مهوس
Sou-entendu, adj	مفسر
Spécification, nf	تمييز، تمييز النوع
Spectre, nm	طيف، رسم طيفي
Spectrographique, adj	رسم طيفي
Sphota, nm	كثيرة لسانية مجردة
Spondée, nf	نغمة ذات مقطعين طويلين
Stemma, nm	شجر
Stimulus, nm	شيرة، حافز، منه
Stipulation, nf	إستبعاد، شرط، اشتراط، مشاركة

Strate, nf	طبقة
Statification, nf	تفصيد، ترتيب
Stereotype	نقّوآب، نموذج مكرّر، تكراري
Stress, nm	نبلة تعابلية
Strophe, nf	مقطع شعري
Structural, adj	بنوي، تركيب
Structuralisme, nm	بنوية
Structure, nf	بنية
Style, nm	أسلوب
Subcontrain, adj	شبه عكسي
Subjonctif, nm	صيغة الاحتمال، صيغة الفعل الالتزامي أو الاقتصاد
Sublogique, nf	منطق ذاتي
Substance, nf	جوهر، ماهية، مادة
Subordination, nf	تبعية، اتباع
Subreptice, adj	سري، خفي
Substantif, nm	اسم، موصوف
Suffixe, nm	لاحق، لاحقة
Sujet, nm	فاعل، مستند إليه
Supposition, nf	فرض، افتراض، فرضية
Supraphrastique, adj	فوق جملي
Suprasegmental, adj	فوق مقطعي
Surdité, nf	صمم
Sur généralisation, nf	تعميم زائد
Syllabaire, nm	أبجدية تجزئية
Syllabaire, nm	الأبجدية المقطعية
Syllabe, nf	جزء (جزء من كلمة) مقطع
Syllabique, adj	جزئية، مقطعية
Syllepse, nf	تعلق معنوي
Symbol, nm	رمز
Symbolisme, nm	رمزية

Symétric, nf	تماثل، تناسق
Symtome, nm	إمارة، علامة، عرض
Symptomalogie, nf	مبحث الأمراض
Symptomale, adj	عرضي
Synchronie, nf	آنية، تزامنية
Syndrome, nm	تأندر (تزامن أمراض مرض من الأمراض)
Synchrétisme, nm	تأليفية، توليفية
Synecdoque, nf	مجاز الكلية، مجاز مرسل
SynErèse, nm	إدغام صائتين أو متحركين
Synonyme, nm	ترادف
Syntactique, adj	تركيبى (مختص بتركيب الكلام)
Syntagmatique, adj	نظمي، تركيبى، أفقي
Syntagme, nm	تركيب
Syntaxe, nf	نحو
Système, nm	لفظة مركبة
Synthème, nm	لفظة مركبة، مؤنم مركب
Synthèse, nf	توليف، تجميع، تركيب
Système, nm	نسق، نظام

T

Tagmème, nm	قالب
Tagmémique, adj	قوالبي
Tautologie, nf	حشو، لشو
Taxème, nm	صمة نحوية
Taxinomie, nf	صناعة، علم قوائين التصنيف
Taxinomique, adj	تصنيفي
Téléologie, nf	غائية (نظرية تقول إن كل شيء في الطبيعة موجه لغاية معينة)
Tempo, nm	سرعة التلفظ
Temps, nm	زمن، زمن الفعل أو صيغة

Teneur, nf	فحوى، موى، مفاد، مضمون
Terminologie, nf	علم المصطلحات، مجموعة مصطلحات
Terminal, adj	نهائي
Test, nm	دائر
Testimonial, adj	دليل بالبيئة، إثبات بشهادة الشهود
Tête, nf	رأس
Texte, nm	نص
Textocentrisme, nm	النسبة المركزية
Tétramètre, nm	الوزن الرباعي
Thématique, adj	موضوعاتي
Thème, nm	موضوع
Théorie, nf	نظرية
Thèse, nm	الحرف الثامن من الألفباء اليونانية
Thétique, adj	أطروحاتي
Timbre, nm	جرس، وقة
Ton, nm	نغمة، نبرة
Tonal, adj	نغمي
Tonalité, nf	نغمية
Tonématique, adj	صوت نبري أو نغمي
Topique, nm	موضوع (الكلام)
Topo, nm	رسم، خطة، منخطط
Tornure, nf	صيغة
Trace, nf	أثر
Tradition, nf	تقاليد
Trait, nm	سمة
Traitement, nm	معاملة، تعامل، علاج
Transcendance, nf	تفوق، سمو، عظمة
Transcendant, adj	متفوق، سامي، عظيم
Transcription, nf	نسخ، نقل، كتابة
Transfert, nm	نقل

Transformation, nf	تحويل
Transformationnel, adj	تحويلي
Transitif, adj	متعدي
Transitivité, adj	تعديّة، متعدّي
Translation, nf	نقل، إبدال
Transmission, nf	إرسال، بث
Transposition, nf	إبدال، نقل
Transpositif, adj	إبدال، نقل
Transtextuel, adj	إبدال نصي، نقل نصي
Trochée, nm	تفعيل في الشعر اليوناني واللاتيني
Trope, nm	مجاز لفظي، صورة مجازية
Tropique, adj	مداري، انتمائي
Trouble, nm	اضطراب، بلبلة، تبلبل
Type, nm	نمط، نموذج، مثال، قالب، طراز
Typologie, nf	علم التصنيف والنمذجة، تصنيف اللغات تبعاً لخصائصها المشتركة
Typologique, adj	تصنيفي، نموذجي

U

Undimensionnel, adj	أحادي البعد
Unification, nf	توحيد
Unilingue, adj	أحادي اللغة
Unives, nm	عالم كون
Universel, adj	عالمي، كوني، عام
Univoque, adj	مشارك، محافظ على المعنى
Usage, nm	استعمال، حرف لغوي
Usuel, adj	شائع
Utilisation, nf	الاستعمال، الاستخدام
Uvulaire, adj	لهوي
Uvule, nf	لهأة

V

Vague, adj	مبهم ، غامض
Valence, nf	تكافؤ (عدد العوامل التي تتعلق بالفعل)
Valeur, nf	قيمة
Variabilité, nf	تنوع ، تنوعية
Variable, adj	متغير ، قابل للتغير
Variant,e , adj	متغير ، تنوع ، تنوعات
Variation, nf	تغير ، تبدل
Vélaire, adj	لهوي ، غصلمي ، طبقي
Vernaculaire, adj	وطني ، محلي ، بلدي
Verbal, adj	كلامي ، لغوي ، فعلي
Verbe, nm	فعل
Virtual, adj	فرضي ، افتراضي ، تقديري
Virtutisme, nm	وحدة معنوية متغيرة
Vitesse, nf	سرعة ، معدل السرعة
Vocabulaire, nm	مفردات لغة
Vocal, adj	صوتي
Vocalique, adj	صائت ، مصوت
Vocatif, adj	ندائي
Voisé, adj	مجهور
Voisement, nm	إجهار ، تصويت
Voix, nf	صوت
Voyelle, nf	صائت ، مصوت

W X Y Z

Waka	نمط في اليابانية جزء من قصيدة يتكون من الأبيات الثلاثة الأولى
ZOO-sémiotique	علم الإشارات الحيوانية

فهرس المؤلفين

<hr/> A <hr/>		
Aarn (A)	آأون (أ)	546
Abrams	آبرامز (م . هـ)	83
Adelung (J. C)	أأبلونغ (ج . س)	387
Asncombe (J. C)	أسكومبر (ج . س)	258
Apollonios	أبولونيوس	492
Aristote	أرسطو	82
Arnauld (A)	أرلوند (أ)	21
Astridge (D)	أتريدج (د)	596
Auerbach (E)	أويرباخ (أ)	522
Augustin (sain)	أوفستان (القديس)	193
Austin (J. L)	أوستان (ج . ل)	95
<hr/> B <hr/>		
Bachlard (B)	باشلار (ج)	571
Bailey (R. W)	بايلي (ر . و)	171
Bakhtimen (M)	باخمين (م)	178
Bal (M)	بال (م)	638
Baldwin (L)	بالدون (م)	603
Bally (C)	بالي (ش)	167

Benfield (A)	بانفیلد (ا)	211
Barthens (R)	بارت (ر)	48
Bates (E)	باتیس (ر)	145
Baudouin de courtenay (J. N)	بوداون دی کورتني (ج . ن)	51
Beardsley (M. C)	بیردسلي (م . س)	96
Beaugrand (R. dc)	بوغراند (ر . دي)	536
Beaujour (M)	بوجور (م)	558
Beauzée (N)	بوزيه (ت)	21
Becker (A. L)	بيکیر (ا . ل)	536
Bellemin- Noél (J)	بيلمان نويل (ج)	189
Benveniste, (E)	بنڤنيست (ا)	52
Berkeley (G)	برکلي (ج)	221
Berlin	بیرلان	300
Berrendonner (J)	بروندونيه (ج)	489
Bessière (J)	بيسيير (ج)	164
Bever (T. G)	بيڤير (ت . ج)	501
Bharthari	بهارتھاري	102
Black (M)	بلاك (م)	163
Blanché (R)	بلانشيه (ر)	200
Blanchot (M)	بلانشو (م)	560
Bloomfield (L)	بلومفيلد (ل)	57
Boeckh (A)	بوېخ (ا)	85
Booth (W)	بوٿ (ر)	164
Bopp (F)	بوب (ف)	29
Bourdieu (P)	بورديو	698
Boysson- Bardies (B. de)	بویسون باردی (ب . دي)	460
Bréal (M)	بريال (م)	34
Bremond (C)	بريمون (س)	546
Broca (P)	بروکا (ب)	471

Brøndal (V)	بروندال (ف)	251
Brown (R. W)	براون (ر. و)	461
Brunetière (F)	برنیتیر (ف)	562
Brunot (F)	برنوت (ف)	492
Bühler (K)	بوهلیر (ک)	690
Burke (K)	بیرک (ک)	164
Buyssens (E)	بویسانس (ا)	196

C

Calame-Griaul (G)	کالام غریول (ج)	550
Carnap (R)	کارناب (ر)	196
Cassin (B)	کاسان (ب)	154
Cassirer (E)	کاسیرر (ا)	196
Chomsk (N)	تشومسکی (ن)	115
Chrisyppe	کریزب	221
Cicéron	سیرون	157
Cohen (D)	کوهین (د)	618
Cohn	کون (د)	216
Collet (M)	کولت (م)	571
Cornulier (B. de)	کورنلیه (ب. دی)	123
Coseriu (E)	کوزیری (ا)	284
Culioli	کولیولی (ا)	46
Curtius (E. R)	کورتیوس (ا. ر)	157

D

Danto (A)	دانتر (ا)	97
Davidson (D)	دالیدسون (د)	532
Devray - Genett (R)	دیری - جینت (ر)	189
Delatter (P)	دولاتر (ب)	375
Dell (F)	دیل (ف)	450

Denys de Thraos	دونيس دي تهراس	103
Derrida (J)	ديديدا (ج)	95
Descartes	ديكارت	22
Detienne (M)	دتين (م)	554
Diakonoff (I. M)	دياكونوف (إ. م)	276
Di Cristo (A)	دي كريستو (أ)	376
Dijk (T. Van)	ديك (ت. فان)	453
Dilthey (W)	ديلتاي (و)	97
Dolezel (L.)	دوليزيل (ل)	171
Donat	دونات	104
Donnelan (K)	دونيلان (ك)	332
Dressler (W)	دريسليز (و)	536
Duchet (C)	ديشت (س)	182
Ducrot (O)	ديكرو (أو)	163
Dumarsais (C. C)	ديمارسيه (س. س)	406
Dundes (A)	داند (إ)	556
Durand (G)	ديرانده (ج)	571

E

Eco (U)	إيكو (ي)	193
Empson (W)	إمپسون (و)	180
Encrevé (P)	أنكروفيه (ب)	135

F

Fanshel (D)	فانشيل (د)	152
Fauconier (G)	فوكونييه (ج)	490
Fillmore (C. J)	فيلمور (س. ج)	410
Finnegan (R)	فينيغان (ر)	545
Fibras (J)	فيبراس (ج)	53
Fishelov (D)	فيشيلوف (د)	562

Fleishman (S)	فليشمان (س)	310
Fodor (J. A)	فودور (ج. أ)	314
Fónagy (I)	فوناجي (إ)	374
Fontanier (P)	فونتانييه	520
Forster (E. M)	فورستير (إ. م)	207
Forster (K. I)	فورستير (ك. إ)	315
Foucault (M)	فوكو (م)	219
Fradin (B)	فراوان (ب)	498
Frege (G)	فريجه (ج)	196
Frei (H)	فري (ه)	55
Frenzel (E)	فرازل	573
Friedman (N)	فريدمان (ن)	573
Frye (N)	فري (ن)	571
Fumaroli (M)	فومارولي (م)	160

G

Gall (F. J)	غال (ف. ج)	470
Garcia Barrientos	غارسيا باريانتوس	666
Garding (E)	غاردينغ (إ)	378
Garfinkel (H)	غرافانكيل (ه)	147
Garrett (M. F)	غاريت (م. ف)	315
Gasparov (M. L)	غاسباروف (م. ل)	595
Genette (G)	جينييت (ج)	164
Gilliéron (J)	جيريون (ج)	129
Girard (R)	جيرار (ر)	571
Glouinske (M)	غلوانسكي (م)	215
Goffman (E)	غوفمان (إ)	134
Goldsmith (J)	غولدسميث (ج)	360
Goodman (N)	غودمان (ن)	174
Goody (J)	غودي (ج)	280

Gougenheim (G)	غوجانهم (ج)	51
Greenber (J. H)	غرينبيرغ (ج. هـ)	304
Greimas (A. J)	غريماس (آ. ج)	199
Grésillon (A)	غريسيلون (أ)	190
Grice (P)	غريس (ب)	163
Gross (M)	غروس (م)	61
Groups M	مجموعة (م)	164
Guillaume (G)	غيوم (ج)	66
Guiraud (P)	جيرو (ب)	175
Gumbrecht (H. U)	غامبريخت (هـ. إ)	90
Gumperz (J)	غامبرز (ج)	134

H

Haarman (H)	هارمان (هـ)	274
Hagège (C)	هاجيج (س)	308
Halle (M)	هال (م)	355
Halliday (M. K)	هالدي (م. ك)	540
Hamburger (K)	هامبرغر (ك)	343
Hamon (P)	هامون (ب)	580
Harc (R. M)	هار (ز. م)	696
Harris (Z. S)	هاريس (ز. س)	61
Hasan (R)	حسن (ر)	540
Hay (L)	هاي (ل)	189
Hécaen (H)	هيكايين (هـ)	471
Hégel (G. F. W)	هيجل (ج. ف. و)	85
Hiraga (M. K)	هيراغا (م. ك)	586
Hirsch (E. D)	هيرش (إ. د)	96
Hjelmslev (L)	هيلسليف (ل)	43
Hobbes (T)	هوبس (ت)	231
Hockett (C)	هوكيت (س)	412

Humboldt (G. de)	هامبولدت (ج. دي)	113
Husserl (E)	هوسرل (ا)	96
Hymes (D)	هيمس (د)	134

I

Ingarden (R)	إنغاردن (ر)	180
Issacharoff (M)	إيساشاروف (م)	664

J

Jakobson (R)	جاكوبسون (ر)	49
Jauss (H. R)	ياروس (هـ ر)	92
Jefferson (G)	جيفيرسون (ج)	147
Jenny (L)	جانيه (ل)	170
Jespersen (O)	جيسبيرسن (او)	416
Jolles (A)	جول (ا)	567

K

Kant (I)	كانت (ا)	161
Karczewski (S)	كاركزويسكي (س)	351
Karmiloff-Smith (A)	كارميلوف سميت (ا)	322
Katz (J. J)	كاتز (ج. ج)	477
Kay (P)	كاي (ب)	300
Keyser (S)	كايسر (س)	602
Kibedy_varga	كيبدي فارغا	596
Kintsch (W)	كانتش (و)	453
Kiparsky (P)	كيارسكي (ب)	602
Kleibe (G)	كلبير (ج)	498
Kristeva (J)	كريستيفا (ج)	178
Kuno (S)	كينو (س)	53
Kuroda (S. Y)	كيرودا (س. ي)	444

L

Lapov (W)	لاپوف (و)	134
Lakoff (G)	لاكوف (ج)	121
Lammert (E)	لاميرت (ا)	631
Lamy (B)	لامي (ب)	522
Lancelot (N)	لاميلو (ن)	21
Langer (S)	لانجير (س)	197
Lanson (G)	لاتسون (ج)	88
Larthomas (P)	لا رتوماس (ب)	663
Lebeave (J. L)	ليراف (ج . ل)	189
Leech (G)	ليش (ج)	171
Leibniz (G. W)	لينيز (ج . و)	22
Lejeune (P)	لوجون (ب)	342
Lenneberg (E. H)	لينبرغ (ا . هـ)	485
Léo (P)	ليو (ب)	374
Lévi-Strauss (C)	ليفي ستروس (ك)	188
Lieberman (A. M)	ليرمان (آر م)	447
Lieberman (M)	ليرمان (م)	358
Loke (J)	لوك (ج)	194
Loraux (N)	لورو (ن)	156
Lord (A)	لورد (ا)	548
Lotman (I)	لوتمان (ا)	183
Lubbock (P)	ليوك (ب)	207
Lusson (P)	ليسون (ب)	602
Lüthi (M)	ليثي (م)	547

M

Macdonald (M)	ماكدونال (م)	669
Macwhinney (B)	ماك واهني (ب)	145
Mailloux (S)	مايو (س)	566

Man (P. de)	مان (ب. دي)	95
Martin (P)	مارتان (ب)	378
Martin (R)	مارتان (ر)	71
Martinet (A)	مارتينيه (ا)	52
Marty (A)	مارتي (ا)	444
Mathesius (V)	ماتيسوس (ف)	53
McCawley (I. D)	مك كاويلي (ج. د)	482
Mc Hale (B)	مكهال (ب)	390
Mehler (J)	مهليز (ج)	449
Metz (C)	ميتز (س)	200
Mill (J. S)	ميل (ج. س)	331
Miller (G)	ميلر (ج)	603
Milner (J. C)	ميلنير (ج. س)	500
Molinié (G)	مولينييه (ج)	170
Molino (J)	مو لينو (ج)	173
Montague (J)	مونتاغ (ر)	511
Morier (H)	مورييه (ه)	168
Morris (C)	موريس (س)	193
Mukarovsky (J)	ميكاروفسكي (ج)	145
<hr/>		
N		
Nattiez (J. J)	ناتيز (ج. ج)	202
Nicole (P)	نيكول (ب)	
<hr/>		
O		
Ogden (C.K)	اوغدن (س. ك)	232
Obmann (R)	اوهمان (ر)	96
Ong (W)	اونغ (و)	554
Osgood	اوسغود (س)	139
<hr/>		
P		
Pāmini	پاميني	101

Parry (M)	پاري (م)	547
Patañjal	پاتانجالي	102
Boul (H)	بول (هـ)	34
Pavel (T)	پافل (ت)	338
Peirce (C.S)	پيرس (سز)	95
Perelman (C)	پيريلمان (س)	163
Petöfi (S)	پيتوفي (س)	537
Piaget (J)	پياجي (ج)	145
Pierre d'Espagen	پير ديسپان	326
Pik (K. L)	پيك (ك . ل)	64
Platon	افلاطون	103
Plett (H. F)	پليت (هـ ف)	533
Poincot (J)	پوانسوت (ج)	194
Popper (K)	پوپر (ك)	641
Port-Royal	پور-رويال	21
Pottier (B)	پوتيه (ب)	479
Poulet (G)	پوليه (ج)	761
Premack (D)	پريمك (د)	316
Prieto (L)	پرييتو (ل)	54
Prince (A)	پرنس (ا)	358
Propp (V)	پروپ (ف)	178
Putnam (H)	پيٿنام (هـ)	223

Q

Quine (W. V)	كين (و . ف)	154
Quintilien	كائيليان	157

R

Ramus	راموس	161
Rastier (F)	راستيه (ف)	169

Reichenbach (H)	ريشناپاش (هـ)	609
Riechert (J)	ريشر (ج)	563
Reid (L)	ريد	535
Richard (P)	ريشار (ب)	571
Ricoeur (P)	ريكور (ب)	578
Riffaterre (M)	ريفاتير (م)	96
Ross (J. R)	روس (ج. ر)	121
Roubaud (J)	روبود (ج)	602
Roulet (E)	روليه (ل)	151
Ruwet (N)	رييه (ن)	81
Ryle (G)	ريل (ج)	247

S

Sacks (H)	ساكس (هـ)	147
Sankoff (D)	سانكوف (د)	135
Sapir (E)	ساپير (ل)	299
Saussur (F. ed)	سوسير (ف. دي)	36
Schapiro (M)	شاپيرو (م)	202
Schegloff (E)	شيفلوف (ل)	147
Schleicher (A)	شليشير (ا)	31
Searle (J. R)	سيرل (ج. ر)	96
Sebeok (T)	سيبيوك (ت)	139
Segui (J)	سيني (ج)	320
Short (M. H)	شورت (م. هـ)	171
Skinner (B. F)	سكينير (ب. ف)	140
Slobin (D. I)	سلويان (د. ا)	462
Smith (B. H)	سميث (ب. هـ)	216
Smith (J. J)	سميث (م. ج)	199
Souriau (E)	سورويو (ل)	665
Sperber (D)	سپيربر (د)	345

Spitzer (L)	سپيترز (ل)	168
Staiger (E)	ستيچر (إ)	561
Stazel (F. K)	ستازل (ف. ك)	207
Starobinski (J)	ستاروبانسكي (ج)	571
Stempel (W.D)	ستامبل (و. د)	171
Stevenson (C. L)	ستيڤانسون (س. ل)	191
Strawson (P. F)	ستراوسون (ب. ف)	328

T

Tesnière (L)	تيسنيير (ل)	407
Thompson (S)	تومسون (س)	546
Todorov (T)	تودروف (9)	178
Togeby (K)	توجبي (ك)	249
Tomachevski (B)	توماشفسكي (ب)	178
Toulmin (S)	تولمان (س)	163
Trier (J)	تريير (ج)	299
Troubetzkoy (N. S)	تروبيتسكوي (ن. س)	49
Turgot (A. R. J)	ترغوت (أ. ر. ج)	387
Turner (G. W)	تيرنير (ج. و)	585
Tynianov (J)	تينيانوف (ج)	562

U

Ubersfeld (A)	ايرسفيلد (أ)	658
Urban (G)	ايرمان (ج)	558

V

Vaissière (J)	فيير (ج)	377
Valéry (P)	فاليري (ب)	181
Valin (R)	فالان (ر)	66
Van Dijk (T)	فان ديك (ت)	453
Varron	قارون	104
Vaugelas (C. F de)	فوجلاس (س. ف. دي)	282

Veltrusky (J)	ڊيٽريڪي (ج)	657
Vergnaud (J. R)	ڊيريو (ج. ر)	361
Vossler (K)	ڊوسلر (ڪ)	168
Vygotsky (L. S)	ڊيگوتسڪي (ل. س)	145

W

Wackernagel (W)	ڊاڪرناجيل (و)	167
Walterky (J)	ڊالٽيزڪي (ج)	538
Walton (K)	ڊالٽون (ڪ)	341
Watson (B)	ڊاٽسون (ب)	140
Watt (I)	ڊاٽ (اِ)	555
Weinrich (H)	ڊاينريش (ي)	289
Wellek (R)	ڊيلڪ (ر)	172
Wells (R. S)	ڊيلز (ر. س)	58
Wernicke (C)	ڊيرنيڪ (س)	317
Whorf (B. L)	ڊهورف (ب. ل)	299
Wilson (D)	ڊيلسون (د)	531
Wimsatt (W. K)	ڊايمسات (و. ڪ)	96
Wittgenstein (L)	ڊيٽجانشٽين (ل)	220
Woplers (T)	ڊولپرس	573
Woltersdorff (R)	ڊولٽرسٽورف (ف)	340

Y

Yates (F)	ڊاٽيس (ف)	158
-----------	-----------	-----

Z

Zich (O)	ڊيش (او)	657
Zribi Herz (A)	ڊزيبلي هيٽز (اِ)	497
Zumthor (P)	ڊزمتور (ب)	553